



السنة الحادية
والأربعون
يناير ٢٠٠٥

الأهرام

رئيس مجلس الإدارة :

إبراهيم نافع



دورية علمية
محكمة تصدر
أوائل يناير،
أبريل، يوليو،
أكتوبر
صدر العدد الأول
يوليو ١٩٦٥

أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها ١٩٦٥ - ١٩٩١

دكتور بطرس بطرس غالي

تقديم الموضوعات للنشر

- تقبل المجلة البحوث والدراسات في قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسي والقانون الدولي والتنظيم الدولي والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التي تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة في الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية

المراسلات

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - مجلة السياسة الدولية .
- تليفون ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام ٥٧٨٦١٠٠، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠
- فاكس ٥٧٩٢٨٩٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ e.mail:siyassa@ahram.org.eg.

- داخل مصر ١٠ جنيهات . سوريا ١٧٥ ليرة ، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢,٥ دينار، الكويت ٢ دينار، السعودية ٢٠ ريالا، تونس ٠٠. ٥دينارات، الجزائر ٤٠٠ دينار، المغرب ٥٠ درهما، البحرين ديناران، قطر ٢٠ ريالا، الامارات ٢٠ درهما، سلطنة عمان ريالان، غزة/القدس/الضفة ٤ دولارات، الجمهورية اليمنية ٥٠٠ ريال ، لندن ٤,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ٥ دولارات.

الاشتراكات السنوية

داخل مصر ٤٠ جنيها مصريا، في الدول العربية ٣٠ دولارا امريكيا، في الدول الاوروبية والافريقية ٤٠ دولارا امريكيا وفي باقي دول العالم ٥٠ دولارا امريكيا وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة

الإعلانات

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام . شارع الجلاء . القاهرة . جمهورية مصر العربية

كيفية الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

تتاح الاعداد الماضية منها بسعر ٥٠ جنيها (خمسون جنيها) للسنة الواحدة بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم - شارع الجلاء - القاهرة

اعداد السياسة الدولية مسجلة على مصغرات فيلمية (ميكروفيلم وميكروفيش) وتتاح السنة الواحدة من المجلة على الميكروفيش بسعر ثابت قدره ١٥٠ جنيها للسنة الواحدة، بمركز الاهرام للتنظيم والميكروفيلم

يوجد لدى مركز الاهرام للتنظيم والميكروفيلم نظام للاسترجاع الموضوعي من اعداد مجلة السياسة الدولية يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد او لفترة زمنية محددة نظير اجور رمزية

تتاح السياسة الدولية على شبكة الانترنت على العنوان http://www.siyassa.org.eg كما يمكن الدخول عليها من خلال موقع مؤسسة الأهرام كما يلي http://www.ahram.org.eg. خدمة الانترنت بدون اشتراك على رقم ٠٧٧٧٠٥٠٥ - ٠٩٠٨٠٥٠٥

مطابع
الأهرام التجارية
قليوب مصر

Scanned with CamScanner

رئيس التحرير :

د. أسامة الغزالى حرب

مدير التحرير :

د. أحمد يوسف القرعى

مستشار التحرير :

سوسن حسين

نائب مدير التحرير :

كارن أبو الخير

مساعدا رئيس التحرير

أنور الهوارى

نيرمين السعدنى

سكرتير التحرير

أبو بكر الدسوقى

محرّر المادة الإنجليزية :

أندرو سلايبر

الإشراف الفنى

محمود طه شيحة

سمير محمد شحاته

القسم الفنى

كمال أحمد ابراهيم

ناصر زكريا عبده

الترجمة :

داليا أبو بكر



المحتويات



المحتويات

السنة الحادية والأربعون
العدد التاسع والخمسون بعد المائة
يناير ٢٠٠٥

د. أسامة الغزالى

أمل جديد لتحقيق السلام!

مرة أخرى تبرز على استحياء! أمل جديد فى إنجاز تقدم حقيقى فى عملية السلام العربية - الإسرائيلية، وفى القلب منها الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى. ومع أن الوقت مبكر للغاية للتكهن بالمسار الذى يمكن أن تتخذه تلك العملية مستقبلا، إلا أن العوامل التى تراكمت فى الأشهر القليلة الماضية لصنع هذا الأمل لا يمكن إنكارها.

وعلى صعيد الأطراف المباشرة للصراع، أى الفلسطينى والإسرائيلى، أتت وفاة الرئيس عرفات بمناخ جديد أكثر مواتاة للحل والتفاوض السلمى مع إسرائيل، وتلك فى حد ذاتها مفارقة تثير التأمل! فعرفات هو الزعيم التاريخى للفلسطينيين، الذى قاد نضالهم على مدى أربعة عقود، ونقل المسألة الفلسطينية من مجرد "قضية لاجئين" على أجندة النشاط السنوى للأمم المتحدة إلى قضية تحرر وطنى للشعب الفلسطينى وبناء دولته المستقلة. وفى حين سيطر النضال المسلح والسياسى ضد إسرائيل طوال عقود ثلاثة، بين منتصف الستينيات ومنتصف التسعينيات من القرن الماضى، كان عرفات هو الأقدر - فى عام ١٩٩٣ - على أن يشق مسارا مختلفا جانحا للسلام مع الإسرائيليين، فى اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣. غير أن عملية السلام الفلسطينى - الإسرائيلى سرعان ما تعثرت بسبب مواقف القوى الرافضة لها فى إسرائيل وفلسطين، وهو ما وصل إلى ذروته فى فشل مباحثات نهاية عام ٢٠٠٠ فى كامب ديفيد برعاية الرئيس كلينتون. ولم يدخر الأمريكيون والإسرائيليون وسعا لإلقاء اللائمة فى هذا التعثر لعملية السلام على الرئيس عرفات، ثم عجزه بعد ذلك عن إحكام السيطرة على القوى الفلسطينية المتشددة، التى اتجهت إلى ما سمى "عسكرة الانتفاضة الفلسطينية". وقد أسهم مناخ ما بعد ٩/١١ بالذات فى تكريس تلك التهم لعرفات، وفى وصمه بدعم "الإرهاب"! وقضى عرفات أعوامه الثلاثة الأخيرة حبيسا فى مقره فى رام الله، وحبست معه أى احتمالات جادة لإحياء عملية السلام!

غير أن عرفات قد مات الآن، وبدا أن الجنازات الثلاث التى أقيمت له فى باريس ثم فى القاهرة، ثم فى رام الله، كانت تعبيرا عاطفيا وقويا عن اعتراف دولى وعربى، وكذلك امتنان فلسطينى كاسح لدوره التاريخى فى خدمة قضية شعبه، التى أفنى من أجلها عمره كله، وصل به مكانة لا ينازعه فيه أحد!

غير أن هذا الوداع الحار والمؤثر لعرفات انطوى على إحساس حقيقى بانتهاء مرحلة، وبدء مرحلة أخرى فى تاريخ النضال الفلسطينى، لا تسود فيها قيادة "تاريخية" أو "كاريزمية" استثنائية، وإنما قيادات أخرى مخضرمة، ولكنها قادرة - بدون حساسيات أو مواريث ثقيلة قديمة - على أن تتجاوب بمرونة وحسم مع التغيرات الهائلة التى طرأت، ليس فقط على المسرح العالمى (فى مرحلة ما بعد ٩/١١، وفى سياق الانفراد الأمريكى بزعامة العالم، والمواجهة الدولية المعلنة مع الإرهاب) أو المسرح العربى (فى مرحلة ما بعد سقوط صدام، ودعوات الإصلاح فى البلاد العربية كلها) .. وإنما أيضا على الصعيد الفلسطينى، وتطورات ودروس المواجهة مع إسرائيل. وفى هذا السياق، فإن إجراء الانتخابات الفلسطينية هذا الشهر (يناير ٢٠٠٥) فى إطار ديمقراطى معترف به دوليا يمثل تطورا لا يمكن التقليل من شأنه فى سياق "الإصلاح السياسى" فى فلسطين، كخطوة متقدمة على طريق إنشاء الدولة الفلسطينية المنشودة.

وعلى الطرف الآخر - الإسرائيلى - ، وبالرغم من أن خطة شارون - التى أقرتها الحكومة الإسرائيلية فى يونيو الماضى (٢٠٠٤) بفك الارتباط أحادى الجانب من قطاع غزة، وبعض أجزاء من شمال الضفة - قوبلت فى البداية بالرفض، سواء من القوى الأكثر تطرفا فى إسرائيل (قطاعات من الليكود، وحزب المفدال، وجماعات المستوطنين) أو من بعض فصائل المعارضة الفلسطينية، فإن تلك الخطة احتفظت بقوتها، خاصة مع الموقف المصرى إزاءها، والذى قام على تأييد أى انسحاب إسرائيلى من قطاع غزة، وأى أجزاء من الضفة، على أن يكون خطوة لتنفيذ خريطة الطريق (التى تستهدف إقامة الدولة المستقلة) وليس بديلا عنها.

ولاشك فى أن إعادة ترتيب الأوضاع الحكومية التى تجرى حاليا فى إسرائيل، خاصة إمكان مشاركة حزب العمل فى حكومة شارون (بما فى ذلك ما تردد عن إمكان تعيين شمعون بيريز وزيرا لـ "شئون السلام"!) ربما تعطى مصداقية لفكرة أن يكون فك الارتباط مقدمة فعلية لاستكمال التسوية الشاملة الفلسطينية - الإسرائيلية.

على الصعيد الإقليمى، يبدو، بوضوح، التحرك المصرى نحو لعب دور أكثر فاعلية فى عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. وعلى سبيل المثال، فإن إفراج الحكومة المصرية عن الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام (بعد انقضاء نصف مدة الحكم عليه)، وبالرغم من أنه بدا كجزء من صفقة تضمنت - فى المقابل - الإفراج عن ستة من الطلاب المصريين سبق أن

اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية على أراضيها، فإنه انطوى بلا شك على دلالات أبعد من ذلك بكثير. ويؤكد ذلك عديد من التطورات الأخرى، مثل تصريح الرئيس مبارك بأنه "إذا لم يتمكن الفلسطينيون من تحقيق تقدم فى عهد شارون، فمن الصعب أن يحدث تقدم، لأنه قادر على أن يسير فى عمليته، وقادر على الحل إذا أراد"، وكذلك توقيع مصر اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)، واتفاق مصر وإسرائيل على قيام ٧٥٠ فردا من سلاح الحدود المصرى بتأمين الحدود بين البلدين فى إحدى مناطق الحدود بينهما. ولا ينفصل عن ذلك أيضا اتفاق مصر على إجراء الحوار الوطنى الفلسطينى فى القاهرة فى مارس القادم للاتفاق على مبادىء العمل الوطنى الفلسطينى فى المرحلة القادمة ... الخ.

على الصعيد الدولى، وتحديدا الأوروبى، تكررت الجهود الدبلوماسية والزيارات المكوكية لعدد من وزراء خارجية الدول الأوروبية، فى مقدمتهم يوشكا فيشر وميشيل بارنييه وميجال موراتينوس، غير أن أهم التحركات الأوروبية إنما تتمثل، بلاشك، فى الجهد الخاص الذى يبذله رئيس الوزراء البريطانى "تونى بلير" استمرارا لنيته المعلنة سلفا فى تحريك عملية السلام. ويبدو أن رئيس الوزراء البريطانى قطع شوطا مهما فى التحضير لعقد مؤتمر يعقد فى لندن فى أوائل هذا العام (٢٠٠٥)، قد تسبقه اتصالات أو جولات يقوم بها بلير للبلاد العربية وإسرائيل.

وإذا كان من المتصور أن ذلك التحرك الأخير لرئيس الوزراء البريطانى يستند إلى موافقة ودعم الرئيس بوش بعد فوزه فى الانتخابات الأمريكية، فإنه يستند- فى الواقع أيضا -الى ما يمكن تسميته "مسئولية أخلاقية" لبريطانيا، إزاء إقامة دولة فلسطين العربية، بعدما لعبت - منذ بدايات القرن الماضى - الدور الأهم فى خلق الدولة اليهودية على أرض فلسطين !

غير أنه لن يكون من قبيل المبالغة القول : إن أقوى العوامل التى تحرك آمال إحياء عملية السلام، الآن، إنما تظل مرتبطة بالموقف الأمريكى. وقد تكررت بالفعل الإشارات من المسئولين الأمريكيين- بمن فيهم الرئيس بوش نفسه - عقب الانتخابات الرئاسية، بالتصميم على المضى قدما لاستئناف عملية السلام، بما فى ذلك إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، باعتبارها من أولويات الإدارة المنتخبة.

ولن يكون من قبيل مجرد "التفاؤل"، هنا، الاعتقاد بجدية هذا التحرك الأمريكى المنتظر بشأن حل المشكلة الفلسطينية - الإسرائيلية. فعلاقة الولايات المتحدة بالمنطقة ومشاكلها تغيرت موضوعيا، بشكل جذرى، فى السنوات الثلاث الأخيرة، ويكفى أن يقارن المرء هنا بين القضايا التى كانت مثارة فى حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٠، وتلك التى أثيرت عام ٢٠٠٤، والتى كان جورج دبليو بوش طرفا فى كلتيهما ! ففى الحالة الأخيرة، لم تكن السياسة الخارجية فقط فى مقدمة القضايا المثارة، وإنما كانت قضايا المنطقة، وفى مقدمتها بالطبع الاحتلال الأمريكى للعراق، واردة فى قلب الجدال السياسى! وترددت على مسامع الجمهور الأمريكى المتابع لمعركة الرئاسة الأخيرة مفردات "الشرق الأوسط" و"العراق" و"الفلوجة" و"الإرهاب" و"عملية السلام"، و"الإصلاح" .. الخ على نحو لم يحدث من قبل على الإطلاق. وبعبارة أخرى، فقد أضحت الولايات المتحدة، بوجودها العسكرى المكثف ومصالحها الحيوية، قوة "شرق أوسطية". والأكثر من ذلك، فإن تحقيق المصالح الأمريكية لم يعد يتم "بالوكالة" من خلال إسرائيل، وإنما من خلال السلوك والوجود الأمريكى المباشر، كما أن تكلفة تحقيق تلك المصالح لم تعد مجرد خسائر سياسية أو دعائية أو حتى اقتصادية، وإنما أرواح مواطنين أمريكيين ومدنيين وعسكريين، تُزهق كل يوم، وتصيب بالجزع والحزن أسرهم وأحباءهم فى الولايات المتحدة.

وبإمكان المحلل السياسى أن يتصور أن هذا الانغماس الأمريكى غير المسبوق فى المنطقة ربما أدى، ببطء شديد، وبعد عناء ومكابرة، إلى إدراك أكثر نضجا لخطورة وحساسية الصراع العربى - الإسرائيلى، والفلسطينى - الإسرائيلى بوجه خاص ! ولن أكرر هنا المقولة العربية التقليدية : إن القضية الفلسطينية هى "القضية المركزية" أو "قضية العرب الأولى"، ليس لأن الأمريكيين والأوروبيين يرفضونها، ولكن لأنها بالفعل مقولة شديدة التبسيط .. وتنطوى على استبعاد ضمنى لنواحى قصور أصيلة سياسية، وثقافية، واجتماعية فى الحياة العربية المعاصرة. غير أنه يظل من الصحيح أيضا - وإذا تحدثنا هنا من منظور المصالح الأمريكية - أن استمرار الصراع العربى -الإسرائيلى - والقضية الفلسطينية فى قلبه - يؤثر مباشرة فى كافة القضايا والمصالح والسياسات الأمريكية فى المنطقة، سواء تحدثنا عن العراق، أو مكافحة "الإرهاب"، أو دفع الإصلاح. فأقوى الحجج السياسية لدى القوى المقاومة للوجود الأمريكى فى العراق ليست فقط أنه احتلال غير مشروع، وإنما أيضا رؤيته باعتباره امتدادا أو حليفا لإسرائيل والصهيونية ! والحجج الأمريكية المعلنة ضد "الإرهاب" تصطدم بالخلط الأمريكى - فى أحيان كثيرة - بين "المقاومة" المشروعة للاحتلال فى فلسطين، والإرهاب غير المشروع ! ودعوات "الإصلاح" - خاصة دعوات الإصلاح السياسى والديمقراطى الأمريكية - بالرغم من أهميتها ومشروعيتها - تنظر اليها قوى كثيرة فى المنطقة باعتبارها منطوية على محاولة لتجاوز أو تهميش الصراع مع إسرائيل، أو تجاهل سماته المعادية للديمقراطية وحقوق الإنسان !

هناك إذن عوامل موضوعية كثيرة، أمريكية وغير أمريكية، تدفع لخلق تفاؤل "موضوعى" - هذه المرة - بحدوث دفع جاد وفعال لعملية السلام الذى طال انتظاره كثيرا.

الحماية الدولية للأطفال في النزاعات المسلحة

د. فاطمة شحاتة زيدان
دكتوراه في القانون الدولي - جامعة الإسكندرية

يشكل الأطفال نسبة عالية من مجموع ضحايا النزاعات المسلحة، ويتفاقم وضعهم لأن النزاعات المسلحة المعاصرة غالبا ما تستهدف المدنيين بشكل متعمد، إما لغايات استراتيجية أو لأن تدمير المدنيين هو بحد ذاته الهدف الأساسي للأعمال القتالية، بالرغم من أن كل ذلك يشكل خرقا واضحا للقانون الدولي الإنساني(١). ومن المألوف الآن القول إن نسبة عدد ضحايا الحروب من المدنيين قد ارتفعت بقدر كبير لتصل إلى نحو ٧٥٪ بل تجاوزت حتى هذه النسبة، ومثال ذلك الصراعات التي وقعت في كوسوفا وأجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة، والمجازر الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤(٢). وفي هذا الصدد، نشير إلى أن الحرب العالمية الأولى شهدت مقتل حوالي ١٠ ملايين إنسان، وكانت النسبة في الضحايا هي ٢٠ مقاتلا مقابل مدني واحد، فضلا عن حوالي ٢١ مليون حالة وفاة بالأوبئة. وفي الحرب العالمية الثانية، قتل نحو ٤٠ مليونا نصفهم من المدنيين. ومن عام ١٩٤٥ حتى وقتنا الحاضر وفي ظل وجود مائة نزاع مسلح تقريبا، أصبحت نسبة القتلى هي عسكريا واحدا مقابل ١٠ مدنيين. ووفقا للتوقعات، فإن ٢٠٠ مدني سيسقطون مقابل عسكري واحد، إذا ما اندلعت حرب نووية أو كيماوية أو بيولوجية، وهو ما يعبر عن وحشية غير مسبوقة تتطلب ضرورة تضافر الجهود للتصدي لها ووضع القوانين الدولية التي تستهدف حماية المدنيين وممتلكاتهم التي ليس لها علاقة بالحرب(٣).

وأثناء الصراعات المسلحة التي دارت رحاها في السنوات الأخيرة، تعرض الأطفال للعنف وكانوا أيضا من مرتكبيه. ويقدر أن عدد الأطفال المقاتلين دون الثامنة عشرة من العمر يبلغ نحو ٣٠٠ ألف طفل، وفي كل شهر يقتل أو يشوه نحو ٨٠٠ طفل بسبب الألغام الأرضية، منهم ١٢٠ ألف طفل في إفريقيا وحدها. وتفيد التقارير أن بعض هؤلاء الأطفال من الصغر بحيث تبلغ أعمارهم ثماني سنوات(٤). وهناك ما يربو على ٢٢ مليون طفل مشرد بسبب الحرب الدائرة داخل بلدانهم وخارجها. وعندما يقتلع الأطفال من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية، فإنهم يتركون دون ما

(١) مجلة الإنساني، يناير / فبراير ٢٠٠٠، ص٩.

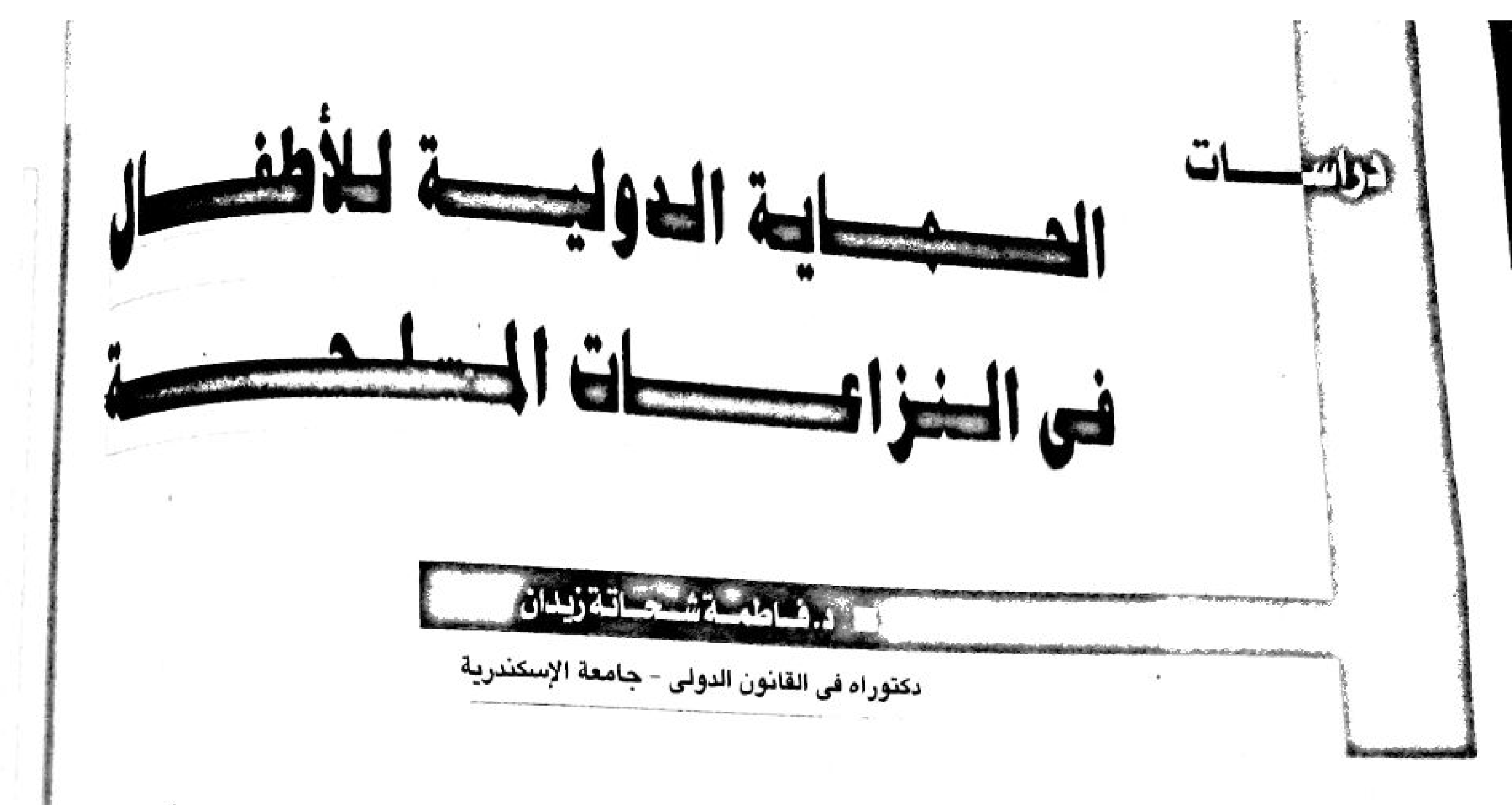
(2) UN.Doc.S/331/2001, PP1.-2.

- وقد أشار التقرير الخاص بإدارة شئون المجتمع العالمي إلى أن هناك سمة مقلقة للمجتمع المعاصر، هي انتشار ثقافة الحرب والنزاعات المسلحة كذلك. أشار التقرير إلى أن النزاع والعنف يتركان آثارا عميقة على حياة الأطفال، وهم الضحايا الأبرياء الذين نادرا ما يتمكنون من تخليص أنفسهم من تركة الحرب. انظر: لجنة شئون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٠١، سبتمبر ١٩٩٣، ص٣٧.

(3) Stuart Maslen and Shazia Islamshah : Revolution not Evolution: Protecting the rights of children in armed conflicts in the new millennium, in Development, Vol. 43, No1., March 2000: Children and the New Millennium, Society for International Development (SID), PP29..-31, The Children's Clarion, op.cit., PP. A-19-20

- انظر كذلك: مجلة الإنساني، العدد الخامس، يوليو / أغسطس ١٩٩٧، ص١٧.

(4). (5) UN.Doc.A/S-3/27, P120., A/467/55, S/973/2000, P.1., A/2000,442/55, P.5.



يشكل الأطفال نسبة عالية من مجموع ضحايا النزاعات المسلحة، ويتفاقم وضعهم لأن النزاعات المسلحة المعاصرة غالبا ما تستهدف المدنيين بشكل متعمد، إما لغايات استراتيجية أو لأن تدمير المدنيين هو بحد ذاته الهدف الأساسى للأعمال القتالية، بالرغم من أن كل ذلك يشكل خرقا واضحا للقانون الدولى الإنسانى(١). ومن المألوف الآن القول إن نسبة عدد ضحايا الحروب من المدنيين قد ارتفعت بقدر كبير لتصل إلى نحو ٧٥٪ بل تجاوزت حتى هذه النسبة، ومثال ذلك الصراعات التى وقعت فى كوسوفا وأجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة، والمجازر الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤(٢). وفى هذا الصدد، نشير إلى أن الحرب العالمية الأولى شهدت مقتل حوالى ١٠ ملايين إنسان، وكانت النسبة فى الضحايا هى ٢٠ مقاتلا مقابل مدنى واحد، فضلا عن حوالى ٢١ مليون حالة وفاة بالأوبئة. وفى الحرب العالمية الثانية، قتل نحو ٤٠ مليونا نصفهم من المدنيين. ومن عام ١٩٤٥ حتى وقتنا الحاضر وفى ظل وجود مائة نزاع مسلح تقريبا، أصبحت نسبة القتلى هى عسكريا واحدا مقابل ١٠ مدنيين. ووفقا للتوقعات، فإن ٢٠٠ مدنى سيسقطون مقابل عسكرى واحد، إذا ما اندلعت حرب نووية أو كيماوية أو بيولوجية، وهو ما يعبر عن وحشية غير مسبوقة تتطلب ضرورة تضافر الجهود للتصدى لها ووضع القوانين الدولية التى تستهدف حماية المدنيين وممتلكاتهم التى ليس لها علاقة بالحرب(٣).

وأثناء الصراعات المسلحة التى دارت رحاها فى السنوات الأخيرة، تعرض الأطفال للعنف وكانوا أيضا من مرتكبيه. ويقدر أن عدد الأطفال المقاتلين دون الثامنة عشرة من العمر يبلغ نحو ٣٠٠ ألف طفل، وفى كل شهر يقتل أو يشوه نحو ٨٠٠ طفل بسبب الألغام الأرضية، منهم ١٢٠ ألف طفل فى إفريقيا وحدها. وتفيد التقارير أن بعض هؤلاء الأطفال من الصغر بحيث تبلغ أعمارهم ثمانى سنوات(٤). وهناك ما يربو على ٢٢ مليون طفل مشرد بسبب الحرب الدائرة داخل بلدانهم وخارجها. وعندما يقتلع الأطفال من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية، فإنهم يتركون دون ما

(١) مجلة الإنسانى، يناير / فبراير ٢٠٠٠، ص٩.

(2) UN.Doc.S/331/2001, PP1.-2.

- وقد اشار التقرير الخاص بإدارة شئون المجتمع العالمى إلى أن هناك سمة مقلقة للمجتمع المعاصر، هى انتشار ثقافة الحرب والنزاعات المسلحة كذلك، أشار التقرير إلى أن النزاع والعنف يتركان اثارا عميقة على حياة الأطفال، وهم الضحايا الأبرياء الذين نادرا ما يتمكنون من تخليص أنفسهم من تركة الحرب. انظر: لجنة شئون المجتمع العالمى، جيران فى عالم واحد، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٠١، سبتمبر ١٩٩٢، ص٣٧.

(3) Stuart Maslen and Shazia Islamshah : Revolution not Evolution: Protecting the rights of children in armed conflicts in the new millennium, in Development, Vol. 43, No1., March 2000: Children and the New Millennium, Society for International Development (SID), PP29..-.31, The Childrens Clarion, op.cit., PP. A-19-20

- انظر كذلك: مجلة الإنسانى، العدد الخامس، يوليو / أغسطس ١٩٩٧، ص١٧.

(4), (5) UN.Doc.A/S-3/27, P120., A/467/55, S/973/2000, P.1., A/2000,442/55, P.5.



يكفى من الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية. ويجرى تجنيد آخرين قسرا فى الجيوش أو ينضمون إليها طوعا أو يختطفون لاستغلالهم فى الاسترقاق الجنسى(٥).

كما قد يعانى الأطفال الذين يصمدون أمام وحشية الحرب من آثار الاضطراب الذى يخلفه التوتر على صورة جرح نفسى يزعزع عملية التطور. وبالنسبة للأطفال دون سن الثالثة، فإن الصدمة الشديدة،لا تؤثر عليهم عاطفيا فقط، وإنما يمكن أيضا أن تغير كيمياء أدمغتهم بشكل دائم(٦). ومع أن جميع الصراعات المسلحة الحالية صراعات داخلية، فإنها كثيرا ما تتفاقم بسبب الأنشطة عبر الحدود، مثل تدفق الأسلحة الصغيرة، والاتجار غير المشروع فى الموارد الطبيعية وتجنيد الأطفال وخطفهم، ونقل السكان المشردين وتشتيت الأسر(٧).

ففى الحروب التى تخاض من أجل السلطة والموارد، يتعرض الأطفال أكثر من أى وقت مضى للاستغلال والتشويه والقتل. وأثناء القتال، قلما يمكن التمييز بين المدنيين والمقاتلين. والغالبية الكبيرة من الضحايا، أى ما يصل إلى نحو ٩٠٪ منهم من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال(٨). ففى سيراليون مثلا، تشير التقارير إلى ضخامة أعداد الأطفال الذين يرغمون على ارتكاب فظائع ضد أناس آخرين بمن فيهم الأطفال والأفراد الآخرون فى مجتمعاتهم المحلية. وكذلك عمليات البتر المريعة للأيدى والأذرع والأرجل(٩).

---

(٦) وضع الأطفال فى العالم، ٢٠٠١، ص٣٦. "وفى العقد الممثل من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٦، ادت النزاعات المسلحة إلى قتل ما يربو على مليونى طفل، وإلى إصابة أو إعاقة اكثر من ستة ملايين طفل، كما خلفت اكثر من مليون طفل يتيم" انظر فى ذلك:

- Human Rights Today, United Nation Priority, Department of Public International, United Nations, 1998 P.43.

(7) UN.Doc.A/442/55, 2000, P.14.

(8) op.cit., P.5.

(9) Refugees, vol. 1, No122., 2001, P10., UN.Doc.A/2000,41/55 P.275.

- أيضا فى رواندا وحدها، تسببت الحرب الأهلية فى مقتل أكثر من ٥٠٠ الف شخص. وبسبب احوال الطوارئ، أجبر اكثر من ١٨ مليون شخص، بينهم ٧ ملايين طفل، على الفرار من ديارهم وتشرد زهاء ٢٥ مليون شخص داخل بلدانهم خلال عام ١٩٩٤. فخلال حرب الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤، قتل ربع مليون طفل. وفى عام ١٩٩٩، أصبح أطفال كوسوفو الذين اضطروا للخروج من منازلهم بسبب التطهير العرقى، مشردين ومنفصلين عن عائلاتهم وجردوا من كل شىء، وصمد الأطفال فى الشيشان أمام القصف والانفجارات المتكررة. انظر وضع الأطفال فى العالم، ٢٠٠١، ص٣٦ أيضا الحالة فى مناطق النزاع المسلح ولا سيما فى جامو وكشمير والولايات الشمالية الشرقية، قد اثرت تأثيرا خطيرا على الأطفال، وبخاصة حقهم فى البقاء والنمو. وتشير التقارير إلى مشاركة الأطفال فى هذه المنازعات ووقوعهم ضحايا لها. بالإضافة إلى تورط قوات الأمن فى اختفاء الأطفال فى مناطق النزاع. انظر:

- UN.Doc.A/442/55, P.208.

لكن ما يحدث في الأراضي العربية المحتلة، إلا وهي الانتهاكات الصارخة والرهيبة التي تصدر عن المحتل الإسرائيلي الصهيوني الأكثر وحشية وضراوة من النازية في تعامله مع أطفال الحجارة، أطفال فلسطين المحتلة، بعد كارثة اجتماعية وإنسانية خطيرة مسكوتا عنها، حيث يعيش جيل الطفولة في الأرض المحتلة محروما من أدنى حقوقه الإنسانية، حيث استبدل العدو الصهيوني سلاسل الأرجوحة بسلاسل التعذيب وفرض عليهم أن يصنعوا الكتب الدرسية مولوتوفا وحجارة وأن يفكروا بالسبل والوسائل النضالية الممكنة والمتاحة تحت ظلم الاحتلال بأن تصنع منه الجيل الأكثر صلابة وتمرسا على النضال(١٠) ومنذ بدء الانتفاضة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠، قتل أكثر من ٢٠٠ طفل وجرح أكثر من ٧٠٠٠ طفل ويعاني ٥٠٠ طفل من المصابين بحالات عجز طويل الأمد. وفي الأشهر الأولى من الانتفاضة، قتل أو جرح كثيرون على يد الجيش الإسرائيلي. واستخدمت الذخيرة الحية والرصاص الفولاذي المغطى بالمطاط والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين في استخدام مفرط للقوة وغير متناسب مع الأحداث(١١)، دون الاهتمام بحياة السكان المدنيين وممتلكاتهم.

ولعل ما قاله الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور يلخص الأمر برمته، حيث أكد في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر البرلماني الـ ١٠٦ في بوركينافاسو، "أن إسرائيل تنفذ مخططا لإبادة الشعب الفلسطيني وتسابق الزمن لتنفيذ برامجها، ضاربة عرض الحائط بالقوانين والأعراف الدولية التي تكفل الحماية والأمن للفلسطينيين تحت الاحتلال. وأشار إلى أنه من الغريب حقا أن توصف المقاومة ضد الاحتلال بأنها إرهاب، وأن يتم تغافل إرهاب الدولة عن طريق اغتيال المدنيين وقتل الأطفال، وهو ما يمثل انتهاكا خطيرا لمبادئ القانون الدولي الإنساني دون أن تتحرك القوة المؤثرة في العالم لكي تعاقب المعتدي أو توقف العدوان(١٢)".

تزايد الاهتمام بحماية الأطفال في أثناء النزاعات المسلحة :

من الثابت أن بداية الاهتمام بحماية الأطفال خاصة، كان عقب الحرب العالمية الأولى، حيث بدأ عدد من الدول في أوروبا وأمريكا الشمالية في البحث عن سبل تجنب تكرار الفظائع التي جرت في الحرب، وكان أحد الاستنتاجات التي توصلوا إليها هي إيلاء عناية أكبر بالأطفال يمكن أن تؤدي إلى تنشئة مجتمعات أقل استعدادا للانخراط في أعمال عنف وحروب بالضراوة التي انطوت عليها الحرب العالمية الأولى(١٣) وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريرا للمؤتمر العاشر للصليب الأحمر الذي انعقد في جنيف عام ١٩٢١. وسجلت فيه وجد المدنيون أنفسهم فجأة يعاملون كمجرمين، فاقتيدوا إلى معسكرات الاعتقال أو إلى مراكز أقيمت سريعا على نحو بالغ السوء، وحرم جميع النساء والأطفال والرجال من كافة أسباب الراحة واستمر هذا العناء عاما بعد عام وهم يتحملون وطأة الإهمال وعدم الاكتراث. فإن لم يكن فمرارة البغض والتهديدات الصريحة. وسرعان ما تحولت تلك التدابير إلى وسيلة للأعمال الانتقامية وللرد على العدو بالمثل. وهكذا أصبح المدنيون المعتقلون مجرد لعبة في أيدي الدولة التي تحتجزهم. وبات واضحا أن الدول نفسها لم يكن لديها أية قواعد تنطبق على محنة المدنيين الذين يعتقلون في أراضيها(١٤).

وكذلك عند قيام الحرب العالمية الثانية، لم تكن هناك أية حماية قانونية للمدنيين، ومن بينهم آلاف الأطفال(١٥). لذلك، وبعد انتهاء الحرب، عقد مؤتمر دبلوماسي في عام ١٩٤٩ أقرت فيه اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وتضمنت اتفاقية جنيف الرابعة لحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب وبروتوكولها الاضافي في عام ١٩٧٧ أحكاما تقضي بالحماية القانونية للأطفال أثناء المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وقسمت الاتفاقية الأطفال إلى ثلاثة أنواع تتدرج في السن من السابعة (م٥٨/٥) إلى الثانية عشرة (م٢٤) إلى الخامسة عشرة (م٢٣، ٢٤، ٨٩) طبقا لنوع الرعاية والحماية التي تقتضيها الاتفاقية لكل نوع من هؤلاء الأطفال. كما تتضمن الاتفاقية الحماية والرعاية للنساء الحوامل والأمهات. وفي الستينيات، شعرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن الحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني يجب أن توسع مرة أخرى. ولكن بدلا من تعديل الاتفاقيات القائمة والمخاطرة بفقدان الحماية المكفولة فعلا بحكم القانون، تقرر تعزيز الاتفاقيات ببروتوكولين إضافيين، وكان ذلك في مؤتمر دبلوماسي عقد من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٧، ويغطي البروتوكول الأول المنازعات المسلحة الدولية، في حين يغطي البروتوكول الثاني المنازعات المسلحة غير الدولية(١٦).

ومع ذلك، ظلت حماية الأطفال محل الاهتمام الدائم والعمل لدى المجتمع الدولي طوال القرن العشرين، لكن تزايد هذا الاهتمام

(١٠) ندوة واقع الطفل الفلسطيني، جامعة الدول العربية، القاهرة، يوم الأرض ٣١ مارس ١٩٨٨، ص٢٥، ولمزيد من التفصيل، انظر: تقرير حول انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين، مركز غزة للحقوق والقانون، مجلة الطفولة والتنمية، عدد ٨، مجلد ٢، شتاء ٢٠٠٢، ص١١٩-١٢٥.

(11) UN.Doc.E/CN4./21/2001, 2001, E/CN4./32/2002, PP19-20.

(١٢) المؤتمر البرلماني الدولي حول حماية ورعاية الأطفال، بوركينافاسو، أغسطس ٢٠٠١، الأهرام.

(13) Christine lundy "An introduction to the convention on the rights of the child", Full Circle Press Canada 1997.

(14) Sandra Singer: la protection des enfants dans les conflits armes. Revue Internationale de la Croix-Rouge, Mai-Juin, 1986, P. 142.

- راجع أيضا: دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠، ص١٤٠-١٤١.

(١٥) في هذا الصدد، تذكر ما قالته مؤسسة الاتحاد الدولي لإنقاذ الطفولة Save the children "إغلانتين جيب" عام ١٩٢٣ "أعتقد أنه يتوجب علينا أن نطالب بحقوق خاصة للأطفال، وأن نسعى جاهدين للحصول على اعتراف دولي لحقوق الأطفال". راجع في ذلك: أ. غسان خليل، تطور حقوق الطفل، التطور التاريخي منذ بداية القرن العشرين، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢١.

(16) Sandra Singer, op.cit., P.144.

العالمى بهذه القضية خاصة منذ عام ١٩٧٩ عام الطفل(١٧) وعلى صعيد آخر، نظم ثلاثة أطراف عام ١٩٩١ ندوة فى استوكهولم حول الأطفال فى الحرب وهذه الأطراف هى: الصليب الأحمر السويدى، مؤسسة رادابارن (غوث الأطفال السويدى)، ومعهد راؤول ولنبرغ لحقوق الإنسان والحق الإنسانى. وقد خلص المجتمعون فى هذه الندوة إلى أنه لا يجوز بأى شكل من الأشكال أن تكون سن الطفل المشارك فى النزاعات المسلحة أقل من الثامنة عشرة، كما يجب منع تطوع الأطفال الذين لم يتموا هذه السن(١٨).

وفى عام ١٩٩٣، تبنت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل توصية لوضع بروتوكول اختيارى ملحق باتفاقية حقوق الطفل، بهدف رفع الحد الأدنى لسن مشاركة الأطفال فى النزاعات المسلحة إلى الثامنة عشرة، وكذلك قام الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعنى بالأطفال والنزاع المسلح منذ تعيينه فى عام ١٩٩٣، بدور حاسم فى كفالة إيلاء جميع الأطراف المعنية بقدر أكبر من الاهتمام بالمسألة(١٩).

وفى عام ١٩٩٥، شكلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجموعة عمل Working Group مفتوحة لتضطلع بتلك المهمة، حيث تولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اهتماما خاصا بالأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، وذلك فى سياق التزامها بإدماج بعد حقوق الإنسان فى كل جانب من جوانب عمل المفوضية، من ناحية أولى، وكذلك من خلال الأنشطة المحددة التى تركز على حماية حقوق الأطفال فى حالات الصراع من ناحية ثانية(٢٠). ولقد كان لتقرير خبيرة الأمين العام، السيدة جرلسيا ماشيل Graa Machel المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٧/٤٨ الوارد فى "تأثير النزاع المسلح على الأطفال" فى أغسطس ١٩٩٦، أثر كبير فى حماية حقوق الأطفال فى النزاعات المسلحة(٢١).

بالإضافة إلى ما تقدم، استضافت كندا المؤتمر الدولى المعنى بالأطفال المتضررين من الحرب (وينبيج سبتمبر ٢٠٠٠)، وفيه صاغ المشاركون خطة عمل دولية لمعالجة مشكلات الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وحضر المؤتمر وكالات الأمم المتحدة، والحكومات والمجتمع المدنى والشباب من كل مناطق العالم. وارتكز هذا التجمع على أعمال مؤتمر بلدان غرب إفريقيا المعنى بالأطفال المتضررين من الحرب الذى استضافته كندا وغانا، وعقد فى ابريل ٢٠٠٠ فى أكرا(٢٢).

بعد ذلك العرض، ننتقل إلى بيان الحماية القانونية للأطفال فى النزاعات المسلحة، حيث إن الأطفال ليسوا فقط ضحايا للمنازعات المسلحة، ولكنهم أصبحوا يحملون السلاح ويلعبون دورا إيجابيا فى المنازعات التى تقع فى كثير من مناطق العالم. ويحتاج الأطفال إلى حماية خاصة فى حالات النزاع المسلح، فى عالم لا يزال العنف والحروب فيه من الوسائل المعتمدة لحل الخلافات والمنازعات، ولاشك فى أهمية توفير الحماية للأطفال خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى ظل ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من إجراءات خاصة وغير مسبوقة فى تاريخ العلاقات الدولية والشرعية الدولية لحقوق الإنسان بدعوى محاربة ما تسميه "الإرهاب" أو البحث عما تدعيه بوجود أسلحة دمار شامل وتحرير الشعوب كما حدث فى العرق وأفغانستان.

ويمكن تقسيم تلك الحماية فى القانون الدولى إلى ما يلى:

الحماية فى القانون الدولى الإنسانى، الحماية فى القانون الدولى لحقوق الإنسان، الحماية فى قانون العمل الدولى، الحماية فى القانون الجنائى الدولى.

المبحث الأول

الحماية فى القانون الدولى الإنسانى

يمكن تعريف "القانون الدولى الإنسانى" بأنه يشمل قواعد القانون الدولى التى تستهدف فى حالات النزاع المسلح حماية

---

(١٧) ولقد نشأ جانب كبير من هذا الاهتمام الجديد بسبب التغطية الإعلامية لأحداث جنوب شرق آسيا، وكان مما أثار القلق، تلك الصور التى نشرت لعائلات بأكملها ركبت البحر من الموانى الفيتنامية فى مراكب هشة تحمل من البشر مالا طاقة لها به، وبين حمولتها أطفال فى مقتبل العمر. كذلك أدى غزو كمبوديا إلى نزوح ملايين المدنيين ليعيشوا فى ظلال الخطر على الحدود بين تايلاند وكمبوديا، وهنا أيضا كانت توجد أعداد كبيرة من الأطفال انظر فى ذلك: ساندرا سنجر، المرجع السابق. ص١٣٧ – ١٣٨.

(18) Report form the conference on children of war, Stockholm, Sweden, 31 May-2 June 1991, Raoul Wallemberg institute, Report No10., Lund .1991.

– راجع: أ. غسان خليل، تعزيز آليات حماية حقوق الطفل فى النزاعات المسلحة، الندوة الإقليمية حول الطفولة، بيروت، ٢٤–٢٧ أبريل ٢٠٠١، ص٧، و أ. غادة موسى، الأطفال فى النزاعات المسلحة، مجلة الطفولة والتنمية، العدد (٩)، مجلد ٣، خريف ٢٠٠٣، ص١٠٥.

(19) UN.Doc.A/201/55, 19 July 2000, P.7.

(20) op.cit.,P.8.

(21) Graa Machel:"The impact of war on children", Unicef, .2001. The Macehl Review1996- 2000, war-affected children, unicef, Cananda Stuart Maslen and Shazia Islamsheh,op.cit.,P. 28.

– انظر كذلك: تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال، دراسة أعدتها جراسيا ماشيل:

- UN.Doc.A/306/51, 26 August 1996.

"إن الزج بالأطفال فى الحروب يأتى عبر قرارات مدروسة وواعية ومقصودة يتخذها الكبار، مما يوجب تحدى مثل تلك القرارات وتنفيذ ما وراءها من منطق سياسى وعسكرى، واعتذارات بالعجز، ومحاولات قائمة على الاستخفاف بالعقول للتستر على وجود الجنود الأطفال بتصويرهم على أنهم ليسوا سوى أصغر المتطوعين سنا". (فقرة ٣١٦، ص٨٥).

(٢٢) انظر نص البرنامج المتعلق بالأطفال المتأثرين بالحرب، الذى قامت بالتفاوض بشأنه واعتمدته ١٣٠ حكومة فى المؤتمر الدولى المعنى بالأطفال المتأثرين بالحرب فى وينبيج بكندا فى الفترة من ١٠ – ١٧ سبتمبر ٢٠٠٠ فى الوثيقة:

- UN.Doc.A/467/55 S/973/2000 A/173/55/add1., 2000, P.16.

حماية المباني، وكذا حماية الأشخاص الذين يعانون ويلات هذا النزاع، أي والممتلكات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية. أنه يشمل المبادئ والقواعد التي تحد من استخدام العنف غير المبرر أثناء النزاعات المسلحة(٢٢).

وفي هذا الصدد، يوفر القانون الدولي الإنساني حماية عامة للأطفال بوصفهم أشخاصا غير مشاركين في الأعمال الحربية، ويوفر لهم كذلك حماية خاصة نظرا لكونهم فئة تحتاج إلى حماية ورعاية خاصة(٢٤).

الحماية العامة في القانون الدولي الإنساني :

في أثناء النزاعات المسلحة الدولية، يتمتع الأطفال الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. وتطبق عليهم من ثم الضمانات الأساسية الممنوحة لهؤلاء الأشخاص لاسيما احترام الحياة والسلامة البدنية والمعنوية، وحظر الإكراه والعقوبات البدنية والتعذيب والعقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية (المواد ٢٧ إلى ٣٤ من الاتفاقية الرابعة)، وكذلك قواعد البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بإدارة الأعمال الحربية، ومن بينها مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين وحظر شن هجمات على المدنيين (المادتان ٤٨ و ٥١). وفي حالات النزاع المسلح غير الدولي، يحق للأطفال أيضا أن يتمتعوا بالضمانات الأساسية الممنوحة للأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية وفقا لما تقضي به المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع. وكذلك طبقا للمادة الرابعة من البروتوكول الإضافي الثاني، ويتمتعون أيضا بالمبدأ الذي ينص على أنه "لا يجوز أن يكون كل من السكان المدنيين والأشخاص المدنيين عرضة لأي هجوم"(٢٥).

وفيما يتعلق بمعاملة المدنيين، كانت توجد من قبل نصوص تتعلق بمباشرة أعمال الحرب. فلائحة لاهاي لعام ١٩٠٧، تضمنت أحكاما تتعلق بتصرفات دول الاحتلال، واتفاقيتا لاهاي لعام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ تتضمنان أيضا أحكاما تكفل بعض الحماية للأطفال بوصفهم أفرادا من السكان المدنيين(٢٦).

الحماية الخاصة في القانون الدولي الإنساني :

تضمنت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ العديد من القواعد الخاصة بحماية الأطفال، إلا أن القواعد الخاصة بحماية الأطفال لم توضع بشكل صريح، كالتزام عام بالحماية الخاصة للأطفال في هذه الاتفاقية. ولكن البروتوكول الإضافي الأول عمل على سد هذا الفراغ بالإضافة إلى البروتوكول الإضافي الثاني الخاص بالمنازعات المسلحة غير الدولية.

(١) الرعاية الخاصة :

على الرغم من أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تمنح الأطفال حماية، فإنه لا توجد بها أية مادة تعد أساسا لهذه الحماية الخاصة(٢٧).

لكن البروتوكول الإضافي الأول نص في المادة (١٧/١) على "مبدأ الحماية الخاصة"، حيث ينص على أنه: "يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص، وأن تكفل لهم الحماية ضد أية صورة من صور خدش الحياء. ويجب أن يقدم لهم أطراف النزاع العناية والعون اللذين يحتاجون إليهما بسبب سنهم أو لأي سبب آخر". كما كفل البروتوكول الثاني، "مبدأ الحماية الخاصة للأطفال" في المادة (٣/٤) التي تنص على أنه: "يجب توفير الرعاية والعون للأطفال بالقدر الذي يحتاجون إليه". كما ينص البروتوكول الأول في المادة (١/٨) على أن "حالات الولادة والأطفال حديثي الولادة تحتاج إلى الحماية".

وتنص المادة (٢٤) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه "لا يجوز أن يترك الأطفال دون الخامسة عشرة الذين تيتموا أو فصلوا عن عائلتهم بسبب الحرب لأنفسهم، وأنه ينبغي تسهيل إعاشتهم وممارسة عقائدهم الدينية وتعليمهم في جميع الأحوال". وكذلك تنص الاتفاقية في المادة (٥/٣٨) على أن "الأطفال من رعايا الدولة المعادية الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما، لهم الحق في الاستفادة من أية معاملة تفضيلية مقررة لرعايا الدولة المختصة".

وطبقا للمادة (٥٠) من الاتفاقية الرابعة، في الأراضي المحتلة يستمر الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما والأمهات الحوامل وأمهات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سبع سنوات في الاستفادة من تطبيق أية تدابير تفضيلية تتعلق بالغذاء والعناية الطبية والحماية من آثار الحروب مما يكون مطبقا قبل الاحتلال. كما تنص المادة (٥٠) كذلك على أن "على دولة الاحتلال أن تسهل الإدارة الجيدة لجميع المنشآت المخصصة للعناية بالأطفال وتعليمهم".

وعلى ذلك، فإنه طبقا لتلك الفقرة، فإن سلطات الاحتلال تلتزم

(٢٣) راجع أ.د.الشافعي بشير، قانون حقوق الإنسان، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩٢، ص٥٧، انظر كذلك:

- Franois Bugnion: L'es enfants Soldats et le droit international humanitaire et la charte Africaine des droits et du bien-etre de l'enfant, R.A.D.I.C., No. 2, Vol12., June 2000, P.266.

(٢٤) رائد د. هبة أبو العمايم، وضع الأطفال في ظل النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، مجلة الطفولة والتنمية، عدد ٩، مجلد ٣، شتاء ٢٠٠٣، ص١١١-١٢٩.

(٢٥) م/١٣ من البروتوكول الثاني. انظر أيضا: مجلة الإنساني، العدد ٢٤، ربيع ٢٠٠٣، ص٣٠.

(26) Sandra Singer, op.cit., P.144.

(27) Denise Plattner, la protection de l'enfant dans le droit international humanitaire. R.I.C.R., Mai-Juin, 1984, PP150.-151.

- Jenny Kuper, children in armed conflicts : the law and its uses, in Development, 43 (1), .2000, PP32.-.39,

Sandra Singer, op.cit., P.145.

- انظر كذلك: أ.د.عبد العزيز مخيمر، حماية الطفل في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ١٩٩١، ص١٩٩

وكذا حماية المبانى الأشخاص الذين يعاونون ومـلات هذا النزاع، وكذا حماية المباني والممتلكات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية. أي أنه يشمل المبادئ والقواعد التي تحد من استخدام العنف غير المبرر أثناء النزاعات المسلحة(٢٣).

وفي هذا الصدد، يوفر القانون الدولي الإنساني حماية عامة للأطفال بوصفهم أشخاصا غير مشاركين في الأعمال الحربية، ويوفر لهم كذلك حماية خاصة نظرا لكونهم فئة تحتاج إلى حماية ورعاية خاصة(٢٤).

الحماية العامة في القانون الدولي الإنساني :

في أثناء النزاعات المسلحة الدولية، يتمتع الأطفال الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. وتطبق عليهم من ثم الضمانات الأساسية الممنوحة لهؤلاء الأشخاص لاسيما احترام الحياة والسلامة البدنية والمعنوية، وحظر الإكراه والعقوبات البدنية والتعذيب والعقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية (المواد ٢٧ إلى ٣٤ من الاتفاقية الرابعة)، وكذلك قواعد البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بإدارة الأعمال الحربية، ومن بينها مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين وحظر شن هجمات على المدنيين (المادتان ٤٨ و ٥١). وفي حالات النزاع المسلح غير الدولي، يحق للأطفال أيضا أن يتمتعوا بالضمانات الأساسية الممنوحة للأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية وفقا لما تقضي به المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع. وكذلك طبقا للمادة الرابعة من البروتوكول الإضافي الثاني، ويتمتعون أيضا بالمبدأ الذي ينص على أنه "لا يجوز أن يكون كل من السكان المدنيين والأشخاص المدنيين عرضة لأي هجوم"(٢٥).

وفيما يتعلق بمعاملة المدنيين، كانت توجد من قبل نصوص تتعلق بمباشرة أعمال الحرب. فلائحة لاهاي لعام ١٩٠٧، تضمنت أحكاما تتعلق بتصرفات دول الاحتلال، واتفاقيتا لاهاي لعام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ تتضمنان أيضا أحكاما تكفل بعض الحماية للأطفال بوصفهم أفرادا من السكان المدنيين(٢٦).

الحماية الخاصة في القانون الدولي الإنساني :

تضمنت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ العديد من القواعد الخاصة بحماية الأطفال، إلا أن القواعد الخاصة بحماية الأطفال لم توضع بشكل صريح، كالتزام عام بالحماية الخاصة للأطفال في هذه الاتفاقية. ولكن البروتوكول الإضافي الأول عمل على سد هذا الفراغ بالإضافة إلى البروتوكول الإضافي الثاني الخاص بالنازعات المسلحة غير الدولية.

(١) الرعاية الخاصة :

على الرغم من أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تمنح الأطفال حماية، فإنه لا توجد بها أية مادة تعد أساسا لمبدأ الحماية الخاصة(٢٧).

لكن البروتوكول الإضافي الأول نص في المادة (١/٧٧) على مبدأ الحماية الخاصة، حيث ينص على أنه: "يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص، وأن تكفل لهم الحماية ضد أية صورة من صور خدش الحياء، ويجب أن يقدم لهم أطراف النزاع العناية والعون اللذين يحتاجون إليهما بسبب سنهم أو لأي سبب آخر". كما كفل البروتوكول الثاني، "مبدأ الحماية الخاصة للأطفال" في المادة (٣/٤) التي تنص على أنه: "يجب توفير الرعاية والعون للأطفال بالقدر الذي يحتاجون إليه". كما ينص البروتوكول الأول في المادة (١/٨) على أن "حالات الولادة والأطفال حديثي الولادة فئة تحتاج إلى الحماية".

وتنص المادة (٢٤) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه "لا يجوز أن يترك الأطفال دون الخامسة عشرة الذين تيتموا أو فصلوا عن عائلتهم بسبب الحرب لأنفسهم، وأنه ينبغي تسهيل إعاشتهم وممارسة عقائدهم الدينية وتعليمهم في جميع الأحوال". وكذلك تنص الاتفاقية في المادة (٥/٣٨) على أن "الأطفال من رعايا الدولة المعادية الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما، لهم الحق في الاستفادة من أية معاملة تفضيلية مقررة لرعايا الدولة المختصة".

وطبقا للمادة (٥٠) من الاتفاقية الرابعة، في الأراضي المحتلة يستمر الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما والأمهات الحوامل وأمهات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سبع سنوات في الاستفادة من تطبيق أية تدابير تفضيلية تتعلق بالغذاء والعناية الطبية والحماية من آثار الحروب مما يكون مطبقا قبل الاحتلال. كما تنص المادة (٥٠) كذلك على أن "على دولة الاحتلال أن تسهل الإدارة الجيدة لجميع المنشآت المخصصة للعناية بالأطفال وتعليمهم".

وعلى ذلك، فإنه طبقا لتلك الفقرة، فإن سلطات الاحتلال تلتزم

---

(٢٣) راجع أ.د. الشافعي بشير، قانون حقوق الإنسان، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩٢، ص٥٧. انظر كذلك:

- Franois Bugnion: Les enfants Soldats et le droit international humanitaire et la charte Africaine des droits et du bien-etre de l'enfant, R.A.D.I.C., No. 2, Vol12., June 2000, P.266.

(٢٤) رائد د. هبة أبو العمايم، وضع الأطفال في ظل النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، مجلة الطفولة والتنمية، عدد ٩، مجلد ٣، شتاء ٢٠٠٣، ص١١١-١٢٩.

(٢٥) م/١٣ من البروتوكول الثاني. انظر أيضا: مجلة الإنساني، العدد ٢٤، ربيع ٢٠٠٣، ص٣٠.

(26) Sandra Singer, op.cit., P.144.

(27) Denise Plattner, la protection de l'enfant dans le droit international humanitaire. R.I.C.R., Mai-Juin, 1984, PP150.-151.

- Jenny Kuper, children in armed conflicts : the law and its uses', in Development, 43 (1), .2000, PP32.-.39, Sandra Singer, op.cit., P.145.

- انظر كذلك: أ.د.عبد العزيز مخيمر، حماية الطفل في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ١٩٩١، ص١٩٩.

بالتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية بتوفير إدارة جيدة لهذه المنشآت، وذلك عن طريق مساعدة المسئولين فى هذه المنشآت فى أداء واجباتهم وتسهيل قضائهم لجميع احتياجاتهم بما فى ذلك الإمداد بالمواد الغذائية وحرية التنقل وحرية العمل التى تساعد على حسن إدارة هذه المنشآت. وباختصار، تقوم بتدبير كل ما ينقصهم من احتياجات بالتعاون مع السلطات المحلية. كما تتحمل هذا الالتزام بأكمله على عاتقها فى حالة عجز السلطات الوطنية أو المحلية عن تقديم أية معاونة لها فى هذا المجال(٢٨)

(٢) أهمية الأسرة بالنسبة للطفل :

فى ندوة عقدتها دائرة الخدمة الاجتماعية الدولية فى فرانكفورت فى مارس ١٩٨٤، ورد فى أحد التقارير "ليس للحرب أهمية كبيرة لدى الأطفال طالما اقتصر أمرها على تهديد حياتهم أو إقلاق راحتهم أو قطع نصيبهم من الطعام، ولكنها تكتسب أهمية هائلة فى اللحظة التى تقوض فيها الحياة العائلية وتقتلع أول الارتباطات العاطفية للطفل ضمن إطار الأسرة(٢٩)".

من أجل ذلك، يعترف القانون الدولى الإنسانى بأهمية الأسرة، ويسعى جاهدا لصيانة الوحدة العائلية خلال النزاعات المسلحة(٣٠).

فالمادة (٨٢) من الاتفاقية الرابعة تنص على أن "يقيم أفراد العائلة الواحدة، وعلى الأخص الوالدان والأطفال معا طوال مدة الاعتقال فى معتقل واحد، إلا فى بعض الحالات التى يقتضى فيها الفصل المؤقت لاحتياجات العمل أو لأسباب صحية .. ويجوز للمعتقلين أن يطلبوا أخذ أطفالهم غير المعتقلين الذين يتركون دون رعاية عائلية، ليعتقلوا معهم". كما تنص المادة ذاتها على أن يقيم أفراد العائلة الواحدة المعتقلون، كلما أمكن، فى نفس المبنى ويخصص لهم مكان إقامة منفصل عن باقى المعتقلين، مع التسهيلات اللازمة للمعيشة فى حياة عائلية".

وتنص الاتفاقية فى المادة (٤٩) على أنه "فى حالة قيام دولة الاحتلال بإخلاء جزئى لمنطقة معينة، فعليها أن تضمن عدم التفريق بين أفراد العائلة الواحدة".

ويضيف البروتوكول الأول فى المادة (٥/٧٥) أنه "فى حالة القبض على الأسر أو احتجازها أو اعتقالها، يجب قدر الإمكان أن يوفر لها كوحدات عائلية مأوى واحد". وتقضى المادة (٢/٧٦) من البروتوكول الأول "بإعطاء الأولوية القصوى لنظر قضايا الأمهات المقبوض عليهن أو المحتجزات أو المعتقلات، إن كان لديهن أطفال صغار يعتمدون عليهن". وتنص المادة ذاتها أيضا على أنه "ينبغى قدر المستطاع عدم إصدار حكم بالإعدام على أمهات صغار الأطفال اللواتى يعتمد عليهن أطفالهن". أما الفقرة الثالثة من المادة ذاتها، فتنص على أنه "لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام فى مثل هؤلاء النسوة".

كما نص البروتوكول الأول فى المادة (١/٧٨) تحت عنوان "إجلاء الأطفال" على "أنه لا يمكن إجراء النقل إلا بشروط مشددة وبموافقة المسئولين عن الطفل. كما يتعين جمع معلومات عن كل طفل لتسهيل عودته إلى أسرته".

(٣) جمع شمل الأسر :

لقد ورد تحت عنوان "جمع شمل الأسر" فى البروتوكول الأول، فى المادة ٧٤، "تيسر الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع قدر الإمكان جمع شمل الأسر التى تشتتت نتيجة للمنازعات المسلحة، وتشجع بصفة خاصة عمل المنظمات الإنسانية التى تكرس ذاتها لهذه المهمة طبقا لأحكام الاتفاقيات وهذا البروتوكول".

وفيما يتعلق بالمنازعات المسلحة غير الدولية، ينص البروتوكول الثانى فى المادة (٣/٤) على "ضرورة اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لتسهيل جمع شمل الأسر التى تشتتت لفترة مؤقتة". وإذا تفرق الأطفال وأفراد عائلاتهم نتيجة لنزاع مسلح، فإن جمع شملهم سيتوقف إلى حد بعيد على مداومة الاتصالات بينهم، أو جمع معلومات دقيقة عن تحركاتهم(٣١).

(٤) الرسائل العائلية :

طبقا للمادة (٢٥) من الاتفاقية الرابعة، "يسمح لجميع الأشخاص المقيمين فى أراضى أحد أطراف النزاع، أو فى أراض محتلة بواسطتها بإعطاء الأنباء ذات الصبغة الشخصية البحتة إلى أفراد عائلتهم -أينما كانوا- وأن يتسلموا أخبارهم، وتسلم هذه المكاتبات بسرعة دون تأخير لا مبرر له". وتضيف هذه المادة أنه "إذا تعذر أو استحال تبادل هذه الرسائل العائلية وجب التشاور مع وسيط مثل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين لضمان أداء هذا الالتزام، وعلى الأخص بالتعاون مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر".

(٥) مكتب الاستعلامات الرسمى :

طبقا للمادة (١٣٦) من الاتفاقية الرابعة، "يتعين على كل دولة من أطراف النزاع عند نشوب أى نزاع، وفى جميع حالات

---

(٢٨) د. محيى الدين على عشماوى، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى، عالم الكتب، ١٩٧٢، ص٣٧١.

(29) Sandra Singer, op.cit., P.146.

(30) Sandra Singer, op.cit., P146., Denise Plattner, op.cit., P.152.

(٣١) وفى هذا الصدد، نشير إلى اجتماع المائدة المستديرة المعقود فى سان ريمو فى الفترة من ٦ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ برعاية المعهد الدولى للقانون الإنسانى، والذى انتهى إلى ما يلى: "إن المبدأ الإنسانى لجمع شمل العائلات قد استقر بشكل راسخ فى الممارسة الدولية، ويرتبط هذا المبدأ ارتباطا مباشرا بحق وحدة الأسرة، الذى يقضى بأن الأسرة هى العنصر الطبيعى والأساسى للمجتمع، ولها بهذه الصفة الحق فى حماية الدولة والمجتمع عامة. وهو يرتبط كذلك بحق كل شخص فى مغادرة أى بلد بما فى ذلك بلده هو، وفى العودة إليه على النحو المنصوص عليه فى الصكوك الدولية. كذلك، تقع على الدول المسئولية الأساسية لتحقيق جمع شمل العائلات، ويمكن الاضطلاع بهذه المسئولية على أفضل وجه عن طريق إجراء حوار بناء، وقيام تعاون إنسانى فعال بين البلدان المعنية. أيضا، فإن الإرادة السياسية للدول لاحترام وتسهيل جمع شمل العائلات تكتسب أهمية حاسمة وتشكل العامل الأساسى للتغلب على العقبات القانونية والإدارية والعملية التى تعترض جمع الشمل .. "انظر: المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة الأولى، نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٨، العدد الرابع، ص٢٤٢-٢٤٣، انظر كذلك: دليل العمل لمساعدة وحماية الأطفال المنفصلين عن عائلاتهم فى حالات الحرب وحركات اللاجئين والمجاعات والكوارث الطبيعية، المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة الثانية، العدد السادس، مارس/أبريل ١٩٨٩

الاحتلال، أن تنشئ مكتبا رسميا للاستعلامات يكون مسئولا عن تلقى ونقل المعلومات الخاصة بالأشخاص المحميين الذين تحت سلطتها. وفيما يتعلق بالأطفال خاصة، تنص المادة (٥٠) من الاتفاقية على تخصيص قسم من مكتب الاستعلامات الرسمى ليكون مسئولا عن اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتمييز شخصية الأطفال الذين يوجد شك حول شخصيتهم ويجب أن تسجل التفصيلات الخاصة بوالديهم أو أقاربهم إذا توافرت".

وتنص المادة (٢٦) على أنه "على كل طرف من أطراف النزاع أن يسهل التحريات التى يقوم بها أفراد العائلات المشتتة بسبب الحرب، بقصد تجديد اتصالاتها واجتماعها إذا أمكن".

(٦) تسجيل الأطفال :

طبقا للمادة (٥٠) من الاتفاقية الرابعة، فإنه يتعين: "على دولة الاحتلال أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتسهيل تمييز شخصية الأطفال وتسجيل نسبهم". وتنص أيضا على أنه "لا يجوز بحال ما أن تغير حالتهم الشخصية أو تدخلهم فى تشكيلات أو منظمات تابعة لها". ويعتبر التزام سلطات الاحتلال فى هذه الفقرة تكملة لما وضعته الاتفاقية من أجل حماية الأطفال فى الحرب.

وتلزم المادة (٢٤) من الاتفاقية "أطراف النزاع باتخاذ التدابير اللازمة لتمييز شخصية الأطفال دون الثانية عشرة من العمر وذلك بحملهم لوحة لتحقيق الشخصية أو بوسيلة أخرى".

وطبقا للمادة (٣/٧٨) من البروتوكول الأول، يتعين أن تملأ استمارة تسجيل بشأن الأطفال الذين تم إجلاؤهم بواسطة من قاموا بترتيب الإجلاء وكذلك سلطات البلد المضيف، إذا أمكن ذلك، بغرض تسهيل عودة الأطفال إلى ذويهم. ويتعين أن تتضمن كل بطاقة على مجموعة من المعلومات بشأن الطفل كلما أمكن ذلك، وحيثما لا تترتب عليه مجازفة بإيذاء الطفل(٣٢).

وعلى ذلك، فإن سلطات الاحتلال تلتزم بتسهيل الإجراءات التى تتخذها الدولة من أجل تمييز شخصية الأطفال وتسجيل نسبهم حماية للمجتمع الإنسانى من اختلاط الأنساب ومن ضياع الأطفال بسبب عدم تمييزهم أو نسبتهم إلى أصل عائلى غير سليم، كما يحرم على سلطات الاحتلال أن تتخذ أى إجراء يكون من شأنه دمج الأطفال فى تشكيلات أو منظمات تابعة لها، كعملية ضم الأطفال إلى المنظمات العسكرية التابعة لها أو إجبارهم بطريقة أو أخرى على التطوع فى هذه المنظمات وما يماثلها(٣٣).

كذلك، يمتنع تغيير جنسية الطفل أو حالته الاجتماعية إذا ما احتلت دولته خلال نزاع مسلح دولى، وهذا الحظر يدعمه الالتزام العام الوارد فى المادة (٢٢) من الاتفاقية "بوجوب احترام الإنسان وحقوقه العائلية(٣٤)".

(٧) إجلاء الأطفال :

نصت المادة (١٧) من الاتفاقية الرابعة على "أنه ينبغى نقل الأطفال وحالات الولادة من المناطق المحاصرة أو المطوقة".

وينص البروتوكول الأول على موضوع الإجلاء، ولكن يقرر أن ذلك يجب أن يعتبر إجراء مؤقتا فقط، وهو ما يتضح من نص المادة (١/٧٨) "لا يقوم أى طرف فى النزاع بتدبير إجلاء الأطفال بخلاف رعاياه إلى بلد أجنبى إلا إجلاء مؤقتا، إذا اقتضت ذلك أسباب قهرية تتعلق بصحة الطفل أو علاجه الطبى أو إذا تطلب ذلك سلامته فى إقليم محتل. ويقتضى الأمر الحصول على موافقة مكتوبة على هذا الإجلاء من أبائهم أو أولياء أمورهم الشرعيين إذا كانوا موجودين. وفى حالة تعذر الحصول على هؤلاء الأشخاص، فإن الأمر يقتضى الحصول على موافقة مكتوبة على مثل هذا الإجلاء من الأشخاص المسئولين بصفة أساسية بحكم القانون أو العرف عن رعاية هؤلاء الأطفال". وتضيف هذه الفقرة أن "تتولى الدولة الحامية الإشراف على هذا الإجلاء بالاتفاق مع الأطراف المعنية، أى الطرف الذى ينظم الإجلاء، والطرف الذى يستضيف الأطفال، والأطراف الذين يجرى إجلاء رعاياهم، ويتخذ جميع أطراف النزاع، فى كل حالة على حدة، جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب تعريض هذا الإجلاء للخطر".

(٨) الإغاثة :

تنص المادة (٢٣) من الاتفاقية الرابعة على "ضرورة السماح بحرية مرور جميع رسالات الإمدادات الطبية ومهمات المستشفيات المرسلة للمدنيين حتى ولو كانوا من الأعداء. وكذلك حرية مرور جميع الرسالات الضرورية من المواد الغذائية والملابس والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة والنساء الحوامل وحالات الولادة".

وفيما يتعلق بالأطفال الذين يعتقل أباؤهم، تنص المادة (٨١) من الاتفاقية، على "عدم ترك هؤلاء الأطفال بدون مساندة، ويجب على الدولة الحاجزة أن تقوم بإعالة الأشخاص الذين يعولهم المعتقلون إذا لم تكن لديهم وسائل معيشة كافية أو كانوا لا يستطيعون التكسب". وطبقا للمادة (٨٩) من الاتفاقية، "تصرف للأمهات المرضعات وللأطفال دون الخامسة عشرة من العمر أغذية إضافية تتناسب مع احتياجاتهم الفسيولوجية". وينص البروتوكول الأول فى المادة (١/٧٠) "على إعطاء الأولوية للأطفال وحالات الوضع لدى توزيع إرساليات الغوث".

وطبقا للمادة (١/٨٧) من البروتوكول الأول، يمكن إجلاء الأطفال مؤقتا إذا كانوا بحاجة إلى عناية صحية أو طبية.

(٩) تعليم وثقافة الطفل :

تقضى المادة (٢٤) من الاتفاقية الرابعة بأنه يتعين "على أطراف

(٣٢) تشتمل هذه البطاقة على المعلومات التالية: "لقب أو ألقاب الطفل، اسم الطفل أو أسماؤه، نوع الطفل، محل وتاريخ الميلاد، اسم الأب بالكامل، اسم الأم ولقبها قبل الزواج إن وجد، جنسية الطفل، اسم أقرب الناس إلى الطفل، عنوان عائلة الطفل، أى رقم لهوية الطفل، لغة الطفل الوطنية، وأية لغات أخرى يتكلم بها الطفل، حالة الطفل الصحية، فصيلة دم الطفل، الملامح المميزة للطفل، تاريخ ومكان العثور عليه، وتاريخ مغادرة الطفل للبلد، ديانة الطفل، إن عرفت، العنوان الحالى للطفل فى الدولة المضيفة، تاريخ ومكان وملابسات الوفاة ومكان الدفن فى حالة وفاة الطفل قبل عودته".

(٣٣) د. محيى الدين على عشماوى، المرجع السابق، ص ٣٧٢.

(٣٤) وفى هذا الصدد، نشير إلى أن المادة ١١/هـ من اتفاقية منع ومعاقبة إبادة الجنس البشرى لعام ١٩٤٨ "تحظر أن ينقل أطفال من فئة وطنية أو عرقية أو دينية إلى فئة أخرى بغرض تدمير تلك الفئة".

النزاع أن تضمن في جميع الأحوال قيام الأطفال دون الخامسة عشرة الذين تيتموا أو انفصلوا عن أسرهم بممارسة شعائر دينهم ومواصلة تعليمهم، ويجب أن يعهد بتعليمهم بقدر الإمكان إلى أشخاص من نفس تقاليدهم الثقافية. وتنص المادة (٥٠) من الاتفاقية على واجب دولة الاحتلال في تسهيل الإدارة الجيدة لجميع المنشآت المخصصة لتعليم الأطفال. وعلى دولة الاحتلال أن تتخذ الترتيبات اللازمة لرعاية وتعليم الأطفال الذين فقدوا والديهم أو انفصلوا عنهم كلما أمكن بواسطة أشخاص من نفس جنسيتهم ولغتهم ودينهم، والذين لا يمكن أن تتوافر لهم العناية المناسبة بواسطة قريب أو صديق. كما أنه فيما يتعلق بالأطفال أو الشباب المحتجزين، تنص المادة (٩٤) على أنه يجب السماح لهم بالذهاب للمدارس إما في مكان الاعتقال أو خارجه.

وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة (٧٨/٢) من البروتوكول الأول والمتعلقة بإجلاء الأطفال على أنه يتعين متابعة تزويد الطفل أثناء وجوده خارج البلاد -بقدر الإمكان- بالتعليم، بما في ذلك التعليم الديني والأخلاقي وفق رغبة والديه.

أما في النزاعات المسلحة غير الدولية، فتنص المادة (١/٣/٤) من البروتوكول الثاني على أن "الأطفال يجب أن يتلقوا التعليم، بما في ذلك التربية الدينية والأخلاقية، وفقا لرغبات آبائهم أو أولياء أمورهم". ولذلك، فإن القانون الدولي الإنساني يسعى حثيثا لحماية وحدة الأسرة، وهو بذلك يحمي أيضا ثقافة الطفل وتقاليده. ومن ناحية أخرى، فإن الطفل الذي لا يتمتع بوجوده مع أبوين يكون مهددا باضطراب بيئته الثقافية(٣٥).

(١٠) حماية الأطفال المحتجزين أو المعتقلين :

يكفل القانون الدولي الإنساني حماية الأطفال المحرومين من حريتهم، حيث إنه من الممكن اعتقال الأطفال لأسباب أمنية أو لمخالفتهم لقانون العقوبات(٣٦).

وفي هذا الصدد، تشير المادة (٧٦) من الاتفاقية الرابعة إلى ضرورة توجيه العناية نحو المعاملة الخاصة الواجبة للصغار المعتقلين في الدولة المحتلة. وتنص المادة (٨٩) من الاتفاقية على أنه يجب أن يتلقى الأطفال المعتقلون أغذية إضافية. وتتطلب المادة (٩٤) تخصيص ملاعب للأطفال والشباب في جميع المعتقلات. وفيما يتعلق بالإيواء، تنص المادة (٨٢) على "أن يقيم الأطفال المعتقلون مع آبائهم المعتقلين". كما ينص البروتوكول الأول في المادة (٥/٥٧) على أنه في حالة احتجاز أو اعتقال الأسر، يجب أن يوفر لها كوحدات عائلية مأوى واحد. وينص كذلك في المادة (٤/٧٧) على أن "الأطفال عندما يحتجزون مع أفراد عائلاتهم، يجب أن يوضعوا في أماكن منفصلة عن تلك التي تخصص للكبار".

(١١) إطلاق السراح :

تنص المادة (١٣٢) من الاتفاقية الرابعة على بذل قصارى الجهد أثناء قيام الأعمال العدائية للإفراج عن صغار الأطفال والأمهات ذوات الرضع، أو إعادتهم إلى أوطانهم أو إلى محال إقامتهم أو إيوائهم في بلد محايد.

(١٢) الأطفال وعقوبة الإعدام :

تتضمن المادة (٦٨) من الاتفاقية الرابعة النص على بعض الجرائم وعقوبة الإعدام، لكنها نصت على "أنه لا يجوز في أي حال إصدار حكم بالإعدام على شخص محمي، إذا كانت سنه تقل عن ثمانية عشر عاما وقت ارتكاب الذنب". كذلك يحظر البروتوكول الأول في المادة (٥/٧٧) تنفيذ حكم الإعدام بسبب جريمة متعلقة بالنزاع المسلح، على الأشخاص الذين لا يكونون قد بلغوا الثامنة عشرة من عمرهم وقت ارتكاب الجريمة.

أما البروتوكول الثاني، فينص في المادة (٤/٦) على أنه "لا يجوز أن يصدر حكم بالإعدام على الأشخاص الذين كانوا دون الثامنة عشرة من عمرهم وقت ارتكاب الجريمة".

الأطفال الجنود والحماية المقررة لهم في القانون الدولي الإنساني :

تتزايد ظاهرة مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، فهم يشاركون في الأعمال العدائية في أنحاء عديدة من العالم، ويجندون في القوات المسلحة، كما أن بعض الحكومات والكيانات غير الحكومية المسلحة تشجع وأحيانا تجبر الأطفال على المشاركة في الأعمال العدائية. كما أنهم قد يدفعون في بعض المناطق التي تدور فيها منازعات مسلحة إلى الاشتراك في هذه الأعمال العدائية بسبب عدم وجود وسائل أخرى لتلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى.

أي أن الأطفال ليسوا فقط ضحايا للمنازعات المسلحة، ولكنهم أصبحوا يحملون السلاح ويلعبون دورا إيجابيا في المنازعات المسلحة التي تقع في كثير من مناطق العالم. فهل قدر للأطفال الذين يحملون في أيديهم مستقبل هذا العالم أن يحرموا من براءتهم وأن يستخدموا كجزء من آلة الحرب في العالم؟(٣٧).

وإذا كانت اتفاقية جنيف الرابعة لم تعالج هذه المسألة، فلذلك كان لابد من استحداث نوع من الحماية لصالح أولئك الذين يتورطون في القتال على نحو مباشر أو غير مباشر، وهو ما تضمنه البروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧(٣٨)، حيث تنص المادة (٢/٧٧) من البروتوكول الأول على أنه "يجب على أطراف النزاع اتخاذ كافة التدابير المستطاعة التي تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة. وعلى هذه الأطراف خاصة، أن تمتنع عن تجنيد هؤلاء الصغار في قواتها المسلحة".

ويلاحظ على هذه الفقرة، أنها تحدد سن الخامسة عشرة وتشجع الدول الأطراف على تجنيد أشخاص تتراوح أعمارهم بين

(35) Sandra Singer, op.cit., P.152.

(36) Sandra Singer, op.cit., P154., Denise Plattner, op.cit., P.156.

(٣٧) مجلة الإنساني، العدد ٢٤، ربيع ٢٠٠٣، ص٣٠، انظر أيضا:

- Sandra Singer, op.cit.,P.143.

(38) Franois Bugnion, op.cit., P.267.

الخامسة عشرة والثامنة عشرة، كذلك تتضمن واجبا مهما يفرض على الدول الأطراف عدم تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة في قواتها المسلحة(٣٩).

وفي حالة نشوب نزاع مسلح، فإن البروتوكول الثاني ينص في المادة (٤/٣/جـ) على أنه لا يجوز تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، ولا يجوز السماح باشتراكهم في الأعمال العدائية.

فالأمر هنا يتعلق بحظر قاطع، سواء تعلق الأمر بالمشاركة في الأعمال العدائية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالعمل مثلا على تجميع المعلومات ونقل الأوامر والذخيرة والمئونة أو القيام بأعمال تخريبية. وبالتالي، فإن الواجب المفروض على الدول الأطراف هو أكثر صرامة مما هو عليه أثناء النزاعات المسلحة الدولية(٤٠). ومع ذلك، فإنه في حالة نشوب نزاع مسلح دولي، يعترف للأطفال الذين يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية بصفة المقاتلين خلافا للأشخاص المدنيين، وهو ما يتطلب أن نبين الوضع القانوني للأطفال المقاتلين أثناء نزاع مسلح دولي وكذلك كيفية معاملتهم والمسئولية التي تقع عليهم.

(١) الوضع القانوني للأطفال المقاتلين أسرى الحرب :

أ- الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥و ١٨ سنة: هؤلاء الأطفال المجندون في القوات المسلحة أو المشاركون في هبّة شعبية لهم صفة المقاتل، وفي حالة اعتقالهم يكون لهم كامل الحق في التمتع بوضع أسرى الحرب القانوني حسب مفهوم اتفاقية جنيف الثالثة. وهو أيضا ما نص عليه البروتوكول الأول في المادة (٢/٤٣) الخاصة بالقوات المسلحة، والمادة (٢) من النظام الخاص بقوانين الحرب البرية وأعرافها الملحقة باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ والخاصة بالهبة الشعبية(٤١).

ب- الأطفال دون الخامسة عشرة: رغم ما نص عليه البروتوكول الأول في المادة (٢/٧٧) من حظر تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة، فإنه في حالة الأطفال الذين جندوا بالقوات المسلحة أو التحقوا بها طوعا سيتمتعون أيضا بصفة المقاتلين وبوضع أسرى الحرب إذا اعتقلوا، أما السن فما هي سوى عامل يبرر معاملتهم معاملة أفضل(٤٢)، إذ إنهم يستمرون في الانتفاع بالحماية الخاصة التي يمنحها القانون الدولي الإنساني(٤٣).

(٢) معاملة المقاتلين أسرى الحرب :

بالنسبة لمعاملة الأطفال، يجب أن يحظى الأطفال المقاتلون الذين اعتقلوا بمعاملة متميزة نظرا لصغر سنهم، وهو ما نصت عليه المادة (١٦) والمادة (١/٤٩) من الاتفاقية الثالثة، والمادة (٤/٧٧، ٥) من البروتوكول الأول(٤٤).

(٣) المسئولية :

يكفل القانون الدولي الإنساني حماية خاصة للأطفال المحرومين من حريتهم، ولكنه مع ذلك لا يحول دون الأحكام الجنائية عن المخالفات الجسيمة التي يرتكبها هؤلاء الأطفال ضد القانون الدولي الإنساني خاصة، ومنها جرائم الحرب أو المخالفات التي تخل بالقانون الوطني للدولة الحاجزة. لكن في هذه الحالات، يجب تقدير مسئولياتهم حسب أعمارهم(٤٥). وبالرغم من أنه يجوز أن تتخذ في حقهم عقوبات جنائية، فإنه لا يجوز في أي حال من الأحوال إصدار حكم بالإعدام على الأطفال الذين لا يكونون قد بلغوا الثامنة عشرة من عمرهم وقت ارتكاب الجريمة(٤٦).

كذلك، إذا لم يكن للأطفال الذين شاركوا في الأعمال العدائية الحق في التمتع بوضع خاص بموجب الفقرة ٣ من المادة (٤٥) من البروتوكول الأول، فيجب على الأقل أن يتمتعوا بالحماية العامة التي نصت عليها المادة (٧٥) من البروتوكول الأول. فهذه المادة تتضمن حدا أدنى من القواعد الإنسانية المعترف بها لصالح جميع الأشخاص المتضررين بسبب نزاع مسلح بمن فيهم الأطفال. وهو ما يعني تعزيز احترام الأطفال كأسرى حرب لدى أسرهم بسبب نزاع مسلح(٤٧).

المبحث الثاني

الحماية المقررة في القانون الدولي لحقوق الإنسان

من إعلان جنيف عام ١٩٢٤ إلى اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩، تحول المجتمع الدولي من المبادئ العامة إلى القواعد الملزمة من أجل وضع مبادئ أخلاقية عالمية لمواجهة الأوضاع الصعبة التي يعيشها الأطفال لاسيما الأطفال في الحرب، وهو ما سوف نتناوله فيما يلي:

(٣٩) ماريا تيريزا دوتلي، الأطفال المقاتلون الأسرى، المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة الثالثة، سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٠، العدد١٥، ص٤٠٠.

(٤٠) المرجع السابق، ص٤٠١.

(٤١) المرجع السابق، ص٤٠٩.

(٤٢) المرجع السابق، ص٤٠٢.

(٤٣) م٣/٧٧ من البروتوكول الأول، م٤/٣/د من البروتوكول الثاني.

(44) Denise Plattner, op. cit., P150., Franois Bugnion, op. cit., P.267.

- انظر كذلك: ماريا تيريزا دوتلي، المرجع السابق، ص٤٠٢.

(٤٥) ماريا تيريزا دوتلي، المرجع السابق، ص٤٠٢.

(٤٦) م٦٨ من الاتفاقية الرابعة، م٥/٧٧ من البروتوكول الأول، م٤/٦ من البروتوكول الثاني.

(٤٧) وقد جاء في المجلة الدولية للصليب الأحمر: "أن الأطفال دون سن الخامسة عشرة الذين يجندون أو يسجلون كمتطوعين في القوات المسلحة، على الرغم من توصيات البروتوكولات، يتمتعون أيضا بوضع المقاتل ويعاملون، في حالة أسرهم، كأسرى حرب. وفي حين أن اشتراك الأطفال في الحروب محظور، فإنه من الضروري مع ذلك ضمان حمايتهم في حالة أسرهم. فلا توجد قيود عمرية للتمتع بوضع أسرى الحرب. أما السن، فقد تكون مجرد عامل لتبرير المعاملة المتميزة". انظر في ذلك:

- UN.Doc.E/CN.67/1993/4, PP29.-.30

Scanned with CamScanner

أولا - الإعلان الخاص بحماية الأطفال والنساء فى حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة ١٩٧٤:

صدر هذا الإعلان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٤(٤٨)، بهدف الإعراب عن قلقها من الآلام التى يعانيها الأطفال والنساء من السكان المدنيين الذين يوجدون فى حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة أثناء الكفاح من أجل الحصول على حق تقرير المصير والتحرر القومي والاستقلال، أو هؤلاء الذين يوجدون فى المناطق المعرضة للقمع والعدوان والاستعمار والعنصرية، وهو ما جعل من السكان المدنيين عرضة لارتكاب أفعال غير إنسانية من وحشية وهمجية وبربرية. وقد أشارت الجمعية العامة فى ديباجة هذا الإعلان إلى "أسفها لاستمرار الاعتداءات الخطرة على الحريات الأساسية وكرامة الفرد ولاستمرار الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والدول الأجنبية المتسلطة، فى انتهاك القانون الدولى الإنسانى".

وتدعو الجمعية العامة الدول إلى الالتزام بمجموعة من المبادئ والالتزام بمجموعة أخرى من المبادئ السارية:

(١) حظر الاعتداء على المدنيين وقصفهم بالقنابل، وهو ما يلحق آلاما لا تحصى بهم، خاصة بالأطفال والنساء.

(٢) التذكير بأن استخدام الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية أثناء العمليات العسكرية يعد انتهاكا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ومبادئ القانون الدولى الإنسانى، نظرا لأن استخدام هذه الأسلحة يلحق خسائر جسيمة بالسكان المدنيين خاصة الأطفال.

(٣) الوفاء الكامل بالالتزامات الدولية المتعلقة بحماية الأطفال أثناء المنازعات المسلحة الواردة فى القانون الدولى لحقوق الإنسان، وكذلك فى اتفاقيات جنيف ١٩٤٩.

(٤) على الدول المشتركة فى منازعات مسلحة، أو فى عمليات عسكرية فى أقاليم أجنبية، أو فى أقاليم لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية أن تبذل ما فى وسعها لتجنب الأطفال ويلات الحروب واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حظر اتخاذ تدابير، كالاضطهاد والتعذيب والتأديب والمعاملة المهينة والعنف، خاصة ما كان موجها للأطفال.

(٥) يعد عملا إجراميا جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية وغير الإنسانية للأطفال، بما فى ذلك الحبس والتعذيب والإعدام رميا بالرصاص والاعتقال بالجملة والعقاب الجماعى وتدمير المساكن والطرد قسرا، والتى يرتكبها المتحاربون أثناء العمليات العسكرية أو فى الأقاليم المحتلة.

(٦) عدم جواز حرمان الأطفال الذين يجدون أنفسهم فى حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، أو الذين يعيشون فى أقاليم محتلة من المأوى أو الغذاء أو المعونة الطبية، أو غير ذلك من الحقوق الثابتة للأطفال.

ثانيا - اتفاقية حقوق الطفل الدولية :

مما لا شك فيه أن اتفاقية حقوق الطفل تعد أهم الاتفاقيات الدولية فى مجال حماية الأطفال، حيث تنص المادة الأولى من الاتفاقية على أن "الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". إلا أن الاتفاقية ناقضت نفسها فى المادة (٣٨) الخاصة بحماية الأطفال فى النزاعات المسلحة وبوجه خاص عندما نصت على سن الخامسة عشرة حدا أدنى للمشاركة فى الحرب اشتراكا مباشرا، حيث إن الحد المذكور للسن غير كاف، لأنه يتيح تجنيد الأطفال واشتراكهم فى النزاع المسلح عند بلوغهم سن ١٥ عاما، وكنا نود أن تحظر الاتفاقية حظرا قاطعا استخدام الأطفال فى المنازعات المسلحة، لأن هذه السن لا تتفق مع مصالح الطفل الفضلى، فمن غير الملائم أن يتمتع الأطفال بحماية أكثر تقييدا فى حالة النزاعات المسلحة التى فيها تتعرض حقوقهم لمزيد من الأخطار(٤٩).

فقد نصت المادة (٣٨) على التالى:

١- تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الدولى الإنسانى المنطبقة عليها فى المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد.

٢- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا لكى تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم تبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكا مباشرا فى الحرب.

٣- تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أى شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة فى قواتها المسلحة. وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة ولكنها لم تبلغ ثمانى عشرة سنة، يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سنا.

٤- تتخذ الدول الأطراف - وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنسانى الدولى بحماية السكان المدنيين فى المنازعات المسلحة - جميع التدابير الممكنة عمليا لكى تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح.

ولما كانت الحماية التى تكفلها الاتفاقية غير كافية، لذلك برزت الحاجة إلى إعداد بروتوكول اختيارى لاتفاقية حقوق الطفل من أجل تعزيز مستويات الحماية التى تكفلها الاتفاقية(٥٠)، كما سنرى فيما يلى:

---

(٤٨) مجموعة صكوك دولية، الجزء الأول، المرجع السابق، ص٢٣٢ - ٢٣٥، أعمال الأمم المتحدة فى ميدان حقوق الإنسان، المجلد الأول، المرجع السابق، ص٢٧٠ وما بعدها. انظر كذلك: أ. غسان خليل، المرجع السابق، ص٨٠، د. عبدالعزيز مخيمر، المرجع السابق ص٢١٦.

(49) Frits Kalskoven: child soldiers , A.J.I.L., October 1995, vol. 89, P.850.,

- Elaine Betout, op.cit., P.41. , E/CN4./1993/.67.29

(٥٠) حيث إن وظيفة البروتوكولات الاختيارية هى تعزيز التطور التدريجى للقانون الدولى بتمكين الدول المستعدة لاعتماد معايير أكثر تشددا من القيام بذلك. انظر:

- UN.Doc.A/41/55. 2000, P7., E/CN4./1998/.2

ثالثا - البروتوكول الاختيارى لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال فى النزاعات المسلحة :

يعد البروتوكول الاختيارى لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال فى النزاعات المسلحة الصادر عام ٢٠٠٠(٥١) أهم انتصار من أجل الطفل، تحقق خلال الفترة التى تلت اتفاقية حقوق الطفل، والذى رفع بمقتضاه الحد الأدنى لسن المشاركة فى الأعمال القتالية من ١٥ إلى ١٨ سنة. بالإضافة إلى أن ذلك يمثل تتويجا لمجموعة الصكوك الدولية التى تتزايد قوة وشمولا لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة(٥٢) ويتضمن البروتوكول العديد من الأحكام المهمة، وهى(٥٣):

(١) حظر الاشتراك فى الأعمال الحربية:

على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير الممكنة عمليا لضمان عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر اشتراكا مباشرا فى الأعمال الحربية (م/١).

(٢) حظر التجنيد الإلزامى للأطفال :

طبقا للمادة الثانية، تكفل الدول الأطراف عدم خضوع الأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر للتجنيد الإجبارى فى قواتها المسلحة.

(٣) التجنيد التطوعى أو الاختيارى :

ترفع الدول الأطراف الحد الأدنى لسن تطوع الأشخاص فى قواتها المسلحة الوطنية عن السن المحددة فى الفقرة ٣ من المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل، آخذة فى الاعتبار المبادئ الواردة فى تلك المادة، ومعترفة بحق الأشخاص دون الثامنة عشرة فى حماية خاصة بموجب الاتفاقية، إلا أن هذا الشرط الأساسى لا ينطبق على المدارس التى تدار من قبل القوات المسلحة للدول الأطراف فى الاتفاقية، أو تلك التى تخضع لسيطرة هذه القوات، وذلك تماشيا مع أحكام المادتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين من الاتفاقية (م٣/٥).

فضلا عن ذلك، يقضى البروتوكول، بعد التصديق عليه، بضرورة قيام الدول باعتماد إعلان يتعلق بالعمر الذى تسمح القوات الوطنية بموجبه بالتجنيد التطوعى، بالإضافة إلى بيان الخطوات التى تتخذها هذه الدول لضمان عدم تطبيق التجنيد بشكل إجبارى أو قهرى (م٣/٢).

كذلك على الدول الأطراف فى الاتفاقية التى تجند من هم دون الثامنة عشرة من العمر التمسك بالضمانات التى من شأنها أن يكون هذا التجنيد تطوعا حقيقيا، وأنها قد تمت بموافقة الآباء أو الأوصياء القانونيين للأشخاص، وأن يكون المجندون قد تم حصولهم على المعلومات الكاملة عن الواجبات التى تنطوى عليها هذه الخدمة العسكرية. وأن يقدم هؤلاء الأشخاص دليلا موثوقا به عن سنهم قبل قبولهم فى الخدمة العسكرية الوطنية. (م٣/١).

(٤) المجموعات المسلحة غير الدولية :

تمنع المجموعات المعارضة المسلحة، وغيرها من المجموعات المسلحة غير الحكومية، من تجنيد من هم دون الثامنة عشرة من العمر من الأفراد، أو استخدامهم فى الأعمال الحربية. وينطبق هذا على المجموعات المسلحة كافة، ولا تقتصر على تلك التى تشترك فى النزاعات المسلحة فقط. ويتطلب من الحكومات الانصراف إلى إدانة مثل هذه المجموعات. ويتم تطبيق هذا النص حتى إذا كانت المجموعات المسلحة بعيدا عن موطنها ولكنها مع ذلك تعمد إلى تجنيد أطفال وإخضاعهم لسلطتها. (م/٤).

(٥) التنفيذ والمساعدات الدولية :

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا لكفالة تسريح الأشخاص المجندين أو المستخدمين فى الأعمال الحربية، وعليها أيضا توفير طريق المساعدة الملائمة لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم فى مجتمعاتهم. كذلك، على الدول الأطراف التى تستطيع تقديم هذه المساعدة تقديمها من خلال البرامج القائمة المتعددة الأطراف أو الثنائية أو البرامج الأخرى أو من خلال أمور أخرى منها إنشاء صندوق تبرعات. (المادتان ٦ و ٧).

(٦) التصديق :

بإمكان أية دولة التوقيع والتصديق على البروتوكول بصرف النظر عن كون هذه الدولة طرفا فى اتفاقية حقوق الطفل أم لم تكن طرفا فيها. (م/٩).

(٧) المراقبة:

تقدم الدول الأطراف تقاريرها إلى لجنة حقوق الطفل فى غضون سنتين بعد دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ، توفر من خلالها معلومات شاملة عن التدابير التى اتخذتها لتنفيذ أحكام هذا البروتوكول، وبعد ذلك تقدم الدول الأطراف تقارير كل خمس سنوات. (م/٨).

ومما تقدم نستطيع القول إن البروتوكول الاختيارى بشأن اشتراك الأطفال فى النزاعات المسلحة يضع الإطار القانونى والأساس الأكثر فعالية لحظر استخدام الأطفال أسلحة للحرب، لاسيما إذا تم دعمه بإجراءات قانونية وعملية فاعلة على أرض الواقع، كما أنه يعد أهم خطوة نحو القضاء على دور الأطفال فى الحروب(٥٤).

(٥١) اعتمدت الجمعية العامة البروتوكول الاختيارى فى ٢٥ مايو ٢٠٠٠، بموجب القرار ٢٦٣/٥٤، ودخل حيز النفاذ فى ٢١ فبراير ٢٠٠٢.

(52) UN.Doc.E/CN4./85/2002, P.5.

(٥٣) انظر النص الكامل للبروتوكول فى الوثيقة:

- UN.Doc.A/RES/263/54, 2000

(٥٤) جدير بالذكر أن الإعلان العالمى لبقاء الطفل وحمايته ونمائه لعام ١٩٩٠، أكد على ضرورة حماية حقوق الطفل فى ظل المنازعات المسلحة وذلك فى البند ٢٠/٥، والبند ٢٥ من الإعلان. انظر: الأطفال أولا، المرجع السابق، ص١٥-١٦، وص٣٥-٣٦. وكذلك أشار إعلان "عالم جدير بالأطفال" لعام ٢٠٠٢ إلى حماية الأطفال من الحروب، وأكد فى البند ٧/٧ على أنه "يجب حماية الأطفال من أهوال الصراعات المسلحة، ويجب أيضا، وفقا لأحكام القانون الدولى، حماية الأطفال تحت نير الاحتلال الأجنبى". وأشار الإعلان كذلك فى البند ٣٩/ب إلى ضرورة حماية الأطفال من الآثار المترتبة على

رابعا - الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام ١٩٩٠ :

يعتبر الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام ١٩٩٠ أول معاهدة إقليمية تحدد سن الثامنة عشرة حدا أدنى للعمر اللازم للتجنيد والمشاركة بكافة أشكالها في أعمال القتال، حيث إنه طبقا للمادة الثانية من الميثاق "يعني الطفل لأغراض الميثاق، كل شخص يقل عمره عن ١٨ سنة" وينادي الميثاق في المادة (٢٢)، بتطبيق قوانين حماية الأطفال بالنسبة للأطفال في مناطق الصراعات المسلحة الداخلية والتوتر والحروب. وطبقا للفقرة ٢ من المادة (٢٢) "تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق جميع التدابير الضرورية لضمان عدم اشتراك أي طفل بصورة مباشرة في الأعمال الحربية وتمتنع خاصة عن تجنيد أي طفل".

خامسا - ميثاق حقوق الطفل العربي لعام ١٩٨٣ :

لقد أهمل ميثاق حقوق الطفل العربي الصادر في عام ١٩٨٣ موضوع حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بالرغم من أن النزاعات المسلحة أصبحت أمرا مخيفا في الوطن العربي، خاصة في ظل الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني للأراضي العربية، وخاصة فلسطين. وكذلك في ظل الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق الذي يعد بحق أم الكوارث بالنسبة لكل العرب وليس بالنسبة إلى أطفال العراق وحدهم. وهو ما يتطلب ويستلزم تعديل هذا الميثاق ليواكب المتغيرات التي نزلت كالزلزال على أطفال العرب عامة وأطفال العراق وفلسطين خاصة.

وجدير بالذكر أن الإعلان العربي لحقوق الطفل الصادر عام ٢٠٠١ أشار إلى "معاناة أطفال فلسطين من الممارسات الإسرائيلية العدوانية الموجهة لقتل الأطفال وإصابتهم بعاهات مستديمة وعدم توافر آليات لحمايتهم، وإهدار إسرائيل لكل القيم وحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، ورفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإقامة السلام العادل طبقا لقرارات الشرعية الدولية، وهو ما يزيد من معاناة السكان العرب تحت الاحتلال ويحرم أطفالهم من كل الحقوق التي أرستها الشرائع السماوية والقانون الإنساني .. وهو ما يتطلب تمكين الطفل من حقه في الحماية من مخاطر النزاعات المسلحة .. وفي سبيل ذلك، يتم العمل على معالجة الظروف الصعبة للأطفال في ظروف الاحتلال والحصار والنزاعات المسلحة".

سادسا - مجلس الأمن ودوره في حماية الأطفال في أثناء النزاعات المسلحة :

منذ أكتوبر ١٩٩٩، تضمن نحو ٣٧ مناقشة وسبعة قرارات وستة بيانات رئاسية صادرة عن مجلس الأمن إشارات وأحكاما عن حماية الأطفال المتأثرين بالحرب. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٩، اعتمد مجلس الأمن قرارات تدرج حماية الطفل في اختصاص عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون وجمهورية الكونغو الديموقراطية(٥٥)

ويعد قرار مجلس الأمن رقم ٢٦١ (١٩٩٩) أول قرار يكرس للطفل والنزاع المسلح، حيث أكد القرار على الموضوع بوصفه شاغلا من شواغل السلام والأمن. كما أنشأ إطارا سياسيا تمكينيا ووضع مبادئ وأحكاما عامة لحماية الأطفال المتأثرين من الحرب(٥٦) ومن التطورات المهمة أيضا اعتماد مجلس الأمن القرار ١٣١٤ (٢٠٠٠) في ١١ أغسطس بشأن الأطفال والنزاع المسلح ويستند هذا القرار، وهو ثاني قرار يصدره مجلس الأمن، على القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وهذا القرار يحدد عددا من الركائز ذات الوجهة الأكثر تحديدا وذات المنحى العملي من أجل حماية الأطفال أثناء النزاع المسلح وبعده(٥٧).

وينص القرار المذكور على عدد من التدابير المهمة: "فهو يحث الدول الأعضاء على استبعاد الجرائم الخطيرة ضد الأطفال من أحكام وتشريعات العفو ويدعو إلى اتخاذ تدابير ضد الاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية، والأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة التي تؤجج نار الحرب وتسهم في جعل الأطفال ضحايا. ويدعو القرار إلى حماية الأطفال الضعاف بصفة خاصة، بمن في ذلك الأطفال المشردون داخليا والبنات المختطفات. ويولي القرار أهمية خاصة للمنظمات الإقليمية، ويشجعها على إنشاء وحدات لحماية الطفل، وإشراك موظفي حماية الأطفال في عملياتها الميدانية، وكبح الأنشطة العابرة للحدود الضارة بالأطفال مثل تجنيد الأطفال والتجارة غير المشروعة. ويدعو المجلس أيضا إلى تعزيز القدرات المحلية لحماية الأطفال وإلى زيادة مساهمة الشبان في برامج بناء السلام".

أيضا، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)(٥٨)، استنادا إلى القرارين السابقين، وينص القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) مرة أخرى على "توفير الدعم والإرشاد على نطاق واسع للجهود الرامية إلى النهوض بحماية الأطفال في عمليات صنع السلام وحفظه وبنائه. ويعرب القرار عن استعداد المجلس للقيام صراحة بإدراج أحكام لحماية الأطفال عند النظر في وظائف حفظ السلام، ومواصلة القيام عند الاقتضاء بإيفاد مستشارين لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام. ويدعو المجلس أيضا الأطراف في النزاعات المسلحة إلى اتخاذ ترتيبات في اتفاقيات السلام لحماية الأطفال، ويطلب إلى الأمين العام أن يأخذ مسألة حماية الأطفال في الاعتبار في التقارير وفي خطط حفظ السلام التي تقدم إلى المجلس، وأن يكثف أيضا عمليات رصد حالة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، وتقديم تقارير عن ذلك. ويحث القرار أيضا، وبوضوح أكبر من أي وقت

- الصراع المسلح والتشريد القسري وكفالة الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. انظر:
- UN.Doc.A/AC256./CRP6./Rev3., P3., P20.

(55) UN.Doc.A/442/55, 2000, P.7.

(56) UN.Doc.A/442/55, 2000, P.7.

(57) op.cit., P.8.

(58) UN.Doc.E/CN4./85/2002, P.6.

مضى. الجهات الحكومية وغير الحكومية والدولية الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على اتخاذ إجراءات لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. وبوجه خاص، يؤكد القرار على وجوب اعتبار الأفراد والكيانات والمؤسسات التي تقيم علاقات تجارية مع الأطراف في الصراع مسئولة في حالة القيام بتشجيع انتهاك حقوق الأطفال من جانب الأطراف في الصراع أو الإسهام في انتهاكها. ويلزم القرار الدول الأعضاء بالنظر في اتخاذ تدابير ضد وكلاء المؤسسات والكيانات والأفراد الذين يقومون بالاتجار غير المشروع، وعلى تثبيط همة وكلاء المؤسسات عند إقامة علاقات تجارية مع الأطراف في الصراع المسلح والتي تنتهك القوانين الدولية ذات الصلة بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، دعا مجلس الأمن في القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) الدول الأعضاء إلى وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب ومحاكمة المسئولين عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الفظيعة المرتكبة في حق الأطفال والقيام، كلما أمكن، باستثناء هذه الجرائم من أحكام العفو العام والقوانين المتصلة بذلك، وكفالة معالجة عمليات تقصي الحقائق والمصالحة بعد الصراع لأشكال الأذى الشديد الذي تعرض له الأطفال(٥٩). ونتيجة التعبئة والدعوة في جميع أنحاء العالم، تم إبراز محنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في البرامج السياسية الدولية، وأقر مجلس الأمن بالصلة بين انتهاكات حقوق الأطفال والأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وقرر إجراء مناقشة سنوية مفتوحة بشأن هذه المسألة(٦٠).

إدراج حماية الأطفال في خطط السلام :

لم يكن للأطفال وجود في خطط السلام رغم أنهم يعانون معاناة جائرة في أوقات الحرب. لذلك دعا الممثل الخاص للأمين العام المعني بالنزاع المسلح إلى أنه يجب أن يشكل الأطفال جزءا من خطط السلام، ليس فقط عن طريق تناول احتياجاتهم وحقوقهم، ولكن أيضا لضمان إقرار سلام دائم. وخلال الفترة المشمولة بتقرير ممثل الأمين العام الخاص بالأطفال والنزاع المسلح، عمل الممثل الخاص على ضمان إدماج حقوق وحماية الطفل بصورة خاصة كاملة في اتفاق بوروندي للسلام في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، وسافر إلى سيراليون وأيرلندا الشمالية للدعوة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالأطفال على النحو المنصوص عليه في كل من اتفاق لومي واتفاق الجمعية العظمى وإلى إشراك الشباب في توطيد السلام(٦١).

ومما لا شك فيه أن النزاعات المسلحة لها نتائجها المباشرة على الأطفال والأمهات، وهنا تظهر أهمية السلام الذي يضمن حقوق ورفاهية الأطفال. كما يرتبط السلام بالتضامن الدولي والاعتراف بحقوق ورفاهية الأطفال، والاعتراف ليس كافيا بل يتعين أن يكفل ممارسة هذه الحقوق وتحقيق الرفاهية للأطفال إن هذه ليست مسألة تعني فقط تلك الدول المتورطة في هذه النزاعات، بل إن ضمان واحترام الحقوق الأساسية للأطفال في السلام مسئولية جماعية عالمية. إنه أيضا إسهام لصالح بقاء الأطفال ودوام السلام في العالم(٦٢).

وفي هذا الصدد، تقول كارول بيلامي المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال "لا يمكن إعمال حقوق الطفل إلا عندما يسود السلام، وإن استمرار النزاعات المسلحة لا يزال يقترن بانتهاك حقوق الطفل على نطاق واسع بدءا من القتل ومرورا بالاغتصاب والتشويه والتجنيد القسري والتشريد وانتهاء بالإصابات وسوء التغذية. وعلاوة على ذلك، فإن معظم الذين يمولون الحروب ويدعمونها ويضفون عليها الصبغة الشرعية يواصلون ذلك دون أدنى وازع، وكل ذلك يجب أن يوضع له حد(٦٣)".

لذلك، يجب أن تعمل الأسرة والمجتمع والدولة -على حد سواء- على تنشئة الأطفال وتعليمهم قيم السلام والتفاهم والتسامح والحوار(٦٤). فالطفل من حقه أن ينفتح على العالم من حوله، وأن ينشأ على حب خير الإنسانية، وأن يدرك أهمية السلام والصداقة بين الشعوب، ومحبة إخوانه في الإنسانية(٦٥).

المبحث الثالث

الحماية المقررة للأطفال في قانون العمل الدولي

تعد الاتفاقية رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، أهم اتفاقية في قانون العمل الدولي من حيث حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، حيث تعرف الاتفاقية "تجنيد الأطفال" بأنه أحد أسوأ أشكال عمل الأطفال وتجعل الحد الأدنى لسن التجنيد القسري أو الإجباري ثمانية عشر عاما، حيث نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن تطبق عبارة "الطفل" على جميع الأشخاص دون الثامنة عشرة من العمر(٦٦). وطبقا للمادة (٣/أ)، يشمل "تعبير أسوأ أشكال عمل الأطفال" في مفهوم هذه الاتفاقية "جميع أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، كبيع الأطفال والاتجار بهم وعبودية الدين والقنانة والعمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في صراعات مسلحة".

(59) UN.Doc.E/CN4./85/2002, P.8.

(60) UN.Doc.A/S-2001,3/27 P./.29

(61) UN.Doc.A/442/55, 2000, P.14., Jennifer Klot : Unicef's A genda for peace and security for (3) children', in Development 43 (1), op.cit., PP. 60-63.

(٦٢) ساندرا سنجر، حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، المرجع السابق، ص١٧٠.

(٦٣) من كلمة كارول بيلامي، المحفل الإفريقي لحقوق الطفل، المرجع السابق.

(٦٤) تقرير وضع الأطفال في العالم، ١٩٩١، ص٦٧.

(٦٥) ميثاق حقوق الطفل العربي، البند "١٤".

(66) Franois Bugnion, op.cit., P272.

وبالمقابل، ألزمت الاتفاقية الدول التي تصدق عليها، وفقا للمادة السادسة منها بـ "إعداد وتنفيذ برامج عمل للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال". ثم تستطرد الفقرة الثانية من المادة ذاتها بالنص على "وجوب الأخذ بالاعتبار آراء المجموعات المعنية الأخرى عند الاقتضاء".

ولما كان للتعليم دور أساسي في القضاء على عمل الأطفال، ولا سيما في أسوأ أشكاله، فقد نصت المادة (٢/٧) على أن "تتخذ كل دولة عضو، واضعة في اعتبارها أهمية التعليم في القضاء على عمل الأطفال، تدابير فاعلة ومحددة زمنيا، لأجل تحقيق الأهداف التالية:

أ- الحيلولة دون انخراط الأطفال في أسوأ أشكال عمل الأطفال.

ب- توفير المساعدة المباشرة الضرورية والملائمة لانتشال الأطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال وإعادة تأهيلهم ودمجهم اجتماعيا.

جـ- ضمان حصول جميع الأطفال المنتشلين من أسوأ أشكال عمل الأطفال على التعليم المجاني الأساسي وعلى التدريب المهني، حيثما كان ذلك ممكنا وملائما.

د- تحديد الأطفال المعرضين بشكل خاص للمخاطر وإقامة صلات مباشرة معهم.

هـ- أخذ الوضع الخاص للفتيات بعين الاعتبار.

ومما لا شك فيه أن التعليم يعتبر عنصرا فعالا ورئيسيا في منع تجنيد الأطفال، إضافة إلى كونه عنصرا رئيسيا في المساعدة على إعادة دمج المقاتلين السابقين من الأطفال في مجتمعهم(٦٧). إن استخدام الأطفال في الحروب وضع غير مقبول البتة، كما أن إرسال الأطفال إلى الحروب محظور في شتى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومن شأن إدراج ممارسة إرسال الأطفال للقتال في الحروب ضمن اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٩وتعريفها بأنها ممارسة تستوجب الحظر والقضاء الفوري عليها، أنه يعتبر دليلا على حماية الطفل في قانون العمل الدولي. ورغم أن مجال اتفاقية منظمة العمل الدولية ليس هو ذاته مجال البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، فإن صكوك منظمة العمل الدولية وصكوك الأمم المتحدة تعزز بعضها بعضا(٦٨).

مما سبق، يتضح أن قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تستهدف حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ليست مباشرة، بل تمر عن طريق الدول وقوانينها الوطنية. وحتى إذا كان من المحظور مشاركة الأطفال الذين لم يبلغوا الخامسة عشرة من عمرهم في الأعمال العدائية (المادة ٢/٧٧ من البروتوكول الأول والمادة ٣/٤/جـ من البروتوكول الثاني)، وأيضا ما نص عليه البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاص باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٩، فإن التطبيق الفعلي لهذه الأحكام يخضع لشروط عديدة، منها على سبيل المثال تصديق الدول على هذه المعاهدات أو موافقة وقدرة الكيانات غير الدولية على تنفيذها واستنادا إلى اعتراف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بحماية الأطفال الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من عمرهم. لذلك، فإن الحظر المطلق لمشاركة هؤلاء الأطفال في الأعمال العدائية يمثل هدفا أساسيا يجب بلوغه(٦٩).

من أجل ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يوجه طاقاته لمنع تجنيد الأطفال في مسرح العمليات. ويتطلب هذا اتباع نهج يقوم على أسس ثلاثة: "ممارسة الضغط السياسي على الأطراف المعتدية، والتصدي للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تيسر استغلال الأطفال كجنود، وتعبئة مزيد من الموارد لزيادة قدرات تأهيل الجنود السابقين من الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع(٧٠)".

المبحث الرابع

الحماية في القانون الجنائي الدولي

لقد تتابعت جهود الأمم المتحدة من أجل حماية النساء والأطفال والمدنيين عامة في زمن الطوارئ والنزاعات المسلحة، ومن أجل إدانة ووقف وتعقب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والعدوان، وهو الأمر الذي أثمر في النهاية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بمقتضى نظام روما الأساسي لعام ١٩٩٨(٧١).

والمحكمة الجنائية الدولية International criminal court مؤسسة دولية دائمة أنشئت بموجب نظام روما لعام ١٩٩٨ لغرض التحقيق ومحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي(٧٢). وهي الإبادة الجماعية (م/٦)، والجرائم ضد الإنسانية (م/٧)، وجرائم الحرب (م/٨)، وجريمة العدوان. كما أن اختصاصها مستقبلي فقط(م/١١). ولذلك، لن ينظر إلا للجرائم التي ارتكبت بعد سريان العمل بها، ولن تكون لها ولاية ذات أثر رجعي. كما أن اختصاصها يطبق فقط على الأفراد (م١١، م١/٢٥) الذين يرتكبون جريمة بعد بلوغ سن الثامنة عشرة (م/٢٦)، ولا يستثنى أي شخص من المسئولية الجنائية الدولية بسبب صفته الرسمية مثلما قد يكون واردا في القانون الداخلي (م/٢٧).

كما أن مبدأ التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء

(٦٧) مستقبل خال من عمل الأطفال، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٢ ، ص٣٨.

(68) UN.Doc.A/201/55, 2000, P.9.

(٦٩) دور الأطفال في النزاعات المسلحة، المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة الثامنة، العدد ٤٥، سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٥، ص٤٣٩.

(70) UN.Doc.A/442/55, 2000, P.32.

(٧١) المحكمة الجنائية الدولية بدأت رسميا يوم الخميس الموافق ١١ أبريل ٢٠٠٢، بعد أن صدقت عليها أكثر من ستين دولة، ودخلت حيز النفاذ في يوليو ٢٠٠٢.

(٧٢) مادة (١) من الاتفاقية، انظر النص الكامل لهذا النظام الأساسي في:

- UN.Doc.A/Conf183./9, 1998

الجنائى الوطنى واحد من أهم المبادئ الأساسية التى تقوم عليها المحكمة المذكورة، حيث أشارت ديباجة النظام الأساسى لهذا المبدأ بقولها "المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب هذا النظام الأساسى ستكون مكملة للولاية القضائية الجنائية الوطنية"، وأكدت المادة الأولى من النظام الأساسى المبدأ من جديد وبذات الصياغة(٧٣). وطبقا لما جاء فى النظام الأساسى للمحكمة، يصنف اشتراك الأطفال دون الخامسة عشرة من عمرهم بصورة فعلية فى الأعمال الحربية، أو القيام بتجنيدهم فى القوات المسلحة الوطنية عند نشوب نزاع مسلح غير دولى، بوصفه جريمة من جرائم الحرب التى تدخل فى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية(٧٤).

ولقد نص النظام الأساسى للمحكمة فى المادة (٢٦) على أنه لا يكون للمحكمة اختصاص على أى شخص يقل عمره عن ١٨ سنة وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة إليه، وذلك إمعانا فى حماية الأطفال، حيث إنهم لا يرتكبون الأفعال والجرائم المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية من تلقاء أنفسهم وإنما هم ضحية للكبار وأطماعهم، كما أنهم مجرد أدوات ووسائل لتحقيق ما يريده هؤلاء الكبار. وبهذا تجنب النظام الأساسى التصادم بين الوظيفة العقابية للمحكمة والغايات التى ترمى إليها معايير العدالة الجنائية الخاصة بالأطفال، ألا وهى إعادة تأهيلهم لممارسة حياتهم الطبيعية(٧٥).

وإذا كان النظام الأساسى للمحكمة يصنف جرائم الحرب المرتكبة بحق النساء والأطفال، فإنه لم يكتف بذلك، بل كذلك تشمل قواعد الإثبات والقواعد الإجرائية للمحكمة أحكاما مهمة عديدة ترمى إلى حماية الطفل. وتنص هذه القواعد على قيام وحدة الضحايا والشهود بتعيين شخص لتقديم الدعم للطفل بغية تيسير مشاركة الأطفال وحمايتهم بوصفهم شهودا، ولمساعدتهم فى سائر مراحل الإجراءات. وتتيح القواعد أيضا للمدعى العام تسجيل استجواب الطفل ولا سيما فى حالات العنف الجنسى أو بين الجنسين، بغية التخفيف من أى صدمات لاحقة. ولمعالجة المصاعب المتنبأ بها، فيما يتعلق بإخطار الأطفال بحقهم فى المشاركة، تسمح القواعد بأن يطلب المشاركة شخص يعمل نيابة عن الطفل(٧٦).

إن المحكمة الجنائية الدولية تشكل أداة مهمة لمقاضاة جرائم الحرب التى ترتكب بحق الأطفال ورادعا محتملا لهذه الجرائم، حيث إن نظام روما الأساسى والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية تخدم مصلحة الأطفال على أفضل وجه(٧٧).

ولكن على الرغم من كثرة الصكوك الدولية والإقليمية السابق الإشارة إليها، فإن هناك حاجة ملحة إلى آليات واستراتيجيات جديدة للتعامل مع الظروف المتغيرة. فأشكال الصراع فى عالم اليوم أشكال داخلية، العنف الطائفى والتطهير العرقى والإرهاب والحروب الخاصة التى تمولها التجارة الدولية فى الماس أو النفط، وهى تنطوى على تكاثر وانتشار الجماعات المسلحة. وهذه الظروف تعكس بدرجات متفاوتة تآكل الدور المركزى للدولة فى الشئون العالمية(٧٨).

هذا بالإضافة إلى أن الأطراف فى الصراع المسلح تواصل انتهاك القواعد الدولية دون خوف من العقاب، انظر مثلا ما تقوم به الولايات المتحدة حاليا على المستوى الدولى -وتحديدا بشأن الموقف من المعاهدات الدولية السابقة والعلاقة بالأمم المتحدة- وأيضا على المستوى الإقليمى، أى فى العراق وتجاه عملية التسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى. فهذا الموقف إنما يشير إلى محاولة إحلال الشرعية الأمريكية محل الشرعية الدولية، وهى عملية سيعانى منها الجميع، لأنها تستند فقط إلى منطق القوة وواقع توزيع القوة فى النظام العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة، وتوافق كل ذلك مع كل إدارة أمريكية تعطى للعنصر العسكرى أولوية على ما عداه(٧٩).

ورغم أن المدنيين هم الضحايا الرئيسيون لهذه المتغيرات، فإن من الخطأ القول إن النظام العالمى الجديد معاد برمته لحماية المدنيين، فهناك فرصة يمكن اغتنامها مثل التغطية العالمية لوسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات الجديدة، والأثر المتزايد لمنظمات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية، وترابط الاقتصاد العالمى ونطاق التجارة الدولية(٨٠).

حيث إن التقدم فى حماية المدنيين والأطفال، خاصة المهددين بالصراع المسلح، يقاس بحياة البشر وكسبهم لقوتهم والتحرر من

(٧٣) د. محمود شريف بسيونى، المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠١، ص١٥٣ وما بعدها. د. محمد يوسف علوان، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الأمن والقانون، السنة العاشرة، العدد الأول، يناير ٢٠٠٢، ص٢٥٦، د. فتوح الشاذلى، القانون الدولى الجنائى، الكتاب الأول، ٢٠٠١، ص١٧١-١٧٨. وجدير بالذكر أن المحكمة الجنائية الدولية قد تم التوصل إليها لتحل محل المحاكم الخاصة التى كان يجرى تشكيلها لكل حالة بموجب قرار من مجلس الأمن الدولى على غرار محكمتى رواندا ويوغوسلافيا السابقتين. وبالتالى، فقد نظر إلى هذه المحكمة على أنها تمثل نقلة نوعية فى الجهود الدولية الرامية إلى حماية الإنسان واحترام حقوقه فى حالات النزاع والصراع، كما أنها مثلت تطورا طبيعيا لمفهوم حق التدخل الدولى وتحديدا الإنسانى منه. فتشكيل هذه المحكمة يعنى أن هناك هيئة دولية تراقب وتتابع أى تجاوز بحق الإنسان، مدنيا كان أو عسكريا وأنها تمد ولايتها بشكل تلقائى إلى كافة النزاعات والصراعات دون الحاجة لقرار من مجلس الأمن، شريطة أن تصدق الدول على ميثاق المحكمة. انظر: د. عماد جاد، زمن الشرعية الأمريكية، الأهرام، ٥ مايو ٢٠٠٣.

(٧٤) كفوا عن تجنيد الأطفال فى الجيش، الائتلاف من أجل وقف تجنيد الأطفال فى الجيش، منظمة رادا بارنين باسم التحالف الدولى من أجل إنقاذ الأطفال، ١٩٩٨، ص١٨.

(٧٥) م(٨)/٢ (ب)"٢٦".

(76) UN.Doc.A/442/55, 2000, P7.

(77) op.cit., P.30.

(78) op.cit., P.12.

(٧٩) د. عماد جاد، الأهرام، ٥ مايو ٢٠٠٣.

(80) UN.Doc.S/331/2001, P.12.

الخوف والغدر والعيش فى أمان وسلام، وليس بإعلانات النوايا والتعبير عن القلق والأسف والشجب وعقد المؤتمرات وتبادل الآراء، إلخ.

وفى هذا الصدد، يؤكد الممثل الخاص للأمين العام المعنى بالأطفال والصراع المسلح: " أن وضع الأطفال فى حالات الصراع المسلح سيظل خطيرا ما لم تتقيد جميع الأطراف فى الصراع بتعهداتها وما لم تمتثل لالتزاماتها الدولية وما لم تسائل عن عدم الامتثال لها(٨١)".

نخلص مما سبق إلى أن اشتراك الأطفال فى النزاعات المسلحة يجب أن يدان إدانة تامة، كما أن استخدام الأطفال كمقاتلين لا يمكن أن يؤدى إلا إلى عواقب خطيرة وضارة. ومما لا شك فيه أن أحد التدابير اللازمة التي ينبغى لجميع بلدان العالم مراعاتها ما يتمثل فى حظر تجنيد الأطفال فى القوات المسلحة، مهما تكن التكاليف من أجل ضمان الامتثال للصكوك الدولية التى تدعو لحماية الأطفال فى هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغى وفقا لأحكام المادة (٣٩) من اتفاقية حقوق الطفل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز العلاج البدنى والنفسى للأطفال ممن تم تجنيدهم فضلا عن إعادة دمجهم اجتماعيا بغية تحسين صحتهم وتعزيز احترامهم لأنفسهم وكرامتهم(٨٢).

وفى النهاية، نؤكد أن إنهاء تجنيد الأطفال مسئولية كل الدول والشعوب. ولدى الكبار واجب أخلاقى فى حماية الأطفال وإيقاف ذبحهم وتدمير براءتهم واغتيال طفولتهم. ولنتذكر أن الأطفال هم مستقبل هذا العالم.

ولعل أهم ما نوصى به فى هذا الصدد، ما يلى:

(١) إن الأطفال هم الأمل والمستقبل. لذلك، فإنهم جديرون بالحصول على أفضل حماية وفرص يمكن إتاحتها لهم حتى يستطيعوا النمو فى جو من الأمن والأمان والسعادة يسوده السلام الذى أصبح أمرا ضروريا للكبار والأطفال على حد سواء.

(٢) ضرورة أن تصبح اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ مقياسا لا تقبل أية دولة، سواء أكانت غنية أم فقيرة، أن تنزل إلى ما دونه من خلال ما توفره هذه الدول لأطفالها من رعاية وحماية، مع الأخذ فى الحسبان مراعاة خصوصية المجتمع وقيمه الخاصة وتقاليده. لكنها يجب ألا تكون عذرا لإنكار بعض هذه الحقوق أو التنصل منها.

(٣) نظرا لما تسببه الحروب من مآس ودمار بشرى يتمثل فى تزايد أعداد مشوهى الحرب والمعوقين، كما يجرى الآن على أرض فلسطين والعراق، فإن الأمر يستدعى إثارة ضمير العالم ودعوته إلى اتباع مبادئ التعايش السلمى واحترام حقوق الإنسان عامة والطفل خاصة، وتقديم المساعدة للتخلص من مخلفات الحروب وتخفيف الآثار المترتبة عليها بوصفها أحد الأسباب الرئيسية للتعويق.

(٤) تأكيد أهمية ترجمة الالتزام بحماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة وفى ظل الاحتلال الأجنبى بآليات محددة بما فى ذلك تعزيز دور المقرر الخاص للأمم المتحدة، وأن يقوم مجلس الأمن بدراسة أثر العقوبات الدولية على الأطفال قبل فرضها ومتابعة أثرها عليهم مع الحرص على تضمين جميع المبادرات السلمية، بما فى ذلك أعمال لجان التحقيق، عنصر الحماية الخاصة للأطفال فى ظروف الاحتلال والحصار والأسر مع ضرورة تعيين المراقبين الدوليين لضمان حماية المدنيين فى ظروف النزاعات، وذلك عن طريق المبادرات التى تؤكد حصانة العاملين فى مجال المعونة الإنسانية، وكذلك المعونات الإنسانية والاتفاق على فترات وقف إطلاق النار لإتاحة الفرصة للخدمات الإنسانية للتدخل، والاتفاق على مناطق وممرات آمنة تحظر الأعمال العسكرية بهدف توفير المعونة للمدنيين، خاصة للأطفال والأمهات.

(٥) ضرورة التزام الدول التى صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وغيرها بمطابقة القوانين والتشريعات والممارسات الوطنية لتتماشى مع أحكام تلك الاتفاقية، وتقديم التقارير عن التدابير التى اتخذت لهذا الهدف خاصة إلى لجنة حقوق الطفل الدولية.

(٦) فى ظل الأوضاع المأساوية الراهنة التى يتعرض لها الأطفال داخل بلدانهم وخارجها، يجب النظر فى إنشاء وظيفة محام عام للأطفال يتحرك بسرعة وقوة إذا ما تعرضت حقوق الأطفال لأية انتهاكات.

وليتذكر قادة العالم ما ذكره إعلان جنيف لعام ١٩٢٤، من أنه "يجب على البشرية أن تعطى للطفل أفضل ما عندها"، مع الأخذ فى الاعتبار أن الحياة الكريمة للأطفال لا يمكن أن تنفصل بأى حال من الأحوال عن الحياة الكريمة للكبار. وكل هذا لا يتحقق إلا عندما يسود الأمن والأمان والسلام العالم.

(81) U.N Doc E/CN4. /85/2002. P.3.

(82) U.N Doc E/CN4. sub. 35/1992/2 add1., 20 July 1992, P4.

مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة

السفير د. عبد الله الأشعل
أستاذ القانون الدولى بالجامعة الامريكية - القاهرة

لم يعد هناك شك فى أن الظاهرة الإرهابية هى أكبر مهددات الحضارة الإنسانية، وأن التعاون العالمى على محاربتها أصبح اشد إلحاحا، مادامت الظاهرة عالمية ولا تعترف بالحدود السياسية، كما أن وجود عوامل خاصة ببعض الدول تسبب الإرهاب لا يمنع التعاون الدولى لمكافحته. وقد بدأت الولايات المتحدة حملة عالمية لمكافحة الإرهاب منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فى إطار نظرية الرئيس بوش المعروفة باسم الضربة الاستباقية preemption، وبعد مضى ثلاث سنوات تقريبا بدت نذر الفشل فى هذه الحملة، ويبدو أنه من أهم اسباب هذا الفشل أن الولايات المتحدة استخدمت ورقة الإرهاب الخطيرة، ودون تقدير لهذه الظاهرة المدمرة، ستارا لتأكيد سيطرتها على القرار الدولى منفردة، ولكن الأحداث أثبتت أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتصدى لهذه الظاهرة بمفاهيمها الذاتية وبجهودها ورؤيتها الفردية.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث الظاهرة الإرهابية فى أطرها المختلفة وتقييم مدى جدوى الحملة الأمريكية لمقاومة الإرهاب فى وقف هذه الظاهرة، حيث سجلت الدراسة أن هذه الحملة قد أدت بالمقاييس العلمية إلى استفزاز الشعوب الاسلامية والعربية بسبب ما استشعرته من دوافع وراء هذه الحملة، فضلا عن أن الحملة بذاتها لا تخدم إلا المشروع الصهيونى.

المبحث الأول

تطور الظاهرة الإرهابية من الناحية التاريخية

أصبح الإرهاب شبحا يطارد الدول والمجتمعات والأفراد(١). ولكن هذه النتيجة قد ساهمت فيها الولايات المتحدة بالنصيب الأوفى(٢). فالثابت تاريخيا أن الإرهاب جزء من العنف الذى ظل يمارس داخل المجتمعات وبين المجتمعات منذ ظهرت المجتمعات البشرية على ظهر الأرض. وليس معروفا تاريخيا متى ظهر مصطلح الإرهاب، ولكن الثابت أن الإرهاب حالة نفسية أو رد نفسى على عمل قد لا يكون ماديا، بل إن كلمة يرهب فى اللغة العربية التى انتقلت إلينا من القرآن الكريم تطابق هذا المعنى مطابقة تامة وتنشئ حول المصطلح نظاما للردع ليس فيه أى أثر للاعتداء المادى وإنما تركز الأثر كله فى الأثر النفسى وهذا الأثر النفسى ينتهى ويرتد فى نهاية المطاف إلى الحالة الإدراكية للمتلقى(٣).

أما صور الإرهاب عبر التاريخ فلا يمكن حصرها، ولكن الصورة الوحيدة التى ظهرت لتدل على الإرهاب طوال أكثر من ألفى عام على الأقل - منذ ورد النص على حظرها دون تسميتها فى أول اتفاقية عرفها التاريخ وهى اتفاقية قادش(٤)- هى جريمة الاغتيال السياسى خاصة الاعتداء على حياة الملوك فى صورته

(١) أطلق على عالم ما بعد ١١ سبتمبر "عصر الرعب"، انظر :
Talbott strobe and Chanda Nayan: Age of terror: America and the World After September 11 New York: Basic Books .2001

(٢) هناك اعتقاد جازم فى العالم العربى بأن عدم عدالة السياسة الأمريكية فى فلسطين وانحيازها المطلق لإسرائيل درس يجب أن يكون فى أحداث سبتمبر ما يلفت نظر واشنطن إليه، انظر على سبيل المثال د. أسامة الغزالى حرب، السياسة الدولية، "هل استوعب الأمريكيون درس ١١ سبتمبر ٢٠٠١"، افتتاحية العدد ١٤٧، السنة ٣٨، يناير ٢٠٠٢.

(٣) انظر على سبيل المثال: د. عبد الله الأشعل، إشكاليات الحوار بين الإسلام والغرب، القاهرة ٢٠٠٣.

الأولى التى ظهر بها فقد شهدت اتفاقية قادش المبرمة بين رمسيس الثالث وخاتوسيل ملك الحيثيين في آسيا الصغرى على ضرورة تسليم مرتكبي جرائم الاعتداء على الملوك وأسرهم في البلدين، ربما لأن الملوك في مصر في تلك الفترة كانوا آلهة، ولأن للمعابد حرمة من يلجأون إليها، حيث كانت أولى صور اللاجئ السياسية في التاريخ(٥) وقد ظلت جريمة الاعتداء على حياة الملوك والمسئولين هي الهاجس الأول والصورة المثلى للإرهاب على الأقل حتى سبعينيات القرن العشرين، رغم أن بعض الأدبيات تشير بشكل خاص إلى الأعمال الإرهابية في التاريخ اليهودي ثم في التاريخ الصهيوني(٦) أو إرهاب اليعاقبة في خضم أحداث الثورة الفرنسية

وقد تنوعت صور الإرهاب وتعددت أدواته واتسعت ساحاته وانتقل من مفهومه الوطني والإقليمي إلى المفهوم الدولي، وقد مرت مسيرة الإرهاب الدولي من السبعينيات حتى اليوم، أي خلال الأربعين عاما الماضية، بمراحل ثلاث أساسية.

المرحلة الأولى هي التي اختلط فيها مفهوم الإرهاب بالحركة الدولية لتصفية الاستعمار التي قادتها حركات التحرر الوطني، وكان الزخم الظاهر في ذلك الوقت هو شرعية هذه الحركات، والتي كانت توجه عادة نحو أهداف غربية، لقيت تشجيعا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، خاصة عندما شعر العملاقان خلال مرحلة الحرب الباردة بأن هناك فاصلا كبيرا بين مصالحهما ومصالح حلفائهما، خاصة في علاقة الغرب بصفة عامة بقائده العملاق: الولايات المتحدة. أما المرحلة الثانية فتبدأ بالتقريب من منتصف الثمانينيات حيث تصاعد الاهتمام بالإرهاب عندما أصبح ظاهرة تصيب كل المجتمعات، فكانت ظاهرة عالمية من الناحية الجغرافية بشكل أساسي، ولكنها في ذات الوقت كانت ظاهرة محلية localized إلى حد كبير، رغم خطوط الاتصال بين السياسة الوطنية، فأصبح الإرهاب الذي يصيب العالم الثالث يفيد الغرب، وليس مجسما أو متفهما لوجهة نظر العالم الثالث(٧)

أما المرحلة الثالثة، فهي التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، في الولايات المتحدة حيث اتخذ مفهوم الإرهاب منحى يصل إلى حد الحمى والمرض انطلقت بها الولايات المتحدة عملاقا محموما لا يصبر على مناقشة ولا يحتمل رأيا آخر.

ومن الواضح أن تطور الظاهرة الإرهابية قد واكبه اهتمام بحثي مماثل اختلف التركيز فيه وفق التوجيه السياسي أو خطر بعض جوانب الظاهرة

المبحث الثاني

طبيعة الظاهرة الارهابية ومحاولات تعريفها

أولا: الظاهرة.. نطاقها.. وطبيعتها:

لا شك أن حجم الدراسات التي ظهرت منذ أحداث ١١ سبتمبر حول ظاهرة الإرهاب الدولي، يفوق بكثير كل ما صدر عن نفس الظاهرة قبل هذا التاريخ، ولكن في الحالتين، أي سواء قبل ١١ سبتمبر أو بعد هذا التاريخ، فإن الإدراك البحثي لوجود الإرهاب كظاهرة ذات طابع دولي كان أمرا واضحا.

وقد انصرفت الدراسات المختلفة قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الى أن الظاهرة قد تكاثرت من الناحية الكمية، سواء في تواترها، أي في عدد الحوادث الإرهابية، أو في ساحاتها، حيث ضربت كل الساحات والميادين والدول، أو في أدواتها المختلفة، وإن ظل الإرهاب البيولوجي والكيماوي والنووي يعالج بشكل عام على أنه مجرد افتراضات(٨). غير أن تحول الإرهاب من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية قد صاحبه صعوبة التمييز بين الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي(٩). وقد عكست دراسات Glenn و Carole ظهور وعي أمريكي بظاهرة الإرهاب، فسجلت أنه في عام ١٩٩٦ بلغ عدد الحوادث الإرهابية ١٠٩ حوادث منها ٩٢ استهدفت

(٤) انظر: د. عبد الله الأشعل، تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة مايو ٢٠٠٢، ص٥

(٥) د. عبد الله الأشعل، تطور الحماية الدولية للاجئ السياسي، مصر المعاصرة، أكتوبر ١٩٨٢.

(٦) انظر على سبيل المثال، غازي السعدي، من ملفات الإرهاب الصهيوني، دار الجليل، عمان، ص ٣٥-٣٦، نواف الفرو، القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة نضال التصدي الفلسطينية، القاهرة ١٩٩١، وكذلك دراسته حول التطبيقات الإجرامية للفكر السياسي أو الإرهابي الصهيوني على الأرض

http://www.moqawama.tv/arabic
feavters/erhaab.htm

وقد نشر موقع جريدة القدس العربي تفاصيل حول الإرهاب الصهيوني ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان، وغيرها

(٧) د. عبد الله الأشعل، تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، مرجع سابق، ص ٢٨ وما بعدها، أحمد ابراهيم محمود، الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، السنة ٣٨، يناير ٢٠٠٢، ص ٤٥-٤٨

(٨) من الواضح أن التحذير من أسلحة الدمار الشامل واستخدام الإرهابيين لها لا يزال أمرا افتراضيا حتى بعد أحداث ١١ سبتمبر التي لم تستخدم فيها هذه الأسلحة

انظر على سبيل المثال

Kellman Barry and Suzanne Spaulding: Bioterrorism Legal Initiatives for prevention deterrence and nonproliferation studies Briefing Series (April 2001).

وانظر أيضا Rothberg Barry L. Averting Armageddon, Preventing Nuclear Terrorism in the United States, Duke Journal of Comparative and International Law (1997).

(9) Glenn E. Schweitzer, Carole C. Dorsch, Superterrorism, Plenum Trade, New York and London 1998, p30.

وانظر أيضا: موسوعة الإرهاب الدولي ص ٢٠٣، ٢٠٥

الأمريكيين. ويرى المؤلفان أن السبب فى استهداف الولايات المتحدة هو أنها تقوم بنشر رسالة قوامها السلام والديمقراطية ومحاربة الارهاب (١٠). أما

Edward Herman و Gerry O.sullivan فيسجلان أن الادارة الأمريكية هى التى ابرزت خطر الإرهاب منذ صرح Haig وزير الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس ريجان عام ١٩٨١ بأن الإرهاب سيحل محل حقوق الانسان فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية التى كان يتبناها سلفه الرئيس كارتر(١١). كما يؤكد المؤلفان دور الصهيونية وهيئاتها البحثية المختلفة والمنتشرة فى الغرب فى لفت انتباه الرئيس ريجان إلى ظاهرة الإرهاب بعد أن قدمت مؤسسة Heritage للإدارة الأمريكية عام ١٩٨٠ دراسة من ثلاثة آلاف صفحة حول تهديد الارهاب الدولى. وكذلك جهود نتنياهو فى هذا الصدد(١٢). ويفسر الكاتبان تركيز إدارة ريجان على الإرهاب بأنه محاولة لصرف الانتباه عن انتهاكات حقوق الانسان فى الأرجنتين وشيلى والسلفادور وجواتيمالا وجنوب إفريقيا.

والجدير بالذكر أن معنى عالمية الظاهرة قد تحول بعد ١١ سبتمبر من معنى كمى إلى معنى عقيدى أو ايديولوجى، بل أصبح هاجسا ملحا للمجتمع الدولى وأولوية متقدمة فى سياسة الولايات المتحدة، مما عزز الفرع الجديد الناشئ وهو القانون الدولى لمكافحة الارهاب(١٣).

ثانيا- محاولات تعريف الظاهرة الإرهابية :

ويجب ان نسجل من خلال رصدنا لمحاولات، تعريف الارهاب ان هذه المحاولات، سواء من قبل ١١ سبتمبر أو بعده، قد صادفت مشاكل عدة من الناحية المنهجية والعلمية بحيث يمكن القول إنه لا توجد نظرية عامة للإرهاب الدولى . وقد كانت محاولات تعريف الارهاب قبل ١١ سبتمبر أشد إلحاحا وإصرارا على تقديم تعريف متكامل، بينما تراجعت هذه المحاولات بعد ١١ سبتمبر. وربما اكتفى الاتجاه الفقهى والدراسى بالتحديدات التى قدمتها الادارة الأمريكية، والتى تمثل ارشادات لها عند دراسة الاهداف الارهابية المطلوب تعقبها دون أن تقدم تعريفا واضحا او معيارا قاطعا موضوعيا يسهل القياس عليه

وقد عنيت الكثير من الدراسات بتعريف الارهاب الدولى وتحديد طبيعته وخطورته والاعتراف بطابعه الدولى منذ الثمانينيات من القرن العشرين، كما استمرت محاولات تعريف الارهاب، ولو بدرجة اقل، بعد احداث ١١ سبتمبر، حيث عنيت الدراسات بشكل اكبر بتجسيد خطورته وإجراءات مقاومته بدلا من التركيز على تعريفه(١٤).

حاول العديد من الباحثين تقديم تعريف للإرهاب الدولى. فقد لاحظ Charles W. Kegley فى دراسته المنشورة عام ١٩٩٠(١٥) أن الأعمال التى أطلق عليها الصفة الارهابية إجمالا قد اكتسبت شعبية فى الصحافة السياسية، ثم أدى إلحاح أعمال الارهاب الدولى إلى تركيز الاهتمام بالإرهابيين ودوافعهم، خاصة بعد أن أصبحت هذه الاعمال شاغلا دوليا ملحا تضرب فى أى مكان وتستهدف أى شخص. ويشير إلى أنه رغم خطورة الظاهرة وجدية البحث فى مواجهتها، إلا أن كل الجهود لتعريفها فشلت فى ذلك مثلما فشلت الحكومات فى وضع سياسة فعالة لمناهضتها، كما فشلت كل الدراسات والمحاولات البحثية المكثفة فى تقديم تصور فكرى محدد لها definitive Conceptualization

لأن الارهاب الدولى ظاهرة يحيطها الغموض والوهم. وسبب الاختلاف الجذرى فى النظر إلى الارهاب الدولى هو اختلاف المفاهيم والمعتقدات والتفضيلات لدى الباحثين، ومعنى ذلك أن قضية تعريف الارهاب ستبقى ذات طابع شخصى وعاطفى حساس(١٦) .a highly subjective and sensational

ويرى أن حصر الارهاب الدولى فى تعريف واحد سوف يخفى الطبيعة المتغيرة للإرهاب، والتعقيدات المرتبطة به. وتقوم دراسته والكتاب الذى حرره على فرضية أساسية هى أن الإرهاب ابتداء وبشكل ذاتى ظاهرة دولية، وهذا لا يمنع وجود أعمال إرهابية ذات أصل أو توجه داخلى، ولذلك تتجه الدراسات إلى التمييز بين الارهاب الداخلى أو الوطنى nationalist والإرهاب الدولى، على أساس أن الإرهاب الداخلى ينحصر فى حدود دولة واحدة ويقوم به شعب يرنو إلى حقوقه الوطنية. بينما يرتبط الإرهاب الدولى بهجمات على أهداف طرف ثالث فى إقليم أجنبى أو تسانده دول

---

(١٠) المرجع السابق ص ٣١١ وما بعدها.

(١١) سوف نرى فى موضع آخر من هذه الدراسة أن إصرار الادارة الأمريكية على الدفع بالظاهرة وخطورتها إلى المدرك العام لم يكن وليد أحداث ١١ سبتمبر، انظر:

Edward Herman& Gerry O.Sullivan, the Terrorism Industry: the experts and Institutes that Shape our view Of Terror, Pantheon Books, New York 1989, pp. 44-48.

(١٢) المرجع السابق ص ٥٠- ٥٢ و ٧٧ ومابعدها، كما يشير إلى أن كل المنظمات الصهيونية تستخدم صفة الارهاب لمحاربة منظمة التحرير الفلسطينية نفس المرجع ص ١٠٤- ١٠٧. أما نتنياهو الذى كان سفيرا فى الولايات المتحدة فقد أنشأ Jonathan Institute عام ١٩٩٧، باسم اخيه، الذى قتل فى عملية عانتيبى عام ١٩٧٦، وكانت رسالة المعهد أن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية والاتحاد السوفيتى هو راعيه انظر التفاصيل نفس المرجع ص ١٠٨، ومابعدها.

(١٣) انظر فى ذلك كتابنا القانون الدولى لمكافحة الإرهاب- القاهرة ٢٠٠٣، خاصة ص ٥، وما بعدها.

(١٤) انظر بشكل عام فى دراستنا: الاتجاهات الحديثة فى دراسات ظاهرة الارهاب الدولى، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية القاهرة، فبراير ٢٠٠٣ .

(١٥) انظر Charles W. Kegley (ed) International Terrorism, Characteristics, Causes, Controls, St. Martins Press, U.S.A. 1990, introduction pp. 1- .90.

(١٦) المرجع السابق، ص ٤.

أخرى(١٧)، ولكن منذ السبعينيات انحسر التمييز بين الارهاب الداخلى والدولى وألح الوجه الدولى للعمل الإرهابى أو لآثاره، واصبح من النادر أن يكون الارهاب داخليا محضا(١٨). وينتقد الذين يعتقدون أن الارهاب الدولى يتطلب ردا عسكريا لأن ذلك يعنى تعريف الإرهاب على انه شكل بديل للحرب(١٩)

ونلاحظ أن هذا التعريف بالذات الذى حذر منه Kegley هو الذى أصبح الموقف الرسمى الأمريكى بعد ١١ سبتمبر بعد أن أعلن الرئيس بوش ان الولايات المتحدة تقود الحرب ضد الارهاب الدولى، وانها فى حالة حرب منذ أحداث ١١ سبتمبر.

ارتبط تعريف الارهاب ايضا بالاختلاف بين الباحثين حول خطورته، وكذلك حول تمييزهم للإرهاب المشروع وغير المشروع.

وتعرض دراسات القسم الاول من ذلك الكتاب حول خصائص الإرهاب الدولى المعاصر لمشكلة تعريف الإرهاب، وتنتهى إلى أنه لا يوجد اتفاق حول المصطلح، واستخدامه فى صور متناقضة وغياب المعايير للتمييز بين الأنشطة المرتبطة بالظاهرة مثل حرب العصابات وحركات الاحتجاج، كما يرتبط بمشكلة التعريف صعوبة تمييز أعمال العنف القانونية ضد الحكومات مما يسمى المقاومة المشروعة من جانب جماعات تستهدف تقرير المصير. فيلاحظ Christopher أن الظاهرة، سياسيا وأكاديميا وقانونيا تفلت من محاولات التعريف الدقيق. ففى هذه الظاهرة تختلط الجريمة بالوسيلة، كما يختلط الدافع الإجرامى بالطابع الاجرامى. ويقر ايضا بأنه يصعب العثور على تعريف مرض للظاهرة، وهو ما يتفق مع استخلاص لجنة مجلس الشيوخ الفرنسى عام ١٩٨٤ من أن أى تعريف محكوم عليه بالفشل (٢٠). ويقدم التحليل أسباب هذا الفشل، وهى تنوع السلوك المرتبط بها، واتساع مفهومه الغامض ليشمل نطاقا واسعا من الأعمال والأشخاص، بحيث لا يوجد تعريف يغطى كل صور الارهاب عبر التاريخ، حيث أحصى أحد الباحثين ١٠٩ تعريفات قدمت بين ١٩٣٦ و١٩٨١(٢١). وهناك سبب ثالث لتفسير صعوبة وجود تعريف مقبول وهو أن عملية التعريف ذاتها جزء من جدل أوسع حول الأيديولوجيات أو المقاصد السياسية، وبسبب الخلط بين وصف العمل الإرهابى والحكم عليه.

فالتعريف يجب أن يوازن بين الحاجة إلى تحديد القسمات العامة فى مواجهة الحاجة إلى الاعتراف بالقسمات الخاصة بالحالات الفردية(٢٢).

ويرى الكثيرون ومنهم Grant Wardlaw فى دراسته الصادرة عام ١٩٩٠ أن مشاكل تعريف الارهاب ترتبط بأن الارهاب مشكلة معنوية، وأن تعريفه مسألة نسبية، فقد أدى ذلك بالكثيرين إلى العزوف عن محاولة التعريف خاصة مع غلبة الطابع الشخصى على فكرة الرعب، وعدم حاجة الارهاب إلى دافع سياسى، والخلط بين الارهاب والاجرام، ولذلك اتجهت هذه الدراسة التى قدمها إلى التمييز بين الرعب والإرهاب، على أساس أن الرعب فى ذاته لا يشكل ارهابا، بينما فضل البعض معالجة الارهاب على انه عملية الرعب Process of Terror (٢٣)

كذلك دفعت صعوبة التعريف إلى أن يكتفى البعض بوصف خصائص الإرهاب والإرهابيين (٢٤)، بل رأى البعض (٢٥) أنه ليس من الحكمة البحث عن تعريفه ويقول Bower Bell إنه لا أحد يزعم أنه قدم للإرهاب تعريفا.

ويقرر البعض عدم دقة نظريات تعريف الإرهاب، سواء التعريف بأسباب الإرهاب، أو تعريف الإرهاب بسيكولوجيته(٢٦)، أو اعتبار الإرهاب نوعا من الحرب، أو أن الإرهاب نمط من السلوك حسبما ركزت نظريات الأنثروبولوجيا الاجتماعية، أو أن الإرهاب جزء من المفهوم القديم للاستراتيجية، وينتهى إلى استحالة الاتفاق على تعريف الارهاب أو حتى على إطار عام للتعريف(٢٧).

وقد أدى ذلك بالبعض الآخر إلى منهج آخر فى دراسة الإرهاب بعد العزوف عن تعريفه، وذلك بتأكيد أن الإرهاب يعتبر من المفاهيم الأساسية فى تحليل السياسات الدولية المعاصرة، رغم أنه قديم قدم العلاقات الدولية، ثم اكتفى بمحاولة تحديد خصائص الظاهرة الإرهابية، وتحديد عدد من الأسئلة التى تؤدى الإجابة عليها إلى تحقيق غرضه، وتتعلق بأسباب الإرهاب وانعكاساته، وهل يمكن تبريره من الناحية الأخلاقية، وما إذا كان يشهد فى فترة معينة مدا أو جذرا أم لا، ومستقبل الإرهاب كممهد للسلم الدولى والمشاكل المتصلة بالرد على الإرهابيين ومبادئ مكافحة الإرهاب والأدوار الرئيسية للسياسات والدبلوماسية والدروس المستفادة من الدراسة المقارنة، وغيرها من الأسئلة المفيدة فى هذا الباب(٢٨).

---

(١٧) نفس المرجع.

(١٨) المرجع السابق، ص ٥.

(١٩) المرجع السابق، ص٨.

(٢٠) المرجع السابق، ص١٢.

(٢١) نفس المرجع، وانظر

Grant Wardlaw, Political Terrorism, Cambridge University Press, 2 nd ed, 1990.

(٢٢) نفس المرجع

(٢٣) انظر: Grant Wardlaw, op. cit, pp. 3-13.

(٢٤) انظر: Glenn & Carole, op. cit, p. 32.

(25) Joseba Zulaika & William A Douglas, the Follies, Fables and Faces of Terrorism Routledge, New York and London 1996, p. p96-98.

(٢٦) انظر فى تفصيل هذه النقطة على سبيل المثال:

Jean Servier, Le Terrorism, 4 ieme ed, Que SAIS_JE?, Presses Universitaires de France, 1999 pp. 77-126.

(27) Joseba Zulaika & William Douglas, op. cit, P.17.

(28) John Baylis & N.J. Rengger, Dilemmas of World Politics, Clarendon Press. Oxford, 1992, PP. 228-260.

المبحث الثالث

المنهج الأمريكي فى مكافحة الإرهاب فى الدراسات المقارنة

عنيت الدراسات برصد طرق مواجهة الارهاب على المستوى الوطنى وعلى المستوى العالى، وسجلت هذه الدراسات عددا من المناهج هى نفسها تقريبا التى طبقت فى مواجهة الظاهرة الارهابية.

ويمكن ان نسجل الاتجاهات الرئيسية فى هذا الصدد فيما يلى:

- الاتجاه الأول: الاتجاه البوليسى الأمنى سواء على المستوى الوطنى أو على المستوى الاقليمى، خاصة بعد إبرام عدد من الاتفاقيات فى هذا الشأن. فيسجل Emanuel Marotta فى دراسته حول دور منظمة اليوروبول فى تعقب الارهاب مدى فعالية المنهج الأمنى، خاصة مع اتساع عضوية الاتحاد الأوروبى(٢٩).

وهذا الاتجاه الأمنى يركز فى رؤيته للظاهرة الإرهابية على أنها ظاهرة إجرامية، وأن الإرهابى مجرم، وأن المواجهة الأمنية هى الأكثر فعالية، وقد تبنت دول العالم الثالث بشكل عام هذا الاتجاه، خاصة أن الاجرام الجنائى أخف وطأة من الاجرام السياسى، بمعنى مناهضة نظم الحكم بأساليب إرهابية. وقد عالجت الأدبيات العربية الإرهاب من هذه الزاوية(٣٠).

وقد ناقشت بعض الدراسات أهمية استخدام الجيش أو البوليس أو شكل ثالث شبه عسكرى، بالإضافة إلى تطوير وظيفة المخابرات مع الاستعانة بنتائج دراسات العلوم السلوكية على اساس أن الإرهاب المعاصر يعتبر نظاما جديدا للتهديد يرتبط بالمستحدثات التكنولوجية وبأثره على التنظيم الاجتماعى والسياسى(٣١).

وقد سجلت بعض الدراسات مزيدا من تورط الدولة فى الإرهاب الدولى بعد أن كان تورطها مقصورا على الإرهاب الداخلى(٣٢).

وهكذا يتضح تركيز بعض الدراسات على استخدام القوة فى مواجهة العناصر الإرهابية، بل سجل بعضها جواز استخدام القوة فى العلاقات الدولية، مادام الأمر يتعلق بمكافحة الإرهاب، وهو خطر يهدد الحضارة الإنسانية.

وقد لوحظ من ناحية أخرى ظهور عدد من الدراسات التى تجيز استخدام العقوبات الدولية(٣٣)، وخطف الإرهابيين واغتيالهم(٣٤). وتقديمهم للقضاء الأمريكى(٣٥)، وحرمان الدول الإرهابية من حصانة الدولة(٣٦)، وكذلك حرمان العناصر الإرهابية من الحماية المقررة فى القانون الدولى لحقوق الإنسان(٣٧). كما أجاز نفس الاتجاه مهاجمة قواعد الإرهابيين مثلما حدث فى السودان وأفغانستان، مما أدى إلى إدانة البعض الآخر لهذا الاتجاه(٣٨). حيث طرح فى ذلك الوقت من العقد الأخير من تسعينيات القرن العشرين، إنشاء محكمة جنائية دولية لتكون حليفا

---

(٢٩) انظر: Emanuel Marotta, Europols Role in Anti- Terrorism Policing, in: Max. Taylor and John Horgan (ed) the Future of Terrorism, Frank Cass, London, 2001, pp15.-.18

(٣٠) تضمنت مقررات القانون الجنائى فى مصر منذ منتصف الثمانينات قسما خاصا بجرائم الإرهاب منذ أن أصبحت الجريمة الإرهابية ضمن جرائم القانون العام.

(٣١) انظر فى تفصيل ذلك:

Grant Wardlaw, op. cit, pp. 87-102, 131-146, 161-175.

(٣٢) المرجع السابق ص ١٧٥-١٨٧ .

(٣٣) شدد قرار مجلس الأمن خاصة رقم ٦٤٨ فى مارس ١٩٩٢ على الربط بين الجزاءات الدولية والنظرة إلى مقاومة الإرهاب. انظر فى ذلك كتابنا. الأمم المتحدة والعالم العربى، الباب الثانى، قضية لوكربى، القاهرة ١٩٩٧)، وانظر ايضا: Lori Damrosch,"Sanctions Against Perpetrators of Terrorism", Houston Journal of International Law 63 (1999).

(٣٤) انظر مثلا: - Jami Melissa Jackson, The Legality of Assassination of Independent Terrorist Leaders: An Examination of National and International Implications, North Carolina Journal of International Law, vol. 24, 1987.

- Michael. N Schmitt, State-Sponsored Assassination in International and Domestic Law, Yale Journal of International Law 609 (1992).

(٣٥) انظر: The Antiterrorism Act of 1990: Bringing International Terrorists to Justice, the American Way, Suffolk Transnational law Journal 726 (1992).

(٣٦) انظر:- Beresovski Cathertine M, A proposal to deny foreign sovereign immunity to nations sponsoring terrorism, American University Journal of International Law and Policy 77 (1990).

(٣٧) انظر: Sealing Keith, state Sponsors of Terrorism are entitled to due Process too? The amended Foreign Sovereign immunities act is unconstitutional, American University International Law Review 395, 1999.

انظر ايضا: Chadwick. E, Self- determination, Terrorism. And the International Humanitarian Law of Armed Conflict. the Hague. Boston, Mass, M. Nijhoff. .1996

(٣٨) انظر:- Campbell. L, Defending Against Terrorism: A Legal Analysis of the Decision to Strike Sudan and Afghanistan, 74 Tulane Law Review 1067 (2000).

انظر ايضا:- Oscar Schachter, The Extraterritorial Use of Force Against Terrorist Bases, 11 Houston Journal of International Law 309 (1989).

فى مقاومة الإرهاب(٣٩) على أساس أن الإرهاب تهديد للإنسانية والوظيفة الدبلوماسية(٤٠).

وفى مواجهة هذا الاتجاه، ظهر اتجاه معاكس يلح على ضرورة احترام القانون الداخلى والدولى واحترام حقوق الإنسان خلال مكافحة الإرهاب(٤١).

وقد لوحظ الدور الكبير الذى لعبته الدراسات الصهيونية للتشجيع على التوسع فى استخدام القوة بزعم مكافحة الإرهاب، والتوسع فى رخص استخدامها عندما يتعلق الأمر بالإرهاب، وبشكل خاص رخصة الدفاع الشرعى عن النفس(٤٢)، بل إن الولايات المتحدة قد أظهرت استعدادا واضحا حتى فى أثناء صياغة ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ إلى التجاوز عن أحكام القانون الدولى إذا تعارض مع المصلحة الأمريكية. وقد عبر عن ذلك بشكل واضح عدد من الدراسات وأبرزها مجموعة من الدراسات التى جمعها Louis Henkin فى كتابه الصادر فى طبعته الثانية عام ١٩٩١ بعد المواجهة العسكرية بسبب الكويت(٤٣)، ومما يثير الدهشة تردد اسم بن لادن فى بعض الدراسات منذ أواسط التسعينيات من القرن الماضى فى الوقت الذى كان فيه الوفاق تاما بين حركة طالبان والولايات المتحدة، وحيث راهنت واشنطن على دور الحركة فى مستقبل النظام السياسى فى أفغانستان(٤٤).

- الاتجاه الثانى المرتبط بالإتجاه الأول، وهو التركيز على المنهج القانونى فى مواجهة الأعمال الإرهابية، حيث يعتبر الإرهاب من هذه الزاوية ظاهرة قانونية(٤٥)، ولذلك اهتمت النظرية العامة للإرهاب بمعالجة الظاهرة الإرهابية عن طريق محاولة تقديم تعريف للإرهاب كما ذكرنا، بينما على العكس عزفت عن هذه المحاولة بشكل واضح الدراسات التى نشرت بعد أحداث ١١ سبتمبر(٤٦).

وقد تعزز الاتجاه القانونى بعد أن تم الاعتراف بالأعمال الإرهابية على أنها جزء من الجريمة المنظمة(٤٧)، ولاشك أن المنهج القانونى وغيره من مناهج مكافحة الإرهاب يتأثر جدواها وتقويمها بالبيئة الدولية التى تتسم بأنها عالم متعدد الثقافات تقف فى سبيل جهوده مختلف التحديات وتتراءى أمامه عدد من الفرص(٤٨).

وقد سجلت الدراسات ذلك التصاعد فى الجدل بين منهج القوة فى مواجهة الإرهاب الذى تبنته الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، فيما سمى بالطموح الإمبراطورى(٤٩). وإشاعة أولوية

---

(٣٩) انظر: Oscar Schachter, The United States and the World Need an International criminal Court as an Ally in the War Against Terrorism, 8 Indiana International and Comprative Law Review 159 (1997).

(٤٠) انظر: Ander Selth, Against Every Human Law: the Terrorist Threat to Diplomacy, Australian National University Press, Canberra .1989

(٤١) انظر: JANET F. ASSIMOTOS, to Warn or not to Warn: the Airlines Duty to Disclose Terrorist Threats to Passengers JOURNAL of Air Law and Commerce 1095 (1999).

(٤٢) انظر فى تطبيقات نظرية الدفاع الشرعى فى السياسة الأمريكية والإسرائيلية كتابنا مصر والقانون الدولى المعاصر، القاهرة ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، ص٢٢ وما بعدها.

وانظر أيضا: رسالتنا إلى جامعة باريس بعنوان: La mise en oeuvre des mesures coercitives du Conseil de securite en droit international et en droit interne, these, Paris II, Droit, Paris .2001 pp. 19-21.

كما لوحظ هذا الإتجاه فى وقت مبكر منذ منتصف الثمانينات.

(٤٣) انظر: Louis Henkin, Use of Force: Law and US Policy, in Louis Henkin and al(ed), Right Versus Might: international Law and the Use of Force, Council on Foreign Relations Press, New York, 2nd ed, 1991, pp. 37-69.

(٤٤) انظر على سبيل المثال:

Simon Reeve, The New jackals: Ramzi Yossef, Bin Laden and the future of terrorism, North Estern University press, Oct .1999.

(٤٥) انظر: Antonio Cassese, Terrorism, Politics And the Law, Princeton University Press,1989.

(٤٦) انظرعلى سبيل المثال د. عبد العزيز سرحان، تعريف الإرهاب الدولى وتحديد مفهومه من واقع قواعد القانون الدولى، وقرارات المنظمات الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد ٢٩ ، عام ١٩٧٣، وانظر أيضا:

- Beres Louis Rene, The meaning of terrorism - Jurisprudential and definitional clarifications, Vanderbilt Journal of Transnational Law 239 (1995).

- Odora Alex Obote, Defining International Terrorism, Murdoch University Electronic Journal of Law (March 1999).

(٤٧) انظر فى تفصيل ذلك:

Mircea Gheordunescu, Terrorism and Organized Crime- the Romanian Perspective, in: Max. Taylor and John Horgan, op. cit, pp. 24-29

(٤٨) انظر: Ronald D. Crelinsten, Terrorism and Counter- Terrorism in a Multi- Centric World: Challenges and Opportunities, in: Max. Taylor and John Horgan, op. cit, pp. 170-.196

(٤٩) انظر على سبيل المثال:

Ignacio Ramont, La Vassalite, Le Monde Diplomatique, October 2002 pp. 1-3.

الأمن على الحرية(٥٠) فى مواجهة دعاة الحريات المدنية وتغليب الدستور والقانون فى الداخل والخارج على أى هدف آخر، وهو اتجاه تصاعد بشكل أخص فى الكتابات الامريكية حتى قبل ١١ سبتمبر، وتزايد بعده بشكل خاص(٥١)، حيث انتقد الموقف الأمريكي فى أفغانستان والسودان(٥٢). وأصبح التشديد على احترام القانون ومراعاة قلق الحلفاء، والاتجاه القضائى الفيدرالى امرا أشد إلحاحا بعد الحادى عشر من سبتمبر(٥٣)، وكذلك الخشية من تحالف واشنطن مع حكومات ديكتاتورية مضحية بذلك بقضايا الحرية والديمقراطية، فى إطار فوضى دولية جديدة. وفى ضوء ذلك شدد هذا الإتجاه على جدوى الاسلوب الشامل لمكافحة الإرهاب بشرط أن تسبقه مساندة قضية الحرية.

وهكذا خلصت الدراسات فى تقييم المنهج القانونى إلى أنه لا يمكن أن تقوم وحده بمواجهة الإرهاب(٥٤)، حتى تخلص الدول فى تطبيق التزاماتها وتتجنب تضارب المصالح، وتكف عن إغفال الجذور الحقيقية للإرهاب داخل المجتمعات.

- الاتجاه الثالث: محاولة الربط بين الإرهاب وأزمة النظام الدولى، فكان واضحا فى الدراسات الحديثة اقتناع بأن مقاومة الإرهاب علامة من علامات ازمة النظام الدولى (٥٥)، بل اعتبر بعض الدراسات أن الإرهاب أداة فى السياسة الخارجية، وأن للإرهاب شبكات، ومن ثم فقد أصبح الإرهابيون فى نظر هذه الدراسات من الفاعلين الدوليين على المسرح الدولى(٥٦).

- الاتجاه الرابع: حيث تربط الدراسات بين الإعلام والإرهاب(٥٧)، سواء أثر الإعلام على نشر الإرهاب وتشجيعه، أو أثر الإعلام على التوعية بالأعمال الإرهابية، وكذلك نشر وسائل مكافحته، كما تتعلق هذه الدراسات بحق المواطن فى معرفة ما يتعرض له المجتمع من تحديات.

وقد خلصت الدراسات من هذا الربط إلى استخدام الإعلام فى مقاومة الإرهاب أيضا(٥٨). وإذا كان Grant Wardlaw قد خلص فى دراسته السابق الإشارة إليها إلى أن الإعلام منصة للتعبير عن الآراء المتطرفة، وإبراز الأحداث الإرهابية وإظهار بطولة الإرهابيين، وكذلك تجاوز العمليات البوليسية، وإشعار الإرهابى بالبطولة والقوة، فإن دراسات أخرى تحاول ان توازن بين الحق فى الإعلام وحرية الصحافة، وبين فاعلية الإجراءات الأمنية على نحو يقترب من مبادئ ضبط الإعلام إزاء الإرهاب التى أوصى بها تقرير

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) انظر فى أهمية العمل الدبلوماسى والسياسى وعمليات السلام الحقيقية لتفادى الإرهاب:
Paul Wilkinson, Politics, Diplomacy and Peace Processes: Pathways out of Terrorism, in: Max. Taylor and John Horgan, op. cit, PP. 66-82.

(٥٢) انظر مثلا ضمن دراسات متعددة:
- Ali Khan, Will the War on Afghanistan Reap Any Benefits, Washburn University School of Law jurist. November 5, 2001.
- Cohn Marjorie, Bombing of Afghanistan is Illegal and Must be Stopped, Thomas Jefferson School of Law, November 6, 2001.
انظر أيضا:- Campbell, Defending against terrorism: a legal analysis of the decision to strike Sudan and Afghanistan, Tulane Law Review 1067 (2000).

(٥٣) انظر على سبيل المثال:
Robert F Turner, International Law and the Use of Force in Response to the World Trade Center and Pentagon Attacks, University of Virginia School of Law, October 8, 2001.

(٥٤) لتقييم المنهج القانونى انظر: Grant Wardlaw, op. cit, PP. 103-130.
وانظر ايضا: د. عبدالله الأشعل، القانون الدولى لمكافحة الإرهاب، القاهرة ٢٠٠٣، ص٨٠ وما بعدها، وكذلك د.أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص٢٢.

(55) Baylis John, N.J. Rengger, Dilemmas of World Politics: International Issues in a changing world, Clarendon Press, 1992.
انظر ايضا: Jean Servier, Le Terrorism (4th Edition) Presses Universitaires de France, (1999).
وانظر كذلك: Barry Rubin (ed) the Politics of Terrorism: Terror as a State and Revolutionary Strategy, Washington Johns Hopkins Foreign Policy Institute, 1990.

(٥٦) انظر على سبيل المثال: Xavier Raufer, New World Disorder, New Terrorism: New Threats For Europe the Western World, in: Max. Taylor and John Horgan, op. cit, pp. 30-51.
انظر أيضا: Louise Richardson, Terrorists, as Transnational Actors, in: Max. Taylor and John Horgan, op. cit, pp. 209-219.

(٥٧) انظر: Alexander Yonah and Latter Richard, Terrorism and the Media: Dilemmas for Government Journalists and the Public, Washington, 1990.
وانظر ايضا: Grant Wardlaw, op. cit, pp. 76-86.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٨١- ٨٦.

امريكى فى نهاية الثمانينيات(٥٩).

- الاتجاه الخامس: هو الذى يفسر الإرهاب على أساس أنه أداة فى الصراع بين الأيديولوجيات السياسية أو الدينية أو الاجتماعية(٦٠)، والنزاعات العرقية والقومية(٦١)، ومعنى ذلك أن هذه الدراسات تجد فى الإرهاب أداة لتأكيد الهوية فى مواجهة التحديات(٦٢).

- الاتجاه السادس: وهو الاتجاه الذى يدرس الإرهاب من زاوية النوع، حيث يعتبر الإرهاب أداة من أدوات القهر ضد النساء فيما شاع فى بعض الدراسات بظاهرة إبادة المرأة. Femicide. ويرى البعض أن المرأة هى الضحية الأولى للتطرف الدينى الإسلامى، على أساس أن التطرف يؤدى إلى زيادة الإنجاب، وإرهاق المرأة، وختان الإناث، وتقييد حرية المرأة فى مواجهة المجتمع والرجل، والحد من حقوقها الثقافية والسياسية والاجتماعية، والزواج المبكر وما يرتبط به من أضرار نفسية وصحية، وكذلك الإنجاب المبكر، بالإضافة إلى شيوع الزواج المرتب الذى يغفل إرادة المرأة فى اختيار شريكها.

وأخيرا هناك اتجاه يربط بين العنف والرجولة على أساس ندرة دور المرأة فى الأعمال الإرهابية، كما يربط هذا الاتجاه بين الإرهاب والشباب، حيث لوحظ أن أعمار القائمين بالإعمال الإرهابية تتراوح بين ٢٢و ٢٥ عاما(٦٣).

المبحث الرابع

علاقة الإرهاب بالإسلام وحركات التحرر الوطنى

أولا- الإرهاب وحركات التحرر الوطنى:

ميزت دراسات الإرهاب بين الحركات الثورية ضد الاستعمار، أو حركات التحرر الوطنى وحروب التحرير، وبين الإرهاب، وكان التمييز بين الإرهاب وأعمال التحرر يقوم على معيار غائى ومعناه أن الإرهاب فى الحالين يختلف، فإذا كان أداة لغاية فهو مشروع، وأما إن كان غاية فى ذاته فهو غير مشروع (٦٤). وقد أسهمت الكثير من الكتابات فى تأصيل الفرق بين الكفاح المشروع وبين الإرهاب بما فى ذلك الكتابات العربية(٦٥)، غير أن الكتابات الصهيونية طمست الفارق بين الكفاح المشروع وبين الإرهاب، واعتبرت الفرق بينهما معدوما(٦٦)، حيث ربطت بين التطرف وأسلحة الدمار الشامل، كما اعتمدت معيار الهجوم الأعمى غير المميز دون الاعتداد بدوافع الهجوم أو القضية التى يخدمها(٦٧).

وقد لوحظ أن الاتجاه إلى التمييز بين الكفاح المشروع والإرهاب قد ضعف فى الدراسات غير العربية(٦٨)، مثلما لاحظنا فى دراسة سابقة أن هذا الاتجاه ضعف بانحسار المد الثورى والقوة السوفيتية، واتجاه العملاقين موسكو وواشنطن نحو التعاون لمكافحة الإرهاب، بعد انتهاء عصر الاستعمار(٦٩). والواقع أن الجدل لا يزال دائرا حول الخط الفاصل بين الحق فى استخدام

---

(٥٩) انظر: Alexander Yonah and Latter Richard, Terrorism and the media: Dilemmas for Government, Journalists and the Public, Washington,1990.

(٦٠) انظر:- Drake. C.J.M, The Role of Ideology in Terrorist Target Selection, 10 Terrorism and Political Violence, Summer 1998.

- Magnus Ranstrop, Terrorism in the Name of Religion, Terrorism and Political Violence, Summer, 1998.

(٦١) انظر على سبيل المثال:
Morgan Robin, the demon Lover, the roots of Terrorism, Pitkus, United Kingdom, 2001, P. xiii.

(٦٢) انظر على سبيل المثال: روبن مورجن، مرجع سابق، ص xiii, xviii.

(٦٣) المرجع السابق.

(٦٤) انظر فى التمييز الذى أورده Grant Wardlaw, op.cit, p. .48

(٦٥) انظر على سبيل المثال: د. عبد الله الأشعل، القانون الدولى لمكافحة الإرهاب، القاهرة ٢٠٠٣، د. أحمد أبو الوفا، التمييز بين الكفاح المشروع ومكافحة الإرهاب، المجلس الأعلى للثقافة، مايو ٢٠٠٢، وهذا التمييز تاكد ايضا فى بعض الدراسات الأجنبية بشكل واضح، أنظر على سبيل المثال:
Chadwick. E, Self- determination, Terrorism. And the International Humanitarian Law of Armed Conflict. the Hague. Boston, Mass, M. Nijhoff, 1996.

(٦٦) انظر ما تقدم فى مساهمات نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الأسبق خصوصا كتابه الصادر فى عام ١٩٩٠ "كيف تقاوم هذه الأمة الإرهاب". والذى أصل فيه فكرة الإرهاب الإسلامى من خلال الإرهاب الفلسطينى، وقد سبق تفصيل هذه النقطة فى حينه فى هذه الدراسة.

(٦٧) انظر: Arial Merari, Terrorism as a Strategy of Struggle: Past and Future, in: Max. Taylor and John Horgan, op. cit, pp. 52- 65.

(٦٨) انظر:- Chadwick. E, Self- determination, Terrorism. And the International Humanitarian Law of Armed Conflict. the Hague. Boston, Mass, M. Nijhoff, 1996.

(٦٩) انظر: Philip B Heymann, "International Cooperation in Dealing with Terrorism: a Review of Law and Recent Practice", American University Journal of International Law and Policy, (1990).

(٧٠) انظر الاتجاه المؤيد لاستخدام القوة: Campbell. L, "Defending Against Terrorism: a Legal Analysis of the Decision to Strike Sudan and Afghanistan", Tulane Law Review 1067 (2000).

القوة خارج الحدود لمكافحة الإرهاب، وبين احترام قواعد القانون الدولي التقليدية في هذا الشأن، ويصور الجدل حول قصف السودان وأفغانستان عام ١٩٩٨ جزءا من هذه الصورة(٧٠)، بينما يعارض ناعوم شومسكي وآخرون ذريعة الدول المارقة لتبرير استخدام القوة بشكل عدواني(٧١)

ثانيا - الإرهاب والإسلام :

ركزت الكثير من الدراسات على علاقة الإسلام بالإرهاب، وكان هناك اتجاهان، الاتجاه الأول يرى أن الإسلام دين سماوى يتضمن أخلاقيات سامية، وليست هناك أى علاقة بين هذا الدين وبين الإرهاب، رغم العلاقة التاريخية بين الدين كأيديولوجية وبين الإرهاب كسلوك، وقد مثل هذا الاتجاه بشكل أساسى عدد من الغربيين، أبرزهم جون اسبوزيتو(٧٢) وكذلك شيرين هانتر(٧٣)، كذلك أسهمت أقلام إسلامية فى تأكيد أن الإسلام دين سماوى مقدس. كما تؤكد هذه الأقلام ان الولايات المتحدة ليست بطبيعتها ضد الإسلام، ولكن جور بعض السياسات الأمريكية هو الذى أوجد الرابطة بين الجهاد والإرهاب(٧٤).

ويرى James Piscatori فى إجابته عن السؤال. هل الإسلام يعد تهديدا للسياسات العالمية، بأن "التهديد الإسلامى" للنظام الدولى ليس كما صور الكثيرون(٧٥).

أما الاتجاه الثانى، فيربط بين الاسلام والإرهاب وتغذيه الدراسات الصهيونية، وكتابات نتنياهو، ومعهد دراسات الإرهاب الذى يرأسه، كما أسهم فى تغذية هذا الاتجاه أقلام معروفة فى الفكر الصهيونى وقد كتب البعض دراسة نقدية حول علاقة الولايات المتحدة بالجماعات الإسلامية، خاصة طالبان(٧٦)، وكذلك قدم غلاة الصهاينة، خاصة بودانسكى فى كتابه "الارهاب يستهدف أمريكا" فى بداية التسعينيات، سيناريوهات وصور الخطر الإسلامى على أمريكا، رغم ظهور أصوات منصفة مثل كتاب Leon Hader، أى "خطر أخضر هذا" يقول فيه إن الخطر الاخضر، أى الإسلام، هو الذى يتعرض للخطر بدليل تعرض المسلمين للجرائم فى كل مكان(٧٧)

وقد ركزت الكتابات الصهيونية على تحطيم العلاقات الأمريكية- الإسلامية لصالح إسرائيل والحركة الصهيونية(٧٨).

كذلك عنى كتاب هذا الاتجاه بالتحريض على الأقليات الإسلامية فى الصين وجنوب شرق آسيا(٧٩)، بل إن جزءا من هذا الاتجاه عمد إلى استقصاء جذور العداء العربى للولايات المتحدة، حتى يبين أن هذا العداء لا يمكن إزالته ولا علاقة له بالانحياز الأمريكى لإسرائيل(٨٠).

كذلك تناولت الأقلام الصهيونية قضية الاستشهاد ضمن الكفاح الفلسطينى، لكى تربط بين "الإرهاب الانتحارى" وبين المقاومة الفلسطينية(٨١)، وحاولت بعض الدراسات أن تربط بين السياسة الخارجية الأمريكية وبين رؤية الرئيس بوش لخطر الإرهاب فى العالم(٨٢)، مثلما أرجعت دراسات أخرى ما حدث

---

(٧١) انظر. Naom Chaumsky, Rogue states, South End Press, Hayat, 2000.

(٧٢) انظر كتابه "التهديد الاسلامى: خرافة أم حقيقة"، ترجمة د. قاسم عبده قاسم، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٦٢- ٣٦٣، وكذلك كتابه، John L Esposito, The Unholy War: The War in the Name of Islam, New York: Oxford University Press, 2002.

(٧٣) انظر. Shireen T. Hunter, the Future of Islam and the West: Clash of Civilzations or Peaceful Coexistence? Praeger, London, 1998, PP.106-115,165-170.

وكذلك تؤكد ان العلاقات الغربية الإسلامية لا أثر فيها لصراع الحضارات.

(٧٤) انظر. Ali Khan, Attack on America: An Islamic Perspective, Weshburn University School of Law Jurist Guest Columnist November 5, 2001.

(٧٥) انظر. James Piscatori, Islam and World Politics in: John Baylis and N.J. Rengger (ed), pp. 310- 331 in Particular.

(٧٦) انظر. Michael Parenti, the Terrorism Trap, 11 Sept. and beyond, City Lights Books, 2002.

(٧٧) انظر د. حسن وجيه، حروب الهوية ومستقبل التفاوض مع الغرب، كراسات مستقبلية، المكتبة الاكاديمية، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٣٠ وما بعدها.

(٧٨) انظر على سبيل المثال، لتجسيد هذا الخط كتاب توماس فريدمان المتضمن مقالاته. Longitudes and attitudes, exploring the world after 11 Sept, Farrar Straus and Giroux, Sept .2002.

(٧٩) انظر. Chung Chien- Peng, China's War on Terror, Foreign Affairs, July/August 2002.

ومقالات أخرى فى نفس العدد.

(٨٠) انظر مقال, Robin Barry, the Real Roots of Arab Anti-Americanism, Foreign Affairs, November/ December, 2002.

(٨١) انظر أعمال المؤتمر الدولى الذى عقد فى مدينة هرتزيليا فى إسرائيل عام ٢٠٠١ بعنوان: Countering Suicide Terrorism, 2001.

(٨٢) انظر. Michael Hirsh, Bush and the world, Foreign Affairs, September- Oct . 2002.

وانظر أيضا. James Hoge F, Jr.. and Gideon Rose, How Did This Happen? Terrorism and the New War, Public Affairs, New York, 2001.

للولايات المتحدة إلى أخطاء السياسة الأمريكية(٨٣)، وطالبت هذه الدراسات بإصلاح السياسة الأمريكية، آملة أن يكون الدرس الذى خرجت به واشنطن من أحداث ١١ سبتمبر كافيا لوقف اضطهاد العرب والمسلمين من أجل الصهيونية.

وتجدر الإشارة إلى الموقف المنصف الذى سطره جون اسبوزيتو فى نهاية دراسته حول حقيقة التهديد الإسلامى، عندما أوصى بأن التحدى الذى يواجه الغرب هو أن يفهم بشكل أفضل تاريخ العالم الإسلامى وحقائقه، وأن يعترف بتنوع الإسلام وجوانبه العديدة، ويرى أن هذه المقارنة تقلل من مخاطر خلق تنبؤات من ذواتنا تؤجج الحرب بين الشرق والإسلام المتشدد، أو تدعو إلى صدام الحضارات، ويجب أن يتيح الغرب للعالم الإسلامى تحديد مستقبله بنفس قيم الحرية وتقرير المصير التى يؤمن بها الغرب(٨٤).

المبحث الخامس

العوامل المحددة لمستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب

أشرنا فى صدر هذه الدراسة إلى أن الدراسات التى صدرت بعد ١١ سبتمبر أكثر من أن تحصى، وعالجت كافة جوانب ظاهرة الإرهاب وأسبابها ودوافعها، واستخلص بعضها عددا من الدروس من أحداث ١١ سبتمبر، وسوف نحاول فى هذا الجزء من الدراسة أن نتعرف على نظرة هذه الدراسات إلى مستقبل هذه الظاهرة الإرهابية.

فقد جمع Nayan Chanda و Strop Talbot (٨٥) عددا من الدراسات المهمة التى نشرت عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مباشرة بعنوان "عصر الإرهاب: أمريكا والعالم بعد الحادى عشر من سبتمبر"، وهو نفس العنوان (عصر الإرهاب) الذى كان عنوانا لكتاب ولتر لاكير (٨٦)الصادر عام ١٩٨٧ مع فارق مهم، هو أن الأول يبشر بعصر الإرهاب الجديد بعد ١١ سبتمبر، بينما الثانى كان يصف الحالة التى وصل إليها الإرهاب فى عالم الثمانينيات من القرن الماضى. بدأت هذه الدراسات بفصل يتنبأ فيه كاتبه بأن انهيار برجى مركز التجارة سوف ينظر إليه فى المستقبل بوصفه حدثا يوازى انهيار سور برلين، ويوصى واشنطن بأن تمضى فى حملة مكافحة الإرهاب، استرشادا بدروس أحداث سبتمبر. وفى نفس الكتاب، يطرح بول كيندى، المؤرخ المعروف، سؤالا عن المسئول عن أحداث ١١ سبتمبر، هل هم العرب المسلمون أم السياسة الأمريكية الغافلة عن الخطر الكامل المتربص بها؟، ويوصى الإدارة الأمريكية بأن تلاحظ فى حملتها ضد الإرهاب البيئة الدولية الجديدة، وأما تشارلز هيل، فيخلص فى الفصل الرابع إلى تأكيد الفكر الصهيونى بأن المستقبل يسير فى دائرة مغلقة، فحل الصراع العربى- الإسرائيلى لن يتحقق إلا بالقضاء التام على "الإرهاب الإسلامى" وهذا بدوره ينتهى إذا توقفت النظم العربية والإسلامية عن قهر واستغلال شعوبها، ثم يقدم للإدارة الأمريكية وصفة تضم ١٢ عنصرا للقضاء على ما سماه "الإرهاب الإسلامى" الذى لا يرى نهاية له. ثم يؤكد زميله المؤرخ نيل فيرجسون، فى الفصل الخامس، أن المواجهة بين أمريكا والإرهاب هى مواجهة بينها وبين ما سماه "الفاشية الإسلامية الجديدة"، وينفى أن يكون الصراع الحالى بين حضارات، ويرى أنه صدام متصل بين امبراطورية بلغت أوج قوتها ومجدها، وبين "ديانة سياسية خطيرة وديناميكية"، بينما يرى هارولد هونجوكو أستاذ القانون الدولى فى جامعة ييل، من خلال دراسته فى الفصل السادس من هذا الكتاب، ان مستقبل الإرهاب مرتبط بالبيئة التى ينتعش فيها، وهى أن العولمة شجعت الديمقراطية وسهلت شيوع الإرهاب، وأن أحداث ١١ سبتمبر كانت اختبارا حقيقيا للولايات المتحدة لالتزامها بحكم القانون فى الداخل والخارج. ولكن بول براكين أستاذ الإدارة والعلوم السياسية بنفس الجامعة يرى فى الفصل السابع أن أحداث ١١ سبتمبر سببها فشل أجهزة الأمن والمخابرات، وأن الإرهاب لن يتم تحجيمه إلا ببذل الاهتمام الواجب من جانب صانع القرار. ولم يف Glenn E.Schweitzer وCarole فى كتابهما Superterrorism أن يؤكدا على أن المستقبل يجب أن يقوم على عملية لإنهاء اللعبة (End game) من شأنها أن تحول الطاقة الإرهابية من تحطيم الأمم إلى بنائها، ولكن ذلك قد يستغرق عقودا، وهذا يتطلب من الزعماء السياسيين فى الولايات المتحدة تفكيرا خلاقا جديدا لمعالجة الظاهرة التى يتوقعان لها التزايد والاطراد. وحدد المؤلفان العناصر الملتهبة لتغذية الظاهرة الإرهابية، وأهمها التشتت والضياع الجغرافى للجماعات العرقية والدينية، واتساع الهوة بين الغنى والفقير، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتزايد الجريمة المنظمة دوليا، وشيوع الفساد فى المجتمعات المعاصرة، ولذلك فإن اقتلاع

(٨٣) انظر على سبيل المثال: Michael Parenti, Op. Cit.

و د. أسامة الغزالى حرب، هل استوعب الأمريكيون درس ١١ سبتمبر ٢٠٠١، افتتاحية السياسة الدولية، السنة ٣٨، العدد ١٤٧ يناير ٢٠٠٢، ص ١٤- ١٥

وانظر ايضا: Paul R Pillar, Terrorism and U.S Foreign Policy, Brooking Institution Press, Washington,2001.

وانظر كذلك: James Hoge F, Jr.. and Gideon Rose, How Did This Happen? Terrorism and the New War, Public Affairs, New York, 2001.

وانظر ايضا: Thomas Homer Dixon, the Rise of Complex Terrorism, Foreign Policy, P. 52, Jan/ Feb., 2002.

(٨٤) جون اسبوزيتو، مرجع سابق، ص ٣٩٤.

(٨٥) انظر: Strobe Talbot and Nayan Chanda, (ed) The Age of Terror: America and the World After September 11, Basic Books, New York, 2001.

(٨٦) انظر: Walter Laqueur, the age of Terrorism, Little- Brown, Boston, 1987.

الإرهاب فى المستقبل يتطلب معالجة هذه الظواهر(٨٧).

وقد حاول Walter Laqueur، هو الآخر فى مقالته عام ١٩٩٦ أن يستشرف مستقبل الإرهاب، وطرق مقاومته فى مرحلة ما بعد الإرهاب الحديث Post Modern Terrorism وقد ركز فى هذه المقالة على استهداف الولايات المتحدة، شأنها فى ذلك شأن عدد كبير من الدراسات التى ظهرت منذ نهاية الثمانينيات، وبشكل خاص فى منتصف التسعينيات(٨٨).

ومن الطبيعى أن تربط الدراسات الصهيونية بين مستقبل الإرهاب وبين التقدم فى القضاء على الاسلام والمسلمين، وكذلك القضاء على مقاومة الشعب الفلسطينى للاحتلال الاسرائيلى، وهذا هو الخط الواضح الذى يمثله Thomas Friedman فى كتابه الصادر فى سبتمبر ٢٠٠٢(٨٩)، وعلى العكس من ذلك، فإن أقلاما أخرى مثل Michael Hirsh قد رأت أن مستقبل الإرهاب يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى إصلاح السياسة الخارجية الأمريكية ورؤية الرئيس بوش للعالم (٩٠).

وإذا كان Michael Parenti قد تبنى فى كتابه "مصيدة الإرهاب" الصادر فى فبراير ٢٠٠٢(٩١) فكرة رئيسية، وهى أن الولايات المتحدة قد أصبحت هدفا للإرهاب، وأن مستقبل الإرهاب يرتبط بمدى قدرة الولايات المتحدة على التوصل إلى المعالجة الحاسمة لها، وهو نفس الخط الذى تبناه Paul Piller، فى كتابه عن الإرهاب والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، الصادر قبيل أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ بأسابيع،(٩٢) فإن Jeffrey Simon الذى أصدر كتابه عام ١٩٩٤ قد أفاد الدراسات المستقبلية فى شأن الإرهاب، عندما أكد فى دراسته التاريخية للأنشطة الإرهابية أن المجتمع الدولى أصبح فريسة للمصيدة الإرهابية(٩٣).

ويقرر جوزيبا زوليكا ووليام دوجلاس، فى نهاية دراستهما حول صناعة الإرهاب عام ١٩٩٦، أن الإرهاب أصبح جزءا طبيعيا من حياة المجتمع الأمريكى، حيث تركز هذه الدراسة على المسرح الأمريكى أساسا، وأن الخطاب الديمقراطى هو الذى يجرد الإرهابيين من تأثيرهم، مادام الجمهور هو الضحية(٩٤).

من ناحية أخرى، يعرض Grant Wardlaw فى الطبعة الثانية من دراسته عام ١٩٩٠ لمستقبل الإرهاب حتى يمكنه التوصية بإجراءات مكافحته، ويرى أن السلطات الأمنية يجب أن تهتم باستشراف هذا المستقبل دون مبالغة أو تهوين. ويرى أن مستقبل الظاهرة مرتبط بالاعتبارات المشكلة للنظام الدولى، وأهمها ثورة وسائل النقل والاتصالات والتسليح، والتغيرات الاجتماعية والمواقف، وهى الاعتبارات التى جعلت الإرهاب يتصدر مصادر التهديد، فهل تستمر هذه التطورات على حالها بحيث تبرز معها الظاهرة بشكل أخطر؟ ويخلص إلى أن هذه التطورات سوف تزيد الظاهرة تفاقما لأسباب متعددة، خاصة بسبب امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل(٩٥)، بينما يرى آخرون انحسار الإرهاب القائم على الفكر الايديولوجى. ويربط

Paul Wilkinson بين استمرار الإرهاب والطغيان والديكتاتورية، ولكن ذلك لا يجوز أن يقعد النظم الديمقراطية عن التعاون الدولى لمكافحته. وقد ركز المؤلف على الإرهاب فى الشرق الأوسط دون أن يشير إلى أن سياسات إسرائيل هى السبب فى كل ردود الأفعال العنيفة(٩٦).

وقد خصص

Leonard Weinberg and William Eubank

دراستهما المنشورة ضمن كتاب "مستقبل الإرهاب" (٩٧) لدراسة الإرهاب باعتباره مؤشرا على الاتجاهات السياسية الدولية المهمة من زاوية منهج هنتنجتون الذى استخدمه فى كتابه حول "صراع الحضارات". فالإرهاب فى نظر الدراسة المذكورة هو تعبير عن صراع الحضارات، مع ملاحظة أن هذه الدراسة نشرت عام ٢٠٠٠ ثم أعيد طبعها عام ٢٠٠١، وعلى الأرجح قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر على ما يبدو من أبحاثها ومقدمة الكتاب الذى يحتويها، ولكى يفحص صاحب الدراسة مقولة هنتنجتون ومدى مصداقيتها، فقد رصد الأحداث الإرهابية فى الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٩٠، والتى بلغت ٥٢٧٨ حادثة، وبنيت كلها، فى نظره، على اعتبارات حضارية أو جذور حضارية للقائمين بهذه الحوادث والمستهدفين بها، مصنفين على المجموعات الحضارية السبع التى أشار إليها هنتنجتون، وتنتهى الدراسة إلى تأكيد مقولة هنتنجتون، وأن هناك تزايدا فى الصراع بين الحضارات، ويركز بشكل خاص على مغامرات إسرائيل ضد الدول الاسلامية المسنودة من واشنطن،

---

(٨٧) انظر: Glenn E. Shweitzer and Carole G. Dorsch, op. cit, pp. 316-317.

(٨٨) انظر: Walter La queur, Post Modern Terrorism, Foreign Affairs, Sep-Oct. 1996, P. 24.

(٨٩) انظر: Thomas Friedman, Longitudes and attitudes, exploring the world after 11 Sept, Farrar Straus and Giroux, New York, Sept . 2002.

(٩٠) انظر ايضا: Michael Hirsh, Bush and the world, Foreign Affairs, September- Oct . 2002.

(٩١) انظر: Michael Parenti, the Terrorism Trap, 11 Sept and beyond, op. cit.

(٩٢) انظر: Paul R Pillar, Terrorism and U.S Foreign Policy, Brooking Institution Press, Washington, 2001.

(٩٣) انظر: Jaeffrey Simon, The Terrorist Trap, Indiana Univ, Press,1994.

(٩٤) انظر: Joseba Zulaika and William Douglas, Terror and Taboo, Routledge, New York, 1996, PP. 238-239.

(٩٥) جرانت واردلو، مرجع سابق، ص ١٨٧، وما بعدها.

(٩٦) انظر دراسته المنشورة على صفحات ٢٢٨- ٢٦٠ خاصة ص ٢٥٨- ٢٥٩ من كتاب John Baylis & N. Rengger.

(٩٧) انظر Max Taylor: Leonard Weinberg and William Eubank, Terrorism and the Shape of Things to Come, in: Max Taylor and John Horgan (ed) , op. cit, pp. 94-106.

وهو عنده صراع بين حضارات، إلى جانب أمثلة أخرى للصراع داخل الحضارة الواحدة، ويورد لهذا التوضيح جداول تتضمن حوادث الهجمات الإسلامية على أهداف مختلفة خلال الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٩٧، وأما أهداف هذه الهجمات فقد جعلها خليطا من القارات مثل إفريقيا، والثقافات مثل الغرب، والديانات مثل الهندوسية والأرثوذكسية، ومن الدول وخص بالذات إسرائيل واليابان، كما قدم جدولا آخر حول الهجمات المختلفة على الغرب، والقادمة إلى الغرب من الاسلام واليابان وإفريقيا، والصينيين والأرثوذكس والهندوس.

من الواضح أن الجدولين صمما على نحو يشير إلى أن إسرائيل ضحية العدوان من جانب الإسلام، وأن الإسلام هو المعتدى على الجميع، وهى صورة نمطية فى الكتابات الصهيونية، ولكنها تفتقر إلى الدقة العلمية، ولذلك فمن الطبيعى أن يستخلص الكاتب ارتفاع معدل الهجمات الإرهابية بين الحضارات نسبيا خلال التسعينيات من القرن العشرين بعد انتهاء الحرب الباردة، ويخلص إلى أنه إذا تواترت الهجمات الإرهابية فإنها سوف تلعب دور المؤشر الرئيسى على فهم مستقبل اتجاه الصراع الدولى(٩٨).

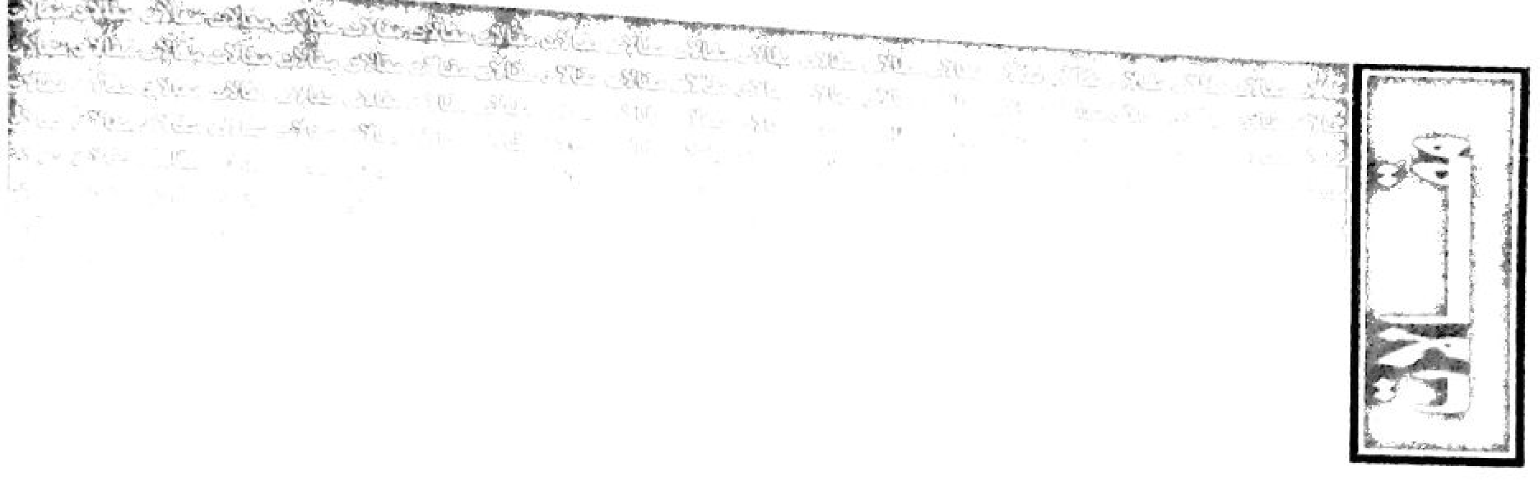
أما صور الإرهاب، فقد توقع الكثيرون أن تتطور وأن تصبح أكثر تحديا، خاصة فيما يعرف بـ Superterrorism، وتعنى امتداد الإرهاب إلى دائرة المعلوماتية وأدواتها(٩٩).

---

(٩٨) المرجع السابق، ص ٩٩-١٠٥.

(٩٩) انظر فى ذلك:

David Claridge, Exploding the Myths of Superterrorism, in: Max. Taylor and John Horgan, op. cit. p.147.



الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية

د. محمد كمال

مثلت الانتخابات الأمريكية الأخيرة علامة مهمة فى تطور الاتجاه المحافظ الامريكى الذى يمثله الحزب الجمهورى. فلم يقتصر الأمر على إعادة انتخاب المرشح الجمهورى لمنصب الرئاسة، بل احتفظ أيضا الحزب الجمهورى بالأغلبية فى الكونجرس الامريكى بمجلسيه النواب والشيوخ. وزاد من عدد مقاعده فى المجلسين.

وقد تعددت التفسيرات لهذه الظاهرة، حيث تحدث البعض عن ان الحزب الجمهورى استطاع استغلال جو الحرب ضد الإرهاب والشعور بالخطر لدى المواطن الامريكى لتعضيد وجوده على الخريطة السياسية، فى حين أشار البعض الآخر الى ان المشكلة كانت فى الحزب الديمقراطى الذى لم يستطع ان يصل برسالته الى المواطن الامريكى.

وبالرغم من وجاهة وجهات النظر السابقة، إلا ان الملاحظ المتعمق لتطور السياسة والمجتمع فى الولايات المتحدة قد لا يجد صعوبة فى تفسير الانتصار الكبير للحزب الجمهورى الامريكى. فواقع الأمر ان الولايات المتحدة تشهد تحولا تدريجيا نحو اليمين منذ أوائل الثمانينيات بحيث اصبح الفكر المحافظ هو الفكر السائد فى المجتمع، وكان على اى مرشح منافس، خاصة من الحزب الديمقراطى، أن يتبنى أجندة تستند على افكار محافظة حتى ولو لم ينتم الى الحزب الجمهورى. على سبيل المثال فان انتصار بيل كلينتون فى انتخابات ١٩٩٢، و١٩٩٦ رجع بشكل اساسى الى تبنيه عددا من الأفكار المحافظة، سواء فيما يتعلق بسياسته الداخلية او الخارجية. وكان أحد أسباب هزيمة جورج بوش الأب هو ابتعاده بعض الشئ عن التوجهات المحافظة التى تؤمن بها القاعدة الشعبية للحزب الجمهورى.

خلاصة القول إن الولايات المتحدة قد انتقلت من الحقبة الليبرالية التى بدأت فى الثلاثينيات واستمرت حتى الثمانينيات الى الحقبة الجمهورية المحافظة التى بدأت فى الثمانينيات والتى سوف تستمر معنا لفترة غير قصيرة فى المستقبل.

ويقوم الفكر المحافظ على عدد من المقولات الأساسية، أهمها الميل الى الاستقرار وتجنب التغيير الهيكلى أو المفاجئ، وان يتم التغيير بشكل تدريجى ومن خلال المؤسسات القائمة، كذلك يؤكد الفكر المحافظ على أهمية الفرد فى مواجهة الدولة، ويدعو الى الحد من تدخل الدولة فى الاقتصاد وفى تنظيم حياة المواطن بصورة عامة. ويؤمن المحافظون بأهمية خفض الإنفاق الحكومى، وان حكومة اصغر تعنى حكومة افضل، كما يدعون الى خفض الضرائب حتى لا تستخدم الحكومة أموالها فى زيادة نشاطها. ويتمسك المحافظون بالقيم التقليدية ويدعون الى دور اكبر للدين فى المجتمع، وتشجيع الصلوات

(*) الكاتب، مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

فى المدارس وحظر الإجهاض.

أما فى مجال السياسة الخارجية، فقد ظل المحافظون لسنوات عديدة يرفعون راية العداء للشيوعية، حيث نظروا إليها على أنها تمثل تناقضا لكل القيم التى يؤمنون بها، وتعبيرا عن خوفهم من الحكومة الكبيرة القوية التى تقضى على الحريات وتفرض خططها على المجتمع، والتى تنكر الملكية الخاصة وقيم الحرية المرتبطة بها، والتى تناقض القيم التقليدية وتحارب دور الدين، وتنتهك حقوق الإنسان. ومن ثم دعا المحافظون الى مواجهة الخطر الشيوعى عن طريق دعم وتحديث القوة العسكرية الامريكية وزيادة ميزانية الدفاع لتحقيق ذلك. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى، ظل المحافظون يؤمنون بأهمية زيادة القوة العسكرية الامريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة لأن العالم لا يزال يعانى من عدم الاستقرار وظهور مخاطر جديدة تواجه الولايات المتحدة(١).

والواقع ان الفكر المحافظ كان له تاثير كبير على السياسة الخارجية للادارة الامريكية فى الفترة الاولى للرئيس بوش، ومن المتوقع ان يستمر هذا التاثير فى الفترة الثانية. وقد خضعت الادارة لتاثيرات من ثلاثة تيارات رئيسية داخل الاتجاه المحافظ هى : التيار المحافظ التقليدى، والتيار المحافظ الدينى، والتيار المحافظ الجديد.

فبالنسبة للتيار المحافظ التقليدى، فقد ظل هذا التيار يمثل التيار الأساسى والأكثر نفوذا داخل الاتجاه المحافظ والحزب الجمهورى لسنوات عديدة. ويؤمن هذا التيار بأهمية قيام الولايات المتحدة بلعب دور قوى على المسرح الدولى، على أن يكون محركها الأساسى هو مفهوم المصلحة القومية ويؤكدون على مركزية هذا المفهوم كمرشد للسياسة الخارجية، وأن مصالح الولايات المتحدة يجب أن يتم تمييزها عن مصالح الإنسانية كلها، كما أنها لا يجب أن تتطابق مع ما يمليه الرأى العام العالمى. وينظر المحافظون التقليديون بصورة عامة إلى البيئة السياسية الدولية على أنها بيئة خطيرة وغير مستقرة. ووفقا لمعاييرهم فإن نهاية الحرب الباردة لم تغير كثيرا من الإطار الخارجى للسياسة الخارجية الأمريكية، فعلى حين أن التوتر بين واشنطن وموسكو قد قل بدرجة كبيرة فإن البيئة الكونية لا تزال خطيرة و غير مستقرة.

ويؤمن هؤلاء بافتراضين أساسيين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة: الافتراض الاول أن الولايات المتحدة لها التزامات ومسئوليات كونية لا يمكن الفرار منها، وأن الولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة المتبقية، وأن ذلك يفرض عليها عددا من الالتزامات والمسئوليات التى لا يمكن تجنبها كعضو فى النظام الدولى، ومن ثم اهمية قيام الولايات المتحدة بتعزيز قدراتها العسكرية وامتلاك قوة عسكرية حديثة ومتطورة، وهو ما يتطلب زيادة ميزانية الدفاع وزيادة الإنفاق العسكرى. والافتراض الثانى هو ان الولايات المتحدة يجب أن تحد من التزاماتها الخارجية و يجب أن تمارس نوعا من الحرص فى ممارسة تلك المسئوليات، أو بعبارة أخرى، فالولايات المتحدة يجب أن تتجنب الالتزام الزائد فى الخارج، ويعنى ذلك أن قادة الولايات المتحدة يجب أن يمارسوا قدرا من التمييز و الانتقاء بالنسبة للقرارات التى ترتبط بها الولايات المتحدة بالنسبة للقضايا الدولية، وأن يقوموا بذلك فقط عندما يكون الحفاظ على الاستقلال الوطنى والأمن فى حالة خطر واضح. ويرى أنصار هذا الفريق أن الاقتراب المناسب لمواجهة المشاكل الدولية يقع فى مكان بين الموقف المتطرف للعزلة التقليدية وبين التدخل دون تمييز، وأن صانعى القرار يجب أن يأخذوا حذرهم دائما من الإغراء المتعلق بالتمدد الزائد خارجيا(٢).

ويرى المحافظون التقليديون أيضا أن التزامات الولايات المتحدة الخارجية ترتبط بطبيعة ومدى قوة الولايات المتحدة، وأنه حتى مع كونها قوة عظمى إلا أنه لا يمكن لأى قوة عظمى الالتزام اللا نهائى بالقضايا الدولية. ويرى هؤلاء أنه فى مواجهة التحديات الخارجية للولايات المتحدة، فإن قوة الولايات المتحدة هى فى تعبئة القوى الأخرى والتاكيد على المصالح الجماعية وتمكين الأمم الأخرى من المشاركة فى حل المشاكل الدولية على أسس جماعية(٣).

ومع ذلك، يتشكك المحافظون التقليديون فى قدرة الأمم المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى على الحفاظ على الأمن و الاستقرار الدوليين والتعامل بشكل فعال مع التهديدات التى تواجه أمن الولايات المتحدة. ويرى أنصار هذا الفريق أن عددا كبيرا من تصرفات و قرارات الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، وعددا آخرا من المنظمات متعددة الأطراف كانت ضد المصالح الوطنية الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويتشكك المحافظون أيضا فى عدد من الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية(٤).

ويتشكك هؤلاء أيضا فى المقولة الليبرالية التى تربط بين نشر الديمقراطية فى العالم وازدياد درجة الأمن والسلام الدوليين (أو ما يسمى نظرية السلام الديمقراطى)، ويرون أنه فى عالم اليوم من الصعب أن نجد دليلا يؤيد هذا الافتراض المتفائل، ولكن حتى إن كان ذلك صحيحا فإنهم يتشككون فى إمكانية انتشار الديمقراطية بشكل سريع فى أنحاء العالم. واستنادا لذلك فهم لا يتحمسون إلى قيادة أو مشاركة الولايات المتحدة فى عمليات بناء الأمم فى الخارج(٥).

وقد مثل كولن باول وزير الخارجية الأمريكى خلال الفترة الاولى فى إدارة جورج بوش (الابن) تعبيرا عن بعض أفكار المحافظون التقليديين، وقد قام باول بتطوير مبدأ حول استخدام القوة العسكرية الأمريكية عندما كان رئيسا لهيئة الأركان الأمريكية عام ١٩٩١. وعرف هذا المبدأ باسم مبدأ باول، ويقوم هذا المبدأ على أن القوة العسكرية يجب أن تكون الملجأ الأخير، وتستخدم فقط عندما يكون هناك خطر واضح على الأمن القومى الأمريكى، والقوة المستخدمة فى هذه الحالة يجب أن تكون كاسحة وأقوى كثيرا من تلك التى يستخدمها العدو. ولكن يجب أن تكون هناك استراتيجية خروج واضحة من الصراع الذى استخدمت فيه الاداة العسكرية، كما يجب أن يكون هناك تأييد قوى لاستخدام القوة العسكرية من الرأى العام الأمريكى.

ويمثل برنت سكوكروفت رمزا آخر من أبرز رموز التيار المحافظ التقليدى، بل إن البعض يعتبره الأب الروحى لهذا التيار.

وقد عمل برنت سكوكرفت مستشارا للأمن القومي للرئيس جيرالد فورد والرئيس جورج بوش الأب، وهو يمثل وجهة نظر ما يسمى المؤسسة الجمهورية وتيار الواقعية في السياسة الخارجية الجمهورية.

ويؤمن سكوكروفت بأن هناك حاجة للولايات المتحدة لبناء تحالف دولي واسع لمواجهة الإرهاب، شبيه بالتحالف الذي أقامه جورج بوش الأب عشية حرب تحرير الكويت، ويرفض دعوات البعض للتصرف بشكل فردي على أساس أن شركاء الولايات المتحدة سوف يقيدون من أيديها، كما أنهم سوف يطالبوا بثمن لمساندتهم الولايات المتحدة، ويرى سكوكروفت أنه إذا تم بناء هذا التحالف، فسوف يؤدي إلى نتائج تتجاوز الهدف الرئيسي وهو محاربة الإرهاب، حيث إن روح التعاون سوف تحسن علاقات الولايات المتحدة مع عدد من الدول مثل الصين وروسيا وإيران، وقد يتيح الفرصة لإعادة الدفء للتعاون مع الأوروبيين. ويدعو سكوكروفت إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة بمبادرة لمساندة التيار الإصلاحي في إيران الذي يقوده محمد خاتمي، وأن قيام الولايات المتحدة بإظهار رغبتها في علاقات أفضل مع إيران يمكن أن يشجع الإصلاحيين وقوى التغيير في إيران. ويوصي بعدم تجديد العقوبات المفروضة على إيران، على الأقل السماح للشركات الأمريكية بالعمل في إيران كما يسمح للشركات الأجنبية الأخرى بذلك(٦).

وبالنسبة للصراع العربي - الإسرائيلي وعملية السلام، يرى سكوكروفت ضرورة وجود استراتيجية شاملة للتعامل مع مشكلة الشرق الأوسط، ويبني سكوكروفت قناعته على ثلاثة اعتبارات هي: أن الاستراتيجية الإسرائيلية لن تحقق العيش في أمن وسلام، وأن الفلسطينيين والإسرائيليين لن يستطيعوا حل الصراع بمفردهما، حيث إن الطرفين هما أسرى للعمليات الانتحارية، وأن مصالح الولايات المتحدة الأساسية تتعرض للخطر في ظل غياب ارتباط أمريكي نشيط ومستمر بعملية السلام.

ويرى سكوكروفت أن الوقت قد حان لقيادة حاسمة وإصرار على اعلى مستوى لتنفيذ استراتيجية للسلام، وأن الخطوة الأولى يجب أن تكون وقف إطلاق النار، الذي قد يحتاج لقوة دولية بين الطرفين، وهذه القوة يجب أن تتضمن مشاركة من الولايات المتحدة بالإضافة لأوروبا أو المجموعة الرباعية (الأمم المتحدة - الاتحاد الأوروبي - روسيا - الولايات المتحدة). وبعد وقف إطلاق النار، يجب التركيز على بدء مؤتمر للسلام وتسوية نهائية، وأنه ليست لدينا الرفاهية لاستخدام اسلوب الاتفاقات المؤقتة أو الخطوات المؤقتة لأنها تؤدي للفشل، والوصول لاتفاق نهائي يجب أن يكون هو الهدف المطلوب.

والواقع أن التيار المحافظ التقليدي كان له تأثير محدود على سياسة جورج بوش في إدارته الاولى، وازداد هذا التيار ضعفا باستقالة وزير الخارجية كولن باول، ممثل هذا التيار في الإدارة الأمريكية، ومن ثم لا يتوقع أن يزداد تأثير هذا التيار في الإدارة الثانية لبوش، بل قد يزداد ضعفا.

اما التيار المحافظ الثاني الذي لعب دورا مؤثرا في إدارة جورج بوش، فهو التيار المحافظ الديني، وقد لعب هذا التيار دورا مهما في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس بوش ويمثل أتباع الكنيسة الإنجيلية بالولايات المتحدة العمود الفقري لهذا التيار، ويبلغ عددهم حوالي نصف عدد سكان البلاد، ويؤمن أنصار هذا التيار بأن الكتاب المقدس يمثل الحقيقة، وأن الخلاص يأتي فقط عن طريق المسيح. وبالرغم من أن اهتمام التيار المحافظ الديني ظل مقصورا لسنوات طويلة على القضايا الداخلية مثل تأييد الصلوات في المدارس، وحظر الإجهاض، والقضايا المتعلقة بالشواذ والإباحية في المجتمع الأمريكي، فإن هذا التيار أصبح يضع الآن على أجندته العديد من قضايا السياسة الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالاضطهاد الديني، وكذلك الصراع العربي - الإسرائيلي.

وقد ازداد نفوذ التيار الديني المحافظ بوصول الرئيس جورج بوش إلى السلطة، خاصة أن نسبة كبيرة من أصوات الإنجيليين البيض حصل عليها الرئيس بوش في انتخابات عام ٢٠٠٠، و٢٠٠٤(٧).

وقد نجح التيار المحافظ الديني في وضع قضية الحرب في السودان على أجندة بوش الابن في الفترة الرئاسية الاولى، وبالرغم من وعد الرئيس بوش بأنه سوف يركز في سياسته الخارجية على الاهتمام بالأماكن التي تؤثر على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة فقط، ولم تكن السودان من ضمنها، إلا أن التيار المحافظ الديني نجح في إقناع جورج بوش بضرورة الاهتمام بهذه القضية ووضعها على قائمة أولوياته، والنظر إلى الصراع في جنوب السودان على أنه يمثل إحدى صور الاضطهاد الديني للمسيحيين، وقام أنصار هذا التيار بتكوين تحالف مع نشطاء من الأمريكيين السود للمطالبة بسياسة أمريكية متشددة تجاه السودان(٨).

ويهتم التيار المحافظ الديني بشكل خاص بمنطقة الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي، وينظر إليه من منظور ديني بحت، ويرى أن قيام دولة إسرائيل هو تحقيق لنبوءة إلهية واردة في الكتاب المقدس ترتبط بعودة المسيح في نهاية العالم إلى أرض إسرائيل. ويرى أنصار هذا التيار أن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية خاصة القدس هي جزء من هذه النبوءة . ومن ثم يؤيد هؤلاء مفهوم إسرائيل الكبرى واحتفاظها بالأراضي المحتلة، على اعتبار أن الرب قد أعطى إسرائيل هذه الأرض، ويعارضون أي اتفاقية سلام تؤدي إلى تنازل إسرائيل عن هذه الأراضي وقيام دولة فلسطينية عليها(٩).

وقد ازداد تأثير هذا التيار على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ظل إدارة جورج بوش الابن على سبيل المثال عندما أدانت إدارة بوش محاولة اغتيال القائد الفلسطيني عبد العزيز الرنتيسي في يونيو ٢٠٠٣، تمت تعبئة أنصار هذا التيار والذين قاموا بإرسال الآلاف من الرسائل الإلكترونية للبيت الأبيض لمعارضة موقف إدارة بوش والتهديد بعدم المشاركة في انتخابات الرئاسة التالية، وأدى ذلك إلى تغيير موقف الإدارة وعندما تم اغتيال الرنتيسي بالفعل في ابريل ٢٠٠٤. قامت الإدارة بالدفاع عن السلوك الإسرائيلي، وهو ما حدث أيضا عند اغتيال الشيخ أحمد ياسين. وعندما طلبت الولايات المتحدة من

إسرائيل وقف عملياتها العسكرية فى الضفة الغربية فى ابريل ٢٠٠٢، تلقى البيت الأبيض آلاف الرسائل أيضا من جماعات مسيحية تنتقد هذا الموقف. وعندما أعلن الرئيس بوش تأييده لخريطة الطريق لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط، اعترضت هذه الجماعات المسيحية على ذلك، ورفضت أى خطة يمكن أن تؤدى إلى إنشاء دولة فلسطينية على الأرض التى وعد بها الرب شعب إسرائيل، وأدى هذا الموقف إلى قيام إدارة بوش بتقليل حماسها لتطبيق خريطة الطريق(١٠).

وينتظر أن يستمر تأثير هذا التيار على سياسة إدارة جورج بوش فى دورتها الثانية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط.

وبالنسبة للتيار الثالث وهو تيار المحافظين الجدد، فبالرغم من انه يمثل أحدث التيارات داخل التوجه المحافظ إلا انه كان اكثرها تأثيرا فى فترة الرئاسة الاولى لجورج بوش. وقد بدأ المحافظون الجدد كحركة فكرية يقودها عدد من المثقفين الليبراليين أغلبهم من يهود نيويورك، وكانوا فى البداية جزءا من الحزب الديمقراطى ولكنهم انفصلوا بشكل تدريجى عن التيار الليبرالى بسبب ما اعتبروه تحول اليسار والليبرالية والحزب الديمقراطى إلى الراديكالية فى السبعينيات.

وقد دافع المحافظون الجدد عن استمرار سياسة خارجية نشيطة بقيادة الولايات المتحدة فى مواجهة الشيوعية، ونظر المحافظون الجدد إلى فكرة انسحاب أمريكا من العالم على أنها فكرة خطيرة، وأن النتيجة المؤكدة لذلك هى أن الاتحاد السوفيتى سوف يملأ أى فراغ ينجم عن انسحاب الولايات المتحدة(١١). ولأن عددا كبيرا من قادة المحافظين الجدد كانوا من اليهود، فقد اعتقدوا أيضا أن سياسات الانسحاب من العالم سيكون لها تأثير سلبى على تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل(١٢).

وقد تبلورت أفكار المحافظين الجدد فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة فى إطار ما عرف بمشروع القرن الأمريكى الجديد، وهو مركز بحثى تم تأسيسه عام ١٩٩٧ برئاسة ويليام كريستول ويهدف لترويج الأفكار المتعلقة بالقيادة الأمريكية للعالم، ويدعو إلى استغلال فرصة أن الولايات المتحدة أصبحت على قمة النظام الدولى بنهاية القرن العشرين بعد قيادة الغرب للانتصار فى الحرب الباردة، وأن الولايات المتحدة يجب أن تكون لديها الرؤية والإرادة لقيادة العالم وتشكيل القرن الجديد بشكل يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية.

والواقع أن هذه الأفكار كانت إمتدادا لعدد من الأفكار التى جاءت فى تقرير أعدته وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٩٢ فى ظل إدارة جورج بوش الأب، وقام بإعداده بشكل أساسى بول وولفويتز مساعد وزير الدفاع فى ذلك الوقت وأحد أقطاب تيار المحافظين الجدد، وحمل التقرير عنوان "إرشادات لتخطيط الدفاع". وقد أكد هذا التقرير على أن الهدف الأول فى الاستراتيجية العسكرية والسياسية للولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة يجب ان يكون منع ظهور أى قوى أخرى تنافس الولايات المتحدة على المسرح الدولى. ويرتبط ذلك بقيام الولايات المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لإقناع أى منافس محتمل بعدم تحدى الولايات المتحدة على المستوى الدولى، وبناء آليات تمنعهم من التطلع للعب أى دور إقليمى أو دولى(١٣).

وقام المحافظون الجدد بمساندة المرشح الجمهورى جورج بوش الابن فى انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠ فى إطار تحالف ضخم ضم أيضا التيار المحافظ التقليدى والتيار المحافظ الدينى. وبعد فوزه بالرئاسة قام بوش بتعيين عدد من المحافظين الجدد فى مناصب داخل الإدارة، فتم تعيين بول وولفويتز كنائب وزير الدفاع، ودوجلاس فايس كمساعد لوزير الدفاع لشئون السياسات، بالإضافة لتعيين ريتشارد بيرل كرئيس لمجلس سياسات الدفاع، وتم تعيين جون بولتون كمساعد لوزير الخارجية لشئون نزع السلاح، واليوت إبرامز كمسئول عن الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى، بالإضافة إلى لويس ليبى مدير مكتب ديك تشينى نائب الرئيس.

وقد ارتبط صعود نفوذ المحافظين الجدد بأحداث ١١ سبتمبر، حيث قدموا إطارا فكريا متكاملا لسياسة الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، وهو ما عجزت القوى المحافظة الأخرى عن تقديم بديل له. ويقوم هذا الإطار على استبدال خطر الشيوعية بخطر الإرهاب، باعتباره التحدى الأساسى الذى يواجه الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ويرفض المحافظون الجدد مقولة إن أحداث ١١ سبتمبر كانت نتيجة لسياسات أمريكا الخارجية وتدخلها فى الشئون العالمية، بل على العكس يرون أنها نتاج لكون الولايات المتحدة لم تتدخل بشكل كاف لترتيب أوضاع العالم. فخروج الولايات المتحدة فى أفغانستان بعد انسحاب الاتحاد السوفيتى منها وترك الأفغان لحل مشاكلهم بأنفسهم أدى إلى صعود طالبان وظهور تنظيم القاعدة المسئول عن ١١ سبتمبر. وكما يذكر ماكس بوت أحد مفكرى المحافظين الجدد "أن البعض يعتقد أنه بسبب رؤية خاطئة للولايات المتحدة فإنها قد ساهمت فى توفير الأسلحة للمجاهدين الأفغان وتدريبهم إلى أن انقلب البعض منهم على الولايات المتحدة ذاتها". وإذا كان البعض يرى أننا يجب ألا نهتم بما يحدث فى تلك البقاع البعيدة لأنها لا تعنينا فى شىء، فإننى أقول له انظر إلى حطام مركز التجارة العالمى و مبنى البنتاجون(١٤). ومن ثم يرى المحافظون الجدد أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر كانت بسبب التدخل والطموح غير الكافى للولايات المتحدة، و الحل هو أن تكون أهداف الولايات المتحدة أكثر توسعا وأن تكون أكثر إصرارا على تحقيق هذه الأهداف.

يرتبط بذلك الاعتقاد بأن هناك علاقة بين الأوضاع الداخلية فى الدول العربية والإسلامية وظهور التطرف الدينى المرتبط بالإرهاب، والذى أدى لأحداث ١١ سبتمبر، نتيجة لذلك يؤمن المحافظون الجدد بأن الشئون الداخلية فى البلدان العربية والإسلامية لم تعد شأنا محليا لا يجوز التدخل فيه تحت دعاوى السيادة الوطنية، بل للولايات المتحدة الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية لتلك البلدان لمنع ظهور تلك القوى التى أثرت على الداخل الأمريكى، أى أنه لو لم تتدخل الولايات المتحدة لتغيير الداخل الإسلامى، فإن إفرازات هذا الداخل سوف تأتى للولايات المتحدة وتغيرها من الداخل.

ويعد نورمان بودوريتز أحد الآباء المؤسسين لفكر المحافظين الجدد، وفى مقال له نشر بمجلة كومنترى فى سبتمبر ٢٠٠٤(١٥) أوضح فيه رؤية المحافظين الجدد لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وشبه فيه هذه الأحداث وما بعدها بأنها الحرب العالمية الرابعة (باعتبار أن الحرب الباردة من وجهة نظره كانت بمثابة الحرب العالمية الثالثة). وذكر أن هذه الحرب لها أبعاد عالمية، وأن الولايات المتحدة تواجه قوى خطيرة تتمثل فى الإسلام الراديكالى والدول التى تساند وتحمى الإرهاب.

ويرى بودوريتز أن هذا العدو قام بالفعل بالهجوم على الأراضى الأمريكية، وهو ما لم يستطع أن يقوم به حتى الاتحاد السوفيتى أو ألمانيا النازية، وأنه أعلن عن نيته الهجوم ثانية على الولايات المتحدة، وأن الهجوم على الولايات المتحدة لا يستهدف مجرد قتل أكبر عدد من الأمريكيين أو غزو الأراضى الأمريكية، ولكن هدفه القضاء على كل شئ طيب تمثله الولايات المتحدة. وينفى بودوريتز مسئولية الولايات المتحدة أو سياساتها عن هجمات ١١ سبتمبر، ويرى أن المسئولية تقع على تنظيم القاعدة والنظم التى تقدم الدعم والتأييد للإرهاب، وأن سلبية الولايات المتحدة وترددها فى استخدام القوة ضد الإرهابيين فى الماضى شجعاهم على العدوان على الولايات المتحدة والنظر إليها على أنها أمة ضعيفة ويمكن الانتصار عليها.

ويؤكد بودوريتز أن الإرهاب ليست له علاقة بتأييد الولايات المتحدة لسياسات إسرائيل، لأن المسألة ليست عداء لإسرائيل بل هى عداء للولايات المتحدة، وحتى لو لم تكن إسرائيل موجودة فإن الولايات المتحدة سوف تظل فى أعين هؤلاء ممثلة لكل أنواع الشر، بل إن كراهية إسرائيل هى جزء من العداء للولايات المتحدة وليس العكس، حيث يتم النظر إلى إسرائيل على أنها أداة للولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة، وعلى ذلك فإن إسرائيل هى بمثابة "الشيطان الصغير" فى حين تظل الولايات المتحدة "الشيطان الكبير".

ويرى أن سياسة الاحتواء لا يمكن أن تنجح فى مواجهة تحدى الإرهاب، خاصة فى ظل امتلاك بعض الحكام الديكتاتوريين أسلحة دمار شامل واحتمال تزويد الإرهابيين بها وعلى الولايات المتحدة ألا تنتظر حتى يتجمع الخطر ويقترب منها، بل لا بد أن تأخذ الحرب لأرض العدو وتوجيه ضربات إجهاضية له والقضاء على أى خطر محتمل قبل أن يبزغ. وعلى الولايات المتحدة ألا تنتظر موافقة الدول الأخرى أو المنظمات الدولية حين تتصرف لمواجهة الأعداء، ويجب أن تكون لها حرية التصرف بشكل فردى.

ويؤمن انصار هذا التيار بأن إسرائيل عليها اتباع منهج جديد للسلام يعتمد على السلام مقابل السلام بدلا من السلام مقابل الأرض، ودعوا إسرائيل إلى عدم التعامل مع الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات وتشجيع ظهور قيادة فلسطينية بديلة له.

وقد تبنى المحافظون الجدد هدف الإطاحة بصدام حسين منذ أواخر التسعينيات وفى عهد الرئيس بيل كلينتون. وكان لهم الدور الاساسى فى اقناع إدارة بوش بتغيير النظام فى العراق عن طريق العمل العسكرى، ويطالبون بممارسة سياسة تتسم بالتشدد مع سوريا. ويرى عدد من انصار هذا التيار أن إيران تمثل خطرا على الولايات المتحدة أكبر من كوريا الشمالية بسبب سعيها للحصول على القنبلة النووية، وعلى الولايات المتحدة منعها من ذلك، ولكنهم يرون أن المشكلة فى إيران أكبر من مجرد السعى للحصول على أسلحة نووية، فالمشكلة أن هناك نظاما إرهابيا يسعى للحصول على تلك الأسلحة، ومن المهم الإطاحة بهذا النظام. ومساعدة المعارضين الإيرانيين لتحقيق هذا الهدف(١٦).

ويمكن القول إن تيار المحافظين الجدد استطاع أن يحول العديد من هذه الأفكار إلى سياسات تبنتها إدارة بوش فى فترتها الاولى، وقاموا بالإشراف على تنفيذ هذه السياسات من المواقع التنفيذية التى يشغلونها فى الإدارة الأمريكية. والواقع أن تشكيل الإدارة فى فترتها الثانية لم يشهد اى تغيير فى المواقع التى يشغلها المحافظون الجدد، ومن ثم يتوقع استمرار نفوذهم على صياغة وتنفيذ السياسة الأمريكية فى إدارة بوش الثانية.

المراجع :

(١) لمزيد من التفاصيل حول تطور الفكر المحافظ الامريكى، انظر:

- Charles W. Dunn and J. David Woodward, The Conservative Tradition in America, Lanham: Maryland, Rowman & Littlefield Publishers, .1996

(2) Cecil V. Crabb, Jr., Leila E. Sarieddine and Glenn J. Antizzo Charting a new Diplomatic Course: Alternative Approaches to America's Post Cold War Foreign Policy, Louisiana State University Press, 2001, pp25-26.

(3) Ibid., pp.26.

(4) Ibid., pp26-27.

(5) Ibid., pp28-34.

(6) Brent Scowcroft interviewed by Tim Russet, NBC News: Meet the press, from the forum for International Peace, www.FFIP.com/interviews

انظر ايضا

- Brent Scowcroft 'An Opening to Iran', The Washington Post, May 11, 2001.

(7) Steven A. Holmes, 'GOP leaders back bill on religious persecution', The New York Times, September 11, 1997, p.3.

(8) Anne E.Kornbult, 'Focus on Sudan seem about-face in Bush diplomacy broad coalition turns up pressure', The Globe Newspaper, May 9, 2001.

(9) William Dale, The Impact of Christian Zionism on American Policy, www.americandipolmacy.org.

(10) Stephen Zunes, The influence of the Christian right on U.S. Middlest.

Policy, Foreign Policy in Focus Report (FPIF), www. fpif.org. and

Gay Alcorn, 'Bush follows his southern conservative heart back to Israel', The age, April 20, .2002

(11) John Ehrman, The Rise of Neoconservatism: Intellectuals and Foreign Affairs, 1945-1994, Yale University Press, 1995, pp. 45-60

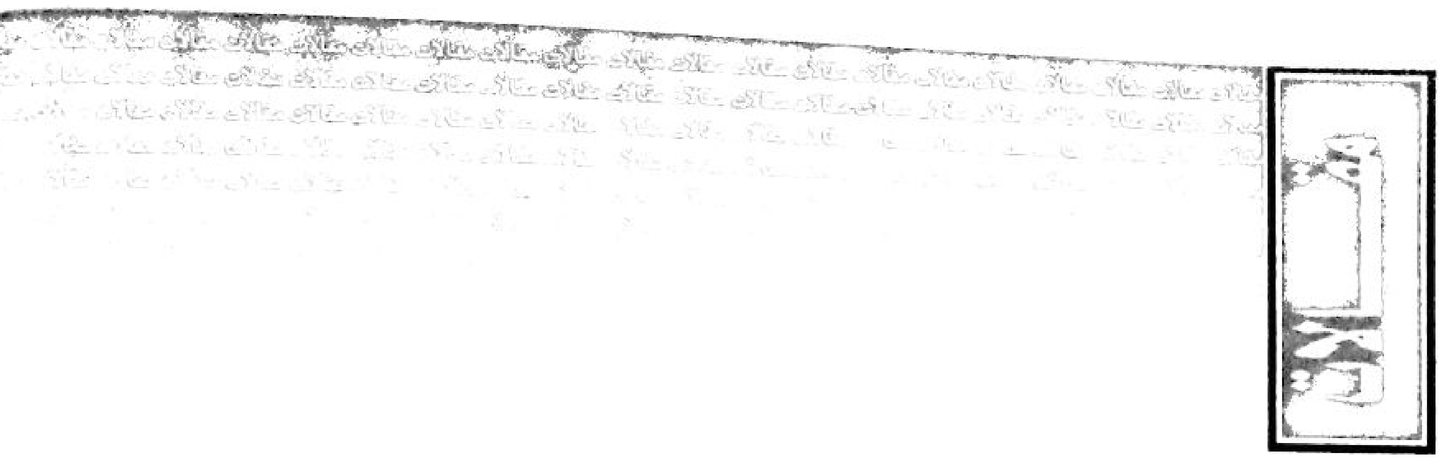
(12) Ibid., pp. 123-124.

(13) Excerpts from 1992 Draft 'Defense Planning Guidance 'http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/iraq/etc/wolf.htm

(14) Max Boot, The case for American empire, The Weekly Standard, October 15, 2001, and William Kristol and Robert Kagan, "Toward A Neo-Reaganite Foreign Policy', Foreign Affairs, July/August, 1996.

(15) Norman Podhoretz, 'World War IV: How it started, what it means, and why we have to win', Commentary, September 2004.

(16) Richard Perle and David Frum, An End to Evil: How to Win the War on Terror, New York, Random House, 2003.



الولايات المتحدة فى الميزان الجيوبوليتيكى الغربى

د. محمد رياض

■ تشبه الاستراتيجية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين بشدة استراتيجية بريطانيا فى القرنين الثامن والتاسع عشر من أجل الاستيلاء بالقوة على أقاليم كثيرة فى قارات العالم وإجبار دول عديدة على عقد اتفاقيات حماية ذليلة أو اتفاقات مجحفة بحقوق سكان تلك الأراضى الشاسعة ومواردها الاقتصادية، مما ترتب عليه شيوع عدة تسميات سياسية أكثرها ترديدا "بريطانيا العظمى" و"الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس" لأن مستعمراتها تمتد فى شرق العالم وغربه. ■

وبالمثل، فإن الولايات المتحدة أصبحت "القطب الأوحد" تنشر قواعدها فى أرجاء العالم كيفما يتفق مع استراتيجية الهيمنة العالمية الجديدة.

بل إن بعض الساسة والعسكريين فى أمريكا يطلقون تهويمات أشبه بتهويمات المتصوفة فيحلقون على أجنحة التاريخ العالمى الماضى، مؤكدين أنهم حقا خلفاء الرومان، وأن بمقدورهم فرض السلام الأمريكى كما فرض الرومان السلام الرومانى.

ولكن شتان بين العالم منذ ألفى سنة وعالمنا المعاصر. فقد بنى الرومان إمبراطوريتهم على مهل خلال أكثر من قرنين وازدهرت ثم تدهورت وزالت بعد ستة قرون، فهل سكان العالم الآن كما كانوا منذ ألفى سنة؟ وهل زماننا المتعجل المتسارع يعطى أمريكا مثل هذه الفسحة الطويلة من الزمن؟ وهل استطاع الرومان أن يصبحوا القوة الوحيدة، أم كانت هناك قوى أخرى تشاركها حكم العالم المعروف كالدولة الفارسية وإمبراطورية الصين ودول الهند؟ بل هل صمدت أمام الدولة الإسلامية الناشئة فى القرن السابع؟

إذا أرادت أمريكا البقاء على قمة العالم، فإن ذلك سوف يؤدى بها تدريجيا إلى الاعتماد على الآلة العسكرية.

فهل تتحول الولايات المتحدة إلى دولة عسكرية توجه الكثير إلى الإنتاج العسكرى الباهظ مما قد يضعف الاقتصاد السلعى الداخلى مثلما كان الأمر فى الاتحاد السوفيتى؟

فى تقدير الدوائر الألمانية المحافظة أن العالم أنفق على التسليح عام ٢٠٠٢ نحو ٩٠٠ مليار دولار، وفى تقدير الهيئة السويدية "سيبرى Sipry" أن الإنفاق بلغ ٧٩٤ مليارا، أى ما يساوى ١٢٨ دولارا دفعها كل مواطن فى العالم من أجل صناعة السلاح!! نصيب الولايات المتحدة من هذه الإنفاقات هو ٤٠٠ مليار دولار كما أقرها الكونجرس فى بداية ٢٠٠٣، بالإضافة إلى ٨٠ مليار أقرها الكونجرس لتمويل الحرب الأمريكية فى العراق. وبعبارة أخرى، فإن أمريكا وحدها تنفق نصف تكلفة التسليح العالمى أو أكثر.

ونتيجة لهذا، فهل تضطر إلى اعتماد متسارع على مصادر الطاقة من الخارج أكثر مما هى عليه الآن، ومن ثم تشدد

(*) الكاتب، أستاذ الجغرافيا بجامعة عين شمس.

قبضتها- سواء بالاحتلال أو بوضع حكومات شبه محلية- فى كل الشرق الأوسط الكبير من الخليج إلى بحر قزوين ووسط اسيا، ودول البترول الأخرى فى إفريقيا والكاريبى (وربما كندا أيضا)؟ لا شك أن ذلك الموقف سيتطلب المزيد من الطاقة العسكرية للإبقاء على الهيمنة وكبت أى محاولات وطنية للتحرر من أمريكا.

فهل تدخل أمريكا بذلك متاهة متناهية التشعيب لا مخرج منها بين مزيد من الهيمنة يؤدى إلى مزيد من العسكرية وبالعكس؟

لقد حذر الرئيس الأمريكى الأسبق أيزنهاور من تصاعد الترابط بين الدولة ودوائر الأعمال الكبرى وصناعة السلاح، باعتباره حلفا غير مقدس يهدد الديمقراطية .. ولكن هذا التحذير لا يجد الآن مكانا .. فمنذ تولى الجمهوريين الرئاسة وبعد ١١ سبتمبر، اشتد التحالف بين الدولة وسيطرة العسكرية وكبار شركات الأعمال بدرجة ربما هى غير مسبوقة فى الولايات المتحدة للآن، فإلى أين أمريكا وإلى متى؟

تشابه شكلى واختلاف جذرى بين الماضى والحاضر :

ارتبطت هيمنة بريطانيا أساسا بالأسطول البريطانى فى ضرب ما تشاء من البلاد واحتلالها مع السيطرة على المضايق البحرية المهمة: جبل طارق ومالطا وقناة السويس وباب المندب ومضيق ملقا (بين ماليزيا وسومطرة) كلها تتحكم فى الملاحة عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندى وشرق آسيا، وهى بذلك تمثل نقاط الحماية الأساسية على طول الطريق الإمبراطورى إلى الهند وجنوب شرق آسيا والصين واستراليا. وقد استندت هذه القدرة البحرية والعسكرية إلى شيئين، أولهما: ثبات واستقرار استراتيجية السياسية الإمبراطورية فى بريطانيا سواء كانت الحكومة من المحافظين أو الأحرار أو العمال، ومن ثم انضباط واستمرارية الاستراتيجية البريطانية فى إطار متكامل.

والأمر الثانى أن فرنسا التى مثلت القوة المنافسة فى سباق الاستعمار العالمى مع بريطانيا آنذاك خاضت ثورات وتقلبات فى الحكم بين الملكية والجمهورية عدة مرات ودخلت حروبا طائلة خلال حكم نابليون استنزفت مواردها، وكل ذلك أدى إلى تغيرات ونكسات فى النهج الاستعمارى الفرنسى والتحالفات السياسية التى تعقدها.

وبالمثل، فإن أمريكا تستند إلى أساطيلها البحرية فى بحار العالم السبعة.. وإذا كانت مدفعية الأسطول البريطانى العلامة الفارقة فى حروب القرن الـ ١٩، فإن الصواريخ من كل الأنواع وطائرات الأسطول من الحاملات الأمريكية المتعددة هى أكثر مدى وتدميرا وعبثا بأمن المدنيين وترويعهم من مدفعية الأسطول البريطانى. ولكن استراتيجية الهيمنة الأمريكية تختلف جذريا عن الهيمنة الإنجليزية، ففى واشنطن مخططات استراتيجية أمريكية للسيادة العالمية مدروسة ومتطورة، إلا أن تشكيل وتفعيل هذه المخططات يختلف حسب الحزب الحاكم، فالجمهورى أكثر ميلا لتنفيذ الهيمنة باستخدام القوة العسكرية الأمريكية، بينما يميل الديمقراطيون إلى تنفيذ الهيمنة بكثير من الأساليب السياسية وبعض من التدخلات العسكرية.

هل تدوم الهيمنة الأمريكية بدون منافسة؟

فى الماضى كانت فرنسا تتقاسم السيادة مع بريطانيا. وفى الوقت الحاضر، أصبحت أمريكا القوة الكبرى فى العالم، ولم يعد هناك من يتقاسم الهيمنة العسكرية معها. ولكن ذلك لأجل، طال أو قصر، فإن أى قوة عالمية لا تستطيع أن تتحكم فى طبائع الشعوب وقدراتها على التكيف والتطور، ومن ثم اتخاذ قراراتها المستقلة. الكثير من كتاب العالم والمحللين السياسيين يجزمون بأن القوة الأمريكية لن تدوم طويلا لأن أعباء الهيمنة العالمية أكبر بكثير من أى قوة مفردة، بل البعض يصفون الهيمنة والزعامة الأمريكية بأنها مثل فقاعة صابون كما جاء عنوان الترجمة الألمانية (٢٠٠٤) للكتاب الأخير لجورج سوروس G.Soros فقاعات السيادة الأمريكية "The Bubble of American Supremacy" أو كتاب إيمانويل. تودر "ما بعد الإمبراطورية .. مقالات عن تحلل النظام الأمريكى" Gallimard باريس ٢٠٠٢- الترجمة الألمانية ٢٠٠٤)

E. Todd: Apres l'empire, Essai sur la decomposition du systeme americain

وربما كان هذا أو ذاك من التحليل والأفكار من قبيل الرهان على ضرورة أن تستند أمريكا فى سعيها للهيمنة على شركاء أقوياء بدلا من المغالاة فى تقييم قوتها، فمن هم الشركاء الأقوياء؟

هناك الاتحاد الأوروبى الذى يزداد بالتدريج كقوة عسكرية إلى جانب قوته الاقتصادية، وعلى أمريكا أن تحسب حسابه برغم أنهما داخل معسكر واحد. صحيح أن حلف الأطلنطى ما زال له نفوذ على أوروبا، إلا أن ذلك لم يمنع كل أو بعض دول الاتحاد الأوروبى من اتخاذ مواقف لا تتفق مع السياسات الأمريكية كما حدث فى غزو العراق، أو قرار الجمعية العامة الأخير ضد الجدار الإسرائيلى. بناء القوة العسكرية الأوروبية يسير بانتظام رغم بطئه الناجم عن بطء وجود قيادة موحدة فى هذا المجال، فما زال الموضوع العسكرى فى غالبه شأنا داخليا لكل دولة فى الاتحاد، ولهذا تتفاوت الإنفاقات العسكرية وأنواع السلاح والاستراتيجية العسكرية بين دولة وأخرى.

ورغم انهيار الاتحاد السوفيتى إلا أن الاتحاد الروسى - الجزء الأكبر والأكثر تقدما من الاتحاد السابق- ما زال يشكل قوة يمكن أن يحسب لها حساب فى وقت غير بعيد فى المستقبل. فهو يمر بمخاض ولادة جديدة لقوة عالمية ثانية سواء وحدها أو بالتعاون مع أوروبا، وأيا كانت الأمور فإن روسيا تمتلك حاليا قوة استراتيجية وتكتيكية نووية مماثلة لأمريكا تقدر بنحو عشرة آلاف رأس نووى، مقابل عشرة آلاف و٦٥٦ أمريكية، منها ٥٦٠٦ صواريخ تطلق من الأرض والغواصات والطائرات، مقابل ٥٩٤٧ فى الترسانة الأمريكية.

وهكذا نجد ألغاما أوروبية- روسية فى طريق الهيمنة الأمريكية، قد تكون مؤجلة إلى حين موعد اقتسام العالم. لكن هناك ألغاما أكثر فعالية تتمثل فى ثلاثة أقاليم غير أوروبية أو أوروبية الأصل هى آسيا الشرقية، وآسيا الجنوبية، والعالم الإسلامى لكل منها تاريخ وحضارة أطول وأعلى من تاريخ أورو- أمريكا وحضارتها

Scanned with CamScanner

أوروبا والعالم الإسلامى فى القرنين التاسع عشر والعشرين:

حين كانت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية تبنى كل منها إمبراطوريتها، كانت أمامها قوى قومية تتشكل من دول إسلامية هى ممالك ودايات وبايات وولايات المغرب والجزائر وتونس وطرابلس ومصر والسودان ودولة الخلافة العثمانية فى الشرق الأوسط من فلسطين إلى الخليج العربى وإلى الشرق منها إيران الشاهانية وأفغانستان، وإلى الشمال دويلات وسط آسيا وخاناتها المتعددة، هذه المجموعة من الدول لم تكن ندا للقوى الأوروبية الحديثة نتيجة لتخندقها فى العلوم والمعارف التقليدية دون الأخذ بأسباب التقدم إلا فى النذر اليسير، وحتى حينما حاول بعضها تبنى أنواع من التحديث- كمصر محمد على فى أوائل القرن الـ ١٩، وتركيا الفتاة فى أوائل القرن الـ ٢٠- انقض عليها الغرب وأوقف نموها تماما، وبالرغم من سيادة الإسلام بينها إلا أنها كانت غير موحدة بل متباغضة ومتصارعة فى أحيان كثيرة نتيجة الأحقاد التاريخية والدسائس والفتن التى تبثها القوى الأوروبية للمزيد من إضعافها والتهيئة النهائية لاحتلالها أو وضعها فى دائرة نفوذها العسكرى والاقتصادى، مثل حالات صراع إيران والعثمانيين وإيران والأفغان ... الخ.

لماذا كانت هذه الدول الإسلامية محل اهتمام الاستراتيجية الأوروبية منذ القرن الـ ١٩ وإلى الآن؟ إن امتدادها من المغرب على طول شواطئ البحر المتوسط الجنوبى والشرقى إلى الخليج وإيران ووسط آسيا كان بمثابة الجسر الأرضى بين أوروبا والهند، وفى نفس الوقت كان البحر الأحمر ثم قناة السويس فيما بعد هما الممر البحرى القصير إلى الهند وشرق آسيا.

من الشمال، ظل الروس يتقدمون فى القوقاز ووسط آسيا حتى أفغانستان، لكن بريطانيا -بحروب متكررة ضد الأفغان- نجحت فى منع الأفغان من إقامة علاقات وثيقة مع الإمبراطورية الروسية، وبالتالى، الإبقاء على أفغانستان كدولة حاجزة بين النفوذ الروسى شمالها والهند البريطانية جنوبها، وبصورة مشابهة وقعت إيران تحت النفوذ البريطانى كدولة حاجزة أمام التقدم الروسى عبر القوقاز وتركمانيا.

وكانت فرنسا قد بدأت مشروعا منافسا لبريطانيا فى صورة حملة نابليون قصيرة العمر على مصر فى آخر القرن الـ ١٨، واستعاضت عن ذلك باحتلال الجزائر فى ١٨٣٠ وتتالى الاحتلال الفرنسى لشمال إفريقيا فى أواخر القرن الـ ١٩ وأول القرن الـ ٢٠، بينما اقتنصت بريطانيا المنطقة الاستراتيجية من البحر المتوسط باحتلال مصر والسودان ابتداء من ١٨٨٢ والسيطرة بذلك على طريق السويس البحرى، وفى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) سقطت الدولة العثمانية واستكملت بريطانيا وفرنسا عملية احتلال وتقسيم الأقاليم العربية من الدولة العثمانية بينهما: فرنسا فى سوريا ولبنان وبريطانيا امتداد أرضى كبير من فلسطين إلى العراق عبر الأردن ومن ثم إلى مياه الخليج التى تفرض عليها بريطانيا نفوذها بمجموعة معاهدات مع شيوخ قبائلها منذ القرن الـ ١٩.

وعلى هذا النحو، تم تخطيط خريطة العالم بعد الحرب العالمية الأولى بحيث كانت السيادة العالمية ثنائية بين بريطانيا وفرنسا مع تغيرات كبرى فى أوروبا الوسطى والشرقية والبلقان من أجل تطويق الدولة الشيوعية الجديدة فى روسيا. وفى الشرق الأقصى ترك لليابان مكاسب أن تحتل كوريا ومنشوريا، بينما خضعت الصين للقوى الغربية اقتصاديا وتهلهلت سياسيا بعد احتلال عدة موانئ صينية: إنجليزية وبرتغالية ويابانية وأمريكية كمفاتيح التحكم فى تجارة الصين وسياستها.

أمريكا فى خريطة العالم من العزلة إلى العالمية :

أما نصف العالم الغربى بقارتيه أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، فقد ظل- بصورة أو أخرى من أشكال السيطرة- حكرا خاصا بالولايات المتحدة تغترف من موارد الثروات الطبيعية والبشرية ما تشاء بواسطة نفوذها السياسى والعسكرى وشركاتها الرأسمالية الكبيرة التى حولت دولا إلى مزارع خاصة لإنتاج السكر (كوبا) والموز (نيكاراجوا) والفواكه والكاكاو والبن (دول أمريكا الوسطى والكاريبى) والبترول (المكسيك وفنزويلا) ... الخ. ونتيجة هذا الرخاء أصبحت أمريكا قادرة على أن تجتذب الكثير من علماء أوروبا الذين أسهموا مع علماء أمريكا فى وضع أسس التقدم التكنولوجى السريع، وأصبحت أمريكا بمواردها الشاسعة وقدراتها الصناعية والزراعية مقصدا لهجرة الكثير من الشباب الأوروبى مما ساعد على تقدم تعمير أمريكا فى كل الاتجاهات. وفى هذا المجال التأسيسى للقوة الأمريكية فإننا يجب ألا ننسى أن الأفارقة فى صورة العبيد الكريهة كانوا هم نواة العمل الأول فى تأسيس وتفعيل الطاقات الأمريكية.

وقد انجرفت الولايات المتحدة إلى الحربين العالميتين ضد ألمانيا واليابان، والأغلب أن دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية مرتين فى نصف قرن قد أدى بها إلى إنهاء عزلتها الاحتكارية فى أمريكا الوسطى والجنوبية واتخاذ استراتيجية مغايرة طموحها عالى النزعة.

وأهم هذه التغيرات فى الاستراتيجية الأمريكية هو امتداد حدود الدفاع الأمريكية عبر المحيطات، فبدلا من أن يكون المحيط الأطلنطى والباسيفيكى عوازل حماية أصبح كل حوض المحيطين "مياها" أمريكية بمعنى أن حدود الدفاع الأمريكية الآمنة فى المحيط الأطلنطى الشمالى تعدت السواحل الأمريكية الشرقية إلى سواحل أوروبا الغربية ودولة المغرب وإفريقيا الغربية، ولهذا أقامت أمريكا حلف الأطلنطى الشمالى الذى خلق وجودا عسكريا أمريكيا فى بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وبعد ذلك أسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا (نحو ١١٠ آلاف جندى أمريكى حاليا فى أوروبا). أما فرنسا، فقد انسحبت فيما بعد من الجانب العسكرى للحلف، والغرض النهائى هو تطويق الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو فى شرق أوروبا. وقد تحقق هذا الهدف الاستراتيجى بانهيار حلف وارسو والاتحاد السوفيتى بعد أربعين عاما من المواجهة بين الشرق والغرب، وتأرجحت مصائر دول كثيرة فى العالم النامى كانت وثيقة الصلة بالاتحاد السوفيتى وبخاصة فى العالم العربى والإسلامى (مصر وسوريا وليبيا واليمن الجنوبى آنذاك والصومال وإثيوبيا وغينيا) وكذلك دول فى العالم الثالث وبخاصة الهند وإندونيسيا وأنجولا وزيمبابوى وتنزانيا.

وكانت الحدود الأمريكية الغربية قد شملت معظم متسع المحيط الباسيفيكى إلى هاواى والفلبين منذ أواخر القرن الـ ١٩، لكنها بعد الحرب العالمية الثانية انتقلت إلى شواطئ آسيا الشرقية من اليابان وكوريا الجنوبية (وفيهما معا الآن نحو ٧٧ ألف جندى أمريكى) إلى تايوان والفلبين مع نفوذ قوى على استراليا وإندونيسيا وبحر الصين الجنوبى، وفى هذا المجال كسبت أمريكا جولة الحرب الكورية فى الخمسينيات وخسرت جولة فيتنام فى الستينيات والسبعينيات. كان هدف أمريكا الإحاطة بالصين والتسلل إليها باعتبارها قوة كامنة فى شرق آسيا يجب إضعافها، لكن الصين كبرت عسكريا واقتصاديا بحيث أعاد الأمريكيون حساباتهم بالنسبة تجاهها.

لقد أصبحت الولايات المتحدة تتحمل أعباء كثيرة بوصفها القوة الكبرى فى العالم، خاصة من منافسة حلفائها الأوروبيين فى اتخاذ القرارات العالمية، مما جعلها تلجأ إلى سياسات مختلفة فى كل حالة، فهى تستخدم حلف الأطلنطى تارة (كما حدث فى حزب القوميات والأديان والأعراق فى يوجوسلافيا السابقة) أو تنتدب نفسها تحت راية الأمم المتحدة (أفغانستان) أو تندفع للحرب بتحالف محدود خارج الأمم المتحدة (العراق).

مسار الزمن واختلاف منهج السيادة بين القوى الكبرى :

ثمة اختلاف أكبر بين السيادة الأوروبية فى القرن الـ ١٩ والهيمنة الأمريكية فى القرن الـ ٢١، فالدول الأوروبية صاحبة المستعمرات كانت- بصورة مباشرة أو غير مباشرة- تحدث مجموعة متغيرات فى اقتصاد جزء أو كل المستعمرة، كى يتفق مع المبادئ الرأسمالية واقتصادات السوق لسد احتياجات أوروبا إلى الخامات والمحاصيل الغذائية من المستعمرات وفتح أسواق الأخيرة للمنتجات الأوروبية، مما أدى إلى ازدهار الرخاء والرفاه فى أوروبا وتضخم شركاتها وبنوكها وتحويل جزء من تلك الأموال نحو نمو المعارف وزيادة التقدم فى استحداثات تكنولوجيا الصناعة والاتصالات والنقل.

ولكن التغيير فى اقتصادات المستعمرات قد بذر أصول الحركات التحررية، فقد أدى -من بين أشياء أخرى- إلى تكوين طبقة جديدة من الرأسمالية الوطنية تابعة بصورة مختلفة للرأسمالية الغربية. وحينما نضجت الرأسمالية الوطنية فى المستعمرات كانت هى الأساس الذى قامت عليه حركات الاستقلال كشعار يلم كل الأمة، ولكنه فى نتائجه العملية المرجوة كان من أجل حصول الرأسمالية الوطنية على مزيد من الحرية والنمو الاقتصادى داخل أوطانها، مع استمرار علاقاتها التجارية مع دول الاستعمار باعتبار ضرورة وحيوية المشاركة فى منظومة الرأسمالية العالمية فى أدوار وفق قدراتها ومراحل نموها.

ومن بين أشكال المشاركة أيضا أن الرأسمالية الوطنية وبعض الطبقة الوسطى فى المستعمرات السابقة قد نقلت أشكالا من التنظيم السياسى الأوروبى، وعلى الأخص كتابة الدستور وحق التمثيل البرلمانى فى الحكم وتعددية الأحزاب وفصل السلطات، وهذه قد أثمرت أشياء فى شكل الحياة الثقافية والاجتماعية وظهور أفكار ابتدائية عن حقوق المرأة، وغير ذلك من ظهور أشكال من الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعى المحلى، ونمو التعليم الحديث المنتظم والرعاية الصحية، ونمو عدد السكان ونمو سكن المدن ومتغيرات فى القيم والحياة الاجتماعية ... الخ.

الكثير من هذه المتغيرات السياسية كانت تؤهل الدول المستعمرات للنمو والتقدم فى ظل نظام ديمقراطى متعدد الأحزاب بتداول بمقتضاها الحكم، وذلك بغض النظر عن اتجاهات الأحزاب والقوى الخارجية التى تؤثر على مسارها كالسلطة الاستعمارية وأذنابها ممن يدبرون المؤامرات داخل سرايات الملوك والسلاطين. هذه المقدمات السياسية الاجتماعية الصحية لشعوب المستعمرات تاهت ثم ألغيت بظهور أشكال من تسلط الحكم الواحد- سواء كان عسكريا أو حزبيا- فقضت على مكاسب كثيرة وبخاصة نظام التعددية وتداول السلطة، وباختصار حل حكم أهل الثقة بدلا من أهل الخبرة.

وباختصار، فرغم فداحة الأضرار التى سببها الاستعمار لشعوب المستعمرات، فإنها كانت أيضا أساس نشأة العمل من أجل الحرية والاستقلال بأساليب متعددة، أشهرها مقاطعة سلع دولة الاستعمار والمقاومة السلبية أو الثورة العلنية. ومن خلال كل أشكال المقاومة، تناقل الناس المفاهيم الجديدة فى الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، مما أدى إلى تفعيل طاقات شعوب المستعمرات وأحلامهم لمواكبة متغيرات العصر، وتلافى أوجه النقص والتخلف.

وفى عصر ما بعد الاستعمار، كانت هناك خيارات أمام الدول الجديدة فى أن تطلب العون المادى والسياسى من الدول الأوروبية المتنافسة للخروج من احتكارية الدول الاستعمارية السابقة، كالتماس تأييد ألمانيا ضد بريطانيا وفرنسا، أو دول النظام الاشتراكى ضد طغيان الرأسمالية الغربية ... الخ.

ماذا تقدمه الهيمنة الأمريكية للشعوب التى تريد السيطرة عليها؟

الواضح أن جانبا مما يمكن أن تقدمه أمريكا هو فى الواقع أمر متداول فى العالم، وبخاصة فى عالم الاتصالات والتكنولوجيا العالية Hi-tee، حيث تسهم أمريكا واليابان وأوروبا بصفة أساسية فى نشر هذه الأنواع من التخاطب العالمى كما لو كنا نطبق ما كان رائجا فى علوم النفس من مصطلحات مثل "التخاطر أو التخاطب على البعد والنظرة أو الرؤية المسبقة (كالإلهام)" Telepathy Claire Voyance، والجانب الآخر تقوم به الشركات الأمريكية الضخمة أو المتعددة الجنسية فى أرجاء العالم، وبالتالى تخدم المصالح الأمريكية الاقتصادية وتربط الدول بها دون الحاجة إلى احتلالها وفرض الهيمنة العسكرية على أقاليم بأكملها.

لهذا فنحن نتساءل لماذا إذن استخدام القوة من أجل الهيمنة؟

- هل هى حروب اقتصادية للمزيد من الاستيلاء على مصادر كثيرة، وبخاصة مصادر الطاقة فى الشرق الأوسط وتطويق القوى الأخرى فى أوروبا وشرق وجنوب آسيا؟

- أم أنها نوع من تأمين استمرارية الزعامة العالمية كنزعة فكرية لدى بعض الاستراتيجيين الأمريكيين كأفكار صامويل

هنتنجتون حول صراع الحضارات التى يغلب فيها هنتنجتون بكثير من المبالغة المفرطة تأثير القياس الدينى والمذهبى كعنصر أساسى فى تكوين صدام الحضارات كالكونفوشوسية والإسلام والكاثوليكية والبروتستانتية ... الخ؟ كما ضمنها مقاييس السلالات والأعراق والمذاهب الفكرية، وبخاصة الشيوعية، وكيف أن ذلك ينعكس على درجة تقبل الناس أشكال التقدم وحرية الرأى عند الحضارات المختلفة، بمعنى أن التقدم والتأخر رهن بسلالة معينة وانتماءات دينية معينة، بعضها يحض على التقدم وأخرى على التوقف عند الموروث وأفكار السلفية. (فى ١٩٧٧ - ١٩٧٨ كان هنتجتون منسق مخططات الأمن للرئيس الأمريكى كارتر)

أم هى نوع من تأمين الإنتاج وتقليل خطر البطالة بتشغيل الصناعات المختلفة فى إنتاج مكونات آلات الحرب كحل لأزمة الرأسمالية كالأفكار الماركسية؟

- أم هى ناجمة عن أن الشعور بالقوة يولد غرورا ونوعا من الصلف والكبر

- أم هى كل هذه العناصر معا؟

وأيا ما كانت الأمور فقد اتخذت أمريكا العدة لخوض تجربة إقامة الإمبراطورية الأمريكية منذ تولى الرئيس جورج بوش الابن الحكم

* الشعار الأول -الحرب على الإرهاب: كان رد فعل من أجل تجميع العالم الأمريكى بعد أحداث ١١ سبتمبر (وهى الأحداث الغامضة حتى الآن تفصيلا وأسبابا وتنفيذا)، من أجل الكرامة وردا على اختراق حواجز الأمن إلى قلب أمريكا النابض فى نيويورك، وترتب على ذلك نجاح غزو أفغانستان (معظم القتال البرى ضد القاعدة وطالبان قامت به قوات المعارضة الأفغانية التى كان يتزعمها أحمد شاه وزعماء آخرون)، لكن الحرب انتهت بدون القضاء على تنظيم القاعدة أو زعمائه: بن لادن والظواهرى وغيرهما أو الملا عمر زعيم طالبان.

ما هو الإرهاب ؟

برغم نجاح الحملة على أفغانستان، إلا أنه يجب علينا أن نعرف أن هناك فارقا جوهريا بين حرب على الأرض بين الدول من أجل احتلال تلك الأرض واحتواء الأعداء ووضعهم تحت سلطة الاحتلال، وبين الحرب ضد الإرهاب الذى ليست له أرض محددة يمكن كسر مقاومته فيها.

ذلك أن الإرهاب فى الأصل- وبرغم المعنى اللغوى للكلمة- هو عبارة عن مبدأ أيديولوجى أو عقيدة مستندة لأسانيد مختارة (عن قصد) من تعاليم دينية (تنظيم القاعدة أو الصهيونية) بحيث تسبغ على المنتمين إليها ولاء متأصلا وقدرة واستعدادا على القيام بأى عمل مع التضحية (ربما حتى الموت) فى سبيله، والذى يفتش فى التاريخ سيجد أمثلة كثيرة فى أرجاء العالم قديما وحديثا كتعبير عن الحركات ضد الحكام بهدف الوصول إلى الحكم، وربما كانت جماعة "الحشاشين" التى أنشأها الحسن الصباح فى أواخر الدولة العباسية هى أول جماعة استخدمت أساليب الإرهاب الدموى فى الحضارة الإسلامية. وبطبيعة الحال يكون هناك إرهاب آخر تتبناه الأنظمة دفاعا عن نفسها متمثلا فى الاعتقالات بدون محاكمة، ويبلغ الإرهاب مداه اللا إنسانى فيما صار معروفا باسم "إرهاب الدولة" كما كان الحال فى جنوب إفريقيا خلال الفترات الطويلة للحكومات العنصرية، أو إرهاب الدولة الإسرائيلية الذى تسنده أحزاب اليمين المتشددة كالليكود وشاس، وسابقا إرهاب عصابات مدرسة غلاة الصهاينة مثل "شترن" و"إرجون زفاى ليومى"، أو إرهاب عصابات العنصريين البيض فى الولايات المتحدة مثل منظمة كو كوس كلان وغيرها.

أما الإرهاب الذى تحاربه أمريكا وغيرها من الدول فهو تنظيم عقيدة ذو صبغة شبه إسلامية، مركزه غير محدد بأرض فهو دائم التنقل، ومجال عمل شبكته منتشر فى أى مكان، وقد يظهر فجأة بين ظهرانينا فى دولة إسلامية أو غربية حسب المخططات التى غالبا ما تتغير حسب متغيرات الظروف السياسية الإقليمية أو العالمية.

وربما تطور هدفه من إصلاح أحوال دول الإسلام إلى القيام بأعمال التصفية الجسدية واستخدام المتفجرات بغض النظر عن نوع الضحايا مسلمين أو غيرهم، وإلى معاداة الغرب، أولا روسيا فى أفغانستان (بدعم أمريكى مباشر وغير مباشر) ثم تحول الآن ضد أمريكا لإجبارها على إيقاف مشروعها الإمبريالى للسيادة العالمية، وبخاصة مساعيها للهيمنة على إلقاء الخوف فى النفوس، بحيث تصبح حالة مرضية تضطرب معها الأحوال، ومن ثم يتخذ الحكام قرارات متسرعة، وأغلبها يجانبها الصواب التكتيكى أو الاستراتيجى على المدى القصير والبعيد معا. لهذا ما زال لتنظيم القاعدة عمل تخويفى (برغم احتلال أفغانستان) يظهر فجأة على شاشات الفضائيات فى صورة رسالة من بن لادن، ربما هى من أفغانستان أو منطقة جبلية متشابهة قد تكون فى أى مكان للجبال الجافة من آسيا إلى إفريقيا وأمريكا. هل الهدف رسالة للأعضاء أنهم لا يزالون ناشطين أو قادرين على العمل (كما حدث فى السعودية مؤخرا أو طابا)؟ أم أنها رسالة مشفرة لا يعرفها سوى الأعضاء للقيام بعمل ما؟

وعلى أى الحالات، فإن استمرار هذه الرسائل التلفازية وأيا كان مضمونها، فإنها تعطى رسالة أخرى (غير مقصودة) تقوى وتدعم حكام واشنطن وبريطانيا، وتساعدهم على كسب الأصوات فى الانتخابات القادمة لأنهم من ناحية أولى يستخدمون هذه الرسائل كشبح يهدد شعوبهم، ومن ثم يجب الاستمرار فى الحرب مهما تكن النفقات، ومن ناحية أخرى الاستمرار فى تطبيق القيود الثقيلة المفروضة على حركة الناس من وإلى أمريكا وأوروبا.

قد لا نجرؤ على التساؤل: هل من بين أغراض رسائل التنظيم دعم حكومات تستخدم الزيف الاستخباراتى لتخدير شعوب كثيرة كحكومتى واشنطن ولندن وغيرهما من الحكومات التى تقبض على الأمور بالكثير من أساليب مافيا الحكم مثل حكومة إيطاليا؟ أم أن هذه أفعال غير ممنهجة فى بيانات تنظيم القاعدة تؤدى إلى نتائج غير مقصودة؟

محور الشر وأسلحة الدمار الشامل:

* الشعار الثانى الذى أطلقه بوش الابن، نقلا عن سلفه

السياسى، وإذا كانت كوريا الجنوبية قد سارت على ذات الخطى اليابانية فى مجال الإنجاز الاقتصادى والتحالف السياسى مع الولايات المتحدة، إلا أن التنين الأصفر ممثلا فى "الصين" جاء ليكون العملاق الآسيوى الجديد الذى يمسك بدفتى النمو الاقتصادى المتسارع والنفوذ السياسى المتصاعد على المستويين الآسيوى والدولى فى آن واحد، مدعما فى ذلك بشغله أحد المقاعد الخمسة الدائمة فى مجلس الأمن الدولى، وهى ما تفتقده كل من اليابان وكوريا الجنوبية.

* ومع توالى التطورات الدولية وتمازج التجارب والسياسات الاقتصادية مع المزيد من المرونة السياسية، تبلورت ملامح التعددية القطبية الاقتصادية فى القارة الآسيوية، مع انفراد الصين بالقوة السياسية الآسيوية المؤثرة على صعيد الساحة الدولية.

* ثم اختلطت رياح العولمة مع رياح الانفتاح السياسى، وتداخلت خطوط التجارة والتكتلات الاقتصادية مع التفاهمات السياسية ولعبة الكراسى الموسيقية على الساحتين الآسيوية والدولية، فكانت التحركات الهندية الرامية إلى بلورة استراتيجية هادئة تمهد الطريق لقرب ميلاد "قطب" جديد سوف يأخذ مكانه على الساحة الاقتصادية الآسيوية، ويفرض صدارة القارة عالميا، ليصبح "القرن الآسيوى" الذى تقوده "الصين" وتسرع "الهند" الخطى وراءها بغية اللحاق بها .. ويا حبذا لو كانت مستندة إلى تأييد دولى وإقليمى يتيح لها الفوز بمقعد فى مجلس الأمن بجوار الأعضاء الدائمين، وهى حظوة لا تطرح أمام الدول الآسيوية الأخرى ذات الإنجاز الاقتصادى فى شرقى آسيا، وإن كانت تتنافس والمطالب اليابانية والسعى الدءوب فى هذا الصدد.

وتبدو المفارقة فى الحديث عن "القرن الآسيوى" القادم الذى تشير التوقعات إلى احتلال "الصين" موقع الصدارة الاقتصادية فيه تليها "الهند"، بالنظر إلى تباين النظام السياسى القائم فى كل منهما وطبيعة التكوين الدينى والإثنى لشعبيهما، وما يترتب على ذلك من تباين فى طبيعة المشاكل السياسية والاقتصادية التى تواجههما فى الداخل، بل وتوجد مشاكل أخرى تفجرت بينهما نتيجة امتداد الحدود بينهما (٥٠٣٣ ك.م) حيث وصلت إلى حد الاشتباكات العسكرية فى عام ١٩٦٢ ثم الأزمة السياسية العنيفة فى عام ١٩٧٥.

إلا أن وعى القادة السياسيين فى كل من "الهند" و "الصين" بطبيعة التحديات التى فرضها القرن الجديد وتطورات العولمة، ترجم فى تعاونهما على إحياء المبادئ الخمسة للتعايش السلمى "البانشيل" والتى أرساها جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند وشوين لاى رئيس وزراء الصين فى عام ١٩٥٤، ومن ثم التعاون على صعيد العلاقات الثنائية وفى إطار الحفاظ على استقرار القارة الآسيوية، ودعم مصالح ومواقف الدول النامية فى نطاق منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات والمنظمات العالمية.

ولذا، اعتبرت التطورات فى العلاقات بين الدولتين والتى ترجمت فى زيارة رئيس الوزراء الهندى السابق آتال بيهارى فاجباى لبكين فى يونيو ٢٠٠٣، وما أعقبها من محادثات ومفاوضات علنية وسرية خاصة بالقضايا الحدودية فى "سيكيم" و"التبت" ثم سلسلة المحادثات الثنائية التى شهدتها التجمعات والمنظمات الإقليمية والدولية بين رؤساء حكومات وممثلى الدولتين بمثابة اعتراف بأن "القرن الآسيوى" لن يتحول إلى حقيقة بدون تعاون بينهما دفاعا عن مصالح شعبيهما اللذين يمثلان سدس سكان العالم، ورفع صوت الدول النامية بصورة تضامنية فى التجمعات الدولية كما حدث فى محادثات التجارة الدولية فى كل من "شرم الشيخ" و "كانكون" وكذلك فى مؤتمر سنغافورة، فكلتاهما أى "الهند" و "الصين"، لا تحبذ أن تكون "أمريكا" هى القطب العالمى الأوحد، فكان إعلانهما "مواصلة الجهود الرامية إلى تقوية منظمة الأمم المتحدة والعمل معا لتحقيق الإصلاح فى المنظمة وإعطاء الأولوية لزيادة حجم تمثيل الدول النامية"، وهذا يعنى دعم المطالب الهندية فى الحصول على مقعد دائم، وتوضحه القراءة الموضوعية للإعلان المشترك الصادر عن زيارة رئيس الوزراء الهند السابق "لبكين" فى شهر يونيو ٢٠٠٣، ثم التصريحات التالية من جانب مسئولين صينيين فى الآونة الأخيرة.

ماذا عن الاستراتيجية الهندية؟!

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن قراءتنا لهذه "الاستراتيجية" تنصب على كيفية استخدام المرونة السياسية من أجل تحقيق تطورات إيجابية اقتصادية، وكيف يمكن الاستفادة من الأخيرة لحصد المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولى، وعلى الرغم من دقة وحساسية التوازن الداخلى؟!

ولابد من الاعتراف بأن المتتبع للتطورات الاقتصادية الهندية – وفى مجال العلاقات الدولية – يستشعر أن هناك من تجمد فى قوالب صماء.. وأن هناك أشياء أخرى كثيرة سقطت من ذاكرة مسيرة باندونج وخلفاء عدم الانحياز والحياد الإيجابى، من حيث التواجد على صعيد الساحة الدولية اقتصاديا وسياسيا، استنادا إلى قفزات وخطوات إيجابية على الصعيد أو الساحة الداخلية. وإذا كان "التنين الأصفر" قد فرض نفسه عالميا وإقليميا، فإن "النمر الهندى" يتبعه الخطى فى المجال الاقتصادى ويسعى إلى تعميق دوره وعلاقاته الدولية وتتويجها بالمطالبة بحقه فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن، استنادا إلى أدائه الداخلى والدعم الخارجى.

لقد راهنت "نيودلهى" على أن تسير على نفس درب "بكين" – مع التسليم باختلاف النظم – وأن تكون "الحصان الأسود" فى سباق دول عدم الانحياز سابقا ومجموعة الـ ١٥ حاليا، فى مجال التكيف مع متطلبات العولمة الاقتصادية وإيجاد "موضع" لها على مسرح السياسة الدولية.

* واستندت فى رهانها إلى كونها "أضخم ديمقراطية" تتبادل فيها المقاعد السياسية بين الأحزاب فى انتخابات برلمانية يشارك فيها أكثر من ستمائة مليون ناخب وتمتد على خمس مراحل، على الرغم من التنوع فى الديانات والطوائف واللغات، بل واستندت إلى هذا "العنصر" فى مطالبتها بضرورة التفعيل الديمقراطى لوظائف الأمم المتحدة لتصبح أكثر فاعلية فى القضايا الاقتصادية والسياسية العالمية، وأن يكون هناك دور أكبر للدول النامية فى مجلس الأمن، وضم دول مثل الهند كأعضاء دائمين، وتستند الهند فى رؤيتها هذه إلى أن عجز الأمم

المتحدة في كثير من الأحيان عن التأثير الفعال في القضايا الاقتصادية والسياسية العالمية الحرجة ناجم عن "العجز الديمقراطي" وعدم توافر التعددية الفاعلة.

* العنصر الثاني المرتبط بهذا الرهان ينصرف إلى التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية، باعتبارها جزءا متمما للسياسة الخارجية الهندية، وقد تم تشكيل ثلاث مجموعات استشارية تنضوي تحت وزارة الشئون الخارجية (التجارة العالمية والقضايا المتصلة بها)، (التعاون الاقتصادي والتقني)، (الطاقة البيئية)، وما شهدته من ترجمة هذه الدبلوماسية إلى تحركات فعلية واتفاقيات دولية.

* يضاف إلى ما سبق وضوح الرؤية وتحديد الهدف فيما يتعلق بدور الهند في الألفية الجديدة، والذي بدأ التمهيد له منذ التسعينيات مع بداية برامج الإصلاح الاقتصادي والاستفادة واستيعاب الأزمة التي تفجرت عام ١٩٩١، واستثمارها بصورة إيجابية منذ عامي ٩٢- ١٩٩٣ وتتعدد الكتابات والدراسات المتخصصة المتعلقة بالرؤى المستقبلية انطلاقا من الواقع الفعلي، ومن أبرز هذه الكتب "الهند عام ٢٠٢٠ : رؤية للألفية الجديدة"، الذي شارك في إصداره د. عبدالكلام، رئيس الجمهورية الحالي، قبل توليه منصبه.

* وأخيرا وليس آخرا، تواصل الرؤى وعدم تنافسها أو تناقضها تحت غطاء اختفاء حزب "بهاراتا جاناتا" الذي كان يتولى قيادة الحكومة الائتلافية الهندية السابقة، ومجيء حزب المؤتمر على رأس الائتلاف الحاكم الجديد في مايو ٢٠٠٤، وقبل حزب "بهاراتا جاناتا"، كان حزب المؤتمر، وعلى الرغم من تباين الفلسفة التي يعتنقها كل من الحزبين الرئيسيين، فالهدف الأساسي قائم ألا وهو استمرار القفزات الاقتصادية، حتى وإن اختلفت فلسفة توزيع العائد اجتماعيا، ويتضح ذلك بصورة جلية في الأسباب التي أدت إلى سقوط الائتلاف الحاكم بقيادة حزب "بهاراتا جاناتا"، فقد كانت إنجازاته في مجال النمو الاقتصادي والثورة التكنولوجية التي لاحقت الثورة الخضراء أمرا لا يمكن إنكاره، ولكن مطالب الريف وقطاع واسع من الفقراء فرضت نفسها وأتت بالائتلاف الحاكم الجديد برئاسة حزب "المؤتمر"، الذي أعلن على لسان رئيس وزرائه "مان موهان سينج" التزامه بسياسة الإصلاح الاقتصادي ودعم العلاقات الاقتصادية الدولية والانفتاح على الآخر على نفس منهج الائتلاف السابق، مع إعطاء المزيد من الاهتمام للبعد الاجتماعي على الصعيد الداخلي، وكذلك الخارجي.

وانطلاقا مما سبق، سوف نركز على نقطتين أساسيتين، بالنسبة لسعي الهند لأن تكون "قطبا آسيويا" ولاعبا دوليا فاعلا سياسيا واقتصاديا.

النقطة الأولى: خاصة بمسيرة الهند على طريق التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والتنموية على حد تعبير رئيس الوزراء "سينج" في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

والنقطة الثانية: تتعلق بسعي "الهند" للحصول على مقعد دائم في "مجلس الأمن".

وسوف نلاحظ في هذا الصدد الارتباط الوثيق بين دعم الأداء الاقتصادي وإثبات عدالة المطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن .. والعكس صحيح. والأمر المؤكد، ومن خلال تتبع التطورات الهندية على الصعيدين الداخلي والخارجي، يشير إلى عدم قناعتها بترديد عبارات الميراث التاريخي والحضارة العريقة وكفى! لقد حولت من استيعابها السريع لتكنولوجيا المعلومات وأدائها الاقتصادي إلى نقاط إيجابية تضيف إلى رصيدها في المطالبة بمكان يلائمها على الساحة الدولية، كما أنها حولت الكثافة السكانية الضخمة التي تخطت حاجز المليار نسمة، رغم ما تعنيه من مشاكل اجتماعية واقتصادية وكذلك عرقية، إلى أساس تستند إليه في المطالبة بحقها على الساحة الدولية، وفي ظل ديمقراطية التمثيل في مجلس الأمن، وأن تكون النسبة السكانية إلى سكان العالم هدفا تسعى إلى تحقيقه على الصعيد التكنولوجي بمعنى أن يكون هناك "هندي" ضمن كل ستة علماء أو خبراء في تكنولوجيا المعلومات على صعيد العالم، بالإضافة إلى المميزات المترتبة على ارتفاع إنتاجية العامل مع انخفاض الأجور على صعيد القارة الآسيوية والعالم، بحيث أصبحت تمثل منافسا سريع الخطوات يحاول اللحاق بالصين، في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات الخارجية، والأهم من هذا وذاك التوسع الضخم في "القيام بأعمال الغير" في قطاع التكنولوجيا لصالح شركات عالمية، في مقدمتها الشركات الأمريكية، ثم الأوروبية مع التوسع في صادراتها من تكنولوجيا المعلومات أو "السوفت وير". وقد بلغ اجمالي صادرات الهند من تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها ١٦،٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ .

لقد حولت الكثافة السكانية الضخمة- على الرغم من مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الطائفية- إلى مردود إيجابي على الساحة التكنولوجية، فهناك مائتا ألف مهندس تكنولوجي يتم تخرجهم سنويا، كما أن الأعداد الضخمة من أفراد الطبقة المتوسطة والعمالية التي هاجرت من "الهند" إلى وادي "السليكون" في أمريكا، وقطاع تكنولوجيا المعلومات في بريطانيا، وكندا .. الخ.، عادوا إلى بلادهم لاستثمار أموالهم في نفس القطاع، والإقامة بصفة دائمة -٣٥ ألفا منهم في مدينة بانجلور وحدها- أو القيام بالرحلات المتقاطرة بين الوطن الأم والدولة المضيفة. وبالنسبة للعمالة الهندية وبخاصة في دول الخليج، فقد شكلت مصدرا يعتد به لتحويل مليارات الدولارات إلى الوطن الأم. وأخيرا وليس آخرا، أصبحت السوق الهندية مع تعاظم معدلات النمو الاقتصادي والضخامة السكانية، هدفا تتطلع إليه الشركات الغربية لإقامة المزيد من المشروعات وتسويق المنتجات محليا، ويكفي أن نشير إلى تراكم احتياطي العملات الأجنبية إلى ١١٥،٧ مليار دولار في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٤، وقد قفزت الاستثمارات المباشرة من ١٢٩ مليون دولار عام ١٩٩١ - ١٩٩٢ الى ٣٩٠٤ ملايين عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، و٢٣٨٠ مليون دولار خلال النصف الاول من عام ٢٠٠٤. اما معدل النمو، فقد بلغ ٧،٤٪ عامة و٧،٧٪ في القطاع الصناعي، وبلغ فائض ميزان المعاملات الجارية ١١ مليار دولار خلال النصف الأول من نفس العام، على الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة والعجز في الميزان التجاري. وقد يكون من المفيد الاشارة الى أن صادرات الهند من منسوجات وملابس تجاوزت ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ .

ولكن هل اكتفت الهند بذلك فى مجال مطالبتها بحقها فى شغل مقعد دائم فى مجلس الأمن؟!

(١) كيف نقرأ ونترجم إعلان كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا قيام تكتل تجارى ثلاثى والسعى إلى توسيع نطاقه، وبحيث تشكل الدول الثلاث صوتا واحدا مسموعا على حد تعبير وزير الخارجية الهندى؟

(٢) إسقاط ٢٠ مليون دولار حجم مديونية سبع من أكثر الدول مديونية، وذلك عقب مشاركتها فى قمة الدول الثمانى فى مدينة أفيان الفرنسية فى يونيو ٢٠٠٣.

(٣) زيارة رئيس الجمهورية الهندية د. عبدالكلام للقارة الإفريقية والتى شملت كلا من جنوب إفريقيا وتنزانيا، احتفالا بالذكرى العاشرة لاستقلال جنوب إفريقيا وإحياء مسيرة الزعيم المهاتما غاندى من ناحية، وتوقيع المزيد من اتفاقيات التعاون التكنولوجى، من ناحية أخرى.

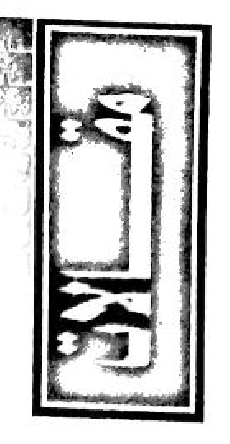
(٤) المواقف الداعمة والمدافعة عن مطالب الدول النامية فى محادثات منظمة التجارة العالمية على صعيد القطاعات المتنوعة، ابتداء بالزراعة، وحتى أداء الأعمال لصالح الغير، والتركيز على أن الدول المتقدمة تفسد عمل منظمة التجارة العالمية بانحيازها لصالحها القومية الضيقة، كما عبر عن ذلك وزير التجارة والصناعة الهندى.

(٥) التوسع فى عضوية العديد من المنظمات الإقليمية والتجمعات التجارية، ابتداء من السارك التى يتوقع أن تدخل اتفاق منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ فى بداية العام القادم ٢٠٠٦، إلى "الآسيان" من خلال اتفاقية التجارة الحرة ومع الدول المطلة على المحيط الهندى. بالإضافة إلى سلسلة من اتفاقيات التعاون والشراكة مع الدول الإفريقية واللاتينية.

(٦) الشراكة الهندية مع الاتحاد الأوروبى وانعقاد القمة المشتركة فى نوفمبر الماضى (٢٠٠٤) والتركيز على مجالات التعاون التكنولوجى والاقتصادى وتحفيز التقارب حتى مع الدول التى تعد منافسة للهند فى مجال المطالبة بمقعد دائم فى مجلس الأمن، وأبرز مثال فى هذا الصدد يتمثل فى "ألمانيا" وجنوب إفريقيا إضافة إلى البرازيل واليابان.

(٧) حتى بالنسبة للولايات المتحدة وعلى الرغم من العلاقات المتوترة بين الجانبين فى السنوات الماضية، فقد استثمرت قضية محاربة الارهاب فى التقارب بين الجانبين، وترجم فى الاتفاق على مبدأ الشراكة بينهما خلال زيارة رئيس الوزراء الهندى السابق ودعم بزيارة رئيس وزراء الهند الحالى فى شهر سبتمبر ٢٠٠٤.

إن هذا التحرك السريع والنشيط على كافة الجهات واستثمار الأداء الاقتصادى فى خلق مزيد من التعاون الدولى، إلى جانب عدم الانسلاخ عن جبهة الدول النامية، بينما الأنظار تتطلع إلى مقعد دائم وسط صفوة "مجلس الأمن"... يعنى أن "الهند" تعمل طبقا لاستراتيجية واضحة المعالم ومحددة لكيفية استيعاب الآخر سياسيا والتعاون معه اقتصاديا.



العولمة والتنشئة السياسية

د. قاسم حجاج

■ يبدى علماء علم النفس السياسى وعلم النفس التربوى وعلم الاجتماع السياسى وعلوم الاتصال والإعلام، وإلى عهود متأخرة علم السياسة، اهتماما كبيرا ومتزايدا بالقيم والانتماء والهوية والسلوك البشرى، وبآليات انتقالها وتوريثها للأجيال الجديدة ضمن الجماعة الوطنية الحديثة، وبدورها فى تشكيل خزان الدوافع المعيارية التى تشكل الفعل ورد الفعل، السلوك والسلوك المقابل، اهتمامها بالنظم التربوية والتعليمية وتكوين الرأى العام واتجاهاته ودور وسائل الإعلام والدعاية والاتصال. ■

وبالتصويت السياسى والنظم الانتخابية، وبالتنمية الشاملة - ومنها التنمية السياسية - وما تطرحه على صناع القرار من مواجهة مشكلاتها المتعلقة أساسا ببناء الهوية السياسية الوطنية، وبالمشاركة السياسية الديمقراطية فى صنع واتخاذ القرارات، وبالاندماج السياسى ضمن مؤسسات الجماعة الوطنية وبالتوزيع السياسى الديمقراطى للموارد الاقتصادية بحيث تحقق آلياتها نوعا من العدالة والمساواة والديمقراطية الاجتماعية. إذ لا ديمقراطية سياسية بلا ديمقراطية اجتماعية .. كما تهتم تلك العلوم بما تتطلبه تلك العملية من اعتماد استراتيجيات وبرامج ومناهج ومؤسسات للتنشئة الاجتماعية ومنها- فيما يعنينا هنا- التنشئة السياسية.

وللتذكير فإن هذا الاهتمام العلمى البحثى والعملى تنامى خلال الفترة التى أعقبت الثورات الصناعية والإعلامية منذ بداية القرن العشرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن يزداد هذا الاهتمام بتلك الجوانب المتعلقة بتوجهات الفئات الاجتماعية المختلفة إزاء العملية السياسية مع تسارع وتيرة ديناميكية التغيير الاجتماعى ومستويات الاعتماد المتبادل بين الدول وتداخل وتشابك المجالات الوطنية واختراق الحدود الجيو- سياسية والجيو- ثقافية والجيو- معلوماتية والجيو- اقتصادية، أى مع ما أصبح يسمى بالعولمة - أو بالأحرى العولمات - بكل تداعياتها وأبعادها وأشكالها: ثقافية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية وعلمية واجتماعية وروحية واستراتيجية وبيئية .. الخ.

إن لديناميكية العولمة تأثيرات، ومن بينها تأثيراتها على طريقة تمثيل أبناء المجتمعات المعاصرة لقيمهم وتصورهم للأنا والآخر، للصديق والعدو، للداخلى والخارجى، للخصوصى والعالمى، للمحلى والكوكبى، للقريب والبعيد.

أولا - تعريف عام للعولمة :

إن العولمة - حسب عدة الباحثين - تعتبر مسارا وسيرورة تاريخية، مركبة ومتعددة الأبعاد أو هى اتجاه مستقبلى ثقيل وقوى يؤثر فى كافة الأنساق. كما أنها أيضا ديناميكية موضوعية تدفع جميع المجتمعات المعاصرة - بما فيها القوى المعولمة الكبرى الرئيسية كالولايات المتحدة الأمريكية(١) - على ظهر هذا الكوكب -

(*) الكاتب ، استاذ العلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة بالجمهورية الجزائرية.

الوطن – على حد تعبير إدغار موران – إلى إعادة هيكلة متعددة الأبعاد والمستويات والوتائر لقيمها وهياكلها ونظمها وقوانينها ومؤسساتها، حيث غيرت ديناميكيتها مضامين مفاهيم ومسلمات كثيرة موروثة عن قرون النهضة الصناعية وعملية التحديث الموروثة عن عهد الأنوار الأوروبية ومسلمات الدولة القومية الحديثة لما بعد معاهدة ويستفاليا لعام ١٦٤٨، مثل مفاهيم الزمان والمكان والدولة والهوية والمواطنة والديموقراطية والحدود والسيادة والاقتصاد والعمل والقيمة .. الخ، حتى أضحى كثيرون يتحدثون عن أن ما يشهده العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة خاصة، عبارة عن مرحلة انتقالية تاريخية ومنعطف تاريخي غير مسبوق تمر به البشرية، معبرين عن ذلك ببادئات مثل: نهاية، ما بعد، بلا عابر، متعد متعدد(٢).

كما تؤدى ديناميكية العولمة إلى حدوث ردود فعل متباينة إزاءها قبولا ورفضا وانتقاء، أى تأرجحا بين الرفض والقبول بحسب الموقف والمصلحة والفهم وتفاوت القدرة على التمييز بين حقائقها وأوهامها، بين جوانبها الدعائية الأيديولوجية وجوانبها الموضوعية، فانقسم المختصون بين قائل بأنها جزء من استراتيجيات كوكبية لقوى سياسية وعسكرية دولية كبرى، وبين قائل بأنها تطور انتقالى نحو موجة حضارية ثالثة على حد أطروحة ألفن طوفلر ودانيال بيل وغيرهما.

ولعل سبب الجدل حولها أنها تحمل فى طياتها عدة مفارقات، منها أن العولمة تحمل فى طياتها اتجاهات متناقضة: اتجاهات توحيدية تنميطية تدفعها مثلا قوى السوق الكوكبية والقوى المؤمنة بعالمية القيم الغربية وصلاحيتها لكافة الأنساق الحضارية، واتجاهات تفتيتية خصوصياتية يسعى بعضها لتأكيد الذات والآخر لاستعادة الأمجاد الوطنية المفقودة، والآخر يعبر عن وجوده بمواجهة قوى السوق الساحقة للثقافات الناهبة للثروات الوطنية باسم مناطق التبادل الحر، بحيث يتجاور الفقر المدقع مع الثراء الفاحش، والخطاب الديمقراطى مع ممارسات ديكتاتورية شمولية.

إذن هى مسار مفارقى الطابع. وهكذا ينبغى التعامل معها، فوسائلها تتيح – كإمكانية – فرصا متساوية – بفضل خصائص الثورة الرقمية والتكنولوجيات الجديدة – لبلدان ومجتمعات الشمال والجنوب على السواء.

فالعولمة عولمات: عولمة الاتصالات والمعلومات والإعلام، وعولمة المبادلات الاقتصادية، التجارية، المالية، وعولمة الثقافات والأديان والأفكار، وعولمة السياسات والنظم والقوانين، وعولمة المعايير والمقاييس العلمية والتقنية، وعولمة التفاعلات الإيكولوجيا، وعولمة الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية.

لذلك استباحت الخصوصيات القوية خصوصيات ضعيفة باسم نشر قيم ولغات ومثل و نماذج عالمية (أطروحة نهاية التاريخ لفوكوياما) وانهارت النظم الشمولية، وتداعت أركان الديكتاتوريات واستفاقت النزعات الخصوصية القومية وما قبل القومية من النزعات القبلية، العروشية، الطائفية، اللغوية، الجهوية من قمقمها بعد طول اختفاء وكمون وكبت خلف أسوار الخطاب الأيديولوجى الدعائى التسطيحى التنميطى (القومية، الشيوعية، الرأسمالية، الإسلامية، العلمانية) لحقبة الحرب الباردة لتظهر نزعات مابعد القومية من قبلية إلكترونية وأحزاب إلكترونية وانتخابات إلكترونية وجمهوريات إلكترونية .. وتزداد بذلك الاختراقات للمجالات الوطنية وللحياة الخاصة بل وللحياة الطبيعية (الهندسة الوراثية واكتشاف خصائص الجينوم الوراثى والاستنساخ) والمحلية والأسرية والشخصية(٣). مما زاد من احتمالات طمس الثقافة والدين والإنسان والبيئة والصحة.

حيث يبدو أن الشمولية – فى ظل العولمة–قد لبست حلة جديدة مع محاولات الأمركة الجارية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومن خلال التركز المالى والمعرفى والإعلامى والثقافى والغذائى والدوائى من خلال استحواذ واحتكار شركات متعددة الجنسيات وبعض المليارديرات (حوالى ٣٦٠ ملياردير) على مقدرات شعوب بملايينها مثل الإمبراطوريات الخاصة لـ: بيل جيتس وروبيرت ميردوخ وبيرليسكونى وماكدونالد وسى.إن.إن وشركة أول– تيم ورنر ومونسونتو ولاقاردير وداسو .. وخطورة تلك التركزات على مستقبل الحرية والتربية والتنشئة الاجتماعية عموما والسياسية خصوصا(٤). خاصة أن العديد من تلك الشركات متخصصة أصلا فى قطاعات الكهرباء والإعلام الآلى وصناعة السلاح والمياه والهاتف والبناء، محولة الإعلام والتربية والتعليم إلى مجرد بضاعة وميدان للتنافس الرأسمالى ومنه اختراق ووضع اليد على المنظومات الثقافية الأخرى.

فإذا اعتبرنا العولمة تغيرا اجتماعيا كوكبيا واتجاها ثقيلا، فإن موقف أى نظام أو فاعل اجتماعى إزاء هذه الظاهرة لا يمكن أن يشذ عن تبنى إحدى الاستراتيجيات التكيفية الثلاث التالية:

١– الاضمحلال مثل الديناصورات مع أو بدون كرامة، فى صمت أو فى صخب.

٢– تكييف متدرج وذكى – ضمن الخصوصية الحضارية والوطنية– للقيم والسلوكيات والأهداف والمنظومات الكلية للمجتمع.

٣– صناعة وإبداع مستقبلات بديلة عبر القدرة على التأثير على البيئة المحيطة.

حيث إن العولمة فى أحد تعريفاتها المتكاثرة والمضاربة تعبر عن: "تقاطع Convergence عالمى للمواقف والقيم التى تساهم فى إقامة أجواء نفسية روحية، وجدانية، متداخلة للمجموعة البشرية العالمية بشكل غير مسبوق فيما مضى"(٥).

ومن هنا إشكالية هذه الورقة التى تحاول أن تستقرئ آثار هذا التغير أو الاتجاه الثقيل (صدمة العولمة) على عملية التنشئة السياسية للأجيال الجديدة، وما تستلزمه العولمة من تكييفات وإصلاحات إيجابية ومتوازنة لمنظوماتنا التربوية التكوينية والسياسية التى لم تعد تستجيب لمقتضيات العولمة والإفادة من مزايا ثورة المعلومات وما تقتضيه من شروط أساسية لبناء مجتمع المعلومات والتى تمس بتغيراتها جميع المؤسسات: المدرسة، الدولة، الجيش، الجامعة، التجارة، الإعلام وغيرها.

إذن تكتسب إثارة هذا الموضوع حاليا أهمية خاصة لنا

لتنشئة الأجيال من أهمية حيوية خاصة فى بلداننا النامية التى تشهد انفجارا ديموجرافيا، وحركية سكانية سريعة مصحوبة بأزمات تنموية وسياسية جعلتها تدور فى حلقة مفرغة للتخلف، مما يقتضى ضبط استراتيجيات مستقبلية محكمة للتنمية الشاملة والسياسية للناشئة عامة وللشباب خاصة. هذا الشباب الذى يشكل الغالبية العظمى للتركيبة البشرية لمجتمعاتنا والتى تراهن عليها قوى عديدة فى الداخل والخارج تنتمى إلى عالم السياسة والمال والدين والفن والرياضة والاستخبارات والتسويق والإعلام والتجارة والإجرام والإرهاب(٦)، والحركات المتطرفة والأصوليات المختلفة وتسعى للتلاعب ببنياتها العقلية والإدراكية والسيكولوجية وقيمها عن بعد، مسوقة أوهام وأحلام ومشاريع بعض قوى العولمة.

ولكن ما هى أهم مضامين العولمة السياسية بالذات حتى نحدد مستلزمات التنشئة السياسية لمواجهة مخاطرها والاستفادة من فرصها؟

ثانيا - تعريف العولمة السياسية:

يمكن أن نقتصر على تعريف للعولمة السياسية من وضع أستاذ العلوم السياسية بيرترون بادى فحواه أن مصطلح العولمة " يصف عملية تشكل نظام دولى يتجه نحو التوحد فى قواعده وقيمه وأهدافه مع زعمه العمل على إدماج مجموع البشرية ضمن إطاره"(٧).

إذن العولمة السياسية تمثل سعيا لتوحيد القيم السياسية وقواعد وأهداف العمل السياسى الذى يتجه نحو نهاية الدولة الدائمة والشديدة الحضور L'etatomnipresent والتحويل للمزيد من السلطات نحو الأسفل، أى اللامركزية مع الانخراط نحو الأعلى ضمن مؤسسات متعددة الأطراف جهويا أو دوليا والشركات والمؤسسات العابرة للقوميات الاقتصادية والاجتماعية.

إنها تجسد لسعى بعض القوى المعولمة لإضفاء العالمية والتعميم والانتشار والتبشير على بعض القيم السياسية والاقتصادية المرتبطة بقيم الخصوصية الحضارية الغربية، مما يثير ردود فعل الخصوصيات الأخرى غير الغربية، مطالبة بالمساهمة فى إعادة تعريف محتوى القيم العالمية السياسية التى يمكن قبولها إراديا مثل قيم الديمقراطية والكرامة الإنسانية والحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والشعوب.. الخ.

ثالثا- بعض مضامين وفرص العولمة السياسية:

يمكننى أن أوجز أهم محتويات ديناميكية العولمة الجارية فى الخصائص والظواهر والفرص التالية:

- استمرار الدولة - الأمة رغم العولمة كقوة ووحدة رئيسية فى العلاقات الدولية، بحيث تعززت الدول/ الأمم بأساليب تكيف جديدة مع تغير - لا نهاية - الحدود الوطنية.

- التحول من الديمقراطية النيابية والمركزية إلى ديمقراطية المشاركة واللامركزية، إذ إما أن تكون الديمقراطية محلية أو لا تكون. كما أنه لا ديمقراطية بلا ديمقراطيين وبلا ثقافة وتنشئة ديمقراطية.

وتتيح آليات الديمقراطية الإلكترونية التفاعلية عدة فرص جديدة لتعزيز ديمقراطية المشاركة. التحول من ديمقراطية المجتمع الصناعى إلى ديمقراطية المجتمع ما بعد الصناعى، من الديمقراطية غير المباشرة إلى الديمقراطية المباشرة الإلكترونية، من الديمقراطية المركزية إلى المحلية.

- تحول أساليب إدارة الإقليم الوطنى من الأساليب المركزية إلى الأساليب اللامركزية، من الهرمية على الشبكية من الإنسانية- الإنسانية إلى الإنسانية - الآلية الرقمية.

- انتشار ثقافة حقوق الإنسان والمفاهيم المواطنة والديمقراطية السياسية والتعددية السياسية وتزايد المطالبة المجتمعية بالمزيد من الشفافية والشرعية والإدارة الديمقراطية للحكم والشئون العامة، بحيث تطالب بجهاز دولى فعال اقتصاديا.

- الانتقال من العلاقات الثنائية دوليا إلى بناء علاقات متعددة الأطراف وعقد تحالفات وتجمعات إقليمية وكوكبية عبر الاتحاد الأوروبى، مناطق التبادل الحر العربية الأورومتوسطية، الكوميسا، الإيجاد، الآسيان، النافتا، منظمة التجارة العالمية، الناتو، والشراكة من أجل السلام، منظمة الأمن والتعاون الأوروبى، الآبيك، الأوبيك، منظمة التجارة والتعاون الاقتصادى (OCDE)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية (UNDP) .. الخ.

- الأخذ بمبدأ النسبية الثقافية والتعددية الثقافية فى بناء الجماعات الوطنية لتلافى انفراط رابطة العقد الوطنى ولتعبئة جميع الموارد البشرية الوطنية المتاحة بكافة ألوان طيفها بعيدا عن السياسات والنماذج المفرطة فى التجانسية التنميطية للهوية الوطنية.

- إعادة تعريف مفاهيم سياسية كلاسيكية(٨)، مرتبطة بالظروف التاريخية الحضارية لظهور الدولة الوطنية الحديثة مثل: السيادة الوطنية، الهوية الوطنية، الحدود الوطنية، الاقتصاد الوطنى، السوق الوطنية، اللغة الوطنية .. بحيث تنسجم مع التحولات التى تدفع إليها ديناميكية العولمة الاتصالية والاقتصادية.

- تنامى أدوار ووظائف المجتمع المدنى وطنيا وعبر الأوطان وتزايد الوعى المواطنى بأهمية المشاركة السياسية محليا ووطنيا وكوكبيا للحيلولة دون تداعى عدوى الأزمات والأمراض العابرة للحدود الوطنية وحلها ضمن شروط ممارسة الديمقراطية المحلية والوطنية عن طريق الحركة الجمعوية.

- الأخذ بمبدأ الحكم الصالح والشفافية والنظافة السياسية فى إدارة الشأن العام وتنمية الموارد الاقتصادية بعيدا عن المحسوبية والرشوة والمحاباة والغموض واللصوصية وإهدار الموارد فى مشاريع ترفيه بذخية ترهن مستقبل الأجيال القادمة وتحول دون تحقيق تنمية مستديمة.

- زيادة درجة التسييس لأوساط واسعة من البشر بعد طول احتكار للمجال السياسى من طرف السياسيين وأساليبهم السرية فى إدارة الشأن العام وانكشاف الكثير من ممارساتهم عبر السلطة الرابعة ومواقع الإنترنت والقنوات الفضائية

والمعارضات السياسية وهذا أتاح فسحة من الإعلامية أكبر وقلص من حدة تهميش أو هامشية الدور السياسي لقطاعات سكانية كثيرة.

- تزايد وتيرة الحراك الجيلي وسرعة تنضيج وعي الصغار والشباب من الأجيال الجديدة التي عاصرت ثورة المعلومات والاتصالات والدمقرطة، مما يضغط في اتجاه التجديد الجيلي والتداول الجيلي على السلطة والقيادة على أساس الإدارة عبر الفريق والذكاء الجماعي على المستويات المحلية والمركزية، خاصة لما أضحى يتطلبه الفعل السياسي من مهارات لا تكفي فيه القدرة الخطابية وكاريزما الشخصية والإنجازات البطولية لقيادات الجيل المخضرم من الأجيال الشبانية السابقة.

- تعقد العمل السياسي وتزايد تكاليفه المعنوية والمادية على المستوى الفردي والمحلي والوطني والدولي، مما يتطلب تكوينا مستمرا للنخب السياسية وتعبئة للذكاء الجماعي الوطني والتقليل من نموذج الدولة الشديدة التدخل في التفاصيل والمشكلات الصغيرة لمواجهة تعقدية وتسارع وتيرة الأنشطة الإنسانية المتدفقة عبر الحدود الهلامية.

رابعا- بعض مخاطر العولمة السياسية:

يمكن أن نوجز مجموعة من المخاطر والتغيرات السلبية التي تصاحب العولمة السياسية وهي كما يلي:

١- انهيار دولة الرفاهية الاجتماعية في ظل سيطرة أيديولوجيا الليبرالية الجديدة وغياب طريق ثالث أو حلول بديلة مستقلة عن الفكر الأحادي السائد ما عدا محاولات محتشمة لما يسمى باقتصاد السوق التضامني / الإنساني وتجارب أخرى تعيش الحصار تستند إلى الأطروحة الاقتصادية الإسلامية.

٢- أزمة تماسك الدولة الوطنية (الدولة الأمة) وابتذال سيادتها بسلطة التكنولوجيات القديمة والجديدة خاصة وانكشافها الأمني (الاستخباراتي) وانطماس الحدود بين الداخل والخارج (كثافة التفاعلات العابرة للأنساق الوطنية وتزايد الاعتماد المتبادل وتلاعب الأقوياء بالتبعية المتبادلة وتسارع عمليات التدويل)، واختراق القيم الأخلاقية والدينية والثقافية والتلاعب بها باستغلال التناقضات الداخلية وإعادة تكييف المنظومات والمؤسسات الاجتماعية والدينية والقانونية الوطنية تحت ستار الإصلاح والشراكة والتعاون.

٣- التوظيف الذرائعي المصلحي التبريري والكيل بمكيالين إزاء قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.

٤- تفكيك البنى الوطنية والتقليدية لحساب القوى الكوكبية بتأليب إحداها على الأخرى وضرب الاقتصادات الوطنية عبر ضرب منظومة القيم.

٥- تنامي نفوذ قوى العولمة من شركات كوكبية ولوبيات ضاغطة وحكومات ومنظمات نافذة وإمبراطوريات كوكبية (شموليات جديدة) اقتصادية، إعلامية، علمية خاصة تستخدم تكنولوجيات الفضاء والإنترنت -التي تتجه إلى التصغير والإتاحة والشبكية والرخص- للتلاعب بالبنيات العقلية والإدراكية والسيكولوجية وتعلب وتسوق قيم السوق الاستهلاكية عن بعد وتضبط الأجندات السياسية لشعوب بأكملها - بحكوماتها- وفق مشيئتها.

٦- انتشار الجريمة المنظمة والفساد الاقتصادي والسياسي والرشوة الدولية والوطنية، مما يضفي على النشاط السياسي في أي بلد حالة من الشك وعدم الثقة.

٧- استحواذ البيروقراطية والتكنوقراط على القرار السياسي الوطني وتوظيف المعرفة والخبرة التقنية والفنية في إدارة الأزمات والملفات بالتنسيق مع مثيلاتها دوليا بعيدا عن الرقابة الشعبية الوطنية والمحلية ديمقراطيا على قراراتها المصيرية.

كما أن هذا الوضع النخبوي المتأزم يدل على اختراق واستتباع أجزاء مهمة من النخب الاقتصادية والإعلامية والسياسية والعلمية الوطنية فأصبحت تشكل -شعوريا أو لاشعوريا- تلك الفروع والامتدادات للنخبة البورجوازية الكوكبية التي تتلاقى مصالحها العابرة للقوميات (منتديات كرون مونتانا ودافوس ومنظومة الأمم المتحدة ومنظومات الشركات المتعددة الجنسيات) بحيث تنقطع عن الهموم الوطنية وتنغلق في عالمها الخاص الوظيفي.

٨- تزايد مخاطر خوصصة الدولة - كمجال عام - إلى جانب خوصصة الشركات العامة على يد بعض النخب المتنفذة من مافيات المال والسياسة وتحويل قوى العولمة الاقتصادية للحكومات الوطنية إلى مجرد حكومات محلية تقوم بإدارة ملفات محلية عن طريق المناولة والشراكة والدبلوماسية الاقتصادية، بحيث تحول الوطن إلى "مشروع شركة" على حد تعبير ضياء رشوان(٩). وتحولت الحكومات إلى إدارات أعمال محلية للشركات الكبرى الدولية.

٩- تزايد عمليات توحيد وتنميط وتدويل المقاييس والمعايير عبر العديد من المنظمات والتكتلات العابرة للقوميات التي تعد مجالا حيويا للتأثير والنفوذ الحضاري للخصوصية الغربية، واتساع تلك العملية من المجال التكنولوجي، البيئي، العلمي، الاقتصادي، إلى المجال السياسي والتربوي - التعليمي، الإعلامي، والديني، مما يهدد الخصوصيات الوطنية والحضارات غير الغربية بالسحق الحضاري. ومن أمثلة ذلك الاتجاه دفع الولايات المتحدة الأمريكية بمشاريع " إصلاحية" للمنظومات التعليمية والدينية والثقافية إلى البلدان العربية تحت ستار مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه (خطة ابنة ديك تشيني - باول لدمقرطة مجتمعات الشرق الوسط).

١٠- سهولة استثارة النزعات الأقلياتية وصناعة الهويات الانفصالية عبر التوظيف الذرائعي المصلحي لثقافة حقوق الإنسان لتهيئة الأجواء للمزيد من النهب والاستحواذ على الثروات الوطنية التي أساءت بعض النخب المحلية إدارتها لصالح تنمية وطنية متوازنة ودائمة ناجحة لصالح الأجيال الصاعدة الجديدة.

١١- ترهل الرابطة الوطنية وامتهان رموزها وتحول الخطاب الوطني إلى نوع من الضحك على الأذقان، وممارسة التصليل السياسي على الممارسات اللاوطنية واللاديمقراطية عبر انتشار

لغة الخشب والرقابة على الفكر الحر والتضييق على الحريات الفردية والجماعية وتنامى الفيتو الجهوى والطائفى وألوان من التعصب القبلى والعروشى واللغوى والمذهبى والأيديولوجى والحزبى الضيق كتعويض عن فشل الانتماء الوطنى التنميطى الذى ساد خلال تطبيق نظم الحزب الواحد خاصة فشله فى تحقيق المساواة والحريات والإشباع الكافى للحاجات الإنسانية الأساسية فى الغذاء والصحة والتعليم والسكن .. بما يحفظ الكرامة الإنسانية.

ذلك أن الانتماء مطمئن للقلق الأساسى، ومعزز للأمن مع الذات ومع الآخرين، ولا يترسخ الأمن إلا بالمقدار الذى تتكامل فيه حلقات الانتماء ويتسع مداها، لكن الأمن يضيق عندما تتأخر وتتصارع حلقات الانتماء وتبرز التناقضات بينها، تناقضات تغذيها قوى ذات طموحات ضيقة ومصالح ومآرب معينة فى الداخل والخارج. فيصبح الانتماء فى حلقاته الأضيق - خلال الأزمات - ملاذا للكثيرين ومنطلقا لتشكيل قوى المعارضة السياسية التى يمكن - فى لحظة - أن توظف من قوى العولمة.

حيث إن مشكلة أزمة الانتماء الوطنى ليست فى الواقع ناتجة عن التمايزات الطبيعية المتأتية من السن والكفاءة والجنس ومكان الميلاد، لأن التعددية والتنوع ثراء للذات الفردية والجماعية وليست تهديدا لها، إذ التمايز ضرورى لإغناء الذات ويمكن من التكامل والتفاعل مادام لا يشكل وسيلة لزيادة الامتيازات ومن ثم الإخلال بالعدل والمساواة، مما يؤدى إلى تزايد الخلل والمظالم الاجتماعية ومنه إلى التباعد والتفكك فالانفجار، إذ لم تتحرك قوى الاندماج السياسى- الاجتماعى الإيجابى والوفاق الديمقراطى مع النفس ومع الآخرين ضمن الوطن الواحد(١٠).

١٢- صعود نفوذ وسلطة التكنوقراط والأدوكراسى L'ah-docratie على حساب السياسة والسياسيين فى تقرير مصير الحياة العامة للدولة- الأمة. ومن هنا أطروحة نهاية السياسة وأزمة السياسة التى تتغذى -من وجهة نظر الفلسفة السياسية- من فرضية نهاية الحداثة وبداية مابعد الحداثة، إذ الأمر يتعلق بخفوت وهج السياسة وهامشيتها، خاصة مع انتعاش الخطاب النيوليبرالى مع العولمة الجارية منذ الثمانينيات الأخيرة، وصعود التكنوقراطية الوطنية والدولية التى تدافع عن ضرورة استقلال المؤسسات الدولية عن السياسة لضمان فاعليتها فى أداء وظائفها على أكمل وجه بعيدا عن نزعة التمركز حول الذات التى تميز السياسة والسياسيين، علما بأن الخطاب التكنوقراطى يستند إلى مطلبين أساسيين:

أ- إزالة الهالة عن السياسة وعن قدرتها الأسطورية الحالمة وتحويل وظيفتها إلى مجرد وظيفة تسييرية لأمور المدينة (الدولة).

ب- التخفيف الأقصى من تأثير السياسة على المؤسسات المتعددة الأطراف، فالخبير كفيل بإيجاد الحلول والإجابة اللائقة تقنيا على المشكلات القائمة.

كما يرى الوظيفيون والبنيويون أن السياسة فقدت من جوهر وظيفتها بسبب تحكم الاحتكارات فى الزمن العالمى، فالخيارات السياسية الوطنية تجد نفسها محكومة بمنطق الأسواق المالية المعولمة. وحتى من جهة السياسات الاجتماعية الوطنية نجد النخب الوطنية تتبنى استراتيجيات تضفى مرونة على سوق العمل والمنظومة الاجتماعية الموروثة عن الثورة الكينيزية ودولة الرفاهية الاجتماعية بهدف حفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدخول إلى الأسواق الوطنية.

كما أن نهاية وأزمة السياسة ترتبط بنهاية الإقليم الوطنى ونهاية الدولة/ الأمة ونهاية الحدود بمفهومها التقليدى الذى كثيرا ما كان فضاء تنمو وتنتعش فيه الرابطة الاجتماعية الوطنية الواحدة، ذلك أن الإقليم كثيرا ما شكل الخيال السياسى للإنسان خلال القرون الثلاثة الأخيرة. لكن التبادلات والتدفقات والاتصالات المادية واللامادية العابرة للقوميات والحدود قد فجرت الهوية المتماسكة للإقليم الوطنى. ومن ثم للوحدة الوطنية بمفهومها التنميطى الموروث عن التجربة الأوروبية منذ عصر الأنوار.

مما سبق نفهم كيف يحدث ابتعاد السياسة والسياسيين عن المواطن العادى، بحيث تصبح السياسة مجالا وامتيازا تحتكره اللوبيات الوطنية المتحالفة مع اللوبيات والطبقات والهيئات الدولية الكبرى التى لا تعبأ بآراء ومواقف ومصالح المواطن المحلى والوطنى كثيرا(١١)، والتى باتت تشكل طبقة كوسموبوليتية كوكبية لها تقاطعاتها الأيديولوجية والمصلحية.

ومن هنا نفهم أيضا - حسب نظرية يورغن هابرماس حول السيطرة-كيف تحدث أزمة الدافعية وهى أزمة تكامل اجتماعى تضاف إلى أزمة العقلانية التنويرية فى المجتمعات الغربية الرأسمالية بالذات، وهى إحدى أزمات التكامل فى النسق (النظام الاجتماعى عامة) ومصدر أزمة الشرعية، حيث إن الدولة لا تصبح فى هذا الوضع أداة للتوفيق بين المصالح المتضاربة لمواطنيها الذين تحكمهم ويصبح مبرر وجودها محل تساؤل وجدل.

وإذ يؤثر طغيان الدولة وزيادة سيطرة الطبقة التكنوقراطية، تلك السيطرة اللازمة لإدارة الأزمات على وظائف الدولة وعلى فعالية الفعل السياسى، فإنه يؤثر على إضعاف دافعية الناس للمشاركة السياسية مشاركة فعالة فى النظام على أى وجه من الوجوه. بل إن الملاحظ هو تراجع الدافعية عن المشاركة فى الحياة العامة عموما(١٢).

إن أزمة الدولة -الأمة فى المراكز الغربية حقيقة تشهد بها القوى المناهضة للعولمة داخل الغرب نفسه وتشهد بها الدراسات الأكاديمية- مثلا دراسات هبرماس الاجتماعية النقدية - التى تنبه إلى وقوع الدول الوطنية والديمقراطية الغربية والرأسمالية البورجوازية رهينة قوى إنتاجية متطورة متمركزة بيد أقلياتية ذات روابط شبكية كوكبية تتذرع بسلطة بيروقراطية وأيديولوجيا بورجوازية تقنوية علموية شمولية قمعية ذات بنيات معرفية تعمل مستقلة عن الأهداف والغايات العليا التى رسمت لها ابتداء، فأضحت بلا مبرر أخلاقى، إذ هى بعد أن سيطرت على الطبيعة تسعى إلى بسط سلطتها على الإنسان كنوع.

خامسا - بعض مستلزمات التنشئة السياسية فى ظل العولمة :

إن التنشئة السياسية فى أبرز تعريفاتها هى تعليم القيم

والتوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة وجماعات الأصدقاء ووسائل الإعلام، وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل وترتبط كمفهوم بمفاهيم أخرى مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة وتهدف لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة (١٣).

وتتحقق أهداف التنشئة السياسية باستبطان الفرد للقيم السياسية السائدة في المجتمع والعالم الذي أصبح قرية اتصاليا، ومن هنا إدراكه لمعاني الحق والعدالة والخير والشر والحوار والصراع.

إن من مستلزمات تكييف منظوماتنا الوطنية المعنية مباشرة أو بشكل غير مباشر بالتنشئة السياسية أن تؤكد أي عملية تنمية على مجموعة من البدائل والخيارات الجديدة ضمن أولوية تعزيز منظومة القيم الثقافية والأخلاقية التالية، وهي قيام التنشئة السياسية والتنمية الشاملة عامة على:

أ- الحرية بدلا من السلطوية.

ب- المعرفة بدلا من الامتلاك المادي.

جـ- العمل عوضا عن الحظوة (من السلطة والمال).

د- العمل الجماعي عوضا من الانفرادية.

هـ- حرية المرأة بدلا من تسلط الرجل.

و- المؤسسات بديلا للفردية .

ز- الإبداع عوضا عن الاتباع.

ح- التعاقد الاجتماعي بدلا من الولاءات الضيقة.

ط- الكفاءة بديلا للمحسوبية(١٤).

وأعتقد أن الخروج من أزمة التنمية والتنشئة السياسية التي تشهدها مجتمعاتنا يتوقف على كفاءة عملية إصلاح النظام الوطني والعربي والإسلامي التي تتوقف على مستوى النسق الكلي على حل حقيقي وجذري لأزمات ثلاث كبرى هي: أزمة الهوية والتعايش والقيم، وأزمة الشرعية وبناء المؤسسات ودولة القانون، وأزمة التنمية والتحديث.

لكن ينبغي التأكيد على أن أول خطوط المواجهة الجديدة في ظل طوفان العولمة الجارف يكمن في إصلاح الداخل وتمتين حدودنا من الداخل، ابتداء من الإنسان - الفرد إلى الإنسان - الجماعة، من الحارة والحي إلى البلدية إلى الولاية إلى الجهة إلى الوطن ومنه يمكن أن نأمن على أجيالنا الجديدة السباحة في أمواج العولمة العاتية(١٥).

لذا فإن توفير بعض مستلزمات التنشئة السياسية في ظل التغيرات المذكورة يتطلب إقامة التنمية السياسية الوطنية والمغاربية والعربية .. ابتداء من مدخلها الرئيسي وهو مدخل التنشئة السياسية للأجيال الجديدة، على أن تضطلع كل خلية اجتماعية بمهمتها في التنشئة، ابتداء من الأسرة إلى الروضة إلى المدرسة إلى الجامعة إلى المسجد إلى مؤسسات الإعلام إلى الأحزاب إلى البرلمان إلى البلدية إلى الولاية إلى النقابات إلى الجمعيات إلى مؤسسة الخدمة الوطنية إلى مؤسسة الجيش وغيرها .

ومن تلك المستلزمات نذكر ما يلي:

- تجسيد القائمين على شئون الحكم للقدوة السياسية والأخلاقية العملية لا الخطابية في التصدي للشئون العامة باعتبار هذا أول شروط التعليم السياسي للأجيال الجديدة، وهذا شرط أساسي لتجسيد فكرة الحكم الصالح.

- فهم ديناميكية العولمة بمفارقاتها وفرصها ومخاطرها وتطوير سياسات لإصلاح منظوماتنا الوطنية والمحلية والأسرية.

- ضبط القيم الأساسية المرجعية التي يقيم عليها النظام السياسي- الاجتماعي تنميته المستقبلية، بحيث تقام التنشئة السياسية على قيم الإسلام المعتدل وقيم الوطنية المعترفة بالخصوصيات والناشدة للعالمية والقيم الإنسانية السامية التي تكرم الإنسان بلا تمييز مطلق وتروم إسعاده عبر الحوار السلمي والديمقراطية الشاملة الحقة ونشدان الوحدة والائتلاف في ظل التسامح والتعدد.

- الفصل النهائي في مسألة الجدل حول الهوية الوطنية بتنشئة الأجيال الجديدة على اكتشاف الآخر والتعارف والاعتراف والمعرفة على حد قول المفكر علي يحيى معمر. فالجزائريون مثلا يحملون عن بعضهم بعضا العديد من الصور النمطية التمييزية والكليشيهات الراسخة منذ آماد سحيقة في الذاكرات الجماعية والثقافة الشعبية التي تورث للأجيال الناشئة ألوانا من الكراهية للآخر والتبرم من التنوع والاختلاف، واعتباره تهديدا للأنا المحلية أو الوطنية. وهذه من مهام الأسرة والمدرسة والإدارة والأحزاب والخدمة الوطنية وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

- تصحيح أخطاء التفكير الشائعة والقاتلة في تربيتنا الأسرية والاجتماعية والسياسية عموما، والتي تنعكس على مستوى تنميتنا ومشاركتنا السياسية التي لم ولن تتماشى مع مستلزمات ومقتضيات بناء مجتمعات المستقبل، أي مجتمع المعلومات منها: ضعف التفكير العلمي والمنهجي -التعميم الخاطئ- الربط الخاطئ- الميل إلى الراديكالية والغلو والتطرف- القطع في الظنيات أو الأمور الاحتمالية- المبالغة في التبسيط- النظرة الأحادية- افتراض خيارين لا ثالث لهما- الخلط بين الآراء والحقائق- التعامل الخاطئ مع الأخبار من خلال الخلط بين الرواية والتقويم ومن خلال تأثير العاطفة على قبول الخبر ورفضه - الاعتراض بالمثال- الغلو في اعتقاد المؤامرة - الجهل بأساليب التخطيط والبرمجة - الاستشراف والتطلع إلى مستقبلات بديلة للخروج من مأزق الحاضر وتجاوز مستقبلات متشائمة- افتقاد العلاقة الصحيحة بين الأسباب والنتائج - تأثير الخبرة الشخصية المحدودة- الدفاع عن واقع المجتمع- تضخيم الانحراف والفساد- الانشغال بالمصالح الخاصة - الانشغال بالنقد على العمل- انتظار البطل والمخلص القادم .. الخ.

ومما ينبغي أن تتخلص منه منظومة التنشئة عامة تلك الخصائص النمطية للفكر السائد في الوطن العربي بالعمل على غرس الخصائص النمطية التي يتطلبها عصر المعلومات والعولمة(١٦).

- التنشئة على مبدأ تحمل المسئولية وعدم التهرب من تحمل تبعاتها بدل تحميل المسئولية وتلفيقها للآخرين، وذلك بتنمية ثقافة الاعتذار والاستقالة والتنازل والاعتراف بالخطأ والتقصير عند تأكد حدوثه، حتى لا تتكرر الأخطاء وتقل الفضائح المتعلقة بالحق العام.

- الاهتمام المبكر بالإدراكات السياسية للناشئة من خلال المناهج المدرسية التى ينبغى أن تتضمن قيم الشورى والديمقراطية وقيم التسامح والأخوة والصدق والوفاء والوطنية الصادقة، وغيرها من القيم الاجتماعية والسياسية العالية.

- ضرورة التحديد والفهم الصحيح لجملة من المفاهيم الإسلامية الأسرية والاجتماعية الدالة على العلاقة السلطوية مثل مفاهيم: القوامة والشورى والديمقراطية والوطن والشهادة والمواطنة والالتزام والمسئولية والحرية والقانون و الشريعة والأمانة والأخوة العالمية، ونصرة المظلوم والتكامل والتدرج فى التغيير والعفو والاعتذار والقيام بالواجبات مع المطالبة بالحقوق والتعاون .. وغيرها من المفاهيم والقيم.

- ضرورة تكامل أدوار الأسرة ومؤسسات التنشئة السياسية الأخرى فى ترقية الوعى لا تزييفه، وربط الفرد بهموم وطنه وأمته وهموم الإنسانية جمعاء.

- بناء إنسان مشارك مبادر يقدم المصلحة العامة على الخاصة إذا تعارضتا ويفرق بين المجال العام والخاص لممارسة الحقوق والمسئوليات دون خلط مع الاستعداد للدفاع عن الوطن وحمايته من أنواع الفساد والظلم الاجتماعى عبر تقديم ثقافة أداء الواجب - على حد تعبير المفكر الجزائرى مالك بن نبى- لأنه بأدائها تتحقق الحقوق تلقائيا.

- نشر الثقافة السياسية الدينية الإسلامية الصحيحة فى أوساط الشباب من غير غلو ولا تعصب وبعقلانية وانفتاح على الثقافات والأديان من غير كراهية للآخر لأنه آخر. وهنا يؤكد واقع التنشئة السياسية فى مستوياتها المختلفة عندنا على غياب البعد الحضارى الذى يستهدف إعداد إنسان تتشكل علاقته بالخالق والكون والحياة الدنيا والحياة الآخرة والبشر طبقا للرؤية الإسلامية الصحيحة المتزنة. وهذا يتوقف بدوره على حل المشكلات الحيوية الأساسية للأجيال الجديدة المتعلقة بالتعليم والشغل والسكن والزواج، وإلا كانت الشروط الموضوعية متوافرة لتفريخ السلوك السياسى المتطرف.

- تطوير الإعلام الشبانى نحو المزيد من التفاعلية والمباشرة بما يثقف فكره ويحرر عقله ويخلق سلوكه ويهذب ذوقه، بدل ما تشهد مثلا أكشاكنا من غزو لصحافة الإثارة والميوعة والعنف الجنسى.

- استعادة مكانة الطبقة المتوسطة فى المجتمع لدورها الأساسى فى رفع سقف الثقافة السياسية للطبقات الدنيا ولدورها فى التقريب بين الطبقات وزيادة التماسك الاجتماعى ورفع نسبة المشاركة السياسية وتفعيل منظمات المجتمع المدنى لتجسير الفجوة بين النخب السياسية المعزولة عن المجتمع العام.

- تنمية أهمية بناء مجتمع وثقافة الوحدة فى ظل التنوع السياسى، الثقافى، الحزبى، الفكرى، اللغوى، الحضارى.

عينة من أنماط فكر عصر المعلومات والعولمة	عينة من أنماط الفكر العربي
فكر ابتكاري Creative	فكر تقليدي Traditional
فكر مفهومي Conceptual	فكر سطحي Superfical
فكر خلافي Controversial	فكر دوجماتي Dogmatic
فكر تفنيدي Contradictive	فكر استسلامي Sumissive
فكر علمي Scientific	فكر لا علمي Non scientific
فكر منظومي Systimatic	فكر دمجي Monolithic
فكر استشرافي Progressive	فكر رجعي Retrospective
فكر حدسي Intuitive	فكر قاطع Deterministic
فكر مبادر Initiative	فكر سلبي Passive
فكر محدد Concrete	فكر غير محدد Non concrete
فكر متوازن Concurrent	فكر توفيقي Compromising
فكر جمعي Collective	فكر فردي Individualistic
فكر عولمي Global	فكر محلي Local
فكر بدائلي Combinatorial	فكر أحادي One-dimensional
فكر حوسبي Computational	فكر سردي Narrative
فكر تواصلي Communicative	فكر انطوائي Introversive
فكر توليدي Generterative	فكر الأمثلة Exemplative

- ترقية ثقافة التداول على السلطة والعمل الجماعي ضمن فريق بعيدا عن الأنانية، أي بعيدا عن تضخم الذوات واستفحال الأنوية، أي التمركز حول الذات.

- حماية الأجيال الجديدة – عبر القدوة على كل المستويات- من آفات الكذب السياسي وأشكال من الرشوة والزبونية والنفعية والمحاباة والمحسوبية والعنصرية والتعصب والخيانة والغدر والأنانية السلبية والوصولية والانتهازية والنفاق وعبادة الأشخاص.

- إقامة المنظومة التعليمية على أسس تنمي الإبداع والابتكار والعصامية في التكوين وتحويل علاقة الأستاذ بالتلميذ أو الطالب إلى علاقة شراكة لا علاقة تبعية وأبوة ووصاية. وأيضا التوقف عن طرق التلقين والحفظ عن ظهر قلب وترديد المعلومات وإملاء المعارف في ظل اكتساح الذاكرة الصناعية والعقول الصناعية لعالم المعرفة، مع إهمال العناية بقدرات الطالب على التحكم في زمام المعرفة. فبدل تعلم تكديس المعلومات وأكوام متفرقة من الحقائق لا رابط بينها، كل ما في الأمر أنه يراد استعادتها عند الطلب، فإن هذه الطريقة لا تتماشى مع عصر المعلومات والتفاعلية بين الآلة والإنسان، لأنها طريقة تكرس الاعتماد على الآخرين، بينما التفكير فعل مستقل. وأما التعليم القائم على الحفظ، فإنه تعليم يدرب على الاعتماد على السلطة وغياب الفكر النقدي وتضخم الفكر النقلي، وهي طريقة صالحة فقط لصناعة الأتباع والمتكفل بهم وغير المستقلين في شخصيتهم. إنه تعليم لا يراعي الاختلافات والفروق بين الناشئة والمناطق، ويشجع على الامتثالية والتجانسية والجماعية ويؤكد على المركزية بدل اللامركزية وعلى القيم الأحادية بدل قيم التنوع وعلى الجماعية بدل التوازن بين الجماعية والفردية، وعلى الطاعة والاتباع بدل الاختيار الحر.

وخلاصة القول: أود أن أؤكد أنه لا تنمية حضارية بدون تنمية شاملة، ولا تنمية شاملة بلا تنمية سياسية، ولا تنمية سياسية بلا تنمية اقتصادية، ولا تنمية اقتصادية بلا تنمية ثقافية وأخلاقية وذوقية راقية. كما أنه لا ديمقراطية سياسية بلا ديمقراطية اجتماعية، بلا ديمقراطية ثقافية، ولا ديمقراطية وطنية إن لم تكن محلية وكوكبية أيضا.

المراجع :

١- يذكر أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون صرح بشأن العولمة قائلا: "إننا قمنا بتحليل الأوضاع في الولايات المتحدة ولما شعرنا بأن لدينا اقتصادا قويا قررنا تسريع خطوات العولمة". مما يعني أن العولمة فعل إرادي.

٢- مثل مقولات: نهاية التاريخ ونهاية السياسة ونهاية الخصوصية ونهاية النيوليبرالية (بعد تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية) ونهاية الأيديولوجيا ونهاية الفلسفة ونهاية الدولة الوطنية ونهاية المكان ونهاية الجغرافيا ونهاية المدرسة ونهاية المدرس ونهاية الكتاب، ونهاية الورق ونهاية الفيزياء ونهاية المكتبة ونهاية العمل، ونهاية الخطة ونهاية الوسطاء ونهاية الذاكرة ونهاية المونولوج وبداية الديالوج... التي هي في الواقع بدايات لتحولات جديدة غير مسبوقة تاريخيا.

ومقولات: ما بعد الحداثة وما بعد الصناعة وما بعد القومية وما بعد التيلورية وما بعد الكينيزية وما بعد الكتابة وما بعد البترول وما بعد عصر المعلومات وما بعد الإنترنت وما بعد الفوردية.. الخ.

ومقولات مصانع بلا عمال وتعليم بلا معلمين وبرمجة بلا مبرمجين ومركبات بلا سائقين وطيارات بلا طيارين ومدرسة بلا أسوار واتصالات بلا خيوط، وموظفون بلا مكاتب وسياسة بلا نواب وترحال بلا انتقال وجيرة بلا قرب..الخ من المقولات التي تبدأ ببادئة مثل: متعدد اللغات ومتعدد الجنسيات ومتعدد الاختصاصات وعابر للحدود وعابر للقوميات وعابر للاختصاصات وعابر للقارات وعابر للأقاليم .. الخ.

للمزيد انظر: نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، العدد ٢٦٥ من سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير ٢٠٠١، ص ١٤- ١٩ .

٣- انظر مقالة لـ: شوقي رافع "الخصوصية انتهت .. والفرد أصبح مكشوفا"، مجلة العربي، عدد ٤٩١، أكتوبر ١٩٩٩م، ص١٥٨-١٦٢.

4- Voir: Day-Robert Dufour,La fabrique de l'enfant post- moderne,Malaise dans l'ducation, in: Le Monde Diplomatique. N572-48 anne. Novembre .2001 p10-.11

Et:Ignacio Ramonet, Mdias Concentrs,in: Le Monde Diplomatique, N585-49 anne. Dcembre .2002p.01

Et: Janne et Greg Brmond,Face au monopole Lagardre, La Libert d'dition en danger, in: Le Monde Diplomatique, N586-50 anne. Janvier .2003p01et .04

٥- تعريف العولمة من صياغة الأمين العام للأمم المتحدة الحالي كوفي أنان ورد في دراسة فرنسية، ينظر :

William D. Angel, les jeunes et la mondialisation: Acteurs et victimes,in:Agora.. N .19 1er trimestre .2000pp17-.29 voir p.

٦- تشير الأرقام التي نشرها بعض الخبراء الجزائريين – منهم الباحث محمود بوسنة من جامعة الجزائر خلال أشغال الملتقى الدولي حول الإرهاب خلال ٢٨-٢٩ اكتوبر ٢٠٠٢ بالجزائر – إلى أن المنتمين إلى الجماعات المسلحة كانت نسبتهم حسب أعمارهم كما يلي:

- أقل من ٢٥ عاما ٧,٠٪.
- ٢٦ إلى ٣٠ سنة ٢١,٩٤٪.

- ٣١ إلى ٣٥ سنة ٤٢٪
- أكثر من ٥٣ سنة ٥٢,٤٩٪ (انظر يومية الخبر، عدد ٢٦١٤، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٢، ص٢)

مما يدل على أن فئة الشباب هي الفئة الأغلب بين المنتمين لهذه الجماعات إذا اعتبرنا الفئة الشبابية تمتد من سنة ١٥ إلى سن ٣٥ سنة، على اعتبار أنها تمتد على طول هذه السنين بسبب ظاهرة النضج المبكر جنسيا وفكريا في مرحلة المراهقة، ونظرا أيضا لتمدد فترة الشباب إلى مراحل متأخرة بسبب طول مدة التمدرس والتكوين فالخدمة الوطنية وطول فترة العزوبية وتأخر غشيان عالم الشغل وأزمة البطالة المزمنة، ومن ثم تأخر دخول الأجيال الجديدة عالم الراشدين المستقرين اجتماعيا، المشاركين سياسيا بتبني خط سياسي تغييري سلمي معتدل

7- in: CD - ROM, L tat du Monde, 1981-1997, d. La Dcouverte, Paris.

8- Voir:Ignacio Ramonet, La mutation du monde, in: Le monde diplomatique, nd octobre,1997p1.

٩- انظر: ضياء رشوان "الخطاب العربي الكوكبي الجديد وممارساته (٣من٣)، تحويل الوطن إلى" مشروع شركة "يدمر معنى الوطنية" جريدة الحياة اليومية اللندنية، العدد ١٢٥٨٥، ١٤ أوت ١٩٩٧م، ص٧.

١٠- انظر: د. نزار الزين "إنماؤنا النفسي الوفاقي" محاضرة ضمن ندوة الدراسات الإنمائية بعنوان "الإنماء والوفاق الوطني"، المؤتمر الوطني التاسع في ٢٨-٢٩ مارس ١٩٨٠ ببيروت، لبنان تحت إشراف د. رياض الصمد ط١ . ١٤٠١هـ-١٩٨١م، نشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص ٥٩-٧٦، انظر الصفحات ٧٢-٧٥.

11- Hakim Ben Hammouda, Perspectives structurelles sur la Mondialisation,in: Bulletin du Cordesria. Dakar-Sngal.N.01.2000p30-.39 surtout p.31 Voir aussi: http://www.sas.upenn/african-studies/cordesria/codes-menu.html.

١٢- إيان كريب تر - محمد حسين غلوم، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، العدد ٢٤٤ من سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ذو الحجة ١٤١٩هـ - أبريل ١٩٩٩م، ص٣٥٧-٣٥٩.

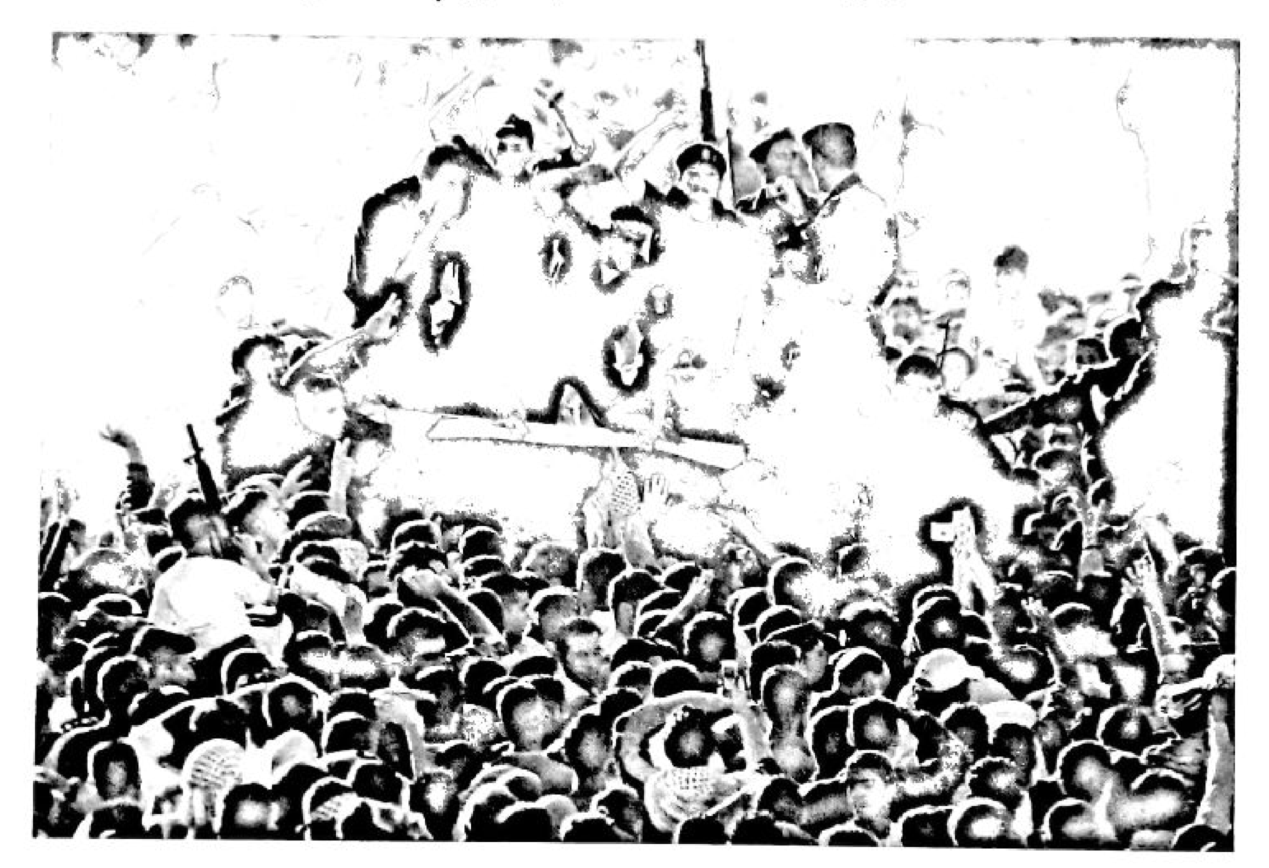
١٣- هبة رؤوف عزت، المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، رسالة ماجستير مطبوعة صادرة عن دار المعرفة، الجزائر ٢٠٠١، ص٢٠٦-٢٠٧.

١٤- انظر التقرير، الصفحة ١١٦.

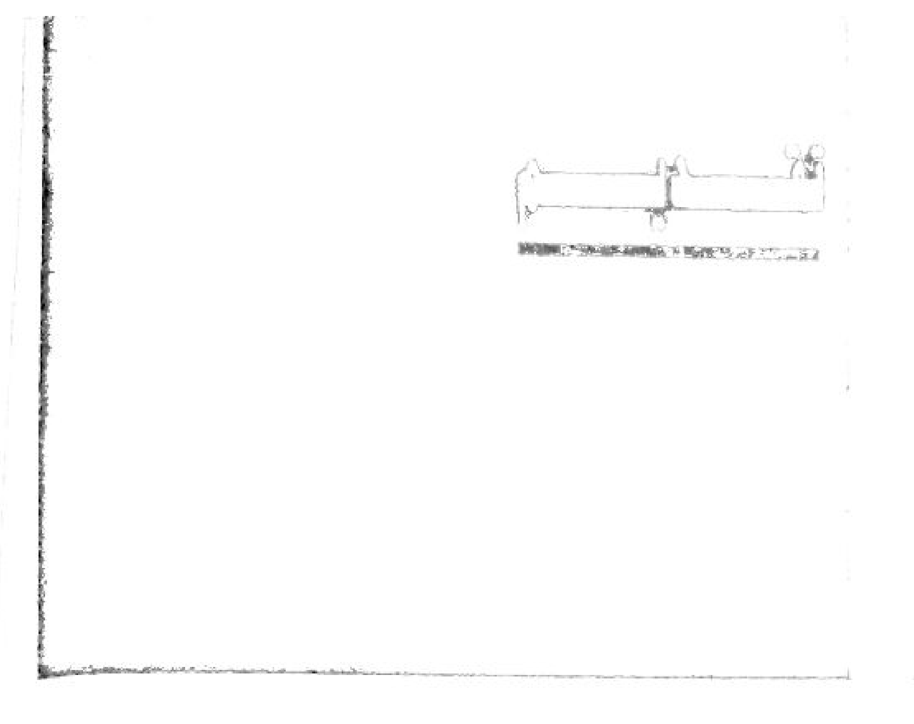
١٥- انظر: عاطف الغمري " خط المواجهة الجديد في الداخل" يومية الأهرام الدولي، عدد ١٤ جوان ٢٠٠٠م.

١٦- د. نبيل علي، مرجع سابق، ص١.

فلسطين : المشهد السياسى بعد عرفات



إشراف : د. عماد جاد



برحيل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، انتهت مرحلة من مراحل النضال الوطني الفلسطيني. ومع بدء عملية توزيع مسئوليات ومناصب الرئيس الراحل تبدأ مرحلة جديدة. وعندما نتحدث عن تأثيرات غياب الرئيس عرفات على الساحة الفلسطينية، فنحن لا نتحدث عن مجرد رحيل شخص شكل رمزا للنضال الوطني الفلسطيني، بل نتحدث عن مرحلة كاملة من النضال الوطني مثلها جيل عرفات الذي أطلق شرارة النضال الوطني الفلسطيني، ونجح في تحويل القضية الفلسطينية من قضية لاجئين ينبغي التعامل معها على أسس إنسانية، إلى قضية شعب يناضل من أجل تحرير وطنه المحتل. لقد نجح عرفات -كرمز لجيله- في فرض القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، وتمكن من السير بالقضية وسط عواصف وأنواء شديدة، فلسطينية وإقليمية ودولية. وفي عهده، بدأ وضع أول لبنة للاستقلال الوطني الفلسطيني. لقد كان عرفات رمزا حيا لأعدل قضية على الساحة الدولية منذ النصف الثاني للقرن العشرين، وقد أراد البعض أن يصف علاقة عرفات بالقضية الفلسطينية فقالوا إن وجهه بات يمثل للعالم علم فلسطين.

ولأن عرفات كان رمزا للنضال الوطني الفلسطيني، وكانت له سمات "الكاريزما"، فقد تفوق شخصه على المؤسسات التي تشكلت في مرحلة الثورة -فتح، منظمة التحرير- وأيضا تلك التي تأسست مع بدء مشروع تحول الثورة إلى دولة، ولأنه القائد التاريخي والرمز الحي فقد قبل منه الشعب الفلسطيني ممارسات عُدت غير ديمقراطية، وتجاوز عن سياسات لم تكن منطقية من وجهة نظر الكثيرين. ورحل القائد والرمز تاركا المؤسسات عاجزة وضعيفة، فمبدأ المؤسسية لم يتحقق، وتجاوز بشخصه كافة المؤسسات.

عموما، أدى رحيل عرفات إلى بدء مرحلة جديدة فلسطينيا وإقليميا ودوليا. ففلسطينيا، تزايد الحديث عن ضرورة مواصلة نهج الزعيم الراحل والحفاظ على "الثوابت"، كما أن رحيله فتح المجال أمام نوع من التنافس على الخلافة ما بين جيل عرفات -الحرس القديم- و جيل الشباب المتحمس لتسلم القيادة، كما اختلطت الأوراق في حركة فتح، وبدأت الفصائل الأخرى الأعضاء في منظمة التحرير تطالب بعملية تغيير، والفصائل من خارج المنظمة بدأت تتطلع إلى الحصول على جزء من "كعكة السلطة" على الأقل في مناطق نفوذها- حماس في قطاع غزة.

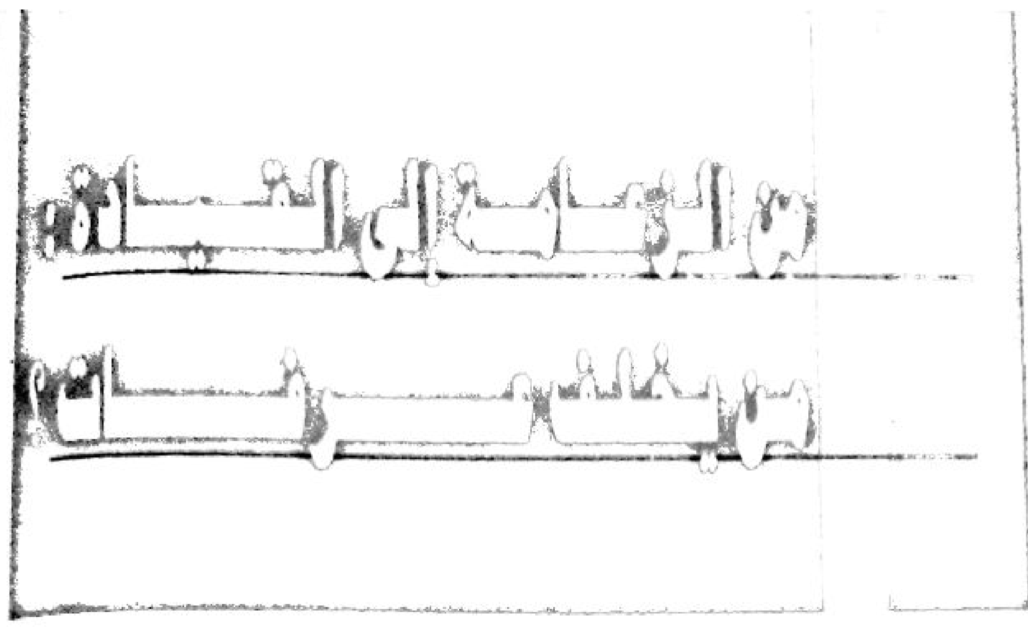
يفضي رحيل عرفات إلى رفع الحرج عن بعض الأصوات الفلسطينية من مختلف الاتجاهات المطالبة بعملية إصلاح حقيقية في هياكل السلطة الوطنية من تشريعية وتنفيذية، وإعادة صياغة العلاقة بين مؤسسات الثلاث من تشريعية وتنفيذية وقضائية على النحو الذي يضمن تشكل نظام ديمقراطي حقيقي بعد أن هيمنت السلطة التنفيذية -بسبب شخص وكاريزما عرفات- على السلطتين التشريعية والقضائية.

أيضا رحل عرفات في وقت تراجعت فيه الآمال باستئناف عملية التسوية السياسية، فقوة الاحتلال، مؤيدة من القوة العظمى الأولى في العالم، صورته على أنه جزء من المشكلة وليس جزءا من الحل، ومعه لن تكون هناك تسوية. وبمفهوم المخالفة فإن رحيله أو غيابه بأي شكل من الأشكال سوف يفتح الطريق أمام استئناف جهود التسوية السياسية من جديد. والآن وقد رحل عرفات، هل هناك بالفعل فرصة لاستئناف مفاوضات تقود إلى تسوية سياسية حقيقية، أم أن وجود عرفات استغل كحجة لفرض تسوية "إسرائيلية" من جانب واحد على الأرض؟

يسعى هذا الملف إلى تقديم صورة "بانورامية" لتداعيات غياب الرئيس عرفات على الساحة الفلسطينية عبر معالجة وصفية تشمل مسيرة عرفات التاريخية، رصدا لأبرز القوى السياسية على الساحة الفلسطينية، وأبرز الشخصيات السياسية. ويعالج الملف أيضا بعضا من الجدل الدائر حاليا في الساحة الفلسطينية حول الإصلاح المطلوب في المؤسسة التشريعية، وترسيخ مفهوم المشاركة، وأيضا ما يحيط بقضية الانتخابات. ويقدم الملف رؤية بشأن التداعيات التي يمكن أن تترتب على غياب عرفات بالنسبة لعملية التسوية السياسية. ويولي الملف اهتماما خاصا بقضية القدس في المشهد السياسي الراهن، وموقعها في مفاوضات التسوية، وصولا إلى ما هو مطروح حاليا على الساحة السياسية.

ويمثل هذا الملف محاولة من "السياسة الدولية" لتقديم صورة بانورامية أولية لمشاهد من الساحة الفلسطينية بعد غياب الرئيس عرفات.

Scanned with CamScanner





■ سيرة ياسر عرفات

عبد القادر ياسين [كاتب فلسطيني]

* فى ٥ "أ" شارع طور سيناء بحى السكاكينى فى العاصمة القاهرة، وفى ٤ أغسطس ١٩٢٩، رزق التاجر الفلسطينى الصغير عبد الرؤوف عرفات القدوة بمولوده الرابع، الثالث بين الذكور، اسماه محمدا، وإن اشتهر، لاحقا، باسم ياسر.

• قد كان عرفات واحدا من أبرز المقاتلين من أجل الحرية فى هذا الجيل. نيلسون مانديلا - رئيس جمهورية جنوب إفريقيا السابق.

كانت أسرة القدوة قد وفدت إلى القاهرة من القدس، مسقط رأس ربة البيت زهوة أبو السعود، حيث تزوجها القدوة بعد أن وصل إلى القدس من بلدته خان يونس، جنوب غرب فلسطين.

كان انتقال الأسرة الى القاهرة، بسبب حل الأوقاف فى مصر، وادعاء ربة البيت، بأن لعائلتها أملاكا فى وقف الأميرة قوت القلوب، مما جعل القدوة يرفع قضايا عدة على الحكومة المصرية، لاستعادة هذه الأملاك.

* تلقى الطفل محمد تعليمه الابتدائى والإعدادى والثانوى فى مدارس حى العباسية الملاصق للسكاكينى.

* فى عام ١٩٤٨، التحق محمد بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن)، وقد تخرج فيها عام ١٩٥٦ .

* منذ عام ١٩٥٢، اخذ ياسر عرفات يترشح على رأس قائمة الإخوان المسلمين فى انتخابات "رابطة الطلبة الفلسطينيين فى القاهرة"، واستمر رئيسا لهذه الرابطة حتى تخرجه فى صيف ١٩٥٦، حيث خلفه صلاح خلف فى رئاسة الرابطة. وإن أخفق عرفات حين اختار نزول انتخابات الرابطة سنة ١٩٥٤ على رأس قائمة مستقلة، قهرتها قائمة الإخوان، التى تصدرها عبد الفتاح حمود. عاد بعدها عرفات ليتصالح مع الإخوان، ولكن دون أن ينضم إليهم.

* فى صيف ١٩٥٧، انتقل عرفات إلى الكويت، حيث عمل مهندسا، وبعد حين انضم إلى النواة المؤسسة لفتح، التى ضمت خمسة أشخاص، لم يستمر منهم سوى خليل الوزير (أبو جهاد)، بينما غادر الأربعة "فتح"، عشية بدء نشاطها الفدائى مطلع ١٩٦٥، احتجاجا على هذه البداية المبكرة من وجهة نظرهم.

* منذ بداية عام ١٩٦٤، انتقل عرفات إلى سوريا التى كان نظامها قد دخل فى منافسة مع النظام الناصرى، على المستوى القومى، وفى القلب قضية فلسطين، بينما كان الحكم السعودى قد دخل فى مواجهة احتدمت مع النظام الناصرى، مع اندلاع الحرب فى اليمن فى خريف ١٩٦٢ . ومن هنا جاء دعم "فتح" من الحكم السعودى، ومن موقع مختلف عن الحكم السورى. لذا كان طبيعيا أن يتهم النظام الناصرى "فتح" بالارتباط بالحلف المركزى (بغداد سابقا).

• رجل شجاع ذو مبادىء، كان على مدى أربعين عاما مثالا لنضال الفلسطينيين من أجل الاعتراف بحقوقهم الوطنية. جاك شيراك - الرئيس الفرنسى.

* تعرض عرفات للسجن فى لبنان وسوريا، وأصدرت اللجنة المركزية العليا لفتح قرارها بتوقيفه، إلا أنه سرعان ما نجح فى العودة إلى "فتح" بعد بضعة أشهر.

* فى أواسط يوليو ١٩٦٧، نجحت قيادة "فتح" فى ترتيب لقاء مع الرئيس المصرى الراحل، جمال عبد الناصر فى منزله، حيث طلب إلى قيادة "فتح" إشعال الأرض من تحت أقدام المحتلين الإسرائيليين. وحين طلب عرفات المقابل، وعد عبد الناصر وفد قيادة "فتح" بمنحها قيادة "منظمة التحرير الفلسطينية"، مما يفسر

بسرعة تخلى النظام الناصرى، خطوة خطوة، عن رئيس منظمة التحرير، آنذاك، أحمد الشقيرى، حتى أرغم على تقديم استقالته من رئاسة المنظمة فى ٢٤/١٢/١٩٦٧ على النحو المعروف وتولى يحيى حمودة رئاسة المنظمة بالوكالة، منذئذ، ولنحو ثمانية أشهر تالية

* بعد أن أفلت عرفات من ملاحقة قوات الاحتلال الإسرائيلى له فى الضفة الغربية فى صيف ١٩٦٧، حيث دخل الى هناك لتنظيم المقاومة المسلحة، لاذ عرفات ومن معه من الفدائيين بغور الأردن فى الضفة الشرقية، وسرعان ما وقعت "معركة الكرامة" فى ٢١/٣/١٩٦٨، التى أوقعت خسائر مادية وبشرية غير قليلة فى صفوف القوات الإسرائيلية المهاجمة، التى لم تكن تتوقع تدخل القوات الأردنية الى جانب الفدائيين الفلسطينيين، مما رفع من أسهم "فتح"، التى أعلنت أن عرفات هو الناطق باسمها.

• تقتضى الأمانة التاريخية أن نقرر بوضوح أن اتفاق أوسلو خرج إلى الوجود نتيجة لرؤية عرفات. فقد كان كل من اسحق رابين وشيمون بيريز فى ذلك الوقت مازالا متمسكين "بالخيار الأردنى". وبالاعتقاد بأنه من الممكن تجاهل الشعب الفلسطينى وإعادة الضفة الغربية إلى الأردن. لقد استحق عرفات جائزة نوبل أكثر من اللذين اقتسماها معه.

يورى أفنيرى - ٨ نوفمبر ٢٠٠٤.

* دارت مفاوضات، ابتداء من مطلع أبريل ١٩٦٨، بين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وبين الفصائل الفدائية، انحازت فيها أغلبية اللجنة التنفيذية إلى "فتح"، مما جعل الأخيرة تنجح فى فرض مجلس وطنى فلسطينى جديد من مائة عضو، استأثرت "فتح"، وحدها، بثلاثة وثلاثين عضوا، عدا من اختارتهم من مؤيديها ضمن المستقلين العشرة.

• لو اعتقدت أن كل شىء يبدأ وينتهى عنده لسعدت. ولكننا جميعا نعلم أن الملايين ينتظرون ليحلوا محله ولن يتغير شىء.

هانا - مستوطنة إسرائيلية فى الضفة الغربية.

* عُقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى القاهرة فى أغسطس ١٩٦٨، لكن عرفات لم يشارك فيها، فغدت دورة تحضيرية لقيادته، التى تحققت فى الدورة الخامسة للمجلس (القاهرة - فبراير ١٩٦٩). ورفض عرفات التنازل عن "فتح" لصلاح خلف، وأفلت عرفات، بأعجوبة، من صدامات سبتمبر ١٩٧٠ فى الأردن.

* حين اغتيل محمد يوسف النجار، مفوض الأمن والمالية فى "فتح" فى ٩ أبريل ١٩٧٣، سارع عرفات الى الاستئثار بالمالية، بينما تولى هايل عبد الحميد (أبو الهول) موقع مفوض الأمن المركزى فى "فتح"، وهو الموقع الذى شغر باستشهاد النجار، أيضا

* وسرعان ما أصبح عرفات "القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية"

* كما غدا رئيس القيادة الفلسطينية - اللبنانية المشتركة، عقب اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية فى ربيع ١٩٧٦.

* اتسم موقف عرفات من أداء الرئيس أنور السادات بالازدواجية، إذ أبقى عرفات أقنية اتصال بالثانى، بل عززها، حتى إنه أرسل له من يحذره من مؤامرة لاغتياله، أثناء العرض العسكرى للجيش المصرى، فى ٦ أكتوبر ١٩٨١. ومع ذلك حين اغتيل السادات رقص عرفات طربا.

• إن موت ياسر عرفات لحظة مهمة فى تاريخ الفلسطينيين.

جورج بوش - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

* بعد الاجتياح العسكرى الإسرائيلى للبنان، واتفاق عرفات مع الوسيط الأمريكى فيليب حبيب على مغادرة لبنان مع الفدائيين الفلسطينيين، اختار عرفات تونس مقرا له، رافضا كل النصائح بضرورة التوجه الى سوريا. وكان لهذه الخطوة مغزاها الذى أدركه الرئيس السورى حافظ الأسد، فاستعر الخلاف بين الرجلين، فى الوقت الذى انساق فيه عرفات للوعود الأمريكية بإيجاد تسوية للصراع العربى - الإسرائيلى.

• أنا شخصيا لا أعتقد أن شخصا فلسطينيا واحدا يستطيع أن يملأ الفراغ الذى يتركه الرئيس ياسر عرفات.

طلب الصانع - العضو العربى فى الكنيست الإسرائيلى.

* فى هذا السياق، رتب عرفات لانعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى عمان (٢٢-٢٩/١١/١٩٨٤). وفى ربيع العام التالى، وقع عرفات "اتفاق عمان" مع ملك الأردن الحسين بن طلال، وفيه اتبع الطرف الفلسطينى بالأردن فى أى تسوية قادمة. وإن أسقط هذا الاتفاق، بعد عام واحد، تحت ضغط بقية الفصائل، وبفعل المعارضة القوية له من داخل "فتح" نفسها، مما مهد لانعقاد الدورة التوحيدية للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى أبريل ١٩٨٧، وعودة الفصائل الفلسطينية التى قاطعت دورة عمان السابقة (الشعبية/الديمقراطية/الشيوعى/التحرير الفلسطينية - جناح طلعت يعقوب).

* كان التوتر بين عرفات وحافظ الأسد قد وصل إلى ذروته، بعد اتهام الأخير لعرفات بتدبير تفجيرات فى تجمعات جماهيرية وسط العاصمة السورية دمشق فى (صيف ١٩٨٥). لكن عرفات

نجح - بوساطة من العقيد معمر القذافى - فى زيارة دمشق، غداة تشييع جثمان خليل الوزير، الذى كانت القوات الإسرائيلية قد اغتالته فى تونس (١٨/٤/١٩٨٨).

* فوجىء الجميع بعرفات يؤيد الرئيس العراقى صدام حسين فى احتلاله الكويت، بينما لم يكن عرفات يقف ضد أى من السعودية أو الكويت فى مواقفه. لذا أحس عرفات أن مجموعة من دول الخليج بدأت تعمل، غداة انتهاء حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، على إقصاءه عن قمة "فتح" ومنظمة التحرير. وكان المؤتمر الخامس لفتح قد اختار عرفات رئيسا للحركة (خريف ١٩٨٩).

* فى أبريل ١٩٩٢، سقطت فى الصحراء الليبية الطائرة التى تقل عرفات، حيث قتل بعض مرافقيه، وجرح آخرون، بينما اقتصرت إصابات عرفات ببعض الجروح والرضوض، فضلا عن جرح فى جمجمته، تطلب تدخلا جراحيا بعد العثور على طائرة عرفات المفقودة من قبل الطائرات الأمريكية والإسرائيلية.

* فى السنة نفسها، اقترن عرفات بالسيدة سهى الطويل، ابنة الصحفية المقدسية المعروفة ريموندا الطويل، وإن ظل عرفات ينفى هذا الزواج، على مدى سنتين. وفى ١٩٩٥، رزقت سهى بابنتها الوحيدة التى اختار لها والدها اسم والدته زهوة.

* فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، وقع عرفات على اتفاق أوسلو بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

* فى ١٣/٩/١٩٩٣ حضر عرفات توقيع "اتفاق أوسلو"، فى الحديقة الجنوبية فى البيت الأبيض. وفى ٤/٧/١٩٩٤ دخل إلى غزة مع مساعديه.

* سار عرفات فى طريق أوسلو، لكنه صُدِم بأن الحكومة الإسرائيلية لا تريد أن تفى بوعدها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق كل أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة فى الموعد المتفق عليه (٤/٥/١٩٩٩). وانتظر عرفات قرابة سنة ونصف سنة، ليحرك "انتفاضة الأقصى والاستقلال"، أولا: ليحرف الاحتقان الشعبى من انتهاكات سلطة الحكم الذاتى فى اتجاه إسرائيل، وثانيا: فى سبيل تحسين أوراق المفاوض الفلسطينى. شجعه على ذلك الانسحاب الإسرائيلى من جانب واحد من الجنوب اللبنانى (مايو ٢٠٠٠).

* ترى هل أخطأ عرفات - كما يقول محمود عباس - بخلطه بين المسار السلمى والانتفاضة؟! وهل يعنى هذا أنه ذهب ضحية هذا الخلط الخاطىء؟ أم أنه ذهب ضحية "اتفاق أوسلو" أصلا؟

محطات فى حياة عرفات

١٩٧٤ : ألقى عرفات خطابا - للمرة الأولى - أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث منحته المنظمة صفة "مراقب فى الأمم المتحدة"، وبذلك كان عرفات أول ممثل لمنظمة غير حكومية يلقى خطابا أمام الجمعية العامة.

جاء هذا الخطاب بعد أيام من اعتراف الجامعة العربية بمنظمة التحرير كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى.

١٩٨٧ : أعيد انتخابه رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل الدورات الـ ١٧ و ١٨ و ١٩ للمجلس الوطنى الفلسطينى.

١٥/١١/١٩٨٨ : تلا إعلان الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وانتخب رئيسا لدولة فلسطين.

١٣/١٢/١٩٨٨ : ألقى خطابا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى انتقلت لعقد جلستها فى جنيف بسبب رفض الحكومة الأمريكية منح الرئيس ياسر عرفات تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية للذهاب إلى نيويورك من أجل إلقاء كلمته فى الجمعية العامة فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك. وخاطبها فى جنيف كما خاطب مجلس الأمن فى جنيف فى فبراير ومايو ١٩٩٥ لنفس السبب.

١٣-١٤/١٢/١٩٨٨ : أطلق مبادرة السلام الفلسطينية لتحقيق السلام العادل فى الشرق الأوسط، والتى فتحت بناء عليها الحكومة الأمريكية برئاسة الرئيس رونالد ريجان حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس.

٣٠/٣/١٩٨٩ : اختاره المجلس المركزى الفلسطينى رئيسا لدولة فلسطين، وقد تم اختياره لهذا المنصب من قبل المجلس الوطنى الفلسطينى مباشرة، أطلق سياسة "سلام الشجعان" التى توجت بتوقيع اتفاقية إعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل فى البيت الأبيض يوم ١٣/٩/١٩٩٣.

اختاره المجلس المركزى الفلسطينى يوم ١٢/١٠/١٩٩٣ رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية.

١٣ أكتوبر ١٩٩٣ : اختير رئيسا للمجلس الاقتصادى الفلسطينى للتنمية والإعمار، كما كان الرئيس عرفات نائب رئيس حركة عدم الانحياز، ونائب رئيس دائما لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

فى يوليو ١٩٩٤ : منح جائزة فليكس هونيت بوانيه للسلام.

فى أكتوبر ١٩٩٤ : منح جائزة نوبل للسلام.

فى نوفمبر ١٩٩٤ : منح جائزة الأمير استورياس فى إسبانيا.

عندما ترحل عن عالمنا شخصية استطاعت أن تجعل من نفسها أسطورة سياسية تجسد فكرتي النضال والكفاح بكافة سبلهما المسلحة والسلمية لاستعادة الأراضي المغتصبة، قد يجد الكثيرون صعوبة في تقبل بديل يسد الفراغ، ويحل محل الرمز الذي التف حوله الشعب الفلسطيني خلال مسيرته التاريخية، أملا في تحقيق حلمه في عودة القدس وإعلان دولته وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

على الرغم من ذلك وبعد وفاة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، برزت على الساحة السياسية العديد من الأسماء التي يمكن أن تقوم بأدوار فاعلة خلال الفترة المقبلة سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى التفاعل الفلسطيني - الإسرائيلي، حتى ولو كان ذلك الدور من خلف الكواليس.

محمود عباس ("أبو مازن"):

أول هذه الأسماء هو محمود عباس أو ("أبو مازن") البالغ من العمر ٦٩ عاما، والذي يعد أقوى المرشحين على الإطلاق للفوز في انتخابات الرئاسة المقررة في التاسع من يناير الجاري خلفا لعرفات بعد أن ظل يحظى بلقب الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية لفترة طويلة، باعتباره أمين سر اللجنة التنفيذية وأحد مؤسسي حركة فتح، كبرى حركات المنظمة، فهو مرشح فتح الرسمي والوحيد لانتخابات الرئاسة.

أهم ما يميز سياسة عباس رفضه الشديد لما يسمى "عسكرة الانتفاضة" أو استخدام "العنف" بشكل عام ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية وسعيه الدءوب لإقناع فصائل المقاومة المسلحة بمختلف توجهاتها بوقف عملياتها ضد إسرائيل حتى لا تجد الأخيرة ذرائع لتدمير جهود السلام، فضلا عن مشاركته في إعداد سلسلة الاتفاقيات المرحلية التي منحت الفلسطينيين حكما ذاتيا محدودا في أعقاب اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ التي كان هو أبرز مهندسيها الذين رافقوا عرفات في زيارته التاريخية للبيت الأبيض.

ورغم تحفظ الكثيرين عليه، يصف بعض المراقبين ""أبو مازن"" بأنه شخصية ذات توجهات وسياسات معتدلة نظرا لأنه كان أحد القيادات الفلسطينية الرئيسية التي فتحت حوارا مع الجناح اليساري اليهودي والحركات الداعية إلى السلام في إسرائيل خلال فترة السبعينيات قبل انطلاق مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومن المعروف أنه قاد المفاوضات التي جرت مع الجنرال الصهيوني ماتيتياهو بليد التي أدت إلى إعلان مبادئ السلام مع "إسرائيل" على أساس الحل بإقامة دولتين، المعلن في مطلع ١٩٧٧، ونسق العديد من الاتصالات مع شخصيات إسرائيلية أخرى في عواصم العالم لبحث فرص التسوية السياسية، حيث بدأ محادثاته السرية معهم من خلال وسطاء هولنديين عام ١٩٨٩.

جعلت هذه المواقف من ""أبو مازن"" الذي شغل منصب أول رئيس وزراء فلسطيني عام ٢٠٠٣ بعد ضغوط أمريكية وإسرائيلية، شريكا مثاليا لمفاوضات السلام بالنسبة للجانب الإسرائيلي، إلا أنه استقال من منصبه كرئيس للوزراء بعد أربعة أشهر فقط إثر تزايد الخلافات بينه وبين الرئيس عرفات. والأمر المؤكد هو أنه شخصية تتمتع باحترام إقليمي ودولي كرجل دولة يقبله المجتمع الدولي لتمثيل الشعب الفلسطيني، وهو ما يحتاج إليه الفلسطينيون الآن بشدة.

ورغم الصورة التي يرسمها الكثيرون لـ ""أبو مازن"" كونه رجلا عصريا يحمل قلما أنيقا يجيد التوقيع على "إعلان المبادئ" لاتفاقيات أوسلو على عكس الصورة الراسخة في الأذهان لـ "أبو عمار" الذي لم يكن يخلع كوفيته الفلسطينية رمز المقاومة والنضال الشعبيين، إلا أن مراقبين آخرين يعتبرون أن مواقف ""أبو مازن"" متشددة فيما يتعلق بقضية عودة اللاجئين، فبالنظر لكونه ينحدر من صفد بمنطقة الجليل، شمال دولة إسرائيل حاليا، يرى أنه "ينبغي منح كل لاجئ فلسطيني حق العودة وعندها يتعين مناقشة التفاصيل التي يجب أن يوافق عليها الطرفان وتكون مقبولة لديهما".

عندما نادى "أبو مازن" بمذهبه الجديد في منتصف السبعينيات، كان ذلك بمثابة انقلاب في الثورة الفلسطينية، حيث لفت الانتباه إلى ضرورة "استغلال تناقضات العدو الداخلية"، والمتمثلة في قيام الصهيونية على فكر عنصري يميز بين اليهود الشرقيين "السفارديم" والنخبة الغربية "الأشكناز"، وعرض "أبو مازن" تلك الرؤية في كتابه "الصهيونية بداية ونهاية" الذي تبنى فكرة مد الجسور مع الجهات المهمشة في المجتمع الإسرائيلي، ومن هنا كانت فلسفته

• أنا أعرف "أبو مازن" منذ عشرين عاما، و"أبو علاء" منذ خمسة عشر عاما، وكلاهما يتميز بالصدق والشرف، ولكن إذا كنت أنت فلسطينيا شابا في جنين، ومعك بندقية فسوف تتساءل إذا سمعت أسماءهم، من هم هؤلاء الأشخاص، ومن أعطاهم الحق لأن يملوا على كيف أتصرف؟ إن سلطتهم سوف تكون سطحية جدا. من الممكن أن يتمتع الاثنان بمساندة الشعب الفلسطيني، حيث إن الفلسطينيين لا يريدون حربا أهلية.. ولكن هذا الدعم سيتبخر في اللحظة التي تتخذ فيها القيادة أي نوع من القرارات. هذه هي مشكلة "أبو مازن" و"أبو علاء" الحقيقية: لن يكون باستطاعتهما اتخاذ القرارات.

يوري أفنيري

هآرتس - ١٨ نوفمبر ٢٠٠٤.

فى التحاور مع القوى اليسارية والمناهضة للسياسة الرسمية، وذلك فى دولة تتوزع سلطاتها الحقيقية والفاعلة من الناحية العملية على جميع ألوان الطيف -اليميني- فحسب.

لم تجر الانتخابات الرئاسية بعد، ولم يتم الإعلان عن فوزه ولم يتسلم مهامه الرسمية، إلا أن المعالم الأولى لسياسة "أبو مازن" خلال المرحلة المقبلة بدأت تترجم فى الجولة العربية التى قام بها على رأس وفد فلسطينى رفيع المستوى إلى عدة دول منها مصر والأردن وسوريا ولبنان، وكان من الطبيعى أن يولى المحللون أهمية خاصة لكل من دمشق وبيروت، حيث اكتسبت زيارة الوفد الأولى من نوعها منذ أعوام لهذين البلدين دلالة كبيرة ونقطة تحول مهمة فى تاريخ علاقاتهما المضطربة منذ توقيع اتفاقية أوسلو ٩٣ بل ومنذ خروج منظمة التحرير من لبنان عام ١٩٨٢ وأيضا زيارة الكويت التى قدم خلالها اعتذارا واضحا عن موقف منظمة التحرير من الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠، الأمر الذى طوى صفحة سلبية فى تاريخ العلاقات الفلسطينية - الكويتية.

أحمد قريع ("أبو علاء"):

أحد أبرز الحلفاء المقربين فى حركة فتح من الزعيم الراحل ياسر عرفات، ويتولى منصب رئيس الوزراء منذ سبتمبر ٢٠٠٣ رغم أنه سبق أن هدد بالاستقالة أكثر من مرة بسبب خلافات بينهما حول رفض الرئيس عرفات إعطاءه المزيد من الصلاحيات والسلطات لتمكنه من أداء مهامه.

• يجب على الفلسطينيين أن يصححوا الخطأ الرئيسى الذى وقعوا فيه، وهو أنهم أعطوا الإرهابيين الفرصة للسيطرة على السياسة الفلسطينية، وأرجو أن تكون المجموعة التى ستتولى القيادة على وعى بهذا الخطأ، وأن تتصرف على هذا الأساس.

شيمون بيريز - ٦ نوفمبر ٢٠٠٤.

كان "أبو علاء" (٦٦ عاما) أيضا أحد أبرز رموز المفاوضات السرية فى محادثات السلام مع إسرائيل فى أوسلو مثل "أبو مازن"، إلا أنه يختلف عنه فى حرصه على ما يدلى به من تصريحات، كما يتصف بالكياسة واللباقة، وليس أدل على ذلك من تحفظه الشديد الذى أبداه عقب التوقيع على أوسلو، حيث قال "إذا كان هذا اتفاقا نهائيا، فهو خيانة"، مراهنا بذلك على المرحلة الانتقالية.

ويرى المحللون أنه على الرغم من الحضور القوى لقريع فى بداية التسعينيات أثناء مفاوضات أوسلو، إلا أنه توارى خلف الأحداث فى الفترة التى تولى فيها بنيامين نيتانياهو الليكودى رئاسة الوزراء فى الحكومة الإسرائيلية، ويفسرون ذلك بأنه تزامن مع انتخابه رئيسا للمجلس التشريعى الفلسطينى (البرلمان)، الذى أثبت كفاءة سياسية عالية فى قيادته، الأمر الذى لم يعد يسمح له بالمشاركة فى العملية التفاوضية خاصة أنها من مهام السلطة التنفيذية فى حين أنه كان يتولى رئاسة السلطة التشريعية.

إلا أن ذلك التفسير لم ينسحب على المرحلة التى تلت ذلك حينما ظل قريع رئيسا للمجلس التشريعى الفلسطينى، فى حين تحول منصب رئيس الوزراء الإسرائيلى إلى إيهود باراك العمالى، إذ سرعان ما عادت الأضواء لتسلط على "أبو علاء" من جديد عندما بدأ فى إجراء العديد من الاتصالات مع حكومة باراك وفتح قناة للتفاوض السرى فى مايو ٢٠٠٠ فى العاصمة السويدية استكهولم مع وزير الأمن الداخلى الإسرائيلى آنذاك شلومو بن عامى حول التسوية الدائمة.

واستمرت المفاوضات السرية، التى كان يديرها قريع، جنبا إلى جنب مع المفاوضات الرسمية، التى كان يديرها ياسر عبد ربه، إلى أن تسربت أنباء تفيد بأن مباحثات استكهولم وصلت إلى حد وضع مسودات لصيغ اتفاقيات تقفز على الخطوط الحمراء الفلسطينية، مما أدى إلى تقديم عبد ربه استقالته احتجاجا، وعلى الأثر جمد "أبو علاء" بدوره محادثاته خوفا من أن يبدو أمام الرأى العام الفلسطينى فى صورة من يقدم العديد من التنازلات.

قد يبدو قريع لدى البعض متراجعا وغير متمسك أو ثابت عند مواقفه، غير أن الوجه الآخر من الصورة يؤكد أنه استفاد بطريقة أو بأخرى من التجربة التفاوضية لـ "أبو مازن" الذى التصقت به صفة "المتنازل" عن الكثير من الثوابت فى القضية الفلسطينية، فقد كان قريع كما سبق أن أشرنا أكثر حرصا فى استخدام ألفاظه وفى مراجعة مواقفه من عباس.

وها هو حدث آخر يراه الكثيرون دليلا على ذكاء "أبو علاء" وإدراكه أن صاحب المواقف المتشددة عادة ما يكون الأقرب إلى الشارع الفلسطينى، ففى الفترة التى تحول فيها اهتمام باراك إلى المسار السورى على حساب المسار الفلسطينى، خرج قريع ليفاجئ الرأى العام بتصريحات نارية غير تقليدية، قال فيها إن الفلسطينيين لن يبقوا أسرى المزاج الإسرائيلى وسيدخلونا قوات الشرطة الخاصة بهم "بشكل أحادى الجانب" إلى المنطقة "ب" حتى فى حالة عدم موافقة إسرائيل، وأثارت تلك التصريحات فى ذلك الوقت دهشة المسئولين الفلسطينيين أنفسهم الذين تساءلوا عن مدى إدراك قريع لأبعاد وتداعيات المواجهة العنيفة مع إسرائيل.

فى حال فوز "أبو مازن" بمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن "أبو علاء" سيكون فى الغالب أقوى المرشحين للاحتفاظ بمنصبه كرئيس للوزراء، وقد عكست مرافقته له فى جولته العربية وفى زيارتهما المهمة لسوريا ولبنان والكويت فى ديسمبر ٢٠٠٤ انسجاما فى وجهات النظر بينهما حتى وإن كان لكل منهما طريقته الخاصة فى التعبير عن شخصيته، مما يؤشر على تقارب ملحوظ وقدرة على العمل المشترك تحت أيديولوجية واحدة تسعى لفتح قنوات التفاوض والحوار على كافة المسارات العربية والإسرائيلية أملا فى إيجاد حلول نهائية للصراع المزمن فى المنطقة.

نبيل شعث:

الرجل الثالث فى السلطة الفلسطينية فى مرحلتها الانتقالية منذ وفاة عرفات، وحتى اتضاح الصورة وتشكيل مجلس الوزراء الجديد بعد الانتخابات الرئاسية. تقلد شعث منصبه كوزير

للشئون الخارجية فى السلطة الوطنية منذ عام ٢٠٠٣ وتم انتخابه كعضو فى المجلس التشريعى الفلسطينى عام ١٩٩٦ كممثل لمنطقة خان يونس فى قطاع غزة، إضافة إلى عضويته فى اللجنة المركزية لحركة فتح.

قبل أن يعينه عرفات وزيرا للشئون الخارجية، تقلد شعث (٦٦ عاما) منصب وزير التخطيط والتعاون الدولى فى الفترة من ١٩٩٤ وحتى أبريل ٢٠٠٣، وكان قد بدأ نشاطه فى منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٧٠ حيث شغل منصب رئيس مركز التخطيط بمنظمة التحرير بين عامى ١٩٧١ و١٩٨١.

ترأس شعث وفد منظمة التحرير الفلسطينية الأول للأمم المتحدة وصاحب الرئيس عرفات فى خطابه الشهير فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ عندما أمسك أبو عمار بالبندقية فى يد وبغصن الزيتون فى اليد الأخرى كناية عن رغبته فى السلام، وخوفه من أن يضطر إلى العودة لطريق الكفاح المسلح، ومثل شعث فلسطين فى كثير من المؤتمرات الدولية، منها المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس.

دائما ما يطالب شعث واشنطن بلعب دور أكبر للتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وحل أزمة الشرق الأوسط، وكان ضمن الوفد المفاوض لمؤتمر مدريد للسلام، وقام بدور بارز فى مفاوضات أوسلو، كما ترأس وفد فلسطين لمفاوضات غزة - أريحا مع الجانب الإسرائيلى وشارك فى غالبية المحادثات التى جرت مع الإسرائيليين فى "طابا" بمصر و"واى ريفر" و"كامب ديفيد" بالولايات المتحدة الأمريكية.

صائب عريقات :

المفاوض البارع الذى ارتبط اسمه دوما بالدبلوماسية الفلسطينية على مر تاريخها والذى يعبر دائما عن آمال وطموحات الشعب الفلسطينى بعيدا عن السلاح، مستخدما عباراته المنمقة وأسلوبه الهادئ الرصين، فهو أحد أبرز الوجوه فى السلطة الوطنية ويوصف بالاعتدال.

ولد عريقات فى القدس الشرقية وحصل على بكالوريوس القانون والعلاقات الدولية من جامعة سان فرنسيسكو عام ١٩٧٩ ثم الماجستير فى العلاقات الدولية، ثم نال درجة الدكتوراه من لندن فى القانون الدولى عام ١٩٨٣.

حاز على لقب رجل المواجهة الأول مع الإسرائيليين منذ بداية محادثات السلام فى مدريد عام ١٩٩١، ويوصف بأنه من أقوى المدافعين والمناصرين للقضية الفلسطينية وهو ما جعله يحظى بشعبية واسعة فى الشارع الفلسطينى، إذ لا يتردد فى انتقاد السلطة الفلسطينية نفسها.

غير أن الخلاف بينه وبين "أبو مازن" والذى طفا على السطح بوضوح عند تولى الأخير رئاسة الوزارة عام ٢٠٠٣، يجعل الكثير من المراقبين يستبعدون وضعه فى دائرة الضوء على الساحة السياسية الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة فى حالة إذا ما فاز "أبو مازن" بمنصب رئيس السلطة الوطنية. ومن المعروف أن محمود عباس استبعد عريقات من محادثات كانت ستجرى بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون، حيث اصطحب معه محمد دحلان وكان وقتها وزيرا للأمن الداخلى فضلا عن قريع مما دعا عريقات إلى تقديم استقالته.

فاروق القدومى (أبو اللطف) :

ولد فى مدينة نابلس شمال الضفة الغربية ويبلغ من العمر ٧٤ عاما، انتقل إلى يافا ثم التحق لفترة وجيزة بجيش الأردن بعد إعلان دولة إسرائيل، ثم رحل إلى السعودية للعمل ومنها انطلق للدراسة بالجامعة الأمريكية فى القاهرة عام ١٩٥٤ قبل أن ينتسب لصفوف البعث.

فور تخرجه، بدأ مشواره النضالى مع ياسر عرفات الذى أسس معه حركة فتح ثم عاد إلى الأردن عام ١٩٦٦، حيث أصبح عضوا فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ممثلا لفتح، وكان من ضمن الذين اعتقلتهم السلطات الأردنية فى أحداث أيلول الأسود ١٩٧٠ قبل أن يتم الإفراج عنه لاحقا.

شغل منصب رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية أثناء حكم عرفات، ثم خلفه فى رئاسة حركة فتح، وعلى الرغم من خبرته فى العمل السياسى والدبلوماسى وتاريخه النضالى والنظر إليه باعتباره أحد أنظف وأفضل القيادات الفلسطينية، إلا أن هناك من يشككون فى إمكانية ظهوره على الساحة فى مرحلة ما بعد عرفات، فموقفه معروف كواحد من أشد المعارضين لاتفاق أوسلو، لذا فهو لا يتمتع بالقبول والتأييد من قبل الأمريكيين ولا الإسرائيليين ولا حتى من قبل الكثير من الدول العربية.

كان القدومى من القلة التى تمسكت بموقفها الرافض لأوسلو، ورفضت العودة إلى الأراضى المحتلة عقب التوقيع على الاتفاق، مفضلة البقاء فى تونس، فهو يرى أن فى هذا الاتفاق "تنازلا تاريخيا" من الفلسطينيين عن حقوقهم المشروعة، إضافة إلى كونه لا يتسم بالشفافية والوضوح، فضلا عن أن ما حصل عليه الفلسطينيون لا يلبى الحد الأدنى من طموح الشعب، من وجهة نظره، ويتساءل القدومى دوما فى تصريحاته مستنكرا عن قيمة "قيادة فلسطينية بدون سلطات ورئيس دولة بدون صلاحيات وأرض بدون سيادة ولا قوة تحميها".

وحول موقفه من خريطة الطريق، يرى أنها مكتوب لها الفشل، لأنها تسعى فى الأساس إلى التهدئة لا الحل، كما يعتبر أن القضية الفلسطينية لا يمكن حلها بالمفاوضات إلا عندما يتم الانسحاب من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، ومن وجهة نظره، فإن المقاومة هى الطريق من أجل التوصل إلى تسوية سياسية وعادة ما يدعو لاستمرار الكفاح المسلح حتى إقامة دولة فلسطينية، لذا فهو مقرب من الشعب ومرفوض بطبيعة الحال أمريكيا وإسرائيليا.

ولا يأخذ عليه منتقدوه إلا كونه يتمتع بمظاهر بذخ مفرط على النقيض من الأوضاع المتردية التى يعانى منها أبناء الشعب الفلسطينى، إلا أن أحدا لم يشكك يوما فى وطنيته أو فى كونه على علاقة مع أى جهات إسرائيلية، بل إنه اشتهر بآرائه السياسية النضالية وإشادته بالعمليات الفدائية الاستشهادية، وفى الأيام الأخيرة قبيل وفاة عرفات، ترددت شائعة قوية لم تتأكد أبدا عن أن "أبو عمار" أوصى فى إحدى المرات التى أفاق فيها من غيبوبته الأخيرة للقدومى بالخلافة.

نبيل عمرو :

ولد نبيل عمرو عام ١٩٤٧ في بلدة دورا قرب الخليل، والتحق بجامعة دمشق، حيث حصل على الليسانس فى الحقوق ثم نال شهادة الدبلوم فى الإعلام من جامعة القاهرة، الأمر الذى أهله للانخراط فى العمل الصحفى إلى جانب السياسى، كما شغل منصب السفير الفلسطينى فى موسكو بين عامى ١٩٨٨ و١٩٩٣، وفى عام ١٩٩٦، انتخب عضوا فى المجلس التشريعى عن محافظة الخليل، حيث اشتهر بانتقاده الحاد للفساد الذى بدأت بوادره تنخر فى أجهزة السلطة.

عمل مستشارا إعلاميا للزعيم الراحل ياسر عرفات الذى عينه عام ١٩٩٨ وزيرا للشئون البرلمانية، لكنه استقال من منصبه بعد خلاف علنى مع الرئيس حول ضرورة إجراء إصلاحات حاسمة وسريعة فى أجهزة السلطة الفلسطينية الإدارية والقضائية، ووصل الخلاف بين الرجلين إلى حد قيامه بنشر رسالة مفتوحة إلى عرفات فى سبتمبر عام ٢٠٠٢، دعا فيها إلى استحداث منصب رئيس للوزراء وقد أدى ذلك إلى اتهامه من قبل البعض بالخيانة.

كما أثار انتقاده العلنى لرموز السلطة الفلسطينية انزعاج بعض مراكز القوى مما أدى إلى تعرض منزله فى رام الله لإطلاق النار، وأسفر عن إصابته بجروح بالغة فى القدم أدى إلى بترها، ولم تعرف بعد الجهة التى وقفت وراء تلك الجريمة ولم تعلن أى جهة مسئوليتها عنها إلا أن أصابع الاتهام أشارت إلى كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكرى لحركة فتح.

ورفض نبيل عمرو نفسه توجيه الاتهام إلى أى جهة، فعلى الرغم من استمرار الخلاف بينه وبين رفاقه فى فتح، لكنه يرفض أن يصل هذا الخلاف إلى حد القطيعة، ولم يكن عمرو يخفى علاقته المتينة مع "أبو مازن" حيث كانت تجمعهما نظرة واحدة إلى عملية السلام، وكان كلا الرجلين يؤمنان بأن الطريق إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة يمر عبر مفاوضات شاقة تتضمن تقديم تنازلات مؤلمة، ومن الجدير بالذكر أن عباس كان قد اختار نبيل عمرو وزيرا للإعلام فى حكومته التى لم تعمر أكثر من أربعة أشهر، مما قد يرجح احتمال عودته للأضواء عندما يتقلد "أبو مازن" منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

مروان البرغوثى :

ولد فى السادس من يونيو عام ١٩٥٨، وهو ما يوافق اليوم الذى أصدرت فيه محكمة إسرائيلية ضده خمسة أحكام بالسجن فى ٢٠٠٤، ومع ذلك وعلى الرغم من بقائه داخل أسوار السجن فهو مازال يشغل منصب أمين سر حركة فتح فى الضفة الغربية.

نشأ البرغوثى فى بلدة كوبر بمدينة رام الله وعاش مع أسرته فى أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة، مما انعكس على تحصيله العلمى، كما اقتحم عالم النضال منذ نعومة أظفاره، فمنذ الرابعة عشرة من عمره وهو مطارد وملاحق من قبل المخابرات الإسرائيلية التى كانت تستدعيه بشكل دورى للتحقيق معه.

ويعد البرغوثى أحد مؤسسى الشبيبة الطلابية فى الضفة وترأس حركتها فى جامعة بيرزيت فى بداية الثمانينيات قبل أن يحصل على بكالوريوس فى التاريخ والعلوم السياسية من الجامعة نفسها، ثم الماجستير فى العلاقات الدولية، وقضى ست سنوات من عمره فى السجون الإسرائيلية لقيامه بدور فاعل فى الانتفاضة الأولى وتم ترحيله من فلسطين إلى الأردن عام ١٩٨٧، وعمل ضابط اتصال لمكاتب منظمة التحرير الفلسطينية فى عمان وتونس، وكان أحد أبرز الشخصيات الفلسطينية التى ظلت على اتصال دائم مع نشطاء السلام الإسرائيليين حتى اندلاع الانتفاضة الأخيرة.

وبموجب اتفاقيات أوسلو، عاد البرغوثى إلى الضفة الغربية فى أبريل ١٩٩٤ وترأس الأمانة العامة لحركة فتح فيها كمؤيد لعملية السلام، ونظريته السياسية تتلخص فى أن المفاوضات يجب أن تستند إلى نطاق صلاحيات اتفاقيات السلام، وتمثل الحركة التى ينتمى لها البرغوثى - المقرب من جبريل الرجوب الذى يتمتع بدوره بعلاقات طيبة مع الجماعات الإسلامية - الرفض التام لتهويد القدس وسياسة الاستيطان اليهودى ويعتبر المستوطنات بؤرا إرهابية يجب على الفلسطينيين محاربتها. ويرفض اعتبار أبو ديس عاصمة للدولة الفلسطينية أى بديل عن القدس كما يعتبر أن أى فلسطينى يساوم على حدود ١٩٦٧ خائنا وأن ذلك من شأنه تدمير الشعب الفلسطينى.

ينتقد البرغوثى مركزية السلطة فى شخص واحد وقضايا الفساد المالى بين مسئولى السلطة، ويؤكد الحاجة الماسة لإحلال السلام من خلال راع آخر غير الولايات المتحدة لانحيازها الكامل طوال عشر سنوات إلى جانب إسرائيل، كما أن خطبه النارية جعلته يلقب بـ "مانديلا الفلسطينى"، وينظر له باعتباره الزعيم السياسى والمحرك الرئيسى للانتفاضة الفلسطينية الثانية التى اندلعت عام ٢٠٠٠، كما ساعد فى تنسيق الانتفاضة الأولى التى بدأت فى ١٩٨٧ وانتهت فى ١٩٩٣.

وعلى الرغم من ظروف اعتقاله منذ الخامس عشر من أبريل عام ٢٠٠٢، إلا أن الجناح الموالى له من "الحرس الجديد" المعارضين لترشيح "أبو مازن" فى حركة فتح ظلوا يطالبون بترشيح البرغوثى عن الحركة لانتخابات الرئاسة الفلسطينية، معتبرين أنه أفضل من يخلف الزعيم عرفات نظرا لقاعدته الشعبية العريضة وبعد أن رشح نفسه مستقلا تراجع عن ذلك حفاظا على وحدة حركة فتح وعدم إحداث شرخ وانقسام فى الحركة بين مؤيدى "أبو مازن" والموالين له.

ويرى المراقبون أن مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ والتوقيع على اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ كانا بمثابة نقلة نوعية لمروان البرغوثى، فبعد عام من التوقيع على الاتفاق، عاد البرغوثى إلى الضفة الغربية وبدأ نشاطه السياسى حتى أصبح من أشد المروجين لأوسلو وفى مقدمة مؤيدى اتفاقيات السلام، فبدأ بالتقرب من اليسار الإسرائيلى ومجموعات السلام المختلفة فى إسرائيل، وتحول بدوره من التمسك بفكرة الكفاح المسلح إلى إمكانية النضال السياسى وتأييد السلام بعد أن كان -عكس آخرين داخل فتح- من المؤيدين لتوسيع نطاق العمليات داخل الخط الأخضر، ما أدرج اسمه منذ أمد على قائمة المطلوبين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

محمد دحلان :

فضلا عن البرغوثى، فإن العقيد محمد دحلان الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائى السابق فى غزة من الوجوه الشابة

الواعدة داخل فتح أيضا ومن المرشحين للبروز بشدة خلال الفترة القادمة، وهو عضو لجنة العلاقات بمنظمة التحرير الفلسطينية، فضلا عن كونه قائدا سابقا لجناح الشباب فى المقاومة بحركة فتح المعروف باسم "شبيبة".

ولد دحلان فى غزة عام ١٩٦١ من أسرة لاجئة وانضم إلى حركة فتح وكان عضوا نشيطا فى الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وقضى خمس سنوات من عمره فى السجون الإسرائيلية ما بين عامى ١٩٨١ و١٩٨٦ قبل ترحيله إلى الأردن عام ١٩٨٨، وكان يشغل منصب قائد جهاز الأمن فى قطاع غزة، كما عاش فترة فى مصر حتى انضم لحركات المقاومة الفلسطينية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية، ثم التحق بعدها بمنظمة التحرير فى تونس، حيث شارك فى تنسيق الانتفاضة الأولى قبل أن يعود إلى غزة عام ١٩٩٤.

يعد دحلان عضوا دائما فى فريق التفاوض الفلسطينى حول القضايا الأمنية المتعلقة بإعادة الانتشار الإسرائيلى أثناء عملية أوسلو، وحول عودة الفلسطينيين الذين طردوا بعد عام ١٩٦٧، وحول إطلاق سراح الأسرى، ويتحدث العبرية بطلاقة، إلا أنه قدم استقالته فى ٥ نوفمبر ٢٠٠١ احتجاجا على سياسة السلطة الفلسطينية فى القبض على أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهاد الإسلامى، لكن الرئيس الراحل عرفات رفض قبول استقالته، ثم عاد واستقال من منصبه عام ٢٠٠٢ كمستشار للأمن القومى، وعلى الرغم من ذلك، فقد دافع عن عرفات بقوة عندما دعا الرئيس الأمريكى جورج بوش للإطاحة به، حيث أكد وقتها أن بوش يدبر انقلابا ضده، مؤكدا أنه لو مست أمريكا وإسرائيل عرفات فستندمان ندما كبيرا.

وبالرغم من أن البعض كان يعتبره "الفتى المدلل" لعرفات إلا أن اقترابه من السلطة جعل الأمور تتحول إلى النقيض، وبرر البعض ذلك بأن دحلان ينافسه كثير من المقربين لعرفات مما فتح المجال بقوة لإطلاق كثير من الاتهامات والتى جاء أخطرها اتهامه بأنه وراء الفوضى التى حدثت فى غزة فى شهر يوليو ٢٠٠٤.

عندما تولى مسئولية جهاز الأمن الوقائى فى غزة، اتهمته إسرائيل بمساندة عمليات المقاومة وحمله رئيس الوزراء أريل شارون مسئولية الهجوم على حافلة للمستوطنين فى غزة فى نوفمبر ٢٠٠٠، وشن هجوما على مكتبه وتوعده بالقتل، إلا أن الأمور تغيرت مع الوقت ومع تردد شائعات حول شرائه منزلا بمبلغ ٤٠٠ ألف دولار فى غزة، ثم أصبحت إسرائيل تنظر له باعتباره أداة لإنهاء الانتفاضة، ومن هنا فإن الاتهام الأخطر الذى أصبح يوجه له الآن هو العمالة لإسرائيل والتى أرجعها هو إلى تسريبات إسرائيلية تستهدف تشويه صورته.

وتوجه إلى دحلان اتهامات بتشكيل ما يعرف بـ "مجموعة الموت" سيئة السمعة التابعة لجهاز الأمن الوقائى والتى خصصت لضرب حركتى المقاومة الإسلاميتين حماس والجهاد فى النصف الثانى من التسعينيات "تنفيذا لأوامر إسرائيلية"، كما يردد البعض، والتى لم يتم حلها سوى فى نوفمبر الماضى فى إطار سلسلة من الإجراءات الأمنية التى اتخذتها القيادة الفلسطينية المؤقتة بعد وفاة عرفات، استعدادا للانتخابات الرئاسية، وهو الإجراء الذى قوبل بارتياح بالغ من أبناء الشعب الفلسطينى.

ياسر عبد ربه :

وزير الإعلام والثقافة والفنون السابق بالسلطة الفلسطينية والأمين العام لحركة "الاتحاد الديمقراطى الفلسطينى" (فدا)، وهو عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأحد المساهمين فى التوصل إلى وثيقة جنيف وأحد الموقعين عليها مع نشطاء السلام الإسرائيليين.

ولد أديب عبد ربه، والشهرة ياسر عبد ربه، فى يافا عام ١٩٤٤ وحصل على ماجستير الاقتصاد والعلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وانضم إلى حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام ١٩٦٧، وذاع صيته داخل الجبهة عام ١٩٦٨ عندما أصبح نائب الأمين العام وممثلها فى المجلس الاقتصادى لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل أن ينشق عنها حيث انضم فى نفس العام للجبهة الديمقراطية التى أسسها نايف حواتمة، ثم ظل ممثلا للجبهة الديمقراطية فى منظمة التحرير حتى عام ١٩٩٠، حيث انشق للمرة الثانية وشكل حزب فدا.

وبعد تشكيل حركة فدا، انضم إلى الوفد الفلسطينى لمباحثات مدريد وساعد فى تنسيق المباحثات السرية لأوسلو عام ١٩٩٣، ثم عين رئيسا لفريق المفاوضات فى مباحثات المرحلة النهائية إلا أنه استقال فى مايو من العام نفسه عندما انكشفت تفاصيل المباحثات السرية التى كان يقودها قريع بالتوازى فى العاصمة السويدية استكهولم.

كان دائم الالتصاق بالرئيس ياسر عرفات منذ الستينيات وشارك فى الحوار مع الأردن والولايات المتحدة فى الفترة من عام ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠، ويوصف بأنه أحد أفراد الحرس القديم للقيادة الفلسطينية، كما عينه عرفات وزيرا للثقافة والإعلام بالسلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ وظل مقربا منه وشارك فى محادثات طابا يناير ٢٠٠١ مع الإسرائيليين التى عقدت بعد فشل محادثات "كامب ديفيد" الثانية فى يوليو عام ٢٠٠٠.

خالد مشعل :

أبرز قادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بعد اغتيال مؤسسها الروحى الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسى القائد الميدانى للحركة فى غزة، كما أنه من المشاركين فى تأسيس حماس عام ١٩٨٧، وبطبيعة انتمائه إلى الحركة، فهو يدعو إلى المقاومة المشروعة ولكن تحت قيادة "عقل سياسى لإدارة الصراع".

ولد خالد عبد الرحيم مشعل فى قرية سلواد قضاء برام الله عام ١٩٥٦، ثم هاجر مع أسرته إلى الكويت، حيث أكمل دراسته المتوسطة وانضم إلى الجناح الفلسطينى من تنظيم "الإخوان المسلمين" وأتم دراسته الجامعية حتى حصل على البكالوريوس فى الفيزياء من جامعة الكويت التى كانت تضم فى فترة السبعينيات مختلف التيارات الفكرية العربية بصفة عامة والفلسطينية بصفة خاصة.

ولاشك أن هذه التجربة أثرت شخصيته ووجدانه بشكل كبير كما شهدت قمة عطائه ونضجه الفكرى والحركى والسياسى. فقاد التيار الإسلامى الفلسطينى فى جامعة الكويت، وشارك فى

تأسيس كتلة الحق الإسلامية التي نافست قوائم حركة (فتح) على قيادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الجامعة، ثم سرعان ما تحولت تلك الكتلة -بعد تخرجه- إلى ما عرف بـ "الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين".

وبعد اندلاع أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، سافر مشعل إلى الأردن كمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الأردنية، وهناك تفرغ للعمل السياسي وبات عضوا في المكتب السياسي لحماس منذ تأسيسه، وانتخب رئيسا له في عام ١٩٩٦، مما أسهم أيضا في بلورة شخصيته وتألقه على الصعيدين السياسي والإعلامي حتى أصبح من أكثر شخصيات حماس قبولا إعلاميا وذكاء سياسيا فضلا عن الكاريزما التي يتمتع بها بالفطرة.

حاولت إسرائيل اغتياله في الحادثة الشهيرة التي وقعت في سبتمبر عام ١٩٩٧ خلال إقامته في العاصمة الأردنية عمان على أيدي عملاء الموساد الذين حقنوه بالسم، إلا أنه تم إنقاذ حياته بعد تدخل العاهل الأردني الراحل الملك حسين آنذاك بنفسه من خلال الضغط على إسرائيل لتعطيه المصل المضاد لإنقاذ حياته، ولكن بعدها بعامين، تم إبعاده ورفاقه في حماس من الأردن فتوجه إلى قطر التي رحبت باستضافته هو والمبعدين الآخرين وبقي فيها لفترة ثم انتقل إلى سوريا، حيث مازال يقيم هناك حتى الآن.

محمود الزهار :

من القادة البارزين أيضا في حركة حماس ومن الشخصيات المثيرة للجدل فيها ما بين التشدد والاعتدال، كما أنه من مؤسسي الحركة مع الشيخ أحمد ياسين عام ١٩٨٧، واعتقل خلال الانتفاضة الأولى لمدة ستة أشهر ثم أبعدته السلطات الاسرائيلية إلى مرج الزهور في جنوب لبنان عام ١٩٩٣ خلال الحملة الشهيرة التي شنتها ضد قادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وولد محمود الزهار عام ١٩٤٥ في غزة من أب فلسطيني وأم مصرية، وحصل على بكالوريوس الطب من جامعة عين شمس بالقاهرة عام ١٩٧١، وعلى ماجستير في الجراحة العامة من الجامعة نفسها عام ١٩٧٦، وهو شخصية نقابية وأكاديمية بارزة، حيث أسس كلية التمريض بالجامعة الإسلامية في بداية التسعينيات، ومازال يعمل محاضرا فيها إلى جانب عيادته التي افتتحها في أحد الأحياء الشعبية لعلاج الفقراء بالمجان.

وفي الوقت الذي تتذبذب فيه مواقف حماس من الهدنة مع إسرائيل بين معارضة تامة لها والموافقة المشروطة عليها، يرجع المحللون الفضل له في بذل جهود كبيرة لإقناع أجنحة الحركة بإعلان الهدنة. وبحسب المراقبين، فإن إعلان حماس في الماضي وقف العمليات ضد إسرائيل في غزة حالة تنفيذ شارون خطته لفك الارتباط والانسحاب من القطاع، يشير إلى نزعة جديدة معتدلة داخل الحركة، فهي وإن احتفظت بحق الرد على إسرائيل في الضفة الغربية أو أي مكان آخر غير غزة، إلا أنها تتعارض مع اللهجة النارية التي رافقت جنازة الزعيم الروحي الشيخ أحمد ياسين.

ويرشح البعض الزهار ليكون القائد الجديد لحماس في الداخل، مشيرين إلى أن غالبية القيادات التي شاركت في تشكيل حماس عام ١٩٨٨ قتلت ولم يتبق منها إلا الزهار واسماعيل هنية، كما أنه نجا أيضا من محاولة اغتيال في سبتمبر ٢٠٠٣، عندما قامت طائرتان من طراز إف ١٦ بإسقاط قنبلة على منزله بغزة مما أسفر عن استشهاد نجله.

خاتمة :

المشهد السياسي الفلسطيني بكافة تعقيداته وتناقضاته -في الداخل والخارج- ستكون غنيا خلال الفترة المقبلة بالعديد من الوجوه والشخصيات التي ستكون لها أدوار حيوية وفاعلة في مسار القضية الفلسطينية وصراعها المزمن مع إسرائيل، ومع الحاجة الماسة إلى توحيد الجبهة الداخلية أو بمعنى أدق تنظيمها كي تتبنى مواقف رسمية واحدة، يأمل المراقبون في أن يتمكن مسئولو السلطة الوطنية الجديدة بكافة مهامهم السياسية والأمنية والداخلية والخارجية من مواجهة التحديات التي ستطرأ على قضية السلام في الشرق الأوسط خلال المرحلة القادمة.

بينما تجتاز المنطقة برمتها مرحلة مفصلية، باختفاء ياسر عرفات الذي ظلت صورته لسنوات طويلة رمزا للقضية الفلسطينية، فإننا نحتاج بشدة لإعادة رسم الخريطة المعرفية لإسرائيل، وموقفها من مرحلة "ما بعد عرفات"، خاصة أن هناك مؤشرات كثيرة تشير إلى أن تل أبيب في أزمة حقيقية بعد اختفاء ما كانت تصفه لسنوات طويلة "بأنه "عقبة تسد الطريق للسلام"، وأنه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه، وهي المبررات التي تذرعت بها إسرائيل لتطلق يد جيشها أمام مدنيين لسنوات. الرؤية الإسرائيلية للحقبة القادمة تستحق منا الرصد والتحليل، خاصة في ظل ترقب للدور الإسرائيلي ما بين دعم السلطة الجديدة أو تغذية الانفلات الأمني بشكل غير مباشر، في ظل معادلة سيكون الرقم الصعب فيها: المجموعات المسلحة في قطاع غزة، والتي توجد علامات استفهام كبيرة أمام مصادر تمويلها، حتى تعارض السلطة بالرصاص، أو تحل محلها، لدرجة عقد محاكمات شوارع، وهو ما يمثل خطرا على النظام والشارع وصورة الفلسطيني أمام الرأي العام العالمي، ويؤدي لانفلات يغيب عنه برنامج العمل، مما يصب في النهاية في مصلحة إسرائيل.

لا يمكن فهم الرؤية الإسرائيلية للحقبة القادمة وتقييم تل أبيب لها إلا في إطار المشهد الفلسطيني الداخلي، لذا يجدر بنا في البداية أن نقول باختصار إن كل المؤشرات تؤكد أن اكتمال شرط النجاح الضروري للقيادة الفلسطينية الجديدة يتمثل فقط في فرز قيادة قوية قادرة على اتخاذ القرار.

ما لن يتغير بموت عرفات:

تتمثل أزمة رحيل الشريك الغائب بالنسبة لإسرائيل في حقيقة أن الزعيم الفلسطيني الجديد -أيا كان- يحتاج لاثبات قوته أمام الجماهير. وهو ما يعني بكلمات أخرى التشدد تجاه إسرائيل ولو في المرحلة الأولى، فأي قائد يرغب في اتخاذ قرار سواء لاستمرار المواجهة أو للمصالحة مع إسرائيل يحتاج إلى القاعدة الجماهيرية، تلتف حوله وتدعمه.

وفي المقابل، ستبذل تل أبيب مزيدا من الجهد لتلويث الرئيس القادم بحملات دعائية داخلية وخارجية. وبالنسبة لقطاعات المتدينين اليهود فهي تتبنى موقفا ثابتا من الفلسطينيين في حياة عرفات أو في ظل غيابه، فمن وجهة نظرهم "العربي الطيب هو العربي الميت" (ويقصدون الفلسطينيين بشكل خاص)، فصيحة الموت للعرب -شفاهة وكتابة- تتكرر في أحيان كثيرة داخل إسرائيل، وهي الشعارات التي توجد على جدران حتى بعض المباني الحكومية بدون أن يهتم المسئولون الإسرائيليون بإزالتها. كما أن "هناك من يعترف بأن الإدانة لعبارات الموت للعرب غير حقيقية"(١). وهذه القوى تدعم أي مذابح أو جرائم ضد الفلسطينيين، حيث أصدرت ودعمت فتاوى عديدة في هذا الشأن، على غرار فتوى رد فيها أحد كبار الحاخامات على سؤال وصل إليه بشأن تعذيب عرب -ويقصد هنا الفلسطينيين- مستنكرا موقف من يرون أنه من المحظور تعذيب (مخربين) عرب في التحقيقات، حيث أفتى الحاخام -وهو حاخام اكبر سابق لإسرائيل- "بأنه مسموح بتعذيب العرب، لكي نحصل منهم على معلومات"(٢).

كانت أزمة إسرائيل مع عرفات أنها صورته -وفقا لصحيفة "ماقور ريشون" ذات الاتجاه المقرب من الصهيونية الدينية- في صورة الشخص الوحيد الذي يتمسك بالعنف ويرفض يد إسرائيل المبسوطة بالسلام، حيث ذكرت الصحيفة:

فحسب هذه الرؤية لم يكن عرفات يريد أن يحصل على دولته بإحسان من إسرائيل. إنه يريد حرب تحرير يحرر فيها بالقوة الأراضي المحتلة، ويقيم دولته بقوة السلاح. فالفلسطينيون مستعدون للموافقة على دولة على جزء من فلسطين والعيش بشكل أو بآخر بجانب دولة إسرائيل بشرط ألا تبرم هذه الدولة سلاما مع إسرائيل وألا تعترف بحدودها. فعندما حضر لكامب ديفيد، كان يخطط للحصول على كل ما يمكنه الحصول عليه على طاولة المفاوضات، على أن يحصل على المزيد في ميدان القتال وانهاء الجولة بوقف اطلاق نار وليس باتفاق سلام.

رحيل عرفات مثل أزمة لمن لا يريدون تقديم الحل الجذري للقضية الفلسطينية والاعتراف بأخطاء الصهاينة الأوائل، وهو ما اعترفت به صحيفة "هماحنيه هحريدي" الدينية تحت عنوان "حان الوقت لإبلاغ الشعب بالحقيقة كاملة" بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٢ حيث ذكرت صراحة :

"تعامل الصهاينة الأوائل بتعال أحمق مع السكان العرب في أرض إسرائيل، فقد اعتقدوا جميعا أن العرب مثلهم مثل تجمعات البعوض المسبب للملاريا، يمكن رشهم بالمبيدات وتجفيف منابعها. والرواد المجرمون رضعوا ثقافة القوة في بلاد الأغيار وأرادوا التشبه بغير اليهودي القوي مفتول العضلات الذي يحتل بلدانا ويسيطر على شعوب كثيرة، لكنهم لم يضعوا في حسبانهم أن الصهيونية ستواجه دائرة من أعمال سفك الدماء لمائة عام تدخلنا جميعا في جيتو محاصر ودائرة دموية يخيم عليها الموت والثكلى، جراح وكدمات، فليرحمنا الرب".

وعلى نفس المنوال، كتب رئيس تحرير صحيفة "هتسوفيه" الناطقة بلسان حزب المفدال تحت عنوان ورثة عرفات يتعهدون بالسير على نهجه ١٢ نوفمبر ٢٠٠٤ "إن شارون يواجه الآن أزمة حقيقية، فقد روج لأن عرفات هو العقبة أمام السلام لكونه ليس شريكا يمكن التفاوض معه، وها هو عرفات قد اختفى، لكن ظل الفلسطينيون يرفضون الاعتراف بدولة إسرائيل، لذا لابد لإسرائيل أن تدافع عن نفسها، وهي المهمة التي ننتظرها من الحكومة التي ستخلف حكومة شارون.

رئيس تحرير هتسوفيه توقع ايضا أن تكبد القيادة

الفلسطينية المقبلة لإسرائيل خسائر فادحة تطبيقا لمقولة الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة، عندما قال: إن التفاوض مع إسرائيل سيساعد على انهيارها تماما. خاصة أن "أبو علاء وأبو مازن" يقولان في جلساتهما الخاصة إن انسحاب إسرائيل لحدود ١٩٦٧ خطوة نحو إلقائها في البحر(٣). أي أن رئيس تحرير الصحيفة -وهي الناطقة بلسان الحزب الوحيد المعبر عن معسكر الصهيونية الدينية في إسرائيل- يشدد على أن إسرائيل هي الخاسر الأول من تولي قيادات مرنة ظاهريا تجاه إسرائيل قيادة السلطة الفلسطينية، خاصة أن "أبو علاء" سبق له أن دهس بقدمه علم إسرائيل المحترق في إحدى المظاهرات الفلسطينية. وهو الرأي الذي يؤيده ساسة كبار في إسرائيل، مشددين على أن ورثة عرفات سيكونون أخطر منه.

وقد عبر عن الأزمة التي تتمثل في الاتجاه المبكر لتولي محمود عباس (أبو مازن) الرئاسة خلفا لعرفات الكاتب الإسرائيلي ناحوم برنيع تحت عنوان الميراث في يديعوت أحرنوت بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٤ حيث قال: "في المرحلة الأولى، على الأقل، سيكون أبو مازن هو الشخصية الأولى بين القياديين. وخلافا لعرفات، يرفض أبو مازن، رفضا قاطعا، استخدام الإرهاب. مع ذلك، لا يمكنه، ولا ينوي، أيضا، اجتثاث أوكار الإرهاب بالقوة. وإذا ما فسرنا المعايير التي حددها شارون بكل بساطة، فسنجد أنه (أبو مازن) ليس شريكا".

يتمثل المكسب الآني بالنسبة لإسرائيل بعد اختفاء عرفات في نقطتين رئيسيتين: الأولى هي بما أنه لا يوجد بشكل عملي شيء اسمه "الانسحاب أحادي الجانب"، فلا بد من التنسيق مع الفلسطينيين لسد الفراغ، والانسحاب بالاتفاق سيكون أسهل وأكثر ديناميكية في عهد "أبو مازن".

أما النقطة الثانية، فتتمثل في وقف فوري لجميع الاناشيد والأغاني والمقالات المحرضة ضد إسرائيل في وسائل الإعلام الرسمية في فلسطين، بعد ٢٤ ساعة فقط من طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي.

أزمة إسرائيل أن الكرة لم تعد في الملعب الفلسطيني، فحقا ينتظر العالم مواقف "أبو مازن وأبو علاء"، لكنه أصبح يتطلع أيضا لمواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي. فقد سلم قسم كبير من العالم العربي، بل وعدد من الدول العربية، برفض إسرائيل مفاوضة عرفات، لكنه لن يقبل بمقاطعتها لأبو مازن.

وإذا كان سيفر بلوتسكر -أحد كتاب صحيفة يديعوت احرونوت- يقدم صورة وردية لمرحلة ما بعد عرفات، فإنه يمثل في الواقع الأقلية، حيث توقع الكاتب في مقال عرفات توفي وشعبه إستعاد الحياة يديعوت أحرونوت ١٨ نوفمبر ٢٠٠٤ "في نهاية غالبية التراجيديات السياسية التي كتبها شكسبير، يخطو نحو الأضواء شخص حازم يمثل السلطة الجديدة، في وقت لا تزال تظهر فيه على خشبة المسرح جثث الأبطال الذين سقطوا عظماء أو أذلاء. وبعد حداد قصير على الساقطين يأمر بإخلاء جثثهم كي يتسنى التداول بالأمور العاجلة للدولة. وهذا هو ما فعله الفلسطينيون: لقد أخلوا الجثة وأخلوا معها، وهذه هي المفاجأة الثالثة والأكثر أهمية، كل ما يسمى بـ "الميراث القومي" لعرفات. في ردة فعله على وفاة عرفات، أثبت الشعب الفلسطيني رغبته بالتخلص من الرؤية الواهمة التي أعاقت، في السنوات الأخيرة، تقدم الشعب الفلسطيني "(٤).

مصاعب وتعقيدات :

وفقا لسيناريوهات إسرائيلية رسمتها قوى محسوبة على التيار الديني المتحالف مع اليمين الإسرائيلي، فإن الأمور تسير في المجتمع الفلسطيني بعد عرفات نحو الأسوأ للفلسطينيين. فإذا كان من حاولوا اغتيال الوزير نبيل عمرو قد فعلوا ذلك تحت جنح الظلام وهم يخفون وجوههم، فإن من أطلقوا النار على محمود عباس "أبو مازن" ومحمد دحلان في خيمة عزاء عرفات في غزة لم يخفوا هويتهم، وهو الامر الذي يهدد المجتمع الفلسطيني -والكلام لايزال لمحلل ماقور ريشون أوري اليسور تحت عنوان عرفات يريد حربا ٢١ يوليو ٢٠٠٠ بالانهيار. والتقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية تزعم أن الخلاف داخل فتح سيستمر، وكذلك الخلاف بين فتح وحماس والجهاد، خاصة أن المعارضين يشددون على أن "أبو مازن وأبو علاء" لم يتم انتخابهما من قبل الشعب، بل تم تعيينهما من قبل عرفات في مناصبهما، كما يأخذ المعارضون على "أبو مازن" أنه لم يخض الانتخابات التشريعية الوحيدة التي تم عقدها في عام ١٩٩٦. وقد كان من المعضلات الحقيقية التي واجهت منظومة البحث عن خليفة لعرفات تأييد موسى عرفات -ابن عم ياسر عرفات- وتوفيق طيرواي، وأحمد حلس أمين عام فتح في غزة، لترشيح مروان البرغوثي، أمين سر فتح في الضفة الغربية. كمرشح وحيد لفتح حتى يخرج من سجنه الإسرائيلي. شدد المعارضون أيضا على عدم تقديم القيادة الفلسطينية الجديدة -أيا كانت- أي تنازلات في قضية القدس أو عودة اللاجئين، مع البدء فورا في التحقيق الجدي في ملابسات موت عرفات.

تواجه "أبو مازن" مصاعب مركبة لكونه قد تبنى فيما سبق مواقف مرنة تجاه الإسرائيليين وتحفظ على استخدام (العنف) و(الإرهاب) ضد الإسرائيليين، وقد لطمه رفض حماس لمطالبه بوقف العنف حتى موعد الانتخابات، بل ومقاطعتها، والمطالبة بخطوات إصلاحية بعيدة المدى.

وقد وصف الكاتب الإسرائيلي "شلومو أفنير" الموقف بقوله: لقد كانت دولة فلسطين دولة مخابرات، ولم تقلد ديمقراطية إسرائيل (!!) وإذا كانت هناك أوجه شبه بين عرفات وهتلر (!) فقد أفاق الشعب الألماني بعد وفاة هتلر (يديعوت أحرونوت ١٢ نوفمبر ٢٠٠٤).

كما ستواجه إسرائيل أيضا بعد اختفاء عرفات الدعم الخارجي المنتظر للاقتصاد الفلسطيني المنهار، وهو ما عبرت عنه تيني جولدشتين في يديعوت أحرونوت بعنوان مباشر يقول: "موت عرفات .. فرصة لحدوث تغير اقتصادي في السلطة"(٥)، وهو ما تحققت بوادره بالفعل بإعلان هيئة المعونة الأمريكية على سبيل المثال عن تخصيصها لملايين الدولارات من أجل تمهيد طرق للفلسطينيين، وإعلان أكثر من مسئول دولي غربي عن تعاطف كبير مع الاحتياجات الاقتصادية العاجلة للفلسطينيين.

ومن المهم في هذا السياق أن نتوقف أيضا عند آراء الإسرائيلي العادي في حقبة ما بعد عرفات. لقد جاءت تعليقات القراء الإسرائيليين لتتنبأ: "لا لن يخرج الفلسطينيون من عباءة

عرفات، فقد كان يعبر عن طباع الشعب نفسه". في حين جاء تعليق اخر ليشدد على أنه يجب على إسرائيل الا تتهاون مع أية قيادة فلسطينية جديدة في موضوع حق العودة، لأنه سيغرق إسرائيل ديموغرافيا. في حين تنبأ قارئ، اخر بضرورة استمرار الاحتلال، حيث قال "يجب استمرار الاحتلال بعد موت عرفات لأن هذا هو السبيل الوحيد لجعل الفلسطينيين بشرا وليس جماعات إرهابية".

في حين توقع اخر على نفس المنوال استمرار العنف لأنه "سمة عربية". وبشكل موازٍ، قال إسرائيلي اخر "لو كانت للدول العربية والفلسطينيين أنظمة ديمقراطية لما حاربناهم". ومن هذه النماذج، يتضح لنا أن نسبة كبيرة من الإسرائيليين ترى أن عرفات سيحكم من قبره، وأن ميراثه الفكرى والأيديولوجي لن يدفن معه.

ونخلص مما سبق إلى أنه في الوقت الذى يتوقع فيه مراقبون أن يميل الشعب الفلسطيني للتهدئة، ودعم قرار قد تبادر إليه القيادة الجديدة بعبور مرحلة المواجهة إلى مرحلة إعادة البناء، وتجاوز الحالة الراهنة، فإن هناك مؤشرات على أن قوى إسرائيلية متباينة المواقف غير معنية بإشاعة الجو الديمقراطي داخل الشعب الفلسطيني، أو ظهور قيادة فلسطينية تبدى مرونة، بحيث تمثل شريكا حقيقيا في المفاوضات، خشية تفكيك إسرائيل من الداخل.

غالبية المحللين في إسرائيل تتوقع أن تتخذ القيادة الجديدة مواقف صارمة تجاه تل أبيب، مما يعنى تكبد إسرائيل خسائر في ظل القيادة الجديدة، بعكس ما روجت له إسرائيل لسنوات وزعمها مرارا وتكرارا أن حقبة ما بعد عرفات ستكون أفضل لإسرائيل.

هناك أقلية في إسرائيل تعترف بفشل الصهيونية في التعامل مع الفلسطينيين وتطالب بعودة الحقوق الفلسطينية لأصحابها في إطار إعادة الأوضاع السابقة على قيام الدولة الصهيونية، وانتظار مقدم المسيح المنتظر حتى يؤسس مملكة إسرائيل، وهذه الأقلية لم يتغير موقفها تجاه الفلسطينيين باختفاء عرفات من الساحة.

تشدد إسرائيل على أن ورثة عرفات سيسيرون على نهجه، على الأقل ليحصدوا تأييدا جماهيريا يحتاجون إليه لتثبيت أركان حكمهم في ظل وجود جماعات مسلحة ومعارضة إسلامية مؤثرة.

من كل ما يبدو ستحرص إسرائيل على تعجيز الشعب الفلسطيني عن القيام بدوره، واستغلال قدراته بكيل الاتهامات له بأنه العقبة أمام مسيرة السلام(!)

وستكون آليات إسرائيل في التوصل لكل الأهداف السابقة هي:

أ- الترويج للتخويف من المستقبل في ظل عدم التزام الفلسطيني بالاتفاقات الموقعة.

ب- الترويج للكراهية المتأصلة في وعي القيادة الجديدة والشعب الفلسطيني تجاه إسرائيل وسعيهم لإلقائها في البحر، وأن الحل هو عدم الثقة بهم أو إبرام سلام معهم.

جـ- تصوير الفلسطيني على أنه يحرص على اختراق الخط الأخضر بالتطلعات والطموح، والتعاون مع فلسطينيي ٤٨ لاضعاف دولة إسرائيل، أي أنه لن يكتفي بحدود ١٩٦٧.

د- تقديم الفلسطيني على أنه مسلم، أو مسيحي، أو درزي، وليس حسب قوميته.

هـ- ابتزاز حتى الحلفاء بغرض فرض تسويات ومواقف أكثر تشددا على القيادة الفلسطينية الجديدة.

المراجع :

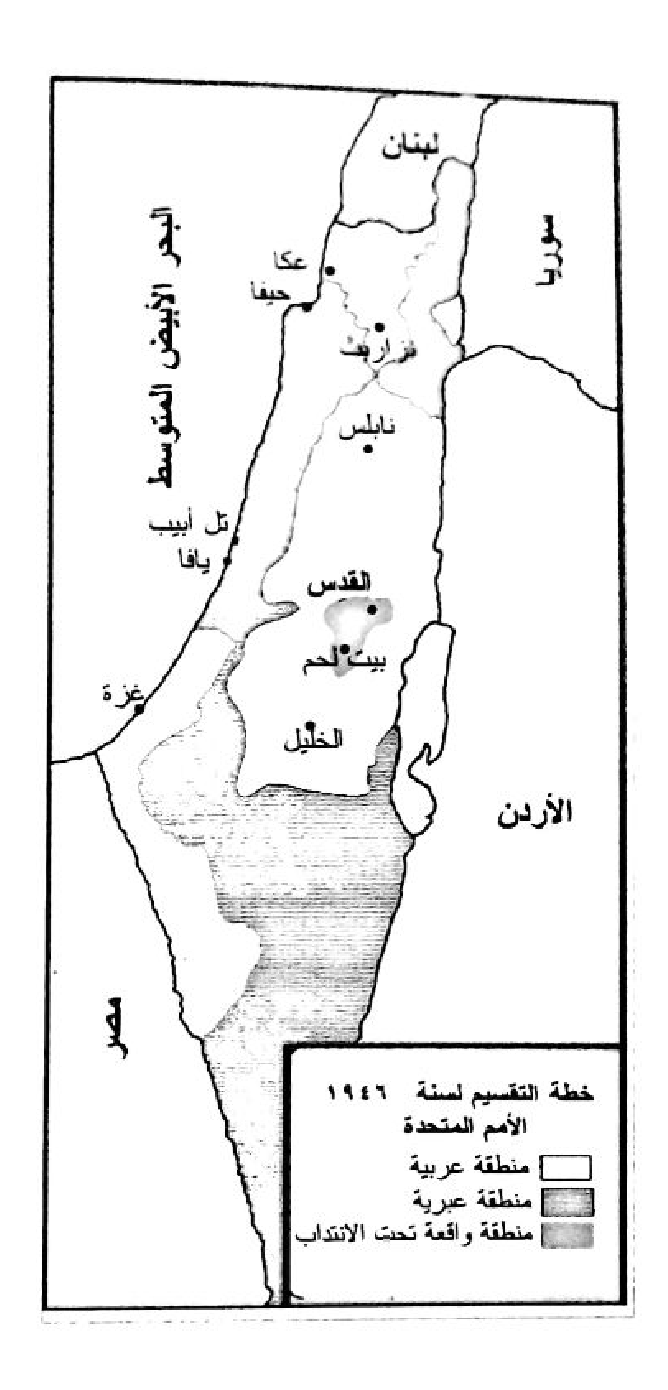
١- راجع: يعقوب ليزر، معاريف، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

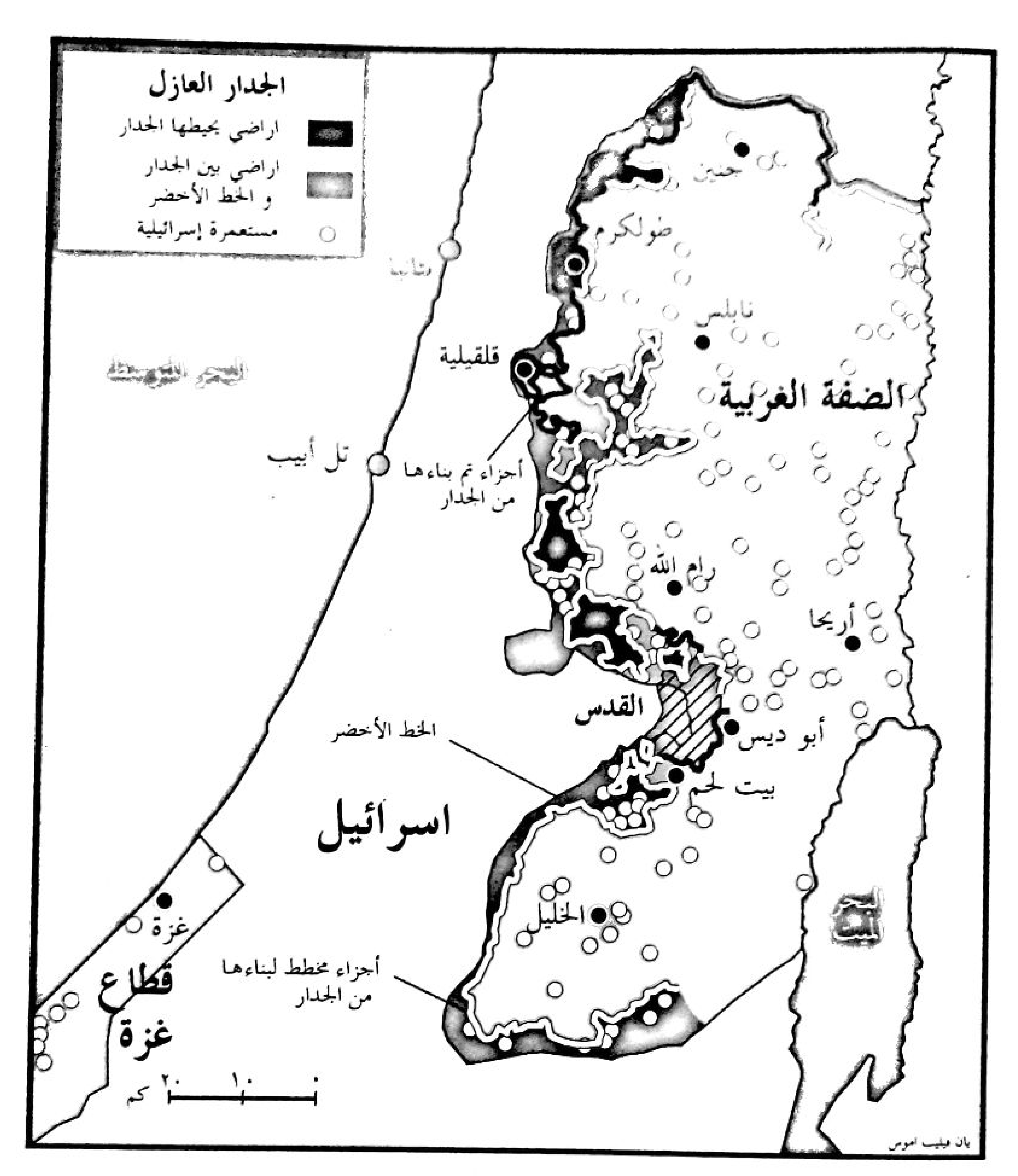
2- www.kipa.co.il

٣- هتسوفيه، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤.

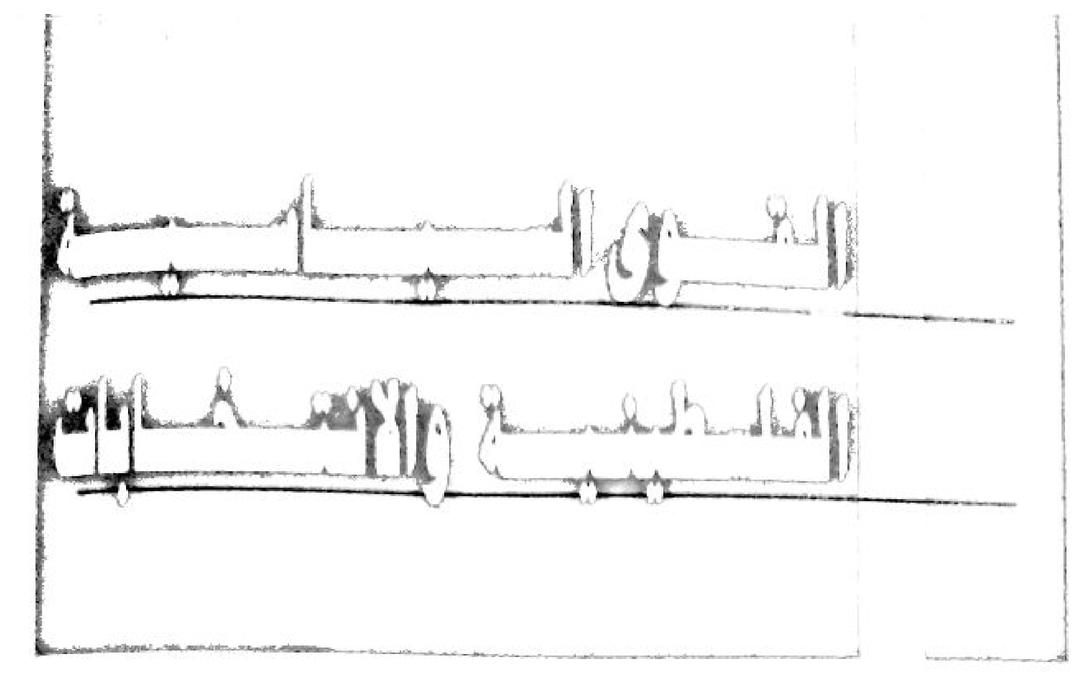
٤- يديعوت أحرونوت، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤.

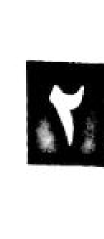
٥- يديعوت أحرونوت، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٤.


لبنان
سوريا
البحر الأبيض المتوسط
عكا
حيفا
نزاريث
نابلس
تل أبيب
يافا
القدس
بيت لحم
غزة
الخليل
الأردن
مصر
خطة التقسيم لسنة ١٩٤٦
الأمم المتحدة
منطقة عربية
منطقة عبرية
منطقة واقعة تحت الانتداب



* اراضي الضفة الغربية بعد بناء الجدار العازل : -
  - اراض حولها الجدار : ٥٤,٥٪
  - مسار بديل للجدار : ٣,٥٪
  - اراضي فلسطينية محاطة باسرائيل : ٢٪
* سكان الضفة الغربية المتاثرون بالجدار
  - سكان وراء الجدار ١٥٪
  - سكان بعدوا عن الموارد بسبب الجدار ١٨,٦٪
* محليات بالضفة الغربية متاثرة بالجدار :-
  - محليات خلف الجدار ١٣,٥٪
  - محليات بعدت عن الموارد ٢٥,٦٪





الانتخابات الرئاسية ومستقبل الدولة الفلسطينية

أحمد سيد أحمد

تأتى الانتخابات الرئاسية الفلسطينية المقبلة فى وقت تمر فيه القضية الفلسطينية بمنعطف خطير عقب رحيل الرئيس ياسر عرفات وإذا كانت الانتخابات ليست نهاية المطاف، فإنها على الأقل يمكن أن تشكل خطوة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهذا بدوره يتطلب التغلب على الصعاب والتحديات وحسن استغلال المتغيرات الجديدة.

• "نظام الحكم فى فلسطين نظام ديمقراطى نيابى يعتمد على التعددية السياسية الحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخابا مباشرا من قبل الشعب، وتكون الحكومة مسئولة أمام الرئيس والمجلس التشريعى الفلسطينى".

المادة (٥) القانون الأساسى المؤقت "نشر فى الوقائع الفلسطينية" بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٣

أهمية الانتخابات:

– تمثل الانتخابات الرئاسية الفلسطينية نموذجا جيدا لإثبات أن الشعب الفلسطينى قادر على تقرير مصيره بنفسه وإدارة شئونه، وأن انتخاب رئيس جديد للسلطة الفلسطينية يفند الحجة الإسرائيلية والأمريكية بغياب شريك فلسطينى قادر على صنع السلام، ولا يمثل شعبه، خاصة بعد الاتهامات السابقة المتكررة من جانب الطرفين للرئيس عرفات بأنه يعمل ضد مصلحة شعبه، وأن الشعب الفلسطينى فى حاجة إلى قيادة جديدة. ومن ثم فإن وجود رئيس فلسطينى منتخب بصورة ديمقراطية وبإشراف دولي، يلقى بالكرة فى ملعبين الإسرائيلى والأمريكى، لتنفيذ الالتزامات المقررة على الجانب الإسرائيلى وفقا لخريطة الطريق.

– برغم أن الانتخابات الرئاسية تجرى تحت الاحتلال الإسرائيلى للأراضى، وهو وضع استثنائى فريد بالنسبة للتجارب العالمية فى الديمقراطية، إلا أنه يشكل تحديا كبيرا أمام الفلسطينيين.

– تشكل الانتخابات الرئاسية إحياء جديدا للمرجعية السياسية الفلسطينية، القادرة على جمع الشعب الفلسطينى حولها وقيادة مسيرة النضال الفلسطينية لاستعادة حقوقهم المشروعة. كما أنها تثبت أن القضية الفلسطينية لا تختزل فى شخص، وأن رحيل عرفات لا يعنى رحيل القضية، وأن الفلسطينيين بما لديهم من كوادر وخبرات وتاريخ قادر على إنجاب الأبطال والزعماء لقادرون على استكمال مسيرة النضال.

تحديات ومصاعب:

تواجه الانتخابات الفلسطينية المقبلة العديد من التحديات والمصاعب هى:

– غياب حالة عدم الاستقرار الأمنى، حيث إن مظاهر التسليح منتشرة فى الشارع الفلسطينى، وكانت محاولة اغتيال "أبو مازن" فى خيمة لتلقى العزاء فى الرئيس عرفات بعد وفاته بأيام، مثالا واضحا على حالة الانفلات الأمنى التى يعيشها الشارع الفلسطينى، نتيجة لانهيار الأجهزة الأمنية الفلسطينية بفعل التدمير الإسرائيلى، إضافة لوجود العديد من المنظمات والفصائل الفلسطينية المسلحة ولا تنضوى تحت لواء السلطة الفلسطينية، وهذا يشكل تحديا كبيرا أمام تهيئة الأرضية اللازمة لإجراء الانتخابات، خاصة أن الاختلافات السياسية بين الفصائل الفلسطينية غالبا ما تنعكس على الصراعات المسلحة. وهنا تبرز الحاجة إلى جمع الأسلحة وضبط عملية استخدام هذه الأسلحة.

– الانقسامات داخل حركة فتح: وهى كبرى المنظمات

الفلسطينية التى تحملت مسيرة النضال الفلسطيني، وقد انعكس هذا الانقسام فى مسألة ترشيح عضو الحركة مروان البرغوثي، فبعد أن تخلى عن الترشيح فى البداية وأعلن التزامه بوحدة فتح وقرارها بترشيح مرشح واحد هو أبو مازن، عاد فى اللحظات الأخيرة ليرشح نفسه كمستقل، وهو ما يمكن أن يهدد الحركة نفسها، خاصة أن هناك العديد من الشباب أعضاء فتح إضافة إلى كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكرى لفتح، يؤيدون ترشيح البرغوثي، وبالتالى برز الانقسام بين الحرس القديم المؤيد لأبو مازن والأجيال الشابة المؤيدة للبرغوثي .. ولكن حفاظا على وحدة الحركة، عاد وسحب ترشيحه، مؤكدا تأييده لـ "أبو مازن".

- مقاطعة حركتي حماس والجهاد للانتخابات: وهو ما سيؤثر بالسلب على العمل السياسى الفلسطيني فى المرحلة المقبلة، وبررت الحركتان مقاطعتهما بعدة مبررات:

- الأول: إن الانتخابات الرئاسية تجرى فى إطار اتفاقات أوسلو، التى لم تعترف بها الحركتان حتى الآن، وتعتبران أن مفعولها قد انتهى بعد أن ألغاها شارون عام ٢٠٠٢.

الثاني: إن المقاومة المسلحة هى الخيار الوحيد أمام الشعب الفلسطيني لتحرير الأرض، وإن الحديث عن أية خطوات سياسية لابد أن يتبع التحرير، وترى أن الأحداث السابقة أثبتت أن اتفاقات السلام السابقة وفى مقدمتها اتفاقات أوسلو كانت حبرا على ورق، ولم تؤد إلى إقامة الدولة الفلسطينية، وقد قتلت إسرائيل خلال الانتفاضة ٣٨٠٠ فلسطيني منذ بدء الانتفاضة الثانية فى سبتمبر ٢٠٠٠ وبالتالى مادام الاحتلال باقيا فستظل المقاومة هى الخيار الوحيد.

الثالث: إن الانتخابات تجرى بطريقة غير ديمقراطية، فنتيجة لأن أغلب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني من أعضاء حركة فتح، فبالتالى لا يمكن لأى رئيس قادم للسلطة الفلسطينية أن يكون من خارج فتح، حيث من الصعب على أى رئيس حكومة من خارج فتح أن يحصل على ثقة أغلبية المجلس التشريعي لتشكيل حكومته، ومن ثم تطالب الحركتان بإجراء الانتخابات البلدية والتشريعية أولا ثم الانتخابات الرئاسية، أو تتم كلها فى نفس التوقيت. وتريان أن الإصرار على إجراء الانتخابات الرئاسية أولا يهدف إلى انتخاب رئيس من فتح يكون أكثر تجاوبا للمطالب الأمريكية والإسرائيلية.

وأيا ما كانت مبررات الحركتين للمقاطعة، فالأخطر أنهما أعلنتا بكل صراحة عدم التزامهما بوقف العمليات الانتحارية داخل إسرائيل، وعدم اعترافهما بأية اتفاقات للسلام، كما حدث فى السابق مع اتفاقات أوسلو، وهذا من شأنه أن يخلق ازدواجية فى الموقف الفلسطيني، وتكرار السيناريوهات السابقة من عدم وجود موقف فلسطيني موحد سواء فيما يتعلق بأسلوب المقاومة أو طريقة التفاوض، وهو ما أضر كثيرا بالقضية الفلسطينية.

- معوقات فنية، وتتمثل فى صعوبة حركة الفلسطينيين بين مدن وقرى الضفة وغزة وداخلها نتيجة لوجود الحواجز الإسرائيلية التى يزيد عددها على الـ ٤٠٠ حاجز وتشكل معاناة نفسية يومية للفلسطينيين فى التنقل بين بيوتهم وأعمالهم ومدارسهم ومزارعهم. وبرغم الوعود الإسرائيلية بتسهيل حركة الفلسطينيين والمساعدة فى إجراء الانتخابات، إلا أن الحكومة الإسرائيلية طرحت حلولا بديلة لإزالة الحواجز تتمثل فى إقامة طرق خاصة تربط بين المستوطنات اليهودية، وأن تتحمل الجهات الدولية المانحة نفقات تمويل هذه الطرق، وهو ما رفضته تلك الدول.

وهناك عقبات فنية أخرى مثل إجراءات تسجيل المواطنين الفلسطينيين فى العملية الانتخابية، وهو أمر صعب ويحتاج إلى موارد مالية هائلة لا تمتلكها السلطة، خاصة أنه لم يجر إحصاء سكانى منذ سنوات.

إضافة إلى ذلك، تبرز مشكلة نقص الأموال لدى السلطة الفلسطينية وعجزها عن دفع رواتب الموظفين وقوات الشرطة، وقد أعلن أحمد قريع رئيس الوزراء أن السلطة بحاجة إلى ١,٥ مليار دولار بشكل عاجل لمواجهة الالتزامات المتعددة التى تواجهها.

• جرت أول انتخابات عامة فى الأراضي الفلسطينية لانتخاب أول رئيس للسلطة الوطنية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني فى العشرين من يناير ١٩٩٦، حيث تم انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني الأول فى ٢٠ يناير ١٩٩٦ (٨٠ عضوا)، فى انتخابات ترشح لها ٥٥٢ مرشحا. جرت تلك الانتخابات وفق نظام الدوائر الانتخابية، حيث قسمت الضفة إلى ١١ دائرة انتخابية، وقطاع غزة إلى ٥ دوائر انتخابية، وفى اليوم نفسه أجريت انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، وترشح لها مرشحان هما ياسر عرفات وسميحة خليل.

خريطة الانتخابات:

هناك أكثر من عشرة مرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية أبرزهم محمود عباس "أبو مازن" رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ومصطفى البرغوثي مرشح المبادرة الوطنية الفلسطينية، وبسام الصالحى مرشح حزب الشعب، وتيسير خالد مرشح الجبهة الديمقراطية، وطلال سدر وزير الرياضة والشباب السابق وهو مرشح إسلامى مستقل، وحسن النوراني، والصحفية ماجدة البطش.

ويعد أبو مازن الأوفر حظا فى الفوز بالانتخابات، فهو من جيل الرواد فى تأسيس الحركة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى أنه يحظى بقبول جميع الأطراف، خاصة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وإسرائيل والدول العربية، إضافة إلى تمتعه بشعبية كبيرة فى الشارع الفلسطيني. ويساعده على فوزه ذكاؤه وشخصيته المعتدلة وابتعاده عن تبنى المواقف المتطرفة أو الانحياز لطرف أو أيديولوجية معينة، فلم تكن له مواقف مضادة ضد أى نظام عربى كما فعل الرئيس الراحل ياسر عرفات، وقد

انعكس ذلك فى الترحيب الكبير الذى وجده فى سوريا وكذلك الكويت، وهما الدولتان اللتان اتخذتا موقفا متشددا من الرئيس عرفات نتيجة لمواقفه السابقة من سوريا ومن حرب الخليج الثانية.

وتتباين البرامج السياسية للمرشحين، فمحمود عباس "أبو مازن" يركز على وقف عسكرة الانتفاضة وإنهاء فوضى السلاح المنتشرة بين الفصائل والمنظمات الفلسطينية، إضافة إلى دعمه للعودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات والسير فى إطار العملية السياسية.

ويطرح طلال سدر فى برنامجه أهمية تعزيز ثقة المواطن بالقيادة إضافة لقضية الأسرى والمعتقلين، وتركز ماجدة البطش على قضية القدس.

وقد أظهر استطلاع للرأى أجراه المركز الفلسطينى لاستطلاع الرأى أن غالبية الفلسطينيين سيشاركون فى الانتخابات الرئاسية المقبلة، فذكر أن ٨٠٪ منهم سيشاركون بينما عبر ٨,٣٪ عن عدم مشاركتهم، ولم يقرر ١١,٢ المشاركة من عدمه.

وفيما يتعلق بالمرشحين فقد حصل أبو مازن مرشح فتح على ٣٩,٦٪ يليه مروان البرغوثى قبل سحب ترشيحه ٢١,٩٪، ثم جاء المرشح المستقل مصطفى البرغوثى فى المركز الثالث بنسبة ١٣,٦٪.

وأظهر الاستطلاع أن ٢٥,٥٪ من الناخبين يعتقدون أن البرنامج السياسى للمرشح هو الذى سيؤثر عليهم، بينما رأى ٣٠,٦ أن الانتماء السياسى هو المؤثر، وقال ١٤,٦ إن البرنامج الاقتصادى للمرشح هو الأهم فى التصويت لصالحه.

المواقف الدولية :

تحظى الانتخابات الفلسطينية باهتمام دولى كبير وغير مسبوق، ويمكن القول إن هناك قاسما مشتركا فى المواقف الدولية جميعها يتمثل فى أمرين:

- الأول: هو الرغبة فى إنجاح الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، وتقديم كافة التسهيلات لها، باعتبارها خطوة مهمة على طريق إعادة إحياء عملية السلام التى تجمدت لسنوات.

- الثانى: هو تأييد مرشح حركة فتح "أبو مازن"، باعتباره يجسد نموذج القيادة الفلسطينى الذى يتسم بالاعتدال والقدرة على قيادة شعبه خلال الفترة المقبلة.

لكن دوافع الاهتمام تختلف من طرف لآخر :

* الموقف الإسرائيلى: يرتكز بصورة أساسية على الرغبة فى تولى محمود عباس "أبو مازن" للسلطة الفلسطينية، وإيجاد خليفة لعرفات الذى اتهمته بأنه يقف وراء العمليات الانتحارية التى وقعت داخل إسرائيل خلال السنوات الماضية، كما أن عرفات لم تكن لديه القدرة على اتخاذ مواقف حاسمة، مما دفع الحكومة الإسرائيلية لطرح خطتها بالانسحاب الانفرادى من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، وذلك لغياب شريك فلسطينى قادر على صنع السلام. لذلك أبدت حكومة أرييل شارون مرونة واضحة تجاه الانتخابات، تمثلت فى موافقتها على مشاركة سكان القدس الشرقية فى عملية التصويت، إضافة إلى إعلان شاول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلى أن القوات الإسرائيلية ستنسحب من الأراضى الفلسطينية لمدة ٧٢ ساعة أثناء الانتخابات لتوفير حرية التنقل للفلسطينيين وتسهيل إجراء العملية الانتخابية. بل إن إسرائيل -وفى إشارة واضحة لتأييدها لـ "أبو مازن"، الذى تتضح مواقفه فى رفض عسكرة الانتفاضة- قامت بالتضييق على مرشحى الرئاسة الآخرين، مثل مصطفى البرغوثى حيث اعتدت عليه بالضرب، واعتقال بسام الصالحى مرشح حزب الشعب لعدة أيام.

وتعتبر إسرائيل أن مواقف "أبو مازن" السابقة ضد الانتفاضة المسلحة ودعوته إلى انتهاج أسلوب المقاومة السلمية، يمكن أن تؤسس لمرحلة جديدة بين الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى لوقف دوامة العنف بينهما. خاصة أن العمليات الانتحارية قد تسببت فى إلحاق الضرر بإسرائيل، خاصة اقتصادها وانتشار حالة الهلع وغياب الأمن لدى المواطنين الإسرائيليين، وبالتالى فإن نجاح "أبو مازن" فى وقف العمليات الفلسطينية المسلحة من شأنه أن يعزز موقف شارون داخليا فى ظل الأزمة السياسية التى يواجهها وانهيار ائتلافه الحكومى ولجوئه إلى الائتلاف مع حزب العمل. كذلك يرى شارون أن فوز "أبو مازن" يمكنه من تنفيذ خطته بالانسحاب من قطاع غزة.

* الموقف الأمريكى: عبرت الولايات المتحدة عن تأييدها للانتخابات الفلسطينية، خاصة أنها تطالب بها منذ فترة طويلة، حيث دعا الرئيس بوش صراحة الفلسطينيين فى أكثر من خطاب، الشعب الفلسطينى إلى اختيار خليفة آخر لعرفات الذى اتهمته بالفساد، وتضييع فرص كثيرة لتحقيق السلام، واتخذت ذلك ذريعة لتجميد علاقاتها مع السلطة الفلسطينية، كما أنها عبرت عن تأييدها لـ "أبو مازن" الذى تربطه بالمسئولين الأمريكيين علاقات قديمة، فقد استقبلته فى البيت الأبيض عندما كان رئيسا للوزراء، وهى تدرك جيدا أن "أبو مازن" هو الشخص الذى يمكن معه إعادة تفعيل الدور الأمريكى فى عملية السلام.

وقد تجسد التأييد الأمريكى لـ "أبو مازن" فى زيارة وزير الخارجية كولين باول للأراضى الفلسطينية فى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤ ومحادثاته مع "أبو مازن" و"أبو قريع"، كما أعلنت تقديم ٢٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية لدعم العملية الانتخابية.

* الاتحاد الأوروبى: أعلن عن تقديم دعم مالى للفلسطينيين يصل إلى ١٩ مليون دولار، إضافة إلى أنه قرر إيفاد بعثة أوروبية مكونة من ٢٦٠ شخصا لمراقبة الانتخابات، برئاسة ميشيل روكار رئيس الوزراء الفرنسى السابق. كذلك عُقد مؤتمر للدول المانحة فى أوسلو يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٤ لتقديم الدعم المالى والفنى لتسهيل إجراء الانتخابات.

ولاشك أن الاتحاد الأوروبى يريد أن يلعب دورا فاعلا فى العملية السلمية خلال الفترة المقبلة، بعد أن ظل مهمشا طوال الفترة الماضية، نتيجة لقيام إسرائيل بتحجيمه، وانفراد الولايات المتحدة بملف التسوية السلمية، حيث قامت بتهميش دور اللجنة الرباعية، التى تعد أوروبا أحد أعضائها.

كما تجسد الاهتمام الأوروبى فى الاهتمام بعملية السلام، فى إعلان رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير مبادرته لعقد مؤتمر

دولى حول الشرق الأوسط، يعقد فى لندن، يشكل مرجعية جديدة لإعادة المفاوضات بين الجانبين وفقا لخريطة الطريق.

* الموقف العربى: أعلن بدوره تأييده لإجراء الانتخابات الرئاسية فى موعدها، حيث ترى الدول العربية أن الفرصة سانحة الآن بعد رحيل عرفات لاختيار قيادة جديدة قادرة على توظيف الظروف الدولية والاهتمام العالمى بالقضية الفلسطينية، لإعادة إحياء عملية السلام وفق المرجعيات الدولية، وتفنيد الحجج الإسرائيلية والأمريكية بغياب شريك فلسطينى قادر على صنع السلام. وقد أعلنت الدول العربية، خاصة مصر، تأييدها لـ "أبو مازن" باعتبار أن البديل يمكن أن يكون حركة حماس أو الجهاد، الأمر الذى يؤدى إلى تعقد الأوضاع وتدهورها. وتجسد هذا التأييد فى الترحيب الكبير الذى وجده أبو مازن فى القاهرة ودمشق والكويت والسعودية فى أثناء جولته العربية الأخيرة.

نحو توظيف الانتخابات الفلسطينية :

الواقع أن الانتخابات الرئاسية الفلسطينية وانتخاب رئيس جديد للسلطة الفلسطينية لن يكون المخرج أو نهاية المطاف لحل القضية الفلسطينية واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، فالمسألة أعقد من ذلك فى ظل تشابك الظروف الإقليمية والدولية، ووجود أطراف أخرى ضمن معادلة الصراع، وعلى رأسها إسرائيل. فانتخاب رئيس فسطينى لن يؤدى إلى إقناع حكومة شارون بالتخلى عن منهجها أو سياستها، أو يدفعها لتقديم تنازلات حقيقية بشأن الحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإزالة الجدار العازل الذى أقامته، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية والسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أراضيهم ومنازلهم.

وأقصى ما يمكن أن تقدمه حكومة شارون هو الانسحاب من قطاع غزة فقط فى إطار التنسيق مع السلطة الفلسطينية الجديدة، إضافة إلى تخفيف الحصار اليومى على الشعب الفلسطينى والسماح للعمال الفلسطينيين بدخول إسرائيل.

ومع ذلك، فإن إجراء انتخابات فلسطينية ديمقراطية ونزيهة لاختيار رئيس جديد للسلطة الفلسطينية يمكن أن يشكل خطوة مهمة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية وإعادة تحريك عملية السلام مرة أخرى، لكن هذا يتوقف على:

- أن يقوم الفلسطينيون فعلا بإجراء انتخابات نزيهة لاختيار ممثل لهم يرتكز على الشرعية الشعبية وليست الشرعية التاريخية، وأنهم بذلك يقدمون مثلا حيا أمام العالم فى قدرتهم على إدارة شئونهم بأنفسهم وامتلاكهم لمؤسسات سياسية قوية تمكنهم من إقامة دولتهم.

- أن يوظف الفلسطينيون الانتخابات لإلقاء الكرة فى الملعبين الإسرائيلى والأمريكى، وإثبات أن إسرائيل هى المعوق الأساسى لأى سلام وليس الفلسطينيين الذين نفذوا التزاماتهم، وهذا من شأنه أن يساهم فى إعادة دفة الرأى العام العالمى باتجاه الضغط على الحكومة الإسرائيلية وإقناعها بالدخول فى مفاوضات سلام حقيقية وفقا لقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات المبرمة بين الجانبين. كما أنه يساهم فى إعادة تشكيل الصورة المشوهة عن الجانب الفلسطينى والتى رسمتها إسرائيل والإعلام الصهيونى العالمى المؤيد لها، فيما بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتقوم على الربط بين الإرهاب والمقاومة الفلسطينية وأن الشعب الفلسطينى تحكمه قيادة فاسدة وديكتاتورية متمثلة فى الرئيس عرفات، وكانت تطالب بإزاحته، واتخذت ذلك حجة لتبرير عدم تحركها بفاعلية فى تحريك عملية السلام.

ويزيد أهمية ذلك أن هناك اهتماما عالميا بالقضية الفلسطينية صاحب وفاة الرئيس عرفات، انعكس فى تدفق العديد من المسئولين الأجانب على الأراضى الفلسطينية والاجتماع مع المسئولين فى السلطة، وكل هذا يمكن توظيفه لإظهار عدالة ومشروعية الحقوق الفلسطينية، وعزل إسرائيل وحصارها إعلاميا ودبلوماسيا.

- أيضا يتوقف نجاح الانتخابات الفلسطينية كخطوة على طريق إقامة الدولة فى توحيد الصف الفلسطينى، والتوصل إلى رؤية مشتركة بين جميع الفصائل ومنظمة التحرير حول أسلوب العمل المستقبلى، بما لا يؤدى إلى تضارب المواقف، كما حدث فى السابق بين السلطة من ناحية وحركتى حماس والجهاد، بالتحديد، من ناحية أخرى.

إضافة لذلك، فمن الضرورى إحداث مراجعة شاملة للمقاومة الفلسطينية وأسلوب عملها، بعد أن تمت عسكرتها واختزالها فى العمليات الانتحارية داخل إسرائيل واستهداف المدنيين الإسرائيليين والتى أضرت كثيرا بالقضية الفلسطينية من ناحية فقدان تعاطف الرأى العام العالمى معها نتيجة للتوظيف الإسرائيلى الجيد لها، وكذلك فقدان الكثير من قيادات ورموز الصفين الأول والثانى للمقاومة مثل الشيخ أحمد ياسين والرنتيسى وغيرهما.

وهذا يدفع إلى ضرورة تعلم الفلسطينيين من دروس التجربة الماضية والاتفاق على وسائل المقاومة، بحيث تجمع بين المقاومة المسلحة والمشروعة التى تستهدف بالأساس الجنود الإسرائيليين والمستوطنين، وبين العمل السياسى من خلال المفاوضات، وكلما كان الفلسطينيون قادرين على إجادة لعبة تبادل الأدوار، كما يفعل الإسرائيليون، نجحوا فى تحقيق أهدافهم والتوائم مع

• تمت عملية تسجيل الناخبين الفلسطينيين التى بدأت فى ٤ سبتمبر ٢٠٠٤ فى ظل ظروف صعبة بشكل استثنائى. وخلال فترة التسجيل، حدثت مواجهات مسلحة وعمليات عسكرية إسرائيلية وبخاصة فى شمال قطاع غزة، وقد عقدت الاجتياحات والعمليات العسكرية وحواجز التفتيش من المهام اللوجستية التى تشمل إنشاء مراكز التسجيل، وتوريد المعدات لها، وكذلك تدريب الطواقم العاملة".

تصريح وفد المعهد الديمقراطى NDI الوطنى للشئون الدولية المراقب لعملية تسجيل الناخبين.

٢٧ سبتمبر - ٧ أكتوبر ٢٠٠٤

المتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة، وأبرزها إعادة انتخاب الرئيس جورج بوش لفترة ثانية، بما يعني استمرار سيطرة المحافظين الجدد على السلطة هناك، وهم معروفون بولائهم ودعمهم الكامل لإسرائيل واليمين الليكودي الحاكم فيها.

- كذلك من الضروري أن يسبق الانتخابات الرئاسية إجراء إصلاحات حقيقية داخل السلطة ومؤسساتها ومحاربة الفساد، إضافة إلى الإعداد الجيد للانتخابات التشريعية والبلدية وضمان إجرائها بطريقة نزيهة.

ولاشك أن الظروف الحالية يمكن توظيفها من جانب الفلسطينيين والعرب للقيام بحملة إعلامية ودبلوماسية عالمية ومخاطبة المجتمع الدولي والقوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، لممارسة دور فاعل وحيوي في عملية السلام، يتجاوز حدود الأقوال إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع.

ويمكن للولايات المتحدة بما لديها من علاقات قوية مع الدولة العبرية أن تضغط عليها للتخلي عن منهجها العدواني ضد الشعب الفلسطيني والعودة مرة أخرى لطاولة المفاوضات والبدء فعليا في تنفيذ خطة خريطة الطريق التي تبنتها الولايات المتحدة وترعاها اللجنة الرباعية، وهنا يمكن توظيف تصريحات الرئيس بوش عقب انتخابه بالسعي لإقامة دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٩، لترجمتها إلى دور أمريكي قوي، من خلال إقناع الإدارة الأمريكية بأن تحقيق تسوية عادلة وشاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يصب في مصلحتها بالأساس، خاصة بعد تزايد كراهية الشعوب العربية لسياساتها في العراق وانحيازها لإسرائيل، كما أن ذلك يساهم في القضاء على العنف والإرهاب، باعتبار أن غياب حل عادل للقضية الفلسطينية هو السبب الرئيسي لانتشار الإرهاب وعدم الاستقرار.

أيا ما كان الأمر فإن إجراء الانتخابات الفلسطينية وانتخاب رئيس جديد للسلطة خطوة مهمة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه، لكن كما سبق فإن هذا مشروط بقدرة الفلسطينيين على توحيد صفوفهم وتحديد أهدافهم وتنسيق عملهم وتوظيف الظروف الحالية التي أعقبت وفاة الرئيس عرفات.

☐ الانتخابات الفلسطينية

بدأت لجنة الانتخابات المركزية عملية تسجيل الناخبين في شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٤، واستكملتها بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر الماضي، حيث تم فتح باب التسجيل أمام الذين لم تسنح لهم الظروف بتسجيل أسمائهم وذلك استعدادا لإجراء انتخابات الرئاسة التي تم تحديد التاسع من شهر يناير ٢٠٠٥ موعدا لها.

حسب بيانات اللجنة، بلغت نسبة الذكور المسجلين للانتخابات نحو ٥٣,٥٤٪، أما نسبة الإناث فقد بلغت نحو ٤٦,٤٤٪، في حين بلغت نسبة الشباب المسجلين للانتخابات في الفئة العمرية بين ١٧و٣٠ عاما نحو ٤٦٪ من العدد الكلي للناخبين المسجلين، وأما نسبة المسجلين في الفئة العمرية بين ٣١و٤٠ عاما فقد بلغت نحو ٢٢,٥٪، وفي الفئة العمرية بين ٤١و٦٠ عاما فقد بلغت النسبة ٢٣,٥٪، وفي الفئة العمرية بين ٦١و١٢٣ عاما فقد بلغت ٧,٧٪.

جرت عملية تسجيل الناخبين من خلال شبكة تضم نحو ١٠٠٠ مركز تسجيل غطت كافة أرجاء الضفة وقطاع غزة. وتمت العملية تحت إشراف لجان رقابة محلية ودولية، وقد شارك في عملية الرقابة على عملية تسجيل الناخبين نحو ٦٧٧٥ مندوبا، بينهم ٢٦٠٠ مراقب محلي يمثلون ٨٣ مؤسسة فلسطينية، و ٣ مؤسسات دولية، ونحو ٤١,٣ وكيل حزبي يمثلون ١٠ هيئات حزبية فلسطينية.

كانت نسبة المسجلين حتى ٢٠٠٤/١٠/١٣ قد وصلت إلى ٦٧٪ من الناخبين المتوقعين، وزادت النسبة بعد انتهاء اسبوع التسجيل الاستكمالي لتصل إلى ٧١٪، حيث سجل ١,٢٨٢,٥٢٤ مواطن فلسطيني أسماءهم في سجل الناخبين.

يجدر بالذكر أن أعداد الناخبين في الخارج قدرت بـ ١٨٠,٠٠٠ مواطن مؤهل للتسجيل، وفي حالة استثناء هذا العدد من عدد الناخبين المقدر الكلي، تصبح نسبة المجموع الكلي للمسجلين من عدد الناخبين المقدرين في الداخل ٧٨,٨٪.

نقلا عن دائرة العلاقات القومية والدولية في منظمة التحرير الفلسطينية.

على الرغم من تعدد وتنوع التنظيمات والفصائل الفلسطينية إلا أنه يمكن تصنيفها الى اتجاهين رئيسيين هما : الاتجاه الوطنى، والاتجاه الإسلامى.

أولا : الاتجاه الوطنى :

ويتشكل الاتجاه الوطنى من الجماعات الرئيسية التالية:

١- حركة فتح:

تعد حركة فتح كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وأكثرها نفوذا من حيث القدرات وعدد الأعضاء، وعلى الرغم من كثرة المشاكل الداخلية بسبب صراع السلطة والنفوذ، الا ان فتح تظل القوة التنظيمية والسياسية الأهم داخل الأرض المحتلة، إذ إنها تسيطر على معظم المؤسسات الوطنية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تأسست حركة فتح - وهى اختصار لحركة التحرير الفلسطينية فى نهاية الخمسينيات إثر العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ واحتلال إسرائيل قطاع غزة، إذ أيقن الفلسطينيون أهمية الاعتماد على أنفسهم فى مقاومة إسرائيل. فتأسست خلايا هذا التيار سرا فى نهاية الخمسينيات، فى سوريا ولبنان والأردن ودول الخليج العربى، حيث يعمل الفلسطينيون. وما لبثت هذه الحركة أن أصدرت عام ١٩٥٩ مجلة شهرية باسم "فلسطيننا" دعت إلى كيان فلسطينى مستقل عن الأنظمة العربية ورفض الوصاية العربية على الشعب الفلسطينى، نافية أن يكون الكيان الخاص شرذمة للعمل العربى ومؤكدة أنه تعبئة لشعب فلسطين المشتت. وتتمتع حركة فتح بنفوذ واسع النطاق فى الاراضى الفلسطينية. ومن المؤشرات على قوة الحركة قرارها بالمشاركة فى المفاوضات مع إسرائيل والتوصل معها إلى اتفاق إعلان المبادئ وحيازتها نصيب الأسد فى السلطة الفلسطينية التى تشكلت تطبيقا لاتفاق أوسلو، وذلك على رغم معارضة معظم القوى السياسية العلمانية والإسلامية هذه المشاركة وهذا الاتفاق، وقد تسنى لحركة فتح هذا النفوذ بسبب تاريخها الوطنى وبنيتها التنظيمية والمؤسساتية وقدراتها العسكرية، وإمكانياتها المالية وقاعدتها الشعبية العريضة وعلاقاتها المتشعبة.

وقد شهدت حركة فتح صراعات داخلية عديدة قبل وفاة الرئيس ياسر عرفات، ثم تفاقم هذا الصراع بعد وفاته، خاصة بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، حيث انقسمت إلى تيارين: جيل الشباب، والحرس القديم الذى يضم عددا من أعضاء اللجنة المركزية للحركة، حيث يتهم الطرف الأول الثانى بأنه يحتكر السلطة ويمارس الفساد، بينما يرد الطرف الثانى بأن الجيل الشاب يسعى فقط للسلطة، ووصل هذا النزاع إلى حد استخدام السلاح بين الأجهزة الأمنية المحسوبة على التيارين.

وقد أثارت الحادثة التى سميت بـ حادثة الخيمة فى غزة - حيث أطلق مسلحون النار فى ظل وجود محمود عباس ومحمد دحلان فى خيمة عزاء عرفات بغزة وأسفرت عن مقتل عنصرين من الأمن الفلسطينى - مخاوف جمة من زيادة الصراعات داخل الحركة، وهو ما جعل الكثيرين من قادة الحركة يتحركون بسرعة لمحاولة احتواء الحادث وتداعياته.

وعلى أية حال، فقد رشحت حركة فتح محمود عباس (ابو مازن) لخلافة الرئيس الراحل ياسر عرفات فى الانتخابات الرئاسية، وعلى الرغم من ان عباس (٦٩ سنة) ليست له شعبية قوية بين الفلسطينيين فانه يظل المرشح الأول لخلافة عرفات. وقد تولى عباس رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية عقب وفاة عرفات يوم ١١ نوفمبر ٢٠٠٤، وهو يحظى بقبول الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب دعوته الى إنهاء "عسكرة الانتفاضة" التى تفجرت فى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وانعكست هذه الانقسامات داخل الحركة فى قيام أمين سر حركة فتح بالضفة الغربية مروان البرغوثى المعتقل لدى إسرائيل بترشيح نفسه فى الانتخابات الرئاسية فى مواجهة محمود عباس، مما مثل صدمة داخل الحركة التى أدانت القرار وهددت على لسان اللجان المركزية بفصل البرغوثى من الحركة إذا لم يسحب ترشيحه، وهو ما حدث بعد ذلك، حيث سحب مروان البرغوثى ترشيحه، معلنا تأييده لمحمود عباس (أبو مازن)، بينما قال مرشح الحركة رئيس منظمة التحرير محمود عباس (أبومازن) إن فتح اختارت تقديم مرشح واحد وستعمل على تحقيق هذا الأمر. وتوعد عضو اللجنة المركزية لفتح عباس زكى باتخاذ إجراءات بحق البرغوثى بسبب ترشيحه لانتخابات الرئاسة، لاسيما بعد تراجعه عن دعمه لمحمود عباس، بينما شدد عباس من جانبه على أن فتح اختارت مرشحا واحدا للرئاسة وستعمل على تحقيق ذلك، وإن كان قد قال إن من حق أى إنسان أن يصوت لمن يريد بمنتهى الحرية، معتبرا هذه المسألة أهم من النتائج، لأن ذلك يعنى الحرية الكاملة فى إطار الديمقراطية لاستكمال مسيرة النضال التى خاضها الزعيم الراحل ياسر عرفات وتحقيق الأهداف بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وقد ادت تلك الضغوط التى مارستها الحركة انسحاب مروان البرغوثى مجددا من انتخابات الرئاسة ليتيح بذلك فرصة اكبر لمحمود عباس للفوز بسباق رئاسة السلطة الفلسطينية.

٢- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :

يرتبط تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ارتباطا وثيقا بهزيمة يونيو ١٩٦٧ والدروس النظرية والسياسية والتنظيمية التى أفرزتها وبلورتها تلك الهزيمة. كما يرتبط تأسيس الجبهة بحركة القوميين العرب وتنظيمها الفلسطينى وتجربته النضالية منذ نكبة عام ١٩٤٨، وبالدروس التى اكتسبها من تلك التجربة التى قادته منذ بداية الستينيات إلى الإعداد للبدء بالكفاح المسلح.

فبعد حرب يونيو ١٩٦٧، سعى الفرع الفلسطينى لحركة القوميين العرب لإيجاد إطار يضم مختلف الفصائل الوطنية الفلسطينية، لأن وجودها عامل أساسى من عوامل الانتصار، لأن منظمة التحرير الفلسطينية بطابعها الرسمى أنذاك لم تكن تصلح لتشكيل هذا الإطار. وقد نتج عن ذلك إقامة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التى ضمت إلى جانب هذا الفرع، جبهة التحرير الفلسطينية، وتنظيم أبطال العودة، وعناصر مستقلة، ومجموعة من الضباط الوحدويين الناصريين.

وصدر البيان السياسى الأول للجبهة فى ١١ ديسمبر ١٩٦٧، لكن مسيرة هذا التشكيل تعثرت نتيجة خلافات سياسية فى

وجهات النظر، فأسست جبهة التحرير الفلسطينية في أكتوبر عام ١٩٧٦ وشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وقد قامت إسرائيل باغتيال الأمين العام السابق للجبهة أبو علي مصطفى عام ٢٠٠١.

وتعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي ثانية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في الأرض المحتلة، ولكن لم يتسن للجبهة الشعبية منافسة حركة فتح على المرتبة الأولى داخل الصف الوطني، رغم اعتقاد الجبهة في وقت من الأوقات أن بمقدورها أن تصبح الفصيل الأقوى.

وفيما يتعلق بالموقف من الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، فقد أعلن نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح أن الجبهة التي قاطعت الانتخابات الفلسطينية العامة الأولى في ١٩٩٦ قررت المشاركة في الانتخابات الرئاسية في يناير ٢٠٠٥.

٣ - حزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي سابقا):

حزب الشعب الفلسطيني هو حزب اشتراكي يرى في نفسه انه يضم في صفوفه كل الفلسطينيين، الطامحين للتحرر والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية والاشتراكية، المناضلين من اجل إنجاز هذه الأهداف، وفي مقدمتهم العمال والفلاحون والمثقفون في فلسطين ومواقع الشتات الفلسطيني، دون تمييز في العرق او الجنس او الانتماء الاجتماعي او المعتقد الديني.

وقد تراجعت قوة حزب الشعب الفلسطيني نسبيا داخل الصف الوطني الفلسطيني، وذلك لأسباب عدة منها:

أ- انتقال الحزب من صفوف المعارضة إلى المشاركة في اجهزة منظمة التحرير الفلسطينية من دون القدرة على ممارسة معارضة فاعلة متميزة داخل المؤسسة، كانت تلك المعارضة هي التي اكسبت الحزب شرعية وشعبية بين الجماهير، وبدلا من الحفاظ على دوره المعارض المتميز دون تعرض دور الحزب للاحتواء في معظم الأحيان.

ب- فقدان الحزب وضعه وأشكال نضاله المتميزة بعد دخول فصائل وطنية أخرى ميدان العمل الجماهيري، داخل الأرض المحتلة بعد عام ١٩٨٢، وانتقال عمل هذه الفصائل، خاصة حركة فتح إلى الأرض المحتلة.

جـ- التحول السريع في موقف الحزب الى المشاركة في العملية السلمية، فرغم معارضته الشديدة لشروط المشاركة استجاب الحزب للضغوط او الإغراءات وشارك في المفاوضات، مقدما غطاء مهما لحركة فتح، وقد أفقد هذا الموقف الحزب بعض مصداقيته بين الجماهير.

د- انهيار المعسكر الاشتراكي الذي شكل مصدر دعم للحزب على الصعيدين السياسي والأيديولوجي، فمن الناحية السياسية فقد الحزب أهميته كجسر للحركة الفلسطينية مع حليفها الاستراتيجي السابق، ومن الناحية الأيديولوجية فقد أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي تخلي الحزب عن بعض الركائز الأيديولوجية التي شكلت مبررا لوجوده.

وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية الفلسطينية، فقد قررت اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني ترشيح امينها العام بسام الصالحي للمشاركة في الانتخابات، وأقرت صيغة خطة الإنقاذ الوطنية، التي تشكل الأساس لهذا الترشيح، ومواصلة الحوار مع كافة القوى والمؤسسات والشخصيات الوطنية والديمقراطية من اجل التعاون لتحقيقها، واعتبرت اللجنة المركزية ان التنافس على رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية والانتخابات التشريعية والبلدية، وفي كافة المؤسسات الأهلية والنقابية والمجتمعية، بمشاركة الجماهير الشعبية ورقابتها، وبمساهمة مميزة للمرأة الفلسطينية، يمثل مناسبة مهمة لتعميق الديمقراطية والتعددية السياسية، والحوار الوطني من اجل تعزيز الوحدة الوطنية، في مواجهة الاحتلال والعدوان والاستيطان وجدار الفصل العنصري، والنضال من اجل اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشريف، ومن اجل تأمين حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقا للقرار ١٩٤.

٤- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تأسست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ٢٢ فبراير ١٩٦٩ كفصيل يساري مستقل من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، وذلك بعد الانتكاسات الكبرى التي منى بها المشروع القومي العربي بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وما كشفته عن أزمة الحركة القومية بمختلف تشكيلاتها بشكل عام وفي الساحة الأردنية - الفلسطينية بشكل خاص.

ويمكن القول إنه لم يجر النظر إلى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنذ نشأتها، على أنها تشكل تنظيميا سياسيا وأيديولوجيا أصيلا، ومتميزا عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي شكلت التنظيم الأم للجبهة الديمقراطية، وكان من الصعب على جماهير الأرض المحتلة التعرف بشكل واضح على ما يميز الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية من حيث الأطروحات أو الممارسة، يضاف إلى ذلك أن الجبهة الشعبية عرفت بأنها الوريث الشرعي لحركة القوميين العرب في فلسطين، تلك الحركة التي تمتعت برصيد تاريخي وبتعاطف جماهيري، وكان من الصعب أيضا على الجبهة الديمقراطية إبراز تميزها الأيديولوجي في الماضي في ظل وجود حزب شيوعي فلسطيني له تاريخ طويل في فلسطين.

وجدير بالذكر أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد رشحت تيسير خالد عضو المكتب السياسي وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في الانتخابات الرئاسية من خلال برنامج سياسي متميز، يؤكد على ضرورة توحيد الشعب حول خيار الانتفاضة والمقاومة، وعلى التمسك بالحقوق الوطنية وفي المقدمة حق الشعب في الاستقلال وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وصون حقوق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومحاربة ونبذ الأوهام التي يتم الترويج لها حول جسر العلاقة بين خطة شارون وخريطة الطريق، والتمسك ببرنامج اجتماعي اقتصادي يستند إلى محاربة الفساد والفاسدين، وإلى معالجة مشكلات البطالة والفقر وتدهور مستوى معيشة المواطنين وتراجع الاقتصاد الوطني بإعادة توزيع الموارد بما يسهم في معالجة هذه المشكلات. كما يستند إلى تمكين قطاعات اجتماعية واسعة من حمل مسئولياتها في معركة المصير الوطني - وتحديدا قطاعات الشباب والمرأة واللاجئين - فهذه القطاعات هي هدف من أهداف المعركة السياسية في مواجهة سياسة تقوم على مواصلة تهميش دورها في المجتمع ودورها في الحياة العامة وفي القرار الوطني وعلى هذا الأساس، قدمت الحركة نفسها ليس كقوة سياسية رئيسية فاعلة في الساحة الوطنية، بل كقوة تغيير، تعكس مصالح وحقوق قطاعات واسعة من الشعب، خاصة قطاعات العمال وفقراء الفلاحين واللاجئين والمرأة

والشباب، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة فى المجتمع.

أما الاتجاه الآخر فى الساحة الفلسطينية وهو الاتجاه الإسلامي، فيتشكل من مجموعات ثلاث رئيسية هى: حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير الإسلامي، وليس هناك خلاف فى ان حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تشكل كبرى الحركات الإسلامية فى الأرض المحتلة،ثم تأتى حركة الجهاد الإسلامي فى فلسطين فى المرتبة الثانية.

١- حركة المقاومة الإسلامية حماس:

حركة المقاومة الإسلامية المعروفة اختصارا بـ "حماس" هى حركة فلسطينية شعبية تسعى إلى التحرر الوطنى وتتخذ من الإسلام مرجعية فكرية لها.

وفيما يتعلق بالنشأة، فقد وزعت الحركة بيانها التاسيسى فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٧ . إلا أن نشأة الحركة تعود فى جذورها إلى الأربعينيات من القرن الماضى، فهى امتداد لحركة "الإخوان المسلمين". وقبل الإعلان عن الحركة استخدم الإخوان المسلمون أسماء أخرى للتعبير عن مواقفهم السياسية تجاه القضية الفلسطينية منها "المرابطون على أرض الإسراء" و"حركة الكفاح الإسلامي" وغيرهما.

وقد نشأت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نتيجة تفاعل عوامل عدة عايشها الشعب الفلسطيني منذ النكبة الأولى عام ١٩٤٨ بشكل عام، وهزيمة عام ١٩٦٧ بشكل خاص، وتتفرع هذه العوامل عن عاملين أساسيين هما: التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما آلت إليه حتى نهاية عام١٩٨٧، وتطور الصحوة الإسلامية فى فلسطين وما وصلت إليه فى منتصف الثمانينيات.

وقد كانت الشرارة الأولى التي استغلتها الحركة لإصدار بيانها الأول الذى اعتبر إعلان ميلاد لها، هى قيام أحد سائقي الشاحنات اليهود بقتل أربعة عمال فلسطينيين دهسا فى ٦ ديسمبر١٩٨٧، فتوعدت الحركة بالرد الانتقامى على سلطات الاحتلال الإسرائيلي فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٧، وساعد اندلاع الانتفاضة الأولى فى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ على اتساع دائرة عملها ومعرفة الشارع الفلسطيني والعربى بها، وقد تأثرت الحركة كثيرا بعد قيام قوات الاحتلال الاسرائيلي فى أوائل عام ٢٠٠٤ باغتيال كل من الشيخ احمد ياسين مؤسس وزعيم الحركة الأسبق والدكتور عبد العزيز الرنتيسى زعيم حركة حماس السابق.

وجدير بالذكر أن التوجهات الفكرية للحركة تتركز فى عدم الإيمان بأى حق لليهود فى فلسطين، وتعمل على طردهم كلية منها، ولا تمانع فى القبول مؤقتا وعلى سبيل الهدنة بحدود ١٩٦٧، ولكن دون الاعتراف لليهود بأى حق لهم فى فلسطين التاريخية. وتعتبر صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي "صراع وجود وليس صراع حدود". وتنظر إلى إسرائيل على أنها جزء من مشروع "استعمارى غربى صهيونى" يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم وتمزيق وحدة العالم العربى، وتعتقد بأن الجهاد بأنواعه وأشكاله المختلفة هو السبيل لتحرير التراب الفلسطيني، وتردد أن مفاوضات السلام مع الإسرائيليين هى مضيعة للوقت ووسيلة للتفريط فى الحقوق.

والعمل العسكرى فى بعده الاستراتيجي يشكل وسيلة الشعب الفلسطيني الأساسية للإبقاء على جذوة الصراع متقدة فى فلسطين المحتلة، والحيلولة دون المخططات الإسرائيلية الرامية لنقل بؤرة التوتر إلى أنحاء مختلفة من العالمين العربى والإسلامي.

كما أن من شأن مواصلة هذا النهج وتصعيده الضغط على الصهاينة لإرغامهم على وقف ممارساتهم المعادية لمصالح وحقوق أهلنا فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وترى حركة "حماس" أن اندماج إسرائيل فى المنطقة العربية والإسلامية من شأنه تعطيل أى مشروع نهضوى للأمة،حيث تهدف إسرائيل إلى استثمار ضعف الأمة أمام إسرائيل المدعومة من قبل الولايات المتحدة ومنظومتها الحضارية من أجل إنجاز مشروع التسوية الهادف فى جوهره إلى ربط اقتصادات الدول العربية وإمكانياتها المختلفة بمنظومة جديدة عمادها إسرائيل.

وفيما يتعلق بالتسوية السلمية، فقد أكدت حركة "حماس" أنها ليست ضد مبدأ السلام فهى مع السلام وتدعو له وتسعى لتحقيقه، وتتفق مع جميع دول العالم على أهمية أن يسود السلام ربوع العالم أجمع، ولكنها مع السلام العادل الذى يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني ويمكنه من ممارسة حقه فى الحرية والعودة والاستقلال وتقرير المصير. وترى الحركة أن الاتفاقات التى تم التوصل إليها حتى الآن، لا تلبى طموحات الشعب الفلسطيني ولا تستجيب للحد الأدنى من تطلعاته. فهى اتفاقات غير عادلة، وتلحق الظلم والضرر بشعبنا، وتكافئ الجانب المعتدى على اعتدائه وتعترف له بحقه فيما استلبه من الآخرين، وهى محاولة لإملاء وفرض شروط الطرف المنتصر ومطالبة المظلوم بالتنازل عن حقوقه. وسلام ظالم بهذه المواصفات الظالمة لا يكتب له النجاح او الحياة طويلا.

كما أن مبدأ التسوية السياسية - أيا كان مصدرها، او أيا كانت بنودها- ينطوى على التسليم للعدو الصهيونى بحق الوجود فى معظم أرض فلسطين، وما يترتب عليه من حرمان الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني من حق العودة، وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية، وإقامة المؤسسات الوطنية، وهو أمر لا ينافى فقط القيم والمواثيق والأعراف الدولية والإنسانية،بل يدخل فى دائرة المحظور فى الفقه الإسلامي، ولا يجوز القبول به، فأرض فلسطين أرض إسلامية مباركة اغتصبها الصهاينة عنوة، ومن واجب المسلمين الجهاد من أجل استرجاعها وطرد المحتل منها.

وجدير بالذكر أن موضوع صوغ العلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم بالسلطة الفلسطينية فى مناطق الحكم الذاتى قد شكل إحدى أبرز المعضلات التى واجهتها حماس منذ تاريخ انطلاقها،وقد تدرجت نظرة (حماس) إلى المنظمة على صعيد الاعتراف بشرعيتها ووحدانية تمثيلها، إلى عدة مواقف، وتزامن ذلك مع تطور الأحداث السياسية، ولا سيما على صعيد العملية السلمية. بدأت النظرة بالاعتراف المتحفظ الذى أشار ميثاق حماس إليه بصورة أساسية، وانتقلت بعد ذلك إلى التحفظ الكامل ثم إلى تجاهل موضوع الاعتراف، وذلك مع انعقاد مؤتمر مدريد. وتطورت إلى الاتهام بالتفريط والتنازل الكلى مع عقد اتفاقى أوسلو والقاهرة، وصولا إلى إعلان أن المنظمة لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني وطموحاته. ويلاحظ بوضوح أن هجوم حماس على المنظمة واتهامها بالتفريط كانا يوجهان غالبا إلى القيادة العليا لا إلى المنظمة ككل، إذ كانت حماس تأمل دوما بإصلاح المنظمة. ويلاحظ أيضا أن اتهام المنظمة والهجوم عليها خفت حدتهما كثيرا بعد دخول السلطة الفلسطينية مناطق الحكم الذاتى فى أواسط سنة ١٩٩٤، إذ أصبحت السلطة محط الهجوم والاتهام، وغابت المنظمة عن خطاب حماس الهجومى.

اما فيما يتعلق بالموقف من الانتخابات الفلسطينية، فقد رفضت الحركة المشاركة فى الانتخابات الرئاسية، حيث أشارت فى بيان

لها إلى انه "انطلاقا من تأكيد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على أهمية الانتخابات الحرة والنزيهة في الحياة السياسية الفلسطينية، وضرورتها كخيار ديمقراطي حقيقي في عملية ترتيب البيت الفلسطيني وتنظيم شئونه الداخلية، وتحقيق الشراكة الحقيقية بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد وقواه وفصائله الوطنية والإسلامية. ولأن انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية جرى طرحها بخطوة انفرادية من قبل حركة فتح، بعيدا عن الجو السائد والغالب في الساحة الفلسطينية، والذي كان ولا يزال يطالب بترتيب البيت الفلسطيني، وإجراء انتخابات عامة وشاملة، وتحقيق شراكة حقيقية في القرار، والاتفاق على رؤية سياسية جديدة للمرحلة القادمة، وتكوين نظام سياسي يرتكز على احترام التعددية السياسية وحقوق الإنسان، ويعكس في الوقت ذاته تضحيات شعبنا وتطلعاته وآماله. ولأن هذه الانتخابات المطروحة بسياقها الراهن هي تلبية لحاجة محددة للسلطة الفلسطينية، وليست تلبية للمطلب الشعبي الفلسطيني الذي تكرس خلال سنوات الانتفاضة الأربع الماضية، كما تكرس خلال جولات الحوار الفلسطيني المتعددة في الداخل والخارج طوال الفترة الماضية، وشكل توجها فلسطينيا عاما التقت عليه غالبية القوى والفصائل الفلسطينية وغالبية الرأي العام الفلسطيني - لذلك كله، فإن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تعلن مقاطعتها وعدم مشاركتها في هذه انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، كما تدعو الحركة إلى إجراء انتخابات شاملة رئاسية وبرلمانية وبلدية (محلية) في آن واحد، على أساس هذه الرؤية وعلى أساس التوافق الفلسطيني العام".

٢- حركة الجهاد الإسلامي :

نشأت حركة الجهاد الإسلامي كثمرة حوار فكري وتدافع سياسي شهدته الحركة الإسلامية الفلسطينية أواخر السبعينيات وقادته مجموعه من الشباب الفلسطيني في أثناء وجودهم للدراسة الجامعية في مصر، وكان على رأسهم مؤسس حركة الجهاد الإسلامي الشهيد الدكتور فتحي الشقاقي. وفي أوائل الثمانينات وبعد عودة الدكتور فتحي الشقاقي، تم بناء القاعدة التنظيمية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وبدأ التنظيم لخوض غمار التعبئة الشعبية والسياسية في الشارع الفلسطيني بجانب الجهاد المسلح ضد العدو الصهيوني، كحل وحيد لتحرير فلسطين.

المبادئ العامة للحركة :

أ- تلتزم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، وكأداة لتحليل وفهم طبيعة الصراع الذي تخوضه الأمة الإسلامية ضد أعدائها، وكمرجع أساسي في صياغة برنامج العمل الإسلامي للتعبئة والمواجهة.

ب- فلسطين - من النهر الى البحر - ارض إسلامية عربية يحرم شرعا التفريط في اى شبر منها، والكيان الصهيوني وجود باطل، يحرم شرعا الاعتراف به على اى جزء منها.

جـ- يمثل الكيان الصهيوني رأس الحربة للمشروع الاستعماري الغربي المعاصر في معركته الحضارية الشاملة ضد الأمة الإسلامية، واستمرار وجود هذا الكيان على ارض فلسطين، وفي القلب من الوطن الإسلامي، يعني استمرار هيمنة واقع التجزئة والتبعية والتخلف الذي فرضته قوى التحدي الغربي الحديث على الأمة الإسلامية.

د- لفلسطين من الخصوصية المؤيدة بالبراهين القرانية والتاريخية والواقعية ما يجعلها القضية المركزية للأمة الإسلامية التي بإجماعها على تحرير فلسطين، ومواجهتها للكيان الصهيوني، تؤكد وحدتها وانطلاقها نحو النهضة.

هـ- الجماهير الإسلامية والعربية هي العمق الحقيقي لشعبنا في جهاده ضد الكيان الصهيوني، ومعركة تحرير فلسطين وتطهير كامل ترابها ومقدساتها هي معركة الأمة الإسلامية بأسرها، ويجب أن تسهم فيها بكامل امكاناتها وطاقاتها المادية والمعنوية. والشعب الفلسطيني والمجاهدون على طريق فلسطين هم طليعة الأمة في معركة التحرير، وعليهم يقع العبء الأكبر في الإبقاء على الصراع مستمرا حتى تنهض الأمة كلها للقيام بدورها التاريخي في خوض المعركة الشاملة والفاصلة على ارض فلسطين.

و- وحدة القوى الإسلامية والوطنية على الساحة الفلسطينية، واللقاء في ساحة المعركة، شرط أساسي لاستمرار وصلابة مشروع الأمة الجهادي ضد العدو الصهيوني.

ز- كافة مشاريع التسوية التي تقر الاعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين او التنازل عن أي حق من حقوق الأمة فيها، باطلة ومرفوضة.

أهداف الحركة :

تسعى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- تحرير كامل فلسطين، وتصفية الكيان الصهيوني، وإقامة حكم الإسلام على ارض فلسطين، والذي يكفل تحقيق العدل والحرية والمساواة والشورى.

ب- تعبئة الجماهير الفلسطينية وإعدادها إعدادا جهاديا، عسكريا وسياسيا، بكل الوسائل التربوية والتثقيفية والتنظيمية الممكنة، لتأهيلها للقيام بواجبها الجهادي تجاه فلسطين.

جـ- استنهاض وحشد جماهير الأمة الإسلامية في كل مكان، وحثها على القيام بدورها التاريخي لخوض المعركة الفاصلة مع الكيان الصهيوني.

د- العمل على توحيد الجهود الإسلامية الملتزمة باتجاه فلسطين، وتوطيد العلاقة مع الحركات الإسلامية والتحررية الصديقة في كافة أنحاء العالم.

هـ- الدعوة إلى الإسلام بعقيدته وشريعته وآدابه، وإبلاغ تعاليمه نقية شاملة لقطاعات الشعب المختلفة، وإحياء رسالته الحضارية للأمة والإنسانية.

وسائل الحركة لتحقيق أهدافها:

تعتمد حركة الجهاد الإسلامي، في فلسطين لتحقيق أهدافها، على الوسائل التالية:

أ- ممارسة الجهاد المسلح ضد أهداف ومصالح العدو الصهيوني.

ب- إعداد وتنظيم الجماهير، واستقطابها لصفوف الحركة، وتأهيلها تأهيلا شاملا وفق منهج مستمد من القرآن والسنة، وتراث الأمة الصالح.

جـ- مد أسباب الاتصال والتعاون مع الحركات والمنظمات الإسلامية والشعبية، والقوى التحررية في العالم لدعم الجهاد ضد الكيان الصهيوني، ومناهضة النفوذ الصهيوني العالمي.

د- السعي للقاء قوى شعبنا الإسلامية والوطنية العاملة على ارض المعركة ضد الكيان الصهيوني، على أرضية عدم الاعتراف

بهذا الكيان، وبناء التشكيلات والمنظمات والمؤسسات الشعبية اللازمة لنهوض العمل الإسلامي والثوري.

هـ- اتخاذ كافة الوسائل التعليمية والتنظيمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والسياسية والعسكرية، مما يبيحه الشرع، وتنضجه التجربة من اجل تحقيق أهداف الحركة.

و- استخدام كل طرائق التأثير والتبليغ المتاحة والمناسبة من وسائل الاتصال المعروفة والمستجدة.

ز- انتهاج مؤسسات الحركة وتنظيماتها من أساليب الدراسة والتخطيط والبرمجة والتقويم والمراقبة بما يكفل استقرار الحركة وتقدمها.

وفيما يتعلق بالموقف من الانتخابات الفلسطينية، فقد أصدرت الحركة بيانا أكدت فيه أنها وانطلاقا من التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، والمحافظة على مصلحة الشعب الفلسطيني، فإنها لن تشارك في انتخابات رئاسة السلطة، لا بإنزال مرشح من صفوفها، ولا بدعم مرشح مستقل.

وقد أشارت الحركة في بيانها إلى انه من واقع الإحساس بالمسئولية الوطنية، درست قيادة حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين مسألة المشاركة في انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، دراسة معمقة ومسئولة من كل النواحي والأبعاد وخلصت إلى التالي:

إن الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال الصهيوني، ويكافح من أجل الحرية والاستقلال، ليتطلع إلى إجراء انتخابات حقيقية، تجري في ظل سيادة وطنية، على أرض محررة، ويشارك فيها كل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وتكون مرجعيتها إرادة الشعب وليس الاتفاقات الموقعة مع العدو.

وهذا للأسف لا ينطبق على انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية التي تجري تحت حراب الاحتلال، في ظل غياب السيادة الوطنية، ويحرم من المشاركة فيها أكثر من ستة ملايين فلسطيني، ومحكومة بسقف اتفاق أوسلو، ومصممة لتطبيقه والمحافظة عليه.

لذلك قررت حركة الجهاد الإسلامي، وانطلاقا من التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، والمحافظة على مصلحة الشعب الفلسطيني، عدم المشاركة في انتخابات رئاسة السلطة، لا بإنزال مرشح من صفوفها، ولا بدعم مرشح مستقل.

٣- حزب التحرير الإسلامي :

يعد حزب التحرير الإسلامي ثاني أقدم حزب إسلامي في فلسطين (تأسس عام ١٩٥٣) ومع ذلك فهو يعاني حالة من الغياب على صعيد الممارسة العملية، الأمر الذي يضع الحزب في أدنى مكانة من حيث النفوذ على خريطة القوى الإسلامية الفاعلة في فلسطين، ومن أسباب ضعف حزب التحرير تركيزه المفرط على جوانب العقيدة واستنكافه عن الممارسة، ولأسباب عقيدية أيضا ابتعد الحزب عن إنشاء بنية تحتية خاصة به، مما أسهم في ضعفه، ولكن ربما كان موقف الحزب من القضية الفلسطينية من أهم عوامل ضعف الحزب، فهو لا يولي هذه القضية اهتماما خاصة إلا في حدود أيديولوجيته الإسلامية العامة، ويعتقد الحزب أن حل القضية الفلسطينية سيتم بعد قيام دولة الخلافة الإسلامية، وبواسطة المسلمين خارج فلسطين، ولذلك لم يشارك الحزب في مقاومة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، كما أنه لم يشارك في الانتفاضة.

وبالإضافة إلى الفصائل والقوى والأحزاب الفلسطينية السابقة، هناك عدد آخر من الفصائل الفلسطينية أبرزها:

- الاتحاد الوطني الإسلامي "وهو فصيل إسلامي وطني ديمقراطي تأسس عام ١٩٩٦ يعتمد برنامجه السياسي على تحرير كل فلسطين ونشر الفضيلة والخير والوعي الإسلامي".

- الجبهة العربية الفلسطينية وهي فصيل قومي ديمقراطي تأسس عام ١٩٦٩ يعتمد برنامجه السياسي على استكمال مرحلة التحرير الوطني وإقامة مجتمع مدني ديمقراطي وتحقيق العدل والمساواة وتعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة الفساد وتفعيل المؤسسات وتحقيق الوحدة العربية كهدف استراتيجي ورفض الدخول في مشروعات إقليمية.

- الجبهة الإسلامية الفلسطينية، وهي فصيل إسلامي عقائدي تأسس عام ١٩٩٥، يعتمد برنامجه على التكيف مع الأوضاع القهرية لتحرير فلسطين وإقامة دولة إسلامية.

- الجبهة الإسلامية الفلسطينية التي تأسست عام ١٩٩٥، وهي فصيل إسلامي يهدف إلى التكامل الفلسطيني ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

- الحركة الوطنية للتغيير، وهي فصيل وطني تقدمي ديمقراطي تأسس عام ١٩٩٤، يتميز برنامجه بالاعتراف المتبادل بحق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في الوجود وبقاء النضال حتى بناء الدولة.

- جبهة التحرير العربية، وهي فصيل قومي أسسه حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٨، وله نشاطات كثيرة في اتحادات المرأة والعمال والطلاب والنقابيين.

- جبهة النضال الشعبية، وهي فصيل وطني تأسس عام ١٩٦٧.

- حركة الجهاد الإسلامي "كتائب الأقصى"، وهي فصيل إسلامي وطني تأسس عام ١٩٨٠.

- حركة الخضر الفلسطينية، وهي فصيل اجتماعي يهدف إلى المحافظة على البيئة وتأسس عام ١٩٩٥.

- حركة المسار الإسلامي، وهي فصيل إسلامي وطني تأسس عام ١٩٩٥.

- النضال الإسلامي، وهي فصيل إسلامي عقائدي تأسس عام ١٩٨٨.

- حركة النضال الإسلامي، وهي فصيل سياسي مبدؤه الإسلام تأسس عام ١٩٩٥ وله مؤسسات مختلفة.

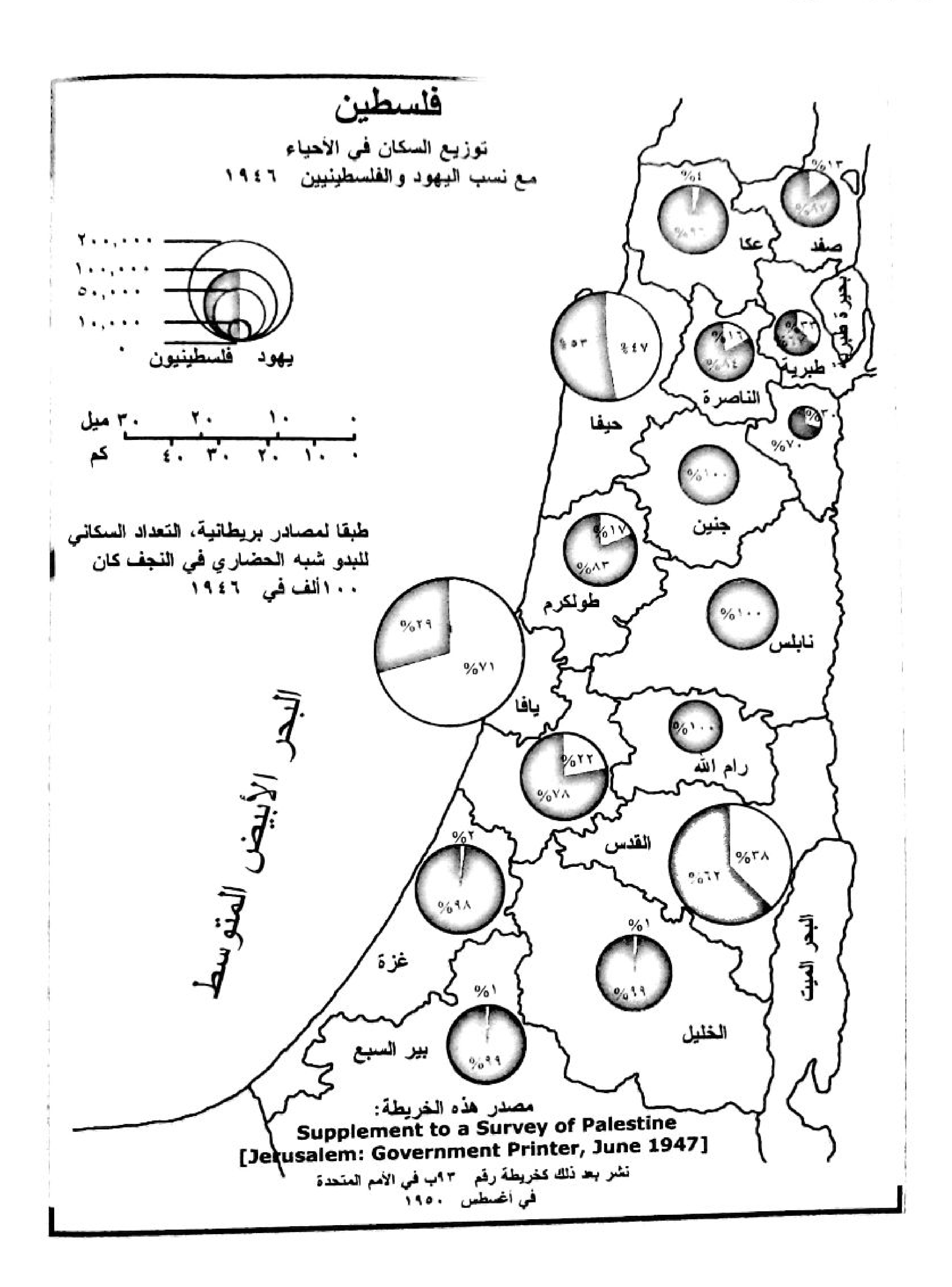
- حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وهو فصيل ديمقراطي اشتراكي علماني، تأسس عام ١٩٩٠.

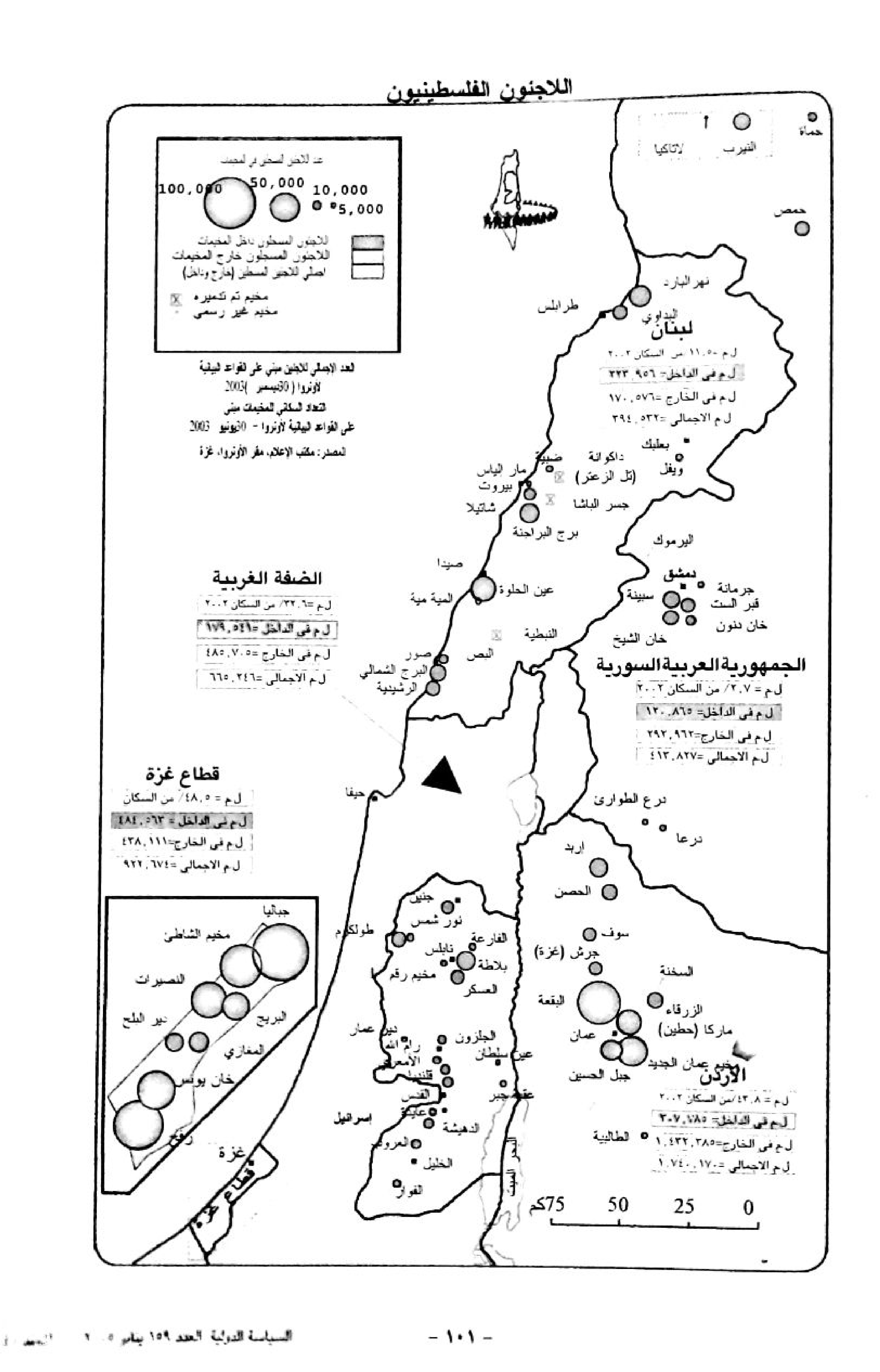
- حزب البعث العربي الاشتراكي، هو فصيل اشتراكي ديمقراطي تأسس عام ١٩٩٥.

- حزب الخلاص الإسلامي، وهو فصيل إسلامي وطني تأسس عام ١٩٩٦.

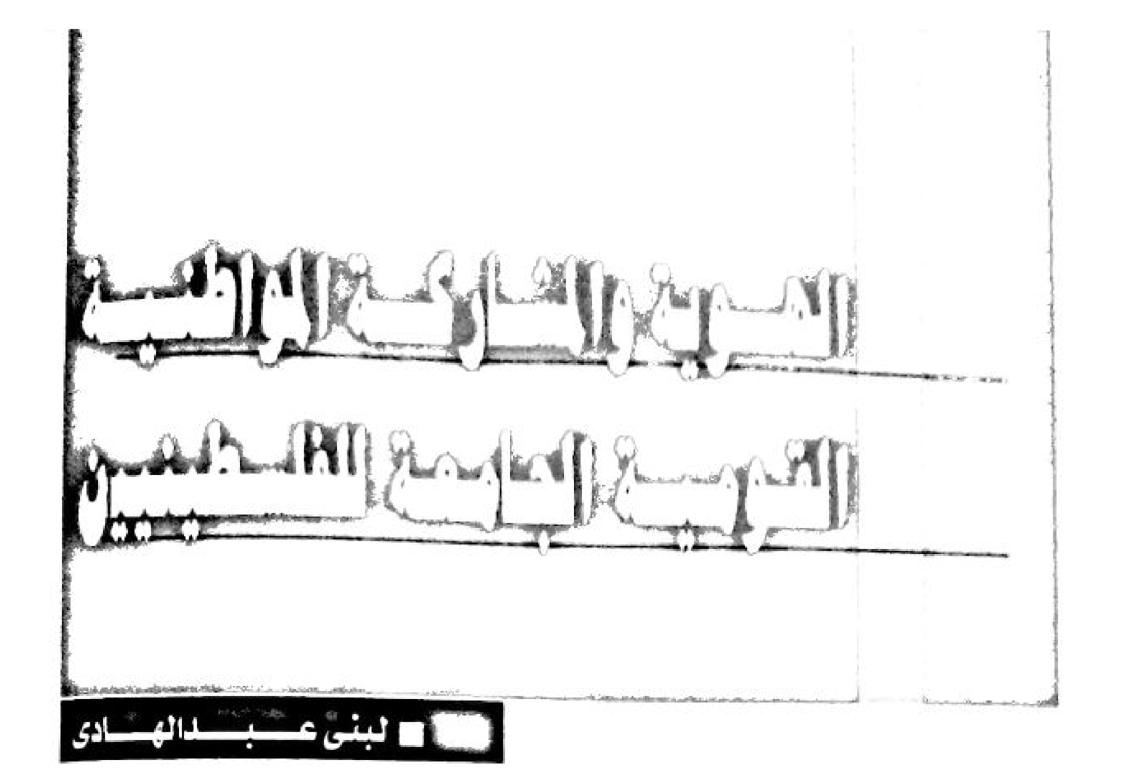
- حزب الخلاص الوطني الإسلامي، وهو فصيل وطني إسلامي تأسس عام ١٩٩٥.

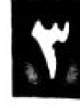
-حزب النهضة الإسلامي، وهو فصيل إسلامي وطني تأسس عام ١٩٩٥.


فلسطين
توزيع السكان في الأحياء
مع نسب اليهود والفلسطينيين ١٩٤٦
٢٠٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠
٥٠,٠٠٠
١٠,٠٠٠
٠
يهود فلسطينيون
٣٠ ميل ٢٠ ١٠ ٠
كم ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٠
طبقا لمصادر بريطانية، التعداد السكاني للبدو شبه الحضاري في النجف كان ١٠٠ ألف في ١٩٤٦
عكا
صفد
بحيرة طبرية
طبرية
الناصرة
حيفا
%٥٣
%٤٧
جنين
طولكرم
%١٧
%٨٣
نابلس
%١٠٠
يافا
%٢٩
%٧١
رام الله
%٢٢
%٧٨
القدس
%٣٨
%٦٢
غزة
%٢
%٩٨
الخليل
%١
%٩٩
بير السبع
البحر الأبيض المتوسط
البحر الميت
مصدر هذه الخريطة:
Supplement to a Survey of Palestine
[Jerusalem: Government Printer, June 1947]
نشر بعد ذلك كخريطة رقم ٩٣ب في الأمم المتحدة في أغسطس ١٩٥٠



اللاجئون الفلسطينيون
عدد اللاجئين المسجلين في المخيمات
100,000
50,000
10,000
5,000
اللاجئون المسجلون داخل المخيمات
اللاجئون المسجلون خارج المخيمات
إجمالي اللاجئين المسجلين (خارج وداخل)
مخيم تم تدميره
مخيم غير رسمي
العدد الإجمالي للاجئين مبني على القواعد البيانية
لأونروا (30 ديسمبر 2003)
التعداد السكاني للمخيمات مبني
على القواعد البيانية لأونروا - 30 يونيو 2003
المصدر: مكتب الإعلام، مقر الأونروا، غزة
حماة
النيرب
لاذاكيا
حمص
نهر البارد
طرابلس
البداوي
لبنان
ل.م =٥٠٫١١٪ من السكان ٢٠٠٢
ل.م في الداخل= ٢٢٣٫٩٥٦
ل.م في الخارج =١٧٠٫٥٧٦
ل.م الاجمالي =٣٩٤٫٥٣٢
بعلبك
ويفل
ضبية
داكوانة (تل الزعتر)
مار الياس
بيروت
جسر الباشا
شاتيلا
برج البراجنة
اليرموك
صيدا
دمشق
جرمانة
سبينة
قبر الست
خان دنون
عين الحلوة
المية مية
النبطية
خان الشيخ
البص
صور
البرج الشمالي
الرشيدية
الجمهورية العربية السورية
ل.م = ٢٫٧٪ من السكان ٢٠٠٢
ل.م في الداخل= ١٢٠٫٨٦٥
ل.م في الخارج=٢٩٢٫٩٦٢
ل.م الاجمالي =٤١٣٫٨٢٧
الضفة الغربية
ل.م =٣٢٫٦٪ من السكان ٢٠٠٢
ل.م في الداخل =١٧٩٫٥٤١
ل.م في الخارج =٤٨٥٫٧٠٥
ل.م الاجمالي =٦٦٥٫٢٤٦
قطاع غزة
ل.م = ٤٨٫٥٪ من السكان
ل.م في الداخل = ٤٨٤٫٥٦٣
ل.م في الخارج=٤٣٨٫١١١
ل.م الاجمالي =٩٢٢٫٦٧٤
حيفا
درع الطوارئ
درعا
إربد
الحصن
جنين
نور شمس
طولكرم
الفارعة
نابلس
بلاطة
مخيم رقم
العسكر
سوف
جرش (غزة)
السخنة
البقعة
الزرقاء
ماركا (حطين)
عمان
مخيم عمان الجديد
جبل الحسين
الأردن
ل.م = ٤٣٫٨٪ من السكان ٢٠٠٢
ل.م في الداخل= ٣٠٧٫٧٨٥
ل.م في الخارج=١٫٤٣٢٫٣٨٥
ل.م الاجمالي =١٫٧٤٠٫١٧٠
الطالبية
دير عمار
الجلزون
رام الله
الأمعري
قلنديا
عين سلطان
عقبة جبر
القدس
عايدة
إسرائيل
الدهيشة
العروب
الخليل
الفوار
جباليا
مخيم الشاطئ
النصيرات
البريج
دير البلح
المغازي
خان يونس
رفح
غزة
قطاع غزة
75كم
50
25
0





■ لبنى عبد الهادى

المذكرة التى أصدرتها منظمات المجتمع الفلسطينى المدنى والأحزاب والقوى والشخصيات الفلسطينية ونشرت فى الصحافة المحلية فى تشرين الثانى من عام ٢٠٠٣، قد أوضحت بقوة خيار المجتمع الفلسطينى نحو الديمقراطية، وذلك بتعزيز مفاهيم المشاركة المواطنية من خلال اقتراح نظام انتخابى جديد يقوم على مبدأ التمثيل النسبى أو تبنى النظام المختلط، الذى يجمع بين القائمة النسبية على صعيد الوطنى والدوائر وفق الأغلبية، ويهدف الى تمثيل كافة المواطنين عبر برامج وأحزاب سياسية واجتماعية واضحة وفعالة.

والتساؤل المطروح قيد البحث: كيف تعمل المشاركة المواطنية على تعزيز الهوية القومية الجامعة؟ هل وجود قانون يعزز المشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية ويقوم بحماية الحقوق المدنية والسياسية وضمان شروط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يحقق ذلك الإنصاف للمواطنين؟

ثم بالنظر الى علاقة المواطنة بالسلطة الفلسطينية والبنى الاجتماعية وتأثيرها على الممارسة الديمقراطية، هل لنا ان نتساءل: متى يصبح الفلسطينيون مواطنين بالمعنى الحقيقى للمواطنة فى مجتمع ديمقراطى حقيقى وليس شكليا؟ وهل للثقافة السياسية والاجتماعية السائدة تأثير على تقبل مبدأ ومفاهيم المواطنة الحقيقية؟ فالمجتمع الفلسطينى يقف فى الوقت الراهن عند مفترق طرق، فإما أن يستمر بوعى كبير بذاته وبتحقيق مشاركته المواطنية، أو أن يستمر وفق ديمقراطية شكلية لا تعبر عن طموح الشعب الفلسطينى، وتتيح المجال لبروز العشائرية والجهوية والفئوية.

لقد سادت المجتمع الفلسطينى خلال السنوات السابقة هذه القيم، وازدادت ايضا مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتبلور ذلك من خلال التصديق على تشريعات وقوانين لا تكرس المشاركة المواطنية الحقيقية كقانون الانتخابات مثلا، ومما لاشك فيه أن هناك علاقة قوية بين النظام الانتخابى والهوية القومية الجامعة، والذى يعكس دور النظام السياسى فى تعزيز أو عدم تعزيز المواطنية.

تواجه الحركات السياسية الفلسطينية والمجتمع الفلسطينى فى الوقت الحاضر وبعد وفاة ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، امتحانا حقيقيا يتعلق باتباع قنوات الفعل الديمقراطى داخل الحركات وفيما بينها لإعادة بناء النظام السياسى الفلسطينى، وللتوجه نحو المؤسسة، ومن الواضح ان هذه الحركات بكافة أطيافها تتجه الآن نحو الخيار الديمقراطى.

تتناول الدراسة فى الجزء الأول "الثقافة السياسية السائدة والنظام السياسى الفلسطينى"، ثم تتناول مرحلة ما بعد ياسر عرفات والمشهد السياسى الفلسطينى.

الثقافة السياسية السائدة والمواطنة :

لم تنجح الحركة القومية فى الوطن العربى فى خلق شروط عمل تمكنها من تحويل الانتماء القائم على العقيدة الى انتماء قائم على ممارسة فعلية للمواطنية، وبالتالى الى ولاء للدولة ومؤسساتها الحديثة. ولم يستطع المجتمع تجاوز ولاءاته العشائرية والقبلية، وبالتالى لم تتكون روح المواطنية بما تعنيه من الحق فى المشاركة فى القرارات العامة والشعور العميق بالمسئولية والواجب الوطنى، أى تجاه المصالح العامة.

إن مناقشة فرص الديمقراطية فى الحياة السياسية الفلسطينية تتطلب إلقاء نظرة ولو سريعة على الإرث الثقافى السياسى الذى تركته منظمة التحرير الفلسطينية عبر السنين، وذلك لتقييم مدى قدرة ذلك الإرث على المساهمة فى تشكيل نظام سياسى ديمقراطى

(*) الكاتبة، استاذة الديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت.

فى فلسطين(١). فتركيبة المنظمة إضافة الى سياستها ونمط اتخاذ القرارات لديها، عكست توجهات ونزعات لم تختلف جذريا عن تلك النزعات والتوجهات اللاديمقراطية التى عمت العالم العربى(٢).

وقد نمت منظمة التحرير نموا مؤسساتيا واسعا، حيث استمرت القيادة بتوسيع التراكيب المختلفة، وهذا قد حول منظمة التحرير بالتدريج الى بنية ذات طبيعة بيروقراطية جعلها جسما اكبر حجما وأكثر اتساعا من أن تدار شئونه بسلاسة وفاعلية، الأمر الذى فتح الباب أمام نمو الأمراض والآفات السياسية والإدارية والمالية، كالعجز والفساد وعدم المساءلة والترهل البيروقراطى وغيرها. وصاحب ذلك نمط فى تمركز السلطة فى ايدى قادة الفصائل المختلفة. وأدى هذا التمركز للسلطة بأيدى القلة، وفى النهاية فى قبضة فرد واحد، الى غياب الشفافية والمساءلة(٣).

وبالنظر الى الداخل الفلسطينى، فالنشاطات والفعاليات السياسية المستقلة التى أدارها الداخل، تم النظر إليها من قبل المنظمة والى حد كبير كتحد لسلطتها السياسية ولنفوذها الجماهيرى. وبالنسبة للسلوك السياسى، فقد أصبح "شخصانيا" الى درجة ان الولاء الأعمى للقائد أو الزعيم أصبح مطلوبا، كما ان التوافق والموافقة داخل الفئات السياسية طغيا على الخلاف والاختلاف مما كلس بيئتها الداخلية وحد بالتالى من قدرتها على الإبداع والعطاء. فالتعددية الحقة غابت عن الحقل السياسى الفلسطينى، مما جعله تحت تأثير وهيمنة فصيل واحد، وبالتالى فى قبضة زعيم اوحد(٤). ونستطيع القول عن حال التعددية فى التجربة الفلسطينية بأنها "لم تكن تعبيرا عن التسامح السياسى بقدر ما كانت آلية لتغطية التفرد السياسى، ولذلك فإن مجرد وجودها لا يعنى بالضرورة ضمان ديمقراطية الحياة والنظام السياسيين، والتى يحتاج تأصلها لتوافر شروط وضمانات أكثر وأوفى عمقا وتأثيرا"(٥).

أما بالنسبة لتجربة السلطة الوطنية التى تأسست عام ١٩٩٤ فى المسألة الديمقراطية، (بعد إعلان اتفاقية أوسلو)، فيمكن تمييز وجهتى نظر: الأولى ترى أن الديمقراطية فى فلسطين كانت تقليدا، ومازالت حتى اليوم وضعا حيا قائما يتجلى متى وحيثما أمكن، والمؤيدون لهذا التوجه يدعمونه بالإشارة الى التمثيل الفصائلى – نظام الحصص – والى الاجتماعات المنتظمة للمجلس الوطنى الفلسطينى، والى الانتخابات التشريعية والتنفيذية التى جرت عام ١٩٩٦ كشواهد على هذه الديمقراطية. ويقول مؤيدو هذا الاتجاه: إن نظام السلطة الفلسطينية هو النظام الديمقراطى الوحيد فى المحيط العربى، ففيه معارضة واضحة، وحرية تعبير، وتراكيب مدنية مختلفة وكل ما تقتضيه الحياة الديمقراطية من مقومات. أما وجهة النظر الأخرى فترى أن التجربة السياسية الفلسطينية – على الرغم مما يوحى بها ظاهرها – لم تكن ديمقراطية بالجوهر حيث انها عززت تقاليد احتكار السلطة وصنع القرار وفردانية النفوذ، وضعف التقليد المؤسساتى، والتشبث بنظام الحصص، والفصائلية (الحزبية) الضيقة، والافتقار الى آليات مساءلة وشفافية حقيقية وغير ذلك(٦).

إن البنى التنظيمية والممارسات المؤسساتية الموروثة، كثيرا ما أعاقت الاتصال الأفقى والمشاركة فى المعلومات، والاستشارة والتقييم العموديين بين الرؤساء والمرءوسين واستقلالية الدوائر، ولا سيما فى صياغة السياسة وصنع القرار(٧). وفى هذا ما يفسر أيضا أزمة المجلس التشريعى بسبب ارتباط أغلبية من أعضائه بالعلاقات الأفقية والعمودية للنظام(٨). ويفسر ايضا أزمة أحزاب وفصائل المنظمة الرئيسية، لأنها أيضا تعمل ضمن نظام المحاور هذا، فهى عاجزة عن التأثير والتغيير إلا فى حدود ما يسمح به النظام(٩). وإن معنى ذلك هو انسداد النظام السياسى تماما عن آلية التغيير وقبول مبدأ الحق فى المشاركة.

وحول تأثير اتفاق "أوسلو" على الحق فى المواطنة الفلسطينية، فلم يأت الاتفاق مفصلا بالدرجة الكافية، ولم يتم بواسطته اعتبار أن الشعب الفلسطينى له الحق بالمواطنة، ونتيجة لهذا، فإن المجتمع الفلسطينى قد فقد حقه فى المواطنة إلا من خلال جوازات السفر الفلسطينية. بينما الوثائق الدولية تشير وتؤكد على ارتباط حق تقرير المصير بالمواطنة، وهذا ما أشار اليه مصطفى مرعى فى أطروحته المتخصصة بمبادئ المفاوضات، فقد أشار الى الحق فى تقرير المصير (من اهم عناصره الحق فى المواطنة)(١٠).

وجاءت الانتخابات لتشكل تطورا مهما فى السياسة الفلسطينية، فاتفاق طابا وأوسلو (٢) وضع بيد رئيس السلطة التنفيذية للمجلس مختلف الصلاحيات مجتمعة، التنفيذية والتشريعية والقضائية(١١). وجاءت الانتخابات فى عام ١٩٩٦ معززة لشرعية القيادة الفلسطينية، ومكرسة بالتالى لنزعتها الفردية، رغم أنها لم تكن مبادرة فلسطينية بقدر ما كانت فى جزء منها ترتيبات المرحلة الانتقالية التى اقتضتها عملية الحل السياسى مع إسرائيل، وتم حصرها فقط فى نطاق سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعطى نظام تصويت خاص لسكان مدينة القدس إضافة للعائدين من كوادر م.ت.ف. ولم يكن نظام الانتخابات ناجما عن حوارات ما بين أطراف الطيف الفلسطينى السياسى، فقد خضع هذ النظام لنفس الشروط والقيود التى حكمت سائر العملية التفاوضية، وتبعا لذلك فقد جرت الانتخابات وفقا لقانون الانتخابات الفلسطينى رقم (١٣) الذى صدر بتوقيع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية فى ٧ ديسمبر ١٩٩٥ ليحل محل القانون الانتخابى الأردنى فى الضفة الغربية، والفلسطينى فى غزة واللذين كان معمولا بهما قبل عام ١٩٦٧.

وجاء النظام الانتخابى من حيث الشكل والإجراءات قانونا كلاسيكيا تحددت فيه الدوائر الانتخابية (١٦ دائرة انتخابية) وحق الاقتراع والترشيح وكيفية إدارة الانتخابات، ولكن لم تراع مواد القانون بدقة من اجل عملية انتخابية نزيهة وشفافة، والأهم أن هذا القانون لم ينتج عنه نظام ديمقراطى قائم على التعددية السياسية والفكرية فى المجتمع الفلسطينى.

وقد أظهر التقسيم للدوائر الانتخابية ونظام الأغلبية النسبية الذى اتبع فى قانون الانتخابات الفلسطينى إشكاليات من حيث الصراع بين الدوائر الانتخابية المختلفة على نسب وحجم التمثيل فى المجلس، حيث أثار عدد المقاعد الموزعة على الدوائر الانتخابية وبطريقة غير عادلة وبما لا يتناسب مع الحجم السكانى فيها ظهور قادة وردود أفعال تمثل الامتدادات العائلية والمناطقية والعشائرية وخصوصا فى المدن الكبرى : نابلس، والخليل وغزة. وأخذت الانتخابات طابعا شخصانيا، بمعنى التركيز على الشخص المرشح، وعلى سجله الشخصى وانتمائه الأسرى، والعشائرى، والمناطقى، بدلا من انتمائه السياسى او التنظيمى، هذا علاوة على ضرب مفهوم القائمة الحزبية الموحدة(١٢) والحق مزيدا من الضعف فى دور الفصائل والأحزاب الفلسطينية لصالح القوى

العشائرية والعائلية. الأمر الذى ترك أثرا سلبيا كبيرا على تطور الديمقراطية والتعددية. وبالتالى أصبح هذا النظام للانتخابات يتيح لبعض القوى فى المجتمع استمرار مقايضة الولاء للمواطنة الحقيقية بالمنافع الفردية والشخصية ماليا وتوظيفيا(١٣).

وأفاد البحث الذى صدر عن مؤسسة "مواطن" فى رام الله وأعدته مجموعة من الباحثين بأن النظام الانتخابى لدولة فلسطين عليه أن يتأسس على مفهوم مشاركة المواطن الدورية فى اختيار ممثليه وحكامه ومحاسبتهم، وأكد البحث على اهمية فصل السلطات وعلى الدور التشريعي والرقابى للمجلس النيابى، وعلى استقلالية القضاء(١٤).

وبالنسبة لتأثير النظم الانتخابية، فالتنظيم السياسى الذى يصل الى السلطة يعتمد على النظام الانتخابى الذى يحدد نوعية المشرعين، أى نواب البرلمان، فالحجم النسبى وعدد الأحزاب التى تمثل فى البرلمان يتأثران بالنظام الانتخابى، كما يتأثر سلوك النخبة السياسية وأساليب الدعاية الانتخابية بالأنظمة الانتخابية. ايضا هناك علاقة ما بين المجتمع المستهدف والنظام الانتخابى من حيث إذا كان هناك تشجيع للجماهير المستهدفة على أساس قومى أو وطنى أو طبقى، أو عدم تشجيعها لتقوم على أسس جهوية وعشائرية وإثنية وطائفية، واتسام النظام الانتخابى بعدم العدالة، من الممكن أن يخلق هذا الوضع قوى سياسية خارج النظام(١٥).

من الأهمية بمكان للمجتمع الفلسطينى ان يعتمد نظام التمثيل النسبى، فهو أكثر تشجيعا للتعددية الحزبية بسبب تمثيله لعدد من الأحزاب والقوى السياسية فى المجلس التشريعى وداخل السلطة او المعارضة. وهناك ايضا اهمية للصبغة التعددية التى تقوم بتعزيز الهوية القومية الجامعة للفلسطينيين، وتعزيز دور الأحزاب السياسية فى الحياة الفلسطينية وتشجيع الأحزاب الصغيرة، وللتقليل من الولاءات المحلية والعائلية.

وفى سياق التحضير للانتخابات القادمة، تم تشكيل لجنة من القوى والأحزاب والشخصيات الديمقراطية المستقلة والمجلس الوطنى والتشريعى ومؤسسات المجتمع المدنى لتقديم اقتراح نظام انتخابى ديمقراطى يقوم على أساس التمثيل المزدوج النسبى والفردى، وهو النظام الذى اخذت به ما يسمى بالبلدان المتحولة نحو الديمقراطية(١٦).

وقد قامت هذه اللجنة باقتراح قانون انتخابى جديد يتم فيه تقليص عدد الدوائر الانتخابية من ١٦ دائرة الى خمس دوائر، وان يتم توزيع عدد المقاعد حسب عدد السكان لكل دائرة، على ان يكون عدد المقاعد متساويا فى كل من الدوائر الخمس، وتضمن الاقتراح ان يكون عدد أعضاء المجلس التشريعى ١٠٠ عضو، والأخذ بعين الاعتبار حجم السكان، بحيث يكون عدد المقاعد لكل دائرة ٢٠ عضوا. وتحديد عتبة نجاح معتدلة العلو ٢٪ لأن ذلك قد يساعد على خلق تكتلات حزبية ضمن الأحزاب الصغيرة المتقاربة فى التوجهات السياسية(١٧).

المجتمع المدنى والإطار القومى الجامع :

يسعى المجتمع المدنى الى توسيع الحقل العام، ودفع أعداد متزايدة من المواطنين للاهتمام والمشاركة فى الشأن العام. ومن أجل أن تستطيع منظمات المجتمع المدنى أن تؤثر فعليا، وأن تحول مطالبها الى وقائع، عليها ان تجد نقاط تقاطع أو التقاء مع الحقل السياسى. وليس المهم هو قوة المجتمع المدنى وإنما تنوعه وتعدده، فعندما يصار الى التنسيق بين مجموعة عريضة من المصالح يجعلها هذا تشكل قاعدة مهمة من اجل المنافسة الديمقراطية(١٨).

بالنسبة للمجتمع الفلسطينى، فبعد إعلان مبادئ الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى "طبق النموذج الوحدوى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الكيان السياسى الناشئ، وأصبح هذا النموذج يهدد بابتلاع المجتمع، خاصة فى غياب قوى مجتمعية منظمة من أحزاب ونقابات وحركات جماهيرية تشكل ثقلا موازيا ومستقلا عن الدولة. وعند استنساخ هذا النموذج، ظهرت بوضوح شمولية هذا النظام، فأصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية تقف على رأس الهيئات والمجالس والنقابات، وشكلت الحكومة مجلسا للمنظمات غير الحكومية بروح النموذج الشمولى. وقد سبب هذا عدم وضوح رؤية وتعدد أدوار، ولكنه لم يمنع من العمل على إقرار قوانين وحماية الحقوق المدنية، كالعمل على تعديل قانون الانتخاب(١٩).

وعند الحديث عن المجتمع المدنى الفلسطينى، فخصوصية تطور المجتمع الفلسطينى فى غياب الدولة وخارج نطاق "سلطة أثناء الاحتلال الإسرائيلى، أعطت دلالات واضحة على عمق التجربة الفلسطينية التعددية. ولعل الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧- خصوصا عندما نبعت من تكافل وتضامن لجان محلية سلمية ونقابات واتحادات ومؤسسات أهلية مستقلة - ووجود الاحتلال لم يمنعا تطور التعددية السياسية والفكرية فى المجتمع الفلسطينى وتعدد الأطر الجماهيرية المساندة والمرافقة"(٢٠). وقد عنى ذلك "مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب ووسائل إعلام وشرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمى فى المجتمع، أى مجموع التنظيمات المجتمعية التى لها مصلحة فعلية فى التحول الديمقراطى فى المجتمع"(٢١).

وتشكل الحاجة الى انتخابات فلسطينية أمرا مهما لتطوير مبدأ محاسبة ومساءلة فى الحياة السياسية الفلسطينية، وهنا يأتى دور المجتمع الفلسطينى المدنى من تمكنه أو عدم تمكنه او قوته بالقيام بمهمة التعزيز والدفع باتجاه التحول الديمقراطى، والذى يكفل انضمام جميع الشرائح المجتمعية الى الحياة السياسية، وليس اقتصارها على تعددية الفصائل المختلفة.

وقد أدرك الفلسطينيون مبكرا ان الانتخابات المنصوص عليها فى اتفاق أوسلو لا تلبى الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطينى، لذلك بادرت مجموعة فلسطينية مكونة من باحثين وأكاديميين ومحامين وأعضاء مجلس وطنى فى عام ١٩٩٤ باقتراح نظام انتخابى يأخذ الخصوصيات الفلسطينية بعين الاعتبار ولا يجعل من الاتفاق سقفا له، وتحقيق المواءمة مع ما جاء فى وثيقة الاستقلال والالتزام بضرورة إجراء الانتخابات(٢٢). وقد أصدرت "المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات" المنبثقة عن المركز الفلسطينى للبحوث تقريرا عبرت فيه عن اعتقاد المجموعة بإمكانية الإيفاء باستحقاقات اتفاق اوسلو، الذى تم التوصل اليه مع إسرائيل، وخاصة فى موضوع الانتخابات، مع المحافظة فى نفس الوقت على مبدأ أساسى هو وحدة الشعب الفلسطينى وتكامله فى كل مكان(٢٣). وواجه هدف المجموعة المستقلة فى ذلك الوقت عقبات تمثلت واقعيا فى عدم إمكانية إجراء الانتخابات إلا فى الدائرة الأولى وهى (الضفة الغربية وقطاع غزة)، أما فى الدوائر الأخرى فى الشتات فإنها تحتاج الى تنسيق ووضع آليات لا تتعارض مع مبدأ السيادة للدول، ولا تتناقض مع حقوق وواجبات الفلسطينى المستمدة من مواطنته فى الدول التى يحمل هويتها(٢٤).

ونستطيع القول إن الانتخابات التشريعية الأولى التى جرت فى فلسطين مطلع عام ١٩٩٦ وما افرزته من جسم نيابى يتمتع بقدر من الصلاحيات التشريعية، قد فتحت الآفاق لعملية مشاركة حقيقية مع مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى(٢٥) وعليه فقد شاركت منظمات المجتمع المدنى بنشاط وفعالية كبيرة فى الداولات والصياغات والحملات التأثيرية الضاغطة عند مناقشة مشاريع قوانين مثل انتخابات المجالس المحلية وتطبيقها لاحقا، وقانون العمل ووضع اللوائح التفسيرية له لتطبيقه، وكذلك قانون الجمعيات الخيرية.

وتشير مناقشات مجموعة من الباحثين وممثلين عن منظمات المجتمع المدنى فى مؤتمر "وحدة البحوث البرلمانية" الذى انعقد فى كانون الأول من عام ٢٠٠٢، الى ان المرجعية المطلوبة للانتخابات القادمة يجب ان تكون اتفاقا سياسيا جديا مع حكومة اسرائيل والمجتمع الدولى(٢٦). أما المرجعية القانونية فقد اقترح الباحثون ان تكون قانون انتخابات جديدا ومعدلا مع الأخذ ببعض جوانب القانون الحالى والاستفادة من التجربة السابقة بحيث تضمن مشاركة سكان ترشيحا وتصويتا وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية معا(٢٧).

وقد جرى جدل كبير بين الباحثين والأكاديميين وأعضاء المجتمع المدنى والمجلس التشريعى حول إمكانية تغيير أو تعديل القانون باتجاه النظام الرئاسى البرلمانى الذى يقوم بفصل السلطات، وأشار المهتمون فى الموضوع الى ستة جوانب قانونية يجب تعديلها:

١- يجب حسم موضوع عقد انتخابات تشريعية أو تشريعية ورئاسية.

٢- يجب عقد هذه الانتخابات على أساس نظام التمثيل النسبى، وأى حديث عن انتخابات على أساس نظام الأغلبية هو خاطئ، فالنظام البرلمانى الخالص والبعيد عن النظام الرئاسى يتطلب نظاما انتخابيا يعتمد التمثيل النسبى لخلق حالة من التوازن داخل البرلمان.

٣- استقلالية لجنة الانتخابات، ولذلك يجب ان يتم تعديل القانون.

٤- تغيير شكل الدوائر الانتخابية بحيث يتم إيجاد مساواة فى أوزان الأصوات، وبحيث يصبح الصوت فى أريحا مساويا للصوت فى غزة، بمعنى ان تكون هناك عدالة.

٥- تنظيم الحملات الانتخابية بحيث لا تستخدم الأموال على نحو يخل بنزاهة الانتخابات، وتعديل القوانين بحيث لا يكون هناك إجحاف بحق احد المرشحين أثناء الظهور فى الفضائيات والإعلام المحلى.

٦- النظام الفلسطينى فقد شرعيته لأن فترته انتهت كما فاعليته، وفقد الشعب الثقة بالنظام القائم، لذلك يجب ان يوجد نظام يمتلك الشرعية وان يتمكن الشعب الفلسطينى من حكم نفسه بنفسه، وان يكون هذا هو هدف الانتخابات.

تعديل القانون باتجاه النظام المختلط:

طالب عدد كبير من مؤسسات المجتمع الفلسطينى والأحزاب والأفراد بتعديل القانون الانتخابى باتجاه نظام مختلط يجمع بين الحاجات الوطنية العامة دون إغفال الحاجات المحلية، وبدأ المسار بطلب من عدد من أعضاء المجلس التشريعى بتعديل القانون الحالى. وقد تم هذا، وأحيل الموضوع بعد ذلك الى اللجنة القانونية لعقد جلسات استماع، أى لسماع آراء المهتمين من أحزاب وفصائل ومجموعات ضغط ومحامين وخبراء آخرين.

ويقول طالب عوض منسق حملة تغيير قانون الانتخابات فى مؤسسة مواطن انه بموجب القانون الانتخابى لعام ١٩٩٦ فقد حصل تشتت بالأصوات فى الانتخابات السابقة، مما أدى الى حصول ٨٨ نائبا على أقل من ٢٠٪ من الأصوات، وهذه من النقاط السلبية للانتخابات، ويتم التعديل الآن من أجل التنوع فى المجتمع سياسيا واجتماعيا.

ومن الملاحظات السلبية على القانون السابق انه لم تكن هناك عدالة فى توزيع المقاعد (خاصة بين منطقتى غزة والضفة)، فقد كان هناك تمييزا لجهة غزة، فنسبة عدد السكان فى غزة بالنسبة للمجموع الكلى للسكان ٣٤٪ ويوجد لها الآن فى المجلس التشريعى ٣٧ مقعدا أى ما يعادل ٤٢٪ من النسبة السكانية، وقد جاء فى مذكرة مؤسسات المجتمع المدنى ان لكل ٢٧ الف مقترع، مقعدا واحدا، ويقدر عدد الذين لهم حق الاقتراع بمليون و٦٠٠ الف مقترع حسب إحصائيات عام ٢٠٠٢(٢٨).

ووصولا الى مذكرة مؤسسات المجتمع المدنى التى تحدثت عنها فى مقدمة الدراسة، فقد جرى حوار ما بين الأحزاب والقوى وتم التوصل الى إصدار مذكرة مشتركة تمثل المؤسسات والأحزاب والشخصيات من المجتمع المدنى، وطالب أكثر من ٦٠ منظمة ومؤسسة باعتماد التمثيل النسبى أو المختلط، وطالبت المذكرة بأن يكون التصويت مناصفة (بين النظامين) مع زيادة عدد المقاعد للنواب، واعتماد السكان كأساس لتوزيع الدوائر، كما طالبت برفع عدد النواب الى ١٢٠ على اساس ٦٠ يتم انتخابهم بالدوائر، و ٦٠ مقعدا يتم انتخابها على أساس تمثيل نسبى مع نسبة حسم لا تقل عن ٢٪ من الأصوات الفعلية المشاركة. كما طالبت المذكرة ايضا بانتخاب الرئيس للحصول على الأغلبية المطلقة (٥٠+١)، وفى حالة لم يتم الفوز، تعاد عملية التصويت، وتخفيض سن الترشيح الى ٢٥ عاما، بالإضافة الى تخصيص ٢٠٪ من المقاعد الفردية للنساء كحد أدنى، وحث الأحزاب على ترشيح ٣٠٪ من قوائمها من النساء. وتم تسليم المذكرة رسميا الى رئيس السلطة الفلسطينية سابقا، الرئيس ياسر عرفات فى ١٠ فبراير ٢٠٠٣ وكذلك قدمت الى رئيس المجلس التشريعى. كما شكلت لجنة وطنية لحرية الانتخابات ونزاهتها تكونت من الفعاليات المستقلة المعنية، وتم تعيينها من قبل الرئيس السابق، وذلك بدعوة ممثلى منظمات المجتمع المدنى المعنية بالديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والمرأة والشباب من اجل تشكيل هذه اللجنة. وتم التأكيد على مبدأ استقلالية عمل اللجنة عن كافة الأحزاب السياسية المعارضة والمؤيدة(٢٩). وقد أتمت هذه اللجنة العليا إعداد سجل الناخبين خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

وبعد جدل وحوار واجتماعات متواصلة بين كافة ممثلى مؤسسات المجتمع المدنى خلال العام الماضى يبدو واضحا أن هناك توجه عام للأخذ بالقانون المختلط خلال الأشهر القادمة، ومن الممكن إجراء بعض التعديلات ايضا على النظام المقترح، وربما يتعلق التعديل بالحجم النسبى للفردى، واعتقد انه ستتم الموافقة على زيادة عدد المقاعد، فمشروع الدستور الفلسطينى أشار الى إمكانية وجود ١٥٠ مقعدا.

وقد قامت اللجنة القانونية للمجلس التشريعى الفلسطينى

بإعداد المسودة الأولى لمشروع قانون الانتخابات بالتعاون مع اللجنة السياسية فى المجلس التشريعى، والتى كلفت رسميا بالمشاركة بإعداده، وقد تمت مراجعتها قبل تقديمها للقراءة الأولى مع مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية واختصاصيين قانونيين فى كل من الضفة وغزة. وقد جرى بعد هذه اللقاءات تضمين مشروع القانون الملاحظات الواردة من هذه اللقاءات، وتم عرضه على المجلس بالقراءات الثلاث، وعرض على رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية آنذاك للتصديق عليه، ولم يتم ذلك حتى وفاة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

يجرى الضغط الآن من كافة قوى المجتمع المدنى والفصائل مجتمعة وأعضاء المجلس التشريعى للأخذ بتعديل القانون الانتخابى المقترح سابقا، وحتى ساعة إعداد هذه الدراسة تشير جميع التوقعات الى تزايد احتمالات نجاح هذه الضغوطات فى تغيير التعديل المقترح.

وتسعى الآن منظمات المجتمع المدنى المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة لتأسيس اللجنة الأهلية لمراقبة الانتخابات، وهذه اللجنة ستكون مستقلة وستعمل على مراقبة الانتخابات فى كافة مراكز الاقتراع والفرز.

من الأبوية إلى مرحلة انتقالية: هل ستقود إلى المأسسة؟!

هل ستنجح الحركات الفلسطينية والمجتمع الفلسطينى أمام امتحان التوجه نحو المأسسة؟

صورة المشهد السياسى :

بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٤، دخل المجتمع الفلسطينى بكافة أطيافه السياسية والاجتماعية الى مرحلة انتقالية من الممكن ان تقود الى تأسيس نظام سياسى فلسطينى قائم على الديمقراطية. فالتيارات الفلسطينية الآن بكافة أطيافها متفقة على الخيار الديمقراطى وطريق الانتخابات لإعادة بناء النظام السياسى الفلسطينى وإتاحة المجال لمشاركة قوى حية وجديدة فى المجتمع الفلسطينى فى صنع وصياغة القرار السياسى والوطنى. ويثور الجدل الهادئ فى بعض الأحيان والثائر فى أحيان أخرى بين كافة القوى السياسية والمجتمع السياسى حول مناقشة الإجراءات الديمقراطية لاتباعها داخل كل الفصائل والحركات السياسية داخل المجتمع الفلسطينى فيما يتعلق بانتخاب رئيس جديد للسلطة الفلسطينية.

ويجرى الإجماع على ان الإعلان الرسمى عن موعد الانتخابات الرئاسية فى التاسع من شهر كانون الثانى من العام القادم هو خطوة على طريق تأكيد الخيار الديمقراطى، وهو خيار مرتبط بتنفيذ استحقاق دستورى نص عليه القانون الأساسى ووفقا لقانون الانتخابات السارى المفعول رقم ١٣ لعام ١٩٩٥ والذى جرت عليه انتخابات عام ١٩٩٦.

ولكن يثور الجدل داخل تلك الأطياف السياسية الديمقراطية على ان هذا الخيار مجتزئ وناقص، فقادة الفصائل لا يرون معنى لانتخاب رئيس جديد دون انتخاب برلمان جديد. وامتدادا لهذا المنطق فإنهم يرون أنه لكى تعكس العملية الانتخابية الإرادة الكاملة للشعب، فإن التجديد الانتخابى ينبغى أن يشمل المستويات كافة: الرئاسية والبرلمانية والبلدية معا. وكما أشرنا سابقا، فإن هناك تحفظات عديدة على النظام الانتخابى المتضمن فيه، على الرغم من أن الآلية لضمان تسجيل الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب والتى بدأ العمل بها فى ٤ سبتمبر من عام ٢٠٠٤، والإعلان عن السجل الانتخابى للتدقيق والطعن فيه، كل هذا أعطى مؤشرات قوية على أن العملية الديمقراطية فى إطار المؤسسة تسير وفقا لما هو مرسوم لها. كما أن الرقابة المحلية والدولية التى وفرها القانون تتيح مع السجل الانتخابى ضمانة أكيدة لانتخابات حرة ونزيهة غير مشكوك فى مصداقيتها(٣٠).

يتكون المشهد السياسى الفلسطينى الآن من عدة تيارات واتجاهات تتحكم بمسار النظام السياسى الفلسطينى فى المستقبل. وتبدو صورة المعارضة الفلسطينية منقسمة الى: معارضة إسلامية (حماس والجهاد الإسلامى) من جهة، ومن مجموعة القوى اليسارية العلمانية من جهة اخرى، وهذه تضم عدة ائتلافات حاليا: أحدها يسارى معتدل يضم فصائل (حزب الشعب، وجبهة النضال الشعبى، وفدا، بالإضافة الى عدد من المستقلين، ويشكلون ما اصطلحوا على تسميته بالتجمع الديمقراطى)، ويضم ائتلاف آخر الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وهو يمثل اليسار الراديكالى من خارج النظام، ثم حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية (وهى حركة ديمقراطية تأسست بعد الانتفاضة الثانية بقيادة الدكتور مصطفى البرغوثى). وتتكون القوى الديمقراطية ايضا من مجموعة أخرى من الشخصيات المستقلة تسعى الى ائتلاف يسمى (الحركة الديمقراطية تحت التأسيس)، ومن ائتلاف داخل المجلس التشريعى يضم ثمانية من أعضاء المجلس، ومجموع هذه القوى مجتمعة يشكلون ما اصطلح عليه بالقوى الديمقراطية الفلسطينية.

عقدت هذه القوى مجتمعة خلال هذه الفترة (وهى فترة الترشيح لرئاسة السلطة الفلسطينية) اجتماعات مكثفة متواصلة ليلا نهارا لترشيح شخصية أو أكثر تشكل خيارا ثالثا بالنسبة للشعب الفلسطينى بعيدا عن استقطاب منظمة فتح، وهى كبرى الفصائل الفلسطينية ومنظمتى حماس والجهاد الإسلاميتين.

فقد صدر عن صحيفة القدس الصادرة فى رام الله بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٤ بيان عن الاجتماع القيادى للجبهتين الشعبية والديمقراطية والمبادرة الوطنية الفلسطينية، أكد فيه المجتمعون على أهمية نجاح وسلامة العملية الانتخابية الديمقراطية باعتبارها وسيلة لبناء مؤسسات وطنية ديمقراطية راسخة وفعالة، ولكنهم أكدوا على ضرورة الربط بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية ومطالبة المجلس التشريعى بإقرار قانون الانتخابات الجديد فورا ودعوة الرئيس المؤقت للسلطة الفلسطينية الى إصدار مرسوم يحدد موعدا قريبا للانتخابات التشريعية بما لا يتجاوز مارس ٢٠٠٤، ولإجراء الانتخابات فى كافة المجالس البلدية والمحلية فى الموعد المحدد لها وإنجازها خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر.

كما طالب المجتمعون بعدم تجزئة عملية الانتخابات، وهم يرون أن عدم إقرار قانون الانتخابات الجديد (القائم على التمثيل النسبى والمختلط)سيؤثر على نزاهة العملية الانتخابية.

وتم التركيز على أهمية تشكيل القيادة الوطنية الموحدة كصيغة انتقالية تضمن المشاركة الجماعية فى صنع القرار من قبل جميع القوى الوطنية والإسلامية لحين إجراء الانتخابات الشاملة لكافة الهيئات والمؤسسات الوطنية ولضمان نزاهة هذه الانتخابات وحسن سيرها.

كما شددوا أيضا على أهمية تفعيل الحياة الديمقراطية فى مؤسسات منظمة التحرير والعمل من اجل إنجاز انتخاب أعضاء المجلس الوطنى من خلال الانتخابات التشريعية فى الداخل

والانتخابات لممثلي الشتات واللاجئين الفلسطينيين في الخارج(٣١).

من جهة أخرى، تم عقد اجتماعات مكثفة لفصائل (حزب الشعب وفدا وجبهة النضال الشعبي ومجموعة من المستقلين)، للتأكيد على الثوابت السابقة ولكنهم اعتبروا أن إحلال المؤسسات مكان الزعامة السياسية التي كان يمثلها الرئيس الراحل لا يمكن أن تكون متكاملة إلا عن طريق : أولا، بإقرار قانون الانتخابات المعدل للقانون السابق ووفقا للصيغة التي توافقت عليها اللجنة الخاصة المشكلة من المجلس التشريعي مع القوى السياسية الفلسطينية. ثانيا، تحديد موعد للانتخابات التشريعية ووفقا للقانون الجديد وبما لا يتجاوز الأشهر الثلاثة من تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية.

ويضيف عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي احمد مجدلاني أن الاكتفاء فقط بالانتخابات الرئاسية ودون مواصلة إعادة بناء وتجديد النظام السياسي الفلسطيني عبر تجديد المجلس التشريعي بانتخابات حرة ومباشرة ومن خلال قانون انتخابي عصري وديمقراطي، يعزز المشاركة والتعددية السياسية في إطار المجتمع الفلسطيني، فإنه وبدون ذلك سيجد المجتمع الفلسطيني والحياة السياسية فيه نفسه أمام تحديات من نوع آخر، وهذه التحديات إن فتح المجال لخوض الصراع فيها على آخره ستقود وبدون أدنى شك إلى تمزقات كبيرة ستؤثر على مستقبل القضية الفلسطينية(٣٢).

من جهة أخرى، تنقسم فتح، كبرى الفصائل الفلسطينية، الى ائتلافين (الجيل القديم والجيل الجديد) وقد قام الترشيح على التفاهم والحوار والتوافق بين الأطراف المختلفة. وتم ترشيح السيد "أبو مازن" محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ليكون رئيسا للسلطة الفلسطينية، وفي سياق النقاشات والجدل الدائر على صفحات الجرائد وفي اجتماعات الحركة، ترى العناصر المخضرمة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن العملية الانتخابية ينبغي أن تكون محصورة في اختيار فرد ليخلف شخص عرفات كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية كنتيجة لاحترام استحقاق دستوري نص عليه القانون الأساسي، وذلك بعد مضي ٦٠ يوما على وفاة الرئيس وتسلم رئيس المجلس التشريعي الرئاسة خلال تلك الفترة(٣٣).

أما أحمد غنيم عضو المجلس الثوري وعضو اللجنة الحركية العليا للضفة فيقول إن المجلس سيكون مطالبا بإضافة ٥٠٪ الى عضويته من كادر الداخل والخارج. ويرى غنيم أن عبور المرحلة الانتقالية يتم عبر المؤسسات الشرعية المتمثلة في اللجنة المركزية والمجلس الثوري وباقي الأطر ليجري بعد ذلك تجديد هذه الشرعيات من خلال فتح المجال أمام الحراك الداخلي عبر انتخاب لجنة حركية عليا في الضفة وأخرى في غزة بواسطة مؤتمرات الأقاليم، ومن خلال دمج الكادر التنظيمي في المجلس الثوري عبر توسيع عضويته(٣٤).

وقد دعا المجلس الثوري لحركة فتح في دورته بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٤ إلى تحديد ١٥ مايو القادم موعدا للانتخابات التشريعية وتنظيم انتخاباتها الداخلية في ٤ أغسطس ٢٠٠٥ خلال انعقاد مؤتمرها العام السادس(٣٥). ويتوقع لهذه الدورة ان ترسي أسس المرحلة الانتقالية في مسيرة هذه الحركة السياسية التي مضى على تأسيسها أربعون عاما تصدرت فيها النضال الوطني الفلسطيني.

ويقول صخر بسيسو نائب أمين سر المجلس الثوري إن دورة المجلس التي ستستمر عدة ايام ستعمل على إعادة ترتيب البيت الفتحاوي، مشيرا الى انها ستناقش جميع القضايا المعلقة في فتح مثل المؤتمر العام السادس، او المجلس العام الذي ينوب عنه في حال تعذر انعقاده وتعبئة الشواغر في كل من اللجنة المركزية والمجلس الثوري.

في حال تحقق ذلك، فإن فرصة ثمينة ستفتح امام الجيل الشاب في حركة فتح للوصول الى الهيئات القيادية الأولى للحركة (المركزية والثوري التي ظل بعيدا عنها منذ المؤتمر العام الأخير للحركة الذي عقد في عام ١٩٨٦). فعدد الشواغر في اللجنة المركزية البالغ عدد اعضائها ٢١ عضوا وفق النظام الداخلي للحركة، يبلغ ستة أعضاء، جميعهم رحلوا في الأعوام الخمسة عشر الماضية واخرهم الرئيس ياسر عرفات

وينص النظام الداخلي لفتح على انتخاب ١٨ عضوا للجنة المركزية من قبل المؤتمر، بينما تتولى اللجنة نفسها تعيين ثلاثة من بين كفاءات الحركة. ويشير بسيسو إلى أن أمام المجلس الثوري فرصة اختيار حصة الداخل من أعضائه والبالغ عددهم ٤٠ عضوا وهو ما يتيح فرصة للأجيال الجديدة للتمثيل في المجلس(٣٦)

وفي سياق المجادلات الدائرة بين "أبو مازن" محمود عباس وقيادات الفصائل الفلسطينية المختلفة وحماس والجهاد الإسلامي، احتج أبو مازن بضرورة احترام الاستحقاق الدستوري لانتخاب رئيس للسلطة. لكن المجادلين له يقولون: إنه تجاهل الصورة العامة للوضع الدستوري للسلطة الفلسطينية، فهذه السلطة أقيمت بموجب اتفاق أوسلو الذي فقد شرعيته من ناحيتين: فمن جهة فإن الانتفاضة التي ذهب ضحيتها ثلاثة آلاف مواطن وضعت نهاية عملية للاتفاق وتداعياته. ومن جهة أخرى فإن شارون أجهز عمليا على الاتفاق واستبدله بأجندة أخرى.

وفي هذا الوقت، يلتقي رأي المعارضة الفلسطينية بشقيها العلماني اليساري والإسلامي للتأكيد على أن السلطة الفلسطينية فقدت شرعية وجودها تماما. وقد ابدى قادة الفصائل مرونة لافتة في سياق مناقشاتهم مع "أبو مازن"، فقد وافقوا على احترام الاستحقاق الدستوري لإجراء انتخاب رئيس السلطة في الموعد المقرر أي في ٩ يناير المقبل، بشرط أن يتم تشكيل قيادة جماعية فورا تكون المرجعية العليا للشعب والسلطة وتتكون من ممثلين للفصائل قاطبة، بما في ذلك فصيل فتح الذي ينتمي إليه أبومازن.

ومن الواضح أن الحكمة من وراء هذا الاقتراح هي طي صفحة عهد الزعامة الانفرادية لإفساح المجال لقيادة جماعية مؤسسية تمثل الإرادة الشعبية تماما. فهل يجد الاقتراح تجاوبا لدى المخضرمين في حركة فتح؟! لاسيما وأن الهيئة القيادية الأولى في الحركة"اللجنة المركزية" قد نجحت في أول امتحان تعرضت له بعد رحيل ياسر عرفات حينما التأمت واختارت أمين سرها فاروق القدومي قائدا لها، واتجهت نحو الاتفاق على اختيار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس "أبو مازن" مرشحها لانتخابات الرئاسة، لكن البعض من الكوادر والقيادات الشابة في الحركة اعتبروا ذلك خطوة من أعضاء اللجنة للدفاع عن مواقعهم ومصالحهم أكثر منها حرصا منهم على وحدة ومصالح الحركة.

من جهتها، أعلنت المعارضة الإسلامية عدم خوضها انتخابات

الرئاسة الفلسطينية لاعتبارات سياسية ومبدئية ولكنها على استعداد لخوض الانتخابات التشريعية والبلدية لاعتبارات تتعلق بمسار العملية السلمية، وفى الوقت الحاضر تحاول حشد التأييد لشخصية مستقلة متدينة.

وفى أوساط المستقلين، ثمة تحركات جدية أبرزها ما يدور فى بيت رجل الأعمال النابلسى البارز منيب المصرى الذى يشهد هذه الأيام حركة نشيطة لشخصيات وتيارات سياسية عديدة تسعى لإقناعه بخوض السباق الرئاسى ممثلا للمستقلين والراغبين بكسر احتكار حركة فتح للسلطة.

استنتاجات :

السؤال المهم للمرحلة المقبلة هو : هل ستنجح الحركات الفلسطينية السياسية وقوى المجتمع المدنى فى طى صفحة الزعامة الانفرادية والأبوية؟، هذا ما ستنبئنا به الفترة المقبلة الانتقالية من حياة الشعب الفلسطينى. إن الزعامة الانفرادية كانت حتى فى عهد عرفات غير مقبولة فى قطاعات الشعب الفلسطينى. لكن المكانة التاريخية الخاصة لعرفات كانت تمنع هذه القطاعات من الجهر بالرفض. والآن وقد رحل (الجامع لفصائل النظام السياسى الفلسطينى) فإن المشاعر الشعبية يجب ان تؤخذ بالحسبان عند تنظيم الحركات والمؤسسات.

وفى هذا الصدد، أوافق عزمى بشارة فى مقالته بعنوان "نوعان من المواطن" فى تساؤله: أيهما يسبق الآخر: إقامة النظام الديمقراطى وتعميم حق الاقتراع أم الثقافة الديمقراطية؟

لقد تابعنا كيف تعثرت مسيرة الديمقراطية فى بلدان حازت فيها على الأغلبية فى انتخابات ديمقراطية قوى غير ديمقراطية، كما تابعنا تجارب أخرى تاريخية تمت فيها إقامة النظام الديمقراطى دون انتظار انتشار الثقافة الديمقراطية بالانتقال من سلطوية وفاشية الى ديمقراطية برلمانية فى دول أوروبية، وشهد التاريخ ايضا نموذجا كلاسيكيا تطورت فيه الديمقراطية بالتدريج، وعمم خلال هذا التطور حق الاقتراع بالتدريج وانتشرت فيه الثقافة الديمقراطية تدريجيا.

إن هناك إمكانية للفلسطينيين لتطوير ممارسة ديمقراطية من خلال لتطوير مؤسسات المجتمع المدنى وتعزيز هذه المؤسسات للمشاركة المواطنية، وتطوير سلطة القانون والفصل بين السلطات، وأقترح إنشاء دائرة للمشاركة السياسية موازية للدائرة التى يمثلها البرلمان. ويعتمد هذا الاقتراح على الإجابة على السؤال التالى: هل ستساعد هيئات المجتمع المدنى او الهيئات الأهلية النشيطة فى ميدان العمل العام على إيجاد مجتمع أكثر تحررا وعلى توافق اكبر بين حرية الفرد وحرية المجموع واتساق اكبر بين مسئولية الحاكم ومسئولية المحكوم؟!

فى الفترة المقبلة، هل نستطيع فقط الاعتماد على هيئة المجلس التشريعى المقبلة (بعد إجراء انتخابات عامة للمجلس التشريعى والرئاسى) على توسيع المشاركة السياسية وتحقيق مفاهيم المواطنة؟ ربما، ولكنى أعتقد أن المشاركة السياسية تعتمد على نظام اجتماعى ديمقراطى، وعلى مواطنين مشاركين فى الاجتهاد فى التأثير على الفعاليات السياسية، فبدون ثقافة مدنية كيف نصبح ديمقراطيين؟ وربما تقع المسئولية على عاتق المجتمع الفلسطينى بفئاته المثقفة ومراكزه ومؤسساته وتنظيماته من اجل بلورة أسس للتأثير وتغيير الثقافة السياسية السائدة. (وبالهيمنة كما يتصور غرامشى) وكما جاء فى ثنايا البحث، أن الثقافة السياسية وإرث منظمة التحرير سيلاحقنا الى مدى غير منظور، فرحيل عرفات ينبغى أن يفتح النظام السياسى الفلسطينى على مشاركة واسعة ويقفل مرحلة الحكم الأبوى السلطوى. هذا هو المغزى المفترض من وراء اجراء انتخابات فلسطينية.. وأعتقد أن الانتخابات قد تكون شكلية إذا لم تترافق مع سلطة قانون وقد تتحول الى شكل من أشكال الديمقراطية، فنحن لا نريد مجلسا تشريعيا عبارة عن منتدى سياسى وبلديات شكلية بلا صلاحيات ولا ميزانيات.

أعتقد أنه توجد فرصة كبيرة للمجتمع الفلسطينى لأن يعى ذاته، ويكون الائتلافات ويكون بمثابة وسيلة ضغط على صناع القرار السياسيين من خلال تقديم اقتراحات لتعديل القوانين او المشاركة فى صناعة القوانين. فقد سبق أن بادر المجتمع الفلسطينى بتشكيل اللجان المحلية والحركات الاجتماعية على نطاق ضيق خلال الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ وقبل وجود السلطة الفلسطينية، وهذه أبلغ دلالة على إمكانية وعى المجتمع الفلسطينى بذاته وإمكانياته فى التأثير على صناعة القرار.

المراجع :

١- ابو لغد. ابراهيم،وقائع المؤتمر الدراسى: إعلان المبادئ الفلسطينى – الإسرائيلى: آفاق الحاضر والمستقبل، تحرير وتوثيق لبنى عبد الهادى، (بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطينى، ١٩٩٣)، ص١٥.

2- Pamela Ann Smith, ed., Palestin and the Palestiniane (New York: St. Martin`s, 1984): 190-202.

٣- موسى البديرى، "الديمقراطية وتجربة التحرر الوطنى: الحالة الفلسطينية"، فى موسى البديرى وآخرين، الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية، (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥) ص ٩-٧٧.

٤- ازبيدى. باسم، الثقافة السياسية والتحول الديمقراطى فى فلسطين، (مخطوطة) (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢) ص٣٩.

٥- الجرباوى. على، البنية القانونية والتحول الديمقراطى فى فلسطين، (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ١٩٩٩) ص٥-٥٣.

٦- بلقزيز. عبدالإله، ليس بالإمكان أسوأ مما كان، مجلة المستقبل العربى، العدد ١٧٢، السنة السادسة عشرة، كانون الأول ١٩٩٣، ص٢٣.

- انظر ايضا: كنعان، طاهر حمدي، تأملات حول الوفاق الفلسطيني- الإسرائيلي الخاص بإعلان مبادئ الحكم الذاتي الانتقالي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٢، السنة السادسة عشرة، كانون الأول ١٩٩٣، ص٢٣.

٧- صايغ. يزيد وخليل الشقاقي، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.

٨- الجرباوي. علي، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، (رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ١٩٩٩) ص٢٦.

٩- صايغ. يزيد و خليل الشقاقي، مرجع سبق ذكره، (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص٢٣.

10- Mari, M., Negotiating Human Rights in Peace Processes: The Lessons of South Africa, orthern Irland and the Palestinian Israeli Situations, Ph.D. Thesis. Theoritical Approaches to Negotiation, PP 33-70.

١١- انظر المادة ٣ من إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المرحلي، واشنطن، ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩٤.

١٢- أحمد مجدلاني، مقابلة في ٣١ مايو ٢٠٠٣.

١٣- أحمد غنيم، دور الأحزاب السياسية والفصائل في الانتخابات القادمة، في وقائع مؤتمر الانتخابات العامة، (رام الله: وحدة البحوث البرلمانية/ المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون الأول ٢٠٠٢)، ص١٢٧.

١٤- عزمي الشعيبي ومجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص٦٠.

١٥- المرجع السابق، ص١٣.

١٦- مجدلاني. أحمد، الانتخابات وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، مقالة نشرت على شبكة الإنترنت للإعلام العربي، (أمين) ١٠/آب ٢٠٠٢.

١٧- مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

١٨- المرجع السابق، ص١٧.

١٩- جقمان، خطر الماضي على المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص٣٢.

٢٠- جقمان، المجتمع المدني والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.

٢١- المرجع السابق، ص١١١.

٢٢- مجموعة باحثين، (تحرير خليل الشقاقي)، الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥) ص١٨٥.

٢٣- أبوعمرو. زياد ومجموعة باحثين، المرجع السابق، ص٣٥-٣٦.

٢٤- محمد شعبان وآخرون، النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات، مرجع سبق ذكره، ص٥٩.

٢٥- مقابلة مع أحمد مجدلاني بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٣.

٢٦- خليل الشقاقي، المرجعية القانونية والسياسية للانتخابات القادمة، في وقائع مؤتمر الانتخابات، مرجع سبق ذكره، ص٣٣.

٢٧- الشقاقي، المرجع السابق، ص٣٦.

٢٨- مقابلة مع د. طالب عوض، منسق حملة تغيير قانون الانتخابات، من مؤسسة مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٣.

٢٩- عوض. طالب، مرجع سبق ذكره، ص١١٥.

٣٠- مجدلاني.أحمد، بيان عن المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤.

٣١- صحيفة القدس بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤.

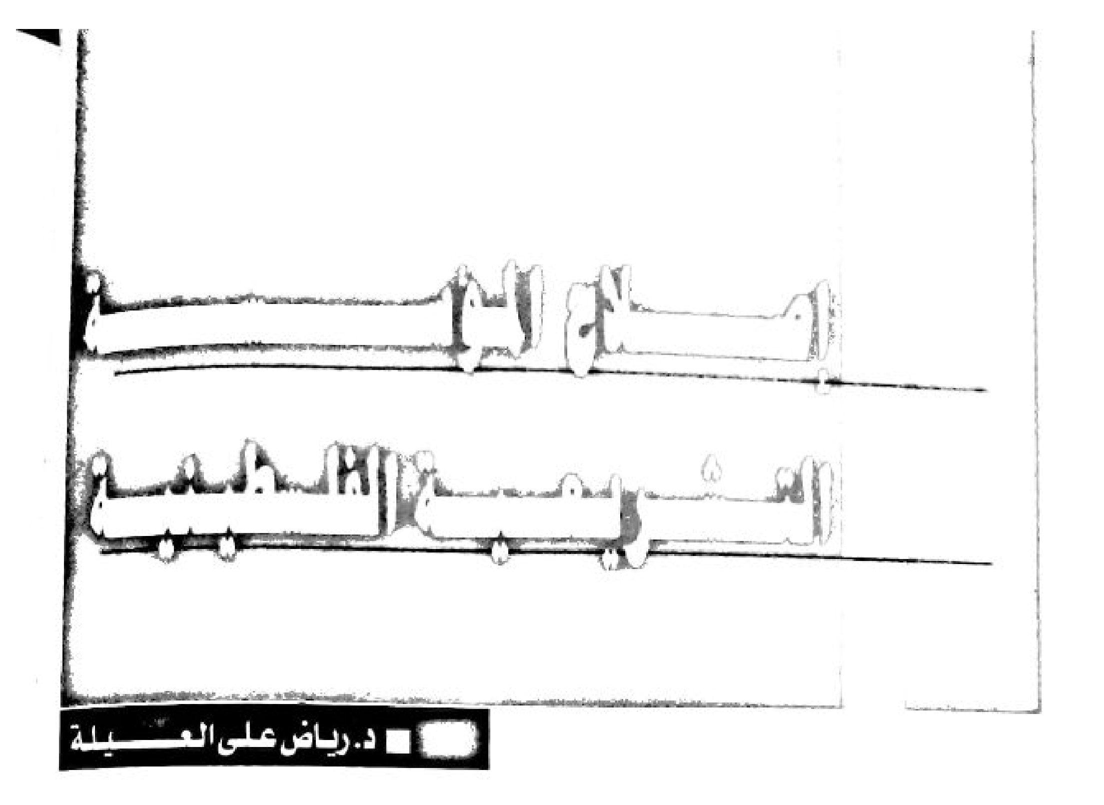
٣٢- مجدلاني. أحمد، بيان صادر عن التجمع الديمقراطي بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤.

٣٣- براهمة. محمد، صحيفة القدس بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤.

٣٤- براهمة. محمد، صحيفة القدس، بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤.

٣٥- صحيفة القدس بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤.

٣٦- المصدر السابق.



٤

■ د. رياض على العيلة

أدت نكبة الشعب الفلسطيني بين عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ إلى شطر الجسد الجغرافي - السكاني الفلسطيني إلى أكثر من جزء، وخضع لأكثر من سيادة وإرادة، حيث إن فلسطينيي الشتات قد عاشوا على هامش النظم السياسية بكل مؤسساتها، ولم يكن لهم حظ المشاركة والتعرف على فضائل الممارسة التشريعية. أما الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطينيو ٤٨ داخل الخط الأخضر، فقد خاضوا عددا من التجارب التشريعية، حيث مارس فلسطينيو ٤٨، الذين منحوا الجنسية الإسرائيلية، حق التصويت للانتخابات النيابية والمشاركة في العمل التشريعي من خلال الأحزاب العربية والأحزاب الصهيونية على حد سواء. وفي الضفة الغربية فقد مارس الفلسطينيون الحياة التشريعية في ظل المملكة الأردنية الهاشمية كأردنيين وذلك بعد ضم الضفة الغربية إلى الأردن عام ١٩٥٠ . ومنذ ذلك التاريخ والفلسطينيون في الأردن يمارسون التجربة البرلمانية من منطلق تمتعهم بالجنسية الأردنية. وفي الجزء الثاني من فلسطينيي النكبة، تعامل الفلسطينيون مع أكثر من إطار تشريعي في ظل الإدارة المصرية منذ عام ١٩٤٨، كان من أبرزها انتخابات الاتحاد القومي الفلسطيني، حيث لم تعرف فلسطين الانتخابات المباشرة الحرة إلا في المرحلة التي تلت ضياع فلسطين عام ١٩٤٨. ففي عام ١٩٦٢ أجريت انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء "المجلس التشريعي" في قطاع غزة - على الرغم من أنها لم تجر وفقا لأحكام قانون انتخابات لدولة فلسطينية ذات سيادة، وإنما أجريت وفقا لأحكام مرسوم رئاسي صادر عن رئيس جمهورية مصر العربية (الراحل) جمال عبدالناصر- إلا أنها شكلت منعطفا إيجابيا للممارسة التشريعية، قبل عام ١٩٦٤، العام الذي تأسست فيه منظمة التحرير الفلسطينية التي شكلت إطار "المجلس الوطني الفلسطيني"، الذي يعد الملمح الأكثر بروزا في إطار الطموح الفلسطيني في إنشاء وتطوير "مؤسسة تشريعية" تكون جامعة للفلسطينيين، فالمجلس الوطني الفلسطيني، منذ إنشائه وخلال فترة ما قبل قيام السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، كان بمثابة المؤسسة التي انيطت بها مهام "السلطة التشريعية"، ضمن إطار النظام السياسي الفلسطيني الذي تفاعل بدوره في كنف منظمة التحرير الفلسطينية، التي مارست الحياة السياسية المعتادة، بالإضافة إلى دورها النضالي، وتبعا للظروف السياسية المختلفة، التي انعكست آثارها على القضية الفلسطينية، وما تميزت به الحياة السياسية الفلسطينية من خصوصية(١)، فقد وقع على كاهل المجلس الوطني الفلسطيني اتخاذ قرارات بعيدة الشأن في مسار القضية الفلسطينية، وكان أبرزها على الصعيد السياسي قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين، والاعتراف بقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨)، إلى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١)(٢) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وقراره بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة عام ١٩٨٨، الذي حدد المعالم البارزة لطبيعة النظام السياسي المزمع إقامته في حالة الاستقلال(٣).

وفي أكتوبر ١٩٩١، انطلقت عملية السلام من مؤتمر مدريد، حيث أدى المؤتمر إلى محادثات ثنائية بين كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وأسفرت هذه المحادثات عن توقيع الطرفين في واشنطن اتفاق إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، الذي شكل الأساس لاتفاقيتين انتقاليتين لاحقتين، أبرمتا بين الطرفين، بهدف إقامة سلطة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

(*) الكاتب ، رئيس قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة .

وبموجب اتفاق إعلان المبادئ والاتفاقية الانتقالية الأولى "غزة - أريحا" الموقعة بتاريخ ٥ مايو ١٩٩٤، تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية من هيئة مكونة من أربعة وعشرين عضوا، أنيط بها كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية لحين انتخاب مجلس له صلاحيات سن تشريعات أولية أو ثانوية، بما فيها القوانين الأساسية(٤)، ومن ناحية أخرى فقد حدد اتفاق أوسلو الخطوط العريضة لطبيعة ودور الانتخابات الفلسطينية.

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، تم التوقيع على الاتفاقية الانتقالية الثانية "اتفاقية طابا" في واشنطن، والتي جاء الملحق الثاني لها متضمنا تفاصيل العملية الانتخابية، وصلاحيات المجلس التشريعي، ورئيس السلطة المنتخب.

وفي مطلع عام ١٩٩٤، تشكلت بمرسوم رئاسي، "لجنة الحكم المحلي والانتخابات" التي أوكل إليها مهمة وضع مسودة لقانون انتخابات فلسطيني، ومع نهاية ذلك العام تمكنت اللجنة من إعداد مسودة قانون الانتخابات، حيث أجريت عليها عدة تعديلات، كمحصلة لعملية المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، والتي انتهت بالتوقيع على "اتفاق طابا" المشار إليه. وفي ٧ ديسمبر ١٩٩٥ صدر قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥(٥).

وفي العشرين من يناير عام ١٩٩٦، أجريت انتخابات تشريعية ورئاسية، وفق ما تم التوقيع عليه في أوسلو، وما استقرت عليه المفاوضات، وفقا لإعلان المبادئ، الذي تضمن في مادته الثالثة ترتيبات الحكومة الانتقالية، حيث نصت تلك المادة على أن: "من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس، ضمن صيغة محددة للانتخابات وشروطها، هذه الخطوات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية مهمة نحو الحصول على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة"، وأكدت هذا المعنى المادة الثانية من "اتفاق طابا" مبينة ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية أيضا، حيث نصت المادة الثانية منها على أن: "حتى يحكم الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة للمجلس، هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية مهمة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" مضيفة أنه: "سيعلن رئيس السلطة الفلسطينية عن الانتخابات مباشرة بعد توقيع هذا الاتفاق"، ونصت الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من الاتفاق نفسه على التوالي على أن "المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس ينتخبون مباشرة وفي أن واحد من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة"، و"المجلس ورئيس السلطة التنفيذية ينتخبون لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ التوقيع على اتفاقية (غزة - أريحا)، الموقعة في ٤ أيار ١٩٩٤".

ونتيجة لذلك، فقد تم انتخاب ثمانية وثمانين عضوا للمجلس التشريعي، إضافة إلى رئيس السلطة الفلسطينية، بالاقتراع المباشر من قبل المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، ومنذ ذلك الحين أصبح المجلس الفلسطيني هو "المؤسسة التشريعية" صاحبة الاختصاص الأصيل في التشريع الأساسي والتشريعات العادية (القوانين) باستثناء بعض الصلاحيات التشريعية التي ظلت بيد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية(٦).

وبعد انتهاء فترة السنوات الأربع الأولى للمجلس التشريعي في الرابع من مايو ١٩٩٩، تعرضت المؤسسة التشريعية الفلسطينية لعملية تغيير يصعب التكهن بنتيجتها، كونها تتداخل وعمليات أكثر شمولية، كالاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني (ممثلة في الاجتياحات وتجريف الأراضي وهدم البيوت والاغتيالات وبناء السور العنصري) من ناحية، والشكل النهائي للتسوية، وبخاصة مستقبل الشتات الفلسطيني، بل ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني نفسه، من ناحية ثانية. ومن ناحية ثالثة، ستشهد المؤسسة التشريعية تغييرا من جراء تباين القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية، ومنها تنامي التيارات الإسلامية، التي باتت تكتسب مساحة شعبية وسياسية أوسع، خارج المؤسسة التشريعية، إضافة إلى أن القوى ذات الاتجاهات الوطنية منقسمة على نفسها(٧)، ومازالت غير قادرة على السيطرة على دفة السفينة السياسية الفلسطينية، بسبب بقائها خارج المؤسسة التشريعية، لقد بات من الضروري إصلاح وتطوير المؤسسة التشريعية إلى الأفضل وإلى الأكثر قبولا، باعتبار أن الإصلاح هو حق على الدولة والتيارات السياسية بكافة أطيافها، وواجب عليها جميعا أن توفيه للمواطنين، وبشكل مستمر، دون استياء، أو استجداء عطف، بل إن الإصلاح هو جزء من العقد السياسي بين المواطنين والدولة التي تدفع مرتبات الوزراء والمسئولين، لكي يحصلوا على إدارة جيدة للحكم(٨).

فالتحول الديمقراطي يحتاج إلى وجود مؤسسة تشريعية قوية قادرة على أن تلعب دورا حيويا في عملية التحول الديمقراطي، من حيث تقدير الثقة بين الحكومة والمواطنين، وفي التعبير عن مطالب الجماهير، ومراقبة أعمال الحكومة، وفي تأسيس النظام النيابي الديمقراطي(٩) الذي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية.

إصلاح المؤسسة التشريعية :

نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة "اتفاق طابا" على أن: "المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سيشكلان سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية للشعب الفلسطيني، والتي سيتم انتخابها من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وقطاع غزة للفترة الانتقالية المتفق عليها في الملحق رقم (١) من إعلان المبادئ"، وأضافت هذه المادة في فقرتها الثانية أنه: "سيحصل المجلس على صلاحيات تشريعية وتنفيذية وفقا للمادتين (٧ و ٩) من إعلان المبادئ، وسيكون مسئولا عن جميع الصلاحيات التشريعية، والتنفيذية، والمسئوليات المنقولة إليه بموجب هذه الاتفاقية، وقادرا على ممارسة الصلاحيات التشريعية التي ستكون وفقا للمادة (١٨) لهذه الاتفاقية (الصلاحيات التشريعية للمجلس)" إضافة إلى ما قررته الفقرة الرابعة من المادة السابقة من أن "المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس ينتخبون لفترة انتقالية لا تتجاوز السنوات الخمس من تاريخ التوقيع على اتفاقية غزة - أريحا الموقعة في ٤ أيار ١٩٩٤".(١٠)

وبذلك، تكون المؤسسة التشريعية الفلسطينية قد عينت باسم "المجلس الفلسطيني"، الذي سيتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب الفلسطيني، وفقا لأحكام "اتفاق أسلو" و"اتفاق طابا"، وأن هذا المجلس ستكون له صلاحيات تشريعية، وأن مدة ولاية هذا المجلس هي مدة المرحلة الانتقالية، والتي لا تتجاوز الرابع من أيار ١٩٩٩، متفقة مع أحكام المادة (١٨) من "اتفاق أوسلو".

ووفقا لذلك، أجرى الفلسطينيون انتخاباتهم العامة الأولى في ٢٠ يناير ١٩٩٦، حيث قام أكثر من (٧٨٠) ألف فلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، يمثلون (٧٥٪) من جمهور الناخبين، بعمليتي تصويت منفصلتين، في الوقت نفسه، لانتخاب رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأعضاء "للمجلس الفلسطيني". فكانت عملية التصويت الأولى التي تم فيها انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، رئيسا للسلطة الفلسطينية، وذلك بنسبة (٨٨٪) من الأصوات، أما عملية التصويت الثانية فجرت لانتخاب ثمانية وثمانين عضوا "للمجلس الفلسطيني"، موزعين على (١٦) دائرة انتخابية(١١). وقد ترشح للحصول على الثمانية والثمانين مقعدا نيابيا في المجلس (٦٧٢) مرشحا، يمثلون (١٧) انتماء سياسيا أو حزبيا، سواء بصفتهم السياسية الحزبية، أو المستقلة(١٢).

وتتمتع المؤسسة التشريعية في فلسطين بصلاحية حق التشريع الأولي، المتمثل في إصدار القانون الأساسي، وإقرار التشريعات، المتمثلة في الأنظمة والقوانين، كما تشمل التشريعات التي تعدل أو تلغي أوامر عسكرية، شريطة ألا تفوق ولاية المجلس أو تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ أو الاتفاقيات التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك كما حددتها المادة التاسعة من (اتفاقية طابا) (١٣). وقد نصت الاتفاقية في فقرتها الأولى على أنه: "استنادا إلى أحكام الاتفاقية فإن للمجلس ضمن ولايته، صلاحية تشريعية" كما حددت المادة الثامنة عشرة من هذه الاتفاقية، أن التشريع يشمل أية تشريعات أولية أو ثانوية، بما فيها القوانين الأساسية، (القوانين)، والأنظمة ومشاريع قانونية تشريعية أخرى، وأن التشريع سيكون للمجلس بمجمله، بالإضافة إلى صلاحيات تنفيذية أوجبت على رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية عدم إصدار تشريعات تبناها المجلس إذا كانت هذه التشريعات تقع ضمن أحكام هذا البند.

ووفقا للنصوص السابقة، فإن ولاية المجلس الفلسطيني تغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي يتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، وهذا يعني اقتصار هذه الولاية على جزء من أرض فلسطين التاريخية، وجزء من الشعب الفلسطيني، وجزء من القضايا الفلسطينية حسبما تحددها الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، ومع الأخذ بعين الاعتبار وهذه الاتفاقيات فإن حق التشريع الأولي للمجلس الفلسطيني المنتخب يشتمل على إصدار القانون الأساسي، وإقرار التشريعات الثانوية المتمثلة في الأنظمة أو التشريعات الأخرى (القوانين)، كذلك تشمل التشريعات التي تعدل أو تلغي أوامر عسكرية شريطة الا تفوق ولاية المجلس أو تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ أو هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية(١٤).

ويقوم النظام السياسي -وفق ما تم إقراره في وثيقة الاستقلال الفلسطينية التي صدرت عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني/دورة الجزائر عام ١٩٨٨- على أساس الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولا يجوز لأي من السلطات التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في الوثيقة. ولكن المارسة عند تشكيل المؤسسة التشريعية اختلفت وأصبح من الضروري العمل على إصلاح المؤسسة التشريعية في فلسطين، عبر تطوير الوظيفة السياسية للمؤسسة التشريعية، وتحسين أدائها المؤسسي، من خلال تطوير أداء اللجان وتفعيل دورها، والتوسع في آليات الاستماع والتواصل مع الرأي العام، وزيادة قدرة الفرد العادي على التأثير في العملية التشريعية(١٥). كما أنه لابد من إنشاء المحكمة الدستورية العليا لضمان وجود الرقابة الدستورية على القوانين، وفقا لحكم المادتين (١٠٣) و(١٠٤) من القانون الأساسي، واللتين نصتا على أن: (تشكل محكمة دستورية عليا، وحتى تنشأ المحكمة الدستورية، "تتولى المحكمة العليا مؤقتا كل المهام المسندة للمحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية العليا ما لم تكن داخلة في اختصاص جهة قضائية أخرى وفقا للقوانين النافذة") ليكون لها دور في الحياة السياسية، وتكون قادرة على التأثير في صنع القرار بشكل واضح، وألا يقتصر دورها على إضفاء المشروعية على تصرفات السلطة التنفيذية، وعلى سياسات الحكومة(١٦).

وقد اتضح من الممارسة العملية أن العلاقة بين السلطات الثلاث كانت قائمة على أساس هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية(١٧)، فكانت تمتنع عن تنفيذ قرارات المؤسسة التشريعية، ولا تمكنها من ممارسة دورها الرقابي على السلطة التنفيذية، إضافة إلى تعطيل صدور التشريعات التي تقرها المؤسسة التشريعية. بالإضافة إلى ذلك فكان لابد من موافقة السلطة التنفيذية على أي عمل ترغب السلطة التشريعية في القيام به، خاصة ما يتعلق بتصريف أمورها، بحيث أصبحت المؤسسة التشريعية بمثابة أداة لتمرير قوانين وقرارات الحكومة، وهذا مناقض تماما لوثيقة الاستقلال الفلسطيني التي أكدت على الفصل بين السلطات ومتفق مع اتفاقيات أوسلو!!. وعليه لابد بعد مرحلة ياسر عرفات من أن ينفذ القانون الذي ينظم العلاقة بين السلطتين، وتمكن الحكومة من صلاحياتها المنصوص عليها في المواد ٦٣ و٦ و٦٩ و٧٠ و٧١ من القانون الأساسي، وأن ترتب العلاقة مع السلطة التشريعية بحيث تلتزم السلطة التنفيذية بما يحدده هذا القانون.

ولابد من الإشارة هنا الى قيد آخر على أداء المؤسسة التشريعية تتضمنه الاتفاقية المرحلية أيلول ١٩٩٣ والتي أوضحت في مادتها الثامنة عشرة، أن التشريع يقصد به أية تشريعات أولية أو ثانوية بما فيها القوانين الأساسية، وفي نفس الوقت حظرت على المؤسسة التشريعية تعديل أو إلغاء القوانين الموجودة أو الأوامر العسكرية أو التشريعات التي تفوق ولاية المؤسسة التشريعية أو التي لا تتوافق مع ما جاء في الاتفاقية، أو غيرها من الاتفاقيات الموقعة، وأما ما يسمح لها بالتعديل والإلغاء، فيجب إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية التي شكلتها الاتفاقية(١٨). وهذه الاتفاقية تعتبر على درجة عالية من الخطورة، وتتعارض مع أحكام القانون الدولي الإنساني، واتفاقية

جنيف الرابعة ١٩٤٩، وتؤدى هذه الاتفاقية إلى تقليص صلاحيات المؤسسة التشريعية، الذى يعنى تقويضا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وضربة فى الصميم لمفهوم السيادة، الذى يسعى الشعب الفلسطينى إلى تعزيزه.

واستنادا إلى الاتفاقية المرحليةالتى تم توقيعها فى ٢٨ أيلول ١٩٩٥ وإعلان مبادئ ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقعة فى ١٣ أيلول ١٩٩٣، ومن أجل توفير نظام قانونى واحد، يعكس إرادة الشعب الفلسطينى ورغباته، فإن أولى المهام الملقاة على عاتق نواب المجلس التشريعى الفلسطينى المنتخبين هى إقرار القانون الأساسى أو الدستور الفلسطينى للمرحلة الانتقالية، أخذا بعين الاعتبار أن يترجم هذا القانون الأساسى أو الدستور الفلسطينى نص وثيقة الاستقلال الفلسطينى الصادرة عن المجلس الوطنى الفلسطينى بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٨، وذلك بهدف إرساء نظام ديمقراطى وتوفير الضمانات القانونية له.

على ضوء ما سبق، نرى ضرورة إصلاح المؤسسة التشريعية وتطويرها خاصة بعد بلورة النظام السياسى وتحديد الصلاحيات بعد وفاة ياسر عرفات، وذلك حسب النظام الأساسى المؤقت، علما بأن الإصلاح بالنسبة لنا كمفهوم، مازال يشكل هدفا لكل فلسطينى حر، بغض النظر عن مصدر هذا المصطلح، ومطلبا فلسطينيا داخليا يتوج بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية عامة لاختيار الرئيس وأعضاء المؤسسة التشريعية الجديدة، وفقا لنظام انتخابى يضمن مشاركة كافة الأحزاب والأطياف السياسية، لتأسيس نظام ديمقراطى نيابى يعتمد على التعددية السياسية والحزبية فى فلسطين.

والحديث عن الإصلاح يجب أن يتركز على تطوير الوظيفة السياسية للمؤسسة التشريعية كزيادة دورها فى السياسة الخارجية، والمشاركة فى صنع القرار، وتطوير أداء اللجان كالتوسع فى آليات الاستماع والتواصل مع الرأى العام، وزيادة قدرة المواطنين على التأثير فى العملية التشريعية، والتأكد من صحة الانتخابات، وذلك من شأنه أن يؤدى فى نهاية المطاف إلى تفعيل دور المؤسسة التشريعية الذى يعتبر جزءا من الإصلاح السياسى الأكبر فى الدولة.

وقياس هذا الدور الفاعل للمؤسسة التشريعية يكون من خلال التحقق من مدى ممارستها لوظائفها فى مجال التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وانعكاس ذلك بالتأكيد على فعاليتها السياسية، التى سيطرت على أغلبية أعمال المجلس التشريعى، إضافة إلى ممارسة الأنشطة التفاوضية من قبل بعض الأعضاء، وقدرتها المؤسسية وتحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية وصولا إلى تحديد المكانة النوعية للمؤسسة التشريعية.

ففى مجال الوظيفة التشريعية، نجد أن المجلس التشريعى الفلسطينى قد أولى اهتماما كبيرا فى مجال إقرار التشريعات - حتى خرج فى بعض الأحيان عن اختصاصاته التشريعية وأصدر قرارات تتعلق بأعمال حكومية تنفيذية مثل قرارات تعبيد شوارع، أو انتداب أطباء أو إعادة موظف إلى عمله فمثلا على سبيل المثال لا الحصر "قرار المجلس رقم ١/٣٧/١٤٩ والذى تضمن فى فقرته السادسة إيقاف مدير عام عن العمل لحين الانتهاء من عملية التحقيق"- حيث بلغت نحو خمسين قانونا تم إصدارها، منها القانون الأساسى وتعديلاته، وقانون السلطة القضائية، وقانون التعليم العالى، وقانون الخدمة المدنية ... الخ(١٩).

أما فيما يتعلق بالدور الرقابى للمؤسسة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية، فقد أكد تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن لعام ٢٠٠١ على أن السنوات السابقة شهدت تراجعا ملموسا فى الأداء الرقابى للمجلس التشريعى بشكل متواصل، وأصيب بالشلل فى ذلك العام، إذ لم يقم بأى دور رقابى يذكر. وقد اتضح ذلك فى خطاب السيد محمود عباس رئيس الوزراء السابق بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٣ أمام المجلس التشريعى، والذى طالب فيه المجلس التشريعى الفلسطينى بأخذ دوره الرقابى من خلال المبادرة بسؤال الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها، معتبرا ذلك حجر الأساس للممارسة الديمقراطية والضمانة الأكيدة لتوطيد أسس العمل المؤسسى السليم، مضيفا أن هناك العديد من القضايا المختلفة التى تستوجب التوضيح من خلال توجيه الاستفسارات الضرورية واللازمة حولها إلى الوزراء(٢٠).

المؤسسة التشريعية قبل وبعد ياسر عرفات :

إن التحدى الأساسى الذى يواجه تطور المؤسسة التشريعية ليس تحديا تقنيا وتنظيميا أو ماليا فحسب، بل هو سياسى، يستدعى قيام كل مؤسسة بممارسة صلاحياتها كاملة حسب القانون الأساسى، وأن يتفرغ أعضاء المؤسسة التشريعية لها وأن يتركوا العمل وإدارة المؤسسات التى تشكل مخالفة للمادة (٤١) من القانون الأساسى، حيث جاء فى فقرتها الأولى"انه لا يجوز لعضو المجلس التشريعى أن يستغل عضويته فى أى عمل من الأعمال الخاصة أو على أى نحو.."، كما يستدعى أن ينفذ ما أكد عليه القانون الأساسى الفلسطينى بأن تجرى كل أربع سنوات انتخابات حرة ونزيهة لاختيار أعضاء المؤسسة التشريعية الجديدة. ولكن المؤسسة التشريعية الفلسطينية التى أنشئت عبر إجراء انتخابات حرة عام ١٩٩٦، لم تكرر هذه الانتخابات عندما حل موعدها، بل تم تمديد عملها من قبل السلطة التنفيذية، لكيلا ينشأ فراغ فى المرجعية التشريعية !! مما يعنى أن المؤسسة التشريعية تحتاج إلى إصلاح يرتكز على حل نفسها وإجراء انتخابات جديدة، ووصولا إلى تفعيل المشاركة السياسية، من أجل الإصلاح السياسى والإدارى والمالى وأيضا إصلاح القوانين والأنظمة المعمول بها فى فلسطين. (٢١) إن النظام السياسى الفلسطينى لابد من إعادة بنائه على أسس واضحة تعتمد على النموذج الديمقراطى، والانتخابات التى تسمح بتداول السلطة، والعمل على الفصل بين السلطات الثلاث، واعتماد اللامركزية فى الحكم المحلى(٢٢)، وصولا إلى إصلاح المؤسسة التشريعية. إن رحيل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يفرض على الفلسطينيين أن يخضعوا النظام السياسى إلى المساءلة النقدية الموضوعية، وأن يبتكروا أسلوبا جديدا لتفعيل النظام السياسى الفلسطينى، بحيث يكون قادرا على مواجهة المتغيرات ويحقق تمثيلا من القاعدة الشعبية فى انتخابات حرة ونزيهة. إن الخطوات التى اتخذت بعد رحيل الرئيس ، مثل : تمكين رئيس الوزراء من الصلاحيات الكاملة وانتخاب رئيس جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية وانتخاب رئيس لحركة فتح (المكونة للنظام

السياسى)، وتطبيق المادة ٢/٣٧ من النظام الأساسى بتعيين رئيس المجلس التشريعى رئيسا مؤقتا للسلطة الفلسطينية لمدة لا تزيد على ٦٠ يوما، يجرى خلالها عملية انتخاب رئيس جديد للسلطة الفلسطينية، والإعلان عن يوم ٩ يناير ٢٠٠٥ موعدا لانتخاب رئيس السلطة الجديد، تقطع فقط نصف الطريق نحو وضع فلسطينى سليم، حيث يبقى الجانب الآخر من العلمية وهو المتعلق بالبرنامج السياسى الواضح المعالم الذى يحظى بالأغلبية، وإجراء الانتخابات التشريعية والمحلية التى ستؤدى إلى إعادة بناء الأجهزة الأساسية بما فيها انتخاب المجلس التشريعى الذى انتهت مدته القانونية منذ عام ١٩٩٩.

إن هذه الخطوات التى تم القيام بها بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، رغم أهميتها، تعتبر مؤشر منهج وطريق عمل، لأن تحل المؤسسات مكان الرئيس الراحل ياسر عرفات، إلا أن الواقع السياسى الفلسطينى المعقد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأسس الموضحة أدناه للخروج من المأزق السياسى الداخلى أولا، وبناء نظام سياسى مرتكز على التعددية الحزبية:

- أن تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بتنفيذ أحكام القانون الأساسى للسلطة الفلسطينية بإتمام إجراء الانتخابات الرئاسية والترتيب للانتخابات التشريعية والبلدية.

- إقرار قانون انتخابات يرتكز على التمثيل النسبى المختلط الذى يساهم فى بناء التعددية السياسية ومشاركة أكثر فاعلية فى إطار المجتمع الفلسطينى.

- مواجهة تحديات دمج المناصب أو شغل أكثر من منصب فى آن واحد كما كان الحال فى عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات. (رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية ورئيس حركة فتح) وهو ما كان معمولا به فى المستويات الأدنى لرئاسة الدولة، حيث إن دمج المناصب خاصة منصبى رئيس م.ت.ف ورئيس السلطة الفلسطينية يترتب عليه تركيز السلطة الذى يتناقض كذلك مع المادة ١٥ من نظام اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف ، والعودة جزئيا إلى المرحلة السابقة والتى مازال النظام السياسى يعانى من حيثيات ذلك الدمج.

- تحديد موعد للانتخابات التشريعية والمحلية بما لايتجاوز ثلاثة أشهر بعد إجراء الانتخابات الرئاسية وكذلك إجراء الانتخابات النقابية فى مختلف مؤسسات المجتمع المدنى.

- تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث بشكل فاعل كما نص عليه القانون الأساسى ووثيقة الاستقلال.

- قيام منظمة التحرير الفلسطينية بأخذ دورها السياسى الذى كانت عليه باعتبارها الممثل للشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج خلافا للسلطة الفلسطينية التى تقوم على رعاية مصالح الشعب الفلسطينى فى الداخل وتسيير حياته اليومية، وأيضا أخذ دورها السياسى والريادى فى المفاوضات مع الجانب الإسرائيلى حول مجمل قضايا الحل النهائى، خاصة قضية عودة اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والمياه، إضافة إلى مسئوليتها الإشرافية الكاملة على السلطة الفلسطينية بصفتها مشروعها الوطنى بحيث تأتمر السلطة بتوجيهات م.ت.ف وفى نفس الوقت تكون ملتزمة بالقانون الأساسى الخاص بالسلطة الفلسطينية.

- قيام رئيس الوزراء بممارسة مهامه واختصاصات الدستورية كما نص عليها النظام الأساسى.

- التزام رئيس السلطة الفلسطينية بالصلاحيات المخولة له فى القانون الأساسى.

- قيام رئيس الوزراء بتفعيل عمل مؤسسات السلطة وتجسيد مبدأ سيادة القانون وحمايته.

بالإضافة إلى الالتزام بتنفيذ العناصر التالية(٢٣):

- إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الحكومية ومراجعة طرق عملها وإيجاد جهاز خدمة مدنية عصرى وفعال.

- تحسين الظروف الاقتصادية للعمال العاطلين عن العمل وغيرهم من الفئات التى تعيش فى ظروف غاية فى الصعوبة.

- اتخاذ إجراءات تتجاوب مع حاجة الناس للأمن والنظام واحترام القانون.

- معالجة المظاهر السلبية التى تعكس غياب الانضباط الأمنى والضبط الاجتماعى.

- تفعيل وتطوير عملية الرقابة الداخلية من خلال تعيين مراقبين ماليين فى كافة مراكز المسئولية، وعملية الرقابة الخارجية من خلال تعزيز استقلالية الهيئة العامة للرقابة وتقديم تقاريرها بشكل مستقل ودورى.

الخاتمة :

تؤكد الدراسة أن الإصلاح ضرورة تعيش فى ضمير كل مواطن فلسطينى، خاصة إصلاح المؤسسة التشريعية، الذى يرتبط ارتباطا مباشرا بفاعلية المشاركة السياسية، التى تزيد الاتجاه نحو الإصلاح السياسى، بهدف الوصول إلى تحقيق المطالب الوطنية الفلسطينية، المتمثلة فى إقامة الدولة المستقلة، وتقرير المصير، وليس بهدف الانتقاد الهدام، وإنما للتحذير من الضوء الأحمر على أن الأمور ستصل إلى نقطة لا يمكن الرجوع عنها، ومن ثم تؤدى إلى إفشال المشروع الوطنى. فاستطلاعات الرأى، التى أجريت فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية(٢٤)، كشفت بانتظام عن عدم الرضا عن مستوى الأداء، وعبرت عن مدى الاعتقاد بوجود الهدر والفساد فى المؤسسات العامة وعن فقدان الثقة بمؤسسات الحكم، خاصة المؤسسة التشريعية. إن نتائج هذه الاستطلاعات قد وفرت ذخيرة لمعارضى السلطة لمهاجمتها والتى أدت بدورها إلى تآكل الدعم السياسى من الأسرة الدولية المانحة.

إن تقوية وإصلاح المؤسسة التشريعية يتطلب إرادة سياسية ومهارات كبيرة، وصولا إلى تسوية دائمة، للحصول على حق تقرير المصير الكامل، وذلك من خلال وجود قيادة فلسطينية قوية قادرة على مواجهة هذه التحديات المتمثلة فى إقامة حكم القانون، وإيجاد نظام قضائى مستقل، والتأكيد على الاستقلالية المؤسساتية فى كافة مناحى الإدارة العامة(٢٥).

فمن المؤكد أن أعضاء المؤسسة التشريعية لم يستفيدوا من

استخدام الأدوات التى نصت عليها اللائحة الداخلية للمؤسسة التشريعية الفلسطينية من استجوابات وتوجيه أسئلة وتحقيق نيابى ومساءلة الحكومة بهدف تطوير العملية النيابية.

إن التداخل فى الصلاحيات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يجب أن ينتهى بوفاة ياسر عرفات، بحيث ينفذ القانون الأساسى الذى يضمن الفصل بين السلطات واستقلال السلطات الثلاث بما يضمن سيادة القانون والحفاظ على حقوق المواطنين وكرامتهم وحرياتهم وصون التعددية السياسية وحرية الرأى والتعبير.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن المؤسسة التشريعية تحتاج إلى نظام انتخابى جديد يعتمد على نظام الانتخاب المختلط الذى يساهم فى تحقيق توازن فى تمثيل الأحزاب السياسية والمستقلين والمرأة من أجل تشكيل مؤسسة تشريعية تكون تعبيرا حقيقيا عن مختلف القوى والأطياف السياسية.

وتوصى الدراسة لإصلاح المؤسسة التشريعية بأن يتم اتخاذ الخطوات التالية:

* الاستفادة من التجارب النيابية والحياة الديمقراطية فى الدول الشقيقة والصديقة وذلك من خلال تكثيف الزيارات لأعضاء المؤسسة التشريعية إلى المجالس النيابية مع تدوين لقاءاتهم للاستفادة منها.

* تفعيل أدوات النائب التى نصت عليها اللائحة الداخلية للمؤسسة التشريعية الفلسطينية من استجوابات وتوجيه أسئلة وتحقيق نيابى ومساءلة الحكومة بهدف تطوير العملية النيابية.

المراجع :

١- محمد خالد الأزعر: المؤسسة التشريعية فى فلسطين، المؤسسة التشريعية فى العالم العربى. تحرير الدكتور أحمد الرشيدى، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٧م، ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

٢- انظر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والقرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣، وانظر قرار(توصية) الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧م والذى ينص على: "... تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية فقد نص القرار على وضع مدينة (القدس) تحت نظام دولى خاص على أن تتولى الأمم المتحدة إدارته وتعيين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية...".

٣- محمد خالد الأزعر، المؤسسة التشريعية فى فلسطين، مرجع سابق، ص ٥٧.

٤- عبدالحميد لطفى العيلة، المؤسسة التشريعية فى ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلة القانون والقضاء، العدد السابع، مارس ٢٠٠٢، ديوان الفتوى والتشريع، وزارة العدل بفلسطين، ص٢٩٠.

٥- خليل الشقاقى، الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية والسلوك الانتخابى والنتائج، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم، آذار مارس ١٩٩٧، ص٢٧.

٦- عبد الحميد لطفى العيلة، المؤسسة التشريعية فى ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، مصدر سابق، ص٦٨-٦٩.

٧- محمد خالد الأزعر، المؤسسة التشريعية فى فلسطين، مصدر سابق، ص٢٩٤.

٨- على الصاوى: الإصلاح البرلمانى، فى د. على الصاوى (محرر)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٣، ص١٣٠.

٩- المصدر السابق، ص١٠.

١٠- عبد الحميد لطفى العيلة، المؤسسة التشريعية فى ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، مصدر سابق، ص٥.

11-www.pcpsr.org/arabic/cfr/full.2html

١٢- لجنة الانتخابات المركزية: الديمقراطية فى فلسطين، ص١٠٠.

١٣- عبد الحميد لطفى العيلة، المؤسسة التشريعية فى ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، مصدر سابق، ص٧٩.

١٤- المصدر السابق، ص٧٨.

١٥- على الصاوى: لماذا الإصلاح البرلمانى؟ تحرير أ.د على الصاوى، مصدر سابق، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٣، ص١٤٩.

١٦- المصدر السابق، ص١٠.

١٧- قيس عبدالكريم وآخرون: السور الواقى، دار التقدم، بيروت، ٢٠٠٣، ص٤٣.

١٨- الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، والتى تضمنت فى مادتها الـ ١٨ الصلاحيات التشريعية للمؤسسة التشريعية المنبثقة عنها. (صادر عن دائرة شئون المفاوضات، غزة /فلسطين).

١٩- نشرة اسبوعية تصدر عن الشئون الإدارية للمجلس التشريعى الفلسطينى/ قسم الأرشيف، غزة، بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٠٤.

٢٠- خطاب رئيس الوزراء محمود عباس امام المجلس التشريعى الفلسطينى بمقره فى رام الله بتاريخ أول يوليو ٢٠٠٣.

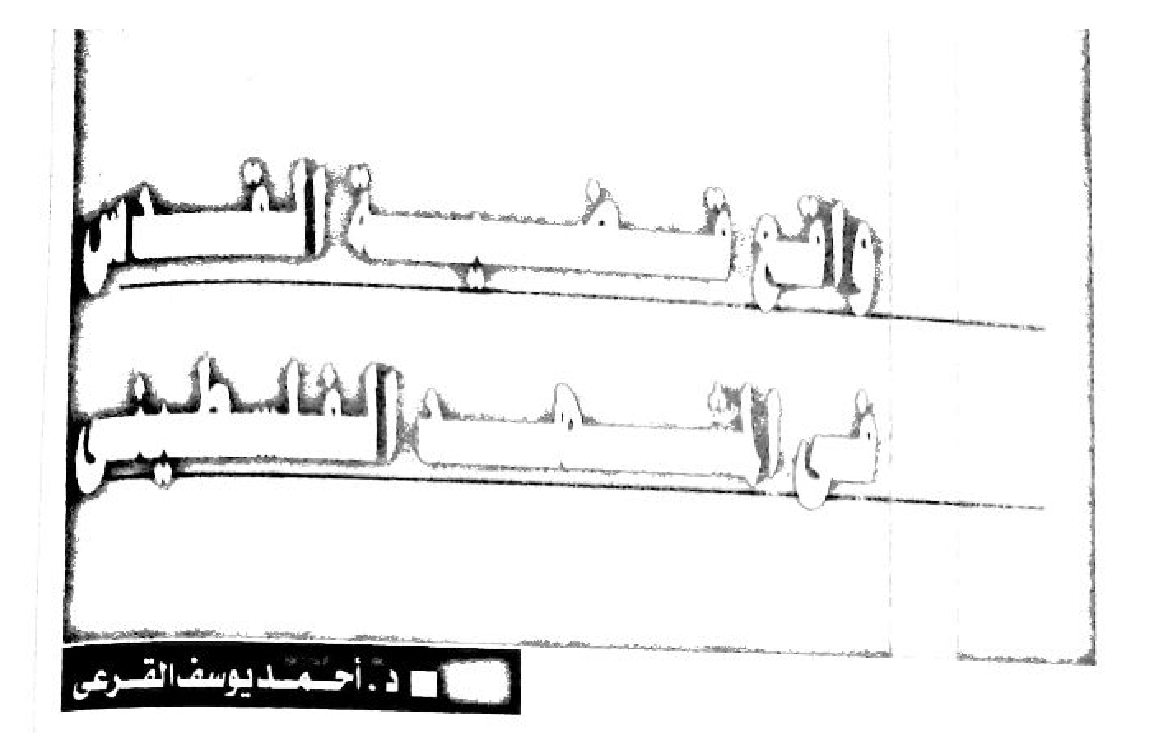
21- Ibid. : www.pcpsr.org/arabic/cfr/full.2html

22- www.pcpsr.org/arabic/cfr/full3html

٢٣- جمعة حجازى، ماذا يريد الشباب من الإصلاح البرلمانى؟، الإصلاح البرلمانى، تحرير أ.د على الصاوى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٣، ص٦٠٣-٦٠٤.

٢٤- لمزيد من المعلومات: راجع موقع برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت (www.home.birzeit.edu/dsp)

25- Ibid. : www.pcpsr.org/arabic/cfr/full3html



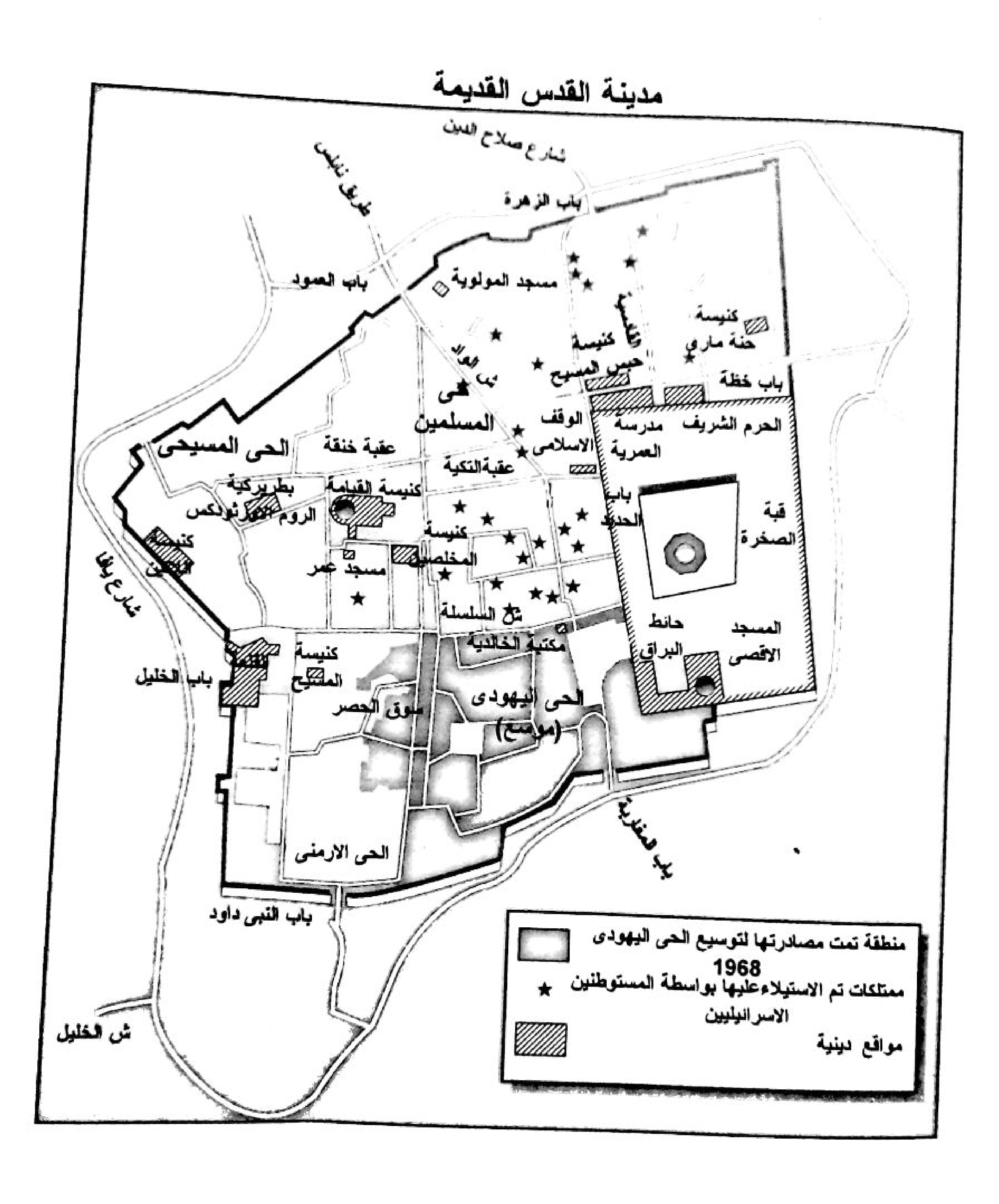
د. أحمد يوسف القرعى

برحيل الرئيس ياسر عرفات، تطلب الأمر إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وتحديد أولويات العمل وتأكيد مرجعياته. وقد يبدو أن انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي تستحوذ مرحليا على اهتمامات الرأى العام الفلسطيني والعربي، إلا أن أولويات القضية الفلسطينية الخمس (القدس - اللاجئين - المياه - المستوطنات - الحدود - العلاقات مع الجوار) ومنذ أن تحددت فى أوسلو لاتزال تتصدر اهتمامات الفكر السياسى الفلسطيني بمختلف تياراته وفصائله ترقبا لاعلان الدولة الفلسطينية المستقلة الذى طال انتظاره، ويبدو واضحا أن قضية القدس هى أعقد القضايا الخمس، ويؤكد هذا تطورات الأحداث منذ فشل محادثات كامب ديفيد -٢ (يوليو - ديسمبر ٢٠٠٠) الى رحيل عرفات (نوفمبر ٢٠٠٤) وهى حقبة تتزامن مع الولاية الأولى للرئيس جورج دبليو بوش ومع تولى اريل شارون رئاسة حكومة الليكود منذ فبراير ٢٠٠١ وحتى الآن. وبينما تضخم ملف القدس خلال السنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) بالمبادرات والمشروعات والوعود الجديدة والمستجدة إلا أنها -أى قضية القدس- لم تحتل الصدارة فى أية مفاوضات أو مشاورات رسمية بعد أن قلب أرييل شارون مائدة المفاوضات حولها فى الجلستين الأولى والأخيرة لمفاوضات قضايا الوضع النهائى فى نوفمبر ١٩٩٨، وكان وقتها وزيرا للخارجية. ولعل فتح ملف تطورات القضية خلال السنوات الأربع توضح للقيادة الفلسطينية الجديدة مواقع القوة والضعف، والشرعية واللاشرعية والتحرك والجمود التى اعترت القضية حتى تتقمص من جديد صدارة كل القضايا، فهى بحق أم قضايانا الحيوية والمصيرية. ومع تضخم أوراق ملف قضية القدس خلال السنوات الأربع، فإن هناك محطات رئيسية لاتزال دروسها وتداعياتها ماثلة فى الفكر السياسى الفلسطيني والعربى أخذا وعطاء، اتفاقا واختلافا، موافقة أو رفضا، ويمكن تحديد المحطات الرئيسية التالية.

أولا- كامب ديفيد-٢ ودروسها المستفادة :

دعا الرئيس الأمريكى كلينتون الرئيس ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك إلى قمة كامب ديفيد -٢ فى ١١ يوليو ٢٠٠٠، وعندما أدرك الرئيس الفلسطيني أن الأفكار والمواقف الأمريكية والإسرائيلية متقاربة ومتجانسة بادر برفع سقف مطالبه والتسلح بقرارات الشرعية الدولية وبنصوص الاتفاقات الموقعة بين الطرفين وبأسس عملية السلام التى نصت عليها رسالة الدعوة الأمريكية - السوفيتية إلى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وتشدد أبو عمار فى مواقفه وتبنى مواقف بشأن القدس وكذا قضية اللاجئين والحدود ألغت الأفكار الواردة فى ورقة بيلين - أبو مازن. وبشأن القدس ومصير اللاجئين، تمسك ياسر عرفات بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بهما وطالب بانسحاب إسرائيل من كل مناطق القدس العربية التى احتلت عام ١٩٦٧، ومع ازدياد تمسك عرفات بهذه الحقوق الفلسطينية، بدأت ملامح انهيار القمة تلوح فى الأفق، وتأكد باراك من أن الضغوط الأمريكية واختلال ميزان القوى لمصلحته هى أمور غير كافية لإرغام عرفات على تقديم تنازلات بشأن القدس أو اللاجئين. ومع اقتراب موعد قمة الدول الثمانى الصناعية فى طوكيو، بدأ الرئيس كلينتون البحث عن مخارج تنقذ الموقف وتحول دون فشل القمة وأجرى اتصالات مطولة بعدد من الملوك والرؤساء العرب طالبهم فيها بتشجيع عرفات على تليين موقفه فى المفاوضات بشأن القدس، لكن هؤلاء لم يستجيبوا لطلب كلينتون وساندوا مواقف عرفات. وأدرك كلينتون أن قدرة كل من عرفات وباراك على

(*) الكاتب، مدير تحرير مجلة السياسة الدولية.


مدينة القدس القديمة
شارع صلاح الدين
طريق نابلس
باب الزهرة
باب العمود
مسجد المولوية
كنيسة
حبس المسيح
كنيسة
حنة ماري
باب حطة
حي المسلمين
الحي المسيحي
عقبة خنقة
الوقف
الاسلامي
مدرسة
العمرية
الحرم الشريف
عقبة التكية
بطريركية
الروم الارثوذكس
كنيسة القيامة
باب
الحديد
قبة
الصخرة
كنيسة
المخلص
مسجد عمر
شارع يافا
ش السلسلة
حائط
البراق
المسجد
الاقصى
مكتبة الخالدية
كنيسة
المسيح
باب الخليل
سوق الحصر
الحي اليهودي
(موسع)
الحي الارمني
باب المغاربة
باب النبي داود
ش الخليل
منطقة تمت مصادرتها لتوسيع الحي اليهودي
1968
ممتلكات تم الاستيلاء عليها بواسطة المستوطنين
الاسرائيليين
مواقع دينية

التصرف بشأن القدس واللاجئين محدودة وليس فى إمكان أى منهما تقديم تنازلات تقرب الواحد منهما من الحدود الدنيا التى تلبى قناعة الأخر، وتحقق له أهدافه الاستراتيجية وتمكنه من تمرير الاتفاق فى إطار مرجعيته الرسمية والشعبية. وآثر كلينتون تأجيل إعلان انتهاء القمة إلى ما بعد عودته من اليابان كى لا يدخل قمة طوكيو ضعيفا، وطلب من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي الالتقاء فى كامب ديفيد ومواصلة التفاوض برعاية أولبرايت آنذاك وزيرة الخارجية، فاستجابا لطلبه وتقدم الرئيس كلينتون بعد عودته من طوكيو بمقترحات أربعة تفصيلية لحل قضايا الخلاف الأساسية وتجاوب باراك مع ضغوط الرئيس الأمريكي، وخفض سقف توقعاته وتراجع عن بعض مواقفه نتيجة ضغط الخوف المشترك من نتائج فشل القمة على أوضاعهما الداخلية.

ومع نشر النص الكامل للمقترحات الأمريكية فيما بعد، اتضحت أكثر من أى وقت مضى مجافاة تلك المقترحات لمنطق الشرعية الدولية وأحكامها وضوابطها نصا وروحا، ويكفى الإشارة إلى النقطة الخاصة بالقدس، والتى تعد انتهاكا صارخا لمختلف المواثيق والأعراف والحقوق الدولية، وقد اعترفت المقترحات الأمريكية بأن القدس أكثر القضايا حساسية وأكثرها إثارة للمشاعر باعتبارها مركزا تاريخيا وثقافيا وسياسيا للإسرائيليين والفلسطينيين (لاحظ تقديم الإسرائيليين على الفلسطينيين بقصد ترتيب حقوق أسبقيات تاريخية)، وتطرح المقترحات الأمريكية بعد ذلك أربعة افتراضات تدعى أنها منطقية وعادلة!!وهى:

أولا: يجب أن تكون القدس مدينة مفتوحة غير مقسمة يتمتع فيها الجميع بحرية التنقل والعبادات، ويجب أن تضم عاصمتى دولتى إسرائيل وفلسطين المعترف بهما دوليا.

ثانيا: يجب أن يصبح كل ما هو عربى فلسطينيا، فلماذا تريد إسرائيل أن تحكم للأبد حياة مئات الآلاف من الفلسطينيين؟

ثالثا: يجب أن يصبح كل ما هو يهودى إسرائيليا وهذا يسمح بقدس يهودية أكبر تنبض بالحياة أكثر من أى وقت فى التاريخ.

رابعا: ماهو مقدس بالنسبة إلى الجانبين يتطلب رعاية خاصة لتلبية احتياجات الكل ولن يدوم اتفاق سلام إذا لم يقم على الاحترام المتبادل للمعتقدات الدينية ومقدسات اليهود والمسلمين والمسيحيين.

ويبدو واضحا أن المقترحات الأمريكية الأربعة السابقة بشأن مستقبل القدس قد حملت من الشراك الخداعية والأكاذيب الكثير، تكفى الإشارة هنا إلى ادعاء الافتراض الأول بأن القدس عاصمة معترف بها دوليا لإسرائيل وهذا لم يتحقق بدليل وجود مختلف السفارات الأجنبية فى تل أبيب. ما عدا دولتين من دول أمريكا اللاتينية خرجتا عن الإجماع الدولى العام عام ١٩٨٤ (هما السلفادور وكوستاريكا) ونقلتا سفارتيهما إلى القدس الغربية.

ثانيا- القدس فى وثيقة جنيف :

جاء التوقيع على وثيقة جنيف من أجل السلام فى الشرق الأوسط فى أول ديسمبر ٢٠٠٣، لتواكب خريطة الطريق الأمريكية، وهى الوثيقة التى ظل وزير الإعلام الفلسطينى السابق ياسر عبدربه ووزير العدل الإسرائيلى السابق يوسى بيلين يتفاوضان حولها على مدى ثلاث سنوات حتى تم التوقيع عليها بحضور مئات الشخصيات الدولية.

وتدعو هذه الوثيقة إلى إنهاء النزاع الإسرائيلى - الفلسطينى وإحلال السلام بين الطرفين وقيام علاقات دبلوماسية وطبيعية كاملة بين دولتى فلسطين وإسرائيل. وتضع هذه الوثيقة - غير الرسمية - برنامجا زمنيا لتسوية النزاع وتشكل بديلا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع فى حالة اقرارها رسميا من الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية.

وأكدت ديباجة الوثيقة على ضرورة وضع حد لنزيف الدماء بين الشعبين الفلسطينى واليهودى واحترام حق الجانبين فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا،وفيمايلى ابرز النقاط التى تضمنتها الوثيقة:

- اعتراف دولة إسرائيل بدولة فلسطين فور قيامها وعلى معظم أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة، وقيام علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة فورا، وتبادل السفراء فى مدة اقصاها شهر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

- تحتفظ الدولتان بعاصمتيهما فى مدينة القدس على أن يكون ذلك فى المناطق الخاضعة لكل طرف، ويسيطر الفلسطينيون على القدس العتيقة "الشرقية" باستثناء الحى اليهودى وحائط البراق "المبكى" وسوف يخضع المسجد الاقصى للسيادة الفلسطينية على أن تكون حرية الوصول اليه مكفولة للجميع تحت إشراف قوة دولية للمراقبة.

- يمنع اليهود من الصلاة بالمسجد الاقصى، وتمنع جميع الحفائر الاثرية تماما فيه، ويتخذ الطرفان اجراءات لضمان حرية وصول اليهود إلى مزاراتهم الدينية المقدسة، ومنها "بئر راحيل" فى بيت لحم ومقبرة إبراهيم فى مدينة الخليل.

- تحتفظ إسرائيل بحق تمركز قوات أمنية فى تكتل مستعمرات حوش عتصيون بجنوب الضفة الغربية والمستعمرات الواقعة فى ضواحى القدس.

- تنتقل السيادة إلى الجانب الفلسطينى فى مستعمرات أرييل وعفرات وجبل أبو غنيم "حارحوما" ويمكن القول إن وثيقة جنيف قد تناولت مشروع التسوية الدائمة لقضية القدس بتفصيلات أكثر من أية وثيقة أو اتفاقية أو اعلان مبادئ سابق وذلك فى سياق تسوية الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى بكافة جوانبه .. وثمة ملاحظات حول ما ورد بشأن القدس بالوثيقة.

أولا: يشكل الحل المقترح بشأن القدس فى وثيقة جنيف حدا أدنى بكثير من مقترحات الرئيس الأمريكى السابق كلينتون فالاحياء العربية فى القدس المحتلة عام ١٩٦٧، ستكون تحت سيادة فلسطينية دون تحديد لشكل ومضمون تلك السيادة: سيادة كاملة، ناقصة، إدارية، والاحياء اليهودية التى باتت تمثل من خلال عمليات الضم والتهويد غالبية القدس، وغلاف القدس يخضع للسيادة الإسرائيلية، وأن تكون منطقة الحوض المقدس "الاماكن الدينية أى الحرم وكنيسة القيامة" بدون سيادة لأحد

عليها وتحت رقابة دولية.

ثانيا: أيا كان شكل ومضمون التسوية التى أوردتها وثيقة جنيف بشأن مستقبل القدس فى سياق المصالحة الإسرائيلية - الفلسطينية، فان القدس - محل التفاوض - لم تعد بموقعها أو مساحتها أو حدودها أو عمرانها أو سكانها هى قدس ١٩٦٧، حيث تعرضت المدينة المقدسة خلال السنوات العشر الاخيرة، وتحديدا منذ اعلان أوسلو ١٩٩٣، إلى مخطط تهويد مرحلى مبرمج استهدف فرض الامر الواقع الإسرائيلى مما يشكل صعوبة بالغة فى تنفيذ ما تضمنته وثيقة جنيف.

ثالثا: تشكل وضعية القدس فى وثيقة جنيف التراجع الإسرائيلى الثانى بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣، بشأن المطالب الإسرائيلية بخصوص القدس التى احاطتها إسرائيل منذ احتلال المدينة عام ١٩٦٧ بمجموعة من التشريعات والقوانين التى اصدرها الكنيست، أو الاحكام التى أصدرتها المحكمة الإسرائيلية العليا للتأكيد على أنها العاصمة الموحدة "الغربية والشرقية" والابدية لإسرائيل.

ويعد هذا التراجع الإسرائيلي -وإن كان محدودا بشأن وضعية القدس- نجاحا للمفاوض الفلسطيني الذى تمرس على فن المفاوضات الصعبة مع المفاوض الإسرائيلي، وإن كان المفاوض الاخير قد استطاع بمراوغاته أن يطيل سنوات التفاوض أربع سنوات كاملة، حيث كان من المقرر استئناف مفاوضات الوضع النهائى منذ يوليو ١٩٩٩ ونجح -أى المفاوض الإسرائيلي- فى اتاحة الفرصة امام حكومات العمل أو الليكود لكسب ارض جديدة "بالاستيطان" وادراجها كأمر واقع فى زمام بلدية القدس الموسعة وأكثر من هذا طمس المعالم العربية للمدينة المقدسة واحاطتها بسياج أمنى تمثل فى الجدار الفاصل أو العنصرى لعزلها عن محيطها العربى.

ثالثا- تراجع الخطاب العربى فى قمة تونس :

أصدرت القمة العربية المعقودة فى تونس (٢٢ - ٢٣ مايو ٢٠٠٤) مجموعة من الوثائق والبيانات والقرارات تشكل بصفة عامة الخطاب السياسى العربى بشأن مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وجاءت وثائق القمة وفقا لترتيبها كما يلى (١) وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية (٢) بيان بشأن مسيرة التطوير والتحديث فى الوطن العربى (٣) البيان الختامى (٤) اعلان تونس (٥) قرارات القمة (٢٧ قرارا) وتناولت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ورغم أهمية تلك الوثائق والبيانات والقرارات باعتبارها الخطاب السياسى العربى، فان قضية القدس لم تحظ فيها الا بنصيب متواضع جدا.

ونبدأ بالبيان الختامى للقمة الذى يقع فى نحو ٤٠٠٠ كلمة ولم ترد "القدس" بالاسم سوى أربع مرات فى سياق فقرتين اثنتين فقط من مجموع ٤٩ فقرة شملها البيان الختامى، فقد وردت "القدس" فى البند السابع فى سياق توجيه التحية للشعب الفلسطينى لنضاله المشروع من أجل الحصول على حقوقه الوطنية فى تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.. ووردت "القدس" فى البند الثالث عشر عندما (أكد القادة على عروبة القدس وعدم شرعية الاجراءات الاسرائيلية لضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها وتركيبتها السكانية والجغرافية ويدينون اقامة الحائط العنصرى المسمى "غلاف القدس" الذى يستهدف تقطيع أوصال "القدس" وعزل سكانها الفلسطينيين عن امتدادهم الطبيعى فى الضفة الغربية كما يدينون استمرار الخدمات الاسرائيلية التى تهود الأماكن المقدسة).

وبشأن اعلان تونس الذى يقع فى نحو ١٢٠٠ كلمة، فلم ترد القدس ولو لمرة واحدة، بينما وردت مرة واحدة (عرضا) فى وثيقة العهد والوفاق مع اعلان القادة تمسكهم باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

اما بشأن قرارات القمة التى بلغت ٢٧ قرارا، فقد حظيت القدس بالذكر (عرضا) مرتين فقط، الأولى فى سياق قرار تفعيل مبادرة السلام العربية ومرة أخرى فى سياق قرارات القضية الفلسطينية.

ومحاولة الرصد هنا توضح ان مسألة القدس لم تحظ الا بصورة شكلية فقط فى وثائق قمة تونس والتى تشكل "كأمر واقع" صياغة الخطاب العربى العام تجاه القضايا المصيرية، والقدس هى قضية تلك القضايا باعتبارها لب الصراع العربى - الاسرائيلى منذ احتلال القدس الغربية عام ١٩٤٩.

ويعنى هذا ان وثائق قمة تونس باعتبارها الخطاب السياسى العربى كانت من الأهمية ان تحدد تفصيلا معالم الموقف العربى فى كل التطورات التى طرأت على القضية المقدسية منذ القمة العربية السابقة فى مارس ٢٠٠٣ وحتى انعقاد قمة تونس الاخيرة.

يجرى كل هذا ولاتبادر قمة تونس بالرد على مثل تلك المشروعات تأييدا أو رفضا أو تحفظا أو موضحة على الأقل "الخطوط الحمراء" التى لا يمكن لأى مشروع عربى ان يتجاوزها وهو على مائدة المفاوضات اذا قدر لتلك المائدة ان تقوم لها قائمة.

وما أحوج قضية القدس الى قرار أو بيان تفصيلى من القمة العربية أسوة بالقمة الافريقية التى كانت تحرص - ولسنوات طويلة - على اصدار قرار بشأن قضية القدس الى جانب قرار قضية الشرق الأوسط.. من ناحية أخرى، فان قمة تونس لم تؤكد قرار قمم عربية سابقة على تحذير أى دولة تقوم بنقل سفارتها من تل أبيب الى القدس... ومثل هذا القرار تبدو أهميته اليوم أكثر من ذى قبل نظرا للضغوط الامريكية والاسرائيلية التى تمارس على مختلف الدول بهذا الشأن.

وما أحوجنا الى خطاب عربى متكامل بشأن القدس ليكون لسان حال التحرك الدبلوماسى الاعلامى العربى المطلوب تجاه العواصم العالمية وفى المحافل الدولية.

رابعا- خطاب ضمانات بوش (وعد بلفور الجديد) :

فى ١٤ ابريل ٢٠٠٤، تناسى الرئيس الأمريكى بوش مركز بلاده التفاوضى كراع لعملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط، كما تجاهل بروتوكولاتُ الملاءمة السياسية المعروفة أو المتعارف عليها، وعبر الرئيس بوش فى خطاب لأرييل شارون وكذا فى مؤتمرهما الصحفى المشترك (١٤ ابريل ٢٠٠٤) عن موقف

أمريكي منحاز لاسرائيل بتأييد خطة شارون على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها انكار حق الفلسطينيين في القدس القديمة كعاصمة لدولتهم وشطبها من قضايا الحل النهائي، هذا الى جانب مايلي:

- الغاء حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم داخل اسرائيل

- إعطاء اسرائيل الحق في التوسع وضم أراض فلسطينية خارج حدود ١٩٤٩.

- التعهد بالحفاظ على امن اسرائيل مع ابراز الصفة اليهودية لها

- مواجهة أية محاولة لطرح أية خطة للتسوية من جانب أى طرف آخر.

- التصريح لاسرائيل باقتحام قطاع غزة وملاحقة عناصر أو منظمات فلسطينية بدعوى الدفاع عن أمن اسرائيل والاحتفاظ بمواقع عسكرية في القطاع.

ومثل تلك الضمانات الأمريكية وغيرها أشبه بوعد بلفور جديد صادر عن الادارة الأمريكية، وهذا الوعد أخطر من وعد ٢ نوفمبر ١٩١٧ الصادر من وزير الخارجية البريطاني انذاك، فالوعد الأمريكي المعاصر يتحقق على أرض الواقع، حيث نسف المبادئ التي يقوم عليها الحل النهائي بين الفلسطينيين والاسرائيليين والمتعلقة بالقضايا الخمس الأساسية وفي مقدمتها قضية القدس ومن ناحية أخرى، فان الوعد الأمريكي الجديد يلغي عمليا الأسس والمرتكزات التي ستقوم عليها الدولة الفلسطينية لانه حدد مسبقا مضمون الحل النهائي بما يستجيب للشروط الاسرائيلية ولعل الرئيس الأمريكي قد أكد هذا بعد ذلك عندما تراجع عن الوعد المفترض لقيام الدولة الفلسطينية وهو نهاية ٢٠٠٥ وتأجيله لأربع سنوات قادمة.

خامسا- الجدار العنصري والاحتواء الإسرائيلي للقدس الكبرى:

يعد الجدار العنصري العازل الذي تقيمه إسرائيل حاليا أخطر مشروع لاحتواء القدس وفصلها عن محيطها الفلسطيني العربي بهدف استكمال مخطط توسيعها وتهويدها بالكامل. ففي اطار مخطط مبرمج، تواصل اسرائيل إقامة قدس كبرى يهودية الأرض والسكان تضم مليون يهودي في المستقبل القريب .. وتفشل اسرائيل في احراز اعتراف دولي لهذا الانتهاك الصارخ لكل المواثيق الدولية. وبرغم هذا تواصل إقامة القدس الكبرى واتخذت في سبيل هذا أساليب استعمارية عنصرية، جاء في مقدمتها توسيع بلدية المدينة المقدسة المحتلة على حساب الأراضي الفلسطينية واستكمال تهويدها بإقامة الجدار العازل حولها بعد احاطتها بسياج من المستعمرات الاستيطانية بهدف خلخلة التوازن الديموجرافي لصالح الاسرائيليين بعد أن تبين بالدراسات الحديثة أن العرب المقدسيين أصبحوا يشكلون ٣٥٪ من المجموع العام للسكان في القدس الموحدة.

ولقد مرت عملية توسيع بلدية القدس الشرقية على حساب اراضي الضفة الغربية بعدة مراحل منذ احتلالها عام١٩٦٧:

(١) كانت حدود بلدية القدس الشرقية تضم (٦,٥)كم٢ عند احتلالها عام ١٩٦٧ وجرى توسيعها بضم أراض من الضفة الغربية حوالي (٧٠)كم٢ وهو مايشكل (٧٠٠٠٠) دونم وحوالي (٢٨) قرية مجاورة، جرى ضمها جميعها لاراضي إسرائيل لتضاف الى (٣٨٠٠٠) دونم، وهي أراضي القدس الغربية في ذلك الوقت، وأصبحت حدود البلدية الجديد تضم (١٠٨)كم٢(القدس الشرقية والغربية) وتمثل مانسبته ٢٨٪ من الضفة الغربية، وذلك لفرض غالبية ديموجرافية يهودية في قسمي المدينة، وهكذا يتم استثناء وعزل المناطق الفلسطينية الآهلة مثل الرام وأبو ديس والعيزرية ومخيم قلنديا. وفي ٢٨ حزيران ١٩٦٧، أصدر الكنيست الإسرائيلي تعديلا لقانون١٩٥٠ الذي أعلن فيه أن القدس عاصمة إسرائيل، حيث منح التعديل الحكومة صلاحيات فرض قوانينها على القدس الشرقية. هذا ومن أبرز الإجراءات الاسرائيلية بعد حرب حزيران ١٩٦٧، عملية الإخلاء والطرد بالقوة لأكثر من ستة الاف فلسطيني من البلدة القديمة، خاصة حارة المغاربة وهدم حوالي (١٣٥) منزلا وذلك لتوفير مساحة ممتدة امام حائط البراق (المبكى)، وفي٤ يوليو ١٩٦٧ طالب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٢٥٣ب) بإبطال والرجوع عن جميع الإجراءات والسياسات المتبعة التي تهدف الى تغيير معالم وحقائق وضع القدس.

وتجاهلت إسرائيل جميع قرارات الأمم المتحدة واستمرت في سياسة وخطط التهويد، فصادرت (١٨٢٧٠) دونما من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية خلال السنوات١٩٦٧ -١٩٧٠.

(٢) تمثلت الاستراتيجية الإسرائيلية في قضية القدس على المستوى البلدي بدعم حكومي لامحدود، لخطط وسياسة رئيس البلدية السابق تيدي كوليك، والتي استمرت حتى اليوم، والفكرة الأساسية في الرؤية الإسرائيلية هي عزل القدس الكبرى عن الضفة الغربية، تمهيدا لضمها لاسرائيل. لقد اشتملت الاستراتيجية الإسرائيلية في تهويد القدس على استيطان استعماري في البلدة القديمة والأحياء المحيطة بها وإنشاء أحياء يهودية وشبكة طرق لربط القدس الشرقية بالمناطق اليهودية الآهلة بالسكان، لقد كانت إدارة تيدي كوليك قلقة جدا من النمو السكاني الفلسطيني في القدس. وأصبح من المتعارف عليه اعتبار الأراضي المملوكة للفلسطينيين مناطق خضراء أو غير مستعملة لتبرير مصادرتها وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم واحتياجاتهم للتطور والإعمار السكني ولإخراجهم من المدينة. واعتمادا على قانون الأراضي واستعمالها للمنفعة العامة الصادر عام ١٩٤٣ عن الانتداب البريطاني، فإن وزير المالية مكلف بإصدار أوامر مصادرة للأراضي ذات الملكية الخاصة لأغراض المنفعة العامة وذلك بناء على تعريف وزير المالية لذلك، وهكذا قد جرى بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩٦ مصادرة أموال (٢٣٥٠٠) دونم من الفلسطينيين في القدس الشرقية استنادا لذلك القانون. وفي ٣٠ يوليو ١٩٨٠، أكدت الحكومة الإسرائيلية لعملية الضم الأمر الواقع لعام ١٩٦٧ وأعلنت أن القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل في القانون الأساسي عن القدس، وكان هذا اختراق ومخالفة القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وتمت إدانته بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ في ٢٠ أغسطس ١٩٨٠، والذي أعلن ان جميع الاجراءات القانونية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والتي سعت من خلالها لتغيير طابع وواقع

المدينة المقدسة خاصة القانون الاساسي عن القدس، كلها تعتبر غير معترف بها ويجب إلغاؤها وتصحيح الأمور على ضوء ذلك

(٣) مع توسيع أرض بلدية القدس المحتلة، لجأت اسرائيل إلى تغليب السكان اليهود على أصحاب الأرض المقدسيين العرب وقامت الحكومة الإسرائيلية بإجراء إحصاء للسكان فور احتلالها للقدس عام ١٩٦٧، وسجل التعداد السكاني أن ٦٦ ألف فلسطيني يقيمون في القدس الشرقية ضمن الحدود البلدية الجديدة، ٤٤ ألفا في حدود القدس الشرقية عام ١٩٦٧ و٢٢ ألفا في المناطق التي ضمت لحدود بلدية القدس) وقد اعتبرت إسرائيل هؤلاء المقدسيين مقيمين دائمين في القدس حسب قانون دخول إسرائيل لعام ١٩٥٢ ونظام دخول إسرائيل لعام ١٩٧٤، أما بالنسبة لأولئك الذين لم يشملهم الإحصاء السكاني بسبب غيابهم إما للدراسة أو العلاج أو الزيارة في الخارج أو غيرها من الأسباب، فقد اضطروا للتقدم بطلبات لوزارة الداخلية للعودة والإقامة ضمن نظام إسرائيل، يعرف باسم لم شمل العائلات.

لقد شجعت الحكومة الإسرائيلية المواطنين اليهود على الانتقال والإقامة في القدس الشرقية ومنحتهم تسهيلات في شراء الشقق السكنية والإعفاءات من الضرائب البلدية لفترات من الزمن. ونتيجة لذلك، فقد تراوحت نسبة المستوطنين اليهود في القدس الشرقية بين ٧٥٪ و٨٠٪ من الزيادة السكانية لليهود في القدس منذ ١٩٦٧، وقد أعلنت بلدية القدس الغربية في يونيو ١٩٩٣ ولأول مرة عن أغلبية إسرائيلية في القدس الشرقية، بارتفاع تعداد المستوطنين اليهود إلى ١٦٠ ألفا متقدمين على العدد الفلسطيني والذي كان يومها حوالي ١٥٥ ألف فلسطيني.

وسجل كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للقدس عدد السكان العرب في القدس حوالي (٢٠٨,٧٠٠) والذي يشكل ما نسبته ٣١,٧٪ من المجموع الكلي لسكان المدينة، في حين كانت النسبة عام ١٩٩٠ - (٢٧,٩٪) وعام ١٩٩٩ - (٣١,١٪)، ولكن أرقام الإحصاءات الفلسطينية تبين ارتفاعا مغايرا في الأرقام، ويقدر أن حوالي ثلث الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية مقدسية يقيمون خارج حدود البلدية في مدن الضفة الغربية المجاورة، ويقدر مركز الإحصاء الفلسطيني المركزي ان حوالي (٢٣٨,٥٦١) فلسطينيا يعيشون في القدس، التي ضمت لإسرائيل في عام ٢٠٠١، في حين أن حوالي (٣٧٣,٧١٣) فلسطينيا يعيشون في محافظة القدس حسب قيود السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتبقى الحقيقة أن النمو السكاني العربي في القدس ارتفع إلى ٤٪ عام ١٩٩٩. في حين سجل النمو السكاني اليهودي ١,١٪ وهو اقل -حتى- عن النمو السكاني اليهودي في إسرائيل، وقد شهد عام ١٩٩٨ مغادرة حوالي ٦,٣٠٠ من السكان اليهود المدينة بسبب ارتفاع نفقات السكن في المدينة، وقد نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ٢٧ أيلول(سبتمبر) ٢٠٠٠ ملخصا لدراسة أعدها باحثون إسرائيليون في معهد القدس للدراسات الإسرائيلية أن حوالي (٥٦٪) من سكان القدس يقيمون في الجزء الذي جرى ضمه عام ١٩٦٧ وأن حوالي (٤٦٪) من سكان القدس الشرقية هم من اليهود ويشكلون ما نسبته ٣٨٪ من المجموع الكلي لسكان القدس.

(٤) إخراج قرى ومناطق عربية من حدود بلدية القدس وبالتالي التخلص من السكان العرب (كفر عقب، منطقة مطار القدس) وتقوم الخطة على الخطوات التالية:

* تعزيز الوجود الاسرائيلي الأمني والاستيطاني خارج حدود بلدية القدس باقامة ثلاثة احزمة استيطانية، وفي مقدمتها حزام مستعمرتي جبل ابو غنيم وجيلو.

* انشاء لواء عسكري خاص يكون مسئولا عن اغلاق القدس وفصل مناطق كثيرة بواسطة حواجز عسكرية وليس (شرطية) عن مركز المدينة.

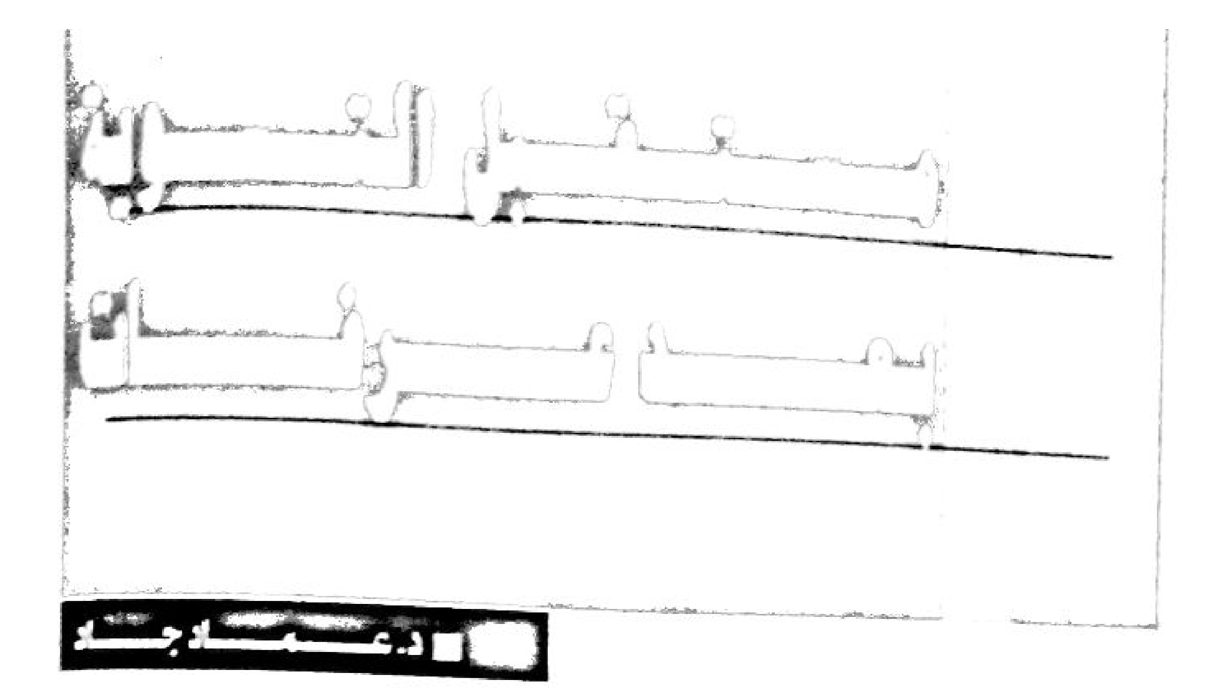
* اغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية الموجودة في القدس وابعاد الشخصيات الوطنية او التحقيق معها وابلاغها أنها شخصيات غير مرغوب فيها.

* سحب الهويات الاسرائيلية من المواطنين المقدسيين الساكنين في المناطق التي سيتم تحويلها الى مناطق فلسطينية (مثل بيت جنينا) وتسليمهم هويات فلسطينية مع ابنائهم تحت السيطرة الاسرائيلية (منطقة ج).

* ربط حزام القدس الشرقي بالقدس الغربية عن طريق الانفاق التي تشق الان (جبل الشارف وجبل الزيتون).

وفي زحمة الأحداث العصيبة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط حاليا والحرب المدمرة التي تشنها آلة الحرب الشارونية على المناطق الفلسطينية الآمنة في الضفة وغزة، لاتزال اسرائيل تواصل عملية تهويد القدس الكبرى وفق المخطط المرسوم والمبرمج .. والخوف كل الخوف أن تستكمل اسرائيل مخططها وتفرض أمرا واقعا بالتنسيق مع الولايات المتحدة: حليفتها الاستراتيجية.

وأخيرا، فإن واقع قضية القدس في المشهد الفلسطيني الحالي يبدو صعبا أكثر من أي وقت مضى وإن كان لا يدعو إلى التشاؤم، فالجانب الفلسطيني -مدعوما عربيا- مدعو إلى إعادة ترتيب بيته بعد رحيل الرئيس عرفات، ومدعو لتوظيف الورقة الرابحة التي يمتلكها حاليا وأعني بها فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العنصري. وما أحوج الأمة العربية اليوم -وأكثر من أي وقت مضى- إلى لجنة موسعة ودائمة تجمع الفقهاء القانونيين ورجال الدبلوماسية والإعلام المعنيين بالملف الفلسطيني -وفي القلب منه (الملف المقدسي)- وذلك بهدف وضع خطوات العمل والتحرك العربي على المستوى الدولي لتفعيل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار بصفة خاصة والقضية ككل بصفة عامة، فالفتوى في مضمونها الحقيقي ليست مقصورة على عدم شرعية الجدار العازل فحسب، وإنما تعد فتحا جديدا للملف الفلسطيني برمته، فهي تعزز حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة، وفي مقدمتها حقه الثابت في تقرير المصير واقامة دولته وعاصمتها القدس.



د. عماد جاد

منذ انتهاء قمة كامب ديفيد الثانية فى يوليو من عام ٢٠٠٠، بدأت إسرائيل، ممثلة فى حكومة باراك والإدارة الأمريكية الديمقراطية التى تولت رعاية هذه المفاوضات، فى الترويج لمقولة إن الفلسطينيين قد أضاعوا فرصة تاريخية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للقضية الفلسطينية، وإن ياسر عرفات شخصيا هو المسئول عن إضاعة هذه الفرصة، ومن ثم ركز الخطاب الإسرائيلى - الأمريكى على أنه لا تسوية مع عرفات، وأن الأخير بات جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل، وما لم يختف من الساحة السياسية أو على الأقل تتقلص صلاحياته على نحو جوهرى، لا يمكن التوصل إلى تسوية سياسية. وقد تلقفت إدارة الرئيس الأمريكى الجمهورى جورج بوش الذى تسلم مقاليد السلطة فى العشرين من يناير ٢٠٠١، وحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلى الليكودى أريل شارون التى تسلمت مهامها فى مارس من العام نفسه بعد فوز الليكود فى الانتخابات التى جرت فى فبراير- هذه الأفكار وبدأت فى تطويرها. ومن جانبه، أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش مقاطعة الرئيس عرفات وعدم لقاءه، وبدأ شارون من جانبه معركة حصار الرئيس عرفات فى مقره الرئاسى بالمقاطعة، مع العمل على استغلال أجواء الانتفاضة للقيام بتصفية أو ترحيل الرئيس عرفات، وهو ما لم يتمكن منه بسبب معارضة واشنطن من منطلق تقديرها للعواقب التى يمكن أن تترتب على عمل من هذا النوع عربيا ودوليا.

المهم، أنه جرى تجميد كافة الخطط الرامية إلى استئناف مفاوضات التسوية السياسية انتظارا لرحيل عرفات بأى شكل من الأشكال، أو على الأقل تقليص صلاحياته تماما عبر توزيعها ونزع الصلاحيات المالية والأمنية من يديه. وقد فشل هذا التصور نتيجة لاعتبارات عديدة تتعلق بنجاح عرفات فى إدارة معركة تنحيته أو تقليص صلاحياته.

وفى ظل هذه الأجواء، طرح رئيس الوزراء الإسرائيلى أريل شارون خطة "فك الارتباط أحادى الجانب"، والتى تعنى انسحاب إسرائيل من طرف واحد من كامل قطاع غزة مع تفكيك أربع من مستوطنات شمال الضفة الغربية، وجرى إطلاق مسمى أحادى الجانب أو من طرف واحد للدلالة على "غياب الشريك" الفلسطينى الذى يمكن التفاوض معه. وقد أيدت الإدارة الأمريكية خطة شارون، كما سعت القوى الدولية الأخرى، ممثلة فى الاتحاد الأوروبى وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة وعواصم العالم الرئيسية، إلى العمل من أجل ربط خطة شارون بخطة خريطة الطريق، أى أن تكون خطة شارون جزءا من خريطة الطريق.

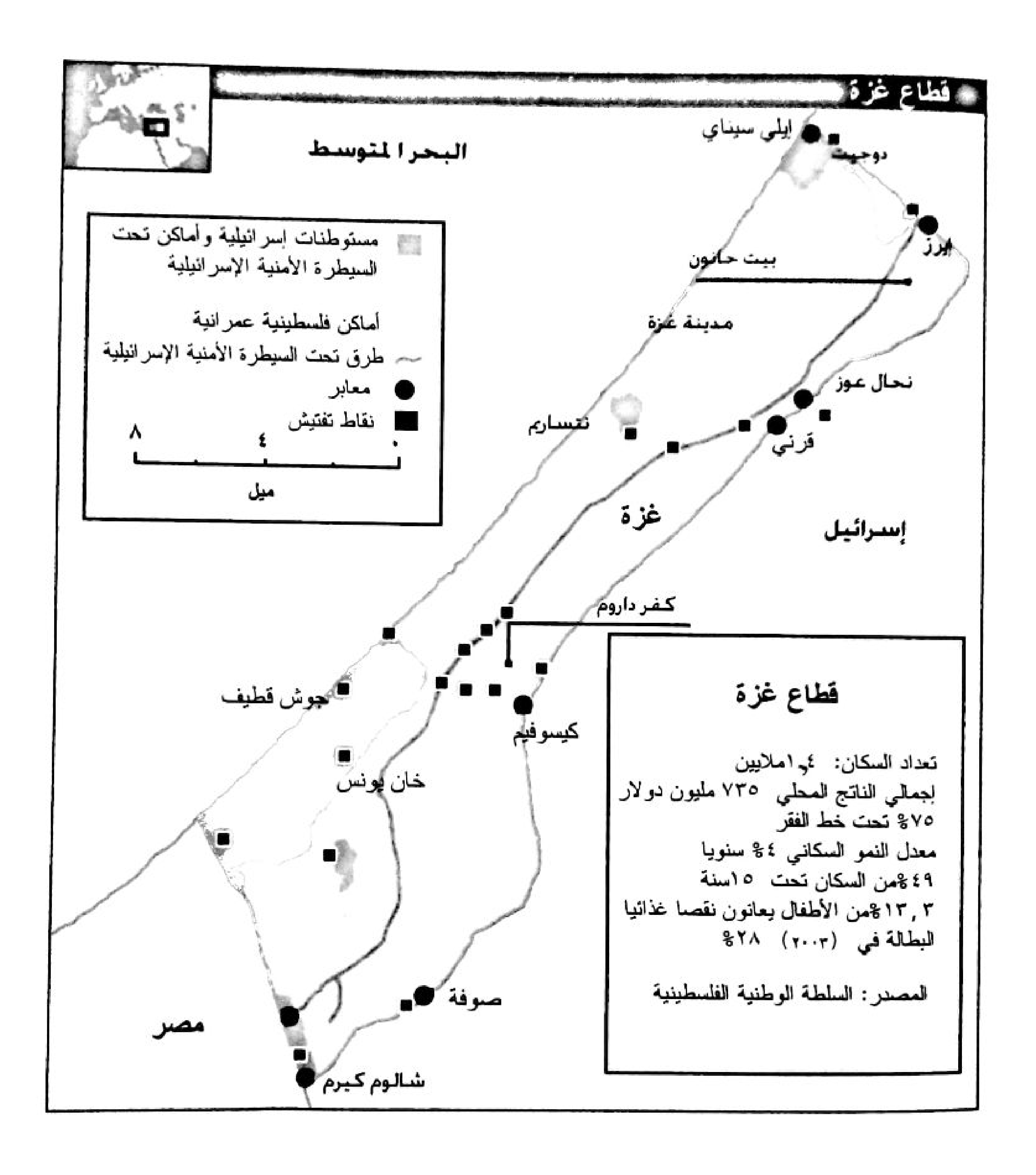
وبينما كانت الاستعدادات الإسرائيلية تجرى للنظر فى بدء تنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد، أعلن عن مرض رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على نحو أوحى بخطورة حالته، وهو ما ترسخ بنقله إلى باريس لتلقى العلاج.

ما إن وصل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات إلى باريس لبدء مرحلة تلقى العلاج، حتى بادر رئيس الوزراء الإسرائيلى أريل شارون إلى القول إن إسرائيل تنتظر تشكيل قيادة فلسطينية جديدة لإعادة استئناف المفاوضات معها. وقد أراد رئيس الوزراء الإسرائيلى بهذه الأقوال أن يؤكد على ما سبق أن روج له بأن ياسر عرفات شخصيا جزء من المشكلة وليس جزءا من الحل، وأنه فى ظل قيادته لا تجد إسرائيل شريكا فلسطينيا تتفاوض معه، ومن ثم فإن خطة الانسحاب من غزة وإخلاء أربع من مستوطنات شمال الضفة اتخذت مسمى الانفصال من جانب واحد.

وبعد أن رحل الرئيس عرفات، فإن السؤال هو: هل ستشهد عملية التسوية السياسية نشاطا ملموسا وتعود آلية التفاوض من جديد؟

فى إطار متابعة وتحليل رؤى وسياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة شارون تجاه عملية التسوية السياسية، ومعرفة

(*) الكاتب، خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس تحرير مجلة مختارات إسرائيلية.



Scanned with CamScanner

توجهات الرأى العام الإسرائيلى، وما يجرى حاليا من تطورات على الأرض، ووضع كل ذلك فى الإطارين الإقليمى والدولى، يمكن القول إن رحيل عرفات مثل مشكلة للحكومة الإسرائيلية ولليمين الإسرائيلى بصفة عامة. صحيح أن رحيل عرفات شكل عامل ارتياح لدى هذه الدوائر وذلك باختفاء قيادة فلسطينية تاريخية عاشت رحلة النضال والكفاح المسلح، قيادة متهمة من قبل اليمين بحمل رؤى أيديولوجية للصراع وحله، ترتبط بصلات لم تنقطع بحركات المقاومة الإسلامية، ولكن الصحيح أيضا أن رحيل عرفات يعنى غياب الحجة التى كانت تستند إليها الحكومة الإسرائيلية وعناصر اليمين الإسرائيلى واستخدمت كمبرر لعلميات الاجتياح وأيضا لتجميد عملية التسوية السياسية. أيضا، فإن رحيل عرفات سيفتح المجال أمام تعاطٍ أمريكى أكثر إيجابية مع القضية الفلسطينية، فكما كان معروفا فإن موقف بوش الابن من عرفات كان فى شق رئيسى منه يعود لاعتبارات شخصية (قصة سفينة السلاح كارين-A) ووفق هذه الرؤية فإن رحيل عرفات -وبعيدا عن الجوانب الشخصية فى موقف شارون واليمين الإسرائيلى- يمثل مشكلة للحكومة الإسرائيلية التى باتت مطالبة بإسقاط كل ما له صلة بمصطلح "أحادى الجانب" والتوقف عن الحديث عن "غياب الشريك" فالشريك الذى كان مرفوضا قد غاب، وسيتولى غيره قيادة الشعب الفلسطينى، فماذا عن الموقف الإسرائيلى فى التعامل مع خليفة عرفات؟

وفق هذا التحليل، فإن غياب عرفات يمثل مشكلة للحكومة الإسرائيلية، فلا يوجد مبرر مقبول للاستمرار فى مقولة غياب الشريك، ولا توجد أسباب عملية تحول دون البدء فى تطبيق خطة خريطة الطريق، المرفوضة تماما من قبل حكومة اليمين الإسرائيلى، فهذه الحكومة تعمل على الانسحاب من قطاع غزة، وتفكيك المستوطنات المعزولة فى الضفة الغربية، ومواصلة البناء فى الجدار الفاصل إلى أن يتم فرضه كأمر واقع، باعتباره الحدود الدولية بين الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية. فى نفس الوقت، فإن المواقف الدولية من أمريكية وأوروبية لن تقبل بهذه الرؤية، وسوف تمارس ضغوطها لمصالحها الخاصة من أجل تطبيق خريطة الطريق، الأمر الذى يمثل مأزقا للحكومة الإسرائيلية. والسؤال هنا: ما هى الاحتمالات المختلفة لسلوك الحكومة الإسرائيلية فى الفترة القادمة؟

من جانبها، بدأت حكومة شارون بعد طرد حزب شينوى العلمانى-١٥ مقعدا فى الكنيست- من الائتلاف فى إجراء مفاوضات لضم حزب العمل الذى يمثل يسار الوسط- ٢٣ مقعدا- والأخير وافق على الانضمام للحكومة من أجل مساعدتها على تنفيذ خطة فك الارتباط وبدء مفاوضات التسوية السياسية بعد ذلك. وفى هذه المفاوضات، أعلن حزب العمل أنه لن يتوقف أمام مطالب خاصة بالحقائب الوزارية، فما يريده هو تأمين تنفيذ خطة الانسحاب من غزة والبدء فى عملية تفكيك مستوطنات معزولة فى شمال الضفة الغربية. ويمكن القول إن الحكومة الإسرائيلية بعد دخول حزب العمل سوف تبدأ فى ترتيب عملية الانسحاب من غزة وتفكيك أربع مستوطنات من شمال الضفة.

على الصعيد الفلسطينى، نجحت القيادات الفلسطينية فى ترتيب انتقال سلس للسلطة وتوزيع مناصب الرئيس عرفات على نحو توافقى، حيث تم تطبيق المادة الدستورية التى تنقل مهام رئيس السلطة مؤقتا إلى رئيس المجلس التشريعى، مع الاتفاق على إجراء الانتخابات على المنصب بعد ستين يوما، وجرى تحديد موعد إجراء الانتخابات فى التاسع من يناير الحالى ٢٠٠٥. كما تم تأمين الترشيح من قبل حركة فتح لرئيس المنظمة الجديد محمود عباس- أبو مازن- ومباشرة، بدأت الاستعدادات لإجراء الانتخابات على منصب رئيس السلطة، كما بدأت جهود من أجل استئناف الحوار الوطنى الفلسطينى فى الداخل وأيضا فى القاهرة فى فبراير ٢٠٠٥. الأمر الذى يؤشر إلى بدء جهود حقيقية من أجل ترتيب الساحة الفلسطينية لتأمين تنفيذ خطة فك الارتباط من ناحية وبدء التفاوض بعد ذلك من أجل تطبيق خطة خريطة الطريق.

مصر والترتيب لمرحلة ما بعد عرفات :

مثلت الجنازة العسكرية التى نظمتها القاهرة لتشييع جثمان الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات تعبيرا مصريا خالصا عن مكانة القضية الفلسطينية بالنسبة لمصر، فقد قررت مصر أن يكون تشييع جثمان عرفات عسكريا بمشاركة أكبر عدد ممكن من القادة العرب والأجانب وذلك فى رسالة واضحة للعالم بأن من يتم تشييعه هو رئيس دولة تحت الاحتلال.

وقد مثلت مشاهد الجنازة العسكرية المهيبة والمشاركة العربية والدولية المميزة محاولة مصرية للتأكيد على الارتباط بالقضية الفلسطينية، وأن السلام مع إسرائيل لم يخرج مصر خارج المعادلة. وهنا لابد أن نشير إلى أن شقا رئيسا مما جرى وساعد على تطوير العلاقات المصرية - الفلسطينية يعود إلى شخص الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات، فقد كان معروفا عنه تقديره لمصر كبلد عربى، ولدور القيادة المصرية، ومن ثم يمكن القول إن التكريم المصرى للرئيس الفلسطينى -وإن تم للراحل باعتباره قائدا للشعب الفلسطينى- فإن شقا مهما منه يعود إلى كون الراحل "مصرى الهوى" كما كان يصف نفسه، وكما اتهمته بعض الفصائل الفلسطينية بذلك. فالرئيس الراحل كان يرى فى الدور المصرى عاملا مهما فى دعم ومساندة قضية شعبه، ورغم الخلافات السياسية التى شهدتها عقود الستينيات والسبعينيات، فإن علاقة عرفات بمصر سرعان ما شهدت تطورات إيجابية حتى وصلت إلى الذروة مع أواخر الثمانينيات، وتدعمت أكثر بعد توقيع اتفاق أوسلو. ولابد من التأكيد هنا على أن صيغة العلاقات المصرية - الفلسطينية فى ظل قيادة عرفات كانت تصب فى مصلحة الطرفين، فإذا كان الرئيس الراحل عرفات يعتمد على مصر باعتبارها أكبر دولة عربية، ودولة جوار مباشر للأراضى الفلسطينية، فإن مصر كانت تعتبر دورها على صعيد القضية الفلسطينية ضمن أوراق تعزيز ثقلها الإقليمى والدولى.

وقد أدركت مصر أن مرحلة ما بعد عرفات، إذا كانت تنطوى على فرصة تاريخية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للقضية الفلسطينية، فإنها تدرك أيضا أن هذه الفرصة تنطوى على صعوبات بالغة وتزخر بمخاطر كبيرة. ويبدو واضحا أن الرؤية المصرية تفيد بأن المحدد الرئيسى لاتجاهات الحركة بشأن القضية الفلسطينية فى مرحلة ما بعد عرفات يتمثل فى الداخل الفلسطينى، وأن ما سيحدث فى هذا الداخل يمثل مؤشرا مهما على حركة النضال الوطنى الفلسطينى فى المرحلة القادمة سواء بشأن وحدة الصف الفلسطينى أو مآل العلاقات الخاصة مع مصر، وأيضا التعاطى الدولى مع القضية الفلسطينية.

ويمكن تلمس مؤشرات هذه الرؤية المصرية فى التحركات والمبادرات المصرية التى تم عرضها على الرئيس عرفات فى شهور

[illegible] الأخيرة، والتي تمثلت بالأساس في إجراء حوارات وطنية بين مختلف الفصائل الفلسطينية الأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، وتلك الواقعة خارجها، وعلى رأسها حركتا حماس والجهاد الإسلامي. وهي الحوارات التي استضافت القاهرة بعض جولاتها، والتي اقتضت منها انفتاحا على منظمات المقاومة الإسلامية بما فيها حركة حماس، مع كل ما يحمله هذا الانفتاح من دلالات بالنسبة للداخل المصري، وتحديدا لموقف الحكومة المصرية من الحركة الأم "الإخوان المسلمون". فالجهود المصرية كانت تعمل على دفع الفصائل الفلسطينية للتوصل إلى "أجندة وطنية مشتركة" تتضمن موقفا محددا من عملية التسوية السياسية والتفاوض، وتحديدا دقيقا لأهداف النضال الوطني الفلسطيني، وتحرير الأراضي المحتلة في عدوان يونيو ١٩٦٧، وضبط أدوات النضال كي تسمح بإجراء التفاوض وتسقط في الوقت نفسه الحجج الإسرائيلية - الأمريكية التي تتهم الفصائل الفلسطينية بارتكاب أعمال "إرهابية".

أيضا، سعت مصر في الفترة الأخيرة من حكم عرفات إلى التأكيد على أن دورها يتمثل في مساندة الشعب الفلسطيني ودعمه من أجل استعادة حقوقه المشروعة، ولذلك فقد طالبت الفصائل الفلسطينية بأن تحدد ما تريد من مصر، وذلك ردا على الانتقادات التي وجهتها فصائل فلسطينية إلى الدور المصري الأمني في غزة ضمن خطة شارون الخاصة بالانفصال أحادي الجانب من القطاع وأربع من مستوطنات شمال الضفة الغربية. وجاءت هذه الدعوة المصرية في محاولة لامتصاص غضب بعض الفصائل من ناحية، وفتح قنوات حوار معها، ومواجهة الاتهامات بأن السبب الحقيقي وراء المبادرة المصرية يعود إلى رؤية مصر لدورها على الصعيدين الإقليمي والدولي ولحسابات خاصة بالعلاقات المصرية - الأمريكية.

ويبدو واضحا أن الرؤية المصرية لمرحلة ما بعد عرفات تتمثل في العمل مع كل الفصائل الفلسطينية للحيلولة دون حدوث صراع داخلي، وتمكين الفصائل الفلسطينية المختلفة من صياغة أجندة مشتركة تحدد بوضوح ثوابت الموقف الفلسطيني وأهداف النضال وأدواته. وتركز أيضا على تهيئة الأجواء أمام توصل الفصائل الفلسطينية المختلفة إلى اتفاق مع السلطة الوطنية على "هدنة جديدة" لمواجهة الضغط الإسرائيلي - الأمريكي المتوقع على خليفة عرفات من أجل "تفكيك المنظمات الإرهابية"، فالهدنة التي سبق لمحمود عباس أن توصل إليها في فترة رئاسته للحكومة الفلسطينية تمثل عامل الصد الرئيسي للضغوط الأمريكية المتوقعة على خليفة عرفات. وهنا، تراهن مصر على نجاحها في إقناع الفصائل المختلفة بتوقيع هذه الهدنة لتفويت الفرصة على حكومة شارون والإدارة الأمريكية، وأيضا لتوظيف حالة التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية بعد رحيل عرفات.

وكانت هذه الرؤية تقتضي انفتاحا مصريا على إسرائيل، فالتقدير هو أن أي دور مصري في عملية التسوية، سواء في خطة فك الارتباط أو خريطة الطريق، يتوقف على الموقف الإسرائيلي، فدون موافقة إسرائيل سيكون من الصعب تصور تمدد الدور المصري ولعب مصر لدور فاعل في هذه القضية الحيوية لاعتبارات عديدة. ومن هنا يمكن القول إن هذه الرؤية قد فرضت على مصر تحسين أجواء العلاقات مع إسرائيل أو "تسخين السلام" الذي كان يوصف على الدوام بالبارد. وقد تحقق ذلك بالفعل، حيث بدأت أجواء جديدة تسود العلاقات المصرية - الإسرائيلية، تمثلت في صفقة تضمنت إفراج مصر عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام، وإفراج إسرائيل عن الطلاب المصريين الستة، ثم توقيع اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة في الرابع عشر من ديسمبر الماضي، وضمن الأجواء الجديدة تم التوصل إلى تفاهمات تتعلق بقيام مصر بتأمين الحدود مع قطاع غزة- محور صلاح الدين أو فلادلفيا - واستبدال العناصر الأمنية المصرية على الحدود بقوات حرس حدود مع زيادة العدد إلى ٧٥٠ عنصرا.

والسؤال الآن، وبعد أن قطعت الحكومة الإسرائيلية خطوات على طريق الاستعداد للانسحاب من قطاع غزة وتفكيك أربع من مستوطنات شمال الضفة، وبعد أن أبدت الإدارة الأمريكية وقوى دولية أخرى استعدادها للعمل مع خليفة عرفات، وبعد أن بدأت ترتيبات في الساحة الفلسطينية للتعاطي مع الواقع الجديد، وأقدمت مصر على "تسخين السلام" مع إسرائيل، -هو: هل يعني كل ذلك أن المرحلة القادمة سوف تشهد بدء عملية تسوية سياسية حقيقية تتجاوز خطة الانسحاب من القطاع وتفكيك أربع من مستوطنات شمال الضفة الغربية، بمعنى أن تبدأ آلية جديدة لتطبيق خطة خريطة الطريق؟

في ضوء قراءة المشاهد المختلفة إسرائيليا وفلسطينيا ودوليا، يمكن القول إن الاحتمال الأرجح هو أن تتجه الحكومة الإسرائيلية إلى تنفيذ خطة الانسحاب من غزة وتفكيك أربع من مستوطنات شمال الضفة الغربية، دون أن يعني ذلك التحرك لتنفيذ خطة خريطة الطريق التي تتصادم تماما ورؤية الحكومة اليمينية الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، سوف تعمل الحكومة الإسرائيلية بعد تنفيذ هذه الخطة على اصطناع أزمات حادة في العلاقة مع الفلسطينيين حتى تؤجل طرح استحقاق خريطة الطريق، وسوف تبدأ بالرهان على حدوث نوع من النزاع الفلسطيني - الفلسطيني، وحدوث انشقاق في المواقف بين الفصائل الفلسطينية المختلفة لتقول: لم تظهر بعد قيادة فلسطينية قادرة على فرض سيطرتها على "المنظمات الإرهابية"، وذلك حتى تواصل ترديد مقولة استمرار غياب الشريك، ويمكن أن يساعدها في ذلك بروز انقسامات فلسطينية داخلية حول قضية أدوات النضال الفلسطيني وتحديدا حول دعوة "أبو مازن" للفصائل الفلسطينية المختلفة إلى توقيع اتفاق هدنة على غرار ما تم توقيعه قبل ذلك عندما كان رئيسا للحكومة، أو ما يطلق عليه البعض "وقف عسكرة الانتفاضة". وفي هذا الإطار، لا نستبعد دورا إسرائيليا فاعلا في تغذية التناقضات الفلسطينية الداخلية والدفع في اتجاه صراع فلسطيني - فلسطيني يتخذ مظاهر مسلحة. وإذا فشلت الحكومة الإسرائيلية في تحقيق ذلك، فسوف تلجأ إلى وسائلها الخاصة عبر التحكم في آليات عمل النظام السياسي الإسرائيلي، وهنا لن يكون بعيدا عن التصور توافق يميني على إسقاط الحكومة والدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة في إسرائيل لاختيار حكومة جديدة، وهي عملية تستغرق -وفق الآليات الإسرائيلية- قرابة نصف العام، وهي فترة كافية للبحث عن مبررات وحجج لدى "الشريك" الفلسطيني.

لكل ذلك، يبدو مهما تبلور رؤية وطنية واضحة ومتكاملة لدى الفصائل الفلسطينية المختلفة في التعامل مع فرص وتحديات مرحلة ما بعد عرفات، والعمل على استثمار ما هو قائم من فرص، ومواجهة ما تتضمنه المرحلة الجديدة من تحديات ومخاطر ليست باليسيرة.



سوباتشاى بانيتشباكدى

السكرتير العام لمنظمة التجارة العالمية :

"تحرير التجارة لا يَجُبُّ التنمية ولا يتعارض معها

حوار :
سوسن حسين

* د. سوباتشاى بانيتشباكدى Supachai Panitchpakdi مناضل اقتصادى من تايلاند، حارب معركته الانتخابية بقوة ومرونة
ليصبح أول رئيس لمنظمة التجارة العالمية من العالم النامى.
وقفت معظم الدول الآسيوية إلى جانبه، وساندته العديد من الدول الإفريقية، وصوتت دول أوروبية كثيرة لصالحه، واعتبرته الدول
النامية المدافع الأول عن قضاياها الاقتصادية.
عارضته الولايات المتحدة، ووقفت الى جانب منافسه مايك مور Mike Moore رئيس وزراء نيوزيلاند السابق، انتخب د.
سوباتشاى عام ١٩٩٩، وتولى مهام منصبه فى سبتمبر ٢٠٠١.
* درس د. سوباتشاى فى جامعات بانكوك، وعرف بدفاعه المستمر عن تحرير التجارة منذ أن كان طالبا. حصل على الماجستير فى
الاقتصاد والتخطيط التنموى، وأعد رسالة الدكتوراه فى نفس الموضوع تقريبا تحت إشراف عالم الاقتصاد الشهير البروفسور يان
تينبرجن Jan Tinbergen الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد.
بدأ حياته العملية فى بنك تايلاند، وتنقل بين أقسامه المختلفة، بما فى ذلك قسم التمويل الدولى وإدارة الإشراف على المؤسسات
المالية، وعرف بخبرته الواسعة ومهارته فى الشئون الاقتصادية والمالية. وفى عام ١٩٨٦ انتقل الى العمل السياسى، وعين نائبا لوزير
المالية، وقام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية التى أدت إلى زيادة الفائض فى الموازنة، وسمحت لتايلاند بتحقيق معدلات نمو
اقتصادى مرتفع لسنوات كثيرة.
* فى عام ١٩٩٢، عين د. سوباتشاى نائبا لرئيس الوزراء ومسئولا عن السياسة الاقتصادية والتجارية للبلاد، فقام بوضع أسس
الإدارة السياسية للاقتصاد العام والتجارة، وساهم مساهمة فعالة فى إقالة تايلاند من عثرتها الاقتصادية التى دامت قرابة النصف
قرن. كما لعب أيضا دورا محوريا على الساحة الدولية، وساعد فى تحرير التجارة فى منطقة جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى توثيق
العلاقات بين دول المنطقة ودعم موقفها كمجموعة اقتصادية متحدة (اسيان ASIAN) لها صوت قوى فى المفاوضات الدولية. كما أنه
كان أول من نادى بتشكيل المجموعة الأوروبية الآسيوية (ASEM) التى ضمت رؤساء الحكومات من آسيا وأوروبا مما ساعد على
توثيق العلاقات بين القارتين.
قام، بعد توليه وزارة التجارة عام ١٩٩٧، بتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الخارجى، وحق التملك، وعدّل القوانين التى تحكم
قطاع الأعمال الخارجية، وارتفع بمستوى الأداء الاقتصادى للبلاد الى المستوى العالمى لتأكيد شفافية النظام الاقتصادى فى تايلاند.
وقد ركز د. سوباتشاى منذ توليه منصبه على أولوية توسيع المنظمة، والتأكيد على توزيع مكاسب التجارة الحرة بشكل عادل بدلا من
تكدسها فى الاقتصادات المتقدمة، والتصدى لقضايا أخرى خطيرة مثل البطالة وتدهور حجم التجارة، وذلك من خلال عملية تحرير
التجارة الدولية.
* ألف د. سوباتشاى العديد من الكتب فى الاقتصاد والتنمية، أهمها كتاب "العولمة والتجارة فى الألفية الجديدة" (٢٠٠٠) "Globalization and Trade in the New Millenium" (2000) وكتاب "الصين ومنظمة التجارة العالمية : الصين المتغيرة والمنظمة المتغيرة" "China and WTO : Changing China and Changing WTO".

لقد لعبت دورا محوريا فى إخراج تايلاند من أزمتها الاقتصادية التى استمرت قرابة النصف قرن .. هل يمكن أن تحدثنا عن هذه التجربة؟

● فى الواقع إن هذه الأزمة لم تستمر كل هذا الوقت تقريبا، ولكن من المؤكد أنه كان وقتا عصيبا للغاية، وقد مارسنا سياسة إصلاحية لفترة طويلة كانت ناجحة إلى حد كبير، ولكننا كنا عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية بسبب بعض الجمود الذى كان يسيطر على سياساتنا الاقتصادية العامة، وبعض هذه الصدمات كانت بسبب السوق العالمية، وبعضها الآخر كان نتيجة لقرارات سياسية اتخذت فى دول أخرى. هذا بالإضافة إلى أن الكثير من مشاكلنا الاقتصادية حدثت بسبب افتقارنا فى ذلك الوقت إلى بنية تحتية تنظيمية قادرة على التعامل مع تقلبات السوق.

● الإصلاح الاقتصادى يجب أن يكون عملية هادئة ومرحلية

كيف يمكن أن تستفيد دول نامية أخرى من تجربة الشفاء الاقتصادى التى تمت فى تايلاند؟

● أول نقطة يجب أخذها فى الاعتبار هى أن الإصلاحات مهمة وضرورية، خاصة فى مجال تدعيم آليات السوق والنظام المالى. ولولا الإصلاحات الاقتصادية التى أقدمنا عليها فى تايلاند، لما بلغت البلاد هذا النمو الضخم الذى تعرفه اليوم، ولكن الإصلاح يجب أن يكون عملية هادئة ومرحلية، فإذا أرادت دولة أن تقوم بتحرير اقتصادها، فيجب عليها أولا تأسيس البنية التحتية اللازمة لذلك.

إنك أول رئيس لمنظمة التجارة العالمية جاء من العالم النامى، لذلك توقعت كثير من دول العالم الثالث أن تكون البطل الذى يدافع عن قضاياها .. فهل تشعر بأنك نجحت فى تحقيق هذه الآمال؟

● فعلا أنا أول مدير عام لمنظمة التجارة العالمية من دولة نامية، ولكننى لست المدير العام للدول النامية، أنا المدير العام لجميع الدول الأعضاء فى المنظمة وعددها ١٤٧ دولة. وبصفتى زعيما لإدارة محايدة، لا يمكن أن أنحاز أو أكون بطلا يدافع عن قضايا بعينها. حقا إن لى تجارب واسعة فيما يتعلق بقضايا التنمية، ولكن ذلك لا يجعلنى متفردا، فالحقيقة أن جميع الحكومات - أعضاء المنظمة - قد أظهرت ميلا وانحيازا لصالح قضايا التنمية، كما اتضح ذلك فى نوفمبر ٢٠٠١، عندما وافقت هذه الحكومات على تطبيق أجندة الدوحة، والبدء فى مفاوضات التجارة الشاملة، وتتضمن هذه المفاوضات عنصرا تنمويا قويا. وقد ساندتها بقوة الدول النامية. حقا، هناك بعض الاحباطات الناتجة عن عدم قدرتنا على الدفع قدما بهذه المفاوضات إلى المدى الذى كنا نتمناه، ولكن ظهرت أخيرا بعض المؤشرات الإيجابية التى تبشر بإمكان التوصل إلى إنجاز شىء تستفيد منه الدول النامية استفادة حقيقية.

ماذا كان رد فعل الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة، لانتخابك مديرا عاما لمنظمة التجارة العالمية؟

● لقد كان من الخطأ تصوير الحملة لاختيار المدير العام للمنظمة كما لو كانت عملية مواجهة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وقد وقع كثير من الصحفيين فى هذا الخطأ. والحقيقة أن كثيرا من الدول المتقدمة ساندت ترشيحى مثل اليابان وبريطانيا واستراليا وهولندا، كما ساندت كثير من الدول النامية المدير العام الذى سبقنى مايك مور. وقد تم اقتراح حل وسط يسمح لكل منا، مايك وأنا، بتولى الإدارة لمدة ثلاث سنوات، وقد ساندت الولايات المتحدة هذا الاقتراح بقوة، واستمرت فى مساندته منذ بدأت أمارس مهام منصبى.

هل يمكنك أن تفسر لنا سبب اعتبار منظمة التجارة العالمية أقوى المنظمات العالمية رغم أنها أحدثها؟

● هذا يشكل لغزا بالنسبة لى، ويجب أن أعترف بذلك. فنحن منظمة لا تملك سوى ٦٠٠ موظف وميزانية نحو ١٢٠ مليون دولار، أى منظمة صغيرة جدا، ولا نمتلك قوة عسكرية ولا نستطيع أن نقدم قروضا أو منحا. كما أننا كإدارة لا نستطيع أن

نتخذ قرارات كبيرة ملزمة، نحن فقط نقدم إطارا للمناقشة تستطيع من خلاله الحكومات الأعضاء إجراء مفاوضاتها وحل خلافاتها ومناقشة السياسات التجارية لكل دولة.

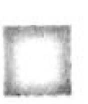
• أنا مدير لإدارة محايدة ولا يمكن أن أنحاز أو أدافع عن قضايا بعينها

ربما يكون السبب فى اعتبارنا أقوى منظمة دولية هو امتلاكنا الية فريدة لفض النزاعات، فإذا رات الهيئة المكلفة بحل الخلافات داخل المنظمة أن حكومة من الحكومات لا تفى بالتزاماتها، فإنها تطالب هذه الحكومة بإجراء التعديلات اللازمة، فإذا رفضت تنفيذ قرارات الهيئة، فإن من حق الدولة التى تقدمت بالخلاف إلى المنظمة أن تتصرف وفقا لما تراه، وأن تفرض العقوبات التى تقررها ضد الحكومة غير الملتزمة وهذا لا يحدث كثيرا فى الواقع، فقد نظرنا فى نحو ٣٠٠ حالة نزاع، ولم تسفر الحلول عن فرض عقوبات إلا فى بعض الحالات القليلة ولكن عندما تفرض مثل هذه العقوبات فإنها تحدث دويا شديدا، وتحتل العناوين الرئيسية فى الصحف.

هل تتعاون منظمة التجارة الدولية مع الأونكتاد؟

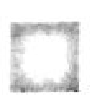
● بالطبع، فنحن من أهم مؤسسى "مركز التجارة الدولية"، وهو مركز مهم جدا يقوم بإرشاد شركات القطاع الخاص فى الدول النامية حول كيفية الإسهام بشكل أكثر فعالية فى نظام التجارة العالمى، ونحن نعمل مع الأونكتاد فى وضع الأطر المتكاملة للتجارة المرتبطة بالمساعدات الفنية للدول النامية، كما تتعاون منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولى تعاونا وثيقا مع الأونكتاد فى وضع البرامج المشتركة للمساعدات الفنية المتكاملة.

وقد حضر أعضاء الأونكتاد جميع مؤتمراتنا الوزارية، وشاركوا كمراقبين فى أهم اجتماعاتنا فى جنيف، كما نحضر نحن أيضا مؤتمراتهم المهمة، وقد أرسلت وفدا من منظمتنا إلى ساوباولو لحضور مؤتمر الأونكتاد الحادى عشر. وقبل ذلك قمت أنا برئاسة المؤتمر العاشر للأونكتاد الذى عقد عام ٢٠٠٠، وهو المؤتمر الذى أعاد الثقة بالنظام التجارى متعدد الأطراف بعد نكسة مؤتمر سياتل.



ما هو التقدم الذى تم إحرازه فى محاولات ضم السعودية ودول عربية أخرى إلى منظمة التجارة العالمية؟

● لدينا فى الوقت الحالى إحدى عشرة دولة عربية فى المنظمة، ويجرى التفاوض حاليا بشأن انضمام خمس دول عربية أخرى، بعض هذه المفاوضات تتقدم أكثر من غيرها. وفى الواقع، فإن مفاوضاتنا مع لبنان تتطور بشكل إيجابى جدا، وكذلك مفاوضاتنا مع السعودية بدأت تتقدم هى الأخرى. حقا إن بعض القضايا مازالت فى حاجة إلى حلول، ولكن حدث تطور إيجابى ملموس خلال العام الماضى، وأتوقع أننا سندخل المرحلة الأخيرة من المحادثات فى المستقبل القريب.



ماذا كان أثر أحداث ١١ سبتمبر على منظمة التجارة العالمية؟

● عندما وقعت هذه الأحداث، لم أكن قد توليت مهام منصبى بعد، ولكن نمى إلى علمى أن التأثير كان قويا جدا، بلا شك إن هذه الأحداث شكلت صدمة كبرى للجميع وأثارت مشاعر حزن عميق. وفيما يختص بعملنا، فقد ساد اتجاه قوى لدى الجميع عقب هذه الأحداث بضرورة العمل الجماعى من أجل إيجاد الحلول للمشكلات المشتركة، وسأعطيك مثالين على ذلك : الأول عندما تزامن الوقت الذى حدث فيه هجوم سبتمبر مع الأسبوع الأخير من مفاوضات قبول الصين فى المنظمة، وكانت هذه المفاوضات شاقة وعسيرة للغاية، ولكن بعد الهجمات بدأت روح التضامن الحقيقى تسود بين المفاوضين، واقتنع الجميع تماما بأن انضمام الصين إلى المنظمة هو التصرف السليم الذى يجب عمله لأسباب عديدة. والمثال الثانى وقت انعقاد مؤتمرنا الوزارى الرابع فى الدوحة فى نوفمبر، أى بعد شهرين من أحداث سبتمبر، وهنا أيضا شعر الجميع بأن الدول كلها ملتزمة بالعمل معا. إننى لا أستطيع القول إن النتائج الناجحة للمفاوضات تعود كلية إلى رد الفعل الجماعى للهجمات، ولكن شعور التضامن الحقيقى الذى أثارته هذه الأحداث ساهم كثيرا فى هذا النجاح.

• ربما يكون سبب اعتبارنا أقوى منظمة دولية هو امتلاكنا آلة فريدة لفض النزاعات

ولكن من الصعب القول إن المنظمة قد تغيرت نتيجة لهذه الأحداث. فنحن على عكس بعض المنظمات الأخرى لا تحكمنا الأيديولوجيات، وإنما نحن منظمة واقعية وعملية تأتى إليها الحكومات للتفاوض بشأن اتفاقياتها التجارية. بالتأكيد لدينا سياسات، ولكن تركيزنا ينصب أكثر على إيجاد حلول عملية للمشكلات التجارية.

ما هو ردك على اتهام منظمة التجارة العالمية بأنها تعمل كنادى للدول الثرية وتخدم مصالح الشركات متعددة الجنسية على حساب البيئة والديمقراطية؟

● لا يمكن لأى شخص يفهم جيدا عمل منظمة التجارة العالمية أن يوجه إليها مثل هذه الاتهامات، يجب أن يفهم الجميع أن هذه المنظمة يتم اتخاذ القرارات فيها على أساس الإجماع، وقد يقول البعض إنها ليست الطريقة المثلى لاتخاذ القرارات، ولكن لا يمكن القول إنها غير ديمقراطية، فأصغر عضو يمكن أن يثير خلافات مع أكبر عضو هنا ويخرج منتصرا، وهذا يحدث كثيرا وبصفة منتظمة. إن المفاوضات التى باشرناها ويطلق عليها "مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية" تركز أساسا على التنمية، وإذا كانت الدول النامية غير راضية عن الطريقة التى تطورت بها هذه المفاوضات، فإنها تستطيع، ليس فقط إبداء رأيها، وإنما تستطيع أن تشن حملة واسعة لتغيير مسار المفاوضات. وقد رأينا ذلك يحدث فى كانكون فى سبتمبر عام ٢٠٠٣ .

● الولايات المتحدة هى أكثر دولة إثارة للخلافات

لماذا رفضت الولايات المتحدة مبادرة المنظمة لتزويد الدول النامية بالمستحضرات الطبية والأدوية بأسعار رخيصة؟

● إن ما حدث بالفعل هو أننا توصلنا إلى إبرام اتفاقيتين للحصول على الأدوية بأسعار معتدلة. الاتفاقية الأولى تمت فى الدوحة عام ٢٠٠١، وتناولت معظم القضايا المتعلقة بهذا الموضوع، والاتفاقية الثانية تمت فى جنيف فى أغسطس ٢٠٠٣، وتناولت بالذات مسألة تزويد الدول التى لا تملك القدرة على إنتاج الدواء بهذه المستحضرات. وقد وقعت الولايات المتحدة الاتفاقيتين بالرغم من أنها بالفعل كان لديها بعض التحفظات خلال المفاوضات التى تمخضت عن اتفاقية أغسطس، وتتمثل هذه التحفظات فى خوف الولايات المتحدة من أن عدم احترام حقوق الملكية الفكرية وتسجيل الأدوية سيؤدى إلى نقص فى الموارد اللازمة لإجراء البحوث لتطوير أدوية جديدة، مما سيؤدى إلى توقف هذه العملية. وقد تم عرض هذه التحفظات بشكل قبلته جميع الحكومات.

● الدعم المالى للصادرات الزراعية يشوه النظام التجارى

لماذا توجد دائما خلافات فى الرأى بين الولايات المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وما هى الخطوات التى اتخذتها المنظمة فى هذا الصدد؟

● المسألة ليست مسألة خلافات فى الرأى بين الولايات المتحدة والمنظمة، إن منظمة التجارة العالمية كمؤسسة ليس لها رأى خاص بها، وإنما لها آراء متعددة لحكومات كثيرة يبلغ عددها ١٤٧ حكومة أعضاء فى المنظمة. وفى معظم الأحيان، تثور خلافات فى آراء هؤلاء الأعضاء، سواء كان الأمر يتعلق بالمفاوضات أو بمناقشة السياسات التجارية أو بتسوية النزاعات، ربما تقصدين هنا عدد الخلافات التى تثار ضد الولايات المتحدة. مرة أخرى أقول إنه فى حالة وجود حالة تسوية نزاع ما، فإن المنظمة ليست هى التى تثير هذا النزاع ضد هذه الدولة أو تلك، وإنما الذى يثيره هو إما أحد أعضاء المنظمة أو مجموعة من الأعضاء. حقا إن الولايات المتحدة تعتبر أكثر دولة تثار ضدها الخلافات، وسجلت أكبر عدد من الحالات التى قدمت إلى لجنة فض المنازعات أكثر من أى عضو آخر. ولكن لا شك فى أن هذا يعود فى جزء كبير منه إلى حجم معاملاتها التجارية، فكلما زادت تجارتك وكثرت القطاعات التى تتاجرين فيها، زاد احتمال الخلاف. وهذا هو السبب فى أن الولايات المتحدة – وأيضا الاتحاد الأوروبى واليابان وكندا وكوريا والهند – تتورط أكثر من غيرها فى حالات نزاع على عكس الدول ذات التجارة المحدودة.

حدثنا عن التقدم الذى أحرزته المنظمة فى مجال تحرير النظام التجارى العالمى، خاصة فى القطاع الزراعى؟

● لقد أحرزنا تقدما جوهريا فى هذا المجال، ونحن الآن بصدد إبرام اتفاقية مؤقتة تمهد الطريق أمام إلغاء الدعم المالى

للصادرات الزراعية، وهذا النوع من الدعم يعد من أكثر أنواع الدعم تشويها للنظام التجارى. وقد تفهم أعضاء المنظمة الحاجة إلى الخفض الحاد فى هذا الدعم المحلى الذى يضر بالتجارة، كما تفهموا أيضا ضرورة فتح أسواقهم أمام الواردات.

• الانتظار حتى يبدأ الآخرون أسلوب غير مجد اليوم

وهناك الكثير الذى يجب عمله لتأمين الصفقات فى هذه المجالات الحيوية. أولا نحن فى حاجة إلى إحراز التقدم فى مجالات أخرى من أجندة مفاوضاتنا، بما فى ذلك تجارة الخدمات وتجارة البضائع المصنعة، وأيضا لسنا فى حاجة إلى تأكيد أننا سنعطى اهتماما خاصا للدول النامية والدول المستوردة للغذاء والدول الأقل نموا، وبالطبع كل هذا سيتطلب جهدا كبيرا، ولكن وزراء التجارة قد أبدوا استعدادا طيبا منذ بدأنا المفاوضات، وأكدوا على فعل كل ما هو ضرورى من أجل التوصل إلى اتفاق ومواصلة العمل بأجندة الدوحة للتنمية.

هل زادت نسبة مشاركة الدول النامية فى التجارة الدولية منذ توليت منصبك؟

● الأمر لا يحتاج إلى سؤال، فالأداء القوى والحاسم لمجموعة العشرين من الدول النامية، والتى كانت مصر ضمنها فى مؤتمر كانكون، هو مؤشر واضح على ذلك. إن الدول النامية قد انتزعت لنفسها بمهارة مكاسب كبيرة فى مجال الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، وكذلك فى قضايا التنمية مثل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، وتهدئة مخاوف هذه الدول من تنفيذ الاتفاقيات القائمة، كما تساهم الدول الأكثر نموا فى ذلك من خلال شبكة من القضايا المتنوعة بشكل غير مسبوق. دعينى أضرب لك مثلا على ذلك : تقدمت أربع دول من غرب إفريقيا هى : تشاد ومالى وبوركينا فاسو وبنين بطلب خاص إلى لجنة المفاوضات التجارية للمنظمة من أجل إجراء مفاوضات مكثفة حول إلغاء الدعم المالى الذى يضر بالتجارة، وهذا الدعم يمنح لمنتجى الأقطان، وقد أصبحت هذه القضية واحدة من أهم القضايا التى تتضمنها أجندة مفاوضاتنا، ويبدو أن هذه الدول ستكون لديها فرصة فى الحصول على اتفاق فى هذا الصدد، وهو اتفاق سيعود عليها بفائدة عظيمة. إن فكرة أن تتقدم هذه الدول الأربع الفقيرة بقضيتها إلى منظمة التجارة العالمية بهذه الطريقة كانت أمرا غير وارد على الإطلاق، حتى منذ خمسة أعوام مضت.

هل تقوم منظمة التجارة العالمية بمنح الدول النامية أى نوع من المعاملة التفضيلية؟

● بالتأكيد، فكل دولة تحدد لنفسها جدول وقيمة التعريفة الجمركية التى تطبقها، وبشكل عام فإن قيمة التعريفة الجمركية تكون أعلى نسبيا فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة. ونحن نمنح هذه الدول فترة سماح أطول من أجل تطبيق بعض الاتفاقيات التجارية، فالمعايير هنا تختلف، لأن ما يمكن أن تتحمله الدول النامية يختلف عما يمكن أن تتحمله الدول المتقدمة، وذلك فى جميع المجالات.

• أهم تحد يواجه المنظمة هو مواصلة العمل بأجندة الدوحة للتنمية

إن كثيرا من وفود الدول النامية يعتقد أن بإمكاننا فعل المزيد فى هذا الشأن، وعلى كل حال فهى تتفاوض لتصل إلى النتائج التى تريدها فى مفاوضات الدوحة. إنه بالتأكيد أمر حيوى أن نقوم بتطوير قدرات الدول النامية على الاشتراك الفعال فى هذه المفاوضات، وقد قمنا بزيادة الاعتمادات المالية المخصصة للمساعدات الفنية المتعلقة بالتجارة، وذلك بنسبة كبيرة جدا. وأنا أواصل البحث عن أساليب تزيد من فعالية برامجنا لتحسين قدرة الدول النامية على التفاوض.

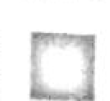
ما مدى التقدم الذى أحرزته منظمة التجارة العالمية فى جهودها من أجل فتح أسواق الدول المتقدمة أمام البضائع والخدمات من العالم النامى؟

● حسنا .. كما قلت سابقا فإن هذه الجولة من المفاوضات تدور تحديدا حول التنمية، وهذا يعنى مناقشة المجالات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدول النامية، ربما يكون المجال الزراعى هو المجال الذى يصبح فيه الانفتاح على السوق العالمية مفيدا جدا بالنسبة للدول النامية.

ولكن الحقيقة أن الانفتاح سيفيد المجال الصناعى أيضا. حقا إن الدول المتقدمة تفرض جمارك عالية نسبيا على المنتجات المصنعة فى الدول النامية، ولكن يجب أيضا أن نتذكر أن الدول النامية تفرض هى الأخرى جمارك على المنتجات المصنعة فى

دول نامية أخرى. إن ٦٠٪ من الجمارك التى تدفعها الدول النامية على صادراتها من المنتجات الصناعية مدفوعة فى الواقع إلى دول نامية أخرى، وبالتالى فإن تخفيض الجمارك على المنتجات المصنعة فى الدول النامية سوف يكون له تأثير فعال فى تنشيط التجارة بين بلاد الجنوب وبعضها. وتعتبر التجارة بين بلاد الجنوب أسرع شرائح التجارة العالمية نموا فى الوقت الحالى، حيث تقدر بنحو ٣٠٪ من الحجم الكلى للتجارة العالمية، ومازالت مستمرة فى النمو. إن زيادة التجارة بين دول الجنوب يمكن أن تساهم بدرجة ملموسة فى تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية فى العالم النامى.

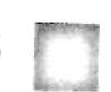
• يجب أن تتبنى الدول النامية منهجا مختلفا لتضييق فجوة الخلافات بينها



هل استطاعت المنظمة إقناع العالم المتقدم بمساعدة الدول النامية فى برامجها للإصلاح الاقتصادى حتى يمكنها الانضمام إلى نظام التجارة العالمى؟

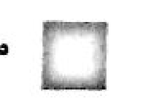
● نعم، لقد نجحنا إلى حد ما فى هذا الصدد، إننا لم نحقق فقط نجاحا فى مجال الزراعة كما سبق أن أشرت من قبل، ولكن أيضا عندما توصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق فى أغسطس قبل الماضى حول تحسين فرص وصول الأدوية الأساسية إلى الشعوب التى تعيش فى دول تفتقر بوجه عام إلى القدرة على تصنيع مثل هذه الأدوية، كما حاولت الدول المتقدمة أيضا تهدئة مخاوف الدول النامية، وذلك عن طريق زيادة التمويل المخصص للمساعدات الفنية المرتبطة بالتجارة.

هل نستطيع أن نفعل أكثر من ذلك، بالتأكيد نستطيع .. فهناك قضايا أخرى كثيرة تهم الدول النامية، حيث لم نصل بعد إلى اتفاق بشأنها، ولكن دعينى أذكرك بأن مفاوضاتنا لم تنته بعد.



هل تعتقد أن التنمية يجب أن تسبق تحرير التجارة؟

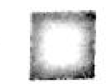
● سؤالك يفترض أن تحرير التجارة يَجُب أو يتعارض مع تحقيق التنمية، ولكن من الثابت تاريخيا أنه لا توجد دولة فقيرة استطاعت أن تحقق نموا اقتصاديا قويا ودائما دون تنشيط التجارة، وهذه حقيقة مؤكدة. حقا إن كل دولة يجب أن تضع سياساتها التجارية على ضوء مستواها التنموى وسياساتها الاقتصادية العامة، بالإضافة إلى وضعها السياسى، ولكن المناقشات حول تحرير التجارة التى تدور فى إطار المنظمة تنصب أساسا على توقيت ومدى الانفتاح على السوق العالمية، ولا تتطرق إلى موضوع ما إذا كان يجب أن يحدث هذا الانفتاح أم لا.



ما هو الأسلوب الأمثل - فى رأيك - لتخفيف التوتر فى العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة؟

● إن التوتر موجود وسيستمر دائما بين الشركاء التجاريين، ولكن إذا نظرنا إلى حجم تجارة البضائع بين الولايات المتحدة وأوروبا وبالعكس والذى يبلغ ٢٧٠ بليون دولار، فسنجد أن أقل من ٥٪ من هذه التجارة كان موضعا للخلاف. إن الموقف كالآتى : عندما تحدث هذه الخلافات رغم قلة عددها، فإنها تحدث ضجة كبيرة، وتحتل العناوين الكبرى فى الصحافة، بصراحة إن لجان فض النزاعات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية قد خففت كثيرا من التوترات التجارية، فقد كانت الحكومات فى الماضى تهدد بعضها بعضا بفرض عقوبات تجارية من جانب واحد، ولكن اليوم تأتى إلينا هذه الحكومات بخلافاتها، وفى معظم الحالات فإنها تقبل بالأحكام التى تصدرها لجان التحكيم وهيئة الاستئناف.

• العالم النامى استوعب جيدا درس كانكون



ماذا تفعل المنظمة لتحارب الركود الاقتصادى العالمى وتراجع معدلات التنمية؟

● إن أكبر مساهمة يمكن أن نقوم بها فى هذا الصدد هى تطبيق أجندة الدوحة للتنمية، إن التطبيق الناجح والطموح لهذه الأجندة سيؤدى فورا إلى الحد من التشوهات التجارية التى كانت سببا فى تعطيل دول كثيرة، وتقليل فرص مشاركتها فى السوق العالمية، كما أن محصلة ناجحة لتطبيق أجندة الدوحة ستكون بمثابة رسالة ثقة قوية موجهة إلى مجتمع الأعمال عبر العالم.

ما هو تفسيرك لفشل مؤتمر كانكون ٢٠٠٣ فى إقرار النص الوزارى الذى تم إعداده، وهل كان لأحداث العراق أى دور فى هذا الفشل؟

● الجزء الثانى من سؤالك سهل الإجابة عليه بأن أحداث العراق لم تلعب أى دور فى نتائج مؤتمر كانكون المخيبة للآمال .. أما فيما يتعلق بأسباب عدم تمخض المؤتمر عن نتائج أفضل فأقول إن الانتظار الطويل وتردد الحكومات فى التخلص من أوضاع مستقرة منذ زمن بعيد هما سبب هذا الفشل. إن أسلوب الانتظار حتى يبدأ الآخرون لم يعد مجديا فى الوقت الحالى، إن لدينا ١٤٧ دولة أعضاء فى منظمة التجارة العالمية، وبالنسبة لكثير من الدول النامية يشكل تغيير الأوضاع فى آخر لحظة أمرا بالغ الصعوبة. إن الدول النامية تفتقر إلى القدرة على تحليل آثار تطبيق منهج مختلف، وبالتالى تفتقر إلى القدرة على التصرف السريع. تأتى بصيغ معدة سلفا، فيصبح التحرك بعد ذلك أمرا شاقا .. لذلك يجب أن يعلن المفاوضون عن رغباتهم بوضوح منذ البداية. وأعتقد أن الجميع قد تعلم هذا الدرس جيدا، ونحن نشهد اليوم التزاما أفضل وفى توقيت مبكر على عكس ما حدث فى كانكون.

ما هو أهم التحديات التى واجهتك منذ توليت إدارة منظمة التجارة العالمية؟

● هذا سؤال صعب، لأن هناك تحديات كثيرة تواجه المدير العام للمنظمة، ربما كانت أهم هذه التحديات تتمثل فى مواصلة العمل بأجندة الدوحة للتنمية بعد فشل كانكون .. ومعنى ذلك التركيز والاهتمام بجميع الدول الأعضاء فى المنظمة، ومحاولة إقناعها بتبنى منهج مختلف لتضييق فجوة الخلافات بينها.

ما هو الأمل الذى تتمنى تحقيقه فى المستقبل؟

● أولا : أتمنى أن أدفع قدما بدورة الدوحة لتحقيق أحسن نتائج يمكن الوصول إليها .. أما بالنسبة لما سأفعله بعد ترك المنظمة، فأنا لم أفكر بعد. أحد الاحتمالات أن أقوم بتأليف كتاب عن المنظمة والنظام التجارى، احتمال آخر أن أعمل أستاذا للعلوم الاقتصادية، ولكن اهتمامى ينصب فى الوقت الحالى على أجندة الدوحة للتنمية ومنظمة التجارة العالمية.



- الانتخابات العراقية.. خطوة واسعة نحو المستقبل
- عراق ما بعد الحرب: قراءة فى الخريطة الحزبية
- مؤتمر شرم الشيخ الدولى ومستقبل العراق
- سوريا ولبنان.. حسابات تقليدية وتحديات جديدة
- المسألة النووية الإيرانية.. تسوية أم هدنة؟
- جولة خاتمى العربية: نحو تفعيل العلاقات الإيرانية - العربية
- ثروات بحر قزوين.. تنافس دولى فى وسط آسيا
- الأزمة الأوكرانية واحتمالات التصعيد
- إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبى
- آسيا عام ٢٠٠٤: خطوة للأمام وخطوتين للخلف
- العلاقات الليبية - الأوروبية: بداية جديدة
- المغرب والجزائر.. تداعيات الخلاف حول الصحراء
- انهيار السلام فى ساحل العاج
- عهد جديد فى الصومال
- النزاع الحدودى بين إثيوبيا وإريتريا.. هل يشعل حربا ثالثة بينهما؟
- قمة نيباد: المبادرة بعد ثلاث سنوات

الانتخابات العراقية .. خطوة واسعة نحو المستقبل

■ خليل العناني

"الانتخابات العراقية" عنوان عريض لمرحلة عراقية مقبلة مهمة، وبغض النظر عن الجدالات التى أثارتها، تظل هذه الانتخابات خطوة كبيرة نحو العراق الجديد. ولا يبالغ المرء قولا إنها تعد أهم حدث يشهده العراق منذ القبض على الرئيس العراقى السابق صدام حسين قبل عام. ولا يفت فى ذلك ما يذاع حول مقاطعة البعض لهذه الانتخابات أو عدم اعترافه بها، كون الأمر يتعلق بحسابات سياسية بحتة أكثر منه خلافا حول أهمية الحدث.

ولما كانت هذه الانتخابات هى الأولى من نوعها فى تاريخ العراق الحديث، خاصة إذا ما أجريت فى أجواء الشفافية والمصداقية التى تتوافر فى البلدان "المحترمة"، كان لابد لها أن تخلق كثيرا من الشد والجذب، ليس داخل العراق فحسب، وإنما خارج حدوده أيضا.

وفى ظل إرث تاريخى مثقل بالقهر والاستبداد عمقته ممارسات النظام العراقى السابق مع الشعب العراقى بأطيافه المختلفة، يصبح من غير المنطقى القول إن العراق سيتحول بفعل الانتخابات المقبلة -إن أجريت- إلى بلد ديمقراطى ينعم بحكم مقبول وعلى أساس من الرضاء الشعبى. فالديمقراطية لا تأتى فجأة، وإجراء الانتخابات ليس مولدا تلقائيا لها. وتتضح هذه الحقيقة بشكل جلى من خلال التجاذبات التى تشهدها الساحة العراقية بين الشيعة والسنة فيما يخص الانتخابات المزمع إجراؤها فى الثلاثين من الشهر الحالى (يناير ٢٠٠٥) لاختيار ٢٧٥ عضوا فى الجمعية الوطنية التى ستكتب الدستور الجديد.

- خريطة الانتخابات:

مع تصاعد حمى سباق الانتخابات الماراثونية، طغت على مطالب كان الشارع العراقى يعتبرها أساسية مثل الأمن والأمان، حتى أصبحت الانتخابات وتفاصيل أسمائها وقوائم أحزابها هى الشغل الشاغل له، حيث بلغ عدد الكيانات والتكتلات السياسية التى تقدمت رسميا بقوائمها ٧٠ قائمة، منها ٦ ائتلافية و٦٤ باسم أحزاب منفردة وبعض الشخصيات العراقية التى فضلت أن تدخل الانتخابات معتمدة على تاريخها فى السياسة العراقية.

فى المقابل، برزت التكتلات السياسية التى جمعت مجموعة الأحزاب والأفراد، منها الائتلاف الوطنى العراقى وهو التيار الذى يمثل شيعة العراق، بمباركة المرجع الشيعى الأعلى السيد السيستانى وتضم اللائحة ٢٢٨ مرشحا يمثلون ستة عشر كيانا سياسيا مستقلا أبرزها:

- حزب الدعوة الإسلامية بزعامة إبراهيم الجعفرى.
- حزب الدعوة وتنظيم العراق بزعامة العنزى.
- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة عبد العزيز الحكيم.
- حزب المؤتمر الوطنى العراقى بزعامة أحمد الجلبى.
- بالإضافة إلى تجمع تركمان العراق.
- ائتلاف العدالة والمستقبل.
- ائتلاف الرافدين الذى يمثل المسيحيين فى العراق.

فى حين ربط مقتدى الصدر مشاركته فى الانتخابات بمغادرة الاحتلال من العراق، أو على الأقل تحديد جدول زمنى لرحيله.

ومن ابرز الكيانات السياسية المنافسة أيضا لهذا التيار، والتى طالبت بتأجيل الانتخابات:

- الحزب الإسلامى العراقى بزعامة محسن عبد الحميد وهو امتداد لحزب الإخوان المسلمين فى العراق، وتضم قائمته ٢٧٥ مرشحا

وهناك قوائم أيضا ضمت الحزب الوطنى الديمقراطى بزعامة نظير الجادرجى، وتجمع الوحدة الوطنية العراقية بزعامة نهرو محمد عبد الكريم، وهو كردى سنى، واتحاد الشعب الذى يمثله بشكل أساسى الحزب الشيوعى العراقى ويضم ٢٧٥ شخصا (من بينهم ٩١ امرأة).

إشكالية الانتخابات :

من البديهى القول إن الانتخابات العراقية ليست هى كل ما يطمح إليه العراقيون بعد سنوات عجاف من القحط السياسى، ولكنها قد تعد الخطوة الأولى نحو بدء العملية السياسية هناك، فأقل ما يمكن أن تقدمه الانتخابات إيجاد نوع من الإجماع "النسبى" بين العراقيين حول بديل محدد يتفقون على اختياره لقيادة بلدهم خلال الفترة المقبلة، وذلك بغض النظر عن طبيعة هذا البديل أو شكله. كذلك فإن اختيار العراقيين لحكومة تمثلهم قد يعد حدثا يضاهى فى أهميته تلك التحولات التى حدثت فى دول أوروبا الشرقية عقب انفراط العقد الأيديولوجى للشيوعية هناك.

ورغم كل هذا يصعب القول إن الانتخابات ستوقف حال عدم الاستقرار والفوضى فى العراق، لأن هذه الحال لا ترتبط فى الواقع بهذه الحكومة أو تلك، ولكنها ترتبط أساسا بوضعية الاحتلال ومدى استمراريته من عدمها. ومن هنا يأتى مأزق الانتخابات العراقية، فبعيدا عن الموقف السنى والشيعى من الانتخابات، والذى سنتعرض له لاحقا، فإن علاقة الحكومة التى ستتمخض عن الانتخابات المقبلة بالاحتلال الأمريكى فى العراق، ستمثل معضلة حقيقية لمدى شرعية هذه الحكومة وبالتالى قدرتها على قيادة العراق نحو واقع جديد. ومن السذاجة القول إن الديمقراطية ستحل فى العراق بين عشية وضحاها، لأن الولايات المتحدة تريد لها ذلك، فالولايات المتحدة تدرك جيدا أن إجراء الانتخابات بطريقة سليمة وشفافة قد يؤتى بثمار غير مرضية لها، وذلك إذا ما تولت أى حكومة أخرى منتخبة مقاليد الحكم فى العراق، كتيار مقتدى الصدر مثلا.

فـ "دمقرطة" العراق فى نظر الولايات المتحدة تعنى ضمان التواجد الأمريكى به، وعدم انقطاع الصلة بين واشنطن وبغداد، وما عدا ذلك يعد نكوصا عن الديمقراطية وتراجعا عنها. من هذه الزاوية، يمكن فهم ما تناقلته بعض وسائل الإعلام حول بدء الولايات المتحدة حملة علاقات عامة مع بعض القوى السياسية فى العراق من أجل ضمان تأييد البقاء الأمريكى فى العراق خصوصا إذا ما فازت هذه القوى فى الانتخابات.

نقطة أخرى لا تقل أهمية عما سبق تتعلق بمدى تقبل جماعات المقاومة العراقية لإجراء الانتخابات، فبغض النظر عما يمكن أن تمارسه هذه الجماعات من أعمال ترهيب وعنف قد تفسد الأجواء الانتخابية، فإنها أيضا لن تتورع عن إيذاء أى حكومة جديدة قد تتمخض عن هذه الانتخابات باعتبارها امتدادا للوضع القائم.

ويتجذر المأزق الانتخابى، حتى بعد إجراء الانتخابات، خصوصا إذا ما تبين للمواطن العراقى أن الانتخابات و"حكومتها" لم تكن سوى وسيلة لإبقاء الوضع على ما هو عليه من حيث إدامة التواجد الأجنبى فى العراق تحت أى مسمى، وعليه يصبح من غير المنصف اتهام العراقيين برفض الديمقراطية إذا لم يشاركوا فى الانتخابات المقبلة وعزفوا عن ممارسة أى سلوك سياسى رصين قد يفهم منه رضاؤهم عن الوضع القائم.

إذن جدوى الانتخابات المقبلة رهن بأمرين: أولهما أن تأتى بحكومة ذات غطاء "وطنى" يحظى بالقبول من غالبية العراقيين. وثانيهما: أن تستطيع هذه الحكومة تحديد علاقتها بالتواجد الأمريكى فى العراق، وفى أى إطار سيتم تنظيم هذه العلاقة.

خيارات السنة :

بداية، يخطئ من يظن أن السنة فى العراق مجرد رقم فى اللعبة السياسية هناك، أو يتخيل أن الانتخابات المزمع إجراؤها ستمحو وجودهم من الخريطة السياسية العراقية. ويخطئ السنة أيضا إذا ظنوا أن بقية أطياف المجتمع العراقى ستظل تنتظر حتى يحسموا موقفهم من مستقبل العراق، الذى قد لا يأتى فى الأمد المنظور، خصوصا فى ظل عدم وجود تكتل سنى واضح يستطيع البت فى المسألة.

وربما لم يتعرض السنة عبر تاريخهم فى العراق لمثل هذا الموقف التراجيدى. فمنذ تأسيس الدولة العراقية أوائل القرن الماضى والسنة لهم وجود فعلى فى دوائر السلطة والحكم، ودون النظر لعوامل التفرقة الدينية التى يروج لها البعض حاليا، فإن عدم تقبل أهل السنة لانقلاب المعادلة السياسية لمصلحة الشيعة فى العراق قد يبدو أمرا مفهوما. وفى المقابل، فإن تشبث هيئات وأحزاب السنة برفض الانتخابات أو تأجيلها أو مقاطعتها "أى السلبية" ليس هو الحل الناجع لوضعهم المستقبلى، بل ولمستقبل العراق ككل.

وتظل تبريرات بعض أهل السنة الذين أعلنوا مقاطعتهم للانتخابات (نحو ٤٧ هيئة وجماعة) مبهمة وغير مفهومة، فعلى سبيل المثال فإن تفوه البعض بأن مشاركتهم فى الانتخابات المقبلة من شأنه أن يضفى شرعية على أى حكومة ستنبثق عن

هذه الانتخابات، خصوصا في ظل تشكك البعض في احتمالات النزاهة وتحول الكفة لمصلحة طرف على حساب بقية الأطراف، رغم كل ذلك إلا أن وجود حكومة "منتخبة" سيعد في حد ذاته إنجازا في بلد لم يعرف لذة التصويت والاختيار من قبل، ناهيك عن عدم انتفاء البديل الآخر وهو إعلان مقاطعة هذه الحكومة إذا ثبت عدم ولائها أو تطرفها تجاه السنة.

وفيما يتعلق بممالأة أي حكومة جديدة للاحتلال، وافتراض ذلك فيها مقدما، فإن من غير المنطقي المصادرة على حق العراقيين أصلا في اختيار من يمثلهم، وبالتالي إمكانية محاسبتهم فيما بعد. وإذا كان من حق السنة أن يغضبوا لاحتلال بلدهم، وأن يرفضوا عمليات القتل والدمار التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق أهلهم، بل ويقاوموها، فإن من حق بقية العراقيين أيضا أن يبرأوا من هذه العمليات وينهوا عصرا طاحنا من الاقتتال السياسي والعسكري خلفه نظام صدام حسين، وأن يروا النور في نهاية النفق المظلم الذي طمس عيونهم طيلة أكثر من ثلاثة عقود.

معضلة السنة ليست مع الاحتلال ولكنها بالأحرى مع الشيعة، وهناك حالة من الخوف غير المبرر بأن سيطرة الشيعة على مقاليد الأمور في العراق ستكون بالضرورة على حساب السنة، وكأنهم ليسوا إخوانا في وطن واحد. لذا، على السنة أن يجيبوا على التساؤل: هل يقبلون بمواجهة الشيعة بديلا عن الانتخابات؟ وهل دحر الاحتلال رهن بوأد أي بديل شيعي يمكنه تسيير الأمور في العراق؟

واستحقاق السنة الآن هو الاختيار بين "مستقبلهم" أو مستقبل العراق، وأن يحددوا أيهما أكثر منطقية: انتخابات في ظل احتلال وحكومة موالية له، ربما تمثل بصيص أمل لهدوء الأوضاع في العراق، أم استمرار للعبثية والفوضى الحالية ووصم المقاومة "الحقيقية" بعلامات استفهام كثيرة لا يفت فيها بشاعة الرد عليها؟

بالطبع هذا ليس دفاعا عن طرف مقابل آخر، وإنما محاولة لاستكشاف ما هو مطروح على أرض الواقع، وبحسابات المكسب والخسارة، يصبح من المجدي أن يحسبها السنة بنفس المنطق، ماذا سيخسرون لو خاضوا الانتخابات وماذا سيكسبون.

مخاوف الشيعة :

يخطئ من يظن أن الأمور ستسير على ما يرام بالنسبة للشيعة في الانتخابات المقبلة، أو أن الأمور ستطوى لمصلحتهم، في حال انتخاب حكومة جديدة، حيث يصعب الحديث عن ضمان أن تكون هذه الحكومة ممثلة لكل التيارات الشيعية في العراق، ناهيك عن الخلافات الموجودة حاليا بين ممثلي الشيعة، سواء المرجعية الشيعية العليا أو تيار مقتدى الصدر أو حتى حزب الدعوة الإسلامية، فإن صيغة العلاقة بين الحكومة المنتظرة وقوات الاحتلال يمكن أن تصبح صخرة تتحطم عليها الآمال الشيعية في إدارة أمور العراق.

نعم، قد تعد الانتخابات فرصة تاريخية للشيعة لمعادلة الميزان السياسي في العراق الذي ظل مقلوبا لأكثر من نصف قرن، إلا أنه أيضا من السذاجة وضع البيض كله في سلة واحدة، والاعتقاد بأن كل أطياف الشيعة تنظر للانتخابات من نفس المنظور.

فمن جهة، ترى المرجعية الشيعية العليا ضرورة خوض الانتخابات إلى الحد الذي هددت فيه باتخاذ إجراءات وصفت بأنها "غير مسبوقة"، إضافة إلى إصدار "فتوى تحرم دعم الحكومة الحالية إذا لم تتعهد بعقد الانتخابات".

ومن جهة ثانية، يناور تيار مقتدى الصدر بضرورة تمثيله في الانتخابات بما يليق بحجمه ووزنه العسكري وقدرته على الحشد والتأييد، ويراهن على تجربته الأخيرة في تعقيد الأمور من خلال تبني الخيار العسكري في المواجهة.

في حين ترى الأحزاب العلمانية الشيعية أن الانتخابات فرصة لا تعوض لإقامة ديمقراطية علمانية حديثة في العراق، وهو ما يخلق صراعا جديدا حول شكل نظام الحكم المفترض تدشينه بعد الانتخابات، ففي حين تنادي بعض التيارات الشيعية الدينية بولاية الفقيه كنظام للحكم، ترفض التيارات العلمانية هذا النموذج مبررة ذلك بمساوئه في إيران.

ورغم كل ذلك، فإن هناك إجماعا شيعيا على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر، ولكن هناك اختلافا واضحا على الهدف "نظام الحكم".

وتظل هناك مخاوف شيعية من أن يتم استغلال المشاركة في الانتخابات لإضفاء شرعية على الحكومة المقبلة، خاصة إذا لم تكن تمثل الشيعة بمختلف أطيافهم، يعزز ذلك عدم الانسجام بين إدارة الاحتلال "الجهة الفعلية في العراق" وبعض تيارات الشيعة كتيار مقتدى الصدر مثلا أو تيار أحمد الجلبي "المؤتمر الوطني العراقي".

وفي كل الأحوال، يظل الشيعة أمام خيارين أحلاهما مر: الأول أن تكون هناك حكومة "شيعية" لا يضمن أحد هل ستوالي الاحتلال وتحقق أغراضه، أم ستعمل على تحقيق مصالح العراقيين جميعهم. والثاني: استمرار الفوضى الراهنة والاكتفاء بالانتظار حتى يحدد السنة موقفهم من مستقبل العراق.

نحو عراق موحد :

في ضوء ما سبق، يتضح مدى قوة الحدث الذي ستقبل عليه العراق أواخر يناير الحالي وهو الانتخابات، فهي على الأقل إن لم تسفر عن حكومة "شرعية" جديدة، فإنها ستحدد ملامح المستقبل العراقي بمختلف توازناته وتعقيداته، وهنا لا يسعنا سوى القول إنه من المفيد لكل الأطراف "المتناورة" في

العراق أن تتعامل مع بعضها بعضا، وفق منظور للقوى متبادل، بحيث لا تخرج المسألة عن مجرد اختلاف وجهات نظر وليس خلافا على الهدف، الذى هو وفق المعطيات الحالية استقرار العراق وبعثه من جديد، وطى صفحة صدام حسين للابد، وأن تدرك الأطراف جميعها مدى حاجة العراق لجبهة "وطنية" موحدة تعوضه مرارات ما فات.

دعونا ننظر للانتخابات باعتبارها آخر حيل الساحر الامريكي، وإن لم تحقق مصالح العراقيين جميعا، وفى مقدمتها إنهاء الاحتلال، حينئذ يصبح من حق الشعب العراقى شد حبال المقاومة، سنة وشيعة وأكرادا.

عراق ما بعد الحرب: قراءة فى الخريطة الحزبية

■ د. ناظم عبد الواحد الجاسور

فى الواقع بمجرد أن توقفت زخات الصواريخ والقنابل على بغداد وبقية جبهات القتال الأخرى، وبدأت حالات النهب والسلب والتدمير للدولة العراقية بكل مؤسساتها وبنيتها التحتية، ولم يعد لسلطة القانون من وجود، هطلت على الساحة العراقية موجة من الأحزاب والتنظيمات والحركات والتجمعات والتيارات السياسية الجديدة التى لم يعهدها أو يسمع بها الشارع العراقى من قبل، وإن كان قسم منها قد ادعى النشأة فى كردستان العراق أو فى خارج العراق، فى حين أن قسما آخر ادعى أنه قد تأسس خلال سنوات النظام السياسى السابق وبشكل سرى.

وقد توزعت هذه التشكيلات ما بين تيارات إسلامية (سنية، شيعية) وليبرالية، وقومية، وشيوعية، وديمقراطية، وتروكستية، وعمالية ثورية، واشتراكية ماركسية ومستقلة، لتضاف إلى مجموعة الأحزاب والحركات المعروفة بتاريخها الطويل فى العمل السرى والعلنى خلال السنوات والعقود الماضية، وكانت معارضة للنظام السابق وأحيانا متحالفة معه، حسب مقتضيات اللعبة السياسية الداخلية والخارجية.

إن سقوط النظام السابق قد فتح المجال لشيوع نوع من الانفراج السياسى وحرية تعبير علنية غير مقننة، سمحت بصدور العديد من الصحف والمجلات الأسبوعية واليومية التى تجاوز أكثر من مائتى صحيفة ومجلة، وشجعت بالمقابل تأسيس الأحزاب والتجمعات من قبل شخصيات سياسية وجدت فى هذه (السوق السياسية) ما يلبى طموحاتها التى طالما كبتت فى السابق ويفتح لها المجال لدخول عالم السياسة، ولكن فى ظل وضع سياسى جديد لم تعهده من قبل، حيث غياب الدولة وسلطة القانون، وقوات احتلال أحكمت قبضتها على موارد البلاد وثرواته، وتركت كل شىء يسير على هواه. لقد واجه الشارع العراقى كما هائلا من التشكيلات السياسية والدينية والمهنية التى كان محظورا عليها فى السابق التعبير عن أفكارها وتوجهاتها السياسية بالشكل الذى يجسد إيمانها أو تعتقد به صحيحا للتغير الاجتماعى، والثقافى، والسياسى، والاقتصادى وبناء (مجتمع عراقى جديد) يختلف كثيرا عما عاشه العراق فى العقود الماضية، وهى العبارات التى حفلت بها مختلف الخطابات السياسية ومنشورات الأحزاب وصحفها وشعارات الجدار. وفى ظل غياب دستور يحدد شكل الدولة، وكيفية ممارسة السلطة وقانون يشرع عمل الأحزاب والتنظيمات السياسية وقبل صدور الأمر (القانون) رقم ٩٦ تحت اسم قانون الأحزاب السياسية من قبل الحاكم المدنى بول بريمر، فإن هناك العديد من الأحزاب الجديدة والقديمة والتجمعات الفكرية والمهنية منحت لنفسها حرية العمل السياسى وإصدار الصحف والبيانات وافتتحت لها مقار ومكاتب خاصة فى دوائر الدولة المحروقة، أو فى معسكرات الجيش المهجورة وبدأت تعلن عن مواقفها بصدد العديد من القضايا المتعلقة بالشأن العراقى والإقليمى والدولى. وإذا كانت هذه التجمعات الجديدة التى كشفت عن نفسها دفعة واحدة، سواء تلك التى نشأت فى الخارج أو فى داخل العراق وقد تجاوزت العشرات، فإنه من المناسب إدراج بعض الملاحظات الخاصة، أو السمات المشتركة لها من خلال قراءة أولية وموضوعية لهذه الخريطة المعقدة بتعقيد تركيبة ومكونات المجتمع العراقى، وبدون الإشارة الخاصة لهذا الحزب أو ذلك التنظيم.

الملاحظات الخاصة حول التشكيلات السياسية:

أولا: ففى ظل مصادرة النظام السياسى السابق لكل أشكال

العمل السياسي والحزبي العلني، واحتكار ذلك في حزب واحد هو حزب البعث وما عداه، فإن المواطن العراقي بحكم عليه بالإعدام إذا ما قرر الانتماء أو حتى قراءة بيان حزبي سري، فإن ذلك أدى إلى جعل المواطن يعيش في كابوس من الخوف والقلق لم يفق منه بعد، في الوقت الذي بدأت تظهر فيه هذه التشكيلات، الواحد بعد الآخر، الأمر الذي جعلها لا تتمتع بأي قاعدة شعبية، وتبدو، بقسم منها، غريبة عن الشارع السياسي العراقي، ما عدا عددا من الأعضاء الذين أسسوا هذه التنظيمات، بل إن قسما منها مكتف بكتابة أسمائه وشعاراته على الجدران حتى إن قسما منها أيضا طلب مني شخصيا أن اختار له اسما محددا لا يوجد لدى الأحزاب الأخرى.

ثانيا: فهذه الأحزاب والتنظيمات في ظل هذه الأوضاع غير الآمنة، وغير المستقرة، لم يعد بإمكانها تقديم أي شيء ملموس للمواطن العراقي الذي أرهبه الحصار والحرب، وبذلك فهي غير قادرة على اكتساب الشارع العراقي ولا حتى المشاركة في العملية السياسية وبأية صيغة كانت، وخصوصا أن المعطيات الجديدة فرضت أنماطا من العمل السياسي يختلف كثيرا عما كان في الماضي.

ثالثا: إنها أطياف سياسية متنافرة في المواقف والبرامج، والأهداف، ولذلك فإن إمكانية الائتلاف بينها تبدو الآن صعبة جدا على الرغم من ظهور بوادر مشجعة في هذا الاتجاه، ولاسيما في بعض الحالات التي تلتقي فيها في اجتماعات أو مظاهرات لتأكيد وجودها السياسي في الشارع العراقي، إضافة إلى أن هناك صيغا من التعاون أخذت طريقها إلى التشكل ولكن غير معلنة رسميا.

رابعا: إن قسما من هذه الأحزاب والتنظيمات قد تم تشكيلها من قبل شخصيات وعناصر كانت لها مواقع سياسية وإدارية في النظام السابق، مما وضع العديد من علامات الاستفهام حول هذه التشكيلات والهدف من تأسيسها، إلى درجة أن عددا منها قد ظهر على القنوات الفضائية ومن خلال الصحف المحلية يتهجم على النظام السابق، كاشفا سلبياته، وطارحا تنظيمه وكأنه (المنقذ) الذي سينتشل البلاد من هذه الكارثة، في حين أنه كان بالأمس جزءا من النظام.

خامسا: إن قسما من هذه التجمعات قد جرى تشكيلها من قبل ما يطلق عليهم (سماسرة السياسة) يبيعون ولاءهم إلى من يدفع أو للوجاهة، وإن تشكيلهم لهذه التنظيمات سيدر عليهم (الغنائم) أو (المساعدات السخية) في ظل الاحتلال الأمريكي. وظهر أن لقسم منها امتدادات خارجية في التموين والإعداد والتوجيه السياسي واتخاذ المواقف في الظروف المناسبة. وان قسما منها يعتمد في إصدار صحفه على التمويل الذي تقدمه الأحزاب الكبيرة والمتمكنة ماديا، وذلك من أجل أن يتبنى مواقفها السياسية وأطروحاتها بصدد تشكيل الدولة أو كيفية ممارسة السلطة.

سادسا: الشيء الملاحظ أيضا أن أغلبية هذه الأحزاب ليست لها صحافة ناطقة باسمها، وإنما تعبر عن ذلك من خلال (صحف) الاستثمار التي يمولها بعض التجار الذين دخلوا إلى السوق الجديدة لعلهم يحققون بعض المكاسب المالية والشهرة الواسعة.

سابعا: أغلبية هذه الحركات أو التجمعات ليست لها برامج سياسية، واكتفت بتحديد بعض الخطوط العامة المعبرة عن سياستها أو مواقفها من القضايا أو الأحداث الجارية، ومن خلال تصريحات صحفية أو مقابلات تليفزيونية، مبررة ذلك بأن الوقت لن يحن بعد، ولأن الشارع العراقي لم يكن مستعدا لتقبل هذه البرامج في مثل هذه الظروف.

ثامنا: لوحظ أن هناك اتفاقا ما بين أحزاب الداخل ضد أحزاب الخارج، حيث إن بعض الشخصيات السياسية العراقية في الداخل اتهمت أحزاب الخارج صراحة وعلنية بأنها جاءت للاستحواذ على (الكعكة السياسية)، وعدم دعوة أحزاب الداخل إلى المؤتمرات التي تعقد لتقرير مستقبل العراق، وهذا ما حصل في تشكيلة الحكم الانتقالي الذي استحوذت عليه أحزاب الخارج، أو التي كانت موجودة في كردستان العراق، ولكن حصل بعض التغير في الأداء السياسي بعد تسليم السلطة إلى العراقيين في ٣٠ يونيو، حيث اتسعت المشاركة لتضم أحزابا وتيارات من الداخل وخصوصا في تشكيلة المجلس الوطني المؤقت وكذلك الحكومة.

تاسعا: بقدر ما أن هذه التجمعات القديمة والجديدة يجمعها هدف واحد هو معاداتها للنظام السابق - وإن كان بدرجات متفاوتة - وتأكيدها على ترسيخ قيم الديمقراطية في الحياة السياسية العراقية وإقرار مبدأ تداول السلطة سلميا، فإنها تفترق كثيرا فيما بينها حول صيغ الفيدرالية التي تطالب بها الأحزاب الكردية وتساندها بعض الأحزاب الأخرى التي وجدت في كردستان العراق خلال السنوات الماضية ملاذا لها من بطش النظام السابق، فإن أغلبية الأحزاب والحركات الإسلامية لم تعبر صراحة عن موقفها الواضح من الفيدرالية وطالبت بدولة مركزية واحدة لكل الشعب العراقي في الوقت الذي رفضت فيه العلمانية جملة وتفصيلا، في حين أن القسم الآخر دعا إلى تطبيق الخلافة وإقامة الشريعة الإسلامية.

عاشرا: فيما يتعلق بالموقف من الحرب أساسا والاحتلال بالتحديد، فإن هناك فرزا واضحا في هذا المجال، حيث إن هناك عددا من الأحزاب والحركات قد أعلنت صراحة رفضها للحرب التي شنت على العراق، واعتبرت أن القضاء على الدكتاتورية لا يبرر العدوان على العراق وتدمير شعبه، وقد تميزت في ذلك الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والوطنية العراقية وحتى قسم من الأحزاب الإسلامية. وقد طالبت هذه الأحزاب برحيل القوات المحتلة وتسليم السلطة إلى الشعب العراقي صاحب الكلمة الأولى في تقرير مصيره بنفسه، في الوقت الذي طالبت فيه بعض الأحزاب بالتمسك بوجود قوات الاحتلال خوفا من عودة النظام السابق واندلاع حرب طائفية وعرقية.

حادي عشر: إن هناك بعض الأحزاب والحركات ذات التوجه الإسلامي امتنعت عن التصريح علنا بإقامة دولة إسلامية على غرار النموذج الإيراني أو الطالباني، وأكدت أن المرحلة الحالية تتطلب حكومة وطنية، لأن لعبة الديمقراطية لم تنضج بعد وليس من السهل الآن تجاوز هذا المطلب في الوقت الحاضر وعدم استفزاز القوى الأخرى، وإنما ما هو مطروح حاليا بسبب معادلات

وتعقيدات الوضع الراهن، هو حكومة وطنية غير دينية حتى تتحسن الأوضاع السياسية بالتدريج.

ثانى عشر: تحولت المساجد والحسينات إلى مقار لهذه الأحزاب ومنابر للتثقيف السياسى والدينى ومهاجمة قوات الاحتلال الأمريكية وكشف ممارساتها الخاطئة ضد الشعب العراق، وعدم احترامها للخصوصيات الوطنية والقومية والدينية للمواطنين ولجوئها إلى ممارسات استفزازية كثيرة مما عقد الوضع السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

ثالث عشر: على الرغم من أن هناك العديد من الأحزاب والحركات السياسية قد طالبت باجتثاث حزب البعث من كل مؤسسات الدولة، إلا أن هناك بعض الأصوات التى طالبت بالمقابل بطى صفحة الماضى وبدء صفحة جديدة فى تاريخ العراق السياسى والاقتصار فقط على محاكمة العناصر التى ارتكبت جرائم ضد الإنسانية وحقوق الإنسان، الأمر الذى أدى إلى التعامل بنوع من الشفافية مع القرار الذى أصدره الحاكم المدنى بول بريمر بإقصاء أعضاء حزب البعث من الدولة والقيام بحالات من الفرز لبعض العناصر واستثناء بعض المراتب الحزبية التى عادت إلى مراكزها الوظيفية السابقة.

رابع عشر: عبرت بعض الأحزاب عن معارضتها للقرار ١٤٨٣ فى أيار ٢٠٠٤، واعتبرته صكا من مجلس الأمن بانتداب العراق ووضعه تحت الوصاية. وقد جاءت هذه المواقف من الأحزاب والتيارات الاشتراكية والديمقراطية، وطالبت بإلغائه، فى الوقت الذى لاذت فيه بعض القوى بالصمت واعتبر القسم الآخر أن الغزو الأمريكى ما هو إلا (تحرير للعراق).

خامس عشر: انتقدت بعض الأحزاب والحركات قرار قوات الاحتلال الأمريكى بحل وزارتى الدفاع والإعلام، واعتبرت ذلك انتهاكا للسيادة الوطنية العراقية وتلبية للسياسة الصهيونية، التى كان هدفها الأول والأخير هو إخراج الجيش العراقى من معادلة الصراع العربى/ الصهيونى وقد تحقق لها ما تريد بهذه الحرب التى لم تكن إلا من أجلها. وقد أثبتت الأحداث السياسية وما رافق المشهد العراقى من عنف دموى وتدمير، خطأ هذا الإجراء الأمريكى، الأمر الذى أدى إلى التراجع التدريجى فى التعامل مع تشكيلات الجيش العراقى وصرف رواتب كل مراتبه وصنوفه، وتردد أن قوات الاحتلال استعانت ببعض العناصر المتقدمة من تشكيلات الجيش فى مهماتها العسكرية ووزارة الدفاع الجديدة.

سادس عشر: عند قراءة الكراسات التى أصدرتها هذه التشكيلات وكذلك ما ينشر فى الصحف من تصريحات ومقابلات، يلاحظ أنها تناثرت مواقفها ما بين مؤيد للنظام الرئاسى على غرار الولايات المتحدة، أو نظام الجمعية الوطنية الفرنسية وما بين متحمس لعودة الملكية الدستورية وتطبيق النظام البرلمانى على غرار ما هو مطبق فى بريطانيا. إلا أنها اتفقت على أن الانتخابات وبالاقتراع العام المباشر والسرى هى الطريق الصحيح لبناء عراق ديمقراطى وتعددية سياسية وحزبية مستقرة، ومن خلال دستور دائم يحظى بموافقة الشعب عبر الاستفتاء العام الشعبى الذى يمنح الشرعية لحكومة وطنية قادرة على إدارة شئون البلاد بالشكل الذى يحقق توازنا فى توزيع الثروات وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن العراقى.

سابع عشر: لقد تميزت بعض الأحزاب السياسية والتيارات والحركات الدينية برفضها الاحتلال واعتبرت المقاومة المسلحة مشروعة وواجبا دينيا ووطنيا ورفض كل ما يترتب عليه من نتائج وآثار سياسية وأمنية واقتصادية وقومية واجتماعية وثقافية، والحفاظ على وحدة العراق ورفض تقسيمه على أساس عرقى أو مذهبى أو دينى.

المستقبل السياسى للأحزاب والتنظيمات العراقية:

من بين العديد من القوانين والأوامر التى أصدرتها سلطات الاحتلال الأمريكية (سلطة الائتلاف المؤقتة) هناك القانون (الأمر رقم ٩٦) الذى صدر تحت عنوان قانون الأحزاب أو الهيئات السياسية من قبل بول بريمر المدير الإدارى لسلطة الائتلاف المؤقتة. واستنادا إلى مرجعية القرارين الصادرين من مجلس الأمن: القرار رقم (١٤٨٣) والقرار رقم ١٥١١/٢٠٠٣، فإن هذا القانون (الأمر) اعترف بالكيانات السياسية المشكلة فى العراق، والمعترف بها قانونا من قبل المفوضية العراقية المستقلة للانتخابات، وتتكون من ناخبين مؤهلين يتآزرون طواعية على أساس أفكار ومصالح وآراء مشتركة بهدف التعبير عن مصالحهم ونيل النفوذ وتمكين مندوبيهم من ترشيح أنفسهم لمنصب ما. وإن العدد المطلوب لمنح الكيان السياسى التصديق على أنه كيان سياسى هو ٥٠٠ شخص أو ناخب، ومعترف بهوية رسمية.

وبناء على ذلك، فإن أى كيان سياسى، تنظيما كان أو حزبا أو تجمعات، أو حتى فردا، يرغب بالترشيح للانتخابات، يجب أن يضم ٥٠٠ شخص أو عضو، أو ناخب مؤهل، أو إذا كان فردا يحصل على توقيع ٥٠٠ شخص مؤهل.

وعليه، وحسب المادة الرابعة ٩٦، فإنه لا يجوز لأية منظمة أو مجموعة من الأفراد تقديم مرشحين للانتخابات ما لم يكونوا قد حصلوا على التصديق عليها ككيان سياسى من قبل المفوضية العليا للانتخابات فى العراق. كما نص الأمر فى القسم الرابع، الفقرة (و)، على ضرورة أن تصدر الكيانات السياسية نظاما يحكم تنظيمها وطريقة عملها، بما فى ذلك طريقة أو عملية اختيار القادة المرشحين، ويجب أن يكون النظام متاحا لأى فرد من الشعب فى حالة طلبه الاطلاع عليه. أى أن الأمر يرفض التنظيمات السرية، والميليشيات العسكرية أو التى لا تقدم طلبا للترخيص يتضمن الشروط أعلاه، ويشترط الديمقراطية فى داخل هذه التنظيمات، كما سمح لها أيضا بحرية تشكيل الائتلاف، وتوافر الشفافية الكاملة فى جميع معاملاتها المالية وإمكانية الاطلاع عليها من قبل المفوضية.

وعلى ضوء هذا القانون الذى وضع شروطا لتشكيل الكيان السياسى المتمثل فى الحزب أو المنظمة، وحدد آلية عملها على الساحة السياسية العراقية، فإن هناك العديد من هذه التنظيمات سوف تواجه أوضاعا صعبة للتكيف مع هذا الواقع السياسى الجديد، وهذا ما حصل لقسم منها، والتى سرعان ما أقفلت أبواب مقارها ورحل قادتها نتيجة للظروف الأمنية، حيث اختفى العديد من هذه التنظيمات بعد عدة أشهر من ظهورها، وهناك قسم آخر قد اتخذ طريقة التحالفات مع أحزاب وتنظيمات أخرى لتنسيق عملها وتوحيد جهودها السياسية للاشتراك فى العملية السياسية تحت إطار جديد، وهذا أيضا ما حصل قبل تشكيل

المجلس الوطني المؤقت، حيث برز اللقاء الديمقراطي الذي ضم بين جناحيه أحزابا وتنظيمات لها تاريخ طويل في العمل السري والعلني وقاعدتها الشعبية الواسعة بين صفوف المجتمع العراقي. كما أكدنا في الملاحظات السابقة، فإن هناك أحزابا وتيارات تعرضت للانشقاق، وتشرذمت إلى تنظيمات صغيرة اضطرت إلى إغلاق مكاتبها لعدم إمكانية دفع إيجاراتها.

وإذا كان القانون ٩٧ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة قد حدد نظام التمثيل النسبي بأنه هو النظام المناسب للعراق كأساس لإجراء انتخابات المجلس الوطني في يناير ٢٠٠٥، وما قرره في أجزائه الثلاثة من أن العراق منطقة انتخابية واحدة، فإنه بالمقابل فتح الباب لقيام حكومات ائتلافية، ويشجع على تطور الأحزاب، ومنع الاحتكار السياسي لحزب معين من الأحزاب، ويستند على الصيغة الحسابية البسيطة لحساب تخصيص المقاعد، حيث يقسم عدد الأصوات على عدد المقاعد، كما نص القانون أيضا على نقطة مهمة نادرا ما يؤخذ بها في الأنظمة الانتخابية الأخرى، ألا وهي عدم وضع شرط الحد الأدنى للتمثيل كما يجري في الدول الأوروبية، حيث وضعت حاجز الـ ٥٪ من الأصوات كحد أدنى وشرط للتمثيل في المجالس النيابية. وبذلك فإن هذا النظام الانتخابي بقدر ما وفر فرصة وإمكانية لأن تمثل كل الأحزاب السياسية، وخصوصا الصغيرة وكذلك الأقليات والطوائف الدينية، إلا أن ذلك مرهون بقدرة هذه الأحزاب والتنظيمات، مهما اتخذت من تسميات، على التكيف أو العيش في الساحة السياسية العراقية، وتلبية حاجات وطموحات جماهيرها واستعدادها لطرح البرامج السياسية والانتخابية التي تجعل منها مركز استقطاب وجذب لفئات المجتمع الأخرى في وسط مفتوح لكل الأطياف. إذ إن هناك الكثير من التجارب السياسية، وخصوصا في إيران والجزائر، ودول أوروبا الشرقية، وكذلك في دول أمريكا اللاتينية بعد التحولات الديمقراطية في أنظمة الحكم والإقرار بتداول السلطة سلميا عبر صناديق الاقتراع، فقد عرفت هذه الدول ولادة العديد من الأحزاب والتنظيمات والحركات والتجمعات السياسية والمهنية، إلا أنها تبخرت بالتدرج بعد أن أخذت العملية السياسية تسير وفق آلية محددة القوانين والتشريعات المنظمة للحياة السياسية، وبقيت في الساحة الأحزاب التي استطاعت أن توثق علاقتها بالجماهير من خلال برامجها السياسية أو من خلال صيغ التحالفات التي فرضها الأمر الواقع.

وفي الواقع، فإن صيغة التحالفات التي اعتادت عليها الأحزاب السياسية العراقية التي تشكلت في الخارج معارضة للنظام السابق، أو تلك التي لها حضور سري وعلني أحيانا في الوسط السياسي العراقي، وتأسست منذ وقت طويل جدا، أضحت الصيغة السائدة والجاري التفاوض على بلورتها حاليا. فبعد أن اتحدت بعض تنظيمات الخارج في إطار الائتلاف الوطني العراقي الذي أسس في عام ١٩٩٩، حيث ضم حركة المستقلين العراقيين، وحركة الديمقراطيين العراقيين، والتجمع العراقي الموحد، والتحالف العسكري، ومنظمة العمل العراقية، عادت مرة أخرى لتوسع من إطار تحالفاتها في صيغة جديدة تحت اسم الائتلاف الوطني الديمقراطي الذي انبثق في يناير ٢٠٠٤ (كحزب سياسي يسعى إلى التعبير عن الطموحات المشروعة التي يتطلع إليها العراقيون بكل انتماءاتهم وأطيافهم وقومياتهم)، واتسع ليضم إليه حزب الاستقلال الوطني وحركة القوميين الديمقراطيين وحركة ثوار الانتفاضة وحركة المحافظين العراقيين.

كما برز إلى الساحة السياسية ائتلاف اللقاء الديمقراطي الذي ضم الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحركة الاشتراكية العربية وحركة الديمقراطيين المستقلين (عدنان الباجي)، والحزب الوطني الديمقراطي. في الوقت الذي أعلن فيه عن إمكانية انضمام الأحزاب الأخرى إلى هذا اللقاء. ويبدو أن الملكية الدستورية العراقية بعد أن استبعدت من تشكيلة مجلس الحكم والحكومة المؤقتة، اتجهت إلى خطب ود بعض القوى السياسية بهدف تشكيل ائتلاف يطرح قائمة انتخابية مشتركة، وهو ما كشف عنه راعي الملكية الشريف علي بن الحسين في المقابلة التي أجرتها معه صحيفة الصباح العراقية ٣ تشرين الأول ٢٠٠٤، وكذلك الحال مع الجبهة التركمانية التي بدأت تنسج خيوط التحالف مع بعض القوى الطائفية والدينية، أي في إطار الأقليات، وربما مع الأحزاب التي تعترف بحقوقها أكثر من بقية الأحزاب الأخرى، وخصوصا في مناطق تواجد الأغلبية التركمانية، أو في المناطق ذات الحساسية العرقية والدينية. وبرزت إلى الوجود أيضا الجبهة العراقية الموحدة التي تضم ١٤ حزبا وحركة اتفقت على توحيد جهودها السياسية لخوض الانتخابات من خلال قائمة واحدة. كما شهدت الساحة العراقية ولادة الاتحاد الوطني العراقي، وهو تكتل أو تحالف من ٤٦ حزبا وحركة انبثق إلى الوجود في أغسطس ٢٠٠٤ استعدادا لطرح قائمة موحدة في انتخابات ٢٠٠٥.

في ضوء ما تقدم، على أساس ما ستئول إليه نتائج الانتخابات المستندة إلى نظام التمثيل النسبي، واعتبار العراق منطقة انتخابية واحدة، فإن أغلبية مؤسسات المجتمع المدني العراقي سيكون لها حضور في المجلس الوطني العراقي، حتى وإن كان من خلال مقعد واحد، أو عشرة مقاعد.

حيث إن التسويات السياسية ستكون هي الرائجة في السوق السياسية العراقية، ما قبل الانتخابات وبعدها، ولن تكون هناك قوة منفردة لتحتكر العمل السياسي وحدها، ولن تكون هناك محاصصة لا طائفية ولا عرقية، لكن ما يخشاه البعض هو رد الفعل الذي يمكن أن يصدر من التيارات السياسية الدينية التي على ما يبدو فقدت الكثير من مواقفها لصالح القوى السياسية العلمانية الديمقراطية. كما أن الأحزاب والتنظيمات التي لا تستطيع أن تجمع ٥٠٠ توقيع (أو عضو)، سوف تختفي من على الساحة السياسية ولا يتم التصديق لا على ترشيحها، ولا على السماح لها بالعمل السياسي، وستخلو الساحة السياسية العراقية من الأحزاب الكبيرة، والقوائم الائتلافية التي استعدت لكل الاحتمالات، حيث أشارت كل الأوساط المراقبة للمشهد السياسي العراقي، إلى أن الأحزاب العشرة الكبيرة والرئيسية الأعضاء في المجلس الوطني المؤقت تكثف جهودها من أجل طرح ائتلاف يضمها لتدخل الانتخابات بقائمة واحدة، حيث إن التجربة التي تحققت في انتخابات المجلس الوطني المؤقت وما أفضت إليه من تشكيل حكومة مؤقتة، شجعت هذه الأحزاب لتسير في الاتجاه نفسه، بغية المحافظة على مواقفها السياسية والحكومية.

ملحـــق [١] قانون الإنتخابات والأحزاب السياسية فى العراق

الأمر رقم ٩٦ القانون الانتخابى

إلحاقا لسلطتى كحاكم مدنى لسلطة التحالف المؤقتة طبقا لقرارى الحرب واستخداماتها، وبالتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بما فى ذلك القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

تأكيدا على حقوق الشعب العراقى المقرة فى قرارى ١٤٨٣ و ١٥١١ فى تحديد مستقبلهم السياسى بحرية. ومع ملاحظة أن قانون إدارة دولة العراق للمرحلة الانتقالية ينص على اختيار الشعب العراقى حكومته عن طريق انتخابات حرة وموثوقة تجرى فى نهاية كانون الأول ٢٠٠٤، إذا أمكن ولا تتعدى ٣١ كانون الثانى ٢٠٠٥ على أى حال.

وتصميما على تحقيق أهداف القانون الإدارى الانتقالى للمرحلة الانتقالية بما فى ذلك وضع الدستور الدائم والتصديق عليه وتأسيس حكومة منتخبة فى ظل ذلك الدستور. والتزاما بانتخاب واضعى الدستور العراقى عن طريق اقتراع مباشر وعالمى وسرى للشعب العراقى وملاحظة تبنى مجلس الحكم العراقى للقرار ٨٧ لسنة ٢٠٠٤ الذى يصدق على اعتماد منطقة انتخابية واحدة والتمثيل النسبى فى انتخابات المجلس الوطنى للحكومة العراقية الانتقالية، وبعد مشاورات حثيثة مع ممثلى الأمم المتحدة والإفادة من مشاوراتهم مع مجلس الحكم وقطاع واسع من الشعب العراقى - أعلن التالى:

الجزء (١)

الغاية

يمثل هذا الأمر جزءا من الإطار القانونى لانتخابات حقيقية وموثوقة لتحديد عضوية المجلس الوطنى للحكومة العراقية الانتقالية.

الجزء (٢)

تعريفات

لأغراض هذا الأمر، تنطبق التعريفات التالية: الكلمات التى تفيد المفرد وتتضمن وتنطبق على عدة أشخاص أو جهات أو أشياء، والكلمات التى تفيد الجمع تتضمن المفرد والكلمات التى تفيد جنس الذكر تتضمن الأنثى.

١- هيئة تعنى الانتخابات العراقية المستقلة كما تم تأسيسها بموجب أمر سلطة التحالف المؤقتة رقم ٩٢ (سلطة التحالف المؤقتة) أمر /٣١ أيار ٩٢/ ٢٠٠٤.

٢- الحكومة العراقية المؤقتة تعنى الحكومة التى ستتقلد جميع السلطات الحكومية فى حزيران ٢٠٠٤ وتحتفظ بها إلى حين تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية.

٣- الحكومة العراقية الانتقالية تعنى الحكومة التى سيتم تشكيلها بعد انتخابات عامة يتم اجراؤها فى موعد اقصاه ٣١ كانون الثانى ٢٠٠٥.

٤- المجلس الوطنى يعنى المجلس الوطنى للحكومة العراقية الانتقالية كما ورد فى القانون الإدارى الانتقالى.

٥- قانون الأحزاب والكيانات السياسية يعنى القانون الذى سيحكم الاعتراف بالكيانات السياسية فى العراق خلال المرحلة الانتقالية.

٦- كيان سياسى يعنى أى كيان سياسى كما تم تعريفه فى قانون الأحزاب والكيانات السياسية.

٧- الحد يعنى الحد الأدنى للأصوات الضرورية على مقعد فى المجلس الوطنى.

الجزء (٣)

نظام التمثيل

١- يتم انتخاب المجلس الوطنى عن طريق اقتراع مباشر وعالمى وسرى.

٢- تماشيا مع المادة ٣١ من القانون الإدارى الانتقالى، تختار انتخابات المجلس الوطنى ٢٧٥ عضوا، وتماشيا مع المادة (٣١ أ) من القانون الإدارى الانتقالى يحكم قانون منفصل يتم وضعه بعد الانتخابات استبدال أعضاء المجلس الوطنى فى حالات الاستقالة أو الإقالة أو الوفاة.

٣- سيكون العراق دائرة انتخابية واحدة، وستقسم جميع المقاعد فى المجلس الوطنى بين الكيانات السياسية من خلال نظام التمثيل النسبى.

٤- تبنى صيغة تخصيص المقاعد فى المجلس الوطنى على حساب أولى يوظف الحصص البسيطة (هير كوتا) وحسابات أخرى توظف أكبر المتبقين ليكون الحد الطبيعى الذى يحسب بتقسيم مجموع الأصوات الصالحة على ٢٧٥ وستعلن آلية استخدام هذه الصيغة فى تعليمات تنشر طبقا للجزء (٦).

الجزء (٤)

مرشحو الانتخابات

١- يستطيع أى كيان سياسى تقديم قائمة انتخابات المجلس الوطنى إلى الهيئة ما دامت المعايير القانونية تنطبق على المرشحين المذكورين فى القائمة.

٢- يجب أن تكون القوائم المقدمة إلى الهيئة مرتبة حسب الاستحقاق وسيتم تخصيص المقاعد فى المجلس الوطنى طبقا للترتيب الوارد فى هذه القائمة، ولا يجوز تغيير ترتيب المرشحين فى هذه القائمة أو تغيير هذه القائمة بعد تاريخ معين تحدده الهيئة.

٣- يجب أن يتضمن أول ثلاثة مرشحين فى القائمة امرأة واحدة على الأقل وأول ستة مرشحين إمرأتين على الأقل وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة.

٤- كل قائمة يجب أن تحتوى على ١٢ مرشحا كحد أعلى ما عدا الأفراد المعتمدين ككيانات سياسية من قبل الهيئة، حيث يستطيعون تقديم ترشيحهم على قائمة تحتوى على مرشح منفرد ولا ينطبق المتطلب (٣) فى الجزء (٤) عندما تتضمن القائمة فردا واحدا معتمدا ككيان سياسى من قبل الهيئة.

٥- سيتم تخصيص المقاعد للمرشحين وليس للكيانات السياسية ولا يحق للكيان السياسى فى أى وقت سحب مقعد فى المجلس الوطنى من المرشح الذى خصص له.

الجزء (٥)

حق التصويت

١- حتى يتسنى للشخص التصويت فى انتخابات المجلس الوطنى يجب أن يكون:

أ- تماشيا مع المادة ١١ من القانون الإدارى الانتقالى يجب أن يعتبر مواطنا عراقيا أو له حق المطالبة بالجنسية العراقية أو كونه مؤهلا للحصول على الجنسية العراقية.

ب- ولد فى أو قبل ٣١ كانون الأول ١٩٨٦ .

ج- مسجلا للتصويت حسب الإجراءات الصادرة عن الهيئة.

٢- تفسير الهيئة المادة (١١) من القانون الإدارى الانتقالى بشكل شمولى ولن تعتمد على أى إجراءات إدارية أو قانونية تعتمدها الحكومة العراقية الانتقالية لتنفيذ المادة (١١) من القانون الإدارى الانتقالى.

٣- قرارات الهيئة لن تتعارض مع إجراءات إدارية أو قانونية تباشرها الحكومة العراقية الانتقالية مستقبلا لتنفيذ المادة (١١) من القانون الإدارى الانتقالى.

الجزء (٦)

التنفيذ

يحق للهيئة إصدار تعليمات وقوانين وإجراءات لتنفيذ هذا الأمر.

الجزء (٧)

التشريعات المتعارضة

تعلق أية أحكام للقانون العراقى تتعارض مع هذا الأمر بحسب درجة تعارضها.

الجزء (٨)

تاريخ النفاذ

يعتبر هذا الأمر ساريا اعتبارا من تاريخ توقيعه.

لبول بريمر الحاكم المدنى سلطة التحالف المؤقتة.

١٥/٦/٢٠٠٤

الأمر رقم ٩٧

قانون الأحزاب أو الهيئات السياسية

بناء على السلطات المخولة لى بصفتى المدير الإدارى لسلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القوانين والأعراف المتبعة فى حالة الحرب تماشيا مع قرارات مجلس الأمن الدولى ذات العلاقة بما فى ذلك القرار رقم (١٤٨٣) (٢٠٠٣) والقرار رقم ١٥١١ (٢٠٠٣).

وتأكيدا مرة أخرى على حق الشعب العراقى الذى أقره القراران رقما ١٤٨٣ و١٥١١ فى تحديد مستقبله السياسى بحرية ونظرا إلى أن قانون إدارة دولة العراق خلال المرحلة الانتقالية ينص على قيام الشعب العراقى باختيار حكومته عن طريق انتخابات صادقة وموثوق بها تجرى فى نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٤ إذ تيسر ذلك أو على أى حال فى تاريخ لا يتعدى ٣١ / كانون الثانى ٢٠٠٥.

وإصرارا على تحقيق الأهداف الانتقالية لقانون الإدارة خلال الفترة الانتقالية بما فى ذلك إعداد الدستور الدائم والتصديق عليه وتأليف حكومة منتخبة بموجب ذلك الدستور، وتأكيدا على الحاجة للتعاون الدولى لتحقيق هذه الأهداف وعلى الدور الضرورى الذى يعتزم أن تلعبه الأمم المتحدة وآخرون معترف بهم دوليا فى إدارة الانتخابات.

والتزاما بتأسيس كيان من المحترفين العراقيين والمستشارين ذى الخبرة يكون غير متحيز ومعترفا به دوليا لتنسيق الانتخابات السليمة والنزيهة فى العراق والإشراف عليها، وبعد التشاور مع ممثلى الأمم المتحدة والاستفادة من مشاوراتهم مع مجلس الحكم ومع قطاع عريض من الشعب العراقى.

اعلن بموجب ذلك إصدار ما يلى:-

القسم الأول

الغاية

يشكل هذا الأمر جزءا من الإطار القانونى لانتخابات حقيقية وذات مصداقية تعكس بشكل منصف وفرة وتنوع الفكر السياسى فى العراق عن طريق تشجيع تطوير الهيئات السياسية فى جميع أرجاء العراق وتنظيم ذلك على نحو نزيه ومنصف.

القسم الثانى

الاعتراف بالكيانات السياسية

١- تعنى عبارة الكيان السياسى أى منظمة بما فى ذلك أى حزب سياسى يتكون من ناخبين مؤهلين يتآزرون طواعية على أساس أفكار أو مصالح أو آراء مشتركة بهدف التعبير عن مصالحهم ونيل النفوذ وتمكين مندوبيهم من ترشيح أنفسهم لمنصب عام شريطة حصول هذه المنظمة المكونة من الناخبين المؤهلين على المصداقية الرسمية ككيان سياسى من قبل المفوضية العراقية المستقلة للانتخابات (المفوضية) كما تعنى عبارة (الكيان السياسى) شخصا واحدا بمفرده ينوى ترشيح نفسه لانتخابه فى منصب عام شريطة حصول ذلك الشخص على المصداقية الرسمية ككيان سياسى من قبل المفوضية.

٢- تضع المفوضية اللوائح التى تنظم منح وسحب المصداقية من الكيانات السياسية وتشمل هذه اللوائح التنظيمية إجمالى عدد الناخبين المؤهلين الذى يجرى تحديده عن طريق التوقعات أو البصمات الشخصية المميزة أو عن طريق أية وسيلة أخرى لتحديد الهوية. إن إجمالى عدد الناخبين المؤهلين هم العدد المطلوب لمنح الكيان السياسى التصديق على أنه كيان سياسى شريطة ألا يتجاوز إجمالى عدد الناخبين المؤهلين اللازم لمنح التصديق للمنظمات أو للأشخاص بمفردهم ٥٠٠ ناخب مؤهل.

القسم الثالث

الوضع القانونى للكيانات السياسية وكيفية التعامل معها

١- باستثناء الأفراد المصدق عليهم يصبح أى كيان سياسى - حال منحه - كيانا سياسيا قائما بذاته فى العراق ما لم يتمتع بذلك الوضع القانونى مسبقا.

٢- يكون بمقدور الكيانات السياسية بصفتها كيانات قانونية مميزة امتلاك العلاقات أو استئجارها أو الحصول على حق شغلها قانونيا كما يحق لها ابرام العقود واجراء المعاملات وتمتع الكيانات السياسية بأية استحقاقات قانونية إضافية أو أية حماية إضافية تقدمها لها المفوضية من خلال اللوائح التنظيمية والقواعد والإجراءات والقرارات.

٣- تعتبر جميع الكيانات السياسية بمن فى ذلك الأشخاص المصدق عليهم متساوية أمام القانون وتحظى فى جميع الأوقات بمعاملة متساوية من قبل جميع المستويات الحكومية فى العراق.

٤- لا يجوز لأية منظمة أو مجموعة من الأفراد تقديم مرشحين للانتخابات فى العراق ما لم يكونوا قد حصلوا على التصديق عليها ككيان سياسى من قبل المفوضية ولا يحق لأى شخص بمفرده ترشيح نفسه للانتخابات فى العراق ما لم يكن قد حصل على تصديق المفوضية على اعتباره كيانا سياسيا.

القسم الرابع

الاعتراف بالمبادئ العامة

١- تلتزم الكيانات السياسية باللوائح التنظيمية والقواعد والإجراءات والقرارات التى تصدر عن المفوضية.

٢- تحدد المفوضية الأفعال التى يعتبر تنفيذها أو إغفالها أفعالا مخلة بالانتخابات وتخضع بالتالى من يقوم بها أو يغفلها للعقوبة. وقد تشمل العقوبة من يرتكب أفعالا مخلة بالانتخابات، على سبيل المثال لا الحصر الإنذار القضائى والغرامة المالية والتنبيه العام وتعليق التصديق وسحب التصديق ويتم تنفيذ العقوبة على مرتكبى هذه الأفعال المخلة بالانتخابات إضافة إلى العقوبات الجنائية التى ينص عليها القانون العراقى.

٣- تنطبق المبادئ التالية على جميع (الكيانات السياسية فى العراق) ويتم دمجها فى اللوائح التنظيمية للمفوضية التى تسرى على الكيانات السياسية والتى تقوم المفوضية بتنفيذها:

أ- لا يجوز لأى كيان سياسى الارتباط مع أو تكوين أية علاقة مع أية قوة مسلحة أو ميليشيا أو وحدة عسكرية متبقية تم تعريفها فى الأمر رقم (٩) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة وعنوانها اللائحة التنظيمية للقوات المسلحة والميليشيات داخل العراق.

ب- لا يجوز لأى كيان سياسى الحصول على تمويل مباشر أو غير مباشر من أية قوة مسلحة أو ميليشيا أو وحدة عسكرية متبقية.

ج- لا يجوز لأى كيان سياسى ترشيح أى شخص لا تتوافر فيه المعايير القانونية المعمول بها.

د- يجب أن تتقيد الكيانات السياسية بجميع القوانين والأنظمة فى العراق بما فى ذلك من إحكام الاجتماعات العامة وحالات التحريض على العنف وتحريض الآخرين على الكراهية وتخويف الآخرين ودعم الإرهاب وممارسته واستخدامه

هـ- يجب أن تمارس الكيانات السياسية عملها عملا بقواعد السلوك التى ستصدرها المفوضية، ويجب أن تشمل هذه القواعد ضمن ما تشمله من أمور أخرى المتطلبات الوارد ذكرها فى الفقرة الفرعية (د) فى الفقرة (٣) من القسم (٤) من هذا الأمر.

و- يجب على الكيانات السياسية فيما عدا الأفراد المصدق عليهم ككيانات سياسية أن تصدر نظاما يحكم تنظيمها وطريقة عملها بما فى ذلك طريقة أو عملية اختيار القادة والمرشحين، ويجب أن يكون هذا النظام متاحا لأى فرد من الشعب فى حال طلبه الاطلا ع عليه.

ز- لغرض المنافسة الحرة والصريحة فى الانتخابات، تتاح للكيانات السياسية إمكانية تشكيل ائتلاف لتجميع المصالح ولها كذلك إمكانية تشكيل الحملة الانتخابية للمرشحين حول الائتلافات التى يتم تشكيلها حول هذه المصالح.

ح- يجب أن تبذل الكيانات السياسية قصارى جهودها لتحقيق الشفافية الكاملة فى جميع معاملاتها المالية، ويجوز للمفوضية أن تصدر لوائح تنظيمية فى هذا الصدد تتعلق بالكشف عن المعاملات المالية.

٤- تحتفظ المفوضية بكامل حرية التصرف بغية تحديد الآليات المستخدمة لتنفيذ لوائحها التنظيمية بحق أى كيان سياسى.

القسم الخامس

التعديلات واللوائح التنظيمية الإضافية

للمفوضية وحدها دون غيرها مسئولية معالجة جميع الأمور الإضافية المتعلقة باللوائح التنظيمية والتصديق على الكيانات السياسية.

القسم السادس

التشريعات المتعارضة

يتم بموجب هذا الأمر تعليق العمل بأى حكم من أحكام القانون العراقى يتعارض مع هذا الأمر وذلك بقدر درجة تعارضه معه.

القسم السابع

النفاذ

يدخل هذا الأمر حيز التنفيذ ويصبح سارى المفعول من تاريخ التوقيع عليه.

بول بريمر

المدير الإدارى لسلطة الائتلاف المؤقتة.

ملحـــــق [٢] قائمة بالأحزاب والتنظيمات والحركات والتجمعات السياسية العراقية

١- الحزب الديمقراطى الكردستانى
٢- حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى
٣- الحزب الشيوعى العراقى
٤- الحزب الشيوعى الكردستانى/تنظيم رديف للحزب الشيوعى العراقى فى إقليم كردستان
٥- الحركة الاشتراكية العربية
٦- الحزب الطليعى الاشتراكى الناصرى
٧- الحزب الاشتراكى الديمقراطى الكردستانى
٨- الحزب الإسلامى العراقى
٩- الجماعة الإسلامية فى كردستان العراق
١٠- حزب المحافظين فى كردستان العراق
١١- حزب كادحي كردستان
١٢- حزب الإصلاح الديمقراطى
١٣- الحركة الوطنية الديمقراطية الموحدة
١٤- المؤتمر الوطنى العراقى
١٥- الحزب الوطنى العراقى
١٦- حزب الوطن
١٧- حركة الوفاق الوطنى
١٨- حركة التجمع الوطنى
١٩- التجمع من أجل الوحدة الوطنية العراقى
٢٠- المجلس الأعلي للثورة الإسلامية
٢١- حزب الدعوة الإسلامى/ تنظيم العراق
٢٢- منظمة العمل الإسلامية
٢٣- الحركة الملكية الدستورية
٢٤- التنظيم الطليعى العراقى
٢٥- تجمع العراقيين المستقلين
٢٦- الائتلاف الوطنى العراقى
٢٧- الجبهة الوطنية العراقية
٢٨- المجلس الحر العراقى
٢٩- الهيئة الوطنية العراقية
٣٠- الكتلة الوطنية العراقية
٣١- حركة ١٥ شعبان
٣٢- حركة نهضة العراق الجديد
٣٣- حركة الوفاق الإسلامى
٣٤- الجمعية الوطنية لإنقاذ العراق
٣٥- الاتحاد الإسلامى الكردستانى
٣٦- تجمع المثقفين العراقيين
٣٧- حزب الله العراقى
٣٨- الحركة الإسلامية المستقلة
٣٩- تحالف القبائل العراقية المستقلة
٤٠- حزب الخضر (البيئة)
٤١- حزب القوميين الديمقراطيين
٤٢- الحزب الاشتراكى العربى
٤٣- حزب الوحدة الاشتراكى

٤٤- حركة التحرير الوطني العراقي
٤٥- حزب الشعب العراقي
٤٦- تجمع ١٤ تموز الديمقراطي
٤٧- تجمع الحركة الوطنية العراقية
٤٨- حركة الإنقاذ الوطني
٤٩- حركة الضباط والمدنيين الأحرار
٥٠- لجنة تنسيق قوى التيار الديمقراطي
٥١- حزب العمل القومي الديمقراطي
٥٢- التجمع التقدمي الديمقراطي
٥٣- جماعة العلماء والمجاهدين في العراق
٥٤- مجلس شيوخ عشائر العراق
٥٥- مجلس عشائر الجبور في العراق
٥٦- حزب الاستقلال في كردستان
٥٧- منظمة أنصار السلام في كرستان
٥٨- الحركة الإسلامية في كردستان
٥٩- الجبهة التركمانية
٦٠- الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق
٦١- الحزب الوطني التركماني العراقي
٦٢- الجبهة الديمقراطية الدستورية
٦٣- الجبهة الكلدو - أشورية / جبهة تدعو الى لم شمل المسيحيين الآشوريين
٦٤- الحزب الدستوري الوطني
٦٥- حزب اتحاد الشعب
٦٦- الحزب الشيوعي العمالي العراقي
٦٧- حزب المستقبل الحر العراقي
٦٨- الرابطة الإسلامية الكرد الفيلين
٦٩- الحزب الوطني الديمقراطي
٧٠- التجمع الشعبي العراقي
٧١- الرابطة الإسلامية الكردية
٧٢- الحركة الديمقراطية الكردية
٧٣- الحركة الديمقراطية العراقية
٧٤- حركة الإخاء والسلام
٧٥- تجمع العدالة والإخاء الوطني
٧٦- حركة صناع الانتفاضة العراقية
٧٧- المنظمة الوطنية للتجمع المدني وحقوق العراقيين
٧٨- جمعية العراق الجديدة الخيرية
٧٩- اتحاد أبناء الفراتين
٨٠- اتحاد الضباط العراقيين
٨١- اتحاد العاطلين عن العمل
٨٢- حزب الشهداء
٨٣- طليعة الشعب العراقي
٨٤- حزب الحل الديمقراطي الكردستاني
٨٥- الائتلاف الوطني الموحد
٨٦- تجمع السجناء الأحرار
٨٧- حزب التحرير
٨٨- بيان الشيعة
٨٩- أتباع السنة المتشددة
٩٠- رابطة العراق الموحدة بيتنا
٩١- القوميون الديمقراطيون

٩٢- حركة أحرار الصدر
٩٣-حزب الفضيلة الإسلامي
٩٤- جماعة الفضلاء/جماعة من العلماء والأساتذة والعناصر المثقفة والقريبة من الحوزة الدينية الشيعية برئاسة محمد اليعقوبي
٩٥- تجمع الإصلاح العراقي المستقل
٩٦- التجمع العراقي من أجل الديمقراطية
٩٧- حزب التجمع العراقي الحر
٩٨- حركة الوفاء لتركمان العراق
٩٩- تجمع الاشراف العلويين
١٠٠- الحزب الجمهوري الوطني الحر
١٠١- حزب عهد الأمة
١٠٢- حزب الاتحاد الوطني لبناء العراق
١٠٣- اتحاد بيت النهرين/مسيحي سرياني
١٠٤- المنظمة القومية الآشورية/مسيحي أشوري
١٠٥- حزب بين النهرين الديمقراطي/حزب مسيحي سرياني
١٠٦- مؤتمر الحرية الكردستاني
١٠٧- تجمع الوسط الديمقراطي
١٠٨- الحزب الطليعي الناصري
١٠٩- حزب الإصلاح
١١٠- حزب السلام الديمقراطي
١١١- اتحاد الشبيبة الديمقراطي
١١٢- اتحاد الطلبة العام في العراق
١١٣- رابطة المرأة العراقية
١١٤- حزب العمال الثوري العربي في العراق
١١٥- تجمع التيار الديمقراطي
١١٦- منظمة الطليعة الإسلامية
١١٧- جماعة الأبرار
١١٨- حركة القوميين العرب
١١٩- تجمع الوطنيين العربيين
١٢٠- الحزب الشيوعي الديمقراطي - القيادة المركزية - التي انشقت عن الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٦٥ بقيادة عزيز الحاج
١٢١- التجمع الوطني المستقل
١٢٢- هيئة الانقاذ والخلاص الوطني
١٢٣- جمعية المثقفين المسلمين
١٢٤- حزب البناء والديمقراطية
١٢٥- تجمع عشائر العراق الديمقراطي
١٢٦- التجمع المدني العراقي
١٢٧- كتلة الانتفاضة
١٢٨- حزب الثورة الإسلامية
١٢٩- الحزب الشيوعي الديمقراطي
١٣٠- الحزب الجمهوري العراقي
١٣١- الحزب القاسمي الديمقراطي
١٣٢- الجبهة الوطنية الإسلامية
١٣٣- حزب الاجتماع الحر
١٣٤- جمعية النهوض الفكري
١٣٥- التجمع العلمي الحر العراقي
١٣٦- اتحاد الإخوة الديمقراطي

١٣٧- حزب الإصلاح الديمقراطى
١٣٨- تجمع شرفاء العراق
١٣٩- حركة أحباب العراق الديمقراطية
١٤٠- منظمة الشباب الإسلامية
١٤١- منظمة حرية المرأة العراقية
١٤٢- حزب العمال الثورى العربى
١٤٣- رابطة الأسرى العراقيين
١٤٤- مجلس شيوخ عشائر بغداد
١٤٥- التجمع من أجل الديمقراطية بالعراق
١٤٦- الحزب الطليعى العراقى
١٤٧- حركة انبثاق حزب العمال الشيوعيين
١٤٨- التيار الإسلامى الديمقراطى (إذ انتخب الدكتور حسين درويش العادل أمينا عاما للتيار الإسلامى الديمقراطى، حيث سبق أن كان أمينه العام الشيخ خير الله البصرى)
١٤٩- حزب الحرية والعدالة
١٥٠- الحركة اليزيدية من أجل الإصلاح والتقدم
١٥١- تجمع الأشراف العلويين فى بغداد
١٥٢- حزب الثورة الإسلامى الديمقراطى
١٥٣- الحزب الوطنى التقدمى العراقى
١٥٤- حركة المستقلين من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
١٥٥- الجمعية العراقية للتعارف والتعاون بين الشعوب
١٥٦- الجبهة الإسلامية الموحدة
١٥٧- منظمة طلبة وشباب العراق الجديد
١٥٨- الجمعية الوطنية العراقية لحقوق الإنسان
١٥٩- التحالف العشائرى الشعبى فى العراق
١٦٠- حركة العراق الإسلامية
١٦١- هيئة علماء الشريعة الإسلامية
١٦٢- رابطة المثقفين والأكاديميين
١٦٣- منظمة الحرية لأطفال العراق
١٦٤- رابطة الأسرى العراقيين
١٦٥- الجبهة الوطنية لمثقفى العراق
١٦٦- جمعية السجناء السياسيين
١٦٧- منظمة نهضة المرأة العراقية
١٦٨- الهيئة القانونية لمتضررى الحرب
١٦٩- الاتحاد العام للأدباء والكتاب فى العراق
١٧٠- منظمة الفتح الإسلامى
١٧١- الحركة السلفية
١٧٢- لجنة الدفاع عن العلمانية
١٧٣- حركة الدفاع عن الشعب العراقى
١٧٤- حزب الدعوة/ تنظيم العراق
١٧٥- حزب المثقفين المسلمين
١٧٦- تجمع الشبك الديمقراطى/ تجمع للكرد (الشيعة) فى طائفة الشبك
١٧٧- الحركة الشعبية الكردستانية
١٧٨- رابطة التضامن الوطنى لمحبى أهل البيت
١٧٩- الحزب الشيوعى العراقى الكادر
١٨٠- حركة الضباط والمدنيين الأحرار
١٨١- حركة الجمهوريين الأحرار
١٨٢- حركة حزب الله فى العراق - أنشىء الحزب (الحركة) عام ١٩٨٣

١٨٣- حركة الدستور للتحالف الملكى (تحالف رعاية الملكية الدستورية، الحركة الدستورية، الرابطة الهاشمية)
١٨٤- التجمع الحر الإسلامى
١٨٥- حزب الاستقلال
١٨٦- رابطة قدامى الأنصار الشيوعيين فى العراق
١٨٧- الاتحاد الملكى العراقى
١٨٨- اللجنة الشعبية لمكافحة الإرهاب
١٨٩- حركة الوحدة الإسلامية
١٩٠- رابطة التدريسيين الجامعيين
١٩١- اتحاد الطلبة الأحرار
١٩٢- منظمة الدفاع عن الحريات
١٩٣- حركة النهوض الوطنى العراقى
١٩٤- الحركة الطلابية الديمقراطية
١٩٥- جمعية الهلال الأخضر
١٩٦- اتحاد شبيبة موزوبوتاميا (وادى الرافدين)/ تجمع مسيحى أشورى
١٩٧- الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية
١٩٨- اتحاد طلبة العراق المستقلين
١٩٩- المنظمة الوطنية للتجمع المدنى وحقوق العراقيين
٢٠٠- حركة منظمة العراق الجديد
٢٠١- حركة الوطنيين الديمقراطيين
٢٠٢- تيار البناء الديمقراطى/ أمين عام الحزب أسعد حامد العبادى (حزب)
٢٠٣- جماعة علماء السنة
٢٠٤- هيئة التضامن الروحى بين الأديان والطوائف
٢٠٥- منتدى الولاية للثقافة الإسلامية
٢٠٦- المجلس الأعلى لتحرير العراق
٢٠٧- حركة اليسار الديمقراطي الجديد
٢٠٨- حزب التركمان - أيلى
٢٠٩- مجلس شورى أهل السنة والجماعة
٢١٠- منظمة بدر
٢١١- جيش المهدى
٢١٢- الحركة الوطنية القاسمية
٢١٣- المجلس الوطنى اليزيدى
٢١٤- الجمعية العراقية لمتضررى نظام صدام
٢١٥- حركة أنصار السنة/ تيار سلفى متشدد يتبنى المقاومة العسكرية ضد المحتل
٢١٦- الحركة الوطنية لثوار الانتفاضة
٢١٧- منظمة القواعد الإسلامية
٢١٨- المنتدى القومى العربى
٢١٩- جمعية العلاقات العامة العراقية
٢٢٠- الأمانة العليا للإفتاء والتدريس والتصويف
٢٢١- حزب الدستور العراقى
٢٢٢- تجمع الديمقراطيين الأحرار
٢٢٣- اتحاد طلبة كردستان
٢٢٤- التجمع النسوى المستقل الديمقراطى
٢٢٥- حركة الضباط والمثقفين الوطنيين
٢٢٦- منظمة النهرين الخيرية العراقية
٢٢٧- الجبهة العراقية للسلام والديمقراطية
٢٢٨- مجلس أعيان بغداد
٢٩- اتحاد نساء كردستان

٢٣٠- حركة العمل الديمقراطي

٢٣١- الأمانة العامة لحركة أحرار العراق/نزار الخرسان - الأمين العام

٢٣٢- اتحاد العراق للعراقيين

٢٣٣- الجبهة الوطنية الإسلامية (تكتل من عشرة أحزاب أطلقت على نفسها اسم الجبهة العراقية للسلام والديمقراطية، ومن أهدافها وحدة الشعب العراقي)

٢٣٤- حزب العدالة وإنقاذ تركمان العراق

٢٣٥- الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني

٢٣٦- حزب الإخاء التركماني

٢٣٧- الحزب الاشتراكي الديمقراطي

٢٣٨- منظمة السلام للكرد الشيعة

٢٣٩- الجبهة الوطنية لمثقفي العراق

٢٤٠- الحزب الديمقراطي الاجتماعي

٢٤١- حركة وتجمع السريان المستقل/المسيح السريان

٢٤٢- اتحاد الإخوة الديمقراطي المسيحي

٢٤٣- حزب الوسط (حسن البزاز)

٢٤٤- المجلس القومي الكلداني/مسيحي الطائفة الكلدانية مع التنظيمات الأخرى

٢٤٥- حزب المصير الواحد

٢٤٦- الحركة الوطنية التقدمية المستقلة

٢٤٧- الحزب الديمقراطي المسيحي العراقي/طرح نفسه حزبا لكل المسيحيين في العراق

٢٤٨- حركة صناع الانتفاضة العراقية

٢٤٩- حركة التركمان المستقلين

٢٥٠- الحركة الإسلامية لتركمان العراق

٢٥١- مجلس تركمان العراق

٢٥٢- هيئة عشائر المجلس السياسي الشيعي

٢٥٣- تجمع أحفاد ثورة العشرين

٢٥٤- المجلس السياسي الشيعي (تشكيلة حزبية تتكون من ٢٦ حزبا)

٢٥٥- الحركة العراقية الديمقراطية المباشرة

٢٥٦- منظمة مجموعة الحوار المدني الديمقراطي

٢٥٧- منظمة الحرية

٢٥٨- حركة الوحدويين الديمقراطيين (تأسست في تشرين الأول ٢٠٠٤ تضم تجمعا من المثقفين الذين تركوا العمل في ائتلاف الحركات والأحزاب القومية)

٢٥٩- هيئة الدعوة والافتاء

٢٦٠- اتحاد أساتذة الجامعات والمعاهد العراقية (تأسس في تشرين الأول/٢٠٠٤حيث أصدر بيانا تحت عنوان : من أجل بناء عراق ديمقراطي حر وموحد من أجل الدفاع عن مصالح الأساتذة في الجامعات والمعاهد العراقية)

٢٦١- حزب الأمة العراقي الديمقراطي/أسسه مثال الألوسي بعد فصله من حزب المؤتمر الوطني العراقي، إثر الزيارة التي قام بها الى إسرائيل في أيلول/٢٠٠٤ . وقد صرح بأن الحزب يضم ٢٥٠ عضوا مؤسسا. وكان الألوسي مساعدا لاحمد الجلبي زعيم المؤتمر الوطني ونائبا لرئيس هيئة اجتثاث البعث من قبل مجلس الحكم المنحل.

٢٦٢- تجمع النهوض الفكري/ تجمع ثقافي سياسي يضم أكثر من ٥٠٠ عضو أقلهم يحمل شهادة الدبلوم، وأغلبهم من أساتذة الجامعات والأطباء، وله دور سياسي في التجمعات الحزبية والسياسية.

٢٦٣- التجمع الحر الديني

٢٦٤- التجمع من أجل عراق المستقبل/نهاية تشرين الأول ٢٠٠٤، كان تاريخ ميلاد هذا التجمع السياسي برئاسة الأمين العام الدكتور ابراهيم محمد بحر العلوم الذي يقوم على الرؤية العلمية والبرمجة المنطقية لاستخلاص الهدف الذي يسعى إليه التجمع في مستقبل بلا دماء، تفرض فيه الإرادة الحرة والقرار الصائب والمعاملة القائمة على المساواة والعدالة الإنسانية، وضمان مستقبل التداول السلمي للسلطة حيث صناديق الاقتراع وضمان الرجل المناسب في المكان المناسب. وأن هذا التجمع يضم في صفوفه عددا كبيرا من الشخصيات السياسية المستقلة التي تعمل من أجل "دفع العملية السياسية خطوة إلى الأمام".

٢٦٥- حزب الدستور الديمقراطى
٢٦٦- منظمة القواعد الإسلامية
٢٦٧- رابطة أنصار الملكية الدستورية
٢٦٨- منظمة القواعد الإسلامية

التجمعات والروابط والمنظمات والحركات النسوية العراقية :

بالنظر لاشتراط قانون الانتخابات للمجلس الوطنى أن تكون نسبة النساء ممثلة فيه بنسبة ٢٥٪ من مجموع الأعضاء البالغين ٢٧٥ عضواً، فقد فتح المجال لإنشاء العديد من المنظمات النسوية كرديف للمنظمات والأحزاب السياسية إلا أن قسما من هذه الروابط والحركات النسوية فرض نفسه، وفرض شروطه على الكيانات السياسية بغية المساهمة معها فى نزول قوائم انتخابية مستوفية للشروط التى وضعتها المفوضية العليا للانتخابات (النظام رقم ٤/٢٠٠٤)، حيث نص القسم الثالث فقرة (٣-١-٢) على : "فى أية قائمة، عدا الفرد المصدق عليه ككيان سياسي، يجب أن يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين فى القائمة واسمى امرأتين على الأقل ضمن أسماء أول ستة مرشحين على القائمة، وهكذا إلى نهاية القائمة" ومن خلال ذلك فقد أنشئ أكثر من خمسين منظمة نسوية ندرج قسما منها :

١- اتحاد النساء الاشورى
٢- اتحاد المرأة الديمقراطى
٣- اتحاد نساء كردستان
٤- الاتحاد الحر لنساء بيت نهرين العراق
٥- التجمع النسوى فى حزب السلام العراقى
٦- التجمع النسوى فى حزب الشعب الديمقراطى
٧- الجمعية الخيرية للمرأة العراقية
٨- الجمعية العراقية لدعم عوائل الشهداء والمغيبين
٩- الجمعية الوطنية العراقية لحقوق الانسان
١٠- الجمعية الوطنية لرعاية الأسرة العراقية
١١- الرابطة الإسلامية لنساء العراق
١٢- المجلس البلدى
١٣- المجلس النسوى العراقى
١٤- المجلس الوطنى للمرأة
١٥- المركز العراقى للنشاطات الانسانية
١٦- تجمع اينانا
١٧- تجمع اغاثة رفات اعمار عائلى للمرأة والطفل
١٨- تجمع المنظمات والجمعيات الانسانية غير الحكومية
١٩- تجمع نساء الانتفاضة الشعبانية
٢٠- تجمع نساء العراق المستقل
٢١- جمعية الأمل العراقية
٢٢- جمعية السجناء الأحرار
٢٣- جمعية المرأة الخيرية
٢٤- جمعية المرأة لخير المراة
٢٥- جمعية الملك فيصل الثانى الخيرية
٢٦- جمعية الوفاء
٢٧- جمعية حقوق الرياضيين
٢٨- حركة البناء الديمقراطى
٢٩- حركة المرأة التحررية الكردستانية
٣٠- حقوق الانسان وحقوق المراة
٣١- رابطة الأسرة المسيحية
٣٢- رابطة المرأة الثقافية والاجتماعية (المستقلة)
٣٣- رابطة المرأة العراقية

٢٤- لجنة المرأة
٣٥- مؤسسة نساء بغداد - المجلس البلدى فى الشعب
٣٦- مركز المرأة الحرة
٣٧- مركز المرأة العراقية الثقافى
٣٨- مركز فاطمة الزهراء (ع) لحقوق المرأة
٣٩- منظمة اقرأ فقط
٤٠- منظمة الكرد الفيليين
٤١- منظمة المجتمع المدنى والديمقراطية
٤٢- منظمة المرأة العراقية المستقلة
٤٣- منظمة بلا مأوى الانسانية
٤٤- منظمة حرية المرأة
٤٥- منظمة نهضة المرأة العراقية
٤٦- نهضة المرأة العراقية
٤٧- جمعية سميراميس للدفاع عن حقوق المرأة
٤٨- منظمة سيدات الأعمال العراقية
٤٩- منظمة زينب الحوراء
٥٠- منظمة الحوار الديمقراطى

مؤتمر شرم الشيخ الدولى ومستقبل العراق

■ أبوبكر الدسوقى

شهدت مدينة شرم الشيخ الساحلية المصرية المؤتمر الدولى حول مستقبل العراق فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤، بدعوة من الحكومة المصرية، تلبية لمطلب الحكومة العراقية واستجابة لجهود الأمم المتحدة، وذلك بهدف البحث فى مستقبل العراق وإعادة إعماره ومساندة العملية الانتقالية الجارية فى العراق، وذلك بمشاركة وزراء خارجية (٢٢) دولة وأربع منظمات دولية وإقليمية: الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبى، والجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامى، وقد سبق المؤتمر اجتماع لدول الجوار العراقى لتنسيق المواقف فى القضايا ذات الاهتمام المشترك، وقد انتهى المؤتمر إلى الموافقة على بيان ختامى مكون من أربع عشرة نقطة مثلت توافقا عاما وحلولا وسطا للقضايا محور اهتمام المؤتمر، وهو ما سيتم تناوله فى هذا التقرير مع بيان مواقف الأطراف المشاركة، مع طرح رؤية تقييمية لأعمال المؤتمر.

أولا- المشاركون ومواقفهم :

جاء هذا المؤتمر بعد قرابة مرور عام ونصف عام من الاحتلال الأمريكى - البريطانى للعراق وما تلاه من تداعيات سلبية طالت الشعب والدولة. فالمشهد العراقى يحمل ثلاث صور متباينة أولاها: استمرار الاحتلال وما سببه من دمار وخراب سواء أثناء عملية الغزو أو فى مواجهة المقاومة، ولا يمكن لأى مراقب إغفال الانتهاكات الجسيمة التى ارتكبتها القوات الأمريكية، سواء فى السجون أو فى اقتحام المدن العراقية وقتل المدنيين، كما حدث فى الفلوجة بالمخالفة للقوانين والأعراف الدولية، وتمثلت الصورة الثانية فى حكومة مؤقتة ليس لها من شرعية سوى أنها معينة من قبل الاحتلال، فضلا عن أنها مجردة من كافة الصلاحيات المخولة لحكومات الدول، فهى ليست لديها صلاحيات التعامل فى ثلاثة ملفات مهمة هى النفط وإعادة الإعمار ومواجهة المقاومة، وهى مطالبة فى نفس الوقت بتوفير الأمن وحفظ الاستقرار، وإقامة نظام ديمقراطى، واستعادة السيادة، وإقامة نظام فيدرالى، وتحقيق المصالحة، وهى مهام لا تتوافق مع حجم الصلاحيات المخولة لحكومات الدول، أما المشهد الثالث فيتمثل فى استمرار المقاومة بشقها السلمى السلبى الرافض للتعاون مع الحكومة المؤقتة أو بشقها العسكرى من خلال شن هجمات على القوات الأجنبية، فضلا عن دخول عناصر غير معروفة الهوية والهدف تشن هجمات عشوائية وتقوم بأعمال الخطف والاغتيال، الأمر الذى يفقد المقاومة المشروعة شرعيتها.

ولعل هذه المشاهد هى التى شكلت الخلفية المشتركة لكافة المشاركين فى مؤتمر شرم الشيخ على اختلاف مشاربهم وتنوع مواقفهم كما سنرى.

فقد شارك فى المؤتمر وزراء خارجية مصر والعراق والولايات المتحدة، ودول الجوار العراقى العربية (سوريا والأردن والكويت والسعودية)، ودول الجوار العراقى غير العربية، (تركيا وإيران) فضلا عن وزراء خارجية دول الثمانى الصناعية الكبرى بما فيها الجبهة المعارضة لغزو العراق منذ البداية (فرنسا وألمانيا) ومن ايدوها وشاركوا فيها (بريطانيا

وإيطاليا) وباقى دول الثمانى (روسيا واليابان وكندا) بالإضافة للصين كعضو دائم فى مجلس الأمن، وماليزيا الرئيس الحالى لمنظمة المؤتمر الإسلامى، وهولندا الرئيس الحالى للاتحاد الأوروبى، ودول الترويكا العربية الرؤساء الحالى والسابق والقبل للقمة العربية وهى على التوالى تونس والبحرين والجزائر، هذا فضلا عن مشاركة السكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام للجامعة العربية، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى والممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى

وبذلك، فقد حظى المؤتمر بمشاركة دولية وإقليمية واسعة النطاق، مما عكس إجماعا عاما حول خطورة المسألة العراقية وتداعياتها على أطراف متعددة يمكن إبراز مواقفها من المؤتمر عبر خمسة محاور هى:

١- المواقف العربية: وتتمثل فى الدول العربية المشاركة والجامعة العربية. فبالنسبة لمصر، فقد طلب منها استضافة المؤتمر لما لها من ثقل عربى وإقليمى ودولى وبما تتمتع به من قدرة على جمع الأطراف المعنية، ومرونة عالية على التواصل والتفاوض معها، فضلا عن دورها القدرى فى تبنى هموم أمتها العربية والدفاع عن قضاياها المصيرية، فقد حددت القاهرة مجموعة من الضوابط التى تحكم قبولها لاستضافة المؤتمر، وهى ضمان مشاركة غالبية الدول المعنية، وأن تكون رئاسة المؤتمر لمصر، وأن يكون هناك توافق مسبق على جدول أعمال المؤتمر والبيان الختامى، وألا يكون المؤتمر من أجل تحقيق مصالح ضيقة لهذا الطرف أو ذاك، وأن تكون هناك شفافية فى الإعداد بحيث يكون الهدف الأساسى للمؤتمر هو مساعدة شعب العراق للتخلص من الوضع المتأزم الذى يعيشه منذ أمد بعيد.

وعندما قبلت الدول بهذه الضوابط، سعت مصر للإعداد للمؤتمر واستطاعت، عبر ستة أسابيع من الاتصالات والاجتماعات المكثفة، التوصل إلى توافق عام من المشاركين حول مشروع البيان الختامى، وقد جاء خطاب مصر فى افتتاح المؤتمر الذى ألقاه السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية معبرا عن الثوابت العربية تجاه المسألة العراقية، حيث دعا إلى ضرورة استعادة العراق لسيادته والحفاظ على وحدة شعبه وأراضيه، وإنهاء وجود القوات الأجنبية نهاية العام الحالى ٢٠٠٥، والمساعدة فى إجراء انتخابات حرة وضمان مشاركة واسعة لكل القوى العراقية، ووقف عمليات العنف والإبادة التى يتعرض لها العراقيون، ورفض الاعتداء على المساجد وانتهاك المقدسات، ودعم الجهود للسيطرة على الانفلات الأمنى، وتقليص دور قوات الاحتلال حتى الانسحاب الكامل وفقا لقرار مجلس الأمن (١٥٤٦).

أما السعودية وهى إحدى الزعامات التقليدية للسنة فى العالم الإسلامى فقد أكد خطابها الرسمى أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية فى العراق باستخدام القوة، مشددا على ضرورة عقد اجتماع لممثلى الأطياف السياسية العراقية قبل الانتخابات وإطلاعهم على ما توصل إليه المؤتمر لتشجيعهم على الاندماج فى العملية السياسية. كما حذرت السعودية من مخاطر تنامى مشاعر الإحباط والضيق والتهميش لدى العرب السنة فى العراق، مما يهدد بتحويل الانتخابات إلى عامل تفرقة وانقسام. أما سوريا فهى أكثر دول الجوار العراقى العربية تضررا من الاحتلال الأمريكى للعراق على خلفية علاقاتها المتدهورة مع واشنطن، والخوف من أن يكون العراق المدخل الذى تنفذ منه الولايات المتحدة لتهديد أمنها الوطنى.

ولذا، فلقد جاء الخطاب السورى فى شرم الشيخ متوازنا وهادئا، وإن كان معبرا عن المخاوف السورية، حيث شدد هذا الخطاب على ضرورة وضع جدول زمنى صارم لانسحاب القوات الأجنبية، وضرورة إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات، معتبرا ذلك ضمانة لثقة الشعب العراقى ومشاركته فى العملية السياسية، مع إدانة صريحة لاستهداف المدنيين وتدمير المؤسسات، مشيرا لأحداث الفلوجة.

أما الأردن، وهو الشريك التجارى العربى الأكبر لبغداد، فقد دعا إلى دعم الحكومة العراقية المؤقتة باعتبارها الكيان السياسى الوحيد فى العراق الذى يستطيع تحقيق شىء.

أما الكويت، فيبدو أنها طوت صفحة الغزو العراقى فى مطلع التسعينيات، حيث أكد وزير خارجيتها استمرار بلاده فى العمل من خلال نادى باريس لإجراء تخفيض مؤثر لديون العراق وتخفيف الأعباء المالية المستحقة عليه.

أما مملكة البحرين، فقد اقترحت استضافة مؤتمر للقوى العراقية بما فيها قوى المعارضة قبيل الانتخابات، وقد أيدتها بريطانيا فى ذلك أملا فى تحقيق مصالحة عراقية، أما الجامعة العربية فقد اقترحت مشروعا من خمس نقاط يدعو إلى إطلاق عملية تصالح عراقى، بعقد مؤتمر وطنى جامع يتم فيه استيعاب جميع أطياف العراق قبل الانتخابات، والتعامل مع الوجود العسكرى الأجنبى من منطلق أن مصيره إلى نهاية، الأمر الذى يستلزم الاتفاق على إطار زمنى لانسحاب قواته، والاتفاق على دور رئيسى للأمم المتحدة، ووقف إطلاق النار فى جميع المناطق الساخنة فى ضوء ما عبرت عنه قوى سياسية عراقية معارضة من استعدادها للدخول فى حوار سياسى جاد مع الحكومة المؤقتة.

أما منظمة المؤتمر الإسلامى، فقد اعتبرت المؤتمر فرصة لإظهار تضامن المجتمع الدولى مع الشعب العراقى ومساعدته فى جهود تحقيق الاستقلال واستكمال العملية السياسية تمهيدا لجلاء القوات الأجنبية.

٢- دول الجوار غير العربية: يلاحظ وجود تباين فى المواقف بين تركيا وإيران وذلك على خلفية التناقض فى المصالح، فإيران كانت من المعارضين للحرب، فضلا عن تدهور العلاقات الإيرانية - الأمريكية والخلافات المستمرة حول البرنامج النووى الإيرانى.

إلى جانب استهداف الولايات المتحدة لإيران في حربها الاستباقية ضد الإرهاب، ولذا فإن المشكلة الأساسية لإيران تكمن في استمرار وجود القوات الأجنبية في العراق.

وإن كان الخطاب الإيراني في شرم الشيخ قد جاء هادئا وحكيما ومرحبا بالخطوات الإيجابية السياسية في العراق ودعم طهران للخطوات التي من شأنها تعزيز دور الشعب العراقي في تقرير مصيره، وإنهاء مهمات القوات الأجنبية، وإدانة الإرهاب وعمليات الخطف، وانتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة المعاملة السيئة للسجناء والإساءة للأماكن المقدسة، مشددا على ضرورة إجراء محاكمة عادلة لأركان النظام البعثي السابق بسبب شنهم العدوان العسكري على كل من إيران والكويت وارتكابهم الجرائم البشعة ضد الشعب العراقي.

أما تركيا فقد دعت إلى ضرورة أن تبذل جميع الأطراف الإقليمية والدولية كل ما تستطيع لتمكين العراقيين من ممارسة سيطرتهم الكاملة على مصير ومستقبل بلدهم والعمل على نجاح الانتخابات في العراق، بشرط أن تجرى في موعدها المحدد وبمشاركة حرة وكاملة من كافة العراقيين، والأكثر من ذلك أنها دعت إلى ضرورة مساندة الموقف الأمريكي في شرم الشيخ ضمانا لحماية مصالحها في العراق ومنع إقامة كيان كردي مستقل في العراق، رغم ما تردد مؤخرا من توتر علاقاتها بواشنطن.

٣- المواقف الأوروبية : اعتبر الاتحاد الأوروبي مؤتمر شرم الشيخ فرصة للم الشمل وتصفية الخلافات داخل الأسرة الدولية بعد عام ونصف عام من شن الحرب على العراق، ويبدو أن المشاركة الأوروبية، خاصة من جبهة المعارضة، جاءت لتؤكد رغبة وإيمان الأوروبيين بدعم العملية السياسية في العراق، حيث أبدت كل من فرنسا وألمانيا قدرا كبيرا من المرونة السياسية تجاه المسألة العراقية طبقا للتطورات على الأرض، حيث اعتبرت فرنسا الاجتماع فرصة لأن تكون عنصرا فاعلا في العملية دون وجود قوات على الأرض، ولذا فقد حددت فرنسا بعدين أساسيين لالتزامها بمساعدة العراق، الأول يكمن في انضمام أكبر عدد من العراقيين ومشاركتهم في العملية الانتقالية الجارية، أما البعد الثاني، فيتمثل في تحديد أفق زمني محدد لانسحاب القوات الأجنبية، وفيما يتعلق بالانتخابات العراقية، فقد طالبت فرنسا بأن تجرى على كامل الأراضي العراقية بكل حياد وأن تكون مفتوحة أمام الجميع، كما وعدت فرنسا بالتوصل إلى حل جرئ وسخي في نادي باريس لمشكلة الدين العراقي العام، كي يتسنى للعراق استعادة رخائه واستقراره المالي.

أما ألمانيا الراغبة في تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، فقد أعربت عن ترحيبها بالمشاركة في المؤتمر، ومن ثم دعم نتائجه وأعلنت عن دعمها لفكرة جمع دول المنطقة والأسرة الدولية من أجل البحث في مستقبل العراق.

أما إيطاليا، فقد عبرت عن رغبتها في أن تكون عملية السلام عراقية عبر إعادة السيطرة الكاملة للأمن إلى الممثلين الشرعيين للبلاد.

ويذكر أن الاتحاد الأوروبي قد قدم دعما ماليا متزايدا يقدر بـ ٣٠ مليون يورو لتنظيم الانتخابات، بينما وافقت دوله الأعضاء في نادي باريس على شطب ٨٠٪ من الديون العراقية على مراحل وفقا للشروط التي حددها صندوق النقد الدولي.

٤- مواقف القوى الكبرى: ممثلة في روسيا والصين واليابان، حيث تعتبر روسيا من أولى الدول التي دعت إلى عقد مؤتمر دولي خاص بالعراق، وذلك بهدف تعزيز المشاركة الدولية وإضعاف الدور الذي تلعبه واشنطن وإعطاء صلاحيات أكبر لدور الأمم المتحدة.

ويبدو أن موسكو تسعى إلى تعزيز دورها في المنطقة، فضلا عن رغبتها في استعادة مواقعها التجارية والاقتصادية في العراق، ولذا فقد حرصت على الدعوة للالتزام بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق.

أما الصين، فقد حرصت على التأكيد على مسئولية الشعب العراقي عن تقرير مصير بلاده، والترحيب بإجراء الانتخابات في موعدها بشرط أن تكون عادلة وشفافة، والتأكيد على دور الأمم المتحدة، كما أعلنت الصين عن دعمها لانتخابات العراق بمبلغ مليون دولار أمريكي.

أما اليابان، فقد أعلنت عن عزمها الاستمرار في تقديم الدعم للعراق لمساعدته في إعادة بناء اقتصاده، غير أن طوكيو أكدت أن المسألة الأكثر أهمية في المستقبل القريب تكمن في ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها، محذرة من أن توقف العملية السياسية سيؤدي إلى تداعيات كثيرة على العراق وجيرانه.

٥- الحكومة المؤقتة والولايات المتحدة: فقد حدث تطابق في مواقف الطرفين، فالحكومة العراقية المؤقتة أعربت عن أملها في شرم الشيخ في حدوث إجماع دولي حول العراق بما يؤدي إلى تحقيق مساندة واسعة للعملية الانتقالية في البلاد، وإجراء الانتخابات، وتأمين الحدود مع دول الجوار.

أما الولايات المتحدة، فقد باتت تشعر بوطأة وتداعيات غزوها للعراق فيما تتكلفه من أعباء مالية وما تتكبده من خسائر في الأرواح نظرا لاستمرار عمليات المقاومة بضراوة، ولذا فهي تريد تقليل الخسائر وتعظيم الفوائد، ومحاولة الخروج من المستنقع إما بإدخال غيرها فيه، أو بإيجاد حل يتيح لها توزيع المسئوليات والمخاطر، وذلك على نحو ما ذكره السيد أحمد ماهر وزير الخارجية المصري السابق في جريدة الأخبار يوم ١٣ نوفمبر ٢٠٠٤، ومع ذلك فقد سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق المكاسب دون الإفراط في تقديم تنازلات جوهرية.

Scanned with CamScanner

المعارضون لا يشاركون :

فقد أثار انعقاد مؤتمر شرم الشيخ المعارضة العراقية التى أرسلت وفدا إلى شرم الشيخ برئاسة مزهر الدليمى رئيس لجنة الدفاع عن الشعب العراقى وممثلين عن جميع الطوائف العراقية، لتسليم رؤساء الوفود المشاركة فى المؤتمر وثيقة تضم مطالب المعارضة العراقية خاصة بعد استبعادها من المشاركة فى شرم الشيخ، حيث اتهمت المعارضة العراقية الولايات المتحدة بانتهاك الحقوق الأساسية المشروعة للعراقيين، وطالبت بضرورة الوقف الفورى غير المشروط للإبادة الجماعية فى مدينة الفلوجة والعمل على جدولة جلاء القوات الأمريكية من العراق تحت إشراف الأمم المتحدة، والتأكيد على حق المقاومة العراقية فى تمثيل تطلعات الشعب العراقى، والمطالبة كذلك بتأجيل الانتخابات حتى تتوافر الظروف المناسبة لنجاحها. وكانت الولايات المتحدة والحكومة العراقية المؤقتة قد عارضتا بشدة مشاركة المعارضة العراقية، كما هاجم المؤتمر حزب البعث العربى الاشتراكى الحاكم سابقا، مؤكدا على خيار المقاومة المسلحة لتحرير العراق ولتدمير السلطة العميلة، كما انتقدت جهات إسلامية عربية غير حكومية المؤتمر واعتبرته بمثابة اضفاء للشرعية على الاحتلال والحكومة العراقية المؤقتة، واعتبرت هذه القوى أن استبعاد قوى المقاومة الحقيقية خطأ كبير لن يفضى إلا إلى مزيد من الكوارث. وقد تطابقت المواقف الرافضة للمؤتمر من قبل جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، وحزب جبهة العمل الإسلامى فى الأردن، وهيئة علماء المسلمين وهى كبرى المرجعيات السنية بالعراق وانضم لقائمة المعارضة بعض النقابات وأحزاب المعارضة وطلاب الجامعات المصرية فى الأزهر والاسكندرية والمنوفية الذين أثارهم العدوان الأمريكى على الفلوجة بينما كان مؤتمر شرم الشيخ منعقدا.

ثانيا- القضايا على أجندة المؤتمر:

أسفرت الاتصالات التى جرت قبيل انعقاد المؤتمر عن وجود عدد من القضايا الخلافية بين الدول المشاركة، وأخرى حظيت بالتوافق العام.

أ- القضايا الخلافية: كان أبرزها مسألة انسحاب القوات الأجنبية، فقد طالبت فرنسا وسوريا وإيران بضرورة تحديد سقف زمنى محدد لانسحاب قوات الاحتلال، بينما رفضت الولايات المتحدة ذلك بشدة.

وقد حاولت سوريا وإيران إقناع تركيا بالانضمام لموقفها المساند لفرنسا فى مواجهة الرفض الأمريكى، إلا أن تركيا لم تتجاوب مع المسعى السورى - الإيرانى ووصفت مطالب فرنسا بأنها غير واقعية وقررت مساندة الولايات المتحدة، فى حين أعلنت حكومة العراق أن القوات الدولية باقية فى العراق حتى تتمكن قوات الأمن من الوصول إلى القوة الكافية التى تمكنها من حفظ الأمن والاستقرار.

ونتيجة الجهود التى بذلت للتوفيق بين الجانبين، اضطرت الولايات المتحدة إلى الاستجابة للضغوط الدولية للقبول بحل وسط وهو ما نصت عليه الفقرة العاشرة من البيان الختامى من أن ولاية القوة المتعددة الجنسيات فى العراق ليست مفتوحة النهاية، وأنها ستنتهى وفقا لما حدده قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ بانتهاء العملية السياسية فى العراق بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

أما فيما يتعلق بمسألة تمثيل المعارضة العراقية فى المؤتمر والتى أثارتها فرنسا أيضا وأيدتها بعض الدول، فسنجد أن هذا المطلب قوبل برفض شديد من قبل الولايات المتحدة والحكومة العراقية المؤقتة وأيدتهما فى ذلك تركيا فى حين لم تبد كثير من الأطراف أى حماس لتحقيق هذا المطلب، باعتبار أن التوقيت غير مناسب وأن المؤتمر مؤتمر حكومات، وإن كانت القاهرة قد رحبت بأن ترسل المعارضة العراقية رسالة إلى المؤتمرين فى شرم الشيخ ومقابلة الأمين العام للجامعة العربية، فى حين كان هناك إجماع من كافة المشاركين على ضرورة عقد مؤتمر لجميع الأطياف السياسية العراقية قبل الانتخابات إلا أن وزير الخارجية العراقى أرجع الموافقة على هذا المطلب إلى الحكومة العراقية فى بغداد!!

أما القضية الخلافية الثالثة فتمثلت فى تحديد موعد الانتخابات والإشراف عليها وضرورة مشاركة القوى السياسية العراقية فيها، حيث طالبت سوريا بضرورة إشراف الأمم المتحدة عليها، فى حين حذرت السعودية من أن تصبح الانتخابات عامل فرقة وانقسام إذا ما تم تجاهل وتهميش السنة العرب فى العراق، وإن كانت السعودية قد رغبت فى إجراء انتخابات محلية كخطوة أولية، إلا أنها أيدت الانتخابات التشريعية العامة، وإن كانت قد دعت وشاركتها الأردن فى دعوتها إلى عدم التمسك بقدسية المواعيد فى إجراء الانتخابات، ولكن الأهم من ذلك هو تهيئة الأجواء التى تقود إلى انتخابات نزيهة تشمل كل الأرض وكل الشعب فى العراق، وإن كان كثير من الأطراف قد شككوا فى إمكانية إجراء الانتخابات فى موعدها وذلك بسبب التدهور الأمنى ومحاصرة المدن فى ظل وجود قوات الاحتلال إلا أن الحكومة العراقية المؤقتة قد حسمت الأمر بأن الانتخابات سوف تجرى فى موعدها مهما يكن الوضع خاصة فى ظل ما تردد من إعلان أنصار الزعيم الشيعى مقتدى الصدر وهيئة علماء المسلمين مقاطعة الانتخابات القادمة.

أما القضية الخلافية الأخيرة وهى تأمين الحدود العراقية مع دول الجوار خاصة سوريا وإيران فقد تمت مناقشة هذه القضية فى اجتماع دول الجوار العراقى قبل المؤتمر الموسع بحضور مصر والولايات المتحدة، حيث كررت الحكومة للعراقية المؤقتة شكواها من تسلل إرهابيين إلى العراق عبر الحدود السورية والإيرانية، فى حين كانت الدولتان الأخيرتان تحرصان على نفى وجود أية عمليات تسلل انطلاقا من أراضيهما، وإن كانت سوريا قد أعلنت عن تشددها تجاه المقاتلين الذين تزعم الولايات المتحدة تسللهم عبر الحدود، وقررت إقامة ساتر ترابى على

امتداد ١٣٥كم، وأعلنت عن وجود بروتوكول أمني سيوقع في دمشق بين وزيري داخلية سوريا والعراق لمنع تسلل الإرهابيين، في حين أعلنت إيران عن ترحيبها باستضافة اجتماع وزراء داخلية دول الجوار العراقي في طهران والذي عقد بالفعل في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ وبحث الجوانب الأمنية في العراق، كما أبدت إيران استعدادها لإنشاء آلية ثنائية للتعاون الأمني مع العراق.

ب- قضايا التوافق العام: وهي القضايا التي حظيت بموافقة إجماعية من الأطراف المشاركة دون خلافات أو تعديلات، وأهمها التأكيد على الدور القيادي للأمم المتحدة في مساندة العملية السياسية وفقا لما تسمح به الظروف وبدورها الريادي في الإعداد للانتخابات والإشراف عليها والتأكيد على أهمية دورها في تطوير الحوار الوطني، كما توافق المشاركون حول أهمية الالتزام بمبادئ علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، والترحيب بالدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية وبصفة خاصة الجامعة العربية.

وأكد الوزراء المشاركون على أهمية المساعدة وتقديم الدعم للجهود الرامية لإعادة إعمار العراق وحث الدول والمنظمات المانحة على الإسراع بالوفاء بالمساعدات المالية المتعهد بها في اجتماع لجنة المانحين بمدريد في أكتوبر ٢٠٠٣، والتأكيد على تخفيف ديون العراق وإعادة إعماره، والتأكيد على أهمية تقديم أعضاء النظام العراقي السابق للمحاكمة العادلة

وقد كان هناك إجماع دولي على توجيه الانتقادات الحادة لانتهاكات القوات الأمريكية للقانون الإنساني الدولي في عملياتها العسكرية ضد المدنيين في الفلوجة وغيرها من المدن العراقية، وقد تم التوصل إلى إضافة الفقرة السادسة في البيان الختامي والتي تنتقد الإفراط في استخدام القوة في العراق، وتطالب الأطراف بالتحلي بأكبر قدر من ضبط النفس لتجنيب المدنيين أي أضرار، وقد اضطرت الولايات المتحدة إلى الموافقة عليها.

واتفق الأطراف على اعتبار هذا المؤتمر خطوة نحو تحقيق مشاركة أوسع لجميع الأطراف العراقية، بما يسهم في نجاح العملية السياسية، كما أدانوا جميع أعمال الإرهاب، كما كانت قضية تحقيق الديمقراطية في العراق محل اتفاق الأطراف المشاركة في شرم الشيخ .

ثالثا- رؤية تقييمية:

إن تقييم ما توصل إليه مؤتمر شرم الشيخ من قرارات يبدأ من ضرورة وضع المؤتمر في إطاره الصحيح، من حيث كونه مؤتمرا حكوميا إقليميا ودوليا جاء ليضم أطرافا اختلفت مرجعياتهم وأهدافهم ومصالحهم تجاه الأزمة العراقية، بل وتصارعت إرادتهم السياسية تجاه الأزمة منذ بدايتها.

ولاشك أن المؤتمر جاء بمثابة إطار عمل دولي لبحث قضايا المستقبل العراقي من إعادة بناء المؤسسات السياسية وتحقيق المصالحة وإعادة إعمار العراق وبناء اقتصاده في إطار عملية مستمرة لوضع نهاية للأزمة العراقية، وتخليص الشعب العراقي من تبعات عملية الغزو وتدمير بنيته ومؤسساته.

ولذا، فإن قرارات المؤتمر جاءت في إطار التوافق حول حلول وسط في ظل سيادة منطق الحسابات الواقعية للأطراف المشاركة في إطار ما هو كائن على الأرض.

كما أن نجاح المؤتمر ليس مرتبطا بما جاء في صياغته بقدر ما هو مرتبط بحدوث تطورات ونتائج على أرض الواقع، وهو مرتبط أيضا بنيات وإرادات الدول المشاركة والقوات المسيطرة على الأرض، خاصة أنه ليس هناك ما يلزم الدول بالوفاء بتعهداتها، رغم أن المؤتمر تنطلق مرجعياته من قرارات الأمم المتحدة والجامعة العربية واجتماعات دول الجوار.

فإذا صدقت النيات، وتفاعلت تلك الإرادات في اتجاه التطبيق السليم، فإن مقررات المؤتمر تكون أقرب للتفعيل والتنفيذ، فالقرارات وحدها ليست لديها القدرة على تغيير الواقع، إن غابت عنها إرادة التنفيذ أو إذا استعصت على أرض الواقع.

ولا يمكن تجاهل أن المؤتمر حقق نجاحا نظريا لكونه أول لقاء يحظى بمشاركة دولية واسعة لبحث الملف العراقي، بعد استئثار الولايات المتحدة بهذا الملف طيلة الفترة الماضية، وبالطبع فإنه لا يمكن الاتفاق على حلول نهائية وسريعة للأزمة نظرا لتضارب أهداف ومصالح المشاركين، ولكن التوافق حول الحلول الوسط يمثل بداية للتوصل إلى حلول نهائية تأتي عبر مراحل زمنية حددها قرار مجلس الأمن ١٥٤٦، ولذا فالمؤتمر جاء بمثابة خطوة في اتجاه توسيع المشاركة الدولية للتعامل مع الأزمة والتأكيد على تفعيل دور دول الجوار العراقي لما لها من دور حاسم بالنسبة للتطورات في الداخل العراقي، والأهم التأكيد على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المشاركة في إيجاد حلول إيجابية تساهم في صنع المستقبل العراقي، كما أقر المؤتمر بدور أكثر فاعلية لمصر في إدارة المؤتمر ومتابعة تنفيذ قراراته والتنسيق مع حكومة العراق في متابعة ما أقره البيان الختامي.

وأخيرا، يمكن القول إن المستقبل العراقي مرهون بحدوث تطورات إيجابية عبر ثلاثة محاور، الأول: يكمن في ضرورة تحقيق مصالحة عراقية فعلية بين فئات وأطياف المجتمع العراقي، وما هو ما يمكن اعتباره الركيزة الأساسية لبناء عراق المستقبل بعد حقبة طويلة من الصراعات وتصفية الحسابات، وذلك من خلال عقد مؤتمر تشارك فيه كل القوى السياسية ومحاولة التوصل لقواسم مشتركة لإعادة بناء العراق واستعادة دوره إقليميا ودوليا، ويمكن للجهود العربية والإقليمية أن تلعب دورا إيجابيا في هذا الصدد.

والمحور الثاني يتمثل في ضرورة تحقيق الأمن داخل العراق

عن طريق اتخاذ إجراءات بناء الثقة بين قوات الاحتلال والحكومة من جانب وقوات المقاومة من جانب آخر كاتخاذ قرار بوقف إطلاق النار من جانب قوات الاحتلال فى كافة المدن وتخفيف إجراءات الاحتلال حول المدن العراقية والفصل بين دور القوات الحكومية وقوات الاحتلال، والحرص على عدم تورط الأولى فى أعمال تزيد من حدة الانقسامات وتعمق من جراح العراقيين.

أما المحور الثالث فيتمثل فى إجراء انتخابات عراقية تشمل كل العراق -أرضا وشعبا- تحت إشراف دولى وأممى، تتوافر فيها مقومات النزاهة والحياد وتكون بعيدة عن نفوذ وتدخل القوات الدولية، وأن يشارك فيها كل عناصر المجتمع العراقى من سنة وشيعة وأكراد وعدم تجاهل أى منهم وبخاصة السنة الذين أعلنوا مقاطعتهم المسبقة لهذه الانتخابات، ويمكن لزعامات السنة فى العالم العربى القيام بدور لإثنائهم عن المقاطعة نظرا لما تشكله الانتخابات من أهمية للمستقبل العراقى، والتى سسينتج عنها انتخاب برلمان انتقالى، وصياغة دستور دائم للعراق وانتخاب حكومة وطنية.

سوريا ولبنان .. حسابات تقليدية وتحديات جديدة

■ سامح راشد

تعرضت سوريا ولبنان فى الآونة الأخيرة إلى ضغوط وتحركات خارجية استهدفت تغيير طبيعة العلاقة بين الدولتين، وكسر عرى الترابط الوثيق الذى جمع بينهما على مدى ثلاثة عقود تقريبا منذ نشبت الحرب الأهلية فى لبنان عام ١٩٧٥، ثم دخلت القوات السورية ضمن قوات حفظ سلام عربية قبل أن تنسحب القوات التابعة للدول الأخرى وتبقى القوات السورية بمفردها منذ ذلك الحين. وهى ليست المرة الأولى التى تتعرض فيها الدولتان لضغوط وتحرشات دولية، لكنها كانت دائما ضغوطا تستهدف كلا منهما على حدة أو تتعلق بمواقف وسياسات كل منهما تجاه مسائل معينة مثل الصراع مع إسرائيل أو المبادئ الحاكمة لعملية التسوية السلمية.

ففى جميع الأحوال لم تكن العلاقة الثنائية بين الدولتين محل جدل أو موضوعا لاحتكاكات وتحركات خارجية، وهذا هو الجديد فى التحركات الدولية الأخيرة ضد سوريا ولبنان، ذلك أنها المرة الأولى التى تصبح فيها العلاقات الثنائية المباشرة بين بيروت ودمشق هدفا لاتصالات ومشاورات دولية، ليس على مستوى الدول الكبرى أو القوى المؤثرة فى النظام العالمى وحسب، بل أيضا على المستوى المؤسسى الخاص بالمجتمع الدولى ككل هو ومجلس الأمن الدولى.

من هنا، تكتسب الضغوط على المحور السورى - اللبنانى وأهدافها أهمية متزايدة، ليس فقط بهدف التعرف على تلك الضغوط وخلفياتها، أو استكشاف ما إذا كانت تلك الضغوط والتحرشات المتعلقة بها تستهدف مسائل وأهدافا أخرى ليست متصلة مباشرة بالمسار الثنائى بين الدولتين، وإنما أيضا لرصد وتقييم رد الفعل السورى واللبنانى على تلك الضغوط وطريقة مواجهتهما لها.

مظاهر وطبيعة الضغوط الخارجية :

ظهرت مؤشرات الضغوط الخارجية (الأمريكية تحديدا) على سوريا ولبنان منذ وقت مبكر، واستهدفت سوريا بالأساس، كونها المتغير المستقل فى العلاقة الارتباطية مع لبنان. ومن تطورات مظاهر تلك الضغوط على سوريا فيما يلى:

- إيواء الولايات المتحدة معارضين سوريين والتلويح لدمشق بتلك الورقة من حين إلى آخر، ثم المضى فعليا نحو دعمهم فى تنظيم صفوفهم، ومثال ذلك إنشاء "التحالف من أجل الديمقراطية" الذى يقف وراءه فريد الغادرى زعيم حزب الإصلاح المعارض والمقرب إلى الدوائر السياسية الأمريكية، خصوصا الكونجرس، وأنشئ هذا التحالف فى نوفمبر ٢٠٠٣.

- قانون محاسبة سوريا الذى أصدره الكونجرس الأمريكى فى نوفمبر ٢٠٠٣ ثم أقره الرئيس بوش فى ديسمبر من العام نفسه وبدأ تنفيذه فى مايو ٢٠٠٤، فهذا القانون كان نقطة البداية الحقيقية فى استهداف سوريا، ليس لما تضمنه من عقوبات غير مؤثرة عمليا وإنما لأنه دشن النهج التوثيقى والقانونى فى التعامل الأمريكى مع الدول المستهدفة، فى ظل اندفاع إدارة بوش نحو استهداف وحصار ثم ضرب وربما تصفية النظم أو حتى الدول المناوئة لمصالحها فى المنطقة.

- قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الذى يطالب بخروج القوات "الأجنبية" من لبنان فى إشارة واضحة إلى سوريا، وينص أيضا القرار الذى صدر فى ٢ سبتمبر الماضى على استعادة لبنان استقلاليته وسيادته، وأن ينتشر الجيش اللبنانى فى كافة الأراضى اللبنانية.

وجاء القرار الدولي بعد أشهر من قانون المحاسبة، وواضح أن الصلة بينهما وثيقة رغم الفارق الزمنى، فالقرار الدولى أشبه بعملية تفعيل لقانون المحاسبة لكن فى إطار دولى وإن كان بحجة غير شرعية تتعلق بشأن داخلى لدولة يفترض أنها ذات سيادة. وتجدر الإشارة إلى أن الأشهر الفاصلة بين قانون المحاسبة وعمليات التصعيد والتربص الأخيرة تبدو مفهومة إذا ما وضعت فى سياق ما شهدته المنطقة من تطورات مهمة - عراقيا وفلسطينيا وإيرانيا- شغلت واشنطن أو تشاغلت بها.

- قرار مجلس النواب الأمريكى الذى ركز على قضية داخلية هى حقوق الإنسان، متهما النظام السورى بانتهاكها، لتكتمل بذلك سلسلة الاتهامات وحلقة الضغوط الأمريكية على دمشق بموضوع داخلى، لكنه ذو بعد عالمى وإنسانى، فضلا عما يعنيه اللعب على الوتر الداخلى من تحريض للقوى الداخلية السورية وتهيئة الأجواء داخليا لتقبل ما قد يتلو من أعمال ضد النظام.

- لقاء وزير الخارجية الأمريكى كولن باول مع نظيره السورى فاروق الشرع، وهو اللقاء الذى سبقته زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكى ويليام بيرنز لدمشق، فقد تزامنت هذه الزيارة مع قرار مجلس النواب وتالية مباشرة لقرار مجلس الأمن. وذهب بيرنز إلى دمشق برسالة محددة وواضحة، مفادها أن على دمشق التعامل مع واقع جديد ومواجهة ضغوط متعددة ومتصاعدة لا قبل لها بها ما لم تنصع لمطالب محددة تعلمها جيدا، وتدرك أنها غير قابلة للتسويف ولا للمماطلة. ومن المفهوم أن زيارة بيرنز ومباحثاته فى دمشق لم تكن سوى عملية تهيئة وتحضير للعقلية والدبلوماسية السورية قبل لقاء باول-الشرع. وهو ما انعكس بالفعل فى ذلك اللقاء الذى لم يعلن عنه الكثير، لكن ما رشح منه يدل على تفهم سورى لخطورة الموقف وأن مرونة كبيرة ستبديها سوريا بصفة عاجلة فى مختلف المسائل المعلقة بين الطرفين.

- دخول أوروبا على خط الضغوط الأمريكية، وذلك بتحرك فرنسى أساسا، حيث دخلت العلاقات الفرنسية- السورية مرحلة حرجة خلال العام الماضى لاعتبارات متعددة، من أبرزها الدور السورى فى لبنان التنسيق مع باريس بشأنه. وقد لعبت فرنسا دورا فاعلا فى صياغة ثم تمرير القرار الدولى ١٥٥٩، ثم بعد ذلك فى حث أوروبا على ممارسة ضغوط ضد دمشق للانصياع للقرار والامتثال له، ومن أحدث مظاهر هذا التوجه من قبل فرنسا تشجيعها واشنطن على التحرك لدى الأمم المتحدة من أجل تفعيل القرار واستمرار متابعته بصورة حيوية وليس مجرد متابعة روتينية، وهو ما تمثل فى البيان الرئاسى الذى صدر عن المجلس فى ١٩ أكتوبر الماضى، وجدد المطالبة بما جاء فى القرار ١٥٥٩، ويدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقارير دورية لمجلس الأمن عن مدى الامتثال فى تنفيذ القرار، وتم بالفعل بعد ذلك تعيين موفد دولى تابع للأمين العام للأمم المتحدة مختص بمتابعة تنفيذ لبنان (وضمنا سوريا) للقرار. ومن المفارقات أن اليوم الذى صدر فيه البيان الرئاسى لمجلس الأمن، شهد أيضا التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين سوريا والاتحاد الأوروبى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن فرنسا على وجه التحديد كانت قد سعت لدى بقية دول الاتحاد من أجل عرقلة هذا الاتفاق وربطه بشكل مباشر وعلنى بتنفيذ القرار الدولى.

- داخليا، من الواضح أن الانقسامات والمساجلات الدائرة فى لبنان منذ خطوة التمديد مطلع شهر سبتمبر الماضى وحتى الآن تصب جميعها فى اتجاه الضغط على الدولتين السورية واللبنانية، ورغم وجود ارتباطات خارجية معروفة لبعض القوى والتيارات اللبنانية إلا أن الموقف من العلاقة مع سوريا قد تجاوز هذه الارتباطات بدليل أنه امتد إلى جماعات وقوى ليست لها ارتباطات خارجية مناوئة لسوريا وأخرى مرتبطة بسوريا ذاتها. والمحصلة أن ثمة زخما داخليا اكتسبته الدعوات لفصم العلاقة مع دمشق أو على الأقل ترشيدها وإعادة النظر فى ثوابتها.

وفى سوريا أيضا، يصعب النظر إلى التطورات الداخلية الأخيرة دون الأخذ فى الاعتبار البيئة الخارجية التى تقع فى نطاقها تلك التطورات، فقد شهدت دمشق فى الأشهر القليلة الماضية وقائع وتطورات غير مسبوقة مثل أعمال العنف والاضطراب التى تكررت مرتين خلال العام الماضى. ورغم أن لتلك الأعمال دوافعها ومعطياتها الداخلية، إلا أن تلك المعطيات قائمة ولم تتغير منذ سنوات. ومع صعوبة الجزم بدور خارجى أو أى ارتباط فعلى بين تلك الأعمال أو مجمل التطورات الداخلية المستجدة فى سوريا وأطراف خارجية، إلا أن نفى التسبيب فى هذه العلاقة لا ينفى النتيجة، فمع افتراض حيادية العامل الخارجى فى هذه التطورات كمسبب لها، فعلى الأقل هو غير محايد فى التعامل معها، حيث تصبح هنا العلاقة بين الشأن الداخلى والضغط الخارجى أقرب إلى التغذية المرتدة، خصوصا فى ظل الإشارات المتكررة الأمريكية والغربية بشأن حقوق الإنسان ووضع الحريات فى سوريا.

ما وراء الضغوط:

لم يكن الوجود السورى فى لبنان سواء كان -عسكريا أو سياسيا- مثار استياء أو رفض دولى لا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ولا من قبل فرنسا ذات العلاقات الخاصة بلبنان، بل كثيرا ما كان الوجود السورى ونفوذ دمشق لدى بيروت عاملا مواتيا للسياسات الدولية خصوصا فيما يتعلق بضبط الأوضاع وإحكام وتيرة العمل السياسى والمسلح ضد إسرائيل، ونجد لهذا التحليل شواهد ومؤشرات عديدة سواء على الجانب الأمريكى أو على الجانب الإسرائيلى ذاته. فعلى مدى ثلاثة عقود كاملة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، لم يحدث أن وقعت مواجهة مسلحة إسرائيلية - سورية، ولم يكن الوجود العسكرى السورى فى لبنان يوما مصدر قلق أو هواجس أمنية أو استراتيجية لإسرائيل، وعلى الجانب الأمريكى كان هذا الوجود دائما بمثابة رمانة الميزان فى الوضع العسكرى والسياسى على حد سواء خصوصا على الجبهة اللبنانية. من هنا ينبغى النظر إلى الضغوط التى تعرضت لها سوريا ولبنان مؤخرا بمنظور المصالح والأهداف الأمريكية والفرنسية، وقبل هذا وذاك المساعى الإسرائيلية إلى تغيير الوضع القائم.

وأول ما يلفت النظر فى هذا الإطار سرعة التحرك الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد سوريا ولبنان، وهى دلالة

عامل الزمن والتوقيت، فالتوقيت يعد مثاليا بالمنظور الأمريكي، حيث العالم العربي في أضعف حالاته ويلزم صمتا مطبقا إزاء كل ما جرى ويجري من فلسطين إلى العراق إلى ليبيا إلى السودان. كما تستغل واشنطن - ومعها باريس - استمرار الانقسام الداخلي في لبنان حول مسألة التعديل الدستوري ومجمل الدور السوري في لبنان.

بيد أن أهداف الضغوط الأمريكية والفرنسية تتجاوز مجرد الضغط على دمشق للخروج من لبنان، لأن هذا الهدف كان سيتحقق إذا اقتضت الحاجة دون قرار دولي غير ملزم بل ربما غير مشروع من الأساس. إضافة إلى أن الوجود السوري المادي في لبنان أصبح أقل كثيرا من الحاجة إلى قرار دولي بشأنه، وفي المقابل لن يجدي القرار الأممي أو مبدأ تقنين الرفض الخارجي للوجود السوري في لبنان نفعا حيال النفوذ والحضور السوري الفعلي لا الرسمي في سياسات بيروت. إذن نقطة البداية في النظر إلى أهداف الضغوط الخارجية على سوريا ولبنان أنها تقع في مستوى أعمق من مجرد الإطار الثنائي بين دمشق وبيروت.

وأول ما يستلفت الانتباه بهذا المنظور أن ثمة ترتيبات قانونية ودبلوماسية يجري إعدادها (إضافة إلى تهيئة سياسية وإعلامية) لإحكام الحصار على سوريا في المستقبل القريب، ولما كان احتلال العراق قد افتقد تماما للشرعية الدولية ولأي سند قانوني، فربما فضلت إدارة بوش هذه المرة تجهيز الحيثيات القانونية والقرارات الدولية اللازمة مبكرا، خاصة أن الخلاف الحاد الذي شهده الملف العراقي عشية وقوع الغزو انحسر -بل تقريبا انقلب- إلى توافق خصوصا من جانب فرنسا.

ويشير هذا بدوره إلى حزمة أهداف أخرى مهمة، ذلك أن الوضع في بطن المشرق العربي مرشح للتصفية قريبا، حيث تتعدد الملفات المعلقة في هذه المنطقة من حزب الله إلى التركيبة الداخلية في لبنان إلى موقف دمشق من التنظيمات الفلسطينية إلى مستقبل الجولان، وسوريا هي كلمة السر في التعامل مع أي من هذه الملفات، بالتالي فحتى إن وجدت بعض التحفظات لدى طرف دولي أو أكثر، فإن هذه التحفظات المرتبطة بتوافقات تقليدية مع دمشق لا تحول دون المضي قدما في تصفية الوضع المتشابك وفض الأوراق المتداخلة في تلك المنطقة الفرعية من العالم العربي، بعبارة أخرى ليس لدى أي من روسيا أو الصين استعداد لمجابهة واشنطن فقط لتحتفظ دمشق بنفوذها في لبنان أو ليبقى أي من تلك الملفات معلقا كما هو حاصل، فضلا عن أن أطرافا أخرى مثل فرنسا حريصة مثل واشنطن تماما على تصفية هذه الأوضاع وإعادة تشكيلها بما يتوافق ومصالحها التقليدية المعروفة في لبنان، خصوصا أن دمشق في الفترة الأخيرة ذهبت في ممارسة دورها اللبناني أبعد قليلا من توقعات باريس أو -حسب التقدير الفرنسي- أبعد من المتفق عليه.

والتسلسل المنطقي في هذه الظروف أن تبادر واشنطن إلى انتهاز هذه الفرصة السانحة لتسجيل موقف دولي يكون بمثابة نقطة بداية قابلة للبناء عليها عند توافر الظرف المناسب، وهو ما حدث بالفعل، فكما جاء القرار الدولي ١٥٥٩ على خلفية ملفات متعددة ومتداخلة، فإن صيغته عكست هذا التنوع والتشابك، فإضافة إلى مسألة خروج القوات "الأجنبية" من لبنان، أشار القرار إلى تفكيك ونزع أسلحة الميليشيات المقصود بها حزب الله تحديدا. ومع ذكر حزب الله تذكر إسرائيل، واللافت أن الدور الإسرائيلي في الضغوط الدولية جاء بالامتناع لا بالمشاركة، فبمجرد نضوج معطيات التحرك الدولي وبروز مؤشراته، سارعت تل أبيب إلى التراجع عن تهديداتها بل ونفي نيتها ضرب سوريا، وهذه هي المشاركة الحقيقية لإسرائيل في القرار ١٥٥٩، فقد غيرت موقفها على الفور، كي لا تشوش على التحرك الدولي السياسي في وقت لم يكن فيه التهديد العسكري مجديا وغير ضروري.

من هنا، يمكن فهم أن حرص واشنطن وباريس بشأن الحرص على خروج القوات الأجنبية من لبنان ونزاهة الاستحقاق الرئاسي اللبناني واستعادة بيروت سيادتها واستقلاليتها لم يكن سوى تكئة لاستصدار وثيقة دولية يتم فيها تجميع ملفات معلقة لا صلة مباشرة لها بالاستحقاق الرئاسي أو صيرورة الحياة السياسية اللبنانية.

كذلك تباشر واشنطن ضغوطها على سوريا ولبنان وعينها على الجناح الشرقي لمنطقة الشرق الأوسط، ذلك الجناح الفارسي الممثل في إيران، حيث تدرك الإدارة الأمريكية جيدا أن حزب الله في لبنان والعلاقة مع سوريا وشيعة العراق -تلك هي أوراق الضغط والمناورة الإيرانية ضد واشنطن في المنطقة- وتجريد طهران من ورقتي حزب الله والعلاقة مع سوريا (وهما مسألتان مترابطتان) من شأنه إضعاف طهران وخدمة الاستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية في المنطقة.

وأخيرا، يتوج مشروع "الشرق الأوسط الكبير" أهداف واشنطن من الضغط على سوريا ولبنان، فالضغوط على الدولتين تهدف بشكل مباشر لإعادة هيكلة العلاقة بينهما أولا وإعادة هيكلة الأوضاع السياسية والاقتصادية داخل كل منهما ثانيا، وهذه الهيكلة الجديدة بدورها هدفها العمل كجزء من المخطط الأوسع لإعادة هيكلة وبناء منطقة الشرق الأوسط ككل. وإن لم تنجح الضغوط الأمريكية بصفة عاجلة في تحقيق تلك التحولات داخل سوريا ولبنان، فستؤدي على الأقل إلى تقويض مقاومة دمشق بصفة خاصة لذلك المشروع وتغاضيها عنه ثم انخراطها فيه بشكل فعلي في مرحلة لاحقة. فكما هو معروف، لا تزال دمشق تمثل خط دفاع متقدما ضد المشاريع والمخططات الشرق أوسطية على اختلاف أشكالها، كما أنها لا تزال تتمسك ببعض بقايا الثوابت العربية في إدارة الصراع مع إسرائيل حتى وإن كانت بعض تلك البقايا رمزية أو معنوية أكثر منها عملية مثل مكتب متابعة مقاطعة إسرائيل التابع للجامعة العربية والموجود مقره في دمشق.

إدراك سوريا - لبنان للضغوط الخارجية :

لعبت التوازنات والتفاعلات السورية - اللبنانية دورا في تشجيع الأطراف الأخرى على المضي قدما في لعبة التدخل في الشأنين الثنائي والداخلي، فمن ناحية تعاملت دمشق مع مسألة تمديد فترة رئاسة الرئيس اللبناني إميل لحود وكأنها شأن

سورى خالص ليس حتى لبنانيا، وتجاهلت كل الانتقادات والتحفظات التى خرجت من دوائر لبنانية وخارجية طالبت دمشق بالتروى قبل قرار التمديد أو على الأقل التشاور مع تلك الأطراف. وبالنهج ذاته، تعاملت الدولة اللبنانية بما فيها الأجنحة المختلفة مع لحود مثل رئيس الوزراء (السابق) رفيق الحريرى مع التمديد وكأنه أمر مسلم به أو الخيار الوحيد المتاح فى ظروف اللحظة الراهنة. وتم تجاهل مواقف القوى الرافضة للتمديد التى استغلت الفرصة وراحت تنتقد طبيعة الحضور السورى فى لبنان إجمالا، وهو ما كان على الدولتين السورية واللبنانية الانتباه له فى ظل حالة التربص الدولى التى وضحت فى مواقف عدة سبقت عملية التمديد، سواء من جانب الولايات المتحدة أو فرنسا التى تباعدت المسافة كثيرا بينها وبين دمشق فى الأشهر الأخيرة. بمعنى أن البيئة الدولية المحيطة بالعلاقات لم تكن مواتية لخطوة غدت استفزازية وبالتالى كفيلة باستثارة الأطراف الداخلية فى لبنان. لذا كان من الطبيعى أن تنطلق تلك القوى سريعا من نقطة التمديد والجدل حولها إلى مجمل العلاقات الثنائية وضرورة كسر الطوق السورى القابض على عنق السياسة اللبنانية.

هذا التسرع أو ما يمكن تسميته سوء تقدير الحسابات السورية وبدرجة ما اللبنانية أيضا، يمكن البحث عن خلفياته فى طبيعة التركيبة السياسية القائمة على الجانبين، خصوصا الجانب السورى، وأول ما يمكن الإشارة إليه فى هذا الخصوص هو طبيعة القيادة السورية التى تتسم بقدر عال من الحيوية والشبابية والتفتح، وكلها سمات إيجابية لها ما يقابلها بالضرورة مثل نقص الخبرة والحنكة السياسية، وبالتالى الاعتماد إلى حد كبير على المستشارين والساسة القدامى خصوصا فى الموضوعات والمسائل المرتبطة بالعلاقة التاريخية بين بيروت ودمشق، وهنا يكمن المصدر الأول لأخطاء حسابات دمشق، حيث تتجاوز التوازنات الدولية الجديدة وطبيعة الاستهداف الأمريكى لسوريا فى المرحلة الحالية الأطر التقليدية والأساليب القديمة فى التحرش والضغط لتحقيق أهداف مرحلية أو مكاسب محددة، إذ لم تعد حالة اللا حرب لا سلم التى تميز الوضع بين دمشق وتل أبيب مرضية أو كافية بالنسبة لواشنطن ولا إسرائيل بالطبع، لذا أصبح المطلوب إسرائيليا وبالتالى أمريكيا كسر هذه الحالة وتحويلها إما إلى مواجهة مسلحة تنكسر فيها الإرادة السورية أو إلى سلام تعاقدى صريح. وهذا مثال فقط على التغير الحاصل فى وضعية دمشق والمطلوب منها إقليميا، وهو ما ينطبق أيضا على العلاقة بين سوريا ولبنان، فجزء من المنظومة الجديدة التى تسعى إسرائيل -ومن أمامها الولايات المتحدة- أن يكون التعامل مع سوريا ولبنان بشكل منفصل يتيح الانفراد بأيهما على حدة عند اللزوم. أى أن النظرة الإسرائيلية والأمريكية نحو العلاقة بين سوريا ولبنان قد اختلفت كثيرا عما كانت عليه فى السابق، وهذا ما لم تدركه دمشق وهى بصدد تقدير الموقف.

ويرجح هذا التحليل أن سلوك دمشق الخارجى قد تطور بالفعل إلى حد كبير فى عهد الرئيس الحالى بشار الأسد، حيث أخذ منحى أكثر براجماتية ومرونة بشكل فعلى وعملى ليس خطابيا وحسب. وتبدت هذه الملامح الجديدة فى عدة أشكال ومواقف، لعل ابرزها رد الفعل السورى على القصف لإسرائيلى لضاحية بدمشق، فضلا عن الردود الهادئة على الاستفزازات المتكررة من قبل تل أبيب وتحرشاتها المتتالية فى جنوب لبنان. كذلك الأمر بالنسبة للتعاطى السورى مع الوضع الجديد فى العراق، ليس فيما بعد الاحتلال وحسب بل أيضا من قبله وأثناء تصعيد الأزمة، ووضوح نية واشنطن المبيتة لضرب العراق، فقد تبنت دمشق مواقف وسياسات أقل ما توصف به أنها مرنة وواقعية وتكاد تنفصل تماما عن الخط العام المعروف للسياسة السورية عربيا وإقليميا من عداء شديد لواشنطن ووقوف كامل مع كل ما هو عربى وقومى، وهو الخط الذى التزمته دمشق حتى ما قبل التصعيد الأمريكى مع العراق بأشهر قليلة. ولعل القارئ يتذكر أن سوريا كانت من بين الدول القليلة التى دافعت بقوة عن حق العراق فى استعادة مكانته عربيا ودوليا، وطالبت برفع العقوبات عنه وذلك بغض النظر عن الخلافات التقليدية المعروفة بين حزبى البعث فى كل من سوريا والعراق. وجاء التحول فى الموقف السورى كرد فعل محسوب وذكى على الجموح الأمريكى بعد أحداث ١١ سبتمبر وحالة الهياج التى أصابت السياسة الخارجية الأمريكية بوجه عام، وتجاه العرب والمسلمين بوجه خاص.

لكن يبدو أن بقية الحسابات السورية قامت على معادلة مخالفة لما فى التصورات والرؤى الأمريكية والإسرائيلية، حيث اعتبرت دمشق أن المرونة التى تبديها للتعامل مع الاستفزازات الإسرائيلية ستعفيها من ضغوط أخرى، وجاء احتلال العراق والمطالب الأمريكية المتتالية والمتلاحقة على سوريا بالتعاون لضبط الأمن على الحدود لتشير إلى عكس ذلك، إذ اتسعت دائرة المطلوب من سوريا رغم مرونتها، ووضح أن المسألة تتجاوز الصراع مع إسرائيل أو التأكد من نوايا دمشق بعدم الرغبة فى خوض حرب جديدة مع تل أبيب. وبعد مناورات ومماحكات سورية، أخذت أشكالا عدة، اكتشفت دمشق أن المطالب الأمريكية غير قابلة للتسويف أو حتى للتفاوض، فكان الخيار السورى للمرة الثانية بتقديم تنازلات التعامل بواقعية ومرونة مع الوضع الجديد على الحدود الملاصقة، وكان هذا النهج هو عنوان المحادثات التى أجراها مسئولون سوريون وأمريكيون أكثر من مرة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، أهمها مباحثات وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكى والتى مهدت بدورها لمحادثات الشرع - باول التى توجت النقلة السورية فى التعاطى مع الوضع الأمنى فى العراق وطريقة إدارة دمشق للحدود مع العراق.

لكن ونظرا لأن مباحثات باول - الشرع وقبلها زيارة بيرنز لدمشق قد تضمنتا عدة موضوعات كثيرة ربما كان العراق أهمها، فإن السياسة السورية بدت كأن لم تستوعب رسالة واشنطن فى القرار ١٥٥٩ الذى سبق اللقاءات والمباحثات، فجاء التعامل السورى (واللبنانى بالطبع) مع القرار وكأنه مجرد ضغط مؤقت لتلبية مطالب محددة بعيدة تماما عن مضمون القرار نفسه. ظنت دمشق أن تلبية مطالب واشنطن فى العراق، أو ما أعلنته الدولة السورية غير مرة من استعدادها للتفاوض مع إسرائيل يكفى لتلافى ضغوط واشنطن أو فرنسا فى الشأن السورى- اللبنانى. وهنا يكمن الخطأ الأكبر فى حسابات دمشق

وبيروت، فما لم تنتبه إليه العاصمتان أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تسير باتجاه دمشق بخطى حثيثة وواثقة، تتبع نهجا تدريجيا، فقد انتقلت من العام إلى الخاص، ومن الخارجي إلى الداخلي، فقانون محاسبة سوريا تذرع بحجة عامة واتهام غامض غير محدد هو رعاية الإرهاب، رغم أن المطالب الفعلية كانت -ولاتزال- معروفة ومحددة وهي ملف حزب الله ودعم الفصائل الفلسطينية والموقف من الاحتلال الأمريكي للعراق، وأخيرا إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل رسميا وبشكل تعاقدي غير قابل للتراجع أو التسويف.

أما القرار ١٥٥٩ فقد استهدف دائرة أخرى مختلفة تماما، وإن كانت تصب أيضا في اتجاه أهم الملفات السابقة، وهي دائرة الرباط السوري - اللبناني الوثيق وذلك بوجهه العسكري الذي يجسده الوجود السوري العسكري الفعلي في لبنان، أو الوجه السياسي عبر التأثير والنفوذ السوري على بيروت، ممثلا في تعديل مسار الاستحقاق الرئاسي بتعديل دستوري عكس رغبة سورية بالأساس، والخطوة الأمريكية هذه استهدفت سياسة سوريا الخارجية ودورها الإقليمي وعلاقتها الوثيقة بلبنان، أي أن واشنطن اتجهت إلى ضرب المجال الحيوي لدمشق في صميمه، بل في حبله السري الممتد في طريق بيروت - دمشق.

والمغزى أن دمشق أخطأت عندما اعتبرت لبنان منطقة خارج الحسابات والضغوطات وأن تنازلاتها أو مرونتها في ملفات أخرى ستبعد الملف اللبناني عن مائدة التفاوض والمقاصات السياسية، وفات دمشق أن مواقفها تجاه الملفات المهمة المرتبطة بعلاقتها مع لبنان، وهي ملفات حزب الله والمقاومة الفلسطينية والوضع النهائي مع إسرائيل، ليست مرضية أو بالأحرى لم تعد الآن مرضية لا لتل أبيب ولا -بالتبعية- لواشنطن، لذا كان عليها أن تتوقع ممارسات وضغوطات أبعد من مجرد تحرشات سياسية أو مطالب دبلوماسية أو مناوشات عسكرية.

لكن لابد من الأخذ في الاعتبار أن البيئة المحيطة بالموقف السوري ساعدت على أن تئول الأمور إلى ما آلت إليه، فالموقف الفرنسي على سبيل المثال جاء مخيبا لآمال دمشق وبيروت معا، وذلك لاعتبارات خاصة بالمسار السوري- الأوروبي، والعثرات التي مر بها في الفترات الأخيرة. كذلك الأمر بالنسبة للموقف العربي الذي أصبح من الضعف والاهتراء بما يكفي لأن تنفرد واشنطن أو حتى أي من الدول الكبرى في العالم بأي دولة عربية دون خشية أو حساب لرد فعل عربي ولو محدودا أو على استحياء.

تحولات الموقف السوري - اللبناني:

في ظل استمرار الضغوط الأمريكية والفرنسية على دمشق وبيروت، وعلى ضوء النتائج غير الإيجابية التي نجمت عن الأسلوب المشار إليه في التعامل مع تلك الضغوط، فإن الأسابيع الأخيرة من عام ٢٠٠٤ حملت معها مؤشرات قوية إلى إدراك دمشق وبيروت دلالات وعبر تلك النتائج، لذا لوحظ أن السياستين السورية واللبنانية بدأتا تسيران حثيثا باتجاه التهدئة مع مصادر الضغوط الخارجية بل والتجاوب معها إلى حد كبير، ويتجسد هذا التوجه في عدة مظاهر، بعضها يتعلق بالمسار الثنائي للعلاقات، بينما يمكن تلمس البعض الآخر في مسائل وموضوعات أخرى.

على الصعيد الأول (المسار الثنائي المباشر) بادرت دمشق إلى إعلان نيتها إجراء مرحلة جديدة من مراحل إعادة انتشار القوات السورية في الأراضي اللبنانية، وهو ما يعني استجابة مباشرة لمتطلبات القرار الدولي ١٥٥٩ ويدل في الوقت نفسه على تجاوب فعلي مع الضغوط والمطالب الخارجية من جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بشأن الوجود العسكري السوري في لبنان.

على صعيد المسائل غير الثنائية، فإن دمشق أقدمت على بادرة تعد الأولى من نوعها في السياسة الخارجية السورية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث أعلنت استعدادها لاستئناف التفاوض مع إسرائيل دون قيد أو شرط، وهو موقف جديد تماما على السياسة السورية التي طالما تمسكت، سواء في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد أو في العهد الحالي، بأن يكون استئناف المفاوضات مع إسرائيل من النقطة التي انتهت عندها، والتي عرفت باسم "وديعة رابين" التي اتفق بين الطرفين بموجبها وبضمانة أمريكية في عهد بيل كلينتون على أن تستعيد سوريا الجولان مقابل إقامة سلام كامل مع إسرائيل.. وهو الشرط الذي طالما أيضا رفضته تل أبيب بعد اغتيال رابين أواخر عام ١٩٩٥، فبعد أن تجنب شيمون بيريز الذي خلف رابين لبضعة أشهر الحديث عن هذه الصفقة (الوديعة) تمسك كل من بنيامين نيتانياهو ثم إيهود باراك وأخيرا أرييل شارون بأن يكون التفاوض دون قيد أو شرط. والشاهد أنه ورغم التصريحات السورية التي حاولت التخفيف من وطأة إعلان رغبة دمشق في تجديد التفاوض عبر تأكيد أن المفاوضات ستبدأ من حيث توقفت، إلا أن مجرد مبادرة دمشق إلى هذه الخطوة، إضافة إلى الوضعية الصعبة التي تعاني منها إقليميا ودوليا، فضلا عن المناخ العربي غير المساند لأي توجه متشدد أو متمسك بالثوابت السورية أو العربية التقليدية بوجه عام، كلها اعتبارات تشير إلى أن التحرك السوري ليس سوى استجابة للضغوط الأمريكية، وهو ما يؤكده تطور السلوك السوري تجاه الملف العراقي، سواء على الصعيد السياسي في المؤتمرات والمحافل المعنية بالشأن العراقي وآخرها المؤتمر الدولي الذي عقد في شرم الشيخ بمصر ٢٢ و٢٣ نوفمبر من العام الماضي ثم مؤتمر وزراء داخلية دول الجوار العراقي الذي عقد في طهران نهاية الشهر نفسه.

فقد راحت دمشق تتخذ تدريجيا مواقف أكثر مرونة وتجاوبا مع المطلوب أمريكيا وعراقيا، أو على الصعيد الأمني إذ بدأت دمشق بالفعل في القيام بإجراءات عملية لضبط الحدود مع العراق، وباشرت تنسيقا أمنيا مع الولايات المتحدة بهذا الخصوص. وكذلك على الصعيد الإعلامي، إذ خفت حدة الانتقادات السورية للاحتلال الأمريكي للعراق والممارسات التي تقوم بها قوات الاحتلال هناك.

كل هذه التطورات في السياسة السورية تصب في اتجاه تجنب الضغوط الأمريكية وتفادي تربصات واشنطن إن لم يكن استرضاءها. ويمكن بسهولة في ظل هذه الأجواء توقع استمرار

يرغم دمشق على التوافق مع متطلبات تلك الضغوط وفيما يتعلق بالمحور السوري - اللبناني، فإن تحولات السياسة السورية لن تكون منفصلة عن المسار الثنائي للعلاقات السورية- اللبنانية.

ثانيا، المعتاد تقليديا أن الانقسامات والتنويعات اللبنانية متعددة المحاور تعكس نفسها في تعاطي الدولة اللبنانية مع المستجدات الداخلية والخارجية، لكن الثابت أيضا أن العلاقة بين لبنان وسوريا تعد من الدوائر المغلقة التي لا تتأثر بتلك الانقسامات الداخلية اللبنانية، بل إن خصوصية تلك العلاقة وتوفيقها طالما كانت محل قبول لبناني عام ينطوي على مواقف فرعية تتراوح من التمسك بها إلى الصمت عنها.

بيد أن ما أثير حول مبادرة دمشق إلى التدخل في مسألة الرئاسة اللبنانية عبر تعديل الدستور لتمديد فترة رئاسة الرئيس الحالي إميل لحود ثلاث سنوات أخرى أدى إلى اتساع نطاق الجدل حول الدور السوري في لبنان بما يتجاوز مجرد الحديث عن الوجود العسكري الفعلي لقوات سورية على الأراضي اللبنانية، إلى الحضور السياسي والتأثير السياسي والأمني السوري في الحياة اللبنانية. كما وصلت تأثيرات هذا التطور إلى حد أن قوى وأطرافا لبنانية موالية لدمشق ومعروفة بتأييدها للدور السوري في لبنان قد أبدت تحفظا بل استياء من خطوة التمديد.

والشاهد أن الخطوة السورية - اللبنانية أوجدت -على عكس المرجو منها بالقطع- مناخا غير مواتٍ لمزيد من التأثير السوري في الحياة اللبنانية، وفتحت المجال واسعا أمام مناقشة هذا التأثير من مختلف الزوايا وبشتى الدرجات والأشكال، خاصة أن البعد الخارجي بدوره فرض أجواء مساندة وداعمة لهذه الأفكار والتطلعات النازعة إلى التخلص من التأثير السوري.

ومن شأن هذه الأجواء أن تفرض أعباء إضافية على الدولة اللبنانية أولا وعلى دمشق ثانيا، حيث سيكون على سياسة بيروت الرسمية مواجهة الداخل والخارج معا لدى التعامل مع العلاقة مع دمشق، وستعاني الدولة اللبنانية من هذا العبء المزدوج قريبا، وتحديدا مع اقتراب الاستحقاق النيابي القادم، حيث ستتقدم مسألة العلاقة مع دمشق إلى صدارة القضايا الانتخابية فضلا عن أن الانتخابات نفسها بجوانبها الموضوعية والتنفيذية ستكون بمثابة اختبار عسير لمدى صلابة وتماسك محور بيروت- دمشق داخليا وخارجيا.

الخلاصة :

لم يعد محور العلاقات السورية - اللبنانية ثنائيا خالصا، وهو وإن لم يكن كذلك بالفعل منذ سنوات طويلة، فإن ظاهره كان كذلك وكان مستقرا وثابتا برضا وتوافق إقليمي ودولي. الوضع الآن مختلف، وقد رفع الغطاء عن التدويل الذي كان مخفيا. وربما تكون دمشق وبيروت قد اكتشفتا (وإن في وقت متأخر نسبيا) أن إدارة العلاقة بينهما لم تعد مباشرة، وأن الطريق السريع من بيروت إلى دمشق والعكس أصبح يمر بتقاطعات وعواصم كثيرة، وأن عليهما بدلا من فصل الملفات واعتبار بعضها محصنا أو خارج نطاق المناورات والضغوطات، أن تنظرا لكل القضايا والموضوعات بنفس الاهتمام بل والقلق. فشواهد الحاضر ومؤشرات المستقبل تنبئ بقوة عن أنه لن يظل في منطقتنا باب مغلق، وأن الطرق سينال كل الأبواب بعنف وبلا هوادة.

المسألة النووية الإيرانية .. تسوية أم هدنة ؟

■ بشير عبد الفتاح

بعد تكتم دام قرابة عقدين من الزمان، وحوارات ومباحثات ناهزت العامين بين إيران وكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، اقر مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاجماع نهاية شهر نوفمبر الماضي البيان الإيراني - الأوروبي المشترك الذي سبق أن أعلنه الجانبان في الرابع عشرمن نفس الشهر، وكان يتضمن صفقة أو اتفاقا مبدئيا بين الطرفين بشأن تسوية المسألة النووية الإيرانية.

فقد تضمن الاتفاق التزام إيران بالوقف التام والشامل لكافة أنشطة البرنامج النووى بدءا من يوم ٢٢ نوفمبر من العام الماضى وطيلة فترة المفاوضات التى سيتم إجراؤها بين الجانبين الإيرانى والأوروبى، بحيث تمتنع طهران عن مزاولة عمليات تخصيب اليورانيوم، أو تشغيل أجهزة الطرد المركزى وفصل البلوتونيوم، والإقلاع عن عمليات استيراد اسطوانات أجهزة الطرد المركزى وفصل الغاز التى تستخدم فى إنتاج وتصنيع السلاح النووى، الأمر الذى يفضى إلى الوقف التام لكافة الأنشطة الخاصة بدورة الوقود النووى.

وفى المقابل، احتوى الاتفاق أيضا على عطايا ومكافآت أوروبية مغرية كتعهد الترويكا الأوروبية بتقديم الدعم التكنولوجى للمساعى الإيرانية الرامية إلى تطوير قدرات نووية سلمية فى مجال إنتاج الطاقة، كأن تقوم شركات أوروبية متخصصة بتزويد إيران بالمعدات التكنولوجية اللازمة لبناء مفاعل نووى سلمى يعمل بالماء الخفيف من أجل توليد الكهرباء، إلى جانب ضمانات أوروبية أخرى بتأمين احتياجات إيران من الوقود والطاقة اللازمين لمحطاتها، فضلا عن سعى الأوروبيين للحيلولة دون إحالة ملف إيران النووى إلى مجلس الأمن الدولى مادامت إيران ملتزمة بتعهداتها وبقيت مجمدة لأنشطتها النووية فى السر والجهر، إضافة إلى تعهدات أوروبية لطهران بإنهاء عزلتها السياسية والاقتصادية عن العالم الغربى من خلال مساندتها فى الولوج إلى منظمة التجارة العالمية وإزالة الحواجز والقيود التى وضعتها واشنطن للحيلولة دون انضمامها إليها، وتدشين المفاوضات بشأن إبرام اتفاقات للتجارة الحرة والتعاون الاقتصادى والأمنى بين إيران ودول الاتحاد الأوروبى.

وتجدر الإشارة إلى أن طهران قد حاولت غير مرة إبان المفاوضات أن تخفف من وطأة وصرامة الشروط والمتطلبات الأوروبية التى تضمنها الاتفاق، لكن الأوروبيين كانوا متمسكين بطروحاتهم ورؤاهم، وليس أدل على ذلك من محاولة الوفد الإيرانى المفاوض التمييز بين الأنواع والأغراض المختلفة لتخصيب اليورانيوم بغية إزالة الشكوك حول نوايا بلادهم بشأن برنامجها النووى، ومن ثم قصر مسألة الوقف الشامل لكافة الأنشطة النووية على فترة المفاوضات فقط، وفقا لبنود الاتفاق. فضلا عن ذلك، طالب الوفد الإيرانى المفاوض الأوروبيين باستثناء ٢٠ جهازا تستخدم فى عمليات الطرد المركزى من عمليات التعليق الشامل والنهائى حتى يتم استخدامها فى أغراض البحث العلمى السلمى، على أن يتم إخضاع نشاطاتها للمراقبة من خلال الكاميرات بدلا من أن تختم بالشمع الأحمر، غير أن اعتراض الأوروبيين ورفض الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعثر مساعى التفاهم قد أجبر طهران على العدول عن هذا المطلب الذى حصلت بدلا منه على عطايا رمزية أخرى غير ملزمة للأوروبيين ولا تؤثر بشكل جوهرى على جوهر الاتفاق أو سير المفاوضات فيما بعد.

تجاوب أوروبى حذر :

اتسم الموقف الأوروبى إزاء البرنامج النووى الإيرانى بقدر

من المرونة، حيث جنح الأوروبيون نحو تبنى سياسة الترغيب وتقديم الجزرة للإيرانيين، على عكس سياسة الترهيب وإشهار العصا من جانب واشنطن. لذلك، سلكوا طريق المفاوضات مع طهران حول السبل الدبلوماسية الكفيلة بتبديد مخاوف العالم من طموحاتها النووية العسكرية، واضطلعوا بدور الوسيط بين إيران من جهة وكل من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة أخرى، وطفقت العواصم الأوروبية الثلاث: لندن، وباريس وبرلين تبحث عن الصيغة المثلى التى من شأنها أن تزيل غموض ومخاطر البرنامج النووى الإيرانى وتحول دون التصعيد المحتمل بين طهران وواشنطن من خلال الوكالة ومجلس الأمن. وقد ارتكن هذا الموقف الأوروبى إلى حزمة من الاعتبارات والأسانيد لعل أبرزها وأهمها:

عدم استعداد الأوروبيين لخوض غمار مهاترات سياسية أو مغامرات عسكرية جديدة فى الشرق الأوسط خصوصا أن الساحة العراقية لا تزال شاهدة على تعثر المشروع الأمريكى الطموح فى هذه المنطقة ذات التكوين الإثنى المعقد والطبيعة الجيواستراتيجية الصعبة، فضلا عن أن أى تصعيد عسكرى غربى ضد إيران قد لا يلقى رواجا دوليا فى ظل تلاشى الولايات المتحدة تصعيد المواجهة مع كوريا الشمالية التى تعلن، وعلى عكس إيران، امتلاكها لأسلحة دمار شامل وأدوات توصيلها، وتجاهر بنواياها العدوانية إزاء الولايات المتحدة وحلفائها فى منطقة شبه الجزيرة الكورية بعد ان انسحبت من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT وطردت مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى تحد واضح وسافر للمجتمع الدولى وتجاهل فج للشرعية الدولية ونظام منع الانتشار والاتفاقات الدولية ذات الصلة. كما يوقن الأوروبيون، المتحررون نسبيا من وطأة الضغوط والملاحقات الإسرائيلية، بضرورة توجيه ضربة عسكرية ضد إيران وتفكيك برنامجها النووى والصاروخى، بأن إيران ليست كأفغانستان أو العراق، وأن كلفة أى مغامرة عسكرية فيها على مختلف الأصعدة قد تستعصى على الاحتمال أو الاستيعاب من جانبهم أو على صعيد الوضع فى منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

يضاف إلى تلك الحسابات الاستراتيجية السالفة الذكر، اعتبارات اقتصادية وتجارية وجيواستراتيجية أخرى تتصل بالعلاقات الإيرانية - الأوروبية، وربما تفوق فى أهميتها بالنسبة للأوربيين تلك الآنفة، فإيران قوة إقليمية مهمة فى منطقتى الشرق الأوسط والخليج العربى، ولها امتدادات جيواستراتيجية وثقافية محورية فى مناطق آسيا الوسطى، وبحر قزوين والقوقاز. وإلى جانب كونها أكبر قوة إقليمية فى المنطقة، فإنها ثالث أكبر مصدر للنفط فى العالم وتتمتع بثقل خاص داخل منظمة أوبك، كما تعد سوقا هائلة تضم زهاء ٧٠ مليون نسمة وتموج بفرص هائلة للاستثمارات فى ظل التوجهات الانفتاحية المتنامية للحكومة الإصلاحية فى طهران. وبدورها، تتطلع أوروبا إلى الاستفادة من كل هذه المزايا والامتيازات التى تتمتع بها إيران، خصوصا أن حجم التبادل التجارى بين الأخيرة ودول الاتحاد الأوروبى ناهز العشرة مليارات دولار سنويا وهو فى تزايد مستمر، كما تمد إيران دول الاتحاد بما نسبته ١١٪ من احتياجاتها النفطية، ولا تزال فرص الاستثمار التى تقدمها السوق الإيرانية تمثل مقصدا مهما للمستثمرين الأوروبيين اللاهثين وراء أية فرص لاقتناص المشروعات الاقتصادية والصفقات التجارية فى منطقة الخليج العربى والشرق الأوسط من بين أنياب الأمريكيين المهيمنين على نصيب الأسد من خيرات وموارد دول هذه المنطقة.

من هنا، جاء الحرص الأوروبى من جانب كبريات الدول فى الاتحاد الأوروبى كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، على تسوية المسألة النووية الإيرانية من خلال المفاوضات بعيدا عن التصعيد والمواجهات، وظلت الاتصالات والمباحثات مستمرة بين تلك الدول ونظام طهران طيلة ما يربو على عامين حتى تم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين فى عام ٢٠٠٣، كان يقضى بأن توقف طهران أنشطة تخصيب اليورانيوم وتسمح بعمليات التفتيش الدولى المباغت من جانب مفتشى الوكالة الدولية على منشآتها النووية دونما إنذار مسبق على مدار العام بدلا من التفتيش السنوى الذى كانت تخضع له هذه المنشآت وفقا لمعاهدة NPT التى وقعت عليها إيران، وذلك مقابل حصول الإيرانيين على تسهيلات ودعم تكنولوجى أوروبى فى مجال إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية.

غير أن الاتفاق لم يستمر سوى ستة أشهر فقط، بسبب استئناف طهران لعمليات تخصيب اليورانيوم سرا واستقدامها لأجهزة طرد مركزى جديدة من الخارج، وهو ما أجبر الأوروبيين على التخلى عن التزاماتهم حتى تجمد الاتفاق. بيد أن الضغوط الإسرائيلية واتجاه واشنطن نحو التصعيد مع إيران قد دفعا الأوروبيين لاستئناف مباحثاتهم مع الإيرانيون مجددا للتوصل إلى اتفاق جديد أكثر صرامة وفعالية، حتى أذعن الإيرانيين وجاءت توافقات سعد آباد ١، وسعد آباد ٢ والتى قدمت خلالهما طهران مبادرات إيجابية فى هذا الصدد كان لها بالغ الأثر فى التوصل إلى الاتفاق الذى أعلن عنه فى الرابع عشر من شهر نوفمبر من العام الماضى.

على صعيد آخر، بدا الموقف الأوروبى من المسألة النووية الإيرانية أكثر غموضا، إذ يبدو أن ما يجمع الأوروبيين مع أمريكا إنما يفوق بمراحل أية وشائج للتقارب المزمع أو التواصل المحتمل مع الإيرانيين، وهو ما يتضح من احتفاظ الدول الأوروبية الثلاث بهامش من المناورة ينطوى على نية مبيتة للموافقة على أى تصعيد أمريكى محتمل إزاء إيران، فإلى جانب تشديد الترويكا الأوروبية على أن التزاماتها تجاه طهران إنما هى مقرونة ومتوقفة على مدى امتثالها للتعهدات التى تضمنها الاتفاق بشأن وقفها لنشاطاتها النووية، وعدم تقاعس الإيرانيين عن تنفيذها كاملة بغير مماطلة أو تراجع، سرا كان أو علنا، قامت الدول الأوروبية الثلاث أيضا بإعداد مشروع قانون عقب توقيع الاتفاق مع إيران، يقر ويوجب إحالة ملف البرنامج النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن الدولى، دونما سابق إنذار، بمجرد نكوص طهران عن تعهداتها والتزاماتها التى تضمنها الاتفاق لاسيما عمليات تخصيب اليورانيوم وتجهيز معدات الطرد المركزى فى الخفاء أثناء المفاوضات مع الترويكا الأوروبية. وفى السياق نفسه، بدأت بعض الشركات البريطانية والفرنسية والألمانية تعرب ضمنا عن مراجعة فكرة تقديمها تكنولوجيا نووية

لإيران بموجب الاتفاق لدعم مشروعاتها النووية السلمية فى مجال إنتاج الطاقة، وذلك تحسبا لردود الفعل الأمريكية والإسرائيلية المحتملة إزاء هذه الشركات، والتى يمكن توقع مدياتها وابعادها فى ضوء الرفض الإسرائيلى والتحفظ الأمريكى على الاتفاق الإيرانى - الأوروبى.

مثل هذه التداعيات ودفعت بعض المراقبين إلى الزعم بأن ثمة تواطؤا أوروبيا قد تم مع المساعى الأمريكية لمحاصرة إيران وتقويض برنامجها النووى كلية، خصوصا أن الشروط التى علقت عليها أوروبا إعادة ترميم علاقاتها الشاملة مع إيران فى ضوء الاتفاق المبرم محفوفة بالحساسية وتحمل فى طياتها عوامل انهيار الاتفاق ودفع إيران نحو التراجع فيه، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام أى تصعيد محتمل ضدها، وكأن الاتفاق مجرد طوق وضع على عنق إيران أو فخ نصب لاصطيادها، وهو ما ألمح إليه المتحدث باسم الخارجية الأمريكية حينما صرح عقب الاتفاق مباشرة بأن بلاده قد وزعت الأدوار بينها وبين الترويكا الأوروبية لتقويض البرنامج النووى الإيرانى، حيث كانت إدارة بوش تبدى تشددا ضد طهران، وتظهر رغباتها فى التصعيد معها، بينما كان الأوروبيون يحاولون إنقاذ طهران من النوايا الأمريكية الشريرة من خلال إقناعها بضرورة تجميد نشاطاتها النووية تماما وأبدا نظير وعود أوروبية مغرية مشروطة ومعلقة بمبادرات وخطوات إيرانية أخرى لا تقل صعوبة عن مسألة تجميد البرنامج النووى، أعلنت عنها دول الترويكا الأوروبية حينما أرادت أن تضع سقفا صارما لتطلعات إيران ونظرتها التفاؤلية لمحاولات التقارب والتهدئة التى يبديها الأوروبيون إزاء مسألتها النووية.

فما إن طالبت طهران دول الترويكا الأوروبية عقب الاتفاق بضرورة تحديد جدول زمنى اوموعد لتدشين المفاوضات التجارية بينهما من أجل تعزيز وتوثيق أواصر التعاون الاقتصادى بين طهران والاتحاد الأوروبى،حسبما تعهدت الترويكا الأوروبية فى الاتفاق المبرم، حتى دهم خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبى، الإيرانيين بتأكيده على أن التزام طهران بالاتفاق المبرم ووقفها التام والشامل لبرنامجها النووى، إنما يعد واحدا من بين شروط عديدة وضعتها الدول الأوروبية والغربية من اجل إيجاد مناخ من الثقة بين إيران والغرب، توطئة لإعادة دمجها فى المجتمع الدولى على نحو تفاعلى وإيجابى، وهى الشروط التى تضمنها أيضا الاتفاق الذى تم بين الإيرانيين والأوروبيين وتمحورت حول :

ضرورة تحسين طهران لملفها الخاص بحقوق الإنسان وحماية الحريات الشخصية للمواطنين بكافة صورها، وتحرى خطوات جادة باتجاه التحول الديمقراطى والانفتاح الاقتصادى والثقافى على العالم. وعلى الصعيد الاقليمى، شدد الأوروبيون على ضرورة تخلى إيران عن سياسة معاداة إسرائيل وعدم الاعتراف بعملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، وان تعمل بجد من أجل دعم هذه العملية والتوقف عن السعى لتقويضها. فضلا عن استخدام طهران لنفوذها داخل العراق وإبداء قسط ملائم من التعاون البناء وأكبر قدر ممكن من الدعم والمساندة لإنجاح الانتخابات العراقية المقبلة وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع العراق، والإقلاع عن سياسة إذكاء الأعمال التخريبية أو أنشطة التمرد من جانب الأغلبية الشيعية هناك، لئلا تتزايد العراقيل فى وجه المشروع الأمريكى فى العراق وعلى الصعيد الدولى، تمثلت المتطلبات الأوروبية، التى لم تخل من حضور وحس أمريكى، فى ضرورة استمرار طهران فى تقديم كل صور الدعم الممكن فى مجال مكافحة الإرهاب وملاحقة تنظيم القاعدة فى منطقتى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والإقلاع عن سياسة دعم التنظيمات والحركات التى تعتبرها واشنطن إرهابية كحزب الله فى لبنان والمقاومة الفلسطينية الإسلامية المسلحة. ومن جانبها، لم تجد طهران بدا من التعاطى مع هذه الحزمة من الشروط والمتطلبات التى اعتبرها الإيرانيون تدخلا سافرا فى شئونهم الداخلية وسياساتهم الخارجية التى تعد أمرا سياديا بالأساس. وفى محاولة للحصول على أية مكاسب ممكنة، طرحت طهران مطلبا مؤداه أن يتوقف الأمريكيون والأوروبيون عن تقديم الدعم والمساندة لحركة "مجاهدى خلق" داخل العراق وخارجها، وان تمتنع واشنطن عن الاعتماد على معلوماتها وأقوالها فى تحديد سياساتها إزاء إيران عموما والبرنامج النووى الإيرانى على وجه الخصوص.

ردود الفعل داخل إيران :

جاءت ردود الفعل داخل إيران على الصفقة التى اتفق عليها مبدئيا مع الاوروبيين والوكالة متوافقة مع معالم الخريطة السياسية فيها، ففيما تنقسم الساحة السياسية الإيرانية إلى محافظين وإصلاحيين، تباينت ردود الفعل ما بين موافق ورافض لهذا الاتفاق كل حسب توجهه السياسى والايديولوجى.

فالمحافظون الذين يسيطرون على الأغلبية البرلمانية فى مجلس الشورى الإيرانى، لا يؤيدون الاتفاق استنادا إلى عدد من الأسباب التى يمكن إيجازها فيما يلى :

١- إن الاتفاق ينتهك حقوق إيران السيادية فى أن يكون لها برنامجها النووى السلمى لإنتاج الطاقة والوفاء باحتياجات البلاد المتزايدة منها وفقا لمبادرة جنيف لعام ١٩٦٩.

٢- إن الأوروبيين لن يلتزموا بتعهداتهم التى قطعوها على أنفسهم فى الاتفاق وسيتعاملون معها بنفس الطريقة التى تعاملت بها إسرائيل مع اتفاق أوسلو لعام ١٩٩٣ مع الفلسطينيين وما تلاه من اتفاقات وتفاهمات، ويستشهد المحافظون الإيرانيون باتفاق مماثل كانت إيران قد أبرمته مع الاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٣ ولم يلتزم الأوروبيون بما تضمنه من بنود تقضى بدعم البرنامج النووى السلمى لإيران.

٣- إن الاتفاق جاء بمثابة املاءات أوروبية على طهران لتفكيك برنامجها النووى دون مقابل مناسب، حيث يتعين على إيران بموجب الاتفاق الالتزام بـ ١٣ تعهدا، بينما لن يلتزم الأوروبيون سوى بأربعة فقط.

٤- إن الصيغة التى انتهى إليها الاتفاق تجعل إمكانية إحالة الملف النووى الإيرانى لمجلس الأمن الدولى قائمة، لاسيما بعد أن تم تدويله وتسييسه ومحاصرته بحزمة من القرارات ومشروعات

القرارات التى تعطى للأوروبيين الحق فى تصعيد أمر هذا الملف إلى مجلس الأمن مباشرة إذا ما ارتأوا أن طهران قد تقاعست أو تراجعت عن التزاماتها ونكصت عن تعهداتها.

٥- يعتبر المحافظون أن مطالبة الاتفاق لإيران بالوقف التام والشامل والأبدى لأنشطتها النووية إنما يجهز على طموحات بلادهم الاستراتيجية والتكنولوجية، لاسيما بعد أن اضحى البرنامج النووى بالنسبة للإيرانيين رمزا للكرامة الوطنية وغدا مشروعا قوميا ووطنيا تلتف من حوله جموع الشعب الإيرانى.

لذلك، وصف المحافظون داخل البرلمان الإيرانى وفى وسائل الإعلام الاتفاق بأنه بمثابة أوسلو إيرانية. ومن جانبه، أقر البرلمان الذى يسيطر عليه المحافظون فى شهر أكتوبر الماضى مشروع قانون يلزم الحكومة بضرورة المضى قدما فى تطوير القدرات النووية الإيرانية بموافقة ٢٤٧ عضوا من إجمالى ٢٩٠ وسط هتافات تنادى بالموت لأمريكا التى تسعى لتقويض تلك القدرات، غير أن مشروع القانون لا يجبر الحكومة على استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم، أو رفض عمليات التفتيش المفاجئة التى يقوم بها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مبعوثو الأمم المتحدة على المنشآت النووية الإيرانية فى محاولة للإبقاء على شعرة معاوية بين إيران والوكالة. وفى السياق نفسه، كان مرشد الثورة على خامنئى قد أصدر فتوى تحظر على الحكومة الإيرانية إنتاج أو استعمال الأسلحة النووية.

أما التيار الإصلاحى الذى ينتمى إليه الرئيس محمد خاتمى، وحسن روحانى رئيس المجلس الأعلى للأمن القومى واللذان دافعا بكل حماس عن توافقات سعد أباد ١، وسعد أباد ٢ والتى مهدت للاتفاق مع الاتحاد الأوروبى معتبرا أنها تحافظ على حقوق إيران وسيادتها وتحاول إعادة مناخ الثقة بين طهران والعالم الخارجى والتى تلاشت منذ عام ١٩٧٩، فيرى أن الاتفاق يعد بمثابة فرصة رائعة لإخراج إيران من عزلتها شبه الدولية التى فرضها الغرب عليها منذ الثورة الإسلامية، وأنه يعبر عن قراءة عقلانية ومنطقية لمعطيات الوضع الدولى الراهن. فإيران مستهدفة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين تتربصان ببرنامجها النووى وقدراتها الصاروخية، ولم يكن هناك بد من المساومة، وقد اختارت الحكومة أهون الضررين اللذين خيرت بينهما، حيث علقت أنشطتها النووية مؤقتا طيلة فترة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى نظير مكافآت اقتصادية وتكنولوجية مهمة، كما حصلت على اعتراف أوروبى ودولى بأحقية طهران فى امتلاك برنامج نووى سلمى، حيث يؤكد حسن روحانى أن بلاده سوف تستأنف لاحقا تخصيب اليورانيوم بعد تعهدها بعدم عسكرة عمليات التخصيب، وأنه من بين المهام التى ستضطلع بها اللجنة التى كان من المقرر ان يشكلها الأوروبيون والإيرانيون فى شهر ديسمبر الماضى للتنسيق بشأن المفاوضات بين الجانبين الإيرانى والأوروبى، مهمة معرفة كيفية التوصل إلى صيغة مثلى وملائمة لتحديد التعهدات والضمانات التى يتعين على إيران الالتزام بها قبل استئنافها لنشاطاتها النووية.

وعلاوة على ذلك، يرى الإصلاحيون ورعاة الاتفاق أن من شأنه أن يفوت الفرصة على واشنطن فى التصعيد ضد طهران برفع الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن عبر الوكالة الدولية، الأمر الذى كان من شأنه أن يفضى إلى فرض عقوبات ضد إيران، ومن ثم يخول لواشنطن استهدافها وغزوها على غرار ما فعلت مع العراق استنادا إلى مبررات وذرائع مشابهة، ويستشهدون بتقرير أصدرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد الاتفاق لم يتهم إيران بالسعى لامتلاك أسلحة نووية، بل إنه أقر بأنه لا يوجد مبرر لإصدار تقارير مستمرة عن النشاط النووى الإيرانى على نحو ما كان متبعا طيلة العامين الماضيين، وأعلن الدكتور البرادعى أنه لن يتم إصدار تقارير عن البرنامج النووى الإيرانى إلا على فترات متباعدة وحينما يستدعى الأمر، وهو ما اعتبره الإصلاحيون انتصارا سياسيا لمساعيهم وتتويجا للتداعيات الإيجابية التى تمخض عنها الاتفاق مع الاتحاد الأوروبى، خصوصا أن الإيرانيين غير واثقين تماما من دعم روسيا والصين لموقف بلادهم على الصعيد الدولى وداخل الوكالة الدولية أو الأمم المتحدة، والوقوف فى وجه الولايات المتحدة المتحاملة على إيران بخصوص برنامجها النووى. ورغم كل ذلك، يعتبر رعاة الاتفاق أنه بمثابة خطوة تطوعية إرادية من جانب طهران يمكنها العدول عنها إذا ما شعرت بأن الأوروبيين قد تراجعوا عن وعودهم لها ومن ثم فشلت عملية بناء الثقة بين الطرفين.

ورغم أن الاتفاق لم يعرض على البرلمان الإيرانى للحصول على موافقته، حتى كتابة هذه السطور، إلا أنه يمكن القول إن الاتفاق ستتم الموافقة عليه رغم هيمنة المحافظين على مجلس الشورى، ذلك أن التيار المحافظ المعارض للاتفاق يتزعمه على لاريجانى ممثل مرشد الثورة فى المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى وهو المنصب الذى يتقاسمه مع حسن روحانى. ولا يحظى لاريجانى الذى ينوى ترشيح نفسه لرئاسة البلاد فى الانتخابات المقبلة بذلك القدر من الثقل الحزبى والمؤسسى الذى يتمتع به روحانى المدعوم بتاريخ محافظ يتمدد نحو الإصلاح ويستند إلى ترويكا سياسية قوية مكونة من المرشد الأعلى للثورة على خامنئى، وهاشمى رافسنجانى، والرئيس خاتمى. علاوة على أن الحكومة الإيرانية قد حققت خطوات ملموسة على صعيد تحسين شروط الاتفاق، لاسيما وأنها نجحت فى جعل تعليقها لأنشطتها النووية أمرا طوعيا، وتمكنت من رفع الملف النووى الإيرانى من مجلس حكام الوكالة الدولية ووضعه تحت الإشراف الشخصى والمباشر لمديرها الدكتور محمد البرادعى، ولم يتم التأكيد خلال الاتفاق على آلية تتولى عملية رفع الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن الدولى حالة ما إذا نكصت طهران عن أى من التزاماتها أو تعهداتها، ناهيك عن أن الالتزام الإيرانى بعدم استخدام وحدات الطرد المركزى لتخصيب اليورانيوم حتى موعد انتهاءالمفاوضات الإيرانية - الأوروبية من أجل التوصل لاتفاق نهائى وطويل المدى بشأن البرنامج النووى الإيرانى، إنما يترك لإيران ثغرة تستطيع من خلالها معاودة نشاطها النووى بعد هذا الموعد، وإن بشكل سرى، دونما توجس من تصعيد ملفها لمجلس الأمن الدولى.

تحفظ وتحايل من الأمريكيين :

قد لا يكون استعراض الموقف الأمريكى من المسألة النووية

الإيرانية دقيقا بغير إبرازنا للدور الإسرائيلي في هذا الصدد، حيث كان للضغوط الإسرائيلية المتنامية على واشنطن من أجل تفكيك البرنامج النووي لطهران والإجهاز على مستودعات ومراكز تصنيع الصواريخ الباليستية بها، بالغ الأثر في تحديد ملامح وأبعاد ذلك الموقف الأمريكي. فإسرائيل ومنذ علم أجهزتها الاستخباراتية بخبر البرنامج النووي الإيراني وهي تتطلع إلى توجيه ضربة عسكرية وقائية استباقية للنيل منه على غرار ما فعلت من قبل مع البرنامج النووي العراقي في عام ١٩٨١، لاسيما وأنه لدى إيران برنامج آخر مواز طموح لتطوير وإنتاج صواريخ باليستية متوسطة المدى قادرة على حمل رءوس نووية وتوصيلها إلى أهداف مهمة داخل إسرائيل. غير أن واشنطن كانت تعي جيدا ذلك التمايز والتباين الشديد بين حالتي العراق وإيران وتدرك خطورة مثل هذه النوايا الإسرائيلية وتداعياتها السلبية المحتملة على الوضع في الشرق الأوسط وربما على مستوى العالم ككل. لذلك، حرصت الولايات المتحدة على كبح جماح هذا التهور الإسرائيلي مرارا. وبينما لم تهدأ الضغوط والحملات الدعائية الإسرائيلية في أمريكا ضد البرنامج النووي الإيراني، جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وما تمخضت عنه من ترسيخ لأقدام الرئيس بوش الابن ومحافظيه الجدد في أروقة السلطة والحكم داخل الولايات المتحدة على النحو الذي جعله يحصد زهاء ٦٠٪ من أصوات الناخبين الأمريكيين ويحظى بفترة رئاسة ثانية، لتضفي على نزعات إدارة بوش الهجومية والصدامية قسطا لا بأس به من التأييد والشرعية كيما يمضي قدما في حروبه بأفغانستان والعراق، ولتزداد وتيرة تحرشه بإيران.

وبينما كانت الترويكا الأوروبية تمد الجسور مع إيران من أجل إيجاد تسوية سلمية لمسألتها النووية، كانت واشنطن تصر على اتهام الإيرانيين بالسعي لامتلاك أسلحة نووية، وتطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بضرورة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الذي بدوره سيتخذ إجراءات عقابية ضد طهران في إطار الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، وحتى الاتفاق الذي وقعته الترويكا الأوروبية مع طهران لم يلق ترحيبا من إدارة بوش، وإن كان بعض المسئولين فيها قد اعتبروه خطوة تتضمن قدرا ضئيلا من التقدم، حيث ترى الإدارة أنها لا تثق في أية وعود تقدمها طهران في هذا الصدد، ويؤمن الرئيس بوش وبطانته بأن الوسيلة المثلى لإغلاق الملف النووي الإيراني هي في تجميده وتفكيكه كلية وبشكل نهائي، أما الموقف المؤقت أو المشروط لعمليات تخصيب اليورانيوم فلا تعتبرها واشنطن إجراءات فعالة تقود إلى درء التهديد النووي الإيراني الذي تستشعره، لاسيما وأن طهران قد نجحت من قبل وطيلة ١٨ عاما في ممارسة أنشطتها النووية في الخفاء، وتمكنت من استقدام حوالي ١٢٠٠ وحدة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم، ومن ثم لإنتاج أسلحة نووية تحت مظلة الوفاء باحتياجات البلاد المتزايدة من الطاقة الكهربائية عبر برنامج نووي سلمي تكفله لإيران مبادرة جنيف ذات الصلة في عام ١٩٦٩ ومعاهدة NPT. وفي هذا السياق، جاءت تصريحات وزير الخارجية الأمريكي المستقيل كولن باول في البرازيل خلال شهر نوفمبر الماضي والتي اتهم فيها إيران بالعمل على تزويد صواريخها الباليستية برءوس نووية، كما جاءت أيضا تحذيرات الرئيس بوش خلال قمة دول "أبيك" في الشهر نفسه وبعدها بأيام قليلة محذرة من خطورة البرنامج النووي الإيراني على الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وحتى التفاهمات النهائية التي توصل إليها الجانبان الأوروبي والإيراني نهاية شهر نوفمبر من العام الماضي والتي أقرها بالإجماع مجلس حكماء الوكالة الدولية للطاقة النووية بالإجماع، لم تلق ترحيبا من رئيسة الوفد الأمريكي لدى الوكالة رغم عدم معارضتها لها، والتي دهمت الإيرانيين الذين بدأوا يشعرون بالزهو والانتصار بعد إقرار الوكالة للتفاهمات الأخيرة التي حققت لهم قسطا لا بأس به من غاياتهم، بتصريح شديد اللهجة مؤداه أن الولايات المتحدة إذ تساورها شكوك عديدة بشأن نوايا إيران النووية العسكرية، فإنها لا تستبعد أن يتم رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي بالرغم من موقف الوكالة الدولية الإيجابي إزاء طهران، والذي أشاد بالتزام طهران التام بتعهداتها التي قطعتها على نفسها مع الأوروبيين، فضلا عن تراجع الإيرانيين وعدولهم عن مطلبهم الخاص باستثناء ٢٠ جهاز طرد مركزيا من عملية التجميد التام والشامل لعمليات تخصيب اليورانيوم، بغرض استعمالها في أنشطة بحثية مدنية. ولعل الاتهامات الأمريكية التي طالت البرادعي بعد الاتفاق بشأن تواطئه مع الإيرانيين غير منبتة الصلة بالموقف الأمريكي العام من مجمل التفاهمات التي تمت بين إيران من جهة وكل من الترويكا الاوروبية والوكالة الدولية من جهة اخرى حول البرنامج النووي لطهران.

وبينما يرى معظم المراقبين الدوليين أن التفاهمات الإيرانية - الأوروبية تعد بداية جادة وإيجابية على صعيد إنهاء أزمة الملف النووي الإيراني، وأنها حققت إنجازات لم تكن متوقعة على هذا الصعيد، إلا أن الأمريكيين يرون غير ذلك، حيث يعتقدون أن طهران إنما قبلت مثل هذه المساومات والتفاهمات من أجل تقليص حدة الضغوط الدولية عليها والتخفيف من وطأة الملاحقات المستمرة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن تفويت الفرصة أمام أي تصعيد سياسي أمريكي أو عسكري إسرائيلي محتمل ضد برنامجها النووي ومستودعات ومصانع الصواريخ الباليستية فيها. وفي هذا السياق، ترى دانيال بليتكا نائبة مدير معهد "أمريكان انترابرايز"، أن التفاهمات التي تم التوصل إليها بين الإيرانيين والأوروبيين لا تعد إنجازا "حقيقيا" أو حلا نهائيا للمسألة النووية الإيرانية، وأن الإيرانيين والأوروبيين والأمريكيين مقتنعون جميعا بذلك تمام الاقتناع، لاسيما وأن كل طرف منهم قد اتخذ من هذه التفاهمات مظلة لإخفاء نواياه الحقيقية وخطوة مرحلية لكسب الوقت من أجل التحضير لغاياته ومآربه الأساسية الخفية، فالإيرانيون يطمحون إلى استئناف نشاطاتهم النووية من أجل الوصول إلى إنتاج القنبلة النووية سرا دونما منغصات أو ملاحقات من جانب الوكالة الدولية أو أية قوى أخرى كالولايات المتحدة أو إسرائيل، بينما يتطلع الأوروبيون إلى توطيد أواصر التعاون الاقتصادي والأمني مع طهران مستقبلا وإيجاد موطيء قدم قوي ومؤثر لهم في منطقة بالغة الحيوية كالخليج العربي وآسيا الوسطى، بينما يحاول الأمريكيون كسب المزيد من الوقت لإجراء الانتخابات

العراقية وتحقيق بعض الإنجازات السياسية والاقتصادية فى ربوعه بالتوازى مع التخطيط للقيام بعمل عسكرى ضد إيران تحت مظلة مجلس الأمن الدولى وبمشاركة اكبر عدد مكن من الفاعلين الدوليين الرئيسيين، وهى المواجهة الأمريكية - الإيرانية التى تراها بليتكا أمرا حتميا واقعا لا محالة مهما يطل انتظاره أو يتكرر تأجيله.

وأخيرا، فإن الاتفاق الذى توصل إليه الأوروبيون مع الإيرانيين وأقرته الوكالة الدولية ولم تباركه الولايات المتحدة، يعد خطوة لا بأس بها، على طريق تسوية الملف النووى الإيرانى، غير أنه يظل مهددا بعدد من الألغام التى وضعها كل طرف من اللاعبين الأربعة الرئيسيين كيما يحقق مأربه وأهدافه الخفية، ذلك ان هذه الالغام قد تنفجر قبل موعدها الذى حدده لها كل لاعب على حدة، ومن ثم تجهز على الاتفاق قبل أن يحقق الاغراض المتوخاة من ورائه، وساعتها ربما يخرج الأمر عن السيطرة وتتبدد حسابات كافة الاطراف، ما لم يتم نزع فتيل هذه الالغام أو تعطيلها.

جولة خاتمى العربية: نحو تفعيل العلاقات الإيرانية - العربية

■ مبارك مبارك أحمد

تأتى جولة الرئيس الإيرانى محمد خاتمى الأخيرة التى زار فيها الجزائر والسودان وعمان وسوريا فى مطلع أكتوبر ٢٠٠٤ فى إطار الانفتاح الإيرانى على العالم العربى، والذى بدأ منذ صعود القوى الإصلاحية بقيادة الرئيس محمد خاتمى الى سدة الحكم فى الثالث من اغسطس عام ١٩٩٧، كما ان هذه الجولة تأتى ايضا استكمالا لجولة عربية سابقة زار فيها لبنان وسوريا واليمن والبحرين فى النصف الثانى من مايو ٢٠٠٣. وتعكس هذه الزيارات ملامح الدور الإقليمى الذى تسعى طهران للقيام به خصوصا مع سقوط نظام صدام حسين وانكسار قوة العراق العسكرية، مما سمح للنظام الإيرانى بالتمتع بهامش واسع من حرية الحركة فى المنطقة.

وقد مرت السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية بعدة مراحل تميزت كل واحدة منها بسمات فارقة عن الاخرى، والتى بدأت بمرحلة العداء للمد القومى منذ أوائل الخمسينيات وحتى أوائل السبعينيات، حيث شهدت تطورا كبيرا فى علاقات إيران مع إسرائيل من جانب ومحاولة محاصرة المد العربى والنفوذ السوفيتى من خلال مشاركتها فى حلف بغداد من جانب اخر.

وتأتى مرحلة فرض الهيمنة الإيرانية التى بدأت فى أوائل السبعينيات واستمرت حتى قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، فعقب هزيمة الدول العربية فى يونيو ١٩٦٧ ووفاة الرئيس جمال عبدالناصر فى عام ١٩٧٠ وتراجع التيار القومى الثورى فى المنطقة وبروز التيارات المحافظة فى الوطن العربى التى زاد دورها بعد جلاء الاستعمار البريطانى وحصول إمارات الخليج على استقلالها، انطلقت إيران من تصور وجود فراغ للقوة فى ظل تراجع دور مصر الإقليمى يسمح لها بأن تكون القوة الإقليمية العظمى فى المنطقة بالمعنى السياسى والعسكرى فى إطار تحالفها مع الغرب.

ثم تأتى بعد ذلك مرحلة الصدام مع الدول العربية التى امتدت طوال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، حيث جاءت الثورة الإسلامية الإيرانية لتشكل احرج واصعب مراحل العلاقات بين الطرفين وقد اعتمدت إيران فيها على أيديولوجية دينية عابرة للقوميات تستهدف تغيير كل الأنظمة المستكبرة فى المنطقة بدافع اقامة نظم حكم اسلامية شبيهة بالنظام الإيرانى والقضاء على القوى المناوئة لها فى المنطقة.

وأخيرا تأتى مرحلة الاعتدال والتصالح مع الدول العربية، التى بدأت منذ انتخاب على أكبر هاشمى رافسنجانى رئيسا للجمهورية الإيرانية فى ٢٨ يوليو ١٩٨٩، والذى ينتمى للجناح المعتدل ومعه تخلت الجمهورية الثانية فى إيران عن آلية تصدير الثورة، وبدأت تسعى حثيثا لمد جذور الثقة بينها وبين المحيط الدولى والإقليمى لمحاولة كسر حاجز العزلة الدولية والإقليمية الذى فرض عليها منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، ومع تولى الرئيس خاتمى مقاليد السلطة فى مايو ١٩٩٧ ازدادت كثافة العلاقات الإيرانية - العربية فى ظل التوجه الانفتاحى فى السياسة الخارجية الإيرانية والخطوات الإصلاحية التى يقودها الرئيس خاتمى، الذى تأتى زياراته لعواصم الدول العربية أحد أهم مؤشرات هذا التوجه لاسيما فى ظل الظروف الدقيقة التى مرت بها منطقة الشرق الاوسط.

أولا- دوافع الجولة :

إن التعرف على المغزى الحقيقى لهذه الجولة لا ينفصل عن

المناخ العام الذى يسود منطقة الشرق الاوسط على نحو فريد منذ سقوط بغداد وتداعيات هذا السقوط على الاوضاع الداخلية والسياسة الخارجية لدول المنطقة وفى مقدمتها إيران.

فعلى المستوى الداخلى فى إيران، تمثل زيارة خاتمى لعواصم الدول الاربع تعبيرا عن مسعى الدولة الإيرانية ككل وليس إحدى مؤسساتها فحسب أوتيار سياسى معين فيها لإحداث مزيد من التقارب مع كل الدول العربية على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والامنية، وتأكيده على اهمية توظيف الإصلاح فى الداخل إزاء الخارج. من ناحية أخرى تأتى هذه الجولة فى ظل العديد من المشكلات التى تعانى منها إيران فى الفترة الحالية، ولعل اهمها اشتداد حدة الصراع بين المحافظين والإصلاحيين خاصة بعد فوز التيار المحافظ بأغلبية مقاعد مجلس الشورى الإسلامى فى الانتخابات التشريعية التى جرت فى ٢٠ فبراير ٢٠٠٤. وبالتالى يحاول خاتمى تحقيق نجاحات خارجية تدعم موقف التيار الإصلاحى فى الداخل أو بالاحرى توظيف الخارج لخدمة قضايا الداخل. كما تستعد إيران منذ الآن للانتخابات الرئاسية التى على أثرها سوف تتحدد بصورة كبيرة ملامح السياسة الإيرانية الخارجية فى الفترة القادمة، وتزداد التساؤلات حول إمكانية انفراد المحافظين بالسلطة أم سيعود التكافؤ النسبى من خلال فوز الإصلاحيين بمنصب الرئاسة وتعويض خسارتهم للانتخابات التشريعية، ومن المتوقع ان تحدد نتائج هذه الانتخابات علاقات إيران بالعالم الخارجى خلال الفترة القادمة.

وعلى المستوى الإقليمى، تعكس جولة خاتمى العربية الرغبة الإيرانية فى الانفتاح الإقليمى مما يزيد من فرص اضافة القوة الإيرانية بأبعادها الشاملة الى التوازن الإقليمى خاصة فى شقه العربى فى مواجهة التحديات التى أفرزها الغزوالأمريكى للعراق، فقد مثل خروج العراق من معادلة القوة فى منطقة الشرق الاوسط خللا فى توازن القوى وفراغا أمنيا لابد من ملئه خاصة مع تردى الاوضاع التى وصلت الى حد الانفلات الامنى فى العراق بعد تعدد جبهات المقاومة العراقية التى تواجهها القوات الامريكية.

من ناحية أخرى، تأتى هذه الجولة لمحاولة إيران مواجهة التهديدات الإسرائيلية بشأن البرنامج النووى الإيرانى، حيث بدأ القادة الإسرائيليون يتحدثون ولأول مرة عن امتلاك رادع قوى للرد على اى تهديدات (اشارة الى السلاح النووى الإيرانى) ولهذا تغيرت اللهجة الإسرائيلية تجاه إيران، فقد صرح شارون بأن "اسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها فى وجه السلاح النووى الإيرانى".

اما بالنسبة للعوامل الدولية، فتأتى هذه الجولة بعدما تغيرت مواقف العديد من القوى الدولية تجاه إيران وعلى رأسها الاتحاد الاوروبى، فبعد ان كان الاوروبيون يدافعون عن إيران ويرفضون التشدد الامريكى حيالها ويرفضون تحويل ملفها النووى الى مجلس الأمن، حدثت خلافات شديدة بين الطرفين بسبب وقوف الأوروبيين وراء قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى طالب إيران بمزيد من التعاون بشأن برنامجها النووى.

كما وجهت الولايات المتحدة الامريكية تهديدات عديدة لإيران بشن هجوم عليها، حيث اكدت كوندوليزا رايس مستشارة الامن القومى الامريكى السابقة على ان العالم لن يسمح لإيران بتطوير أسلحتها النووية وان الولايات المتحدة لن تمكنها من القيام بذلك، كما اصدر الكونجرس الامريكى فى يوليو ٢٠٠٤ قانونا يستهدف الإطاحة بالمؤسسة الدينية الحاكمة فى إيران الذى اطلق عليه اسم "قانون حرية ودعم إيران لعام ٢٠٠٤" يفوض بمقتضاه الرئيس الامريكى الحق فى تقديم ١٠ ملايين دولار كدفعة اولى لدعم جماعات المعارضة الإيرانية المؤيدة للديمقراطية داخل إيران وخارجها.

وبالتالى، فإن الدوافع الرئيسية لهذه الجولة تمثلت فى التاكيد على المنهج الانفتاحى للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية لمزيد من التعاون على كافة الاصعدة السياسية والإقتصادية والأمنية. ومن ناحية أخرى، تسعى إيران للتخفيف من حدة التهديدات الموجهة إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بدعم من اسرائيل.

ثانيا- الجولة وتفعيل العلاقات الثنائية:

تطرقت المحادثات التى أجراها الرئيس الإيرانى محمد خاتمى مع رؤساء الجزائر والسودان وسوريا وسلطان عمان إلى قضايا العلاقات الثنائية وسبل دعمها، والتطورات التى تشهدها المنطقة وآليات التعامل مع الضغوط الدولية، خاصة التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على النحوالتالى:

١- بالنسبة للجزائر: تعتبر زيارة خاتمى اول زيارة يقوم بها رئيس إيرانى منذ قيام الجمهورية الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، وتأتى هذه الزيارة التى وصفتها الصحافة الجزائرية - بـ "أهم حدث دبلوماسى لهذا العام"- امتداد الزيارة الدولة التى قام بها الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة الى إيران فى اكتوبر ٢٠٠٣ والتى وصفها خاتمى آنذاك بـ "العهد الجديد" عقب تسلمه اوراق اعتماد السفير الجزائرى بطهران، حيث عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى سبتمبر ٢٠٠٠، بمناسبة لقاء القمة الذى جمع بين الرئيس خاتمى والرئيس الجزائرى بوتفليقة على هامش قمة اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة فى قمة الألفية، وشكل هذا اللقاء التاريخى بداية مرحلة جديدة فى العلاقات بين البلدين.

وتشكل تلك الزيارة منعطفا بارزا ساهم فى تحسين ودعم التعاون بين البلدين وإعطائه زخما جديدا من شأنه ان يسمح بإقامة شراكة بين طهران والجزائر، ويكرس أجواء الدفء التى بدأت بالعودة التدريجية للعلاقات بين العاصمتين منذ وصول التيار الإصلاحى للحكم بقيادة خاتمى والذى تبنى سياسة انفتاحية نحو العالم العربى، وتدشن الزيارة بدايات جادة وواثقة خصوصا مع توافر الرغبة الصادقة والإرادة السياسية لدعم أواصر هذا التعاون والتركيز على القواسم المشتركة التى تخدم المصالح العليا، بالإضافة للتنسيق المشترك لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية التى تواجهها فى ظل عالم متشابك المصالح.

وتأتى هذه الزيارة استكمالا للنشاط المتدفق بين البلدين، والذى يعكس النشاط الدبلوماسى والوزارى المكثف بينهما من

خلال الوفود والزيارات المتبادلة، منها زيارة رئيس البرلمان الجزائري بغرفتيه لطهران وبعض الوزراء، وكذلك زيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني الى الجزائر ثم وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي، فضلا عن إعادة تفعيل اللجنة المختلطة الجزائرية - الإيرانية للتعاون الاقتصادي التي نشأت عام ١٩٨٣، وحددت دورتها الاولى التي عقدت بالجزائر ملامح التعاون في مختلف القطاعات، وكذلك ابرام اتفاق تعاون ثقافي وثلاث مذكرات تفاهم تخص التعليم العالي والرياضة وتهيئة الإقليم والبيئة.

ويرى بعض المراقبين أن الرئيس الإيراني خاتمي يبحث عن روافد جديدة للدعم والمساندة للخروج من العزلة التي تحاول الولايات المتحدة الامريكية فرضها على النظام الإيراني، أو بالأحرى البحث عن فرص لتذويب الجليد بين أمريكا وإيران عبر الجزائر التي يمكنها القيام بهذا الدور انطلاقا من كونها شريكا أساسيا لواشنطن في منطقة الشمال الإفريقي خاصة في المجالات الأمنية على صعيد مكافحة الإرهاب. فقد سبق أن قامت الجزائر بتمثيل ورعاية المصالح الإيرانية في الولايات المتحدة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة الامريكية في طهران في السابع من أبريل ١٩٨٠، وماقامت به الجزائر من دور الوسيط من أجل الإفراج عن ٥٠ دبلوماسيا احتجزوا كرهائن في السفارة الامريكية في طهران في الرابع من نوفمبر عام ١٩٧٩، كما كثفت الجزائر من مهام الوساطة الحميدة خلال الحرب بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨).

وعلى صعيد آخر أبرزت الزيارة تطابق وجهتي النظر الجزائرية والإيرانية حول القضايا الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والوضع في العراق وبقية القضايا في العالم الاسلامي، وقد تم التأكيد على ضرورة مواصلة التشاور والتعاون بين الجزائر وإيران باعتبارهما بلدين مهمين استراتيجيا في كل من منطقتي شمال إفريقيا والشرق الاوسط.

ومن ناحية أخرى، دعا الرئيس خاتمي الى تعميق الحوار بين الحضارات وإقرار السلام والتعايش بين الشعوب وتعزيز الديمقراطية والحرية وتجنب ما يشوه الإسلام أمام العالم.

وقد قال خاتمي في خطاب أمام اعضاء المجلس الشعبي الوطني الجزائري: إن "الحوار الحضاري بين العالمين الإسلامي والغربي يشكل ضرورة مستقبلية لكلتا الحضارتين" كما شدد على حتمية السعي للتصدي لمروجي ما سماه العنف، معتبرا ان ما يتعرض له المسلمون من تهديدات تضر بالعالم أجمع، ودعا لضرورة تقديم صورة عن الدين والفكر الإسلامي استنادا الى الرصيد الذي اكتسبه المسلمون خلال تطورات التاريخ المعاصر.

وقد وقع الطرفان الإيراني والجزائري في ختام زيارة الرئيس خاتمي للجزائر خمس اتفاقيات تعاون في مجالات الصحة الحيوانية، والمالية، والتعليم العالي، والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- بالنسبة للسودان: تكتسب زيارة الرئيس الإيراني خاتمي الى الخرطوم أهمية خاصة في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، حيث يشهد العالم تطورات أساسية في المجالات السياسية والأمنية بالاضافة للتحديات المشتركة التي تواجه البلدين، خاصة الضغوط الأمريكية عليهما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بحجة دعم الإرهاب والسعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وترتبط العلاقات الإيرانية - السودانية بروابط تاريخية حيث مثل سقوط حكومة جعفر نميري عام ١٩٨٥ بداية لاستئناف العلاقات السودانية- الإيرانية التي كانت مقطوعة بينهما، كما تعززت العلاقات بين البلدين بزيارة الصادق المهدي لطهران في ديسمبر ١٩٨٦، وذكر بيان إيراني سوداني أنذاك أن إيران تعهدت بتغطية الاحتياجات البترولية السودانية، غير أن طبيعة هذه العلاقات وحدودها قد اختلفت في ظل حكم الجبهة القومية الإسلامية التي جاءت الى السلطة مع انقلاب عمر البشير في ١٩٨٩، حيث اتجه السودان الى توثيق علاقاته مع إيران على عدة مستويات اقتصادية وسياسية وعسكرية، وقد تعزز التنسيق بين البلدين الى الحد الذي شعر معه المراقبون بأنه يسير في اتجاه تكوين محور جديد، وقد وصل هذا التنسيق إلى ذروته مع زيارة الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني للعاصمة السودانية الخرطوم في ديسمبر ١٩٩٢ على رأس وفد كبير، تلك الزيارة التي تم خلالها توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين البلدين، والتي كانت ردا على زيارات سابقة لمسئولين سودانيين الى العاصمة الإيرانية طهران.

وتعد المبادرة الإيرانية للتوسط بين السودان وأوغندا في سبتمبر ١٩٩٦من أبرز المعالم السياسية في العلاقات بين البلدين، حيث قامت إيران بطرح مبادرة للحوار بين الخرطوم وكمبالا وتم التوقيع على اتفاقية شملت إبعاد اللاجئين من مواطني الطرف الآخر مسافة ١٠٠ كيلومتر من الحدود، والعمل على إزالة المواقع العسكرية وإسكان اللاجئين في معسكرات اللجوء وفقا لقوانين اللاجئين.

وعلى الجانب الاقتصادي، تم تدشين لجنة وزارية مشتركة بين البلدين تنعقد كل عامين بهدف تأطير التعاون المشترك، وقد عقدت أولى دوراتها في طهران عام ١٩٩٠، فبينما عقدت الدورة الثانية بالخرطوم عام ١٩٩١، وقد عقدت الدورة السابعة في يوليو ٢٠٠٣ بطهران، تم خلالها توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، بينما عقدت الدورة الثامنة بالخرطوم في الفترة من ٥-٩ سبتمبر ٢٠٠٤ تم في ختامها التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقيات الحجر الزراعي والتبادل المصرفي ومنع الازدواج الضريبي باعتبارها قضايا حالت دون تطور العلاقات الاقتصادية، والتي بدورها أدت الى ضعف التبادل التجاري الذي لم يتجاوز الـ ٣٥ مليون دولار في العام مقارنة بإمكانات البلدين وعلاقاتهما الاقتصادية الجيدة.

ومع زيارة الرئيس خاتمي الأخيرة، أكد على حرص بلاده على تحقيق الأمن والاستقرار في السودان ودعمه في المحافل الإقليمية والدولية ومساندة الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لتحقيق الوحدة الوطنية، مشددا على ثقة بلاده في مقدرة الحكومة السودانية على تجاوز أزمة دارفور بالطرق

السلمية واتخاذ الموقف الحازم مع الذين يمارسون العنف والأساليب اللا إنسانية. وأبدى استعداد بلاده أيضا للإسهام فى إنهاء أزمة دارفور وألا تقتصر المساعدات فى هذا الصدد على الجوانب الإنسانية فقط. من ناحية أخرى تطرقت محادثات القمة بين الرئيسين الى الأوضاع الاقليمية فى القرن الأفريقى والمنطقة العربية ودعت الى تطوير العمل فى منظمة المؤتمر الإسلامى وإعطاء دفعة قوية لحوار الحضارات، كما نادت القمة أيضا بضرورة إصلاح مجلس الأمن ووضع تعريف محدد للارهاب.

ومن المتوقع أن يتنامى التعاون الاقتصادى بين الطرفين، حيث تم التوقيع على اتفاقيتين، واحدة عن وقاية النباتات والحجر الزراعى والثانية حول الازدواج الضريبى بين البلدين بالإضافة لمذكرة تفاهم بين البلدين.

والجدير بالذكر أن زيارة الرئيس خاتمى تزامنت مع زيارة رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير الى الخرطوم، والتى تعد الأولى لأرفع مسئول بريطانى يزور السودان منذ استقلاله عن بريطانيا عام ١٩٥٦، مما يوحى بأهمية الزيارة فى هذا التوقيت بالذات الذى تزايدت فيه الضغوط الغربية والأمريكية على السودان.

٣- بالنسبة لعمان، تعد زيارة خاتمى لمسقط الاولى من نوعها لرئيس إيرانى منذ ٣٤ عاما، وتأتى انعكاسا لكثافة التفاعلات الإيرانية الخليجية التى بدأت بعد حرب الخليج الثانية وحتى الآن، ومحاولة الجمهورية الإيرانية استمالة دول الخليج بتأكيد حرصها على احترام مبادىء حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

وتحتل العلاقات الإيرانية - العُمانية مكانة متميزة فى مسيرة العلاقة بين إيران والدول العربية، وأثبتت العلاقات الإيرانية - العمانية قدرتها على تجاوزالصعوبات والتحديات ومعالجة الازمات الإقليمية الطارئة سواء من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربى أو فى الإطار البينى، وذلك انطلاقا من الموقف العمانى الثابت والقائم على اساس حسن الجوار.

والجدير بالذكر ان العلاقات بين البلدين تتجه نحو تطوير صيغ مجالات التعاون، ليس فقط فى المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية ولكن ايضا فى المجالات الامنية والإشراف الساحلى ومكافحة المخدرات والتهريب بكافة أنواعه وفى مجالات النقل البحرى والسياحة والثروة السمكية. وعلى مستوى اللجان المشتركة بين السلطنة وإيران، فإنه الى جانب لجنة الصداقة العسكرية العُمانية - الإيرانية المشتركة واللجنة السياسية بين وزارتى الخارجية فى البلدين والتى تجتمع سنويا بالتناوب فى كل من مسقط وطهران، هناك اللجنة الإقتصادية العمانية - الإيرانية المشتركة وقد ادت انشطة هذه اللجان المشتركة بين البلدين وتوافر الإرادة السياسية والرغبة فى تعميق التعاون بين البلدين الى توقيع عدة اتفاقيات، منها على سبيل المثال اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات واتفاقية تجنب الازدواج الضريبى واتفاقية التعاون العلمى والفنى والبحثى بين البلدين.

وترجمة لذلك التعاون على المستوى الاقتصادى، تم التوقيع فى الثامن من يوليو عام ٢٠٠٣ فى مسقط على الاتفاقية التجارية بين البلدين خلال زيارة وزير التجارة الإيرانى للمشاركة فى اجتماعات اللجنة الاقتصادية بين البلدين.

ومن ثم. جاءت زيارة خاتمى الاخيرة لعمان لتؤكد على استمرارية التعاون بين البلدين، فقد شهدت العلاقات الإيرانية - العمانية تطورا مهما، حيث تنامى التعاون الاقتصادى بين الطرفين من خلال اقامة المشروعات المشتركة وتوقيع عدد من الاتفاقيات، من بينها اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات واتفاقية التعاون العلمى والفنى والاتفاقية التجارية التى تعمل على إزالة المعوقات الجمركية. إضافة الى مذكرة تفاهم لمكافحة المخدرات. ولم تقتصر زيارة الرئيس خاتمى لمسقط على مناقشة الجوانب الاقتصادية، وإنما امتدت الى بحث الملفات السياسية وذات الاهتمام المشترك والتى تركزت على مستجدات الوضع فى المنطقة لاسيما فى العراق والأراضى الفلسطينية المحتلة، بالإضافة لتناول موضوع الإرهاب الدولى وإخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل.

وإذا كانت زيارة الرئيس خاتمى لمسقط ستساهم فى فتح صفحة جديدة فى العلاقات الثنائية بين البلدين، فإنها بالتأكيد ستدفع بمسيرة العلاقات الخليجية عموما نحو مزيد من التعاون.

٤- بالنسبة لسوريا :

والتى اختتم بها خاتمى جولته العربية، فهى ليست المرة الأولى التى يزور فيها دمشق فقد سبق ان زارها عدة مرات إلا ان هذه الزيارة تكتسب اهمية خاصة فى ضوء التهديدات الأمريكية لسوريا وإيران من اجل التكيف مع التطورات الجديدة فى المنطقة بعد الحرب على العراق.

فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إيران ضمن دول محور الشر، وترى ان حكم الملالى فى إيران (حكم رجال الدين) يتشابه تماما مع انظمة الحكم فى العراق - قبل الاحتلال - وكذلك كوريا الشمالية، حيث اصبحت هذه الأنظمة تشكل تهديدا حقيقيا للمصالح الأمريكية، كما تواجه إيران أيضا اتهامات أمريكية بالسعى لتطوير برامجها النووية بالإضافة الى اتهامات أخرى بشأن إيواء بعض أعضاء تنظيم القاعدة والتدخل فى الشئون الداخلية للعراق من خلال تدعيم علاقاتها مع شيعة العراق، هذا ايضا إلى جانب اتهامات أوروبية وأمريكية بانتهاك حقوق الإنسان، ولهذا تصاعدت حدة التهديدات الأمريكية - الإسرائيلية فى الفترة الأخيرة لإيران بتوجيه ضربة عسكرية إليها. أما بالنسبة لسوريا فتمثلت التهديدات الأمريكية فى ممارسة ضغوط مكثفة، تمثل اهمها فى إصدار قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان، وهو القانون الذى تبناه الكونجرس الأمريكى فى ديسمبر عام ٢٠٠٣، وبررت المصادر الأمريكية إصدار هذا القانون بزعم ان دمشق لم تف بالتزاماتها تجاه واشنطن، لأنها لم تغلق مكاتب المنظمات الفلسطينية، كما زعمت المصادر ان دمشق لم تقم بإعادة نحو ثلاثة مليارات دولار من الأموال العراقية المودعة فى بنوكها.

ويدعو قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان الى فرض حظر بيع السلاح لدمشق والمواد ذات الاستخدام المزدوج المدنى والعسكرى ومنع تقديم مساعدات مالية الى مشروعات التنمية فى سوريا، كما تتضمن العقوبات تقليل الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين، وتجميد الأصول السورية لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفرض حظر على الصادرات غير الإنسانية والاستثمار.

كما تواجه سوريا اتهامات امريكية بالسعى لتطوير برنامجها النووى ودعم الإرهاب والإخفاق فى السيطرة على حدودها مع العراق، مما يؤدى الى دخول المتسللين للعراق والمشاركة فى مقاومة القوات الأمريكية. ومن ثم فإننا امام نظامين يتعرضان لتهديدات ومخاطر أمريكية وان اختلف حجم التهديدات والمخاطر من نظام لآخر.

والواقع ان زيارة خاتمى الاخيرة لدمشق تأتى فى إطار محاولة إيران لتنسيق المواقف لتفادى الضغوط الأمريكية عليها من خلال التقارب الإيرانى - السورى لمواجهة هذة التهديدات.

والجدير بالذكر أن هناك تقاربا إيرانيا- سوريا - تركيا فى الآونة الأخيرة، يرجعه المحللون الى مجموعة من التطورات المهمة تمثلت فى سيطرة حزب العدالة والتنمية على مقاليد السلطة فى تركيا أواخر عام ٢٠٠٢، حيث يبدى حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية إدراكا لأهمية التواصل مع العمق الإسلامى لتركيا، وقد انعكس ذلك على التقارب مع طهران ودمشق.

كما أدى الاحتلال الامريكي للعراق الى تغيير توازنات القوى فى المنطقة، واصبحت الولايات المتحدة الأمريكية فاعلا مباشرا على حساب نفوذ القوى الإقليمية الأخرى. ومن ناحية اخرى اثارت مخاوف إيران من احتمال قيام كيان كردى مستقل فى العراق مما يدفع بأهمية التنسيق مع سوريا وتركيا الحريصتين على وحدة ترابهما الوطنى.

ورغم التقارب الحادث على الساحة السياسية بين طهران ودمشق وأنقرة، فإن التساؤلات تزداد حول المدى الزمنى الذى سيصمد خلاله هذا التقارب، وما إذا كان سيتطور قدما ام انه مجرد حالة عارضة املتها ظروف طارئة لا أكثر؟

ثالثا- الجولة وتفعيل العلاقات العربية - الإيرانية :

ثمة دلالة مهمة عكستها جولة خاتمى العربية، هى الرغبة الإيرانية فى ممارسة دور اقليمى مؤثر بانتهاج سياسة الانفتاح على العالم العربى. ومن ناحية اخرى هدفت الجولة بالاساس الى التخفيف من حدة التهديدات الامريكية - الإسرائيلية ضد إيران والتى تزايدت منذ سقوط العراق من خلال بناء محور عربى- إيرانى يؤثر فى اعادة تشكيل توازنات القوى داخل المنطقة التى تعيش فى حالة من الفوضى الشديدة منذ الغزو الامريكى للعراق الى الحد الذى أصبحت معه كل الانظمة تشكل خطرا على الأمن القومى لإسرائيل، كما أصبحت المصالح الأمريكية هدفا مباحا.

وإذا كانت جولة الرئيس خاتمى العربية ستساهم فى اعطاء دفعة قوية للتقارب الإيرانى- العربى وتعزز اجواء الثقة المتبادلة بما يبدد سنوات من القلق والريبة، فإن تصريحات خاتمى ايضا عكست أهمية هذا التقارب، ولقد كان واضحا منذ وصول الرئيس خاتمى للسلطة ان ثمة تحولا مهما فى السياسة الإيرانية تجاه البلدان العربية، فقد اكد الرئيس خاتمى بعد انتخابه مباشرة انه ينظر الى علاقات إيران بالبلدان العربية من زاوية خاصة، مشددا على أهمية ان تسلك إيران والدول العربية طريق التفاهم والتعاون فى هذا العالم المترابط والمتشابك والمعقد.

هذه الإشارات الإيجابية التى خرجت من طهران وجدت صدى مناسبا لها لدى غالبية الدول العربية، حيث انها كانت تعبر فى واقع الامر عن رغبة إيران فى البدء ببناء علاقاتها مع الدول العربية على أسس جديدة قوامها حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وتحقيق المصالح والمنافع المتبادلة وحل المشكلات من خلال الحوار. كل هذه التطورات تحمل الدول العربية وإيران ضرورة الإقدام على وضع ركائز جديدة لعلاقات تعاون اقليمى.

لذا، فإن المشهد السياسى فى المنطقة منذ احداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وسقوط بغداد فى مارس ٢٠٠٣ يمثل عاملا رئيسيا لتفعيل العلاقات الإيرانية - العربية التى بدورها تتوقف على كيفية التعاطى بين الطرفين مع مجموعة من القضايا تتمثل فى التالى:

١- ان الجزر الإماراتية الثلاث تمثل القضية الاهم فى العلاقات العربية - الإيرانية بالإضافة لكونها القضية الأعقد، وذلك لان المتابع لمسارها يلاحظ تشددا إيرانيا متزايدا تجاهها، لذا فإنه من الضرورى ان تعى إيران أن حل مثل هذه المشاكل يكون بمواجهتها ومعالجتها المعالجة القائمة على الإنصاف لكلا الطرفين، لأنها قضية لا تعنى الإمارات فقط بل تعنى كافة الدول العربية.

٢- الموقف الإيرانى الرافض للتسوية السلمية فى الشرق الاوسط، ففى اطار الاحتلال الامريكى للعراق وما صاحبه من تداعيات ابرزها ان الولايات المتحدة الامريكية اصبحت فاعلا رئيسيا ومباشرا فى خريطة توازنات القوى فى المنطقة وانعكاسات ذلك حول مدى التزام إيران بموقفها الرسمى المعلن الرافض للتسوية السلمية، وكيف تنظر الى مستقبل علاقاتها بسوريا فى حال توصلها لاتفاق سلام؟

٣- استعادة العلاقات الإيرانية - المصرية، فالمتابع لمسار هذه العلاقات يلاحظ تناميا لها على عدة مستويات وقد مثل اللقاء التاريخى بين الرئيسين المصرى حسنى مبارك والإيرانى محمد خاتمى على هامش مؤتمر مجتمع المعلومات الذى عقد فى سويسرا فى الفترة من ٩-١١ ديسمبر ٢٠٠٣ رغبة حقيقية فى تفعيل العلاقات بين البلدين والحرص على القضاء على كافة المعوقات التى تؤخر عودة العلاقات بينهما.

٤- تأمين الاستقرار السياسى الداخلى لنظم الحكم العربية، حيث تدرك إيران أن استقرار نظم الحكم فى الدول العربية يساهم فى تحقيق الإستقرار والتنمية فى منطقة يبدو أن معين الصراع فيها مقدر له ألا ينضب بفعل عوامل كثيرة، مما يفرض على إيران وقف دعمها للحركات والمنظمات الاسلامية الاصولية فى الدول العربية المحيطة.

٥- تعزيز ودفع العلاقات التجارية الإيرانية - العربية، فإذا كان من الملاحظ ارتباط حجم ونشاط العلاقات التجارية عامة بحدود قوة وأثر العلاقات السياسية عليها، فإن هذا الافتراض يكتسب قبولا واسعا فى حال تطبيقه على العلاقات التجارية الإيرانية - العربية التى تأثرت بمراحل تطور العلاقات السياسية بين الطرفين. لذا فإن المعاملة التفضيلية لسلع وخدمات كل طرف لدى الطرف الاخر هى وحدها الكفيلة بتحقيق طفرة فى العلاقات الاقتصادية.

٦- الموقف الإيرانى من الشيعة فى الدول العربية والخليجية على وجه الخصوص، حيث تمثل هذه القضية إحدى العقبات الرئيسية فى تطوير العلاقات الثنائية، فقد سبق أن وظفت إيران الورقة الشيعية فى حرب الخليج الأولى، ودفعت ببعض العناصر فى الكويت والبحرين للقيام بأعمال شغب واضطرابات داخلية للضغط على هذه الدول نتيجة لموقفها المؤيد للعراق، وبعد حرب الخليج الثالثة تزداد المخاوف من استغلال إيران لهذه الورقة خاصة مع تزايد نفوذ شيعة العراق، فهل تستطيع إيران حسم هذه القضية وتبديد مخاوف الدول العربية؟

على ضوء ما سبق، يمكن القول إن جولة خاتمى الاخيرة لاربع دول عربية انما تعكس الرغبة الإيرانية الصادقة فى تفعيل العلاقات الإيرانية - العربية لمواجهة التحديات التى افرزتها الاوضاع الإقليمية والدولية، كما يتوقف تفعيل العلاقات بين الجانبين على اهمية تجاوز القضايا الخلافية والتوصل لحلول عملية لها لبدء مرحلة مستقرة من التعاون العربى - الإيرانى.

المراجع :

- د. نيفين مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

- د. صلاح سالم زرنوقة، النظام السودانى فى منظور علاقته بإيران، مجلة السياسة الدولية، أبريل ١٩٩٧.

- د. محمد السعيد ادريس، من دمشق وانقرة الى القاهرة وطهران، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤.

- د. محمد سعد أبوعامود، واقع العلاقات السعودية - الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤١، يوليو ٢٠٠٠.

- د. السيد عوض عثمان، العلاقات الجزائرية - الإيرانية: من القطيعة الى بدايات الانفتاح، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٥٢، نوفمبر ٢٠٠٤.

- رضا محمد هلال، عضوية إيران فى الجامعة العربية: الأبعاد والنتائج، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١.

- أحمد دياب، سوريا والعراق وإيران: هل هو تحالف جديد؟، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨.

- محمد عز العرب، العلاقات الإيرانية - التركية: الدوافع والمنافع، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٥١، أكتوبر ٢٠٠٤.

- خالد السرجانى، التهديدات الأمريكية ومستقبل الصراع الداخلى فى إيران، المرجع السابق.

- سمير زكى البسيونى، سوريا وإيران: أيهما يأتى أولا؟، المرجع السابق.

- www.islamonline.net.

ثروات بحر قزوين .. تنافس دولى فى وسط آسيا

■ صافيناز محمد أحمد

تقع منطقة بحر قزوين شمال غرب آسيا على مسافة تمتد نحو ١٢٠٠كم بمساحة تقدر بحوالى (٣٧٠ ألفاً) كيلومتر مربع، وتحظى بأهمية جيواستراتيجية واقتصادية مهمة؛ نظرا لما تتمتع به من ثروات نفطية ضخمة لفتت إليها أنظار القوى العالمية والإقليمية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى العقد الأخير من القرن الماضى، وأصبح بحر قزوين بحيرة تتقاسمها خمس دول هى (إيران - روسيا - كازاخستان - تركمنستان - أذربيجان) تختلف فيما بينها حول الأساس القانونى لتقسيم ثرواته، مما أتاح المجال لتغلل النفوذ الأمريكى إلى المنطقة، الأمر الذى أدى إلى مزيد من التنافس والصراع وعدم الاستقرار كنتيجة طبيعية لاختلاف مصالح الأطراف المتنافسة سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

ولذا، يتناول هذا التقرير مصادر الصراع فى منطقة بحر قزوين المتمثلة أساسا فى الخلاف حول ثرواتها إقليميا وتزايد المطامع فيها خارجيا، فضلا عن مواقف واستراتيجيات الأطراف المتصارعة عليها.

أولا- مصادر الصراع :

يرتكز الصراع أساسا حول ثروات بحر قزوين الذى يتمتع بمجموعة هائلة من الثروات الاستراتيجية، يأتى فى مقدمتها النفط والغاز، الأمر الذى يجعل التنافس الدولى فى المنطقة قد يرتقى إلى درجة الصراع. ووفقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن ثروات بحر قزوين النفطية تتراوح ما بين ١٥و٤٠ مليار برميل وهو ما يمثل ١,٥٪ إلى ٤٪ من الاحتياطات العالمية النفطية، بالاضافة إلى احتياطيات الغاز الطبيعى التى تتراوح ما بين ٦,٧ و٩,٢ تريليون متر مكعب وهو ما يمثل ٦٪ إلى ٧٪ من الاحتياطيات العالمية لانتاج الغاز، وتزيد اهمية المنطقة إذا ما علمنا التقديرات الأمريكية الخاصة باحتياطى النفط الخاص بها والتى تفوق تقديرات منظمة الطاقة الدولية لتصل إلى (٢٠٠) مليار برميل، ولعل ذلك يفسر الاهتمام الأمريكى المتزايد بالمنطقة قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

فإلى جانب الدول الخمس المطلة على ذلك البحر الضيق، تدخل دول أخرى من خارج المنطقة لترتبط بمصالح اقتصادية وسياسية مع تلك الدول من جهة، وتغذى خلافاتها من جهة أخرى بصورة تضمن بقاء مصالحها فى بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز كلها، وتعد الولايات المتحدة وتركيا أهم هذه الأطراف بالاضافة لعدد من الدول الأوروبية التى تعانى نقصا حادا فى مصادر الطاقة.

وعلى الرغم من تفاوت التقديرات المتعلقة بالمخزون النفطى فى بحر قزوين، فإن المنطقة تعانى من مشكلات سياسية جمة تعوق فعليا عملية توصيل نفط وغاز قزوين إلى الأسواق العالمية، تبدأ تلك المشكلات بعدم اتفاق دوله الخمس على تحديد المفهوم القانونى لاقتسام ثروات البحر، مما يجعل المنطقة -رغم غناها النفطى- تتراجع عن مناطق نفطية أخرى تلقى قبولا عالميا للتعامل معها مثل فنزويلا وبحر الشمال وتنتهى هذه المشكلات بالنزاعات العرقية والسياسية بين الشعوب المطلة عليه من جهة، وكذلك بالتدخلات الدولية ذات المصالح الاستراتيجية النفطية من جهة أخرى، ويتضح ذلك جليا فى فشل رؤساء الدول الخمس المعنية بهذا الممر الملاحى فى التوصل إلى "اتفاق نهائى" أو

حتى مجرد "صيغة موحدة" ذات طبيعة قانونية واحدة للتعامل مع ثروات قزوين خلال فعاليات اجتماعهم التاسع الخاص بتنظيم العلاقات الإقليمية بينهم في مايو ٢٠٠٣ بكازاخستان، مما يعني إعطاء فرص أكبر للتعاون الثنائي والاتفاقات الثنائية وتراجع إمكانات جعل المنطقة "منافسا دوليا"، الأمر الذي فتح بابا لتدخلات اقتصادية ذات أبعاد سياسية من جانب قوى دولية كبرى، كما جعل نفط قزوين يلعب دورا مكملا لنفط الخليج وليس "منافسا" له، إلا أن ذلك لا يمنع من إمكانية دخول بحر قزوين مرحلة التنافس الدولي، بل والصراع في إحدى مراحله إذا ما نظرنا إلى أهميته فيما يسمى "بحرب الأسعار" بين منظمة "الأوبك" وبين الكتلة القزوينية إذا ما اتجهت الأخيرة إلى زيادة انتاج النفط، مادام لم يتم تنسيق المواقف بين دولها أو دخولها تحت مظلة الأوبك.

ولأن الخلاف في منطقة بحر قزوين ليس قانونيا، فقد تعكسه ثلاث رؤى مختلفة: الأولى، رؤية إيرانية تطالب باستغلال جميع الموارد والثروات بصورة جماعية بحيث يعاد توزيع عائد تلك الثروات على الدول الخمس بنسب متساوية بأن تحصل كل واحدة منها على ٢٠٪ من الثروات النفطية للبحر، والثانية، رؤية أذربيجانية تؤسس على فكرة الوضع القانوني الدولي لمفهوم "البحيرة المغلقة" وهو ما يعني اعتماد طول سواحل كل دولة كأساس في تقدير أحقيتها في ثروات بحر قزوين، أما الثالثة، فتطرحها وتؤيدها كازاخستان وتطالب فيها بالفصل بين قاع البحر وثرواته من ناحية، وسطح الماء واستخدامه كممر ملاحي من ناحية أخرى؛ بمعنى اعتباره بحيرة مغلقة فيما يتعلق بثروات قاعه، مما يعني تطبيق قواعد القانون الدولي بشأن البحيرات عليه، واعتباره ممرا ملاحيا مشتركا بشكل يسمح بالتعاون في قضايا البيئة والملاحة ... الخ. ونتيجة لهذا الخلاف القانوني والجيواستراتيجي لمنطقة بحر قزوين، فقد ظهر الصراع السياسي والاقتصادي الذي زاد من حجم التعقيدات والتفاعلات التي تمر بها المنطقة؛ منها على سبيل المثال الأزمة التي نشبت بين إيران وأذربيجان وتركمنستان في أغسطس ٢٠٠١، بالاضافة إلى حالة عدم الثقة التي توليها دول بحر قزوين إلى جارتها إيران نتيجة لمساندتها الحركات الأصولية في المنطقة، في الوقت نفسه نجد إيران تتهم عددا من جيرانها في منطقة بحر قزوين بكونها "أداة" في يد قوى دولية خارجية – الولايات المتحدة– لتحقيق مصالحها الامبريالية، فضلا عن مخاوفها من أنقرة، منافسها الإقليمي التقليدي من النفاذ إلى المنطقة بمصالحها الغربية.

ثانيا- مواقف الأطراف:

وتتمثل هذه الأطراف أساسا في القوى الثلاث الأقوى إقليميا وخارجيا وهي: روسيا وإيران والولايات المتحدة. فبالنسبة لإيران، فعلى الرغم مما تتمتع به من موقع استراتيجي متميز بين الخليج العربي وبحر قزوين يمكنها من لعب دور اقليمي فعال على المستويين السياسي والاقتصادي، إلا أنها مازالت تعاني انعكاسات سلبية واجهتها بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي أفرز دولا أصبحت خصوما سياسيين واقتصاديين محتملين للنظام الإسلامي في طهران، ويمثلون أحد مصادر عدم الاستقرار في جوارها الجغرافي، ازدادت هذه الانعكاسات تطورا عقب التدخل الأمريكي في أفغانستان لمواجهة ما سمته "الارهاب الأصولي" عقب ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مما أدى إلى وجود عسكري أمريكي دائم في اسيا الوسطى والقوقاز، إلى جانب الارتباط الأمريكي بعدد من دول المنطقة سياسيا واقتصاديا والتي تختلف مع إيران في العديد من القضايا، الأمر الذي يكرس الانخراط الأمريكي في المنطقة ويزيد من أعباء السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دولها ويؤثر سلبا على مصالحها الاستراتيجية في بحر قزوين، خاصة في ظل الخلاف بين دوله على التقسيم القانوني للثروات واتجاهها إلى تفضيل صيغ التعاون الثنائي والثلاثي على صيغ العمل الجماعي الموحد، ردا على الموقف الإيراني من التقسيم مما يفرض عليها ضرورة ايجاد صيغة للاتفاق مع دول بحر قزوين الأربع (كازاخستان – روسيا – تركمنستان – أذربيجان) حفاظا على مصالحها.

ففي الوقت الذي تعتبر فيه إيران منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى مجالا حيويا تتبلور فيه مصالحها الاقتصادية والسياسية خاصة فيما يتعلق بثروات بحر قزوين ومحاولة الاستئثار بنقل النفط عبر أراضيها للمياه الدولية، نجد أن واشنطن تعارض بشدة هذا الدور، بل وتعمل على تقويضه في محاولة لعزل طهران وذلك من خلال نشر قواتها العسكرية في أوزبكستان وطاجيكستان وتكوين شبكة من الدول الصديقة التي تحيط بإيران، ومحاولة ايجاد صيغ للتفاهم مع روسيا، واقامة علاقات ايجابية مع جورجيا، وذلك بهدف تعويض التوتر في العلاقات مع إيران، وسد ثغرات النفوذ الصيني إلى منطقة بحر قزوين، خاصة بعد التقارب الواضح في العلاقات الإيرانية – الصينية ورفضهما المحاولات الأمريكية الرامية إلى السيطرة على أسيا الوسطى وبحر قزوين.

وبغض النظر عن نوعية الدوافع العديدة التي تدفع إيران نحو الجمهوريات الإسلامية في منطقة بحر قزوين، فإن أمامها العديد من الصعوبات السياسية والايديولوجية التي لابد من مواجهتها، خاصة بعد أن استطاعت تعزيز وجودها هناك من خلال عدة استراتيجيات ناجحة، منها: الدعم الثقافي الإسلامي للجمهوريات الإسلامية في المنطقة في محاولة لاقامة ما يسمى (خراسان الكبرى) كوسيلة لايجاد نظام إقليمي يضمها والجمهوريات الإسلامية بهدف كسر حدة العزلة التي تعانيها، معتمدة في ذلك على قدراتها البيلوجرافية والاقتصادية، باعتبارها ثاني دولة مصدرة للنفط في الأوبك ، ويأتي الدعم الاقتصادي كأحد جوانب فرض النفوذ الايراني في المنطقة من خلال محاولات طهران توسيع نطاق التبادل التجاري وتصدير المنتجات الصناعية والزراعية بشروط ميسرة تتفق مع الحالة الاقتصادية لدول المنطقة، بالإضافة الى مشروعات توليد الطاقة الكهربائية وشبكة الطرق والمواصلات وتصدير الغاز، والتبادل العسكري والتسليح ، وعلى الرغم من النجاح الثقافي والاقتصادي لطهران في منطقة قزوين ، إلا أنها عانت فشلا

سياسيا هناك أيضا، مرجعه أن النموذج الاسلامى الذى تحاول طرحه على الجمهوريات الاسلامية لايلقى تجاوبا أو حتى قبولا، لان من شأنه أن يؤدى الى إثارة المشاكل بين حكومات دول المنطقة والتيار الاسلامى الأصولى هناك، فضلا عن الاتهامات الموجهة إليها بالتدخل المستمر فى الشئون الداخلية لدول أسيا الوسطى الاسلامية فى محاولة لفرض الوصاية الاقليمية عليها.

وتتمسك إيران في ذلك باتفاقيتى عامى ١٩٢١ و ١٩٤٠ اللتين ابرمتهما مع الاتحاد السوفيتى السابق بشأن توزيع واقتسام الثروات فى بحر قزوين ، وهو ماترفضه الدول الثلاث الاخرى (اذربيجان ، تركمنستان ، كازاخستان) على اعتبار أن هذه الاتفاقيات قد أبرمت فى ظل ظروف دولية مختلفة وإن أحد أطرافها لم يعد له وجود سياسى، فى الوقت نفسه ترفض ايران اقتراحا روسيا يقضى بحصول كل دولة على ثروات بحر قزوين بقدر طول سواحلها عليه، ولا يتوقف الخلاف والتنافس داخل منطقة بحر قزوين على مجرد اقتسام الثروات، وإنما يتعدى إلى الخلاف حول نقل الثروة النفطية من بحر قزوين ودول آسيا الوسطى الى المياه الدولية، حيث ترفض واشنطن تصدير هذا النفط من خلال الأراضى الايرانية رغم قلة التكاليف وتصر على تصديره عبر خط (باكو - جيهان) عن طريق الأراضى التركية رغم ارتفاع التكاليف ، أضف إلى ذلك مخاوف إيران من ازدياد التعاون العسكرى بين واشنطن وباكو، الأمر الذى يعنى ازدياد تطويق ايران عسكريا اذا ما أخذنا فى الاعتبار الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج الفارسى على الحدود الجنوبية لايران، وهو أيضا يزيد من مخاوف طهران وموسكو معا من عسكرة بحر قزوين بعد تدعيم الوجود العسكرى فى أذربيجان .

ولايران مساع محددة فى بحر قزوين بدأت بالرضا عن نتائج الاتفاقية التى تم ابرامها بين طهران والدول المشاطئة لبحر قزوين فى نوفمبر ٢٠٠٣، والتى تم بمقتضاها تفعيل صيغ التعاون الجماعى لأول مرة بن دول المجموعة فى مجال الحفاظ على البيئة ، بما يعنى أنه من الممكن أن يكون هناك اتفاق مماثل من جانب جميع الأطراف بخصوص تقسيم قانونى فعلى للثروات يضمن حقوق جميع دول بحر قزوين بصورة تحقق مزيدا من الاستقرار للمنطقة، ويمنع التدخل الأجنبى فيها، وعلى الرغم من نجاح فعاليات اجتماع وزراء خارجية دول بحر قزوين فى موسكو خلال شهر ابريل ٢٠٠٤ الذى فتح مجالا جديدا للتشاور بشأن المصالح الاقليمية للدول، إلا أنه قد أخفق فى أهم خلاف بين دوله وهو ايجاد "الية" ثابتة وموحدة ومتفق عليها لتقاسم الثروات والنفط، وانتهى فقط الى اعتبار اتفاقية طهران للبيئة نقطة تحول نوعى فى علاقات دول المجموعة، ويمكن من خلالها الوصول الى قاعدة قانونية للتقسيم ، كما اتفقت الدول الخمس أيضا على التعاون فى قضايا أخرى مثل مكافحة المخدرات والارهاب وقضايا الانفصاليين، وعلى الرغم من الاهتمام الأمنى الايرانى ببحر قزوين إلا أن اهتمامها الاقتصادى لم يصل بعد إلى حد الاستفادة الكاملة، سواء فى فترة وجود الاتحاد السوفيتى أو بعد انهياره. وان كان نسبة الاستفادة الايرانية قد تقلصت من ٥٠٪ الى ٢٠٪ فى ظل وجود ثلاث دول أخرى إلى جانب روسيا، فإن ذلك يتطلب مزيدا من الجهد الايرانى الاقتصادى للاستفادة من هذه النسبة بصورة تتعدى سياسة نظام المقايضة النفطية التى اتبعتها طهران على مدى السنوات الماضية فى علاقاتها مع دول أسيا الوسطى ، حيث إن هذه السياسة غالبا ما تواجه بضغط أمريكى على الدول الأخرى الأطراف فى المقايضة مثلما فعلت مع حكومة كازاخستان .

وبناء على ذلك، فإن طهران إذا ما أرادت ان تحافظ على مصالحها النفطية في بحر قزوين، فعليها أن تتخلص من أهدافها الرامية إلى السيطرة على الجمهوريات الإسلامية الأخرى، والاتجاه إلى تفعيل نمط للتعاون يكون مرضيا لجميع الأطراف وأن تكون شروطها التفاوضية أكثر مرونة بشأن تقسيم ثرواته من نفط وغاز ومعادن، خاصة بعد انتفاء الاثر القانونى لاتفاقيتى عام ١٩٢٠ وعام ١٩٤٠ واعتبارها نقطة بداية لحوار أكثر فعالية يشكل إضافة الى اتفاقية (ألما آتا) المعقودة فى عام ١٩٩١، والتى أقرت بمقتضاها الدول المشاطئة لبحر قزوين بتنفيذ التزامات الاتحاد السوفيتى (السابق) فيما يتعلق بالنظام القانونى لبحر قزوين .

دور جديد لمصالح قديمة :

أما بالنسبة لروسيا، فإنها تعد إلى جانب ايران أقوى دولتين فى مجموعة دول بحر قزوين ويجمعهما تعاون من نوع خاص يتضمن أهدافا ومصالح سياسية واقتصادية ذات أبعاد استراتيجية ، وتعمل روسيا منذ عام ٢٠٠١ وبعد توقيع معاهدة "أصول العلاقات ومبادئ التعاون" مع ايران على تفعيل العلاقات الاقتصادية والتبادل الثقافى بصورة تضمن الحفاظ على نفوذهما المشترك داخل منطقة قزوين وأسيا الوسطى والقوقاز، فروسيا استهدفت منع دخول دول المنطقة فى أى أحلاف دولية من شأنها تعزيز الخلافات بينها من جهة، وتعظيم العلاقات بين دول المنطقة والدول صاحبة النفوذ فيها على حساب نمط التعاون الثنائى من جهة أخرى، وتأتى فى مقدمة الأهداف الاستراتيجية لروسيا فى بحر قزوين ضمان الاحتياطى النفطي اللازم لمسيرة التنمية الاقتصادية، خاصة أن حصتها من الميزان النفطى الاحتياطى العالمى تتراوح مابين ٦٪ و٣٥٪ من الغاز الطبيعى مما يفرض عليها ايجاد خطوات أكثر فعالية لتأمين حقول النفط والغاز وخطوط نقلهما، سواء كان ذلك بايجاد صيغ قانونية تعالج التقسيم العشوائى لثروات بحر قزوين بين دوله باتباع استراتيجيات تعمل على مواجهة التدخل الغربى الذى يعمل على ضمان مايسمى "أمن الطاقة" الأوروبى المستقبلى، وتعمل على مواجهة المشروع الوحدوى التركى الذى يتمدد على الحدود الشمالية لايران، مما يمثل تهديدا فعليا لحليف روسيا فى منطقة القوقاز - ايران - ومواجهة الولوج الأمريكى للمنطقة عن طريق الحليفة الاستراتيجية لها - اذربيجان - التى استولت على اكثر اجزاء بحر قزوين غنى بالنفط دون أن يتم التنسيق بينها وبين الدول الأخرى، واصبحت

بذلك روسيا تطل على أكثر المناطق فقرا فى الثروات النفطية وهى الأجزاء الشمالية الغربية، أضف الى ذلك أن عملية استخراج الثروات من البحر تحتاج إلى العديد من النفقات التى لا تتناسب والأزمة الاقتصادية التى تمر بها روسيا .

وعلى الرغم من استفادة روسيا من الحرب الأمريكية على افغانستان، إلا أن ذلك بات سلاحا ذا حدين، لأنه سوف يساهم فى اقتراب واشنطن أكثر فأكثر سياسيا وعسكريا لمنطقة قزوين، مما يعنى أن روسيا ستجد نفسها أمام مواجهة سياسية مع واشنطن تتطلب قدرا أكبر من التعاون والتنسيق بينهما، أو الاتجاه الى مزيد من التحالف مع ايران لتشكيل محور توازن فى مواجهة المحور الأمريكى - الاذربيجانى، وهى الاستراتيجية الأكثر ترجيحا أمام روسيا للتعاطى مع وجود أمريكى أكثر تدخلا وتوغلا فى المنطقة .

ويعد تعزيز القدرات العسكرية الروسية فى المنطقة إحدى وسائلها الاستراتيجية للتعامل مع مصالحها فى بحر قزوين، خاصة بعد أن اعتبرتها احدى مناطق امنها الاستراتيجى، لان موسكو تعتقد أن التهديد الرئيسى سوف يكون موجها إليها من هذه المنطقة، مما يعنى جعل تعزيز القدرات العسكرية لها هناك مهمة طويلة الأجل ردا على محاولات التسلل الأمريكى للمنطقة تحت راية مكافحة الارهاب ، ويتزامن ذلك مع إعلان روسيا الرسمى خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٤ عن رفضها إخلاء منطقة بحر قزوين من الأسلحة فى ظل الظروف الدولية الراهنة، حيث طالبت بضمان حد أدنى من القدرات العسكرية والكافية للحفاظ على أمن المنطقة . بالاضافة إلى ذلك فإن روسيا تتبع سياسة نفطية تعمل على دعم سيطرتها على المنطقة على الرغم من وقوعها على الاجزاء الأكثر فقرا من البحر، حيث عمدت إلى تدعيم مشاريعها الخاصة بنقل بترول بحر قزوين عبر أراضيها من خلال خمسة مسارات أساسية ، كما يمكنها أن تكون "بوابة التصدير" لبترول المنطقة من خلال ربطه بشبكة بترولها المصدرة إلى الأسواق الأوروبية عبر مينائها على البحر البلطى، مما يمكن روسيا ودول البلطيق من الاستفادة من عائدات تصدير بترول بحر قزوين . كما عملت روسيا على التخلص من القيود التى تفرضها تركيا على سفن البترول العابرة لمضيق البسفور من خلال مد خط أنابيب جديد هو خط أنابيب روسيا - بلغاريا - اليونان، بهدف تطويق مضيقى البسفور والدردنيل التركيين، وهو ما يجعل روسيا محورا مهما داخل آسيا الوسطى، يدعمها فى ذلك وجود عسكرى واضح فى المنطقة لمواجهة النفوذ الأمريكى المتزايد إثر ازدياد نفوذ شركات البترول الأمريكية، بالإضافة إلى دعم التقارب مع إيران التى تجمعها وروسيا مصالح واحدة فى المنطقة، سواء تجاه الوجود الأمريكى من جهة، أو من خلال مواجهة التغلغل التركى - الإسرائيلى المدعوم امريكيا من جهة أخرى.

خيارات استراتيجية للمصالح الأمريكية :

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد أدى تصاعد التوتر فى العلاقات الأمريكية - الإيرانية إلى ازدياد أهمية الموقع السياسى الذى يحتله بحر قزوين فى مجمل تفاعلات السياسة الخارجية الأمريكية وآلياتها الاقتصادية بشأن ترسيخ الاحتكارات النفطية فى المنطقة، وأصبح الصراع السياسى بين إيران وتركيا والمتمركز على محاولات مد السيطرة والنفوذ على دول اسيا الوسطى مدخلا مهما لكل من واشنطن وأنقرة وتل أبيب فى المنطقة، وهو ما يفسره تلك الاتفاقيات البترولية التى وقعتها الشركات النفطية الأمريكية "شيفرون" و "إكسون" و "موبيل" مع شركة النفط الحكومية الأذربيجانية بقيمة ثمانية مليارات دولار إلى جانب حقوق استثنائية للشركات الأمريكية تضمن إجراء مباحثات حول استغلال بعض الحقول فى جنوب بحر قزوين، وقد أحدثت هذه العقود ردود فعل سياسية غاضبة من جانب روسيا مما حدا بها إلى إلغاء اتفاقية روسية - أذربيجانية لاستثمار حقوق "كيابار" على بحر قزوين.

وقد وضعت واشنطن أربعة خيارات استراتيجية لتطورات الصراع فى المستقبل المنظور حول الموارد النفطية فى بحر قزوين، الخيار الأول: هو الخيار الذى أيدته شركات النفط الأمريكية العملاقة التى استهدفت السيطرة على موارد بحر قزوين من خلال ضخها إلى الأسواق العالمية عبر الأراضى الإيرانية إلى المحيط الهندى، مرورا بخليج عمان، أو إلى البحر المتوسط عبر تركيا، إلا أن هذا الخيار بات مرفوضا وفقا للقانون الأمريكى الذى يفرض حظرا على زيادة الاستثمارات الأجنبية فى قطاع الطاقة الإيرانى على ٤٠ مليون دولار سنويا، وهو مبلغ ضئيل إذا ما قورن باحتياجات إنشاء هذا الخط المزعوم، الخيار الثانى : يستهدف ربط تركمنستان وكازاخستان بالمحيط الهندى عبر باكستان وأفغانستان، إلا أن هناك جملة من الأسباب التى تعوق إنشاء مثل هذا الخط، يأتى فى مقدمتها أفغانستان التى أهلكتها الحرب وانهارت معها كل عوامل البنية التحتية، أما باكستان فهى ذات مصالح متعددة مع قوى إقليمية أخرى يؤثر عليها عدد من المصالح السياسية المختلفة. أما الخيار الثالث فيؤيد استخدام الأراضى الروسية لنقل أنابيب البترول عبر كازاخستان وآسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، إلا أن هذا الخيار محكوم بوجهتى نظر، الأولى : تؤيد إنشاء خط أنابيب عبر روسيا نظرا لأن مؤشرات الاستقرار السياسى داخل روسيا تبدو أكثر من نظيراتها من دول المنطقة، وأن مثل هذا الخط سيساهم فى دعم أوجه التعاون الاقتصادى الغربى مع روسيا، والثانية ترى أنه فى حالة عودة روسيا كقوى سياسية واقتصادية دولية لتلعب دورا فعالا فى اسيا الوسطى وبحر قزوين مناهضا للنفوذ الغربى فيهما، فإن إنشاء مثل هذا الخط داخل أراضيها سيعد وسيلة ابتزاز جيواستراتيجية روسية، أما الخيار الرابع فيعمل على المزج بين الخيارين الأول والثالث ليتم إنشاء خط أنابيب فى قاع بحر قزوين انطلاقا من كازاخستان وتركمنستان ليرتبط بأذربيجان وينتهى على شواطىء البحر الأسود فى جورجيا، وإنشاء فرع منه عبر أرمينيا وأذربيجان حتى تركيا على البحر المتوسط. كل ذلك فى إطار استراتيجتين أمريكيتين، الأولى تعمل على منع اشتراك إيران فى أى مشروع نفطى، والثانية تقويض الدور الروسى المتزايد اقتصاديا

وسياسيا في المنطقة، وهو ما يعكس ازدياد معدلات اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة قزوين والقوقاز في الآونة الأخيرة.

وتسعى واشنطن بعد نجاحها في توقيع اتفاق خط أنابيب بترول بحر قزوين في ١٨ نوفمبر ١٩٩٩ إلى تطبيق استراتيجية للطاقة والبترول والغاز تقوم على أبعاد ثلاثة هي : عدم الاعتماد على بترول الخليج بصفة دائمة والعمل على ضمان تعدد مصادر الطاقة، ويأتي في مقدمة هذه المصادر النفط القزويني الذي يحتوى على احتياطي يقدر بـ (٢٠٠) مليار برميل، وتعدد طرق النقل وخطوط الإمداد وكذلك تعدد المسارات لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها أنابيب البترول، ومن ذلك رفض واشنطن مرور بترول بحر قزوين عبر إيران رغم قلة تكاليفه، لأنه سينقل عبر مضيق هرمز مع بترول الخليج مما يعني أنه في حالة قيام أى تغييرات في منطقة الخليج فإن المصدرين سيتأثران معا، والحصول على النفط بأسعار منخفضة، وهو ما يفسر دفع الدول المنتجة إلى زيادة إنتاجها من البترول قبل دخول نفط بحر قزوين إلى سوق الإنتاج، وفي إطار ذلك قامت واشنطن بوضع مزيد من الاستراتيجيات المكملة لدورها في منطقة القوقاز للسيطرة على نفط بحر قزوين، وأهمها : تكثيف الوجود السياسي والدبلوماسي الأمريكي خاصة مع أذربيجان، وتكثيف الوجود الفني والتقني والتجاري، ويتضح ذلك جليا في سيطرة شركات النفط الأمريكية العملاقة على صناعات النفط والتنقيب في المنطقة، وتكثيف الوجود العسكري من خلال عدة اتفاقيات عسكرية مع أذربيجان وجورجيا ليكون هناك حضور أمريكي سريع لمنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، إضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في كازاخستان وتركمنستان بذريعة استخدامهما كقواعد في حربها ضد "أسامة بن لادن" في أفغانستان ونظام طالبان، كذلك دعم مطالب أذربيجان - التي تعد قاعدة أساسية للنفوذ الأمريكي في منطقة قزوين - بإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في شبه جزيرة "ابشوران" الأذربيجانية المطلة على بحر قزوين، وهي خطوة أرادت بها واشنطن تقويض إيران ردا على تقارب الأخيرة مع روسيا من ناحية، واستكمالها برنامجها النووي من جهة ثانية، والضغط على تركيا لمنع تنفيذ اتفاقيات الغاز مع طهران من ناحية ثالثة.

وعلى الرغم من نفاذ واشنطن إلى داخل منطقة بحر قزوين، إلا أن هناك مجموعة من العوائق التي قد تؤخر دورها في المنطقة، يأتي في مقدمتها استمرار الخلاف بين دول بحر قزوين حول كيفية الاستفادة من ثروات ذلك البحر نظرا لغياب تقسيم قانوني محدد، حيث يؤدى هذا الخلاف إلى وجود فجوة أمنية يصعب معها تأمين مسارات خطوط البترول والغاز الطبيعي القادمة من بحر قزوين إلى الأسواق الغربية، وعجز تلك الدول عن توفير تكلفة مالية كافية لتغطية عملية نقل البترول عبر أراضيها، كذلك المشكلات السياسية العرقية التي تعاني منها دول المنطقة مثل أزمة إقليم أبخازيا المطالب بالاستقلال عن جورجيا، وإقليم ناجورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، ثم الخلافات الكردية - التركية.

هذه العوامل تمثل قيودا واضحة على النفوذ الأمريكي في منطقة بحر قزوين قد تنذر باحتمالات صراع جديد قادم، لا يختلف كثيرا في سيناريوهاته عن جملة الصراعات الأمريكية التي يكون هدفها النهائي ضمان السيطرة والهيمنة الأمريكية على مصادر القوة الاقتصادية العالمية، إلا أن هذا الصراع سيأخذ شكلا اقتصاديا وسياسيا أكثر منه عسكريا، نظرا للوزن النسبي الذي تتمتع به بعض دول بحر قزوين - إيران وروسيا - في منطقة آسيا الوسطى وفي السياسة الدولية ككل. من هنا يمكن القول إن التنافس على بحر قزوين وثرواته سيكون ذا ملامح اقتصادية وسياسية أرجح من كونه صراعا عسكريا.

المراجع :

- د. عاطف معتمد عبد الحميد، "قزوين .. الثروة والدين"، ٢٠٠٣/٧/٨ .

انظر الموقع التالي على الانترنت : www.islamonline.net.

- د. محمد السعيد عبد المؤمن، "إيران وروسيا : علاقة استراتيجية متميزة".

انظر الموقع التالي على الانترنت : www.islamonline.net.

- يوسف الشروف، "نفط قزوين .. معضلات الاستغلال والتسويق"، ٢٠٠٤/١٠/٣ .

انظر الموقع التالي على الانترنت : www.aljazeera.net.

- د. عاطف معتمد عبد الحميد، "مشكلات تقاسم الثروة النفطية في بحر قزوين".

انظر الموقع التالي على الانترنت :
www.aljazeera.net.

- سامح راشد، "حرب أفغانستان تحسم الصراع في بحر قزوين"، ٢٠٠١/٩/٢٦ .

انظر الموقع التالي على الانترنت : www.islamonline.net

- د. فوزى درويش، "مصالح روسيا في بحر قزوين"، الأهرام اليومى، ٢٠٠٤/١٠/٨.
- عبد القادر عبد الهادى، "روسيا والقوقاز وآسيا الوسطى.. سياسة قديمة فى وعاء جديد".
انظر الموقع التالى على الانترنت: www.islamonline.net.
- سعيد عبد المجيد، "استراتيجية أمريكا تجاه قزوين"، ٢٠٠٣/٧/٨.
انظر الموقع التالى على الانترنت: www. islamonline.net.
- جعفر عبد الرزاق، "الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والاستقطاب الدولى".
انظر الموقع التالى على الانترنت: www.darislam.com.
- سعيد عبد المجيد، "خط البترول القزوينى.. الاستراتيجية الأمريكية والمصالح الإقليمية".
انظر الموقع التالى على الانترنت: www.islamonline.net.
- هشام القروى، "أذربيجان تتطلع إلى دور جديد تحت الإشراف الأمريكى".
انظر الموقع التالى على الانترنت: www.islamonline.net.
- مصطفى عبد الله، "هل تنجح أمريكا فى الاستيلاء على نفط العراق وبحر قزوين"، الأهرام اليومى، ٢٠٠٣/١٠/١٥.
- مختارات إيرانية، عدد ٤٨، يوليو ٢٠٠٤.
- مختارات إيرانية، عدد ٣٦، سبتمبر ٢٠٠٢.
- مختارات إيرانية، عدد ٥١، أكتوبر ٢٠٠٤.
- "ثروات قزوين تشعل حربا باردة جديدة بين موسكو وواشنطن"، البيان، ٢٠٠١/٩/١٢.

الأزمة الأوكرانية واحتمالات التصعيد

د. محمد رفعت الإمام

لاتزال أوكرانيا تعيش على فوهة بركان قد ينفجر ويقودها إلى كارثة كبرى إثر أزمة الانتخابات الرئاسية التى أجريت خلال نوفمبر الماضى، وجاءت لصالح رئيس الوزراء فيكتور يانوكوفيتش الموالى لروسيا على حساب زعيم المعارضة الليبرالى فيكتور يوشيشنكو المدعوم غربيا. وقد كشفت الأزمة عن كم التناقضات داخل أوكرانيا وفى منطقة اوراسيا وبين الشرق والغرب. فعلى المستوى المحلى، مازال الجدل يحتدم والانقسام يتصاعد بين أنصار يانوكوفيتش ويوشيشنكو الذين يختزلون الصراع بين شرق أوكرانيا الصناعى ذى الأغلبية الروسية الأرثوذكسية، وغرب أوكرانيا الزراعى ذى الأغلبية القومية الأوكرانية الكاثوليكية، وبين تيار المحافظين الراغبين فى لم شمل العائلة السوفيتية السابقة والليبراليين الطموحين إلى الانخراط فى العائلة الأوروبية والناتو.

أما على المستوى العالمى، فقد فجرت الأزمة مشاكل عميقة وأحقادا دفينة تطرح نفسها مجددا وترسم ملامح مواجهة بين روسيا وبعض بلاد الكومنولث من ناحية والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى.

ثورة أوكرانيا البرتقالية:

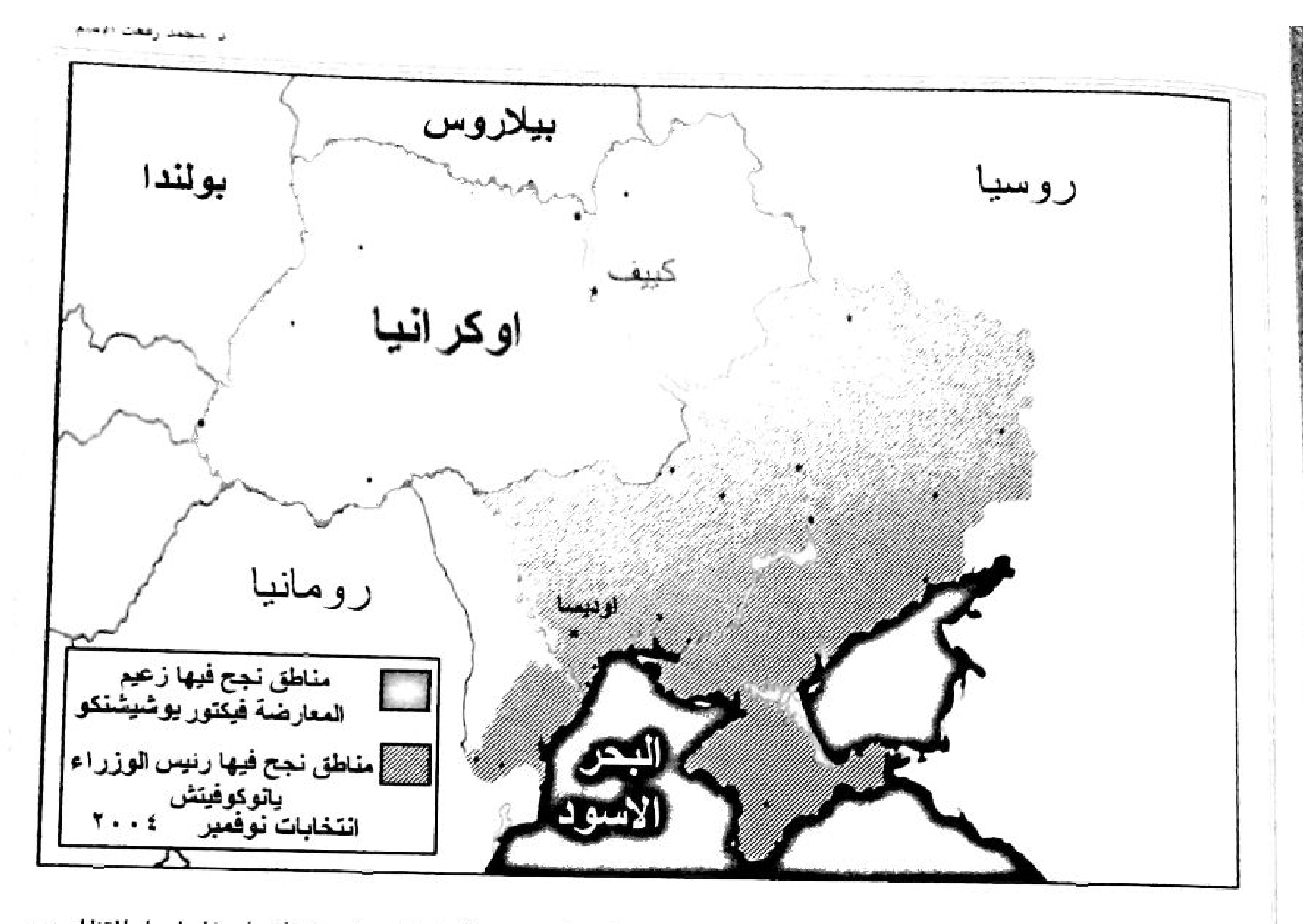
رغم فوز زعيم المعارضة فيكتور يوشيشنكو بالجولة الأولى فى الانتخابات الرئاسية بفارق يقدر بحوالى ١٥٠ ألف صوت عن خصمه رئيس الوزراء الأوكرانى فيكتور يانوكوفيتش، إلا أن أزمة الانتخابات الرئاسية أخذت تتصاعد منذ الحادى والعشرين من نوفمبر الماضى إثر إعلان نتائج الجولة الثانية لصالح رئيس الوزراء بنسبة ٤٩,٤٢٪ مقابل ٤٦,٦٩٪ لصالح منافسه. وبمجرد إعلان هذه النتيجة، هرع عشرات الألوف من الموالين ليوشيشنكو إلى شوارع العاصمة كييف، منددين بها ومطالبين بإعادة فرز الأصوات ومتهمين الحكومة بتزوير الانتخابات.

وفى خطوة فوضوية وصفها النظام الأوكرانى الحاكم بالمهزلة السياسية وانتقدها الغرب، اعتبر يوشيشنكو نفسه الرئيس الحقيقى لأوكرانيا، ودعا البرلمان إلى جلسة طارئة لإلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية المزورة. ورغم فشله فى هذه الخطوة لعدم اكتمال النصاب القانونى المطلوب للتصويت (٢٢٦ صوتا من مجموع ٤٥٠ نائبا)، إلا أنه نجح بامتياز فى تعبئة أنصاره للانخراط فى حملة عصيان مدنى ومحاصرة البرلمان والاعتصام حوله -فى سابقة دستورية- حتى يبلغوا النصر.

وهنا، تحولت ساحة الاستقلال فى وسط العاصمة كييف إلى مدينة مخيمة يكسوها اللون البرتقالى رمز المعارضة. ورغم البرودة القارصة، فإن المتظاهرين قد امضوا لياليهم فى إنشاد أغان قومية لرفع معنوياتهم وتبادل أطراف الحديث حول ضرورة الإطاحة بنظام بال من بقايا العهد السوفيتى البائد الذى عزلهم عن أوروبا. وتجدر الإشارة إلى أن أسوأ ما فى المشهد الأوكرانى حتى هذه اللحظة هو هيمنة روح انقسامية بين مناطق غربية ناطقة بالأوكرانية تدعم يوشيشنكو وأخرى شرقية تتحدث الروسية تؤيد يانوكوفيتش. وبينما اعترفت منطقة لفوف الموالية للغرب بزعيم المعارضة رئيسا لها، أعلن مجلس بلدية مدينة دونيتسك تأييده لرئيس الوزراء واعترافه بفوزه. وأشار رئيس نقابة عمال المناجم فى دونيتسك- معقل يانوكوفيتش- إلى أن العمال على استعداد للتوجه إلى كييف، متشحين باللون الأزرق لمواجهة مظاهرات المعارضة.

وإزاء هذا الانقسام، هددت المؤسسة العسكرية الأوكرانية باستماتتها فى الدفاع عن وحدة أراضى أوكرانيا، لأن مبادئ السياسة الداخلية والخارجية قد تتغير، بينما وحدة الأراضى والحدود يجب أن تكون ثابتة. كما رافقت الأزمة عدة مخاوف اقتصادية قد تدفع بالنظام المالى الأوكرانى إلى هاوية الانهيار. ولهذا كله، بات على المحكمة الدستورية الأوكرانية العليا والبرلمان والوسطاء الأوروبيين والروس إيجاد مخرج للأزمة الأوكرانية.

وبالفعل، فى الخامس والعشرين من نوفمبر الماضى، علقت المحكمة العليا العمل بنتيجة الانتخابات لحين النظر فى شكاوى المعارضة. وفى اليوم التالى، أعلن الرئيس الأوكرانى المنتهية ولايته ليونيد كوتشما والمناصر لرئيس الوزراء عن تشكيل فريق عمل متعدد الأطراف للبحث عن مخرج سلمى للأزمة التى قد تزج بالبلاد فى أتون حرب أهلية. وقد ضم فريق العمل منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى خافيير سولانا، والرئيس البولندى الكسندر كواسنويسكى، ونظيره الليتوانى فلداس آدامكوس وعددا من المسئولين الأوروبيين ومجلس الدوما. وفى غضون هذا اللقاء



التقى الغريمان يانوكوفيتش ويوشيشنكو لأول مرة واتفقا على "تجنب العنف" والسماح باستمرار موجة الاحتجاجات، مادامت لا تعيق قيام الحكومة بمهامها.

ثمة اقتراحات عديدة طرحها الوسطاء المجتمعون فى كييف يوم الجمعة ٢٦ نوفمبر المنصرم لحسم الأزمة سلميا، لعل أبرزها اقتراح الرئيس الأوكرانى كوتشما بإعادة الانتخابات إما جزئيا أو كليا. ويرى بعض المحللين أن إعادة الانتخابات كاملة حيلة من كوتشما لتطويل مدة رئاسته لما لا يقل عن ثلاثة أشهر يستطيع خلالها إضعاف فرصة نجاح يوشيشنكو. لكن كوتشما تبنى هذا الاقتراح من منطلق حرصه على عدم تفتيت أوكرانيا بعد تهديد شرق وجنوب البلاد بالسعى إلى مزيد من الاستقلال الذاتى فى إطار كونفيدرالى أوكرانى إذا انتهت الأزمة لصالح المعارضة. والخطورة هنا أن هذه المناطق تشكل ثلث الأوكرانيين مما ينذر باتجاه الأحداث صوب تقسيم أوكرانيا بعد ١٣ سنة من انفصالها عن الكيان الشيوعى.

فى هذا الموقف المعقد، انسحبت المعارضة الأوكرانية من المفاوضات مع الحكومة وواصل المتظاهرون حصار المؤسسات الحكومية فى كييف، وأعلنت المعارضة أنها تطالب البرلمان بعقد جلسة استثنائية للتصويت على سحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء. كما هددت فى حالة رفض هذا الطلب بأنها ستبدأ ما أطلقت عليها "المقاومة المدنية". واستجاب البرلمان لهذه "الرغبة الشعبية" وأصدر فى جلسته المنعقدة يوم ٢٧ نوفمبر قرارا "غير ملزم" ببطلان الانتخابات "لأنها لا تتوافق مع إرادة الشعب" وسحب الثقة من لجنة الانتخابات المركزية، وفى اليوم التالى مباشرة، ردت المناطق الشرقية والجنوبية الموالية لرئيس الوزراء بإصرارها على حكم ذاتى فى حال نجاح يوشيشنكو. لهذا واصل المتظاهرون احتجاجاتهم واحتشدوا حول المحكمة العليا التى بدأت منذ يوم الاثنين ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤ النظر فى ادعاء المعارضة بشأن تزوير التصويت فى الشرق الأوكرانى. وجدير بالذكر أن المحكمة رغم تمتعها باستقلال نسبى، إلا أنه ليس بمقدورها إبطال الانتخابات بأسرها، ولكنها قد تقبل الشكوى وتأمر بإعادة فرز الأصوات جزئيا أو كليا، وبإمكانها أيضا إعلان يانوكوفيتش الفائز بالانتخابات. وبينما تواصل المحكمة العليا نظر شكاوى المعارضة والحكومة أيضا، صوت البرلمان فى أول ديسمبر بأغلبية ضئيلة (٢٢٩ من ٤٥٠ نائبا)- نظرا لمقاطعة الأحزاب الموالية للسلطة والقوى اليسارية- بحجب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء الذى فاز بالانتخابات فى ظل ظروف مثيرة للجدل. ومع أن حجب الثقة ليس له أثر قانونى ويلزمه تصديق رئيس الدولة، إلا أنه يمثل نصرا رمزيا كبيرا لزعيم المعارضة الموالى للغرب، ورفض يانوكوفيتش تقديم استقالته واصفا القرار بأنه مخالف للدستور وغير شرعى.

وخلال مناقشات البرلمان، وقعت أحداث مثيرة، حيث تجاوز بعض أنصار مرشح المعارضة حواجز الشرطة واقتحموا البرلمان. ولكن يوشيشنكو ناشدهم عدم السيطرة على البرلمان. وفى نفس الوقت، اتهمت المعارضة الرئيس كوتشما بالإشراف المباشر على حملات تنكيل منظمة تعرضوا لها فى المناطق الشرقية. وشددت المعارضة حصارها على مؤسسات الدولة وقطعت الطرق الرئيسية الواصلة بين المدن. ويفسر محللون تكتيكات المعارضة بأنها ترمى إلى فرض سياسة "أمر واقع جديد" على السلطات وتحسين فرص يوشيشنكو الذى رفض فى أوائل ديسمبر ٢٠٠٤ ما تمخضت عنه جولة ثانية من المفاوضات المكوكية التى اضطلع بها خافيير سولانا وآخرون، خصوصا العرضين اللذين تقدم بهما خصمه

يانوكوفيتش، نص أولهما على تقاسم السلطة بين الطرفين إذا صدقت المحكمة العليا على فوزه فى الانتخابات وفى هذه الحالة يصبح يوشيشنكو رئيسا للوزراء بعد تعديل الدستور بشكل يمنحه صلاحيات واسعة، واقترح ثانيهما إعادة الانتخابات شريطة ألا يترشح أحدهما لها حقنا للدماء، ومحاصرة الأزمة.

بيد أن نحو ٢٠٠٠ من أنصار المعارضة قاموا بمحاصرة منزل الرئيس كوتشما فى إحدى ضواحى كييف، وعرقلوا تحرك موكبه سعيا منهم للضغط عليه من أجل التصديق على قرار البرلمان بإقالة الحكومة وتشكيل أخرى "تحظى بثقة الشعب" مما أنذر ببوادر انقلاب دستورى. وهددت المعارضة بتجاوز صلاحيات رئيس الدولة ما لم يرضخ لقرار البرلمان. وإزاء هذا التصاعد، أجرى الوسطاء الأوروبيون مفاوضات مكوكية جديدة تمخضت عن اتفاق نص على احترام طرفى النزاع قرار المحكمة العليا التى لم تنته بعد من نظر الطعون التى قدمتها المعارضة. وحدد الاتفاق آلية لتقاسم السلطة عبر عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بعد صدور الحكم لإقرار سلسلة إصلاحات دستورية وتحديد موعد لانتخابات جديدة.

وعقب إعلان هذا الاتفاق، ثمة بوادر انفراج نسبى شهدتها العاصمة كييف لأول مرة منذ اندلاع الأزمة فى الحادى والعشرين من نوفمبر الماضى. بيد أن أحزاب المعارضة قللت من فعالية هذا الاتفاق ما لم يتم تغيير القوانين الانتخابية وتعديل الدستور بشكل يسمح بتأليف حكومة برلمانية. ولا يخفى أن المعارضة تسيطر على أكثر من نصف البرلمان الأوكرانى. وبذلك، فشل الاتفاق فى إنهاء الخلاف الحاد بين جبهتى يانوكوفيتش ويوشيشنكو أمام إصرار السلطات على إعادة الانتخابات بأكملها وتشبث المعارضة بإعادة الجولة الثانية فقط. ولهذا، واصل المتظاهرون اعتصامهم وحصارهم للمؤسسات الحكومية فى انتظار صدور قرار نهائى عن المحكمة العليا بشأن شرعية الانتخابات الرئاسية.

وبعد مداولات استمرت خمسة أيام، قضت المحكمة الأوكرانية العليا فى ٣ ديسمبر الماضى ببطلان انتخابات الرئاسة المتنازع عليها، وألزمت الأطراف بإعادة التصويت فى الجولة الثانية من الانتخابات. وتماشيا مع هذا القرار، أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات تحديد موعد إعادة الجولة الثانية فى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤، وقد تباينت ردود الفعل حول قرار المحكمة العليا الذى قلب الأوضاع رأسا على عقب. ففى وسط وغرب أوكرانيا، اعتبرته المعارضة تتويجا لثورتها البرتقالية ورددوا شعارات بأن أوكرانيا "أصبحت من الآن فصاعدا دولة ديمقراطية حقيقية". وعلى النقيض قوبل قرار المحكمة فى الجنوب والشرق بفزع شديد، واعتبروه هزيمة ساحقة لرئيس الوزراء يانوكوفيتش والرئيس الروسى بوتين.

وفيما يبدو أن قرار المحكمة دفع طرفى النزاع إلى محاولة استثماره، إذ تقدم أنصار المعارضة بمشروع لتغيير النظام الانتخابى الذى أسئ استغلاله، بينما تقدم أنصار الحكومة بمشروع قانون لتقليص سلطات الرئيس لصالح البرلمان. بيد أن أنصار يوشيشنكو فى البرلمان ربطوا إصلاح النظام السياسى بمشروع قانون لتقليص سلطات الرئيس. ومن ثم، تصاعدت المعارضة الأوكرانية التى باتت واثقة من فوزها فى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وشددت الهجوم على كوتشما ويانوكوفيتش خصوصا بعدما رفض الأول سحب الثقة من الثانى إثر إقرار المحكمة العليا بوقوع انتهاكات فى العملية الانتخابية.

وهكذا، بينما أخفق الرئيس كوتشما فى تمرير اقتراحه بإعادة الانتخابات كاملة وفشل رئيس الوزراء يانوكوفيتش فى ترويج اقتراحه بتقاسم السلطة، نجحت المعارضة فى إملاء رغبتها بإعادة الجولة الثانية فقط من الانتخابات الرئاسية الأوكرانية. وفى سياق الاستعداد لهذه الإعادة، بدأ أنصار يوشيشنكو بتصنيف لوائح دقيقة لعشرات الآلاف من النشطاء المتواجدين وسط كييف من أجل تطويعهم كجيش من المراقبين لمنع حدوث جولة أخرى من التزوير الحكومى للانتخابات.

روسيا وأطلال الماضى :

ويُذكر أن الأزمة قد تجاوزت كونها أزمة سياسية داخلية إلى اتساع دائرتها لتفجر صراعات كامنة وحادة بين روسيا التى تدعم رئيس الوزراء يانوكوفيتش من ناحية وبين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية اللذين يدعمان زعيم المعارضة يوشيشنكو من ناحية أخرى للهيمنة على منطقة أوراسيا، وأدت هذه الأزمة إلى توتير العلاقات بين روسيا التى تشعر بالقلق من تزايد خسارة نفوذها فيما تعتبره "الفناء الخلفى" لها وبين الاتحاد الأوروبى الحريص على أن يشهد ديمقراطية مستقرة على أطراف الاتحاد الموسع.

لم تخف موسكو مؤازرتها لرئيس الوزراء الأوكرانى، إذ قام بوتين بزيارتين لأوكرانيا قبيل بدء الانتخابات لتدعيم يانوكوفيتش الذى تعهد- فى حال نجاحه - بإبقاء الوضع الراهن لأوكرانيا وعدم ضمها إلى الناتو، وجعل الروسية لغة البلاد الرسمية الثانية وتطبيق قانون ازدواج الجنسية مع روسيا. وكان بوتين من الرؤساء القليلين جدا الذين هنأوا رئيس الوزراء الأوكرانى على فوزه فى انتخابات الحادى والعشرين من نوفمبر الماضى. ومع تفاقم الأزمة، لم تقتصر موسكو على الدعمين السياسى والمالى لرئيس الوزراء الموالى لها، بل قررت على الفور إرسال وحدات من القوات الخاصة إلى مطار كييف خشية وقوع انقلاب. واتهمت "بعض الدول" بمحاولة إخراج أوكرانيا من مجالها القانونى كى تنضم إلى الغرب. كما اتهمت الاتحاد الأوروبى بتشجيع المعارضة علانية على اقتراف أعمال عنيفة وغير شرعية.

وفى مواجهة الطموحات الغربية، ظلت موسكو تدافع عن مصالحها فى منطقة أوراسيا، وحذر بوتين الاتحاد الأوروبى من التدخل فى الأمور الداخلية لأوكرانيا.

باختصار، ومن منظور استراتيجى بحت، تحتاج روسيا- القوة العظمى السابقة - إلى أوكرانيا لتكون بمثابة "خط ماجينو" يحميها من محاولات الغرب المستمرة لاختراق ما كان يعرف بالفضاء الشيوعى. ولكى ندرك حجم القلق الروسى إزاء تداعيات الملف الأوكرانى، ينبغى علينا إلقاء نظرة بانورامية على خريطة أوروبا. فحتى تسعينيات القرن السابق، كانت موسكو تسيطر على مساحة شاسعة تمتد من المحيط الهادى حتى البلقان، وكانت تحكم ١٥ دولة بشكل مباشر ولها سيطرة كاملة على شرق أوروبا من خلال حلف وارسو. بيد أن انهيار الاتحاد السوفيتى أدى إلى اتساع حلف الناتو والاتحاد الأوروبى حتى الحدود الروسية ذاتها، ولهذا تساور موسكو مخاوف بانتقال عدوى المعارضة الأوكرانية إلى داخل الأراضى الروسية مع تصاعد هجوم الدوائر الغربية على جنوح نظام بوتين نحو التوجهات الشمولية لصالح روسيا فى أوكرانيا.

بذلك، جددت الأزمة الأوكرانية المخاوف الروسية من تكرار السيناريو الجورجى الذى خلق حالة صدامية تهدد باندلاع الحرب بين موسكو وتبيليسى إثر تفاقم الأوضاع فى أوسيتيا الجنوبية. ليس هذا فحسب، بل إن روسيا وعددا من دول الكومنولث تخشى أن تصيبها حمى السيناريو الأوكرانى البرتقالى فى الصميم بعد التداعيات التى أصابتها من جراء ثورة الزهور الجورجية. ولهذا، تابعت دول الكومنولث الملف الأوكرانى بقلق بالغ. وحذت خمس دول هى بيلاروسيا وأوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وأرمينيا حذو روسيا وهنأت يانوكوفيتش. وبدا الأمر وكأنه محاولة سريعة لإضفاء الشرعية على فوز رئيس الوزراء لإيقاف توغل ثورة

القوقاز إلى الفضاءات المجاورة التي لم تنحسر فيها الأجواء الديمقراطية بمفهومها الغربي فحسب، بل هيمنت عليها ميول التقارب مع روسيا، وعقد التحالفات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية معها مما يثير قلق الغرب إزاء تبني مشروع إقامة كيان إقليمي أو محور واسع الأقطاب يضم عددا من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق من جهة ويربط الهند والصين وإيران بروسيا من ناحية أخرى.

وتدرك روسيا وكافة القوى الغربية أهمية أوكرانيا في تحقيق حلم بوتين. فمنذ العصور الوسطى، تعتبر روسيا منطقة أوكرانيا سياج نفوذها ومجالا مهما وحيويا لأمنها القومي ولأسطولها العملاق في البحر الأسود وسلة غلالها. كما أن أوكرانيا تعني الكثير لحلف الناتو الذي يحاول الإطاحة التامة بواحد من أكبر مخازن الأسلحة النووية في العالم. دع عنك أنها ثانية أكبر دولة أوروبية بعد روسيا. وبالتالي، فإن اندماجها مع روسيا ربما يعيد إلى الأذهان بدايات تشكيل الاتحاد السوفيتي، ولكن بشكل عصري يتماشى مع المعطيات العالمية الراهنة بما يخلق قوة موازية لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي. ولهذا، عقدت موسكو آمالها على نجاح يانوكوفيتش لتدشين مرحلة جديدة بالطموحات بين روسيا وأوكرانيا وتكون بمثابة خطوة محورية على طريق استعادة روسيا نفوذها.

اتفاق الغرماء:

بمجرد إعلان نتائج الانتخابات الأوكرانية، أعلنت بروكسل وواشنطن عدم الاعتراف بشرعيتها، لأنها لم "تلتزم بمعايير العملية الديمقراطية الأوروبية". وجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي ينطلق في تعاطيه للملف الأوكراني من عدة ثوابت استراتيجية لا تقل خطورة وضراوة عن مثيلاتها الروسية. فالاتحاد يخشى وقوع اضطرابات جديدة على أعتابه تضاف إلى توترات الموقف بالشرق الأوسط. كما يخشى أن يفضي السيناريو الأوكراني إلى تفتت الدولة "الكبيرة" وتدشين نموذج ترفضه أوروبا الرافعة شعارات التوحيد وليس التفكك. وقد رأت دوائر أوروبية ضرورة تجنب أزمة مع بوتين بسبب الأهمية التي يعلقها الاتحاد على التعاون مع موسكو لاسيما وأن عددا صغيرا من الأعضاء يعتبرون أوكرانيا مرشحة لعضوية الاتحاد، وفي هذا الصدد، تحاشى خافيير سولانا التصريح بانضمام أوكرانيا للاتحاد ولكنه ربط نوعية علاقات الاتحاد بأوكرانيا مستقبلا على ضوء تعاملها مع الأزمة. ورغم ذلك، تتعالى بعض الأصوات الاتحادية مطالبة بإعطاء الشعب الأوكراني رؤية واضحة عن احتمالات العضوية والتقليل من شأن دوران كييف في الفلك الروسي. هذا وقد لخصت روسيا موقف الاتحاد الأوروبي بأنه إما أن يفوز يوشيشنكو أو لا تكون الانتخابات متماشية مع المعايير.

وثمة انتقادات لاذعة وجهها أوكرانيون إلى الاتحاد الأوروبي الذي ارتكب عدة أخطاء نحو أوكرانيا على مدى السنوات الماضية، عندما رفض منحها عضويته ودفعها كي ترنو بأبصارها شطر الشرق.

ويتردد بقوة داخل دوائر أوروبية وروسية وأوكرانية أن السيناريو البرتقالي برمته من صناعة واشنطن التي تهتم استراتيجيا بالنطاق الحيوي الفاصل بين أوروبا وآسيا. وقد أعدت جيشا من علماء السياسة والاجتماع ومهندسي إجراء الانتخابات ودعمت الحركات الطلابية التي تتزعم مظاهرات الاحتجاج في كييف، أملا في تفجير ثورة تطيح بالنظام الأوكراني على غرار النظامين اليوغوسلافي والجورجي. وجدير بالذكر أن ردود فعل البيت الأبيض المعلنة إزاء الملف الأوكراني تشابهت مع قرينتها الأوروبية، بدءا من رفض نتائج الانتخابات الرئاسية ومرورا بتأييد المعارضة وزعيمها يوشيشنكو- المتزوج من أمريكية - والترحيب بقرار المحكمة العليا ببطلان الانتخابات، وانتهاء بمباركة إعادة الجولة الثانية من الانتخابات يوم السادس والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٤.

ووجه بوش تحذيرا ضمنيا إلى بوتين بأن انتخابات الإعادة في أوكرانيا يجب أن تكون نزيهة وخالية من أي نفوذ أجنبي. ولذا، فإن واشنطن سوف تواصل انخراطها ومراقبتها الوضع في أوكرانيا "عن قرب" تجنبا لتمادي نفوذ موسكو الذي تتمتع به في كييف. علاوة على ذلك، هدد البيت الأبيض بفرض قيود على تأشيرات دخول الأوكرانيين إلى الولايات المتحدة ووقف المعونة السنوية إلى أوكرانيا (حوالي ١٥٠ مليون دولار). ورغم أن واشنطن أعلنت أنها تسعى للحفاظ على مصالح متوازنة بين دعم الديمقراطية ونزاهة الانتخابات والبقاء على علاقات طيبة مع كييف، إلا أن تداعيات الملف الأوكراني حملت بين طياتها إرهاصات فتح صفحة جديدة من المواجهة بين واشنطن وموسكو في وقت فترت فيه العلاقات الشخصية بين بوش وبوتين إثر قيام الأخير بإصلاحات سياسية اعتبرتها واشنطن مقيدة للحريات.

آفاق المستقبل .. انفراج أم تأزم؟

وهكذا، كشفت فعاليات وتداعيات أزمة انتخابات الرئاسة الأوكرانية عن مدى التناقض الصارخ داخل البيت الأوكراني الذي لا ينذر بنشوب حرب أهلية فقط بل وتقسيم البلاد. ولا يخفى أن أوكرانيا كانت احدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي القليلة التي أفلتت من الصراعات الإثنية. أكثر من هذا، فقد كرست الانتخابات التناقض المصلحي البائن بين روسيا والغرب. إذ باتساع تدويل الأزمة الأوكرانية، صارت ورقة مساومة ومعضلة جيواستراتيجية بين موسكو من ناحية والغرب من ناحية أخرى لاسيما واشنطن التي تتشبث بسياستها التقليدية أيام الحرب الباردة الساعية إلى تطويق روسيا وانتزاع أية جمهورية كانت سوفيتية فيما مضى للدوران في محيطها.

ولهذا، ترتفع أصوات في الاتحاد الأوروبي تطالب باستغلال الأزمة الأوكرانية لتوحيد أوروبا، إذ إن أوكرانيا هي آخر دولة أوروبية قبل آسيا، ومن ثم فإن أية توترات بها لا تلبث عدواها أن تنتقل إلى الجسد الأوروبي. كما أن مصالح أوروبا وقيمتها الديمقراطية مرهونة بنتائج الأزمة، حيث إن نجاح يانوكوفيتش وموسكو من خلفه يعني ستارا حديديا جديدا تكون بوابته الكبرى أوكرانيا. ولذا، ينبغي على الاتحاد أن يقدم لأوكرانيا خيار العضوية المستقبلية بدلا من خطة العمل المتواضعة للتعاون بها حاليا والمعرضة للتقلص في حال نجاح يانوكوفيتش. وبذا، توضع أوكرانيا على طريق أكثر ثباتا نحو إصلاح لا رجعة عنه بدلا من الجري وراء أي وعود لرئيس الوزراء أو زعيم المعارضة. وفي هذا الخصوص أيضا ينبغي على الاتحاد إصدار بيان يقلل فيه من قيمة عضوية الناتو بالنسبة لأوكرانيا، وهو ما يضرب عصفورين بحجر واحد: يهدئ من روع المخاوف الروسية المشروعة، ويبعث برسالة إلى واشنطن مفادها أن تكف عن تأجيج مسألة أوروبية بحتة.

على أية حال، تبقى سيناريوهات حل الأزمة الأوكرانية رهينة نتائج إعادة جولة الانتخابات الثانية يوم الأحد السادس والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٤. وبغض النظر عن الفائز، فإن بلسمة الجراح الأوكرانية ورأب الصدع في الكيان الأوكراني سيكونان على قمة أجندة الفائز وسيستغرقان ردحا من الزمن ليس بالقليل. ولكن يظل السؤال المطروح بقوة: من سيكسب الرهان؟ بمعنى آخر: هل ستتمكن موسكو في الحالة الأوكرانية من مجابهة طموحات الاتحاد الأوروبي وتوسعات الناتو وتطلعات واشنطن أم أنها ستتلقى هزيمة جديدة تضاف إلى رصيد هزائمها منذ انحلال منظومتها

إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبى

■ ناصـــر حـــامـــد

تطرح ظاهرة الهجرة الى الاتحاد الاوروبى العديد من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن والاندماج، فقد كانت القارة العجوز بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فى حاجة الى سواعد وعقول المهاجرين للمساعدة على بناء ما دمرته سنوات الحرب الطويلة، ومازالت القارة الأوروبية حتى الآن تتأرجح بين الحاجة الى المهاجرين لتعويض التناقص فى معدلات نمو السكان وكذا تعويض نقص العمالة فى بعض القطاعات الإنتاجية، وبين الإشكاليات التى يطرحها تزايد أعداد المهاجرين، والتى تتمحور حول قضايا الأمن والتنمية والاندماج خاصة بالنسبة للجاليات القادمة من الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، وهو الأمر الذى يلقى بظلاله على السياسات الأوروبية تجاه هذا الموضوع على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية.

ويمكن فى هذا السياق الإشارة الى التوترات العرقية والدينية فى بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبلجيكا وألمانيا وهولندا، والتى تعالت وتيرتها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وكذا المشكلات المتعلقة بارتداء الحجاب فى المدارس الفرنسية، وحادث مقتل المخرج الهولندى فان جوخ على يد شاب مغربى خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٤ وما تبعه من أحداث اعتداء على بعض المساجد فى هولندا،حيث إن هذه الظواهر تعبير عن حالة من الصراع حول أسس التعايش والاندماج فى المجتمعات الأوروبية.

وتُعد قضية الهجرة غير المشروعة أحد إفرازات الفجوة الحضارية والتنموية بين شمال وجنوب البحر المتوسط وبين شرق وغرب أوروبا. وتثير هذه الظاهرة قلق العديد من الدول الأوروبية، خاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وأسبانيا، وبريطانيا وهى أكبر الدول الأوروبية المستقبلة لهذا النوع من الهجرات وما يرتبط بها من ظواهر سلبية مثل التجارة فى البشر والأعضاء البشرية والمخدرات والدعارة والاستغلال الجنسى للنساء والأطفال.

مؤشرات الهجرة المشروعة الى الاتحاد الأوروبى :

تشير التقديرات إلى أن هناك نحو ١٥٠ مليون شخص يمثلون نحو ٢,٢٪ من إجمالى سكان العالم يعيشون خارج أوطانهم الأصلية، وتمثل قارة آسيا المرتبة الأولى بالنسبة لعدد المهاجرين الذين يعيشون فيها بنسبة ٤٠٪، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٠٪ ثم أوروبا بنسبة ١٩٪.

هذا وقد لعبت الهجرة المشروعة الى بعض الدول الأوروبية خاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا دورا مهما فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى فى إعادة التعمير، بينما انخفضت معدلات الهجرة فى السبعينيات، ثم عاودت الارتفاع فى الثمانينيات والتسعينيات خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا السابقة.

وقد تنوعت أشكال الهجرة الى الاتحاد الأوروبى، حيث تضمنت لم شمل العائلات خاصة بالنسبة للذين هاجروا منذ زمن واستقرت أوضاعهم المعيشية فى المجتمعات الأوروبية وحصلوا على الإقامة والجنسية، والمشردين بسبب المشكلات

والصراعات السياسية والعرقية، واللاجئين، والمهاجرين لأغراض العمل

ويمكن الإشارة في هذا الصدد الى أن المملكة المتحدة تعد المقصد المفضل للمهاجرين من الصين والهند، وفرنسا بالنسبة للجزائريين، وأسبانيا وبلجيكا وهولندا وفرنسا بالنسبة للمغاربة، والمانيا بالنسبة للأتراك والأكراد، والبرتغال بالنسبة للبرازيليين، وأسبانيا بالنسبة للكولومبيين، والسويد بالنسبة للمهاجرين من العراق وفلسطين بالنظر الى اعتبارات تتعلق باللغة ووجود جاليات كبيرة من مواطني هذه الدول في بلدان الاتحاد الأوروبي

وتشير إحصاءات مكتب الإحصاء الأوروبي Eurostat الى أن إجمالي عدد المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين بعد انضمام الدول العشر الأخيرة وفقا لإحصاءات عام ٢٠٠١، يبلغ نحو ١٧,٨ مليون نسمة بما نسبته نحو ٣,٨٪ من إجمالي السكان في دول الاتحاد، ويبلغ عدد المهاجرين في المانيا على سبيل المثال نحو ٧,٣ مليون نسمة بما نسبته نحو ٩,٧٪ من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٧٥ مليون نسمة ويبلغ عدد المهاجرين الأتراك نحو مليوني نسمة، تليها فرنسا ويبلغ عدد المهاجرين إليها نحو ٣,٢ مليون نسمة بما نسبته نحو ٥,٧٪ من إجمالي السكان، نحو مليون منهم مغاربة وجزائريون تليها أسبانيا ويبلغ عدد المهاجرين إليها نحو ١,٥ مليون نسمة، بما نسبته ٣,٨٪، أغلبهم من المغرب والإكوادور، ثم إيطاليا ويبلغ عدد المهاجرين إليها نحو ١,٤ مليون نسمة بنسبة ٢,٥٪ معظمهم من الرومانيين والألبان والمغاربة، ثم بلجيكا ويبلغ عدد المهاجرين إليها نحو مليون نسمة بنسبة ٩٪ معظمهم من المغاربة والأتراك، وهولندا نحو ٧٠٠ ألف مهاجر بنسبة ٤,٥٪ معظمهم من المغاربة والأتراك، أما لوكسمبورج فهي حالة غير عادية، حيث يمثل المهاجرون فيها نحو ثلث السكان معظمهم من دول داخل الاتحاد الأوروبي.

ومن بين المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة عام ٢٠٠١، كان نحو الثلث من مواطني دول الاتحاد، في حين مثل المهاجرون من دول ثالثة نحو الثلثين بعدد يبلغ نحو ١١ مليون نسمة، وقد بلغ عدد المهاجرين الأتراك نحو ٢,٤ مليون نسمة منهم نحو مليوني مهاجر في المانيا وحدها، وتمثل كل من السويد وهولندا والدانمارك أعلى المعدلات من حيث نسبة المهاجرين الى إجمالي عدد السكان.

وتشهد بعض البلدان مثل المانيا واليونان وإيطاليا وسلوفينيا والسلوفاك نموا سلبيا للسكان مما يجعل للهجرة دورا مهما في زيادة السكان. وفي عام ٢٠٠٢ على سبيل المثال كان معدل نزوح وهجرة السكان في الاتحاد الأوروبي يبلغ نحو ٢,٨ في الألف.

وتتوقع اللجنة الأوروبية أن تكون معدلات النمو السكاني في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القادمة حتى عام ٢٠٣٠ نحو ١٥,٠٪، وأن هذه الزيادة تعزى الى نسبة النمو السكاني الكبيرة للمهاجرين بالمقارنة بالسكان الأصليين الذين يتوقع أن تكون نسبة نموهم بالسالب، كما تتوقع اللجنة أن تتناقص نسبة الزيادة في قوة العمل في الفئة العمرية بين ٣٠ و٥٩ سنة لتصل الى نحو ٥٪ فقط، بينما ستزيد قوة العمل في الفئة فوق الستين من ٨٪ لتصل الى ٢٩٪، حيث يتوقع أن تصبح نسبة المسنين فوق الستين في قوة العمل نحو ٣٢٪ من إجمالي السكان وانخفاض نسبة الشباب في قوة العمل الى ١٨٪ من إجمالي السكان عام ٢٠٢٥

وقد قدر مشروع أشرفت عليه الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ أن الدول الأوروبية تحتاج إلى توازن ديموجرافي نتيجة شيخوخة سكانها عبر استقدام ما يقدر بحوالي ٩٤٩ ألف مهاجر سنويا للحفاظ على عدد سكانها، أو مليون ونصف مليون مهاجر للمحافظة على نسبة السكان الذين هم في سن العمل

ظاهرة الهجرة غير المشروعة :

تعد مشكلة الهجرة غير المشروعة إحدى المشكلات المزمنة التي تواجه الاتحاد الأوروبي .. وتجسد القصص المستمرة حول غرق المراكب التي تعبر البحر المتوسط حاملة المئات من المهاجرين، ووفاة العشرات اختناقا في شاحنات تنقلهم عبر الطرق البرية الى أوروبا، والعثور في مايو ٢٠٠١ على نحو مائة وأربعين مهاجرا وهم موتى عطشا في صحراء تينيرة الإفريقية -الواقع المأساوي المحيط بظروف الهجرة والفجوة الحضارية والاقتصادية المتزايدة بين عالمين.

كما أصبحت الهجرة غير المشروعة تتم عبر شبكات من عصابات الجريمة المنظمة، تبدأ خدماتها من دولة المنشأ مرورا ببلد التوقف وانتهاء بمحطة الوصول النهائية، متضمنة توفير المأوى والنقل ووثائق السفر والمعلومات والمراقبة والإشراف. كما اصبح هذا النشاط يدر عائدا ضخما على المنخرطين فيه، حيث تشير بعض التقديرات الى أن اقتصادات الهجرة غير المشروعة على مستوى العالم تبلغ نحو ١٢ بليون يورو سنويا، كما أن رحلة الهروب الى الاتحاد الاوروبي تقدر تكاليفها بالنسبة للفرد الواحد بين ثلاثة وخمسة آلاف يورو في المتوسط.

وبالرغم من صعوبة توافر إحصاءات دقيقة حول الهجرة غير المشروعة الى الاتحاد الأوروبي، فإنه وفقا لبعض التقديرات يصل نحو ٥٠٠ ألف مهاجر غير شرعي سنويا الى أوروبا من مختلف أنحاء العالم، حيث تعد أفغانستان، والمغرب، والعراق، والصومال، وسرى لانكا، ومصر، وألبانيا، ورومانيا، والصين، ويوغوسلافيا، ومولدوفا، وتركيا وبعض البلدان الافريقية، وكذا بعض دول أمريكا اللاتينية هي مصادر الهجرة غير المشروعة الى الاتحاد الأوروبي.

وكثيرا ما أدت ظاهرة الهجرة غير المشروعة الى نشوب مشكلات بين بعض الدول الأوروبية مثل أسبانيا وإيطاليا مع

بعض الدول المتوسطية مثل المغرب وتونس، واتهام الدول الأخيرة بعدم ممارسة الرقابة على حدودها.

وقد طرحت الدول الأوروبية العديد من الوسائل لمواجهة هذه الظاهرة، تتلخص في الآتي:

* إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الاتحاد وهو الاقتراح الذي يحظى بتأييد بريطانيا وألمانيا وإيطاليا التي تواجه تدفقا كبيرا للمهاجرين، في حين تتحفظ فرنسا على هذا الاقتراح.

* الطرد والترحيل الجماعي والقسري للمهاجرين غير الشرعيين، وهو الاقتراح الذي تتبناه الجماعات اليمينية المتطرفة في دول الاتحاد الأوروبي.

* اقتراح إقامة شرطة أوروبية موحدة ومشتركة لتعزيز إجراءات الرقابة على الحدود ومكافحة الجريمة، إلا ان مصادر المفوضية الأوروبية ترى ان هذا المقترح يتطلب وقتا طويلا لتنفيذه.

* اعتماد نظام جاليليو للرقابة البحرية بالأقمار الصناعية اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٤ في إطار السعي لتشديد الرقابة على الحدود.

* الدعوة لاستخدام وسائل عقابية رادعة في مواجهة الهجرة غير المشروعة.

* تطبيق معايير موحدة لإصدار التأشيرات والرقابة على الحدود وتأمين وثائق السفر والتأشيرات وخلق هياكل إدارية مشتركة، الا ان هذا النظام يواجه مشكلة المهاجرين الذين يتم دخولهم بتأشيرات سليمة ثم يتجاوزون مدة الإقامة.

* نظمت المادة الـ ٦٢ من معاهدة أمستردام بشأن "الحرية، الأمن، العدل" الأسس القانونية الخاصة بالرقابة على الحدود وسياسة إصدار التأشيرات، في حين أشارت المادة الـ ٦٣ بوضوح الى الإجراءات ضد الهجرة غير المشروعة، ومن ضمنها شبكات الجريمة التي تعمل على مستوى دولي وكذا إعادة المهاجرين غير الشرعيين الى أوطانهم.

* تبني المجلس الأوروبي في نوفمبر ٢٠٠٣ برنامج إجراءات مكافحة الهجرة غير المشروعة عبر الشواطئ البحرية للدول الأعضاء.

* محاولات التنسيق مع دول المنشأ الخاصة بالهجرة وكذا دول الترانزيت لمساعدتها على تطويق المشكلة من خلال تحسين مستوى تأمين الوثائق ونشر ضباط اتصال وتقديم الخبراء والتدريب وتحسين نظام الرقابة على الحدود. وفي هذا الإطار جاءت زيارة رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني الى ليبيا في سبتمبر ٢٠٠٤ والتي تناولت سبل التعاون لضبط الحدود ومنع تسلل المهاجرين غير الشرعيين الى إيطاليا عبر ليبيا،

ورغم التعهدات الليبية في هذا الخصوص فإن وجود مئات الآلاف من الافارقة والمهاجرين في ليبيا الذين يتحينون الفرصة للسفر الى أوروبا يخلق ضغوطا قوية على ليبيا لا تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن.

* السعي للحد من مزايا الهجرة غير المشروعة من خلال مكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني للمهاجرين، وتوقيع جزاءات على أصحاب الأعمال تحد من المزايا التنافسية التي يتمتعون بها نتيجة تشغيل عمالة رخيصة.

* تضمين اتفاقات الشراكة والتعاون مع بعض الدول والتكتلات بنودا حول الهجرة غير المشروعة مثل الاتفاقات التي تمت مع سوريا، وتجمع الانديز، ودول أمريكا الوسطى، ومجلس التعاون الخليجي، ودول تجمع الميركوسور، وألبانيا.

* تضمن اتفاق الامم المتحدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة، الذي تم توقيعه في باليرمو بإيطاليا في ١٥ ديسمبر ٢٠٠١، بروتوكولين ملحقين بشأن تهريب المخدرات والتجارة في البشر واستغلال النساء والاستغلال الجنسي للأطفال، ويعد إحدى الأدوات التي يسعى الاتحاد الأوروبي من خلالها لتطويق هذه الظاهرة.

ويظل التحدي الرئيسي بالنسبة للهجرة غير المشروعة مرتبطا بشكل وثيق بالمشاكل الهيكلية التي تعاني منها الدول مصدر الهجرة من فقر واضطرابات سياسية، حيث إن هناك اعتقادا لدى بعض الدوائر الأوروبية بأن هذه الظاهرة لا يمكن معالجتها ما لم تحل مشكلات المنبع من خلال إحلال السلام وتحقيق الاستقرار السياسي وضمان حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة وهي مشكلات معقدة ومتشابكة يصعب التغلب عليها.

كما يواجه الاتحاد الأوروبي مشكلة في مواءمة سياساته تجاه الهجرة غير المشروعة مع مواثيق حقوق الإنسان، حيث يجب ان تخضع للالتزامات الدولية، خاصة الالتزامات الواردة في المادة الثالثة من المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان والمادتين ٣١ و٣٣ من اتفاقية جنيف بشأن اللاجئين، والتي تنص على عدم فرض عقوبات على الدخول غير المشروع بالنسبة للمهاجرين القادمين من مناطق الاضطرابات، حيث تتهدد حريات وحياة هؤلاء المهاجرين.

الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الهجرة :

ارتبطت ظاهرة الهجرة الى دول الاتحاد الأوروبي ارتباطا وثيقا بالعوامل الاقتصادية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن، حيث ساهم المهاجرون في عملية إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب، كما أن نحو ٦٠٪ من الهجرات التي تتم تكون لغرض العمل.

وتلعب الهجرة دورا إيجابيا في اقتصادات الدول الأوروبية

من خلال سد النقص فى قطاعات العمل التى لا يقبل عليها مواطنو البلاد الأصليون مثل أعمال النظافة، والبناء والتشييد، والمطاعم، والزراعة، والخدمات المنزلية والحراسة، كما انها تحقق التوازن فى سوق العمل على المستوى الإقليمى من خلال توفير عمالة رخيصة فى بعض الدول التى تعانى من نقص فى القوى العاملة الرخيصة، خاصة فى منطقة اليورو، إضافة الى جذب الخبرات والكوادر النادرة فى بعض القطاعات العلمية من خلال ما يسمى بعملية استنزاف العقول المتميزة فى قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والفيزياء والكيمياء، والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات.

وخلال الفترة من عام ١٩٩٧ الى عام ٢٠٠٢ على سبيل المثال، كان عدد من تم تشغيلهم بشكل قانونى فى دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة بخلاف الدول العشر المنضمة حديثا نحو ١٢ مليون نسمة، منهم نحو ٢,٥ مليون نسمة من مواطنى دول غير الاتحاد الأوروبى وهو ما يمثل نحو ٣,٦٪ من إجمالى قوة العمل فى عام ٢٠٠٢.

هذا، وقد بلغت نسبة تصاريح الإقامة بغرض العمل الى إجمالى تصاريح الإقامة فى الاتحاد الأوروبى بصفة عامة خلال عام ٢٠٠١ نحو ٤٠٪، وفى ألمانيا وأسبانيا بلغت نحو ٨٥٪ وفى إيطاليا ٥٣٪، وفى فرنسا ٢٣٪.

ومن الملاحظ وجود روابط اقتصادية جيدة بين بعض الدول الأوروبية وبعض الدول التى لها عدد كبير من المهاجرين، حيث يلعب المهاجرون دور الوسيط بين دول المهجر ودول المنشأ من خلال تيسير المعاملات التجارية استيرادا وتصديرا واستثمارا، إضافة الى التحويلات المالية التى يقوم بها المهاجرون الى دولهم الأصلية، والتى تسهم فى توفير العملات الأجنبية وتعزيز الاحتياطى النقدى الأجنبى، كما يلجأ بعض المهاجرين الى استثمار بعض أموالهم فى دولهم الأصلية، وهو الأمر الذى يتضح بالنسبة للمهاجرين المصريين والمغاربة والتونسيين والجزائريين على سبيل المثال، خاصة فى حالة توافر الظروف الاقتصادية الملائمة فى بلدانهم الأصلية.

الهجرة وتحديات الأمن :

ترتبط ظاهرة الهجرة الى الاتحاد الأوروبى بعدد من القضايا مثل الإرهاب والعنف وتجارة المخدرات، والتجارة فى البشر، والدعارة والاستغلال الجنسى للنساء والأطفال.

وقد تعمقت حدة المشكلات الأمنية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وما خلفته من هواجس أمنية لدى الأوروبيين، خاصة بعد اكتشاف ما سمى بخلية هامبورج الإرهابية التى ينتمى اليها محمد عطا أحد منفذى العملية، بالإضافة الى تفجيرات مدريد فى مارس ٢٠٠٤ التى أسفرت عن مقتل ١٩١ شخصا وإصابة نحو ألف وخمسمائة آخرين فى حادث يعد الأكبر والأعمق فى أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وارتباط مواطنين مصريين ومغاربة وتونسيين بهذا الحادث، بعضهم ممن يقيمون فى أسبانيا والآخرون فى إيطاليا، وكذا الإعلان عن القبض على بعض عناصر القاعدة فيما سمى بخلية ميلانو فى إيطاليا. وقد أدت هذه الأحداث الى اتخاذ العديد من الإجراءات التقييدية تجاه الجاليات الأجنبية خاصة الإسلامية والعربية، ومراجعة الموقف تجاه قضايا اللجوء والهجرة، خاصة غير المشروعة.

ويشار فى هذا الصدد الى حادث مقتل المخرج الهولندى فان جوخ على يد شاب مغربى فى ٥ نوفمبر ٢٠٠٤ بسبب إخراجه فيلما يسئ للإسلام، وهو الأمر الذى أخرج الصراع الكامن حول المفاهيم والمعتقدات الدينية الى ساحة المواجهة المادية المباشرة، وقد أدى هذا الحادث الى تصاعد أعمال العنف تجاه بعض المساجد الإسلامية والمشاعر المعادية تجاه المهاجرين خاصة من دول الشرق الأوسط.

كما أن تعدد الجاليات فى أوروبا كان مثارا للصدام بين مجموعات سياسية واجتماعية مختلفة خاصة مع ارتباط هذه المجموعات بعدد من الأحداث والصراعات الدولية والإقليمية، مثل موقف الأكراد المنتشرين فى أوروبا خاصة فى ألمانيا وبلجيكا تجاه قضية اعتقال تركيا لعبدالله اوجلان، وموقف العرب والمسلمين فى أوروبا تجاه الأحداث فى العراق وفلسطين وما تبعها من مناوشات ومصادمات وعداءات متبادلة مع الجاليات اليهودية واعتداءات على المعابد اليهودية والمساجد الإسلامية.

وقد أدى تزايد أعداد المهاجرين فى أوروبا الى تنامى النزعات اليمينية المناهضة للأجانب، ووجود العديد من التيارات السياسية والأحزاب المتطرفة التى تضع قضايا الهجرة على رأس أجندتها السياسية، مثال ذلك تيار فلاميش بلوك فى بلجيكا، والحزب القومى البريطانى، وحزب الشعب الدانماركى، والجبهة الوطنية الفرنسية التى يتزعمها لوبان، وحزب رابطة الشمال فى إيطاليا، وحزب الشعب السويسرى، وقامت هذه التيارات بحملات للحد من الهجرة، والمطالبة بسن تشريعات لإدماج المهاجرين فى المجتمعات الأوروبية وفق النظم والقوانين والأعراف والتقاليد الأوروبية، وتشديد قوانين اللجوء.

ونظرا للظروف السيئة التى تحيط بظاهرة الهجرة خاصة غير المشروعة، فقد ارتبطت هذه الظاهرة بعدد من القضايا مثل التجارة فى المخدرات القادمة من بعض الدول فى الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا أو أفغانستان أو أمريكا اللاتينية والتى تأخذ طريقها الى أوروبا عبر روسيا وتركيا وجنوب البحر المتوسط، كما أن شبكات التوزيع داخل القارة الأوروبية ترتبط بجنسيات معينة من المهاجرين.

كما ترتبط ظاهرة الهجرة غير المشروعة بشبكات التجارة فى البشر والدعارة التى تقوم باستقدام وتهريب النساء من بعض الدول، خاصة من شرق أوروبا مثل دول البلقان وروسيا

وأوكرانيا ورومانيا ودول البلطيق وذلك للعمل فى سوق الدعارة المنتشرة فى القارة الأوروبية وفى ظروف إنسانية أشبه بظاهرة الرق، وهذه الشبكات تعمل على مستوى دولى وتضم أفرادا من جنسيات مختلفة من دول المنشأ والعبور ودول الوصول، بدءا من عمليات التجنيد مرورا بالنقل وانتهاء بتوفير الإقامة والعمل بين دولة وأخرى وكذا تبعية تنفيذها بين وزارات الداخلية أحيانا ووزارات الشئون الاجتماعية أحيانا أخرى.

الهجرة وتحديات الاندماج :

بالنظر الى تعدد الخلفيات الثقافية والاجتماعية والحضارية للمهاجرين القادمين الى الاتحاد الأوروبى، فإنه تثار دائما المشكلات المتعلقة باندماج المهاجرين فى المجتمعات التى يعيشون فيها، خاصة بالنسبة للجيل الأول من المهاجرين، وكذا مشكلة الحفاظ على الهوية خاصة بالنسبة لأبناء المهاجرين.

وتنبع مشكلات الاندماج من عدد من العوامل مثل السياسات التمييزية التى تمارس ضد المهاجرين على أساس اللون أو الدين، خاصة المهاجرين ذوى الخلفيات الإفريقية والعربية والإسلامية، وكذا المشكلات المتعلقة باللغة خاصة بالنسبة للأشخاص القادمين حديثا الى بلدان المهجر، هذا بالإضافة الى الاختلافات الثقافية والحضارية بين المهاجرين ومواطنى الدول الأصليين، وكذا ضعف المستوى المهارى والمهنى لقطاع عريض من المهاجرين، والميراث الطويل من الحساسيات العرقية والدينية خاصة بالنسبة للمهاجرين الأتراك والعرب. كما يشار فى هذا الصدد الى كبر حجم الجاليات العربية والإسلامية فى بعض البلدان الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، حيث يثير البعض قضية عدم اعتراف نحو ١٣ دولة أوروبية بالدين الإسلامى على الرغم من وجود ١٦ دولة أوروبية يحتل فيها الدين الإسلامى على سبيل المثال المرتبة الثانية من حيث عدد معتنقيه.

كما أن ضعف المستوى الاقتصادى لقطاع كبير من المهاجرين يجبرهم على العيش فى أحياء منفصلة فى مجموعات كبيرة، مما يحد من اندماجهم فى مجتمعات المهجر، حيث إن هناك ثمة نزوعا لدى المهاجرين الى التمركز فى مدن محددة خاصة فى العواصم والمدن الصناعية كما هو الحال فى برلين، وباريس، ولندن، وامستردام، وبروكسل، وميلانو، ومرسيليا، كما تكون أحياؤهم فى الغالب مغلقة ومنفصلة عن مسار الحياة الاعتيادية لبقية المجتمع الأوروبى وانتشار الطابع المحلى فى السلوك والمعيشة.

وترتكز السياسات الأوروبية الخاصة بإدماج واستيعاب المهاجرين على قواعد عامة تتمثل فى تعليم اللغة، والتعليم والتوجيه المدنى، والتدريب المهنى للتأهيل لسوق العمل، فعلى سبيل المثال يهدف برنامج سقراط التعليمى الذى دشنه الاتحاد الأوروبى الى جعل فرص التعليم طويلة الأمد متاحة على نطاق واسع للمواطنين فى أوروبا، وتم من خلال هذا البرنامج دعم بعض البرامج الخاصة بالاحتياجات التعليمية لأبناء المهاجرين لإدماجهم فى المجتمع المدنى وتختلف هذه السياسات بالطبع

كما تصاعدت خلال الفترة الأخيرة الدعوات الى إدماج المهاجرين، خاصة من ذوى الخلفيات العربية والإسلامية فى المجتمعات الأوروبية من خلال توفير الظروف الملائمة للسكن والتعليم، وإدماجهم فى الحياة السياسية، خاصة بعدما أصبح المهاجرون قوة تصويتية مؤثرة فى بعض الدول مثل ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا ودخول ممثلين لهذه الجاليات فى البرلمانات البلجيكية والفرنسية والألمانية والهولندية.

ويشار فى هذا الصدد الى تصريحات وزير الداخلية الألمانى أوتو شيلى ووزيرة حماية المستهلك ريناتا كونست خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٤ بشأن أهمية دمج المهاجرين المسلمين فى المجتمع الألمانى على قاعدة المساواة أمام القانون وتوفير فرص التعليم المدنى، وتدريس الدين الإسلامى فى المدارس الألمانية والتنبيه الى مخاطر معيشة هؤلاء المهاجرين فى أحياء منفصلة عن المجتمع الألمانى، وقد قوبلت بعض هذه المقترحات بمعارضة شديدة من قبل أنصار اليمين المتطرف الذين يرون فى هذه التوجهات تهديدا لهوية المجتمع الألمانى.

ويأتى فى هذا السياق ايضا دعوة بعض المسئولين فى ألمانيا وهولندا وفرنسا الى الاستعانة برجال دين مسلمين من داخل الاتحاد الأوروبى القريبين من الثقافة الأوروبية والمتفهمين لمقتضيات التعايش وطبائع الاختلاف، بدلا من استقدام رجال دين من الدول الإسلامية نفسها والذين يكونون فى معظم الأحوال غير متفهمين لهذه الموضوعات، مما يعمق سوء الفهم المتبادل وفقا لوجهة النظر الأوروبية.

دور الأدوات المالية فى إدماج المهاجرين:

قام الاتحاد الأوروبى بتطوير العديد من الأدوات المالية الخاصة بإدماج المهاجرين من خلال الدعم المالى المقدم من صناديق مثل الصندوق الاجتماعى الأوروبى، حيث قدر إنفاقه خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٦ بنحو ١٢,٥ بليون يورو، تم تخصيص ٢٠٪ منها للمساعدة على إيجاد فرص عمل للمهاجرين من خلال التوجيه والإرشاد والتدريب.

كما قام الاتحاد الأوروبى برصد حوالى ٢٢٥ مليون يورو فى إطار مبادرة أطلق عليها اسم "مبادرة المساواة لتطوير إطار عمل لمكافحة التمييز وإدماج المهاجرين فى سوق العمل"، كما دشن الاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٣ برنامجا للمساعدة الفنية والمالية للدول الثالثة فى مجال الهجرة يسمى AENEAS بتمويل يبلغ ٢٥٠ مليون يورو خلال السنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، بحيث يغطى البرنامج المجالات ذات الصلة بظاهرة الهجرة، وهى تطوير سياسات الهجرة فى الدول الثالثة، والترويج للقنوات الشرعية للهجرة، والحماية الدولية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة وما ينجم عنها من مشكلات متعلقة

بالتجارة فى البشر، والعمل على إعادة دمج المهاجرين العائدين فى مجتمعاتهم الأصلية.

خلاصة القول : إن الهجرة الى الاتحاد الأوروبى هى نتاج لظروف اقتصادية وسياسية سيئة فى دول المنشأ وإنها مرشحة للتزايد خلال الفترة القادمة فى ظل انتشار الفقر والبطالة والصراعات السياسية خاصة فى الدول الإفريقية والشرق أوسطية، وهى الظروف التى يصعب على الدول الأوروبية مواجهتها لتحجيم الهجرة إليها، كما أن الخلل الديموجرافى فى القارة الأوروبية وتناقص معدلات نمو السكان سيعمقان من الحاجة الى تعويض هذا النقص من خلال فتح قنوات الهجرة المشروعة اليها.

وبالنظر إلى صعوبات الاندماج المتعلقة بالمهاجرين من الدول الإفريقية والشرق أوسطية، فإن التفضيلات تتجه الى المهاجرين من دول شرق أوروبا والبلقان وامريكا اللاتينية باعتبارها اقرب الى النمط الثقافى والحضارى الأوروبى، مما يسهل إدماجها فى المجتمعات الأوروبية.

إن زيادة معدلات الهجرة خلال العقود السابقة قد خلقت واقعا سياسيا واجتماعيا فى دول الاتحاد الأوروبى خاصة فى ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، وهولندا، يحتم عليها التعامل معه سواء بالإقصاء أو الإدماج، وقد اتخذت الدول الأوروبية العديد من السياسات، سواء على المستوى الفردى أو الجماعى للتعامل مع هذه الظاهرة .. وفى كل الحالات يظل التحدى الرئيسى هو كيفية المواءمة بين اعتبارات الأمن والتنمية والاندماج فى التعامل مع قضية الهجرة بشقيها المشروع، وغير المشروع وهو الأمر الذى يختلف بين دولة أوروبية وأخرى تبعا لعدد وتركيبة المهاجرين بها.

آسيام ٢٠٠٤: خطوة للأمام وخطوتين للخلف

■ يسـرا الشـرقـاوى

استضافت العاصمة الفيتنامية هانوى خلال الفترة من ٧ إلى ٩ أكتوبر الماضى (٢٠٠٤) أعمال اللقاء الأوروبى - الأسيوى "أسيام" فى دورته الخامسة، وسط اجواء احتفالية ببلوغ التجمع "سن النضوج" وانضمام ١٣ دولة جديدة ليتوسع ويشمل جميع أعضاء الاتحاد الأوروبى ورابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" بعد توسعهما السابق، فضلا عن رجال آسيا الكبار (اليابان، والصين، وكوريا الجنوبية).

جاء البيان الختامى بلهجته الحماسية القوية ليعكس رغبة حقيقية للأعضاء فى مزيد من التعاون الاقتصادى والسياسى المثمر بين القارتين، ويبشر بإصرار الدول الـ ٣٨ على إصلاح منظمة الأمم المتحدة وتفعيل دور القانون الدولى فى الحرب ضد الإرهاب بما يساهم فى إحياء مبادىء السياسة الدولية متعددة الجوانب. وهو ما يعنى باختصار ودون مقدمات إعادة تقديم دول "أسيام" وبالأخص الشق الأوروبى منها كعناصر فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية، والتصدى لتمادى سياسات الرئيس الأمريكى جورج بوش الأحادية وحروبه الوقائية ضد الإرهاب وغيره.

إن دول "أسيام" -مجتمعة كانت أو منفردة- تملك من المقومات والقدرات ما يؤهلها لتحقيق أهداف البيان الختامى المتفائل. ولكن الأحداث التى واكبت ولحقت باجتماعات "أسيام" الأخيرة من أزمة انضمام بورما، والدعاوى الألمانية - الفرنسية لرفع الحظر الأوروبى على تصدير السلاح إلى الصين، وتواصل تراجيدية نظام سعر الصرف الصينى، واستمرار صمت الاتحاد الأوروبى إزاء ملف حقوق الإنسان الشائك لشركائها الأسيويين، أكدت أن "أسيام" مازالت تمثل شراكة "عرجاء" تسير على دعامة الاقتصاد والتجارة دون غيرها.

قدمت قمة "أسيام" ٢٠٠٤ والأشهر الثلاثة التى أعقبتها دليلا جديدا على أن أوروبا رغم اجتهادها وحسن نواياها مازالت تفتقر للرؤية الثاقبة والاستراتيجية الثابتة التى تؤهلها لأن يكون لها صوت مسموع على الساحة الأسيوية الصديقة، فما بالك بالساحة الدولية، حيث تكيل الولايات المتحدة الاتهامات لما يسمى "أوروبا القديمة" وتصفها بالتخاذل والازدواجية. أما القارة الآسيوية الصاعدة، فقد تأكد أنها قارة المتناقضات بلا منازع بين أنظمة اقتصادية مزدهرة من جانب وأزمات سياسية واجتماعية من جانب آخر. وهى الأزمات التى تقف منها برامج التعاون الأوروبى ودعاوى الإصلاح فى الداخل والخارج، موقف العاجز.

الاقتصاد .. سيد الموقف :

تعد قمة هانوى بمثابة إذن بدخول الشراكة الأوروبية - الآسيوية مرحلة جديدة بتوسعها وما يحققه ذلك من اكتساب خطابها السياسى وبرامجها الاقتصادية ثقلا وتأثير أكبر. ولكن رغم الإنجازات التى لا يمكن إغفالها، جاءت هذه القمة التاريخية تكرارا لأخطاء "آسيام" منذ تدشينها لأول مرة عام ١٩٩٦. فكعادتها تطرقت تصريحات الأعضاء الأوروبيين والآسيويين، وكذلك البيان الختامى، إلى مختلف القضايا الدولية والثنائية بين الجانبين من إصلاح الأمم المتحدة، مرورا بالحد من انتشار الأسلحة النووية، وانتهاء بالتبادل الثقافى ودعم الحوار وقيم التسامح بين الأديان. ولكن الجميع داخل "أسيام" وخارجها يدرك أن الجزئية الخاصة بـ "دعم سبل التعاون الاقتصادى وتذليل مختلف العواقب أمام زيادة التبادل التجارى بين الجانبين" هى الأهم على قائمة أولويات دول المجموعة، وهى صاحبة الحظ الأوفر فى التنفيذ بكامل تفاصيلها ودون إبطاء.

هكذا كان الحال منذ قمة "آسيام" الأولى فى بانكوك، ومازال تواصل السعى الأوروبى - الآسيوى لرفع عائدات الشراكة الاقتصادية والتجارية بينهما. إن الاتحاد الأوروبى يضم الآن نحو ٤٥٥ مليون نسمة، ويصل إجمالى الناتج المحلى لمجموع دول الاتحاد بأعضائه الـ ٢٥ إلى حوالى ١٠ تريليونات يورو، وهى الأرقام التى دعمت سياسة بروكسل القديمة بتوطيد العلاقات الاقتصادية مع الأسواق الناشئة والعملاقة فى اسيا التى أصبحت تحمل لقب "قارة المستقبل". فالشركات الأوروبية العملاقة عابرة القارات ترى فى الأسواق الآسيوية بيئة خصبة لمزيد من الاستثمارات ومصدرا لا ينضب للعمالة منخفضة التكاليف، كما أن القوى الاقتصادية فى آسيا -وفى مقدمتها الصين والهند- ترى فى الأسواق الأوروبية مرتعا لمنتجاتها المتنوعة ذات التكلفة المنخفضة، فقد وصت نسبة إسهام هذه القوى الاقتصادية الصاعدة فى إجمالى الناتج العالمى إلى ٢٣٪، وهى نسبة آخذة فى الزيادة.

ولعل الصورة تصبح أكثر اتضاحا، إذا اقتربنا من تفاصيلها الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبى وكبرى القوى الآسيوية داخل "آسيام" وخارجها. وأهم هذه التفاصيل تتعلق بالصين التى سرقت الأضواء خلال السنوات الخيرة من اليابان المترنحة تحت وطأة ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأزمات السياسية الداخلية. إن الاتحاد الأوروبى تصدر قائمة الاستثمارات المباشرة فى الصين لعام ٢٠٠٣ ليتفوق على الولايات المتحدة لأول مرة، وشهد عام ٢٠٠٤ سباقا محموما بين الشركات الأوروبية الكبرى لبسط ظلها على الأسواق الصينية، فسعت الشركات الفرنسية إلى زيادة حجم استثماراتها هناك بمقدار ٥٥٤ مليون دولار. ومن جانبها وصلت الزيادة فى استثمارت الشركات البريطانية إلى ٧٧٠ مليون دولار، ويتركز طموح هولندا وألمانيا على زيادة استثماراتهما هناك بمقدار ١,١ مليار دولار لكل منهما. ومن جانبها، تبادلهم الصين اهتماما باهتمام، خاصة بعد إعلانها مبادرة "العام الأوروبى".

ورغم أن الهند من خارج مجموعة "آسيام"، إلا أن تسليط الضوء على تطور علاقتها -وبالتحديد الجانب الاقتصادى منها- سوف يبرهن على متانة الروابط التى تقرّب بين أوروبا وآسيا وتشكل "آسيام" أهم صورها. فحجم التبادل التجارى بين الاتحاد والهند وصل إلى ما يقدر بنحو ٣٣ مليار دولار، ويتنافس الاتحاد مع الولايات المتحدة الأمريكية على لقب الشريك التجارى الأول للهند، فهو مصدر لنحو ٢٥٪ من المنتجات الواردة إلى نيودلهى، ويتوقع أن تشهد العلاقات الاقتصادية مع غيرها من العلاقات بين الجانبين الأوروبى والهندى طفرة هائلة اعتبارا من مطلع العام الحالى (٢٠٠٥)، مع إدراج الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين حيز التنفيذ. وكانت الهند قد انضمت رسميا فى مطلع نوفمبر الماضى (٢٠٠٤) إلى نادى شركاء أوروبا الاستراتيجيين (اليابان، والصين، والولايات المتحدة، وكندا، وموسكو).

أهمية العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الآسيوى والأوروبى مع إعلان مجموعة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" - أحد رافدى "آسيام"- خطوة جديدة من شأنها الدفع بعجلة الاقتصاد فى المنطقة إلى عدة خطوات واسعة وذلك بتوقيعها اتفاقا لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة فى العالم بين أعضاء المجموعة ، يتم تنفيذها على مرحلتين وتنتهى عام ٢٠٢٠. وقد شملت قمة "آسيان" الأخيرة فى مطلع ديسمبر الماضى (٢٠٠٤) توقيع اتفاقية منفصلة للتجارة الحرة بين المجموعة والصين، على أن تبدأ محادثات إبرام اتفاقية مماثلة مع اليابان وكوريا الجنوبية مع بداية العام الجارى (٢٠٠٥).

وتكتمل صورة الأرقام إذا ذكرنا أن حجم الصادرات الآسيوية إلى الاتحاد الأوروبى تجاوز الـ ٢٣٠ مليار يورو، فى حين بلغ حجم صادرات الاتحاد إلى المنطقة ما يزيد على ١٤٠ مليار يورو، كان لدول "آسيام" نصيب الأسد فى كليهما واردات وصادرات. ما أوجزناه من أرقام يعكس صورة رائعة متفائلة إزاء مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبى وشركائه فى "آسيام"، ولكن الأمانة والواقع يقتضيان منا الإشارة إلى أحد أهم المنغصات التى تشوب هذه العلاقة "شبه المثلية". وكما كانت الفرص الاقتصادية الكبرى، فان المنغصات أيضا جاءت تحمل ختم "صنع فى الصين". فقمة "آسيام" الأخيرة تواكبت مع استفحال أزمة الدولار الأمريكى وتراجع قيمته واستمرار الصين فى تجاهلها المطالب الأوروبية - ألمانيا وفرنسا تحديدا ودعاوى آسيوية - اليابان على وجه الخصوص - لتحرير سعر الصرف الصينى. وبذلك حاصرت أزمة الدولار الأمريكية وجمود اليوان الصينى صادرات الاتحاد الأوروبى واليابان التى ارتفعت قيمة عملاتهما بشكل كبير أمام الدولار. وكان تعنت بكين بهذا الصدد بالتحديد سببا فى تعثر مساعيها فى الحصول على تصنيف أوروبى لاقتصادها بأنه اقتصاد "حر".

ولكن هذه المنغصات التى من المتوقع بل ومن الحتمى تسويتها، لم تؤثر على وضع الاقتصاد كسيد للموقف داخل أروقة "آسيام" وجعلت لأرقام التبادل التجارى بين الجانبين الكلمة العليا فى تحديد مجريات العلاقة بين عنصرى "آسيام" فيما يخص مختلف المجالات، وفى مقدمتها المجال السياسى. ولعل أزمة ميانمار "بورما" الأخيرة أحدث دليل على تراجع مختلف بنود الشراكة الأوروبية - الآسيوية إلى المرتبة الثانية فى قائمة أولويات بروكسل أمام رغبتها الأكيدة فى الحفاظ على المكاسب الاقتصادية ومواصلة تدفقها.

لقد سيطرت رانجون على بداية قمة هانوى، وكانت بطلة الختام، فهى إحدى الدول الآسيوية الثلاث التى انضمت رسميا إلى مائدة "آسيام" مطلع أكتوبر الماضى (٢٠٠٤) ولكن حضورها كاد يتسبب فى إلغاء أعمال القمة إثر اعتراض الاتحاد الأوروبى بخصوص ملف حقوق الانسان الشائك لحكومة رانجون العسكرية وعدم التزامها بمطالب الاتحاد السابقة بشأن إطلاق الحريات ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة، وقبل هذا وذاك، إطلاق سراح زعيمة المعارضة الحاصلة على جائزة نوبل: أونج سان سوكى وغيرها من المعارضين السياسيين رهن الاعتقال. ولكن بروكسل تراجعت عن موقفها وهدأت ثورتها عقب توصل وزراء خارجية الاتحاد إلى اتفاق بأن يقتصر تمثيل رانجون خلال أعمال المؤتمر على وفد محدود وليس رفيع المستوى.

وفي ختام قمة هانوي، التي شهدت مراسم انضمام ميانمار وكمبوديا ولاوس، بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي العشر الجدد، نالت الأوضاع في رانجون جانبا كبيرا من البيان الختامي الذي جدد الدعوة إلى معالجة حكومة ميانمار لانتهاكات حقوق الإنسان وقطع خطوات حقيقية على طريق المصالحة الوطنية. والطريف أن بروكسل سارعت بعد ساعات من ختام قمة هانوي بإعلان زيادة العقوبات المفروضة على رانجون ومن ضمنها مد فترة الحظر المفروض على مبيعات السلاح إلى ميانمار، وحظر سفر مسئوليها، فضلا عن فرض قيود مشددة على القروض الأوروبية للمؤسسات المختلفة في ميانمار.

ويبدو أن ميانمار التي تقع منذ فترة تحت هذا الحظر الأوروبي لم تأبه كثيرا، فسارعت بإعلان تمديد فترة اعتقال أونج سان سوكي قيد الإقامة الجبرية في منزلها، وذلك قبل أسبوع واحد من حضورها قمة "أسيان" الأخيرة، وفي بادرة جديدة على اعتزامها المضي قدما في سياساتها المناوئة لمطالب شركائها في "أسيان" و"أسيام" وليموت الجميع بغيظهم. وبعيدا عن مسألة الغيظ من عدمه، كانت خسارة الاتحاد الأوروبي أكثر فداحة، فها هو قد ظهر مجددا بمظهر القوة السياسية التي يسهل تراجعها عن مواقفها لصالح استمرار العجلة الاقتصادية في الدوران، مما يؤثر سلبا على خطط الاتحاد بشأن لعب دور فعال وقوي على الساحة الدولية، ويقدم حجة جديدة لإدارة بوش في اتهاماتها لأوروبا بالتخاذل في التصدي للقضايا الدولية الملحة، وينال من مصداقية "أسيام" وجدية سياساتها.

الحقيقة أن أوروبا تسعى بجد إلى إعادة تقديم نفسها للمجتمع الدولي كقوة قادرة على إعادة زمن الحوار والوقوف أمام سياسات إدارة بوش التي عقدت العزم على فرض مبادئها المحافظة وسياساتها الأحادية على العالم. والسبل لتحقيق كل ذلك كثيرة، كان أهمها -من وجهة النظر الأوروبية- تفعيل الشراكة مع القوى الاقتصادية الصاعدة في آسيا عبر "أسيام". فالمجموعة تضم قوى اقتصادية وسياسية رائدة لديها المقومات التي تؤهلها للعب دور الشريك للاتحاد الأوروبي في جهوده من أجل إصلاح الأمم المتحدة وإعادة سطوته على الساحة الدولية.

يضم الرافد الأسيوي من "أسيام" دولتين مرشحتين لنيل مقاعد دائمة هما الهند واليابان، وعلى الجانب الأوروبي هناك ألمانيا التي تسعى جاهدة للخلاص من الميراث الثقيل للحرب العالمية الثانية، وتعاون الجانبين معا يعني زيادة فرص القوى السياسية المختلفة حتى يتحقق لها التمثيل المناسب داخل مجلس الأمن. كانت دول "أسيام" قد بدأت بالفعل على طريق الظهور كقوة موحدة ومناوئة للسيطرة الأمريكية، وفي جلسات الجمعية العمومية ومجلس الأمن خلال أزمة حرب العراق وما أعقبها، أكبر دليل على ذلك. فقد اعتادت دول "أسيام" على إجراء جلسات للتنسيق فيما بينها قبل جلسات الجمعية العمومية ومجلس الأمن، وتحولت هذه العادة إلى آلية منتظمة.

ولكن الأهداف الأسيوية - الأوروبية بخصوص الظهور كقوة سياسية بارزة -كما ظهرتا كقوة اقتصادية- تحتاج إلى أكثر من الأمنيات الطيبة. فالاتحاد الأوروبي من جانبه في حاجة إلى حل مشاكله الداخلية وتوحيد آراء أعضائه بخصوص الملفات الداخلية والخارجية. كما أن بروكسل في حاجة إلى التدخل بشكل أكثر قوة في أزمات شركائها الآسيويين ولعب دور أكثر فاعلية وجرأة مع تقبل فكرة تقديم بعض التنازلات وتحمل بعض الخسائر الاقتصادية. والشريك الأسيوي من جانب آخر يجب أن تشمل خططه الإصلاحية جميع جوانب الدولة ويسير على خطى بعض الدول الآسيوية التي أطلقت الحريات وواجهت أخطاءها في مجالي الاقتصاد والسياسة بشكل أكثر قوة. فحتى تكون قويا ومؤثرا على الجبهة الخارجية، يجب أن تبدأ بالجبهة الداخلية أولا.

ثقوب ثوب "أسيام":

ثوب "أسيام" إذن على بهائه تعيبه الكثير من الثقوب، ولعل الثقب الأكثر اتساعا والكاشف للكثير من العورات، هو ما يعكسه تناول الاتحاد الأوروبي لملف حقوق الإنسان في آسيا، التي تأبى غالبية دولها إلا رفض الدعاوى الأوروبية بإصلاح هذا الملف الذي تتزاحم أوراقه. لقد كان في ميانمار "بورما" مثال على مواقف الاتحاد التي تعاني من عدم الثبات وتفتقر إلى رؤية واضحة وسياسة حازمة للتعامل مع أوضاع حقوق الإنسان داخل دول الجناح الأسيوي من "أسيام"، ولكن المثال الأوضح والأهم، هو المثال الصيني.

لقد أعلن الاتحاد الأوروبي في الثامن من ديسمبر الماضي (٢٠٠٤) رفضه رفع الحظر الأوروبي المفروض على تصدير وبيع الأسلحة لبكين، مؤكدا أن الوقت مازال مبكرا للنظر في مسألة رفع الحظر، وإن كان قد أشار إلى إمكانية إعادة دراستها والبت فيها بالإيجاب خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٥. القرار الدبلوماسي والمتوقع جاء كرد على دعاوى فرنسا وألمانيا، والمدعومة من إيطاليا لرفع الحظر الذي يبلغ من العمر ١٦ عاما، والذي فرضه الاتحاد الأوروبي في يونيو ١٩٨٩ عقب القمع المسلح الذي مارسته القوات الصينية ضد مظاهرات أنصار الديمقراطية في ميدان "تيانامين" في العام نفسه لتسقط عددا غير محدد من القتلى والجرحى وتعتقل عددا آخر مجهول، ولتدخل الصين قائمة الحظر الأوروبي التي تضم زيمبابوي، والسودان، وميانمار.

إن عدد غير محدود من أعضاء الاتحاد الأوروبي -ومن ورائهم الولايات المتحدة، والبرلمان الألماني نفسه- رفض مطالب المستشار الألماني جيرهارد شرودر والرئيس الفرنسي جاك شيراك برفع الحظر، خاصة أن الأسباب التي فرض من أجلها لم تزل ومازالت تقارير المنظمات الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان تندد بأوضاع حقوق الإنسان في الصين والتي تسير وفقا لأسلوب خطوة للإمام وخطوتين للخلف. فرغم تولي جيل أصغر من القيادات السياسية لمقاليد الحكم في بكين، وتعهدات الرئيس الصيني الجديد هوجينتاو بإجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية، مازالت ممارسات قمع المعارضة السياسية تتواصل، مدعومة باعتقالات غير قانونية حتى لعناصر المعارضة التي تتخذ من شبكة الإنترنت الدولية متنفسا. والملف الصيني يشمل أيضا انتهاكات مختلفة لحقوق الأقليات

العرقية والدينية فى البلاد، والطامة الكبرى أن جميع من اعتقلتهم السلطات الصينية خلال أحداث "تيانامين" مازالوا قيد الاعتقال ولحق بهم من حاول الوقوف على مصيرهم وإثارة قضيتهم.

زيارات شيراك وشرودر إلى الصين، والتى يصطحبهما فيها وفود من كبار رجال الأعمال والمسئولين الاقتصاديين فى بلادهما، بمثابة الفرصة الأفضل للتعبير عن ضرورة رفع الحظر عن الصين. ففى زيارته إلى الصين فى ٨-١٢ أكتوبر الماضى (٢٠٠٤)، والتى انتهت بتوقيع اتفاقية تجارة بين باريس وبكين بقيمة أربعة مليارات يورو، أكد شيراك على ضرورة التصدى لملف حقوق الإنسان فى الصين، ولكنه أشار أيضا إلى ضرورة التعامل بـ "تعقل" مع هذه الضرورة. وفى تصريحات مشابهة سبقت أن واكبت زيارته إلى بكين، أكد المستشار الألمانى على أهمية إخراج الصين من قائمة الحظر الأوروبى. وكانت زيارة شرودر التى أجراها مطلع ديسمبر الماضى (٢٠٠٤) قد شهدت توقيع الشركات الصينية على عقود حزمة من الاتفاقات التجارية مع نظيرتها الألمانية، فى مقدمتها شراء نحو٢٣ طائرة إيرباص بتكلفة ١,٣ مليار دولار ومحركات من إنتاج شركة "سيمينز" الألمانية بقيمة ٣٦٠ مليون يورو.

وكان المسئولون الصينيون قد ألمحوا إلى إمكانية عدم إبرام الصفقة الأخيرة فى حالة بقاء بكين رهينة قائمة الحظر، وأشاروا فى تهديد مقنع إلى إمكان تأثير ذلك بالسلب على العلاقات الصينية - الأوروبية. ولعل ذلك كان وراء اللهجة الحذرة لإعلان الاتحاد الأوروبى تأجيل رفع الحظر، والذى أشاد فى الوقت نفسه باعتزام بكين التصديق على الميثاق الدولى للحقوق السياسية والمدنية.

صحيح أن قائمة الحظر الأوروبى ما عادت تليق بالصين التى لا تظهر كقوة اقتصادية جبارة فحسب، بل إن دورها يزداد ثقلا وأهمية على الساحتين الدولية والإقليمية، خاصة مع استضافتها لدورات المباحثات السداسية المتعلقة ببرنامج كوريا الشمالية النووى. ولكن ملف الانتهاكات الداخلى بجانب ملفات التبت وتايوان، تثير قلق المجتمع الدولى والشركاء الأوروبيين من إمكانية استغلال بكين للتكنولوجيا العسكرية الأوروبية فى توجيهها ضد تايوان على سبيل المثال.

وهو ما لن يستطيع الاتحاد الأوروبى تحمل عاقبته، خاصة وهو يسعى للظهور كقوة سياسية وأمنية قادرة على الفصل فى الخلافات وحسم النزاعات الدولية والإقليمية. ولا يتوقف ملف حقوق الإنسان عند أعتاب الصين أوميانمار، بل إن فصوله تتكرر بأشكال متفاوتة فى عدد كبير من الدول الآسيوية، التى لم يصدق سوى ١١ منها على الميثاق الدولى لمكافحة ممارسات التعذيب. وتزخر بعض هذه الدول بانتهاكات حقوق الإنسان التى يتم ارتكابها تحت مسمى مكافحة الإرهاب، وانتشار ما يعرف بقوانين السيطرة على المناطق المضطربة مثلما يحدث فى إقليم "كشمير"، ذلك بالإضافة إلى ممارسات التمييز ضد مرضى الإيدز وغيره من الأمراض المزمنة فى الصين والهند تحديدا. وعلى هذا الصعيد، تضطلع المنظمات غير الحكومية الأوروبية والآسيوية بدور "ضمير" المجموعة مع غياب لجنة أوبرنامج رسمى لتناول ملف حقوق الإنسان فى القارتين. فتعقد هذه المنظمات مؤتمرها على هامش أعمال قمة "أسيام" الرسمية وتصدر بيانها المستقل بشأن أوضاع حقوق الإنسان، وكذلك ملفا الهجرة "شرعية وغير شرعية" وأوضاع العمال والبطالة فى القارتين الشريكتين.

ولكن بعض ثقوب ثوب "أسيام" تتوارى، إذا أشرنا إلى البرامج المشتركة بين الجانبين فى مجالات التبادل الثقافى والعلمى ودعم فرص التنمية ومحاربة الفقر والفجوة بين الطبقات، فهذا يعد البند الأكثر ازدهارا -بعد البند الاقتصادى- فى قائمة أولويات "أسيام". فالقارة الآسيوية تحتضن ثلثى فقراء العالم، ويعيش بها نحو ٨٠٠ مليون شخص على أقل من دولار يوميا، ويعانى أغلبهم من صعوبات الحصول على الطعام والرعاية الصحية المناسبة. ومن جانبها يتولى رافد "أسيام" الأوروبى مسئولية العديد من برامج التنمية فى المنطقة، ويشكل مصدرا لنحو ٣٠٪ من إجمالى المساعدات إلى المناطق النامية فى آسيا.

الشراكة بين عنصرى "أسيام" لا تتوقف عند هذا الحد بل تتوسع لتشمل مجالى تكنولوجيا المعلومات وأبحاث الفضاء.

فمحادثات العام المنصرم بين الجانبين شهدت تركيزا على مشروع القمر الصناعى "جاليليو" الذى يفترض أن ينطلق مع حلول عام ٢٠٠٨ كمنافس لمشروع أمريكى مماثل. وقد أعلنت الصين مساهمتها بمبلغ يصل إلى ٢٣٠ مليون دولار، وأشارت الهند إلى إمكانية اشتراكها بمبلغ ٣٠٠ مليون يورو، فضلا عن خبرات الدولتين فى مجال أبحاث الفضاء. إن "أسيام" فى ثوبها الجديد وبعد اتساع رقعتها تبشر بالكثير لدولها وللعالم، ولكن بعض الأخطاء تجعل مسيرتها تبدو وكأنها خطوة للأمام وخطوتين للوراء.

العلاقات الليبية - الأوروبية: بداية جديدة

■ أحمد طاهر

عكست الزيارتان التى قام بهما كل من رئيس الوزراء الألمانى جيرهارد شرودر والرئيس الفرنسى جاك شيراك الى ليبيا فى منتصف أكتوبر وأواخر نوفمبر ٢٠٠٤ على التوالى، مدى التحسن الذى شهدته العلاقات الليبية - الأوروبية خلال الفترة الأخيرة، وقد جاءت هاتان الزيارتان بعد موافقة طرابلس فى الثالث من سبتمبر ٢٠٠٤ على دفع ٣٥ مليون دولار تعويضات لأسر ضحايا تفجير ملهى لابيل الليلى ببرلين عام ١٩٨٦، والذى جاء بدوره تتويجا لاتفاقيتين سابقتين بشأن تعويضات الهجمات التى استهدفت تفجير طائرة الركاب الأمريكية بان أمريكان فوق بلدة لوكيربى الاسكتلندية عام ١٩٨٨، وتفجير الطائرة الفرنسية (يو. تى. ايه) فوق النيجر فى سبتمبر ١٩٨٩، والتى التزمت ليبيا بتحمل مسئولياتها عن تلك الهجمات والتزمت كذلك بدفع التعويضات المطلوبة.

ويذكر أن كسر الجمود الدبلوماسى بين ليبيا وأوروبا قد بدأ الحدوث منذ فترة مع بداية دفع تلك التعويضات، غير انه اكتسب زخما قويا منذ ديسمبر ٢٠٠٣ بالإعلان المفاجئ بالتوصل، بعد مفاوضات سرية، الى اتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة وليبيا، تتخلى بمقتضاه ليبيا عن برامجها لبناء أسلحة الدمار الشامل، وبالفعل كشفت ليبيا بالكامل عن أنشطتها النووية وتم تفكيك برنامجها النووى، فضلا عن القضاء على ما كان بحوزتها من أسلحة كيماوية قضاء مبرما، كما قامت كذلك بالتصديق فى أوائل ٢٠٠٤ على معاهدة حظر التجارب النووية واستضافتها مركزا للرصد والمراقبة على أراضيها.

وهنا يثار التساؤل الذى يحاول هذا التقرير الإجابة عليه والمتمثل فى ماهية الأسباب والدوافع التى حدت بليبيا الى تغيير توجهها إزاء الغرب وقبولها لدفع تلك التعويضات رغم معارضتها فى البداية لانتهاج هذا السلوك وهل ما حصلت عليه ليبيا يعد كافيا من وجهة النظر الليبية للإقدام على هذا التحول؟

أولا- الأسباب والدوافع :

تعددت الآراء والتفسيرات من جانب المراقبين والمحللين حول الأسباب والدوافع التى حدت بليبيا الى تغيير سياساتها تجاه الدول الأوروبية وإقدامها على دفع تلك التعويضات، فهناك من يرى أن الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق قد لقنت الأخ القذافى درسا مفيدا لتغيير سياساته، و إن كان الواقع يشهد بأن التحول فى السياسة الخارجية الليبية قد سبق الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق.

على الجانب الآخر، هناك من يرى أن نظام الأخ القذافى هو نظام علمانى فى جوهره، وانه قد خشى مما يمكن أن يمثله الإسلاميون من تهديد إذ لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية فى البلاد فى ظل التداعيات الخطيرة لعملية الحصار المفروض عليها، وهو ما دفعه لتغيير سياساته للخروج من دائرة الحصار، وان كنا نرى أن الإسلاميين ليسوا بالقوة التى تمثل تهديدا مباشرا لنظام الأخ القذافى.

ولكننا نرى أن الدوافع والأسباب التى ساعدت على التقارب الليبى مع الغرب بما فيه الولايات المتحدة كانت من الطرفين، بمعنى أكثر وضوحا أن هناك عوامل دفعت ليبيا للتقارب مع الغرب وتغيير سياساتها تجاه الدول الأوروبية، مقابل عوامل

أخرى دفعت الغرب للتقارب مع ليبيا مع الأخذ فى الاعتبار أن العوامل والدوافع الليبية كان لها الدور الأكبر والأساسى فى حسم معادلة التقارب من عدمه.

١- فيما يتعلق بالجانب الليبى :

لا شك أن التداعيات الاقتصادية الخطيرة التى نتجت عن الحصار المفروض على ليبيا لأكثر من عقدين، مع تجميد أرصدتها فى البنوك الأمريكية، قد دفعت ليبيا إلى إعادة النظر فى سياساتها التى كان من شأنها فرض هذا الحصار.

وفى هذا الإطار، قدم الرئيس الليبى معمر القذافى تفسيرا يوضح هذا التغيير، حيث أشار إلى أنه لم يكن تغييرا مفاجئا، بل هو تغيير جاء انعكاسا للواقع القائم الذى شهد "تغييرا" من وجهة نظر الأخ القذافى لتحالفات الذين ساندتهم ليبيا فى قضاياهم، فإذا بهم يستطيعون حل قضاياهم ومازالت ليبيا معزولة. وقدم الأخ القذافى أمثلة على هذا بقوله: "عرفات يدخل البيت الأبيض وليبيا لا تملك ذلك، مانديلا يخرج من سجنه ويتوسط لدى الغرب من أجل ليبيا، الجيش الدولى الأيرلندى يتفاوض ويتصالح مع الحكومة البريطانية، إسرائيل باتت لها سفاراتها فى دول عربية". كل هذه التغييرات من وجهة نظر القذافى هى التى دفعت ليبيا "اختياريا" إلى أن تغير من موقفها وتقرر أن تخرج من عزلتها وتغير خريطة أعداء الأمس ليتحولوا إلى أصدقاء اليوم.

هذا هو التفسير الذى قدمه القذافى للتغيير الذى شهدته السياسة الليبية والذى يتوافق بدوره مع قرارها التخلى عن برامج الأسلحة النووية، حيث يتساءل القذافى "ضد من يستخدمها؟"، فأصبحت من وجهة نظره عديمة الجدوى فى هذه المرحلة.

كذلك من الأسباب التى دفعت طرابلس إلى تغيير سياساتها تجاه الدول الأوروبية، إدراكها جيدا أن علاقاتها مع الغرب لا يحكمها منطق العلاقات الثنائية بين ليبيا وكل دولة أوروبية على حدة، بل تتأثر العلاقات الليبية بأية دولة أوروبية بعلاقاتها بالدول الأوروبية الأخرى، و يؤكد ذلك ما حدث مع زيارة الرئيس الفرنسى جاك شيراك إلى ليبيا التى تم تحديد موعدها فى ٢٩ و٣٠ يونيو ٢٠٠٤، إلا أنها تأجلت حتى يتم الانتهاء من قضية تفجير ملهى لابيل بألمانيا، رغم أن تلك الزيارة تأتى فى إطار تطبيع علاقات فرنسا مع ليبيا التى عانت من تبعات مشكلة طائرة يوتا الفرنسية، والتزمت ليبيا على أثرها بدفع تعويضات لأسر ضحايا الطائرة، إلا أن أبرز أسباب تأجيل الزيارة -وان كانت هناك أسباب أخرى اقتصادية لتأجيلها- قضية الملهى الألمانى.

ولذا حرصت القيادة الليبية على أن تنهى مشاكلها وقضاياها مع كافة الدول الأوروبية فى محاولة منها للوصول إلى التطبيع الكامل لعلاقاتها مع الدول الأوروبية، وما يؤكد ذلك أنه بمجرد انتهاء ملف الملهى الليلى الألمانى وقيام شرودر بزيارة ليبيا فى منتصف أكتوبر من هذا العام، استقبلت ليبيا الرئيس الفرنسى جاك شيراك والتى تعد الزيارة الأولى من نوعها لرئيس فرنسى منذ استقلال ليبيا عام ١٩٥١، بما يفتح آفاقا جديدة فى علاقات الجانبين، خاصة فى المجال الاقتصادى الذى احتل مكانة خاصة فى هذه الزيارة، اتضحت من خلال تشكيلة الوفد المرافق لشيراك والمكون من ثلاثة وعشرين من كبار أرباب الشركات الفرنسية.

٢- فيما يتعلق بالجانب الغربى :

لم يختلف الدافع الغربى للتقارب مع ليبيا كثيرا عن الدافع الليبى للتقارب مع الغرب، حيث يمثل الدافع الاقتصادى المحرك الرئيسى للطرفين لإعادة علاقاتهما. فإذا كانت ليبيا فى حاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لإنعاش اقتصادها الذى عانى كثيرا بسبب الحصار، فان الشركات الغربية (الأوروبية - الأمريكية) مارست الضغوط على حكوماتها لإعادة فتح الاقتصاد الليبى أمام استثماراتها، خاصة شركات النفط التى حرمت من السوق الليبية لفترة طويلة بسبب العقوبات والحصار المفروض على ليبيا التى تمتلك احتياطات ضخمة من النفط والغاز، حيث تقدر احتياطات النفط المؤكدة بـ ٣٠ مليار برميل والغاز ١٥٠٠ مليار متر مكعب وذلك بخلاف الاحتياطات المحتملة التى ربما تفوق تلك الأرقام بثلاث مرات.

فإذا كانت الحكومات الأوروبية قد أرجعت أسباب رفع الحظر والعقوبات المفروضة على ليبيا إلى التحول فى السياسة الليبية، فإن الضغوط التى مارسها لوبى النفط على حكوماته يمثل منعطفا قويا ساهم فى الإسراع بإسقاط الحظر المفروض على ليبيا، ويستدل على ذلك أنه بمجرد رفع الحظر سارعت الشركات الأوروبية بإبرام التعاقدات وضخ الاستثمارات فى الاقتصاد الليبى، وتسابقت الشركات فيما بينها للفوز بمجالات استثمارية داخل ليبيا، ومن أمثلة ذلك اتفاق شركة شل النفطية مع شركة النفط الليبية الوطنية على استراتيجية طويلة المدى لتحديث قدرات تصدير الغاز الليبى بما فى ذلك التنقيب فى مناطق جديدة.

كما يمثل عامل الهجرة غير الشرعية أحد الدوافع الأوروبية للتعاون مع ليبيا، لما تثيره الهجرة من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهو ما دفع بعضها خاصة التى تعانى من الآثار السلبية للهجرة وفى مقدمتها إيطاليا للضغط على الاتحاد الأوروبى لرفع حظر بيع الأسلحة المفروض على ليبيا بهدف تزويدها بتجهيزات عسكرية لتعزيز مراقبة السواحل الليبية والحيلولة دون تدفق المهاجرين بصورة غير شرعية، فقد أشار وزير الداخلية الإيطالى إلى ذلك بقوله: "ليبيا مستعدة للتعاون فى مكافحة الهجرة السرية، لكنها فى حاجة لمعدات وتجهيزات عسكرية لإحكام الرقابة على حدودها"، مشيرا فى هذا الصدد إلى أن خطورة هذه الهجرة إنما تكمن فى تسرب الإرهابيين إلى أوروبا من قبل عصابات منظمة.

ثانيا- نتائج التحول فى السياسة الليبية :

نجحت ليبيا فى حصد ثمار هذا التحول الجذرى فى سياستها الخارجية تجاه المجتمع الدولى، حيث بدا النظر الى ليبيا على أنها دولة يمكن للمجتمع الدولى التعامل معها وعقد الصفقات وتبادل الزيارات، فقد شهدت فى وقت سابق من العام الماضى (مارس ٢٠٠٤) زيارة رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير

التي فتحت الباب واسعا أمام عودة الشركات التجارية البريطانية إلى ليبيا بعد سنوات طويلة من غلق السوق الليبية في وجه تلك الشركات بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها، حيث تنافست الشركات البريطانية على ضخ الاستثمارات في الاقتصاد الليبي في مختلف المجالات النفطية والسياحية، ويذكر أن العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وبريطانيا قد استؤنفت عام ١٩٩٩ بعد إقرار طرابلس بالمسئولية عن قتل الشرطية البريطانية ايفون فليتشر، والتزمت ليبيا بدفع مبلغ ربع مليون جنية استرليني لعائلتها.

أعقبها قيام الرئيس الليبي معمر القذافي في أبريل ٢٠٠٤ بزيارة بلجيكا، تلتها زيارة المفوضة الأوروبية المكلفة بشئون النقل والطاقة في الاتحاد الأوروبي وتأييدها لإنشاء شبكة أوروبية متوسطية للنقل والطاقة وتعزيز التعاون الأوروبي - الليبي في هذا المجال.

ثم جاءت زيارة وزيرة الدولة البريطانية للشئون الخارجية بعد يوم واحد من موافقة الاتحاد الأوروبي على رفع الحظر المفروض على بيع الأسلحة لليبيا، والذي اقره وزراء خارجية دول الاتحاد في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٤، علما بأنه قد سبق هذه الخطوة اتخاذ الاتحاد قرارا برفع الحظر الاقتصادي المفروض على ليبيا منذ ١٢ عاما، وذلك على ضوء التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الليبية.

وفي أول أكتوبر ٢٠٠٤، قام رئيس الوزراء الإيطالي بيرلسكوني بثالث زيارة إلى ليبيا هذا العام بعد زيارتين قام بهما في فبراير وأغسطس من نفس العام، حيث ترتبط ليبيا وإيطاليا بعلاقات متميزة، فتعد إيطاليا الشريك التجاري الأول مع ليبيا، في حين تعد ليبيا مورد النفط الرئيسي لإيطاليا، حيث تصل صادراتها إلى ٢٥٪ من احتياجات النفط الإيطالية، وجدير بالذكر أن إيطاليا لعبت دورا جوهريا في موافقة الاتحاد الأوروبي على رفع حظر بيع الأسلحة إلى ليبيا، وقد توجت العلاقات الليبية - الإيطالية بافتتاح الجانبين أنبوب غاز يصل بين مدينة مليته الليبية وجزيرة صقلية الإيطالية، بحيث يزود هذا الأنبوب إيطاليا بـ ١٠٪ من احتياجاتها من الغاز، وتقدر قيمة الاستثمارات فيه بـ ٥,٦ مليار دولار حيث يبلغ طوله ٥٤٠كم.

ثم جاءت زيارة المستشار الألماني جيرهارد شرودر أول مستشار ألماني يزور ليبيا لتعكس مدى التحسن الكبير الذي شهدته علاقات ليبيا مع أوروبا، والتي أشاد خلالها المستشار الألماني بالموقف الليبي وبما سماه "الإصلاحات التي يقوم بها الزعيم الليبي معمر القذافي". و جدير بالذكر أن ألمانيا تعد ثاني اكبر شريك تجاري لليبيا بعد إيطاليا، كما تعد ليبيا رابع اكبر مصدر للنفط لألمانيا، وفي هذا الإطار، أكد شرودر على دعم بلاده للمسعى الليبي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإلى ما يسمى بعملية برشلونة التي تربط الاتحاد الأوروبي بعشر من دول المتوسط لخلق منطقة تجارة حرة تتولى فيها ليبيا حاليا منصب المراقب، فقد أكد شرودر على أن "ألمانيا ستؤيد انضمام طرابلس إلى منظمة التجارة العالمية، كما حان الوقت لتقوية ليبيا لروابطها بالاتحاد الأوروبي، وهذا يصب في مصلحتنا، فليبيا يمكنها أن تلعب دورا مهما للربط بين إفريقيا والعالم العربي وأوروبا".

وتوجت تلك الزيارات بزيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك في أواخر نوفمبر ٢٠٠٤، وقد جاءت تلك الزيارة في إطار تطبيع العلاقات بين البلدين بعد تسوية غالبية المشاكل بينهما، خاصة في الجوانب الاقتصادية والمالية، فقد وقع الطرفان خلال تلك الزيارة على أربع اتفاقيات في مجالات المواصلات والنهر الصناعي والجامعات والسياحة، ويذكر انه قد سبق زيارة شيراك إلى ليبيا قيام وزير المالية الليبي محمد على الهويج بزيارة باريس بهدف تنقية الملف المالي مع فرنسا، ووقع الوزير الليبي خلال تلك الزيارة اتفاقيتين مع المسئولين الفرنسيين: الأولى خاصة بالازدواج الضريبي، والثانية بدفع المتأخرات الواجبة على ليبيا والبالغة ٤٤ مليون دولار وعائدة لعقود تجارية سابقة، ولم يبق في جعبة العلاقات المالية بين الجانبين، إلا قضية المساهمة الليبية في ميزانية معهد العالم العربي، حيث تبلغ المتأخرات الليبية حوالي ١٤ مليون يورو، ترفض ليبيا دفعها بحجة أن المعهد لم يقم بأي نشاط يتعلق بليبيا لسنوات عديدة، وبالتالي فمن الإجحاف طبقا لوجهة النظر الليبية مطالبتها بدفع كامل هذه المستحقات.

ويذكر أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ليس بالأمر الكبير، حيث تبلغ قيمة الصادرات الليبية إلى فرنسا مليارى دولار سنويا، بينما تبلغ الواردات الليبية نحو نصف مليار دولار سنويا.

كما كان من بين الثمار التي جنتها ليبيا بسبب التحول في سياستها الخارجية، موافقة منظمة التجارة العالمية في أواخر يوليو ٢٠٠٤ على بدء مفاوضات مع ليبيا حول إمكانية انضمامها للمنظمة، خاصة ان تلك الموافقة جاءت متأخرة ثلاث سنوات، حيث يرجع أول طلب ليبي للانضمام للمنظمة إلى عام ٢٠٠١، إلا أن الطلب لم يطرح على جدول أعمال المجلس العام التنفيذي -باعتباره أعلى هيئة في المنظمة- إلا في نهاية يوليو ٢٠٠٤ بسبب معارضة القوى الغربية الكبرى، بزعم الدعم الليبي لما يسمى بالإرهاب، إلا انه مع تغيير نظرة الغرب إلى ليبيا في ضوء الخطوات الإيجابية التي اتخذتها ليبيا كما سبقت الإشارة، وافقت المنظمة على بدء المفاوضات مع الجانب الليبي، وقد دفعها للموافقة كذلك ما تبنته ليبيا في الآونة الأخيرة من سياسات الإصلاح الاقتصادي القائمة على تشجيع القطاع الخاص لإدارة دفة الاقتصاد وتخفيف سيطرة الدولة على الاقتصاد وتقديم حوافز للمستثمرين الأجانب.

ولكن رغم ذلك، فقد اعتبرت ليبيا أن ما حصلت عليه لم يكن كافيا وغير مشجع لدول أخرى لتحذو حذوها في هذا المضمار، وهو ما أشار إليه الأخ القذافي خلال مباحثاته مع الرئيس الفرنسي في أثناء زيارته لليبيا بقوله: "إننا نشعر بخيبة أمل لان الولايات المتحدة وأوروبا واليابان لم تعط بلاده مزيدا من الضمانات الأمنية، مقابل تعهدها بالتخلي عن الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية .. وان ليبيا لم تحصل على مكافأة كافية، وانه إذا لم نتلق تعويضا فلن تحذو دول أخرى حذونا وتفكك برامجها" في إشارة إلى كل من إيران وكوريا الشمالية.

وقد حدد القذافى نوعية تلك الضمانات والمكافآت فى مساعدته فى تحويل القدرات العسكرية إلى قدرات ذات استخدام مدنى، بالإضافة إلى منحه التكنولوجيا السلمية مقابل تخليه عن التكنولوجيا العسكرية، إلا أن تلك المطالب الليبية لم تقابل بترحيب من جانب أوروبا، واعتبرت أن هذا الأمر سابق لأوانه وهو ما أوضحه الرئيس الفرنسى شيراك من أن "ما تطمح إليه ليبيا من تطوير برنامج نووى مدنى .. أمر غير مطروح اليوم" مؤكدا على أن موقف فرنسا من هذا المطلب هو نفس موقف كافة الدول النووية التى "تخضع لقيود وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحدد الشروط التى يمكن فى ظلها القيام بعمليات نقل تقنية ضرورية لتطوير المجال النووى المدنى".

مستقبل العلاقات بين الجانبين :

على الرغم من وجود تلك المؤشرات التى تعكس مدى التقارب بين الجانبين، إلا أن هذا لا يعنى تطبيعا كاملا للعلاقات، فمازالت هناك قضايا مثارة بينهما تقف عائقا دون التطبيع الكامل للعلاقات، خاصة فيما يتعلق بمسار عملية برشلونة باعتبار ليبيا البلد العربى المتوسطى الوحيد الذى لم ينضم إلى هذا المسار إلا بصفة مراقب، ورغم أنها تجاوبت مع شرط جوهرى وأساسى من الشروط الأوروبية والخاص باحترام قواعد منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا أنه مازالت هناك شروط يتعين على ليبيا تحقيقها، فى مقدمتها: قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وبالأخص قضية الطبيب الفلسطينى والممرضات البلغاريات الخمس المحكوم عليهن بالإعدام بتهمة نقل عدوى الإيذر لمئات الأطفال الليبيين، باعتبارها من القضايا التى مازالت معلقة بين الجانبين، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الفرنسى خلال زيارته إلى ليبيا فى أوائل أكتوبر ٢٠٠٤ بأن "باريس -كما بقية الدول الأوروبية- مهتمة بمصير هؤلاء الممرضات وان بلغاريا بلد أوروبى سينضم إلى الاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠٧".

كما يمثل القبول الليبى بشكل علنى ورسمى لما يطلق عليه "المكتسبات الأوروبية" والقواعد التى تحكم مسار برشلونة ومنها قبول الجلوس مع إسرائيل على طاولة واحدة، الشرط الثانى الذى حدده الاتحاد الأوروبى لانضمام ليبيا إلى عملية برشلونة.

هذا إلى جانب أن قضية الإصلاحات السياسية الداخلية التى يتوجب على ليبيا اتخاذها، نقطة جوهرية فى تطبيع العلاقات بينهما، فمسار برشلونة كذلك يتطلب من بين شروطه ضرورة حدوث تقدم على صعيد الإصلاح السياسى والاقتصادى والتنمية الاجتماعية والثقافية، وهو ما يفرض على نظام الأخ القذافى اتخاذ خطوات إيجابية ملموسة فى مسار الإصلاح السياسى، وإن كانت طرابلس قد بدأت خطوات محسوبة على صعيد الإصلاح الاقتصادى كان من شأنها تدعيم المطلب الليبى لبدء مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، فإن مخاطرة الإجراءات الإصلاحية المزمع إجراؤها على المسار السياسى غير مضمونة النتائج نظرا لطبيعة النظام السياسى الليبى، الذى قام على مراكز قوى اعتمد عليها القذافى فى بداية حكمه، واصبح مطالبا الآن فى إطار تنفيذه للإصلاحات المطلوبة بتحجيم دور هذه المراكز، وفى مقدمتها حركة اللجان الثورية، وهو ما يثير المخاوف من أن تكون تكلفة التغيير الداخلى غير إيجابية، وربما يكون اكثر من ذلك بحيث تصل إلى درجة لا يتصورها الأخ القذافى نفسه.

هذا بالإضافة إلى وجود بعض القضايا الخلافية التى مازالت معلقة بين ليبيا وبعض الدول الأوروبية على المستوى الثنائى، منها على سبيل المثال قضية المتضررين الليبيين من الدم الفرنسى الملوث بمرض الايذر عام ١٩٨٥، كما مثلت قضية الوجود العسكرى الفرنسى فى إفريقيا نقطة خلافية بين الجانبين الليبى والفرنسى، فقد كان الموقف الليبى رافضا لهذا الوجود وهو ما عبر عنه القذافى بقوله: "شخصيا، لم افهم بعد أسباب الحضور الفرنسى العسكرى فى إفريقيا .. ففى الماضى كانت بين فرنسا وإفريقيا ثقة متبادلة، وأنا اعتقد أن التدخل الفرنسى فى ساحل العاج كان خطأ، واليوم هذه الثقة قد فقدت".

ولكن بعيدا عن القضايا الشائكة والمعلقة بين ليبيا والدول الأوروبية، فإن الخطوات الأخيرة التى اتخذتها ليبيا فى علاقاتها مع الغرب من شأنها كسر الطوق للخروج من العزلة الدولية التى تعيش فيها، وسد أى ذريعة لعدوان مستقبلى عليها من خلال إنهاء كافة المواجهات التى يمكن أن تقع بينها وبين الغرب من خلال انتهاج سلوك اقرب إلى العقلانية والواقعية يتكيف مع مجمل قواعد اللعبة الدولية، وذلك خوفا من أن يتعرض النظام الليبى يوما ما لنفس موقف النظام العراقى من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن انتهاج هذا السلوك العقلانى من شأنه أن ينعش الاقتصاد الليبى الذى دمره الحصار والعقوبات لأكثر من عقدين من الزمان، وربما كان ابلغ دليل على ذلك ما قاله القذافى فى خطاب ألقاه فى الذكرى الـ ٣٣ لثورة الفاتح من انه "لا يمكننا إلا أن ننصاع للقانون الدولى ونستسلم للشرعية الدولية مهما تكن مزورة".

المغرب والجزائر .. تداعيات الخلاف حول الصحراء

■ أحمد دياب

تشهد العلاقات بين المغرب والجزائر منذ فترة تصعيدا لافتا فى حدة الخلافات بينهما استدعت طلبا مغربيا لوساطة مصرية وعربية بين البلدين فى أوائل نوفمبر ٢٠٠٤. فرغم قيام المغرب بالغاء قرار فرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين، والذى فرضته المغرب عقب تورط جزائريين فى هجمات أطلس أسنى بمراكش عام ١٩٩٤، مما أدى الى اغلاق الحدود البرية بينهما، الا ان الجزائر لم ترد بالمثل ورأت ان القرار اتخذ دون تشاور معها ويندرج ضمن "سياسة الأمر الواقع" التى يعتمدها المغرب فى علاقته مع الجزائر خلال السنوات الماضية.

لكن الخلافات بين البلدين اتخذت منحى أكثر خطورة عقب تخلى الوسيط الدولى السابق فى نزاع الصحراء جيمس بيكر عن مهمته منذ صيف يونيو ٢٠٠٤، ودخول مشكلة الصحراء مرحلة مصيرية فى ظل تزايد الجهود السياسية والاعلامية للاطراف المعنية من أجل حشد تأييد دولى لمواقفها من طريقة حل نزاع الصحراء. وفى حين دعمت الجزائر على ما يبدو جهودا دولية لدعم الاعتراف بـ "الجمهورية الصحراوية" رد المغرب بعنف ونقل القضية الى الامم المتحدة من خلال تقديم مذكرة رسمية تتهم الجزائر بالتورط مباشرة فى النزاع الصحراوى، وهى تهمة دابت الجزائر على نفيها.

أولا- إطار التصعيد :

عندما تسلم الوسيط الدولى السابق جيمس بيكر ملف قضية الصحراء عام ١٩٩٧، أقر بالصعوبات التى تكتنف التعاطى معه، مؤكدا ضرورة البحث عن حل بديل لاستفتاء تقرير المصير. وقادته جولات استكشافية مع الاطراف المعنية الى وضع صيغة "الاتفاق-الاطار" فى نهاية مايو ٢٠٠١ ضمن ما يعرف بـ "الحل السياسى" بعدما كان قد جرب محاولات سابقة لتفعيل خطة الاستفتاء فى سياق اتفاقات (هيوستن) التى جاءت عقب محادثات عقدت فى برلين وبرشلونة فى صيف عام ٢٠٠٠. لكن رفض الجزائر وجبهة "البوليساريو" صيغة الاتفاق -الاطار الذى يمنح اقليم الصحراء حكما ذاتيا موسعا فى اطار السيادة المغربية، جعله يطرح أربعة خيارات جديدة هى :

العودة الى الاستفتاء أو تكريس الحكم الذاتى أو تقسيم الاقليم أو انسحاب الامم المتحدة من إدارة الملف.

لكن اللافت ان فكرة التقسيم التى جاءت باقتراح من الرئيس الجزائرى عبدالعزيز بوتفليقة عرضت من جديد علاقات المغرب والجزائر الى المزيد من التأزم، فقد اتهم المغرب الجزائر بأن لها اطماعا فى الصحراء تغلفها بمبدأ تقرير المصير، ورد الرئيس بوتفليقة بزيارة تنيدوف مع زيارتين قام بهما الملك محمد السادس الى المحافظات الصحراوية، بينما عمد بيكر الى جمع صيغتى الاستفتاء والحكم الذاتى فى اقتراحاته الأخيرة التى قدمها فى خريف ٢٠٠٣، وقبلتها الجزائر و"بوليساريو" وأبدى المغرب تحفظات عليها، وبقى ملف الصحراء يراوح مكانه، مما دفع بيكر الى الاستقالة فى منذ صيف يونيو ٢٠٠٤ بعد ما وصلت مساعيه الى طريق مسدود.

وعرفت المنطقة المغاربية تطورات اقليمية، أبرزها ان فرنسا - التى وضعت صيغة (الاتفاق - الاطار) الى جانب الولايات المتحدة وكانتا بمثابة راعيين لتنفيذه- اهتمت بالتأكيد على ان ملف الصحراء لا يجب حله بعيدا عن الحوار المباشر بين المغرب والجزائر، وانتقلت اسبانيا بعد مجئ الحزب الاشتراكى الى الحكم فى مارس ٢٠٠٤ الى داعم لهذا التوجه بعد ما كانت

حكومة رئيس الوزراء السابق خوسيه ماريا اثنار تدفع فى اتجاه الضغط على المغرب على خلفية أزمات من قبيل صراع السيادة على جزيرة (ليلى) الذى تفجر صيف عام ٢٠٠٢، وملفات ترسيم الحدود المائية والموقف من اتفاق الصيد الساحلى ومستقبل المدينتين المحليتين سبتة ومليلة. فى ضوء هذه المعطيات، اهتمت المغرب بالانفتاح اكثر على الجزائر، وأعلنت الغاء فرض التاشيرة على الرعايا الجزائريين من طرف واحد فى يوليو ٢٠٠٤. لكنها فى الوقت نفسه أكدت مجددا ان لا بديل عن الحل السياسى لنزاع الصحراء فى اطار حكم ذاتى موسع فى نطاق السيادة المغربية. بيد ان الجزائر أبدت فى الفترة ذاتها شكوكا حول خلفيات منح الولايات المتحدة صفة حليف الى المغرب من خارج بلدان حلف الشمال الاطلسى، كونها تزامنت ومناورات عسكرية ضخمة مع الحلف والقوات المغربية قبالة المحافظات الصحراوية. إضافة الى ذلك، وجهت فى اكتوبر ٢٠٠٤ مذكرة الى الامين العام للامم المتحدة وصفت المغرب بأنه (بلد يحتل الصحراء) وانها (لايمكن ان تكون وصية على الصحراويين فى تقرير مصيرهم).

وزاد من تصعيد التوتر بين البلدين اعتراف جنوب افريقيا التى ترتبط بعلاقات وثيقة مع الجزائر بـ (الجمهورية الصحراوية) منذ صيف سبتمبر ٢٠٠٤، وهو ما اعتبرته الرباط تصعيدا جديدا يضرب كافة جهود الوفاق والتقارب مع الجزائر، خصوصا ان رسالة كان قد وجهها الرئيس الجنوب إفريقى ثابومبيكى الى الملك محمد السادس يعرض فيها أسباب اعتراف تضمنت تأكيدات بالمعنى الذى أشارت أليه الجزائر فى مذكرتها الى الامين العام للامم المتحدة.

كما رأى المغرب فى موقف الجزائر لجهة رفض فتح الحدود وارجاء إقرار توجهات تم الاتفاق عليها بين قائدى البلدين خلال اجتماعهما فى الامم المتحدة خريف عام ٢٠٠٣، إضافة الى رفض الجزائر اى صيغة للحوار حول قضية الصحراء، تصعيدا لدرجات المواجهة حتمت الرد على المواقف الجزائرية عبر مذكرة شديدة اللهجة الى الامين العام للامم المتحدة، أعادت نزاع الصحراء الى نقطة الصفر(١).

ثانيا- دوافع ومحددات التصعيد :

ثمة عناصر خفية تحكم فى الوقت الحالى حالة التوتر القائم بين المغرب والجزائر. فهناك من ناحية أولى شعور الجزائر بـ (التحرر) من الرئاسة الدورية للاتحاد المغاربى، وهى الرئاسة التى كانت قد دفعتها فى السابق -تحت ضغط بقية العواصم المغاربية- الى تقديم تنازلات بهدف توفير شروط انطلاقة البناء المغاربى، ومن ناحية ثانية هناك اعتقاد جزائرى بأن المغرب سعت فى الشهور الأخيرة الى استغلال برامج الشراكة السياسية والامنية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة للضغط على الجزائر لوقف دعمها لجبهة (البوليساريو)(٢).

ومن ناحية ثالثة، هناك شعور الجزائر بأن قضية الصحراء التى تنسحب لا يجوز التخلى عنها، سواء باعتبارها ورقة فى العلاقات مع المغرب أو انها استمرار للموقف الجزائرى التاريخى منذ عام ١٩٧٥، خصوصا ان حكومة (الجمهورية الصحراوية) فى المنفى تقيم على أراضيها(٣)، فضلا عن وجود اللاجئين الصحراويين فى مخيمات تنيدوف بالجزائر.

ثالثا- تطور خلاف الدولتين حول الصحراء :

فى أوائل السبعينيات الماضية وخلال قمة ثلاثية فى أغادير المغربية بين الملك المغربى الراحل الحسن الثانى والرئيس الموريتانى الراحل المختار ولد دادا والرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين، نقل عن الأخير قوله إنه (لا مطامع للجزائر فى الصحراء) وانه يدعم تنسيق الأطراف المعنية فى مواجهة قرار اسبانيا منح حكم ذاتى لسكان الساقية الحمراء ووادى الذهب يبقيها تحت سيطرة مدريد، كما أقرت الجزائر صراحة فى القمة العربية التى استضافتها الرباط عام ١٩٧٤ بأنه (لا مشكلة بينها وبين المغرب بشأن قضية الصحراء)(٤).

لكن الموقف الجزائرى اتخذ طابعا اخر بعد صدور الحكم الاستشارى لمحكمة العدل الدولية (اكتوبر١٩٧٥) حول وجود روابط (بيعة وولاء) بين سكان الاقليم والسلطة المركزية فى الرباط، ثم دخول القوات المغربية ضمن "المسيرة الخضراء" التى ضمت نحو ٣٥٠ الف مغربى الى الصحراء فى فبراير ١٩٧٦ إثر انسحاب القوات الاسبانية منها بعد توقيع اتفاقية مدريد (نوفمبر ١٩٧٥) بين كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا بشأن الصحراء. فعقب ذلك، اعلنت الجزائر عن تأسيس (الجمهورية الصحراوية)من طرف واحد، مما حدا بالمغرب الى قطع العلاقات مع الجزائر. وربما جاء هذا التحول فى الموقف الجزائرى على خلفية عدم تصديق المغرب على اتفاقية ترسيم الحدود المبرمة مع الجزائر عام ١٩٧٢، والتى تنازلت المغرب بموجبها عن ادعاءاتها فى اقليم تنيدوف (الجزائرى) الغنى بالحديد، والذى أدى فى عام ١٩٦٣ الى اشتباكات مسلحة بين البلدين. وكان هذا (عدم التصديق) موضع قلق وريبة لدى الجزائر من نوايا المغرب واتجاهاتها بعد ان تتخلص من مشكلة الصحراء(٥).

وعقب وفاة الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين فى أواخر السبعينيات ثم اعلان الملك المغربى الراحل الحسن الثانى خلال قمة نيروبى الافريقية عام ١٩٨١ قبول المغرب إجراء استفتاء فى الصحراء تحت إشراف هيئة دولية -وهو العرض الذى رفضته وقتذاك جبهة (بوليساريو) التى وصفته بأنه مناورة مغربية لاضفاء الشرعية على احتلالها للاقليم- حدث تحسن ملحوظ فى العلاقات المغربية - الجزائرية، فخلال مؤتمر نيروبى نفسه، اعلن الرئيس الجزائرى الأسبق الشاذلى بن جديد ان قبول المغرب بإجراء استفتاء فى الصحراء يعتبر بداية طيبة للتوصل الى حل للنزاع الدائر فى المنطقة، وبعدها بعامين تقريبا عقدت القمة الأولى بين الملك الحسن الثانى والرئيس الشاذلى بن جديد والتى اعادت ملف العلاقات بينهما الى الواجهة من خلال حدثين، أولهما تجديد العمل باتفاق ترسيم الحدود المبرمة بين البلدين عام ١٩٧٢ بعد اجتماعهما فى

ايفران عام ١٩٨٨، وثانيهما اجتماع العاهل المغربي الراحل مع قياديين من جبهة (بوليساريو) للمرة الأولى في مراكش بحضور الرجل الثاني في الجبهة بشير مصطفى السيد، مما مهد الطريق لانعقاد القمة التأسيسية للاتحاد المغاربي في فبراير ١٩٨٩(٦). بيد ان هذا التحسن في علاقات البلدين لم يستمر طويلا -رغم التطورات الايجابية على الصعيدين الاقليمي والدولي- التي كان من الممكن ان تشكل نقلة نوعية واختراقا حقيقيا في علاقات البلدين. فعلى الصعيد الاقليمي حدث تطور مهم على صعيد العلاقات الثنائية بين البلدين الا وهو تصديق المغرب نهائيا في عام ١٩٩٢ على اتفاقية الحدود المبرمة مع الجزائر عام ١٩٧٢ (صدقت الجزائر عليها عام ١٩٧٣). وعلى صعيد قضية الصحراء -حدثت تطورات ايجابية سياسية وعسكرية- تمثلت في إقرار خطة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء عام ١٩٩١ وتشكيل لجنة دولية لهذا الغرض ثم وقف اطلاق النار بين بوليساريو والمغرب في الصحراء في سبتمبر من العام نفسه. وعلى الصعيد الدولي، انتهت الحرب الباردة التي اسهمت بنزعتها الاستقطابية في تغذية العديد من النزاعات الاقليمية، ومنها نزاع الصحراء.

والواقع ان التدهور الذي حدث في علاقات المغرب والجزائر في تلك الفترة خصوصا حول مشكلة الصحراء يعود الى أحداث وتطورات جزائرية داخلية أكثر مما يعود الى احداث ومتغيرات اقليمية أو دولية، فهناك في المقام الأول رغبة في الحفاظ على دور الجزائر الاقليمي في ظل التخوف من تراجع دوره في بناء الاتحاد المغاربي لصالح المغرب.

وفي المقام الثاني، هناك استقالة الرئيس الجزائري الاسبق الشاذلي بن جديد تحت وطأة الأزمة الداخلية في بلاده والناتجة عن ظهور جبهة الانقاذ الاسلامية التي اكتسحت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ديسمبر عام ١٩٩١، وما ترتب على ذلك من قيام المؤسسة العسكرية الجزائرية بتعطيل المسار الانتخابي عام ١٩٩٢، وهو ما أدى الى اندلاع أعمال العنف بين الجيش الجزائري وعناصر جبهة الانقاذ الاسلامية، وهو ما انعكس سلبا على العلاقات مع المغرب في ظل شكوك جزائرية حول حقيقة موقف المغرب من تلك الأحداث، تتراوح بين الاعتقاد في تغاضي المغرب عن استخدام المتطرفين أراضيه معبرا، وبين تقديمه دعما لهم مقابل وعود بتأييد سياسته تجاه الصحراء حال وصولهم الى السلطة في الجزائر. لكن ذلك لم يمنع من وجود حوار مغربي -جزائري على خلفية المسألة الاسلامية، متمثلا في طلبات جزائرية لتسليم معارضين اسلاميين في مقدمتهم الناشط عبدالحق العيادة (أمير الجماعة الاسلامية المسلحة) تزامن معه حوار على صعيد آخر بين المؤسسة العسكرية الجزائرية والمعارض الجزائري محمد بوضياف الذي كان يقيم في مدينة القنيطرة المغربية. وقد حرص لدى مغادرته المغرب ليصبح رئيسا للجزائر على تأكيد التزامه بإيجاد حل سريع لنزاع الصحراء، لكنه اغتيل في يونيو ١٩٩٢. ولم تكد تمر سنتان حتى اندلعت أزمة حادة بين البلدين، إذ تورط رعايا جزائريون ومغربيون في هجمات أطلس أسني الارهابية في مراكش عام ١٩٩٤ انعكست تداعياتها سلبا على علاقات البلدين، فقد فرض المغرب نظام التأشيرة على الرعايا الجزائريين، وردت الجزائر بالمثل وزادت عليها قرار اغلاق الحدود البرية في صيف العام نفسه.

وبعد حوالي شهرين على اعتلاء الملك محمد السادس العرش صيف ١٩٩٩، اندلعت ازمة جديدة بين البلدين، اذ اتهمت الجزائر المغرب بإيواء متسللين متطرفين نفذوا مذبحة في منطقة (بني ونيف) قرب الحدود بين البلدين، والقى الحادث بظلال قاتمة على مبادرة الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة بالمشاركة في جنازة الملك الحسن الثاني. وكان يُنظر وقتذاك الى مسار العلاقات بين البلدين على انها يمكن ان تشهد (اختراقا ايجابيا) نتيجة تولي قيادتين جديدتين في البلدين، الا ان ذلك الحادث اثر في ترتيبات عدة ثنائية واقليمية لمعاودة تطبيع العلاقات بينهما. ولم تنجح جهود تحريك قاطرة الاتحاد المغاربي الذي طلب المغرب تعليق مؤسساته عام ١٩٩٤ احتجاجا على ما وصفه بعدم احترام الجزائر التزاماتها المغاربية على خلفية حدوث مواجهة دبلوماسية بين البلدين في الامم المتحدة حول قضية الصحراء. واحتاج الأمر الى مزيد من المساعي، تمثلت جزائريا في تأكيد الفصل بين العلاقات الثنائية مع المغرب وقضية الصحراء على اساس انها مطروحة امام الامم المتحدة. وحين تبادل وزير الداخلية المغربي احمد الميداوي والجزائري يزيد زرهوني الزيارات، طرحت الاشكالية بقوة بحثا عن مقاربة جديدة تمسك المغرب ضمنها بالمفهوم الشامل لطرح كل الملفات بينما ردت الجزائر بوضع الصحراء (بين قوسين) ومن المفارقات انه بعد حوالي أربع سنوات على تباين تلك الطروحات، غير البلدان مواقفهما بشكل لافت، فالمغرب الذي كان يرهن التطبيع الكامل مع الجزائر ببحث قضية الصحراء اختار في الفترة الاخيرة الفصل بين المقاربتين، بينما عادت الجزائر لطرح الاشكالية من منطلق المقاربة الشاملة(٧).

الخاتمة :

بعيدا عن طبيعة ومحددات التصعيد الحالي في العلاقات بين المغرب والجزائر، يمكن القول انه مطلوب لفائدة أطراف أخرى تبحث عن مدخل الى منطقة شمال افريقيا، التي كانت متروكة للنفوذ الأوروبي خلال الحرب البادرة، وهي في طريقها لان تحظى باهتمام أمريكي أكبر، وقد يكون من اهداف التصعيد الحالي بين البلدين رغبتهما في الاستفادة من هذا الاهتمام والفوز بدعم واشنطن لموقفيهما من قضية الصحراء، أو على الاقل تفويت الفرصة على الجانب الاخر للفوز بهذا التأييد. لكن الصحيح هو ما يخططه صناع السياسة الامريكية وليس الراغبون في كسب ودها بأي ثمن(٨) ويبدو هذا التخطيط قائما على إدارة نزاع الصحراء، ولو تحت غطاء الامم المتحدة، وليس حله، وهو يعبر عن فلسفة سياسية امريكية في مواجهة النزاعات والصراعات المختلفة وفي اماكن مختلفة من العالم تقوم على إدارة هذه النزاعات لأطول فترة ممكنة، وليس تقديم حلول ناصفة لها. فادارة النزاع تتيح لواشنطن فرصة التغلغل في منطقته والتحكم في مصيرها عبر لجوء طرفي النزاع اليها

وتقديمهما تنازلات وتسهيلات لها بغرض الحصول على دعمها، كل فى مواجهة الاخر من جانب ومن جانب اخر فان إدارة الصراع لاطول فترة ممكنة تستنزف قدرات الطرفين وبالتالى يصبحان على اتم استعداد لقبول الحل الامريكى بصرف النظر عن مدى تحقيقه لمطالب كل طرف. وقد ترسخت هذه السياسة "الفلسفة" بعد انتهاء الحرب البادرة، فواشنطن باتت تدرك ان لا ملجأ منها الا اليها. وفى حال نزاع الصحراء يبدو ان الهدف الأول والاخير من إدارته هو خلخلة النفوذ الأوروبى من منطقة المغرب العربى، خصوصا النفوذ الفرنسى.

المراجع :

١- محمد الأشهب، الحياة، ٧ أكتوبر ٢٠٠٤.

٢- محمد مقدم، الحياة، ٧ أكتوبر ٢٠٠٤.

٣- د. عبدالله الأشعل، الحياة، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٤.

٤- محمد الأشهب، مصدر سابق.

٥- د. شوقى عطا الله الجمل، مشكلة الصحراء الغربية .. جذورها وتطورها، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

٦- محمد الأشهب، مصدر سابق.

٧- نفس المصدر.

٨- محمد الأشهب، الحياة، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٤.

انهيار السلام فى ساحل العاج

خالد حنفى على

لم يكن هجوم القوات الحكومية العاجية على القاعدة الفرنسية فى مدينة بواكيه شمال البلاد فى الأسبوع الأول من نوفمبر ٢٠٠٤، إلا رصاصة الرحمة التى أطلقت على اتفاق ماركوسى للسلام الموقع بباريس فى يناير ٢٠٠٣، وما أعقبه من اتفاقات سلام حاولت لم شمل هذا البلد الذى انقسم ما بين شمال وجنوب عقب محاولة انقلاب فاشلة على الرئيس لوران جباجبو فى سبتمبر ٢٠٠٢.

فقد جاء هذا الهجوم، الذى أسفر عن تسعة جنود فرنسيين وجرح ٣٨ آخرين، ليؤشر على أن ثمة رفضا فى الجنوب بقواه السياسية والعسكرية والقبلية لتطبيق الالتزامات الواردة فى اتفاقات السلام، خشية ضياع مصالحهم مقابل تقوية الموقف السياسى والعسكرى للشماليين الذين يسيطرون على أكثر من نصف البلاد.

غير أن دخول فرنسا بقوة على خط المواجهة مع الرئيس جباجبو زاد من تعقيد الأزمة، حيث ردت القوات الفرنسية على الهجوم عليها بتدمير سلاح الجو الحكومى، واستولت أيضا على مطار أبيدجان وبعض الجسور الرئيسية، بل إنها اقتربت من مقر الرئيس جباجبو، مما أثار الاعتقاد بأن هذه القوات ستطيح بجباجبو، ولكن القوات الفرنسية نفت ذلك.

كما سعت فرنسا فى مجلس الأمن الدولى، حتى تم إصدار قرار بفرض عقوبات على حكومة ساحل العاج فى منتصف نوفمبر ٢٠٠٤، منها الحظر الفورى على الأسلحة، وهو ما أيده الاتحاد الإفريقى الذى لم تنجح قمته الطارئة فى أبوجا حول هذه الأحداث فى إعادة طرفى النزاع مرة أخرى لطاولة التفاوض السياسى.

وخلف الموقف الفرنسى المتصاعد شكوكا عميقة لدى الجنوبيين الموالين للرئيس جباجبو بأن فرنسا وسيط غير محايد، وأنها تريد إسقاط الحكومة، مما دفعهم إلى التظاهر والاحتجاج فى الشوارع، وتطور الأمر لمهاجمة الرعايا الفرنسيين، وسرقة الممتلكات واغتصاب النساء، وفرار الأجانب من البلاد.

وأدت هذه المشاهد المتسارعة للأزمة الأخيرة إلى تعقد مواقف أطرافها، فقد طالب المتمردون فى الشمال بضرورة تنحى الرئيس جباجبو لتفادى نشوب حرب أهلية، فى الوقت نفسه بدا أن هناك انقساما فى صفوف الجيش الحكومى فى الجنوب تجاه التمرد فى الشمال.

أسباب تفجير الأزمة:

حملت طريقة تسوية أزمة ساحل العاج فى اتفاق ماركوسى الذى وقعه ممثلون عن الحكومة وقوى التمرد فى الشمال فى يناير ٢٠٠٣، وكذلك اتفاق أكرا الثالث فى يوليو ٢٠٠٤، بذور انفجارها فى أى وقت، حيث اعتمد الاتفاقان على مبدأ تقاسم قوة الدولة، أى توزيع الثروة ومؤسسات السلطة بين أطراف النزاع على نحو يخفف من مخاوف الأقليات فى المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم حال التطبيق الحرفى لنظام حكم الأغلبية.

لقد سعى اتفاق ماركوسى لحل أزمة استبعاد الشماليين من مؤسسات الدولة، بإعطاء نصيب لهم بناء على سيطرتهم العسكرية على أكثر من نصف البلد، فقد حظى الشماليون بتسعة مناصب وزارية، من بينها وزارتا الداخلية والدفاع كما نص الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة أنسلم



سعيد ديارا حتى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠٠٥، وتقليص صلاحيات رئيس الدولة لصالح رئيس الوزراء، واستجاب الاتفاق للشماليين بالنص على وجوب تعديل المادة (٣٥) من الدستور الحالي، بحيث يكون النص الجديد لشرط الترشيح لرئاسة الجمهورية في انتخابات الرئاسة القادمة عام ٢٠٠٥، هو أن يكون المرشح من أب أو أم عاجية، وأن يكون المرشح مقيما في ساحل العاج خمس سنوات متتالية قبل التقدم للترشيح. كما تضمن الاتفاق أيضا إصدار قوانين واجبة التنفيذ الفوري بمنح المهاجرين القادمين من دول الجوار الإفريقي حق التملك للمنازل، وللأراضي الزراعية التي قاموا بإصلاحها في مناطق زراعة الكاكاو، والتوقف عن طردهم، ومعاملتهم كأجانب.

وفي مقابل المكاسب الشمالية، لم يحظ الرئيس جباجبو في الاتفاق إلا بنزع سلاح المتمردين الشماليين تحت إشراف قوات حفظ السلام، وتسريح هذه القوات، وإعادة إدماج العسكريين منهم في جيش الدولة، وأن تمارس الحكومة السلطات الفعلية في الإدارة، والإشراف الكامل على مناطق الشمال والغرب بدلا من القوى المتمردة.

ورغم أن هذا الاتفاق شكل أسلوبا براجماتيا لحل أزمة مستعصية، إلا أنه على مدى نحو اثنين وعشرين شهرا، وحتى الهجوم الأخير على بواكيه لم يلتزم أي من طرفي الأزمة بتطبيق الاتفاق، كما لم يلتزما أيضا باتفاق أكرا الثالث الموقع في يوليو ٢٠٠٤، والذي حدد يوم ١٥ أكتوبر ٢٠٠٤ موعدا نهائيا لإجراء تعديلات تتعلق بنزع سلاح الطرفين المتنازعين، وتنفيذ إصلاحات سياسية خاصة المادة (٣٥) من الدستور.

ويمكن إرجاع فشل اتفاقات اقتسام السلطة إلى أسباب رئيسية مختلفة منها ما يلي:

أولا: قصور الاتفاقات في التعامل مع الطبيعة المعقدة للصراع، حيث إن شرطا أساسيا من شروط نجاح أي اتفاق لتقسيم السلطة هو اعتدال الانقسامات بين أطراف النزاع، وهو أمر غائب بشدة في ساحل العاج التي تعاني بنيتها من انقسامات رأسية حادة، تقاطعت فيها الخطوط السياسية والعرقية والدينية والإقليمية والاقتصادية، بما يسهل فكرة تفتيت الدولة.

فالمسلمون يشكلون غالبية الإقليم الشمالي للبلاد، وينتمون لقبائل عدة أبرزها "جيولا" ولهم حركاتهم السياسية، وأبرزها حزب تجمع الجمهوريين الذي يقوده الحسن واتارا، وكذلك حركة القوى الجديدة التي تبلورت بعد محاولة انقلاب سبتمبر ٢٠٠٢. إضافة لذلك فلهم الآن قوة عسكرية ليست هينة تشكلت بالأساس من أسلحة المدرعات والمشاة، حيث كانوا يشكلون غالبية الصف الثاني في الجيش الحكومي قبل التمرد.

أما الجنوب، فله هو الآخر أحزابه السياسية مثل الجبهة الشعبية العاجية الحاكمة من قبيلة "بيتي" المسيحية، والحزب الديمقراطي لساحل العاج الذي أسسه الرئيس الراحل هوفوييه بوانييه ويستند لقبيلة البولي. وهذان الحزبان يسيطران على معظم قيادات الجيش الحكومي، كما أنهما يهيمنان على المؤسسات السياسية.

ورغم أن الرئيس الراحل بوانييه نجح منذ استقلال ساحل العاج في عام ١٩٦٠، وحتى رحيله عام ١٩٩٣، في لم شمل خطوط الانقسامات في إطار حزبه الواحد "الحزب الديمقراطي لساحل العاج"، وذلك باستراتيجية تراوحت ما بين التنمية الاقتصادية المتوازنة، والمنع السياسي، والقمع الأمني، والاعتماد على ولاء قبيلته البولي، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تعد ذات فائدة، حينما حدث تحول ديمقراطي نحوالتعددية في مطلع التسعينيات، حيث تكونت أحزاب سياسية معبرة تكرس الانقسامات الرأسية في البلاد، وهو ما تجاهله الرئيس الأسبق كونان بيديه الذي مارس سياسة استبعاد المنافسين الشماليين من المؤسسات السياسية والعسكرية، حتى إنه أثار مسالة المواطنة في مواجهة منافسه الشمالي المسلم الحسن واتارا، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى انقلاب عسكري لأول مرة في تاريخ ساحل العاج بقيادة الجنرال روبير جي في ديسمبر ١٩٩٩ الذي أطاح ببيديه.

غير أن الجنرال جي سار على نفس نهج بيديه، بل إنه قنن سياسة استبعاد الشماليين، حيث سن قانونا ينص على الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية، ومنها أن يكون من أب عاجي وأم عاجية، وقد أدى ذلك النص إلى أزمة سياسية جديدة في البلاد، لأنه بموجبه استبعدت المحكمة العليا في ساحل العاج الحسن واتارا زعيم المعارضة الشمالية من دخول الانتخابات الرئاسية، نظرا لأن والدته من بوركينا فاسو (فولتا

العليا سابقا)، وهو ما أثار المسلمين والمعارضة الشمالية بوجه عام لأن واتارا كان رئيسا للوزراء من قبل، فكيف يستبعد من الانتخابات الرئاسية؟!

ولم يدم هذا الانقلاب الذى قاده الجنرال جى أكثر من عشرة شهور، فقد أطيح به فى انتفاضة شعبية فى أكتوبر ٢٠٠٠، وتم تنصيب السياسى الجنوبى ذى التوجه الاشتراكى لوران جباجبو زعيم الجبهة الشعبية الايفوارية رئيسا للبلاد الذى مارس هو الأخر سياسة استبعاد الشمال من مؤسسات الدولة، مما فجر الأزمة بانقلاب عسكرى فاشل فى سبتمبر ٢٠٠٢، استطاع بعده الشماليون السيطرة على أكثر من نصف البلاد. وهكذا انقسمت البلاد بين شمال وجنوب لكل طرف منهما مصالحه المتناقضة، سواء على المستوى السياسى أو العرقى أو الدينى أو الإقليمى.

ثانيا: عدم اقتناع أطراف الأزمة بتطبيق اتفاقات تقاسم السلطة، لأسباب تختلف من طرف لآخر، فالرئيس جباجبو لم ينجح فى إقناع أنصاره فى الجبهة الشعبية العاجية أو المتحالفين معه فى المؤسسة العسكرية والأمنية بما حصل عليه فى اتفاق ماركوسى، حيث واجه احتجاجات ومظاهرات على ما وصفه أنصاره بالضغوط التى مارستها باريس على جباجبو لمكافأة المتمردين، كما أن رئاسة الجيش الحكومي وصفت هذا الاتفاق فى بيان لها بعد توقيع الأطراف عليه بأنه مهين فى بعض أجزائه.

هذه الضغوط دفعت جباجبو إلي التباطؤ والتراجع عن تنفيذ البنود المهمة في اتفاق السلام، لأن تطبيقه أصبح يعنى بشكل غير مباشر فقدان تأييد أنصاره، كما أنه يهدد السيطرة السياسية للطبقة الجنوبية ومصالحها الاقتصادية بمختلف قبائلها، والتى مارستها منذ إعلان الاستقلال.

ورغم أنه تم تشكيل حكومة وطنية بزعامة سيدوديارا وفقا للاتفاق، إلا أن جباجبو تراجع عن تنفيذ أحد أهم بنودها الخاصة بتولى العناصر المتمردة وزارتى الدفاع والداخلية، كما لم يقدم على تغيير المادة (٣٥) من الدستور لتغيير الشروط المنصوص عليها فيمن يرشح نفسه لانتخابات الرئاسة، حيث يخشى من أن التعديل يتيح للشماليين ترشيح الحسن واتارا، ومن ثم يكون موقف الرئيس جباجبو حرجا لا يستطيع معه الفوز بولاية رئاسية ثانية.

ولهذا، عرضت الحكومة جدولا زمنيا للتطبيق يعجل بنزع سلاح المتمردين، ويؤجل تطبيق الإصلاحات الدستورية والقانونية إلى ما بعد إجراء انتخابات جديدة على مستوى رئاسة الجمهورية والبرلمان، ورفض المتمردون مقترحات الحكومة، وطالبوا بجدول زمنى يناقض مقترحات رئيس الجمهورية والطبقة الحاكمة. ويفسر بعض المحللين ضعف موقف جباجبو بوجود صراع داخل الجنوب نفسه بين قبيلة البيتى التى تشكل أساسا للجبهة الشعبية العاجية الحاكمة، وبين قبيلة البولى التى ينتمى إليها الرئيس الراحل بوانييه، ويهيمن رجالها على قيادة المؤسسات العسكرية والأمنية ويعترضون على طريقة إدارة جباجبو للأزمة فى البلاد.

أما المتمردون الشماليون، فيرفضون التخلى عن مكاسبهم ويدركون أن نزع أسلحتهم، دون تنفيذ الرئيس العاجى لالتزاماته، يعنى خسارتهم المعركة مع جيش الحكومة. كما أنهم يشعرون بقوة موقفهم السياسى والعسكرى، فقد سيطروا على أكثر من نصف البلاد، وكادوا يقتحمون العاصمة، كما أن لديهم سيطرة على أجزاء من تجارة الماس والكاكاو واليورانيوم، ولذا يعتقدون أن الحكومة هى التى يجب أن تقدم تنازلات كبيرة على طريق إنهاء ما يصفونها بهيمنة الجنوب المسيحى على المناصب السياسية.

ثالثا: عدم ثقة أطراف الأزمة فى حياد الأدوار الإقليمية والدولية، فقد أظهر جباجبو منذ البداية عدم ثقته، وعدم ارتياحه من الدور الفرنسى كوسيط محايد، ولم يوقع على اتفاقيات السلام، واقتسام السلطة ووقف إطلاق النار إلا بعد ضغوط فرنسية.

أما الولايات المتحدة التى تؤكد دائما على ضرورة التزام أطراف النزاع باتفاق السلام، فان علاقاتها تميل بقوة لصالح الشمال، بسبب العلاقات الوثيقة التى استطاع نسجها الحسن واتارا منذ بدء التسعينيات.

كما أن ثمة عدم ثقة من قبل الحكومة العاجية فى مواقف الأطراف الإقليمية الإفريقية، حيث تعتقد الحكومة أن تمويل التمرد الشمالى وتسليحه يأتى عبر الدول المجاورة، خاصة بوركينا فاسو ومالى الواقعتين شمال ساحل العاج. وتُعزى هذه الاتهامات التى تكررت منذ بدء الأزمة، وحتى بعد الهجوم الأخير على بواكيه إلى الامتدادات القبلية لهذه الدول داخل ساحل العاج.

كما أن هناك مهاجرين من بوركينا فاسو ومالى يعيشون فى ساحل العاج، ويقدر عددهم بحوالى ٣ ملايين، ومعظمهم يعملون فى مزارع الكاكاو. وهذه الأجواء الدولية والإقليمية التى يرى جباجبو أنها منحازة ضد الجنوبيين تدفعه للتشدد والتخوف من أن تنفيذ اتفاق السلام يعنى ببساطة هيمنة الشماليين على البلاد.

أحداث نوفمبر وتداعياتها :

إزاء هذه المواقف الرافضة لمنطق تقسيم السلطة، بدأ كل طرف يعزز من جبهته انتظارا للحظة الحسم، فقد اندمجت الفصائل المتمردة فى حزب القوى الجديدة، وأحكمت سيطرتها على مناطق الشمال وبعض أجزاء من الغرب، ودعمت الحكومة والرئيس مواقفهما بشراء أسلحة برية وجوية جديدة واستئجار مرتزقة لتشغيل الأسلحة والتدريب عليها، وتجميد عمل حكومة الوحدة الوطنية.

وبدا الخيار العسكرى هو الأداة الوحيدة المطروحة للحسم وليس تنفيذ اتفاق السلام، وهو ما شعر به التمرد الشمالى الذى حذر فى أكتوبر ٢٠٠٤ من عودة وشيكة للحرب فى البلاد، متهما الحكومة بالاستعداد للهجوم العسكرى على الشمال

وأصدر الزعيم السياسي المتمرد للقوى الجديدة، "جيلوم سورو"، أوامره لثمانية وزراء بترك مناصبهم الحكومية والتوجه إلى الشمال الذي يسيطر عليه المتمردون (بي بي سي، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٤).

غير أن جباجبو رفض هذه التحذيرات في نفس الشهر، حينما نفى اعتزامه الهجوم العسكري، وقال لصحيفة لوفيجارو الفرنسية "أنا من يقرر ذلك (الحل العسكري) وهو ليس ضمن خططي" (بي بي سي، ٢٩ أكتوبر، ٢٠٠٤).

إلا أن ضغوط المؤسسة العسكرية الحكومية يبدو أنها تغلبت حتى على جباجبو نفسه، ودفعته لاتخاذ قرار بالهجوم على بواكيه، الذي أسفر عن مقتل تسعة فرنسيين وجرح ٣٨، وهو ما أدى لرد فعل فرنسي حاد بتدمير سلاح الجو العاجي، ثم فرض عقوبات دولية.

وبدا أن الهجوم على بواكيه أسفر عن خسائر سياسية وعسكرية لجباجبو، منها تراجع الموقف العسكري للجنوب في مواجهة القوى الشمالية بعد تدمير سلاح الجو العاجي، كما أن الحكومة أصبحت محاصرة دوليا وإقليميا، مما قد يعجل بسقوطها إذا رغبت فرنسا في ذلك.

هذه الخسائر دفعت جباجبو والجيش الحكومي إلى المرونة خاصة مع فرنسا، ولكن دون مرونة مع الشمال خوفا من الاستفادة من خسائر الهجوم الأخير، وبدا ذلك من خلال ما يلي:

- تعهد كبار قادة الجيش العاجي بالعمل مع فرنسا لإعادة الاستقرار للبلاد، كما دعا الرئيس جباجبو المقاولين الفرنسيين الذين غادروا البلاد إثر الاضطرابات الأخيرة إلى العودة إلى البلاد. (الجزيرة.نت، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٤).

- الإعلان عن أن القوات الجوية العاجية قصفت القاعدة الفرنسية في بواكيه بالخطأ، كما تسربت تقارير عن أن خبراء إسرائيليين يعملون في ساحل العاج هم الذين أعطوا معلومات بالخطأ أدت إلى استهداف القاعدة الفرنسية بدلا من المتمردين في بواكيه. كما تم تعيين العقيد فيليب مانغو بدلا من سلفه الجنرال ماتياس دوي الذي قاد الهجوم على بواكيه، وأعرب مانغو عن استعداده للتفاوض لإحلال السلام في البلاد لكن دون إبداء ضعف، معربا عن أسفه لمقتل جنود فرنسيين في هجوم القوات الحكومية على مواقع المتمردين. (بانا برس، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٤).

- الإصرار على عدم تنفيذ بنود اتفاق السلام، إلا بعد نزع سلاح المتمردين، فقد قال جباجبو في مقابلة مع وكالة رويترز إن فرنسا منعت القوات الحكومية من استعادة السيطرة على شمال البلاد بتدميرها طائرات سلاح الجو، ووصف ذلك بأنه نزع سلاح بالقوة يجب أن ينطبق أيضا على قوات المتمردين. كما رفض مطالب المتمردين بإجراء تعديلات سياسية قبل تحقيق وحدة البلاد (رويترز، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤).

وعلى صعيد القوى الشمالية، فقد استفادت من تداعيات الهجوم على بواكيه، حيث قويت شوكتهم العسكرية، وأصبح من الصعب على جباجبو اللجوء مرة أخرى للخيار العسكري، لاسيما في ظل العقوبات الدولية، بالإضافة إلى التعاطف الاقليمي والدولي مع الشمال، على اعتبار أن الأزمة الأخيرة أظهرت أن الحكومة الحالية هي العقبة أمام اتفاق ماركوسي.

هذه المكاسب التي حصدها المتمردون دفعتهم إلى التشدد، فالقائد العسكري لقوات المتمردين في مدينة بواكيه "شريف عثمان" رفض بشدة فكرة التفاوض مع العقيد مانغو، مؤكدا أنه لا يعترف بقيادته للجيش، كما أعلن زعيم المتمردين في ساحل العاج جيلوم سورو ضرورة تنحي الرئيس جباجبو لتفادي نشوب حرب أهلية (بانا برس، ١٨ و١٩نوفمبر ٢٠٠٤).

الموقف الفرنسي :

أثار الهجوم على بواكيه حفيظة فرنسا التي شعرت بإهانة سياسية وعسكرية في منطقة نفوذها الاستعماري القديم، مما أدى إلى رد اتخذ مستويات عدة:

- الرد العسكري الفوري، حيث قامت القوات الفرنسية بتدمير سلاح الجوالعاجي، ونزلت القوات الفرنسية التي تقدر بأربعة آلاف جندي، واستولت على الجسور وأجلت رعاياها والرعايا الأجانب بعد المصادمات والفوضى في الشوارع من قبل الجنوبيين احتجاجا على فرنسا.

- العقوبات الدولية، حيث ذهبت فرنسا إلى مجلس الأمن الذي أصدر في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤ القرار ١٥٧٢ بإجماع أعضائه الخمسة عشر، والذي يفرض حظرا للسلاح على ساحل العاج لمدة ١٣ شهرا، كما قضى بمنع سفر وتجميد أرصدة الأشخاص "الذين يعتبرون تهديدا للسلام والمصالحة" ولاسيما منهم الذين يعرقلون التطبيق الكامل لاتفاقي ماركوسي وأكرا الثالث.

وجاء في القرار أن الأشخاص الذين يعتبرون مسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان أو الذين حرضوا علنا على الحقد والعنف تشملهم هذه التدابير أيضا، وأنشأ مجلس الأمن لجنة لوضع لائحة بهؤلاء الأشخاص.

- طمأنت فرنسا الرئيس جباجبو، بأنها لن تطيح به سياسيا، أي أن الإجراءات تقتصر على "منطق التأديب" فقط حتى لا تتكرر، وهو الأمر الذي بدا في تصريحات قائد القوات الفرنسية في ساحل العاج الجنرال "هنري بونسيه" الذي قال إن مهمة الجيش الفرنسي هدفها حماية الفرنسيين والأجانب في البلاد ومنع تعرض العاصمة الاقتصادية لأعمال نهب وتجاوزات، نافيا اقتراب قواته من منزل جباجبو. (أ.ف.ب، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٤).

وهذه المستويات المتعددة للرد الفرنسي استهدفت توصيل رسالة، مفادها تحذير أطراف النزاع في ساحل العاج، أو نزاعات أخرى في منطقة غرب إفريقيا تفكر مرة أخرى في الاعتداء على القوات الفرنسية، كما أن فرنسا لا ترغب في إسقاط جباجبو، لأنها تخشى انقسام وتفتت ساحل العاج إذا

أقدمت على ذلك لاسيما أن الجنوبيين سيرفضون ذلك، وهو ما يهدد مصالحها السياسية والاقتصادية، حيث تسيطر ساحل العاج على ٤٠٪ من تجارة الكاكاو فى العالم، بالإضافة إلى أنها مناطق مهمة فى إنتاج الماس واليورانيوم، كما أنها منطقة نفوذ فرنسى فى غرب إفريقيا.

ووضحت بقوة هذه الرسالة الفرنسية المزدوجة، حينما قال الرئيس جاك شيراك فى افتتاح القمة العاشرة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية فى بوركينا فاسو يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤ "لابد لنا من توجيه رسالة حازمة وودية فى آن واحد كى يعدل الأطراف فى ساحل العاج عن سياسة السوء والعنف ووهم الحل العسكرى ويعاودوا الحوار باعتباره السبيل الوحيد نحو السلام".

ورغم التفاف الطبقة السياسية الفرنسية حول الرئيس شيراك، الذى أمر شخصيا بتدمير طيران الجيش العاجى، فإن بوادر التفسخ أخذت بالظهور فى فرنسا، حيث يتساءل الكثيرون عن "جدوى وصحة السياسة الفرنسية المتبعة فى ساحل العاج"، ويأخذ الاشتراكيون وبعض اليمين على شيراك "غموض سياسته وشخصانيتها"، كما أنها بدت منحازة للشماليين رغم أن جباجبو كانت له علاقات قوية مع اليسار الفرنسى.

الموقف الإفريقى :

بدا الموقف الإفريقى رافضا للهجوم الأخير على بواكيه، ومؤيدا بقوة للعقوبات الدولية، فالرئيس النيجيرى "أولوسيجون أوباسانجو" الذى تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الإفريقى قال، فى اختتام قمة أبوجا التى عقدت بعد الهجوم، إنه يؤيد فرض عقوبات على ساحل العاج. وضمت هذه القمة التى ناقشت الأوضاع فى ساحل العاج كلا من السنغال والجابون وغانا وتوجو وبوركينا فاسو بالإضافة إلى البلد المضيف نيجيريا.

ولم يقتصر الأمر على المطالبة بفرض عقوبات، بل إن بعض الرؤساء الأفارقة انتقدوا حكومة جباجبو، فقد قال الرئيس السنغالى "عبدالله واد" فى حديث مع صحيفة لابروفونس الفرنسية إن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تحمل جباجبو مسئولية خرق وقف إطلاق النار فى ساحل العاج، حيث وصف الوضع بالخطير جدا داعيا إلى حكومة تكنوقراطية تضمن المرحلة الانتقالية حتى تنظيم الانتخابات بمساعدة دولية.

(الجزيرة.نت، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٤).

إن الملاحظ فى الموقفين الفرنسى والإفريقى هو تطابقهما وبدا ذلك واضحا بقوة فى ختام قمة الفرانكوفونية يوم السبت ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤، حينما أكد البيان النهائى للقمة إدانته للهجمات التى شنها جيش ساحل العاج على بواكيه. وأكدت القمة فى قرار خاص تبنته فى يومها الختامى أن اتفاق ماركوسى وأكرا الثالث يشكلان السبيل الوحيد لمصالحة دائمة فى ساحل العاج.

إن هذا التطابق فى المواقف يؤشر على أن مبدأ التعاون لا التنافس هو الذى يصيغ حاليا مواقف القوى الكبرى والإقليمية تجاه الأزمات فى منطقة غرب إفريقيا.

سيناريوهات مستقبلية :

خلاصة القول إن الخاسر الأكبر فى الهجوم الأخير على بواكيه هو الرئيس جباجبو الذى واجه تطابقا فى الرؤية الدولية والإقليمية لم يكن يتوقعه أو يحسب حسابه، وهو ما قد يسير بالأزمة فى ساحل العاج إلى أحد من هذه السيناريوهات المستقبلية:

الأول: تنفيذ اتفاق السلام من خلال الضغوط الدولية والإقليمية، وهو ما قد يعنى باختصار تهديد مستقبل جباجبو ومن ورائه القيادات العسكرية فى الجيش الحكومى فى الجنوب، كما يعنى فى الوقت نفسه فقدان الشمال للأداة العسكرية التى يدافع بها عن مصالحه، غير أنه قد يكسب سياسيا بإنهاء عقود من سياسة استبعاد الشماليين من مؤسسات الدولة.

الثانى: استمرار سيناريو التعثر والمراوغة وعدم القدرة على حسم الموقف، وهو ما يفضله الجنوبيون، لأنه يضمن بقاء سيطرتهم السياسية والاقتصادية، غير أن الموقف الفرنسى الأخير، وكذلك العقوبات الدولية قد يحجمان من هذا السيناريو، حيث إن ثمة رغبة فرنسية فى حل توافقى يحافظ على توازن القوى بين كل الأطراف.

الثالث: سيناريو التقسيم والتفتيت، وهو مطروح رغم مخاطره خاصة أنه منذ اتفاق ماركوسى، وكل طرف يعمل على بلورة مصالحه السياسية والاقتصادية والعسكرية على المساحة الجغرافية التى يسيطر عليها، غير أن هذا السيناريو يواجه رفضا فرنسيا وإفريقيا، لأنه يهدد منطقة غرب إفريقيا التى لا تحتاج لمزيد من عدم الاستقرار.

المراجع :

– لمزيد من التفاصيل حول مشاكل اتفاقات اقتسام السلطة فى إفريقيا، انظر: د. محمد عاشور، استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية، فى د. السيد فليفل وآخرين، وأعمال ندوة التوتسى وأزمة البحيرات العظمى، ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

– تيبرى ميشالون، إفريقيا أمام تحدى الدولة المتعددة الجماعات.

www.mondiploar.commichalon.htm

- نص قرار مجلس الأمن رقم ١٥٧٢ حول الأوضاع في ساحل العاج الصادر يوم ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤،موقع مجلس الأمن على الإنترنت:

http://ods-dds-ny.un.org/doc/undocgen/n35/607/04/pdf n.0460735pdf?openelement

- متابعة أخبار وتقارير عن الهجوم على بواكيه شمال ساحل العاج وتداعياته (وكالة الأنباء الإفريقية بانا برس//:http www.panapress.com/، موقع وكالة رويترز الخاص بإفريقيا http://www.reuters.co.za، موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net، موقع بي بي سي الخاص بإفريقيا

http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/default.stm

- طارق الشيخ، الأهرام، فرنسا وأشواك السلام في كوت ديفوار، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤.

- د. عبدالملك عودة، حافة الحرب في كوت ديفوار، الأهرام، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤.

- خالد حنفي علي، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار إلى فوضى التعددية .. قراءة في أزمة التحول الديمقراطي، مجلة آفاق إفريقية، (القاهرة. الهيئة العامة للاستعلامات)، السنة الأولى، العدد الرابع، ابريل ٢٠٠١.

- James Copnall ,Ivory Coast peace in tattes

http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/.4045957stm

- Timeline: Ivory Coast

http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/country_profiles/.1043106stm

coe d'Ivoire: No Peace in Sight, Africa Report N82, -

12 July 2004

http://www.crisisweb.org/home/index.cfm?id=2858&l=6

عهد جديد فى الصومال

د. صلاح حليمة

يسود جو عام يتسم بالتفاؤل بين القيادات الصومالية المشاركة فى مؤتمر المصالحة، وممثلى الدول والمنظمات الاقليمية والدولية المشاركين فيه كمراقبين، بأن الصومال على وشك أن يبدأ عهدا جديدا بعد نجاح مؤتمرالمصالحة الصومالية -التى تديره كينيا تحت مظلة منظمة الايجاد- فى استكمال انشاء المؤسسات السياسية التى ستتولى ادارة شئون البلاد لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات. فلقد تم يوم ١٠ اكتوبر ٢٠٠٤ انتخاب الكولونيل عبدالله يوسف أحمد رئيسا لجمهورية الصومال، وبعد بضعة أسابيع من انتخابه أصدر قرارا بتعيين محمد محمود جوليد رئيسا للوزراء، وبانتخاب الرئيس وتعيين رئيس الوزراء يكون قد تم استكمال انشاء المؤسسات السياسية للدولة خلال المؤتمر، وبذلك يكون المؤتمر ذاته قد أنهى أعماله، بتحقيقه المهمة الموكلة اليه بموجب التفويض الممنوح لكينيا من منظمة الايجاد، وهى التوصل الى مصالحة سياسية بين الأطراف الصومالية .

وبهذا الانتخاب، يكون عبدالله يوسف، أول رئيس للصومال منذ سقوط نظام سياد برى عام ١٩٩٠ يتم انتخابه من جانب برلمان يمثل كافة القوى السياسية فى البلاد (باستثناء صومالى لاند التى لم تشارك فى المؤتمر)، ليضفى بذلك شرعية غير مسبوقة على هذا الانتخاب، حيث يضم من كل عشيرة مجموعة قادة الفصائل، (قوى السيطرة الفاعلة على الأرض)، وأعضاء تم اختيارهم بتوافق الآراء بين هذه المجموعة ومجموعة رؤساء العشائر ومجموعة القيادات السياسية وقيادات المجتمع المدنى. وقد جاء الاحتفال الذى أقامته منظمة الايجاد بنيروبى يوم ١٤ نوفمبر بمناسبة انتهاء أعمال المؤتمر، وانشاء المؤسسات السياسية للدولة ليضفى نوعا من الاعتراف بالنظام الجديد وبالرئيس الصومالى المنتخب، حيث شارك فيه عدد من رؤساء دول وحكومات المنظمة وكبار المسئولين بمنظمات اقليمية ودولية، من بينهم السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية.

كانت عملية انتخاب الرئيس الجديد قد تمت بعد ثلاث جولات اقتراع، نجح الكولونيل عبدالله يوسف أحمد (من عشيرة الداروط فرع المجرتين - رئيس دويلة أو ولاية بونت لاند) فى أن ينتزع الفوز في الجولة الأخيرة من منافسة الجنرال عبدالله عدو (من عشيرة الهوية فرع الهبرجدر)، حيث حصل الأول على ١٨٩ صوتا، بينما حصل الثانى على ٧٩ صوتا من اجمالى أصوات أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٢٧٥ عضوا. وينتمى عبدالله يوسف الى عشيرة الداروط، إحدى العشائر الأربع الرئيسية فى الصومال (الداروط - الهوية - الرحانوين وتسمى أيضا الدجل والمرفلة - الدر)، وهو ما استتبع بالضرورة أن يكون رئيس الوزراء الذى كلفه عبدالله يوسف بتشكيل الوزارة من عشيرة الهوية، التزاما بمبدأ مراعاة التوازن العشائرى فى توزيع المناصب ، وهو الأمر الذى قد روعى بالفعل، حيث إن رئيس الوزراء المعين ينتمى الى عشيرة الهوية فرع الأبجال - ورسنجلى، مثلما جرى العرف على أن يكون اسناد منصب رئيس البرلمان لعشيرة الرحانوين، وهو ما تم فى ١٥ سبتمبر الماضى بانتخاب شريف حسن أدم لهذا المنصب (من عشيرة الرحانوين فرع الأشراف)، هذا ومن المرجح أن يكون منصب وزير الخارجية من نصيب عشيرة الدر اتساقا مع الأعراف المتفق عليها ضمنا فى هذا الصدد.

ويستشف من تحليل نتائج الانتخابات، أن عبدالله يوسف الذى سيتجه الى سدة الحكم مدعوما بأغلبية ساحقة، قد نجح فى تأمين أصوات عدد كبير من أصوات العشائر الثلاث الأخرى (لكل عشيرة ٦١ صوتا)، ليدفع بأنه يتمتع بشرعية غير قابلة للجدل، بغض النظر عن مدى صحة ما يتردد عن شرائه أصوات أعضاء بالبرلمان من عدمه. الأمر المؤكد أن عبدالله يوسف قد استثمر بدهاء سياسى أولا، الانقسام العميق فى صفوف أفرع عشيرة الهوية، خاصة بين الهبرجدر، فانتزع تأييد بعض منهم فى مواجهة مرشح العشيرة، واستطاع أن يستقطب أعضاء من عشيرتى الرحانوين والدر لتنحازا الى عشيرة الداروط فى مواجهة مرشح عشيرة الهوية على خلفية اعتبارات عديدة، ثانيا، ما يحظى به من دعم وتحرك نشيط وفعال من قوى اقليمية على خلفية علاقات تاريخية وإثنية، جعلت منه الرجل الأول بالنسبة لها فى الصومال، والأهم، شخصية عبدالله يوسف التى تتسم بالقوة والحسم وما يتمتع به من خبرة وحنكة سياسية، وتاريخ نضالى وطنى طويل ، تجعله الأنسب للمرحلة الحالية.

وباستكمال انشاء المؤسسات السياسية، لم يتبق الا أن تنتقل تلك المؤسسات الى العاصمة مقديشيو لتزاول مهام أعمالها على الأرض ولتواجه تحديات المرحلة القادمة. وعلى الرغم من حالة الهدوء التى تسود العاصمة مقديشيو فى الفترة التى أعقبت انتهاء عملية المصالحة، الا أنه من المرجح أن عملية انتقال المؤسسات السياسية اليها ستتسم بحذر وبالتدريج، وربما تتوجه المؤسسات السياسية أولا دون الرئيس الجديد الى العاصمة لحين تأمينها جيدا، ووصول القوات الدولية لحفظ السلام المزمع ايفادها للصومال، خاصة مقديشيو.

أما فيما يتعلق بالتحديات التى ستواجه الرئيس المنتخب، فان أول هذه التحديات هو تحقيق الأمن والاستقرار فى الصومال عامة وفى العاصمة مقديشيو خاصة، وذلك بنزع سلاح الميليشيات طوعا وربما باغراءات مادية، وان تعذر فاجبارا، والسعى نحو ادماج هذه الميليشيات فى تشكيلات للقوات المسلحة أو فى قوات أمن لحفظ النظام كمرحلة أولى. ان مثل هذه الاجراءات سوف تتطلب - وهو أمر متفق عليه- وجود قوات لحفظ السلام عربية - إفريقية من غير دول الجوار الجغرافى للصومال، وتشير التقديرات المبدئية لحجم هذه القوات إلى نحو ٢٠ الف جندى. هذا وقد سبق أن أدلى الرئيس الصومالى الجديد بتصريحات، كان آخرها ما ورد فى خطابه أمام اجتماع لمجلس الأمن تم عقده فى نيروبى يوم ١٨ نوفمبر ٢٠٠٤، أكد فيها على أن توفير هذه القوات والتمويل المالى اللازم لها يعد مطلبا ملحا وعاجلا، مثلما كان موضوع القوات الدولية وتمويلها أحد البنود التى شملتها مباحثات الرئيس عبدالله يوسف مع كبار المسئولين فى جولة بعدد من دول الخليج فى النصف الأول من شهر نوفمبر ٢٠٠٤.

وواقع الأمر، قد تبدو مشكلة اعادة الأمن والاستقرار الى العاصمة مقديشيو ليست بالمهمة اليسيرة، الا أن هناك مجموعة من الاعتبارات التى توفر فى مجملها مناخا ملائما لقيام هذه القوات بالمهام التى ستوكل اليها، ويمكن ايجاز هذه العوامل فى توقيع جميع قادة الفصائل (الميليشيات المسلحة) على وثيقة وقف الأعمال العدائية ومكافحة الارهاب التى صدرت عن المؤتمر فى المرحلة الأولى منه، وتشكيل لجنة مراقبة تحت اشراف الاتحاد الافريقى لمتابعة احترام الوثيقة من جانب الموقعين عليها، ولجنة أخرى من الأمم المتحدة تم تشكيلها منذ ما يقرب من ثلاث سنوات لمراقبة حظر توريد السلاح الى الصومال التزاما وتفعيلا لقرار مجلس الأمن عام ١٩٩٢، هذا فضلا عن منح جميع قادة الفصائل عضوية البرلمان الانتقالى لتأمين مواقفهم بعدم اللجوء الى القوة المسلحة مستقبلا، حيث أصبحوا بتلك العضوية جزءا من النظام السياسى القائم.

لقد تردد فى المؤتمر أن هناك ثلاثة من قادة الفصائل قد أبدوا تبرما - بغير حق- من نتائج عملية المصالحة، وهم: (محمد قينيارى افرح وهو من عشيرة الهوية - مورصدة ويتمتع بشخصية قيادية، ويعد أقوى قادة الفصائل عسكريا والأفضل عدة وعتادا وتسليحا فى العاصمة مقديشيو، وهو ذو توجه عربى - إسلامى أكثر منه إفريقيا، وموسى سودى وهو من عشيرة (الهوية - أبجال) ويتسم بقوة الشخصية والتمسك بمبادىء لا يحيد عنها، وهو ذو توجه عربى اسلامى، وان كان قد انحسرت قوته عسكريا، وأخيرا عثمان عاتو وهو من عشيرة (الهوية - هبرجدر) وتتسم شخصيته بالتقلب وتغيير المواقف والتحالفات، وعرف عنه المهارة والدهاء فى افشال جهود أية مصالحة ويفتقر حاليا الى القوة العسكرية، وليس له توجه صريح. ويُعتقد أن أيا من القادة الثلاثة سيتقيد فى مواقفه بالاعتبارات المشار اليها، ويصعب على أى منهم أن يشكل عقبة حقيقية فى طريق تحقيق الأمن والاستقرار فى العاصمة، بل ويمكن للرئيس الجديد أن يحتوى موقف كل منهم على انفراد بوسائل عديدة مثل اسناد مناصب وزارية أو قيادية أو تعويضات مالية، خاصة بالنسبة للأول والثانى وهى من الأمور المتعارف عليها فى الصومال.

أما فيما يتعلق بمكافحة الارهاب فى الصومال، والذى تعهد الرئيس الصومالى فى تصريحات له بأن يكون من بين أولويات المهام السياسية للنظام الجديد، فان نجاح مؤتمر المصالحة فى تشكيل المؤسسات السياسية للدولة، ومن بينها حكومة تتولى ادارة شئونها، سيضع حدا لحالة الفوضى التى شهدها الصومال على مدى ما يقرب من عقد ونصف عقد وشكلت مناخا ملائما لامكانية أن تتخذ عناصر ارهابية من الصومال ملاذا لها أو قواعد به. وعلى الرغم من أن الصومال دولة اسلامية مائة فى المائة، اذ لا توجد به أية أقليات دينية، الا أن شعبه يتسم بالاعتدال الشديد، ولم يعرف الحركات الاسلامية المتطرفة الا ربما فى أوائل ومنتصف التسعينيات تقريبا بظهور تنظيم الاتحاد الاسلامى الذى تردد بقوة أنه تنظيم متطرف، وكانت له علاقات بن لادن، وأن الأخير قام بزيارة للصومال فى تلك الفترة. وقد دخل التنظيم فى مواجهة مسلحة مع عبدالله يوسف عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ فى منطقة الشمال الشرقى (بونت لاند فى فترة لاحقة) حيث كان يرأس -عبدالله يوسف- آنذاك الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال، مثلما دخل التنظيم مرة ثانية فى مواجهة مسلحة مع إثيوبيا عام ١٩٩٦ فى اقليم جدو بوسط غرب الصومال المجاور للحدود بين البلدين، وقد تمت

تصفية التنظيم فى الحالتين، وتردد أن فلوله قد تفرقت وتوزعت على عشائرها المنتمية اليها كأفراد، ولم يعد هناك تنظيم يجمع بينهم أو ينتمون اليه. واذا كانت بعض المصادر ترجح أن تنظيم الاتحاد الاسلامى تتسم اتجاهاته بالتشدد، الا أن هناك تنظيمات أخرى عديدة بالصومال محل جدل وشك حول حقيقة اتجاهاتها، وما اذا كانت متطرفة من عدمه، وما اذا كان من بينها من يحمل اسما مغايرا للاتحاد بينما هو الاتحاد تحت مسمى اخر أم لا".

وغنى عن البيان، من واقع ما تقدم وما يحدثنا به التاريخ عن تدخلات خارجية فى الصومال، أن تحقيق الأمن والاستقرار فى الصومال لا يعتمد فقط على اعتبارات داخلية وانما أيضا على اعتبارات خارجية، الأمر الذى يستوجب التفكير فى مبادرة تستهدف عقد مؤتمر اقليمى يضم الدول والمنظمات المعنية بالملف الصومالى لبحث سبل تحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة والتعاون فى مكافحة الارهاب، ووضع أسس للعلاقات بين دولها تقوم على التفاهم والتعاون وليس الصراع والتنافس وتستند الى مبادئ الأمن المتبادل والمصالح المشتركة واحترام سيادة كل دولة وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، وانشاء الآليات التى تحقق هذه الأهداف.

وثانى هذه التحديات، هو المحافظة على وحدة الصومال وسلامة أراضيه، ومن المتوقع أن يبادر عبدالله يوسف، وبتأييد اقليمى ودولى، بتشجيع قيادة (صومالى لاند) على الدخول فى مفاوضات لتحقيق هذا الهدف، استنادا الى تأكيد القيادات الصومالية فى مؤتمر المصالحة على وحدة الصومال وسلامة أراضيه فى كل من وثيقة وقف الأعمال العدائية ومكافحة الارهاب، وفى الميثاق الانتقالى الذى تم اقراره بمؤتمر المصالحة، واستنادا الى تواصل المنظمات الاقليمية والدولية، خاصة الاتحاد الافريقى والأمم المتحدة التأكيد فى مواقفها السياسية على وحدة الصومال وسلامة أراضيه.

وواقع الأمر، قد يتصور البعض -وربما عن حق- أن مشكلة (صومالى لاند) قد تزداد تعقيدا بعد انتخاب عبدالله يوسف رئيسا لجمهورية الصومال بتأثير عاملين: أحدهما، يتعلق بموقف مبدئى لعبدالله يوسف من تمسكه بوحدة الصومال، واعتباره أن (صومالى لاند) جزء منه بما قد يدفعه الى اللجوء للقوة المسلحة لاستعادة الاقليم وانهاء حالة الانفصال. والاخر، يتعلق بنزاع قائم بين (صومالى لاند) و(بونت لاند) على منطقتين -سول وساناج- تقعان على الحدود بينهما، وقد نشبت معارك سياسية عديدة وأخرى عسكرية محدودة بين الجانبين بسبب هذا النزاع، تستند (صومالى لاند) فى الادعاء بأحقيتها فى المنطقتين الى حق تاريخى يقضى بأنهما كانتا جزءا من الاقليم ابان وضعه كمحمية بريطانية، بينما تستند بونت لاند الى حق عشائرى يقضى بانتماء سكان المنطقتين الى أفرع عشيرة الداروط التى تقطن (بونت لاند). وعلى عكس التصور المشار اليه، فان احتكام عبدالله يوسف الى القوة المسلحة يعزز من فرص توجه (صومالى لاند) نحو الانفصال، بل ربما تلجأ قيادتها اليه لاستفزازه تحقيقا لهذا الهدف، ومن ثم فان عبدالله يوسف لن يسلك على الأرجح هذا السبيل، وقد يتحلى بضبط النفس. ان المناخ العام محليا واقليميا ودوليا هو المصالحة وتوسيع نطاقها لتشمل (صومالى لاند)، وهو مناخ لا يسمح باللجوء الى القوة خاصة مع سوابق مماثلة فى مناطق مجاورة أو بعيدة جاء اللجوء اليها بنتائج عكسية. ويبقين أن عبدالله يوسف لديه من الذكاء والفطنة والحكمة التى تدفعه الى السعى نحو احتواء (صومالى لاند) وليس استفزازها، وأنه بحكم منصبه الجديد كرئيس للصومال سيختلف فى أسلوب تناوله للمشكله عن كونه كان رئيسا لدولة أو ولاية (بونت لاند)، التى لم ينفك التأكيد منذ اقامتها على أنها جزء من الصومال. وتجدر الاشارة الى أن هناك مجموعة من العوامل التى تتضافر معا لتدفع فى اتجاه امكانية تواصل المحافظة على وحدة الصومال وسلامة أراضيه، وقد تشجع قيادة (صومالى لاند) على العدول عن توجهها نحو الانفصال. ويمكن ايجاز أبرزها فى أن الأخذ بالمحافظة على وحدة الصومال سيكون حلا للمشكلة الحدودية المشار اليها وان المصالح الوطنية الاقتصادية لاقليم (صومالى لاند) تستوجب تواصل وجوده كجزء من الصومال، أى فى الوحدة وليس فى الانفصال، كما أن الأخذ بالنظام الفيدرالى فى الميثاق الانتقالى، والأخذ به أيضا على الأرجح فى الدستور الدائم، يجعل خيار الوحدة أكثر جاذبية، اذ سيتيح (لصومالى لاند) فرص التمتع بقدر من الحكم الذاتى فى الاطار الفيدرالى، خاصة اذا تم تعزيزه باجراءات أخرى تبعث على اطمئنان (صومالى لاند) وهى التزام الاتحاد الافريقى باحترام مبدأ الحدود المتوارثة عن فترة الاستعمار، وما يترتب عليه من رفض انفصال اقليم عن الدولة الأم. من ناحية أخرى فانه تجدر الاشارة الى أن قيادة (صومالى لاند) تدفع بأحقيتها فى الانفصال، بدعوى أن استقلالها عن الاستعمار البريطانى عام ١٩٦٠ جاء منفردا عن استقلال باقى الصومال (الصومال الايطالى) وأنها دخلت طواعية فى وحدة مع الصومال الايطالى عقب استقلاله هو الاخر انذاك، ومن ثم فمن حقها تقرير الانفصال، مستشهدة فى ذلك طبقا لتقديرها بما حدث فى تجربة الوحدة المصرية - السورية، واتساقا مع الأخذ بمبدأ حق تقرير المصير الذى تم احياؤه فى حالات معاصرة، سواء فى القارة الافريقية أو بقارات أخرى، يضاف الى ذلك كله أن هناك قوى أجنبية تتعاطف مع توجه الانفصال ان لم تشجع عليه.

أما التحدى الثالث، فهو اعادة اعمار الصومال، وفى هذا الصدد من المتوقع أن تبادر دول ومنظمات اقليمية ودولية بتوفير الدعم المنشود، ومن أبرزها الدول العربية والأوروبية المعنية بالصومال ومنظمتا الجامعة العربية والاتحاد الاوروبى فضلا عن دور مرتقب فى نفس الاتجاه للأمم المتحدة اتصالا بنشاط تحضيرى لها فى هذا الشأن. واذا كان من نافلة القول إن تحقيق أمن واستقرار الصومال واعادة اعماره مسئولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولى، خاصة الدول والمنظمات المعنية به، فانه قد يكون من المفيد دراسة فكرة مبادرة الجامعة العربية بالتنسيق مع منظمة الايجاد أو الاتحاد الافريقى بالدعوة لعقد مؤتمر يتناول اعادة اعمار الصومال، تشارك فيه الدول والمنظمات المعنية بالصومال، والتنسيق بين جهودها فى هذا الصدد.

من هو عبدالله يوسف؟

يبلغ عبدالله يوسف أحمد من العمر حوالى سبعين عاما، درس العلوم العسكرية وتخرج فى الكلية الحربية فى الصومال، وتدرج فى الترقى حتى وصل الى رتبة كولونيل، يجيد التحدث باللغة الانجليزية، وهومتزوج من السيدة حواء التى تنتمى الى ذات عشيرته (الداروط – مجرتين – فرع حرسى وان كان هو من فرع مهد)، وهى سيدة ذات شخصية قوية وتحظى بالاحترام والتقدير، وتلعب دورا بارزا فى الحياة السياسية، وتعد سندا قويا له، ولهما ولدان وبنت. ويتمتع عبدالله يوسف بصحة جيدة رغم ما يتردد من أن لآخر عن مرضه، حيث يعيش على كبد تم زرعها منذ حوالى خمس سنوات. له سجل عسكرى مشرف، حيث كان قائدا لاحدى وحدات الجيش الصومالى فى حرب الاوجادين عام ١٩٧٧، وأبلى بلاءا حسنا، وعندما عاد من الجبهة اشترك فى محاولة انقلاب ضد سياد برى عام ١٩٧٨ ولكنها باءت بالفشل، وهرب الى إثيوبيا، حيث أقام فيها بضع سنوات تعرض خلالها الى الايداع بأحد السجون الإثيوبية بسبب موقف وطنى لم يقبل به منجستو الرئيس الإثيوبى انذاك، الا أنه يتردد أن الزعيم الليبى معمر القذافى كان له الفضل فى التوسط للافراج عنه. ساهم فى انشاء تنظيم الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال التى كانت من بين التنظيمات الأخرى التى دخلت فى حرب أهلية ضد نظام سياد برى. كان أبرز مؤسسى دويلة أوولاية بونت لاند عام ١٩٩٨ وتولى رئاستها حتى الان، ذو اتجاهات وحدوية قوية، ويميل –على الرغم من علاقاته القوية مع إثيوبيا– نحو الأخذ بسياسة تتسم بالتوازن فى علاقات الصومال العربية – الإفريقية، وفى هذا الصدد يمكن رؤية حرصه على زيارته لكل من القاهرة وأديس ابابا عقب انتخابه، خاصة أن الأولى مقر الجامعة العربية والثانية مقر الاتحاد الافريقى، وقد تعذر تحقيق زيارته للقاهره لظروف خارجة عن ارادة الجانبين، وان كان من المنتظر ان تتم فى اوائل شهر ديسمبر ٢٠٠٤. يؤكد على الأصول العربية والاسلامية للعشائر الصومالية خاصة عشيرة الداروط التى ينتمى اليها. شارك فى مؤتمر القاهرة للمصالحة الصومالية عام ١٩٩٧، ولكنه انسحب منه بسبب ما اعتبره انحيازا من القاهرة أو من القائمين على المؤتمر لعشيرة الهوية عند توزيع المناصب الرئيسية، مثلما انسحب من مؤتمر عرتا بجيبوتى للمصالحة الصومالية عام ٢٠٠٠ بسبب ازدراء القائمين على المؤتمر لقادة الفصائل (أمراء الحرب) واعتباره واحدا منهم، وتقليلهم من شأن اقليم بونت لاند الذى يتولى رئاسته، من منطلق رؤية القائمين على المؤتمر (جيبوتى) أن محوره هو قيادات المجتمع المدنى (أساسا رؤساء العشائر مصدر الشرعية طبقا للتقاليد الصومالية)، وأن قادة الفصائل لا يمثلون الا أنفسهم (قوى السيطرة المسلحة على الأرض دون سند شرعى). من المتوقع أن يلعب دورا مهما فى مكافحة الارهاب ويبدى تعاونا قويا مع الادارة الامريكية فى هذا الصدد، خاصة أنه فى التسعينيات اصطدم مع تنظيم الاخوان المسلمين (الاتحاد الاسلامى) على النحو الذى سبقت الاشارة اليه من قبل، مثلما تصدى مؤخرا لعناصر تردد أنها ذات اتجاهات اسلامية متطرفة.

Scanned with CamScanner

النزاع الحدودى بين إثيوبيا وإريتريا..
هل يشعل حربا ثالثة بينهما؟

■ بدر حسن شافعى

أعلن رئيس الوزراء الإثيوبى ميليس زيناوى فى الخامس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٤، مبادرة جديدة مكونة من أربع نقاط أساسية فيما يتعلق بأزمة الحدود بينه وبين إريتريا، حيث أعلن من حيث المبدأ الموافقة على قرار مفوضية ترسيم الحدود الدولية الصادر فى ابريل ٢٠٠٢ بشأن أحقية إريتريا فى المناطق الحدودية المتنازع عليها بين الجانبين، خاصة منطقة بادمى بعدما كان يرفض ذلك من قبل. وهى المبادرة التى اجازها البرلمان الإثيوبى - الذى سبق أن أقر الحرب ضد إريتريا عام ٢٠٠٠- بالأغلبية الساحقة.

وقد أثار طرح المبادرة عدة تساؤلات بشأن توقيت إعلانها من ناحية، وأسباب التحول فى الموقف الإثيوبى من ناحية ثانية، وأهم الأركان التى اشتملت عليها من ناحية ثالثة، ورد الفعل الإريترى والدولى بشأنها، ثم مدى مساهمتها فى حل الأزمة الناشبة بين البلدين والتى كانت على وشك وقوع حرب ثالثة بينهما (الحرب الأولى كانت فى ٦ مايو ١٩٩٨ وبدأتها إريتريا، والثانية كانت عام ٢٠٠٠ وبدأتها إثيوبيا) من ناحية رابعة.

ويتعين قبل الحديث عن النقاط السابقة أن نحاول تسليط الضوء على الأزمة الحدودية بين الجانبين، خاصة أن جانبا كبيرا منها مرتبط بالعلاقات التاريخية بينهما، ثم أهم بنود حكم مفوضية التحكيم الدولية.

بداية المشكلة :

لقد احتلت إثيوبيا إريتريا عام ١٩٥٠ بموافقة الرئيس الأمريكى انذاك روزفلت، وذلك كنوع من المكافأة لإثيوبيا بسبب تأييدها لواشنطن فى مواجهة دول المحور إبان الحرب العالمية الثانية، وظل الاحتلال الإثيوبى لإريتريا طيلة اربعة عقود، برز خلالها كفاح حركات التحرر الوطنى والإسلامى الإريترى لدحر الاحتلال الإثيوبى، إلى أن تم ذلك الاستقلال فعليا عام ١٩٩١، ورسميا عام ١٩٩٣. وبالرغم من تطبيع العلاقات بين البلدين، إلا أن ميراث الخبرة الاستعمارية أخذ يطل برأسه على علاقتهما من حين لآخر، خاصة أن هناك بعض المناطق الحدودية لم يتم حسمها، مما دفع إريتريا إلى قيامها فى ٦ مايو ١٩٩٨ بالاستيلاء على هذه المناطق الواقعة تحت هيمنة إثيوبيا وهى مناطق زالامبيا، بادمى، إيروب، إليتينا باعتبار أنها أراض إريترية استولت عليها إثيوبيا عام ١٩٥٠، وفى عام ٢٠٠٠ قامت إثيوبيا بشن حرب مضادة لاستعادة هذه المناطق، واندلعت الحرب بين البلدين مما دفع المجتمع الدولى ومنظمة الوحدة الإفريقية أنذاك لمحاولة احتواء الصراع(١).

وانتهى الأمر إلى توقيع اتفاق الجزائر -باعتبارها رئيسة منظمة الوحدة الإفريقية انذاك- لوقف الأعمال العدائية فى ١٨ يونيو ٢٠٠٠، والذى كان من أهم بنوده انسحاب قوات الجانبين إلى ما قبل حدود ٦ مايو ١٩٩٨، على أن يكون عمق الانسحاب على الجانب الإريترى ٢٥كم، وتشكيل بعثة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار، مع تحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية، كما نصت الفقرة الأولى من المادة ١٤ على أن أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والخاصة بصلاحيات مجلس الأمن (فرض عقوبات استخدام القوة) سيتم تطبيقها ضد أى بلد يخرق الاتفاق.

وتلا ذلك بحوالى ستة أشهر تقريبا توقيع اتفاق سلام شامل بين البلدين فى الجزائر (١٢ ديسمبر ٢٠٠٠) برعاية كل من

منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى، وكان من أهم بنود الاتفاق إنشاء مفوضية لترسيم الحدود بين الجانبين، ونصت الفقرة ٢ من المادة ٤ من الاتفاق، وكذلك الفقرة ١٥ من نفس المادة على أن قرار المفوضية نهائى وملزم للطرفين، ومرجعيته المعاهدات الاستعمارية لأعوام ١٩٠٠، ١٩٠٢، ١٩٠٨. وبالفعل قام كل طرف باختيار اثنين من المحامين الدوليين لتمثيله فى اللجنة، وقام المحامون الأربعة باختيار رئيس لها هو السير إليهو لوتر باخت، وبدأت اللجنة عملها إلى أن توصلت إلى إصدار قرارها فى ابريل ٢٠٠٢ بشأن أحقية إريتريا فى هذه الأراضى، وبالرغم من أن إثيوبيا أعلنت فى البداية استعدادها لقبول القرار، إلا أنها اعترضت عليه رسميا فى ١٩ سبتمبر ٢٠٠٣، حيث قام رئيس وزرائها ميليس زيناوى بإرسال خطاب لكوفى أنان يؤكد فيه أن بلاده تعتبر قرار مفوضية ترسيم الحدود غير قانونى وغير عادل وغير مسئول، ولن يخلق مناخ استقرار بين البلدين، بل قد يؤدى لتفجير صراع جديد،وبالتالى فهى تدعو مجلس الأمن لإقامة آلية جديدة بديلة لمفوضية ترسيم الحدود(٢). ولكن قام مجلس الأمن بالرد فى أول أكتوبر ٢٠٠٣، حيث أكد على أن قرار المفوضية تم اتخاذه وفقا للإطار القانونى الذى حددته اتفاقية الجزائر، ومن ثم فهو قرار نهائى وملزم. وبالرغم من الرد القوى للمجلس، إلا أنه لم يستتبعه بأى تحركات عقابية ضد أديس أبابا، بل إن الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان أخذ يبحث عن بدائل أخرى لحل المشكلة، بدلا من الإصرار على تنفيذ قرار المفوضية الدولية. فطالب أولا بالحوار بين الجانبين، وهو أمر رفضته إريتريا مادامت مرجعيته لا تستند إلى القرار الدولى فى هذا الشأن، فاقترح بعد ذلك فكرة إرسال مبعوث خاص له لمحاولة حل المشكلة، فقام فى ٣٠ يناير ٢٠٠٤ بتعيين وزير خارجية كندا السابق مبعوثا خاصا له دون تحديد واضح لصلاحياته، وهو ما دفع إريتريا لرفض استقباله على اعتبار أن إرسال المبعوث معناه إلغاء القرار الذى تم التوصل إليه، وإن كان أنان قد أكد -بعد ذلك- أثناء زيارته لاريتريا أوائل يوليو الماضى على أن هذا المبعوث لا يستطيع تغيير القرار النهائى والملزم، ولا يمكن أن يلعب دور الوسيط. وبالرغم من ذلك اكتفى أنان فى تقريره الذى رفعه لمجلس الأمن أوائل سبتمبر الماضى بمناشدة حكومة إثيوبيا لكى تلتزم باتفاقية الجزائر وقبول قرار مفوضية ترسيم الحدود(٣).

ولكن السؤال هو: لماذا لم يتم تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن توقيع العقوبات أو التدخل العسكرى -إذا لزم الأمر- ضد الطرف المخالف -إثيوبيا- وفق نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاقية الجزائر للسلام الشامل بين البلدين؟

الدعم الأمريكى لإثيوبيا :

وهنا تكمن الإجابة فى عدم التحمس الأمريكى، وبالتالى الأمم المتحدة لذلك، بالرغم من أن رفض الالتزام بقرار المحكمة الدولية يعد من السوابق التاريخية فى هذا الشأن، إذ قلما ترفض دولة معينة تنفيذ حكم التحكيم الدولى خاصة إذا كان ملزما، وربما يكون الاستثناء الوحيد هو الكيان الصهيونى، والذى يتشابه مع إثيوبيا فى صفات كثيرة لعل من أبرزها استمرار احتلال أراضى دول الجوار. ولكن ماذا فعلت واشنطن؟ اكتفت بإصدار بيان هزيل فى ٢١ يناير الماضى تحث فيه البلدين على تنفيذ القرار بصورة سلمية(٤)!.

ولعل هذا يطرح بدوره سؤالا آخر عن أسباب هذا التعاطف الأمريكى، وهل لذلك علاقة بإسرائيل أم لا؟ وفى المقابل ما هى أسباب عدم تأييد واشنطن لإريتريا بالرغم من أن أفورقى كان حليفا لها من قبل؟

هناك عدة أسباب تفسر ذلك منها:

١- إن إثيوبيا -بالنظر إلى خبرتها كدولة كبرى فى شرق إفريقيا، بل وفى القرن الإفريقى عموما- تعد حليفا قويا يمكن الاعتماد عليها من قبل واشنطن مقارنة بغيرها من دول الجوار خاصة إريتريا حديثة الاستقلال من ناحية، وصاحبة السياسة الخارجية المتوترة من ناحية ثانية. ولقد برز الاهتمام الأمريكى بإثيوبيا مع أحداث سبتمبر، وسعى أديس أبابا لتقديم نفسها كدولة راعية للمصالح الأمريكية فى المنطقة، خاصة فى مواجهة الإرهاب، فى إشارة إلى جماعة الاتحاد الصومالى الذى ترددت مزاعم بشأن علاقاته بتنظيم القاعدة.

وفى الحقيقة، لم تخف واشنطن إمكانية قبول هذا الدور من قبل أديس أبابا، ولقد عبر عن ذلك الجنرال جون أبى زيد قائد القيادة المركزية الأمريكية التى تضم أفغانستان والعراق وشرق إفريقيا فى أثناء زيارته لأديس أبابا فى فبراير الماضى، حيث طالب دول المنطقة بضرورة إيجاد نظام أمن جماعى Collective Security لمواجهة ظاهرة الإرهاب بدلا من مواجهتها بصورة فردية، وبالطبع فإن إثيوبيا ستكون الدولة البارزة والقائدة فى هذا النظام(٥).

٢- إن إثيوبيا تكاد تكون الدولة الوحيدة فى المنطقة التى لم تتعرض فيها المصالح الأمريكية لعمليات إرهابية، مقارنة بدول الجوار مثل تنزانيا أو كينيا أو حتى السودان التى تعتبرها واشنطن إحدى الدول الراعية للإرهاب.

٣- متانة العلاقات الإثيوبية مع الكيان الصهيونى، خاصة بعد إعلان أديس أبابا عن ترحيل آخر دفعة من يهود الفلاشا لإسرائيل

٤- تراجع مكانة إريتريا لدى واشنطن، خاصة بسبب انتهاك النظام لحقوق الإنسان (المسيحيون تحديدا وبالطبع المسلمون) فضلا عن سياسة القبضة الحديدية التى يمارسها ضد المعارضة بصفة عامة والإسلاميين بصفة خاصة. لذا بدأت واشنطن تلوح بورقة حقوق الإنسان، خاصة بعدما أخذ تعاطف المؤسسات الكنسية مع أفورقى -المسيحى- يقل نتيجة لسياساته المعادية لبعض الطوائف المسيحية، وهو ما أبرزه تقرير الحريات الدينية الذى صدر عن الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٤، والذى اعتبر إريتريا من الدول الثمانى على المستوى العالمى التى تعانى من الاضطهاد الدينى، خاصة فيما يتعلق بأتباع الكنيسة الإنجيلية والأرثوذكسية(٦).

وإزاء هذه الأمور، استند الرفض الإثيوبي إلى عدة أمور:

١- العلاقة الجيدة مع واشنطن، وإسرائيل، وما يعنيه ذلك من تدفق الأسلحة المتطورة إليها من كلا البلدين.

٢- علاقاتها الجيدة إلى حد ما مع دول الجوار خاصة دول محور صنعاء، الذي يضم كلا من السودان واليمن، إضافة لأديس أبابا، وقد نشأ قبل عامين لمواجهة إريتريا تحديدا.

٣- علاقاتها الجيدة ببعض قوى المعارضة الإريترية.

وبالرغم من ذلك، فإن إثيوبيا تدير الأمور بحنكة، ففي محاولة لتهدئة الأوضاع، أعلنت موافقتها في أغسطس الماضي على تسيير رحلات جوية تابعة للأمم المتحدة بين أديس أبابا وأسمرة بعدما كانت ترفض ذلك(٧)، ويبدو أن هذا الموقف كان تمهيدا للإعلان الإثيوبي الأخير بشأن القبول المبدئي للحكم، وهو ما يدفعنا إلى الحديث عن توقيت الإعلان من ناحية، والأهداف الإثيوبية من وراء ذلك من ناحية ثانية.

توقيت الإعلان والأهداف الإثيوبية :

لقد جاء إعلان زيناوي لمبادرته عقب عودته من المشاركة في قمة المبادرة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد) التي عقدت في الجزائر في الفترة من ٢٣-٢٤ نوفمبر، حيث التقى خلالها بالرئيس النيجيري أوليسيجون أوباسانجو الذي ترأس بلاده الدورة الحالية للاتحاد الإفريقي، وكذلك الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة راعي اتفاقيتي وقف الأعمال العدائية بين الجانبين (١٨يونيو ٢٠٠٠)، واتفاق السلام الشامل بينهما الذي تم توقيعه في ١٢ ديسمبر من نفس العام. كما جاءت المبادرة بعد جولة زيناوي الخارجية التي شملت عددا من العواصم الأوروبية بالإضافة إلى بكين، حيث كانت الأزمة الحدودية بين إريتريا وإثيوبيا تفرض نفسها على جدول الأعمال في هذه الزيارات.وهو ما أكدته صحيفة ريبورتر الصادرة في أديس أبابا في عددها الصادر يوم الأحد الموافق ٢٨ نوفمبر نقلا عن بعض المصادر الإثيوبية، والتي أشارت إلى أن إعلان زيناوي قبوله قرار المفوضية جاء بعد مشاورات مكثفة مع تلك الأطراف وغيرها من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤكد وجود ضمانات دولية واسعة لمبادرة السلام (الإثيوبية) التي أقرها مجلس الامن القومي الإثيوبي، وصدق عليها الحزب الحاكم وأجازها البرلمان الفيدرالي ورحبت بها الأطراف الدولية(٨).

ويمكن القول إن هناك عدة أسباب دفعت زيناوي لطرح هذه المبادرة في مثل هذا التوقيت، بعضها داخلي وبعضها خارجي.

فبالنسبة للأسباب الداخلية، يلاحظ أن زيناوي طرح المبادرة قبل فترة وجيزة من الانتخابات التي سيخوضها هو والائتلاف الحاكم، والتي من شأنها تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية خاصة بالنظر إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد في عهد النظام الحاكم.

وبالنسبة للأسباب الخارجية، يلاحظ أن زيناوي يرغب في تخفيف الضغوط الدولية التي مورست عليه من قبل المجتمع الدولي للقبول بحكم المحكمة الدولية، فضلا عن رغبته في تبوؤ بلاده مكانة اقليمية وقارية متميزة خاصة أنها أصبحت أبرز واجهة سياسية لإفريقيا بعد جنوب إفريقيا باستضافتها قمما عديدة وزيارات مهمة لقادة دول كبرى، منهم مستشار ألمانيا ورئيس الوزراء الصيني. وهي الزيارات التي زادت من حجم الضغوطات السياسية على أديس أبابا التي بدأت تلعب دورا محوريا من خلال عدد من المنظمات الإقليمية والقارية والدولية(٩).

أركان المبادرة :

ترتكز المبادرة الإثيوبية التي أعلنها زيناوي اليوم على عدة نقاط أبرزها :

١- القبول المبدئي بقرار مفوضية الحدود -رغم أنه غير عادل وغير شرعي حسب قول زيناوي - على اعتبار ان ذلك يؤكد رغبتها في تحقيق السلام.

٢- ان الأسلوب السلمي هو الخيار الوحيد لحل الخلافات وسوء التفاهم بين البلدين، وأن اللجوء إلى أسلوب العنف والقوة خيار منبوذ لا يمكن أن يكون خيارا على أي حال من الاحوال.

٣- ضرورة حل الخلاف عبر الحوار المباشر والجلوس إلى طاولة المفاوضات، على اعتبار أن ذلك سيمهد الطريق لتطبيع العلاقات وتوفير الثقة بين الشعبين.

٤- تراجع اثيوبيا عن قرارها الرافض بدفع التزاماتها المالية لمفوضية الحدود، وإرسال ضباطها لتبادل الآراء مع المفوضية، حيث قررت استئناف تعاملها مع المفوضية بدفع حصتها المالية وإرسال الضباط المعنيين إلى المفوضية، لإبداء حسن النية ورغبتها في إغلاق ملف النزاع الحدودي نهائيا مع إريتريا، مع الاعتراف بأن إيقاف إثيوبيا التزاماتها نحو المفوضية قد أعاق كثيرا عمل المفوضية.

ويلاحظ أن زيناوي نجح إلى حد كبير في تحويل الكرة إلى الملعب الإريتري، وفي نفس الوقت التمسك-إلى حد كبير- بمواقفه السابقة، إذ إنه لم يعلن القبول النهائي بالقرار، وإنما القبول المبدئي له، كما أنه ربط الحل النهائي بالجلوس إلى مائدة التفاوض، والتطبيع الكامل للعلاقات، وهي أمور سياسية قد تكون أكثر أهمية من الشق القانوني، لكنها لا تلغيه، بمعنى أنه يفترض أولا التسليم بالقرار، حتى وإن رفضت إريتريا بعد ذلك قبول التطبيع. وهنا تبدو الحنكة الإثيوبية في هذا الشأن، خاصة أن زيناوي يعرف مسبقا الموقف الإريتري من هذه القضية، والذي يتمثل في ضرورة قبول إثيوبيا أولا بقرار اللجنة، وسحب قواتها من المناطق المتنازع عليها قبل الحوار السياسي وتطبيع العلاقات، ورفضها المساومة على هذا، أو أي بدائل أخرى، وهو ما جعلها ترفض من قبل فكرة المبعوث الخاص التابع للأمم المتحدة، ورفض استقباله على اعتبار أنه لا يوجد مجال للتفاوض بشأن قضية تم حسمها قانونيا.

الموقف الإريتري :

ومن هنا، فإن الموقف الإريتري رفض هذه المبادرة واعتبرها مناورة سياسية، وتمسك بالموقف السابق بشأن ضرورة تسليم أديس أبابا الكامل بحكم اللجنة. وقالت وزارة الإعلام الاريترية

- فى بيان لها بهذا الخصوص عقب اطلاق زيناوى لمبادرته - إن على اثيوبيا أن توافق اولا على ترسيم الحدود،ثم الحديث عن القضايا الاخرى بعد ذلك، وأضافت انه ما لم تحترم أديس أبابا اتفاقية الجزائر وتلتزم بقرار المفوضية وينتهى العمل من ترسيم الحدود وتسحب قواتها من المنطقة، فانها غير جادة فى مبادرتها(١٠).

ويلاحظ أن إريتريا بموقفها الأخير صارت فى مأزق حقيقى أمام المجتمع الإفريقى والدولى الذى أعلن ترحيبه بمبادرة إثيوبيا(١١)، وطالب أسمرة بضرورة التعاطى معها،خاصة فى ظل التوترات الأخيرة فى علاقات أفورقى الخارجية، والتى جعلت النظام فى حالة أشبه بالعزلة الخارجية -دوليا واقليميا- سواء مع الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة الأمريكية (خاصة بعد نشر تقرير الخارجية الامريكية عن حقوق الانسان) والأمم المتحدة التى رفض افورقى أو وزير خارجيته استقبال أمينها العام عندما توقف فى مطار أسمرة قادما من تنزانيا، حيث أنان مصادر دبلوماسية إلى أن أنان كان يهدف إلى التباحث مع أفورقى بشأن المبادرة بعد إجرائه محادثات مع زيناوى فى تنزانيا على هامش اجتماعات مؤتمر الأمن فى البحيرات العظمى، إلا ان أنان فوجئ بالتهميش من قبل حكومة اسمرة التى اكتفت بأن توفد أسكالو منقاريوس وزيرة الشئون الاجتماعية لاستقباله، مما دفعه إلى مغادرة المطار فى أقل من ساعة! وهو ما فسر بفتور فى علاقة أسمرة بالمنظمة.

كما أن علاقات أسمرة بالاتحاد الإفريقى فاترة هى الأخرى خاصة بعدما سحبت سفيرها من الاتحاد، كما تقلص نشاطها بصورة كبيرة فى منظمة الإيجاد الإقليمية، فضلا عن الجمود فى علاقاتها بالجامعة العربية، وحدوث المناوشات مع اليمن المجاورة فى وقت متزامن تقريبا مع إعلان المبادرة(١٢).

ومعنى ذلك أن نظام أفورقى مطالب إما بالاستجابة للمطالب الإثيوبية بشأن التفاوض، وتطبيع العلاقت بما قد يؤدى إلى القبول الكامل بحكم اللجنة، أو إصدار مبادرة مقابلة للمبادرة الإثيوبية تعيد الكرة مرة أخرى لملعب أديس أبابا.

ويبقى القول فى التحليل الأخير إن القضية بين الجانبين ليست قضية حدود فقط، وإنما ميراث استعمارى قديم يتعين البحث فى العلاقات بينهما على كافة المستويات، خوفا من أن يؤدى توترها إلى احتمال حرب ثالثة بينهما.

المراجع :

١- بدر حسن شافعى: بعد الإعلان عن ترسيم الحدود .. هل ينتهى النزاع فى القرن الإفريقى؟، مجلة المجتمع الكويتية، عدد ١٥٧١، ٤ أكتوبر، ٢٠٠٣.

٢- حول هذا الموقف انظر د. أحمد حسن دحلى: مرور سنة على رفض إثيوبيا التحكيم الدولى، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٤ فى:
www.hornafrica.de/arabic/sep20-1dahli.htm

وانظر أيضا :
Conflict history: Ethiopia/Eritrea: New Search Map, in, http://www.icg.org/home/index.cfm?action=conflict_search&l=1&t=1&c_country=41

٣- د. أحمد حسن دحلى، نفس المرجع السابق.

٤- حول هذا البيان، انظر د. أحمد حسن دحلى: العلاقات الإثيوبية الإريترية .. حلحلة الحرب الباردة، ٦ أغسطس ٢٠٠٤ فى:
www.hornafrica.de/arabic2004arb/aug06-4dahli.htm

٥- حول زيارة أبى زيد لإثيوبيا، انظر بدر حسن شافعى: أهداف خبيثة وراء زيارة رئيس القيادة المركزية الأمريكية لإثيوبيا، مجلة المجتمع، فبراير ٢٠٠٤.

٦- محمد طه توكل: حلفاء أفورقى ينفضون عنه، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤ فى:
www.awna.1com

٧- جريدة الشرق الأوسط (لندن)، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٤.

٨- حول هذه الجزئية، انظر التقرير الإخبارى الصادر عن مركز الخليج للدراسات والإعلام بالقرن الأفريقى (الخرطوم)، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤.

٩- حول هذه الأسباب، انظر: محمود أحمد: البرلمان الإثيوبى يجيز مبادرة السلام مع إريتريا، (الخرطوم، أديس أبابا: مركز الخليج للدراسات الإعلامية بالقرن الإفريقى، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤).

١٠- الوطن القطرية، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤.

١١- حول ردود الأفعال الإفريقية والدولية بشأن موقف إثيوبيا، انظر التقرير الإخبارى الصادر عن مركز الخليج للدراسات والإعلام بالقرن الأفريقى (الخرطوم)، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤.

١٢- حول هذه العزلة، انظر: محمود أحمد، مرجع سابق.

قمة نيباد: المبادرة بعد ثلاث سنوات

■ علاء جمعة

عقدت بالجزائر فى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤ قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء فى مبادرة التنمية فى إفريقيا "نيباد"، بمشاركة نحو ٢٢ رئيس دولة بينهم الرئيس حسنى مبارك، والنيجيرى اوبا سانجو، ورئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكى، والجزائرى عبد العزيز بوتفليقة، والسنغالى عبد الله واد، وذلك لتقييم نشاطات هذه المبادرة طوال ثلاث سنوات.

وعقد بالتوازى مع القمة الاجتماع الثانى عشر للجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ المبادرة، والاجتماع الثانى للآلية الإفريقية لتقييم النظراء. وسبق الاجتماعين اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء حول الحكم الرشيد واجتماع الشخصيات البارزة حول آلية التقييم، واجتماع لجنة تسيير مبادرة نيباد. فى هذا الإطار، سوف نتناول انطلاق مبادرة نيباد وأهدافها، ثم هيكل المبادرة، والجهود الدولية إزاء نيباد، وتفعيل آلية التقييم مع عرض للتحديات التى تواجه تفعيل نيباد، وأخيرا نظرة استشرافية على المبادرة ومحاولات تنفيذها.

انطلاق المبادرة وأهدافها:

أقرت منظمة الوحدة الإفريقية فى قمة لوساكا التى عقدت فى يوليو ٢٠٠١ قيام مبادرة نيباد، حيث أطلق عليها فى البداية المبادرة الإفريقية الجديدة، والتى تعنى إطارا متكاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إفريقيا. ثم تغير اسم المبادرة إلى "الشراكة من أجل التنمية فى إفريقيا"، وتم إقرار الصيغة النهائية للمبادرة فى اجتماعات ابوجا فى أكتوبر ٢٠٠١. وتبلورت نيباد عبر دمج ثلاث مبادرات هى: المبادرة الأولى التى عرفت باسم "المشاركة الألفية لإنعاش إفريقيا (ماب)، وقادها الرئيس الجنوب إفريقى ثابو مبيكى مع الرئيسين الجزائرى بوتفليقة والنيجيرى اوبا سانجو، وكشف عنها النقاب فى مؤتمر دافوس بسويسرا فى يناير ٢٠٠١.

وأعدت المبادرة الثانية بواسطة الرئيس السنغالى عبد الله واد وأطلق عليها "خطة اوميجا" التى اعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية- الإفريقية المنعقد فى ياوندى فى يناير ٢٠٠١. ورحب القادة الأفارقة فى قمة "سرت" الاستثنائية المنعقدة فى مارس ٢٠٠١ بالوثيقتين "ماب واوميجا" وتقرر دمجهما فى مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين، وتعبر عن موقف إفريقى موحد تجاه القضايا الملحة، وتم ضم مصر والسنغال إلى لجنة "التسيير" التى تضم دول ماب الثلاث. ثم كانت المبادرة الثالثة والتى عرفت بالتعاهد العالمى الجديد مع إفريقيا، والتى أعدتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التابعة للأمم المتحدة وطرحتها الجزائر فى مايو ٢٠٠١.

وتم دمج المبادرات الثلاث فى صيغة نهائية لمبادرة افريقية موحدة هى مبادرة "الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا" والمعروفة اختصارا باسم "نيباد"، ويقوم التفاوض من خلال المبادرة حول علاقة جديدة مع بلدان العالم المتقدم والمنظمات الدولية، كما تنطوى المبادرة على التزامات متبادلة ومعايير للأداء يتفق عليها الطرفان، حيث يتعهد الجانب الإفريقى باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنمية المستديمة فى مجالات واسعة النطاق تشمل الأمن والسلم والديمقراطية وحقوق الإنسان، والاستقرار الاقتصادى، وتنظيم الأسواق المالية والتعليم والصحة، ودور المرأة ومشاركتها الفعالة فى التنمية، وترسيخ قواعد القانون والنظام، والبنية السياسية، والتنوع الزراعى والتصدير، مقابل أن يقدم العالم الخارجى الجزء الأكبر من مسألة تعبئة الموارد الخارجية، التى تشمل خفض الديون، وإدارة المساعدات الإنمائية الخارجية، وتشجيع انسياب رأس المال الخاص الأجنبى.

ويلاحظ مما سبق أن نيباد فكرة افريقية خالصة لم يفرضها المجتمع الدولى، بل هى نتاج عقول افريقية صرفة، مما جعلها

أقرب إلى الأوضاع الإفريقية. وفى هذا الصدد، أعلن وزير خارجية رامبيا فى أكتوبر ٢٠٠٤، ضمن ندوة شارك فيها ممثلون من الدول الإفريقية والأمم المتحدة والدول المانحة، أن نيباد نابعة من إفريقيا ولإفريقيا، وهى تمثل خطة طموحا لمكافحة الفقر والجهل والمرض والبطالة، والتشجيع على التنمية والتعمير فى إفريقيا. ونتيجة لجهودات الدول الخمس المؤسسة للمبادرة، فقد تم تكليف كل دولة بملف خاص بها، فمصر تتولى الملف الزراعى والتجارى، والجزائر تعنى بملف التنمية البشرية، وجنوب إفريقيا تختص بملف الإدارة، أما نيجيريا فتمسك بملف تدفق رؤوس الأموال، وأخيرا السنغال لديها ملف البنية الأساسية والبيئة والتكنولوجيا والاتصالات. ويلقى ذلك على الدول الخمس عبء تحقيق تقدم فى الملف المعنية به، ثم عرض هذا التقدم كنموذج يتم تطبيقه على باقى الدول أعضاء المبادرة، وإن كان ذلك يدخل فى نظام المهام الشاقة.

وكان لمصر دور حيوى فى صياغة مبادرة نيباد والترويج لها ودفع جهود تنفيذها، حيث شاركت مع الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا فى تبنى هذه المبادرة. وقدمت مصر مجموعة من المشروعات المقترحة خاصة فى مجال النقل ضمن المشروعات الإقليمية المطروحة للتنمية والتعاون فيما بين الدول الإفريقية. كما أعدت مشروعا لتأسيس موقع الكترونى للمبادرة لتنمية التعاون بين الدول الإفريقية وكذلك مع شركاء التنمية وقد تم تنفيذه بالفعل. وتشارك مصر- باعتبارها منسق ملف الزراعة فى إطار المبادرة- فى عضوية مجموعة المساندة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية فى إفريقيا والتى تعنى بتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج. كما أعدت وزارة الزراعة دراسات جدوى لأربعة مشروعات محددة لإدراجها ضمن المشروعات الزراعية الإقليمية فى إطار المبادرة. لذا يحرص الرئيس مبارك على المشاركة فى قمم نيباد من أجل تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية واستثمار البعد الاستراتيجى الإفريقى لخدمة أمن مصر القومى، ودعم علاقات مصر الاستراتيجية مع كافة دول العالم.

أهداف نيباد :

تتضمن المبادرة أربعة معالم رئيسية هى: الرؤية المشتركة لقادة المبادرة بشأن الموقع الإفريقى العالمى ومكانة أفريقيا فى المجتمع العالمى المعاصر وأسباب إمكان إفريقيا التعرف على المعالم الرئيسية للإطار العالمى الذى تدور فيه عمليه التنمية الإفريقية، ثم برنامج عمل المبادرة، وإستراتيجية تحقيق التنمية المستديمة فى إفريقيا فى القرن الحادى والعشرين والتى تتحقق من خلال ثلاث مبادرات: مبادرة السلام والأمن- مبادرة الديمقراطية والحكم السياسى الجيد - مبادرة الحكم الجيد للاقتصاد ومشروعات الأعمال. وأخيرا الأهداف طويلة الأجل وتشمل القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستخدمة، ووضع نهاية لتهميش إفريقيا فى عملية العولمة.

وتهدف نيباد، من أجل منح التنمية فى إفريقيا دفعة جديدة، وتنمية التعاون مع الدول المتقدمة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وليس المساعدات المباشرة، إلى تشجيع الحكومات الإفريقية على الإسراع بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الحكم الرشيد الذى يعد مطلبا أساسيا للأمن والسلام والتطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى، ودعم الاستقرار لجذب الاستثمارات والحصول على مزيد من الإعفاءات من الديون من جانب الدول الغنية، وحل مشكلات التخلف الاقتصادى والفقر والعزلة الاجتماعية التى تعانى منها معظم الدول الإفريقية، بالإضافة إلى مواجهة التهميش المستمر للقارة فى الأسواق الدولية، سواء فيما يتعلق برأس المال أو الخدمات أو السلع. وتسعى نيباد إلى تحقيق الهدف الذى وضعته الأمم المتحدة والخاص بخفض عدد الأفارقة الذين يعيشون فى فقر مدقع بحلول عام ٢٠١٥، من خلال جذب المزيد من الاستثمارات والمعونات الخارجية مقابل تحسين أداء الحكومات سياسيا وماليا واحترام حقوق الإنسان. كما قدمت المبادرة ضمن برنامجها العمل فى قطاعات ذات أولوية تغطى مشروعات شتى مثل: البيئة - البنية الأساسية - الثقافة - تنمية الموارد البشرية - العلم والتكنولوجيا - الزراعة، والذى يرمى إلى ضمان السلام والتنمية المستديمة عبر حشد موارد إفريقيا بهدف الحد من ظاهرة الفقر، وتسريع الارتقاء بأحوال المرأة فى القارة، وان يتم ذلك عبر اعتماد التنمية على موارد إفريقيا وشعوبها والشراكة فيما بينها، وتسريع عملية التكامل الإقليمى والقارى، وبناء قدرات تنافسية للقارة. وإقامة مشروعات مع باقى دول العالم على أسس عادلة، والقيام بإصلاح السياسات الإفريقية فى قطاعات الزراعة والتنمية البشرية، خاصة الصحة والعلوم والتكنولوجيا وتنمية المهارات وبناء وتحسين البنية الأساسية خاصة فنيات المعلومات والاتصالات، وزيادة التبادل التجارى وفتح أسواق الدول المتقدمة.

كما تعد نيباد برنامجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة وتطوير البنيات التحتية، وهى ليست منظمة أو مؤسسة، لكنها شراكة بين الدول الإفريقية نفسها وبين القطاع الخاص والعام فى كل دولة وبين أفريقيا وبقية دول العالم. هذه الشراكة تتطلب توحيد الجهود الداخلية والخارجية والمؤسسات الاقتصادية داخل الدول وفى علاقاتها مع الدول الإفريقية، وبين إفريقيا وبقية العالم. لكن هذا يتنافى مع مبدأ المصلحة الذى تسعى كل منظمة على حدة إلى تحقيقه. وتسعى نيباد إلى زيادة كفاءة القارة فى منع الصراعات قبل وقوعها ونشر السلام المستقر فى ربوعها، مع اعتماد تطبيق مبدأ الديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية الرشيدة، وتعميق مبادئ حماية حقوق الإنسان فى دول القارة.

هيكل المبادرة :

يتكون الهيكل المشرف على تنفيذ المبادرة من:

١- قمة الرؤساء وحكومات دول الاتحاد الإفريقى، وتكون مسئولة عن تقديم الإطار العام للسياسات الخاصة بالمبادرة.

٢- لجنة التنفيذ والمتابعة أو لجنة رؤساء الدول والحكومات التنفيذية، وتتكون من ٢٠ دولة هى ٣ ممثلين لكل منطقة جغرافية فى إفريقيا (إفريقيا تضم ٥ مناطق جغرافية)، إضافة إلى الدول الخمس صاحبة المبادرة (وهى مصر والسنغال ونيجيريا وجنوب إفريقيا والجزائر) ويرأس اللجنة الرئيس النيجيرى اولسيجون اوباسانجو، وتقوم هذه اللجنة بإعداد التقارير الخاصة بتطورات المبادرة وتقديمها خلال القمم الإفريقية.

٣- لجنة التسيير: وتضم ممثلين شخصيين للقارة أعضاء اللجنة التنفيذية. وتنبثق عن هذه اللجنة لجنتان فرعيتان، الأولى حول السلم والأمن تترأسها جنوب إفريقيا، والثانية لجنة الإدارة وتتكون من ممثلين شخصيين للقارة أعضاء اللجنة التنفيذية إلى جانب أربعة أعضاء آخرين هم : الجزائر- الجابون- مالى- موريشيوس.

٤- سكرتارية المبادرة: وتتكون من هيئة للعاملين في مكتب مخصص لذلك، وتقوم بالتنظيم والإعداد لكافة أعمال المبادرة، وتقديم الدعم الإداري والمساندة الإدارية لأعمال لجنة التسيير، ومقرها في جنوب إفريقيا.

ويواجه هيكل المبادرة مشكلة تتعلق أساسا بعدم وجود علاقة تنظيمية بين المبادرة والاتحاد الإفريقي، وهو ما يمثل أحد معوقات المبادرة، فعلى حين توجد سكرتارية نيباد في جنوب إفريقيا، توجد سكرتارية الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا بإثيوبيا.

وفي الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية الرئاسية والذي عقد في أبوجا من ٢٤- ٢٦ مارس ٢٠٠٢، تمت الموافقة على إنشاء الآلية الإفريقية لمراجعة الفقراء. وفي قمة ديربان التي عقدت في يوليو ٢٠٠٢ تضمن ميثاق الاتحاد الإفريقي الذي أعلن عن تأسيسه في هذه القمة ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، إدخال آلية المراجعة (التقييم) في مبادرة نيباد التي تمثل استراتيجية التنمية في إفريقيا مستقبلا وتم إقرار آلية التقييم في كيجالي العاصمة الرواندية في مارس ٢٠٠٣. وتتضمن الآلية الإشراف وفرض عقوبات في مجالي كفاءة الإدارة وحسن التصرف والشفافية في التسيير، إلى جانب خضوع أداء الدول الإفريقية لمراجعة وتقييم دوري مستقل طبقا لمعايير وآليات متفق عليها تتعلق بديمقراطية الحكم وحقوق الإنسان، وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها.

تقوم الآلية في عام ٢٠٠٥، بتقويم أداء سبع دول إفريقية، هي الجزائر وجنوب إفريقيا ونيجيريا والسنغال وموزمبيق وأوغندا ومالي. وتضم الآلية ٣٢ دولة إفريقية سيتم تقييم أربع منها في المرحلة المقبلة هي غانا ورواندا وموريشيوس وكينيا.

وتقوم المبادرة على التقييم الطوعي، أي قبول الدول الأعضاء في المبادرة لتقييمها طواعية، لكن هذا غير مجد لأنه يقع على عاتق الحكام إلى جانب أن عدم وجود إجراءات تأديبية كفيل بعدم الحرص على التقييم، وتحقيق مستويات متفق عليها المفترض أنها واحدة في كل الدول، لكن هذا غير صحيح لاختلافات الثقافات وطبيعة الشعوب.

الوضع الإفريقي الراهن وإنجازات نيباد :

يرى بعض الزعماء الأفارقة كأوباسانجو أن المبادرة ناجحة تماما، رغم عدم الإعلان عن تقديم خطوات ملموسة. وقد أكد مسئولو المبادرة أن المبادرة أسهمت في حل ١٦ نزاعا إفريقيا من أصل ١٩ نزاعا، كان أبرزها الحرب الأهلية في انجولا، واتفاق السلام بين اريتريا وإثيوبيا. هنا يمكن النظر إلى الجهود التي بذلت في إنهاء هذه النزاعات بأنها جهود فردية قام بها رؤساء الدول الإفريقية، إلى جانب تدخل قوات من تجمعات اقتصادية افريقية أخرى. أما عن حجم المساعدات التي حصلت عليها نيباد فقد ارتفع من ١٦ مليار دولار إلى ٢٢ مليار دولار في ثلاث سنوات، وتم تحويل ١,٥ مليار دولار سنويا من جدول الديون إلى مشروعات التنمية خاصة في مجال الموارد البشرية، في حين حققت بعض الدول الإفريقية نسبة نمو تتراوح بين ٤٪ و ٤,٥٪، مع إمكانية تصاعد هذا النمو إلى ٥٪ عام ٢٠٠٥، لكن هذه المؤشرات خاصة ببعض الدول الإفريقية ولا يمكن تطبيقها على المجموع خاصة أعضاء نيباد، خاصة أن إفريقيا تضم ٢٩ دولة من أصل ٣٦ دولة الأفقر في العالم، إلا أن مصر وعدت في قمة الجزائر بتقديم مليون دولار للمبادرة، وكذلك فعلت نيجيريا وجنوب إفريقيا والجزائر، ولكن هذا لا يصبو إلى المبالغ المطلوبة سنويا والبالغة ٦٤ مليار دولار.

وللوقوف على حقيقة الأوضاع الاقتصادية الإفريقية يمكن الإشارة إلى ما ذكره التقرير السنوي لبنك التنمية والصندوق الإفريقيين لعام ١٩٩٩، من أن إفريقيا سجلت أعلى معدلات الفقر في العالم، حيث يعيش ٣٠٠ مليون نسمة، أي ٤٥٪ من حجم سكان إفريقيا في فقر مدقع بأقل من دولار يوميا. ويتركز الفقر بين النساء والأطفال خاصة في المناطق الريفية. وظل الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا مركزا في الموارد الطبيعية خاصة الطاقة والتعدين ويصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو ٩,٤٪ مليار دولار، أي نصف تدفقات رأس المال لإفريقيا وضعف التدفقات في عام ١٩٩٨، شمال إفريقيا أكبر متلق. كما أصدرت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا تقريرا عام ٢٠٠٣ عن التطورات الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، خلال الفترة من مايو ٢٠٠٢ إلى مايو ٢٠٠٣، حيث أكد التقرير انخفاض الأداء الاقتصادي للقارة ولم يتجاوز معدل النمو ٣,١٪ عام ٢٠٠٢ بعد أن كان ٤,٣٪ خلال عام ٢٠٠١، ويرجع ذلك إلى البطء في نمو الاقتصاد العالمي الذي أثر بدوره على أداء الاقتصاد الإفريقي، إلى جانب استمرار الصراعات والجفاف، وانخفاض أسعار النفط وارتفاع مستويات الفقر.

وعن إسهام أقاليم القارة الخمسة في التنمية، أوضح التقرير أن شمال إفريقيا تسهم بنحو ٤١٪ من الدخل السنوي للقارة، في مقابل ١٧٪ لغرب إفريقيا، و ٥٣٪ لوسطها، و ٨,٤٪ لشرق إفريقيا، و ٢٨,٣٪ لمنطقة الجنوب الإفريقي. والدول الخمس الرئيسية في إفريقيا- مصر- الجزائر- نيجيريا- جنوب إفريقيا - المغرب، تسهم مجتمعة بـ ٥٨,٨٪ من حجم الاقتصاد الإفريقي.

إلى جانب ذلك، توجد ٤٩ دولة في العالم هي أقل البلدان نموا، منها ٣٣ بلدا في إفريقيا. كما يوجد ٥ ملايين نسمة يعيشون في إفريقيا بأقل من دولار في اليوم، ويعمل ٧٠٪ من سكان القارة في الزراعة، في حين يشتغل نحو ٩٠٪ في القطاع الاقتصادي غير المنظم الذي يوفر أعمالا غير لائقة. ويبلغ عدد الشباب العاطل نحو ٦٠ ٪ من إجمالي العاطلين في إفريقيا، كما يوجد ٣٠ مليون مصاب بالإيدز، وهو ما حدا بجاك ضيوف مدير عام الفاو إلى أن يطلق في ديسمبر ٢٠٠٣ تحذيره من أن هدف خفض عدد الفقراء في العالم إلى النصف عام ٢٠١٥ لن يتحقق قبل عام ٢١٥٠ إذا استمر العمل على الوتيرة الحالية. وأضاف أنه ينبغي تسريع الوتيرة السنوية لخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى ٢٦ مليونا في السنة، أي أكثر من اثنتي عشرة مرة من الوتيرة الحالية التي تصل إلى ٢,١ مليون إنسان.

التحديات التي تواجه المبادرة :

إلى جانب ما سبق ذكره، عقدت في ٢٢- ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٤ قمة رباعية في جوهانسبرج ضمت مبيكي، وواد، وأوباسانجو، وبوتفليقة لمراجعة التقدم الذي أحرزته المبادرة بعد مرور ثلاثة أعوام. وقد شن الرئيس عبد الله واد هجوما على المبادرة قائلا إنها لم تحقق شيئا سوى القليل من النتائج مع إهدار كثير من المال وقضاء الكثير من الوقت في المؤتمرات التي تعقد، وأن نيباد أصبحت مضطربة وغير محددة الهدف على الإطلاق. وأضاف "نحن ننفق الكثير من المال وفوق كل ذلك نضيع الوقت بالتكرار

والمؤتمرات التى تنتهى دون إحراز تقدم . يذكر أن المبادرة عقدت اثنى عشر اجتماعا للجنة الخاصة بتنفيذها اخرها كان بالجزائر، ويشير ذلك إلى افتقار المبادرة إلى رؤية سياسية إديولوجية موحدة للمبادرة، وعدم وجود دعم سياسى لوضع المبادرة فى صورة برامج محددة على ارض الواقع. كما ان مساعدة حكومات إفريقيا للمبادرة باتت غير ذى جدوى نتيجة أن خزائنها خاوية وهو ما يثير إشكالية التمويل الذاتى للمبادرة.

اما الصراعات والحروب الدائرة فى إفريقيا والتى تستنزف كثيرا من موارد الدول الطبيعية والبشرية وكيفية القضاء عليها، فهى تمثل احدى العقبات الكئود التى تواجه المبادرة، اضافة إلى تردى مستوى التنمية والاعتماد على الجهات الخارجية المانحة، فتفعيل المبادرة يحتاج إلى تقديم المزيد من المساعدات، وخفض أعباء الديون، وضخ المزيد من الاستثمارات الخارجية إلى القارة، هذا فى الوقت الذى خفضت فيه الولايات المتحدة مساعدتها لإفريقيا من ١٠٠ مليون دولار إلى ٧٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣ . وكذلك اشار كوفى انان إلى أنه لابد أن تحل إفريقيا مشاكلها قبل أن تتوقع من الزعماء الغربيين زيادة المعونات التى يقدمونها لها أو أن يعفوها من الديون. إلى جانب ذلك أصدر بعض القادة الغربيين تهديدات علنية حول إمكانية حرمان نيباد من التمويل فى حالة عجز القادة الأفارقة عن اتباع ما تمليه عليهم العواصم الغربية. والمثال البارز على ذلك موافقة كثير من الدول الأعضاء فى منظمة الكومنولث فى قمة المنظمة بأبوجا فى ديسمبر ٢٠٠٣ على تجميد عضوية زيمبابوى فى المنظمة عقب تحذير علنى من بعض القادة بحرمان نيباد من التمويل ما لم ينضم القادة الأفارقة لقرار عقاب الرئيس روبرت موجابى.

كذلك تواجه نيباد مقولة إنها مشروع مخطط لجذب الرياح من شراع الاتحاد الإفريقى الذى انطلق فى نفس الوقت تقريبا، وبأنه هدف للتشويش على الدور العظيم للقائد الليبى معمر القذافى فى بعث إفريقيا من جديد عبر خلق منظمة جديدة لعموم إفريقيا تحل محل منظمة الوحدة الإفريقية. إلى جانب ذلك يرى بعض المتشائمين الأفارقة أن مصير نيباد والاتحاد الإفريقى يشبه محاولات سابقة لرفع إفريقيا من هاوية التخلف والمرض والجوع والكوارث الطبيعية، ومن هاوية الاضطراب السياسى والاقتصادى بالدرجة الأولى مثل خطة عمل لاجوس ١٩٨٠، ومعاهدة ابوجا حول المجموعة الاقتصادية لإفريقيا عام ١٩٩١، فى حين يرى الأخ القذافى أن المبادرة تتبنى الإطار الفكرى النيوليبرالى الذى تروج له الدول الغربية، وتحث إفريقيا على الاندماج فى الاقتصاد العالمى، مما يعنى عدم تقديم رؤية إفريقية بديلة للأطر الفكرية الغربية.

نظرة استشرافية على مستقبل المبادرة :

يعتبر هذا عقد التحديات التى تواجه تفعيل المبادرة، فالشعوب الإفريقية غارقة فى فقرها، كما أن مشاركتها مقموعة بحكم الثقافة أو وفق نظم سياسية لا تتيح ذلك، كما أن النمو الاقتصادى مرتبط بسياسات حكومات الدول الإفريقية وبمعدلات انتشار الفساد والقضاء عليها. اما السلام والاستقرار فهما ضرب من الخيال فى ظل أوضاع قبلية معقدة وصراعات اجتماعية ممتدة، ولا يمكن أن تكون صورة مستقبل إفريقيا أقتم مما هى عليه، فإرادة دول نيباد فى إبعاد شبح التهميش إلى الأبد والحرص على الانخراط فى مسيرة العالم وانخراط الشريك الفاعل، شرط اساسى لتفعيل المبادرة.

وسيكون فى استطاعة إفريقيا تحقيق النجاح فى حل مشاكلها والتقليل من اعتمادها على المساعدات الأجنبية فى حالة معالجة مشاكل الفساد وسوء الإدارة المحلية، وفى حالة استخدام كافة المجموعات الاقتصادية الإقليمية كقوة محركة للتنمية. ويمكن تحقيق كافة أهداف الاندماج الإفريقى والسلام والأمن وضمان دور أكبر للنساء وبيئة أنظف والتقدم التقنى واحترام حقوق الإنسان ودفع الحكم الجيد وما هو أكثر من ذلك عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية الموجودة فعلا فى القارة.ويمكن تحقيق الكثير بدلا عن عقد المؤتمرات والبحث اللا نهائى عن مبادرات جديدة، وذلك بتعزيز المنظمات الإقليمية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ايكاس) ومجموعة الجنوب الإفريقى للتنمية (سادك)، ومجموعة شرق إفريقيا (إياك)، ومنظمة الهيئة الحكومية للتنمية (ايجاد) والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا)، واتحاد المغرب العربى (اوما). وسيكون فى استطاعة إفريقيا الارتقاء واتخاذ موقعها الصحيح فى الساحة العالمية عندما يوفر الاتحاد الإفريقى القيادة السياسية الحاسمة التى تحتاج إليها إفريقيا. وعلى مصممى نيباد إعادة التفكير فى مفهومها واستراتيجيتها حتى تتلاءم مع هذا الوضع.

ويمكن فى النهاية القول إن إنشاء صندوق خاص يتم منه منح كل دولة بقدر ما تستجيب لتلك الشروط، ويكون تحت إشراف مؤسسة دولية معنية بالتنمية، ويتم تقييم ما تحقق من شروط عبر هذه المؤسسة دون ادنى تدخل من هذه الدول المقيمة، يعد بداية حقيقية لتفعيل المبادرة.

المراجع :

١- هانىء رسلان، من منظمة الوحدة إلى الاتحاد الإفريقى .. هل تنجح مبادرة نيباد، الأهرام، ١٩ يوليو ٢٠٠٢.

٢- لواء د. محمد خليل، مبادرة نيباد .. الواقع والطموح، مجلة الدفاع، ١ مايو ٢٠٠٤.

٣- عمرو على، المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية (نيباد)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢.

٤- موقع www.bbcarabic.com

٥- موقع www.eljeziera.net

٦- جريدة الحياة، أعداد ٢٢، ٢٣، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤.

٧- جريدة الأهرام، أعداد متفرقة.

الموقف الأمــريكى من أزمـــة دارفـــور



يمكن القول إنه من سوء حظ الحكومة السودانية أن تصاعد أزمة دارفور جاء متزامنا مع الاستعداد فى الولايات المتحدة لانتخابات الرئاسة الأمريكية، والتى انعكست بدورها على شكل سياسة الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش تجاه الأزمة. فلقد اتخذ الموقف الأمريكى من أزمة دارفور منحنى صاعدا باتجاه التشدد بدأ بزيارة وزير الخارجية كولن باول للإقليم فى شهر يونيو الماضى، والذى أكد خلال زيارته أن أزمة دارفور- وإن كانت أزمة خطيرة جدا - فإنها لا ينطبق عليها وصف إبادة جماعية، ورفض تشبيه ما يجرى فى دارفور بالإبادة التى وقعت فى رواندا عام ١٩٩٤، الأمر الذى تطور فيما بعد إلى تصعيد واضح تمثل فيما أعلنه باول أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى التاسع من سبتمبر ٢٠٠٤م، حيث أكد باول أن ما يجرى فى الإقليم هو إبادة جماعية(١)، وتقديم مشروع القرار الثانى إلى مجلس الأمن بشأن أزمة دارفور، والذى تضمن بندا ينص على تشكيل لجنة دولية من الأمم المتحدة للتحقيق فى دعاوى الإبادة الجماعية. وكانت الولايات المتحدة قد استصدرت من قبل ذلك القرار رقم ١٥٥٦ من مجلس الأمن بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ بهدف الضغط على الحكومة السودانية من خلال تهديدها بفرض تدابير ضدها إذا لم تكبح جماح الميليشيات العربية التى تقف وراء العنف فى دارفور، وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار كان قد خضع للتعديل ثلاث مرات للتخفيف من لهجته للحصول على دعم أكثر ولتجنب الفيتو الصينى على القرار(٢). والسؤال الذى كان يطرح نفسه فى تلك الآونة هو : لماذا هذا التصعيد المتوالى والإلحاح الهائل من الإدارة الأمريكية على وضع الحكومة السودانية تحت الضغوط المستمرة، وإبداء الكثير من التعاطف مع المتمردين؟

يمكن القول إن هذا التصعيد فى الموقف الأمريكى تجاه أزمة دارفور حركته إلى حد بعيد الضغوط الداخلية التى تعرضت لها إدارة بوش، التى زاد من أهميتها تزامنها مع المنافسة الشرسة بين بوش المرشح الجمهورى للرئاسة ومنافسه جون كيرى المرشح الديمقراطى، هذا الوضع دفع إدارة بوش إلى التحرك بشكل أسرع استجابة لهذه الضغوط لتفويت الفرصة على الديمقراطيين وإجهاض محاولاتهم لاستغلال أزمة دارفور لصالحهم انتخابيا. وفيما يلى سنحاول الإشارة إلى تفاصيل هذا الموقف الداخلى، ومواقف بعض القوى الضاغطة الداخلية.

قوى الضغط الداخلية الأمريكية:

أولا - الأفروامريكان :

الأفروامريكان هم الأمريكان السود الذين لديهم أصول عرقية إفريقية، وتصل نسبتهم إلى ١٢,٩٪ من إجمالى سكان الولايات المتحدة طبقا لتقديرات مكتب الإحصاء الرسمى للسكان عام ٢٠٠٠. لقد كانت الكتلة السوداء من أهم محاور التنافس بين المرشح الجمهورى بوش والديمقراطى كيرى، خاصة بعد ما ساد اعتقاد عام بين المحللين السياسيين أن مصير الانتخابات الرئاسية سيتحدد طبقا لمسار التصويت فى عدد محدود من الولايات مثل: أوهايو، ميسورى، نورث كارولينا، فلوريدا، ولويزيانا، وهى ولايات تضم كتلا ضخمة من الناخبين الأفروامريكان(٣)، وفى ظل تقارب نسبة الأصوات التى حصل عليها كلا المرشحين طبقا لما أظهرته استطلاعات الرأى التى أقيمت. ففى ربيع وصيف عام ٢٠٠٤، وأيضا فى ظل حقيقة أن الكتلة السوداء هى إحدى الكتل التقليدية المؤيدة للحزب الديمقراطى، وفى ظل سوء علاقة بوش بأكبر وأعرق منظمات الأفروامريكان بسبب سياسته اليمينية المتطرفة، لهذا فقد اشتدت حدة التنافس بين الجمهوريين والديمقراطيين، وعمل كل طرف على أن يظهر بمظهر المهتم بالقضايا الإنسانية التى تخص الأفارقة، وتثير اهتمام وتعاطف الأفروامريكان ومنظماتهم. ونتيجة لأن أزمة دارفور كانت هى الأزمة المشتعلة آنذاك على الساحة الدولية والتى وصفتها الأمم المتحدة بأنها أكبر مأساة إنسانية فى العالم، فقد أثارت هذه الأزمة اهتمام وتعاطف منظمات الأفروامريكان ودفعتها إلى ممارسة ضغوط واسعة على إدارة بوش للتعامل مع الأزمة ووصفها بأنها إبادة جماعية، فقد أصدرت الجمعية الوطنية للارتقاء بالملونين، وهى أعرق وأكبر منظمة للأفروامريكان بالولايات المتحدة حيث تم إنشاؤها عام ١٩٠٩ وتضم فى عضويتها أكثر من مليونى عضو، قرارا طارئا فى يونيو ٢٠٠٤ تعلن فيه أن القتال الدائر فى دارفور هو إبادة جماعية للسود، وطالبت المنظمة الولايات المتحدة بالتدخل لنزع أسلحة الميليشيات وتأمين العمل الافريقى (Africa Action) والتى تم إنشاؤها عام ١٩٥٣ بهدف دعم الكفاح الافريقى من أجل السلام والتنمية، وبتنظيم مؤتمر صحفى فى يونيو ٢٠٠٤ ، حيث دعوا إلى الانتباه إلى الإبادة الجماعية التى تحدث فى دارفور، وطالبوا الولايات المتحدة بالتدخل الفورى لمنع القتل. ثم فى الشهر التالى، قدمت المنظمة

التماسا إلى وزير الخارجية كولن باول، يحمل ٢٥ ألف توقيع، يطالبه بالاعتراف بأن ما يجرى فى دارفور هو إبادة جماعية وأن على الإدارة الأمريكية التدخل لمنعها. وفى أغسطس ٢٠٠٤، قامت المنظمة بإرسال ١٣٠٠ رسالة إلى مكتب المستشار القانونى بوزارة الخارجية الأمريكية، تطالبه بإعلان أن ما يحدث فى دارفور يمثل إبادة جماعية. فى الشهر نفسه قامت المنظمة بتنظيم احتجاج أمام مقر سفارة السودان فى واشنطن للتعبير عن ثقتهم فى أن الحكومة السودانية هى العقل المدبر وراء هذه الإبادة الجماعية للسود فى إقليم دارفور، مما يعنى أنه لا يمكن الوثوق بها لتوفير الأمن لأهالى الإقليم، لهذا تنشأ الحاجة إلى التدخل الدولى لحمايتهم. وفى أعقاب إعلان باول أن ما يجرى فى دارفور يمثل إبادة جماعية، طالب المدير التنفيذى للمنظمة Salil Booke بأن على الولايات المتحدة أن تتصرف على هذا الأساس، بمعنى أن تبادر بتشكيل قوة متعددة الجنسيات وإرسالها إلى الإقليم لحماية شعبه(٥).

وقد زاد من قيمة ووزن هذه الضغوط التى مارستها منظمات الأفروامريكان اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، فقد وجدها بوش فرصة ملائمة لتحسين موقفه أمام الأفروامريكان الذين ساءت أحوالهم داخل الولايات المتحدة بسبب سياسات حكومته اليمينية، ولتفويت الفرصة على محاولات الديمقراطيين الساعية إلى استغلال أزمة دارفور لتأكيد سيطرتها على الكتلة الانتخابية السوداء والتى كانت تهدف أيضا إلى هدف آخر هو جذب الأنظار عما قد تحقق آنذاك من إنجازات فى عملية سلام جنوب السودان إثر توقيع البروتوكولات الستة فى نيروبى فى نهاية يونيو ٢٠٠٤، كل هذه العوامل دفعت باول قبل أقل من شهرين من انتخابات الرئاسة إلى وصف ما يجرى فى دارفور بأنه إبادة جماعية، بالرغم من أن العديد من الجهات ذات الاختصاص قد نفت وجود أى دليل على حدوث إبادة جماعية فى دارفور، ومن هذه الجهات لجنة الأمم المتحدة التى قامت بزيارة ميدانية إلى دارفور، ولجنة التحقيق التى أرسلها الاتحاد الأوروبى، وكذلك منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية، وهذا ما سبق أن أكده أيضا باول نفسه خلال زيارته للإقليم قبل شهرين من هذه الشهادة(٦). وقد استند باول فى اتهاماته هذه إلى تحقيق محدود قامت به بعض الوحدات التابعة للقوات الأمريكية المرابطة فى أوروبا والتى قامت بتسجيل شهادات حوالى ١٠١٦ لاجئا سودانيا إلى المعسكرات التى اقيمت فى تشاد، وهى شهادات ضعيفة ومشكوك فى أمرها، حيث إن معظمها تم تلقينه للاجئين من قبل حركات التمرد التى تسيطر على هذه المعسكرات(٧).

ثانيا- منظمات اليمين المسيحى :

لعبت المنظمات المسيحية بالولايات المتحدة خلال أزمة دارفور دورا مشابها لذلك الذى قامت به من أجل دفع إدارة بوش للتدخل لإنهاء الحرب الأهلية التى دارت فى السودان بين الشمال العربى المسلم والجنوب الافريقى المسيحى لمدة تزيد على عشرين عاما، وفى أزمة دارفور أعادت الكرة بالضغط من أجل إنقاذ الأفارقة السود من الميليشيات العربية على حد تعبيرها. فلقد قام رئيس لجنة السياسة الخارجية فى منظمة "مؤتمر الأساقفة الكاثوليكيين بالولايات المتحدة"، الأسقف جون ريتشارد، بإرسال خطاب إلى باول فى يونيو ٢٠٠٤، يطالبه فيه بالعمل على زيادة الوعى الدولى بالتطهير العرقى الذى يحدث فى دارفور، حيث تسعى الحكومة السودانية -على حد تعبيره- إلى تعريب وأسلمة السكان (بالرغم أن جميع سكان دارفور مسلمون). وفى أغسطس ٢٠٠٤ قام الأسقف بزيارة الإقليم، وعقب عودته أرسل بخطاب آخر إلى باول يطالبه فيه بأن تمارس الولايات المتحدة دورا أكبر لمنع الموقف من التدهور أكثر من ذلك فى دارفور. وفى نهاية سبتمبر ٢٠٠٤ عقب إعلان باول أن ما يجرى فى دارفور هو إبادة جماعية، أرسل الأسقف إلى باول خطابا يدعو فيه الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ خطوات إضافية لوضع حد للعنف وإنهاء هذا الصراع(٨).

فى الإطار ذاته، قام حوالى ٣٥ من أشهر قادة المنظمات الإنجيلية المسيحية، التى تضم فى عضويتها ٥٠ مليون عضو، بإرسال خطاب إلى الرئيس بوش يدعوه للنظر فى إمكانية إرسال عدد من القوافل العسكرية الأمريكية إلى إقليم دارفور لإيقاف الإبادة الجماعية التى تحدث فى الإقليم. ويكتسب موقف الإنجيليين أهمية خاصة لا يمكن تجاوزها، لأنهم يمثلون القاعدة السياسية الحقيقية للرئيس بوش، وذلك يعنى أن إعادة انتخابه مرة أخرى تعتمد إلى حد بعيد على ذهابهم إلى صناديق الانتخابات، أى أنهم قوة داخلية ضاغطة لها وزنها على الإدارة الأمريكية لا يمكن تجاهل مطالبها. والجدير بالإشارة أن الإنجيليين لعبوا من قبل أدوارا مهمة فى دفع إدارة بوش للاهتمام بالقضايا الافريقية بشكل عام ومحاولتها إنهاء الحرب الأهلية السودانية إنقاذا لمسيحيى الجنوب من الحكومة الإسلامية فى الخرطوم، والآن يتحول موقفهم لإنقاذ أفارقة دارفور هذه المرة(٩). إن أثر الموقف المسيحى من الأزمة على سياسات بوش تجاهها لا يمكن تجاهله، لأهمية هذه الكتلة بالنسبة لبوش خاصة فى فترة الحملة الانتخابية الرئاسية.

ثالثا- الحزب الديمقراطى :

دأب الحزب الديمقراطى منذ تصاعد أزمة دارفور على التركيز عليها إعلاميا وتسليط الضوء عليها لإظهار إدارة بوش بشكل العاجز عن مواجهة أكثر الأزمات الإنسانية قسوة فى العالم، لقد هدف الديمقراطيون إلى صرف أنظار الناخبين عما حققته إدارة بوش من نجاح فى إشرافها على المفاوضات الدائرة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان التى تجرى برعاية الإيجاد، ونجحت فى وضع أسس إنهاء الحرب الأهلية السودانية التى استمرت لأكثر من عقدين كاملين. والجدير بالإشارة أنهم نجحوا فى ذلك الهدف، حيث أدى تصاعد أزمة دارفور إلى صرف الانتباه تماما عن أى إنجاز تحقق على صعيد المفاوضات بين الشمال والجنوب، وتركز اهتمام العالم بأكمله على أزمة دارفور وتداعياتها.

تمثلت ضغوط الحزب الديمقراطى فى عدة أشكال، فقد حرص المرشح الديمقراطى جون كيرى فى العديد من المناسبات على التعبير عن ضعف دور إدارة بوش تجاه الأزمة وضرورة توسيع هذا الدور، ففى خطاب كيرى أمام منظمات الأفروامريكان، مثل الجمعية الوطنية للارتقاء بالملونين، والرابطة الوطنية الحضرية، دعا الإدارة الأمريكية إلى القيام بدور أكبر فى معالجة الأزمة الدائرة فى إقليم غرب السودان، وقد كرر الشئ نفسه فى تصريح له بمناسبة إحياء ذكرى مرور عشر سنوات على مذابح رواندا، ودعا إلى ضرورة التعلم مما حدث فى رواندا لتفادى تكراره فى دارفور، ومع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية وقبل أقل من شهرين من موعدها اعتبر كيرى أن ما يجرى فى دارفور إبادة جماعية وانتقد بشدة موقف إدارة بوش من الأزمة، ووصفه بالضعف والتخاذل، وقد دعا بوش لإعلان أن ما يحدث فى دارفور هو إبادة جماعية(١٠).

فى الإطار ذاته، قامت عضو الكونجرس نانسى بيلوسى زعيمة الإقلية الديمقراطية بمجلس النواب بإرسال خطابات إلى كل من الرئيس بوش، ووزير الخارجية باول، طالبت فيها الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولى بالتدخل لإيقاف القتل فى دارفور ولإنهاء الأزمة التى لا يمكن حلها إلا فى ظل وجود قيادة فعالة من جانب الولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى مشاركتها فى الإشراف على القرار الذى تم تقديمه إلى الكونجرس لإعلان أن ما يجرى فى دارفور إبادة جماعية(١١).

لقد حاول الحزب الديمقراطي إحراج الإدارة الأمريكية بقيادة بوش من خلال هذه الضغوط لتأكيد كسبهم لأصوات الكتلة السوداء، وخلخلة سيطرة بوش على أصوات اليمين المسيحي المهتم بالقضايا الإنسانية، هذا كله عن طريق إظهار إدارة بوش بمظهر العجز والتقصير في علاج الموقف في دارفور.

رابعا- الكونجرس :

جاء قرار الكونجرس بشأن دارفور استمرارا لسياسات الكونجرس تجاه السودان من حيث التدخل وممارسة الضغوط على الحكومة السودانية، فقد أصدر الكونجرس من قبل قانون سلام السودان، وذلك أثناء مفاوضات السلام التي كانت دائمة ما بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو القانون الذي استخدمته الإدارة الأمريكية للضغط على الحكومة السودانية من طرف واحد أثناء المفاوضات لحثها على الاستمرار في التفاوض وتقديم التنازلات المطلوبة لتوقيع اتفاق السلام بين الجانبين، ثم ها هو الكونجرس يعيد الكره مرة أخرى ويتدخل في الشأن السوداني، حيث وافق في يوليو ٢٠٠٤ على القرار الذي قدمه عضو الكونجرس الديمقراطي والرئيس الأسبق لمؤتمر أعضاء الكونجرس السود Donald Payne وهو القرار الذي يعتبر أن ما يجرى في دارفور إبادة جماعية، ويطالب الرئيس بوش بتسمية ما يدور في الإقليم باسمه الصحيح وهو الإبادة الجماعية، مع العمل على دفع الأمم المتحدة نحو إصدار قرار بتوقيع العقوبات على المسئولين عن أحداث دارفور، وتتمثل العقوبات في حظر التأشيرات وتجميد أصول حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، وتتبع الأفراد المسئولين عن الأعمال الوحشية في دارفور، بل ذهب القرار إلى حد دعوة إدارة بوش إلى النظر بجدية في إمكانية التدخل الأحادي الجانب أو الجماعي لمنع هذه الإبادة الجماعية(١٢).

واللافت للانتباه هنا أن القرار الذي أصدره الكونجرس إنما نشأ نتيجة ضغوط عدة مجموعات داخل الكونجرس، يمكننا الإشارة إليها هنا بشئ من التفصيل:

أ- مؤتمر أعضاء الكونجرس السود(CBC) :

مؤتمر أعضاء الكونجرس السود، وهو تجمع غير رسمي لأعضاء الكونجرس من الأفروامريكان، برئاسة عضو الكنيست Elijas E Cummings طالبوا الرئيس بوش في يونيو ٢٠٠٤ بالتدخل عسكريا لمنع ما اعتبره إبادة جماعية بإقليم دارفور، وهذا قبل قرار الكونجرس بهذا الخصوص. هذا بالإضافة إلى اشتراكهم خلال تلك الفترة في أنشطة بالتعاون مع منظمة العمل الافريقي حيث نظما معا مؤتمرا صحفيا للفت الانتباه إلى الإبادة الجماعية الحادثة في دارفور ودعوة الإدارة الأمريكية إلى التدخل الفوري لإيقاف هذه الأزمة، وعقب صدور قرار الكونجرس في يوليو ٢٠٠٤ التقى أعضاء المؤتمر بوزير الخارجية المستقيل كولن باول حيث طالبوه بأن يقدم توصية للرئيس بوش لكي يشترك مع الكونجرس في الاعتراف بأن الأزمة الدائرة في دارفور هي إبادة جماعية.

ويذكر أن أعضاء المؤتمر قد قاموا بالتظاهر في مقر السفارة السودانية بواشنطن، مطالبين بتوقيع عقوبات على الحكومة السودانية باعتبارها هي المسئولة عن الأحداث الوحشية التي تجرى في إقليم دارفور، حيث تم القبض على عضو مجلس النواب Bobby Rush أثناء تعديه على سفارة السودان خلال الاحتجاج على الإبادة الجماعية التي تحدث في دارفور على حد قوله، مطالبا بتطبيق عقوبات ضد حكومة الخرطوم. كذلك تم القبض على العضو الديمقراطي Charles Rangel خارج السفارة السودانية احتجاجا أيضا على التورط المزعوم للحكومة السودانية في أحداث دارفور.

كما قام أحد أعضاء المؤتمر وهو الديمقراطي Jesse Jackson بزيارة الإقليم في سبتمبر ٢٠٠٤ وطالب العالم بالتحرك والضغط على الخرطوم لإنهاء هذه الأزمة(١٣).

لقد قاد مؤتمر أعضاء الكونجرس السود CBC العمل نحو إصدار قرار الكونجرس المتعلق بالأزمة تعاطفا مع الأفارقة في الإقليم واستجابة لضغوط منظمات الأفروامريكان، وتمثيلا لاهتمامات الأفروامريكان في الولايات المتحدة.

ب- الأقلية الديمقراطية بالكونجرس:

لعب الديمقراطيون في الكونجرس دورا أساسيا في الضغوط لإصدار هذا القرار، فقد قامت الأقلية الديمقراطية في مجلس النواب برئاسة نانسي بيلوسي بالاشتراك مع مؤتمر أعضاء الكونجرس السود بإصدار التماس لدعوة إدارة بوش للتحرك الفوري تجاه ما اعتبروه إبادة جماعية في إقليم دارفور، وذلك من خلال إعلان بوش أن ما يجرى في الإقليم هو إبادة جماعية وقيام الجهود الدولية لمنع مقتل المدنيين وتأمين دخول عمال الإغاثة وذلك في يونيو ٢٠٠٤.

وفي الشهر نفسه، أقامت نانسي بيلوسي مؤتمرا صحفيا بالاشتراك مع أعضاء المؤتمر لمطالبة بوش بالمزيد من التحرك الفعال لإنهاء الأزمة، ثم قامت بإرسال خطابات إلى كل من بوش وباول للإشارة إلى احتياج الإدارة الأمريكية إلى خطة شاملة لإنهاء أزمة دارفور. وكما سبق أن أشرنا فقد لعبت دورا قياديا في الإشراف على القرار الذي قدمه Donald Payne إلى الكونجرس للاعتراف بأن ما يحدث في دارفور إبادة جماعية.

جـ- اليمين المحافظ :

قام اليمين المحافظ بالكونجرس، وعلى رأسه زعيم الأغلبية الجمهورية بمجلس الشيوخ السيناتور بيل فيرست ، بعدة زيارات إلى جنوب السودان باعتباره طبيبا وقام بإجراءات جراحات للعديد من المرضى هناك، وقد عمل مع زملائه أعضاء اللجنة الفرعية الخاصة بالشئون الافريقية والمنبثقة عن لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس على تحرير قانون سلام السودان الذي أشرنا إليه من قبل. وقد عاد فيرست ليكرر دوره مرة أخرى، فكان من أوائل الأعضاء بالكونجرس الذين سعوا للفت الانتباه إلى ما يجرى في دارفور، حيث دعا بوش في مايو ٢٠٠٤ إلى الانتباه للمأساة المتصاعدة في دارفور على حد قوله، وكذلك كان من أشد الداعمين لقرار الكونجرس، حيث أكد في زيارته للإقليم عقب صدور القرار بفترة قصيرة في ١٠ أغسطس ٢٠٠٤ أن ما يجرى في دارفور هو بكل المقاييس إبادة جماعية على حد تعبيره، وصرح قائلا : "إنني غير موافق على تصريح الاتحاد الأوروبي الذي صدر أمس والذي يقول إن هذه ليست إبادة جماعية. إنني كطبيب وكشخص كان على أرض الواقع وتحدثت إلى الأهالي وقمت معهم بمقابلات، أؤكد أن هناك هدفا واضحا هو التخلص من مجموعة من البشر بنية واضحة وهذا ينطبق مع التفسير العالمي للإبادة الجماعية".

في الوقت نفسه، كان فيرست أول من دعا إلى إيقاف عضوية السودان في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك لأن الحكومة السودانية في رأيه متورطة في ارتكاب عملية إبادة جماعية في دارفور، وبقاؤها في لجنة الأمم المتحدة يفقد المنظمة مصداقيتها، وقد رحب فيرست بقرار مجلس الشيوخ الذي تم تحريره في سبتمبر ٢٠٠٤ وهو قرار يدعو وزارة الخارجية للتحرك من أجل إيقاف عضوية السودان في لجنة حقوق الإنسان(١٤).

هذه الضغوط من الفئات المختلفة بالكونجرس انتهت بإصدار قرار وصف أزمة دارفور بأنها إبادة جماعية، وهو القرار الذي مثل بدوره أحد عوامل الضغط على بوش، لكي يبذل دورا أكبر لوضع حد لهذه الأزمة، وهذا الذي لم يحدث، فلم تسفر مواقف إدارة بوش تجاه

الأزمة سوى عن المزيد من التصعيد من جانب المتمردين في إقليم دارفور وتصعيد الأزمة إعلاميا بشكل زاد من صعوبة حلها. الجدير بالإشارة أن هذه الضغوط التى تعرض لها بوش وإدارته سواء من جانب الأفروامريكان أو الديمقراطيين أو الكونجرس أو اليمين المسيحي، كان لها أثر كبير على سياساته تجاه أزمة دارفور بسبب حساسية التوقيت، حيث تزامن تصاعد هذه الضغوط مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وازدياد حدة التنافس بينه وبين الديمقراطي كيري. لهذا فقد انعكست هذه الضغوط بقوة على الإدارة الأمريكية برئاسة بوش خلال القرارات التى قدمتها الإدارة إلى مجلس الأمن بشأن أزمة دارفور.

الموقف فى مجلس الأمن :

عقب صدور قرار الكونجرس الأمريكى باعتبار ما يجرى فى دارفور إبادة جماعية وذلك فى يوليو ٢٠٠٤، فقد بادرت الإدارة الأمريكية بتقديم مشروع قرار فى نهاية الشهر نفسه إلى مجلس الأمن من خلال سفيرها جون دانفورث، الذى كان يعمل فى منصب المبعوث الخاص للرئيس بوش من أجل السلام فى السودان، ولقد تضمن مشروع القرار التهديد بفرض عقوبات على الحكومة السودانية إذا لم تنزع سلاح ميليشيا الجنجويد وتؤمن وصول عمال الإنسانية إلى الإقليم، إلا أن مشروع القرار أثار اعتراضات من عدة دول بالمجلس، حيث هددت الصين باستخدام حق الفيتو ضد القرار إذا ظل بهذا الشكل، وكذلك اعترضت كل من باكستان وروسيا والجزائر وانجولا والفلبين والبرازيل، لهذا اضطرت الولايات المتحدة إلى تعديل القرار أربع مرات فى أسبوع واحد لكى تخفف من حدة لهجته، حيث استبدلت كلمة "عقوبات" بكلمة "إجراءات" وذلك كى تضمن الولايات المتحدة أكبر قدر من التأييد للقرار. وبالفعل تم تحرير القرار فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ بأغلبية ١٣ صوتا فى حين تغيبت الصين وباكستان، وقد وجه القرار تحذيرا للسودان لإنهاء الفضائح التى تحدث فى دارفور خلال ٣٠ يوما وطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان أن يقدم تقريره حول ما أحرزته الحكومة السودانية من تقدم على صعيد إنهاء الأزمة خلال المهلة المحددة لها.

مرة أخرى وعقب إعلان باول فى ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤ فى شهادته أمام الكونجرس أن ما يحدث فى دارفور هو إبادة جماعية، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار يهدف إلى فرض عقوبات على صناعة النفط فى السودان ما لم تكبح الحكومة جماح مقاتلى الجنجويد، ولقد عادت الصين مرة أخرى لتهدد باستخدام حق الفيتو وذلك لما لديها من مصالح واسعة فى قطاع النفط السودانى، كما اعترضت على القرار كل من الجزائر وباكستان، هذا الوضع دفع دانفورث إلى اقتراح عدة تعديلات على مشروع القرار، أهمها حذف البند الخاص بمطالبة السودان بإيقاف كل رحلات الطيران العسكرية فوق إقليم دارفور، ولقد تم تحرير القرار بالفعل فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤ وحصل على الصوت، فى حين تغيبت الصين وروسيا والجزائر وباكستان وذلك لاستمرار الخلاف حول فرض العقوبات، ولقد اعتبرت الصين أن القرار جاء قاسيا على السودان، فى حين شن دانفورث هجوما عنيفا على الحكومة السودانية واتهمها بتفجير القرى فى الإقليم ومساعدة الجنجويد.

الموقف الأمريكي بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية :

على الجانب الآخر وعقب انتهاء الانتخابات الأمريكية الرئاسية وإعادة انتخاب بوش لفترة رئاسية أخرى، فقد شهد الموقف الأمريكى من الأزمة تحولا نوعيا تمثل فى تلويح الولايات المتحدة بالجزرة هذه المرة بدلا من العصا، حيث عقد مجلس الأمن جلسة تاريخية فى نيروبى بشأن السودان، ركزت فى جانبها الأكبر على دفع الأطراف السودانية إلى توقيع اتفاق السلام النهائى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بحلول نهاية العام الحالى، أما فيما يتعلق بأزمة دارفور فقد أعلن دانفورث – الذى يتولى رئاسة المجلس خلال هذه الدورة – أن القرار حول السودان لا ينص على فرض أى عقوبات على الحكومة السودانية وأنه –أساسا– يهدف لإحراز تقدم، وفى الوقت ذاته فقد تغير الموقف الأمريكى نحو المتمردين، حيث أكد دانفورث أن اجتماع مجلس الأمن ليس هو المكان المناسب لاستقبال ممثلى المتمردين، وإنما مكانهم فى أبوجا، وهى مقر محادثات السلام السودانية حول دارفور(١٥). الأمر الذى يوضح بجلاء أن الضغوط الداخلية لعبت دورا لا يستهان به فى التشديد الأمريكى السابق على انتقال مجلس الأمن للاجتماع فى نيروبى.

المراجع :

1- Colin L. Powell, Testimony before the Senate foreign relations committee, www.state.gov/secretary, Washington DC., September9,.2004

2- UN Security Council passes resolution on Sudan's Darfur, www.sudantribune.com/article, September18, 2004.

3- Blacks & the 2004 Democratic National Convention, Joint center for political and economic studies, 2004.

4- NAACP condemns Sudan genocide, www.naacp.org/news, July 29, 2004.

5- WWW.africaaction.org

٦- دوافع التدخل وكوابحه:الموقف الامريكى من أزمة دارفور، هانىء رسلان، القاهرة، جريدة الأهرام، ٣ أغسطس ٢٠٠٤.

٧- هانىء رسلان، الولايات المتحدة وأزمة دارفور: تكرار السيناريو العراقى، القاهرة، الأهرام، الطبعة العربية، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤.

8- www.usccb.org

9- US. Evangelicals press Bush on Sudan troop option, www.sudantribune.com/article, August4, 2004.

10- www.johnkerry.com/pressroom

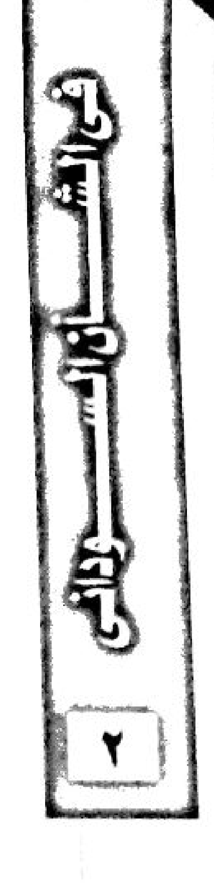
11- WWW.house.gov/pelosi

12- US: Darfur attacks genocide, www.news.24com, July23, 2004.

13- Congressman calls for action after touring Sudan camp, www.sudantribune.com/article, September19, 2004.

14- Frist calls for suspension of Sudan from the UN human rights commission, www.republican.senate.gov/index, September15, 2004.

١٥- جريدة الشرق الأوسط أعداد: ٢٠نوفمبر، ١٩ سبتمبر، ٢٨يوليو، ٢٩ يوليو، ٣٠ يوليو ٢٠٠٤.



الحوار الجنوبى - الجنوبى: طموحات عظيمة ونتائج محدودة

■ محمد عثمان حبيب الله

بعد التقدم الكبير الذى أحرزته مفاوضات السلام السودانية، التى تجرى فى كينيا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان برعاية منظمة الإيقاد، انتعشت الآمال بقرب التوصل لاتفاق سلام نهائى وشامل يضع حدا لأطول حرب أهلية شهدتها القارة الإفريقية. وحيث إن الاتفاقات التى تم التوقيع عليها فى ضاحية نيفاشا الكينية قد أتاحت للحركة الشعبية الانفراد بالسيطرة التامة على كل مفاصل السلطة فى جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية، فقد برز العديد من التساؤلات حول مصير العلاقة بين الأحزاب والفصائل الجنوبية من جهة، والحركة الشعبية لتحرير السودان من جهة أخرى بعد توقيع الاتفاق النهائى فى ظل الانقسامات والانشطارات التى يعانيها الجسم السياسى الجنوبى.

وقد انبرت جهات عديدة لجمع الأطراف الجنوبية للجلوس والحوار فيما بينها لإزالة الهواجس والشكوك المتبادلة، وللنظر فى الكيفية التى سيدار بها الجنوب بعد الاتفاق، وأظهر الكثيرون مخاوفهم وإشفاقهم من تفجر الصراع الجنوبى - الجنوبى وانقلابه إلى حرب تدمر مقدرات الإقليم ما لم يتفق الفرقاء على وسيلة لحل خلافاتهم وتحقيق طموحات ومصالح جميع الأطراف الجنوبية والحيلولة دون هيمنة أحد الأطراف على الآخرين.

وعلى الرغم من أن بعض محازبى الحركة الشعبية قد عمدوا إلى التهوين من هذه المخاوف محتجين بأن اتفاق السلام الذى ستوقعه الحركة مع الحكومة يحقق طموحات وأهداف جميع الأحزاب والفصائل الجنوبية، وأن كبرى مشاكل الجنوبيين - وهى الحق فى تقرير مصير الجنوب والعلاقة بين الشمال والجنوب - قد أجابت عنها الاتفاقيات الموقعة، لذلك فمن الطبيعى أن يتلاشى الخلاف مادام الجميع (انفصاليين ووحدويين) قد وجدوا بغيتهم فى هذه الاتفاقيات. إلا أن بقية القوى السياسية الجنوبية دفعت بأنه ما دامت الحركة وزعيمها قد قرروا أن تضطلع الحركة وحدها بالتفاوض مع حكومة السودان إنابة عن السودانيين الجنوبيين فى وقت تسود فيه الانقسامات جنوب السودان، فقد كان من الأحرى أن تنظم لقاءات تجمع كل المجموعات والمنظمات السياسية فى جنوب السودان بغية التوصل إلى كلمة سواء بشأن مستقبلهم. وما دامت الحركة عازمة على مواصلة شوط التفاوض إلى نهايته دون استصحاب الآخرين، فليكن الحوار حول مشاركة الآخرين فى مرحلة بناء السلام وتنزيل الاتفاقيات على أرض الواقع.

وفى السطور التالية، نتناول الحوار الجنوبى - الجنوبى من حيث دوافعه، والأطراف المشاركة فيه، وأبرز المحطات التى مر بها، ومواضيعه وقضاياه، وأهم العوائق والصعوبات التى تواجهه، ومستقبل هذا الحوار.

دوافع الحوار الجنوبى - الجنوبى :

دفعت عوامل عديدة بالقوى السياسية الجنوبية للإصرار على مواصلة مشوار الحوار الجنوبى - الجنوبى الذى بدأ قبل التوقيع على بروتوكول مشاكوس، ومن تلك الدوافع:

- تخوف القوى السياسية الجنوبية خارج الحركة الشعبية من مستقبل تتسيده الحركة (مسنودة بالجيش الشعبى)، لاسيما وأن تاريخ الحركة وسلوكها يؤكدان لا ديمقراطيتها واستهانتها بحقوق الإنسان.

- إزاء خيار السلام الغالب وتياره الجارف، لم تجد جميع الفصائل والقوى السياسية الجنوبية - شأنها فى ذلك شأن القوى الشمالية - مناصا من إعلان وقوفها خلف خيار السلام الذى أصبح ضرورة وطنية وشعبية ورغبة إقليمية ودولية. غير أن ترتيبات السلام القادم خلقت العديد من المخاوف والهواجس لدى هذه الجماعات والفصائل الجنوبية المعارضة التى اندفعت لتتساءل

عن دورها ومكانها فى تلك الترتيبات. كما ارتفعت أصوات من هنا وهناك تهدد بعدم الاعتراف بهذا السلام إذا لم تشرك فيه، وهو ما يحذر منه المراقبون ويعتبرونه خطرا حقيقيا يمكن أن ينسف مشروع السلام.

- الخشية والإشفاق المتزايدان من أن يتصاعد التنافس السياسى فى ظل الهيمنة المتوقعة من قبل الحركة الشعبية بحيث يتحول إلى صراع قبلى مدمر. والواقع أن الصراعات السياسية الداخلية كثيرا ما تشكل خطرا يتخذ بعدا قبليا يفضى إلى نتائج محزنة فى بعض الأحيان. فعندما تحدى رياك مشار ولام أكول قيادة العقيد جون قرنق عام ١٩٩١ كانت النتيجة نشوب حرب رهيبة بين قبيلتى الدينكا والنوير أفضت إلى هلاك نحو ٣٠٠ ألف مواطن فى فترة زمنية وجيزة. وأيضا قضى قبل ذلك عشرات الآلاف من الجنوبيين فى إطار الصراعات المسلحة بين الحركة الشعبية وقبائل الإقليم الاستوائى. ويعيد هؤلاء المشفقون إلى الأذهان الصراعات حول السلطة بين المجموعات العرقية فى جنوب السودان، وعلى وجه التحديد مخاوف سكان الاستوائية من هيمنة قبيلة الدينكا، والتى أدت مع عوامل أخرى إلى انهيار اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢. ويحذرون من تجدد الصراعات نسبة لمخاوف القبائل الصغيرة من التهميش السياسى من قبل الوحدات القبلية الكبيرة، أو من مجموعة الدينكا داخل الحركة الشعبية وخصوصا مجموعة بور بجانب عوامل أخرى(١).

أطراف الحوار الجنوبى - الجنوبى :

(١) الحركة الشعبية:

تعد الحركة الشعبية - ولا شك - طرفا أساسيا فى الحوار الجنوبى - الجنوبى وذلك لارتباطها الوثيق بعملية السلام الجارية فى كينيا، حيث تمثل أحد طرفى التفاوض وتحظى بقبول واعتراف المجتمع الدولى بها كممثل للجنوب فى هذه العملية التفاوضية، وانخراط الحركة فى عملية الحوار الجنوبى - الجنوبى عامل حاسم فى نجاح هذا الحوار ولا يمكن لهذا الحوار أن يبلغ غاياته من دون مشاركة الحركة التى كفلت لها اتفاقات نيفاشا اليد العليا فى الجنوب خلال الفترة الانتقالية، كما أن إحجامها عن المشاركة فى هذا الحوار مثل أهم العقبات التى أدت لتعثر هذا الحوار.

وإزاء تصاعد الدعوة للحوار الجنوبى - الجنوبى والاتهامات التى وجهت للحركة بالتسبب فى تعطيل هذا الحوار، لم تجد الحركة مناصا من الاهتمام بهذا الحوار على طريقتها الخاصة، فعينت جيمس كوك روى مسئولا عن ملف الحوار الجنوبى الجنوبى بالحركة. وقد اعتبرت الحركة أن برامج الحوار الجنوبى - الجنوبى التى تمت الدعوة إليها خلال الفترة السابقة كانت غامضة وغير واضحة. وقالت الحركة على لسان جيمس كوك إن رؤيتها هى أن يتم هذا الحوار بين الأحزاب السياسية والفصائل المتحاربة فى الجنوب ولذلك لم تشارك فى الجهود التى رعاها مجلس الكنائس، ولم تشارك فى الاجتماعات والحوارات التى تمت عبر منبر أوكسفورد، وأيضا لم ترسل وفدا إلى مؤتمر كمبالا بشكل رسمى والذين ذهبوا للمشاركة كأفراد لم يتم تفويضهم كممثلين للحركة الشعبية.

ويرى كثير من المراقبين أن الحركة تسعى لتحقيق الحوار الجنوبى - الجنوبى وفقا لرؤيتها الخاصة والقائمة على استقطاب القوى الجنوبية الأخرى وإدماجها فى صفوف الحركة الشعبية بذات الطريقة التى تم بها فى مايو ٢٠٠١ الإعلان عن توحد الحركة مع فصيل مشار الذى أعلن حل نفسه واندماجه فى الحركة الشعبية لتحرير السودان، وعودة الفصيل المتحد بقيادة الدكتور لام أكول أجاوين إلى أحضان الحركة.

وفى المقابل، يرفض معارضو الحركة هذه الطريقة فى الحوار، ويتهمون الحركة وقيادتها بالسعى للهيمنة على الجنوب وإسكات كل الأصوات المخالفة الأخرى، والانتظار بالحوار إلى حين توليها مقاليد السلطة فى الجنوب ليكون تحت تصرفها المناصب والامكانات المالية التى تمكنها من إغراء واستقطاب الآخرين، ويرون ضرورة أن تستمع قيادة الحركة إلى وجهات النظر المختلفة خلال مؤتمر جامع تنظمه جهة مستقلة وليس بالضرورة تحت إشراف الحركة. ويذهب البعض إلى أن الحركة لا تريد دفع استحقاقات المصالحة الجنوبية - الجنوبية، وتتهرب من الدخول فى حوار مباشر مع القوى الجنوبية الأخرى خاصة قوات دفاع جنوب السودان لخوفها من مطالبة هذه القوات بتنازلات أو إعادة تقسيم للسلطة والثروة فى الجنوب أو الاستيعاب الذى سيكون خصما على المناصب والرتب التى ستحصل عليها كوادر الحركة.

من ناحية أخرى، فالحركة الشعبية ليست على قلب رجل واحد، ومن السهل على المراقب تلمس تيارات وكيانات داخل الحركة تقوم على الأساس العرقى والقبلى بالإضافة إلى المؤمنين بدعوة السودان الجديد، فهناك مجموعة الدينكا وداخل هذه المجموعة يمكن التمييز بين مجموعة دينكا بور ويقودها جون قرنق نفسه ومجموعة بحر الغزال ويقودها نائبه سلفا كير، وهناك مجموعة أعالى النيل ويتنافس على قيادتها فاقان أموم ود. لام أكول العائد حديثا إلى صفوف الحركة الشعبية، ومجموعة النوير التى يقودها د. رياك مشار، ومجموعة الاستوائيين، بالإضافة لأبناء جبال النوبة والفونج وبقية الشماليين. وهناك الكثير من الصراعات التى تثور بين هذه التيارات والكيانات من وقت لآخر - مثل الخلاف الأخير بين قائد الحركة ونائبه سلفا كير- والتى تعبر عن نفسها فى شكل مذكرات واحتجاجات وقد تطورت فى بعض المراحل إلى انشقاقات ونزاعات مسلحة كما هو معروف فى تاريخ الحركة.

وإدراكا منها لهذه الحقائق، سعت قيادة الحركة لترتيب بيتها من الداخل استعدادا للمرحلة المقبلة، فقد التقى قائد الحركة - بادئ ذى بدء - بقادة جيشه ثم بزعماء القبائل ويسعى للالتقاء بقيادات المجتمع المدنى الجنوبى. وفى هذا الإطار عقدت الحركة فى الأسبوع الأخير من يونيو ٢٠٠٤ مؤتمرا لعموم زعماء القبائل والسلاطين بمدينة كبويتا بمشاركة (٤٧٩) من زعماء القبائل والذى بحث ترتيبات الفترة الانتقالية وتفاصيل البروتوكولات الستة والرؤى المستقبلية.

(٢) المؤتمر الوطنى:

يمثل المؤتمر الوطنى بحسبانه الحزب الحاكم وشريك الحركة الشعبية فى إدارة الجنوب خلال الفترة الانتقالية أحد الأطراف المهمة فى الحوار الجنوبى - الجنوبى خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير والعلاقات بين الشمال والجنوب. وقد قام المؤتمر الوطنى بتكوين منبر داخله للقوى الجنوبية التى تتمتع بعضوية

الحزب ويرأسه حاليا السيد على تميم فرتاك وزير الطيران، وهو من أبناء بحر الغزال الكبرى ومن أعضاء الحركة الإسلامية الملتزمين.

وقد طالب بعض الجنوبيين من أعضاء المؤتمر الوطنى فى مذكرة لرئيس الحزب بإسناد إدارة رئاسة المنبر خلال الفترة الانتقالية للفريق جورج كنقور أروب عضو المكتب القيادى للحزب والنائب السابق لرئيس الجمهورية باعتباره القيادى الجنوبى المناسب والقوى الذى يستطيع مواجهة دعاوى الانفصال التى تدعمها الحركة الشعبية والسيطرة على ولاية بحر الغزال بصفة خاصة والجنوب بصفة عامة. ورد الأمين العام للحزب الحاكم بأن الاختيار للمناصب فى الحزب يخضع للشورى عبر مؤسسات الحزب وليس عبر المذكرات، واصفا الفريق كنقور بأنه من قيادات الإنقاذ الصلبة والقوية والمخلصة.

ونظم منبر الجنوب بالمؤتمر الوطنى فى مايو المنصرم ٢٠٠٤ ورشة عمل حول الحوار الجنوبى - الجنوبى أثار فيها رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية د. رياك قاى أسئلة شائكة حول الشراكة بين الحكومة والحركة الشعبية والحوار الجنوبى - الجنوبى وتمكين الحزب الحاكم بالجنوب خلال الفترة الانتقالية التى سيفقد فيها صفته كحزب حاكم بالجنوب لصالح الحركة الشعبية. وتساءل كيف ستتعامل عضوية المؤتمر الوطنى فى الجنوب مع هذا المستجد الذى يمر بالحزب لأول مرة منذ تأسيسه؟

(٣) القوى الجنوبية المتحالفة مع الحكومة :

ترى هذه المجموعة أنها كانت وراء الإنجازات التى تمت فى عهد الإنقاذ من تطبيق الفيدرالية وإقرار حق تقرير المصير، كما ترى أنها جزء أصيل فى الجنوب، لذلك لا يجب استبعادهم من عملية تنفيذ الاتفاقية التى هم أصحاب الفضل فيها، وإلا فستواجه هذه الاتفاقية عقبات كثيرة.

(أ) جبهة الإنقاذ الديمقراطية :

فى أبريل ١٩٩٧، تم التوقيع على اتفاقية الخرطوم للسلام بين الحكومة السودانية وستة فصائل جنوبية منشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبعد التوقيع على الاتفاقية قررت الفصائل تكوين جبهة موحدة هى (الجبهة الديمقراطية للإنقاذ) وأدمجت قواتها فى حركة عسكرية موحدة أطلق عليها اسم (قوة دفاع جنوب السودان) أسندت قيادتها السياسية والعسكرية للدكتور رياك مشار. وفى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٧، لحق الدكتور لام أكول قائد ما عرف بالحركة الشعبية - الفصيل المتحد - بركب السلام من الداخل من خلال توقيع ما عرف باتفاقية فشودة.

وقد مثل الاتفاق مع مشار ومجموعته محاولة جادة لسحب البساط من تحت أقدام قرنق، فقد منحت الاتفاقية لمجموعة مشار حق تقرير المصير والانفصال إذا شاء أهل الجنوب، وحكما فيدراليا ذا سلطات واسعة يكون الجنوب بموجبه موحدا وشبه مستقل حتى قبل الاستفتاء، ولكن الإشكال جاء فى التطبيق، وبعض مشاكل التطبيق تسبب فيها مشار ومجموعته، حيث أدت الخلافات والصراعات والاقتتال الداخلى إلى سحب البساط العسكرى من تحت أقدام مشار شيئا فشيئا حتى أخرجت قواته من ولاية الوحدة كلها تقريبا، الأمر الذى جرده من أى سلطة فعلية واضطره آخر الأمر إلى العودة إلى صفوف الحركة الشعبية مرة أخرى.

وبعد عودة الدكتور رياك مشار إلى صفوف الحركة الشعبية، نشب الصراع داخل جبهة الإنقاذ بين تيارين، الأول يقوده جوزيف ملوال وزير الطيران ومكواج دينق وزير الدولة بديوان الحكم الاتحادى، ويرى الاستمرار فى التحالف مع الحكومة، وتيار آخر يقوده بيتر عبدالرحمن سولى الذى يؤيد موقف الدكتور مشار، ويرى أن الحكومة تماطل فى تنفيذ استحقاقات اتفاقية الخرطوم للسلام حيث مدت أجل الاستفتاء على تقرير المصير أربع سنوات أخرى، وقد أعلن سولى وقوفه فى المعارضة، بينما استمر التيار الأول فى تحالفه مع الحكومة. وبالإضافة لهذين الجناحين تكونت الجبهة الديمقراطية المتحدة بزعامة فاروق جاتكوث.

(ب) قوات دفاع جنوب السودان :

وتسمى القوات الوطنية الشعبية المسلحة أو القوات الصديقة، وتحمل صبغة شبه رسمية من الاعتراف والدعم من قبل الدولة وتقاتل بجانب القوات المسلحة فى الجنوب، وقد تم توحيد جميع الفصائل والقوات والمليشيات العاملة مع الجيش السودانى باسم قوات دفاع جنوب السودان تحت قيادة فاولينو ماتيب. وتؤسس قوة دفاع جنوب السودان مواقفها على اتفاقية الخرطوم للسلام التى أصبحت جزءا من دستور السودان لعام ١٩٩٨، خاصة الترتيبات الأمنية فى تلك الاتفاقية والتى تنص على بقاء القوات المسلحة للفصائل الجنوبية الموقعة على الاتفاقية لحين ظهور نتيجة الاستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان.

وتتضح أهمية هذه القوات وعظم خطرها فى الإنجازات التى حققتها خلال مساندتها للقوات المسلحة والمتمثلة فى استعادة وتأمين قدر كبير من الأرض وانتزاعها من أيدى قوات الحركة الشعبية، حيث خرجت ولايات بأكملها من دائرة الحرب (ولايات أعالى النيل الكبرى: أعالى النيل، جونقلى والوحدة) وولاية بحر الجبل بالاستوائية، بالإضافة إلى دورها فى حماية وتأمين صناعة البترول الناشئة ومنشآتها. وتضم هذه القوات عددا من الفصائل يبلغ حوالى ٢٦ فصيلا أهمها:

قوات حركة جنوب السودان :

تنتشر فى ولاية الوحدة (غرب النوير) وحتى أعالى النيل والسوباط، حيث آبار النفط الغنية خاصة مدن بانتيو وميوم ومانكن، وتتكون من قبيلة النوير ويقودها كل من اللواء فاولينو ماتيب وبيتر قاديت الذى كان قائدا مع فاولينو ثم انشق عنه للتنسيق مع الحركة وعاد إلى الحكومة مرة أخرى، وقد انشقت هذه القوات عن قوات رياك مشار وكانت ضمن الفصائل الموقعة على اتفاقية الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧.

قوات حركة استقلال جنوب السودان :

وتنتشر هذه القوات فى ولاية الوحدة كذلك، وهى - كسابقتها قوات دفاع جنوب السودان - انشقت عن قوات د. رياك مشار، ويقودها جيمس ليها وتيتو بيل وتتواجد أيضا فى أجزاء من بانتيو والميرميرا.

والى الشرق من القوتين السابقتين، توجد القوة التابعة

لفوردون كونج وهو رسميا يتبع لقوات دفاع جنوب السودان، ويسعى فى ذات الوقت للحفاظ على وجود عسكرى مستقل، بل والتوسع خاصة أن المنطقة بدأت تشهد نشاطا بتروليا فى حقل عداريل.

قوات السلام :

يتمركز لواء السلام بقيادة اللواء النور التوم دلدوم فى منطقة بحر الغزال على مساحة (٤٤٠) ميلا مربعا حول مدينة واو، ويمتد حتى حدود ولاية جنوب دارفور. وتمثل هذه القوات قبائل الفرتيت التى تأسلمت جزئيا وكثير منهم يعتبرون الدينكا خطرا، وقد شاركت هذه القوات فى عملية استعادة مدينة راجا عقب سقوطها فى أيدى الحركة الشعبية عام ٢٠٠١.

قوات السلطان عبدالباقى كول:

تنتشر هذه القوات المكونة من قبيلة الدينكا شمال بحر الغزال فى منطقة أويل، وتقوم بحماية المنطقة ضد هجمات الحركة الشعبية، وقد لعبت هذه القوات دورا أساسيا فى استعادة القوات الحكومية لمدينة قوقريال التى تمثل موقعا مهما للدفاع عن حقول النفط والسلطان عبد الباقى عضو فى المؤتمر الوطنى ويعارض فصل الجنوب ويقف ضد هيمنة الحركة الشعبية عليه.

مليشيا المورلى :

شكلت قبيلة المورلى فى ولاية جونقلى مليشيا عسكرية للدفاع عن أفرادها فى وجه هجمات الدينكا المنتمين للحركة الشعبية بقيادة إسماعيل كونى ووجدوا الدعم والمساندة من الحكومة. والمورلى شعب رعوى ولهم تاريخ طويل من العلاقات المتأزمة مع جيرانهم لاسيما دينكا بور.

قوات المندارى :

تعتبر جزءا من قوة دفاع جنوب السودان، تأسست منتصف الثمانينات، ويقودها كلمنت وانى أحد الضباط الذين شاركوا فى حركة أنيانيا(١) وهو عضو فى المؤتمر الوطنى ومستشار قوة دفاع جنوب السودان ونائب رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية، وبجانبه إليا صمويل. وتقوم هذه القوات بدور حاسم فى الدفاع عن مدينة جوبا وتتمركز فى تركاكا شمال جوبا.

قوة دفاع الاستوائية :

يقودها مارتن كينى وتتمركز فى توريت بولاية شرق الاستوائية. وتوجد فى الاستوائية كذلك قوات بارى بحر الجبل التى تنشط فى شمال وجنوب مدينة جوبا. وهناك مليشيات الديدينقا والبويا وهى تمثل قبيلة التبوسا وتتمركز فى منطقة كبويتا.

قوات الفصيل المتحد :

يتبع الفصيل المتحد والمؤلف من قبيلة الشلك للدكتور لام أكول الذى عاد مؤخرا إلى صفوف الحركة الشعبية، وينتشر فى منطقة بر الشلك بأعالى النيل. وقد شهدت هذه القوات صراعات داخل الفصيل بين د.لام من جهة وقائديه الميدانيين جيمس أونو وعوض جاقو اللذين قررا عزله عن قيادة الفصيل والعودة للتحالف مع الحكومة التى اتهمها لام بالوقوف خلف هذه الصراعات.

(٤) القوى الجنوبية المعارضة :

شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاع أصوات جنوبية منافسة لحركة التمرد التى ظلت تدعى انفرادها بتمثيل الجنوب. وتشمل هذه الأصوات مجموعة من المثقفين والسياسيين الجنوبيين القدامى داخل وخارج السودان، أمثال بونا ملوال، جوزيف لاقو، أبيل ألير، جوزيف اوكيلو، الدو أجو وغيرهم. وقد كونت هذه الشخصيات مع مجموعة الأحزاب الإفريقية "يوساب" تحالفا جنوبيا اسموه "تحالف الأحزاب الإفريقية والقيادات الجنوبية"، وتم تكوين لجنة تسيير للتحالف الجديد من خمس شخصيات جنوبية بارزة. وقال التحالف إنه يهدف إلى إنهاء الحرب فى الجنوب وتحقيق السلام وترجيح الحوار كأولوية قصوى فى حسم المشكلات الوطنية.

وفى ذات السياق، كونت مجموعات المثقفين والسياسيين الجنوبيين السودانيين فى الدول الغربية عددا من المنابر مثل "منبر جنوب السودان للسلام" الذى تكون فى لندن وتجمع الاستوائيين، وتجمع أبناء بحر الغزال والمنبر المدنى لجنوب السودان، وحركة استقلال جنوب السودان. وقادت تلك المجموعات تحركات متعددة وسعت لجمع الجنوبيين وتفعيل الحوار الجنوبى - الجنوبى بجانب قيامها بالاتصال بالحكومة السودانية والقوى الدولية والإقليمية فى سبيل إيجاد تسوية سلمية لقضايا السودان. وقد وجهت هذه القوى الجنوبية انتقادات عديدة لجون قرنق الذى ترى أنه يضيع وقت الجنوبيين ويشتت جهودهم بإصراره على أجندته السياسية المتمثلة فى السودان الجديد، وعابوا على الحركة فى وقت سابق -قبل الاختراقات التى حدثت فى مسيرة السلام- إصرارها على الحرب فى حين انه أصبح من الممكن فى ظل الظروف الدولية الراهنة الوصول إلى السلام عبر المفاوضات والضغوط الدولية.

ورغم أن هذه القوى تكتسب كل يوم أراضى جديدة، خاصة وسط المثقفين الجنوبيين الساخطين على قرنق، إلا أنها لم تستطع حتى الآن تنظيم نفسها فى شكل أحزاب سياسية مؤسسة وقوية، الأمر الذى جعل كفة قرنق هى الراجحة حتى الآن، إذ أسهمت القوة العسكرية والميدانية للحركة فى احتلالها لموقع القوة السياسية الجنوبية الرئيسية. وبالرغم من الضعف التنظيمى والحزبى لهذه القوة الجنوبية المعارضة المستقلة عن الحركة، إلا أنها استطاعت إيصال صوتها للمنظمات والجمعيات والمؤسسات والدول المهتمة بالشأن السودانى، وشاركت فى عدد من المؤتمرات وورش العمل التى عقدت لمناقشة مشكلة جنوب السودان.

ورغم وجود بعض الاختلافات بين هذه القوى من جهة وبينها وبين الحركة الشعبية من جهة أخرى، إلا أنها تتفق مع رؤية الحركة فى عدد من القضايا الرئيسية هى:

- تثبيت حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان وممارسته عبر استفتاء فى ظل مراقبة دولية.

- دعت هذه القوى فى وقت سابق إلى وقف إنتاج النفط الذى ترى أن الحكومة تستغل عائداته لتأجيج الحرب وإبادة المواطنين الجنوبيين.

- كما دعت قبل سريان اتفاق وقف العدائيات إلى وقف ما

يسمى بقصف المواقع المدنية فى الجنوب.

- ودعت كذلك إلى وقف ما تدعيه من ممارسة للرق والعبودية والاختطاف وانتهاكات حقوق الإنسان.

ورغم أن الطرفين يعلنان عن سعيهما لوحدة الصف الجنوبي وتوحيد الرؤى السياسية للقوى الجنوبية، إلا انهما يختلفان حول الكيفية التى تتم بها هذه الوحدة، وتتهم هذه القوى الحركة بالسعى لتذويب الآخرين داخلها والهيمنة على كل الأمور وعدم الاعتراف بالقوى الأخرى.

(٥) المجتمع المدنى :

يتمتع المجتمع المدنى فى الجنوب بخاصيتين: أولاهما انه ضعيف ومتخلف، وثانيا: انه يعمل تحت ظروف مقيدة فرضتها الحرب الأهلية الطويلة، وقد لا يكون مبالغا فيه القول إن الجنوب حكومة وشعب ولا شيء بينهما. وعلى الرغم من حدوث بعض التنمية للمجتمع المدنى منذ الاستقلال وحتى الآن إلا أنها كانت فى الحد الأدنى. إلا أن المجتمع المدنى الجنوبى الناشئ لعب دورا اكبر فى كل أوجه الحكم فى الجنوب، ابتداء من المشاركة فى المفاوضات فى جولاتها الأخيرة إلى قضايا التنمية. ولكن هناك عائقين أمام المشاركة أولهما الضعف الذاتى لقوى المجتمع المدنى وثانيهما الشكوك التاريخية للحركة الشعبية تجاه المجتمع المدنى وعدم رغبتها فى السماح له بلعب دور رئيسى فى الحكم. والحركة قد تحاول استقطاب المجتمع المدنى وإخضاعه لأهدافها(٢).

أبرز المحطات التى مر بها الحوار الجنوبى - الجنوبى :

برز مصطلح الحوار الجنوبى لأول مرة فى القاموس السياسى السودانى فى عام ١٩٩٩ عند تكوين منبر جنوب السودان داخل المؤتمر الوطنى الحاكم، وذلك عندما استضاف القصر الجمهورى لقاء جمع الفريق شرطة جورج كنقور أروب نائب رئيس الجمهورية حينذاك ورئيس منبر جنوب السودان بالمؤتمر الوطنى، والدكتور رياك مشار مساعد رئيس الجمهورية ورئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية - قبل عودته إلى صفوف الحركة الشعبية- مع السيد جوزيف أوكيلو ابانقا الأمين العام للتجمع الوطنى المعارض بالداخل ورئيس تجمع الأحزاب الإفريقية السودانية (يوساب)، والسيد أبيل ألير، والسيد كلونق مابيور، ولفيف من القيادات الجنوبية بالداخل، وذلك بهدف البحث عن دور لجنوبيى الداخل فى عملية السلام سواءا كانوا معارضين أو مؤيدين للحكومة(٣). وكان من المؤمل أن تتسع دائرة هذا الحوار لتشمل الحركة الشعبية وبقية جنوبيى الداخل.

غير أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، بسبب مواقف الحركة التى تشككت فى هذا المسعى واعتبرته محاولة من الحكومة لاستقطاب القوى الجنوبية المعارضة، كما أن بعض القراءات الخاطئة بالداخل رأت فى التقارب الجنوبى - الجنوبى تهديدا لوحدة السودان.

من ناحية أخرى، نشطت المؤسسات الكنسية فى الخارج والداخل فى جمع القوى الجنوبية وتوحيد صفوفها، حيث تم تنظيم عدد من المؤتمرات للقيادات الدينية المسيحية والسياسية الجنوبية المختلفة، فدعا مجلس الكنائس العالمى لعقد مؤتمر للحوار الجنوبى - الجنوبى فى أوغندا، وبعد ذلك تعددت اللقاءات التى هدفت لتوحيد رؤية القيادات الجنوبية فعقدت خلال عام ٢٠٠١ وحده أربعة مؤتمرات هى: مؤتمر أساقفة كمبونى فى يناير، مؤتمر القيادات الجنوبية السياسية والمسيحية فى نيروبى فى يونيو، مؤتمر أساقفة الكنيسة الإنجيلية اللوثرية الذى عقد فى الخرطوم فى أغسطس.

وبالإضافة لذلك دعا الرئيس النيجيرى أوباسانجو لعقد ورشة للحوار الجنوبى - الجنوبى فى أبوجا غير أنها لم تعقد، كما عقد مؤتمر للقيادات الجنوبية فى أكسفورد ببريطانيا. ورغم محدودية نتيجة هذه الحوارات إلا أنها استطاعت أن تستمر بحضور بعض القيادات السياسية بالمعارضة الداخلية والقيادات العسكرية الشعبية المتحالفة مع الحكومة دون القيادة السياسية.

مؤتمر عنتبى :

سعت بعض القوى والمنظمات الدينية المسيحية وعلى راسها مجلس الكنائس العالمى الذى دعم اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، إلى بلورة موقف موحد للقوى الجنوبية حيال قضايا الوحدة وتقرير المصير، ووقف إنتاج النفط ووقف قصف المدنيين ووقف ما سماه بالرق والاختطاف. وقد دعا المجلس مجموعة من الأحزاب والتنظيمات والقوى الجنوبية إلى مؤتمر بعنتبى بأوغندا لمناقشة المستجدات على ملف السلام بالبلاد، إلا أن المؤتمر فشل، وحمل بونا ملوال الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية مسئولية فشل المؤتمر عقب استفساره الإدارة المكلفة بالإعداد للمؤتمر عن أهدافه ومدى أحقية الجهات الراعية فى دعوة الأشخاص وكيفية اختيارهم، واعتبر ملوال تصرف قرنق تشكيكا فى أهداف المؤتمر ومحاولة لقطع الطريق أمام الفعاليات الجنوبية وإعلانا عن رغبة صارخة فى الانفراد بتمثيل الجنوب دون الاعتراف بالقوى الجنوبية الأخرى.

ملتقى أساقفة كمبونى :

عقد هذا المؤتمر فى الفترة من ١٥ إلى ١٩ يناير ٢٠٠١ فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة الشعبية فى جنوب السودان، وشارك فى أعماله أكثر من (٣٠) من قساوسة كمبونى العاملين فى مناطق الحركة وقد انتهى المؤتمر لقناعة جماعية بأن ظروف الحرب فى السودان فى هذه المرحلة هى ظروف أصبحت غير أخلاقية ومصيبة كارثية، ولم تعد نضالا من اجل حرية السودانيين والدفاع عن حقوق الإنسان بل أصبحت صراعا من أجل القوة والمصالح والأطماع.

ملتقى القيادات السياسية والشعبية الجنوبية فى الداخل والخارج :

عقد هذا المؤتمر فى الفترة من ١٦ إلى ٢٣ يونيو ٢٠٠١ فى مدينة سومو الكينية تحت شعار (العملية السلمية من الشعب للشعب لحياتنا ومستقبلنا ووحدة الشعب السودانى) ودعا إليه منبر جنوب السودان للسلام بلندن وشارك فى أعماله أكثر من ٢٠٠ شخصية يمثلون منبر جنوب السودان الذى ينتمى معظم أعضائه لتجمع الاستوائيين و تجمع أبناء بحر الغزال الذى يدعو للانفصال، فضلا عن المنبر المدنى لجنوب السودان.

ودعت توصيات المؤتمر لوقف شامل لإطلاق النار والدخول فى ترتيبات تفاوض مباشر لتسريع إحلال السلام بالجنوب عبر

الخيارات السلمية، وتثبيت حق تقرير المصير الذى يجب أن يمارس عبر استفتاء تحت مراقبة دولية، وتكثيف الجهود لإحداث التنمية والاستقرار وإجراء حوار مكثف مع الأطراف الجنوبية بهدف توحيدها تحت خيار السلام.

مؤتمر الكنيسة الإنجيلية اللوثرية :

عقد هذا المؤتمر بالخرطوم فى الفترة من ٢ إلى ٨ أغسطس ٢٠٠١ تحت شعار (السلام فى السودان) وشاركت فى مداولاته كل القيادات السياسية والمسيحية الجنوبية فى الداخل والخارج، واستعرض المؤتمر وسائل إيقاف الحرب وتحقيق السلام والأبعاد الاجتماعية والثقافية والتنموية وقضية السلام بشكل تفصيلى، وترأس المؤتمر رئيس الكنيسة الإنجيلية اللوثرية الأب أندرو بوقوقو.

دعا المؤتمر لحسم المشكلة المستعصية بين الشمال والجنوب عبر الاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب. كما دعا للدخول فى حوار جاد بين المسيحيين والمسلمين للحد من استخدام الدين كأداة لتصعيد الحرب، وحث أطراف النزاع على السماح بتوزيع إمدادات الإغاثة المتمثلة فى الغذاء والدواء والكساء للمدنيين وعدم استخدام المجاعة كسلاح للحرب.

مؤتمر الكنيسة الكاثوليكية الأسقفية السودانية :

عقد هذا المؤتمر فى العاصمة الكينية نيروبى فى الفترة من ١٢ إلى ١٧ أغسطس ٢٠٠١ وشارك فى مداولاته أكثر من (٥٠) من أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الذين وجهوا نداء إلى قداسة البابا يوحنا بولس الثانى بابا الفاتيكان والدكتور جورج كيرى كبير أساقفة كنيسة كانتربرى وسائر القادة الدينيين فى العالم للسعى لوقف الحرب وتحقيق السلام فى السودان. ونادى المؤتمر بتقرير المصير لشعب الجنوب.

مؤتمر بناة الوفاق فى السودان :

دعا الرئيس النيجيرى أوباسانجو لعقد مؤتمر للقيادات الجنوبية بالعاصمة أبوجا فى الفترة من ١٢ -١٧ نوفمبر ٢٠٠١، بشارك فيه المثقفون والسياسيون والسلاطين وزعماء القبائل من مختلف الفصائل الجنوبية سواء الحركة الشعبية أو القوى السياسية الجنوبية الأخرى، غير أن الكثير من العقبات والصعوبات قد واجهت فكرة المؤتمر وأدت إلى فشله وإلغائه، حيث أصرت الحركة على أن يتم تمثيلها بنصف مقاعد المؤتمر السبعين، وهو ما رفضته القيادات الجنوبية جملة وتفصيلا على اعتبار أن الحركة ليس لديها هذه القاعدة العريضة من أبناء الجنوب حتى تحتل خمسة وثلاثين مقعدا فى المؤتمر، ثم جاءت العقبة الثانية حين اعترضت بعض القيادات الجنوبية على تمثيل الجنوبيين المنتمين للمؤتمر الوطنى بحجة أن اراءهم معروفة.

المؤتمر الاستشارى لجنوب السودان بأكسفورد:

بدعوة من المنبر الديمقراطى لجنوب السودان، تم عقد مؤتمر للقوى السياسية وتنظيمات المجتمع المدنى الجنوبية فى مدينة أكسفورد بالمملكة المتحدة فى الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أغسطس ٢٠٠٣ حضرته وفود جنوبية من السودان وشرق إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوربا، وأكد المؤتمر على حق جنوب السودان فى تقرير مصيره عن طريق استفتاء بإشراف دولى.

وتحفظت قيادة الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان على هذا المؤتمر ولم تشارك فيه.

مبادرة السياسيين الجنوبيين بالداخل:

أكثر المبادرات التى كانت قريبة من تحقيق شىء من النجاح، هى تلك المبادرة التى قامت بها مجموعة من السياسيين الجنوبيين بالداخل والقريبين من أطروحات الحركة الشعبية لجمع الحركة والفصائل المتحالفة مع الحكومة، وهى المبادرة التى باركتها المفوضية الأوروبية وعرضت تمويلها وتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاحها كما قبلتها الحكومة والفصائل المتحالفة معها. وقد بادر فاولينو باسم قوات دفاع جنوب السودان بقبول مبادرة المثقفين الجنوبيين التى تبنتها المفوضية الأوروبية لخلق تقارب بين جنوبيى الداخل والحركة الشعبية.

الحوار بين الحركة الشعبية والفصائل المتحالفة مع الحكومة بشأن الترتيبات الأمنية:

نص الاتفاق الإطارى حول الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية، والموقع بين الحكومة والحركة الشعبية بنيفاشا فى ٢٥سبتمبر٢٠٠٣، على عدم السماح لأية مجموعة مسلحة متحالفة مع أى من الطرفين بالعمل خارج قوتى الطرفين، كما نص على استيعاب من لديهم الرغبة والأهلية من هذه القوات فى القوات النظامية التابعة لأى من الطرفين (الجيش والشرطة والسجون وقوات حرس الصيد)، بينما يتم استيعاب البقية فى الخدمة المدنية ومؤسسات المجتمع المدنى، ونص الاتفاق كذلك على معالجة وضع المجموعات المسلحة فى البلاد بما يحقق الاستقرار والسلام الشامل والمشاركة الكاملة فى عملية الانتقال.

أثارت هذه الترتيبات مخاوف الفصائل العسكرية المتحالفة مع الحكومة حول مستقبلها خلال الفترة الانتقالية فى ظل سيطرة الحركة الشعبية والجيش الشعبى على الجنوب، معتبرة أن الاتفاقية لا تحقق مطالبها، ودخلت فى اجتماعات مكثفة مع قادة الحكومة والمؤتمر الوطنى لمعرفة مصيرها. وقد عمدت القيادات الحكومية وعلى أعلى المستويات إلى تطمين قادة هذه الفصائل على مستقبلهم، حيث اجتمعت بهم، مؤكدة أن الحكومة لن تتخلى عنهم بعد توقيع اتفاق السلام وان العلاقة مع هذه الفصائل هى التى ستبنى عليها وحدة السودان.

وفى بداية العام الماضى ٢٠٠٤، قامت الحكومة بتعيين حوالى ٦٠ ضابطا من الفصائل العسكرية المتحالفة معها فى القوات المسلحة ومنحتهم رتبا عليا، وهو ما جعل البعض يتهم الحكومة بالسعى لاستبقاء جزء مهم من قوة دفاع جنوب السودان تحت سيطرتها حتى يمكنها استخدامه عند الحاجة لإجهاض العملية السلمية أو ممارسة الضغوط على حكومة الجنوب خلال الفترة الانتقالية. وقد أثارت هذه الخطة حفيظة الحركة الشعبية، بينما يرى هؤلاء الضباط أن رفض الحركة لتقارب حقيقى مع هذه الفصائل هو الذى يدفعهم لقبول خطوة الحكومة. واقترحت الحكومة فى مفاوضاتها مع الحركة حول ترتيبات وقف إطلاق النار وتنفيذ البروتوكول الأمنى، أن يخصص كل طرف ألفى فرصة من نصيبه فى القوات المشتركة التى تبلغ جملتها (٢٤) الفا لتوزع أربعة الاف على هذه الفصائل.

من جانبهم، سعى قادة هذه الفصائل إلى إيصال صوتهم لوسطاء الإيقاد، حيث سلمت قوات دفاع جنوب السودان مذكرة للايقاد طالبت فيها بمعرفة نصيبها فى الوحدات العسكرية المشتركة وأجهزة الأمن وقوات الشرطة والسجون إلى جانب مشاركتها فى اللجان المختلفة. وشددت المذكرة على عدم نشر أى قوات للحركة الشعبية فى المناطق التى تتواجد بها قوات دفاع جنوب السودان، معللة ذلك بوجود خلافات لتلك القوات مع الحركة جراء إشكالات تتعلق بالحوار الجنوبى - الجنوبى لم يتم حسمها بعد، وطالبت هذه القوات بضرورة إعادة تقسيم القوات المشتركة وقوات الحرس الجمهورى بالتساوى بينها وبين طرفى الاتفاق (الحكومة والحركة) بحيث يكون لها ثمانية الاف فى الأولى وألف فرد فى الثانية. وحذر قادة هذه القوات من أن عدم معالجة وضعية هذه الفصائل ليس فى صالح السلام، مذكرين بأن البند السابع من البروتوكول الأمنى ينص على مشاركة هذه القوات فى عملية السلام ليكون السلام مستديما.

وفى لقاء بين ممثلى هذه الفصائل وهيئة قيادة الجيش الشعبى بنيروبى حضره جون قرنق قائد الحركة والجيش الشعبيين، رفض زعيم الحركة مطالب هذه الفصائل ومقترحاتها، وطالبها بأن تبحث عن مستقبلها ضمن ترتيبات الحكومة أو أن تنضم إلى حركته كقوات وليس كفصائل، واقترح أن يتم استيعابهم فى نصيب المؤتمر الوطنى بالجنوب، وان يبحثوا عن حقوقهم لدى حكومة الخرطوم التى (استخدمتهم ضد الحركة) أو أن ينضموا لحركته. وقد ردوا عليه بأن الجنوب ملك لجميع السودانيين وليس حكرا على الحركة الشعبية، واجمعوا بالمقابل على رفض مقترحات قرنق معلنين التمسك بمواقفهم وحقوقهم، حيث فهموا من كلام قرنق أنه يريد استقطابهم وأن يوصل لهم رسالة مفادها انه وحده الذى بيده زمام الأمور بالجنوب، مؤكدا أنه يفتح الباب لأى شخص منهم للدخول معه قائلا إن اللسان والأسنان هى ضمن مكونات الفم الآدمى وأنه - قرنق - ذلك الفم، فردوا عليه بأن له فمه ولهم أفواههم.

ويبدو أن قرنق يريد من تلك المليشيات أن تستسلم له ليعاملها بالطريقة التى يريدها وينفذ فيها الحكم الذى يراه، أو أن تنضم إلى حكومة السودان فى الشمال، وفى حالة فشل أى واحد من الخيارين فإن الزعيم يريد أن تتولى الحكومة المركزية عنه مسئولية نزع سلاح تلك المليشيات بالقوة.

وعلى صعيد متصل، انتقد المنبر الديمقراطى لجنوب السودان اتفاق الترتيبات الأمنية معتبرا أنه يمثل "رخصة لإعلان حرب جديدة" بسبب عدم استيعاب الفصائل الجنوبية الأخرى فى الاتفاق، رافضا أن يكون جيش الحركة الشعبية هو المسيطر فى الجنوب، ومطالبا بدمج كل القوات الجنوبية الأخرى مع الجيش الشعبى فى جيش واحد يسمى بقوات جنوب السودان. ورأى المعارض الجنوبى البارز بونا ملوال أن أفضل تدبير أمنى كان يمكن لقائد الجيش الشعبى أن يتفاوض حوله لصالح شعب جنوب السودان هو الذى كان يجب أن يعطى الدور الأمنى للمجموعة الدولية التى راهنت على اتفاقية السلام(٤).

قضايا الحوار الجنوبى - الجنوبى :

- تتجاوز قضية تقرير المصير وأهميتها الجنوبيين لتشمل القوة السياسية الشمالية والقوى الإقليمية وجيران السودان وتتطلب هذه القضية تشاورا واسعا على مستوى القوى الجنوبية وعلى مستوى شركاء السلام. وترتبط هذه القضية عند القوى الجنوبية بمسألة العدالة والحقوق الجنوبية فى الإطار الوطنى ويتطلب الأمر إدارة الحوار حول هذه القضية وإبعادها عن المزايدات السياسية لجعل الوحدة خيارا جاذبا يختاره المواطن الجنوبى بمحض إرادته.

- قضية المشاركة السياسية فى الفترة الانتقالية، حيث ترى كل الأطراف غير المشاركة حاليا فى طاولة التفاوض ضرورة إشراكها فى مرحلة تنفيذ الاتفاقية. ويدخل فى ذلك قضايا الديمقراطية والانتخابات وقضايا الحريات ورعاية حقوق الإنسان. ويرى دعاة الحوار الجنوبى أن هناك مجموعات جنوبية سيكون إشراكها فى التكوين السياسى الجديد لجنوب السودان أمرا حاسما لإيجاد الاستقرار اللازم خلال الفترة الانتقالية ومن بينها المليشيات المسلحة المختلفة فى جنوب السودان.

- قضية كيفية حكم الجنوب وهى تتصل بمسألة اللامركزية فى الجنوب، حيث يتخوف البعض من أن تتجه الحركة إلى تركيز السلطات على المستوى الإقليمى وتهميش الولايات، ويزيد من تلك المخاوف موقف الحركة خلال المفاوضات والذى كان يدعو لإدارة الجنوب من خلال ثلاث ولايات فقط. ويعيد ذلك للأذهان تجربة أديس أبابا، حيث كانت قد شهدت نوعا من تركيز السلطات جعل القبائل الصغيرة تشعر بالظلم والهيمنة من القبائل الكبيرة.

- تحقيق المصالحة بين قوى ومجتمعات جنوب السودان وجمعهم مرة أخرى كمجتمعات سلمية، وتحقيق السلام الاجتماعى ونزع فتيل الصراعات القبلية.

- بحث قضية السلطة فى الجنوب وخصوصا القدرات الإدارية والسياسية للحركة الشعبية. كيف ستمارس الحركة الشعبية صلاحياتها فى الجنوب بعد اتفاق السلام؟ وما هى علاقة الحركة الشعبية بالمجتمع المدنى المحلى الذى ينبغى أن يساهم فى السلطة بالجنوب؟

التحديات التى أدت لتعثر الحوار:

ظل التصالح الجنوبى - الجنوبى لاسيما بين القوى والفصائل المسلحة هاجسا يؤرق المجتمع الجنوبى خاصة الذين يدركون خطورة الانقسام السياسى والعسكرى الجنوبى. وقد بذلت جهود متعددة لابتداء حوار جنوبى يفضى إلى تحقيق مصالحة جنوبية - جنوبية كما رأينا، ولكن هذه المساعى لم تؤت الثمار المرجوة لأسباب متعددة منها:

١- أبدت الحركة الشعبية ترددا واضحا فى قبول المبادرات المطروحة للحوار والمصالحة الجنوبية ، حيث تخشى الحركة الدخول فى مفاوضات مباشرة خاصة مع الفصائل المتحالفة مع الحكومة قد ترغمها على تقديم تنازلات وربما تضطرها إلى استيعاب قيادات هذه الفصائل ومنحهم مناصب وربتا قد تؤثر على نصيب الحركة فى السلطة فى الجنوب والذى ربما كانت تدخره لاستقطاب الأنصار والمشايعين.

٢- ربما كانت الحركة الشعبية تريد قبل الإقدام على عملية المصالحة القضاء على قوة دفاع جنوب السودان وإضعاف

المعارضة السياسية الجنوبية وتهميشها لتنفرد بالجنوب، وقد يفسر ذلك تعمد وفد الحركة الذى زار الخرطوم عدم مقابلة قيادات مجلس تنسيق الولايات الجنوبية والقيادات العسكرية لقوة دفاع جنوب السودان. كما تعترض الحركة على أى دور سياسى يمكن أن تقوم به الكنيسة، بينما تعتبر الكنيسة نفسها جزءا من المجتمع المدنى وتدعو لعلمانية الدولة وحرية الاعتقاد والتعبير.

٣- رغم أن قوة دفاع جنوب السودان والفصائل المتحالفة مع الحكومة قد وجدت نفسها مضطرة لإجراء مصالحة مع الحركة الشعبية، التى أصبحت وبحكم بروتوكولات نيفاشا المسيطرة على الجنوب، إلا أنها تتحاشى أن يأتى حوارها مع الحركة عبر الجهود التى تقودها الجماعات الكنسية التى تعتبرها هذه الفصائل أقرب إلى الحركة الشعبية.

٤- رغم أن الحكومة قد بعثت بإشارات تفيد بتأييدها للحوار والتصالح بين الحركة وقوة دفاع جنوب السودان، إلا أن هناك من يتهم بعض الجهات الحكومية بالتردد فى دعم عملية المصالحة هذه والتى ربما تفضى فى النهاية إلى استيعاب قوة دفاع جنوب السودان داخل الحركة الشعبية. ويرى هؤلاء أن ما اسموه بالعناصر الرافضة لعملية السلام داخل الحكومة تريد الاحتفاظ بقوة دفاع جنوب السودان لاستخدامها لإضعاف ونسف عملية السلام. وترد الحكومة بأن السلام هو خيارها الاستراتيجى وأنها تسعى لبناء شراكة قوية مع الحركة خلال الفترة الانتقالية وليس فى حساباتها إجهاض الاتفاقية التى فاوضت أكثر من عشر سنوات لإنجازها.

٥- يواجه الحوار الجنوبى - الجنوبى مشكلة فى عدم اعتراف الأطراف الراعية لمفاوضات السلام (الإيقاد وشركائها الأوروبيين والأمريكان) بجدوى الحوار فى الوقت الراهن، حيث يرون أن الأولوية الآن لتحقيق السلام وبعد ذلك يأتى دور الحوار مع القوى السياسية الجنوبية.

الحوار الجنوبى - الجنوبى .. أى مستقبل:

بوصول مفاوضات السلام بين الحكومة والحركة الشعبية إلى شوطها الأخير، تسقط كل الحجج التى كانت تساق لتعطيل الحوار الجنوبى - الجنوبى الذى يجب أن ينطلق دونما إبطاء ليعمل أولا على إعادة بناء الثقة بين الأطراف الجنوبية، ثم يدلف لمناقشة القضايا الأخرى التى يحدد الجنوبيون مستقبلهم من خلالها. ولابد من التأكيد هنا على أن أى محاولة لتجاهل أو تخطى أى عنصر سياسى موجود بالجنوب تحت أى حجة يعتبر مؤشرا خطيرا يهدد مستقبل السلام برمته.

ولابد أن يتبع هذا الحوار حوار جنوبى - شمالى يعمل على بناء مستقبل السودان الواحد الموحد، ما دامت القوى الموقعة على اتفاق السلام قد أعلنت عن أنها ستعمل على جعل الوحدة خيارا جاذبا، والتوصل إلى السلام يفضى فى النهاية لوحدة طوعية عبر الاستفتاء بعد انتهاء الفترة الانتقالية. وهو أمر يحتاج لتكاتف جهود كل القوى الوحدوية فى أرجاء السودان كافة. كما أن القوى الدولية والإقليمية التى يهمها أمر السودان - وعلى رأسها مصر وجيران السودان الآخرون - مدعوون للمساهمة فى أن تبلغ الحوارات السودانية نهاياتها السعيدة.

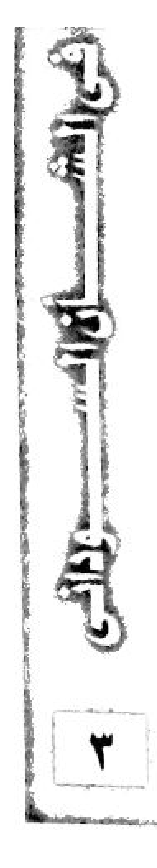
المراجع :

(١) جون بونج باحث فى معهد الدراسات الحكومية التابع لجامعة سايمون فريزر فى فانكوفر بكندا، تساؤلات حول قدرة الحركة الشعبية على إدارة جنوب السودان، ١٢ يناير ٢٠٠٤، نشر فى موقع سودانايل على الانترنت www.sudanile.com، ٢٩ يوليو ٢٠٠٤.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) السلطان ضيو مطوك، مقال بعنوان "الحوار الجنوبى - الجنوبى، مجلة سودان سلام، أكتوبر ٢٠٠٣، المركز السودانى للثقافة والإعلام، القاهرة.

(٤) بونا ملوال، اتفاقية السودان الأخيرة للسلام: الاتفاقية غير العادلة ولا الشاملة، مركز عبد الكريم الميرغنى الثقافى،٢٠٠٤، ص (٥٨ - ٦٠).



مفاوضات نيفاشا بين مؤشرات النجاح وعوامل الفشل



أخذت مفاوضات السلام في نيفاشا منعطفا جديدا بعد انعقاد جلسة مجلس الأمن الاستثنائية في نيروبي بكينيا وإعلانه قرار رقم ١٥٤٧، الذي يدعم فيه مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، ويحثهما فيه على التوصل إلى اتفاق سلام شامل قبيل انتهاء العام الجاري. وقد جاء قرار مجلس الأمن بمثابة دعم قوى لعملية السلام وأداة ضغط سياسى على الطرفين لتذليل كل العقبات بينهما، والتوقيع على اتفاقية سلام. وعلى ذلك لم يبق على رأس المواضيع التفاوضية بين الطرفين سوى اتفاق وقف إطلاق النار النهائى واليات تطبيق اتفاق السلام الشامل. وتأتى مفاوضات وقف إطلاق النار استكمالا لاتفاق الترتيبات الأمنية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، والذى تم التوقيع عليه فى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣. ورغم أهمية العامل الدولى فى نجاح المفاوضات الخاصة بجنوب السودان، إلا أنها قد لا تؤدى بالضرورة إلى خلق حالة السلام بين الطرفين، إذا لم تتوافر الإرادة السياسية لكليهما فى إنجاح العملية التفاوضية.

وتعد اتفاقية وقف النار النهائية بين الطرفين -التى تجرى بشأنها المفاوضات الآن فى كينيا - من أهم المواضيع التفاوضية بين الطرفين والتى يمكن أن تؤدى إلى نجاح السلام فى السودان أو فشله. ومن المفترض أن الطرفين قد توصلا إلى تفاهم بشأن ما يلى: مناطق وقف إطلاق النار، دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مراقبة وتنفيذ الاتفاقية، تكوين مجلس دفاع مشترك ودور الوحدات المشتركة. كما نجحت اللجنة المشتركة بين الطرفين فى التوصل إلى اتفاق بشأن مطالبة الحركة بوضع وحدات تابعة لها فى شرق السودان، ومطالبتها أيضا بإنشاء وحدات جوية تابعة لها فى جنوب السودان. وقد نجح المفاوضان الرئيسيان: النائب الأول على عثمان طه، وزعيم الحركة الشعبية جون قرنق فى التوصل إلى تفاهم بشأن كلتا القضيتين، حيث أجلت الحركة مطلبها حول شرق السودان بعد أن تعهدت الحكومة السودانية بمعالجة وضع القوات المسلحة فى شرق السودان على طاولة المفاوضات مع التجمع الوطنى المعارض فى القاهرة. أما قضية الوحدات الجوية التابعة للحركة فى جنوب السودان، فتم الاتفاق على إحالتها إلى مجلس الدفاع المشترك بين الطرفين خلال الفترة الانتقالية بعد توقيع اتفاقية السلام الشاملة. ولم يبق غير قضية واحدة فى ملف اتفاقية وقف إطلاق النار النهائية هى قضية تمويل جيش الحركة فى الجنوب، حيث طالبت الحركة بتمويل جيشها من خزانة الدولة السودانية باعتبار أن جيش الحركة يتساوى مع جيش الحكومة فى المرحلة الانتقالية حسب اتفاق الترتيبات الأمنية بين الطرفين، وبالتالى يجب أن يحصل على تمويله من خزانة الدولة كما تحصل القوات المسلحة القومية. غير أن الموقف الحكومى يرى أنه باتفاقية تقاسم الثروة فى الجنوب، والتى تحصل من خلالها حكومة جنوب السودان على ٥٠٪ من عوائد النفط الجنوبى والعوائد الأخرى، فإنه من المفترض أن تمول الحركة جيشها من اقتسام الثروة حيث يتم تمويل كلا الجيشين بشكل منفصل عن الآخر. كما دفعت الحكومة السودانية بأنها لا تستطيع تمويل قوات عسكرية لا تعرف عددها أو عتادها، كما أنها لا تملك السيطرة عليها أو إعطاءها الأوامر. ومن المتوقع أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق فيما بينهما يخص قضية التمويل، حيث يحاول كل منهما الظهور أمام المجتمع الدولى بأنه الطرف الأكثر مرونة ورغبة فى التفاوض. ولنجاح العملية السلمية فى جنوب السودان، فإنه من الضرورى توافر شرط رئيسى، يبدو حتى الآن عدم توافره بشكل كاف لتطبيق اتفاقية السلام الشاملة، هذا الشرط هوالمناخ السياسى لتطبيق اتفاقية السلام، والذى يدخل فيه ضرورة عدم تمكين الفئات المناهضة للسلام بين الطرفين من إفشال تلك العملية.

(Stephen John Stedman, Policy Implications in Stephen John Stedman, Donald Rothchild and Elizabeth M. Cousens eds, Ending Civil Wars the Implementation of Peace Agreements, London: Lynne Rienner Publishers, 2002)

مناخ تطبيق الاتفاقية :

يوحى المناخ السياسى العام فى السودان ككل بشىء من الصعوبة فى تحقيق سلام حقيقى، ويرجع ذلك إلى حزمة من العوامل. فمن ناحية الحكومة السودانية فى الشمال، فإنها تواجه مجموعة من الأزمات، على رأسها أزمة دارفور، التى تم تدويلها بشكل سريع ووصلت إلى مجلس الأمن وصدر فيها أكثر من قرار، وتجرى الآن بشأنها الحكومة السودانية مفاوضات فى أبوجا بنيجيريا تحت مراقبة دولية. وتداعيات الموقف فى دارفور تؤثر بشكل سلبى على سير المفاوضات فى نيفاشا، حيث يتم التلويح بفرض عقوبات على الحكومة السودانية إذا ثبت تورطها فى عمليات تطهير عرقى أو عجزت عن ردع عمليات الهجوم التى تقوم بها جماعات الجنجويد. وبالتالى فقد خلقت أزمة دارفور عبئا سياسيا ثقيلا على الحكومة السودانية مما أدى بها إلى الدفع بجزء كبير من طاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لحل أزمة دارفور وإبعاد شبح العقوبات عنها.

كما أدى تعرض الحكومة السودانية فى الشمال لأكثر من محاولة انقلابية، اتهم فيها أطراف من المؤتمر الشعبى بقيادة د.حسن الترابى، إلى إرباك القيادة السياسية، حيث بات نظام الدولة وكيانه مهددا. ومن المؤكد أن تعرض نظام الإنقاذ إلى عمليات انقلابية قد يضعف من موقفة التفاوضى مع الحركة الشعبية، وبالتالى يصعب التوصل إلى سلام شامل وتطبيقه فى الجنوب فى مثل هذه الأجواء التآمرية.

كما أن سوء العلاقات السودانية- الاريترية ومساندة اريتريا للحركات المتمردة فى شرق السودان أيضا، جاء بضغوط أخرى على الحكومة السودانية، إذ إن القلق من انفجار الأوضاع فى شرق السودان ومحاولات منع السياسات العدائية لإريتريا فى المنطقة الشرقية تطلب حشودا عسكرية وتوظيف بعض الإمكانيات الاقتصادية. ثم تأتى العملية التفاوضية مع التجمع الوطنى المعارض لتضيف عبئا سياسيا آخر على الحكومة السودانية من قبل الحركات السياسية الشمالية، التى تعترض على السياسات الحكومية واحتكارها للعملية السياسية والسلطة مما يعنى أن الحكومة مطالبة بتقديم تنازلات سياسية أمام هذا التجمع المعارض الذى يضم أغلبية الحركات السياسية فى السودان.

كما تعرقل حالة عدم الثقة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان تطور العلاقات بينهما على نحو إيجابى، ويرجع ذلك إلى محاولات الطرفين إضعاف موقف الآخر عن طريق الضغط عليه سياسيا أو عسكريا بأشكال مختلفة. فالحركة الشعبية تحث جماعات التمرد الأخرى غربا وشرقا فى السودان على قتال الحكومة السودانية، فى محاولة منها لقيادة الجماعات والفصائل المهمشة، بحيث تصبح الحركة الشعبية رائدة لمثل هذه الحركات مما يضعف الحكومة السودانية فى العملية التفاوضية.

وعلى هذا، فالحكومة السودانية تقدم أيضا بعض الدعم للقبائل والفصائل والميليشيات المسلحة فى جنوب السودان محاولة منها لزعزعة استقرار الحركة فى الجنوب وإضعاف موقفها على الأرض.

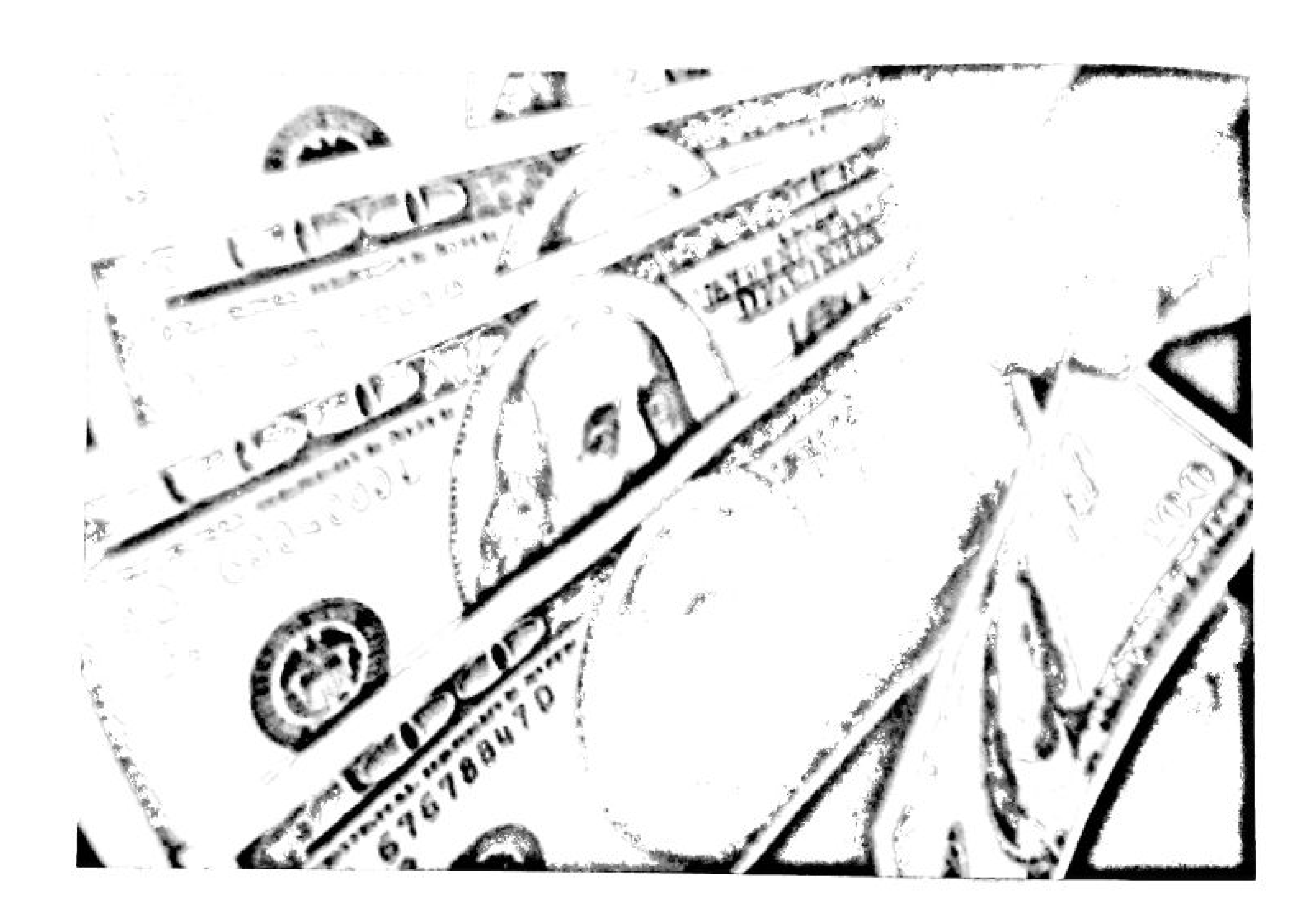
وفى الواقع ، فإن الوضع فى الجنوب السودانى لا يقل سوءا عن الوضع فى شمال السودان، إلا أن الضغوط الداخلية على الحركة الشعبية قد تكون أقل وطأة من مثيلاتها فى الشمال. وتوجد جملة من المظاهر التى قد تعيق تطبيق اتفاقية السلام الشاملة فى الجنوب، أولها حالة الاضطراب بين قيادات الحركة الشعبية بسبب تهميش جزء كبير منهم فى العملية التفاوضية والسياسية، واستحواذ جون قرنق وفصيله الأكبر الذى ينتمى إلى قبيلة الدينكا بأغلبية المناصب السياسية والسلطات، مما يعنى استمرارية الوضع على هذا النحو إذا تمت العملية السلمية وبدأت القيادة السياسية فى الحركة الشعبية فى توزيع المناصب والأدوار فى السلطة الجديدة. ولعل هذا الموقف هو الذى أدى إلى انتشار التقارير التى تفيد بأن سلفا كير نائب رئيس الحركة الشعبية سيقوم بعزل جون قرنق من منصبة بسبب عدم رضائه عن احتكار جون قرنق السلطة فى جنوب السودان، وهو الأمر الذى تم تكذيبه من قبل مسئولى الإعلام فى الحركة، إلا أن هناك أطرافا داخل جنوب السودان وداخل الحركة أكدت أن هناك خلافات بين القائدين، والخلافات السياسية فى الحركة الشعبية بين القادة غالبا ما تجنح باتجاه سياسة العنف والإقصاء. كما أن أطرافا من أعضاء الحركة والمنتمين إلى القبائل الاستوائية فى المديريات الاستوائية الجنوبية أبدوا اعتراضهم على تصرفات قيادة الحركة الشعبية وسبل إدارتها للمناطق التى تقع تحت سيطرتها، كما أنهم أبدوا استعدادهم لاتخاذ العنف طريقا لردع سياسات الحركة الشعبية وخصوصا ضد قواد وضباط الحركة المنتمين إلى قبيلة الدينكا.

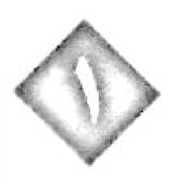
وعلى صعيد آخر، فهناك فصائل وميليشيات عسكرية أخرى فى الجنوب السودانى غير تابعة لوحدات الحركة الشعبية أو القوات النظامية للجيش السودانى. هذه الفصائل بدورها ترفض أن يتم إقصاؤها من العملية السياسية والتفاوضية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، خصوصا أن اتفاق الترتيبات الأمنية بين الطرفين يقر بضرورة إلغاء بقية الميليشيات المسلحة غير التابعة للحركة الشعبية. ويعد هذا الموقف من أشد العقبات التى تعرقل اتفاقية السلام فى الجنوب، حيث إن أغلبية الميليشيات من القبائل والفصائل الأخرى تعارض هيمنة الدينكا السياسية والعسكرية. وقد أعلنت هذه الفصائل والميليشيات رفضها التام لفكرة التنازل عن السلاح والقبول بوظائف مدنية فى حكومة جنوب السودان، لأن ذلك التنازل سيضعها تحت قبضة وسيطرة الحركة الشعبية. ومن ناحية أخرى، فهناك بعض القيادات السياسية الجنوبية التى لا تنتمى إلى الحركة الشعبية غير راضية عما يحدث من تكريس لهيمنة الحركة وتهميش بقية القوى السياسية فى الجنوب أمثال : فاولينو ماتيب القائد العام لقوات دفاع الجنوب، ورياك قاى رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية. ولعل موقف كثير من القوى السياسية والقبائل والفصائل الرافض لسياسة الحركة الشعبية، قد يؤدى إلى توتر المناخ السياسى فى الجنوب مما قد يسهم فى تعطيل العملية السلمية، حيث بات الحوار

الجنوبى - الجنوبى الذى تصر الحركة على إهماله بشكل أو بآخر من الضروريات فى هذه المرحلة حتى يتسنى للحركة اكتساب الشرعية اللازمة لقيادتها للجنوب بعد دخول اتفاقية السلام الشامل حيز التنفيذ. هذا بالإضافة إلى أن اتفاق تقاسم الثروة بين الحكومة والحركة الشعبية يجد معارضة كبيرة أيضا من جانب بعض قبائل جنوب السودان وخصوصا قبائل النوير التى يتم استخراج النفط من أراضيها، والتى ترفض أن تخصص لها نسبة مقدارها ٢٪ فقط من حصيلة الإنتاج باعتبارها القبيلة صاحبة الإقليم الذى يستخرج منه البترول، حيث يرى أبناء النوير أنهم وحدهم أصحاب الحق، باعتبار العرف السائد فى الجنوب بملكية القبيلة للأرض التى تقيم عليها. إن الخريطة السياسية لجنوب السودان تحتاج إلى قدر كبير من التهيئة، حتى يصبح المناخ السياسى الداخلى فى الجنوب مناسبا لبدايات تطبيق العملية السلمية واتفاق السلام الشامل.

وفى نهاية الأمر، قد تكون اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة والحركة قد شارفت على الانتهاء بالتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار النهائى والاتفاق بشأن إجراءات وترتيب تطبيق الاتفاقية، وقد يكون أيضا الدعم الدولى والإقليمى كفيلا بتشجيع الطرفين على إبرام السلام بينهما، إلا أن المناخ السياسى الذى يتم فيه تطبيق اتفاقية السلام بين الطرفين من العوامل الضرورية لإتمام عملية السلام بشكل ناجح. ورغم أن التوصل إلى اتفاق - فى حد ذاته - يعد بمثابة إنجاز سياسى للأطراف المشاركة، إلا أن مرحلة تطبيق اتفاقية السلام لا تقل بالضرورة عن مرحلة التوصل إلى اتفاق.

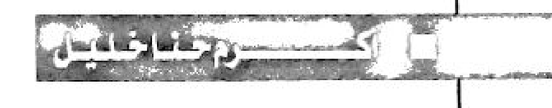
فى الاقتصاد الدولى والبيئة





مصر ومكافحة غسل الأموال

يعتبر عام ٢٠٠٤ حصاد ثمرة الجهود المصرية المبذولة لمدة تربو على ثلاثة أعوام فى مجال مكافحة غسل الأموال، حيث شهد هذا العام أربعة أحداث مهمة بالنسبة لمصر فى هذا المجال.



أولها: رفع اسم مصر من على قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال مكافحة غسل الأموال (NCCTs) فى ٢٧ فبراير، وكانت لجنة العمل المالى لمكافحة غسل الأموال (FATF) قد وضعت مصر على القائمة فى منتصف عام ٢٠٠١، وثانيها: انضمام مصر إلى الاتحاد الدولى لوحدات التحريات المالية (FIUs) المعروف باسم مجموعة الاجمونت وكان ذلك فى ٢٣ يونيو، وثالثها كان فى شهر أغسطس حينما حصلت مصر على حق دخول شبكة المعلومات السرية الدولية فى مجال مكافحة غسل الأموال وتعقب جرائم تهريبها والاعتداء على الأموال العامة، ورابعها: اختيار مصر نائب رئيس منظمة مجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا (MEN-AFATF) فى نهاية شهر نوفمبر الماضى، كذلك فإنه من المقرر أن تتولى مصر رئاسة المنظمة خلال عام ٢٠٠٦. وكانت مصر قد أصدرت القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال فى ٢٢ مايو بعد أن وافق عليه مجلس الشعب بصفة نهائية فى ٢٠ مايو وتم التصديق عليه من قبل رئيس الجمهورية، وقد جاء القانون فى (٢٠) مادة، وتم تعديله فى ٨ يونيو بالقانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣.

وينص قانون مكافحة غسل الأموال على حظر غسل الأموال المتحصلة من جرائم زراعة وتصنيع النباتات والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والاتجار فيها، وجرائم اختطاف وسائل النقل وخطف واحتجاز الأشخاص، والجرائم التى يكون الإرهاب بالتعريف الوارد فى المادة (٨٦) من قانون العقوبات أو تمويله من بين أغراضها أو وسائل تنفيذها، وجرائم استيراد الأسلحة والذخائر والمفرقعات والاتجار فيها وصنعها بغير ترخيص، والجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثالث والرابع والخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات، وجرائم سرقة الأموال واغتصابها، وجرائم النصب وخيانة الأمانة، وجرائم التدليس والغش، وجرائم الفجور والدعارة والجرائم الواقعة على الآثار، والجرائم البيئية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة، والجرائم المنظمة التى يشار إليها فى الاتفاقيات الدولية التى تكون مصر طرفا فيها، وذلك سواء وقعت جريمة غسل الأموال أو الجرائم المذكورة فى الداخل أو الخارج متى كانت معاقبا عليها فى كلا القانونين المصرى والأجنبى.

ونص القانون فى مادته الثالثة على أن تنشأ بالبنك المركزى المصرى وحدة مستقلة ذات طابع خاص لمكافحة غسل الأموال تمثل فيها الجهات المعنية وتتولى الاختصاصات التى حددها القانون ذاته فى المواد (٤، ٥، ٦).

وحدد القانون العقوبة بالسجن مدة لا تجاوز سبع سنوات - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد- وبغرامة تعادل مثلى الأموال

محل الجريمة على كل من ارتكب أو شرع فى ارتكاب جريمة غسل الأموال. كذلك يعاقب القانون بالحبس وبالغرامة التى لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أيا من أحكام المواد (٨، ٩، ١١) من القانون ذاته، وهذه المواد تحدد مسئوليات المؤسسات المالية التى لابد أن تلتزم بها للتعرف على عمليات غسل الأموال، وتساعد بها السلطات القضائية والجهات المختصة أثناء الفحص والتحرى أو التحقيق أو المحاكمة فى أى من الجرائم الخاضعة لهذه الأحكام.

ومن المعروف أنه كانت هناك محاولة لإصدار تشريع لمكافحة غسل الأموال فى أواخر عام ١٩٩٨، حين تقدم أحد النواب بمجلس الشعب بمشروع "قانون بحظر غسل الأموال فى جمهورية مصر العربية" يتكون من ثمانى مواد ويجرم كافة أعمال غسل الأموال فى مصر، وفى ذلك الوقت أحاله رئيس المجلس إلى لجنة الاقتراحات والشكاوى التى عكفت بدورها على دراسته خلال ثلاثة اجتماعات جرت عام ١٩٩٩، وقد ساد اتجاهان داخل اللجنة. الأول يرى الموافقة على المشروع، والاتجاه الثانى -وتمثله وزارة الاقتصاد- ذهب إلى عدم الحاجة إلى إصدار مثل هذا القانون، وإرجاء النظر فى إصداره لحين الانتهاء من إقرار الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة. وانتهت اللجنة إلى أن مشروع القانون مقبول شكلا وأوصت بإحالته إلى لجنة مشتركة من لجنة الشئون الاقتصادية ومكتبى الشئون الدستورية والتشريعية والدفاع والأمن القومى والتعبئة العامة. ثم توقفت مسيرة مشروع القانون.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الاقتراح أثار جدلا واسعا، ولكن قبل مناقشة الجدل الذى أثاره هذا الاقتراح لابد من التعرف على مفهوم ظاهرة غسل الأموال وآثارها.

مفهوم ظاهرة غسل الأموال وآثارها:

ظاهرة غسل الأموال ليست ظاهرة جديدة بل هى قديمة قدم الحاجة إلى إخفاء الثروات المتحصلة من أنشطة غير مشروعة، ويرجع تعبير غسل الأموال إلى العقد الثانى من القرن الماضى، حيث لجأت عصابات المافيا إلى حيلة جديدة للهروب من عيون الأمن عن طريق إنشاء غسالات لغسيل الملابس وكانت هذه الغسالات تعمل بالفئات المالية الصغيرة المتحصلة من هذا الغسيل وفى آخر اليوم كانوا يضيفون إلى أرباح المغسلة جزءا من تجارة المخدرات ليتم بذلك تنظيفها دون أن يرتاب أحد فى أمر المبالغ الكبيرة التى كانوا يجمعونها.

وتعرف عملية غسل الأموال بأنها تلك العملية التى يتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامى والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والفساد والقمار والدعارة والاختلاس وتجارة السلاح المحظورة على الأفراد وتقاضى الرشاوى والتهريب ... الخ، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم إنفاقها واستثمارها فى أغراض مشروعة. وتمر عملية غسل الأموال بثلاث مراحل هى :

مرحلة التوظيف/الإحلال Placement: ويهدف غاسلو الأموال فى هذه المرحلة إلى توظيف وإحلال الأموال غير المشروعة فى الاقتصاد الرسمى دون النظر إلى تحقيق الربح، فيبدأون فى توظيفها فى مشروعات استثمارية تتميز بالصفة الشرعية ومن هذه المشروعات: إنشاء القرى السياحية والمطاعم الفاخرة والعقارات ومعارض السيارات ومحلات الذهب ... الخ، مما يترتب عليه تغيير هوية الأموال غير المشروعة، ويسهل بذلك إيداع هذه الأموال فى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة. وتعتبر هذه المرحلة من أخطر مراحل غسل الأموال، حيث تنطوى على التعامل المباشر مع العائدات المالية للأعمال غير المشروعة. وتولى جهود مكافحة غسل الأموال أهمية خاصة لهذه المرحلة، مقارنة بالمرحلتين التاليتين نظرا لصعوبة تعقب هذه العائدات المالية لاحقا.

مرحلة التغطية أوالتعتيم : Layering وفى هذه المرحلة يقوم غاسلو الأموال بإجراء العديد من العمليات المصرفية على ودائعهم للفصل بين مصدرها الأصلى والحصيلة باستخدام إجراءات وعمليات مالية متعددة ومعقدة يترتب عليها التغطية على المصدر غير المشروع للأموال مع تدعيم ذلك بالمستندات. ويفضل البعض أن تتم مرحلة التغطية فى الأماكن البعيدة عن المكان الأصلى المتولد فيه الأموال غير المشروعة، وذلك لإبعاد حصيلة الأنشطة غير المشروعة عن مصدرها الحقيقى وضمان بقاء الأموال فى أمان لعدم تتبعها من جانب الجهات الرقابية.

مرحلة التكامل أوالاندماج Integration: وفى هذه المرحلة يتم استيعاب الأموال ذات المصادر غير المشروعة داخل الاقتصاد الرسمى بالكامل وتظهر مختلطة ومندمجة فى الاقتصاد الرسمى كأنها أموال متحصلة عن أنشطة مشروعة، بحيث يصعب تمييزها أو فصلها عن العائدات المالية للأعمال القانونية المشروعة.

الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال:

١- تساهم عمليات غسل الأموال فى تعميق التفاوت فى توزيع الدخل. إذ تحصل فئة من الناس على دخول بطريق غير مشروع ودون وجه حق، كما أنها دخول منتزعة من فئات منتجة فى المجتمع، ويحدث بذلك تحويل للدخول من فئات منتجة تحصل على دخلها بطريق مشروع إلى فئات أخرى غير منتجة تحصل على دخلها بطريق غير مشروع. وهو الأمر الذى يهدد المراكز النسبية لمكتسبى الدخول ويزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع.

٢- تعتبر الأموال الهاربة إلى الخارج فى البنوك العالمية لإجراء عمليات الغسل عليها استقطاعات من الدخل القومى. وإن كانت هذه الأموال قد تم الحصول عليها بطريق غير مشروع، إلا أنها فى الأصل منتزعة من فئات منتجة فى المجتمع، وهذا معناه نزيف للاقتصاد القومى إلى الاقتصادات الخارجية وحرمان البلاد من العوائد الإيجابية التى يمكن أن يحصل عليها المجتمع، وهى تلك العوائد التى تتمثل فى القيمة المضافة إلى الدخل القومى وما يرتبط بذلك من تشغيل للعمالة وعلاج مشكلة البطالة وتوفير جانب من المعروض السلعى ... الخ.

٣- كذلك فإن ارتباط عمليات غسل الأموال بتهريب الأموال إلى الخارج يؤدى إلى زيادة عرض العملة الوطنية فى مقابل الطلب على العملات الأجنبية، والتى يتم تحويل الأموال المهربة إليها بهدف إخفاء حقيقة مصدرها. وهذا معناه انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى التى يزيد الطلب عليها. كذلك فإن زيادة عرض العملة المحلية مع زيادة الطلب على العملة الأجنبية تؤدى إلى استنزاف الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية مما يلجأ معه المسئولون إلى رفع سعر الفائدة للحفاظ على المدخرات المحلية من التحول للعملات الأجنبية الأخرى، ومما لاشك فيه أن ارتفاع سعر الفائدة يمثل إحدى العقبات المهمة أمام الاستثمار.

٤- نظرا لارتباط عمليات غسل الأموال بهروب رأس المال إلى الخارج من خلال التحويلات النقدية المصرفية بين البنوك المحلية والبنوك الخارجية، فإن ذلك يؤثر على الفجوة التمويلية بين الادخار المحلى والاستثمار القومى، حيث تعجز المدخرات المحلية فى هذه الحالة عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادى نظرا لاتجاه جانب كبير منها إلى البنوك الخارجية، ويمكن أن يؤدى ذلك أيضا إلى زيادة المديونية الخارجية لتعويض النقص فى الادخار المحلى.

٥- بسبب الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الخفى وعمليات غسل الأموال، فإن الفجوة بين الدخل القومى الرسمى (المعلن) والدخل القومى الحقيقى تزداد، مما يؤدى إلى صعوبة مهمة الدولة فى وضع خطط أو برامج فعالة للتنمية الاقتصادية ويضعف من فاعلية السياسات النقدية والمالية للدولة. كذلك فإن ارتباط عمليات غسل الأموال بالتهرب الضريبى يؤثر بالسلب على الموارد المتاحة لتمويل أنشطة التنمية المختلفة والإسهام فى زيادة الأعباء المالية العامة من حيث حجم الدين العام الداخلى والخارجى على حد سواء، وهو ما يمكن أن يؤدى بدوره إلى التأثير على عجز الموازنة العامة للدولة، بل واتجاه الحكومات إلى فرض مزيد من الضرائب، وبالتالى زيادة حجم المعاناة التى يتعرض لها دافعو الضرائب أو الممولون وانخفاض حجم مدخراتهم إن وجدت، ومن ثم تتجه دالة الرفاهية الكلية فى المجتمع إلى الانخفاض.

٦- نظرا لأن الدخول التى تخضع لعمليات الغسل تأتى من مصادر غير مشروعة ولا تنتج من عمل أوجهد إنتاجى حقيقى، فإن ذلك يعنى أن مكتسبى الدخل لم يتعبوا فى سبيل الحصول عليه، وبالتالى لا يقدرونه ولا ينطبق عليهم السلوك الرشيد فى الاستهلاك، ويتصف النمط العام للاستهلاك لديهم بالسفه والتبذير، ويشيع لديهم الاستهلاك المظهرى ويزداد الإنفاق على السلع المستوردة، وما يصاحب ذلك من آثار سلبية على عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

٧- تؤثر عمليات غسل الأموال على استقرار أسواق المال فى العديد من الدول خاصة أسواق المال الناشئة وتعرضها للانهيار نتيجة لتحركات الأموال غير المشروعة بحجم كبير بين أسواق المال وبعضها بعضا بهدف غسلها، حيث أصبحت عملية انتقال الأموال من السهولة والسرعة بسبب الثورة المصرفية فى العالم، فالأموال غير المشروعة تتحول من سوق مال إلى أخرى عند أول بادرة خطر تظهر فى اقتصاد الدولة، مما يعرضها للعديد من الأزمات المالية، وهو ما يأتى ضمن ظاهرة أوسع يطلق عليها سرعة انتقال الأموال الساخنة بين الأسواق المالية فى مختلف أرجاء العالم.

٨- يرى البعض أن هناك آثارا إيجابية إذا ما عادت الأموال المغسولة وتم استثمارها داخل الدولة. غير أن الأمر ليس بهذه البساطة إذ إن عودة الأموال المغسولة لاستثمارها فى الدولة قد تجعل من الدولة مركزا لجذب المافيا العالمية وما يترتب على ذلك من مخاطر، هذا إلى جانب أن غاسلى الأموال لا يهتمون باستثمار أموالهم فى مشروعات طويلة الأجل تخدم الاقتصاد الوطنى وتزيد طاقته الإنتاجية وتعمل على حل مشكلة البطالة وتستخدم مدخلات محلية وتساعد فى زيادة القيمة المضافة، بقدر اهتمامهم بالتوظيف الذى يسمح بإعادة تدوير أموالهم غير المشروعة أكثر من مرة. كما أن هذه الأموال لا تتصف بالاستقرار، فهى أموال تظل فى حالة سيولة مرتفعة أو تتركز فى أنشطة يسهل تسييلها، وتصبح من ثم عاملا وراء زيادة قوى المضاربة وزيادة الضغوط التضخمية.

٩- ترصد العديد من الدراسات تأثير عمليات غسل الأموال على ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وما لذلك من أضرار بالغة، فضلا عن الآثار الاجتماعية الأخرى لغسل الأموال والتى لا تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية.

الجدل حول إصدار تشريع لمكافحة غسل الأموال:

منذ بداية التسعينيات، اهتمت وزارة العدل بدراسة إصدار تشريع لمكافحة غسل الأموال، لكن الأمر لم يثر أى جدل آنذاك. غير أن الفترة التى تلت اقتراح إصدار قانون لحظر غسل الأموال من قبل عضو مجلس الشعب أمين حماد شهدت جدلا واسعا، حيث انقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض.

فقد رأى أصحاب الاتجاه المعارض عدم حاجة مصر لمثل هذا القانون، خاصة أن غسل الأموال -من وجهة نظرهم- لم يصبح ظاهرة تهدد المجتمع المصرى وأن الدراسات التى كانت تقوم بها وزارة الاقتصاد والبنك المركزى المصرى فى ذلك الوقت لم يثبت منها وجود غسل أموال فى مصر، بينما رأى الاتجاه المؤيد أن مشكلة غسل الأموال وإن لم تصبح بعد ظاهرة فى المجتمع المصرى إلا أنها موجودة بالفعل، وأن التحولات التى تمر بها مصر تحتاج لمثل هذا التشريع.

واستند أصحاب الاتجاه المعارض إلى حجتين، الأولى كفاية القوانين الموجودة فى ذاك الوقت لمكافحة غسل الأموال مثل: القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتعديلاته المتتالية، وآخرها وأهمها التعديلات التى تضمنها القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والمعدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والمعروف بقانون المدعى العام الاشتراكى، والقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ والمعروف بقانون الكسب غير المشروع. أما الحجة الثانية فهى وجود مجموعة من المبادئ المصرفية التى يتبعها القطاع المصرفى المصرى مثل: اعرف عميلك واعرف طبيعة ومكان العميل، وحفظ القيود، والتقارير المتبادلة والإبلاغ، وغيرها من الضوابط التى

تمنع حدوث غسل أموال من خلال القطاع المصرفى المصرى

بينما اعتبر أصحاب الاتجاه المؤيد أن القوانين المشار إليها سابقا لا تكفى نظرا لعدم كفاية الأوصاف القانونية التى تضفيها بعض النصوص الموجودة فى هذه القوانين المتفرقة لتحديد معنى غسل الأموال، كما أن هذه النصوص لا تستوعب كل صور غسل الأموال ومراحله، ولا تضع الضوابط التفصيلية لإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال، وتحديد المسئولين عن ذلك وتقرير العقوبات المناسبة.

بالإضافة إلى أن إصدار تشريع خاص لمكافحة غسل الأموال يتفق مع التزامات مصر الدولية والعربية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة (فيينا) لمكافحة التجارة غير المشروعة فى المخدرات، والمؤثرات العقلية عام ١٩٨٨ والتى أقرها مجلس الشعب بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٩١، والاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية (تونس) ١٩٩٤، والتى أقرها مجلس الشعب بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٩٤، وهاتان الاتفاقيتان تفرضان على الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة وفقا لقوانينها لتجريم عمليات غسل الأموال.

فضلا عن أن غياب قانون لتجريم غسل الأموال يجعل مصر منطقة جاذبة للعصابات المنظمة العالمية "المافيا" من تجارة مخدرات وسلاح ورقيق ابيض .. الخ، وما ينتج عن ذلك من قيام هذه العصابات المنظمة بما تمتلكه من مقدرات عالية وفائقة بدفع عملائها الباحثين عن الثراء والتى تتخذهم ساترا لها إلى تولى بعض المواقع المشاركة فى اتخاذ القرار لحماية مصالحهم، وهو الخطر الأكبر الذى إن حدث فلن تقتلعه القوانين أوالإجراءات التى ستصدر مهما تكن قوتها، وقد حدث ذلك فى بعض دول أمريكا اللاتينية، وكذا بعض دول شرق أسيا.

سرية الحسابات ومناخ الاستثمار:

يعتقد بعض رجال البنوك من المعارضين لإصدار القانون أن إصدار تشريع لمكافحة غسل الأموال قد يحمل البنوك المسئولية عن قبول إيداعات غير نظيفة -رغم أن هذا يتم بحسن نية- ويؤدى الأمر إلى مزيد من البيروقراطية التى يعانى منها أصلا الجهاز المصرفى. ويتخوفون من تعارض هذا التشريع مع قانون سرية الحسابات، الأمر الذى يؤثر على مناخ الاستثمار فى مصر بما يؤدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. وينبهون إلى أن هذا التشريع يعتبر تهديدا لكافة المودعين فى البنوك، إذ يكون على كل صاحب مال إثبات أن أمواله سليمة (خاصة انه لعدم الوعى المصرفى فإن هناك موارد كثيرة متسربة من دورة الدخل فى صورة اكتناز، فإذا ما عادت هذه الأموال إلى دورة الدخل فى صورة مدخرات لدى البنوك والمؤسسات المالية فإنها قد تصطدم بهذا التشريع) ويؤدى ذلك فى النهاية إلى نقص موارد البنوك والمؤسسات المالية.

بينما يرى المؤيدون ان الزعم بأن وضع تشريع لمكافحة غسل الأموال من شأنه أن يؤثر على حركة الاستثمار فى مصر، قد ثبت عدم صحته، بل ثبت عكسه تماما، لأن رؤوس الأموال القذرة الباحثة عن قنوات تضفى عليها الشرعية، لا تبنى اقتصادا ولا تحقق تنمية حقيقية، إذ يكون الهدف الأول والأخير لأصحابها هو إعادة تدوير تلك الأموال بما يحقق مصالحهم الشخصية، ويؤثر ذلك بالسلب على مناخ الاستثمار محليا ودوليا بالإضافة إلى ان المستثمر الشريف -سواء كان وطنيا أو أجنبيا- لا يخشى من وجود قوانين تكافح غسل الأموال، مادام نشاطه مشروعا ويهدف إلى المساهمة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويعتبرون أن القانون فرصة جيدة لمزيد من الشفافية من خلال وضع نظام يستطيع التعرف على الأموال والتحقق من مشروعيتها.

ويلفت بعض مؤيدى القانون الانتباه إلى انه عادة ما يتم استخدام قانون سرية الحسابات فى تسهيل عمليات غسل الأموال، ومن ثم يطالبون بإلغائه أوتعديله، إلا أن البعض الآخر من مؤيدى قانون غسل الأموال يرفضون ذلك ويطالبون فقط بالمواءمة بين قانون سرية الحسابات والتشريع الخاص بمكافحة غسل الأموال.

غسل الأموال جريمة مختلفة عن الجريمة الأصلية :

وفى جانب المعارضين، وقف تيار قانونى رافض لتجريم غسل الأموال لأسباب، منها أن العقاب على نشاط الغسل يعنى عقاب الفعل الواحد مرتين، ونادى أصحاب هذا الاتجاه بالاستغناء عن التدخل التشريعى والاكتفاء بالتدخل الإدارى. غير أن تيارا آخر من القانونيين يؤكد أن جريمة غسل الأموال جريمة مختلفة عن الجريمة الأصلية ولابد أن يعاقب عليها القانون.

ودعا اتجاه وسط بين المؤيدين والمعارضين إلى محاربة غسل الأموال من المنبع بحيث يتم منع دخول المخدرات إلى مصر وترويجها، وكذلك التصدى للرشاوى والعمولات والفساد الإدارى من خلال تشديد الرقابة على مؤسسات الدولة، ومعاقبة من يثبت تورطه فى هذه الأعمال عقابا يردع غيره من تكرار تجربة من سبقه.

ويلاحظ أن الاتجاه المعارض كان يعارض فكرة إصدار تشريع لمكافحة غسل الأموال من حيث المبدأ بغض النظر عن محتويات هذا التشريع، وكانت هذه المعارضة قوية وأعاقت إصدار هذا التشريع. وهو ما يدعو لعرض بعض الأسباب التى دعت إلى الإسراع بإصدار هذا التشريع.

أسباب الإسراع فى إصدار التشريع :

كان إصدار تشريع لمكافحة غسل الأموال ضرورة ملحة وذلك بالنظر إلى الآثار الخطيرة لعمليات غسل الأموال. فضلا عن أن إصدار هذا التشريع يتفق مع التزامات مصر الدولية السابق الإشارة إليها. إلى جانب أن وزارة الداخلية كانت قد تنبهت إلى خطورة عمليات غسل الأموال، حيث أصدر مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات القرار الإدارى رقم (٦) بتاريخ ٢ مايو ١٩٩٥ بإنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، تتبع إدارة متابعة الثروات غير المشروعة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات، مهمتها مكافحة عمليات غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات التى تستهدف إخفاء

وتمويه المصدر غير المشروع لهذه الأموال، وكانت هذه الوحدة تحتاج إلى قانون يدعم جهودها المبذولة فى هذا المجال.

كل هذه كانت أسبابا قوية وملحة لإصدار تشريع لمكافحة عمليات غسل الأموال، غير أن السبب الرئيسى للإسراع فى إصدار هذا التشريع هو وضع مصر على قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال مكافحة غسل الأموال (NCCTs) من قبل لجنة العمل المالى لمكافحة غسل الأموال (FATF) فى منتصف عام ٢٠٠١.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتزيد من أهمية لجنة العمل المالى لمكافحة غسل الأموال (FATF) وتقاريرها حول الدول غير المتعاونة فى هذا المجال، (اطار رقم -١)حيث سارعت الدول الصناعية الكبرى إلى تفعيل الـ FATF خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الذى نص على أن مجلس الأمن "يلاحظ مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير القانونى بالأسلحة والنقل غير القانونى للمواد النووية والكيماوية والبيولوجية وغيرها من المواد التى يمكن أن تترتب عليها آثار مميتة، ويؤكد فى هذا الصدد ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى تدعيما للاستجابة العالمية فى مواجهة التحدى والتهديد الخطيرين للأمن الدولى".

إدراج مصر على قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال مكافحة غسل الأموال:

فى يونيو ٢٠٠١ أدرجت لجنة العمل المالى لمكافحة غسل الأموال (FATF)مصر على قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال مكافحة غسل الأموال (NCCTs)، وأضيف إلى جانب مصر خمس دول هى: جواتيمالا، المجر، إندونيسيا، ماينمار، نيجيريا، وتم رفع جزر الباهاما وجزر الكايمان ولشتنستاين وبنما من على القائمة، وأبقت الـ FATF على (١١) دولة كما هو موضح بالجدول رقم (١). وتمت إضافة كل من جرينادا وأوكرانيا على القائمة فى سبتمبر من نفس العام.

وكانت اللجنة الفرعية للـ FATFوالمختصة بإفريقيا والشرق الأوسط قد قامت بمناقشة وبحث القوانين المصرية فى مجال مكافحة غسل الأموال وتبين لها أن مصر رفضت مشروع إصدار قانون فى هذا المجال فى أواخر التسعينيات، وبدأت النظر فى التشريعات والضوابط المصرفية فى مصر التى تتصل بهذا الموضوع ووجدت أنها غير كافية وتم الحوار معها فى البنك المركزى المصرى وانتهت اللجنة إلى إصدار قرارها بأن مصر غير متعاونة فى مكافحة غسل الأموال فى مارس ٢٠٠١.

وقد تشكلت لجنة على مستوى عال من البنك المركزى المصرى وتوجهت إلى روما وواجهت اللجنة الفرعية وشرحت لها العقوبات التى توجد بالقوانين المصرية، ولكن ظهر أن مصر ليس بها قانون يجرم عملية غسل الأموال، وليس فيها وحدة للتحريات المالية التى يتم من خلالها نقل المعلومات عن العمليات المشبوهة.

ومن الجدير بالذكر أن وفدا من لجنة الـ FATF كان قد زار مصر فى الفترة من ٢٣- ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥، وعقد ثمانية اجتماعات مع كل من: وزارة الداخلية (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات)، المستشار المدعى العام الاشتراكى، وزارة العدل، وزارة المالية، هيئة سوق المال، اتحاد البنوك، وزارة الاقتصاد، البنك المركزى المصرى. وأكد أعضاء الوفد أن نصوص قانون العقوبات غير كافية لتجريم غسل الأموال لأنها تغطى فقط حصيلة الجريمة، وحتى يكون هذا التشريع فعالا لابد أن يتضمن كذلك تحويل أو نقل الملكية أو إخفاء حقوق الملكية كما جاء فى ميثاق فيينا لعام ١٩٨٨، ولابد أن يطبق هذا التشريع على من يغسلون الأموال سواء لصلحة الآخرين أو لأنفسهم، وإلا أصبح هذا التشريع محدود النطاق وبه ثغرة واضحة فى صالح من يقومون بغسل الأموال. ورغم ذلك لم تتمكن الجهات المعنية من إصدار تشريع لمكافحة غسل الأموال طوال هذه السنوات.

وكانت النتيجة أن اجتمعت اللجنة الدولية للـ FATF فى ١٨ يونيو ٢٠٠١ واقرت أن مصر دولة غير متعاونة فى مجال مكافحة غسل الأموال. وقد جاء فى تقرير اللجنة "أن الـ FATF تدعو أعضاءها إلى أن تطلب من مؤسساتها المالية إعطاء عناية خاصة (to give special attention) للأعمال والمعاملات مع الأفراد والشركات والمؤسسات المالية فى هذه الدول والمقاطعات".

وتبين أن تصنيف الـ FATF لمصر ضمن الدول غير المتعاونة فى مجال مكافحة غسل الأموال (NCCTs) استند إلى عدم وجود تشريع قانونى خاص بمكافحة غسل الأموال فى مصر وعدم وجود هيئة أوجهة رقابية تشرف على تطبيق هذا القانون.

ومن الواضح أن قائمة الـ NCCTsطبقا لتصنيف الـ FATF لا تشمل كل الدول التى يتم فيها غسل أموال، وإنما يدرج فى القائمة الدول التى ليس لديها تشريع يجرم غسل الأموال ولا جهة يناط بها تطبيق هذا التشريع. على حين أن الدول التى سنت قوانين خاصة بمكافحة ظاهرة غسل الأموال لم تنجح فى القضاء عليها، ولم يمنع ذلك من أن تكون نيويورك أكبر مركز عالمى لغسل الأموال، وكذلك الإجراءات الصارمة، وقانون مكافحة غسل الأموال فى إنجلترا لم يمنع لندن من أن تكون منافسا قويا لنيويورك فى ذلك.

ورأت الجهات الرسمية -فى ذلك الوقت- أن تصنيف مصر ضمن قائمة الـ NCCTs من قبل الـ FATF -التى تحظى بدعم من ٣١ دولة (تمثل فى مجموعها أكبر المراكز المالية فى العالم) بالإضافة إلى منظمتين دوليتين- يعتبر من الخطورة إذ إن ذلك قد يعرض الاقتصاد المصرى لضربة تسئ لسمعته فى الخارج، وهو ما قد يؤثر على القروض التى تحصل عليها مصر (حيث إن مصر لن تحصل على أية قروض إلا بعد أن تطمئن الجهة المقرضة سواء كان البنك الدولى أو الجهات المقرضة الأخرى إلى أن الأحكام العامة فى مصر تتوافق مع قواعد مكافحة غسل الأموال)، كما قد يسبب ذلك حرجا للجهاز المصرفى المصرى فى تعامله مع البنوك الدولية، ومن ثم جاء رد الفعل المصرى الرسمى سريعا.

إطار رقم (١)

لجنة العمل المالى لمكافحة غسل الأموال
Financial Action Task Force on Money Laundering (FATF)

* هيئة دولية حكومية (Inter-governmental body) تهدف إلى تطوير وتعزيز سياسات محاربة غسل الأموال على المستويين القومي والدولي، وتبنت أنشطتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ومقرها في باريس .

* تأسست فى مؤتمر الدول الصناعية السبع (G٧) المنعقد فى باريس فى شهر يوليو ١٩٨٩، وتضم الآن في عضويتها ٣١ دولة هى: الأرجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هونج كونج (الصين)، أيسلندا، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، روسيا الاتحادية، سنغافورة، جنوب إفريقيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى منظمتين دوليتين هما: المفوضية الأوروبية ومجلس التعاون الخليجى (يضم ست دول خليجية هى: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عُمان، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية).

* أقرت فى عام ١٩٩٠ **أربعين توصية** تمثل الإطار العام لمحاربة غسل الأموال -أُدخل عليها بعض التعديلات فى عام ١٩٩٦- وتحث التوصيات فى إطارها العام على الالتزام باتفاقية فيينا والتأكد من أن القوانين المتعلقة بسرية الحسابات لا تعرقل تنفيذ التوصيات، وتشتمل التوصيات على ثلاثة محاور، هى:

- **الإطار القانونى:** تحث التوصيات الدول على تجريم عمليات غسل الأموال.
- **دور المؤسسات المالية:** لا تقتصر التوصيات المؤسسات المالية على البنوك فحسب بل تشمل المؤسسات المالية غير البنكية وتحثها على التعرف بجدية على عملائها ومراكزهم المالية وحقيقة نشاطهم بشكل وافٍ وحفظ السجلات وتوفير المعلومات للسلطات القضائية والسلطات المعنية بتنفيذ القوانين.
- **تنمية التعاون الدولى:** تحث التوصيات على التنسيق الدولى فى تبادل المعلومات حول تدفق رؤوس الأموال بالعملات المختلفة ، وضرورة تدعيم التعاون الدولى من خلال شبكة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة.

وعلى خلفية أحداث سبتمبر ٢٠٠١، أضيفت -إلى هذه التوصيات الأربعين- ثمانى توصيات جديدة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب.

* قامت بتشكيل لجان فرعية لها، إحداها مختصة بإفريقيا والشرق الأوسط.

* قامت بوضع مجموعة من المعايير لتحديد الدول غير المتعاونة فى مجال مكافحة غسل الأموال Non-Cooperative Countries and Territories (NCCTs).

جدول رقم (١)
قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال مكافحة غسل الأموال (NCCTs)
طبقا لتصنيف الـ FATF لأعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤

الدولة أو المقاطعة	٢٠٠٠	٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤	
	يونيو	يونيو	سبتمبر	يونيو	أكتوبر	فبراير	يونيو	فبراير	يونيو
جزر الباهاما	*								
جزر الكايمان	*								
جزر الكوك	*	*	*	*	*	*	*	*	*
دومينيكا	*	*	*	*					
مصر		*	*	*	*	*	*		
جرينادا			*	*	*				
جواتيمالا		*	*	*	*	*	*	*	
المجر		*	*						
إندونيسيا		*	*	*	*	*	*	*	*
إسرائيل	*	*	*						
لبنان	*	*	*						
لشتنستاين	*								
جزر المارشال	*	*	*	*					
ماينمار		*	*	*	*	*	*	*	*
ناورو	*	*	*	*	*	*	*	*	*
نيجيريا		*	*	*	*	*	*	*	*
نيوا	*	*	*	*					
بنما	*								
الفلبين	*	*	*	*	*	*	*	*	*
روسـيا	*	*	*	*					
سانت كيتس ونيفيس	*	*	*						
سانت فينسنت وجريناديز	*	*	*	*	*	*			
أوكرانيا			*	*	*	*	*		
الإجمالى	١٥	١٧	١٩	١٥	١١	١٠	٩	٧	٦

المصدر: http://www1.oecd.org/fatf/NCCT_en.htm

* تعنى أن الدولة موجودة على القائمة

الجهود الرسمية المبذولة لرفع اسم مصر من على القائمة:

فى ٦ ديسمبر ٢٠٠١، توجه وفد على مستوى عال من البنك المركزى ووزارتى العدل والداخلية إلى إيطاليا للقاء المسئولين فى الـ FATF وبحث ترتيبات رفع اسم مصر من على القائمة.

وفى ٢٢ مايو ٢٠٠٢، صدر قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بعد إقراره من مجلس الشعب والتصديق عليه من قبل رئيس الجمهورية.

لكن ذلك لم ينجح فى إقناع الـ FATF لرفع مصر من على القائمة فى يونيو ٢٠٠٢، فى حين أنها قامت برفع (٤) دول من على القائمة، هى: المجر، إسرائيل، لبنان، سانت كيتس ونيفيس. ويذكر أن عدم رفع مصر من على القائمة فى ذلك الوقت جاء لعدم وجود هيئة أو جهة رقابية تشرف على تطبيق القانون، وبالتالى حاولت مصر استكمال الإجراءات لرفع اسمها من على القائمة.

ففى ٢٤ يونيو صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال، وينص القرار على إنشاء وحدة مستقلة بالبنك المركزى لمكافحة غسل الأموال تتولى مباشرة الاختصاص الوارد بقانون غسل الأموال. ويشمل القرار تشكيل الوحدة من مجلس أمناء يضم خمسة أعضاء، هم: مساعد وزير العدل (رئيسا) يختاره الوزير، واقدم نائب لمحافظ البنك المركزى، ورئيس هيئة سوق المال، وممثل من اتحاد بنوك مصر يرشحه اتحاد البنوك، وخبير للشئون المالية والمصرفية يختاره رئيس الوزراء الذى يصدر قرارا بتشكيل المجلس. ويختص مجلس الأمناء بتصريف شئون الوحدة ووضع السياسات العامة لها ومتابعة تنفيذها.

وينص القرار أيضا على أن مدة العضوية فى مجلس الأمناء سنتان، ويجتمع المجلس بالمقر الرئيسى للبنك المركزى مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة. ويتولى رئيس المجلس الإشراف على الوحدة وإدارة شئونها وإعداد تقرير سنوى يقدم إلى مجلس إدارة البنك المركزى، ويشمل هذا التقرير عرضا لنشاط الوحدة والتطورات العالمية فى مجال مكافحة غسل الأموال وموقف مصر منها، على أن يرفع بملاحظات مجلس إدارة البنك المركزى إلى السيد رئيس الجمهورية.

وفى ١٩ سبتمبر، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تشكيل مجلس امناء وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزى المصرى.

وكان من المنتظر -وفقا لتصريحات المسئولين- رفع اسم مصر من على القائمة فى اكتوبر ٢٠٠٢ إلا أن ذلك لم يحدث وتم رفع كل من: دومينيكا، وجزر مارشال، ونيوا، وروسيا من على القائمة، وظلت مصر إلى جانب ١٠ دول أخرى على القائمة.

وفى أكتوبر ٢٠٠٢، اقر مجلس أمناء وحدة غسل الأموال الهيكل التنظيمى لها والذى يضم خمس إدارات.

وفى ٢٧ يناير، صدر القرار الجمهورى رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٣ بشأن العمل والعاملين بوحدة مكافحة غسل الأموال واستهدف دعم استقلال الوحدة. وحددت المادة الأولى منه اختصاصات مجلس أمناء وحدة غسل الأموال فيما يلى:

١- وضع اللوائح المنظمة للشئون المالية والإدارية للوحدة وشئون العاملين والهيكل التنظيمى لها، دون التقيد بالنظم والقواعد المعمول بها فى الحكومة والقطاع العام وقطاع الاعمال العام.

٢- وضع القواعد المنظمة لاستعانة الوحدة بالخبراء والمتخصصين فى المجالات المتعلقة بأوجه نشاطها ومعاملتهم المالية.

ويصدر بهذه اللوائح والنظم واعتماد الهيكل التنظيمى قرار من رئيس مجلس الوزراء.

وفيما وصف بأنه أسرع تعديل تشريعى، صدر فى ٨ يونيو القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام قانون غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، حيث تمت إضافة بند جديد برقم (١١) إلى (ج) من المادة الأولى ينص على "١١- الجهات الأخرى التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء. وذلك كله سواء كان من يباشر الأنشطة المنصوص عليها فى هذه المادة شخصا اعتباريا أوشخصا طبيعيا"، ويستند تعديل هذه المادة إلى أن التطورات العالمية المستمرة تكشف عن جهات أخرى قد تقوم بغسل الأموال وبالتالى فإن تحديد المؤسسات المالية حصرا قد يعوق دخول مؤسسات جديدة، لذا تمت إضافة هذا النص ليسمح لرئيس الوزراء بإضافة مؤسسات مالية جديدة تتم مراقبة عمليات غسل الأموال عن طريقها.

كما أضيفت عبارة "وجرائم النصب وخيانة الأمانة، وجرائم التدليس والغش" إلى نص المادة الثانية وذلك بعد عبارة "وجرائم سرقة الأموال واغتصابها"، واستندت الإضافة إلى أن جرائم أخرى قد بدأت فى الظهور تستحق المعاقبة على غسل الأموال المحصلة منها ولم تكن فى القانون ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ لذا تمت إضافتها.

وبهدف أن تكون شروط الإعفاء أكثر وضوحا فى حالة تعدد الجناة فى جريمة غسل الأموال وبادر أحدهم بالإبلاغ، تم استبدال المادة (١٧) بالنص الآتى:

"فى حالة تعدد الجناة فى جريمة غسل الأموال، إذا بادر أحدهم بإبلاغ أى من السلطات المختصة بالاستدلال أو التحقيق، بالجريمة وباقى الجناة فيها قبل أول علم لأى من هذه السلطات بها، أو أبلغ بعد علم السلطات بالجريمة وأدى تبليغه إلى ضبط باقى الجناة أو الأموال محل الجريمة، تقضى المحكمة متى قدرت توافر هذه الشروط بإعفاء الجانى المبلغ من عقوبتى السجن والغرامة المقررتين فى الفقرة الأولى من المادة (١٤) من هذا القانون، دون غيرهما من العقوبات التكميلية المقررة فى الفقرة الثانية من المادة ذاتها".

ويذكر أن تعديل القانون جاء لارتباطه باتفاقيات دولية

استوجبت التعديل لتلافى أخطاء التطبيق

وفى اليوم التالى لتعديل القانون، صدر فى ٩ يونيو قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، وقد جاءت اللائحة فى ٤٨ مادة موزعة على سبعة فصول هى:

- الفصل الأول: خاص بالتعريفات الرئيسية للكلمات والعبارات التى جاءت باللائحة ويتكون من مادتين.

- الفصل الثانى: خاص بوحدة مكافحة غسل الأموال ويتكون من ١٢ مادة من المادة ٣ إلى المادة ١٤.

- الفصل الثالث: خاص بمجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال والهيكل التنظيمى لها ويتكون من ٤ مواد من المادة ١٥ إلى المادة ١٨.

- الفصل الرابع: خاص بالجهات الرقابية ويتكون من ١٠ مواد، من المادة ١٩ إلى المادة ٢٨.

- الفصل الخامس: خاص بالمؤسسات المالية ويتكون من ١٢ مادة، من المادة ٢٩ إلى المادة ٤٠.

- الفصل السادس: خاص بالتدريب والتأهيل فى مجال مكافحة غسل الأموال ويتكون من مادتين، المادة ٤١ والمادة ٤٢.

- الفصل السابع: خاص بالتعاون الدولى فى مجال مكافحة غسل الأموال ويتكون من ٦ مواد، من المادة ٤٣ إلى المادة ٤٨.

ويلاحظ على صدور اللائحة التنفيذية فى هذا التوقيت الآتى:

- بالرغم من أن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال تلزم رئيس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشره (نشر بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٠٢)، إلا أن اللائحة التنفيذية لم تصدر إلا بعد ما يزيد على العام.

- تضمنت ديباجة قرار إصدار اللائحة التنفيذية الاطلاع على قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ولم تذكر وصف المعدل، على الرغم من أن اللائحة التنفيذية صدرت بعد صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣ والذى عدل بعض أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢.

هذا ومن جانبها قامت الـ FATF برفع اسم جرينادا من على قائمة الـ NCCTs فى فبراير ٢٠٠٣ وكذلك اسم سانت فنسنت وجرينادينز فى يونيو من نفس العام، وابقت الـ FATF على تسع دول على القائمة من بينها مصر، رغم أن مصر كانت قد بدأت فى استكمال البنية التشريعية بإصدار مجموعة من الضوابط الرقابية تمثلت فى الآتى:

* اصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى مجموعة من الضوابط الرقابية خاصة بالبنوك وشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال.

* اصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال الضوابط للمؤسسات المالية العاملة فى السوق وشركات التداول.

* اصدرت الهيئة العامة للرقابة على التأمين ضوابط خاصة بشركات التأمين.

كما أن وحدة مكافحة غسل الأموال كانت قد بدأت فى تلقى نماذج الإخطار بعد توفير المقر الجديد واستكمال الكوادر، وتلقت الوحدة ١٢١ إخطارا حول شبهة غسل الأموال حتى أول يوليو ٢٠٠٣، وتم فحصها وتبين أن جميعها مجرد شبهات عدا ثلاث قضايا فقط تمت إحالتها للتحقيق.

وعلى صعيد التعاون الدولى فى مجال مكافحة غسل الأموال، خاضت مصر جولات عديدة مع الـ FATF كان أهمها الاجتماع الذى عقد فى برلين فى الفترة من ١٦ إلى ٢٠ يونيو ٢٠٠٣، حيث صدر بعده إعلان بأن مصر قد استوفت المتطلبات التشريعية المطلوبة لمكافحة غسل الأموال.

وقد زار مصر العديد من الخبراء والبعثات من الدول المختلفة (إنجلترا، فنلندا، إيطاليا، البنك الدولى، الأمم المتحدة) وذلك للاطلاع على الإجراءات التى اتخذتها مصر فى هذا المجال. كما قامت مجموعات من الخبراء المصريين بزيارات إلى الولايات المتحدة وفرنسا لعرض وجهة النظر المصرية وما تم إنجازه من إجراءات وتدابير.

وبسبب مبادرة مصر لاستيفاء كل ما هو مطلوب لمكافحة غسل الأموال على مستوى عال للغاية، لم يترتب على إدراج مصر على قائمة الـ NCCTs أية آثار سلبية ولم تتخذ ضدها أى إجراءات من أى نوع فيما يتعلق بتعاملاتها المالية على المستوى الدولى، كما أفاد بذلك المستشار سرى صيام رئيس مجلس أمناء الوحدة.

وكان وفد من الـ FATF قد زار مصر فى مطلع عام ٢٠٠٤ وتأكد من جدية مصر فى مكافحة عمليات غسل الأموال واكتمال الإجراءات الرقابية والأمنية والقانونية وفاعليتها فى مجال المكافحة، وفى ٢٧ فبراير ٢٠٠٤ رفعت الـ FATF اسمى مصر وأوكرانيا من على قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال مكافحة غسل الأموال (NCCTs)، وأبقت سبع دول على القائمة كما هو موضح بجدول رقم (١). ويعد رفع مصر من على القائمة ثمرة لجهد طويل بذلته مصر للمحافظة على سمعة اقتصادها فى الخارج.

مصر ومجموعة الاجمونت :

وعلى صعيد آخر، تقدمت مصر بطلب رسمى للانضمام إلى مجموعة الاجمونت، وشاركت مصر فى المؤتمر السنوى للمجموعة الذى عقد بسيدنى فى أواخر يوليو ٢٠٠٣ بصفة مراقب وذلك تلبية لدعوة المجموعة تمهيدا لانضمامها كعضو رسمى (اطار رقم - ٢).

إلى جانب ذلك، وخلال اجتماع مجموعة الاجمونت فى جزيرة جرونزى البريطانية فى الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ يونيو ٢٠٠٤ تم قبول عضوية مصر بالإجماع فى احتفال رسمى، كذلك حصلت مصر على حق دخول شبكة المعلومات السرية

إطار رقم (٢)

مجموعة اجمونت The Egmont Group

وحدات التحريات المالية Financial Intelligence Units (FIUs)

* تعد بمثابة اتحاد دولي لوحدات وأجهزة مكافحة غسل الأموال على مستوى العالم وتضم في عضويتها ٩٤ دولة، منها ثلاث دول عربية هي: البحرين ومصر ولبنان كما تحضر الإمارات والكويت اجتماعات المجموعة كمراقبين.
* تأسست في عام ١٩٩٥ حينما قررت بعض وحدات التحريات المالية (FIU's) تأسيس مجموعة رسمية للتعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال.
* سُميت مجموعة اجمونت نسبة إلى قصر اجمونت ارينبرج في بروكسل المكان الذي شهد اجتماع التأسيس.
* تهدف هذه المجموعة إلى زيادة قدرة وحدات التحريات المالية المختلفة على تبادل المعلومات المالية التي تتعلق بما يرد إليها من إخطار حول العمليات التي يشتبه في تضمنها غسل أموال قذرة، بالإضافة إلى زيادة قدرة هذه الوحدات على استيعاب الطرق المختلفة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف زيادة قدرتها على مكافحة هذه الجرائم على المستوى الدولي.

جدول رقم (٢)

تقدير حجم عمليات غسل الأموال في مصر

(القيمة بالمليون جنيه مصرى)

السنة	الناتج المحلى الإجمالى	حجم الاقتصاد الخفى	حجم الدخل غير المشروع	حجم عمليات غسل الأموال
١٩٨٤	٢٤٥٦٠,٢	٥٥٢٦,١	٢٧٦٣,١	١٦٥٧,٩
١٩٨٥	٢٦٨٢٩,٢	٦٠٣٦,٦	٣٠١٨,٣	١٨١١
١٩٨٦	٤٠٨٨٤,٧	٩١٩٩,١	٤٥٩٩,٦	٢٧٥٩,٨
١٩٨٧	٤٣٠١٨,٨	٩٦٧٩,٢	٤٨٣٩,٦	٢٩٠٣,٨
١٩٨٨	٤٥٤١٩,٤	١٠٢١٩,٤	٥١٠٩,٧	٣٠٦٥,٨
١٩٨٩	٤٧٩١٠,٦	١٠٧٧٩,٩	٥٣٨٩,٩	٣٢٣٣,٩
١٩٩٠	٥٠١٧٦,٦	١١٢٨٩,٧	٥٦٤٤,٩	٣٣٨٦,٩
١٩٩١	٥٢٩٣٢,٢	١١٩٠٩,٨	٥٩٥٤,٩	٣٥٧٢,٩
١٩٩٢	١٣٤٢٥٥	٣٠٢٠٧,٤	١٥١٠٣,٧	٩٠٦٢,٢
١٩٩٣	١٣٩٤٧٤,٤	٣١٣٨١,٧	١٥٦٩٠,٩	٩٤١٤,٥
١٩٩٤	١٤٥٣٨٢	٣٢٧١٠,٩	١٦٣٥٥,٥	٩٨١٣,٣
١٩٩٥	١٤٦١٤٩	٣٢٨٨٣,٦	١٦٥١٤,٨	٩٩٠٨,٩
١٩٩٦	١٥٣٣٦٩	٣٤٦٦١,٤	١٧٣٣٠,٧	١٠٣٩٨,٤
١٩٩٧	٢٣٩٥٠٠	٥٤١٢٧	٢٧٠٦٣,٥	١٦٢٣٨,١
١٩٩٨	٢٥٣٠٩٠	٥٧١٩٨,٣	٢٨٥٩٩,٢	١٧١٥٩,٥

المصدر : نقلا عن: حمدى عبدالعظيم، غسل الأموال في مصر والعالم (الجريمة البيضاء .. أبعادها .. آثارها .. كيفية مكافحتها) ط٢، القاهرة، ٢٠٠٠، المؤلف، ص ص ١١٨ ـ ١٢٠

لمكافحة غسل الأموال وتعقب جرائم تهريبها، والاعتداء على الأموال العامة، وذلك فى شهر أغسطس عقب مباحثات تمت فى واشنطن بين وفد مصرى رفيع المستوى ومجموعة من المسئولين الأمريكيين ومسئولى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبمشاركة الوحدة الأمريكية للتحريات المالية.

مصر ومنظمة مجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أجل مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب:

وعلى الصعيد الاقليمى شاركت مصر فى الاجتماع الوزارى الذى عقد فى المنامة عاصمة مملكة البحرين خلال الفترة من ٢٩ الى ٣٠ نوفمبر الماضى، حيث أعلن رسميا تأسيس منظمة مجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الأوسط من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

Middle East and North Africa Financial Action Task Force (MENAFATF)، وكانت الـ FATF قد اختارت مملكة البحرين مقرا للمنظمة الاقليمية الجديدة المعنية بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب على مستوى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وذلك خلال اجتماع المجموعة الدولية فى باريس خلال شهر يوليوالماضى.

وقد حضر افتتاح المنظمة مسئولون من كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والعراق الى جانب الاعضاء الأربعة عشر المؤسسين للمنظمة وهم: الجزائر والبحرين ومصر والاردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والامارات العربية المتحدة واليمن، ولوحظ غياب كل من: ليبيا والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث لم يحضر مندوب عن أى منها.

وتم الاتفاق على اختيار دولة لبنان رئيسا للمنظمة الجديدة ويمثلها د. محمد البعاصيرى كما تم اختيار مصر نائبا للرئيس ويمثلها السيد/ محمود عبداللطيف، كذلك تم الاتفاق على أن يتم تداول منصب الرئيس ونائبه بين الدول العربية الاعضاء فى المنظمة كل عام وفقا لترتيب الحروف الابجدية.

وتتبنى منظمة الـ MENAFATF تنفيذ التوصيات الاربعين لمجموعة العمل المالى الدولية FATF حول مكافحة غسل الاموال وتوصياتها الخاصة حول مكافحة تمويل الارهاب. وتعمل المنظمة الاقليمية على تنفيذ معاهدات واتفاقيات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وقرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة المعنية بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والتعاون لتعزيز الالتزام بهذه المعايير والاجراءات فى منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا والعمل مع المؤسسات الدولية الاخرى لتعزيز الالتزام بهذه المعايير والاجراءات فى جميع أنحاء العالم. وتعمل المنظمة الاقليمية الجديدة على تحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب ذات الصبغة الاقليمية وتبادل الخبرات حول هذه القضايا وتطوير الحلول الاقليمية لمعالجتها، مع اتخاذ التدابير الفعالة فى جميع انحاء المنطقة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بطريقة فعالة طبقا للقيم الثقافية الخاصة بالدول الاعضاء واطرها الدستورية ونظمها القانونية.

وبعد استعراض الجهود المبذولة لرفع اسم مصر من على القائمة وتعاونها على المستوى الدولى، يتعين معرفة هل هناك بالفعل غسل أموال فى مصر أم لا؟

هل يوجد غسل أموال فى مصر؟

جاء فى تقرير التجارة والتنمية لسنة ٢٠٠١ أنه "لا توجد حتى الآن تقديرات مقبولة عموما لحجم غسل الأموال على الصعيد العالمى". ويرجع ذلك إلى ارتباط غسل الأموال بالاقتصاد الخفى، ولهذا يذهب البعض إلى أن جميع الأرقام والإحصائيات الخاصة بالأموال القذرة أوحجمها هى تكهنات فردية لا يمكن الجزم بصحتها لأنها تجرى فى الخفاء.

وفى الوقت الذى كان يصرح فيه كثير من المسئولين بأنه لم تسجل حالات لغسل الأموال فى مصر، أكد بعض المراقبين أنه حدثت عمليات غسل أموال أثناء أزمتى السيولة والدولار الأخيرتين فى مصر. وتقدر دراسة أكاديمية حجم غسل الاموال بـ ١٧١٥٩,٥ مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٨ مقارنة بـ ١٦٢٣٨,١ مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٧ و١٦٥٧,٩ مليون جنيه مصرى عام ١٩٨٤، ويوضح جدول رقم (٢) تطور عمليات غسل الأموال فى الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٩٨ وفقا لتقدير الدراسة الأكاديمية.

وكانت الدراسة قد قدرت قيمة الاقتصاد الخفى بأنه ٢٢,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى المقدر رسميا، على اعتبار أن الدراسات التى سبقت هذه الدراسة قدرت حجم الاقتصاد الخفى فى مصر بنسبة تراوحت بين ١٥٪ و٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، واعتبرت الدراسة أن متوسط هاتين النسبتين يعتبر اقرب إلى الواقع، ومن ثم قامت بحساب حجم الاقتصاد الخفى خلال الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٨، كما احتسبت حجم الدخل غير المشروع بنسبة ٥٠٪ من حجم الاقتصاد الخفى.

وأشارت الدراسة إلى أن التقديرات الدولية تعتبر أن ما بين ٥٠٪ و٧٠٪ من الدخول غير المشروعة يتم عليها عمليات غسل. ولهذا اعتبرت الدراسة أن حجم عمليات غسل الأموال يمثل حوالى ٦٠٪ من حجم الدخول غير المشروعة. وكافة هذه الفروض التى تبنتها الدراسة لا يمكن فى واقع الأمر التدليل العلمى عليها، مما ينتقص من الأهمية العلمية للتقديرات التى أوردتها الدراسة، حيث إن هذه الفروض تصبح نوعا من "التخمين" الذى ربما يستند إلى منطق ما، لكنها أبعد ما تكون عن الفروض العلمية، ولكن يتم عرضها كتقديرات، باعتبارها تكاد تكون التقديرات المصرية الوحيدة المتاحة حول هذا الموضوع.

وعن تقدير هذه الدراسة الأكاديمية لحجم غسل الأموال كما هو موضح فى جدول رقم (٢)، شكك بعض الأكاديميين فى صحة هذه التقديرات، واعتبروا أن هذه الأرقام مبالغ فيها جدا. فى حين أكد بعض رجال البنوك أن هذه الأرقام غير دقيقة وأن حجم عمليات غسل الأموال يكاد يكون معدوما فى مصر.

ومن المقبول منطقيا القول بوجود بعض عمليات غسل أموال فى مصر، شأنها فى ذلك شأن أى دولة فى العالم. لكن حجم هذه العمليات يصعب تحديده بدقة نظرا لأن عمليات غسل الأموال تجرى فى الخفاء.

المراجع :

- بنك مصر، ظاهرة غسل الأموال: المفهوم .. الآثار .. المكافحة، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، العدد (٩)، سنة ٢٠٠٠.
- تقرير التنمية والتجارة ٢٠٠١، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- حسنى العيوطى، الأموال القذرة: غسل الأموال فى مصر والعالم، القاهرة: أخبار اليوم، قطاع الثقافة، ١٩٩٩.
- حمدى عبد العظيم، غسل الأموال فى مصر والعالم (الجريمة البيضاء، ابعادها .. اثارها .. كيفية مكافحتها، ط ٢، القاهرة، ٢٠٠٠.
- عصام الترساوى، تطور تجريم غسل الأموال فى مصر والعالم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد ١٢١.
- عصام إبراهيم الترساوى، غسل الأموال: دوليا .. إقليميا .. محليا، كتاب الأهرام الاقتصادى العدد ١١٠، أول مارس ١٩٩٧.
- راوية عاطف مختار، سبل مكافحة عمليات غسل الأموال فى دول الكاريبى، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٤٦)، أكتوبر ٢٠٠١.
- مها كامل، عمليات غسل الأموال: الإطار النظرى، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٤٦)، أكتوبر ٢٠٠١.
- نيرمين السعدنى، الجهود الدولية لمكافحة عمليات غسل الأموال، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٤٦)، أكتوبر ٢٠٠١.
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فى مجلسى الشعب والشورى، نوفمبر ١٩٩٩ يونيو ٢٠٠٠، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٠.
- البنك الأهلى المصرى، إدارة البحوث، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- جريدة الأهرام، أعداد مختلفة وبصفة خاصة الأهرام بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٠١.
- العالم اليوم، أعداد مختلفة، وبصفة خاصة العالم اليوم بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٠٢.
- مجلة أكتوبر، أعداد مختلفة.
- جريدة الأخبار، ١١ مايو ١٩٩٧.
- مجلة صباح الخير، أعداد مختلفة.
- جريدة الوفد، أعداد مختلفة.
- جريدة مايو، أعداد مختلفة.
- جريدة المسائى، ١٤ مايو ١٩٩٩.
- جريدة الأحرار، أعداد مختلفة.
- جريدة العربى، أعداد مختلفة.
- مجلة آخر ساعة، أعداد مختلفة.
- جريدة الشرق الأوسط، أعداد مختلفة.
- الأهرام الاقتصادى، أعداد مختلفة.
- الجريدة الرسمية، أعداد مختلفة.



رابطة دول الآسيان والصين : أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة

وقعت الصين فى التاسع والعشرين من نوفمبر عام ٢٠٠٤ اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا الأعضاء فى رابطة الآسيان (بروناى، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، كمبوديا، ميانمار، لاوس، فيتنام) يقضى بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة فى العالم، التى تعد سوقا لأكثر من ١,٨ مليار نسمة (٥٣٤,٩ مليون نسمة لدول آسيان، و ١,٢٩ مليار نسمة للصين) بنسبة بلغت ٣١,٦٪ من مجموع سكان العالم البالغ ٥,٦٨ مليار نسمة عام ٢٠٠٢.



سنية محمود الفقى

وقد أبرم الاتفاق خلال قمة آسيان التى عقدت فى لاوس بحضور قادة دول الرابطة العشر إضافة للصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا، الدول الراغبة فى توثيق العلاقات مع التكتل الاقتصادى الآسيوى، فمجموعة الآسيان تعمل على التوصل لاتفاق مماثل مع اليابان وكوريا الجنوبية والهند لإقامة منطقة مماثلة، وفى حال اكتمال هذه الخطوات تكون الآسيان قد وضعت اللبنة الأولى لإقامة سوق آسيوية موحدة على نمط السوق الأوروبية المشتركة بحلول عام ٢٠٢٠.

وينص الاتفاق الموقع بين الصين والآسيان لإقامة أكبر منطقة للتجارة الحرة فى العالم بحلول عام ٢٠١٠ على إلغاء التعريفة الجمركية بينهما بهدف تسيير عمليات التجارة المتبادلة، والتى يتوقع أن تتجاوز ١٠٠ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠٥، ووفقا للاتفاق المبرم سيتم إلغاء التعريفة الجمركية بين الطرفين خلال السنوات الخمس القادمة، حيث تبدأ الدول الأكثر تقدما بإلغاء التعريفة الجمركية بحلول عام ٢٠٠٧، فى حين تعمل الدول الأقل نموا على إلغاء التعريفة الجمركية بحلول عام ٢٠١٢، وتشمل التخفيضات الجمركية السيارات والمنتجات الإلكترونية والمنسوجات، كما ينص الاتفاق الموقع على خطة عمل موازية بينهما لتعميق العلاقات الأمنية والسياسية والتكنولوجية والطبية. ويدعو مشروع العمل هذا إلى التعاون فى مجال التدريب العسكرى والأمنى وتكنولوجيا المعلومات السياحة، بالإضافة لإقامة نظام للإنذار المبكر خاص بالأمراض الوبائية مثل الإيدز وسارس وانفلوانزا الطيور. كما تدعو خطة العمل إلى إقامة طريق سريع بين بانكوك عاصمة تايلاند ومدينة كون مينج، جنوب غرب الصين والذى يتوقع الانتهاء منه عام ٢٠٠٧. كما سيتم ربط كون مينج أيضا بعاصمة ميانمار (بانجون) عن طريق خط للسكك الحديدية. وتأتى الاتفاقية الموقعة بين الآسيان والصين لتعكس دفعة واحدة الثقل المتنامى للاقتصاد الآسيوى، بالإضافة لرغبة الصين فى الظهور بمظهر الشريك الذى ازدادت معه المبادلات التجارية عام ٢٠٠٣ بنسبة ٢١٩,٦٪ مقارنة بعام ١٩٩٧.

.كما تبرز أهمية الاتفاقية فى ظل الأوضاع التى تعانى منها منطقة جنوب شرق آسيا من مخاطر الإرهاب و ارتفاع أسعار البترول وانتشار الأوبئة، كما تأتى الاتفاقية من جانب الآسيان لمواجهة المنافسة المتزايدة للاقتصاد الصينى الذى ينمو بمعدلات متسارعة، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلى الصينى فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ نحو ٨,٠٪ فى حين بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لرابطة الآسيان نحو ٤,٥٪ عام

٢٠٠١/٢٠٠٢، كما أن الناتج المحلى الإجمالى للصين قد بلغ ١٢٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ فى حين بلغ إجمالى الناتج المحلى لدول الآسيان العشر مجتمعة نحو ٦٠٠ مليار دولار خلال نفس العام، كما أن حجم التجارة الخارجية للصين بلغ نحو ٩٨٨,٨٣ مليار دولار، فى حين بلغ حجم التجارة الخارجية لدول رابطة الآسيان نحو ٨٧٧,٧ مليار عام ٢٠٠٣ وجدير بالذكر أن الآسيان خامس أهم الشركاء التجاريين للصين بعد اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وهونج كونج، حيث وصل حجم التبادل التجارى بينهما عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٨٠,١١ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٥,٠٦ مليار دولار عام ١٩٩٧.

وقد اعترفت دول رابطة الآسيان بمقتضى الاتفاقية بوضع اقتصاد السوق الكامل للصين، وهو ما يعنى تنازل هذه الدول عن حقوقها فى اتخاذ إجراءات مكافحة إغراق أسواقها بالمنتجات الصينية.

وتأمل الصين من هذه الاتفاقية تأمين خطوط المواصلات البحرية وإمدادات البترول والمواد الخام من دول جنوب شرق آسيا، والتى وفرت للصين هذه الإمدادات فى السنوات الماضية. وقد تضاعفت صادرات دول الآسيان للصين أكثر من مرتين ونصف مرة لتبلغ نحو ٤٧,٣٢٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بزيادة قدرها ٢٨٣٪ مقارنة بعام ١٩٩٧.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين وقعت فى الرابع من نوفمبر عام ٢٠٠٢ اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادى مع دول رابطة الآسيان، والتى مثلت نقطة البداية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين، وهى أول مفاوضات حول إقامة منطقة تجارة حرة بذاتها الصين مع دول أخرى، كما تسعى الصين لإنشاء مجموعة عمل خاصة للعمل مع دول آسيا لتنشيط التعاون بين دول بحر الصين الجنوبى. ولتحقيق هذا الهدف، قررت الصين منح صندوق خاص للتعاون الصينى - الآسيوى برأسمال ١٥ مليون دولار لمساعدة الشركات الصينية على التواصل مع شركائها فى آسيا، وقد أكدت الصين على أهمية البدء فى المفاوضات الخاصة بتجارة الخدمات والاستثمار بين الجانبين وكذا إجراءات الفحص الجمركى والحجر الزراعى، كما تسعى الصين أيضا لإنشاء آلية على مستوى وزراء الطاقة مع الآسيان للتعاون فى مجال الطاقة، وتوفير إمداداتها المتزايدة.

ورغم الحماس الزائد تجاه هذا الاتفاق، إلا أنه لن يمنع الصعوبات التى ستمر بها هذه المجموعة، فالصين لأول مرة تشكل منطقة للتبادل التجارى الحر، ونفس الأمر بالنسبة لرابطة الآسيان، فهناك العديد من القضايا المطلوب حلها من الجانبين للوصول إلى الهدف النهائى والمتمثل فى خفض الرسوم الجمركية فى المنطقة إلى معدل يتراوح بين ٥٪ وصفر٪، والقول ببلوغ هذا الهدف أسهل من تحقيقه.

فالصين المتهمة غالبا بأنها المسئولة عن ارتفاع معدل البطالة فى الخارج عبر إنتاجها سلعا بأسعار متدنية، قد تجد الصين نفسها فى موقف غريب حيث قد تؤدى الواردات الآتية من دول الآسيان إلى التأثير على بعض قطاعاتها فى المناطق الفقيرة، فالقدرة الإنتاجية لدول جنوب شرق آسيا فى مجال الكاوتشوك أو زيت النخيل قد تهدد حياة الملايين من الزراعيين فى الأقاليم الجنوبية الصينية. ورغم ذلك، يتضح للجميع أن دول رابطة جنوب شرق آسيا بحاجة ماسة للصين أكثر من حاجة هذه الأخيرة إليها، وذلك بفضل قدرة الاقتصاد الصينى الكبيرة، إلا أن الأخيرة يجب أن تستفيد من الفرص والإمكانيات المتاحة أمامها بسبب هذه الاتفاقية، كما أن هناك عقبة أخرى متوقعة هى التفاوت بين الدول، فالصين لن يكون أمامها شريك واحد إنما شركاء مختلفون جدا فى المستوى الاقتصادى، كما يتضح من الجدول المرفق.

أما بالنسبة للمباحثات مع الدول المعنية بالشراكة مع دول رابطة الآسيان، فسنجد أنه بالنسبة للمباحثات مع الهند، فقد توصلت دول الآسيان إلى اتفاق وقعته مع الهند يتعلق بالتعاون التجارى والثقافى والسياسى بينهما، لكنه لا يؤمن إقامة منطقة للتجارة الحرة قبل عدة سنوات، والتى تعول عليها الهند كثيرا فى جذب المزيد من الاستثمارات من دول الرابطة فى قطاعات السياحة والزراعة ومشروعات البنية التحتية. فالهند تؤمن بالدور الاقتصادى المهم الذى تلعبه دول الآسيان فى المنطقة وقد قفز حجم تجارتها مع دول الآسيان بأكثر من الضعف عام ٢٠٠٣ ليبلغ نحو ١٣,٣١٩ مليار دولار بنسبة بلغت ١١٩,٤٪ مقارنة بعام ١٩٩٧، لذا فالهند على أتم استعداد لخفض تعريفاتها الجمركية لتحقيق مزيد من النمو فى مبادلتها التجارية وتعاونها الاقتصادى والسياسى.

أما بالنسبة لليابان، فإنها قد وقعت عام ٢٠٠٣ خطة عمل مشتركة مع الآسيان لإقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما بحلول عام ٢٠١٢، ويأتى السعى اليابانى لإقامة تلك المنطقة محاولة منها لمواجهة النفوذ الصينى المتزايد فى منطقة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، والذى يتزايد على حساب النفوذ اليابانى، فاليابان التى تعد الشريك التجارى الأول لدول الآسيان، تشهد صادراتها انخفاضا بلغ نحو ٨,٢٪ عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ١٩٩٧، فى حين أن الصادرات الصينية لدول الرابطة قد زادت أكثر من مرة ونصف مرة عام ٢٠٠٣ بنحو ١٥٨٪ مقارنة بعام ١٩٩٧. ومن الجدير بالذكر أن حجم التبادل التجارى بين اليابان والآسيان قد بلغ ١٢٩,٩٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٤,٨٪ من إجمالى التجارة الخارجية لدول الآسيان.

وفى محاولة لإغراء دول الآسيان وتأكيدا للنوايا الحسنة تجاه المنطقة، تعهدت اليابان بتقديم ٣ مليارات دولار كمعونات اقتصادية لدول المنطقة لدفع جهود تنمية الموارد البشرية بها. وسيتم تخصيص نصفها لتنمية المناطق المطلة على نهر الميكونج خلال السنوات الثلاث المقبلة، والدول المعنية بهذه المساعدات هى كمبوديا - لاوس - فيتنام - تايلاند - ميانمار، أما النصف الآخر من المساعدات فسيتم توزيعه على باقى دول رابطة الآسيان.

كما أعلنت اليابان أنه سيتم تخصيص ٣٠٪ من الميزانية المخصصة للمساعدات الخارجية اليابانية للدول الأعضاء فى رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، رغم ما يفرضه الوضع الاقتصادى اليابانى من تخفيضات فى تلك المساعدات. واليابان تعتبر أكبر طرف مانح للمساعدات لدول جنوب شرق آسيا، حيث تتلقى الأخيرة نحو ٦٠٪ من المساعدات الخارجية من اليابان

أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان والصين

	عدد السكان بالملايين ٢٠٠٢(١)	الناتج المحلى الاجمالى ٢٠٠٢ مليار دولار(١)	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٢٠٠١ - ٢٠٠٢(٢)	الناتج الاجمالى المحلى للفرد بالدولار الأمريكى ٢٠٠٢(١)	الصادرات بالمليار دولار ٢٠٠٣(٣)	الواردات بالمليار دولار ٢٠٠٣(٣)
الصين	١٢٩٤,٩	١٢٦٦,١	٪٨,٠	٩٨٩	٣٧٧,٢٣	٦١١,٦
سنغافورة	٤,٢	٧٨,٥	٪٢,٢	٢٠٨٨٦	١٢٠,٤٤	١١٢,٢٣
بروناى	٠,٣	—	—	—	١,٦٨	٤,٣٥
ماليزيا	٢٤,٠	٩٤,٩	٪٤,٢	٣٩٠٥	٨٥,٤١	١٣٤,٦١
تايلاند	٦٢,٢	١٢٦,٩	٪٥,٢	٢٠٦٠	٦٨,١٤	٨٨,٢
الفلبين	٧٨,٦	٧٨,٠	٪٤,٦	٩٧٥	٤٤,٠٦	٥١,٠٧
اندونيسيا	٢١٧,١	١٧٢,٩	٪٣,٧	٨١٧	٣٨,٥٨	٧٢,٠٧
فيتنام	٨٠,٣	٣٥,١	٪٧,١	٤٣٦	٢٣,١٨	٢٢,١٤
كمبوديا	١٣,٨	٤,٠	٪٤,٥	٣٢١	٢,٦١	٢,٢٨
ميانمار	٤٨,٩	—	—	—	٢,٩١	٢,٢٦
لاوس	٥,٥	١,٧	٪٥,٠	٣٠٤	٠,٧٦	٠,٣٦

المصادر :

١- تقرير التنمية البشرية فى العالم ٢٠٠٤، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP.

٢- تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٤، الصادر عن البنك الدولى.

3- Direction of Trade Statistics Yearbook 2004.

وقد أعلنت اليابان أن المفاوضات التمهيدية لإقامة منطقة تجارة حرة مع الآسيان ستبدأ عام ٢٠٠٥، على أساس أن تقام المنطقة المنتظرة عام ٢٠١٢، وهذا الجدول الزمنى يعد متأخرا عامين عن منطقة التجارة الحرة المقرر إقامتها بين الآسيان والصين عام ٢٠١٠.

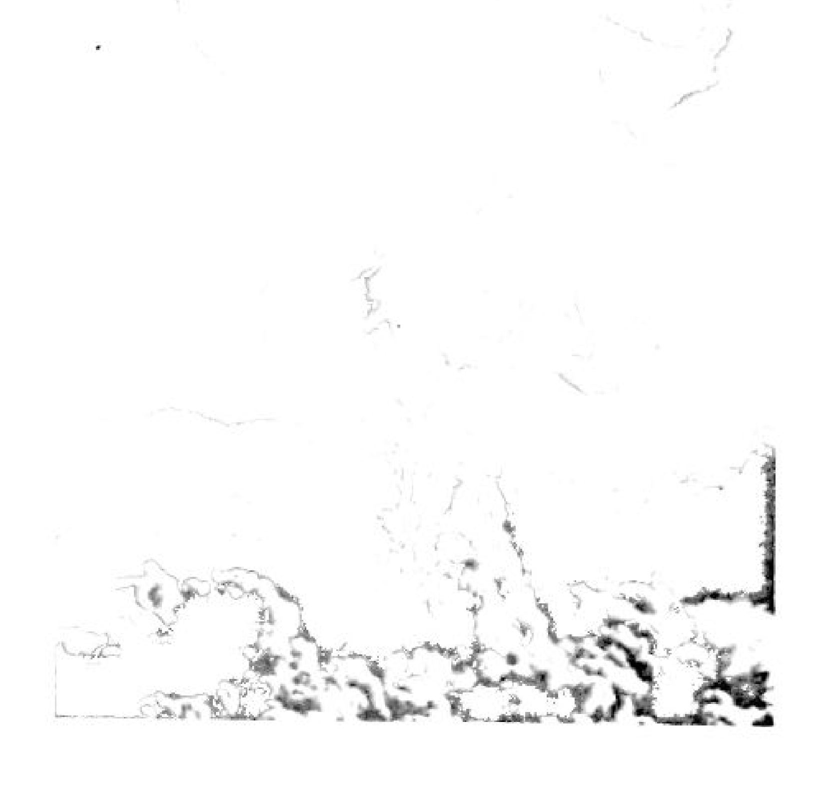
ويرى المراقبون أن المباحثات المنتظرة بين اليابان والآسيان ستواجه الكثير من الصعوبات، نظرا للتحفظات التى تبديها اليابان تجاه التخفيضات الجمركية على الأرز خاصة والمنتجات الزراعية عامة، نظرا للضغوط التى يمارسها اللوبى الزراعى القوى فى اليابان. وجدير بالذكر أن الاتفاق الوحيد الذى أبرمته اليابان مع إحدى دول الرابطة كان مع سنغافورة التى لا تشكل أى تهديد يذكر للقطاع الزراعى اليابانى.

ولا تتوقف المفاوضات التى تجريها دول رابطة جنوب شرق آسيا على الهند واليابان فقط، بل تمتد إلى كوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا، الشركاء التجاريين الرئيسيين للآسيان.

وكان زعماء دول آسيان قد وقعوا عام ٢٠٠٣ اتفاقا يقضى بإقامة القاعدة الأساسية لسوق موحدة تقام عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال السماح بحرية تبادل المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال، وتهدف هذه الاتفاقيات، سواء المبرمة بين أعضاء الرابطة أو بين الرابطة وشركائها الرئيسيين، إلى إقامة أكبر تجمع أسيوى قادر على مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، فقادة دول الرابطة يؤمنون بعدم الاعتماد على الغرب فقط فى عمليات التنمية المطلوب لدول "آسيان"، بل يجب تدعيم التعاون المشترك بين دول الرابطة، بزيادة حجم المبادلات التجارية بينها. وجدير بالذكر أن التجارة البينية بين دول آسيان تنعدم ببطء، فقد بلغت نسبة التبادل التجارى بينها نحو ٢٣٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية (٢٠٥ مليارات دولار) عام ٢٠٠٣، وقد كان حجم التبادل التجارى بين دول الآسيان يبلغ ١٨٪ من إجمالى التجارة الخارجية، عندما تم لأول مرة إدخال مفهوم منطقة التجارة الحرة للآسيان عام ١٩٩٣، فى الوقت الذى تبلغ فيه التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبى حاليا نحو ٧٥٪ من إجمالى تجارتها الخارجية.

فى الاستراتيجية العسكرية

إشراف د. محمد عبد السلام



1 الجوانب الاصطلاحية لمفهوم "منطقة خالية من الأسلحة النووية"

2 سيناريوهات العمل العسكرى ضد المنشآت النووية الإيرانية

3 الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط

الجوانب الاصطلاحية لمفهوم "منطقة خالية من الأسلحة النووية"

عادت مشروعات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية Nuclear Weapon Free Zones كأحد المداخل المطروحة للتعامل إلى الظهور مرة أخرى في عدد من أقاليم العالم، مع مشكلة انتشار الأسلحة النووية المتفجرة في أكثر من منطقة، فقد أسفرت جولات المفاوضات السداسية المتعلقة بمشكلة البرنامج النووي لكوريا الشمالية عن تفاهم حول إقامة NWFZ في شبه الجزيرة الكورية في إطار الحل النهائي، عندما يتم التوصل إليه. وظهرت أصوات داخل الهند وباكستان تقرر أن استقرار الإقليم قد يتطلب التفكير بجدية أكبر في الفكرة القديمة الخاصة بإنشاء NWFZ في جنوب آسيا، لكن الأهم هو الاتجاه عمليا لتطبيق بعض جوانب المفهوم بعد تفكيكه في ظل حالة "الانتشار النووي" القائمة، فيما يمثل تطورا مهما في التعامل مع الفكرة بعيدا عن إطارها التقليدي.



د. محمد عبدالسلام

لكن الأهم هو أن التطورات الخاصة بما تكشف حول عدم وجود أسلحة تدمير شامل لدى العراق بعد حرب ٢٠٠٣، وتخلي ليبيا من جانب واحد عن برامجها النووية، وما ظهر بشأن البرنامج النووي الإيراني، الذي تجري محاولات مكثفة لوقف تطور عمليات تخصيب اليورانيوم المتضمنه فيه، يضاف لذلك ما أثير بشأن قدرات ومواقف إسرائيل النووية خلال زيارة د. محمد البرادعي لها في منتصف عام ٢٠٠٤، قد أدى إلى إعادة تنشيط المشروع العربي الخاص بإقامة مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط، في ظل ظروف تبدو عمليا وكأنها مواتية أكثر مما سبق للبدء في التفاهم حول إقامة تلك المنطقة، وهو الخيط الذي التقطته عدة مراكز أبحاث ومؤسسات مهتمة على المستوى الدولي لإعادة إثارة تلك المسألة، لاستكشاف ما إذا كان ثمة شئ قد تغير بشأنها أم لا.

وعلى الرغم من أن تبلور تلك التطورات في الوقت الحالي يعتبر استمرارا لظاهرة معتادة ارتبطت بتلك "الفكرة" منذ منتصف السبعينيات، وهي تكرار ظهورها واختفائها بشكل متقطع في فترات تاريخية مختلفة، دون أن يعني ذلك بالضرورة اقترابها من دائرة التطبيق الفعلي، إلا أن اللافت للانتباه هذه المرة هو أن تلك المشروعات يعاد طرحها في وقت بدا فيه بوضوح أن أهمية الأطر الإقليمية لضبط التسلح قد تقلصت في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر بفعل حالة التدويل العامة لقضايا الأمن في ظل نظام القطب الواحد، وهو ما يشير إلى احتمالات عودتها مرة أخرى -كمدخل رئيسي- إلى ساحة النظام الدولي لمنع الانتشار النووي.

لكن بعيدا عن ذلك، يظل هناك سؤال لم يطرح كثيرا وكأنه من المسلمات، رغم أنه يحمل كثيرا من التعقيدات، وهو: الذي يعنيه بالضبط مصطلح "منطقة خالية من الأسلحة النووية" ويتمثل الهدف الرئيسي من طرح ذلك السؤال والإجابة عنه في هذا التقرير، في محاولة توضيح بعض جوانب المسألة فيما يتعلق بمجرد "اسمها"، فلعل ذلك يثير الانتباه إلى تعقيداتها، على نحو يخلق اهتماما جادا بها، حتى لاتكون الموجة الحالية مجرد موجة سياسية إعلامية أخرى، أثبتت خبرة ٣٠ سنة ماضية أنها لاتسفر في النهاية عن شئ سوى إثارة الرأي العام.

لقد ظهر مفهوم "المناطق الخالية من الأسلحة النووية" لأول مرة في منتصف الخمسينيات، من خلال مقترح بولندي، بالأمم المتحدة، كأحد التدابير المكملة لمحاولات إقامة نظام عالمي "Global Regime" لمنع انتشار الأسلحة النووية، لكن سرعان ما اكتسب هذا المفهوم أبعاده الذاتية، كمدخل (إقليمي) مستقل، تتم من خلاله إقامة ترتيبات أمنية اختيارية بين دول إقليم معين، لتحقيق أهداف ترتبط بطبيعة المشكلات النووية المطروحة في ذلك الإقليم، متميزا عن النظام الدولي (المستند على NPT) لمنع انتشار الأسلحة النووية، بأنه يشتمل على قيود إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والدول المالكة لتلك الأسلحة، على حد سواء، إضافة إلى اتساع الأهداف المرتبطة به لتتجاوز

Scanned with CamScanner

مشكلة التسلح النووي، إلى مشكلات نووية أخرى، وفقا لطبيعة القضايا النووية المثارة في كل منطقة.

في هذا الاتجاه، فإنه منذ ظهور فكرة "NWFZs" في الأمم المتحدة عام ١٩٥٦، توالت المشروعات الخاصة بإقامتها، لتتجاوز ٢٥ مشروعا تشمل كافة أقاليم العالم تقريبا، إلا أنه لم يتم فعليا إقامة سوى ٤ مناطق منها في أقاليم قارية، وهي مايلي:

١- المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي- ١٩٦٧ :

أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو عام ١٩٦٧، وتعتبر أول NWFZs تقام بعد الحرب العالمية الثانية، وتكتسب أهميتها من أنها - إضافة إلى كونها الأولى - أقيمت في منطقة كثيفة السكان، كما أنها تنشئ نظاما خاصا للرقابة والتحقق. وقد جعل منها ذلك لفترة طويلة، في التحليلات الأكاديمية والمداولات الرسمية الخاصة بإقامة NWFZS، النموذج الأساسي The Archetype لترتيبات منع الانتشار النووي على المستوى الإقليمي.

ولقد تبلور مشروع إقامة NWFZ في أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٢، خلال أزمة الصواريخ الكوبية، وبدأ التفاوض حولها عام ١٩٦٤، وتم التوصل إلى المعاهدة وفتحها للتوقيع في تلاتيلولكو (إحدى ضواحي مكسيكوسيتي عاصمة المكسيك) في ١٤ فبراير ١٩٦٧، ودخلت حيز التنفيذ القانوني في ٢٢ أبريل ١٩٦٨، أي بعد عام واحد من التوصل إلى المعاهدة. ويبلغ عدد الدول الإقليمية الواقعة في محيطها الجغرافي، والمؤهلة للانضمام إليها ٣٤ دولة، وحتى عام ٢٠٠٢ وقعت عليها ٣٣ دولة، وصدقت كل الدول الموقعة على المعاهدة ما عدا كوبا.

٢- المنطقة اللا نووية في جنوب المحيط الهادي- ١٩٨٥ :

أنشئت بموجب معاهدة راروتونجا عام ١٩٨٥ في إقليم جنوب المحيط الهادي الذي تتشكل معظم أطرافه من دول - جزر صغيرة، وهي المنطقة الثانية التي قامت خلال مرحلة الحرب الباردة، كمنطقة لانووية Nuclear Free Zone. وتتمثل التعهدات الرئيسية فيها، إضافة إلى منع إنتاج أو حيازة الأسلحة النووية، أو نصبها داخل أقاليم دول المنطقة، في حظر إجراء تفجيرات نووية في المنطقة، وحظر إلقاء أو تفريغ النفايات المشعة بها، كما تضع ضوابط خاصة بنقل أو تداول المواد النووية.

وقد ظهرت فكرة إنشاء هذه المنطقة عام ١٩٧٥ في إطار منتدى جنوب الهادي، إلا أن المفاوضات الخاصة بإقامتها لم تبدأ إلا في أوائل الثمانينيات. وتم التوصل إلى المعاهدة وفتحها للتوقيع في راروتونجا (عاصمة جزر كوك) في أغسطس ١٩٨٥، ودخلت حيز التنفيذ القانوني في ١١ ديسمبر ١٩٨٦. ويبلغ عدد الأطراف الإقليمية المؤهلة للانضمام إلى منطقة جنوب الهادي ١٦ دولة. وقد وقعت على المعاهدة ١٣دولة، وحتى عام ٢٠٠٣ صدق عليها ١٢ طرفا موقعا.

٣- المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا-١٩٩٥ :

أنشئت بموجب معاهدة بانكوك عام ١٩٩٥ في منطقة جنوب شرق اسيا، في إطار تصور عام طرحته رابطة دول جنوب شرق اسيا (اسيان) عام ١٩٧١ لإقامة منطقة سلام وحرية وحياد في جنوب شرق اسيا(ZOPFAN)، وهي منطقة ذات ملامح خاصة من عدة جوانب تتصل بنطاقها الجغرافي، وضمانات الأمن السلبية المتصلة بها.

وقد بدأ التفاوض حول إقامتها في بداية التسعينيات بين دول "اسيان"، وتم التوصل إلى المعاهدة وفتحها للتوقيع في بانكوك (عاصمة تايلاند) في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥، ودخلت حيز التنفيذ القانوني وفقا لأحكامها في ٢٧ مارس ١٩٩٧، ويبلغ العدد الكلي للدول الواقعة داخل محيطها، والمؤهلة للانضمام إليها، ١٠ دول قامت جميعها بالتوقيع عليها. وحتى اوائل القرن الحادي والعشرين، كانت ٩ دول قد صدقت عليها.

٤- المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في قارة إفريقيا- ١٩٩٦ :

أنشئت هذه المنطقة عام ١٩٩٦ بموجب معاهدة بيلندابا (وهو اسم المنطقة التي يقع بها مقر هيئة الطاقة النووية في جنوب إفريقيا)، ويمتد نطاقها الجغرافي ليشمل كل دول القارة الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، وتعد إحدى المناطق المهمة التي تقام في أقاليم كثيفة السكان، وثاني NWFZتقام في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة. وتعود فكرة إنشاء تلك المنطقة إلى عام ١٩٦١، عقب التفجيرات النووية الفرنسية في صحراء الجزائر شمال إفريقيا، إلا أن مفاوضات إقامتها لم تبدأ إلا في بداية التسعينيات في إطار عمل مشترك بين "الأمم المتحدة" ومنظمة الوحدة الإفريقية. وقد تم التوصل إلى المعاهدة، وفتحها للتوقيع في القاهرة في ١١ أبريل ١٩٩٦، ووقعت عليها كافة الدول الإفريقية (٥٢ دولة)، ما عدا مدغشقر. ولم تصدق عليها حتى عام ٢٠٠٣ سوى ١١ دولة. وتبعا لأحكامها فإنها سوف تدخل حيز التنفيذ القانوني عندما تصدق عليها ٢٨ دولة من الدول الموقعة على المعاهدة.

وتحظر تلك المعاهدة على أطراف المنطقة تطوير أو صناعة أو تخزين أو نصب "الأجهزة النووية المتفجرة"، كما تحظر المعاهدة إجراء التجارب النووية، أو إلقاء النفايات المشعة، كما تحظر مهاجمة المنشآت النووية، وتضع ضوابط خاصة بتداول المواد النووية، وتنشئ نظاما خاصا للتحقق.

في هذا الإطار، أدت نشأة العديد من تلك المناطق خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ووضوح "الفكرة العامة" المرتبطة بها، وتراكم المعرفة حول قضاياها، إلى أن تبلور اتجاه رئيسي في دراسات ضبط التسلح يشير إلى أن "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية" تمثل مفهوما متكامل الأبعاد "يعبر عن ترتيبات أمنية إقليمية، تتخذ شكل أنظمة Regimes، مستقلة (أو مكملة لترتيبات دولية أو إقليمية أخرى)، تمتد على مساحة جغرافية محددة Zone، وتهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية في تلك المنطقة، وأن مستوى تحديد وترابط واستقرار عناصر المفهوم يصل إلى درجة، يقرر معها بعض من أهم الباحثين في هذا المجال، أنها "تكفي لتشكيل نظرية".

لكن على الرغم من أن تلك الأحكام ليست دقيقة تماما،

لاسيما فيما يتعلق بوصول المفهوم إلى حدود "النظرية"، فإن "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية" تعتبر بالفعل أحد المفاهيم التي خضعت للتحليل بشكل واسع، فقد تمت دراسته بدرجة أدت إلى تحديد عناصر رئيسية تتصل بإطاره ونطاقه، فيما يتعلق بتعريف وعناصر المصطلح، وأهداف إقامة NWFZs وأطرافها الأساسية والالتزامات الرئيسية لتلك الأطراف، ونظم التحقق المتصلة بها، إضافة إلى المبادئ العامة التي تحكم إقامتها، على الرغم من استمرار وجود خلافات ذات أهمية، ونقص تحليلي أحيانا حولها. وهنا يتم فقط رصد أهم الاتجاهات المتصلة بالمصطلح (العبارة الشائعة) ذاته، والتي توضح بعض جوانب المفهوم، فيما يلي:

أولا- حدود مصطلح المناطق الخالية من الأسلحة النووية:

يرتبط المدخل الإقليمي Regional Approach بإقامة أنماط مختلفة من الترتيبات الأمنية في إقليم معين، سواء من خلال طرح تصورات، أو تشكيل نظم، أو إقامة أطر مختلفة للتعامل مع مشكلة أو أخرى من المشكلات المثارة فيه في مجال حل الصراعات أو ضبط التسلح أو بناء الثقة. وتتمثل أهم أنماط الترتيبات الأمنية لضبط التسلح الإقليمي في هذا الإطار في إقامة "مناطق zones" معينة يتم فيها ضبط النشاطات العسكرية، لاسيما النووية منها بدرجة ما، وفقا لاتفاق أطرافها بهذا الشأن. ويمثل هذا النمط في مجمله مدخلا إقليميا فرعيا ذا أهمية خاصة، لضبط التسلح، يسمى عادة "مدخل المناطق المحددة" Zonal Approach الذي يمثل الإطار العام الحاكم لإقامة NWFZs.

ويرتبط "مدخل المناطق المحددة"، بتحديد مساحات جغرافية معينة يتم فيها تطبيق ترتيبات أمنية عسكرية يرتبط مضمونها بهدف إقامتها. تشكل عادة ما يعرف باسم "مناطق مجردة من الطابع العسكري" Demilitarized Zones، أو تبعا لمصطلح آخر أكثر شيوعا "مناطق منزوعة السلاح". ويعني نزع سلاح منطقة معينة إخلاءها من الأسلحة والمعدات والمنشآت والقواعد العسكرية، وتحريم مباشرة أي نشاط عسكري فيها من أي نوع، وفق اتفاق دولي ملزم بهذا الشأن. ويتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء هذه المناطق - إضافة إلى منع نشوب الحرب - في وقف الانتشار الأفقي لبعض الأسلحة، أو الحد من النشر الجغرافي لها من جانب مالكيها، إضافة إلى حماية البيئة والموارد في تلك المناطق من جراء عمليات إلقاء النفايات، أو إجراء الاختبارات العسكرية التسليحية، مع اختلاف وزن كل هدف تبعا لظروف كل حالة.

كانت معاهدة القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا)، المبرمة في ١ ديسمبر ١٩٥٩، هي أول اتفاق دولي لإنشاء "منطقة منزوعة السلاح"، إلا أن كثيرا من النشاطات العسكرية المحظورة فيها قد ارتبط بمضامين نووية بحكم الأوضاع الدولية التي تم إبرامها خلالها، حتى إن كثيرا من الكتابات تعتبرها NWFZ، رغم أنها أقرب إلى مفهوم "البيئات منزوعة السلاح". لكن بصرف النظر عن ملابسات تلك الحالة، يظل مفهوم "المناطق منزوعة السلاح" أوسع من مفهوم NWFZs.

وقد ارتبط "مدخل المناطق المحددة" -عبر تطوره- بإقامة أنماط من المناطق منزوعة السلاح، عديدة،غير تقليدية، patterns التي لا ترتكز على قاعدة إقليمية قارية برية آهلة بالسكان، أهمها:

١- البيئات منزوعة السلاح Demilitarized Environments. فبفعل مخاوف الدول من اتساع نطاق عملية نشر الأسلحة النووية، أو ممارسة نشاطات عسكرية نووية أو تقليدية يمكن أن تؤدي إلى تداعيات غير محسوبة، بما في ذلك الآثار البيئية السلبية واسعة النطاق، تم عقد مجموعة من الاتفاقات التي تحظر تلك النشاطات عموما في المناطق أو البيئات غير القارية التي ظهرت مخاوف من احتمال امتدادها إليها، كمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (الفضاء الخارجي)، التي فتحت للتوقيع بلندن وموسكو وواشنطن في ٢٧ يناير ١٩٦٧، وبدأ تطبيقها في ١٠ أكتوبر ١٩٦٧.

كما أبرمت معاهدة أخرى لحظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات، وفي باطن أرضها (قاع البحار)، التي فتحت للتوقيع بنفس العواصم المشار إليها، في ١١ فبراير ١٩٧١. فهذه البيئات التي يطلق عليها أحيانا

Nuclear Weapon Free Environments أقيمت بغرض وضع قيود جغرافية على نشر الأسلحة النووية تحديدا، واتسع نطاق التقييد ليشمل كافة الأسلحة الأخرى، تحسبا لاحتمالات حدوث ذلك على الرغم من أن بعض النشاطات التي يتم تقييدها لم يكن متصورا عمليا.

٢- مناطق السلم .Zones of Peace وقد ارتبط هذا النمط بهدف قصر النشاطات التي تمارس في منطقة معينة على "النشاطات السلمية"، وقد ارتبطت هذه الفكرة في أوقات معينة بمناطق قارية في إطار مقترحات تهدف إلى إبقاء المنطقة المعنية بمأمن من تدخل الدول الواقعة خارجها، أو من المجابهات التي تدور بين القوى الكبرى حولها، أو إبعادها عن سباق التسلح العالمي، أو مقترحات تهدف إلى الحفاظ على السلم الإقليمي عن طريق حل المنازعات بالوسائل السلمية في إطار من التعاون السياسي، والتقييد العسكري المتبادل،إلا أن تطور هذا المفهوم لم يستمر في ذلك الاتجاه، وتحول نحو تقييد النشاطات العسكرية في البحار والمحيطات.

لقد أدت الصراعات الإقليمية المتعاظمة، وتزايد الوجود العسكري للدول الكبرى في مختلف البحار والمحيطات، لاسيما بنشر الغواصات وسفن السطح الحاملة للأسلحة النووية في مياهها، إلى تبلور العديد من المقترحات الداعية لاعتبار مناطق بحرية معينة "مناطق سلم"، ابتداء من عام ١٩٧١، الذي تقدمت فيه سريلانكا، في إطار أعمال الدورة الـ ٢٦ للجمعية العامة، بمشروع قرار لإنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي، واستمرت المحادثات بهذا الشأن لسنوات طويلة خلال السبعينيات، وبذلت جهود واسعة من جانب الدول الساحلية لتنفيذ الإعلان، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج محددة.

وقد تبلور مقترح آخر لإقامة منطقة سلم في جنوب المحيط الأطلنطي خلال النصف الثاني من الثمانينيات، وصدر بشأنه قرار/ إعلان آخر من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩، مشددا على التزامات ذات أهمية في إطار المفهوم، كالامتناع عن نقل النفايات السامة والخطرة والنووية، أو التخلص منها في جنوب المحيط الأطلنطي، إلا أنه ظل مجرد توصية، أو إعلان.

وهكذا، فإن مناطق السلم هي مناطق بحرية يتم فيها تقييد النشاطات العسكرية، بحيث يقتصر استخدامها على الأغراض السلمية، مع الامتناع عن القيام بأعمال محددة كإلقاء النفايات الخطرة.

وإذا كانت بعض التحليلات تعتبر أن "البيئات منزوعة السلاح" تمثل مفهوما مكملا لمفهوم NWFZs، أو متوازيا معه، فإن هناك أدبيات تعتبر أن مفهوم "مناطق السلم" أوسع من مفهوم NWFZs، لأنه يتضمن تعاونا إقليميا في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى حماية البيئة، وضبط التسلح، والحوار السياسي، لكنه -أيا كان الأمر- مفهوم غير عملي بدرجة تجعل من الصعب إقامة أنظمة Regimes حقيقية على أساسه. وتبعا لبعض التحليلات "ربما يكون قد مات في الوقت الحالي".

وفي الواقع، يظل الشكل الأكثر أهمية الذي يتخذه "مدخل المناطق المحددة" هو ذلك المرتبط بـ NWFZs التي تعتبر أحد التطبيقات النوعية للمناطق منزوعة السلاح بالمعنى العام، وأهمها في نفس الوقت، إذ إنها تتعلق بإقامة مثل هذه المناطق في أقاليم أو مساحات جغرافية قارية آهلة بالسكان، وتركز على فئة رئيسية من الأسلحة التي تتعامل معها المناطق منزوعة السلاح، وهي الأسلحة النووية، وإن كانت الأسلحة النووية قد فرضت المنطق الخاص بضبطها على هذا المدخل برمته بحكم الفوارق النوعية بين الأسلحة النووية، وكافة فئات التسلح الأخرى، والتي أدت في التحليل الأخير إلى التركيز على إقامة مناطق خالية من "الأسلحة النووية" تحديدا، وليس الأسلحة الأخرى، إلا على نطاق ضيق يتصل بمقترحات نادرة، أو ترتيبات محدودة .

وتبعا لما تتم الإشارة إليه في دراسات NWFZs، فإن مفهوم المنطقة Zone يعتمد بصفة عامة فيما يتصل بالمناطق القارية تحديدا على مصطلحين أو عنصرين، هما :

الأول: محيط المنطقة The Perimeter، وهو خط (حزام) يحيط بالمنطقة، ويعين الحدود الخارجية لها، ويشتمل داخله على كل دول الإقليم المنضمة/المؤهلة للانضمام، إليها Zonal States، كما تعتبر دول ما خارج والمناطق الداخلة في إطارها، الخط بمثابة "الدول الخارجية" Extra- Zonal States، وتتحمل بعض المسئوليات والالتزامات بموجب اتفاقية إقامة المنطقة، أو بحكم ارتباطها بها .

الثاني: منطقة التطبيق Zone of Application، وتشمل أراضي الدول الداخلة ضمن حدودها، وكذلك المياه الإقليمية والمجال الجوي لها، وذلك فيما يتصل بأطراف الاتفاقية الأساسية المنضمة إليها انضماما كاملا، وتوابع أطراف بروتوكولاتها الملحقة، التي وافقت عليها، بحيث دخلت حيز التنفيذ بالنسبة لها، ويتسع نطاق منطقة التطبيق مع الوقت وفقا لتصديقات أطرافها عليها، ولا تمتد منطقة التطبيق خارج المحيط.

ومن الواضح -تبعا لذلك- أن مفهوم المنطقة (Zone) يختلف عن مفهوم الإقليم (Region)، فالأقاليم التي تمثل في الغالب قاعدة الترتيبات المناطقية Zonal Arrangements تتشكل عبر عملية تاريخية طويلة المدى ترتبط بنمطية وكثافة في التفاعلات بين أطرافها على نحو يجعل التغير في جزء منها يؤثر على بقية أجزائها، بما يخلق حدودا افتراضية بينها وبين الأقاليم الأخرى، أما المناطق، فإنها تعبر عن توجه قصدي لمجموعة من الدول لبناء روابط قوية، أو ترتيبات معينة، فيما بينها انطلاقا من شعور مشترك بمهمة أو مسئولية متبادلة حيال إنجاز ما في المجال الأمني، استنادا على التزامات قانونية. فالإقليم مفهوم جغرافي، ذو أبعاد سياسية واستراتيجية واقتصادية وثقافية وحدود "مفهومة"، ولا يرتب التزامات بصفته هذه على أطرافه، وبالتالي تمثل الأقاليم نظما Systems، وليس أنظمة Regimes. أما المناطق، فإنها تمثل أنظمة Regimes من القواعد يتم تحديد إطارها ونطاق تطبيقها بتوافق أطرافها، فهي مفهوم جيو سياسي قانوني له أبعاده الأمنية.

ومن الناحية العملية، فإنه على الرغم من أن الأقاليم، أو أية مساحات جغرافية -Areas تمييزا لها عن مناطق ذات أبعاد أو ملامح إقليمية، تمثل القاعدة الجغرافية التقليدية لإقامة المناطق، فإن الأدبيات النظرية استقرت على أن المناطق Zones قد تكون أوسع أو أضيق من الأقاليم، وفق تعريفاتها المعتادة، فقد تضم المنطقة دولا من خارج الإقليم، أو كيانات تابعة لها في الإقليم، وقد لا تضم بعض الدول الواقعة تاريخيا أو سياسيا أو جغرافيا داخل الإقليم. وفي بعض الأحوال، قد لا تستند عملية إقامة المنطقة على أساس إطار الإقليم من الأساس، فلا يوجد انطباق بالضرورة بينهما، كما لا يوجد نمط صارم بحكم علاقة المفهومين، رغم أن لكل منطقة قارية إطارها أو قاعدتها الجغرافية الإقليمية.

ثانيا- تعريف مصطلح "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية":

لا يوجد خلاف واسع حول المقصود بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فعبر تطور التفاعلات المرتبطة بتلك المناطق منذ منتصف الخمسينيات، أصبح مفهوما أنها تعبر عن "طائفة من الترتيبات تتراوح جغرافيا بين قارة بأكملها مثل أمريكا اللاتينية ومناطق أصغر، وتخدم عمليا أغراض منع حيازة المزيد من الدول للأسلحة النووية، وكذلك منع أو إزالة نشر هذه الأسلحة في مناطق جغرافية أو بيئات معينة"، إذا ما تم توسيع مفهومها.

لكن كما يقرر بعض الباحثين، فإنه "رغم وضوح الفكرة العامة عن NWFZs، إلا أن اختلاف الزوايا التي ترى منها الدول المختلفة هذه الفكرة أدى إلى عدم البلورة النهائية لتعريف واحد محدد". فحتى عام ١٩٧٥، وبعد مرور حوالي ٢٠ سنة على ظهور فكرة إقامتها لأول مرة، لم يكن قد استقر تعريف محدد لها، بل إنه كانت هناك بعض التصورات بأنه لا توجد حاجة لمثل هذا التعريف. لكن -حسب معظم الكتابات- كانت هناك دائما

حاجة لتعريفات عامة لمفهوم المنطقة للمساعدة فى تشكيل الترتيبات الخاصة بمشروعات مناطق محددة، وهو ما بدأت أعمال "الجمعية العامة" للأمم المتحدة تتقدم فى اتجاهه خلال منتصف السبعينيات، باعتماد تعريف دولى شبه رسمى لها، إلا أن ذلك لم يكن يمثل نهاية المطاف.

فبناء على اقتراح مكسيكى، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها ٣٤٧٢ باء فى ديسمبر ١٩٧٥، بتعريف مفهوم NWFZ على النحو التالى :

أولا- تعريف مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية :

١- تعتبر "منطقة خالية من الأسلحة النووية" كقاعدة عامة، أية منطقة تعترف بصفتها هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتنشئها أية مجموعات من الدول، على سبيل الممارسة الحرة لسيادتها، وذلك بمقتضى معاهدة أو اتفاق يجرى بموجبها ما يلى :

أ- تحديد نظام الخلو التام من الأسلحة النووية الذى تخضع له المنطقة المعنية، بما فى ذلك الإجراء الخاص بتعيين حدود المنطقة .

ب- إنشاء جهاز دولى للتحقق والمراقبة لضمان الامتثال للالتزامات الناشئة عن ذلك النظام.

ثانيا : تعريف الالتزامات الرئيسية للدول الحائزة للأسلحة النووية تجاه المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتجاه الدول الداخلة فيها .

٢- فى حالة كل منطقة خالية من الأسلحة النووية تعترف بصفتها تلك الجمعية العامة، يتعين على جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تتعهد أو تؤكد من جديد فى صك دولى رسمى له قوة الالتزام القانونى الكامل كمعاهدة أو اتفاقية أو بروتوكول، الالتزامات الآتية :

أ- أن تحترم جميع عناصر نظام الخلو التام من الأسلحة النووية المحددة فى المعاهدة أو الاتفاقية المنشئة للمنطقة .

ب- أن تمتنع عن الإسهام بأية طريقة فى أداء أفعال فى الأقاليم التى تشكل جزءا من المنطقة، تكون منطوية على انتهاك للمعاهدة، أو للاتفاقية المذكورة آنفا .

جـ- أن تمتنع عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول الداخلة فى المنطقة" .

وقد اعتمدت معظم الأدبيات تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة لـ NWFZ إما كتعريف أساسى لها، أو كتعريف رئيسى ضمن تعريفات أخرى، أو إطار لمناقشة مسألة التعريف ذاتها، مما يعنى أنه يتمتع بنوع من القبول العام، إذ إن تحليله يشير إلى وجود ٦ عناصر أساسية، وما اسماه "عنصرا إضافيا"، هى :

١- إن المبادرة الخاصة بإنشاء المنطقة تأتى فقط، أو تعبر، عن توافق أطراف هذه المنطقة.

٢- إن الأداة الأساسية لهذه المنطقة التى تمثل الصك المنشئ لها، يجب أن تكون معاهدة .

٣- إن الحالة التى تحدد للمنطقة هى الخلو التام من الأسلحة النووية فى "منطقة التطبيق" .

٤- ضرورة إنشاء نظام للتحقق والسيطرة على التسهيلات النووية فى الإقليم.

٥- إن "منطقة التطبيق" للمناطق الخالية من الأسلحة النووية يجب أن تحدد بدقة.

٦- ضرورة أن يتم الاعتراف بـ NWFZs من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما العنصر الإضافى للتعريف، فإنه يرتبط بإقرار الدول المالكة للأسلحة النووية، بشكل ملزم، بالمناطق الخالية المشار إليها، وبأعضائها .

لكن فى الواقع فإنه على الرغم من أن هذا التعريف قد أكد على المبادئ الأساسية التى تحدد ملامح NWFZ، فإنه أثار مشكلتين رئيسيتين :

الأولى: ربطه مفهوم NWFZ باعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بها، بحيث تم تعريف المنطقة بأنها هى التى تعترف بها الجمعية العامة على أنها كذلك. وهى مسألة غير متفق عليها، فقيام المنطقة يرتبط فى الأساس بإرادة أطرافها أولا، وبإجماع تلك الأطراف ثانيا، كما أن أسلوب اتخاذ القرارات فى الجمعية العامة بالأغلبية، يخل بعناصر أخرى فى المفهوم.

الثانية: أنه يثير مشكلات مختلفة فيما يتصل بالأطراف الخارجية، فالتزامات "الدول المالكة للأسلحة النووية" ليست جزءا من التعريف الأساسى، وإنما من الإطار العام له، وهو مايشير إلى أن إقامة NWFZ ربما لا تتطلب بالضرورة مشاركة تلك الدول، كما أنه لا يشير إلى "الدول الثالثة" خارج المنطقة، والتى تتحمل مسئوليات بحكم الواقع أو القانون فى أراض تابعة لها ضمن حدود الاتفاقية، وهى إحدى القضايا الشائكة فى مسألة NWFZ عموما .

وفى الواقع، لم تكتف أدبيات NWFZs بالتعريف المشار إليه، فقد رصدت كتابات عديدة تعريفات مختلفة، لكن الملاحظ أن معظم التعريفات كانت عامة ذات طابع "إفتتاحى"، تعكس ما يعتقد كل كاتب أنها "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية" تدخل لتناول قضية معينة، دون أن يعمد إلى إيلاء التعريف اهتماما مركزا أو واسعا فى حد ذاته، فخارج نطاق الهيئات المهتمة بضبط التسلح فى الأمم المتحدة، وعددا محدودا من مراكز الدراسات الغربية، لم يتم التركيز على بحث مسألة التعريف. لذا لا توجد جدوى حقيقية لتصنيف تلك التعريفات، فمعظمها تعريفات عامة، تتجنب الخوض فى المشكلات الخاصة بمضامين عناصر المفهوم، مركزة فقط على رصد عناصره الأساسية ، يضاف لذلك تعريفات تركز على عناصر مختلفة تعتبرها جوهرية للمفهوم، كمايلى:

– تعريف سافيتا باند الذى يركز على أنها "كيان قارى محدد، وإقليم جغرافى معترف به عادة يحظر فيه صناعة وتلقى وتخزين وتركيب الأسلحة النووية" .

- تعريف جان بولدن وديفيد كوكس الذي يقرر "أنها" مناطق يتم داخلها جغرافية محددة بواسطة معاهدة أو اتفاقية، Areas حظر وجود، أو صناعة، أو اختبار الأسلحة النووية".

- تعريف جان براوتز وجيمس ليونارد اللذين يشيران إلى أنها مفهوم مختصر يعبر عن منظومات للأمن الإقليمي، مستقلة أو مكملة للترتيبات العالمية أو الإقليمية الأخرى".

كما أن هناك تعريفات ذات أهمية خاصة أيضا تحاول الإحاطة بكافة أشكال الالتزامات التي وردت في المعاهدات المختلفة لإقامة NWFZs، كتعريف طارق رؤوف، لـ NWFZ بأنها منطقة تحظر تطوير وصناعة وتخزين وحيازة وامتلاك، والسيطرة على، أو التحكم في، أو المساعدة البحثية في تطوير أو صناعة أو تخزين أو حيازة، أو امتلاك أي جهاز متفجر نووي، داخل نطاق منطقة التطبيق من جانب أي طرف متعاقد، ويسمح بالتطبيقات السلمية واستخدام الطاقة النووية، في ظل ضمانات مناسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية" وهو تعريف يوضح إلى أي مدى يمكن أن تصل إليه تعقيدات محاولة وضع تعريف شامل لـ NWFZs.

على أي حال، فإن كافة التعريفات السابقة تؤكد على عنصرين يرتبطان بمصطلح "منطقة خالية من الأسلحة النووية"، هما :

أ- عنصر "الطاق" المحدد، أي وجود منطقة جغرافية محددة ما. وتتحددArea قد تكون قارة أو إقليما أو أية مساحة zone أطراف المنطقة في هذا النطاق.

ب- عنصر "الخلو" النووي، أي الحظر العام المرتبط بآلية تحقق لكل ما يتصل بالتسلح النووي في المنطقة، وتتحدد التزامات أطراف المنطقة في هذا الإطار.

كما يوجد أيضا تركيز واضح على البعد الخارجي، أي التزام الدول النووية"الكبرى"الأخرى، والدول ذات العلاقة بها، باحترام مركزها"كمنطقة خالية"، وتتحدد الأطراف الخارجية والتزاماتها، كأطراف ملحقة بإطار المنطقة.

ويتحدد إطار كل NWFZs، متضمنا هذه العناصر بدرجة أو أخرى، تبعا للسمات أو الخصائص المحددة لأقاليمها، على نحو يخلق"نموذجا"خاصا بكل منها.

ثانيا - المصطلحات ذات العلاقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية :

إن مفهوم NWFZs ذاته يمثل -كما سبقت الإشارة- شكلا من أشكال الترتيبات المنضوية تحت مفهوم أوسع هو "المناطق منزوعة السلاح". لكن بفعل السيطرة الطاغية لمفهوم NWFZ، والتي تتعلق بأهميته المرتبطة بخطورة الأسلحة النووية، وتبلوره نظريا، وتعدد تطبيقاته العملية، فإن الكثير من الكتابات كانت تميل إلى اعتبار تدابير تقع في نفس فئة "المناطق منزوعة السلاح"، كالبيئات المجردة من الطابع العسكري، مناطق خالية من الأسلحة النووية، كأنها تدابير نوعية في إطارها، أو مكملة لها. يضاف إلى ذلك أنه عبر تطور فكرة NWFZs، تبلورت تدابير تشكل تطبيقات نوعية لمفهوم NWFZ ذاته، كالمناطق اللا نووية، أو المناطق الخالية من أسلحة التدمير الشامل، فعادة ما تتم دراسة هذه التدابير كأطر موسعة أو مطورة لمفهوم NWFZ، إضافة إلى تدابير معدلة ذات طبيعة خاصة تتخذ شكل NWFZs، رغم ابتعادها عن عناصر جوهرية لها. فقد تحول مفهوم NWFZإلى إطار مفهومي، أو مفهوم عام General Concept، يستخدم كبديل لعدد كبير من المصطلحات التي يتزايد عددها مع تطور التفاعلات المرتبطة به.

في هذا السياق، توجد مجموعة من المفاهيم/ المصطلحات الرئيسية ذات العلاقة بمفهوم NWFZ يمكن رصدها فيما يلي :

أ- مفهوم"المناطق اللانووية": ويعتبر بالنسبة لمعظم الكتابات"المفهوم الواسع"لـ NWFZs. فعبر تطور إنشاء NWFZs، استخدمت مصطلحات متعددة للدلالة على مفهومها، مثل Atom Weapon Free zones(للمناطق الخالية من الأسلحة الذرية) وdenuclearized Zones (المناطق اللا نووية)، و nuclear Free Zones(المناطق الخالية نوويا)، قبل أن يستقر مفهوم Nuclear Weapon Free Zones (المناطق الخالية من الأسلحة النووية).

وبعيدا عن المصطلحين الأول والأخير اللذين يشيران إلى نفس المضمون، لكن في مراحل زمنية مختلفة ترتبط بتطور نوعيات الأسلحة النووية، فإن المصطلحين الآخرين NFZs) (DZs شكلا مفهوما مختلفا نسبيا يترجم عادة إلى"المناطق اللا نووية". وهو المفهوم الذي استخدم على سبيل المثال خلال المراحل المختلفة لمحاولات إقامة NWFZs في إفريقيا، وبعض المناطق المقامة أو المقترحة في أقاليم أخرى.

إن هذا المفهوم يرتبط بحظر نشاطات نووية أوسع من مجرد امتلاك أو تلقي الأسلحة النووية كإجراء التجارب النووية، أو دفن النفايات النووية، إلا أن المشكلة تتمثل في أن قوائم المحظورات قد تتجاوز ذلك أحيانا إلى نشاطات نووية تقع في المساحة الفاصلة بين الاستخدامات العسكرية والاستخدامات المدنية للطاقة النووية، على نحو يرسم خطا فاصلا رفيعا بين المصطلحين.

وقد انعكس ذلك نسبيا على المستوى العملي، فكل "المناطق الخالية من الأسلحة النووية" القائمة تسمى في الوثائق القانونية لإنشائها NWFZS، باستثناء منطقة واحدة تسمى "منطقة لا نووية" NFZ، هي منطقة جنوب المحيط الهادي (١٩٨٥). لكن رغم أن تلك المنطقة كانت تطرح عند إقامتها نموذجا مختلفا، مقارنة بالمنطقة الوحيدة السابقة لها، فإنها لا تختلف كثيرا عن المناطق الأخرى المقامة اللاحقة لها، فهي كلها تقريبا تحظر التجارب النووية، وإلقاء النفايات النووية في البحر، أو دفنها في الأرض داخل"منطقة التطبيق"، إضافة إلى تطوير"الأجهزة النووية". NDsفالمناطق اللانووية تمثل مفهوما موسعا لـ NWFZs، إذ إن محظوراتها ليست قاصرة على"الأسلحة النووية".

ب- مفهوم المناطق الخالية من أسلحة التدمير الشامل"- Zones Free of Weapons of (ZFOWMD) Mass Destruction. وتعتبر معظم الكتابات التي تتناوله أنه"مفهوم.

مطور لـ NWFZs يتلاءم مع الأوضاع الاستراتيجية العالمية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد خضع المفهوم الأصلي لـ NWFZs، كما طور وطبق في مرحلة الحرب الباردة لنوع من المراجعة في إطار التغيرات التكنولوجية والسياسية خلال التسعينيات، خاصة في ظل ظهور أنماط جديدة من الانتشار متعدد الأشكال الذي يرتبط بطائفة من فئات الأسلحة تشمل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والارتجاجية، ونظم التوصيل الصاروخية، إضافة إلى الأسلحة النووية، بحيث ظهرت مقترحات تشير إلى أن "مدخل المناطق المحددة" يحتاج إلى أن يأخذ في حسبانه كل أسلحة التدمير الشامل.

وعلى المستوى العملي، طرحت في أمريكا اللاتينية أفكار بشأن توسيع نطاق الأسلحة في "NWFZ" القائمة لتشمل أسلحة التدمير الشامل الأخرى، وأنواعا أخرى من الأسلحة التقليدية، و/ أو وسائل توصيلها كالصواريخ أرض - أرض الباليستية على نفس قاعدة الحظر، وآليات تنفيذ الالتزامات القائمة بين أطراف معاهدة تلاتيلولكو، كما تم تطوير المشروع المصري لإقامة NWFZ في الشرق الأوسط إلى مبادرة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل منذ عام ١٩٩٠، مع استمرار مصر في طرح المشروع الأساسي في الجمعية العامة أيضا.

وفي الواقع، فإنه، باستثناء حالة الشرق الأوسط، لا يمثل ما يطرح أفكارا متماسكة لمفهوم محدد خاص بإقامة WMDFZs كتطوير لمفهوم NWFZ، وإنما مجرد أفكار عامة لتطبيق "مدخل المناطق المحددة" على أسلحة التدمير الشامل الأخرى، كما طبق على الأسلحة النووية، أو في نفس الإطار "الجاهز" المطبق سلفا عليها، بما قد يفرز مناطق عديدة متوازية -وليس بالضرورة منطقة واحدة- في إقليم معين، أو عدة أقاليم. فقد طرحت من قبل مشروعات لإقامة مناطق خالية من بعض أسلحة التدمير الشامل، كالمقترح اليوناني لإقامة "منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيماوية في البلقان" عام ١٩٨٨"، إلا أن المشكلة كانت كيفية إيجاد أسلوب لتطبيق مثل هذه الأفكار، على نحو أدى إلى تجميد المقترح.

لكن لأن الشرق الأوسط يمثل حالة خاصة بدرجة أدت إلى بروز مبادرة متكاملة حول مفهوم ZFOWMD، وتأييد عام في الدورة الـ ٤٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٩١) لتوسيع مفهوم NWFZ المطروح في المنطقة ليشمل جميع أسلحة التدمير الشامل، فإن ثمة محاولات قد بذلت لتطوير المصطلح، لكن حتى عام ١٩٩٥ كان المفهوم لا يزال جديدا، إلا أن تيارا رئيسيا يرى أن المفهوم الجديد يمكن تضمينه بسهولة داخل الأطر القانونية المطورة مسبقا للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، لكنها لا تزال مسألة خلافية.

جـ- النطاقات الخالية من الأسلحة النووية. فعبر تطور التفاعلات الخاصة بإنشاء NWFZs طرحت أفكار أو تصورات غير تقليدية قياسا على ما هو مفهوم بالنسبة للعناصر الأساسية لها، خاصة عنصر "المنطقة". فباستثناء ما طرح في البداية، خلال منتصف الخمسينيات، بشأن إقامة "ممر" خال من الأسلحة النووية وسط أوروبا، ركزت المشروعات الخاصة بإقامة NWFZs، تقليديا، على إقامتها في إطار أقاليم ذات حدود واضحة نسبيا، واستنادا على الحدود القومية لأطرافها الأساسية إلى حد كبير، إلا أن سنوات التسعينيات من القرن العشرين شهدت -إلى جانب استمرار المشروعات التقليدية- بروز أشكال غير معتادة من المشروعات على غرار مشروع بيلاروسيا لإقامة ما اسمته "حزاما" Belt أو "فضاء" Space خاليا من الأسلحة النووية في أوروبا من البلطيق إلى البحر الأسود، في ظل تفاعلات ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وتطور نطاق هذا "الحزام" أو "الفضاء" ليشمل عام ١٩٩٢ الدول الاسكندنافية في شمال أوروبا. ولأن هذا المشروع المطروح لم يكن تقليديا، فإن بعض المحللين الذين دافعوا عنه قد طالبوا أطرافه المقترحة بإجراء محادثات حول المتطلبات السياسية والقانونية لمثل هذه المنطقة دون التقيد بما يسمى "النمط المعروف" Steryotype الخاص بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

لقد تم النظر إلى هذه الفكرة كصيغة أكثر مرونة، يمكن من خلالها إقامة منظومة قابلة للتطبيق في هذه المنطقة بعيدا عن النمط التقليدي غير القابل للتطبيق في هذه الحالة، وتركز التصور الخاص بها في إقامة "عدة مناطق" داخل الحزام المقترح، تستند كل منها إلى محددات كل حالة على حدة، بحيث يقسم النطاق الجغرافي للحزام إلى مجموعات من الدول ذات الخصائص المشتركة، والظروف المتشابهة، وتتم صياغة الالتزامات الأساسية لدول كل مجموعة باختيار ما يتناسب معها، من بين الالتزامات القياسية المعتادة في إقامة NWFZs، والتي يمكن من خلالها إيجاد حلول وسط لمشكلات "العبور" Transit النووي، أو وسائل التوصيل، أي تحويل المنظومة المعروفة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى مجموعة ترتيبات غير متكاملة، لكنها تتلاءم مع الوضع القائم في تلك المناطق. وقد تصاعدت أهمية هذه الفكرة في كتابات الأمن الأوروبي بعد ظهور توجهات توسيع الناتو شرقا.

وقد طرحت تصورات مماثلة من جانب مجموعات غير حكومية على غرار فكرة إقامة ما سمي " NWFZ محدودة" في شمال شرق آسيا Limited NWFZ in (LNWFZ) North East Asia، التي بلورتها فرق من الخبراء منذ بداية التسعينيات. وتتركز الفكرة في إقامة منطقة دائرية Circular Area، وتمتد بؤرتها "المنطقة اللانووية" في شبه الجزيرة الكورية، في جميع الجهات بنصف قطر ١٢٠٠ ميل، تمثل منطقة التطبيق، التي يتم في إطارها إزالة (تحريك، إبعاد) الأسلحة النووية، مع إقامة وكالة متعددة الأطراف للتحقق من ذلك، تدار بواسطة هيئة أركان مشتركة تتشكل من دول تلك المنطقة، وتضم المنطقة كلا من الكوريتين واليابان والصين وروسيا والولايات المتحدة التي توجد قواتها في النطاق البحري للدائرة. وقد تم وضع تصورات متكاملة، وصيغة معاهدة لمثل هذه المنطقة، وهي كلها مشروعات أو تصورات تطرح "أفكارا" تقع داخل نطاق مفهوم NWFZ، لكنها تتضمن إدخال تعديلات على بعض عناصره الرئيسية، دون أن تخرج من إطاره، وذلك للتكيف مع ظروف كل حالة، فهذه الأفكار تعبر عن "نماذج" Models جديدة لمناطق مقترحة في أقاليم معينة، وليس مفاهيم جديدة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

إضافة إلى ذلك، توجد مصطلحات أخرى تبدو -مثل الحليات الخالية من الأسلحة النووية- ذات ارتباط واضح لفظيا بمفهوم NWFZs، إلا ثمة حدودا لمثل هذا الارتباط، كمصطلح "الدول الخالية من الأسلحة النووية" Single State NWFZ، فهذا المفهوم يرتبط بمبادرات أو خطوات أو إجراءات أحادية الجانب تتخذها دولة معينة لإعلان نفسها خالية من الأسلحة النووية، بصرف النظر عما يحدث فى الإقليم المحيط بها، كحالة نيوزيلندا ومنغوليا. ومن المؤكد أن حدوث ذلك فى منطقة معينة قد يشجع محاولات إنشاء NWFZ فى تلك المناطق، وقد يرتب نتائج ما بالنسبة للنشاطات النووية للدول الأخرى فى نطاق "حدود الدول المعنية". لكن لا توجد أنماط ارتباطات مركبة بين هذا المصطلح، ومفهوم NWFZ سوى فى حالة قيام دولة تمتلك أسلحة نووية بإزالة أسلحتها النووية، أو التنازل عنها بقرار منفرد. وإن كان ذلك لا يرتبط -من واقع حالات مثل جنوب إفريقيا وأوكرانيا- بإعلان الدولة نفسها خالية من الأسلحة النووية. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية هى ترتيبات متعددة الأطراف يتم إقرارها من خلال المفاوضات بين الدول، وليست إجراء من جانب واحد.

وهكذا، فإن "المناطق الخالية من الأسلحة النووية" هى أهم التدابير الرئيسية المتضمنة فى "مدخل المناطق المحددة"، الذى يرتبط بتحديد نطاق جغرافى محدد يتم فيه حظر ممارسة نشاطات عسكرية معينة. ويتسم تعريفها -رغم تعقيداته- بالوضوح بصفة عامة، إلا أن تطبيقاته الفرعية لا تزال تحتاج إلى مزيد من التحديد، رغم وجود التباسات مختلفة بفعل اتساع شعبية المفهوم، كما أن التصورات الجديدة لإقامة NWFZs تطرح إمكانية أن يشهد بعض عناصره تعديلات جوهرية فى المستقبل، لكن الأهم من كل ذلك هو أن المفهوم يحتاج إلى اهتمام متخصص بأكثر مما يحدث فعليا.

سيناريوهات العمل العسكرى ضد المنشآت النووية الإيرانية

مازالت الأزمة النووية الايرانية تتأرجح أحيانا بين التهدئة وأخرى نحو التصعيد فى ظل اصرار ايران على قيامها بتخصيب اليورانيوم، فى الوقت الذى تحاول فيه الدول الأوروبية (المانيا، فرنسا، انجلترا) الوصول الى حل توفيقى يحقق رغبات ايران فى الحصول على الطاقة عبر الاستخدام السلمى للمفاعلات النووية فى الوقت الذى تهدد فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ايران بتدمير مفاعلاتها النووية مادامت مستمرة فى مخططها لاستكمالها وتشغيلها.

لواء (م) د. جمال مظلوم

كما زادت فى الآونة الأخيرة حدة التهديدات المتبادلة بين ايران من جهة واسرائيل من جهة أخرى، وترافق مع هذه التهديدات استعدادات كل منهما لاقتناء أحدث الأسلحة والصواريخ فى الوقت الذى تتصاعد فيه الضغوط الأمريكية على الحلفاء الأوروبيين لرفع ملف ايران النووى الى مجلس الأمن، وفرض عقوبات على طهران لوقف عمليات تخصيب اليورانيوم.

فمنذ الثامن عشر من يوليو ٢٠٠٤، كشفت "صنداى تايمز" البريطانية لأول مرة عن أن اسرائيل قد تشن هجوما استباقيا على مفاعل بوشهر النووى الايرانى باستخدام المجال الجوى التركى اذا اصرت روسيا على المضى قدما فى مخططها لامداد ايران بالوقود اللازم لتشغيل هذا المفاعل، حيث كانت كميات هائلة من الوقود فى أحد المطارات الروسية معدة للشحن الى ايران فى نهاية العام الماضى بعد تسوية بعض الجوانب المالية.

وقد تزامن ذلك مع ما نشر فى نفس الجريدة فى ٢٥ يوليو ٢٠٠٤ بعنوان: "هل إيران هى الهدف القادم؟ والذى يكشف عن أن لجنة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى تحقيقها حول هجمات ١١ سبتمبر ذكرت أن الارهابيين تربطهم علاقات بايران وليس العراق، ومؤخرا قرر الكونجرس قرارا يفوض باستخدام كل الوسائل الممكنة لمنع ايران من امتلاك اسلحة نووية، ويطالب باتخاذ اجراء عقابى أرسل الى الكونجرس فى اوائل شهر سبتمبر عام ٢٠٠٤ .

وتزامن ذلك أيضا مع تصريحات حازم الشعلان وزير الخارجية العراقى فى السابع والعشرين من يوليو ٢٠٠٤ باعتبار العراق إيران هو العدو الأول لها ومصدر التهديد الرئيسى للعراق، وقبلها بأسبوع اتهمها ايضا بالتسلل والتجسس والتخريب فى العراق، وكأن هذه الأطراف أرادت ان تضع ايران فى موضع الاتهام تبريرا لعمل ما يعد لها فى الخفاء.

وكان مسئول امريكى فى منتصف يوليو ٢٠٠٤ قد حذر من احتمالية شن اسرائيل هجوما استباقيا على المفاعلات النووية الايرانية، وبالأخص مفاعل (بوشهر) فى حال واصلت روسيا خططها الهادفة الى تزويد طهران بالوقود النووى.

وفى السابع من اغسطس ٢٠٠٤، أعلنت ايران عن نيتها لإجراء عدة تجارب على نموذج جديد مطور من صواريخها التقليدية (شهاب-٣) ذى المدى البعيد، وأوضح وزير الدفاع أن التحسينات لم تقف عند المدى ولكن لمزايا أخرى سيعلن عنها لاحقا. وبالفعل أجريت تجربة على الصاروخ فى الحادى عشر من نفس الشهر الذى ينظر اليه كسلاح موجه ضد اسرائيل.

وقد بررت مصادر اسرائيلية أن هذه التجربة الايرانية كانت ردا على التجربة المشتركة التى أجرتها اسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الصاروخ حيتس (آرو) ضد صاروخ سكود فى الولايات المتحدة الأمريكية أواخر شهر يوليو ٢٠٠٤ الماضى.

بينما أعلنت اسرائيل فى الثانى عشر من نفس الشهر التخطيط لاجراء تجربة جديدة أكثر صعوبة عن السابقة لاعتراض صاروخ سكود - دى، الأكثر تطورا من (شهاب ٣) الايرانى أجريت قرب شواطىء كاليفورنيا بالاشتراك مع الجيش الأمريكى.

فى الخامس عشر من أغسطس ٢٠٠٤، أعلن يد الله جوانى المسئول فى الحرس الثورى الإيرانى ان طهران قادرة حاليا على ضرب كل من المنشآت النووية والعسكرية فى اسرائيل فى حال تعرض الأراضى والمنشآت الإيرانية لأى هجوم وأن هذه الأهداف كاملة فى مرمى الصواريخ الايرانية المتقدمة تكنولوجيا، وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ستدفعان الثمن غاليا فى

حال شن هجوم على ايران. كما سلمت ايران صواريخ "شهاب - ٢ الى الحرس الثورى الذى يعتبر انصاره أشد المدافعين عن النظام.

وفى الخامس من اكتوبر ٢٠٠٤، وجه رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام فى ايران هاشمى رافسنجانى أن بلاده طورت صواريخ يبلغ مداها الفى كيلو متر، وأكد على امتلاك بلاده تكنولوجيا الصواريخ المتطورة.

وهكذا، تتكاثر التكهنات مجددا حول امكان تعرض ايران الى هجوم وقائى اسرائيلى شبيه بالقصف الذى قامت به طائرات حربية اسرائيلية للمنشآت النووية العراقية فى ٧ يونيو عام ١٩٨١ والتهديد الأمريكى بعملية قصف الأهداف النووية الايرانية وتدميرها قبل أن تقوم بتشغيلها.

احتمالات قيام الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل بالعملية :

والسؤال المطروح هو : من سيقوم بتنفيذ هذه العملية، هل الولايات المتحدة الأمريكية أم إسرائيل أم الاثنتان معا، وهو ما يستلزم تحليل موقف كل؟

أولا- الولايات المتحدة الأمريكية:

فهى تشارك حاليا بعناصر من قواتها فى افغانستان، وهى غارقة بقوات كبيرة فى مستنقع العراق وتواجه مقاومة شرسة وتتعرض لخسائر باهظة فى الأفراد والمعدات يوميا، وهو ما يصعب معه قيامها بعملية جديدة ضد ايران بدعوى امتلاكها أسلحة التدمير الشامل، وأعلن الرئيس الأمريكى بوش فى منتصف أغسطس ٢٠٠٤ عن إعادة انتشار قوات الولايات المتحدة الأمريكية فى الخارج واحتمال إعادة حوال ٧٠ الف مقاتل الى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يرجح صعوبة تنفيذ عملية جديدة أو ربما يكون ذلك بهدف الاعداد لعملية جديدة ستقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية.

نوعية الهجوم المتوقع :

والسؤال هنا : أى الأساليب المنتظرة للهجوم فى حال حدوثه؟ وهنا يمكن طرح أحد الأسلوبين وهما:

* هجوم برى شامل مثلما حدث على العراق عام ٢٠٠٣.

* أو هجوم جوى وصاروخى مثلما حدث فى صربيا عام ١٩٩٩.

فبالنسبة للسيناريو الأول، فهو مستبعد لعدة أسباب منها:

أ- أن القوات البرية الأمريكية مشتركة فى أكثر من مسرح حرب فى افغانستان والعراق.

ب- ان مساحة الأراضى الايرانية حوال ١,٦ مليون كم٢، أى ما يعنى انها حوالى اربعة أضعاف مساحة العراق وهو ما يحتاج نسبيا إلى قوات برية كبيرة لاجتياحها.

جـ- تصعيد الولايات المتحدة الأمريكية من تهديدها للسودان وتهديدها باستخدام القوة لمواجهة الجماعات المنشقة المدعومة من الحكومة فى دارفور، مما يعنى احتمال فتح جبهة جديدة.

د- قرب المسرحين العراقى والإيرانى، وهو ما قد يشعل الجبهة الجنوبية التى يقطنها الشيعة فى العراق تضامنا مع ايران فى حال شن القوات الأمريكية هجوما شاملا على ايران.

إذن، فالسيناريو الأقرب للتنفيذ هو السيناريو الثانى، أى الهجوم الجوى والصاروخى، وهو الاحتمال الأرجح والأفضل من ناحية الخسائر المحتمل وقوعها فى الجانب الأمريكى فى حالة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بهذا العمل.

الحشد العسكرى لتنفيذ العملية :

وفى بداية سبتمبر ٢٠٠٤، تسربت أنباء عن الاستعدادات الأمريكية للقيام بعملية عسكرية ضد ايران، ويقترب ذلك من الواقعية نسبيا على اعتبار اتمام الانتخابات الأمريكية فى نوفمبر ٢٠٠٤، والانتخابات العراقية فى يناير ٢٠٠٥، والأمل فى أن يعود الاستقرار للعراق، مما يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من المغامرة فى عملية جديدة قد تكون ضد ايران.

وبدأت تتسرب معلومات عن تفاصيل السيناريو العسكرى الأمريكى النهائى لتدمير برنامج ايران النووى، والتسريبات التى وصلت الى بعض الجهات العسكرية والامنية عن الخطة الأمريكية تشير الى ان الهجوم الأمريكى على المفاعلات النووية الايرانية اعتمد سيناريو أشبه بخطة الأيام الأولى لحرب اطاحة صدام حسين، وباللغة العسكرية يعنى ذلك استخدام ما يسمى (المطرقة الثقيلة) وشن سلسلة هجمات جوية تستخدم فيها آلاف الأطنان من القنابل الثقيلة بما فيها قنابل الأعماق، ويكشف السيناريو عن تركيزخاص على العمليات الجوية، أى استخدام الطائرات المقاتلة المتطورة، وخصوصا من طراز (إف - ١٥) و(إف -١٦) وطائرات ١١٧ الخفية وبى - ٢ والمئات من صواريخ توماهوك الموجهة اوتوماتيكيا الى أهدافها، وتركيز القصف على مواقع المفاعلات النووية الايرانية تحسبا للجوء طهران الى الانتقام بواسطتها بتوجيهها ليس فقط الى اسرائيل، بل الى المواقع والقواعد العسكرية الأمريكية فى العراق والكويت وقطر والبحرين والخليج وبعض الدول الأخرى التى يكشف التقرير أن البنتاجون سيستخدمها فى حربه هذه ضد ايران.

٢٤ مفاعلا :

وتضيف المعلومات عن الخطة أن خبراء البنتاجون قد أنجزوا عملية احصاء وتحديد المفاعلات النووية الايرانية المعدة للتدمير تكشف عن وجود ٢٤ موقعا ايرانيا ترتبط بالبرنامج النووى الإيرانى، وأبرز هذه المواقع مفاعل "بوشهر" المطلوب تدميره بأكثر من عملية، والغاء أى احتمال لتحويله الى مصنع قنابل نووية ترجح آخر التقارير ان عددها يمكن ان يصل الى ٧٥ قنبلة استنادا الى قدرات "بوشهر" على انتاج الوقود اللازم، واضافة الى مفاعل بوشهر هناك مفاعلات (آراك) و (ناتنز) و (اصفهان)، وأكثر من عشرين موقعا آخر بعضها سرى.

وعلى الرغم من الرغبة فى حصر الضربة العسكرية بالمفاعلات النووية وبطاريات صواريخ ايران المتوسطة والبعيدة المدى لعدم اعطاء العملية بعد حرب شاملة على ايران، فإن مخططى البنتاجون اضطروا لإضافة اهداف عسكرية اضافية لأسلحة ولوائح نظامية وغير نظامية على خلفية احتمال لجوء الايرانيين الى استخدامها فى هجمات مضادة ضد القوات الأمريكية فى المنطقة.

ويكشف التقرير العسكرى إن عمليات القصف الجوى رجحت احتمال لجوء ملالى ايران الى بناء مفاعلات نووية فى أعماق الجبال تحت الأرض وخصوصا فيما يتعلق بمفاعل ناتنز، ولمواجهة احتمال ان يكون هذا المفاعل أو غيره على عمق حوالى مائى قدم، سيجرى اللجوء الى قنابل أعماق مخصصة لهذه الأهداف، وثمة من يتحدث عن قنابل جديدة اكثر فعالية لم يتم استخدامها بعد ويملك البنتاجون فى ترسانته اكثر من مائة منها.

أما بالنسبة لمواجهة احتمال استخدام الايرانيين بكثافة لدفاعاتهم الجوية لمنع الطائرات والصواريخ الأمريكية من اصابة أهدافها بدقة، فإن الخطة العسكرية لاحظت أنه لتحييد هذه الدفاعات بابطال عملها الكترونيا أو تدميرها يكون ذلك عبر قصف مركز، ومن الواضح أن أحد أهداف قيام الطائرات الأمريكية باختراق الأجواء الايرانية كما حصل مؤخرا هو رصد قدرات وأماكن الدفاعات الجوية الايرانية.

وفى معلومات مصادر عسكرية امريكية ان عدة دول غربية باتت على اطلاع على الخطة العسكرية الأمريكية لتدمير البرنامج النووى الإيرانى، وقد دخلت من اسبوعين على الأقل فى عملية رصد التحركات والاستعدادات الأمريكية فى قطر والعراق وعدة دول خليجية، حيث بدأت تلاحظ ارتفاعا فى وتيرة الحشود والتجهيزات الأمريكية سواء السرية منها أو العلنية، ومن بينها العملية الأخيرة التى تميزت بارسال ٢٧٥ عنصرا من كتيبة (الأفاعى السوداء) التابعة للقوات الجوية فى الحرس الوطنى الأمريكى من فورتواين الى العديد فى قطر. وكشفت هذه المصادر ان التبريرات الأمريكية يمكن بسهولة ان تكون فى اطار تعزيز خطة الحرية الدائمة فى افغانستان او حرية العراق او حتى الخطة الجديدة لإعادة انتشار القوات الأمريكية فى العالم، لكنها تحركات لا تخفى فى الواقع بداية انطلاقة حرب حرية ايران.

التدريب على تنفيذ العملية :

وفى منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠٤، تسربت أنباء عن تدريبات امريكية استعدادا لتنفيذ العملية، حيث بدأت فى اجراء أول تدريب عسكرى على قصف المنشآت النووية الايرانية.

وذكرت المصادر أن التدريب قد أجرى فى احدى القواعد العسكرية الأمريكية فى أوروبا، وشارك فيه ألف من العسكريين الأمريكيين وحوالى ١٠٠ طيار أمريكى، وأنه بات واضحا ان الأمريكيين سوف يستخدمون الطائرات والقنابل الأمريكية بكثافة لضرب المنشآت الايرانية.

وقد جرى مؤخرا تنفيذ خطة وهمية للهجوم على مواقع المفاعل النووى الإيرانى، حيث اشارت المعلومات الى ان خطة التدريب قامت على اساس قصف ١٢ منشأة ايرانية وأن الطيران الأمريكى نجح فى قصف ١٠ منشآت نووية وهمية فى حين فشل فى قصف منشأتين فقط. وأن ذلك سيؤدى الى البدء فى تنفيذ المرحلة الثانية من خطة التدريب التى ينتظر أن تبدأ بعد أيام. وتشير المعلومات الى ان النتائج الأولية للضربات الأمريكية التى نجحت فى اصابة ٧٠٪ من الأهداف النووية الايرانية تعد مؤشرا ضعيفا واحتمالا غير مؤكد لنجاح الطائرات الأمريكية اذا ما قامت فى الوقت الراهن بتنفيذ هذه العمليات، وأن المرحلة الجديدة لخطة التدريب الأمريكى تهدف الى الوصول لتحقيق حوالى ٨٥٪ من المستهدف.

أما المرحلة الثالثة من الخطة، فتهدف - كما تقول المصادر - الى الوصول بالنسبة الى ١٠٠٪ وهو ما سيتم فى أواخر شهر أكتوبر المقبل. وتشير المعلومات الى أن العملية مقدر لها ان تستمر عدة ساعات وأنها قد تطول الى ليلة كاملة، خاصة انه سيجرى تنفيذ الخطة ليلا.

وتقول المصادر إن الضربة الاجهاضية الأمريكية قد تعقبها ضربات عسكرية أخرى لمنشآت ايرانية اذا ما قامت إيران بالرد العسكرى على الولايات المتحدة من خلال الهجوم على بعض القواعد أو القوات الأمريكية فى العراق أو منطقة الخليج، وتشير المصادر الى أن البنتاجون قد حدد ١٦ هدفا ومنشأة عسكرية ايرانية يتوقع تعرضها للقصف وذلك كمرحلة ثانية يمكن تنفيذها عقب ضرب المنشآت النووية الايرانية.

وتبحث الخطة الأمريكية طرق التنفيذ لهذه العملية من خلال البدء بضربة عسكرية قوية تجهض أى محاولات من الدفاع الجوى الايرانى فى التصدى للطائرات الأمريكية، وكذلك القيام بعمليات مناورة عسكرية ، وهذا مشابه للخطة المذكورة عن الحشد العسكرى للإعداد للعملية. وقد أكدت مذكرة أعدها عدد من مستشارى البيت الأبيض أن صعوبة الأوضاع الأمنية فى العراق تحول تماما دون القيام بأى عمل عسكرى جديد ضد ايران. وحذرت المذكرة الأمريكية من أن الايرانيين لديهم قدرات عسكرية تقليدية مؤثرة ويمكن أن تسبب بعض الحرج للقوات والمعدات الأمريكية، وأشارت المصادر الى ان اشتراك اسرائيل فى هذه العملية قد يكون من خلال توجيه ضربات اسرائيلية فردية فى البداية على أن يعقب ذلك قيام امريكا بتنفيذ سلسلة عملياتها العسكرية ضد ايران.

وتعد القنابل الذكية من طراز بى - ١٠٩ التى ستتسلمها إسرائيل من أحدث القنابل الأمريكية، وهى تتمتع بقدرة عالية على اختراق التحصينات النووية، وتشير المعلومات الى أن اسرائيل حصلت بالفعل وبشكل عاجل على ٢٠ قنبلة منها فى شهر أغسطس ٢٠٠٤، وأن الهدف الأمريكى من الامداد السريع لاسرائيل بهذه القنابل هو اجراء تدريبات سرية على تنفيذ عمليات عسكرية ضد ايران، وأن اسرائيل بدأت القيام بالخطوة الأولى فى خطة التدريب السرية خلال الأيام التالية.

وعلى هذا، نطرح السؤال عن التوقيت المرجح أن تتم فيه هذه العملية فى حال حدوثها؟

وللإجابة على ذلك، من المعتقد أن الوقت الحالى يصعب فيه التنفيذ، ولكن من المعتقد أن الوقت الملائم لذلك هو بداية العام الحالى، إذا سنحت الظروف بالنسبة للأزمة العراقية وتحقيق الاستقرار والهدوء بها.

ثانيا - إسرائيل :

إن إسرائيل أكثر رغبة فى القيام بعمل عسكرى ضد المنشآت النووية الإيرانية، وألحت إلى ذلك أكثر من مرة منذ منتصف التسعينيات مع بدء الجهود الايرانية لإعادة بناء مفاعل بوشهر، خاصة مع إصرارها مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية على عدم امتلاك أى من الدول العربية أو ايران أى أسلحة نووية لتظل هى الدولة النووية الوحيدة فى المنطقة.

نوعية الهجوم المتوقع: من المرجح فى حال قيام اسرائيل بهذه العملية أن يكون من خلال:

- قصف جوى.
- أو قصف صاروخى.

على أساس أن احتمال استخدام القوات البرية فى العملية محدود، وليس له ما يبرره، ومن المعتقد أن احتمال تنفيذ العملية بواسطة القصف الجوى هو المرجح، حيث إن اسرائيل لم تنفذ عملية سابقة بواسطة استخدام صواريخ أرض - أرض، وإن امتلكت تكنولوجيا الاقمار الصناعية من الولايات المتحدة الأمريكية عقب انتهاء الحملة على العراق عام ٢٠٠٣.

الأسلوب الإسرائيلى للقيام بالعملية:

إن إسرائيل - فى حال تخطيطها لتنفيذ العملية - يرجح

استخدامها الأراضى العراقية أو الأراضى الأفغانية من خلال التواجد الأمريكى فى البلدين خاصة مع احتمال التنسيق مع الهند فى حالة استخدام الاتجاه من أفغانستان التى تزايدت مجالات تعاونها العسكرى والأمنى خلال الفترة الأخيرة بسبب ما يعتبره كلاهما تهديدا باكستانيا لأمنهما القومى.

وهنا نتساءل: هل ستقوم اسرائيل بالقصف جوا أو عن طريق صواريخ سطح / أرض المحمولة على الغواصات دولفين المصنعة فى المانيا والتى تملك منها إسرائيل ثلاثا، والتى كان يتردد منذ عدة أشهر أنها دفعت منها اثنتين فى خليج عمان؟

والمرجح هنا هو القصف الجوى تخوفا من إمكان كشف الغواصات الاسرائيلية فى حال دخولها الخليج العربى من وسائل الاستطلاع والانذار الإيرانية، وهو ما يعنى كشف العملية من بدايتها.

والسؤال الذى نطرحه هنا:

اذا كانت الاحتمالات ترجح قيام اسرائيل بالعملية، فمتى ستقوم اسرائيل بالعملية؟

من المعتقد أن التوقيت المرجح للعملية التى يمكن أن تقوم بها اسرائيل اعتبارا من العام الحالى ٢٠٠٥، حيث رجحت أكثر المصادر المخابراتية قدرة ايران على انتاج الأسلحة الايرانية خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ مع انتهاز أى فرصة تسنح يبدو فيها الغموض أو التردد من الجانب الإيرانى، حتى تكون ذريعة تستند اليها الادارة الأمريكية فى دعمها لاسرائيل، وإن كانت هى ليست فى حاجة لهذا المبرر، هذا مع تزامن ذلك مع قرب تشغيل المفاعل النووى الايرانى فى بوشهر، ووصول الوقود النووى من روسيا لتشغيله.

الاستعدادات الإسرائيلية للعملية:

من متابعة الاجراءات الاسرائيلية خلال الفترة الماضية، نلاحظ ما يلى:

١- تردد عن عقد صفقة سرية بين اسرائيل والهند أواخر شهر اكتوبر ٢٠٠٣ تقضى بقيام اسرائيل باستخدام الأراضى الهندية فى قصف مفاعل بوشهر الايرانى مقابل تزويد الهند بطائرات أواكس للانذار المبكر (فالكون)، ولا يستبعد أن تكون زيارة شارون للهند فى ٨ سبتمبر ٢٠٠٣ - والتى استغرقت اربعة أيام وكانت زيارة لأكبر مسئول اسرائيلى يزور الهند منذ اقامة العلاقات الدبلوماسية قبل ١١ عاما - تتعلق بذلك.

ويرجح تواجد سرب متكامل من مقاتلات اسرائيلية من طراز إف - ١٦ بكامل طواقمه وذخائره فى الهند وغواصتين من طراز دولفين فى المياه الاقليمية للهند على أساس قصف المفاعل قبل تشغيله مثلما حدث فى المفاعل العراقى، حتى لا يلوث منطقة الشرق الأوسط. وتشير التقارير الى أن عملية قصف اسرائيل لمفاعل بوشهر سيتبعها تحذير لإيران من اسرائيل فور تنفيذ العملية يشير الى وجود الغواصات الاسرائيلية والمزودة بصواريخ حاملة لرؤوس نووية واستعدادها لتوجيه ضربة نووية الى ايران حال قيام طهران بالرد بقصف اسرائيل بصواريخ شهاب.

٢- فى سيناريو آخر، أن اسرائيل ارسلت أواخر شهر اكتوبر ٢٠٠٣ ثلاث غواصات دولفين محملة بأسلحة نووية الى خليج عمان، بعد أن ارسلت أولا الى قاعدة دييجو جارسيا فى المحيط الهندى، حيث تم تحميلها بعدد ٢٤ صاروخا من طراز هاربون الأمريكى القادر على حمل رؤوس نووية واصابة أهدافها بدقة، وأن عملية القصف ستتم بواسطة القوات الجوية وأن هذه الغواصات لتحقيق السيناريو المشار اليه.

٣- هذا، وكان قد أعلن عن عقد اجتماع سرى فى الأسبوع الأول من نوفمبر ٢٠٠٣ بين ممثلى المخابرات الأمريكية وضباط من الموساد فى قبرص بهدف وضع خطة مشتركة لتدمير المفاعلات النووية الايرانية.

٤- تسلم اسرائيل منذ الرابع عشر من نوفمبر ٢٠٠٣ أول طائرة حديثة اف - ١٦١ المسماة (العاصفة) أحدث أنواع هذه الطائرات واحتمال أن تتسلم من طائرة إلى طائرتين اسبوعيا منذ هذا التاريخ من أصل ١٠٢ طائرة يتم تسلمها تباعا، وهذا ما يضع القوات الجوية الاسرائيلية فى المقدمة على القوات الجوية الألمانية والبريطانية من حيث العدد والقدرة.

هذا، وكانت مصادر روسية قد صرحت فى شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بأنه تم فى صحراء النقب بفلسطين المحتلة تدريبات على هدف مماثل للمفاعل النووى الايرانى، وبواسطة طائرات إف ١٦ سيتم تزويدها بالوقود جوا حتى تتمكن من قطع الرحلة الطويلة من تل أبيب الى الأراضى الايرانية، وسوف يتم تزويد هذه الطائرات بأجهزة تشويش خاصة، حتى تتمكن من الافلات من اجهزة الرادار العربية، حيث من المتوقع ان تمر الطائرات الاسرائيلية فى أجواء عربية فى حال قيامها بالعملية من الأراضى الاسرائيلية قبل أن تصل الى ايران، وقد جهزت السلطات الاسرائيلية تسعة طيارين على أعلى مستوى للقيام بهذه العملية التى يعتقد انها ستكون مهمة انتحارية.

٥- إسرائيل تستعد لاختبار صاروخ دفاعى مطور:

أعلنت مصادر اسرائيلية فى ١٢ أغسطس ٢٠٠٤ أن اسرائيل تعتزم اجراء تجربة جديدة لصاروخها (ارو - ٢) القاتل على نموذج مطور من صاروخ (سكود) لتعزيز سرعة هذا النظام الصاروخى ودقته فى مواجهة تهديدات متصاعدة بصواريخ ذاتية الدفع من جانب ايران، وإن كانت التجربة قد فشلت فى تحقيق أهدافها فى مواجهة الصواريخ الحديثة.

ويقول محللون مستقلون ان الصاروخ (ارو - ٢) غير جاهز بعد ليصد بنجاح صاروخا سريعا مثل شهاب - ٣، فهذا الصاروخ الذى نفذ على أساس تصميم كورى شمالى وعدل بتكنولوجيا روسية يمكنه ضرب أى مكان فى اسرائيل، برغم ما يتردد - طبقا لمصادر عسكرية إسرائيلية - أن إسرائيل لديها أكثر من ٢٠٠ من صاروخ (ارو - ٢) وتم نشرها فى قاعدتين جويتين.

٦- فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٤، طلبت الادارة الأمريكية من الكونجرس إمداد إسرائيل بـ ٥٠٠٠ قنبلة ذكية منها ٥٠٠ قنبلة من طراز B-109 وهى من أحدث القنابل الأمريكية الذكية التى تتمتع بقدرة عالية على اختراق التحصينات النووية، وهى صفقة سيتم تمويلها بالكامل من خلال موازنة المساعدات العسكرية الأمريكية لاسرائيل، وباعتبارها تأتى وفقا لصيغة التحالف العسكرى المشترك الذى أبرم فى نوفمبر عام ١٩٨٩.

وهكذا، نجد استمرار التوتر فى المنطقة وتصاعد التهديد الاسرائيلى لدول المنطقة واصرارها على انفرادها بامتلاك أسلحة التدمير الشامل والتفوق التسليحى على كافة دول المنطقة، وهو ما ينذر بنشوب حرب جديدة تزيد من التوتر وعدم الاستقرار

الأسس العسكرية لتوجهات حلف "الناتو" إزاء الشرق الأوسط

يمثل حلف شمال الاطلنطى (الناتو) بدوره القديم والحديث ملتقى للسياسات الدفاعية للدول الاعضاء فى الدفاع عن دولهم والمنطقة الاقليمية لهم والدفاع عن مصالحهم اقليميا وعالميا. وبالتالى فإن استمرار حلف الناتو عملية دفاعية تطلبت وتتطلب عمليات تقييم وتحديث للاهداف والاستراتيجيات ارتبطت بالتغيرات التى حدثت فى البيئة الخارجية والداخلية وبتتبع تاريخ حلف الناتو، نجده يتطور بتطور الظروف.

د. جهاد عودة

ففى مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، بدأت عملية إعادة تأسيس للتكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة التى تبعت انتهاء الحرب الباردة، واختفاء الاتحاد السوفيتى من الساحة الدولية كقوة عظمى وقطب ثان فى العالم.

فنجد ان مهام الناتو تطورت من مجرد الدفاع عن أعضائه الى مهام خاصة بحفظ السلام والوساطة فى النزاعات بين الدول وذلك فى قمة روما نوفمبر ١٩٩١، حيث تحول الى منظمة أمنية على ان يتم التعاون بين الناتو والدول الاخرى من غير الأعضاء والمنظمات الدولية فى هذا الشأن الجديد. ومن مؤشرات الدور الجديد للحلف، إنشاء القوة المتعددة الجنسيات تحت قيادة الناتو فى نهاية ١٩٩٥. وفى اطار تفويض من الأمم المتحدة، وقد شملت هذه القوة قوات من الـ ١٦ دولة أعضاء الحلف وعدد ٢٠ دولة من خارج الحلف. وهى القوات التى قامت بالاشراف على تطبيق اتفاق دايتون للسلام(١).

وفى حديث لسكرتير عام الناتو السيد Jaap de Hoop Scheffer فى ١٤ مايو ٢٠٠٤(٢) يقول: "ان مجال التوسع الاستراتيجى الجغرافى للحلف يشمل الدول الديمقراطية التى تمتد من البلقان الى البلطيق ومن الأطلنطى الى البحر الأسود. ويتم الاتساع ليشمل تلك المجتمعات المشتركة فى القيم وذات المصالح المشتركة. وبهذا تزداد قدرة الحلف وإمكاناته فى مواجهة التحديات الأمنية للقرن الـ ٢١" كما يسعى الحلف ليمتد خارجا عبر البحر الأبيض المتوسط ليشمل منطقة واسعة نظرا لوجود تجمعات ناهضة بها تتطلب من الحلف توثيق الروابط مع هذه المنطقة الحيوية. كما يسعى الحلف لتحقيق التقدم فى العلاقة مع روسيا، نظرا لان التهديدات التى يتعرض لها الطرفان متشابهة، مما أثرى الإدراك المشترك بالتوجهات والأهداف التى تنبنى عليها العلاقة بينهما، والذى انعكس على التعاون الواسع بين الطرفين فى مواجهة مجموعة من القضايا مثل الحفاظ على السلام ومواجهة التهديدات الصاروخية الدفاعية.

ويسعى الحلف الى توثيق تعاونه مع شركائه الاخرين لمواجهة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والدول المارقة والهجرة والتجارة غير المشروعة والجريمة المنظمة، وهى قضايا عالمية تتطلب إمكانات اكبر من الحلف. لذلك يسعى الحلف لتقييم وعرض الأفكار الجديدة للقضاء على الإرهابيين بالتعاون مع شركاء الحلف فى القوقاز ووسط آسيا. وتعتبر رومانيا مثلا يحتذى به فى كل مراحل العضوية.

ان عضوية الحلف لها ثلاث مراحل: الشريك والضيف والحليف (first as Partners, then as invitees, end as Allies) ان عضوية الحلف لا تعنى مجرد توفير الحماية للعضو لكن اعتباره جزءا من المشروع المتفرد لتحقيق الحلف عبر الأطلنطى. وهذا يعنى المشاركة لتحقيق الاستقرار والأمن فى أوروبا وما بعدها بما يتناسب والقيم التى يؤمن بها الحلف. يدعم الحلف إمكاناته فى تحقيق مهمته ومواجهة التحديات الجديدة بأن يعجل بخلق شبكة من العلاقات التعاونية والتنسيق الجيد مع المؤسسات ذات المسئوليات السياسية والاقتصادية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبى واتحاد غرب أوروبا وبهذا أمكن منع الحرب الاهلية فى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية، كما يوفر هذا التنسيق القوة فى العمليات

المشتركة لهذه المنظمات.

ويدور السؤال الأساسى فى هذا التقرير حول الأسس العسكرية التى حكمت تصورات الحلف لدوره خارج نطاقه الجغرافى التقليدى، والتى تبلورت خلال الفترة الأخيرة فى إطار مراجعات الحلف، خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. ويمكن الإجابة عليه فى محورين:

أولا- التوجهات الاستراتيجية لدول الناتو :

يمثل الناتو حلفا تعدديا طوعيا منذ نشأته ومن ثم استمر الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة برغم زوال التهديد الاصلى الذى بناء عليه نشأ الحلف لمواجهته، وذلك بموجب قرار يعبر عن ارادة قيادات الحلف فى يونيو ١٩٩٠، وفى اعلان لندن ١٩٩٠ وفى اعلان روما نوفمبر ١٩٩١ حول السلام والتعاون، والذى عدد التحديات والمخاطر الامنية التى اصبح الحلف يواجهها. واستمرار الحلف يعنى انه مازال يحقق مصالح اعضائه التى تزيد فى قيمتها على تكلفة الانفاق عليه. وقد ساعد ايضا على استمراره الشكل المؤسسى الذى اتخذه الحلف منذ نشأته، وقد أدى تعدد هياكله الى اتاحة الفرصة امام ادخال التعديلات للقيام بوظائف جديدة له. ان استمرار حلف الناتو هو قرار ناتج من العملية الادراكية السياسية والعسكرية للدول الاعضاء لمجموعة الاهداف والمصالح والفوائد المتاحة، ونتيجة عملية تحليل الابعاد الجيوبولوتيكية بما تتضمنه من تهديدات وتحديد للمتطلبات الدفاعية المرتبطة بها. ويوجد فى حلف الناتو تنافس بين الاتجاهين الأوروبى والاطلسى، حيث يتمثل الاتجاه الأوروبى فى المبادرات والمعارك السياسية التى تقودها فرنسا والمانيا والتى بدأت -بالمبادرة الفرنسية- الالمانية فى ١٩٩١/١٠ بالدعوة الى تكوين كيان امنى اوروبى بعيدا عن الحلف لدعم المصالح والسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، خاصة بعد ان احجمت الولايات المتحدة الامريكية عن التدخل العسكرى فى حسم الصراع فى البوسنة، حتى لا تتورط فى مشاكل ونزاعات القارة الأوروبية بما يتعارض مع مصلحتها. وقد تطورت هذه المبادرة من خلال التفاهم والاتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبى واتحاد غرب أوروبا باسناد مهمة الدفاع والامن عن أوروبا لاتحاد غرب أوروبا فى اطار حلف الناتو(٣). ويمثل هذا الجانب عملية التوازن الاستراتيجى بين الابعاد التنسيقية الاقليمية والدولية للدول الاعضاء فى الحلف.

ومثال على ذلك ان موافقة فرنسا على دور القوة المتعددة الجنسيات فى العراق، بحسب ما جاء فى منطوق قرار مجلس الامن الدولى الاخير يونيو ٢٠٠٤ لا تعنى الموافقة على دور لحلف الناتو مثلما طالبت به الولايات المتحدة فى قمة سى ايلاند (مؤتمر مجموعة الثمانى) وهذا الموقف الذى اعلنه الرئيس جاك شيراك خلال القمة واكبه موقف من خارج القمة، اذ اكدت اسبانيا انها تجارى الموقف الفرنسى فى رفضها لاى دور لحلف الناتو فى العراق(٤). وتهدف الولايات المتحدة الامريكية من الناتو إلى الاحتفاظ بقيادتها للعالم، والتى ترى أوروبا أحد مفاتيحها المهمة وترى ان اتباع سياسة توسعية للناتو شرقا فى أوروبا يحد من دائرة النفوذ الروسى، كما تراعى الولايات المتحدة الامريكية ان تبقى أوروبا فى وضع لا يسمح لها بالاستغناء عنها أو يعطيها المزيد من الاستقلال. أما أوروبا فانها ترى ان استمرار الوجود الامريكى فى أوروبا من خلال الناتو هو استمرار للامدادات العسكرية والتمويلية والتكنولجية المتقدمة(٥). فهناك تفوق كاسح نوعى للقوة العسكرية الامريكية على جميع حلفائها وعلى مستوى الاسلحة الاستراتيجية. وبرغم ما تنادى به الولايات المتحدة الامريكية بضرورة زيادة الإنفاق الدفاعى للدول الاخرى الاعضاء فى الحلف وتوسيع وتعميق ادوارها فى اطار المشاركة الاطلنطية، فانها تمنع عن عمد حصول الجيوش الأوروبية على التكنولجيا العسكرية المتطورة بحجة خوفها من نقلها الى الدول المارقة، كما تعرقل خطط التعاون العسكرى بين دول الاتحاد الأوروبى وذلك بمعارضة تشكيل قوة أوروبية للانتشار السريع مستقلة عن الناتو(٦).

ان العمليات التى يقوم بها الناتو تتميز بالديناميكية والعالمية وتدعمها مؤسسات سياسية وامنية اقليمية وعالمية مثل الاتحاد الأوروبى واتحاد غرب أوروبا ومنظمة الدول الثمانى الصناعية الكبرى، وهى مؤسسات تجمع بين الاقتصاد والامن وملتقى لجانب من القوى العالمية الكبرى فى عالمنا المعاصر، حيث تتم فى هذه المؤسسات عمليات التنسيق والتسويات والتوفيق بين التوجهات والخلافات والمصالح لهذه الدول، وينتج عن ذلك وضع التصورات والسياسات اللازمة. وحتى يتفرغ الناتو لمهامه الجديدة وتطبيق استراتيجيته بنقل مسرح العمليات خارج القارة الأوروبية، بدأ التوجه نحو نقل مسئوليات الناتو العسكرية والامنية فى بعض المناطق الأوروبية الى الاتحاد الأوروبى(٧).

ان الوظائف التى يضطلع بها الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة يمكن تصنيفها الى وظائف خارجية ترتبط بتعظيم الامن لاعضائه ضد الاخطار والتهديدات المحتملة، مثل مواجهة ما تفرضه القوة العسكرية الروسية من تهديد وذلك عن طريق حفظ التوازن الاستراتيجى فى القارة الأوروبية، ومثل مواجهة التهديدات الواردة من شمال افريقيا والشرق الاوسط خصوصا مع انتشار تكنولوجيا انتاج اسلحة الدمار الشامل وانتاج الصواريخ، ومثل ما ينتج من الصراعات الداخلية فى الدول المجاورة اقليميا من عمليات تصدير لاعداد كبيرة من اللاجئين ومثل الاشتراك فى عمليات الاغاثة وحفظ السلام اقليميا وعالميا، ومثل العمل على زرع واستمرار الاستقرار فى الدول التى نتجت من انحلال الاتحاد السوفيتى سياسيا واقتصاديا لمنع خطر حدوث الاضطرابات فيها مما يؤثر على امن الدول الاعضاء فى الحلف. اما الوظائف الداخلية فمثل لعب دور فى تحسين العلاقات بين اعضائه وذلك بطمأنة الدول الاعضاء -كل ازاء الآخر- إلى الوجود الامريكى فى الحلف، وتعميق الشفافية بين اعضائه لمنع اخطاء الادراك وسوء الفهم المتبادل مما يمنع الصراعات، كما يحد الحلف من تعظيم الدول لقدرتها و قواتها العسكرية فى مواجهة بعضها بعضا(٨).

ان صياغة استراتيجية الناتو يتم التحكم فيها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فهى القوة المهيمنة على مقدرات الناتو بسبب قدرتها وتفوقها العسكرى والتكنولوجى الذى لا تحل محله القدرة العسكرية الأوروبية او توازيه، وهذا ما بدا واضحا

فى أزمـة كـوسـوفـا وعـدم قـدرة الدول الأوروبيـة على ردع يوغوسلافيا والتدخل لحل الازمة بمفردها. كما ان الجانب الأكبر من تمويل الانفاق العسكرى الخاص بتكاليف حلف الناتو تتحمله الولايات المتحدة الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تنفق ضعف ما تنفقه اى دولة عضو فى الناتو. وتكمن مشكلة المشاركة فى تكاليف الانفاق العسكرى للميزانية الحقيقية للناتو فى انها تضاف الى النفقات العسكرية فى ميزانيات الدول الأعضاء، مما ينعكس على الأنشطة المدنية والأنشطة المتعلقة بالبحث والتنمية، مما ينعكس على العملية التنموية للدول خاصة الدول الحديثة الانضمام الى الناتو. فعملية الانضمام الى الناتو عملية عالية التكلفة، تعظم دور المساعدات المالية من الدول الغنية(٩).

ويعود الدور القيادى للولايات المتحدة الأمريكية فى مواجهة الدول الأوروبيـة فى حلف الناتو من منطلق الدور القـيـادى والرئيسى للولايات المتحدة الأمريكية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لإعادة الاعمار والبناء فى أوروبا والتخلص من اثر الحرب من خلال تنفيذها لمشروع مارشال. كما يعود الدور القيادى لها الى طبيعة الظروف السياسية الأوروبية التى تتميز بالفوضى وعدم الاتفاق التام بين الدول الأوروبية برغم الوحدة الاقتصادية لها، فلا توجد سياسة خارجية وامنية موحدة ومتفق عليها بين دول الاتحاد الأوروبى وبالتالى الدول الأوروبية فى حلف الناتو، فنجد أن الدول الأوروبية الجديدة التى نتجت من انحلال الاتحاد السوفيتى فى الجانب الشرقى من أوروبا والتى انضمت الى الحلف أو التى تسعى للانضمام إليه، لا ترغب فى الخضوع لقيادة أوروبية خاصة من قبل دول أوروبا القديمة (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا)، وتفضل القيادة الأمريكية مثل أذربيجان ورومانيا وأوكرانيا. كما يمكن ملاحظة عدم الاتفاق بين الدول الأوروبية فى حالة التعارض بين توجهات التحالف الاستراتيجى بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية أخرى مثل بولندا وايطاليا وإسبانيا وبين توجهات تحالف معارض مكون أساسا من فرنسا وألمانيا وبلجيكا ودول أخرى، وقد وصلت قوة المعارضة الى درجة استخدام فرنسا لحق المعارضة "الفيتو" فى مجلس الأمن بجانب روسيا والصين لمعارضة إعلان الحرب على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

ويمثل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية فى اتخاذ القرارات والتخطيط وإدارة استراتيجية عمل الحلف خارج إطاره نقطة خلاف بينها وبين الدول الأوروبية وبخاصة مع مطالبتها للدول الأخرى الأعضاء بالمشاركة الجادة فى عمليات التدخل العسكرى التى تخطط هى لها فى أنحاء العالم. ويرجع هذا الوضع الأقل للدول الأوروبية فى هذا المجال بسبب تدنى القدرة والقوة العسكرية لدول الحلف الأوروبية وعدم قدرتها على الاستفادة من قدرات الحلف إلا بقرار ومساعدة أمريكية. وتحرص الولايات المتحدة الأمريكية على التشاور مع حلفائها إلا أنها فى النهاية هى التى تختار حماية مصالحها وان عملت بمفردها ولا تستمع الى حلفائها(١٠).

إلا انه نظرا لتعقيدات الحالة العراقية سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا وعدم قدرتها وحلفائها على حسم الأمور لصالحها فى العراق وتحقيق الأمن بالعراق بعد مرور أكثر من سنة من غزوها للعراق مع عدم ثبوت وجود أسلحة الدمار الشامل التى اتخذتها هى وبريطانيا ذريعة لغزو العراق وتصاعد المقاومة ضد القوات الأمريكية ووقوع المزيد من الضحايا فى صفوفها وارتفاع تكاليف بقاء القوات الأمريكية فى العراق وبدء انسحاب الدول الحليفة مثل أسبانيا وغيرها بسبب التأثيرات السلبية للغزو والتى بدأت تعانى منها هذه الدول مما انعكس على أنظمتها السياسية، والتى انعكست بدورها بالسلب على النظام السياسى والمجتمعى للولايات المتحدة الامريكية.

نظرا لما سبق، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى البحث عن غطاء دولى وأوروبى (شركاء دوليين) يعطى الشرعية لوجود القوات الأجنبية فى العراق خاصة مع اقتراب موعد تسليم العراقيين السلطة فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٤، وفى نفس الوقت لكى يتحمل الآخرون جانبا من التكلفة المستمرة والمتزايدة لوجودها فى العراق، فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة وزير خارجيتها ورسميين آخرين عن مطالبتها للناتو بالاضطلاع بدور أكثر قوة وفاعلية فى العراق بدلا من الدور الهامشى الذى انحصر فى عمليات الدعم اللوجيستى للقوات البولندية فى القطاع المسئول منها بالعراق. كما دعت الأمم المتحدة الى العودة الى العراق ولعب دور واسع فى عمليات الاعمار هناك. وللوصول الى هذا الغطاء والمشاركة الدولية فإن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تقدم التنازلات المحسوبة عن عمليات السيطرة فى العراق(١١).

ثانيا- العقيدة العسكرية لحلف الناتو :

تقوم العقيدة العسكرية الجديدة للناتو على عدة محاور رئيسية هى تحديد مصادر التهديدات الجديدة وتعيين مسرح جديد للعمليات وتوفير المرجعية السياسية لاتخاذ القرار(١٢).

١- التهديدات ترتبط أساسا بانتشار أسلحة الدمار الشامل عالميا، والانقسام والفوضى السياسية والعرقية والطائفية التى اجتاحت الدول التى كان مهيمنا عليها الاتحاد السوفيتى قبل انحلاله بسبب صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، وما يحمله ذلك من تهديدات للأمن والاستقرار الأوروبى بسبب ما تمثله من مصدر لضغط المهاجرين وعصابات المافيا وتجار السلاح وخطر أسلحة الدمار الشامل(١٣)، و خطر انقطاع وصول الموارد الحيوية بسبب الأزمات الإقليمية التى يمكن تطويرها سريعا فى المناطق المحيطة بدول الحلف وانتهاك حقوق الإنسان(١٤). وهى مخاطر متعددة الأوجه والجهات يصعب التنبؤ بها وتقييمها، ويتعين على الحلف أن يكون قادرا على الرد على هذه المخاطر لضمان الاستقرار والأمن الأوروبى(١٥). وتتركز هذه الدول فى أوروبا بين ألمانيا وروسيا الاتحادية وشمالا فى اتجاه أوروبا الشمالية وجنوبا عبر تركيا والقوقاز ومخزون النفط المستقبلى فى حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى، وفى جنوب البحر المتوسط وتبدأ من شمال إفريقيا والبحر المتوسط الى شرقه ثم جنوب غرب آسيا، حيث الصراع العربى - الإسرائيلى وامتداده فى الخليج وحوض البحر الأحمر(١٦).

تعين مسرح العمليات الشرق الأوسط بما يتضمنه من دول مشتبه فى امتلاكها لهذه النوعية من الأسلحة. لكن تم ذلك فى

صورة مبادرة من قبل حلف الناتو فى الشرق الأوسط بإشراك دول المنطقة فيها (مبادرة اسطنبول ٢٨ يونيو ٢٠٠٤). وذلك باستجابة الحلف لجميع طموحات وهموم تلك الدول منفردة أى بمراعاة الظروف الوطنية والإقليمية لكل دولة على حدة بما يحدد شكل التعاون بينهما وكيف تكون هيكلته وتطوره(١٧).

٢- التأكيد على أن المرجعية السياسية هى للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. ويعكس الالتزام بهذه المرجعية الدور القيادى للولايات المتحدة الأمريكية فى حلف الناتو الذى سبقت الإشارة إليه. كما يؤيد ذلك الوقائع التاريخية والدور الأساسى والابتدائى الذى تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية فى مناطق الأزمات المتعددة التى عاصرها النظام الدولى منذ انتهاء الحرب الباردة سنة ١٩٩٠. فنجد ان القوات الأمريكية تمثل الغلبة والاكثرية فى التحالفات المختلفة التى تم تكوينها خلال هذه الفترة الزمنية، بدءا بالعراق فى حرب الخليج الثانية وحروب البلقان والحرب على افغانستان والحرب المؤخرة فى العراق. كما تلعب القوات الأمريكية الدور الأولى والأساسى فى هذه الحروب، ثم يأتى دور الناتو بعد أن تضع الحرب أوزارها، ويتمحور دور الناتو فيما تقرره له الولايات المتحدة بالاتفاق مع حلفائها. ففى البلقان وأفغانستان انحصر دور الناتو فى الحفاظ على استمرار الاستقرار فى المناطق التى تشغلها قواته مع ترك الدور القتالى وتعقب فلول الأعداء والقضاء عليهم للقوات الأمريكية، ولذلك كانت القيادة فى هذه المناطق للولايات المتحدة الأمريكية، أما ما يستجد من قوات تقوم بأدوار ومهام تتعلق بعمليات إعادة الإعمار ومباشرة عمليات دعم النظم الوليدة فى هذه المناطق مثل تدريب الجيوش و حماية المنشآت المهمة والحيوية فهى تكون تحت قيادة حلف الناتو. وهذه الآلية تثير الجدل فى اجتماعات الناتو التى تحدد المهام التى ستقوم بها قوات الناتو فى المناطق المختلفة فيما يتعلق بوجوب إجراء تغيرات فى هذه الآليات، بما يؤكد حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية هى عضو من ضمن أعضاء حلف الناتو، ويجب أن تتم عمليات المشورة واتخاذ القرارات الاستراتيجية بالتشاور مع كل الأعضاء دون انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرارات ثم الرجوع الى مجلس الحلف لاستكمال المهمة وختامها بمساعدة قوات الناتو. لذلك فإن الاشتراك الرسمى لقوات الناتو فى عمليات الإعمار فى العراق مرهون من قبل الأعضاء المعارضين مثل المانيا وفرنسا بوجوب توافر طلب رسمى من الحكومة العراقية برغبتها فى الاستعانة بقوات من الناتو والتواجد فى اراضيها، وان يكون هذا الوجود والدور تحت مظلة الأمم المتحدة حتى لا تلتصق بهذه القوات شبهة الاحتلال. ويجب أن تكون القيادة الأولى فى هذه الحالة لقيادات حلف الناتو حتى لا يكون هناك ازدواج للقيادات لنفس القوات(١٨).

وتنبنى العقيدة العسكرية الجديدة لحلف شمال الأطلنطى (الناتو) على عدة مبادئ أساسية، منها استمرار الحلف فى أداء الدور الدفاعى عبر الدفاع الجماعى، والحفاظ على وحدة وامن الأعضاء بكونه وحدة لا تتجزأ، وقيام الأعضاء الأوروبيين بمزيد من المسئوليات للدفاع عن النفس، والحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار فى أداء مهمة الدفاع الجماعى، واستحداث قوات أكثر مرونة وحرية فى الحركة، واستمرار الاعتماد على الأسلحة التقليدية والنووية مع خفض حجم القوات(١٩).

تم تنظيم القوات الأساسية للحلف بما يتوافق مع العقيدة العسكرية الجديدة للحلف والتى ترتبط بمهمة الدفاع الجماعى ومواجهة المخاطر المحتملة، وتتميز هذه القوات بالمرونة والقدرة على التعبئة والحركة السريعة، واستخدام المعدات المتطورة تكنولوجيا فى أدائها لمهماتها. ويمكن حصرها فى قوات الرد السريع والفورى، وهى تتكون من القوات البرية و الجوية والبحرية على درجة عالية من الاستعداد، وقوات الدفاع الأساسية للحلف والقوات المعاونة وقوات العمل المشتركة المجمعة. وتعمل هذه القوات تحت قيادتين: القيادة المتحالفة لأوروبا التى تنقسم بدورها الى قيادات فرعية لمناطق الجنوب والوسط والشمال الشرقى، والقيادة المتحالفة الأطلسية(٢٠).

وبملاحظة تفعيل الناتو لاستراتيجته الجديدة، نجد انه تم توسيع الناتو ليصل عدد اعضائه الى ٢٦ دولة، بما يعنى زيادة قدرة الحلف ومرونته فى مواجهة خطر الارهاب. وان القوات سريعة الانتشار والتدخل تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية التى تقرر تفعيلها سوف تلعب دورا مهما اذا ما تعرضت الدول الأوروبية لهجمات مثل هجمات الحادى من سبتمبر، وانه من الضرورى ان يتم التعاون مع دول الاتحاد الأوروبى فى مجال المخابرات والامن والاغاثة وحفظ السلام، ولهذا يتطلب الامر تشجيع الاتحاد الأوروبى فى تفعيل قراراته بانشاء قوة الدفاع الأوروبى التى حدد عددها بـ ٦٠ الف جندى ويتطلب دعم قدراتها العسكرية على ان تعمل بالتنسيق مع القوات سريعة الانتشار والتدخل الخاصة بالناتو. ان اتباع قاعدة الضربات الاجهاضية او الاستباقية (Find and Strik) سيمكن الحلف من القضاء على خطر الإرهابيين الذين يتواجدون فى الدول الضعيفة التى لا تستطيع ان تتخلص منهم مثل اليمن والسودان والمغرب وذلك بالتحرك والتدخل السريع لضرب معسكرات التدريب ومصانع انتاج المواد الكيماوية التى تستخدم كأسلحة دمار شامل والقضاء على القيادات الارهابية وذلك خلال مدة عمليات لاتتعدى ١٥ يوما. ان المهام الاساسية للمركز الرئيسى للناتو تم تغييرها الى التدريب وبناء العقيدة العسكرية وادارة المناورات. كما نلاحظ تواجد عدد ست قطع بحرية حربية تتحرك فى شرق البحر الأبيض المتوسط تتبع حلف الناتو لتتبع ورصد الإمدادات من الأسلحة الى الإرهابيين(٢١).

وفى النهاية، يشير كل ذلك إلى وجود أفكار محددة، تكاد تشكل"مبادئ"تستند على أسس استراتيجية عسكرية وأمنية، تحكم توجهات الناتو فى الفترة الحالية إزاء مناطق الجوار الجغرافى، خاصة الشرق الأوسط، وهو مايؤكد –ربما– ان التفاعلات الجارية فى الوقت الحالى بين الطرفين سوف تستمر، وقد تسفر عن تحولات جادة حول المتوسط.

المراجع :

١- د. اليساندرو فيجديس، مستقبل الناتو وتوسعه شرقا وفى البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢، ابريل ٢٠٠٣، ص٢١

2- by NATO Secretary General, Jaap de Hoop Scheffer, www.nato.int

٣- د. عماد جاد، اثر تغير النظام الدولى على حلف شمالى الاطلنطى، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٩٨، ص٢٩.

٤- توفيق شومان (كاتب لبنانى)، قمة الدول الثمانى مصالحة مع الانظمة العربية وغياب البرامج العملية، لندن، جريدة الحياة، ١٣ يونيو ٢٠٠٤، ص١٥

٥- د. صلاح سالم زرنوقة، الناتو بين مرحلتين، السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٧، ص٧٤

٦- لواء أ.ح متقاعد حسام سويلم، خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الاوسط، السياسة الدولية، أبريل ٢٠٠٢، ص١٩٢.

٧ - د. محمد قدرى سعيد، حلف الناتو بين الاصلاح والامن، الأهرام، ٤ أبريل ٢٠٠٤، ص٧.

٨- د. صلاح سالم، مرجع سابق، ص٧٠-٧١.

٩- د. اليساندرو فيجديس، مرجع سابق، ص٢٢.

١٠- لواء أ.ح متقاعد حسام سويلم، مرجع سابق، ص١٩٥.

11- Christopher Marquis, Powell Asks NATO Allies to Consider Expanding Iraq Role. (New york Times, http://www.nytco.com/ Published: December 4, 2003).

١٢- سعيد اللاوندى، المرجع السابق، ١٥ مايو ٢٠٠٤.

١٣- د. محمد قدرى سعيد، المرجع السابق.

١٤- د. عماد جاد، المرجع السابق، ص١٠٥.

١٥- د. عماد جاد، مرجع سابق، ص١٤.

١٦- لواء أ.ح متقاعد حسام سويلم، مرجع سابق، ص١٩٦.

١٧- جميل عفيفى، الناتو ينفذ استراتيجيته فى الوصول الى منطقة الشرق الاوسط : الحلف يطالب بتصحيح المفاهيم الخاطئة التى تعوق تطوير العلاقات مع دول الخليج، الأهرام، ٢٦ أبريل ٢٠٠٤، ص٦.

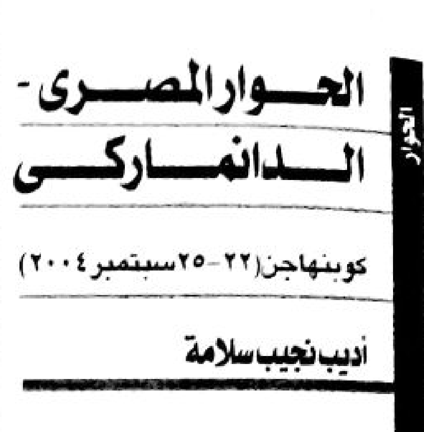
18- Frederick Bonnart is editorial director of NATO's Nations, an independent military journal. (the International Herald Tribune, http:// www.iht.com . Tuesday, March 2, 2004.

١٩- د. عماد جاد، مرجع سابق، ص١٤-١٥.

٢٠- د. عماد جاد، مرجع سابق، ص١٩.

21- Peter Almond, Analysis: NATO's 'find and strike' role, (united press international ,http://www.upi.com, 2002/17/11 4:40 PM).





الحوار

الحوار المصرى - الدانماركى

كوبنهاجن (٢٢-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٤)

أديب نجيب سلامة

واصل منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية حواراته الخارجية، اذ بعدما عقد ثلاث جولات من الحوار المصرى الألمانى، نظم أول حوار مصرى - دانماركى، عقد فى كوبنهاجن في الفترة من ٢٢- ٢٥ سبتمبر بمشاركة نحو ٥٠ باحثا، قدموا رؤى مصرية ودانماركية حول بعض القضايا.

استعرض هارولد نيلسون مدير قسم الشرق الأوسط بالكنيسة اللوثرية فى الدانمارك التاريخ والثقافة فى الدانمارك منذ عام ١٧٨٤، والذى كان ملكيا مطلقا فى الفترة من ١٦٦٠ إلى ١٨٤٩، ومن ملوك هذه الفترة الملك كريستيان السابع وقد كان مريضا نفسيا، وقد نصب ابنه البالغ من العمر ١٦ عاما فى منصب رئيس الحكومة، ليكون هناك منصبان: رئيس الحكومة والملك.

أما حكومة فردريك السادس، فقد اتسمت بالنجاح التجارى حتى اصبحت كوبنهاجن من أعظم المدن التجارية فى شمال أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية واصبح لديها احد اقوى الأساطيل فى العالم، كما تمت خلال الفترة ذاتها إصلاحات هيكلية داخل بنية المجتمع من اجل تعزيز حرية الأفراد، وتم إصدار قانون عام بإنشاء مدارس عامة لجميع الأطفال وبالرغم من ذلك فان هذه الفترة قد شهدت أيضا بعض المشكلات والأزمات أهمها التعرض للهجوم البريطانى وقصف كوبنهاجن بالقنابل نتيجة الاتحاد مع نابليون، وكانت هذه الفترة فى مجملها فترة استنارة عامة نتيجة لعدة متغيرات، أهمها الثورة الفرنسية وما تبعها من حركة مطالبة بالحريات واحترام آدمية الإنسان.

من الناحية السياسية، تنامى الدور السياسى للطلاب والأكاديميين والمطالبين بحريات وحقوق الإنسان.

أما من الناحية الدينية، فقد أصبحت الكنيسة اللوثرية (نسبة الى مارتن لوثر) هى الكنيسة الدانمركية الرسمية منذ عام ١٥٣٦، فلم تكن هناك أية مساواة، وكان الملك هو الذى يسيطر على كل أمور البلد ويقرر كل شىء حتى الانتماءات الدينية. وفى نفس الوقت لم تكن هناك حرية دينية وكان هناك عدد قليل من اليهود المسموح لهم بالإقامة فى كوبنهاجن وبعض المناطق القليلة الأخرى بالدانمارك، وبعض المسيحيين الإصلاحيين تم السماح لهم بالعيش أيضا فى كوبنهاجن كما تعرض المعمدانيون للاضطهاد.

وأشار الباحث إلى دستور ١٨٤٨ الذى يعتبر من أهم سمات هذا العصر، وطبقا له فان من يستطيع أن يذهب إلى الملك يستطيع أن يحصل على حقه ومن لا يستطيع أن يصل إلى الملك لا يمكنه الحصول على حقه. وطبقا لدستور عام ١٨٤٩ كانت السلطة موزعة بين البرلمان كسلطة تشريعية والحكومة كسلطة تنفيذية والمحكمة العليا كسلطة قضائية، ولم يكن الملك خاضعا للقانون فهو يعين الحكومة ويعتمد التشريعات وكان المواطنون متساوين امام القانون ولهم الحق فى التجمع وحق التعبير عن أرائه وحق الملكية مصون.

وفى جلسة رأستها الصحفية الشابة هديل غنيم (مجلة وجهات نظر) حول موضوع "المواطنة فى الحالة المصرية: الخبرة والإشكاليات" تحدث الباحث السياسى سامح فوزى، حيث قال: يعتبر مفهوم المواطنة Citizenship من المفاهيم ذائعة الصيت فى الوقت الراهن. وفى المجتمع المصرى يرتبط بمفاهيم أخرى مثل المشاركة Participation والحكم الديمقراطى Democratic Governance. وتعتبر دراسة وتعميق مفهوم المواطنة أحد المداخل الأساسية للاهتمام بالشأن العام. وبالطبع يختلف تناول مفهوم المواطنة من مجتمع لآخر. ففى الوقت الذى تتحدث فيه الأدبيات الغربية عن المواطنة العالمية فى عصر زالت فيه الحواجز بفعل تيار العولمة الجارف، لا تزال هناك ضرورة فى مجتمعنا لاستكمال إرساء المواطنة وتحققها على المستوى الوطنى.

وقد بدأت مصر معرفتها بالمفاهيم الحديثة فى الحياة السياسية عندما بدأ اتصالها بالغرب من خلال الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١)، تلا ذلك حقبة حاول خلالها محمد على (١٨٠٥-١٨٤٩) إنشاء دولة حديثة، وهو السعى الذى غلب على معظم الفترات خلال القرن التاسع عشر على يد بعض خلفائه. وخلال السنوات الماضية، حدثت تحولات مهمة على صعيد السعى لتفعيل حقوق المواطنة فى المجتمع المصرى، منها :

* شيوع خطاب المواطنة على مستوى النخبة الحاكمة والمنابر الثقافية والإعلامية. وهناك تأكيد على أهمية تدعيم حقوق المواطن المصرى على كافة الأصعدة.

* فتح باب الحوار بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية حول ضرورة إلغاء أوتعديل بعض القوانين التى تشكل حجر عثرة فى طريق تفعيل المشاركة السياسية

* انخراط العديد من المنظمات غير الحكومية فى تفعيل الحوار بين مختلف مكونات المجتمع.

* وجود حالة من الحرية الإعلامية النسبية تسمح لكل الفئات والجماعات بالتعبير عن مشكلاتها وهواجسها.

وتحدث الخبير التنموى الدكتور عماد صيام عن المجتمع المدنى فى مصر كقاطرة للتحول الديمقراطى والتحديث، فأوضح :

١- أن الشعب المصرى برز منذ فجر التاريخ

ومازال حتى الآن كوحدة جنسية واحدة الأصل متجانسة بقوة فى الصفات والملامح الجسمية، حيث لم تعرف مصر الهجرات البشرية، وهوما خلق قدرا واضحا من التجانس الثقافى.

٢- كان لفيضان النيل دوره فى معرفة المصريين الباكرة واكتشافهم للزراعة وما تبعها من الاستقرار وتطور التنظيم الاجتماعى، والذى كان ابرز ملامحه وجود الدولة المركزية الضابطة لعملية تنظيم توزيع مياه النيل والسيطرة عليها.

٣- برزت مصر كوحدة سياسية واحدة منذ فجر التاريخ، وهو ما ساعد عليه كونها محمية طبيعية بالصحارى أو البحار التى شكلت حدودها الجغرافية.

وتشير خريطة الصراع الآن إلى التركيز على عدد من القضايا المحورية هى :

١- تعظيم دور المجتمع المدنى فى تثبيت واستكمال الحقوق المدنية والسياسية للمرأة وتفعيلها، بمعنى الانتقال بها من حيز الصياغة القانونية إلى القبول الثقافى والممارسة اليومية.

٢- تدعيم دور المجتمع المدنى فى ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة، وما يتطلبه هذا من تحول استراتيجيات عمله القائمة على فلسفة الإغاثة والرعاية إلى استراتيجيات التمكين والضغط التى تعيد توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة لتحقيق مستوى أفضل من العدالة الاجتماعية

٣- أن يكون للمجتمع المدنى دور أساسى فى دعم مفهوم وثقافة المواطنة، ففلسفة منظمات المجتمع المدنى فى جوهرها تقوم على تجسيد فكرة المواطنة التى تمنح الأفراد بشكل متساو حقهم فى المشاركة فى تسيير شئون الحياة العامة، وتجاوز حالة منح التفويض الكامل للحكومة فى إدارة شئون حياتهم.

وعن العدالة الاجتماعية والمجتمع المدنى، جاءت الورقة المقدمة من الدكتور محيى الدين رجب البنا الأستاذ بكلية الطب بجامعة عين شمس والصحفية هديل غنيم، حيث قالا فيها: ليس سهلا تعريف العدالة الاجتماعية، وتزداد المهمة صعوبة فى ضوء المذابح والجرائم ضد الإنسانية التى ارتكبت فى أنحاء متفرقة من العالم المعاصر تحت شعار "العدالة الاجتماعية".

ويعرف آدم ويبل وجريفين العدالة الاجتماعية باعتبارها هدفا وعملية فى الوقت نفسه. "إن هدف العدالة الاجتماعية هو المشاركة الكاملة والمتساوية لكل الجماعات فى مجتمع يتشكل لتحقيق احتياجات الجميع. وتتضمن العدالة الاجتماعية رؤية لمجتمع يقوم على المساواة، يتمتع فيه كل الأفراد بالأمان والطمأنينة".

ومن السهل دائما القول إن العدالة الاجتماعية تعنى المساواة، غير أن تعريف المساواة هو الآخر مهمة معقدة بالإضافة إلى سؤال يفرض نفسه: كيف يمكن للناس أن يحيوا متساوين إذا كانوا يولدون غير متساوين؟

وهناك اليوم مفكرون يميزون بين مفهومين، هما مفهوم "عدم المساواة" و"عدم التساوى". وهؤلاء يستخدمون تعبير عدم المساواة لكى يعنى عدم التساوى الذى يتسم بعدم العدل والذى يمكن تجنبه أو القضاء عليه. لذا يمكن النظر إلى العدالة الاجتماعية باعتبارها وعى المجتمع بالفجوات الاجتماعية والسياسات التى يضعها ويتبعها لمعالجة هذه الفجوات.

ولعل مشكلة الإسكان هى أكثر المشاكل التى تدل على عمق الفجوة الاجتماعية. ويمكن تناولها على أكثر من مستوى، فعلى مستوى الفقراء والمهمشين تبرز مشكلة المناطق العشوائية. إلا أن مشكلة الإسكان تحتاج الطبقة المتوسطة هى الأخرى. وهى مشكلة ذات عواقب اجتماعية متعددة.

وعن العدالة الاجتماعية فى الدانمارك، تحدثت باحثة العلوم والناشطة فى الشئون البرلمانية منى الشيخ، فربطت نشأة المجتمع المدنى بضمان الحقوق السياسية والمدنية للجماعات المختلفة فى الدانمارك، باعتبار أن المجتمع المدنى فى إحدى صوره هو مجموعة من الأفراد يجتمعون حول مصالح وحقوق معينة تطالب الدولة بها. وأكدت على ضرورة الفصل بين النشاطات المدنية والدولة وصعوبة بلورة هذا الفاصل، لأن هذه المنظمات والهيئات تعتمد على الدولة فى العديد من مجالاتها، وتطرقت إلى حرية الحركة للمجتمع المدنى فى مجال العدالة الاجتماعية، وكيف تختلف هذه الحرية من جهة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى مثل الاختلاف الذى يبدو جليا بين وضع هذه المنظمات فى الشرق الأوسط وأوضاعها فى أوروبا.

المرأة المصرية :

وقدمت امل محمود، وهى واحدة من ابرز الناشطات فى شئون المرأة فى مصر، دراسة عن "أوضاع المرأة فى مصر: الواقع .. ودور المنظمات غير الحكومية فى مواجهة تحدياته"، تعرضت فيها الى مكانة المرأة فى تاريخ مصر القديم، فقد جاء فى نصوص منقوشة على المقابر الفرعونية القديمة التى ترجع الى ٢٧٧٨-٢٢٦٣ق.م ما يفيد بانه كان يتم دفن العظماء بجوار أمهاتهم، وفى عام ٢١٦٠ إلى ١٧٨٥ق.م كان الزوج عادة ينسب لزوجته والابن لأمه وكل ما تملكه المرأة من عقار لا يرثه غير المستحقات من إناث الأسرة. كما كان حق الوراثة للملك ينتقل بواسطة المرأة بحكم الأمومة، وقد تمتعت المرأة كذلك بالحقوق المساوية للرجل بما فيها الحقوق السياسية بما فى ذلك حكم البلاد، حيث حكمت البلاد أكثر من ملكة مثل الملكة "خنت طاوس" فى الأسرة الرابعة، والملكة "بنت أقرنى" فى الأسرة السادسة الفرعونية.

واهتمت ثورة ١٩٥٢ بقضايا التحرير والاستقلال، ثم بدأت فى بلورة مشروع للتغيير يشمل كافة جوانب الحياة فى البلاد، وأتى الدستور المصرى فى عام ١٩٥٦ ليمنح المرأة حقوقها السياسية، ثم صدر دستور ١٩٧١ ليؤكد نفس المعانى وينص على احترام الدولة للأمومة والطفولة، ومسئولياتها فى تمكين المرأة من التوفيق بين دورها فى الأسرة وعملها.

ودخلت المرأة الوزارة لأول مرة فى عام ١٩٦٢ كوزيرة للشئون الاجتماعية .. وبدأت فى شغل مناصب السلك الدبلوماسى منذ عام ١٩٦١، ومارست العمل الدبلوماسى سواء فى ديوان عام الوزارة أو فى سفارات مصر فى الخارج.

ولكن شهدت الفترة التالية على الثورة طفرة كبيرة فى تعليم البنات حيث انخفضت نسبة الأمية بين الإناث من ٨٤٪ سنة ٤٧ إلى ٧٠٪ فى عام ١٩٧٦ ثم إلى أقل من ٥٠٪ فى ٢٠٠٠ وارتفعت نسبة الفتيات فى التعليم المتوسط والعالى بصورة ملحوظة، كما زاد إقبال الاناث على نوعية كليات جديدة مثل الصيدلة والآثار والاقتصاد والعلوم السياسية والطب والهندسة والزراعة والإعلام.

أما فى مجال المشاركة السياسية، فقد ظلت حقوق المرأة السياسية محجوبة عنها حتى جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فاقرت هذه الحقوق فى دستور ١٩٥٦، ودخلت المرأة المصرية البرلمان لأول مرة فى انتخابات ١٩٥٧، وقد تطورت نسب المسجلات فى جداول الانتخاب بصورة كبيرة فيما بعد على اثر تنامى الوعى الناشئ عن زيادة نسب النساء المتعلمات والعاملات، غير أن التقدم المحرز على صعيد التمثيل السياسى للمرأة ظل محدودا حتى اللحظة الراهنة والتى بقى تمثيل المرأة فيها عند معدل ٢,٤٪ فى دورة ٢٠٠٠ بسبب رسوخ ذلك التقسيم التقليدى للأدوار الذى يفتح المجال على مصراعيه للرجل فى الفضاء العام ويحاصر

المرأة في الفضاء العام وداخل الأسرة

المرأة في الدانمارك

عن المرأة في الدانمارك، تحدث كل من برون كريستنسن وهبة عثمان (عضوا المجلس القومي للمسلمين في الدانمارك ومن المهتمين بشئون الحوار الديني) فأوضحا أن الاختلاف بين الرجل والمرأة يمكن أن يولد احتراما متبادلا والمرأة الدانماركية محظوظة، فهي اليوم أكثر حظا لأن من سبقها من نساء قد مهدن الطريق لنساء اليوم، وهو ما يتضح في تشكيل الحكومة (٨ وزراء بالحكومة الدانماركية من النساء من إجمالي ٢٤ وزيرا) وكذلك في تشكيل البرلمان حيث تشغل النساء ٤٠٪ من مقاعد البرلمان. هذا بالإضافة إلى عدد من القوانين التي استطاعت المرأة أن تحصل بها على حقوق مثل مسابقات التوظف، حيث لم يعد هناك فرق بين الرجل والمرأة، وأصبح ينص في إعلان شغل الوظائف على أن يكون التقدم لها "مواطنا" بغض النظر عن نوعه الاجتماعي رجلا كان أو امرأة ولكن مازال أمام الطريق المزيد من اكتساب الحريات.

وقدم الدكتور فوزي خليل مساعد رئيس شبكة القرآن الكريم بالإذاعة المصرية تقريرا حول الخبرة الذاتية مع الهيئة القبطية الإنجيلية، قال فيه: لقد مر الإدراك الذاتي عن الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بمرحلتين:

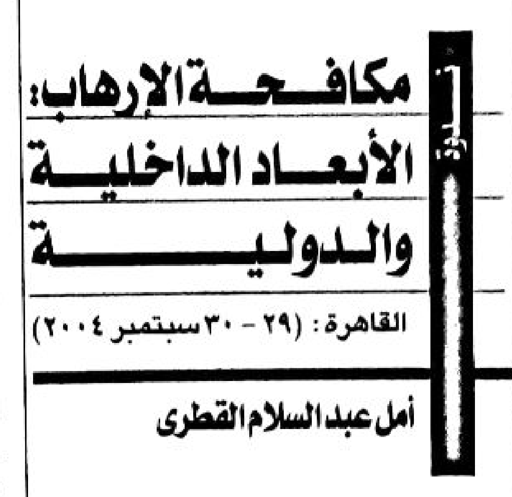
المرحلة الأولى: تكوين فكرة عامة وانطباع أولي عن الهيئة ودورها الاجتماعي بين فئات الشعب المصري من خلال ما ينشر في الصحف والمجلات الدورية، وبعض الإصدارات أو النشرات التي تصدر عن الهيئة، وتكشف عن النشاط التنموي والمشروعات الاجتماعية التي تضطلع بها الهيئة، وقد لفت انتباهي -في هذه المرحلة الأولية- أمران اتسم بهما العمل الاجتماعي الذي تنهض به الهيئة:

١- استهداف الشرائح والفئات المحرومة، مع الاهتمام الجغرافي بالمناطق التي سقطت سهوا من خطط وبرامج التنمية الحكومية، وعانت من سوء توزيع الموارد، والحرمان من الجهود العامة للتنمية

٢- لوحظ أن الجهد التنموي للهيئة ومشروعاتها الاجتماعية تأتي في الإطار الوطني، بمعنى أنها تستهدف القاعدة الشعبية المصرية دون تمييز طائفي من أي نوع، الأمر الذي زاد من قناعتي بموضوعية نشاط الهيئة، وعمومية أهدافها الاستراتيجية.

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة المشاركة في الفعاليات الثقافية للهيئة، وهي مرحلة جاءت متأخرة إلى حد ما بالنسبة لي عن مواكبة نشاط منتدى حوار الثقافات منذ نشأته في بداية التسعينيات. وهذا جعلني أرحب وأبادر إلى تلبية الدعوة الأولى وما تلاها من دعوات ما استطعت إلى ذلك سبيلا للمشاركة في الأنشطة الثقافية المتنوعة لمنتدى حوار الثقافات بالهيئة.

هذه صورة موجزة لبعض جوانب الخبرة الذاتية المكتسبة من خلال المشاركة في أنشطة منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية على المستوى الوطني، ونرجو التوفيق للهيئة في محاولتها الانتقال بالحوار من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، كي تسهم في إثراء الحوار العربي - العربي الذي يحتاج إليه الوطن العربي في الوقت الحاضر، وكذا على المستوى العالمي لتصويب الإدراك الغربي المشوه عن العرب والمسلمين.



نظم منتدى القانون الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ندوة حول مكافحة الإرهاب: الأبعاد الداخلية والدولية.

وقد عقدت الندوة في الفترة من ٢٩ - ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤ بحضور الدكتور أسامة الباز المستشار السياسي للسيد رئيس الجمهورية، ومجموعة متميزة من الدبلوماسيين والأكاديميين والخبراء المتخصصين ورجال الصحافة والإعلام، فضلا عن الباحثين والطلاب المهتمين بدراسات الإرهاب الدولي.

وقد عالجت الندوة الموضوع في أربعة محاور رئيسية، يدور أولها حول التعريف بظاهرة الإرهاب الدولي، حيث ألقيت كلمتان حول تعريف الإرهاب الدولي: صوره وأشكاله، ورؤية الشريعة الإسلامية للإرهاب، أما المحور الثاني فقد تناول بعض الإشكاليات القانونية التي يثيرها الإرهاب الدولي، حيث ألقيت كلمتان حول الإرهاب والدفاع الشرعي والمقاومة المسلحة، والإرهاب ومبدأ السيادة الوطنية وتسليم المجرمين. وتناول المحور الثالث مواجهة الإرهاب على المستويين الداخلي والدولي وفيه ألقيت كلمتان حول مواجهة الإرهاب في التشريعات والسياسات الداخلية والجهود الدولية -العالمية والإقليمية- في التصدي للإرهاب. وأما المحور الرابع فقد عالج قضية التمويل الأجنبي والإرهاب. حيث ألقيت ثلاث كلمات في هذا الموضوع تدور حول تمويل الجمعيات الأهلية من مصادر أجنبية وعلاقة ذلك بالإرهاب. وكذلك كيفية تشديد قبضة الدولة ورقابتها على مصادر وطرق تمويل هذه الجمعيات وضرورة إعمال مبدأ الشفافية والمحاسبة بما يخدم الأمن القومي والسلامة العامة للوطن.

فمن جانبه، فقد دعا الدكتور أسامة الباز المستشار السياسي لرئيس الجمهورية إلى اتخاذ موقف للدفاع عن الإسلام والمسلمين بشأن إلصاق وربط ظاهرة الإرهاب بالإسلام، مشيرا إلى أن هذا الموقف لا يكون موقفا دفاعيا وإنما المطلوب اتخاذ موقف المبادرة، وقال الباز إن قضية الإرهاب أصبحت تشكل هاجسا لابد من معالجته بقلب مفتوح، وأكد ضرورة التعريف بالحقائق العلمية للتوصل إلى استخلاصات تركز على الظاهرة نفسها. ووصف الباز ظاهرة الإرهاب بأنها ظاهرة مركبة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، ولكي نتمكن من إقامة تصور مبدئي ناجح يؤدي إلى إسكات الأصوات الجاهلية، والتي تحاول إلصاق ظاهرة الإرهاب بالعرب والمسلمين. وأشار الباز إلى وجود جوانب عديدة ترتبط بهذه الظاهرة إقليميا ودوليا، مؤكدا أن القانون الدولي يلعب دورا أساسيا في قضية الإرهاب، وأكد أنها لم تصبح قضية أمنية فحسب، وإنما أصبحت تشكل أبعادا قانونية ودولية بما يجب التعامل معها بشكل وبأسلوب جيد وحكيم.

اما الدكتور أحمد عبدالونيس مدير منتدى القانون الدولي، فقد أكد على أن حالات العنف والإرهاب كانت في الماضي تشكل حالات فردية، أما الآن فقد بلغ الإرهاب مدى واسعا من الانتشار، مشيرا إلى تباين فئة الضحايا على نحو أصبحت ظاهرة باتت تؤرق الدول والأشخاص على حد سواء.

وعلى الجانب الآخر، أشار الدكتور كمال المنوفي عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة الى أن الإرهاب أصبح مرتبطا بالعرب والإسلام، وأصبح يتخذ ذريعة للتدخل من جانب القوى المهيمنة على النطاق الدولي،

مؤكدا أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق حلم الإمبراطورية بما يتنافى مع الشرعية الدولية

وأوضح الدكتور صلاح الدين عامر أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة أن هناك مبالغة في وصف الأعمال أنها من قبيل الإرهاب في ظل غياب الضوابط التي تحدد ماهية الإرهاب والتعريف به، وأشار إلى أن هذا ما جعل الكثيرين خاصة في الغرب يربط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة في مكافحة ومواجهة المحتل

ودعا فضيلة الشيخ جمال قطب الرئيس الأسبق للجنة الفتوى بالأزهر الشريف إلى قيام مؤسسة قوية للدعوة الإسلامية لمواجهة الهجوم الخارجي، مشيرا إلى أن هذا الهجوم مرتبط بحالة الوهن الداخلي الذي تعيشه الأمة الإسلامية بسبب حالة الشتات العامة والتشتت بين الدول الإسلامية بعضها بعضا، وطالب بأن تكون مؤسسة الدعوة قوية بحيث يثق فيها المسلمون، وتكون صالحة لإقامة حوار مع العالم حتى تعود للأمة الإسلامية قوميتها، وذكر أن الإسلام لا يقر العنف، مشيرا إلى أن القرآن الكريم ذكر ثلاث صور سلبية يمنعها وهي البغي والفتنة والحرب.

واختتمت فعاليات الندوة بمحاضرة جامعة للدكتور أسامة الباز، استعرض فيها باختصار محاور الندوة، مشيرا الى ملاءمة الظروف الراهنة لاعادة طرح مبادرة السيد الرئيس محمد حسني مبارك بشأن عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، مع بيان السبل والآليات الملائمة لجذب التأييد الدولي للمبادرة وترجمتها على ارض الواقع بما يساعد على مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي والتصدي لها.

ويمكن تلخيص النتائج التي خلصت إليها الندوة كما ذكرها الأستاذ الدكتور احمد عبدالونيس على النحو التالي:

أولا: إذا كان الإرهاب ظاهرة قديمة - حديثة، فان الإرهاب في تطوره المعاصر و الراهن يختلف عن سابقه بدرجة كبيرة سواء في طبيعته او بالنسبة لاشكاله وصوره او حتى في أدواته وأغراضه، وبالتالي في الآثار والنتائج المترتبة على ارتكابه.

ففي الماضي، كان الإرهاب مجرد حالات فردية تستهدف اغراضا ذاتية ضيقة غالبا ما تكون غير سياسية كما كانت أدواته محدودة، وبالتالي جاءت نتائجه محدودة، أما الان فالأعمال الإرهابية تكشف عن درجة عالية من التخطيط والتنسيق والتنظيم لدى الجماعات والتنظيمات الإرهابية الى الحد الذي كثر الحديث معه عن قدرة هذه الجماعات على امتلاك واستخدام اسلحة ذات قدرة تدميرية شاملة. وباختصار شديد، كان الإرهاب في السابق جريمة غير منظمة، اما الآن فقد بات يدخل في عداد الجرائم المنظمة، الامر الذي ينطوي على كثير من الدلالات فيما يتعلق بمواجهة الظاهرة والتصدي لها في تطورها الراهن

ثانيا: على الرغم من تباين التعريفات التي تطرح للإرهاب لاصطباغها بالمذاهب والتوجهات السياسية، فضلا عن تعارض المصالح والأهداف بين الدول، فان استقراء هذه التعريفات، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر المشهودة يكشف عن إمكانية تعريف الإرهاب تعريفا "موضوعيا" بالنظر الى الآثار والنتائج المترتبة عليه ومدى مشروعيته على انه "اعمال مادية ترمي الى ترويع الامنين وتخويفهم ، واشاعة الفوضى وزعزعة الاستقرار وتخريب العمران، على غير اساس من القانون" (والمقصود بالقانون هنا القانون الدولي العام الذي تشكل المبادئ القانونية العامة للتشريعات والدساتير الداخلية للدول مصدرا من مصادره الرئيسية).

ثالثا: لا توجد -البتة- ادنى علاقة بين الإرهاب في مختلف صوره وأشكاله وبين أحكام الشريعة الإسلامية بوصفها رسالة سماوية جعلها الخالق جل في علاه خاتمة الرسالات الموجهة الى العالمين. فجوهر هذه الشريعة من أوامر ونواه يكمن في تحقيق منطق الاستخلاف في الأرض (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) مما يعني أن العلة الأساسية من الوجود الإنساني على كوكب الأرض هي إعمار الأرض وتنميتها. وبديهي انه لا يمكن للبشرية الوصول الى هذه الغاية الا من خلال مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية النبيلة والسامية التي من اهمها: حسن الجوار والتعايش وتبادل المنافع والتعاون على الخير وما ينفع الناس (جميع الناس) في الارض (جميع الأرض)، ورفع الظلم عن كاهلهم، مما يؤكد على ان الإرهاب عمل تاباه الشريعة الإسلامية السمحة بل تحض على مواجهته وقطع دابره.

ومؤدى ذلك انه يجدر بالمسلمين بل يجب عليهم ان يخلدوا إلى ذواتهم ليفهموا دينهم فهما صحيحا فيصبحوا أهل مبادأة وأهلا لتقييم اية اعمال تقع على الأرض، حتى ما اذا كانت إرهابا قاوموه وتصدوا له مع غيرهم، ايا من كان القائمون بهذه الأعمال الإرهابية.

رابعا: تقتضي المواجهة الموضوعية والفعالة لظاهرة الإرهاب في تطورها الراهن الفهم الحقيقي والنظرة الشاملة والتمحيص الدقيق لجمل الأسباب والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الداخلي والدولي، وما تكشف عنه هذه الأوضاع وتلك الأسباب من اوجه الاختلال والاضطراب التي تدفع الى ارتكاب إعمال إرهابية والتحريض عليها.

خامسا: تمثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر المشهودة نقطة تحول جوهرية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. فمن ناحية اولى، بات الإرهاب غير مقيد بزمان او مكان، فآثاره المدمرة والتخريبية يمكن ان تطال جميع الدول والشعوب بلا استثناء، وبالتالي فانه تقوم لكافة أعضاء الجماعة الدولية مصلحة مشتركة - جوهرية وحيوية- في مواجهة الإرهاب والتصدي له ومن ناحية أخرى، فان تداعيات الأحداث سالفة الذكر وعلى وجه الخصوص ما حدث في افغانستان وفي فلسطين وفي العراق أثارت على الصعيد القانوني ضرورة التمييز بين الإرهاب الذي هو أعمال مجرّمة في مختلف صورها وأشكالها وبين مبدأ حق الدفاع الشرعي عن النفس ضد أي هجوم مسلح يقع على الدولة ويهدد سلامتها الإقليمية او استقلالها السياسي أو يتعارض بصفة عامة مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، وكذلك مبدأ حق المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية إعمالا لمبدأ الحق القانوني في تقرير المصير .. ومن ناحية ثالثة، فانه من الثابت ان الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب قد شابها في الماضي العديد من اوجه القصور وعدم الفاعلية وذلك لتعارض المصالح واختلاف المذاهب والتوجهات السياسية بين الدول والادعاء بأن أسباب الإرهاب وبالتالي وسائل معالجته ترجع إلى البيئة الداخلية لكل دولة، وهو امر جسدته مواقف بعض الدول ازاء مطالب مصر بتسليم مرتكبي أعمال الإرهاب التي عانت منها مصر يوما ما، بل وازاء مبادرة السيد الرئيس محمد حسني مبارك فيما يتعلق بعقد مؤتمر حول الإرهاب.

واذا كان الامر كذلك فان أحداث الحادي عشر من سبتمبر بما أكدته من الأثر التخريبي العشوائي للأعمال الإرهابية دونما تمييز في ذلك بين الدول والشعوب، تهيئ البيئة المواتية والمناخ الإيجابي الملائم لتفعيل مبادرة الرئيس في هذا الخصوص

سادسا: التمويل مصدر مهم ورئيسي لانتشار الإرهاب الدولي، اذ يهيئ المال للجماعات والتنظيمات الإرهابية الفرصة لاقتناء

الأسلحة والتقنيات التي تمكنهم من ممارسة أعمال العنف والإرهاب وفي هذا الخصوص، فقد ساد الندوة اتفاق عام يقضي بضرورة تشديد رقابة الدول وإحكام سيطرتها على مصادر ومنابع تمويل الإرهاب ولاسيما من خلال مراقبة مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية وإعمال مبدأ الشفافية والمحاسبة، فضلا عما أكدته اتجاهات المناقشة والحوار داخل الندوة من وجوب تعاون الدول فيما بينها من أجل القضاء على المصادر المولة للإرهاب والمحرضة عليه.

سابعا: تفرض ظاهرة الإرهاب في تطورها الراهن وأشكالها المختلفة تحديات جساما على الجماعة العلمية دينية كانت أو مدنية، إذ ينبغي على ذوي الخبرة والتخصص في علوم الدين والشريعة الإسلامية وعلى المشتغلين والباحثين في مجالات القانون الدولي والعلاقات الدولية ضرورة التصدي للإشكاليات القانونية التي يثيرها مفهوم الإرهاب وذلك بهدف التمييز القانوني الدقيق ما بين الإرهاب من ناحية وبين المفاهيم القانونية الثابتة والمستقرة في مجال الدفاع الشرعي عن النفس والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية، من ناحية أخرى، كذلك فإنه يجدر بالأوساط الأمنية والإعلامية والدبلوماسية الإبقاء على التمييز الواضح فيما بين المفاهيم سالفة الذكر وبين بعضها بعضا والتعامل معها بما يتفق وأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية.

ثامنا: لاشك أنه إذا كانت دعوة مصر منذ أوائل التسعينيات في القرن الماضي بشأن ضرورة عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب لم تجد لها صدى واسعا لدى بعض الدول، ادعاء بأن الأوضاع الداخلية هي وحدها المسئولة عن انتشار الإرهاب، فإن المستجدات والتطورات الحاصلة سواء فيما يتعلق بظاهرة الإرهاب في طبيعتها أو فيما يتصل بالأوضاع في منطقتنا العربية والإسلامية، توفر إطارا موضوعيا وملائما لإعادة طرح مبادرة الرئيس المصري محمد حسني مبارك بشأن عقد مؤتمر دولي حول الإرهاب، باعتبار هذا المؤتمر يهيئ للدول المشاركة الفرصة لتبادل الرأي والاتفاق حول تعريف الإرهاب وبيان صوره وأشكاله والأفعال المكونة لجريمة الإرهاب، فضلا عن بيان الالتزامات المفروضة على الدول في التصدي لهذه الظاهرة.

ولا شك أن الدبلوماسية المصرية -كما هو العهد بها دائما- سوف تقود تحركا نشيطا وواسعا للتنسيق مع مختلف الدول وعلى كافة الأصعدة لإعادة طرح مبادرة السيد رئيس الجمهورية، وتفعيلها على أرض الواقع على نحو يمكن معه للجماعة الدولية أن تصل إلى كلمة سواء فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتصدي له.



نظمت الجمعية السعودية للإعلام والاتصال في الرياض المنتدى السنوي لها تحت عنوان "صورة المملكة العربية السعودية في العالم" في الفترة من ٢ - ٥ أكتوبر ٢٠٠٤، ودعت إليه أساتذة الإعلام بالمملكة الذين يتجاوز عددهم المائة عضو هيئة تدريس بالإضافة إلى ممثلين عن الصحف ووسائل الإعلام بالمملكة، كما دعت ممثلين من خبراء وأساتذة الإعلام في الدول العربية ومن مختلف أنحاء العالم، وشارك من مصر كاتب السطور ود. سامي الشريف وكيل كلية الإعلام بجامعة القاهرة ود. سوزان القليني رئيس قسم الإعلام بكلية الآداب في جامعة عين شمس ود. مرعي مدكور أستاذ الإعلام.

وعرض الخبراء ستين ورقة بحثية للمناقشة في اثنتي عشرة جلسة علمية، بالإضافة إلى ثلاث حلقات نقاشية اتسمت بالصراحة والموضوعية والمناقشة الجريئة، وضمت الدراسات خمسا وعشرين دراسة تحليلية وميدانية حول صورة المملكة العربية السعودية في دول العالم المختلفة: الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - فرنسا - روسيا - إسرائيل - الهند باكستان - الصين - كوريا - نيوزيلندا - استراليا - مصر - الإمارات العربية.

وعرضت دراسة د. محمد الهواري أستاذ الدراسات العبرية بكلية الآداب جامعة الملك سعود إلى أن جهل معظم الغربيين بالإسلام وتشريعاته أدى إلى تكوين صورة مشوهة للمرأة المسلمة في أذهان الغربيين نتيجة هذا الجهل، مما أدى إلى امتداد ذلك إلى صورة المرأة في المملكة العربية السعودية مثل انتقاد عدم السماح للمرأة بقيادة السيارات أو انتقاد الملابس التي تغطي وجه وجسد المرأة.

وجاءت دراسة د. عبدالله الخطيب بجامعة الملك عبد العزيز عن صورة المملكة في الخطاب الإعلامي الغربي كنموذج لدراسة الأسباب والبحث عن علاج لمواجهتها، والدراسة في الأصل رسالة دكتوراه حيث قام بتحليل خمس صحف فرنسية والتي تتناول المملكة من خلال مصطلحات أساسية هي: الربط بالإرهاب، والتركيز على الوهابية كقاعدة أيديولوجية، وأن جماعة الإسلام السياسي كانت متحالفة مع المملكة، كما أن مصطلحي الجهاد والأصولية ارتبطا بالمملكة في الصحف الفرنسية.

ودعت الدراسة إلى عرض واقع المملكة في مواجهة هذه الافتراءات بدلا من التركيز على سياسة رد الفعل المتمثل في نفي هذه الافتراءات، كما دعت الدراسة إلى تبني مفهوم الشراكة المستقبلية بالتركيز على الجوانب الايجابية والقواسم المشتركة التي تؤدي إلى تجاوز سوء الفهم، مع أهمية التركيز على القضايا التي تعني المجتمع الفرنسي لتوضيح وجهة نظر الإسلام وإنشاء مراكز أبحاث مشتركة بين الجانبين الفرنسي والسعودي، والاهتمام بنشر الثقافة الإسلامية وتعليم اللغة العربية في المراكز الثقافية في البلدان الأوروبية.

وعرضت دراسة د. صالح الخثلان بجامعة الملك سعود لصورة المملكة في الولايات المتحدة من خلال تحليل المطبوعات الصادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، وهو مركز مؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. وقد انتهت الدراسة إلى أن مطبوعات المعهد أعطت صورة إيجابية عن المملكة واعتبارها حليفا للولايات المتحدة مما أثار العديد من الانتقادات لمنهج الدراسة، لأنها ركزت على تحليل ما تناول مصطلح "المملكة" فقط بينما ما يتناول قضايا الإسلام وغيرها لم يتم.

ودعت دراسة د. إبراهيم المهنا مستشار وزير البترول السعودي إلى أهمية السماح بإنشاء مراكز فكرية بالمملكة لتشجيع علاقات تعاون مع المراكز المشابهه في العالم، وأن تقوم الخارجية السعودية بالتواصل مع المراكز الأجنبية في مختلف دول العالم نظرا لتأثيرها على متخذي القرار في الدول المختلفة.

وتناول د. عبدالله الطاير بجامعة محمد بن سعود الإسلامية دور مراكز الدراسات المستقلة

فى تحسين صورة المملكة فى أمريكا، فأكد على دور هذه المراكز فى صنع القرار بأمريكا مما يتطلب ضرورة إنشاء مركز للدراسات السعودية فى واشنطن كضرورة ملحة ليسهم فى جهود تكوين ظروف موائية تتكامل مع الجهود الرسمية لبناء صورة ذهنية حقيقية وليست مشوهة.

وعرضت إمامة مصطفى اللواتي من سلطنة عمان دراسة عن صورة المملكة فى مجلة النيوزويك الأمريكية، فأظهرت أن المصطلحات السلبية كالإرهاب والتطرف واللامبالاة تشكل ثلثى الصفات المرتبطة بالمملكة بالمجلة، وأن سياسة تشويه صورة المملكة جاءت كجزء من إطار متكامل لتشويه دول إسلامية وعربية أخرى، كما أن الصفة الإيجابية المتعلقة بجهود المملكة فى مكافحة الإرهاب كانت مرتبطة بالنقد واعتبارها غير حاسمة وغير كافية بل إن المجلة تصور أمريكا وكأنها ضحية للدعم المزعوم من السعودية للإرهاب ووصفت إحدى المقالات المملكة بأوروبا القرون الوسطى.

وقامت دراسة مطلق المطرى بتحليل بعض الصحف الإسرائيلية لدراسة صورة المملكة فى صحف معاريف، ويديعوت أحرونون، وهاتسوفيه، حيث توصلت الدراسة إلى أن الفهم العام للخطاب الإسرائيلى لا ينفصل فى كثير من توجهاته عن الإعلام الغربى، حيث يحاولان أن يخضعا الدين الإسلامى للمحاكمة السياسية، وأن اللعب على البحث عن تناقضات فى الهوية العربية والإقليمية محور مهم فى الخطاب الإسرائيلى.

وتضمنت الدراسات المقدمة إلى المنتدى عدة دراسات عن رؤية الذات، وتمثلت فى دراستين ميدانيتين عن صورة المملكة لدى المصريين، كما تضمنت أيضا دراستين عن رؤية السعوديين لأنفسهم. فقدم د. مرعى مدكور أستاذ الإعلام دراسة ميدانية عن صورة المملكة لدى المصريين، فأوضحت الدراسة مكانة المملكة المرموقة لدى المصريين، خاصة أن المملكة تمثل البلد الذى يستهدفه المصريون لزيارة النبى -صلى الله عليه وسلم- على حد قولهم كما أن الصورة إيجابية لديهم.

كذلك عرض د. عمرو العجماوى رئيس القطاع بمركز معلومات مجلس الوزراء المصرى لدراسة ميدانية عن رؤية المصريين للمدركات الحسية حول صورة المملكة، وذلك على عينة عشوائية تتكون من ألف مصرى تمت محادثتهم هاتفيا بالإضافة إلى استبيان تم مع أربعمائة مصرى بهدف معرفة إدراكهم وتصورهم لصورة المملكة ومعرفة الأسباب التى تقف وراء هذا الإدراك.

وقدمت دراسة أخرى مسحية على عينة ممثلة للمجتمع السعودى لكيفية تصور السعوديين لأنفسهم وقام بها د. حمزة بيت المال ود. عثمان العربى بجامعة الملك سعود، وأجريت الدراسة على ٥٧٢ مواطنا سعوديا للتعرف على نظرة السعوديين لأنفسهم ولغيرهم من شعوب وحكومات دول العالم المختلفة. وأظهرت الدراسة أن السعوديين يصنفون أنفسهم ضمن طائفة المجتمعات المحافظة والمسالمة والمتسامحة، وينتقدون مجتمعهم فى نفس الوقت لكونهم يرونه يميل للإنفاق والاتكالية والتقليدية، كما أن البحث أظهر أن السعوديين يعادون حكومات الدول الغربية التى تنفذ سياسات عدائية فى الشرق الأوسط.

وعرض د. سامى الشريف وكيل كلية الإعلام بجامعة القاهرة لدراسته عن الفضائيات العربية والصورة الذهنية للعرب والمسلمين، وحصرت الدراسة ١٣٠ قناة فضائية عربية تبث فى مجملها ٩٠٠ ألف ساعة سنويا، وأكدت الدراسة على مسئولية القنوات الفضائية العربية فى بناء الشخصية العربية وتحصينها ضد محاولات الغزو الثقافى وتهديد الهوية الثقافية للشعوب العربية، وأن تكون القنوات منابر تحمل الثقافة الإسلامية العربية وأن تسهم فى التصدى للمشكلات الحيوية التى تعيق التنمية.

وعرضت عدة دراسات للجهود الفعلية التى تبذلها السعودية لبناء صورة حقيقية وواقعية فى مواجهة الصورة السلبية، وكان أبرز هذه الدراسات ما قدمه الأمير محمد بن سعود بن خالد السفير بالخارجية السعودية، والذى قدم دراسة للتعرف على جهود المملكة الاتصالية لمواجهة الحملة الإعلامية الموجهة بعد أحداث ١١ سبتمبر وذلك من خلال وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، وعرض تفصيليا للاتهامات التى وجهت للمملكة من خلال هذه الوسائل.

كما تناولت عدة دراسات أساليب مواجهة الصورة السلبية للمملكة فى وسائل الإعلام، كان من أبرزها الدراسة التى أعدتها د. سوزان القلينى رئيس قسم الإعلام بكلية الآداب بجامعة عين شمس عن استراتيجية تحسين صورة المملكة فى وسائل الإعلام الدولية، فأظهرت أهمية العوامل الإعلامية والنفسية المستخدمة فى تكوين الصورة الذهنية والدولية عن المملكة، وأهمية تكوين الصور النمطية والذهنية فى الإعلام الدولى. وعرضت الدراسة لاستراتيجية مقترحة لتحسين صورة المملكة ترتكز على تقييم مصدر الهجوم ودراسة نقاطه وتقييم الذات والرد على الهجوم من خلال العمل ايجابى وعدم الثبات

على وتيرة واحدة من الحملات الإعلامية وتحديد المناطق المستهدفة للرسالة الإعلامية.

ويمكن التأكيد على أن هذا المنتدى الذى دار فى مناخ ديمقراطى حر يعبر عن الصفوة السعودية بمشاركة عربية ودولية، خاصة أن دراسة الصورة ليست ترفا ثقافيا بل هى ضرورة كأساس لوضع استراتيجيات الإعلام والسياسات الثقافية بما يكفل نجاح الجهود الاتصالية وتكاملها.

إصلاح الأمم المتحدة أم إصلاح النظام العالمى؟

ندوة

إيطاليا: (١٩-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤)

عبدالنبى العكرى

عقد فى مدينة بادوفا الإيطالية خلال ١٩-٢٢ نوفمبر ندوة بعنوان "استعادة الأمم المتحدة"، وتأتى هذه الندوة فى مجرى النقاش الدائر حول إصلاح الأمم المتحدة فى ضوء مشروع الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان لإصلاحها وتفاعلات هذا المشروع، ومنه تأييد الرئيس الفرنسى جاك شيراك لضرورة إصلاح الأمم المتحدة، وفى ذات الوقت التمسك بالشرعية الدولية التى تمثلها الأمم المتحدة حتى يتم ذلك.

حضر الندوة ممثلون عن عشرات منظمات المجتمع المدنى الدولية والإقليمية والوطنية من القارات الثلاث، وأساتذة جامعة، وخبراء دوليون فى العلاقات الدولية والاقتصاد وغير ذلك من الاختصاصات التى تعنى بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل الزراعة والصحة والعمل والتجارة والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولى ووكالة النقد الدولية ومنظمة التجارة العالمية، وحضر عن العرب ممثلون من المغرب وفلسطين والبحرين، كممثلين لشبكات منظمات المجتمع المدنى العربية والوطنية.

تأتى هذه الندوة ضمن سلسلة اجتماعات

وندوات وورش عمل تحضر للمنتدى الاجتماعي الدولي السنوي الذي سيعقد في بورتو اليجري (البرازيل) في الفترة ٢١-٢٨ يناير ٢٠٠٥، والذي يعتبر أوسع إطار لمنظمات المجتمع المدني في العالم، والتي أصبحت من أهم القوى المناهضة للعولمة المتوحشة وامبريالية الولايات المتحدة المتفردة. كما تأتي هذه الندوة في إطار التحضير لاجتماعات موازية لمنظمات المجتمع المدني للقمة القادمة للأمم المتحدة في نيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠٥، لتقويم خمس سنوات من العمل بالأهداف الألفية للتنمية، وكذلك اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ١٠ سنوات من إعلان بكين حول حقوق المرأة واجتماع الجمعية العمومية العامة للأمم المتحدة كذلك بعد ١٠ سنوات من إعلان كوبنهاجن حول التنمية المستدامة.

والمعروف أن الأمم المتحدة عقدت مؤتمرات واسعة خاصة في نيويورك وبكين وكوبنهاجن، صدرت عنها الإعلانات المذكورة وشاركت فيها إلى جانب الدول منظمات المجتمع المدني والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومؤسسات ومنظمات إقليمية ودولية معنية، في توجه جديد للأمم المتحدة بإشراك هؤلاء في أعمال الأمم المتحدة. إذ فهناك استحقاقات قادمة للأمم المتحدة وللنظام العالمي، تتطلب من مؤسسات المجتمع المدني -ونحن جزء منه- أن يرتب أجندته ويرص صفوفه، ويتحرك للتأثير في مجرى الأحداث، بما في ذلك مسار الأمم المتحدة وسياسات أعضائها فيما يخص ما تم الاتفاق عليه في مؤتمرات قمم سابقة. وقد أثبتت تحركات قوى المجتمع المدني على امتداد العالم تأثيرها على مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة ومؤتمرات المؤسسات العالمية الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والقمم الصناعية، مثلما حدث في جنوا وسياتل وواشنطن وغيرها.

تأسست الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في ١٩٤٦، بعد الحرب العالمية الثانية الكارثية، وكان الهدف في إنشائها هو إقامة نظام دولي جديد تكون الأمم المتحدة أهم ركيزة له لضمان السلم والأمن والاستقرار في العالم وفي العلاقات الدولية، وتأمين حق المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال أو الاستعمار أو الانتداب، وضمان حقوق الإنسان فردا وجماعة في أي مكان في العالم، وفي أي دولة، بدون اعتبار لجنسيته وجنسه ودينه وعقيدته واصله وعرقه!

وقد تتالت وثائق الأمم، وأهمها الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان، ثم من بعدها العشرات من المواثيق والعهود والإعلانات والبروتوكولات لتؤكد ذلك كما أن معظم أجهزة الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي، والمفوضية السامية لشئون اللاجئين والوكالات المتخصصة حول الزراعة والصحة والعمل والتجارة وغيرها، قد أقيمت للتخطيط والتعاون والتنفيذ لمقاصد الأمم المتحدة، وتستند على مبدأ العلاقات الديمقراطية والسيادة المتساوية فيما بين الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها.

لكنه ومنذ البداية، فقد كان الميثاق وبنية الأمم المتحدة وخصوصا الصلاحيات المنوطة بمجلس الأمن تعكس حضور القوى الخمس الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وهي: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين. لقد أعطى الميثاق من خلال مجلس الأمن امتيازات وصلاحيات لهذه الدولة من خلال مجلس الأمن الذي أنيطت به صلاحيات السلم والأمن في العالم، وأعطيت هذه الدول حق العضوية الدائمة وصلاحية حق النقض لأي قرار يصوت عليه. كما فوض مجلس الأمن في استخدام القوة حسب الفصل السابع ضد أي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إذا ما اعتبرت أنها تهدد السلم والأمن العالميين. كما أن الميثاق والمواثيق اللاحقة تعكس انقسام العالم الى معسكرين: الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وتقتسمان النفوذ في باقي العالم، وكذلك الحصص في أجهزة الأمم المتحدة وخصوصا في مجلس الأمن ومراجعة سجل الدول الأربع (تستثنى الصين) الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أصحاب الحق في الفيتو، فسنجد أنهم اكبر المسؤلين مباشرة أو عن طريق حلفائهم أو عملائهم أو وكلائهم في الدول الأخرى في إشعال الحروب، واحتلال بلدان ودول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وانتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان خصوصا خارج بلدانهم، وقواعد العلاقات الدولية مما نص عليها الميثاق والتي تقوم على الندية واحترام السيادة والمصالح المتبادلة والعدالة والسلم والأمن العالميين. ومن المفارقات أن صدور الميثاق سبق اغتصاب فلسطين بعام بقرار التقسيم وتزامن إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع قيام دولة إسرائيل واعتراف الأمم المتحدة بها وبالتالي إضفاء الشرعية عليها.

ومن أخطر الاختلالات في نظام الأمم المتحدة وممارساتها أن مجلس الأمن تجاوز صلاحياته على حساب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إضافة الى كونه غير خاضع للحساب أمام الجمعية العامة. وهكذا أضحى مجلس الأمن يناقش ويقرر في كافة القضايا، ولكن الأخطر هو أن قرارات المجلس لا تأخذ في الاعتبار مصالح الأسرة الدولية ومصالح الشعوب، إنما تتم استنادا الى مساومات المعسكرين حتى انهيار المعسكر الاشتراكي في ١٩٩١، ومصالح الدول الكبرى، أما الأخطر فهو أنه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي، ورغم احتفاظ الاتحاد الروسي بكرسي الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن، فان اختلال الميزان الدولي أدى الى أن تصبح الولايات المتحدة القوة العظمى المنفردة بقيادة النظام العالمي والمقررة لمصيره، وهو ما انعكس على العلاقات الدولية، وعلى الأمم المتحدة.

عمدت الولايات المتحدة الى تهميش الأمم المتحدة كجهاز للإدارة الدولية الجماعية الأخرى للسير في ركابهما، كما حدث في العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب. أما الاتجاه الخطير الآخر، فهو انه على الرغم مما ينص عليه الميثاق في أن تكون جميع المنظمات الدولية الجديدة مرتبطة بالأمم المتحدة، فان المنظمات المالية التي تشكلت بعد قيام الأمم المتحدة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، مستقلة عن الأمم المتحدة ولا تخضع لمراقبتها، بل إن منظمة التجارة العالمية قد قامت وتعمل على حساب منظمة الأمم المتحدة للتجارة (الأونكتاد).

تحولت الأمم المتحدة بأجهزتها ووكالاتها الى بيروقراطية ضخمة تستهلك معظم ما هو مخصص من أموال واعتمادات لبرامجها، حيث يجري اقتسام الحصص فيما بين الدول الكبرى، ويتم توجيه الكثير من نشاطاتها لخدمة هذه الدول وليس الدول الفقيرة في العالم الثالث والتي تشكل غالبية دولها.

لقد طرح هذا السؤال الجوهري أمام المشاركين في ندوة بادوفا (استعادة الأمم المتحدة) وقد أبدى البعض يأسه من إمكانية إصلاح الأمم المتحدة وخصوصا في ظل استقواء الدول الكبرى الغربية، والضعف الشديد لدول العالم الثالث بل وفساد العديد من حكوماتها وتبعيتها للدول الغربية.

ولكن الغالبية العظمى من المشاركين في الندوة، مع تعدد اجتهاداتهم وآرائهم، يرون انه من الضروري بل ومن الواجب النضال لاستعادة الأمم المتحدة لأنها بكل بساطة تخص البشرية وليس الدول الكبرى.

لا يمكننا هنا استعراض كل ما طرح من أوراق وآراء فى الندوة، ولكن يمكن تلخيص أهم المقترحات لإصلاح الأمم المتحدة فيما يلى:

١- مجلس الأمن: جعل حق الفيتو جماعيا لثلاثة من الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن مما يجعل اتفاقها أكثر عدلا وعقلانية فى معارضة أى قرار. وحصر صلاحيات المجلس على قضايا الأمن والسلم العالميين مع وضع معايير صارمة لدى التزام جميع الدول الأعضاء الخمس عشرة بالمجلس (الدائمين والمناوبين) وخصوصا الدول الخمس الكبرى، وتعليق عضوية من يخرق منها قواعد العلاقات الدولية والقانون الدولى لمدة محدودة، وحلول أعضاء احتياطيين محلهم خلال هذه المدة. وقد عارضت الأغلبية فكرة توسيع مجلس الأمن المطروحة حاليا، واقترح البعض أن يتم توسيع العضوية بحيث تشمل أكثر الدول سكانا بحيث تمثل قاراتها بشكل عادل يعكس تمثيل البشرية، كما اقترح البعض إنشاء مجالس أمن إقليمية مثل مجلس أمن لآسيا وآخر لإفريقيا وآخر للشرق الأوسط وآخر لأمريكا اللاتينية وآخر لوسط أوروبا.

كما اقترح أن يخضع مجلس الأمن لرقابة ومحاسبة الجمعية العامة، كما اقترح أن تنبثق لجنة من الجمعية العامة تراقب المجلس يوميا وتصدر تقريرا يوميا حول حالة السلم والأمن فى العالم، ويقدمها للمجلس والجمعية العامة.

٢- الجمعية العامة: اتفق الجميع على أن يكون للجمعية العامة صلاحيات أوسع، بحيث تكون قراراتها ملزمة، وإلزام مجلس الأمن بتنفيذ القرارات المتعلقة بالسلم والأمن ومراقبة مجلس الأمن ومحاسبة أعضائه، بل وعزل من يخرق منها قواعد العلاقات الدولية وإحلال البديل عنهم، بمن فيهم الأعضاء الدائمين. واقترح أن تخضع جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها للجمعية العامة، مع ما يتطلبه ذلك من استحداث أجهزة رقابية، كما اقترح أن يتم انتخاب الأمين العام من قبل الجمعية العامة، أما الاقتراح الجذرى فهو أن يجرى انتخاب الجمعية العامة للشعوب الى جانب الجمعية العامة الحالية للدول، بحيث تمثل منظمات المجتمع المدنى الوطنية والإقليمية والدولية فى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، ولكن لم تتبلور الصيغة العملية لهذا الاقتراح ولكنه اقتراح صعب التحقيق.

إذا كانت الحروب تكلف مئات البلايين - والعراق فى ذلك نموذج-، فإن الوقاية منها ومعالجتها دوليا ستكلف بضعة بلايين، لو أقيم نظام دولى عادل وفاعل. وقد اقترح البعض إنشاء قوة سلام دولية دائمة فى الدول ذات السجل الجيد تأتمر بأمر الأمين العام، وبإشراف مجلس الأمن، ولها صلاحية الحفاظ على السلم والأمن العالميين، والتدخل السريع بقرار من مجلس الأمن فى حالة اعتداء دولة ضد أخرى، وفى حالة الحرب الأهلية أو نزاع مسلح بين دولتين وتكون مهمتها إيقاف العدوان ورد المعتدى لأراضيه وإزالة الاحتلال وتأمين السلم الأهلى، والانتقال بالبلد المعنى الى نظام ديمقراطى مستقل وقد يكون ذلك حلما أيضا لكنه حلم جميل.

فى الجلسة الختامية للندوة، جرى عرض الاستخلاصات المذكورة. كما اتفق على عقد ثلاث ندوات مخصصة لوضع آليات التحرك الجماهيرى والضغط على الدول الأعضاء وعلى الأمم المتحدة. والى جانب ذلك تقوم منظمات المجتمع الدولى المجتمعة فى بورتو اليجرى فى البرازيل فى يناير ٢٠٠٥، بالتوقيع على هذه القرارات وتسليمها الى الدول الأعضاء والى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة والرئيس الدورى لمجلس الأمن. كما اتفق على أن تضغط منظمات المجتمع الدولى للمشاركة فى مؤتمرات الأمم المتحدة الثلاثة التى ستعقد خلال ٢٠٠٥.

مؤتمر

نحو تفعيل التعاون الاقتصادى بين دول حوض البحر المتوسط

القاهرة :(٢٠ - ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤)

على عبدالفتاح الحارونى

نظرا لأهمية التعاون الاقتصادى بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط خاصة فى ظل الظروف التى تعيش فيها المنطقة فى الوقت الحاضر، عقدت رابطة الجامعة الإسلامية بجامعة الأزهر بالتعاون مع جامعة فلورنسا بإيطاليا مؤتمرهما الدولى حول (تفعيل التعاون الاقتصادى بين دول حوض البحر المتوسط) وذلك فى الفترة من ٢٠ - ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤ من أجل تقييم الوضع الراهن للتعاون الاقتصادى بين دول حوض المتوسط والتعرف على أهم العقبات التى تواجه هذا التعاون وسبل مواجهتها فى ضوء أولويات دول جنوب وشرق المتوسط من ناحية والاتحاد الأوروبى من ناحية أخرى.

دارت محاور هذا المؤتمر الذى دارت فعالياته فى جامعة الدول العربية وجامعة القاهرة عبر ست جلسات وذلك على النحو التالى.

فى الجلسة الافتتاحية أشار د. جعفر عبد السلام،أمين عام رابطة الجامعات الإسلامية إلى مميزات هذا المؤتمر والذى يأتى على قمة أولويات انعقاده فى جامعة الدول العربية، وهذا يأتى اكتمالا مع مسيرتها لتحقيق نوع من التنسيق العربى فى مختلف المواقف والمجالات للوصول إلى التنمية العربية الشاملة، إضافة إلى ذلك فإن هذا المؤتمر يؤكد على أهمية الحوار بين دول الجنوب مع الشمال الأوروبى عن طريق التعاون الاقتصادى.

وأشار مصطفى دسوقى كسبة، رئيس قسم الاستشارات بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر فى دراسته "توسع الاتحاد الأوروبى .. الفرص والتحديات والدروس المستفادة" إلى أن الاتحاد الأوروبى قد وصل عدد أعضائه إلى ٢٥ دولة اعتبارا من مايو ٢٠٠٤، وهى عملية التوسع الخامسة والكبرى فى تاريخ الإتحاد الأوروبى. كما أكد الدسوقى على أهمية العلاقات الاقتصادية الأوروبية بمنطقة الشرق الأوسط خاصة فى إطار تنافس القوى الرأسمالية الكبرى على تكوين مناطق نفوذ اقتصادى وسياسى فى منطقة الشرق الأوسط وذلك من أجل تحقيق التوازن فى المنطقة للقضاء على الهيمنة الأمريكية فيها، وفى هذا الإطار يدعو أ. الدسوقى إلى ضرورة وجود بديل لتنمية العالم العربى والإسلامى بما يتفق مع عقيدته وشريعته وإمكانياته البشرية وموارد الطبيعة وموقعة الاستراتيجى وتاريخه.

وفى الجلسة الأولى، أشارت د. نادية محمود مصطفى أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية فى دراستها "البعد الثقافى للشراكة الأوروبية - المتوسطية" إلى أن الشراكة الأوروبية - المتوسطية تمثل مرحلة من مراحل تطور التوجه الجماعى الأوروبى نحو المتوسطية، والتى من أهم خصائصها ارتباط سياساتها المتوسطية بالبعد الثقافى، وفى هذا الإطار تؤكد د. نادية على أن تفعيل أطر التعاون الاقتصادى والسياسى لابد أن ينطلق من احترام الثقافات على جانب المتوسط.

وتحدث د. عبد الحميد الغزالى الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة عن

مستقبل علاقة الإسلام بالغرب" مؤكدا على ضرورة إحداث تعاون إنمائى بين دول الجنوب وعلى أن تتم ترجمة الحوار بين الجنوب والجنوب إلى أشكال عملية متمثلة فى تحرير إقليمى للتجارة ومشروعات مشتركة وتنسيق للخطط الإنمائية، ثم اتحادات جمركية وأسواق مشتركة من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية التى تتشكل فى الشمال وفى إطار من عولمة الاقتصاد الدولى.

وفى الجلسة الثانية تناول د. سامى عفيفى حاتم أستاذ الاقتصاد بجامعة حلوان والحكم الدولى بمنظمة التجارة العالمية فى دراستيه "نظام الشاركة الأوروبية - المتوسطية"، و"حجم واتجاهات التجارة البينية بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط" العلاقات والجهود العربية والأفريقية والأوروبية لإقامة شبكة جديدة من العلاقات الاقتصادية فيما بينهم وذلك من أجل إقامة منطقة اقتصادية أوروبية - عربية - إفريقية خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، تكون قادرة على استيعاب منتجات عصر التزاوج بين الثورات العلمية والتكنولوجية المختلفة.

وفى الجلسة الثالثة، تحدث د. حسين عمران رئيس قطاع البحوث بوزارة التجارة الخارجية عن "أثر الإنماء المعرفى على تنمية التعاون اليورو متوسطى" مؤكدا أنه لابد من العمل على تطوير المناخ المعرفى بين دول الاتحاد الأوروبى والدول العربية المتوسطية لتحقيق التنمية الشاملة. وفى هذا السياق ينادى د. عمران بضرورة تطبيق سياسة الشفافية ومبدأ المساءلة فى المعلومات والبيانات والعمل على تبنى سياسة الإفصاح وإتاحة المعلومات من خلال الإصلاح التشريعى وزيادة الوعى المعرفى وتفعيل المشاركة المجتمعية فى كافة المجالات والعمل على تطوير البنية الأساسية المعرفية.

وأشار د. سعيد عبدالخالق وكيل وزارة التجارة الخارجية والصناعة فى دراسته حول "التعاون الاقتصادى بين دول حوض البحر المتوسط وإشكالياته وقضاياه" إلى أنه رغم أهمية التعاون الاقتصادى الأورو-متوسطى، إلا أن قضية التوزيع النسبى المتوازن للأعباء والعوائد بين كافة الأطراف والتعاون الاقتصادى والتقنى بين العالم العربى والأوروبى سوف تؤثر على توزيع المزايا والفوائد لصالح الطرف الأقوى، مما قد يهدد مسيرة هذه المشاركة مستقبلا، ومن هنا ينادى د. عبدالخالق بضرورة اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتقليص الفجوة بين طرفى المتوسط، مع ضرورة العمل على تحقيق العديد من المتطلبات لنجاح التعاون العربى - الأوروبى.

أما فى الجلسة الرابعة، فلقد اتفق كل من د. عبدالمنعم البسيونى و د. محمد زكريا عبدالوهاب بهندسة المنيا، و د. سيد دسوقى حسن بهندسة القاهرة، و م. أحمد محمود بشارة بوزارة التجارة الخارجية والصناعة على أن أفضل السبل (التحديث وهيكلة الصناعة فى الدول المتوسطية غير الأوروبية) أو (هيكلة الصناعة فى دول جنوب المتوسط)، تتمثل فى حصر الإمكانيات المتاحة للدول المتوسطية غير الشمالية وتوثيقها وتحليلها وتحديد القيمة المضافة لكل منها للتعاون مع باقى دول جنوب المتوسط واستغلال استطاعة كل منها لتحديد قيمة المشاركة والعمل على تشجيع الإمكانيات الصناعية لكل منها ووضعها فى خدمة جموع دول الجنوب، علاوة على ضرورة العمل على إنشاء صندوق تنمية الصناعات لدول جنوب المتوسط وتعميم المعارف الصناعية والتكنولوجية والعمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد د. حمدى عبدالعظيم رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية فى دراسته حول (دور اتفاقية المشاركة المصرية فى تحديث قطاع الصناعة) على أهمية الاستفادة من تلك الإتفاقية وذلك من خلال التأكيد على أن يكون برنامج التحديث ونقل التكنولوجيا وغيرها للجانب المصرى والعمل على تخصيص المساعدات الأوروبية للإحلال والتجديد وتطوير التكنولوجيا لزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية، مع العمل على تحديث الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير البحث العلمى وتطبيقاته فى مجال تطوير الصناعات التحويلية والتدريب المهنى والفنى والإدارى للمنشآت الصناعية.

وفى الجلسة الخامسة، أشار د. محمود عيسى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج فى دراسته حول "تنسيق تشريعات حماية الملكية الفكرية الصناعية والتجارية والتوحيد القياسى والجودة بين دول حوض البحر المتوسط" إلى أن هناك العديد من التحديات التى تواجه دول جنوب المتوسط المشاركة فى الشراكة الأوروبية - المتوسطية والتى تتمثل فى نقص الشفافية خاصة فيما يتعلق بالمواصفات القياسية وإجراءات منح الشهادات إضافة إلى عدم توافر إجراءات اعتماد موحدة دوليا.

وتحدث عبد الحميد إبراهيم رئيس الهيئة العامة لسوق المال فى دراسته "تحديث وهيكلة المؤسسات المالية، تطور سوق رأس المال العربى ودوره فى توفير أدوات ووسائل التمويل للاستثمار" بضرورة تنشيط المؤسسات غير المصرفية والعمل على انتهاء قانون الشركات الموحد وإنشاء وحدة الرقابة على السوق، مع الالتزام بضوابط مكافحة غسل الأموال.

وفى الجلسة السادسة والأخيرة أكد د. هانى الناظر رئيس المركز القومى للبحوث فى دراسته "تطوير طاقات البحث العلمى وتحفيز الابتكار ونقل التكنولوجيا فى الدول المتوسطية غير الأوروبية" ضرورة وجود استراتيجية لمنظومة البحث العلمى والتكنولوجى والإستخدام الأمثل لمخرجات البحث والتطوير، والعمل على تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية فى مؤسسات البحث والتطوير، مع ضرورة تهيئة البيئة الاجتماعية والعلمية والتجارية والتنظيمية والتشريعية والتمويلية لتطوير البحث العلمى وتحفيز الابتكار والاستثمار فى مجال البحث والتطوير. علاوة على ذلك نادى د. الناظر بضرورة ربط مؤسسات البحث العلمى بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، والعمل على تحديث مجالات البحث والتطوير عن طريق فتح قنوات مباشرة مع القطاع الخاص وإشراكه فى عملية التمويل، مع العمل على خصخصة بعض مؤسسات البحث والتطوير وإنشاء مراكز التسويق للبحوث والخدمات.



أشرف كشك

على مدى ثلاثة أيام فى الفترة من (٢٣-٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤)، نظم مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط والذى يترأسه د. محمد إبراهيم منصور مؤتمره السنوى الخامس تحت عنوان "المجتمع المدنى وقضايا الإصلاح فى الوطن العربى".. وقد أشار المركز فى ورقة العمل التى أعدها إلى أن قضية الإصلاح ليست قضية وجود عربى مهدد بكل صور التحديات والاختراقات والعدوان، وإنما هى قضية مستقبل عربى لا مندوحة من الاستعداد له والتفكير الجدى فى صياغة سيناريوهات

ومشاهده من جانب ابنائه واصحاب الشأن فيه، لا من قبل اخرين لا تتفق بالضرورة اهدافهم من الإصلاح مع الأهداف والمصالح والأولويات العربية.

وقد شهدت فعاليات المؤتمر الذي عقد تحت رعاية د. عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية ود. عمرو عزت سلامة وزير التعليم العالي- ثماني جلسات سبقتها جلسة افتتاحية، وتخللت الجلسات ثلاث محاضرات لنخبة متميزة من أصحاب الفكر والكتاب الأكاديميين.

وقد تناولت الجلسة الأولى التي أدارها السفير الدكتور عبد الولي الشميري مندوب اليمن الدائم لدى الجامعة العربية "المجتمع المدني وثقافة الإصلاح" تحدث فيها عدد من المشاركين، حيث استعرض د. السيد عليوة موضوع "التعليم المدني والإصلاح السياسي في مصر" مشيرا إلى أن التعليم السياسي في مفهومه المعاصر يهدف تنمية المجتمع المدني ليس تعليما حزبيا وإنما يقوم على التعددية الثقافية والدينية والاجتماعية وهو بمنزلة دعوة مفتوحة للمشاركة في الشئون العامة فكرا وقولا وعملا بهدف تأمين الوحدة الوطنية.

أما شوقي جلال، فقد أشار في ورقته "المجتمع المدني وثقافة الإصلاح: رؤية نقدية" إلى أن التحولات الجذرية التي طرأت على العالم منذ منتصف القرن العشرين أثبتت خطأ مرتكزات فكر التنوير وخطأ تداعياته، حيث كان مبررا للتوسع الإمبريالي الغربي وهيمنته الثقافية والسياسية والعسكرية، مؤكدا على أن ما يلزم مصر ليس إصلاحا بل تطوير حضاري ينتقل بنا إلى مجتمع مدني في إطار حضارة الصناعة والمعلوماتية إبداعا وتوظيفا وإنتاجا.

ومن جانبه، تناول أ. عبد الغفار شكر "دور المجتمع المدني في تطوير الثقافة السياسية للمجتمع".

أما د. محمد محمود أبو غدير، فقد حذر في ورقه بعنوان "المجتمع المدني والإصلاح الثقافي بين الخصوصيات العربية والمستجدات الخارجية" من محاولات السيطرة الخارجية على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العالم العربي وذلك على خلفية التغيرات والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها العالم العربي خلال العقدين الأخيرين.

وقد اتفق معه في ذلك د. محمود سعيد عبدالظاهر في ورقة بعنوان "قضية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية ومخاطر التأخير ودور المجتمع المدني" مؤكدا على أن الإصلاح في حد ذاته مطلب ضروري ومهم، خاصة إذا كان يحمل ملامح بناء أسس الدولة الحديثة وينشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وهو ما يحتاج إلى جهود مخلصة للإسراع بدخول دول المنطقة ومجتمعاتها إلى عصر الحداثة والتحديث.

أما الجلسة الثانية، فقد ترأسها د. محمد إبراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل وتحدث فيها د. محمد نعمان جلال، حيث قدم ورقة بعنوان "القوى السياسية وقضايا التغير الديمقراطي في البحرين" أكد فيها على أن التجربة البحرينية تعد حتى الآن رائدة ومبشرة بمزيد من التطور، بيد أنه لا تزال أمامها العديد من الإشكاليات والعقبات لعل أخطرها الفكر الطائفي والممارسات الطائفية وهذا يمثل أكبر التحديات أمام تلك التجربة وأمام مؤسسات المجتمع المدني.

أما أشرف كشك، فقد تحدث عن التجربة السعودية في الإصلاح مشيرا إلى أن المملكة شهدت إصلاحات عديدة خلال أعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤ ابتداء بفكرة الحوارات الوطنية ومرورا بإيلاء قضيتي حقوق الإنسان وحرية الصحافة اهتماما خاصا، وهو ما تمثل في إيجاد أطر مؤسسية لهاتين القضيتين وانتهاء بالإعلان عن إجراء انتخابات بلدية في عام ٢٠٠٥.

وحول التجربة العراقية، تحدث كل من د. عبدالسلام البغدادي، ود. أسعد محمود السحمراني.

أما الشباب والمشاركة السياسية في الأردن، فقد تناولها د. دياب محمد مخادمة.

أما الجلسة الثالثة التي ترأسها محسن أحمد العيني رئيس وزراء اليمن الأسبق، فقد استكملت تناول القضايا والمشاريع القطرية للإصلاح.

ففي ورقة بعنوان "علاقة النظم السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن بالمجتمع المدني" أكد د. رياض علي العيلة على تطور العلاقة بين المؤسسات غير الرسمية والفئات الاجتماعية المحكومة بقوانين استثنائية تتحكم في مقدراتها وتوجهاتها نحو المشاركة السياسية، مشيرا إلى وجود علاقة شائكة بين هذه المؤسسات والنظم السياسية المستندة في شرعيتها بالخارج سواء في تاريخيتها أو رسم علاقاتها المعاصرة.

ومن جانبه، قدم د. محمد المالكي ورقة بعنوان "المجتمع المدني وقضايا الإصلاح السياسي: دراسة في حالة المغرب" مشيرا إلى أن مشروع الإصلاح في المغرب ظل معلقا منذ عام ١٩٥٦ وحتى ١٩٩٢، بينما بدأ الإصلاح الحقيقي منذ عام ١٩٩٢ مؤكدا على وجود عناصر داعمة للإصلاح منها قدم المؤسسة الملكية المغربية وإقامتها تحالفات مع الحركة الوطنية.

أما د. محمد حمد القطاطشة، فقد قدم ورقة تناولت "الدور الجديد للمجتمع الأردني (١٩٩٩ - ٢٠٠٤)" مشيرا إلى أن الأردن قد تجاوز الأزمات التي تمر بها المجتمعات في تحولها نحو التطور الديمقراطي وهي (أزمة الشرعية - الهوية- المشاركة- التغلغل- الاستقرار السياسي- تنظيم السلطة) وتناول صدور الدساتير في الأردن في أعوام ١٩٢٨ و١٩٤٦ و١٩٥٢. وتحدث في هذه الجلسة أيضا كل من د. سليمان علي الجميلي فتناول "فرص ومعوقات نمو مؤسسات المجتمع المدني في العراق" ود. ناظم عبد الواحد الجاسور وتناول "إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني".

وقد تناولت الجلسة الرابعة التي ترأسها د. طه خليل "قضايا الإصلاح الثقافي والمجتمع المدني" وتحدث فيها د. عمر دراس حول "الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر" مشيرا إلى أن الإصلاحات المؤسساتية والسياسية التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينيات أدت إلى صدور قانون ٤ ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تنظيم الجمعيات غير السياسية التي شهدتها الجزائر لأول مرة، حيث بدأت ممارسة مجالات عملها في حقوق الإنسان، والمرأة، والدفاع عن البيئة، واللغة الأمازيغية.

أما السفير نبيل بدر، فقد تناول في ورقته "الدور الإسلامي وضرورات الإصلاح والتجديد" توصيف الساحة الإسلامية بتياراتها الفكرية بصفة خاصة من حيث الدلالة باعتبارها مؤشرا قد يؤثر على الآخرين على المستوى الإسلامي وغير الإسلامي. وحول الموضوع ذاته أشار لواء د. نبيل صادق في ورقة بعنوان "الإصلاح السياسي: الحركات الإسلامية في ظل الديمقراطية" إلى وجهتي النظر المتبادلتين بين الإسلاميين وأنظمة الحكم، وتوصلت الورقة إلى نتيجة مفادها ضرورة الاعتراف بهذا التيار وإتاحة الفرصة له للاندماج والمشاركة في الأحزاب والمؤسسات.

وقد تحدث في الجلسة كل من د. رفعت لقوشة عن "المجتمع المدني والإصلاح: نحو ما بعد محمد علي" ود. مختار الشريف حول "المجتمع المدني في مصر: مفاهيم ودور وجهود تنموية".

أما الجلسة الخامسة التي ترأسها د. علي مصلاوي، فكانت بعنوان "الإصلاح وحقوق المواطنة" وقد تحدث فيها د. مكاري أرمانيوس سرور حول "حقوق المواطنة والحريات الدينية" مشيرا إلى مفهوم المواطنة في الفكر القومي العربي وأركان فقه المواطنة والقواعد التي تحكم الحوار الإسلامي - المسيحي. وحول الموضوع ذاته تناول د. رأفت غنيمي الشيخ "دمج أقليات الوطن العربي في الحياة السياسية: نموذج أكراد العراق" مشيرا إلى أن الأكراد عنصر بشري فاعل في منطقة الشرق الأوسط ولهم إسهاماتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، مطالبا بأهمية دمجهم في الحياة السياسية بالعراق لما فيه مصلحة الوحدة الوطنية العراقية.

وحول القضية ذاتها، أشار د. جمال سلامة في ورقة بعنوان "مسألة الأقليات وقضايا الإصلاح في الوطن العربي" إلى أن مشكلة الأقليات في العالم العربي لا تكمن في وجودها أو توجهاتها وإنما تكمن المشكلة الأساسية فيما تبدأ تلك الأقليات في البروز كقوى سياسية تعمد إلى العمل في خط مناوئ للنظام السياسي والاجتماعي. وحول القضية ذاتها، طرحت د. عفاف جاد الله في ورقة بعنوان "حقوق المرأة السياسية" تساؤلين أولهما: لماذا لا تتحقق المواطنة الكاملة للمرأة رغم الحقوق التي اكتسبتها؟ وثانيهما: ما هي جوانب وأشكال القهر والاستغلال الاقتصادي التي تتعرض لها المرأة؟

وحول الموضوع ذاته، أشارت د. فاطمة أحمد الشربيني في ورقتها بعنوان "المرأة والإصلاح الاقتصادي في مصر" إلى أن المحصلة الطبيعية لسياسات الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي كانت ارتفاع معدلات البطالة بين النساء حيث قفز معدل البطالة بين النساء إلى ٢٢,٢٪ عام ٢٠٠١ مقارنة بالرجال.

أما الجلسة السادسة التي ترأسها اللواء د. أحمد عبد الحليم، فقد تناولت محور "الإصلاح من منظور خارجي: رؤية نقدية" وتحدث فيها أحمد مخيمر حول "الشرق الأوسط الكبير والإصلاح المنشود بين الأنظمة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني" مشيرا إلى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير قد انطلق من ثلاثة مفردات هي تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية.

وحول القضية ذاتها، أشار د. حسن بكر في ورقته بعنوان "دراسة مقارنة بين مبادرة جورجيا ووثيقة الإسكندرية" إلى أن تساؤل الورقة الرئيسي هو: هل تختلف الرؤية العربية - الإسلامية عن الرؤية العربية في الإصلاح الديمقراطي وما هي أسباب ذلك؟

ومن جانبه، أشار لواء صلاح الدين سليم محمد في ورقته "الأمن القومي وحريات المشاركة السياسية" إلى أنه لا يوجد تعارض بين متطلبات الأمن القومي لمواجهة التهديدات الخارجية والداخلية للمصالح الحيوية وبين احترام الحقوق والحريات العامة، حيث إن الحكم الصالح هو الذي يسمح بمشاركة سياسية واسعة النطاق ويعزز سيادة القانون.

أما الجلسة السابعة، فكانت تحت عنوان "قضايا الإصلاح الثقافي والمجتمع المدني" وترأسها مصطفى نبيل، وتحدث فيها د. محمد رضا محرم حول "استراتيجية إصلاح التعليم في مصر" حيث أكد على وجود عدة مرتكزات لإصلاح التعليم في مصر وهي إعادة انتقاء وصياغة وتوظيف التوجهات الحضارية لضمان رشاد عملية الإصلاح، والأخذ بمبدأ وحدة لغة التعليم وضمان الجودة لهذه اللغة والتمكين لها والتمكين منها وأهمية استعادة المعلم لدوره التاريخي، بحيث يكون مشاركا ومبدعا في عملية التعليم. ومن جانبه أشار د. رؤوف حامد في ورقته "الإبداع المجتمعي كمدخل أساسي للإصلاح" إلى أن الدول النامية لا تشجع الإبداع، ودلل على ذلك بما ينفق فيها على المعرفة، مؤكدا على أن نصيب الفرد من الإنفاق على المعرفة في السويد ١٦٠٠ دولار سنويا، و١٠٦٥ دولارا في إسرائيل، و٢٤ دولارا في الأردن بينما في تونس ٥,٧ دولار. ومن ناحية أخرى، أشار أ. محمد حسن عبد الحافظ في ورقته "المأثورات الشعبية والمجتمع المدني نحو مدخل فولكلوري للتنمية" إلى وجود طبقات مهمشة لابد من وضعها في الاعتبار عند الحديث عن عملية الإصلاح.

أما الجلسة الثامنة، فكانت حول القضية ذاتها "المجتمع المدني وثقافة الإصلاح" وتحدث فيها د. عبدالعظيم أحمد عبدالعظيم، حيث تناول "تجربة اتحاد المغرب العربي وبرامج الإصلاح الاقتصادي المغاربية" مؤكدا على أن دول المغرب العربي لديها فرصة في إصلاح سياسي واقتصادي كبير تكمن في تقوية اقتصادات الدول المغربية من خلال إعطاء دور كبير في التنمية للقطاع الخاص وتقليل الإنفاق العام. وتحدث في الجلسة ذاتها د. محمد نصر مهنا، حيث قدم ورقة بعنوان "دور المجتمع المدني تجاه الإصلاح السياسي في مرحلة التحول الديمقراطي" ود. عبد المجيد عطا وتناول "عملية الإصلاح السياسي وانعكاساتها على المجتمع المدني".

والجدير بالذكر أن المؤتمر تخللت جلساته ثلاث محاضرات، الأولى تحدث فيها كل من د. يحيى الجمل والسفير محمد صبيح ود. حسن أبوطالب ود. حسن نافعة حول مضامين الإصلاح عموما، أما المحاضرة الثانية فكانت حول الإصلاح الحزبي تحدث فيها د. مصطفى علوي عضو مجلس الشورى، بينما كانت الثالثة حول الإصلاح السياسي وثقافة الديمقراطية، وتحدث فيها د. وحيد عبدالمجيد، وقد انتهت أعمال المؤتمر ببيان ختامي، تضمن عدة توصيات، منها أن الأمة العربية التي تمتلك تراثا طويلا للإصلاح لا يمكن أن تقبل بوصفات خارجية، وطالب البيان بإطلاق طاقات المشاركة الشعبية من خلال تأكيد دور المجتمع المدني في تطوير الثقافة السياسية للمجتمع، وأخيرا أكد البيان على أن الإصلاح الثقافي والاجتماعي هو روح المشروع الإصلاحي العربي ومصدر إلهامه المستمر، وطالب المؤتمر بإعادة النظر في تراث الفكر القومي، داعيا إلى تجديد هذا الفكر.

ندوة

التداعيات الإقليمية للاحتلال الأمريكي للعراق

القاهرة: (٢٧ - ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤)

سمير زكي البسيوني

في إطار الاهتمام المتزايد محليا وإقليميا ودوليا بالتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وفي إطار اهتمام معظم المراكز البحثية في المنطقة بدراسة هذه التطورات وأثرها على مختلف دول المنطقة، فقد نظم مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالتعاون مع معهد الدراسات السياسية والدولية بطهران الندوة الرابعة للعلاقات المصرية - الإيرانية الرابعة في إطار سلسلة الندوات، وقد طرحت التطورات التي تشهدها المنطقة حاليا نفسها على فعاليات الندوة التي جاءت تحت عنوان "التداعيات الإقليمية للاحتلال الأمريكي للعراق".

ففي اليوم الأول للندوة، تم التركيز على مجموعة من القضايا أهمها دور مصر وإيران في تسوية الصراعات الإقليمية ويأتي على رأسها الوضع في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، والصراع العربي - الإسرائيلي.

بالنسبة للعراق، فقد أشار د. جمال عبدالجواد إلى أنه يواجه مهمتين أساسيتين هما التحرير والبناء، حيث مازال العراق واقعا تحت الاحتلال ولهذا فإن التحرير يعد مطلبا أساسيا له، وعلى الجانب الآخر يسعى الشعب

العراقى لاعادة بناء المؤسسات التى تمت إزالتها مع انتهاء نظام صدام حسين، مشيرا إلى أن المقاومة العراقية ساعدت على كبح جماح الولايات المتحدة حيث أوقفت الانطلاق الأمريكى نحو احتلال مزيد من الدول.

ومن الجانب الإيرانى، تحدث "د. على أصغر محمدى تيجانى" حيث تناول الأطماع الأمريكية فى العراق وموقعها الاستراتيجى، موضحا أن الولايات المتحدة قد اختارت منطقة الشرق الأوسط لتكون ممرا لسيطرتها على النظام الدولى، مؤكدا على ضرورة تعاون الدول الرائدة فى المنطقة مثل مصر وإيران لحماية المنطقة من هذه الأطماع وخصوصا فى ظل مواجهة الولايات المتحدة العديد من المشكلات فى العراق.

أما بخصوص الصراع العربى - الإسرائيلى، فقد أشار إلى أن القضية الفلسطينية أساس الصراع، حيث إنه قد تم حتى الآن تحقيق تسوية بين إسرائيل ومصر والأردن ومن الممكن أن يتم مع سوريا، ولكن مادامت مشكلة فلسطين لم تحل فإن أزمة الشرق الأوسط ستظل بدون حل، والشعب الفلسطينى بقياداته قادر على الوصول إلى تسوية وسلام مع إسرائيل.

وفى الجلسة الثانية التى رأسها "د. على الدين هلال" وزير الشباب السابق تم التركيز على دور مصر وإيران فى مواجهة تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق، والتعاون فى بناء نظام أمنى خليجى جديد ومواجهة التداعيات الاقتصادية والإقليمية، حيث تحدث من الجانب الإيرانى "د. أمير محمد حاجى يوسفى" حول أهمية الدور الإيرانى فى الترتيبات الجديدة فى المنطقة، مؤكدا ضرورة قيام إيران بالتعاون مع الدول الخليجية الفاعلة وعلى رأسها السعودية، حيث قد يفرز الوجود الأمريكى فى الخليج بعض السيناريوهات مثل احتمال وقوف السعودية والعراق بجانب الولايات المتحدة ضد إيران، والسيناريو الثانى أن يكون هناك توازن ذو أقطاب ثلاثة (السعودية - العراق)، (دول مجلس التعاون) و(إيران) ولكن أفضل طريق للمنطقة هو الاتجاه نحو التعاون بين إيران ودول المجلس لايجاد نظام أمنى فعال.

ومن الجانب المصرى، تحدث "د. محمد السعيد إدريس" عن النظام الأمنى الخليجى وعن الانتخابات العراقية القادمة، وأكد أنها انتخابات زائفة الهدف منها اقامة نظام تابع للولايات المتحدة، وأن اقامة نظام أمنى خليجى فعال تتطلب بالأساس وجود حالة من الثقة بين كل الأطراف بما فيها إيران، ومن المحتم على إيران أن تدرك أن أى دور عربى فى المنطقة لن يضرها ولكنه سيهدف لاقامة نظام أمنى خليجى فعال، مؤكدا أن الوضع فى العراق لا يبرر تقاعس الدول الكبرى الإقليمية مثل إيران ومصر وتركيا عن القيام بدورها وتحمل المسئولية وذلك فى ظل الوجود الأمريكى.

وأكد "د. محمد السعيد إدريس" فى ورقته عن "مصر وإيران فى السياق الإقليمى" أن الفكرة الأساسية أن الغزو الأمريكى للعراق أنتج آثارا غير مقصودة تتجاوز الآثار المقصودة، فأنتج هيكلية جديدة لدول الجوار فرضت عليهم ضرورة اقامة نظام أمنى قائم على التعاون رغم أن التنافس الإقليمى هو السمة الغالبة.

وفى الجلسة الثالثة، كان الحديث عن العلاقات المصرية - الإيرانية، فبالنسبة للعلاقات الاقتصادية أوضح "د. مصطفى زهرانى" مدير معهد الدراسات السياسية والدولية بطهران ورئيس الوفد الإيرانى أن لقاء الرئيسين مبارك وخاتمى عام ٢٠٠٣ فى جنيف قد أعطى دفعة كبيرة للعلاقات الاقتصادية بين مصر وإيران، شملت القطاع الحكومى والخاص وساعدت على مد جسور اقتصادية جديدة بين البلدين، وأشار إلى أن العلاقات العسكرية أصبحت الآن أقل أهمية من العلاقات الاقتصادية، وقد تساعد العلاقات الاقتصادية على دفع البلدين نحو مزيد من التعاون وإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما.

أما مسألة العلاقات الثقافية بين مصر وإيران، فقد أكد "د. محمد السعيد عبدالمؤمن" أنه يمكن حل كل المشكلات ومنها السياسية عن طريق العلاقات الثقافية، فهذه العلاقات هى دائما مبعث للفخر بين المصريين والإيرانيين، كما أن هناك العديد من المفكرين الإيرانيين الذين يحظون باحترام المثقفين المصريين وعلى رأسهم مطهرى وشريعتى.

وفى اليوم الثانى، خصصت فعاليات الندوة لموضوع "البرامج النووية الإقليمية وجهود إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل"، وقد تحدث "د. محمد قدرى سعيد" حول البرنامج النووى الإسرائيلى ومعارضة إسرائيل لامتلاك أية دولة عربية أو إسلامية فى المنطقة قدرات نووية، حتى تظل إسرائيل محتفظة بالتفوق فى هذا المجال، كما أكد على موقف مصر الواضح من قضية الأسلحة النووية وهو ضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، مع ملاحظة أنه فى ظل وجود خلافات سياسية بين مصر وإيران خاصة فيما يتعلق بأمن الخليج يجعل مصر تتعامل بقدر كبير من القلق حول احتمالات وجود برنامج إيرانى سرى، وهذا وضح فى القمة المصرية - الفرنسية فى بداية عام ٢٠٠٤.

أما الجانب الإيرانى، فبالطبع نفى وجود أى برنامج نووى عسكرى لدى إيران، وأكد معظم الحاضرين أنه للأغراض السلمية فقط، وأكدوا أن إيران وقعت تحت القصف الدعائى والإعلامى لإسرائيل والغرب، وأكدوا أن أى مسلم يجب عليه أن يشعر بالسعادة فى وجود وامتلاك دولة إسلامية لبرنامج نووى، فى حين أن بعض الآراء من الجانب المصرى وعلى رأسهم "د. على الدين هلال" أكدوا على حق إيران فى المناورة، لأنها دولة تعيش فى حالة حصار دائم، وحقها أيضا فى امتلاك التكنولوجيا النووية، مع العلم بأن الجانب الايجابى فى القضية النووية الإيرانية أن إيران ومصر هما اللتان تبنتا مشروع منع انتشار السلاح النووى فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٥.

ودلل الجانب الإيرانى على عدم اتجاه إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية بعدة أمور منها: الفتوى التى أصدرها المرشد الأعلى للثورة الإسلامية فى الفترة الماضية السيد على خامنئى بتحريم صناعة القنبلة النووية، وتنبع أهمية هذه النقطة من القدسية الكبيرة التى تحظى بها فتاوى المرشد مع العلم بأنه من الممكن أن تكون هذه الفتوى جزءا أساسيا من المناورة الإيرانية. كما أن إيران تحاول امتلاك التكنولوجيا النووية بطريقة علنية ومن المعروف أن الدولة التى تحتاج إلى انتاج تكنولوجيا نووية للأغراض العسكرية تقوم بذلك سرا.

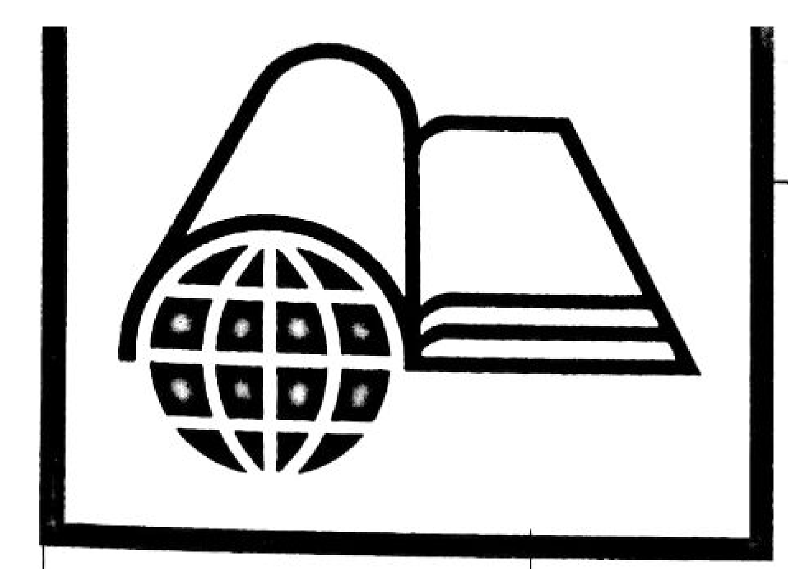
وأكد الإيرانيون أن الولايات المتحدة وإسرائيل تحاولان استخدام نفس الأسلوب الذى استخدم مع العراق لتدمير منشآت إيران النووية، ولكن فى الحقيقة هناك صعوبات عديدة تواجه إسرائيل والولايات المتحدة فى هذا الشأن، منها أن المنشآت النووية الإيرانية تختلف فى طبيعتها وتوزيعها عن المنشآت النووية العراقية، حيث تم ضرب المفاعل النووى العراقى بسهولة، لأنه كان مركزا فى مفاعل محدد، وهذا بعكس إيران حيث ينتشر البرنامج النووى الإيرانى فى عدة مفاعلات. أيضا تمتلك إيران ميزة أخرى، هى القدرة على الرد القاسى على إسرائيل والولايات المتحدة، حيث تمتلك إيران صاروخ (شهاب ٣) الذى أصبحت إيران عن طريق امتلاكه قادرة على ضرب المنشآت النووية الإسرائيلية والقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة فى دول الخليج.

وفى ختام الندوة الرابعة للعلاقات المصرية - الإيرانية، يمكن الاشارة لبعض الملاحظات أهمها:

أولا: هناك شبه اجماع من جانب المشاركين فى الندوة من الجانبين المصرى والإيرانى على ضرورة العمل على عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر وإيران، لكى يتسنى للدولتين القيام بالدور المنتظر منهما كقطبين كبيرين ومهمين فى المنطقة.

ثانيا: هناك ملاحظات على عدم وجود وعى كبير لدى الرأى العام المصرى ببعض جوانب الحياة الإيرانية وبصفة خاصة القضايا الاقتصادية والدينية، وذلك عكس المجال السياسى خاصة القضية النووية الإيرانية، حيث نلاحظ وجود درجة وعى كبيرة لدى الرأى العام المصرى حول هذا الموضوع.





Dennis Ross., The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace, Farrar Straus Giraux, 2004.

السلام الضائع

صدر مؤخرا كتاب "السلام الضائع" لدينيس روس، الذى عمل فى قلب دائرة صنع القرار الأمريكي إبان عملية السلام بين العرب وإسرائيل لحوالى ١٢ عاما، وتدرج فى هذه الدائرة حتى احتل منصب "منسق عملية السلام" من الجانب الأمريكي. وتأتى أهمية روس وكتابه ليس فقط من هذا الموقع، بل ومن طول الفترة التى لعب فيها هذا الدور، وأيضا من شغله هذا الموقع فى إدارتين أمريكيتين متعاقبتين جمهورية وديمقراطية (الرئيس بوش الأب ثم الرئيس بيل كلينتون). وتأتى الأهمية الرابعة للكتاب من كونه يتناول تفاصيل المرحلة التى عنى فيها روس بعملية السلام بين العرب وإسرائيل واعتباره المصدر الغربى الوحيد الذى يسرد هذه التفاصيل، أما مدى دقة أو صحة هذه التفاصيل فهو موضوع حظى بمناقشة ساخنة من خلال عرض ونقد الكتاب، سواء داخل أو خارج الولايات المتحدة. وتكمن الأهمية الخاصة للكتاب الذى بين أيدينا فى شموله لمسارات السلام الثلاثة مع إسرائيل: الفلسطينية والأردنية والسورية.

وقد يكون الكتاب مهما للقارئ المتخصص، أى المعنى بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية السلام بين العرب وإسرائيل، ولكنه يبدو مغرقا فى التفاصيل إذا كنا نتحدث عن القارئ العادى والعام فى دائرة اهتمامه.

ولاشك أن نقطة الذروة بالنسبة للقارئ فى كتاب روس هى تلك المتعلقة بمفاوضات كامب ديفيد الثانية (سبتمبر ٢٠٠٠) وما صاحبها من غموض وتكتم شديدين وما نتج عنها من ضياع ما اعتبره كثيرون فرصة تاريخية لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتوصل إلى تسوية نهائية وشاملة بين الطرفين تنهى الصراع بينهما وتحل القضية الفلسطينية التى طالما قلنا وقال الجميع إنها القضية المركزية فى الصراع العربى - الإسرائيلى. كما نتج عن فشل محادثات كامب ديفيد الثانية إلقاء التبعة فى هذا الفشل من جانب كل من الإدارة الأمريكية -ومن خلفها الكونجرس والإعلام وحتى مراكز الأبحاث الأمريكية- وحكومة إسرائيل على الرئيس عرفات. ونادرا ما تعرض أحد لأى مسئولية منسوبة لرئيس الوزراء الاسرائيلى حينذاك ايهود باراك عن هذا الفشل وهو الطرف الثانى فى هذه المفاوضات، أو حتى مسئولية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون نفسه والذى كان راعيا لهذه المفاوضات والمفترض أنه وفريقه - وعلى رأسهم دنيس روس- لعبوا دور الوسيط فيها.

ولكن كتاب روس أثبت انه أشمل من محادثات كامب ديفيد الثانية، فهو ينطلق من زمن سابق عليها ويستمر بعدها ليغطى مرحلة مهمة ولكنها لم تنل حقها من العرض والتغطية على نطاق واسع من قبل فى الغرب، وأقصد هنا مرحلة مفاوضات طابا عندما لعبت مصر ومعها الولايات المتحدة دورا فى محاولة تقريب وجهات النظر بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطيني حول الموضوعات التى أرجع إليها فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية قبل ذلك بأسابيع، وهى مفاوضات قاربت مرحلة الاتفاق الكامل بين الطرفين لولا عنصر الزمن الذى صار عامل ضغط شديدا، حيث بدا انتقال السلطة للإدارة الجمهورية الجديدة فى الولايات المتحدة وشيكا (يناير ٢٠٠١) مما جعل الإدارة الراحلة تفضل إبقاء القرار النهائى للإدارة الجديدة، كما جاء تحديد موعد ٧ فبراير لإجراء انتخابات فى إسرائيل كعامل ضغط على رئيس الوزراء باراك الذى تحاشى تقديم ما يعتبره الإسرائيليون تنازلات قد تضر بفرصه فى النجاح فى الانتخابات، بالإضافة الى عوامل عديدة على الجانب الفلسطيني.

ونجد فى كتاب روس تركيزا على الفترة التى أعقبت انتهاء الحرب الباردة وحرب تحرير الكويت، وما أفضت اليه جهود الإدارة الجمهورية برئاسة الرئيس بوش الأب ومعه وزير خارجيته جيمس بيكر مع الأطراف المعنية من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى أكتوبر١٩٩١، واتصال ذلك بما مارسته الإدارة الأمريكية حينذاك من ضغوط على حكومة اسحق شامير فى إسرائيل مما ادى فى نهاية الأمر إلى سقوطها وصعود قوة رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين. ثم يتناول الكتاب ما تحقق مما يعتبره إنجازات على صعيد عملية السلام فى عهد رابين، سواء على الجانب الفلسطيني ممثلا فى توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ ، أو على الصعيد الأردنى ممثلا فى توقيع اتفاقية وادى عربة.

ثم ينتقل بنا الكتاب الى تصفح أولى انتكاسات العملية السلمية - من وجهة نظر الكاتب - وهى اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين على يد يهودى متطرف، ومحاولة خلفه شيمون بيريز مواصلة العملية السلمية، ثم ما عانته هذه العملية من جمود فى عهد القطب الليكودى بنيامين نيتانياهو الذى انتصر على بيريز فى الانتخابات، وهو جمود استمر لسنوات -بحسب رأى روس- بالرغم من مفاوضات متقطعة على مراحل بين الإسرائيليين والفلسطينيين واتفاقيات جزئية هنا وهناك، ثم يختم الجزء الخاص بالمسار الفلسطيني بالتعرض لفترة باراك التى كادت تشهد التسوية النهائية التى بدت فى الأفق، ولكنها انتهت بحالة انهيار كامل واندلاع الانتفاضة الثانية التى اودت بحياة ٣ الاف فلسطيني وفلسطينية والف إسرائيلى وإسرائيلية دون أن تبدو فى الأفق إمكانية للعودة الى نقطة انهيار المفاوضات فى عهد باراك.

كذلك يعرض روس فى كتابه لمحاولات - اعتبرها فاشلة- لرابين بصفة خاصة، ولكن ايضا لبيريز ونيتانياهو وباراك للتوصل الى تسوية مع الرئيس السورى الراحل حافظ الأسد تنهى حالة الحرب على الجبهة السورية وتأتى بالسلام على حدود اسرائيل مع سوريا ولبنان

ومن المفيد في كتاب روس قراءة الصورة التي يرسمها لقادة المنطقة ، خاصة على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي فهو يرى نيتانياهو مثلا باعتباره ضعيفا مترددا ولا يثق في أحد، وعينه دائما على المزايدين عليه من اليمين داخل اسرائيل متخوفا منهم وقلقا على موقعه السياسي بدلا من الرهان على دخول التاريخ كزعيم شعب وأمة ورجل دولة . ولكن روس لا ينفي عنه أنه كان مستعدا أحيانا لتقديم تنازلات أو السعي بصدق لتحقيق تقدم في مفاوضات، بدون أن يشرح لنا أهمية التنازلات التي قدمها نيتانياهو إن كانت صغيرة أو أهمية الاستمرار في التفاوض مادام الهدف ليس الوصول لاتفاق.

كما يقدم لنا روس صورة باراك كشخصية طفولية و مغرور ومعتز بارائه إلي درجة النرجسية ورافضا الإصغاء للآخرين أو التفكير في وجهات نظرهم. ويتهمه روس بأنه بالرغم من سعيه للمجد الشخصي من وراء تحقيق السلام النهائي بين العرب وإسرائيل، ومن خطواته الجريئة والدرامية أحيانا نحو السلام، فإنه كان يتصف بلحظات تردد في أوقات عصيبة وحرجة تحتاج لسرعة اتخاذ القرار، وساهم هذا التردد في إعاقة عملية السلام وأحيانا إصابتها بالشلل، سواء مع الفلسطينيين أو مع السوريين.

وعلى الجانب الفلسطيني، يعرض لنا روس رؤيته لشخصية الرئيس عرفات الذي يقدمه كشخصية عنيدة تسعى للاستمرار في قيادة الشعب الفلسطيني، وتقوم في سبيل ذلك بضمان عدم تقديم أي تنازل قد يضر بالتوازن الدقيق بين الفصائل والشخصيات الفلسطينية المختلفة أو بالحد الأدنى من التضامن فيما بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، وفي نفس الوقت تسعى للحصول على أكبر قدر من التنازلات من الجانب الإسرائيلي بلا مقابل حقيقي. وبالرغم من هذه الصورة السلبية وغير المتوازنة التي قدمها روس عن الرئيس عرفات، فإنه يقر بأنه الشخصية الفلسطينية الوحيدة القادرة - بما لها من تأثير وما تتمتع به من تأييد في صفوف الشعب الفلسطيني - على تقديم تنازلات بشأن قضية القدس أو مشكلة اللاجئين.

كما أن روس، مثله في ذلك مثل الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" في مذكراته التي نشرها مؤخرا، حمل الرئيس عرفات إلي درجة كبيرة مسئولية فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية وانهيار فرص السلام النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين، ويحمل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق باراك الجزء اليسير جدا من هذه المسئولية، عندما يشير إلى أن باراك كان يطرح الأفكار الجريئة ولكنه لم يكن مستعدا للتفاوض بشأنها.

إلا أن روس لم يجب على أسئلة كثيرة تدور بخلد المتابع للصراع العربي - الإسرائيلي. فهو مثلا لا يرد على الانتقادات التي وجهت إلى إدارة الرئيس السابق كلينتون، وإلى روس شخصيا، بأن عملية السلام تحولت في عهدها وبفضل الاستراتيجية التي اتبعتها تلك الإدارة من السعي لتسوية واضحة في النتائج المطلوب تحقيقها من ورائها إلى مجرد إدارة management تستهدف إبقاء عملية process مستمرة ومتواصلة في شكل مفاوضات مرحلية مجزأة تستغرق في التفاصيل إلى درجة فقدان التوجه العام والتيه بشأن الغاية المنشودة. ويرى أصحاب هذا الانتقاد أنه بالمقابل، وبالرغم من كافة الانتقادات التي وجهت لسياسة الرئيس جورج بوش الابن تجاه عملية السلام، فإنها عالجت الخلل في استراتيجية إدارة كلينتون عندما تبنى الرئيس بوش في خطابه الشهير في يونيو ٢٠٠٢ رؤية واضحة للشكل العام للناتج النهائي لعملية السلام، وهو دولتان فلسطينية وإسرائيلية على أرض فلسطين بحدودها تحت الانتداب البريطاني.

كذلك لم يجب روس على أسئلة عديدة بشأن مفاوضات كامب ديفيد الثانية تحديدا، مثل : ماذا كان بالضبط العرض الواضح المقدم للرئيس عرفات خلال هذه المفاوضات والذي من المفترض أنه رفضه وبالتالي أضاع فرصة تاريخية للسلام مع إسرائيل؟ بمعنى أي نسبة تحديدا من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ كانت ستعود لأصحابها؟ وهل كانت هذه النسبة تعتبر "القدس الكبرى" (أي بامتداداتها العمرانية والاستيطانية) جزءا من الكل الفلسطيني المحتل أم لا؟ وأيضا لم يجب الكتاب بوضوح على الحكمة من عزل القادة العرب عما يحدث داخل مفاوضات كامب ديفيد، إن لم يكن ممارسة ضغط أكبر على الرئيس الفلسطيني.

ويمتلىء كتاب روس بإشارات تفصيلية للدور المصري في السعي نحو السلام بين العرب وإسرائيل، ليس فقط عبر البيانات والإعلانات، بل من خلال دور فعال ونشيط في المفاوضات والعمل لاستئنافها كلما توقفت أو تراجعت، مع وضوح دائم لمرجعية عملية السلام برمتها ممثلة في قرارات الشرعية الدولية وضرورة أن يكون السلام في نهاية الأمر شاملا وعادلا ويؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة والقادرة على الاستمرار.

د. وليد محمود عبد الناصر

Civil Democratic Islam Parteners, Resources and Strategies, Cehrly Benard, Rand, 2003

الإسلام الديمقراطي : الشركاء والموارد والاستراتيجيات

إن مقولة "العالم يجب عليه تشجيع تفسير حديث وديمقراطي للإسلام" كانت تحت الضوء منذ عقود، إلا أنها أصبحت أكثر شيوعا بعد ١١ سبتمبر، فالعالم الإسلامي يتداخل في صراع داخلي وخارجي لتحديد هويته ومكانته في العالم، ولذلك تأثير كبير على مستقبل العالم، لذلك تقوم الولايات المتحدة بدور كبير للتأثير على مخرجات هذا الصراع لجعلها سلمية وإيجابية، فالولايات المتحدة لها ثلاثة أهداف، فهي أولا تريد أن تمنع انتشار التطرف والعنف، كما أنها ترغب في تغيير الانطباع السائد بأنها تعادي الإسلام وترفضه، وفي المدى الطويل تسعى الولايات المتحدة لتحديد الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسبب التطرف والعنف وتشجع الاتجاه نحو الديمقراطية والتنمية، فالولايات المتحدة والغرب يريدان جعل العالم الإسلامي مشابها لباقي النظم الديمقراطية في العالم ويتبع قواعد النظام الدولي وذلك لتحقيق الاستقرار والقضاء على الإرهاب، لذلك فهما يسعيان لتشجيع العناصر الداعية للسلام العالمي والصديقة للديمقراطية والحداثة، وتحديد هذه العناصر والحصول على طريقة مناسبة لتحقيق التعاون معها ليس بالأمر السهل وهو ما يحاول هذا الكتاب دراسته ووضع استراتيجية لدعم الإسلام الديمقراطي.

فيتناول الفصل الأول المعنون "الاختلافات الفكرية في الإسلام المعاصر" الاختلافات الأساسية بين المسلمين بالنسبة للقضايا المختلفة، وذلك بسبب ما يعانيه العالم الإسلامي منذ فترة طويلة من التخلف والضعف خاصة أن جميع أشكال الحلول مثل القومية والعروبة والاشتراكية العربية والثورة الإسلامية باءت بالفشل مما أدى إلى الإحباط والغضب للشعوب، بالإضافة إلى فشل العالم الإسلامي في الاندماج في الثقافة العالمية، ويرى المؤلف أن

المسلمين مختلفون فيما بينهم فيما يجب عمله تجاه القضايا الرئيسية المهمة للعالم الإسلامي، ويقسمها الكاتب إلى أربعة اتجاهات :

أولا الأصوليون ولديهم رؤية عدوانية توسعية للإسلام لا تخجل من العنف، فهم يريدون الوصول إلى السلطة ثم فرض رقابة صارمة على ممارسة الإسلام، ومرجعيتهم ليست الدولة القومية أو الجماعة الإثنية، ولكن المجتمع المسلم. وهناك مستويان للأصوليين الأول، الأصوليون الكلاسيكيون مثل الإيرانيين الثوريين في الشيعة، والوهابيين السعوديين السنة أما الثاني، فهم الأصوليون الراديكاليون مثل القاعدة، وطالبان في أفغانستان، وليس كل الأصوليين إرهابيين ولكنهم جميعا يرفضون الرؤية الغربية للحضارة والوضع السياسي والمجتمع. فالغرب ليس له الحق في تعريف الديمقراطية وكيف تكون وتحديد أشكال الديمقراطية من أحزاب وبرلمانات ومؤسسات مجتمع مدني، فهي أشكال هم غير مؤمنين بها

ثانيا التقليديون ويقسمهم الكاتب إلى مجموعتين الأولى تمثل التقليديين المحافظين، والثانية تمثل التقليديين الإصلاحيين. بالنسبة للتقليديين المحافظين فهم يؤمنون بأن القانون الإسلامي يجب أن يتبع وأن السلطة السياسية لها دور في ذلك، وهم لا يفضلون اللجوء للعنف والإرهاب، أما بالنسبة للتقليديين الإصلاحيين فهم يرون أن لضمان بقاء الإسلام جذابا وحيويا عبر الزمن يجب نقاش الإصلاحات وإعادة التفسير الملائم للعصر مع الالتزام بروح النص.

ثالثا الحداثيون، ويريدون حدوث تغيرات كبيرة للفهم الحالي للإسلام وممارسته، فهم يرون أن الثوابت الإسلامية ستظل باقية وأن التغيرات ستقوى هذه الثوابت، وذلك لجعل الإسلام جزءا من العالم الحديث وتحقيق إصلاح يتلاءم مع العصر، وهم يتفقون مع قيم الغرب الحديثة والنماذج الديمقراطية القائمة على المساواة والحرية.

رابعا : العلمانيون، وهم يرون أن الدين يجب أن يكون مسألة خاصة منفصلة عن السياسة والدولة، والدولة يجب ألا تتدخل في الشعائر الدينية، مثل الكماليين في تركيا.

ويوضح الكاتب أنه لا توجد فواصل واضحة بين المجموعات المختلفة، فهناك تداخل بين بعض التقليديين والأصوليين. والأكثر حداثة في التقليديين يعتبرون حداثيين، والحداثيون الأكثر تطرفا مشابهون للعلمانيين.

ويعرض الكاتب بالتفصيل مواقف هذه المجموعات المختلفة تجاه العديد من القضايا الرئيسية والتي تتضمن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ووضع المرأة والعقوبات ووضع الأقليات وشكل الدولة والجهاد وشرعية الإصلاح والتعبير ورؤيتهم للغرب والتعليم والمصادر التي يعتمدون عليها

وبالنسبة للفصل الثاني وهو بعنوان "إيجاد شركاء لتشجيع الإسلام الديمقراطي" ، يرى الكاتب فيه أنه من خلال دراسة الاتجاهات الإسلامية المختلفة ومعرفة رأيها في القضايا الرئيسية، ستتضح الاتجاهات الأكثر تقاربا مع القيم الغربية والاتجاهات المعادية لها

ويركز هذا الفصل على دراسة العوامل المختلفة التي تؤثر على دعم أحد هذه الاتجاهات عن الأخرى لتشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي والمساعدة في ترسيخها في عملية التطور الإسلامي القائمة على المدى الطويل، فكل اتجاه يقدم تحديات مختلفة في حالة اتخاذهم كشريك.

بالنسبة للعلمانيين، فإن الديمقراطيات الغربية قائمة على الفصل بين الدين والدولة، مما يؤدي إلى أن يصبح العلمانيون هم الحلفاء لنا في العالم الإسلامي، إلا أن المشكلة هي أن كثيرا من العلمانيين في العالم الإسلامي غير أصدقاء لنا، وقد يصلون إلى درجة العداوة الشديدة للغرب، فهم يسارو الأيديولوجية، ومعادون للتوجه الأمريكي، وقوميون متشددون، وتركيبتهم البنيوية سلطوية، بالإضافة إلى عقبة أخرى هي أن المنظرين الغربيين وصانعي القرار جعلوا العالم الإسلامي غير متلائم مع العلمانية كالثقافات الأخرى، وهذا التوجه يعتبره الكاتب توجها خاطئا ، فالنظم العلمانية استطاعت أن تسيطر على السلطة، ومثال ذلك في العالم الإسلامي تركيا، حيث تحولت في فترة قصيرة من مركز للخلافة العثمانية إلى دولة علمانية، لذلك فإن اعتبار العلمانيين أقلية، وأنه لا منطق للدخول معهم في شراكة توجه غير صحيح من وجهة نظر الكاتب، إلا أنه من المفارقات أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ازدادت الكراهية للغرب والولايات المتحدة من قبل القوميين والاشتراكيين العرب مما يصعب اتخاذهم كشريك.

أما بالنسبة للأصوليين، فإن الراديكاليين منهم يأخذون موقفا معاديا للديمقراطية الحديثة والقيم الغربية عموما والولايات المتحدة خاصة، وأهدافهم ورؤيتهم غير متوافقة مع الغرب، وهم يرفضون الغرب كذلك. وكان بعض الخبراء في الماضي لديهم شعور بإمكانية العمل معهم وإصلاحهم إلا أن أحداث ١١ سبتمبر جعلت هذا التفكير مرفوضا .

ويرى الكاتب أنه بالرغم من عدائنا للأصوليين، إلا أن هناك حلفاء استمرت العلاقة معهم مثل السعودية، فالاستراتيجية تجاه السعودية قائمة على اعتبارات تكتيكية واقتصادية وليست متوافقة مع شكل النظام السياسي أو شكل الحياة والأيديولوجية مما يضعف مصداقيتنا .

أما التقليديون، فهم يتميزون ببعض المميزات تجعلهم أكثر جاذبية كشركاء.، فهم يتمتعون بشرعية واسعة في عيون الشعوب الإسلامية، وهم أكثر وسطية واعتدالا وتأثيرا ولا يستخدمون العنف وإن كان بعضهم يتعاطف مع الأصوليين، وذلك بإمدادهم بالموارد وتحريضهم، وبينما الأصوليون غالبا ما يكونون من الشباب، فالتقليديون يمثلون شريحة طبيعية للمجتمع بما فيها من عائلات وكبار سن ونساء، وأطفال مدارس وهم منظمون ولديهم أبنية مؤسسية وقيادة، ولديهم أدوات للتعبير من كتب وخطب ومؤتمرات، وهم يرون أن الإسلام يحتوي على عناصر تدعم الديمقراطية والمشاركة ويستخدمونها لتبرير الإصلاح

إلا أن هناك مشاكل تواجه عملية اختيار التقليديين كشريك لدعم الإسلام الديمقراطي، فهناك صعوبة للتفرقة بين التقليديين والأصوليين، فالقيم الخاصة بالجانبين غالبا ما تكون قريبة إلى درجة تجعل التفرقة صعبة بينهم، فهم يشتركون في رؤية كثير من القضايا مثل قضية تطبيق الشريعة وكراهية الغرب والولايات المتحدة، ووضع المرأة وعدد من القضايا الاجتماعية والسياسية، كما أن التقليديين الإصلاحيين هم أصحاب رؤية لقضايا الحياة متقاربة مع الحداثة العالمية، إلا أنهم أكثر تقاربا للأصوليين عن الغرب في قضايا السياسة العالمية، بالإضافة إلى قدرة الأصوليين الراديكاليين على الحركة داخل التقليديين واستخدام شبكاتهم وأبنيتهم وأنظمتهم مما يزيد التداخل بينهم.

أما بالنسبة للعناصر الديمقراطية في فكر التقليديين، فهم قد أصدروا العديد من الإصدارات لتغيير الرؤية السلبية للإسلام، والتي توضح أن الإسلام ليس فقط متوافقا مع مبادىء الديمقراطية والمساواة بل هو رائد لها، إلا أن المشكلة هي أن القاعدة الفلسفية لها غير متوافقة مع قواعد الديمقراطية الحديثة التي تعتمد على قيم التنوير والتي يرفضها التقليديون ويرونها مصدرا للفساد والشر، كما أن التقليديين غير متفقين مع المتطلبات الأساسية للحداثة مثل العقل الناقد والحرية الفردية والعلمانية، بالإضافة إلى تمسكهم بتطبيق أحكام الشريعة التي يرفضها المجتمع الديمقراطي الحديث، كما أن التقليديين لم يكتشفوا طريقة للخروج من الفقر والتخلف وانعدام التنمية السائد في المجتمع الإسلامي خلال التاريخ الحديث، وبدون حل لهذه المشاكل ستظل المنطقة غير مستقرة ومهيأة لانتشار الحركات المتطرفة. ومن أبرز المشاكل أيضا المتعلقة باتخاذ التقليديين كشريك، أن التوافق معهم قد يؤدي إلى درجة كبيرة من ضعف مصداقية الغرب وقدرته على الإقناع أخلاقيا، فأي تحالف معهم سيفهم على أنه استرضاء للعدو وخوف منه

أما الحداثيون، فمن الناحية الأيديولوجية هم الأكثر قدرة على تطوير الإسلام الديمقراطي، إلا أنهم في الواقع يعملون تحت عدد من المعوقات التي تقلل من كفاءتهم، ومنها المعوقات المالية، فالأصوليون تدعمهم قوى مالية تمدهم بالمال والبنية الأساسية والسلاح والإعلام، ومعظم الأصوليين والتقليديين لديهم العديد من الوسائل مثل دور النشر ووسائل الإعلام والمدارس والصحف الخاصة بهم، وليس للحداثيين شيء يقارن بهم، أما المعوقات السياسية فالحداثيون يعيشون في بيئة أصولية وتقليدية ونشاطهم السياسي غير مدعوم بل يعرضهم للخطر، فمن الممكن أن يتعرضوا للاتهام والمحاكمة أو يمنعوا من الكتابة والعمل.

أما الفصل الثالث وهو بعنوان "الاستراتيجية المقترحة" فيقترح الكاتب فيه استراتيجية لتقوية وتعزيز وتطوير إسلام ديمقراطي حديث ومتطور، وهي تتكون من : أولا، دعم الحداثيين وتعزيز رؤيتهم للإسلام على حساب التقليديين، وذلك بمساعدتهم في التعبير عن آرائهم وتقديمهم على أنهم وجه جيد للإسلام المعاصر.

ثانيا: دعم العلمانيين وتشجيع مؤسساتهم المدنية والثقافية وبرامجهم.

ثالثا: مساندة التقليديين في مواجهة الأصوليين ومنعهم من القيام بتحالف معهم، وتشجيع الفريق الأكثر ميلا لقيم المجتمع المدني الحديث داخل التقليديين. وأخيرا، رفض الأصوليين.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، يقترح الكاتب عدة نقاط أساسية هي ضرورة المساعدة في خلق نماذج قيادة وقادة حداثيين، ودعم المجتمع المدني في العالم الإسلامي، حيث إن القيادات الديمقراطية تنبع منه وتحصل على الخبرة السياسية من خلال المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المدنية الأخرى، فضلا عن ضرورة تشجيع قيم الديمقراطية وذلك بخلق نماذج للإسلام المعتدل ونقد انتشار الفكر التقليدي، وذلك بتوضيح العلاقة المباشرة بين التقليديين والتخلف والضعف، والعلاقة السببية بين الحداثة والديمقراطية والتقدم والرخاء، إلى جانب التركيز على التعليم والشباب، حيث إنه من الممكن التأثير على الجيل القادم خاصة إذا وصلت إليهم أفكار الإسلام الديمقراطي عن طريق التعليم والإعلام، وأخيرا وليس آخرا الاستمرار في الهجوم على الأصوليين وذلك بإزالة المراكز التابعة للمتطرفين الإسلاميين، وتشجيع الصحفيين العرب في المؤسسات الإعلامية ذات الشعبية لعمل تحقيقات عن حياة هؤلاء القادة الأصوليين الفاسدة.

إيمان محمود العيوطى

The Institutions of the European Union, John Petrson and Michael Shackleton, Oxford University Press , 2004.

مؤسسات الاتحاد الأوروبى

يلقى الكتاب الضوء على تجمع إقليمى من أهم التجمعات الإقليمية الموجودة فى العالم وهو الاتحاد الأوروبى بمؤسساته المختلفة، التى أثبتت أنها قادرة على توحيد دول مختلفة فى نظمها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية، فبدأت بالوحدة الاقتصادية وصولا إلى توحيد السياسة الخارجية للدول الأعضاء، ولذا فسنحاول فى هذا العرض أن نعرض بشكل سريع وبسيط "المؤسسات الاتحاد الأوروبى" لأن المساحة لا تسمح بعرض كل المعلومات عن هذه المؤسسات بشكل مفصل.

ينقسم هذا الكتاب إلى ستة أقسام، يتناول كل قسم منها إحدى مؤسسات الاتحاد الأوروبى، وسوف نعرض لها كما يلى:

فى القسم الأول، يتناول المؤلفان دراسة "التكامل الأوروبى فى نصف قرن من الاستقرار والسلام والرخاء الاقتصادى"، وساعد فى رفع مستويات المعيشة وبناء سوق داخلية، وأطلق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وقوى صوت الاتحاد فى العالم، فبدأ الاتحاد الأوروبى(EU) بعد الحرب العالمية الثانية، وطرح عملية التكامل الأوروبى فى ٩ مايو ١٩٥٠، عندما اقترحت فرنسا رسميا إنشاء "أول أساس متين لاتحاد أوروبى". وانضمت ست دول (بلجيكا، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، ولوكسمبورج وهولندا) منذ البداية المبكرة، واليوم وبعد أربع من موجات الانضمام (١٩٧٣: الدانمارك، وإيرلندا والمملكة المتحدة، ١٩٨١ : اليونان، ١٩٨٦ : إسبانيا والبرتغال، ١٩٩٥: النمسا وفنلندا والسويد)، وأصبحت دول الاتحاد الأوروبى حتى هذه الفترة حوالى ١٥، دولة وانتهاء بـ ٢٥ دولة بعد انضمام عشرة دول أخرى له فى هذا العام.

ويرتكز الاتحاد الأوروبى على أساس سلطة القانون والديمقراطية، وهو ليس دولة جديدة تحل محل الدول الحالية، وتفوض دوله الأعضاء السيادة إلى المؤسسات المشتركة التى تمثل مصالح الاتحاد ككل فى قضايا الاهتمام المشترك، وجميع القرارات والإجراءات مستمدة من المعاهدات الأساسية المصدق عليها من قبل الدول الأعضاء. وتتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية فى ترسيخ المواطنة الأوروبية، وضمان الحرية والأمن والعدالة، وتعزيز التقدم الاجتماعى والاقتصادى، وتأكيد دور أوروبا فى العالم.

ويدار الاتحاد الأوروبى بخمس مؤسسات كل منها يلعب دورا معينا وهى: البرلمان الأوروبى وهو منتخب من قبل شعوب الدول الأعضاء، ومجلس الاتحاد وهو مكون من حكومات الدول الأعضاء، والمفوضية الأوروبية وهى بمثابة الهيئة التنفيذية، ومحكمة العدل، فضلا عن ديوان المحاسبة. وهناك خمس هيئات أخرى تشكل باقى النظام المؤسسى للاتحاد وهى: اللجنة الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية (تعبر عن آراء المجتمع المدنى المنظم فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية)، ولجنة الأقاليم (تعبر عن آراء الإدارات المحلية والإقليمية فى السياسة الإقليمية، والبيئة، والتعليم، والمحقق الأوروبى (يتعامل مع شكاوى المواطنين المتعلقة بسوء الإدارة من قبل هيئة أو مؤسسة بالاتحاد الأوروبى)، وبنك الاستثمار الأوروبى (يساهم فى أهداف الاتحاد الأوروبى بتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل العامة والخاصة،) والمصرف المركزى الأوروبى (مسئول عن السياسة النقدية وعمليات تبادل العملات). ويكمل النظام عدد من الوكالات والهيئات.

وفى القسم الثانى المعنون بـ "مجلس الاتحاد"، يوضح فيه المؤلفان البناء المؤسسى الفريد للاتحاد الأوروبى والذى يجعله منفردا عن باقى المنظمات الدولية الأكثر تقليدية من خلال مؤسسات مستقلة تمثل المصالح المشتركة والوطنية، وتكمل إحداها الأخرى، وكل لها دور تلعبه فى عملية اتخاذ القرار. وأول هذه المجالس هو "مجلس الاتحاد الأوروبى" وهو مؤسسة اتخاذ القرار الرئيسية وهو يتكون من وزراء من ١٥ دولة عضو.

ويسن المجلس تشريعات الاتحاد (تعليمات وتوجيهات وقرارات) فهو مجلس الاتحاد التشريعى، إذا جاز التعبير، بالرغم من أنه يتقاسم هذه الوظيفة مع البرلمان الأوروبى للمجلس والبرلمان أيضا سيطرة مشتركة على ميزانية الاتحاد.

تطور مجلس الاتحاد الأوروبى منذ ممارسة تنظيم اجتماعات دورية لرؤساء حكومات الدول فى عام ١٩٧٤. واخذ شكله الرسمى بالقرار الموحد فى ١٩٨٧ ويجتمع المجلس الأوروبى على الأقل مرتين فى السنة، ويحضر اجتماعاته رئيس المفوضية بحكم حقه الشخصى، ويعض

Scanned with CamScanner

رئيس البرلمان الأوروبى فى كل اجتماع للمجلس الأوروبى.

لما أصبحت الشئون الأوروبية مهمة فى الحياة السياسية للدول الأعضاء أكثر فأكثر، أصبح واضحا أن هناك حاجة لاجتماع الزعماء الوطنيين لدراسة القضايا المهمة المراد بحثها من قبل الاتحاد. وقد أقرت معاهدة ماستريخت دور المجلس الأوروبى كمنصة إطلاق لمبادرات الاتحاد السياسية الرئيسية، ومنتدى لتسوية القضايا الخلافية، التى لم تحل، داخل مجلس الاتحاد الأوروبى. ويتعامل المجلس الأوروبى أيضا مع القضايا الدولية الحالية من خلال السياسة الأمنية والخارجية المشتركة (CFSP)، وهى آلية ابتكرت للسماح للدول الأعضاء لترتيب مواقعها الدبلوماسية وإبداء جبهة متحدة.

وفى القسم الثالث من الكتاب وعنوانه "البرلمان الأوروبى" بين المؤلفان فيه أن البرلمان يوفر منتدى ديمقراطيا للنقاش، وله وظيفة رقابية، ويلعب أيضا دورا فى العملية التشريعية.

وتجرى انتخابات البرلمان الأوروبى بالاقتراع العام المباشر كل خمس سنوات، حيث عقد الاقتراع الأول فى يونيو ١٩٧٩، ويبلغ عدد مقاعد البرلمان حاليا ٦٢٦ مقعدا، لألمانيا ٩٩ مقعدا، ولكل من فرنسا، وإيطاليا والمملكة المتحدة ٨٧ مقعدا، ولأسبانيا ٦٤ مقعدا، ولهولندا ٣١ مقعدا، ولكل من بلجيكا واليونان والبرتغال ٢٥ مقعدا، وللسويد ٢٢، وللنمسا ٢١. ولكل من الدانمارك وفنلندا ١٦ مقعدا، ولأيرلندا ١٥ وللوكسمبورج ٦ مقاعد. وبسبب توقع توسيع الاتحاد الأوروبى، قيدت معاهدة أمستردام عدد المقاعد بحوالى ٧٠٠ مقعد.

يجتمع البرلمان عادة فى جلسة مكتملة فى ستراسبورج، وتعد بروكسل هى الموقع المعتاد لاجتماعات لجانه العشرين، ولمجموعاته السياسية، وأمانة البرلمان فى لوكسمبورج. ويتقاسم البرلمان الوظيفة التشريعية مع المجلس أى أن له يدا فى صياغة التوجيهات والتعليمات، مقدما التعديلات التى يدعو المفوضية لدمجها ضمن اقتراحاتها.

وتقوى معاهدة ماستريخت دور البرلمان بمنحه سلطات اتخاذ القرار المشترك مع المجلس فى مجالات معينة مثل: حرية الحركة للعمال، وحرية إقامة الأعمال التجارية، وحرية توفير الخدمات، والسوق الموحدة، والتعليم، والبحث، والبيئة، والصحة، وحماية المستهلك، والثقافة. وقد يرفض البرلمان الآن موقف المجلس المشترك ويوقف العملية التشريعية بشرط أن تكون الأغلبية المطلقة من أعضاء البرلمان الأوروبى فى صالحه، بالرغم من أن هناك إجراء توفيقيا متوافرا فى المعاهدة.

وتعد الميزانية بواسطة المفوضية. وهى بعدئذ تنتقل جيئة وذهابا بين المجلس والبرلمان. وبينما يُقر المجلس، بالإنفاق الإلزامى فى مجال الزراعة بشكل كبير، فإن للبرلمان الكلمة الأخيرة على "غير الإلزامية" على وجوه الإنفاق التى يمكن أن يعدلها ضمن الحدود الموضوعة من قبل المعاهدة. ويستفيد البرلمان استفادة تامة من سلطاته على الميزانية لمحاولة التأثير على السياسة.

كما أن إحدى وظائف البرلمان الضرورية، بالطبع، هى توفير القوة الدافعة السياسية، وهو يدعو بصورة متكررة إلى إطلاق سياسات جديدة وإلى تطوير أو تعديل سياسات موجودة.

وأخيرا، البرلمان هو الهيئة التى تمارس رقابة ديمقراطية على المجموعة. وهو يصدق على تعيين رئيس المفوضية، ويمكن أن يرفضه باقتراح اللوم المدعوم من قبل أغلبية ثلثى أعضائه. وهو يعلق أيضا ويصوت على برنامج المفوضية كل سنة.

تشترط معاهدة أمستردام أن يرسم البرلمان الأوروبى خطة لتنظيم انتخابه بالاقتراع العام طبقا لمبادئ مشتركة لكل الدول الأعضاء، ويراقب البرلمان تطبيق السياسات المشتركة، اعتمادا على معلوماته عن التقارير المقدمة من قبل ديوان المحاسبة، ويراقب أيضا الإدارة اليومية لهذه السياسات بواسطة الأسئلة الشفهية والمكتوبة إلى المفوضية والمجلس. ويطلع البرلمان على نتائج المجلس الأوروبى من قبل رئيس المجلس.

أما القسم الرابع، فيتناول "المفوضية الأوروبية" وهى مؤسسة رئيسية أخرى للمجموعة، وقد أنشئت مفوضية واحدة للمجموعات الثلاث (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب "ECSC"، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية "EEC"، وأوراتوم "Euratom") حينما دخلت المعاهدة الدامجة للسلطات التنفيذية، حيز التنفيذ فى ١ يونيو ١٩٦٧. وقد ارتفع عدد المفوضين إلى ٢٠ مفوضا فى ٥ يناير ١٩٩٥ (اثنان لكل من فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، وواحد لكل من البلدان الباقية). والمفوضون معينون بواسطة الدول الأعضاء باتفاق مشترك لمدة خمس سنوات، ويتوقف التفويض على تصديق البرلمان، ووفقا لمعاهدة أمستردام، فإن رئيس المفوضية المعين باتفاق مشترك بين حكومات الدول الأعضاء، هو رهن موافقة البرلمان الأوروبى، وأخيرا فإن حكومات الدول الأعضاء مجتمعة مع اختيار الرئيس، تعين الأعضاء الآخرين للمفوضية. وتخضع المفوضية بكاملها بعدئذ لتصويت البرلمان بالموافقة.

تتمتع المفوضية بالكثير من الاستقلال فى أداء واجباتها، وهى تمثل مصلحة المجموعة ولا تتلقى أية تعليمات من الدول الأعضاء بصفة فردية، وبصفتها حارسا للمعاهدات، تضمن أن التعليمات والتوجيهات المتبناة من قبل المجلس تطبق بشكل صحيح، ويمكنها إقامة دعوى أمام محكمة العدل لضمان تنفيذ قانون المجموعة. كما أن للمفوضية حق المبادرة المنفرد ويمكن أن تتدخل عند أى مرحلة فى العملية التشريعية لتسهيل الاتفاق داخل المجلس أو بين المجلس والبرلمان.

أما القسم الخامس من الكتاب، فيتناول بالعرض "محكمة العدل الأوروبية" التى تقع فى لوكسمبورج، وتتكون من ١٥ قاضيا وتسعة من المحامين العموم ويتم تعيينهم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد بالاتفاق بين الدول الأعضاء التى تختارهم من الأشخاص الذين لهم قدر كبير من الاستقلالية، كما أن دور المحكمة هو ضمان أن يفسر قانون المجموعة ويطبق بانسجام مع المعاهدات.

إن محكمة العدل أيضا هى الهيئة الوحيدة التى لها سلطة إبداء الرأى فى التفسير الصحيح للمعاهدات أو صلاحية وتفسير الاتفاقيات بواسطة مؤسسات المجموعة عندما تدعى لعمل ذلك من قبل محكمة وطنية.

وتمنح معاهدة أمستردام بشكل واضح سلطة قضائية للمحكمة للتحقق من أن اتفاقيات المجموعة تحترم الحقوق الأساسية. وتوسع أيضا سلطة المحكمة القضائية لتشمل المسائل التى تؤثر على حرية وأمن الشعوب.

أما المحكمة الابتدائية التى أسست فى ١٩٨٩ ولديها ١٥ قاضيا، فلها سلطة قضائية، خاضعة للاستئناف لدى محكمة العدل طبقا لدرجات التقاضى، للتعامل مع النزاعات بين المفوضية والأفراد أو الأعمال التجارية، بالإضافة إلى النزاعات ضد المفوضية ضمن معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب والنزاعات الإدارية ضمن المؤسسات بين المفوضية وموظفيها.

أما الفصل السادس والأخير من الكتاب بعنوان "ديوان المحاسبة" فقد أنشىء وفقا للمعاهدة فى ٢٢ يونيو ١٩٩٥، ويضم ١٥ عضوا عينوا لمدة ست سنوات بالاتفاق بين الدول الأعضاء بعد التشاور مع البرلمان الأوروبى. ودوره أن يتحقق من تسلم الدخل وأوجه الانفاق بأسلوب قانونى ومنتظم، وأن تدار الشئون المالية للمجموعة بشكل صحيح، وتعرض نتائجه فى تقارير سنوية تصاغ فى نهاية كل سنة.

وتقر معاهدة أمستردام بحق ديوان المحاسبة فى رفع دعاوى فى محكمة العدل للدفاع عن امتيازاته ومد سلطاته للرقابة على صناديق المجموعة المدارة من قبل منظمات خارجية.

ولاء البحيرى

[illegible]

... بيئية ... [illegible] ... والأيكولوجية ... [illegible]

... الأول ... [illegible] ... الكتاب ... تحت عنوان دور الاقتصاد في حل المشاكل الإيكولوجية والبيئية ... الكاتب هنا أن ... مشاكل البيئية والإيكولوجية التي يعاني منها ...

[illegible]

... الثاني ... ١١ فصلا ... الإيكولوجي ...

... الفصل الأول عنوان "الاقتصاد الإيكولوجي أو الأخضر ... رؤية أم بدعة" وهذا الفصل هو عبارة عن المحاضرة الافتتاحية ... والتي القاها يوم ٢٩ ... عام ١٩٩٠. ويقول الكاتب إن علم الاقتصاد الإيكولوجي أو الأخضر، على الرغم من ... في سبعينيات القرن الماضي، إلا أنه لا يعتبر بدعة نظرا لأنه يحدد عدة عوامل من شأنها محاربة ندرة الموارد منها:

... عدالة توزيع الموارد بين المنتفعين بها ... زيادة فاعلية النظام الاقتصادي في توفير الاحتياجات الإنسانية.

... تشغيل كافة الأشخاص الذين يرغبون زيادة الإنتاج.

... النمو الاقتصادي.

... التوزيع العادل للدخل.

وبالتالي، فإنه من المتوقع تطور هذا العلم وأن يقدم مساهمات جليلة للفكر الاقتصادي.

يأتي الفصل الثاني تحت عنوان "الاقتصاد الإيكولوجي ومستقبل البيئة". وقد قدم الكاتب هذا المقال في المؤتمر الدولي الرابع لمستقبل البيئة الذي عقد في بودابست في الفترة من ٢٢-٢٧ ابريل ١٩٩٠. ويشير الكاتب هنا إلى أهمية مزج علمي الاقتصاد والإيكولوجيا في وضع وتخطيط سياسات التنمية الاقتصادية وبرامج الحفاظ على البيئة، ذلك أنه لا يمكن فصل التنمية الاقتصادية عن التنمية البيئية، وأنه من غير ذي جدوى التعامل بجدية مع المشاكل البيئية دون وجود حلول عملية لمشكلتي الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم، أي أن جميع المشاكل العالمية ... [illegible] ... المستوى ... الدولي ... هذه المشكلة.

... الفصل الثالث تحت عنوان "البيئة والرفاهة الاقتصادية" ونشر في كتاب "الطاقة والبيئة والسياسة العامة" الذي صدر عام ١٩٩١. ويشير ... الكاتب هنا إلى أن عامل السكان ... العامل الرئيسي في التحكم في التلوث البيئي، والاستخدام الرشيد للموارد والحفاظ على التنوع البيولوجي مما يساعد على تحقيق الرفاهة الاقتصادية والتنمية المستدامة سواء للأجيال الحالية أوالأجيال القادمة. وفي هذا الإطار، يجب على الدول المتقدمة تقديم الدعم سواء المادي أوالتقني أوالفني إلى الدول النامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر كسبيل لحل المشاكل البيئية على المستوى العالمي، وذلك وفق ما صرح به الدكتور مصطفى طلبة، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

وفي النهاية، يقول الكاتب إنه بالرغم من التقدم الذي طرأ على المستويات الوطنية في تخطيط وتنفيذ برامج من شأنها الحد من تلوث البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، إلا أنه توجد صعوبة كبيرة في إيجاد سبل فعالة للتعامل مع التلوث والتدهور البيئي على المستوى العالمي.

أما الفصلان الرابع الذي نشر في يناير ١٩٩٢ ويحمل عنوان "طبيعة الاستدامة والتنمية المستدامة"، والخامس الذي نشر في مجلة التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في سبتمبر ١٩٩٤ ويحمل عنوان "الاستدامة والتنمية المستدامة: هل هذه المفردات تساعد الاقتصاد أو تعوقه"، فيتناولان نفس الموضوع، ألا وهو إعطاء خمسة تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة الذي ظهر في سبعينيات القرن الماضي:

- التنمية التي تلبي للأجيال القادمة احتياجاتها الأساسية.

- التنمية التي تضمن للأجيال القادمة المساواة في الأجور مع الأجيال الحالية.

- التنمية أو التغيرات الاقتصادية التي تضمن طول بقاء السلالة الإنسانية.

- التنمية التي تحافظ على الروابط الاجتماعية والعلاقات بين المجتمعات.

- التنمية التي تحافظ على البيئة والتنوع البيولوجي.

ثم يضيف الكاتب في الفصل الخامس انه بالرغم من أن التنمية المستدامة تساعد الاقتصاد لأنها تتيح التفاعل بين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين لإيجاد حلول عملية لاستخدام الموارد، إلا انهـا في بعض الأحيـان تعـوق الاقتصاد نظرا لوجود عدة أسباب منها : عدم التحكم في الطلب على الموارد الطبيعية واستخدامها وبالتالي عدم ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال القادمة.

نشر الفصل السادس عام ١٩٩٧ في مجلة الاقتصاد الإيكولوجي ويتحدث عن التبادل في الأنشطة الاقتصادية بين الموارد الطبيعية والموارد المادية، فيقول الكاتب إن النمو المستمر في الاقتصاد عن طريق تحويل الموارد الطبيعية إلى موارد من صنع الإنسان هو أمر شبه مستحيل. وفي هذا الاطار، فـان الكاتب ينتقد النظريات الاقتصادية التي تؤكد على ضرورة إعادة الاستثمار كوسيلة لحل مشاكل الاستدامة الناتجة عن ذلك التبادل.

ونشر الفصل السابع في عام ١٩٩٧. ويأتي تحت عنوان "الأخلاقيات والقيم في التفكير الاقتصادي المعاصر ونتائج ذلك على الحفاظ على البيئة – الأرض واستخدام الموارد." ويتناول هذا الفصل ذلك الموضوع من خلال تعرضه للنقاط التالية:

– القيم والمبادئ في التفكير الاقتصادي المعاصر الذي ينظم استخدام الموارد.

– الخلافات حول استخدام تلك الموارد، هذه الخلافات تحدث في معظم الأحيان بسبب عدم اتباع الأشخاص الذين لديهم انشطة اقتصادية لهذه المبادئ، مما ينعكس سلبا على البيئة ويستنزف الموارد.

– دور الاقتصاد في حسم تلك الخلافات.

ويقترح الكاتب ضرورة اتباع مبدأ المشاركة كحل أساسي لحسم الخلافات حول استخدام الموارد، أي التشاور والتنسيق بين كل المجموعات المنتفعة من هذه الموارد عن طريق وضع خطط وبرامج لإدارتها. وهذا من شأنه مساعدة المخططين ومتخذي القرار على وضع سياسات ملائمة للحفاظ على البيئة على المستوى القومي.

نشر الفصل الثامن في عام ١٩٩٧ في المجلة الدولية للاقتصاد الاجتماعي. ويوضح الكاتب أن تحقيق الاستدامة للمجتمعات المحلية يعتبر أحد أهداف التنمية المستدامة. وذلك يتم عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. ويضيف الكاتب أنه مع التغيرات العالمية وعولمة الاقتصاد والبيئة والثقافة، فان المجتمعات المحلية تواجه خطرا آخر يهدد استدامتها، وهوخطر فقدان وحدتها، وهويتها وحريتها. فبالتالي، يجب على هذه المجتمعات التأقلم مع الظروف الجديدة (سواء كانت اقتصادية أواجتماعية أوسياسية) دون أن تفرط في وحدتها وثقافتها، فلا يمكن لها أن تعيش بمعزل عن العالم. ويختتم الكاتب مقاله بطرح دراسة حالة عن بعض المجتمعات المحلية في الهند.

نشر الفصل التاسع عام ١٩٩٢ بمجلة الادارة العامة والتنمية تحت عنوان "مشاريع التنمية الزراعية في الدول النامية: التقييم – المشاركة والاستدامة". ويتحدث الكاتب فيه عن الدور الرئيسي الذي تلعبه المجتمعات المحلية في المشاركة في تخطيط وتنفيذ وتقييم ومتابعة مشاريع التنمية الريفية التي تتم في مناطقها، وأهمية تفعيل تلك المشاركة كشرط أساسي لضمان استدامة تلك المشاريع، خاصة الممولة من جهات خارجية كالحكومة المركزية أوالجهات المانحة (وذلك يعرف بمفهوم التنمية بالمشاركة). ويضيف الكاتب أن الجهات المانحة عند تمويلها لمشاريع تنموية في الدول النامية لا تبحث عن مكاسب بيئية ملموسة لها بل تبحث عن مكاسب إيكولوجية. ويختتم هذا الفصل بطرح عدد من دراسات الحالة حول المشاريع المحلية التي طبقت مفهوم التنمية بالمشاركة في الصين.

يأتي الفصل العاشر تحت عنوان "دراسات بيئية إقليمية: دور الاقتصاد البيئي" ونشر في كتاب صدر عام ١٩٩٨ بعنوان "مواضيع معاصرة في الاقتصاد الاسترالي". فالكاتب يتناول هنا دور الاقتصاد البيئي في حل المشاكل وتقييم الإدارة البيئية على المستوى الإقليمي عن طريق طرح دراسة حالة عن منطقة نيوساوث ويلز الاسترالية. هذا الطرح أوضح أنه على الرغم من زيادة وعي المجتمع المحلي بالمشاكل البيئية المحيطة به وبسبل حلها، إلا أن هناك عدة أوجه للقصور في هذه المنطقة منها: عدم الأخذ في الاعتبار بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وعدم الحصول على المعلومات الكافية من جانب المتخصصين والمجتمع المحلي (هذان الشرطان ضروريان لإجراء دراسة بيئية إقليمية شاملة).

ويأتي الفصل الحادي عشر بعنوان "السكان–التغيرات الاقتصادية والأمان البيئي" ونشر في كتاب صدر ايضا عام ١٩٩٨ بعنوان "السكان والأمن العالمي". يقوم الكاتب هنا بطرح عدة مواضيع من اهمها: اعتبار السكان أحد العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية على المستويين الاقتصادي والبيئي (فكلما قل عدد السكان، زادت الفرص في تحقيق نمواقتصادي، وكلما زاد وعيهم بالمشاكل البيئية التي تدور حولهم، زادت فرص تحقيق التنمية المستدامة). وهذا يوضح ان القرارات المتعلقة بتنظيم الأسرة، خاصة في الدول النامية، لها اهمية قصوى في تحقيق الأمان الاقتصادي والبيئي الطويل الأمد. ثم يعطي الكاتب عدة دراسات حالة عن السكان والتنمية الاقتصادية والبيئة في عدة مناطق في آسيا وافريقيا.

إن موضوع تنظيم الأسرة وعلاقته بتحقيق الأمان الاقتصادي والبيئي كان أيضا موضوع الفصل الثاني عشر الذي قام الكاتب بإعداده مع إرمي سيدل ونشر في مجلة الاقتصاد الإيكولوجي عام ١٩٩٩.

يقول الكاتبان هنا إن قدرة الأرض على استيعاب المزيد من البشر سوف تقل تدريجيا في المستقبل القريب نظرا للنموالسكاني المتزايد، والنمو الاقتصادي وما يصحبه من مشاكل بيئية مختلفة. لذا، فزيادة الوعي بضرورة تنظيم الأسرة والوعي البيئي لهما أهمية قصوى في تحقيق استدامة الموارد من اجل صالح الأجيال القادمة.

أما الجزء الثالث، فيشمل ستة فصول، ويأتي تحت عنوان "الحكم الرشيد في مجال البيئة". يتناول هذا الجزء استخدام الموارد في عدة مناطق من العالم وكيفية خدمة الاقتصاد للبيئة.

جاء الفصل الأول الذي أعده الكاتب مع كارتيك روى ونشر في مجلة اقتصاديات جنوب إفريقيا في مارس ١٩٩٧ بعنوان "الحكم الرشيد – حقوق الملكية والاستخدام المستدام للموارد: مثال على الهند". ويطرح الكاتب هنا ثلاث رؤى رئيسية حول حقوق الملكية: فقد فضل هوبز إعطاء أقصى حصة لكل حقوق الملكية للحاكم أوللسلطة المركزية، وروسو رأى أنه من الأفضل أن تكون إدارة حقوق الملكية في يد المجتمعات المحلية، أما آدم سميث، رائد التفكير الاقتصادي الليبرالي، ففضل حقوق الملكية الخاصة وأن يئول الاستخدام المستدام الموارد للأفراد. أما في العصر الحديث، فنجد أن أغلب الحكومات الغربية تفضل الملكية الخاصة والملكية العامة مع التقليل من أهمية سيطرة المحليات على الملكية. ثم يعطي الكاتب دراسة حالة حول الهند، فيقول إنه بالرغم من محاولات الاحتلال البريطاني للهند تغيير نظام سيطرة السلطات المحلية على الاستخدام المستدام الموارد وحقوق الملكية، إلا أن عددا كبيرا منها استمر تحت سيطرة المحليات، ومازال الحال كذلك حتى الآن.

وجاء الفصل الثاني الذي أعده الكاتب مع ستيف هاريسون ونشر في المجلة الاسترالية للإدارة البيئية في يونيو ١٩٩٩ ليتناول استخدام الحكومات للموارد الخاصة أوالمحلية (التي يجب أن تتم فيها مراعاة للضوابط البيئية). كذلك، عمليات التعويض التي تقوم بها الحكومات في بعض الأحيان عندما تستخدم الموارد الخاصة أو المحلية. فعملية التعويض (سواء طبيعتها أو قيمتها) هي في الغالب عملية سياسية تعتمد على مدى قوة الأطراف المشاركة (سواء من جانب الأشخاص المالكين لموارد خاصة أو من جانب السلطات المحلية) للحصول على اكبر قدر من التعويض. لذا، فليس من المستحب على الحكومة وضع أي أسس محددة للتعويض، فذلك يعتمد على القوة التفاوضية للأطراف. ثم يتحدث الكاتبان باختصار عن ثلاث دراسات حالة في

منطقة كوينز لاند الاسترالية تتناول هذا الموضوع.

أما الفصل الثالث الذى أعده الكاتب لمجلة الضرائب والبيئة ونشر فى عام ١٩٩٣، والفصل الرابع الذى نشر فى مجلة التنمية المستدامة فى مارس ١٩٩٨ كان بعنوان "أدوات التنمية الاقتصادية واستدامة البيئة" والفصل الخامس الذى نشر فى مجلة الضرائب والمحاسبات البيئية فى عام ١٩٩٨ فإنها تتناول موضوعا واحدا، ألا وهو تقييم للأدوات الاقتصادية المستخدمة لحدوث تغيرات بيئية إيجابية، ومن أهم تلك الأدوات فرض ضرائب مضاعفة على الأنشطة التى تسبب أى ضرر للبيئة. أيضا، تناقش الفصول الثلاثة تأثيرات هذه الأنشطة على استخدام الموارد الطبيعية واستدامتها.

يأتى الفصل السادس بعنوان "النمو - الممارسات الزراعية والاستدامة" ونشر بالمجلة الدولية للموارد الزراعية - الحكم الرشيد والإيكولوجيا عام ٢٠٠٠. ويناقش الكاتب فى هذا الفصل الاتجاه المتزايد لدى المجتمعات الحديثة لاضعاف أو تدمير الآليات التى من شأنها تطوير النظم الاجتماعية-الاقتصادية أو الإيكولوجية. فالعولمة الاقتصادية قد منعت المجتمعات المحلية الزراعية من التمتع بالنمو الاقتصادى ومن حدوث تغيرات بيئية إيجابية، وبالتالى، حجبت ظهور حلول أوآليات من شأنها حدوث تغيرات اجتماعية وبيئية من جانب أعضاء المجتمع المحلى.

يحتوى الجزء الرابع على أربعة فصول ويحمل عنوان "شئون بيئية فى استراليا - أسيا واقتصادات الدول الاشتراكية السابقة". هذا الجزء يتناول الشئون التنمية والبيئية فى منطقة أسيا والباسيفيك ولكن من الممكن أن تعمم على مختلف دول العالم، خاصة الدول النامية.

نشر الفصل الأول فى مجلة ادبيات اقتصادية لآسيا والباسيفيك عام ١٩٩٧ وكان بعنوان "البيئة والتنمية المستدامة فى أسيا والباسيفيك". إن الكاتب يتناول هنا عدة مواضيع من أهمها: الآثار البيئية للتغيرات السكانية فى إقليم أسيا والباسيفيك -الهجرة من الريف إلى المدن- الزراعة- البيئة- استخدام الموارد ومخزون الطاقة. ثم يقول الكاتب إن اقتصاد السوق فى العديد من الدول الآسيوية من شأنه تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل نسبة التلوث والتحكم فى المشاكل البيئية، إلا أنه مع استمرار النمو واستخدام تقنيات جديدة خلال العقود القادمة، فلا يمكن التنبؤ بالأضرار البيئية الهائلة التى قد تحدث. وبالتالى، يجب العمل على دراسة ذلك الموضوع: أى التقليل بقدر الإمكان من الآثار البيئية السلبية للنموالاقتصادى فى مختلف مناطق العالم وليس فى أسيا فقط.

نفس الفكرة يطرحها الفصل الثانى الذى يأتى تحت عنوان "نظرة عامة على شئون البيئة فى استراليا" ونشر فى مجلة شئون البيئة والتنمية فى أسيا والباسيفيك عام ١٩٩٩ ويتحدث الكاتب هنا عن المشاكل البيئية والإيكولوجية مثل تلوث الهواء والماء واستنزاف الموارد فى عدة مناطق فى استراليا. ثم يضيف أن تلك المشاكل هى من صنع الإنسان لأنها تنتج عن الأنشطة الاقتصادية التى يقوم بها وعن عدم وعيه بالمشاكل البيئية التى من الممكن أن تسببها تلك الأنشطة.

والفصل الثالث الذى نشر فى نفس المجلة فى يونيو ٢٠٠١ حمل عنوان "النموالاقتصادى فى الصين: هل تستطيع الصين التعامل مع مشاكلها البيئية". ويتساءل الكاتب هنا عن التأثير السلبى لاستمرار التدهور البيئى فى الصين على معدل نموها الاقتصادى بعد انتقالها من الاقتصاد الشيوعى لاقتصاد السوق. فى هذا الاطار، فان الكاتب يقدم بعض التوصيات التى طرحتها الحكومة الصينية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين ظروفها البيئية، وقد وردت هذه التوصيات فى وثيقة عرفت باسم Agenda 21 أو بأجندة الصين للقرن الحادى والعشرين:

١- استمرار سياسات الإصلاح والانفتاح على الخارج لتحقيق التنمية الاقتصادية.

٢- دعم القدرات ووضع السياسات وسن القوانين والضوابط التى من شأنها دعم التنمية المستدامة. ويجب أن يتزامن ذلك مع وضع نظام صارم لإدارة الموارد وآخر إحصائى يتضمن أهم بيانات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الوعى العام بضرورة تحقيق التنمية المستدامة.

٣- التحكم فى الزيادة السكانية وتحسين حياة السكان.

٤- تعميم التقنيات الزراعية المستدامة التى تلائم الظروف المحلية.

٥- العمل على استحداث مصادر جديدة من الطاقة المتجددة ووسائل جديدة للحد من تلوث البيئة.

٦- العمل على الاستخدام الرشيد للموارد من أجل الحفاظ عليها وتقليل الضغط على وسائل المواصلات.

٧- الحفاظ على الموارد المائية و الحياة البيولوجية، وزيادة الإنتاجية الزراعية والحد من الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية.

فى النهاية، يقول الكاتب إنه يجب مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية للنموالاقتصادى فى الصين (بما فى ذلك استدامة هذا النمو)، ذلك أن الصين تعانى من عدة مشاكل فى سبيل تحقيقها للتنمية المستدامة.

وعن نفس فكرة التحول من الاقتصاد الشيوعى لاقتصاد السوق، فان الفصل الرابع يبحث موضوع "حماية البيئة بالنسبة لاقتصادات الدول الاشتراكية السابقة" وتم نشره فى مجلة حوار التنمية الإقليمية فى ربيع عام ١٩٩٧. ويتم فى هذا الفصل الحديث عن الظروف البيئية التى ظهرت من خلال تحول النظم الشيوعية السابقة إلى اقتصاد السوق، وتأثير ذلك التحول على الظروف البيئية فى تلك المنطقة. فمثلا وعلى الرغم من أن ذلك التحول قد أثمر عن وجود سياسات من شأنها الحد من استنزاف الموارد الطبيعية، إلا أن هذه السياسات لم تنجح فى الحد من فى التلوث البيئى الناتج عن مختلف الأنشطة الاقتصادية. إذن، يجب العمل على وضع سياسات طويلة الأمد تحد من هذا التلوث مع العمل على مكافأة الشركات التى تحافظ على البيئة ولا تلوثها.

أما الجزء الخامس والأخير من الكتاب فيحتوى على فصلين ويحملان عنوان "الصحة البيئية". وترجع أهمية هذا الجزء، مثل سابقه، إلى أنه على الرغم من تركيزه على دراسات حالة من قارة آسيا، إلا أنها من الممكن تعميمها.

بالنسبة للفصل الأول، فهو يحمل عنوان "التعرض للكدميوم فى مقاطعة داى الصينية: التقييم البيئى - الإدارة البيئية - الصحة والآثار الاقتصادية". وقد أعده المؤلف مع كل من زى يونج هونج وكيجوانج باو ونشر فى مجلة الإدارة البيئية والصحة عام ١٩٩١. وفيه يتم تناول موضوع تعامل الحكومة الصينية، بعد بدء إجراء إصلاحات اقتصادية وبيئية عام ١٩٧٨، مع إحدى المشاكل البيئية فى مقاطعة داى. فقد ألزمت الحكومة إحدى الشركات العاملة هناك بضرورة تغيير الأجهزة التى تعمل بها بعد أن تسببت الأجهزة التى تستخدمها الشركة ليس فقط فى حدوث آثار بيئية سلبية فى المنطقة، بل فى حدوث ركود اقتصادى وإصابة العديد من السكان بأمراض مختلفة نتيجة تعرضهم للهواء الناتج عن مادة الكدميوم (فى هذا الاطار، فقد ألزمت الحكومة الشركة بضرورة دفع تكاليف العلاج للمصابين). وقد أدى ذلك إلى التخفيف من الآثار البيئية الضارة وتقليل نسبة الأشخاص المعرضين للإصابة بهذه الأمراض وانتعاش المنطقة اقتصاديا.

أما الفصل الثانى فى هذا الجزء الأخير من الكتاب فأعده الكاتب مع د. ويبويو تحت عنوان "الصحة والمياه النقية كهدف صحى فى إقليم جافا بإندونيسيا" ونشر فى نشرة منظمة الصحة العالمية فى عام ١٩٩٣. ويقول الكاتبان هنا إن وجود مياه نقية ووعى ورعاية صحية وبيئية من شأنه التقليل من نسبة الإصابة بالأمراض. لذا، يجب إعداد دليل يشمل كافة التسهيلات الطبية كالمراكز الصحية -العيادات- المستشفيات والمدارس، وذلك بغرض خدمة الباحثين والمخططين ومتخذى القرار بغية تقديم رعاية صحية أفضل. ثم يعطى الكاتبان مثالا على ذلك من إقليم جافا فى إندونيسيا.

د. ماهيتاب مكاوى

Anthropology in the Sudan : Reflections by a Sudanese Anthropologist Abdel Ghaffar M. Ahmed Utrecht : International Books in Association with OSSREA, 2003.

علم الإنسان في السودان: رؤى عالم

يأتي توقيت صدور هذا الكتاب في منعطف خطير من التنمية السياسية والداخلية في السودان، إنه منعطف الأمل في التوصل إلى اتفاق سلام يضع نهاية للصراع في الجنوب، والقلق من نزاع ناشئ ولكنه قد يصبح مدمرا في إقليم دارفور.

ويقدم الكتاب مقالات هامة تم نشرها حول علم الإنسان في السودان والتي قام بتجميعها د. عبدالغفار م. أحمد. ويتكون الكتاب من عشرة فصول، سبعة منها بقلم عبد الغفار م. أحمد والفصول الثلاثة الأخرى بقلم زملاء له أصغر منه سنا. ويبحث الكتاب تطور علم الإنسان في السودان، وتأثير أعمال ادوارد إيفانس بريتشرد والمساهمة التي قدمتها الأبحاث في علم الإنسان لتحقيق التنمية في السودان.

وتقدم الفصول الأربعة الأولى من الكتاب تحليلا لتاريخ أبحاث علم الإنسان والتدريب في السودان، منذ أول زيارة قام بها سيليجمان في ١٩٠٩-١٩١٠ وحتى سبعينيات القرن الماضي. أما الفصل الثاني، فيقدم نظرة عامة على تطور علم الإنسان في السودان. ويقتفي عبد الغفار أحمد آثار هذا التطور على مدار أربع مراحل منفصلة وبارزة، فتبدأ المرحلة الأولى بزيارة السيد/ سيليجمان بدعوة من الحكومة الاستعمارية بغية سد الفجوات في علم الإنسان في إفريقيا. ولأن سيليجمان قد تدرب ليصبح طبيبا، فقد ركز في عمله على مجال الانثروبومتريات (قياس الجسم البشري). وقد قام سيليجمان بالاشتراك مع زوجته بعمل مسحين: الأول في ١٩٠٩-١٩١٠ والثاني في ١٩٢١- ١٩٢٢. وكان ثاني عالم إنسان يستكمل ما بدأه سيليجمان هو تلميذه ادوارد إيفانس- بريتشرد، والذي كان على غرار سيليجمان، تربطه علاقة وثيقة مع ماك مايكل، السكرتير المدني للسودان في ذلك الوقت.

وتبدأ المرحلة الثانية في عام ١٩٥٨ بإنشاء قسم علم الإنسان والاجتماع في جامعة الخرطوم كمركز للبحث والتدريب. وعلى الرغم من كونه مؤسسة سودانية، فإنه كان قائما على إدارته ولكنه كان في خدمة الحكومة الأهلية. وتعتبر حقبة الستينيات أكثر سنوات القسم ازدهارا، فكان ايان كانيسون رئيسا للقسم وكان بعض العاملين فيه عددا من العلماء، نذكر منهم على سبيل المثال فريديريك بارث، وطلال أسد وجيمس فارس ووينيدي جيمس. ويقول عبد الغفار إن اوائل السبعينيات قد حددت بداية المرحلة الثالثة عندما حصل سودانيون لأول مرة على درجة الدكتوراه وعادوا من الجامعات الأوروبية ليتسلموا إدارة علم الإنسان في السودان. وكان عبد الغفار أحمد نفسه أولهم، حيث تلقى تدريبه في بيرجن بالنرويج على يد فريديريك بارث، وكانت المرحلة الرابعة نوعا من الامتداد للمرحلة الثالثة عندما تولى علماء الإنسان السودانيون أمور البحث والتدريب في البلاد.

الفصل الثالث يحمل عنوان "بعض الملاحظات من العالم الثالث حول علم الانسان والاستعمار: السودان"، وفيه يصف عبد الغفار أحمد بصورة أكبر كيف أثر عهد الاستعمار في السودان على السلوكيات الأولية لعلماء الإنسان الإنجليز تجاه "سكان البلد الأصليين". فيقول إن علم الإنسان كان أداة مهمة في إدارة الاستعمار، وبالمثل، فان السلوك الاستعماري كان له تاثيره على سلوكيات علماء الإنسان. وهكذا، يبدو أن عبدالغفار يشير إلى تأكيد فكرة أنه مع وجود تلك العلاقة الوثيقة بين الادارة الاستعمارية وعلم الإنسان، فانه يجب النظر إلى علماء الإنسان في سياق إطار استعماري.

وفي الفصل الرابع، يقيم عبد الغفار أحمد على عمل السير ادوارد إيفانز- بريتشرد، الذي هيمنت أبحاثه على علم الإنسان الاستعماري في السودان وأثرت على علم الإنسان الغربي بوجه عام. فلقد ساهم إيفانز- بريتشرد بشكل كبير في جمع المادة التي تضمنها كتاب سيليجمان في عام ١٩٥٢ بعنوان "قبيلة باجان في دولة السودان النيلية". فاهتم إيفانز- بريتشارد بدراسة مجموعة نيلية محددة ازاندي (١٩٣٧)، نوير (١٩٤٠)، أنواك (١٩٤٠) وشيلوك (١٩٤٨). ولقد تمت ترجمة عدد منها إلى عدة لغات. وبفضل جهوده، ادرك طلبة علم الإنسان واقع السودان في هذا المجال. ولقد أكد عبد الغفار أن مساهمة إيفانز- بريتشارد لم تكن في مجال البحث التجريبي فقط، بل كان لها تأثير أهم على التطور النظري لعلم الإنسان وكذلك مجالات أخرى كالفلسفة وعلم الاجتماع والدين. ونعطي مثالا للإضافة إلى قائمة عبد الغفار هو كتاب إيفانز- بريتشرد (١٩٦٥) بعنوان "نظريات الدين البدائي". ويختتم عبد الغفار هذا الفصل بملحوظة أبداها إيفانز- بريتشرد في عام ١٩٦٢ تستحق استعادتها هنا مرة ثانية:

وختاما، وبما أنني قمت بأبحاث أنثروبولوجية في السودان بنفسي لعدة سنوات، وقد أحببت كثيرا هذا البلد كما أحببت شعبه، أود التفضل بالسماح لي بإضافة فكرتين أخريين. الأولى هي أنني أود رؤية علماء إنسان من السودان في القريب العاجل يقومون بأبحاث في بلدهم وفي الخارج والثانية هي أن أقترح على هؤلاء الطلبة العديدين الذين يتلقون دورات تدريبية في علم الإنسان في جامعة الخرطوم ضرورة أن يضعوا في اعتبارهم أنه بالرغم من أنهم قد لا يتمنون أن يصبحوا علماء إنسان محترفين، إلا أنهم قد يقدمون خدمة كبيرة لعلم الإنسان ولبلدهم من خلال تسجيل العادات والتقاليد والأدب غير المدون أو المكتوب (إن أمكن تسميته هكذا) لدى شعبهم و الشعوب الأخرى الذين قد يجدون أنفسهم ضمنه قبل أن يفوت الأوان لتسجيلها وهي كلها أمور لا ترجع إلى الماضي فقط، بل إلى الماضي الأبعد مما يمكن تذكره (ص ٦٢-٦٣).

وهذه الكلمات التي يناقشها عبدالغفار تصلح كتذكرة لما يجب القيام به.

إن مقال عبد الغفار بعنوان "صفوة القبيلة: أساس التقسيم الطبقي في السودان"، والذي تمت إعادة طبعه هنا بصفته الفصل الخامس من الكتاب، قد وضع علم الإنسان وعلماء الإنسان كمركز لبحوث وتخطيط التنمية في السودان. ويبني عبدالغفار على النقد الذي قدمه مافيجي لأيديولوجية القبلية ويقوم بتحليل النظام الاجتماعي والسياسي قبل الاستعمار في القرى السودانية فيما يطلق عليه "مراكز قوى". وهكذا، و من خلال إعادة النظر في مفهوم "القبيلة"، يقول إنه "بدلا من معاملة الشعوب على أنها قبائل مكونة على أساس صلات القرابة واحتلال الأرض، فقد يكون من المفيد بشكل أكبر أن نركز على العلاقات التي تحكم عملية تخصيص واستخدام الموارد في المنطقة" (ص٧١). وبينما تبدو وجهة نظره شبيهة بوجهة النظر التي قدمها فريديريك بارث في مقدمة كتابه "الجماعات العرقية والحدود"، إلا أن التركيز مختلف، فعبدالغفار يريد التركيز هنا على المركز بدلا من الحدود باعتباره مكان نشأة القوة، وهو لذلك يستطرد في النقاش:

"وفي حالة السودان، أقترح أنه يمكن النظر إلى الطريقة التي يتم بها تنظيم الوحدات المختلفة باعتبارها تتبع نموذجا بسيطا. فالعملية تبدو كما يلي: يوجد مركز قوة في كل منطقة معسكر أو قرية، الجوهر الأساسي الذي يمكن تتبع أثر شعبه نزولا من أسلاف مشتركة والمطالبة بحقوقه في موارد المنطقة المحيطة. ويجذب هذا المركز التابعين الذين قد يبدون على مسافة من الناحية الاجتماعية والملموسة من جوهر هذا المركز، فعلاقاتهم بهذا المركز تتناسب مع تلك المسافات". (ص ٧١ - ٧٢)

ويوضح الفصل أنه بين أى مركزى قوى أو أكثر فى منطقة ما، هناك أشخاص هامشيون قد يقبلون تغيير تحالفهم وفق المكاسب المتوقعة وهكذا، فإن أى شعب فى منطقة ما ليس مقسما بالطريقة التى قد توحى بها فكرة "القبيلة"، والحدود المفترضة فى هذا المفهوم ليست كلها مبررة. ويقدم عبد الغفار دلائل تاريخية للتأكيد على أن هذه العملية قد حدثت مع عدة مجموعات مسيطرة فى السودان.

والفصل السادس يحمل عنوان "أهمية علم الإنسان الاقتصادى المعاصر". فيقدم أولا أوصافا تاريخية لعلم الإنسان الاقتصادى ليبرز بذلك أهم المساهمات التى قدمها "الجوهريون" مثل جورج دالتون، و"الشكليون" مثل ريموند فيرث، والجماعات الجديدة مثل بارث من ناحية، وجماعة من الجيل الجديد من الماركسيين أغلبهم من الفرنسيين من ناحية أخرى. وكل من الجوهريين والشكليين متهمون بخلوهم من المضمون، فالطرف الأول ينقصه التركيز والثانى يعانى من القيود التى تفرضها نظرية الاقتصاد التقليدية. وبينما يصر عبد الغفار على مسألة القوة، إلا أنه يناقش معالجة ماركس لها التى كانت مقصورة على المؤسسات الأساسية وسمات الرأسمالية كما كانت موجودة فى وقته، وتجاهلت المناطق التى كانت مستعمرة فى ذلك الوقت. ويوضح عبد الغفار أن وجهة نظر بارث هى التى تضع المفاهيم الاقتصادية فى سياقها الاجتماعى. ثم ينتقل الفصل بعد ذلك إلى مناقشة أهمية علم الإنسان الاقتصادى التطبيقى متناولا أهم موضوع تواجهه البلاد النامية، ألا وهو التغيير الناتج عن الاتصال بالعالم الخارجى أثناء سيطرة الاستعمار وبعد الاستقلال. فأثناء فترة الاستعمار، عمل علماء الإنسان لمصلحة الحكام وقاموا بتسهيل التغيير ضمن موضوعاتهم، أما فى مرحلة ما بعد الاستقلال، فلقد كان لعلم الانسان الاقتصادى دوره الحيوى فى تنمية الخطط القومية.

وفى هذا الفصل، لم يكن الاختلاف الرئيسى بين عبد الغفار وعالم الإنسان الاستعمارى حول موضوع التورط، لأنه واحد من المشجعين على مثل هذا التورط، فهو يتعلق بالمبادئ الأيديولوجية التى تقوم عليها فكرة الاستعمار. فبالنسبة لعبد الغفار، لم يكن تطبيق علم الانسان الاقتصادى لمشكلة التنمية والتخطيط مجرد نقطة مهمة، بل كانت أيضا مسئولية.

و قد تمت مناقشة موضوع العلاقة بين علم الإنسان والتنمية بشكل أكبر فى الفصل السابع من هذا الكتاب، وذلك تحت عنوان "نظام يؤكد هويته ومكانه: التشريد والمعونة وعلم الإنسان فى السودان" بقلم منزول عبد الله عسل. فيؤيد منزول علم الإنسان المتعلق بالتنمية. ويناقش أربعة موضوعات مترابطة: التشريد والمنظمات غير الحكومية، والمعونة ودور ومكانة علم الانسان، ثم يعكس ذلك على تجربته الشخصية بصفته عضوا فى فريق معين من قبل منظمة غير حكومية لدراسة التغيير وصياغة استراتيجية لدعم الفقراء فى مدينة الخرطوم. ولتحريم دور عالم الإنسان فى التقاط العمليات الدقيقة للحياة اليومية، فلقد قدم أربع حالات لنساء مشردات وكان التركيز على النساء، لأن برامج المنظمات غير الحكومية والتى يطلق عليها برامج مدرة للدخل تكون موجهة بشكل خاص للنساء. والتقدير الذى يقدمه منزول، والمستند على مصادر أخرى، يقول إن عدد المشردين داخليا يمثل ٢٥٪ من إجمالى عددهم حول العالم، وهو رقم خطير بما أننا قد نعتقد أن هذا الرقم قد ارتفع الآن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حجة منزول بشأن الحاجة إلى وجود "علم إنسان للبيروقراطية" تساعدنا على إدراك كيف أن تفكير البيروقراطيين وصناع القرار يبدو أنه يعكس الإحباطات التى يتقاسمها الباحثون حول البيروقراطية.

وفى الفصل الثامن، الذى يأتى تحت عنوان "علم الإنسان والتخطيط التنموى فى السودان: دراسة حالة حول مشروع جونجلى"، يؤيد عبد الغفار رأى منزول فى الفصل السابق ولكن من منظور مختلف، فيقدم هذا الفصل ثلاث مدارس فى التفكير: (١) فكرة البرج العاجى التى لا تبرر أى دور فى المسائل العملية، (٢) "التفسير الانفصامى" الذى لا يشجع أى دور فى سياسة الصياغة والنقد، (٣) المدرسة التى تقود تورط علماء الإنسان. ويقول عبد الغفار إن أبحاث علم الإنسان تكشف عن اختلافات خطيرة فى قياس علماء الاقتصاد وعلماء السياسة للتنمية الاقتصادية، بل وأوضح حجته من خلال دراسة حالة من مشروع جونجلى. وكان هذا المشروع يهدف إلى تقليل الفاقد من المياه فى منطقة السد فى جنوب السودان من أجل زيادة إنتاج النيل وقدرة التنمية الزراعية فى كل من منطقة جونجلى وفى الشمال. ومن خلال تقديم دراسة مفصلة حول السكان فى منطقة جونجلى (دينكا،نوير وشيلوك) من حيث أدوارهم الاجتماعية، وأنشطتهم الاقتصادية وتقسيم العمال وتخصيص الوقت، يقول عبد الغفار إن عالم الإنسان هو الذى يقود المعرفة الأعمق بالمناطق المحتملة التى يمكن تقديم وتوجيه فكرة التغيير فيها.

وفى الفصل التاسع، الذى يحمل عنوان "البحث الانسانى والاجتماعى حول التنمية والتغيير الاجتماعى فى السودان (١٩٦٠ – ١٩٩٠)"، يبدأ محمد صالح بتوضيح أنه بعد سلسلة من البرامج سيئة الحظ مثل مشروع جونجلى ومشروع أبياى، بدأ علماء الإنسان والاجتماع يحظون بالتقدير لفهمهم عملية التنمية فى السودان. ويقوم محمد صالح بتصنيف موضوعات البحث فى الستينيات إلى ثلاث فئات: (١) استجابة الهياكل الاجتماعية القبلية للنظام الإدارى للاستعمار وظهور صفوة قبلية فى سودان ما بعد الاستقلال، (٢) إمكانية وضع خطة مستقبلية لإعادة استقرار الرحالة، (٣) تأثير اقتصاد السوق على اقتصادات العيش التقليدية. ويتابع محمد صالح النقاش حتى السبعينيات بطريقة مشابهة لتلك التى استخدمها عبد الغفار فى الفصل الثانى، خاصة تعليقات محمد صالح على عولمة الأمور وأولويات البحث فى الثمانينيات، عندما بدأت مؤسسات التمويل الدولية فى التأثير على التوجهات البحثية وما ترتب عليها من استقطاب البحث حول التنمية والتغير الاجتماعى بين العاملين فى مجال التنمية الريفية ومنظمات التنمية الدولية من ناحية، والبحث النقدى النظرى من ناحية أخرى. وبالرغم من أن هذا الفصل يحتوى على قسم بعنوان "بحوث الطلبة الخريجين فى التسعينيات"، إلا أنه لا توجد مناقشات مستفيضة حول مرحلة تنمية البحث.

وفى الفصل الأخير الذى يأتى تحت عنوان "دراسات حول الترحال الرعوى فى السودان: نظرة عامة"، يبدأ إدريس سالم الحسن بتوضيح الحاجة إلى وقفة لإعادة النظر فى الأهداف والمفاهيم والمنهجيات المتعلقة بالترحال الرعوى. وقام بتقسيم الدراسات حول الترحال الرعوى إلى ثلاث مراحل حسب الترتيب التاريخى. فكانت المرحلة الأولى هى المرحلة الاستعمارية التى سيطر عليها عمل سيليجمان وإيفانز-بريتشرد، والثانية وصفها بالمرحلة الانتقالية عندما تولى أيان كانيسون منصب رئيس قسم علم الإنسان والاجتماع. ولقد عمل عدة علماء إنسان فى موضوع الترحال الرعوى فى هذه الفترة، ومن ضمنهم أيان كانيسون وطلال أسعد وفريدريك بارث، والذين تمت مناقشة خلافاتهم النظرية بعناية وتم إبرازها، وكذلك بالنسبة لتأثيرهم لاحقا على علماء الإنسان السودانيين من المهتمين بالترحال الرعوى. أما المرحلة الثالثة، فهى عندما كان علماء الإنسان السودانيون معنيين بما يمكن عمله مع الرحالة. وهو يبرز مساهمة عبد الغفار أحمد والحسن محمد صالح وعباس أحمد محمد. كما يشير هذا الفصل أيضا إلى تدخل علماء الإنسان من غير السودانيين، خاصة جونار هالاند، جونار سوربو ولايف مانجر، وهم جميعا طلبة تتلمذوا على يد فريدريك بارث. وأخيرا، يقول هذا الفصل إن المجاعة والتصحر، واللذين أثرا على الأنظمة الرعوية، قد حددا الوضع الحالى للبحث الأنثروبولوجى حول الرعوية.

وفى هذا الكتاب، استطاع عبد الغفار أحمد تجميع مجموعة من المقالات التى تناولت عدة نواح من البحث الأنثروبولوجى ومساهمته فى التنمية فى السودان. وبتتبع فكرة التدخل، نجد أن عبد الغفار أحمد قد لعب دورا مؤسسيا مهما بصفته عميدا مؤسسا لكلية العلوم الاجتماعية فى جامعة جوبا وبصفته مديرا لمجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية فى الخرطوم، وكان مؤخرا السكرتير التنفيذى لمنظمة البحوث فى العلوم الاجتماعية فى شرق وجنوب إفريقيا

OSSREA. إلا أننا مازلنا بحاجة إلى مزيد من التدخل. بعد الملاحظة التى أبداها عبد الغفار فى مستهل الكتاب حول كيفية تشجيع عالم الإنسان البنائى السير إيفانز- بريتشرد لأسطورة "القبائل النيلية" التى يستمد منها جون جارانج حربه ضد الخرطوم. وحيث إننا نأمل فى اقتراب هذه الحرب من نهايتها، بدأت حرب أخرى فى إقليم دارفور. وقد يتعجب البعض من أن شريف حرير رئيس المفاوضين الحالى لإحدى الجماعات المتمردة فى دارفور، وهى جيش تحرير السودان، هو عالم إنسان اجتماعى آخر تلقى تدريبه على يد بيرجن.

وبعد إبراز المساهمات القيمة فى هذا الكتاب حول القبائل وأسلوب الحياة الرحالة، أتوقع أن أرى فصلا عن المساعدة التى يمكن أن يقدمها علماء الإنسان لتوسيع معارفنا حول النواحى الدقيقة للنزاع فى السودان، وبالتالى توضيح الوسائل الممكنة للحل. وأخيرا، فإن السلام يعتبر المكون الجوهرى لتحقيق التنمية.

خالد يوسف خلف الله

مؤلفات حديثة

علاقات دولية :

A Dialogue on Religion and U.S. Foreign Policy in an Unjust World. Brookings Institute 2004.

حوار عن الدين والسياسة الخارجية الأمريكية:

أدار معهد بركنجز الأمريكى حوارا عن الدور الذى يلعبه مفهوم الدين وعن المبادئ الدينية والادعاءات الدينية وأثرها على رسم السياسة الخارجية الأمريكية. اشترك فى الحوار عدد كبير من خبراء السياسة فى أمريكا وكذلك من انجلترا وألمانيا.

Stephen Szabo. Parting Ways. Brookings Institute, 2004.

التحالف المتازم :

دراسة شاملة للعلاقات الأمريكية – الألمانية منذ الحادى عشر من سبتمبر، تتناول أسباب الخلاف وتستشرف مستقبل هذه العلاقة فى إطار تحالف شمال الأطلنطى.

Bates Gill. Contrasting Visions. Brookings Institute, 2004.

النظام الدولى ما بين امريكا والصين :

دراسة قيمة للنظرة الأمريكية والصينية لمفهوم النظام الدولى ولدعائم النظام. يقارن المؤلف بين النظريتين ويقدم سيناريوهات لما قد تتمخض عنه الاختلافات بين العملاقين خاصة أن بينهما مصالح متشابكة بخصوص التجارة والسلاح النووى.

Ashley Tellis and Michael Wills. Strategic Asia 2004-.5 The National Bureau of Asian Research in Seattle, 2004.

مستقبل آسيا .. دراسة استراتيجية :

يتضمن هذا العمل جزءا عن القوى العظمى ومصالحها فى القارة الآسيوية، من خلال دراسة علاقات كل من الصين واليابان وكوريا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. يتضمن العمل جزءا أخر عن المناطق والصراعات الحساسة فى القارة الآسيوية، ومنها منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. وأخيرا يتضمن الكتاب جزءا يستشرف مستقبل القارة وأهم الصراعات التى قد تتفجر فيها.

Thomas Carothers. Critical Mission. Carnegie Endowment for International Peace, 2004.

المهمة الحرجة :

دراسة جيدة للمهمة التى أخذتها إدارة بوش على عاتقها وهى نشر الديمقراطية فى العالم خاصة فى منطقة الشرق الأوسط. يتضمن الكتاب الأجزاء الآتية :

١- تاريخ عملية نشر الديمقراطية فى السياسة الخارجية الأمريكية مع حصر شامل لمعظم مشاريع مساعدة الديمقراطية.

٢- أهم عناصر برامج الدعم لنشر الديمقراطية.

٣- اهم معالم الحالة الديمقراطية دوليا.

٤- المهمة فى الشرق الأوسط.

Anatol Lieven. America Right or Wrong. Oxford University Press, 2004.

هل أمريكا على حق ام على باطل ؟ :

دراسة تحليلية لمفهوم الوطنية من منظور أمريكى، يتعقب فيها الكاتب تاريخ الحالة الوطنية الأمريكية وجذور الوضع الراهن فى التاريخ الأمريكى، ثم يتحول لتحليل الحالة الوطنية الراهنة وعلاقتها بالدور الإسرائيلى وبالشرق الأوسط ككل.

آسيا :

Strobe Talbot. Engaging India : Diplomacy, Democracy & the Bomb. Brookings Institute, 2004.

الدبلوماسية، الديمقراطية والقنبلة الذرية فى الهند :

فى مايو ١٩٩٨، فجرت الهند قنبلة ذرية تحت صحرائها مما استدعى من باكستان عملا اختباريا مماثلا بعدها بأسبوعين، وقد نتج عن هاتين العمليتين الاختباريتين حركة دبلوماسية واسعة وطويلة ضمت الولايات المتحدة وعلى رأس وفدها تالبوت مؤلف هذا الكتاب، قام تالبوت فى كتابه بتحليل دقيق للأمور والشخصيات والعقليات التى واجهها فى الهند.

Stephen P. Cohen. Idea of Pakistan. Brookings Institute, 2004.

فكرة باكستان :

كيف يرى الأمريكيون هذه الدولة التى هى شريك فى صراع إقليمى – من أخطر الصراعات الاقليمية فى النظام الدولى المعاصر، وفى نفس الوقت حليف للدولة العظمى فى حربها ضد الإرهاب.

Bahtiar Effendy. Islam & the State in Indonesia. Institute of Southeast Asian Studies, 2003, 266 Pages.

الإسلام والدولة فى إندونيسيا :

دراسة قيمة لعلاقة الإسلام بالسياسة فى أكبر الدول الإسلامية: إندونيسيا. منذ انتهاء عهد الرئيس سوهارتو فى مايو ١٩٩٨، يتعقب المؤلف التطورات السياسية منذ ذاك التاريخ، خاصة انتشار الأحزاب (١٨١ فى مجموعها) ومعظمها يطعم برامجه برموز إسلامية.

Leo Suryadinata. Ethnic Relations & Nation-Building in Southheast Asia. Institute of Southeast Asian Studies, 2004.

بناء الدولة القومية رغم الاختلافات العرقية :

دراسة جيدة ومقارنة تحليلية لحالة كل من

إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة للوقوف على اليات بناء الدولة القومية مع وجود اختلافات عرقية ودينية فى هذه المجتمعات. يشارك فى هذا الكتاب مجموعة من الخبراء الذين يوضحون وجهات نظر الفرق والجماعات العرقية المتعددة.

الشرق الأوسط :

Gilles Kepel . The War for Muslim Minds & the West. Harvard Edition. Belknap Press, 2004.

العقل الإسلامى والغرب :

يتعقب خبير الحركات الإسلامية الخطوط العريضة للفكر الإسلامى، المتطرف منه والمعتدل موضحا الفروق ونقاط الالتقاء، ومستشرفا المواقف الإسلامية المستقبلية من إسرائيل والديمقراطية والتدخل الأمريكى فى عمليات الإصلاح بالمنطقة.

Thomas Carothers & Marina Ottaway. Uncharted Journey : Promting Democracy in the Middle East. Carnegie Endowment for International Peace. 2005, 300 pages.

نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط :

دراسة تحليلية لحالة الديمقراطية فى الشرق الأوسط ولكيفية مساعدة عمليات الإصلاح الديمقراطى بطريقة واقعية تأخذ تاريخ المنطقة وصراعاتها فى الاعتبار.

Steffen Wippel. Wirtschaft in Vorderen Orient. Klaus Schwarz Verlag. 2005, 298 pades.

الاقتصاد فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :

دراسات حالة لعملية الإصلاح الاقتصادى والتعاون العربى - الأوروبى من خلال ١٥ فصلا تتضمن دراسات عن الإصلاح الاقتصادى والمؤسسى فى مصر، والتعاون الألمانى - المغربى فى مجال السياحة، والوجود السنغالى فى الاقتصاد المغربى، ورأس المال الدولى والاقتصاد الأردنى، والإصلاح الاقتصادى فى اليمن وسوريا.

Maha Abdelrahman. Civil Society Exposed. American University in Cairo Press. 2004, 256 pages.

فضيحة المجتمع المدنى فى مصر:

دراسة جيدة لمفهوم المجتمع المدنى وواقعه فى مصر. تقوم الكاتبة بتحليل نقدى لافتراض أن المجتمع المدنى وسيلة لتحقيق الديمقراطية، وتوضح كيف أن المجتمع المدنى ساحة نزاع وشمولية.

دراسات عن العالم الإسلامى والإسلام :

Robert Hefner. Remaking Muslim Politics. Harvard University press, 2004, 408 pages.

دليل الإسلام السياسى :

عمل جماعى لكوكبة من خبراء الإسلام السياسى الغربيين والشرقيين قاموا بتحليل الدور الذى يلعبه الإسلام فى تحديث السياسة، وفى رسم الطريق لعملية الإصلاح المجتمعى فى كل من تركيا وماليزيا واندونيسيا وإيران.

Olivier, Roy. Globalized Islam. Columbia University Press, 2004.

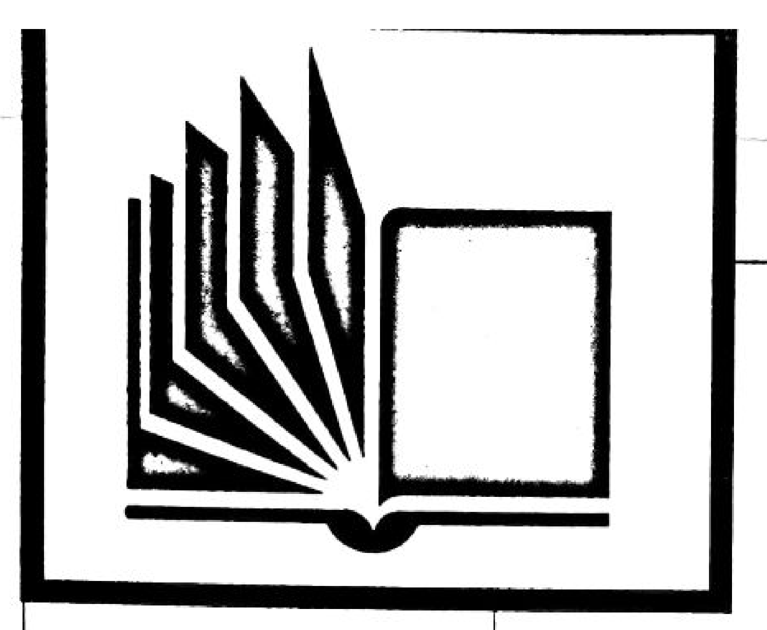
عولمة الإسلام :

إن أكثر من بليون نسمة ينتمون إلى الإسلام، ثلثهم تقريبا يعيشون كأقليات فى دول غير إسلامية. ولذلك فقد قام الكاتب بدراسة توضح كيف أن الإسلام كدين وثقافة قد أصبح جزءا من العولمة وليس خارجين عليها، ثم يتحول الكاتب إلى موضوع التطرف الإسلامى، شارحا كيف أنه دليل على صعوبة عملية عولمة الإسلام وكثرة مشاكلها على المستوى الفردى قبل الجماعى.

ن . م

Scanned with CamScanner

مؤلفات عربية



التقرير الاستراتيجي العربي عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤

القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤

مثلت قضايا الإصلاح والحريات والأمن، محور التفاعلات والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية خلال العام المنقضي. فقد كان لاحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية والبريطانية - وما تبعه من تداعيات - الأثر الأكبر في طرح قضية الإصلاح والحريات داخل البلدان العربية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من جانب، وإثارة معضلة الأمن العربي والإقليمي عبر مجموعة من الرؤى العربية والدولية وملامح الترتيبات الأمنية الإقليمية الجديدة من جانب آخر.

من هنا جاء تركيز التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤، على تفاعلات تلك المرحلة متناولا تلك القضايا، ليثير بدوره العديد من الإشكاليات المرتبطة بضرورات الإصلاح السياسي وإعادة ترتيب العلاقات العربية - العربية من خلال تفعيل دور جامعة الدول العربية، والمعادلة الحاكمة للتفاعلات الإقليمية في المرحلة القادمة.

فقد ركز التقرير في معالجته للقضايا السابقة على عوامل استنهاضها، والتي تتمثل مجملها في: الأزمة العراقية وتطورات الداخل العراقي بعد عام من الاحتلال. وقضايا التفاعلات الدولية بأبعادها المختلفة العسكرية والسياسية والاقتصادية. إلى جانب تناول تفاعلات المستوى الإقليمي والمتمثلة في العلاقات العربية - الإيرانية والتركية، وتطور الأحداث في الصراع العربي - الإسرائيلي. بالإضافة إلى متابعة وتحليل ما شهده الداخل العربي من محاولات لإصلاح الجامعة العربية، ورصد تطورات الوضع في السودان وأبرز القضايا المغاربية، وتفاعلات ونتائج الانتخابات في العالم العربي، ومحاولات الدولة السعودية في الإصلاح، وتأثير تطورات الوضع الإقليمي على السياسة الدفاعية السورية. وأخيرا تناول التقرير أبرز قضايا الداخل المصري، والدور الإقليمي المصري تجاه القضية الفلسطينية.

فبالنسبة للأزمة العراقية وتطورات الداخل العراقي، أكد التقرير على أن المسألة العراقية قد مثلت تحديا رئيسيا للولايات المتحدة الأمريكية، والتي أخذت على عاتقها إسقاط نظام صدام حسين وإعادة بناء "العراق الجديد". فقد اتسم الأداء الأمريكي في التعامل مع المسألة العراقية في مرحلة ما بعد صدام، بقدر ملحوظ من "التخبط والارتباك". ففي الوقت الذي حققت فيه الولايات المتحدة انتصارا عسكريا كاسحا على نظام صدام حسين، فإنها فشلت بشكل واضح في إعادة بناء العراق وتدشين نظام شرعي ضمن حالة الاستقرار الداخلي ويساعد على استكمال الإعمار. إذ كانت الفوضى هي السمة الرئيسية للوضع الداخلي، والتي زادت من حدتها ممارسات الاحتلال وقراراته المتعلقة بحل جميع الأجهزة الحكومية وخاصة الجيش والأجهزة الأمنية وحزب البعث. الأمر الذي خلق بيئة مواتية لصعود المقاومة وساهم في تصاعد عملياتها بصورة لم تكن متوقعة، على الرغم من حالة الغموض التي تشوب هياكلها وانتماءاتها الايديولوجية وأهدافها السياسية. كما كان لقصور الأداء الأمريكي في المجال الأمني في العراق، أثر واضح على أدائه في عملية إعادة الإعمار، والذي اتسم "بالتباطؤ والغموض" مما زاد من حدة توتر الأوضاع الداخلية، وبالتالي عدم الاستقرار وتزايد السخط الشعبي الداخلي.

وفي هذا السياق، اهتم التقرير برصد الانعكاسات الإقليمية للاحتلال الأمريكي للعراق، مركزا على تحديد الموقف المصري ودول مجلس التعاون الخليجي إزاء "عراق ما بعد صدام"، بالإضافة إلى الإشكاليات السياسية والأمنية التي خلفها والمرتبطة بالتحولات في الميزان الاستراتيجي الإقليمي، والدور العربي في إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة. إلى جانب تزايد الضغوط الخارجية بشأن التعجيل بعملية الإصلاح الداخلي في المنطقة، والتي جاءت متوافقة إلى حد بعيد مع مطالب الداخل العربي، الأمر الذي جعل من أية خطوة داخلية للإصلاح تبدو وكأنها استجابة للضغوط الخارجية وليس لضرورات داخلية.

وعلى صعيد التفاعلات الدولية، فقد أدت التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية إلى بلورة جملة التفاعلات على المستوى الدولي حول مسألة "الحرب على الإرهاب". ويعد تعاظم الاهتمام الدولي بقضايا منع الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل بصفة عامة، مع تزايد المخاوف من امتلاك الجماعات الإرهابية للأسلحة النووية واستخدامها في عمليات تخريبية مستقبلا، أحد أبرز ملامح ذلك التأثير على تفاعلات المرحلة على المستوى الدولي. وفي الوقت نفسه، لم تكن منطقة الشرق الأوسط بمعزل عن هذا الاتجاه العالمي، خاصة وأن الحرب الأمريكية على العراق ركزت دعايتها على ضرورة تجريد نظام صدام من أسلحة الدمار الشامل، بدعوى تهديد النظام للأمن والاستقرار العالمي. وفي هذا الصدد أكد التقرير على أن مدخل السياسات المنفردة الخاصة بالولايات المتحدة، أصبح هو المدخل الرئيسي للتعامل مع مشكلات التسلح في الشرق الأوسط.

وفي موضع آخر للتفاعلات الدولية، ركز التقرير على عدد من القضايا الدولية الهامة، التي تمثلت أبرزها في الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومحاولات تنشيط الجانب الأوروبي لها، ذلك عبر تفعيل مجموعة ٥+ ٥ من جانب، وتوظيف المنتدى المتوسط من جانب آخر. الأمر الذي بلور ما سمي بـ"استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتعزيز المشاركة مع العالم العربي". كما أوضحت تفاعلات المرحلة السابقة، سمة العمومية في تعامل الاتحاد الأوروبي مع القضايا العربية، لا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. إذ ركزت معظم التصريحات والبيانات الصادرة عن القمم الأوروبية، على عناصر خارطة الطريق والتأكيد على إقامة دولتين ديمقراطيتين فلسطينية وإسرائيلية تتعايشان معا في سلام.

كما لم تكن تطورات الأحداث على صعيد قضية كشمير بمعزل عن تناول التقرير للبعد

الدولى خلال العام المنقضى، فى ظل التفاعل الإيجابى من جانب الهند مع الدعوات الباكستانية لبدء مفاوضات مباشرة بين الطرفين. وفى سياق الاهتمام بتطور النظام الدولى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، جاء تركيز التقرير على رصد حالة المعلوماتية فى العالم فقد باتت تكنولوجيا المعلومات تستحوذ على أهمية قصوى فى ظل النظام الدولى الراهن، فيما وصفت الثورة المعلوماتية الحالية بالموجة التطورية الثالثة، انطلاقا من قدرتها على دفع المجتمعات الإنسانية إلى حيز متطور قائم على محورية للمعرفة والمعلومات وبالنسبة لحالة المعلوماتية فى العالم العربى، فقد أشار التقرير إلى أن هناك عددا من المجالات التى تقود تطبيق استراتيجيات المعلوماتية والاتصالات، ومنها مبادرات بناء التكنولوجيا، وإقامة مؤسسات البحث والتطوير، ودرجة الوعى بالمعلوماتية لدى حكومات الدول العربية وخططها الاستراتيجية فى هذا المجال

أما عن التفاعلات العربية الإقليمية، فقد ركز التقرير على انعكاسات الحرب الأمريكية على العراق على العلاقات العربية - الإيرانية والتركية إذ شكلت عملية التنسيق الإقليمى بشأن أحداث العراق ركيزة جوهرية فى سياستى كل من إيران وتركيا تجاه الدول العربية فى فترة ما بعد احتلال العراق. الأمر الذى دفع العلاقات البينية باتجاه مزيد من التنسيق والتعاون، على الرغم من تضارب المصالح والرؤى حول عدد من القضايا الإقليمية من ناحية، وتطورات الوضع فى العراق من ناحية أخرى. وفى الوقت نفسه تناول التقرير - بالرصد والتحليل - دور الهيئة عبر الحكومية للتنمية "إيجاد" فى تسوية المنازعات الداخلية، فى ظل تزايد هذا الدور فى حالتى السودان والصومال، ليثير التقرير بدوره إشكالية رئيسية هامة مفادها "دور المنظمات الإقليمية غير العربية فى تسوية القضايا العربية". ليبدأ التقرير فيما بعد برصد محاولات الإصلاح العربى سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى "المؤسسى" المتمثل فى جامعة الدول العربية.

فقد شكلت التفاعلات الإقليمية والدولية السابقة ملامح وضرورات الإصلاح الشامل، كمدخل لإعادة ترتيب الواقع العربى من جانب، وشحذ طاقات وقدرات المجتمعات العربية بما يتوافق وتحديات المرحلة الراهنة من جانب آخر. إذ كان لكثافة التفاعلات التى شهدتها الساحة العربية تجاه العديد من القضايا والملفات الهامة مثل: قضية الإصلاح الداخلى، وتداعيات الوضع فى العراق، وقضية السودان، وطبيعة النظم العربية وعلاقاتها بالولايات المتحدة، دور هام فى دفع آلية العمل العربى نحو ما يمكن اعتباره "التوافق مع الضغوط الدولية" بالقدر الذى لا يؤثر على المعادلات التى تحكم العلاقات القائمة بين الجانب الرسمى والمعارضة سواء على المستوى الوطنى أو الإقليمى وهو ما بدا جليا فى تعامل الحكومات مع دعاوى الإصلاح الداخلى والخارجى، بإدخال قدر من الإصلاحات للحد من الضغوط الخارجية، التى لم يكن من المتصور تجاهلها على الرغم من رفضها، فيما عرف بـ الإصلاح من أجل الحفاظ على الوضع القائم

وإلى جانب قضية الإصلاح، برزت تطورات الوضع فى السودان كنموذج لمأزق الدول العربية وعلاقاتها بالمجتمع الدولى، حيث أظهرت تطورات الوضع فى دارفور وما تبعه من مساع لتدويل المشكلة، قدر الخطر الذى يحيط بمستقبل السودان ككيان موحد مستقل وبالتالى حجم المخاطر التى قد تهدد الأمن القومى العربى والمصرى مستقبلا

وفى سياق رصد التفاعلات العربية - العربية، تناول التقرير حالة منطقة المغرب العربى كنموذج تعترضه العديد من العقبات التى تحول دون تفعيل آلية التعاون المشترك بينهما. فقد بدا واضحا أن الأحداث والتفاعلات التى شهدتها منطقة المغرب العربى خلال الفترة السابقة، لم تسهم فى إحداث تغير ملحوظ على الأوضاع التى تشهدها المنطقة سواء على الصعيد الإقليمى أم على الصعيد الداخلى فى بلدان المنطقة، حيث ظلت العلاقات المغاربية على ذات النمط من التفاعل الذى يحرص على الإبقاء على مستوى الاتصالات والعمل المؤسسى دون الدفع باتجاه التحريك الفعلى للعلاقات البينية. فعلى الرغم من التحولات السياسية الواضحة التى شهدتها ليبيا فى سياستها الخارجية، وإجراء الانتخابات فى الجزائر وموريتانيا، إلا أن ذلك لم يكن له مردود إيجابى على التفاعلات المغاربية.

وفى هذا السياق، عرض التقرير لتحولات السياسة الخارجية الليبية على الصعيدين الدولى والإقليمى، والتى بدأت بالتخلى عن دعم الإرهاب وإعادة العلاقات مع أوروبا وإنهاء حالة العداء مع أمريكا. وقد هدفت تلك التحولات فى مجملها إلى إعادة رسم ملامح الدولة الليبية وتحويلها من دولة ثورية إلى دولة لديها قدر من المرونة يؤهلها للتوافق مع النظام الدولى. وفى المقابل رصد التقرير تداعيات الانتخابات الجزائرية والموريتانية، ومردودها السياسى على عملية الإصلاح والتحول الديمقراطى فى هاتين البلدين.

وعلى صعيد التفاعلات والأحداث التى شهدتها الساحة السياسية المصرية، فقد استحوذت قضية الإصلاح السياسى حيزا ملحوظا من الحوار والجدل فى الداخل المصرى، حيث انعكست تداعيات احتلال العراق وما أثارته من إشكاليات متعلقة بالإصلاح السياسى، وأداء الاقتصاد المصرى، على تزايد المطالب والدعاوى الداخلية المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسى الشامل. وفى هذا الصدد حاولت الحكومة الخروج من حالة الجمود التى تسيطر على الحياة السياسية والحزبية فى مصر، وذلك من خلال قيام الرئيس مبارك بإطلاق دعوى للحوار الوطنى يضم كافة التيارات الحزبية المعارضة. وفى الوقت نفسه، بدا أن هناك إجماعا على ضرورة أن يشمل الإصلاح السياسى والدستورى النقابات المهنية والعمالية باعتبارها تمثل قطاعا نشطا فى المجتمع المدنى المصرى، يمكن أن يساهم فى دفع عملية التطور الديمقراطى فى مصر.

وفى إطار التفاعلات المرتبطة بعملية الإصلاح داخل مصر، تناول التقرير أثر ذلك المناخ على مؤسسات الدولة من زاوية التأثير المتبادل، مركزا على مؤسستى مجلس الشعب والمحكمة الدستورية العليا. فقد اقتصرت معالجة التقرير لأداء مجلس الشعب على قضية العضوية وتدخل القيادة التنفيذية بطلب تفسير من المحكمة الدستورية العليا لحسم ذلك الخلاف والجدل حول قانون مجلس الشعب. لذا جاء تناول أداء المحكمة الدستورية العليا وتأثيرها على الحياة السياسية المصرية، متسقا مع تطورات الأحداث السابقة. وهنا أكد التقرير على أن المحكمة الدستورية العليا تلتزم بإطار النظام السياسى ومبادئه وتعمل على خدمة أهدافه. وهو ما تجلى فى أحكامها الخاصة بتحديد طبيعة الاستفتاء الشعبى على الموضوعات التى يستطيع رئيس الجمهورية طرحها على الشعب لاستفتائه، إلى جانب دورها فى المجال الاقتصادى والتى برزت فى تصفيتها مختلف جوانب الاقتصاد الاشتراكى. واستكمالا لرصد تطورات الوضع الداخلى، تناول التقرير الأداء الاقتصادى المصرى عبر عدة مؤشرات مثل: معدلات النمو الاقتصادى، وحجم الاستثمارات المنفذة فى السوق المصرية.

وعلى الصعيد الخارجى، تناول التقرير الدور المصرى فى تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى فى مساره الفلسطينى - الإسرائيلى، باعتباره الأنشط والأكثر فاعلية فى مواجهة العديد من التحديات الخارجية الخاصة بتحولات المجتمع الإسرائيلى والتطورات الإقليمية الناجمة عن حرب العراق. وقد خلص التقرير فى هذا الصدد، إلى أنه على الرغم من نشاط الدور المصرى إلا أن فاعليته لم تكن على مستوى الأوضاع الراهنة، نظرا للعديد من العقبات التى أفرزتها تغيرات الوضع الداخلى والإقليمى والخارجى للصراع.

من هنا فقد حاول التقرير رصد أهم وأبرز القضايا التى شهدتها المنطقة خلال العام الماضى، معتبرا أن المسألة العراقية وتداعياتها، قد مثلت محور تفاعلات المرحلة على مستوياتها الداخلية والإقليمية والدولية، والتى بلورت بدورها ملامح التفاعلات الإقليمية والدولية فى المستقبل المنظور.

إبراهيم أحمد عرفات

عصر التشهير بالعرب والمسلمين: نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

د. جلال أمين

القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٤

تعرض العرب والمسلمون لما تعرض له سائر الشعوب التي خضعت للاستعمار الغربي لهذه الحملات من التحقير والاعتداء المعنوي، ولكن أضيفت الى ذلك في الخمسين عاما الماضية، حملات التشهير المستمرة من جانب الصهيونية، واستمر ذلك دون انقطاع منذ إعلان الدولة الاسرائيلية منذ نحو نصف قرن. ثم حدث في السنوات الأخيرة ماضاعف هذا التشهير خاصة عقب أحداث ذلك اليوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فأصبح العرب والمسلمون أكثر شعوب العالم تعرضا لحملات تشويه السمعة، وهي حملات لا تستهدف إلا تسهيل أهداف اقتصادية وسياسية.

يتناول هذا الكتاب، من زوايا مختلفة، هذه الحملات الظالمة للتشهير والإساءة الى العرب والمسلمين.

وقد جاء القسم الأول من الدراسة تحت عنوان "القديم والجديد في النظام العالمي وموقع العرب والمسلمين منه" فيذكر الباحث أنه كان من الطبيعي، بعد أن سقط الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي في دولة بعد أخرى في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أن نتوقع بزوغ نظام عالمي جديد، يعاد فيه ترتيب العلاقات الدولية ومناطق النفوذ.

وقد حدث بالفعل خلال الثلاثة عشر عاما الماضية، ما يؤيد هذا التوقع، سواء في صورة حروب جديدة، أو ظهور ميادين لتوترات ومنافسات لم تكن قائمة من قبل، ولابد إذن أن نتوقع أن يكون في النظام العالمي الذي يتشكل الآن، عناصر ثابتة لا تتأثر بسقوط نظام وصعود آخر، ومن أهم هذه العناصر الثابتة:

١ - غلبة المصالح الاقتصادية وقيامها بدور أساسي في تشكيل السياسات والعلاقات الدولية.

٢ - استعداد الطرف الأقوى لارتكاب أبشع الأعمال اذا وجدها ضرورية لتحقيق أهدافه.

٣ - الميل المستمر الى الزعم بغير الحقيقة في الحديث عن الأهداف المتوخاة.

٤ - اختراع أحداث قد تضفي المشروعية على استخدام وسائل لا يمكن أن يقبلها الضمير العام بسهولة.

ولكن ما يهمنا الآن بوجه خاص ما صحب التطور الأخير في النظام العالمي في أهدافه ووسائله، من تطور مواز في موقع العرب والمسلمين منه، فالعالم العربي يثير نوعا آخر من الاحتياجات الجديدة لايثور مثله في أي منطقة أخرى في العالم، ويرجع ذلك الى سببين أساسيين، يتعلق أحدهما بالنفط والثاني بإسرائيل.

إن كلا الأمرين: النفط وإسرائيل، يتطلبان الآن إعادة ترتيب للمنطقة العربية بأسرها، وبالتالي بات الذي يناسب ظروفا لهذه، سواء فيما يتعلق بأهداف النظام العالمي الجديد أو أهداف إسرائيل، اختراع عدو جديد يسمى "الإرهاب" وعلى الأخص "الارهاب الإسلامي والعربي".

ويتطرق الباحث في القسم الثاني المعنون: "الحملة الأمريكية /البريطانية على العراق" الى الحديث عن زعم الولايات المتحدة أن الغرض من هجومها على العراق هو إرساء قواعد الديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية، هذا الزعم قد تحول الى فضيحة عندما رأينا ما أحدثته القوات المهاجمة من خراب وتدمير وقتل وتشريد، ثم عندما أخطرنا بعد إتمام الهجوم بأن الذي سيتولى الحكم في العراق عسكريون أمريكيون بدلا من العسكريين العراقيين.

وبالتالي لم يكن ماحدث في العراق إذن أكثر أو أقل من هجمة استعمارية جديدة من طرف مدجج بأحدث أنواع الأسلحة على طرف تم التأكد من تجريده من السلاح قبل أن يبدأ الهجوم. ولأهداف تتخلص في النهاية في النهب، والاستغلال الاقتصادي فقد أصبح ما سمي بحصول دول العالم الثالث على استقلالها في منتصف القرن العشرين يبدو الآن أنه كان صوريا الى حد بعيد، وقصير العمر بأكثر مما نتصور.

فقد اقترنت الحضارة الغربية منذ نشأتها منذ نحو خمسة قرون بشن الحروب الاستعمارية بين الحين والآخر وكذلك اقترنت الحضارة الغربية بالحروب فيما بين الدول الأوروبية نفسها، ثم انضمت اليها الولايات المتحدة في القرن العشرين.

بالتالي، برزت أكبر فضيحة للحضارة الغربية الحديثة، وذلك أثناء الهجمة الاستعمارية الأخيرة على العراق، وهي هذا الالتجاء غير المسبوق في سبيل تبرير الأعمال غير الأخلاقية، وفي سبيل إسكات أصوات المعارضين للحرب على العراق، الى استخدام وسائل غسل المخ والتلاعب بعقول الناس، وهذا الإصرار على خلط الحق بالباطل.

ويناقش الباحث في القسم الثالث "ثورة معلومات.. أم تلويث للمخ؟" فيذكر الباحث أنه لاحظ منذ يوم "١١ سبتمبر ٢٠٠١" أن كثيرا من الناس يقبلون الكثير مما تردده وسائل الإعلام عن الحادث، وعن المتهمين بارتكابه وأهدافهم من ورائه، على الرغم من أن جزءا كبيرا مما تقوله وسائل الإعلام يتعارض تعارضا صارخا مع المنطق السليم، بل ومع بعض البديهيات، وأصبح الواقع أننا مازلنا نتعامل مع مايرد إلينا من وسائل المعلومات وكأنها في الأساس معلومات محايدة خالية من التحيز، ونميل الى التمييز، بأكثر ما ينبغي، بين "التعليق" الذي نعرف أنه قد يكون متحيزا، و"المعلومة" التي نعاملها وكأنها محايدة.

إن الخطر من استخدام وسائل الإعلام على هذا النحو ليس هو مجرد أنه يؤدي بالناس الى اعتناق أفكار خاطئة، ولكنه يصل الى حد تشكيل عواطف الناس وتوجيه هذه العواطف في الاتجاه الذي يحقق مصالح المسيطرين على هذه الوسائل. إن ماحدث من اعتداء على العراق لم يحدث فقط بالمدافع والبنادق، والدبابات، بل حدث أيضا بأجهزة التصوير ورسائل مندوبي التليفزيون والصحف ووكالات الأنباء، والقتل المادي الذي جرى لآلاف العراقيين لايقل عنه ظلما وقسوة القتل النفسي الذي جرى للملايين من العرب والمسلمين في العراق وخارج العراق.

وقد اصطلح على تسمية الوسائل التي تم بها هذا النوع من القتل "بوسائل الاعلام" ثم يتحدث المؤلف عن "الديمقراطية والإرهاب"، حيث يثار تساؤل رئيسي "هل تحقيق المزيد من الديمقراطية سوف يساعد في القضاء على الإرهاب؟" فيذكر المؤلف أن الارهاب متنوع وكذلك الديمقراطية، ومن ثم لا يمكن أن تكون هناك إجابة موجزة ومحددة عن أثر الديمقراطية في الإرهاب، لأن نوع هذا الأثر لابد أن يتوقف أولا على المقصود بالديمقراطية (ديمقراطية سياسية) أم (سياسية واجتماعية) وعلى المقصود بالإرهاب، وعلى ما إذا كان إدخال الديمقراطية في دولة غير ديمقراطية يتم بطريقة إرهابية أو غير إرهابية، كما لابد أن يتوقف أيضا على ما إذا كانت المنظمة التي تمارس الإرهاب تدير شئونها بطريقة ديمقراطية أم غير ديمقراطية.

ويتابع الباحث الحديث عن "الأمريكيون وتغيير نظم التعليم العربية" فلم تمض أكثر من أيام معدودة على احتلال الأمريكيين للعراق، حتى أعلن مسئولون في الإدارة الأمريكية عزمهم تغيير مناهج التعليم في العراق، ومراجعة الكتب المقررة على الطلاب، وقد قال الأمريكيون في تبرير ذلك:-

أولا: إنهم يريدون تخليص الكتب المدرسية في العراق من أي شئ ينطوي على تمجيد الرؤساء، كصدام حسين مثلا:

ثانيا: إن نظام التعليم في البلاد العربية كلها

نظام لا يتفق مع نظريات التعليم الحديثة وبالتالي الزعم بأن أسلوبنا في التعليم يشجع على التعصب ويخلق من التلميذ شخصا سهل القيادة ويجعله فريسة سهلة للحركات الدينية المتطرفة، مما يجعل هذه المنطقة معمل تفريخ للإرهاب.

ولكن الواضح للعيان أن المهم في نظر الأمريكيين والإسرائيليين ، موضوع الانقياد ووجهته ، فإذا استطاعوا أن يضعوا نظاما للتعليم يجعل العرب أكثر استعدادا للانقياد للسياسة والإدارة الأمريكية واكثر قبولا للتصالح مع إسرائيل، والسكوت على طريقة اسرائيل في إرهاب الفلسطينيين ، فلابد أنهم سوف يفضلون هذا النظام من نظم التعليم على نظام آخر يجعل العرب أكثر استقلالا في الرأي.

ويسلط الباحث الضوء على "التهديد الأمريكي للمثقفين العرب" : فيذكر الباحث أن النصف الثاني من القرن العشرين كان ، على الأقل فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للعرب، في الأساس عصر استبدال الهيمنة الأمريكية بالهيمنة الأوروبية .

قد لايكون استخدام لفظ "الاستعمار" مناسبا تماما في الحالة الأمريكية ، ولكن لفظ الهيمنة كاف وملائم كل الملاءمة لوصف الحالتين : الأوروبية والأمريكية .

وقد تغير الخطاب الإنشائي بالطبع عما كان ، فأمريكا رفعت شعار التنمية الاقتصادية بدلا من الشعارات الأوروبية عن التدين والتحضر ، وأمريكا الآن ترفع شعارات الديمقراطية ومكافحة الإرهاب بدلا من شعارات أوروبا عن حماية الأقليات وإحلال الأمن ، ولكن فيما يتعلق بالعرب، اقترنت هذه الهيمنة الأمريكية بغرس دولة إسرائيل في قلب العالم العربي، وكيف أدت إسرائيل الى تبديد جزء كبير من موارد العرب الاقتصادية ، وعطلت تطورهم السياسي .

وتطرق الباحث الى "دليل الرجل الذكي الى التشهير بالعرب والمسلمين" حيث تشير الدلائل الى أن الإدارة الأمريكية كان لديها ، ولايزال، مخطط لإحكام سيطرتها على أماكن متعددة من العالم، وعلى موارد اقتصادية أساسية خارج حدودها ، من أهمها النفط ، وأن أحداث "١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ " ساعدت الإدارة الأمريكية في السير سيرا حثيثا نحو تنفيذ هذا المخطط، وكان من المفيد جدا للإدارة الأمريكية، وكذلك للمشروع الصهيوني وإسرائيل ، أن تستغل احداث ١١ سبتمبر إلى أقصى درجة ممكنة لتشويه سمعة الإسلام والمسلمين ، ذلك أنه من الصعب جدا أن نتصور أن تستطيع الإدارة الأمريكية السعي في تحقيق مخططها العسكري والاقتصادي دون وجود عدو، بل عدو خطير ، يبرر كل هذا الإنفاق على الحرب، وكل هذه التضحيات التي لابد أن يتحملها الشعب الأمريكي .

ويدور تساؤل حول "تقرير التنمية الإنسانية العربية هل هو تقرير أم فضيحة؟!" حيث يذكر الباحث أن التقرير يرسم صورة قاتمة للغاية لحالة الاقتصاد العربي في الوقت الراهن وللأداء الاقتصادي العربي في العقود الأخيرة، ولعل الفترة من عام ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٤ كانت فترة كئيبة سياسيا واقتصاديا وكان العامل الأساسي وراء هذه الكآبة السياسية والاقتصادية على السواء، ماحدث من اعتداء إسرائيل في ١٩٦٧ ، ولكن في السنوات العشر التالية ١٩٧٥ - ١٩٨٥ كانت الصورة العامة للأداء الاقتصادي العربي إيجابية ، ثم جاءت تلك الفترة المظلمة ولانزال نعيش في ظلها بداية من عام ١٩٨٥ حتى الآن .

ولكن، فهناك انخفاض شديد في معدلات النمو، وارتفاع كبير في معدلات البطالة.

ويتناول الباحث في القسم الأخير من الدراسة "محاولات تحسين صورة العرب والمسلمين" حيث يشير الباحث الى بعض الذاهبين الى الغرب بقصد تحسين صورة الإسلام بعد أحداث ١١ سبتمبر ، ويظنون أنهم يحسنون صُنعا بقولهم إن السبب الحقيقي وراء هذه الأحداث هو انحياز السياسة الأمريكية انحيازا صارخا لإسرائيل .

وهو قول قد يبدو للوهلة الأولى قليل الضرر، ولكن الحقيقة أنه يسيئ الى الإسلام والمسلمين، فهذا القول يتضمن أولا : استعدادا من جانب قائله للاعتراف بأننا نحن الذين ارتكبنا جريمة ١١ سبتمبر وهو مالم يقدم عليه أي دليل قاطع حتى الآن ، ثانيا: يتضمن هذا القول إيحاء بالموافقة على ماحدث في ذلك اليوم المشئوم وتأييده، مع أنه من الممكن جدا والواجب أن ندين كلا الأمرين : أن ندين اعتداءات ١١ سبتمبر على برجي مركز التجارة ووزارة الدفاع، وندين في نفس الوقت انحياز السياسة الأمريكية لإسرائيل.

وليد عيسى سليمان

العرب بين الحوار الثقافي والانعزال

د. أحمد ثابت

سوريا، الدار الوطنية الجديدة، ٢٠٠٤

بداية، يؤكد المؤلف أن الدعوة إلى الحوار الحضاري ارتكزت على فرضية مهمة هي أن الخصائص الثقافية للشعوب تؤثر في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أفراد الشعب الواحد من جهة وبين الدول بعضها بعضا من جهة أخرى، ولقد طرح موضوع حوار الحضارات في النصف الأخير من القرن العشرين، وارتبط هذا الطرح بالتغييرات السياسية والاقتصادية والثقافية التي سادت العالم وانعكست بالتالي على مفهوم الحوار وشروطه وأساليب تنفيذه.

في الفصل الأول، يستعرض المؤلف بالتحليل "الجهود العربية - الاسلامية في الحوار الثقافي" حيث يرى أن ظاهرة الحوار الاسلامي - المسيحي والحوار بين العالمين العربي والإسلامي والدول الغربية وعلى مستوى التجمعات والمنظمات غير الحكومية العربية والإسلامية والغربية قوة دفع ملموسة مع نهاية عصر الحرب الباردة وزوال التكتلات السوفيتية، وكانت هناك مستجدات عديدة من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا على العلاقات والتصورات المتبادلة بين العرب المسلمين وبين الغرب من جهة أخرى. ويسرد الكاتب أهم تلك التحديات المتمثلة في ظاهرة الصحوة الإسلامية وظهور جماعات وحركات اسلامية سياسية جديدة أو مستجدة وتصاعد المخاطر والتهديدات للعالم الإسلامي كما في فلسطين والقدس والصومال والبوسنة وكوسوفو والسودان، وما تتعرض له الجاليات المسلمة في المجتمعات الغربية من مظاهر تقييد على الحريات الشخصية والعامة والمدنية. وعلى الجانب الغربي، ظهرت دعوات خطيرة استغلت زوال الخطر السوفيتي وخروج الدول الغربية منتصرة في معارك الحرب الباردة دون خوض حرب مباشرة في الترويج لما زعمته

هذه الدعوات من تحول الصراع العالمي من الجوانب الايديولوجية والعسكرية والسياسية الاقتصادية إلى الساحات الثقافية الحضارية والدينية، وزعمت أن الغرب سوف يواجه صراعا مع الثقافات الأخرى وعلى رأسها الثقافة الإسلامية بفعل أن هذه الثقافة ترفض الانفتاح على الثقافة والحداثة الغربية، وأنها كما يزعم أصحاب الدعوات تشكل نسقا دينيا ثقافيا يشكل خطرا سماه الغرب "الخطر الأخضر". ويرى الكاتب أن الحوار الثقافي الذي تبنته الدول العربية والإسلامية هو حوار قائم على إدراك مظهرين هما:

أولا: المظهر المتعلق بحركة التأثير والتأثر بالثقافات والحضارات المختلفة مع بعضها بعضا وما للعوامل الخارجية من تأثير على هذا الحوار على مر العصور. وهذا النوع من الحوار نادرا ما يكون انتقائيا أو إراديا بل هو في غالب الأحيان محكوم بأحداث اجتماعية أو تاريخية أو أوضاع إقليمية.

ثانيا: المظهر الآخر للحوار الحضاري يكون عن طريق حوار بين نواب هذه الحضارات كالعلماء والفنانين والفلاسفة، وهنا يكون للحوار نشاط قائم على المعرفة والإرادة لا على قهر العوامل الجغرافية والتاريخية.

في الفصل الثاني "محددات ودوافع الحوار"، يوضح المؤلف أن محددات الحوار جاءت بعد إيمان العديد من مثقفي الغرب وعلى رأسهم المفكر المسلم "روجيه جارودي" بأن الحوار بين الحضارات وليس غيره هو أسلوب التفكير الوحيد والسليم لبناء جسور ثقة مع الشعوب والحضارات الأخرى، وبهدف أن يتعرف الغربيون على حضارات وثقافات الشعوب الأخرى، وكان ذلك قبل أن تنتشر الدعوة إلى حوار الحضارات في الفترة التالية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ومن أهم هؤلاء المفكرين -كما يذكر الكاتب- روجيه جارودي الذي أراد أن يفيق الغرب من أزمته الحضارية التي يعيشها من خلال الحوار بين الحضارات والتعرف عليها ومحاولة فهمها وفي محاولة للتعرف على الأزمة الحضارية تلك وأسبابها، أورد الكاتب أن تلك الأزمة نشأت بسبب عدة عوامل هي:

١- إعطاء الأولوية لجانب الفعل والعمل بالطريقة التي تحول معها الإنسان إلى مجرد آلة للإنتاج والاستهلاك وبما يجعله يفقد معدنه المعنوي والأخلاقي.

٢- تغليب جانب العقل والنظر على أنه يمتلك قدرة كبيرة على حل مختلف المشكلات، بحيث لا توجد مشاكل حقيقية إلا تلك التي يتمكن العلم من حلها، وكان نتيجة ذلك فقدان القدرة على تحديد الغايات الحقيقية والسيطرة على الوسائل.

٣- ترجيح جانب الكم وجعله معيارا لتحديد النمو والانتاج في المجتمع.

من هذه العوامل الثلاثة، حدد "جارودي" - وكما يذكر الكاتب من خلال نظرته إلى الغرب وسبل إنقاذه والعمل على تصويب مساراته ومن أهم ملامح تلك الرؤية- ما يلي:

١- ضرورة الاهتمام بالحضارات غير الغربية في ميدان الدراسات واعتبارها بمنزلة مساوية للحضارة الغربية.

٢- أهمية إعطاء مبحث الجمال مكانة تعادل أهمية العلوم والتقنيات.

٣- أن يعطى المستقبل منزلة مهمة من حيث التفكير والغايات والأهداف تعادل الأهمية المعطاة للتاريخ وعلم التاريخ.

وعلى جانب الحوار بين الطرفين، يرى الكاتب أن هذا الحوار يستلزم بالضرورة عدة أمور هي: استعداد الأطراف الموجودة للحوار، وأن يبنى التفاهم على قواعد عقلانية كما هي الحال في كافة الحوارات، وأن يكون الحوار مبنيا على سلوكيات تعاون.

وأكد الكاتب على ضرورة أن يتكون الحوار من أكبر عدد ممكن من الجماعات والروابط والهيئات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك المنظمات الدولية وحتى الأفراد. وقد أوضح الكاتب أن العولمة تتضمن في نفس الوقت ممارسة متعمدة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات والمجتمع الصناعي والعسكري واليمين المتغطرس الحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية لفرض الدمج الثقافي والتنميط الاستهلاكي والتذويب في تيار الاستهلاك الواسع المعولم وإخضاع الآخرين لنمط العولمة العسكرية والاقتصادية التي تعتمد الحروب والضربات الوقائية العسكرية ضد من لا ينضم كتابع إلى هذه العولمة. وعلى الجانب العربي، أوضح الكاتب أن الصورة أيضا قاتمة، حيث إن عداء النظم المحافظة العربية ومعظم اتجاهات الاسلام السياسي لأفكار التقدم والاشتراكية بزعم أنها صنو للشيوعية السوفيتية قد أدخلها بوعي أو بدونه في أن المواجهة مع السوفيت ضرورة لدحض قوى الكفر والشر في العالم فإذا بها تصحو من غفلتها أمام شيطان الإمبريالية متمثلا في قوى الشر الأمريكية التي اتهمت تلك الجماعات بالعنف والتطرف بل ومحاولة تفكيكها ومحاربتها بكافة الوسائل الممكنة.

وفي نهاية الفصل، أكد الكاتب على أن مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية العربية والإسلامية إلى جانب الحكومات سارعت باستمرار إلى تأكيد وجود الدعوة العربية والإسلامية في حوار الحضارات وتعزيز الفهم المتبادل في محاولات جادة من أجل التصدي لبعض الدعوات والأفكار التي تعمد إلى الاستعلاء الثقافي للحضارة الغربية، وإلى فرض صور نمطية سلبية عن الحضارات الأخرى، وهذه الدعوات تطلقها دوائر يمينية متطرفة في الولايات المتحدة خصوصا متمثلة في نظريات صدام الحضارات ونهاية التاريخ.

ويرى المؤلف في الفصل الثالث وعنوانه "آثار العولمة على حوافز وعوائق الحوار الحضاري" أن التغيرات التي أحدثتها العولمة حدت بالقوى الكبرى إلى التسرع بالقول إن ما يحدث منذ نهاية الحرب الباردة يجسد الكلمة الأخيرة في التطور البشري أو الخيار النهائي الذي تمثله الليبرالية الغربية المحافظة أو الليبرالية المغرقة في التنميط الثقافي أو السعي لدمج وتوحيد العالم في نموذج واحد للنمو ونمط واحد للتفكير، وعلى رأس هؤلاء "هنتنجتون" و"فوكاياما" وقبلهما "توماس فريدمان".

كما يرى أن العولمة بصورتها الراهنة تعد في كثير من جوانبها نتاجا لتطورات وعمليات تاريخية سابقة، ومن أهمها الكشوف الجغرافية والتوسع السياسي الاقتصادي للرأسمالية الأوروبية الغربية ونشأة نظام الدولة القومية أو الدولة/ الأمة منذ مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨ ومنذ النصف الأول من القرن السابع عشر ثم شيوع القانون الدولي الحديث والمعاهدات والاتفاقيات الدولية كتقليد أوروبي بالأساس، وأيضا اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية وتولي الولايات المتحدة الأمريكية زعامة العالم الغربي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وسعيها لإشاعة السلام الأمريكي. وفي عنوان له حول نهاية الأيديولوجيات، يوضح الكاتب أن ظواهر اقتصاد السوق التي دشنتها العولمة لم تستطع أن تقيم حضارة كونية جديدة، بل أدت إلى ظهور قوميات أصيلة من الرأسمالية تباينت كثيرا عن السوق الحرة المطلقة وعن بعضها بعضا إلى جانب إقامة نظم حكم تحقق الحداثة عبر إعادة تجديد تقاليدها الثقافية الخاصة وليس من خلال تقليد الليبرالية الغربية المحافظة. وحول دور الدولة الوطنية في عالم العولمة، يرى الكاتب أن تلك الدولة جسدت الإرادة الجمعية للناس وانتهجت سياسات ثقافية دافعت عن قيم الاختيار الوطني الحر للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، وقد كانت تلك الدولة من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسية وأصحاب الاحتكارات الكبرى في العالم المعاصر من مخلفات "زمن الشمولية والانغلاق" وحاجزا أمام تدفق السلع والخدمات وتوسع الأسواق.

في الفصل الرابع من الكتاب المعنون بـ "أثر النزعة الأمريكية في الصدام الثقافي"، يوضح الكاتب أن من أقوى الكلمات تعبيرا عن النزعة الامبراطورية للسيطرة المنفردة على العالم كله عموما وعلى الوطن العربي أن دول الجنوب هي دول ديكتاتورية متسلطة ونحن دول ديمقراطية غربية قوية، وهذه الشعوب تحسدنا على ديموقراطيتنا المتمثلة في الثروة والنفوذ والسلطة، وتلك المقولات عبر عنها الراحل إدوارد سعيد حين قال إن "الطاعة العمياء من قبل تلك الدول لسياسات أمريكا هي السبيل الوحيد لتفادي عدائها وكسب رضاها". وقد توقف الكاتب عند أحداث الحادي عشر من سبتمبر كأساس توجهت منه الإدارة الأمريكية لبسط الهيمنة والنفوذ من ناحية وإحداث التأزم الثقافي

بين الحضارات من ناحية أخرى، حيث يرى أن تلك الأحداث كانت فرصة ذهبية لأنصار المشروع الخاص بفرض السيطرة على العالم أجمع تحت دعاوى العمل على بسط النفوذ الأمريكي والعمل على جعل هذا النفوذ هو المسيطر على ما عداه من حضارات وثقافات أخرى. لقد أدت تلك الأفكار إلى اختفاء فكرة العالم الحر التي روجت لها إدراة كلينتون الديمقراطية لتحل محلها سياسة متجددة تقوم على فرض حواجز حمائية شيدت بسرعة من قبل إدارة بوش الجمهورية اليمينية المحافظة بهدف حماية الولايات المتحدة من التهديدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية. ويؤدى الاحتلال الأمريكي للعراق ومحاولة فرض الهيمنة والسيطرة على الدول الآسيوية المسلمة وفرض قيم وحضارات مغايرة لواقع تلك الدول على مدى زمني معين إلى وقوع أزمة ثقافية بين الحضارات، وإشعال فتيل العداء بين الجانبين على مدى فترة رئاسة جورج بوش الابن الأولى.

وفي الخاتمة، يوضح الكاتب أن من حقائق التاريخ التي صارت معروفة أن الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل سيطرتها أحادية الجانب على العالم، كانت تدعو، ولاتزال، إلى تقويض مبدأ سيادة الدول على أراضيها، وأن هذه السيادة تعد معوقا خطيرا أمام تدفق رؤوس الأموال والسلع والمنتجات الأمريكية بمختلف أنواعها وذلك تحت مبرر طريف هو "حقوق الملكية الدولية"!! وكانت إحدى الذرائع لغزو العراق هي أن موضوع سيادة الدولة على أراضيها لم يمنع تدخل الولايات المتحدة من أجل إجبار العراق على القيام بمسئولياته تجاه المجتمع الدولي الذي هو في الحقيقة ليس تعبيرا إلا عن الإرادة الأمريكية ونزعتها للسيطرة المفرطة والمباشرة على العراق وعلى الوطن العربي والسيطرة على موارده.

هبة الحصري

الردع العربي في مواجهة الخيار النووي الإسرائيلي (١٩٩١ - ٢٠٠١)

محمد سليمان مفلح الزيود

رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة من كونها دراسة أكاديمية متكاملة لموضوع الردع العربي، حيث لم يتم تناول هذه الظاهرة في الأدبيات العربية إلا نادرا، بسبب وجود قناعة لدى البعض بعدم وجود ردع عربي.

وتنقسم أهمية هذه الدراسة إلى أهمية علمية نظرية وأخرى عملية. فيما يتعلق بالأبعاد العلمية، فإن الدراسة تركز على أحد الجوانب التي لم تحظ باهتمام كبير من قبل علماء الاستراتيجية، وهو أن الردع لا يتم بواسطة أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية فقط، بل إن الردع يمكن أن يكون ذا أبعاد شعبية تتمثل في آليات وإجراءات ذات طابع جماهيري اجتماعي، مثل عمليات المقاومة الشعبية والعصيان المدني والمقاطعة ومقاومة التطبيع، ودراسة القوانين الخاصة بالحرب الشعبية، والاستفادة من الخبرات العالمية في استخدام المقاومة كدعم للجيوش النظامية.

أما فيما يتعلق بالأبعاد العملية، فالدراسة تؤكد على ضرورة تفعيل قدرات الردع العربي بمفهومه الشامل من خلال تنسيق الجهود العربية لتفعيله، وهوما يحقق للجانب العربي سلاما يبنى على أساس توازن المصالح، وليس على أساس توازن القوى، كذلك إيجاد آلية لاستغلال القدرات العربية، ومعرفة ما هو كامن منها لتحريكه، وتحسين توظيفه لمجابهة القدرة النووية الاسرائيلية، وإيجاد الية لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في ظل وجود ردع عربي فعال من خلال تقديم المعلومات عما هو كائن لصانع القرار. وفي إطار أن قضية مجابهة التحدي النووي الاسرائيلي تاخذ درجة متقدمة على سلم أولويات العمل العربي، فان الدراسة تحاول الإجابة على تساؤل بحثي رئيسي هو: إلى أي حد تشكل الامكانات والقدرات العربية ردعا حقيقيا لمنع إسرائيل من استخدام خيارها النووي؟ وكيف يمكن استغلال ما هو موجود على أرض الواقع منها، وتحريك ما هو كامن وتوظيفها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال عدد من التساؤلات البحثية الفرعية المرتبطة بالتساؤل الرئيسي؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول: حيث تناولت الدراسة في الفصل الأول "الاتجاهات النظرية في دراسة مفهومي الردع والخيار النووي" من خلال مبحثين، تناول الأول اتجاهات تعريف الردع وانتهى إلى أن الباحث يعرف الردع، على أنه (استراتيجية تركز على الأداة الدبلوماسية والاستخبارية لإكراه الخصم، أوحرمانه من الإقدام على عمل ما ومساومته وابتزازه سياسيا بفرض تسويات غير عادلة، وإنهاكه بالاستنزاف التدريجي لقدراته الاقتصادية، واستمالة أعداء المردوع محليا وإقليميا، لإحداث ثغرة بين الرأي العام المحلي والاقليمي وبين النظام من أجل زعزعته دون مواجهة فعلية) ويتطرق المبحث إلى تحليل العناصر المكونة للردع وتعريف مفرداتها، ثم نظرية الردع، انتهاء بعرض أنواع الردع وشروطه ومستوياته. أما الثاني فيتناول اتجاهات تعريف مفهوم الخيار النووي، وينتهي إلى أن الخيار النووي هنا (يتمثل في السلاح ذي القدرة التدميرية الهائلة الناتجة عن قوة العصف والحرارة، ويتم اتخاذ القرار بامتلاكه على أعلى المستويات كخيار استراتيجي يتسم بالخطورة الكاملة والحساسية البالغة، إذ يغير من توازن القوى الاقليمي بشكل حاد، كما يغير من طبيعة العلاقات الأفقية بين الدول الإقليمية والعلاقات الرأسية مع الدول العظمى).

وتأسيسا على ما سبق، ينتهي الباحث إلى تعريف المتغيرين الرئيسيين للدراسة، حيث يعرف الردع العربي للخيار النووي الاسرائيلي بأنه (إرغام إسرائيل على وقف العدوان في الداخل والخارج والانسحاب من الأراضي العربية، والالتزام بالقوانين الدولية، ووقف التهديد بسلاحها النووي أو التلويح به كأداة سياسية، للترهيب من الحرب أوالترغيب بالسلام، وذلك بتوظيف كافة القدرات وتنسيقها وتطويرها إلى إمكانيات ردعية قادرة على الحفاظ على قيم الأمة ومصالحها العليا وأهدافها الاستراتيجية).

ثم تتناول الدراسة في الفصل الثاني "القدرات العربية والإسرائيلية" والمقارنة بينهما، بداية من القدرات العسكرية التي تشكل أحد أركان ومقومات الدولة الأساسية. وينتهي فيها الباحث إلى أن التفوق النوعي الاسرائيلي تفوق مفاجيء ومؤقت ولا يبطل مفعول الكم، فالأقطار العربية لديها قابلية تحمل وقوع إصابات بنسبة عالية، بالإضافة إلى انه من الصعوبة بمكان وضع ميزان عسكري دقيق لطرفي الصراع بسبب وجود عناصر غير محسوسة مثل مستوى التدريب والانضباط، كذلك يدخل في هذا المجال

التحيز الذاتي والآراء الشخصية، وكذلك التطور التقني، والأحلاف الإقليمية والدولية. وفي آخر الأمر فإنه مهما يكن التسليح العربي، فإن إسرائيل تحقق بشكل عام تفوقا نوعيا ملحوظا على جميع الجيوش العربية. ومرورا بالقدرات السياسية القائمة على القوة الدبلوماسية والتي كانت أقوى من تلك الإسرائيلية وذلك بسبب تعدد الدول العربية وتنوع المصالح الدولية لدى العرب، إلا أن التدخل الأمريكي يتدخل لقلب هذه المعادلة في معظم الأحيان.

ثم يعرض الفصل الثالث والمعنون "الخيار النووي الاسرائيلي" بداية إلى أن هذا الخيار، لا يعني السلاح النووي الاسرائيلي فحسب، ولكنه يقوم على توافر القاعدة العلمية والتكنولوجية التي تستطيع التعامل مع الخامات النووية، وكذلك توافر هذه الخامات والمنشآت النووية، وبالتالي القدرة الاقتصادية على تنفيذ البرامج النووية. ثم يتناول نشأة وتطور الخيار النووي ومحدداته واستراتيجيات استخدامه، ويؤكد على أن الإنجازات النووية ما كان لها أن تتم لولا المساعدات الأمريكية والغربية، ثم يتطرق الفصل إلى استعراض الرؤية الإسرائيلية للخيار النووي، والتي تنقسم إلى رؤية رسمية وأخرى غير رسمية، ولكن كلتا الرؤيتين تشجع على امتلاك السلاح النووي. وحسب تقديرات الباحث، فإن أكثر من ٧٠٪ من الإسرائيليين، يؤيدون امتلاك السلاح النووي، وهذه النسبة تؤيد عدم الإعلان عن هذا السلاح النووي، يشذ عن هذا التقدير أصحاب الرؤية غير الرسمية في مسألة فاعلية الردع، وأن أكثر من ٨٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون وجود هذا السلاح من أجل الردع، وليس من أجل الاستخدام. أما من حيث فاعلية هذا الردع في الأوساط العربية، فلم يسفر عن اعتقادات مؤكدة، حيث شن العرب بعض الحروب، مع علمهم أن إسرائيل تمتلك خيارا نوويا. وشهدت نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين مقاومة عنيفة من قبل حزب الله في جنوب لبنان، وفي عمق إسرائيل من قبل بعض الفصائل الفلسطينية. وينتهي باستعراض السياق الاقليمي والدولي للخيار النووي الاسرائيلي، ويخلص منه إلى أن الدولة العبرية بدأت خيارها النووي لمعالجة الخلل القائم في الميزان الاستراتيجي بينها وبين العرب، إلا أنها لم تعالج هذا الخلل فحسب، بل تعدت ذلك إلى التفوق النوعي والمطلق.

ثم يتناول الفصل الرابع "البدائل الاستراتيجية للردع العربي في مواجهة الخيار النووي الاسرائيلي" ويؤكد الباحث من خلاله على ترجيح البديل الدبلوماسي مع عدم إسقاط البديل العسكري الذي يمكن أن يفرض فرضا في حالة فشل عملية السلام، ويقوم البديل الدبلوماسي على إقامة السلام العادل والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويتطلب ذلك عملا دبلوماسيا دؤوبا على المستوى القومي، بينما يقوم البديل العسكري على الإعداد على المستوى القومي بالاعتماد على الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية والمقاومة المسلحة.

وقد خلص الباحث في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

* إن مرحلة النظام العالمي الجديد (أحادي القطبية) قد أدخلت تغييرا جذريا على سياسة الردع التي أخذت مناحي أخرى اتسمت بالهيمنة، والحصار الاقتصادي، وفرض العقوبات السياسية والاقتصادية.

* إن ميزان القوى العسكري في الشرق الأوسط يميل لصالح إسرائيل مع كل دولة من الدول العربية منفردة، كذلك تحقق إسرائيل تفوقا سياسيا ودبلوماسيا على جميع الدول العربية في تحالفها مع الولايات المتحدة.

* أما فيما يخص ميزان القوى في النواحي الاجتماعية وعناصر القوة الثابتة (المساحة والكم البشري والموقع)، فإنه يميل لصالح الدول العربية.

* تراجع البديل العسكري أمام البديل السياسي في نهاية عقد التسعينيات وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأصبح البديل الدبلوماسي هو البديل الأهم، وهو ما يدل على فشل إسرائيل في استراتيجية الردع والعدوان، ومن ثم سعيها إلى استراتيجية هيمنة جديدة، سياسية واقتصادية.

وتأسيسا علي ما سبق، فان الدراسة توصي بما يلي:

بداية إن أية مواجهة حقيقية لا تقوم إلا بالتعاون بين الدول العربية، من خلال الدول القطرية، التي تعتبر واقعا لا مناص لتجاهله أوالتخلي عنه. فضلا عن ضرورة الموازنة بين المتطلبات العديدة للردع، ومنها القيادة السياسية، والقوى البشرية المدربة على أسس علمية، والسلاح المتطور، وتوفر قاعدة صلبة للديمقراطية والتي هي ليست مسئولية الحكومات وحدها، بل إن كل مواطن في موقعه مسئول عن إرساء دعائمها، وكذلك البحث عن أحلاف جديدة كضرورة تتناسب مع خطورة المرحلة القائمة.

نسرين نبيل جاويش

الموقف العربي من العنف

د. وحيد عبد المجيد

القاهرة، سلسلة العالم العربي والغرب (١)، دار الثقافة، ٢٠٠٤

يعالج المؤلف موضوع العنف، خاصة العنف العشوائي الذي أخذ في التكون لدى قطاع يعتد به من الرأي العام العربي، استنادا إلى نزعة ثأرية تستند الى فشل وإحباط عربي متراكم يجري تبريره بعاملين: أولهما خارجي في الأساس، وثانيهما خلفية أصولية دينية يجري تعميمها عبر إضفاء طابع ديني على القضايا الكبرى للأمة العربية. ولاشك أن هذا الميل المتزايد نحو العنف يضر بالعرب قبل غيرهم.

يتضمن الكتاب أربعة فصول ومقدمة، تبرز المقدمة مدى الاضطراب والارتباك في الموقف العربي تجاه العنف، خاصة حيال الأحداث التي وقعت مؤخرا، منها حادث خطف الصحفيين الفرنسيين في العراق والذي تواكب مع ذبح ١٢ عاملا نيباليا في العراق، وحادث قيام إرهابيين باحتجاز مئات الأطفال في مدرسة إعدادية في أوسيتيا بروسيا، وقد أظهرت هذه الأحداث مدى الخلل البنائي في الموقف العربي السائد تجاه العنف.

يناقش الفصل الأول "الموقف العربي من العنف ضد الآخر" الذي أصبح يتغذى على جموح السياسة الأمريكية وتطرف المحافظين الجدد، فثمة نزعة عربية إلى التطرف ضد الآخر الأجنبي، والأمريكي خصوصا. ويبرز هذا الفصل النقاش في عدة نقاط رئيسية، أولاها: تهافت الفكر السياسي العربي باتجاهاته الليبرالية واليسارية ودخوله في أزمة عميقة أدت إلى فتح الباب أمام فكر متهافت ينتج العنف ضد كل آخر ويحض عليه ضد الآخر الأجنبي بصفة عامة. وفي ظل هذه الأجواء، يصعب تصور دور إيجابي لفكر سياسي في صنع المستقبل العربي.

وفي نقطة ثانية يعرض الفصل لتكشف أزمة الفكر العربي على خلفية حرب العراق. وقد

تكشفت الأزمة من خلال غياب التمايز وقت الأزمة العراقية، وغلبة الطابع الشمولى فقد كشفت الحرب على العراق عن مفارقة كبرى، وهى أن قسما كبيرا من الفكر السياسى العربى لا يرى للديمقراطية قيمة ويعظم أهميتها فى الوقت نفسه دون انتباه إلى ما فى ذلك من تناقض. مثال على ذلك أن بعض من أكدوا على أن الشعب العراقى يقاوم العدوان الأمريكى بالرغم من غياب أى ديمقراطية هم أنفسهم الذين صفقوا للديمقراطية التركية عندما رفض البرلمان التركى الموافقة على منح تسهيلات للولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق تبقى أزمة الفكر السياسى العربى الذى عجز عن التطور فى اتجاه الديمقراطية بشكل حاسم، وظل يتراوح بين مفهومى الوطنية الديمقراطية والوطنية الشمولية.

وأخيرا يناقش الفصل الأول تطويع مفاهيم إسلامية لشحذ العداء ضد الآخر، ويخلص إلى أن القسم الأعظم فى الفوضى الفكرية الراهنة يعود إلى أزمة الفكر الإسلامى الذى بدأ فى الصعود منذ نحو ثلاثة عقود، حين أخذ الفكر اليسارى فى التراجع، وفشل الفكر الليبرالى فى العثور على نقطة بداية جديدة له بعد إقصائه عن الساحة فى خمسينيات القرن الماضى. وتميز الفكر الإسلامى بطابعه الجماهيرى، مستثمرا استعداد قطاع واسع من الجمهور العربى للخلط بين الإسلام كدين وعقيدة وبين الفكر الإسلامى.

أما الفصل الثانى الذى جاء تحت عنوان "الموقف العربى من العنف تجاه الآخر الأجنبى"، فإنه يعرض لإطلالة تاريخ الموقف العربى تجاه الآخر الأجنبى وخصوصا الأمريكى. ثم ينتقل لمناقشة الأزمة الفكرية الحادة التى يعانيها الاتجاه الرئيسى فى الإسلام السياسى المعتدل، وكيف أن هذا الاتجاه عجز عن وضع حد لإضفاء قدسية على العنف ضد الآخر. بل إن معظم الإسلاميين المعتدلين والمستنيرين لم يقوموا بدور فى ترشيد الميل المتزايد إلى العنف فى المجتمعات العربية بكل ما تنطوى عليه من انفعال وعشوائية وبما ترتبط به من تعطيل العقل والنأى عن الحكمة.

ويرجع الكاتب هذه الحالة العربية المحبطة إلى النظم التى تسلطت على البلاد العربية الأساسية. فقد قوضت الأجواء السياسية والاجتماعية والثقافية اللازمة لتقدم العلم والمعرفة. وفى نقطة أخرى يعرض هذا الفصل للآثار الوخيمة لتبرير العنف ضد الآخر على البلاد العربية والإسلامية. فقد انطوى هذا التبرير على مخاطر كبيرة أهمها :

١- الوقوع فى الفخ الذى نصبه المتطرفون من العرب والمسلمين وهو الادعاء بأن العنف ضد الآخر الأجنبى يهدف إلى تحقيق مصالح الأمة.

٢- سهولة خلق وترويج أفكار زائفة، كالاعتقاد الذى انتشر فى العالم العربى عقب الحرب على العراق، وهو أن العرب والمسلمين خرجوا مهزومين فى هذه الحرب أمام أمريكا.

٣- دعم موقف إسرائيل وتحسين مركزها دوليا عبر الإصرار على عنف أعمى.

أما الفصل الثالث "ازدواجية الموقف العربى تجاه العنف ضد الآخر"، فيعرض للتفاوت الكبير فى موقف العرب والمسلمين تجاه الآخر سواء من بنى جلدته ودينه أو إزاء الآخر الأجنبى، خصوصا إذا كان غربيا، وبالأخص إذا كان أمريكيا. فثمة ازدواجية معيبة وخطيرة فى الموقف تجاه العنف تجاه الآخر العربى والمسلم وضد الآخر الأجنبى وخصوصا إذا كان أمريكيا.

ويبدأ الفصل الثالث بمناقشة سريعة لأزمة الموقف العربى تجاه الآخر بوجه عام، ثم يقف أمام ظاهرة الازدواجية الشديدة فى الموقف تجاه العنف ضد الآخر. ويعرض الفصل لملامح الازدواجية فى الموقف العربى تجاه العنف الذى يكيل بمكيالين والذى أخذ فى التوسع، كما يبحث فى مظاهر التواطؤ الفكرى الذى يغذى ازدواجية الموقف العربى من العنف، والتى من أهم مظاهرها تجاهل حقائق التاريخ والواقع التى تقول إن الصراعات الحقيقية بين العرب بعضهم بعضا أشد ضراوة مقارنة بالصراعات بين العرب وغيرهم. أما المظهر الثانى للتواطؤ الذى يغذى ازدواج الموقف العربى تجاه العنف فهو التأييد الشعبى الواسع وغير الواعى لأى عنف ضد الإسرائيلى والأمريكى وإضفاء قدسية على العمليات المسلحة التى تستهدفهما وتحصين هذه العمليات ضد النقد.

ويناقش الفصل الرابع "قضية فلسطين" من خلال خمس نقاط أولاها : مخاطر خلط المفاهيم بين المقاومة الوطنية المشروعة والإرهاب العارى من المشروعية، وربما ذلك بسبب تقصير الفصائل الفلسطينية كافة فى إدراك مخاطر هذا الخلط والعجز عند التعامل مع أكثر المواقف صعوبة فى تاريخ النضال الفلسطينى. وثانيتهما: خطر اختزال القضية الفلسطينية فى بضع عمليات انتحارية. فمع الإصرار على المقاومة المسلحة والعمليات الانتحارية، أخذ الوضع الفلسطينى فى التدهور يوما بعد يوم، أضف إلى ذلك أن العنف الانتحارى يحقق مجد شارون.

ويؤكد الكاتب هنا أن الإصرار على أسلوب العنف الانتحارى بعد أن ظهرت آثاره السلبية المتزايدة لم يكن إلا نتيجة خضوع الحركة الوطنية الفلسطينية إلى المنطق الأصولى فى حركتى حماس والجهاد، لأنه صار هو الأكثر قبولا فى شارع عربى محبط. من هذا المنطلق فإن الموقف العربى الشائع تجاه العنف كان عاملا جوهريا وراء تراجع الانتفاضة والتدهور الذى شهده الموقف الفلسطينى.

وفى نقطة ثالثة يحذر الكاتب من مخاطر تحويل معركة التحرر الوطنى إلى هوجة انتحارية عدمية كرد فعل على ضربات إسرائيلية مخططة ومحكمة، أى تحويل معركة التحرر الوطنى إلى عمليات انتقامية. أما النقطة الرابعة فتناقش خطر تحويل الصراع العربى - الإسرائيلى إلى صراع دينى، فالحرب الدينية خطر على الفلسطينيين والعرب فى المقام الأول. فالخسارة تزداد فداحتها كلما تحول الصراع من معركة تحرر وطنى إلى حرب دينية. وأخيرا يطرح الكتاب رؤية لتصحيح مسار القضية الفلسطينية والتى ترى أن طوق النجاة لقضية فلسطين، فى ظل الأخطار التى تحدق بها، يكمن فى تحريرها من أسر موقف عربى شائع تجاه العنف، يحتفل بأى عمل مسلح بغض النظر عن نتائجه.

كرم سعيد

جامعة الدول العربية والمجتمع المدنى.. الإصلاح والنبرة الخافتة.. مقاربات فى السيادة والشراكة والبعد الإنسانى

د. عبد الحسين شعبان

القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٤

إن الحديث عن إصلاح جامعة الدول العربية هو حديث قديم متجدد، ويبرز فى كل حين فى ظل ظروف ومتغيرات دولية تضغط بشدة لاتخاذ إجراءات إصلاحية للعمل العربى المشترك الذى تمثله جامعة الدول العربية، إلا أن الإخفاق والتراجع اللذين أصابا العمل المشترك وضبابية محاولات الإصلاح قادت إلى عدم الفاعلية من ثم الانكفاء وعدم الثقة بالمستقبل والآمال العريضة التى صاحبت قيام جامعة الدول العربية.

وهذا الكتاب هو مساهمة فى النقاش الدائر الآن حول مشاريع الإصلاح والتحديث، سواء لميثاق جامعة الدول العربية أو على المستوى العربى، ويحاول الكاتب أن يقدم رؤية مستقلة للمجتمع المدنى العربى إزاء قضايا الإصلاح المطروحة الآن على الساحة العربية.

وإذا كانت الصورة الرسمية أو شبه الرسمية تدعو إلى الاطمئنان والسكونية، فإن الصورة لم تكن كذلك لدى المجتمع المدنى ومؤسساته، حيث بدأت من النقد والمراجعة والبحث بصوت عال عن مخرج للأزمة الطاحنة والمستمرة، إلى التقدم

بمقترحات ومعالجات مباشرة للإصلاح والتحديث والدعوة إلى الشراكة، واتخذ الأمر منحى فكريا وثقافيا عبر الحوار داخل أوساط المجتمع المدنى من جهة وبينه وبين جامعة الدول العربية والحكومات العربية من جهة أخرى، وذلك فى محاولة جادة لقراءة الواقع لرسم خريطة الإصلاح المنشودة.

بادئ الأمر يجب التأكيد على أن قضية الإصلاح تستدعى منا كمدخل لمناقشتها ضرورة الإقرار بالآتى :

أولا: الإقرار والاعتراف بوجود أزمة وأنه لابد من العمل المشترك لإيجاد حلول لهذه الأزمة.

ثانيا: أهمية الإبقاء على جامعة الدول العربية وتطويرها من خلال إصلاحات جذرية، وهذا يتطلب فترة زمنية مناسبة وبالتدرج والتراكم.

ثالثا: إجراء مراجعة لميثاق الجامعة ليصبح صالحا للانسجام مع التطورات الدولية.

رابعا: لابد من إصلاحات هيكلية فى أجهزة الجامعة.

خامسا: لابد من الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع المدنى لكى تكون عنصر رقابة ورصد ومساءلة ومساعدة للجامعة.

سادسا: لابد من إنشاء رابطة للمجتمع المدنى العربى تكون مهمتها متابعة عمل الجامعة العربية، ويمكن الإشادة هنا بتجربة مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربى لحقوق الإنسان، ومركز دراسات القاهرة لحقوق الإنسان، والشبكة الأورومتوسطية وغيرها، إضافة إلى الدور الذى لعبته المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

ويجدر القول إن هناك تخوفا أو ارتيابا أحيانا من مؤسسات المجتمع المدنى، بل إن البعض يعتبرها اختراعا مشبوها لتحقيق مآرب سياسية ليست بعيدة عن الغرب إن لم تكن من صنعه، ولكن إن كان ذلك صحيحا أحيانا، فإن ذلك لا يمنع من أن نتوقف بجدية عند هذه الظاهرة "مؤسسات المجتمع المدنى" التى هى جزء من تجربة عالمية وكونية وقد تطورت خلال تجربة الأمم المتحدة وبخاصة فى العقود الأخيرة بعد الإقرار السابق بضرورة وأهمية قضية إصلاح الجامعة العربية، فلابد من البحث إذن عن الأسباب التى دفعت إلى الدعوة لإصلاح الجامعة العربية وهى نوعان :

أسباب موضوعية : وهى لا تخص جامعة الدول العربية وحدها وإنما يشترك فيها العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقى حاليا) ومنظمة المؤتمر الإسلامى، وغيرها، والسبب الموضوعى الأساسى فى ذلك هو سيادة نوع من الهيمنة على العلاقات الدولية وتسيد قطب واحد يتحكم بالساحة الدولية.

أسباب ذاتية : تبدأ بالميثاق الذى جاء بمبادئ عامة اتسمت بالبساطة الشديدة وبصياغات عمومية وضح فيها تغليب القطرى على القومى وهو ما جاء عكس الطموح القومى العربى الذى كان سائدا وبخاصة فى فترة الحرب العالمية الثانية، حيث كانت التوجهات الوحدوية هى مركز الثقل والاهتمام، إلا أن تأسيس الجامعة جاء كنوع من الائتلاف أو التنسيق بين دول مستقلة كانت مؤهلة لقيام شكل من أشكال الوحدة أو الاتحاد الحقيقى.

أضف إلى ذلك الهوة السحيقة بين القرار والتنفيذ، فكثيرا ما تتخذ الجامعة قرارات إيجابية إلا أنها لا تملك أدوات التنفيذ، حتى القرارات التى حظيت بالإجماع لا تنفذ، كما أن نظام التصويت فى الجامعة بحاجة إلى مراجعة وكذلك آليات عمل الأمانة العامة إلى غير ذلك من تأثير ثقل ووزن بعض الدول العربية فى صنع القرار.

فالمسألة إذن تبدأ من الوعى والإدراك بوجود المشكلة وحجمها، ثم البدء فى حوار عقلانى لدراسة أسبابها وأبعادها ومعرفة مواقع الخلل وسبل المجابهة للتحديات القائمة، ومن ثم استشراف المستقبل.

وفى هذا الإطار برزت الأزمة العراقية الحالية، حيث جسدت قضية الحرب على العراق فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣ المعضلة بكل معانيها، سواء فيما يتعلق بتعاطى الجامعة ككل مع قرار الحرب أو الدول الأعضاء فرادى.

فقد برز أثناء الأزمة تنديد بعض الدول العربية والجهات بالجامعة وأمينها العام، وتحميلها ما لا طاقة لها به، وهو شئ كبير من التجنى والإغراض، رغم أن ميثاق الجامعة وأداءها يعانيان من نقص شديد خصوصا القيود التى يضعها الميثاق إزاء التدخل حتى وإن كان لأغراض إنسانية، وتكمن أسباب هذه الهجمة على الجامعة فى الممانعة التى أبداها الأمين العام عمرو موسى إزاء العدوان على العراق ومن ثم موقف الجامعة من التشكيلات التى أنشأها الاحتلال فيما بعد، خلاصة القول هنا إن الحرب على العراق أثارت تداعيات جديدة بخصوص الأزمة البنيوية للنظام العربى الرسمى ككل وعلى نطاق كل بلد عربى على حدة، بالإضافة إلى آليات وميكانزمات عمل الجامعة العربية وتسيير أجهزتها وقراراتها، وهنا تبرز مشكلة صنع القرار، حيث تكمن مشكلة صنع القرار أساسا فى وجود ٢٢ فيتو على قرارات الجامعة فى حين أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا يملكان أكثر من ٥ دول لها حق الفيتو حسب الميثاق، مما دفع بالعديد من قرارات الجامعة العربية الإيجابية إلى الأرشيف لعدم القدرة على تنفيذها، ولعل السبيل للخروج من ذلك المأزق هو وضع ثلاث درجات للتصويت، إذ لا يمكن لأى رأى أن يعطل قرارات لا تتطلب الإجماع، ففى القضايا الرئيسية والجوهرية، كالنزاعات، والتكامل الاقتصادى، والأمن الاجتماعى، ومستقبل الجامعة، والعمل العسكرى المشترك لابد من توافر الإجماع، أما فى قضايا أخرى أقل جوهرية فيمكن النص على أغلبية موصوفة محددة (الثلثين أو ثلاثة أرباع)، أما فى القضايا ذات المسائل الإجرائية والمسلكية والعملية، فتكفى الأغلبية البسيطة (نصف + ١) أو ٥١٪ من عدد المصوتين.

لقد أضحت قضية حقوق الإنسان حقلا مشتركا لاهتمامات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، ولابد لجامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية مهمة أن تساهم فى هذا المضمار بحيوية وجدية وانسجام مع سمة التطور، ولا ننسى هنا أن نشير إلى أن جامعة الدول العربية لطالما تعرضت لانتقادات شديدة إزاء الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان فى البلدان العربية دون أن تستطيع فعل شئ بسبب تقييدات الميثاق من جهة وطبيعة النظام الإقليمى العربى من جهة أخرى، والتى لا تسمح بأى نوع من أنواع التدخل، ولكن يجب ألا نغفل هنا عن التطور الذى حدث فى الفقه والقانون الدولى بشأن موضوع السيادة، إذ لم يعد التذرع بالسيادة "عدم التدخل" حجة مقبولة للتحلل من الالتزامات الدولية بشأن احترام حقوق الإنسان، ناهيكم عن التطور الذى حصل فى مفهوم السيادة ذاته، فلقد أصبح "التدخل لأغراض إنسانية" ولحماية الإنسان من انتهاكات جسيمة وأعمال إبادة وتطهير عرقى واضطهاد دينى أو طائفى، مسألة فى صلب قواعد القانون الدولى المعاصر والإنسانى، الذى يتطلب حماية دولية لتأمينها.

والجدير بالذكر أن جامعة الدول العربية لم تتطرق فى ميثاقها إلى مسألة المجتمع المدنى، ولم تتناول قضية حقوق الإنسان إلا فى عام ١٩٦٨ بعد الانتهاكات السافرة التى تعرض لها الشعب العربى والفلسطينى بعد العدوان الإسرائيلى فى ٥ يونيو ١٩٦٧، وكذلك استجابة لنداء الأمم المتحدة بإنشاء لجان إقليمية بالتناسق مع مؤتمر طهران الدولى لحقوق الإنسان عام ١٩٦٨، ورغم أن مشروع الميثاق العربى لحقوق الإنسان كان قد طرح منذ عام ١٩٧١ إلا أنه لم يتم إقراره إلا فى عام ١٩٩٤، أى بعد ٢٣ عاما ولكن بتحفظات أساسية عليه من ٧ دول،وإذا كان الميثاق العربى لحقوق الإنسان لا يرتقى إلى السقف الدولى والمعايير العالمية، فإنه يشكل خطوة مهمة وإيجابية على هذا الطريق.

ويعود إقرار الميثاق العربى لحقوق الإنسان إلى الظروف الدولية الجديدة التى نشأت أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، تلك التى تتعلق بالدعوة إلى التعددية وحرية السوق واحترام حقوق الإنسان، ولعل الأمر يعود إلى انعكاسات مؤتمر فيينا الدولى حول حقوق الإنسان، وبروز دور كبير لمؤسسات المجتمع المدنى العربى التى كان لها حضور وكثافة متميزة، وبخاصة منظمات حقوق الإنسان، وكان تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣ وفيما بعد

المعهد العربى لحقوق الإنسان عام ١٩٨٩ إضافة إلى منظمات أخرى سبقت أو لحقت هذا التاريخ فى المغرب و مصر وتونس وغيرها، دورا مهما فى تعزيز الوعى الحقوقى ونشر ثقافة المجتمع المدنى وحقوق الإنسان، كما لعبت الاتحادات والهيئات الإقليمية مثل المحامين والحقوقيين العرب والنساء واتحادات الكتاب والإعلاميين والصحفيين والمثقفين وغيرها دورا حيويا فى تطوير مفهوم العمل المدنى.

إن هذه المحاولات أعادت إلى الأذهان النقص الفادح فى موقف ميثاق جامعة الدول العربية من مؤسسات المجتمع المدنى العربى، وكشفت عن عمق الهوة بين الواقع والتطور الدولى من جهة والتخلف العربى فى هذا المضمار من جهة أخرى. ولكن لا ننسى هنا الإشادة بالدور الذى لعبه -ولايزال يلعبه- السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية وسعيه الدءوب لإجراء مراجعات بشأن عمل الجامعة وأدائها وتوجهاتها وبخاصة فيما يتعلق بالمجتمع المدنى، رغم محاولات الكبح وتثبيط العزائم المستمرة، ولكن هذا لم يثنه عن تعيين مفوض سام للمجتمع المدنى هو الأستاذ طاهر المصرى رئيس الوزراء الأردنى الأسبق. وحصل تطور آخر بعقد مؤتمر المنظمات الأهلية فى بيروت ٢٠٠٢ بحضور ١٥٠٠ حقوقى وناشط وهى ظاهرة أقرب إلى الشراكة وهى فى طريقها للتطور.

إن الإصلاح أصبح ضرورة واختيارا فى آن واحد، ليس للترقيع أو الترميم بل بإحداث نقلة نوعية حقيقية، وإذا كانت رياح التغيير التى هبت على العالم وكنست العديد من الأنظمة الشمولية فى أوروبا الشرقية فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات وانكسرت أمواجها عند شواطئ البحر المتوسط الجنوبية، فإن الرياح العاتية حاليا تريد اقتلاع كل شئ يقف فى طريقها تحت حجة الإصلاح أو غيرها، خصوصا وقد ترافقت مع إدارة أمريكية حملت يافطة مكافحة الإرهاب الدولى وتحقيق الإصلاح السياسى والتربوى والدينى على الطريقة الأمريكية، ولعل وثائق الإصلاح الخاصة بالمجتمع المدنى مثل "وثيقة الإسكندرية" و"وثيقة مؤتمر بيروت" و"وثيقة ندوة تونس" والتى عقدت عشية اجتماع القمة العربية الرسمية المؤجلة فى تونس مارس ٢٠٠٤، تكون قد وجهت رسالة لقادة الدول العربية وللجامعة العربية، مفادها أن الإصلاح ليس من مسئولية الحكام وحدهم، بل من مسئولية المجتمع المدنى ومؤسساته والمثقفين بشكل خاص ودعاة الحداثة، ولا أحد يعفى نفسه من هذه المسئولية أو يتنازل عنها، فالتغيير يدق على الأبواب بقوة، وإن لم يكن سليما وتراكميا وتدريجيا وضمن استراتيجيات واضحة ومحددة، فقد يأتى عاصفا ومدويا وملتبسا.

أشرف أحمد رجب

أوسلو والسلام الآخر المتوازن

نايف حواتمة

القاهرة، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٤

منذ عام ١٩٦٧ وإسرائيل تقف أمام معضلة البت فى مصير الأراضى الفلسطينية المحتلة، فضمها بالكامل إلى إسرائيل ليس ممكنا برأى اليسار الصهيونى، لأن الضم سيخلق واقعا من اثنين: إما نظام عنصرى يقوم على نوعين من المواطنة فيهما انفصال عن بعضهما بعضا، وإما دولة ثنائية القومية ذات مواطنة متساوية. والخياران مستبعدان من حسابات الأحزاب الصهيونية. لذا جاءت تجربة أوسلو كمحاولة للبحث عن حل ثالث يبقى على الاحتلال دون الحاجة إلى الضم القانونى ويتيح للفلسطينيين إدارة أنفسهم بنظام معين من أنظمة الحكم الذاتى. وعند الحديث عن نتائج اتفاق أوسلو فلا بد أن نشير إلى النقاط التالية:

١- إن اتفاق أوسلو قد ترك : القدس - الأرض - اللاجئين - النازحين - الحدود - المياه والممرات بيد الاحتلال ووضع الاقتصاد الفلسطينى فى مربع الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلى وتحت هيمنته طوال مرحلة الحكم الذاتى ولخمس سنوات.

٢- فتحت صفقة أوسلو الجزئية المنفردة بوابات الحلول الثنائية المنفردة وبدايات التطبيع والاعترافات العربية وتبادل البعثات الدبلوماسية مع إسرائيل.

٣- بدأ التبشير بالشرق أوسطية والمؤتمرات القممية الاقتصادية، وكأن السلام الشامل المتوازن سطعت شمسه وانسحب المحتلون من الأرض المحتلة الفلسطينية والسورية واللبنانية والأردنية وتم تقرير المصير وحل مشكلة اللاجئين.

٤- اتفاق أوسلو ترك وراء ظهره قرارات الشرعية الدولية ضد الاستيطان ولم يستند إلى المرجعية الدولية واتفاقات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والتى تمنع الاحتلال من أى تغيير فى طابع الأرض المحتلة، وقد فتح اتفاق أوسلو شهية الأغلبية اليهودية الإسرائيلية لإطلاق يد التوسع والاستيطان فى الضفة والقدس وغزة والجولان.

وجدير بالذكر أن اتفاق أوسلو قد أحدث صدى واسعا على الساحتين الفلسطينية والعربية، فعلى الساحة الفلسطينية دعت الجبهتان الديمقراطية والشعبية والقوى القومية والإسلامية السياسية إلى الإضراب الوطنى الشامل فى الوطن والشتات يوم توقيع الاتفاق فى واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، كما دعا نايف حواتمة إلى خطوة ديمقراطية ملموسة باستفتاء الشعب الفلسطينى على الاتفاق الظالم والنزول عند إرادته. وعلى الساحة العربية أحدثت اتفاقات أوسلو تفاعلات كبرى على الجبهة العربية الرسمية والشعبية، فأقطار الطوق العربية تفاجأت، حيث أعلن الرئيس السورى حافظ الأسد إدانته للاتفاق، وكذلك فعل الرئيس اللبنانى إلياس الهراوى الذى كان يعيش على أرضه فى ذلك الوقت ٣٦٠ ألف فلسطينى تجاهلهم اتفاق أوسلو بالكامل. وفى المقابل، أعلنت مصر ارتياحها للاتفاق وذلك لدورها الكبير فى عملية أوسلو، بينما رفضته كافة الأحزاب المصرية باستثناء الحزب الوطنى الحاكم.

ولكن الوضع لدى إسرائيل كان مختلفا إلى حد ما عن أقطار الطوق العربى الرافضة للاتفاق، حيث وجدنا ترحيبا من جانب الكنيست ومجلس الوزراء، وكذلك كان هناك ارتياح كبير فى صفوف المثقفين الإسرائيليين، حيث أكد الروائى الإسرائيلى الشهير عاموس اوز "أن ١٣ أيلول ١٩٩٣ ثانى أكبر نصر فى تاريخ الصهيونية".

وعند وصول اتفاق أوسلو إلى محطته الأخيرة فى كامب ديفيد٢، إلى طريق مسدود، رفضت إسرائيل فى مفاوضاتها الماراثونية أن تستجيب للحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية وأصرت بالمقابل مدعومة من الجانب الأمريكى على فرض رؤيتها للحل والتى تمثلت فى:

أ- رفض الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧.

ب- عدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى دولة مستقلة ذات سيادة.

جـ- عدم الاعتراف بحق اللاجئين فى العودة لديارهم وممتلكاتهم.

وبناء عليه اندلعت الانتفاضة فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ والتى شكلت ردا شعبيا على :

١- حالة العجز التى يعانى منها الجانب الفلسطينى المفاوض والذى لم يمتلك فى كامب ديفيد عند عرضه لمشاريع الحلول والاقتراحات أوراق القوة الضرورية التى تمكنه من إحداث توازن ولو نسبيا على طاولة المفاوضات، إذ سبق

للجانب الفلسطيني المفاوض أن فرط بالكثير من أوراق القوة الفلسطينية، خاصة غياب البرنامج السياسي الموحد والوحدة الوطنية في مؤسسات السلطة.

ب- كما جاءت الانتفاضة في سياق الرد على حالة الانقسام في الصف الفلسطيني وكذلك حالة التفكك والتراجع من قبل الأنظمة الحاكمة العربية.

وكمحاولة فاشلة منها لاحتواء الانتفاضة، بادرت واشنطن إلى التحرك السريع وعقد مؤتمر دولي - إقليمي في شرم الشيخ في ١٧ اكتوبر ٢٠٠٠ أي بعد أيام قليلة على اندلاع الانتفاضة بغرض تطويق الحدث الفلسطيني الكبير وإجهاضه عبر بيان رئاسي تلاه كلينتون ودعا فيه إلى وقف الانتفاضة فورا تحت شعار وقف كل أشكال العنف، ودعوة الطرفين إلى استئناف العملية التفاوضية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للاتفاق على حل يضع حدا للصراع بين الجانبين.

ومع مجيء إدارة المحافظين الجدد بقيادة بوش، التزمت هذه الإدارة المشروع الشاروني في التعاطي مع الانتفاضة ،حين دعمت خطة المائة يوم وخطة جهنم واللتين رفع لواءهما شارون تحت شعار "دعوا الجيش ينتصر" وقد وضع هذه الخطط الدموية من أجل القضاء على المقاومة والانتفاضة وتعميق انقسام الصف الفلسطيني وشل الإرادة السياسية لدى الجانب الفلسطيني ودفعه إلى حالة من اليأس السياسي ترغمه على القبول بكل ما يعرض عليه. وقد وضعت له إدارة بوش ثلاثة خطوط حمراء يتمثل أولها في عدم مس رئيس السلطة، وثانيها منع تجاوز خطوط المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، و ثالثا، منع المس بأجهزة السلطة ومؤسساتها.

ثم جاءت أحداث سبتمبر متزامنة مع تصاعد وتيرة الانتفاضة، وعند هذا الحد لم يستطع الرئيس بوش أن يلتزم طويلا بنصائح مستشاريه بإبقاء نفسه بعيدا عن قضية الشرق الأوسط، ففي ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ أعلن الرئيس بوش عن أن قيام دولة فلسطينية كان دوما جزءا من الرؤية الأمريكية للحل، ما دام حق إسرائيل في الوجود محترما وأكد أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لولادة هذه الدولة. وبعدها عادت الإدارة الأمريكية لتؤكد أن رؤيتها لحل قائم على دولتين لا بد أن يصاحبها القيام بما سمته باصلاحا شاملا في أوضاع السلطة الفلسطينية يقود إلى قيادة فلسطينية جديدة مهمتها الرئيسية هي شن حرب متواصلة على الإرهابيين وتدمير بنيتهم التحتية، وحدث ما أرادته أمريكا. فبعد الإطاحة بالنظام العراقي تم استحداث منصب رئيس الحكومة في السلطة الفلسطينية، وهذا الاستحقاق السياسي في بنية النظام الفلسطيني الذي شكل منعطفا في مسيرة هذا النظام لم يولد في سياق برنامج للإصلاح الديمقراطي تبنته السلطة الفلسطينية بل تحت ضغط اللجنة الدولية الرباعية، كما ورد في خريطة الطريق والتي افرجت عنها الولايات المتحدة في ٣٠ ابريل ٢٠٠٣ والتي عمدت إلى محاولة فرض رؤيتها لها مستفيدة من التوازنات الجديدة التي أفرزتها الحرب على العراق، وقد أملى استحداث هذا المنصب إدخال تعديلات على القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، أعيد من خلاله توزيع الصلاحيات من خلالها بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة الوزراء ومؤسسة المجلس التشريعي لكن تطبيق النصوص بقي عرضة للتفسيرات المتناقضة وهذا ما اكدته حكومة محمود عباس، وحكومتا قريع الأولى والثانية فمثلا تجربة الحكومة الثانية لقريع حملت في طياتها إشارات عن تفاقم الأزمة في النظام السياسي الفلسطيني، أدت إلى بقاء رئيس الحكومة عمليا في حالة من البطالة السياسية.

ثم شهدت السياسة الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية تطورين مهمين في قمتي شرم الشيخ (٣ يونيو ٢٠٠٣) والعقبة (٤ يونيو ٢٠٠٣)، ففي شرم الشيخ، جرى تغييب خريطة الطريق ودفعت الولايات المتحدة الباحثات العربية - الأمريكية نحو إحداث ديناميكية سياسية إقليمية تحت وطأة الاحتلال الأمريكي للعراق. وفي قمة العقبة، اندفع الرئيس بوش نحو تثبيت المفهوم الأمريكي - الإسرائيلي لخريطة الطريق حينما تبنى التحفظات الإسرائيلية بما فيها الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

واستمرت السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل متمثلة في موقفها الداعم لإسرائيل في قضية الجدار العنصري، ففي البداية وصفه الرئيس بوش بأنه "ثعبان يتلوى في بطن الضفة"، بعد ذلك اعتبره إجراء أمنيا لوقف العمليات التفجيرية ضد المدنيين. وكان من أهم نتائج بناء هذا الجدار: مصادرة الأرض، تثبيت أوضاع المستوطنات، عزل القدس عن الضفة، وتحويل الضفة نفسها إلى ثلاثة كانتونات، وبالتالي تكون الدولة الفلسطينية المستقلة مجرد حلم صعب المنال.

وننتقل إلى خطة فك الارتباط والتي تثبت بالدليل القاطع أن إسرائيل تريد سلاما بشروطها وليس السلام المتوازن، حيث أعلن عنها شارون في مؤتمر هرتزيليا في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ وتهدف إلى إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلي في خطوط أمنية جديدة، وتغيير انتشار التجمعات السكانية بحيث يتقلص قدر الإمكان عدد المستوطنين الإسرائيليين الموجودين في قلب السكان الفلسطينيين.وما قاله شارون في مؤتمر هرتزيليا أعاد التأكيد عليه في مؤتمر الليكود في ٥ يناير ٢٠٠٤، وتناوله في خطابه في الكنيست في ١٢ يناير ٢٠٠٤ ، وأكد انه في حالة استجابة الفلسطينيين لدعوته إلى المفاوضات على قاعدة شروطه الأمنية المعروفة، اى القضاء على ما يسمى الإرهاب، فهذا افضل لأجل تسوية بين الطرفين، والا فسوف ينفذ خطته بشكل منفرد.

وأخيرا، فإن سلام أوسلو وتجميع الحلول الثنائية لا يقود إلى تحقيق السلام العربي - الإسرائيلي الذي دعت له قرارات القمم العربية منذ قمة الرباط ١٩٧٤ ، والتزام معادلة الشرعية الدولية. فالسلام الشامل المتوازن هو ذلك السلام القائم على انسحاب المحتلين إلى ما وراء خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ من الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، واستعادة السيادة المعطلة على أرضه وحل مشكلة اللاجئين الذى تجاهلته اتفاقات اوسلو وفق القرار الأممي ١٩٤ ، ومشكلة النازحين وفق قرار مجلس الأمن ٢٣٧.

أحمد سعيد تاج الدين

المملكة العربية السعودية وإدارتها للأزمات الأمنية (تفجيرات الرياض نموذجا)

د. عمر الحسن

القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤

يتضمن هذا الكتاب المشهد الأمني في المملكة العربية السعودية في الفترة الأخيرة، وكأنه مسيرة جديدة تختلف عن سابقتها تمام الاختلاف خاصة بعد أن شهد عام ٢٠٠٣ أحداثا فاصلة زادت من تعقده، ليس في المملكة وحسب بل في منطقة الشرق الأوسط برمتها، أبرزها: تفجيرات الرياض الأولى التي استهدفت ثلاثة تجمعات سكنية يقطنها مواطنون أمريكيون وغربيون وعدد قليل من الأجانب في ٨ نوفمبر من العام نفسه.

وفي الفصل الأول، يتطرق الكاتب إلى محددات الأزمة وهي : المجموعة الأولى: المحددات الداخلية التي تنقسم إلى أولا: محددات جغرافية تتعلق بالموقع الجغرافي بالمملكة.ثانيا: محددات ديموجرافية تعتبر أحد محددات القوى السياسية للمملكة في الداخل والخارج خصوصا أنها ترتبط بحجم السكان والترتيب العمري لهم وتوزيعهم الجغرافي. ثالثا

المحددات الاقتصادية ، حيث تكتسب أهمية خاصة فى المملكة العربية السعودية لما لها من قوى اقتصادية ونفطية فى المنطقة. رابعا: المحددات السياسية، حيث يقوم النظام السياسى السعودى على مجموعة من القوى المتداخلة مع بعضها بعضا والتى تعمل وفق علاقات خاصة ومتدرجة بشكل يؤدى فى النهاية إلى تركز السلطة فى الأسرة الحاكمة. خامسا: المحددات التاريخية والتى تلعب دورا محوريا فى فهم الرؤية السعودية للمنظومة الأمنية. المجموعة الثانية : المحددات الإقليمية وأهمها ظهور حركات مناوئة للوجود الأجنبى فى السعودية، الوضع فى العراق وما يؤدى إليه من فوضى وعدم استقرار فى المنطقة وما قد يكون له أثر واضح على انتشار عدم الاستقرار فى الدول المجاورة وفى مقدمتها السعودية. المجموعة الثالثة: المحددات الدولية التى ترتبط بالدرجة الأولى بالعلاقات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وما تقوم عليه المبادئ والاستراتيجيات. ثم ينتقل الكاتب أو المؤلف إلى أبعاد هذه الأزمات الأمنية التى تتحدد وفق عدد من العوامل، أولا: العوامل الداخلية والتى من أهمها سيادة ثقافة التطرف فى المملكة العربية السعودية وغياب قنوات التعبير السياسى والفكرى وفشل عملية التحديث فى امتصاص مخزون العنف غير المادى فى المجتمع السعودى. ثانيا: العوامل الخارجية التى أهمها الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة خصوصا فى ظل التوتر الذى شاب العلاقات بين البلدين فى العام الماضى، وأهم هذه الضغوط التى تقوم بها حكومة واشنطن على المملكة خصوصا أن لدى واشنطن اعتقادا بأن السعودية لا تبذل جهدا كافيا لمكافحة الإرهاب، وهذا ما أوضحته تصريحات القيادة الأمريكية والمسئولين الأمريكيين، هذا إلى جانب ما يقوم به الكونجرس من ضغوط على المملكة وانتقاده لها بشأن حقوق الإنسان ووضع المرأة إلى جانب العديد من الإصلاحات الأخرى، إلى حد أن وصلت هذه الضغوط إلى ما يسمى بقانون محاسبة السعودية الذى تقدم به عدد من أعضاء الكونجرس فى نوفمبر ٢٠٠٣ والذى يقضى بفرض عقوبات اقتصادية عليها، هذا بالإضافة إلى ما تقوم به مراكز الأبحاث الإعلامية والأكاديمية فى واشنطن من حملات ضد السعودية واعتبارها نواة الشر فى المنطقة، ولم تقتصر هذه الضغوط على المستوى الحكومى، فقد دعت منظمة هيومان رايتس ووتش إلى ضرورة إنهاء العمل بالنظام القضائى المتبع فى السعودية الذى يكفل الكثير من السرية، هذا بالإضافة إلى الضغوط التى تمارسها بعض الدول الأخرى فيما يتعلق بضرورة تغيير مناهج التعليم والدعوة إلى الانفتاح على العالم وعدم الالتزام بمبادئ الشريعة خصوصا فيما يتعلق بأحكام الجلد وبتر الأطراف، ثم ينتقل الكاتب إلى مراحل أزمة تفجيرات الرياض، حيث يقسمها إلى مرحلة التمهيد للأزمة ومرحلة الأزمة ومرحلة انتهاء أو انحسار الأزمة. ويرى الكاتب أن من أهم الأسباب التى مهدت إلى هذه الأزمة سحب القوات الأمريكية من المملكة فى شهر أبريل ٢٠٠٣، وشن وزير الداخلية السعودية هجوما على الإخوان المسلمين مما كان سببا فى هذه الأزمة، أما مرحلة الأزمة فهى التى أشارت فيها أصابع الاتهام إلى تنظيم القاعدة أو جماعة المجاهدين فى جزيرة العرب وأن هذه الأزمة تكتسب طابعا خاصا، فعلى الرغم من تعرض المملكة إلى سلسلة من هجمات استهدفت الوجود الأجنبى والتى بلغت ٢٢ عملية إرهابية، إلا أن تفجيرات الرياض كانت هى الأعنف والأكثر تنظيما مما جعل العديد من المراقبين يقولون إن لها العديد من التداعيات السلبية، فمن الناحية السياسية فإنها تعطى فرصة أكبر لوسائل الإعلام واللوبى اليهودى لتجديد حملتها التى تستهدف الربط بين الإسلام والإرهاب، ومن الناحية الأمنية فإنها تفرز جوا من عدم الاستقرار فى المملكة والمنطقة ككل هذا إلى جانب الأضرار السياسية. أما عن تداعياتها الإيجابية فهى التى برز من خلالها إدانة كل من مجلس التعاون الخليجى والجامعة العربية ومعظم دول العالم لهذه التفجيرات، وما أبرزه ذلك من موقف مساند للمملكة.

ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى التحركات التى قامت بها السعودية خلال مرحلة الأزمة والتى يتضح منها مدى نجاح الجانب السعودى فى محاصرة الفكر المتطرف، وإن كان قد فشل فى الحيلولة دون تكرار هذه التفجيرات خصوصا بعد تفجيرات الرياض الثانية فى نوفمبر الماضى. أما عن مرحلة انحسار الأزمة فقد كان من أبرزها ما استطاعت المملكة أن تحققه من نجاح أمنى حيث استطاعت أن تفكك سبع خلايا إرهابية. ثم يتحدث الكاتب بعد ذلك عن الوسائل والإجراءات التى اتبعتها المملكة لإدارة الأزمة، حيث قسمها إلى مجموعتين، أولا : رؤية القيادة السعودية لأهمية المواجهة الأمنية التى تلعب دورا محوريا فى مثل هذه الأزمات مع عدم إدخال الجوانب الأخرى وأهمية التضامن الشعبى فى مثل هذه التفجيرات. ثانيا: القيام بمجموعة من السياسات الداخلية والخارجية لإدارة هذه الأزمة والتى كان من أهمها الاهتمام بدور وسائل الإعلام الداخلية فى مواجهة هذه الأزمة، واعتبارها أهم الأدوات التى ترتكن عليها المملكة خصوصا لما لها من دور مهم فى إحداث التضامن الشعبى لمواجهة هذه التفجيرات.. أما على المستوى الخارجى فقد نجحت المملكة العربية السعودية فى مواجهة الحملات التى يقودها اللوبى اليهودى ضدها. أما السياسات والإجراءات الأمنية فقد أصدرت وزارة الداخلية بيانات رسمية عن العناصر المطلوبة وكثفت من وجودها الأمنى واهتمت بالإجراءات الوقائية من مثل هذه التفجيرات التى جاء فى مقدمتها تجفيف المنابع الفكرية والثقافية للإرهاب، وإعادة النظر فى الخطاب الدينى.

وينتقل الكاتب بعد ذلك إلى الإصلاحات السياسية التى قامت بها المملكة، ففى عامى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، كانت هناك العديد من الإصلاحات التى تستهدف تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وقامت بالعديد من الخطوات الإصلاحية فى هذا الإطار والتى كان من أبرزها إنشاء مركز للحوار الوطنى والموافقة على إنشاء أول لجنة لحقوق الإنسان فى مايو ٢٠٠٣ . كذلك قامت المملكة بتعزيز التعاون الأمنى بين دول الجوار وزيادة التعاون الأمنى والاستخباراتى مع واشنطن والذى يتركز حول تبادل المعلومات الأمنية الخاصة بالأشخاص المطلوبين لدى الجانبين والقيام بتوقيع اتفاقيات تعاون أمنى بين الجانبين. ثم يتناول الكاتب أهمية التحركات الدبلوماسية السعودية فى إطار إدارة مثل هذه الأزمات والتى كان من أبرزها الزيارة التى قام بها ولى العهد السعودى إلى روسيا الاتحادية فى سبتمبر والتى جاءت لزيادة التقارب بين موسكو والرياض فى مكافحة الإرهاب الدولى.

ويحاول الكاتب تقديم رؤية تقييمية لإدارة المملكة لهذه الأزمات والتى يؤكد فيها أن هذه الرؤية تضمنت جوانب إيجابية فى إدارة المملكة لمثل هذه الأزمات، وأهمها ارتفاع وتيرة عمليات المداهمة التى نفذتها السلطات السعودية ضد الشبكات الإرهابية،و نجاح السلطات السعودية فى إحداث اختلال فى القدرة التنظيمية والاتصالية للشبكات الإرهابية، هذا إلى جانب إحداث درجة عالية من التضامن الشعبى لمواجهة مثل هذه الأزمات، فقد تحول الفرد العادى إلى رجل أمن فى مثل هذه المواجهات. أما عن الجوانب السلبية فقد تطرق الكاتب إلى عدة سلبيات من أبرزها فقدان السيطرة على الوضع الأمنى والسياسى قبل التفجيرات، وضعف القدرة والاستجابة الأمنية السريعة لمواجهة مثل هذه الأزمات، وهذا ما أشار إليه السفير الأمريكى فى نقده للسلطات السعودية. ويختم الكاتب برؤية مستقبلية يوضح فيها أن تصاعد مثل هذه الأزمات فى المستقبل فى المجتمع السعودى يرتبط بعدد من الاعتبارات، أهمها سياسات الإصلاح الحكومى فى كافة المجالات ومقدرتها على توفير الظروف الملائمة والبيئة المناسبة لتوفير السلم داخل المجتمع السعودى، والتى تكتسب فيه عملية الإصلاح فى كافة المجالات دورا محوريا فى مواجهة احتمال تكرار هذه الأزمات والتعامل معها.

أبو زيد عادل

السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية غير العربية منذ عام ١٩٦٩، وحتى الآن

خالد حنفي علي محمود

رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أغسطس ٢٠٠٤

شهدت السياسة الخارجية الليبية في السنوات الماضية تحولات جذرية على الأصعدة الدولية والإقليمية أثارت انتباه الرأي العام العربي والدولي، فقد أعلنت ليبيا تخليها عن دعم "الإرهاب"، كما استعادت علاقتها مع أوروبا، وانهت العداء مع الولايات المتحدة، وقبلت المسئولية في أزمة لوكيربي، بل ووصل الأمر حتى الاعتراف بامتلاك أسلحة دمار شامل والتعهد بتدميرها، وطرح رؤية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي.

واستهدفت هذه السياسات الجديدة في مجملها "إعادة تعريف للجماهيرية الليبية"، وتحويلها من صورة "الدولة الثورية" المعارضة باستمرار للقوى الكبرى إلى نمط "الدولة المتكيفة" مع قواعد النظام الدولي خاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. ونالت الدائرة الإفريقية الجزء الرئيسي من مشهد التحول الليبي، بل لا نبالغ إذا قلنا إن السياسات الليبية الجديدة تجاه هذه الدائرة، مثلت الساحة التي بدأت بها ليبيا لتغيير صورتها الذهنية أمام العالم.

فقد انتهجت ليبيا منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩وحتى ما قبل مشهد التحول سياسة خارجية تجاه إفريقيا كان من أبرز ملامحها مقاومة النفوذ الأجنبي، خاصة الإسرائيلي، ودعم حركات التحرر والنظم الثورية، بالإضافة إلى دعم الوجود العربي والإسلامي. وساعد على تنفيذ هذه الأهداف العوائد النفطية، وكذلك وجود هامش للحركة الليبية في إفريقيا وفرته حالة الاستقطاب الحاد بين القوتين العظميين داخل إفريقيا أثناء الحرب الباردة.

وفي الوقت الذي شهدت فيه هذه الفترة سلبيات من أبرزها تورط ليبيا في صراع عسكري مع تشاد، إلا أنه في المقابل نجحت ليبيا في التصدي للتغلغل الإسرائيلي داخل القارة وبدت كطرف عربي فاعل في القارة الإفريقية ومنافس للدور الغربي.

غير أنه مع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت السياسة الليبية في مأزق إقليمي ودولي، فإفريقيا أصبح هناك توجس من الدور الليبي بسبب ما حدث في تشاد وغيرها، وعربيا خلفت محاولات الوحدة التي أقدمت عليها ليبيا مع جيرانها العرب تدهورا في العلاقات الليبية - العربية، ودوليا اتهمت ليبيا بالضلوع في تفجير الطائرة "بان أمريكان" فوق بلدة لوكيربي باسكتلندا عام ١٩٨٨ وهوالأمر الذى أدى إلى فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على ليبيا في عام ١٩٩٢. هذه الظروف مارست ضغوطا على السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا. وكان أمام الجماهيرية إما أن تستمر في مواصلة سياساتها في بيئة دولية تغيرت قواعدها، ولم تعد تسمح باستمرار هذه السياسات الليبية اللهم إلا بتكلفة باهظة، أوانتهاج سياسات جديدة تتلاءم مع طبيعة النظام الدولي الجديد، وتحاول من خلالها ليبيا لعب دورها الإقليمي بأساليب أخرى.

غير أن ليبيا قررت التحول عن السياسات الثورية، وانتهاج سياسات جديدة أفصحت عن نفسها بقوة في القارة الإفريقية من خلال السعي لتعزيز الوحدة الإفريقية، ودعم التكامل الإقليمي، وتسوية النزاعات، كما استمرت أهداف مثل: دعم الوجود العربي والإسلامي، وتعزيز المصالح الاقتصادية لكن بأدوات ليست تصادمية. وكان أهم مردودات تلك السياسة، رفع العقوبات الدولية في سبتمبر ٢٠٠٣، وقبولا دوليا وإقليميا للدور الليبي الجديد في إفريقيا.

ونظرا لأهمية التحولات في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، حاولت الرسالة، فهم محددات هذه السياسة وكذلك المؤسسات المشاركة في صنعها، خاصة دور القيادة الليبية، كما سعت الدراسة لاكتشاف الجوانب الإيجابية والسلبية في سياسة ليبيا تجاه إفريقيا غير العربية سواء قبل أوبعد الحرب الباردة في محاولة لرسم خطوط لوضع خطوط عامة لمستقبل هذه السياسة.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى بابين وخاتمة .. بالنسبة للباب الأول من الدراسة، فينقسم إلى ثلاثة فصول تركز على المحددات الداخلية والاقليمية والعالمية للسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية.

وفي المحددات الداخلية، ركزت الدراسة على ما طرحه كل من الموقع الجغرافي، والقدرات الاقتصادية والعسكرية لليبيا من فرص وقيود للسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا. كما اهتمت بطبيعة النظام السياسي الليبي، والمؤسسات المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية مثل المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية، واللجان الثورية، وأفردت الدراسة جزءا تفصيليا عن شخصية القذافي وأفكاره ودوره في صنع السياسة الخارجية الليبية.

أما المحددات الإقليمية، فقد تم التركيز فيها على كل من العلاقات الليبية - العربية، وتطور الصراع العربي - الإسرائيلي، وكذلك العلاقات الليبية - الإفريقية، ومدى تأثير ذلك كله على السياسة الليبية تجاه إفريقيا. أما المحددات العالمية، فتمت فيها مناقشة التغير في النظام الدولي، وتطورات أزمة لوكيربي ومدى تأثيرهما على السياسة الليبية في إفريقيا.

أما الباب الثاني للدراسة، فركز على مجالات وقضايا السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، حيث ناقش سياسات ليبيا تجاه القارة منذ عام ١٩٦٩ وحتى نهاية الحرب الباردة، من خلال إلقاء الضوء على السياسة الليبية تجاه الأزمة التشادية وكذلك تجاه الدول الإفريقية الأخرى ومدى تأثير ذلك على الدور الليبي في القارة.

أما السياسة الليبية بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي تمثل أبرز ملامح التحول الليبي في إفريقيا، فقد ناقش هذا الباب الدور الليبي في تسوية النزاعات الإفريقية، وكذلك دور ليبيا في إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، بالإضافة إلى مبادرة ليبيا لتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي.

وفي هذا الباب أيضا، تمت مناقشة سياسة ليبيا تجاه الوجود الإسرائيلي في إفريقيا منذ عام ١٩٦٩ وحتى الآن، وما طرأ من تحول على هذه السياسة. وكذلك تمت مناقشة السياسة الليبية تجاه القوى الغربية في إفريقيا منذ عام ١٩٦٩ وحتى الآن.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١- إن التحولات في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية، يمكن تفسيرها من خلال التغير في رؤية القيادة الليبية للظروف الداخلية والإقليمية والدولية. فقد أدركت هذه القيادة أن العقوبات الدولية والعزلة الإقليمية قد تكون طريقا يمهد لإسقاط النظام الليبي، أو تهديد شرعيته على الأقل.

ومن ثم، فإن بناء سياسة خارجية جديدة تجاه العالم ومنها إفريقيا يحقق هدفين رئيسين أولهما "إعادة إنتاج جديدة لزعامة القذافي"، أما الهدف الثاني فهو استمرار الدور الليبي بتوزيعاته الإقليمية والدولية، لمعالجة الثغرة الجيواستراتيجية (مساحة شاسعة، وقلة سكان).

٢- كشفت الدراسة أن أزمة لوكيربي لعبت دورا متعدد الأبعاد في التأثير على السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا من خلال ما يلي:

- أدت الضغوط الدولية التي تعرضت لها ليبيا لتسوية قضية لوكيربي إلى تغييرات في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا غير العربية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

- ساهم الالتزام العربي بتطبيق العقوبات الدولية على ليبيا في مقابل الرفض الإفريقي

للالتزام بهذه العقوبات، في زيادة رصيد الدائرة الإفريقية على حساب إضعاف الدائرة العربية في السياسة الخارجية الليبية.

- جلبت إدارة ليبيا المرنة لأزمة لوكيربي، تأييد الدول الإفريقية لليبيا وهو ما مثل عاملا مساعدا على بناء صورة جديدة للسياسة الخارجية الليبية داخل إفريقيا خلافا للصورة التي خلفتها هذه السياسة أثناء الحرب الباردة.

- ساهم قبول ليبيا بالمطالب الغربية في أزمة لوكيربي في تحسين العلاقات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة وهو ما يمثل بدوره عاملا مساعدا للسياسة الخارجية الليبية في إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة.

٣- إن هيمنة دور القيادة الليبية وتهميش دور المؤسسات التشريعية والتنفيذية والرأي العام في عملية صنع السياسة الخارجية، كانت عاملا حاسما في حدوث إخفاقات للسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية. لكن في المقابل فإن هذه الهيمنة لها بعض الآثار الإيجابية نسبيا، حيث إن انفراده بصنع توجهات هذه السياسة مكنه من إجراء تحول في أهداف وأنشطة السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية فيما بعد انتهاء الحرب الباردة وذلك للحفاظ على استمرار الدور الليبي في القارة.

٤- إن النفط قد شكل ومازال يشكل القاعدة التي تستند عليها السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا منذ عام ١٩٦٩ وحتى الآن، حيث توفر العوائد النفطية الدعم اللازم لأنشطة هذه السياسة في إفريقيا.

٥- إن هناك علاقة طردية بين نجاح السياسة الخارجية الليبية في إفريقيا غير العربية واتساقها مع قواعد وآليات النظام الدولي، فقد خلفت السياسة الليبية إبان الحرب الباردة سلبيات عديدة بسبب تورطها في الصراعات الإفريقية، وتدخلها في الشئون الداخلية للدول، ودعمها لانقلابات تغذى من حالة عدم الاستقرار في القارة، وهو ما أدى مع نهاية الحرب الباردة إلى انحسار الدور الليبي في إفريقيا، كما أدى أيضا إلى التغطية على نجاحات السياسة الليبية في إفريقيا في مجالات أخرى مثل : مقاومة التغلغل الإسرائيلي، ودعم الدور العربي والإسلامي.

لكن بعد رفع أهداف جديدة لهذه السياسة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تتسق مع القضايا والهموم الإفريقية، أدى ذلك إلى نجاح للسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية، حيث استطاعت ليبيا أن تقدم نفسها كدولة لها دور قيادي في صنع السلام والاستقرار السياسي في النطاق الإفريقي.

٦- إن نجاح الدبلوماسية الليبية في تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي قادر على مواجهات التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، قد أدى إلى تداعيات إيجابية على السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، منها: تعميق صورة الزعيم الإفريقي الكاريزمي عن القذافي، وتغير نظرة القوى الغربية لليبيا، وتوفير بيئة جيدة تدعم أهدافها في تعزيز الوجود العربي والإسلامي في إفريقيا، فاضطلاع دولة عربية بدور في تحويل مسار تاريخي للمنظمة، من المؤكد أن ينعكس إيجابا على رؤية الأفارقة لدور الدول العربية في القارة.

- إن تجمع دول الساحل والصحراء، يعضد الدور الليبي الجديد في إفريقيا ولكن يظل أن هناك مخاوف من استمرار هيمنة ليبيا على التجمع وهو ما قد يؤدي إلى إعراض أو انسحاب بعض الدول التي لا ترغب في الهيمنة بما قد يؤثر سلبا على السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، ومن هنا فلا بد أن تكون مشاركة حقيقية لكل الأعضاء.

٧- إن التراجع الليبي عن مقاومة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا يرجع إلى أسباب عدة، منها تغير الرؤية الليبية للصراع العربي - الإسرائيلي من رؤية ذات طبيعة ثورية تقوم على فكرة أن الحقوق الفلسطينية لن تأتي إلا بالهجوم العسكري ضد إسرائيل، إلى رؤية يغلب عليها الطابع السلمي، حيث طرح القذافي حلا لمشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي في مارس ٢٠٠٢ من خلال إقامة دولة "إسراطين" التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون معا. وتتسق هذه الرؤية الجديدة مع اتجاه ليبيا لتأسيس دور إقليمي في إفريقيا، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وعدم التصادم مع القوى الغربية في القارة.

٨- إن الانفراج في العلاقات بين ليبيا والقوى الغربية الكبرى (الولايات المتحدة وفرنسا) أدى إلى تحول السياسة الليبية تجاه مصالح القوى الغربية في القارة الإفريقية من الصدام إلى التعاون. ومن المتوقع أن تستفيد القوى الغربية من الدور الليبي الجديد في إفريقيا لاسيما في ضوء سياسة أمريكية جديدة إفريقيا قوامها مكافحة الإرهاب، وتأمين استفادتها من الثروات الإفريقية (نفط وغيره) والانتشار العسكري.

٩- إن استمرار نجاح السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا في المستقبل يرتبط بمدى التنسيق مع القوى العربية الأخرى التي لها دور في إفريقيا مثل مصر، وهو ما يجب أن يدفع الأخيرة إلى التنسيق الكامل مع ليبيا من خلال الاتحاد الإفريقي، وتجمع دول الساحل والصحراء.

١٠- ضرورة قيام ليبيا بخلق أدوات اتصال غير تقليدية مع القارة الإفريقية، تتركز على تنمية الوعي الشعبي الليبي بإفريقيا، أي خلق شعبية للسياسة الليبية داخل إفريقيا غير العربية وهو ما يوفر التصاقا للجماهير بأهداف وتنفيذ هذه السياسة في المستقبل.

وفي النهاية يمكن القول إن السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية منذ عام ١٩٦٩ وحتى الآن تمثل نموذجا لمدى قدرة دولة من العالم الثالث على "التكيف التدريجي" لسياساتها الخارجية مع النظام الدولي الجديد بأقل قدر من الخسائر، حيث استطاعت "التراجع المنظم" عن سياسات الماضي الثورية، وانتهاج سياسات جديدة دونما خسائر فادحة، بل إنها كوفئت على تراجعها برفع العقوبات الدولية عنها، والعودة للساحة الدولية، بما يساعدها على البقاء ولعب دورها في إفريقيا بأهداف وأدوات وسياسات تتواءم مع المرحلة الجديدة.

محمود صلاح الدين ثابت

الدين والسياسة في نيجيريا

د. صبحي علي قنصوه

برنامج الدراسات المصرية - الإفريقية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤

يعد الدين أحد أهم العوامل التي تتسبب في الصراعات داخل الدول التي تتميز بالتعدد الديني والعرقي، وتعد نيجيريا إحدى الدول التي تعاني باستمرار من اضطرابات داخلية بين الديانتين الرئيسيتين بها: الإسلام والمسيحية، وهو ما دفع الدكتور صبحي علي قنصوه لتناول العلاقة بين الدين والسياسة في نيجيريا في كتابه الأخير.

ويهتم الكاتب بالتوقف عند نسبة الأديان المختلفة داخل نيجيريا، ويطرح مجموعة من الإحصاءات التي يدعي فيها أصحاب كل ديانة أنهم يشكلون الأغلبية في البلاد، إلا أن الإحصائية الأقرب للصحة تشير إلى أن المسلمين يشكلون ٥٠٪ من سكان نيجيريا، بينما يشكل المسيحيون ٤٠٪ من سكانها، وتتبع الـ ١٠٪ الباقية ديانات تقليدية (أي وثنية). ويلاحظ الكاتب هنا تراجعا ملموسا في نسبة أتباع الديانات التقليدية عما كانت عليه غداة إقامة الدولة النيجيرية عام ١٩١٤، نتيجة ازدياد كل من النشاط الدعوي الإسلامي والتبشيري المسيحي، كما يتناول الدكتور قنصوه توزيع الديانات الرئيسية جغرافيا في نيجيريا، موضح

أن المسلمين يتركزون فيما يسمى الشمال الأعلى (بلاد الهوسا والفولاني والكانوري وغيرها)، بينما تختلط الديانات المختلفة في وسط نيجيريا، ويتركز المسيحيون في الجنوب.

ثم يعرض الكاتب مواقف أبرز الحركات الإسلامية الموجودة في نيجيريا، وهي الطرق الصوفية التي تتعرض لهجوم دائم من جانب الاتجاهات السلفية، وجمعية الطلاب المسلمين التي تعمل بين طلاب الجامعات، غير أنها تشتتت إلى درجة كبيرة لتحول العديد من أعضائها للفكر الشيعي وميل آخرين لفكر الإخوان المسلمين، وجماعة نصر الإسلام وتتمركز في شمال البلاد، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي يسعى للتنسيق بين القوى الإسلامية المختلفة. أما جماعة إزالة البدعة وإقامة السنة فقد أقيمت لمواجهة فساد السلطات السياسية وللتصدي لجهل الصوفيين، بالإضافة إلى حركة مايتاسين المتطرفة التي قامت بالعديد من أعمال العنف ضد النيجيريين بجميع طوائفهم.

وينتقل الكاتب لتناول أهم الحركات المسيحية وهي المجلس المسيحي النيجيري الذي يهدف لدمج كنائس نيجيريا في الاتحادات الكنسية العالمية، والرابطة النيجيرية وتشكل منتدى للتشاور يجمع بين رؤساء العديد من الكنائس المختلفة، وحركة المولود من جديد وهي حركة مسيحية متطرفة تسببت في العديد من التوترات بين المسيحيين والمسلمين.

ويرجع دكتور قنصوه ما تشهده نيجيريا من توترات دينية من وقت لآخر إلى الكيفية التي تم بها إنشاء الدولة النيجيرية، فقد تم دمج مجموعة من الممالك التي كانت تخضع للسيطرة الاستعمارية البريطانية لتشكل دولة نيجيريا، فتم دمج الولايات الشمالية التي كان الدين متداخلا فيها مع السياسة (إمارة جواندو وخلافة سوكوتو وسلطنة بورنو)، مع الولايات الجنوبية والشرقية التي لم يكن الدين متداخلا مع السياسة فيها (اللايبو واليوربا)، وهو ما أوجد تناقضا لا يزال موجودا حتى الآن بين ولايات الشمال التي ترغب في إدخال الدين في العملية السياسية وولايات الجنوب والوسط التي تتخذ اتجاهات أكثر علمانية.

وكذلك فإن عدم حسم الدستور النيجيري الهوية النيجيرية وما إذا كانت هوية دينية أم علمانية، قد ساهم في زيادة حدة الخلافات الدينية، حيث نص الدستور على أنه يجب على حكومة الاتحاد وحكومات الولايات ألا تتخذ أية ديانة كدين رسمي للدولة أو للولاية - نيجيريا دولة فيدرالية - إلا أن تلك المادة تتناقض مع مجموعة من المواد الأخرى التي تنظم استخدام الشريعة الإسلامية في إطار القانون النيجيري الاتحادي، وأدى هذا التناقض إلى إثارة البلبلة والخلاف داخليا حول دور الدين في العملية السياسية، لاسيما بين جمعية الطلاب المسلمين التي طالبت بأن يكون نظام الدولة نظاما إسلاميا، لأن المسلمين يشكلون غالبية السكان، بينما عارضت الرابطة المسيحية النيجيرية ذلك، مؤكدة على أن علمانية الدولة تشكل الضمان الوحيد للمسيحيين في دولة ذات أغلبية مسلمة.

وتثور الخلافات بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا حول العديد من القضايا، فقد كان مسلمو نيجيريا يرفضون الاعتراف بإسرائيل، على العكس من المسيحيين الذين كانوا يرغبون في الاعتراف بها لما يتلقونه من مساعدات فنية ومالية منها، إلى أن تم الاعتراف بها في النهاية رغما عن معارضة المسلمين، ويعارض المسيحيون توثيق العلاقة بين نيجيريا ودول العالم العربي والإسلامي، على العكس من المسلمين الذين يرغبون في توطيد هذه العلاقة لا سيما مع مصر التي يرتبطون بها برابطة الأزهر، كما يرفض المسيحيون كذلك تدخل الدولة في تنظيم رحلات الحج لتعارض ذلك مع ما ينادون به من علمانية الدولة، وكذلك فقد ثارت خلافات داخلية كبيرة بين المسيحيين والمسلمين في عقب انضمام نيجيريا كعضو كامل في منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٨٦، حيث تخوف المسيحيون من أن تكون تلك الخطوة مقدمة لتحويل نيجيريا إلى دولة إسلامية، وكذلك فقد ثارت الخلافات على إنشاء محكمة استئناف شرعية اتحادية، وعلى تطبيق الشريعة الإسلامية في الولايات الشمالية.

وقد مرت العلاقة بين الدين والسياسة بالعديد من المراحل، أولى تلك المراحل هي مرحلة الدولة المدنية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٦، وتميزت تلك المرحلة بعدم وجود حساسيات دينية في العملية السياسية، حيث ظهرت أحلاف سياسية انتخابية بين مسلمين ومسيحيين، وثانية تلك المراحل هي مرحلة الحكم العسكري الأول ١٩٦٦ - ١٩٧٥، حيث بدأت التوترات الدينية في الظهور خلالها نتيجة لتقلص نصيب المسلمين من المراكز القيادية بعد استيلاء جنرالات مسيحيين على السلطة، أما ثالثة تلك المراحل فهي مرحلة مرتضى / أوباسانجو ١٩٧٥ - ١٩٧٩، التي شهدت تصعيدا ملموسا لدور الدين في الحياة السياسية، ورابعة مراحل العلاقة بين الدين والسياسة في نيجيريا هي مرحلة الحكم المدني الثاني ١٩٧٩ - ١٩٨٣ وتميزت بمحاولة احتواء الخلافات الدينية من خلال توزيع السلطة على أتباع الديانتين المختلفتين بشكل متوازن، إلا أن محاولات استغلال الدين في السياسة ظلت مستمرة، وخامسة تلك المراحل هي مرحلة الحكم العسكري الثاني ١٩٨٣ - ١٩٩٩ وتميزت بظهور الصراع بين المسلمين والمسيحيين على المناصب السياسية، أما سادسة تلك المراحل فهي مرحلة الحكم المدني الذي بدأت عام ١٩٩٩ ولا تزال مستمرة حتى الآن وتشهد حالة من التوازن الديني بين المسلمين والمسيحيين، إلا أن مخاوف المسلمين قد تزايدت في تلك المرحلة من احتمال انحياز الرئيس أوباسانجو للمسيحيين، لأنه يشاع أنه سبق أن انضم لحركة المولود من جديد المسيحية المتطرفة.

ويطرح الكاتب مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لعلاقة الدولة بالدين في نيجيريا، السيناريو الأول هو احتمال انفصال بعض الأقاليم عن الدولة المركزية وهو ما تدعمه الخبرة التاريخية حيث سبق للعديد من الأقاليم أن حاولت الانفصال عن الدولة الاتحادية، وثاني تلك السيناريوهات هو فرض الوحدة الاندماجية بشكل قصري في ظل الحكم العسكري، أما ثالث تلك السيناريوهات فهو استمرار الدولة على شكلها الحالي مع تعديل دستورها ليكون دستورا علمانيا، وليس معنى العلمانية هنا ألا تتدخل الدولة في الأمور الدينية مطلقا، ولكن أن تتدخل لتوفير الحرية الدينية لكل الجماعات النيجيرية، ورابع تلك السيناريوهات - هو الذي يزكيه الكاتب - هو اعتماد مبدأ الوحدة من خلال التعدد، من خلال الترتيبات المؤسسية الديموقراطية المؤسسية التي تكفل اقتسام السلطة وحماية حقوق الأقليات.

خالد عمر عبدالحليم

المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي

د. حمدي عبدالرحمن، وعزة خليل

القاهرة، المدينة برس، ٢٠٠٤

هذا الكتاب هو ثمرة لتعاون مركز البحوث العربية والإفريقية مع مركز المجتمع المدني في جامعة ناتال بجنوب إفريقيا. وقد بدأ هذا التعاون في إطار برنامج "دور المجتمع المدني في جهود التكامل الإفريقية" الذي بادر به مركز المجتمع المدني في جامعة ناتال، ويعبر هذا البرنامج عن اقتناع مشترك لدى المركزين بوجود دور شاغر للمجتمع المدني فيما تسعى إليه البلدان الإفريقية من تحولات، وذلك في الوقت الذي باتت فيه تلك البلدان في حاجة ملحة إلى تحولات عميقة تؤدي بها من جهة إلى تطوير نظمها الإنتاجية والاجتماعية، ومن جهة أخرى إلى التصدي لما تدفع فيه من مرحلة جديدة من

العلاقات غير المتكافئة فى النظام العالمى، والتى تؤدى بدورها إلى مزيد من نهب مواردها وتعطيل طاقاتها البشرية وتصاعد موجات الإفقار المتتالية لشعوبها. ويتحدى الشق الأول من البرنامج فى استهداف الوقوف على الخريطة الفعلية للفاعلين الرئيسيين والمنظمات والمؤسسات داخل المجتمع المدنى فى البلدان الإفريقية، وتحديد ما تقوم به من أدوار حقيقية فى المجتمع بشكل عام، وفى عمليات التكامل الإفريقى بشكل خاص. ويهدف المنظمون إلى أن ينطلق عن هذا الرصد والتحليل لواقع المجتمع المدنى الإفريقى تنظير متأصل إفريقيا حول دور المجتمع المدنى والسبيل إلى تفعيله. أما الشق الثانى من البرنامج فيستهدف التوجه إلى إيجاد "إنتليجنسيا" إفريقية ملتزمة بقضايا الشعوب الإفريقية، وذات نظرة شاملة نقية عن التعصب الوطنى، ومؤمنة بوجود دور فعال لها فى هذه المجتمعات يتعبد سبيله من خلال ممارسة تكاملية حقيقية. ويتجسد هذا الشق فى تأسيس برامج دراسية حول دور المجتمع المدنى فى التكامل الإفريقى تدرس بصورة موحدة فى الجامعات الإفريقية، بالإضافة إلى منح درجات علمية فى مستوى الدراسات العليا حول هذه القضية، من خلالها يدرس الطلبة من البلدان الإفريقية المختلفة معا، وهكذا يتكون جنين لمجتمع أكاديمى وبحثى يمارس التكامل بالفعل على مستوى القارة.

ونظرا لأهمية ما يدور من نقاش على مستوى القارة حول هذه القضية المهمة، نشرت أعمال ورشة العمل كاملة- كجهد أولى لتحفيز الحوار والتواصل على مستوى القارة- فى هذا الكتاب الذى ينقسم إلى ثلاثة أقسام، يجمع كل قسم المواد ذات الصلة معا، مع عرض كثيف للمناقشات التى دارت طوال الندوة مصنفا وفقا للأفكار الرئيسية المتداولة.

يجمع القسم الأول من الكتاب الورقة الرئيسية التى كتبها أ. د. حمدى عبد الرحمن والمداخلات، حيث إنه أشار إلى بعض القضايا والتساؤلات الأساسية حول دور المجتمع المدنى فى تحقيق الديمقراطية والتكامل الإفريقى انطلاقا من خبرة الشمال الإفريقى. وتمثلت الفرضية الأساسية التى انطلقت منها هذه الدراسة فى أن فشل التجارب التكاملية الإفريقية على الرغم من تعددها وكثرتها إنما ينبع من منهجها الفوقى الذى يعبر عن مصالح وتوجهات نخب محدودة، يعنى ذلك أن غياب حركة شعبية واجتماعية افريقية واعية بمصالحها وأهدافها كان له ابرز الأثر سلبا على مسيرة التكامل فى إفريقيا. وبمفهوم المخالفة يعد وجود مجتمع مدنى مستقل وفاعل ضمانة أكيدة لتحقيق الديمقراطية والتنمية والتكامل.

وقد أوضح أن إنجازات التكامل، سواء على المستوى الإقليمى أو القارى، لا تزال محدودة، بل ومتعثرة فى كثير من الأحيان. وربما يعزى ذلك إلى أن الدول الإفريقية ومنها العربية فى الشمال لم تستطع أن تطور سياسيات توافقية تشجع على المشاركة الشعبية وتحقق الأمن والاستقرار والتنمية بمفهومها الشامل، وهو الأمر الذى انعكس على فشل هذه السياسات على النطاق الأوسع.

ويقدم د. سمير أمين ورقته عن "المجتمع المدنى فى بلدان الجنوب وتحدى العولمة" وفيها يرد على سؤال هو: هل تخدم الاختيارات النيوليبرالية المعولمة مصالح الشريك الأوروبى بالإيجاب، إذا كان مشروع هذا الشريك يتقبل نتائج ذوبانه المزدوج، على المستوى الاقتصادى فى العولمة النيوليبرالية، وعلى المستويين السياسى والعسكرى فى الخضوع لمتطلبات السيطرة لأمريكا الشمالية. ويوضح أنه فى هذه الحالة ستفقد العلاقات "الخاصة" بين الاتحاد الأوروبى وبلدان إفريقيا والكاريبى والباسفيك مداها المنتظر، كما يتضح من مبادرة واشنطن لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة وإفريقيا والكاريبى والباسفيك.

ويقدم أ. إبراهيم السورى ورقته عن "المجتمع المدنى فى إطار العلاقات العربية الإفريقية" ويوضح أن التحدى الأساسى الذى يواجه المجتمع المدنى، سواء على المستوى الوطنى أو الإقليمى، يكمن فى كيفية تعزيز المبادرات المحلية لتحقيق التنمية، ذلك أن إفريقيا بحاجة ملحة إلى أساليب جديدة ووسائل مستحدثة لمواجهة أجندة قديمة، لا تزال هى ذاتها منذ بدايات القرن الماضى، وإلى يومنا هذا، أجندة إحكام الهيمنة وزيادة التبعية والسيطرة على الموارد، واستدامة التخلف.

أما عن "تفعيل شبكات المجتمع المدنى" فيحاول عبد الغفار شكر مناقشة الأسباب التى تحتم مشاركة المجتمع المدنى فى التكامل الإفريقى كشرط ليحقق هذا التكامل أهدافه المرتبطة أساسا بمصالح الشعوب الإفريقية، ولماذا لم تنجح التجارب والصيغ السابقة للتكامل؟ لغياب البعد الشعبى من نشاطها، وما هو موقع المجتمع المدنى من التكامل الإفريقى؟ ويقدم لنا د. مراد غالب خبرته الشخصية حول التكامل الإفريقى.

والقسم الثانى من الكتاب يشمل التعقيبات التى قدمها المشاركون، والتى أعدوها سلفا قبل انعقاد ورشة العمل بعد الاطلاع على الورقة الأساسية والمداخلات، إلى جانب عرض المناقشات التى تداعت فى ورشة العمل، وقد تم ترشيح عدد من الموضوعات لتشكل لبنة فى تأسيس أجندة البحث العلمى الإفريقى الملتزم بمصالح الشعوب الإفريقية والمتبنى لأفكار التكامل، وكان على رأس الموضوعات التى تم ترشيحها ما يلى:

- دراسة نظرية لتأصيل مفهوم المجتمع المدنى ينطلق من الأوضاع الفعلية للبلدان الإفريقية.
- دراسة حول مشكلات الاندماج الوطنى وتطور علاقة الدولة بالمجتمع وانعكاسه على تطور مفاهيم المواطنة.
- وجود قاعدة معلومات تغذى من خلال شبكة الباحثين من البلدان الإفريقية المختلفة.
- دراسة حول المؤسسات الاجتماعية التقليدية فى المجتمعات المحلية وكيفية تشكيل عقل الإنسان الإفريقى.
- دراسة حول الإنتليجنسيا الإفريقية والهوية فى البلدان الإفريقية شمال الصحراء وجنوبها.

ويتناول القسم الثالث والأخير من الكتاب موضوع البرنامج الدراسى ومنح درجات علمية فى مستوى الدراسات العليا حول المجتمع المدنى والتكامل الإفريقى، وقد قدم المشاركون عددا من المقترحات لتحقيق ذلك، منها:

- البدء بتأسيس شبكة للبحوث الإفريقية على مستوى كل بلد من البلاد الإفريقية وعلى مستوى القارة.
- مراجعة مجمل الإنتاج العلمى والبرامج التعليمية التى تدرس فى الجامعات الإفريقية.
- تأسيس مشروع ترجمة متبادلة والتركيز على الدراسات الإنسانية والاجتماعية.
- الاهتمام بجذب الخبرات والعقول الإفريقية المتميزة التى هاجرت إلى خارج إفريقيا، وخصوصا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- دراسة بعض من اللغات التى تستخدمها البلدان الإفريقية وإنشاء دورية إفريقية تصدر باللغات المختلفة.
- التوجه للجامعات الإفريقية بإيفاد بعثات تعليمية إلى بلدان إفريقية أخرى وإنجاز دراسة حول التشريعات فى البلدان الإفريقية بمجال التعليم.

شيرين الديداموني

أزمة البرنامج النووى الإيرانى (المحددات - التطورات - السياسات)، دارسة فى إدارة الأزمات الدولية

عصام عبد الشافى

القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤

شهدت إيران عقب انتهاء الحرب الامريكية - البريطانية على العراق، مزيدا من الضغوط الامريكية بدعوى وجود توجهات من جانبها لدعم ترسانتها النووية، وأن فى ذلك تهديدا للأمن والسلم الدوليين ويضر باستقرار المنطقة. وفى هذا الإطار تبنت واشنطن عددا من السياسات وقامت بعدة تحركات كان الهدف منها تحجيم الطموحات الإيرانية فى هذا المجال بل والقضاء عليها فى المرحلة القادمة، وفى هذا الإطار يتعرض الكتاب لأربعة اجزاء أساسية. حيث يتناول الجزء الاول منها، محددات العلاقات الايرانية - الامريكية، وقد تعددت هذه المحددات، وهنا يمكن التمييز بين تلك النابعة من طبيعة هذه العلاقات، والنابعة من قضايا هذه العلاقات، وتلك النابعة من التطوارت الإقليمية والدولية الراهنة.

اولا: المحددات النابعة من طبيعة علاقات الدولتين، فحيث إن الطرف الامريكى هو الطرف البادئ بالفعل والطرف الإيرانى فى معظم الحالات هو القائم برد الفعل، فقد ارتبطت هذه العلاقات وتطوراتها بالسياسات والاستراتيجيات التى تبنتها الولايات المتحدة تجاه إيران، وتجاه الدوائر الإقليمية (خاصة الخليجية والآسيوية) التى تحيط بها.

ومن هنا يمكن القول إن الولايات المتحدة قد مرت فى علاقتها مع إيران بعدة مراحل أساسية، خلال التسعينيات وحتى أحداث سبتمبر على النحو التالى:

- مرحلة السياسات العمياء (١٩٩١ - ١٩٩٣)، وفيها حاولت الولايات المتحدة فى هذه الفترة أن تحبط كل مساعى إيران السلمية حتى تعزلها.

- مرحلة الاحتواء المنظم (١٩٩٣ - ١٩٩٦) حيث ازدادت رغبة الولايات المتحدة فى عرقلة نفوذ إيران السياسى.

- مرحلة الاحتواء المتخبط (١٩٩٧ - ٢٠٠١) حيث اصبحت معارضة الولايات المتحدة لإيران بلا مبرر قوى.

- واخيرا مرحلة التعاون المضطرب: وتمثلت فى مرحلة ما بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١.

ثانيا: المحددات النابعة من قضايا العلاقات بين الدولتين: حيث إن الطموحات الإيرانية والطموحات الأمريكية تصطدم فى كثير من الاحيان لأسباب تاريخية وثقافية واقتصادية وسياسية، ومن هذه القضايا الخلافية قضية الإرهاب، حيث يتفق الطرفان على ضرورة محاربة الارهاب، لكن الخلاف بينهما عميق يبدا من تعريف الإرهاب ثم الخلاف على عناصره ودعائمه، ويمتد إلى كيفية معالجته، وقد تمثلت قضية فلسطين ساحة أخرى للصدام بين الجانبين، وبالنسبة للقضية العراقية، فإن إيران ترفض اى تدخل أجنبى فى شئون العراق، وفى المقابل فإن الولايات المتحدة بعد سيطرتها على العراق تسعى للحد من النفوذ الإيرانى فى العراق.

ثالثا: المحددات النابعة من التطورات الإقليمية والدولية: فالقلق من دول الجوار هو السمة الأبرز لمنظومة الأمن القومى الإيرانى، ومن هنا فإن الإيرانيين فى قلق مستمر، فى ظل جوار غير امن، خصوصا فى ظل تحالف وتعاون مع خصومها السياسيين والأمنيين خصوصا إسرائيل وأمريكا.

وإذا انتقلنا إلى الجزء الثانى من الكتاب والذى تناول تطورات الملف النووى، فقد ظل امتلاك قدرة نووية حلما يراود الإيرانيين منذ تولى الشاه محمد بهلوى، باعتبارها إحدى وسائل تحقيق الحضارة العظيمة التى كان الشاه يبغى إنجازها. ومع العلاقات الودية التى أقامها مع الولايات المتحدة، والدور الذى اضطلع به كشرطى للمنطقة امام امتداد النفوذ السوفيتى خلال الحرب الباردة، لم يكن هناك من يعترض على تملك إيران قدرة نووية، خاصة مع وجود الثروة البترولية كممول لهذا المشروع، وعندما نجحت الثورة الاسلامية فى إسقاط الشاه ونظامه، اوقفت مشروعاته إلا ما ارتبط منها بالجانب العقائدى ومنها المشروع النووى.

وتمكنت إيران من استعادة نشاطها فى إكمال مفاعل "بوشهر" عام ١٩٩٥ وقد وصل العمل فى مارس ٢٠٠٣ إلى درجة ٧٠-٨٠٪ من إكمال العمل بالمفاعل، وهنا صعدت الولايات المتحدة من ضغوطها على إيران وروسيا لوقف تطور المفاعل إلى مستوى التشغيل، وبدات وكالة الطاقة الذرية فى تفقد المشاريع الإيرانية، وكتابة تقارير عنها على مدى الأشهر الماضية.

ولا يخفى على احد الدوافع العسكرية والاستراتيجية لإيران من وراء مشروع تطوير وامتلاك قدرات نووية حيث تسعى لمواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية والحرص على بناء مكانة إقليمية متميزة.

ويتناول الجزء الثالث من الكتاب الإدارة الامريكية لأزمة البرنامج النووى الإيرانى، إذ يتضح أن الموقف الامريكى المعارض للبرنامج النووى الإيرانى لم يكن وليد المرحلة الراهنة ولكنه يعود لسنوات منذ منتصف التسعينيات.

وفى عام ٢٠٠٣، اختلطت أوراق الحرب على الارهاب بأوراق مطاردة الدول المشتبه فى امتلاكها اسلحة دمار شامل، فبدات الولايات المتحدة فى وضع تصور جديد لكيفية مواجهة الدول المارقة، فى ضوء مبدأ الحرب الوقائية، وضاعف من الشعور بضرورة مواجهة الدول المعادية للسياسات الأمريكية إمكان تحالف النظم الطامحة لامتلاك اسلحة دمار شامل مع شبكات الارهاب الدولية، لشن ضربات ضد المصالح الغربية.

وقد تعددت الخطط والسياسات والإجراءات التى اعتمدت عليها الإدارة الأمريكية فى تحركاتها ضد إيران منها: حرب التصريحات، حيث تعددت تصريحات المسئولين الامريكيين فى مختلف المناسبات عن خطر البرنامج النووى، فضلا عن اتهام إيران بدعم الارهاب وإيواء عناصر القاعدة، بالاضافة إلى مساندتها للحركة الطلابية ضد النظام الإيرانى، وتوجيه محطات إذاعية وتليفزيونية إلى إيران باللغة الفارسية لكى تتواصل مع جهود الشعب الايرانى للتحرر من الحكم الثيوقراطى من وجهة النظر الأمريكية.

كما تحرص الإدارة الأمريكية على اللعب بورقة مجاهدى خلق وهى أهم منظمة رافضة للنظام الإيرانى منذ عام ١٩٦٥.

هذا إلى جانب استمرار ممارسة الضغوط الدبلوماسية، حيث قامت الادارة الامريكية بتكثيف جهودها الدبلوماسية والسياسية من اجل تشديد الضغوط على إيران لحملها على وقف برنامجها النووى.

كما سعت الولايات المتحدة إلى تفعيل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث قام محمد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المنشآت الإيرانية فى فبراير ٢٠٠٣، ثم نشرت الوكالة تقريرا لها فى ٥ يونيو ٢٠٠٣ اعتبر ان طهران أخلت بالتزاماتها إزاء معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

وأخيرا تحرص الولايات المتحدة على تعبئة الرأى العام الامريكى ضد النظام الإيرانى، وذلك من خلال عدد من التحركات سواء على المستويين الرسمى أو الشعبى.

أما الجزء الثالث فيتناول الإدارة الإيرانية لأزمة البرنامج النووى، حيث يمكن التمييز بين عدد المراحل الجزئية التى مرت بها الإدارة الإيرانية للأزمة، والتى تفاوتت خلالها السياسات والإجراءات التى تبنتها طهران، وفقا لتطورات الأزمة وتداعياتها على النحو التالى:

المرحلة الأولى: ما قبل قرار المهلة (٢٠٠٠ - ١٣ سبتمبر ٢٠٠٣) فأمام كثافة الضغوط الأمريكية ضد البرنامج النووى الإيرانى، تعددت

السياسات التى تبنتها القيادة الإيرانية لضمان قدرتها على التصدى للمخططات الامريكية ودعم الوحدة الوطنية وتقوية الجبهة الداخلية، وتوسيع نطاق النشاط السياسى والاتصالات الدبلوماسية وتبنى مبدأ الحياد الايجابى فى الحرب ضد العراق، وتبنى سياسة المواجهة الوقائية، والتى تعنى فى السياسة الخارجية الإيرانية العمل على إقامة حزام أمنى شيعى حول إيران فى مواجهة التهديدات المستمرة من جانب الولايات المتحدة الامريكية لها.

كما أكد الرئيس الإيرانى محمد خاتمى عن رغبة بلاده فى كسب ثقة الدولة التى تشعر بالقلق بسبب برنامجها النووى، مؤكدا أن الاسلحة النووية لا مكان لها فى سياسة الجمهورية الاسلامية والأخلاقية، لكنها تنوى ايضا الحفاظ على حقها فى استخدام التكنولوجيا النووية لأهداف سلمية.

وكذلك التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث سمحت الحكومة الإيرانية لوفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة مديرها العام البرادعى بزيارة منشآتها النووية فى اواخر فبراير ٢٠٠٣.

المرحلة الثانية: خلال فترة المهلة، حيث انتهت مناقشات اجتماع مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا بشأن الملف النووى الإيرانى فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣ إلى صدور قرار بمنح إيران مهلة حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣ لمعالجة واصلاح ما سمى بجميع الاخفاقات فى الالتزام بمعاهدة انتشار الاسلحة النووية والتوقيع على البروتوكول الاضافى.

المرحلة الثالثة: ما بعد قرار الوكالة الدولية (٣١ أكتوبر ٢٠٠٣) وحتى الآن. بدأت عدة تطورات أساسية منها توقيع إيران رسميا على البروتوكول الاضافى لنظام الضمانات النووية فى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣. وجاء هذا التوقيع لتؤكد إيران الشفافية الإيرانية فى التعامل مع القضية النووية.

ويعرض الكاتب فى الخاتمة رؤية تقييمية لتفاعل الإدارة الإيرانية مع الأزمة، ويذكر أن التعامل الإيرانى بشأنها عكس درجة عالية من الواقعية والعقلانية التى قامت على عدم فقد عناصر القوة الراهنة وعدم اكتساب أعداء جدد، وتحييد الأعداء والمصلحة الذاتية. وفى إطار أزمة البرنامج النووى والإدارة الإيرانية يمكن استخلاص عدد من النتائج الاساسية:

أولا: التأكيد على المصالح الإيرانية: من خلال حقها المشروع فى استمرار الابحاث المتعلقة باستخدام التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية تحت شروط معاهدة حظر الانتشار النووى.

ثانيا: تحرك إيران من واقع البحث عن المصالح المشتركة مع الاطراف المعنية بالازمة مثل الولايات المتحدة والوكالة الذرية.

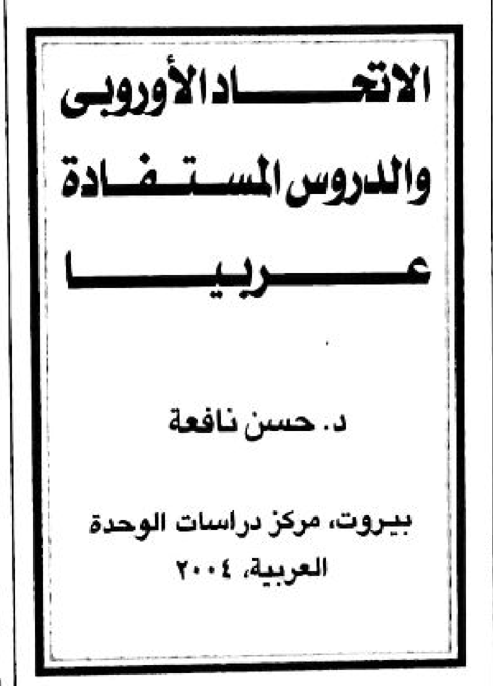
ثالثا: إن ملف البرنامج النووى الإيرانى، هو ملف سياسى بالأساس، حيث إنه يرتبط بالاستراتيجية الامريكية الجديدة وتوجهاتها سواء على مستوى العالم أو على مستوى منطقة الخليج، وهو ما يتطلب دراسة وتحليل هذه الابعاد.

رابعا: صعوبة اللجوء إلى العمل العسكرى ضد إيران، على الاقل فى المرحلة الراهنة، حيث إنه من غير المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى عملية عسكرية واسعة النطاق ضد إيران.

خامسا: إن هناك قناعة شبه اكيدة لدى مسئولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة والكثير من القوى الدولية الاخرى بأن إيران أصبحت قادرة على صنع القنبلة النووية بدون أى مساعدة أجنبية.

وفى هذا الاطار، يمكن القول إن نجاح السياسة الإيرانية فى المرحلة المقبلة فى إدارتها للازمة يبقى رهنا بعدد من العوامل، أهمها قدرة إيران على فتح قنوات للحوار مع واشنطن وطرح أفكار جديدة تتفادى أى تصعيد للأزمة مستقبلا.

غادة عبدالعزيز



يقع الكتاب فى خمسة أقسام تنقسم إلى ستة عشر فصلا. ويذكر لنا المؤلف فى مقدمة الكتاب ثلاثة أسباب تبرر الحاجة إلى المزيد من الدراسات المتعمقة حول التجربة الأوروبية فى التكامل والاندماج. السبب الأول هو أن التجربة الأوروبية هى أكثر تجارب التكامل والاندماج نجاحا، وبالتالى ينبغى دراستها للتعرف على أسباب ذلك النجاح. السبب الثانى هو الحاجة إلى دراسات عربية تدرس وتعالج مسألة نجاح التجربة الأوروبية من منظور كلى شامل ولايقتصر فقط على بعض جوانب تلك التجربة. والسبب الثالث هو قلة الدراسات التى قامت على منهج المقارنة الموضوعية بين التجربتين العربية والأوروبية.

يتناول القسم الأول من الكتاب وهو بعنوان: (الجذور والآفاق) بدايات فكرة الوحدة الأوروبية من خلال المفكرين الأوروبيين مثل جان مونيه وغيره، ويستعرض أفكارهم وأهم الصعوبات التى واجهت كل مرحلة من المراحل التى مرت بها الوحدة الأوروبية. فقد ظلت معظم المشروعات الفكرية التى طرحت لتحقيق الوحدة الأوروبية مجرد رؤى طوباوية غير قابلة للترجمة على ارض الواقع، لأنها لم تقدم الحلول المقنعة للإشكاليات والمعضلات التى تعترض عملية التنظيم المؤسسى للعلاقة بين الدول الأوروبية التى تتباين فى مصالحها وطموحاتها القومية، إلى أن جاءت الحرب العالمية الأولى لتصبح نقطة تحول وتزيد القناعة بأهمية الوحدة الأوروبية. غير أن التحول الجاد والحقيقى كان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تلك الحرب التى نتج عنها الشعور بأن تهديدا حقيقيا خارجيا (يتمثل فى الاتحاد السوفيتى) بات قريبا من الدول الأوروبية ويحتم عليها الاقتراب من الولايات المتحدة التى سارعت بدورها إلى تقديم العون لأوروبا فى شكل عون أمنى تمثل فى تأسيس حلف شمال الأطلنطى، وعون اقتصادى تمثل فى البدء فى مشروع مارشال لإعادة اعمار أوروبا التى دمرتها الحرب. "وهكذا راحت قضية الوحدة الأوروبية تطرح نفسها بشدة فى ظل عملية دولية كبرى لإعادة ترتيب أوراق عالم مابعد الحرب العالمية الثانية".

ويستعرض الكتاب تلك المرحلة بالتفصيل مثل المناقشات والمداولات التى جرت قبل إنشاء حلف شمال الأطلنطى، ومسيرة الانتقال من جماعة الفحم والصلب إلى الاتحاد الأوروبى، وأهم المنطلقات الفكرية والأزمات التى واجهت تلك المرحلة والتى تمثلت فى: أزمات تتعلق بالعضوية والتوسع الأفقى، وأزمات تتعلق بالمنهج والتوسع الرأسى، وأزمات تتعلق بالميزانية وتوزيع الأعباء.

يبحث القسم الثانى (المؤسسات والآليات)، ويتناول الهيكل التنظيمى والبنية المؤسسية، النظام السياسى والقانونى، المراحل والآليات، الميزانية والتمويل. ويستعرض فى الهيكل التنظيمى والبنية المؤسسية، على سبيل المثال، أولا: مؤسسات صنع القرار وهى: ١- المجلس، ٢- المفوضية، ٣- البرلمان، ثم ينتقل فى المؤسسات والهيئات الرقابية إلى دراسة محكمة العدل الاوروبية، ومحكمة المراجعين، ثم اخيرا إلى دراسة الهيئات والمؤسسات الأخرى وهى: الهيئات الاستشارية المعاونة، الهيئات والمؤسسات المستقلة ذات الطابع التقنى. ويسلط الأضواء على وظيفة كل منها والدور الذى تقوم به.

يتناول القسم الثالث (السياسات) فى ثلاثة فصول هى أولا: السياسات الاقتصادية، ثانيا: السياسات الاجتماعية والإنسانية، ثالثا: السياسات الثقافية والعلمية والتعليمية، ويهدف

إلى تحليل السياسات التى ينتهجها الاتحاد الأوروبى فى مختلف المجالات والتعرف على أهم مقوماتها ومعالم تطورها، معتبرا أن حقيقة كون التجربة الأوروبية تجربة فريدة فى تجارب التكامل والاندماج، قد أدت إلى أن يواجه الباحثون فى الدراسات الأوروبية صعوبات فى تبويب وتصنيف تلك السياسات. وإذا تطرقنا إلى الفصل الثانى من هذا القسم وهو الخاص بالسياسات الاجتماعية والإنسانية، ومكانتها فى الاتحاد الأوروبى الذى تغلب عليه السمة الاقتصادية فسنجد أن المؤلف يعتبر أن الأبعاد السياسية والاجتماعية والإنسانية تحتل مكانة أساسية فى صلب العملية التكاملية الأوروبية، بل يذهب إلى أن "التجربة الأوروبية فى التكامل هى فى جوهرها مشروع سياسى اجتماعى- إنسانى قبل أن تكون مشروعا اقتصاديا". وذلك على الرغم من ولوج التجربة من باب الاقتصاد، إلا أن أهدافها وغاياتها ظلت على الدوام سياسية- اجتماعية، وشجع على ذلك أن تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية قد شحذت همم الآباء المؤسسين للاتحاد الأوروبى، وأقنعتهم بأن النظم الوطنية والقومية المتطرفة بتنكرها لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وكرامته وحريته الأساسية تكون هى المسئولة بشكل كبير عن العنف والعنف المضاد الذى ساد أوروبا لقرون طويلة وأدى إلى سنوات طويلة ومريرة من الحروب والدمار. ويتطرق هذا القسم إلى مفهوم المواطنة الأوروبية على اعتبارها ليست هوية جديدة أو مختلفة تحل محل الهوية أو الجنسية الأصلية للمواطن الايطالى أو الانجليزى أو الفرنسى أو غيره من مواطنى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، وإنما هى هوية تضاف إلى الهوية الأصلية وتتعايش معها ويمكن أن تحل محلها وتخول صاحبها مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية المختلفة.

يشتمل القسم الرابع (العلاقة مع العالم الخارجى) على ثلاثة فصول هى: الاقتصاد كمحدد لعلاقة الاتحاد الأوروبى بالعالم، والأبعاد السياسية والأمنية فى السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى، والاتحاد الأوروبى والوطن العربى. وفى مجال رسم السياسة الخارجية للاتحاد، يشير المؤلف إلى أن عملية التحول إلى رسم وتنفيذ سياسة خارجية موحدة يديرها الاتحاد باسم الدول الأعضاء ونيابة عنهم، بما فى ذلك سياسة الدفاع والأمن، هى مسألة بالغة الصعوبة. فالدول الأعضاء فى الاتحاد لاتزال تحتفظ بمعظم الصلاحيات التى تمكنها من رسم وتنفيذ سياساتها الخارجية فى استقلال شبه كامل خاصة فيما يتعلق بشئون الأمن والدفاع. لذلك توجد سياسات خارجية متعددة وأحيانا متعارضة للدول الأعضاء. ومن خلال المرحلة الراهنة من مراحل تطور عملية التكامل والاندماج الأوروبى، يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى وهى:

١- مجالات يمارس فيها الاتحاد الأوروبى سياسة خارجية موحدة يديرها منفردا نيابة عن جميع الدول الأعضاء، ولحسابهم، ومن خلال مؤسسات مشتركة تحل محل الدول وتمثلها، والمثال على ذلك المسائل والأمور ذات الصلة بالتجارة الدولية والصيد البحرى.

٢- مجالات يمارس فيها الاتحاد الأوروبى سياسة خارجية مشتركة يديرها بالتعاون مع الدول الأعضاء، وبالتنسيق بينها، ولا تتخلى عنها الدول بل إما تتقاسم معه الصلاحيات أو تحتفظ بها لنفسها، مع الالتزام بضوابط وقيود تحددها المؤسسات التكاملية، تتسع لمعظم مجالات السياسة الخارجية والأمن.

٣- مجالات يترك أمر إدارتها بالكامل لدول الاتحاد الأوروبى دون تدخل من جانب الاتحاد، وهى تضيق فى إطار اتساع المجالين الأول والثانى.

أما عن علاقة الاتحاد الأوروبى والوطن العربى فيقسمها الفصل إلى أربع مراحل تاريخية كبرى هى: مرحلة الاشتباك المتبادل والمتكافىء، مرحلة التراجع العربى والانطلاق الأوروبى، مرحلة الاستعمار الأوروبى للوطن العربى، ومرحلة البحث عن أرضية مشتركة.

ويتطرق هذا الجزء أيضا إلى مسار برشلونة واتفاقات المشاركة الأوروبية - المتوسطية وتأثيرها على العلاقات العربية مع أوروبا.

يتناول القسم الخامس (التجربة الأوروبية فى مرآة التجربة العربية) حيث أن تجربة التكامل الأوروبى قد تمكنت من تطبيق النهج الوظيفى بنجاح لسبب بسيط هو أنها تمكنت من حل ثلاث معضلات أساسية هى:

أولا: معضلات تتعلق بكيفية تحييد الخلافات السياسية وعزل تأثيراتها السلبية المحتملة فى العملية التكاملية.

ثانيا: معضلات تتعلق بكيفية بناء مؤسسات فعالة قادرة على إدارة العملية التكاملية.

ثالثا: معضلات تتعلق بكيفية ضمان تقدم العملية التكاملية إلى الأمام واستمرارها والحيلولة دون التفافها حول نفسها.

وهكذا يظل نجاح التجربة الأوروبية فى التكامل والاندماج مسألة تستحق الدراسة والبحث والتأمل بعمق. فنجاح التجربة الأوروبية لايعود إلى قلة المعضلات وندرة المشكلات التى واجهت تلك التجربة، بل يعود إلى النجاح فى التعامل مع العقبات والمشكلات بدأب وإصرار ورؤية مستقبلية تسير على نهج التدرج والاسلوب العلمى فى العمل.

أسامة فاروق مخيمر

شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

مجموعة باحثين

القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٤

يهتم هذا الكتاب بتحليل أثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها دول شرق أوروبا منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، والتى استهدفت الانتقال من أنظمة حكم شمولية يتعاظم فيها دور الدولة فى عملية التخطيط المركزى والعملية الانتاجية إلى أنظمة ليبرالية تعتمد على آليات السوق الحر وانتهاج الديمقراطية الليبرالية، ويطرح الكتاب تساؤلا مفاده: "بعد مرور نحو عقد من الزمان على عملية التحول، هل تحققت أحلام السلام والرخاء والحرية فى دول شرق أوروبا على النحو الذى كان يتصوره أنصار التحول عن الاشتراكية فى هذه البلدان، وكما أوحت المؤسسة الإعلامية فى الدول الرأسمالية المتقدمة؟ .. وكيف يمكن أن تؤثر تلك التحولات التى أسفرت عن سقوط النظم الاشتراكية فى شرق أوروبا على العالم العربى؟

يطرح الفصل الأول الذى أعدته د. حنان قنديل تحت عنوان "التجربة الديمقراطية فى شرق أوروبا: رؤية نظرية وتطبيقية" ثلاثة أسئلة رئيسية والاجابة عليها حول تحديد مراحل التطور الديمقراطى وصور الممارسات الديمقراطية التى نشأت ونمت فى دول شرق أوروبا منذ نهاية الثمانينيات، وأخيرا حول مستقبل التجربة الديمقراطية فى تلك البلدان والشروط الحاكمة لتطورها، وتستعرض د. حنان قنديل الممارسة الديمقراطية فى شرق أوروبا بدءا من انهيار النظم السلطوية الشيوعية والتحول إلى الديمقراطية من خلال الضغط الشعبى وبروز الحركات الاجتماعية والقوى السياسية المناوئة لها، ثم عقدت انتخابات انتقالية أدت إلى جعل الأحزاب الشيوعية فى موقف المعارضة لا القيادة، وكان أولها فى بولندا (يونيو ١٩٨٩)، والمجر (أبريل ١٩٩٠)، ورومانيا (مايو ١٩٩٠)، ثم فى كل من بلغاريا

وتشيكوسلوفاكيا (يونيو ١٩٩٠) (انقسمت إلى التشيك وسلوفاكيا عام ١٩٩٣) ثم تطرقت إلى العوامل المؤثرة على التماسك الديمقراطى من أثر نظم الحكم فى تلك البلدان سواء برلمانية أو رئاسية أو شبه رئاسية، وإعمال حكم الدستور وأوضاع المجتمع المدنى، وتختم الفصل بسرد لأربعة محددات رئيسية يتوقف عليها التطور الديمقراطى المستقبلى فى شرق أوروبا، وهى طبيعة الثقافة السياسية السائدة فى تلك المجتمعات، ونوع القيادات الموجودة فى السلطة السياسية، وطبيعة القيم التى تعبر عنها تلك القيادات وشكل الأداء الاقتصادى، وأخيرا المدد الخارجى إذا وفرت دول أوروبا الغربية "البيئة الاقليمية الحاضنة" وهو الاطار الذى لابد أن يلقى بآثاره الايجابية فى صورة تشجيع وحفز النمو الاقتصادى والاجتماعى، ومن ثم إنضاج النمو السياسى ليصل إلى مرحلة التماسك الديمقراطى.

ويتناول د. على الصاوى الفصل الثانى من نفس الباب والذى جاء بعنوان "الاصلاح البرلمانى فى وسط وشرق أوروبا" مبينا الطفرة السياسية التى انعكست على بلدان أوروبا الشرقية بعد سقوط الستار الحديدى السوفيتى وتفكك دويلاته. ويستعرض د. على الصاوى فى هذا المبحث الاتجاهات الأدبية والمدارس الفكرية فى دراسة التحولات البرلمانية فى هذه الدول، فمثلا من منظور المدرسة التاريخية، تصبح تلك التحولات البرلمانية الجديدة من إجراء انتخابات حرة وبروز تيارات حزبية جديدة وتغيير فى الأنظمة الدستورية والقوانين وظهور برلمانات أكثر سلطة واستقلالية استمرارا لما حدث فى الماضى من إرهاصات تراكمت وأسفرت عن تلك التحولات، مثل تأزم نظام الحزب الواحد والمشاكل الاقتصادية واشكالية العلاقة بين أجيال الحرس القديم فى الأنظمة الشيوعية والأجيال الجديدة.

أما الملمح العام الثالث الذى يناقشه هذا الباب، فهو صعود وتصاعد الاتجاهات الاشتراكية فى شرق أوروبا، وتركز فيه د. ماجدة صالح على مبحثين أساسيين. المبحث الأول، يلقى الضوء على نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة فى عدد من دول أوروبا الشرقية فى محاولة لمعرفة الوزن النسبى للظاهرة. المبحث الثانى، يتناول عددا من الأسباب التى ساهمت فى بروز الظاهرة التى ارجعت إلى: السبب الأول: عدم انتهاء الفكر الاشتراكى بسقوط الاشتراكية، فعلى سبيل المثال فى أوكرانيا وبيلاروسيا، انتمى قطاع عريض من الشيوعيين إلى التيار القومى الوطنى، حيث عملوا من خلاله على الهجوم على الأنظمة القائمة، كما أعيد تأسيس الحزب الشيوعى فى بيلاروسيا. السبب الثانى: طبيعة الثقافة السياسية بدول أوروبا الشرقية والتى تتعلق ببعدين، أولهما مسألة الهوية القومية، وثانيهما يدور حول نظرة الأفراد وتوافقاتهم بشأن مخرجات النظام السياسى. السبب الثالث: ضعف المؤسسات الاقتصادية والسياسية القائمة. السبب الرابع: حدود صبر الأفراد على أداء النظام السياسى.

وتستهل د. نورهان الشيخ الباب الثانى بتقويم التحول السياسى الديمقراطى فى الاتحاد الروسى، عندما تم انهاء احتكار الحزب الشيوعى للنشاط السياسى فى مارس ١٩٩٠، وتخلص د. نورهان من هذا التقييم فتذهب إلى ضعف هذا التحول وترجعه إلى النظام الحزبى الذى يتميز بكثرة عدد الاحزاب مع هشاشتها التنظيمية، وسيطرة السلطة التنفيذية بسبب عدم وجود نظام للرقابة وتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على نحو يضمن دورا فعالا للبرلمان فى ظل دستور ١٩٩٣، ومع ذلك توضح أن روسيا شهدت -حسب رايها- تداولا حقيقيا وسلميا للسلطة عقب يلتسين (حيث اعلن يلتسين استقالته فى الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٩٩، وذلك قبل ستة أشهر من الموعد المحدد لانتهاء فترة رئاسته "٤ سنوات" وتم نقل جميع صلاحياته، وبشكل سلمى إلى رئيس الوزراء "فلاديمير بوتين" الذى قام بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة فى ٢٦ مارس ٢٠٠٠). كما أشارت إلى اتجاه لتبلور نظام حزبى فعال يقوم على أساس وجود حزبين كبيرين، هما: حزب الوحدة "حزب الرئيس" الذى يمثل الاتجاه الليبرالى، والحزب الشيوعى.

ثم انتقلت د. هويدا عدلى رومان من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الفصل الثانى من هذا الباب إلى التطورات السياسية الديمقراطية التى شهدتها بولندا، حيث بدأ النضال من أجل التحول الديمقراطى منذ أكثر من أربعة عقود، كما أن الانتقال حدث بصورة سلمية ومن خلال الممارسة الديمقراطية عبر المؤسسات القائمة. فضلا عن الدور المتميز الذى لعبه المجتمع المدنى فى هذا التحول، حيث لم تكن العلاقة بين الحكومة الشيوعية والمجتمع المدنى علاقة صراع دائم ومحاولة كل طرف استئصال الآخر تماما، فرغم تعدد الأزمات واللحظات الحرجة، كان يلى ذلك الجلوس على مائدة المفاوضات ومحاولة الوصول لحلول وسط، وقد دفعت تلك العلاقة الخاصة أحد الباحثين لوصف ما حدث فى بولندا بأنه ثورة تفاوضية "Negotiated Revolution".

ويختتم د. إيفان افيكوفيتش الأستاذ بالجامعة الأمريكية والسفير اليوغوسلافى السابق، هذا الباب بالتأكيد على أن توقعات الحداثة بأن النزاعات العرقية سوف تختفى مع تقدم عملية التحديث الاقتصادى والاجتماعى والسياسى قد ثبت خطؤها فى دول شرق أوروبا. فعلى الرغم من انتشار التعليم والحراك الاجتماعى وقدر كبير من التصنيع، عادت هذه الانقسامات لتطل برأسها وفى صورة متفجرة فى كل من جمهوريات الاتحادين السوفيتى واليوغوسلافى السابقين.

ويتناول الباب الثالث البعد الاقتصادى والاجتماعى فى هذه التحولات، فتشرح ابتسام كامل وولاء حفنى المعيدتان بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة أسباب هذا التحول من انخفاض الكفاءة الانتاجية وعدم القدرة على المنافسة الدولية وانخفاض مستويات المعيشة، الأمر الذى ترتب عليه بحلول عقد التسعينيات التوجه نحو التحرر الاقتصادى، وأرجعتا أهم خطوات التحول فى دول أوروبا الشرقية إلى ما يلى: (١) تحرير الأسعار. (٢) تحرير التجارة الخارجية. (٣) إصلاح القطاع المالى. وذلك أملا فى تحقيق آمال التكامل مع الاتحاد الأوروبى، وتحسين الوضع الاقتصادى، وأكدتا على أن قدرا من الاستقرار أخذ يتحقق فى معظم هذه الدول منذ ١٩٩٢، إلا أن الصعوبات الاقتصادية استمرت فى العديد منها بسبب السنوات الطويلة التى كانت تحت التخطيط المركزى.

وعكفت د. عدلات عبدالوهاب على تحليل انعكاسات هذه التحولات على أوضاع العمل، وانتهت إلى أن أسلوب خفض معدلات الأجور لم يعد هو الأسلوب الفعال فى اختراق حلبة المنافسة فى أسواق دولية مفتوحة، بل تفوق عليه سلاح رفع الكفاءة الانتاجية، وقد اقتضى الوصول إلى ذلك التخلص من فائض العمالة والقبول بفكرة معدل البطالة الطبيعى الذى يميز اقتصادات السوق فى وضع الاستقرار.

وركزت د. عزيزة على عبدالرازق فى الفصل الثالث على الانعكاسات الاجتماعية للتحولات الاقتصادية فى المجر، وشددت على أن التحول إلى اقتصاد السوق فى المجر لم تستتبعه آليات تحولات اجتماعية تعمل بنفس الكفاءة والمقدرة. فهناك الكثير من المؤشرات الاجتماعية التى تضع علامات استفهام لآثار التحول. ومع ذلك فقد استدركت بالقول إن تجربة التحول بالنسبة لجمهورية المجر الشعبية (سابقا) والمجر حاليا استغرقت فقط حوالى العقد، وأن مقارنتها بتجربة النظام الاشتراكى الذى استغرق حوالى أربعة عقود ليست من الانصاف فى شئ لتجربة التحول.

أحمد إسماعيل على

أثر التغير فى النظام الدولى على السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

على سيد فؤاد النقر

رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤

تأتى أهمية الدراسة انطلاقا من مقومات القوة التى تتمتع بها الصين فى النظام الدولى، ووضع كل من الولايات المتحدة والصين فى نطاق التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى، ومحدودية الدراسات العربية التى تناولت النظام السياسى الصينى وعلاقاته الخارجية، وأخيرا خصائص النموذج الصينى فى التعامل مع الولايات المتحدة.

اشتملت الدراسة على ثلاثة فصول، تضمن الفصل الأول "الإطار النظرى للدراسة" من خلال تحليل الاتجاهات المختلفة لموضوع الدراسة فى المدارس الفكرية المختلفة للعلاقات الدولية وخصائص وأبعاد التغير فى هيكل وطبيعة ومضمون وبنية النظام الدولى منذ منتصف الثمانينيات، وأثر التغيرات فى النظام الدولى على السياسات الخارجية للدول. وتناول الفصل الثانى "الإطار العام للعلاقة بين التغيرات فى النظام الدولى والسياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة" من خلال استعراض دور المحددات المنبثقة عن النظام الدولى فى تشكيل السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة منذ نشأة الصين الشعبية، ومحددات وأبعاد الرؤية الصينية للتغيرات فى النظام الدولى، ومفاهيم الدور فى السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة، وأبعاد الرؤية الصينية لأثر التغيرات فى النظام الدولى على السياسة الأمريكية تجاه الصين.

وتحت عنوان "أثر التغيرات فى النظام الدولى على تعامل الصين مع قضايا علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية" جاء الفصل الثالث بهدف تحديد طبيعة ومضمون هذا الأثر ومدى الاختلافات بين القضايا المختلفة، وهى حقوق الإنسان وتايوان والقضايا الاقتصادية والأمنية من حيث تأثرها بالتغيرات فى النظام الدولى والعوامل والأسباب المحددة لذلك والدافعة لهذا الاختلاف.

وقد قام الباحث بتقسيم النتائج التى توصل إليها إلى أربع مجموعات من النتائج على النحو التالى:

أولا: أثر التغير فى النظام الدولى على تعامل الصين مع قضايا سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة

رأى الباحث أن التغير الدولى كان عاملا فى تغيير الأهمية النسبية لقضايا السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة، حيث كان عاملا فى زيادة أهمية بعض القضايا مقارنة بغيرها. فعلى سبيل المثال كان التغير الدولى عاملا فى تزايد أهمية حقوق الإنسان فى السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة كتأثير مباشر لهذا العامل على السياسة الخارجية الصينية أو نتيجة للتأثير غير المباشر من خلال التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية وبالتالى سياستها تجاه الصين، كما تزايدت أيضا أهمية القضايا الاقتصادية فى السياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة وذلك بسبب وضع الأخيرة باعتبارها القوة الاقتصادية الكبرى فى النظام الاقتصادى الدولى بعد الحرب الباردة وإدراك الصين لأهمية تطوير العلاقات معها فى المجال الاقتصادى لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية.

وفى المقابل، فقد تناقصت الأهمية النسبية لبعض قضايا السياسة الخارجية الصينية الأخرى ومنها القضايا الأمنية، لأن انهيار الاتحاد السوفيتى أدى إلى اختفاء المثلث الاستراتيجى الذى كان يضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين، والذى كانت القضايا الأمنية تشكل محورا رئيسيا ضمن قضاياه، كما حدثت بعض التغيرات فى توجهات تعامل الصين مع قضايا سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة، ففيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية أدى التغير فى وضع القوى الاقتصادية فى النظام الدولى إلى أن أصبحت الولايات المتحدة هى القوة الكبرى فى الاقتصاد الدولى، مما كان دافعا لأن تتجه الصين لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة خاصة فى المجال الاقتصادى، كما حدثت تغيرات فى تعامل الصين مع القضايا الاقتصادية، أحد أبعاده تقديم الصين تنازلات للولايات المتحدة فيما يتعلق بقضية انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وقضايا الملكية الفكرية نتيجة لإدراكها الوضع الاقتصادى المتقدم للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة. أما بالنسبة للقضايا الأمنية، فقد كان أهم أبعاد التغير بعد الحرب الباردة هو أن الصين أعطت الأهمية الكبرى لتحقيق الأمن فى منطقة شرق آسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وقد أدى ذلك التطور لبروز اختلافات أساسية فى السياستين الأمريكية والصينية بشأن القضايا الأمنية فى شرق آسيا، كما كان من نتيجة تفوق القوة العسكرية الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية إدراك الصين تخلفها العسكرى النسبى فى مواجهة التفوق العسكرى للولايات المتحدة مما كان دافعا رئيسيا لاهتمامها بتطوير قوتها العسكرية، وقد كان ذلك أحد العوامل التى أدت إلى حدوث الاختلافات بين السياستين الأمريكية والصينية بعد الحرب الباردة.

ثانيا: أثر التغير فى النظام الدولى على أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة واستخدام هذه الأدوات:

اتسمت بداية عقد التسعينيات، والتى تزامنت مع التغيرات فى النظام الدولى، ببروز تغير فى الأهمية النسبية لأدوات السياسة الخارجية الصينية، فقد برز استخدام الأدوات الاقتصادية على نحو لم يكن موجودا خلال الحرب الباردة وذلك فيما يتعلق بتعاملها مع القضايا الاقتصادية وقضية حقوق الإنسان، فقد اعتمدت الصين على المصالح الاقتصادية كأداة بهدف استمرار وضع الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للولايات المتحدة وعدم قيامها بالربط بين استمرار وضع الدولة الأولى بالرعاية وتغيير الصين لسياستها فى مجال حقوق الإنسان، كما استخدمت الصين الأدوات الاقتصادية المتمثلة فى مصالحها مع الولايات المتحدة بهدف تغيير موقف الولايات المتحدة وإقناعها بتأييد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية فضلا عن استخدامها فيما يتعلق بقضية حقوق الملكية الفكرية.

بالإضافة للتطور السابق، فقد برز تزايد استخدام الأداة الدبلوماسية فى السياسة الخارجية وحل المشكلات القائمة فى العلاقات الأمريكية - الصينية خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية وقضية حقوق الإنسان، كما تضاءل اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية، حيث انحصر ذلك فيما يتعلق ببروز الأزمات فى قضية تايوان التى ظلت من المنظور الصينى من قضايا السيادة الوطنية، كما أن تحديث القوة العسكرية الصينية كان هدفا رئيسيا للصين بهدف مواجهة التفوق العسكرى الأمريكى. ويمكن القول إن التغير فى النظام الدولى كان عنصرا مباشرا فى تحديد التغير فى أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة فى بعض الحالات وعنصرا غير مباشر وذلك من خلال تأثيره على إدراك القيادة الصينية ضرورة التغير فى السياسة الصينية بسبب التغيرات فى النظام الدولى.

ثالثا: أثر التغير فى النظام الدولى على تركيبة القوى المشاركة فى صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة:

تمثلت أهم أبعاده فى بروز دور بعض جماعات رجال الأعمال فى صناعة وتنفيذ بعض قضايا هذه السياسة خصوصا القضايا الاقتصادية وتوجه القيادة الصينية لاستخدام رجال الأعمال فى تحقيق أهدافها المتعلقة بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية أو فيما يتعلق بقضية حقوق الملكية الفكرية. ورأى الباحث أن التغيرات فى النظام الدولى لم تؤد

إلى تغيرات كبيرة أو مهمة فى صنع السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة أو القوى المشاركة فى صنع هذه السياسة، فقد ظل الحزب الشيوعى والجيش هما القوتين الرئيسيتين فى عملية صنع السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة

رابعا: أثر التغير فى النظام الدولى على التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة:

رأى الباحث أنه بينما أدى التغير فى النظام الدولى إلى تغيرات فى مضمون أو قضايا السياسة الخارجية وأدوات هذه السياسة والقوى المشاركة فى صنع وتنفيذ هذه السياسة، فانه لم يؤد إلى تغير فى توجهات هذه السياسة أو ما يعرف بالتغير الهيكلى فى السياسة الخارجية ويمكن تفسير ذلك لاعتبارات صادرة من البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الصينية، وهذه الاعتبارات تشمل إجمالا توجهات القيادة والتوجهات الغالبة على القوى المشاركة فى صنع هذه السياسة وعوامل مرتبطة بالأيديولوجية المتبعة وعوامل ترتبط بالمفهوم الصينى للمصلحة القومية.

وقد أوصت الدراسة بالتوسع فى بناء قنوات الاتصال مع القوى الفاعلة والمؤثرة على السياسة الخارجية الصينية، بما يمكن معه فهم توجهاتها ورؤاها تجاه الدور العالمى للصين وسياستها الخارجية بشكل عام وسياستها تجاه الشرق الأوسط بشكل خاص، وكذلك المتابعة الدقيقة والمستمرة للتطور فى أبعاد ومقومات قوة الصين فى النظام الدولى ومدى وطبيعة انعكاس ذلك على دورها العالمى وسياستها الخارجية.

عادل على أحمد

فى النظام السياسى الفلسطينى

مجموعة مؤلفين

بيروت، شركة التقدم العربى للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، الدار الوطنية الجديدة، ٢٠٠٤

فى الوقت الذى مازالت فيه الحالة الفلسطينية تعيش مرحلة التحرر الوطنى، وتناضل لأجل الخلاص من الاحتلال والاستيطان، واستعادة الأرض الفلسطينية التى ستقام عليها الدولة المستقلة، قامت على أجزاء من هذه الأرض سلطة فلسطينية ذات بنية خاصة، باتت هى المعنية، فى ظل الاحتلال، بإدارة شئون الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومازالت منظمة التحرير الفلسطينية، رغم انحسار دورها، تحتل موقعها التمثيلى الشامل للشعب الفلسطينى فى مناطق تواجده كافة، الأمر الذى أوجد علاقة معقدة ما بين المنظمة كمؤسسة وكفصائل، وبين السلطة الفلسطينية، وكذلك ما بين المنظمة والسلطة معا، وبين مؤسسات المجتمع الفلسطينى.

ولعل هذا التعقيد لعب دورا فى خلق صعوبات أمام دوائر البحث والتحليل للغوص فى دراسة وطبيعة النظام السياسى الفلسطينى وتطوره، رغم أن هذا النظام قطع خطوات مهمة على طريق بلورة طبيعته اللاحقة، سواء فى التجربة التى سطرتها السلطة فى قيام نظامها الرئاسى، أو فى صياغة مشروع دستور الدولة الفلسطينية.

وقد يبدو غريبا أن يصدر كتاب يحمل عنوانا حول "النظام السياسى الفلسطينى" فى الوقت الذى لم يأخذ فيه هذا النظام شكله الواضح، بقيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، لها عاصمتها وسلطاتها المختلفة المنصوص عليها فى الدستور، ولها آليات عملها وقوانينها، وأحزابها السياسية ومؤسساتها المختلفة التى تستكمل بناء النظام السياسى.

ولا مبالغة فى القول إن هذا الكتاب، وهو الثانى عشر فى سلسلة "الطريق إلى الاستقلال"، يطرق عددا من الأبواب الفلسطينية الموصدة التى بات من الضرورى فتحها على مصراعيها فى ظل ما يشهده مجمل الحالة الفلسطينية من تطورات.

ويعتبر هذا الكتاب خطوة على طريق دراسة النظام السياسى الفلسطينى فى حالته الراهنة، ورصد علامات تطوره المحتمل، فيتوقف من خلال ثلاثة أبواب أمام مسألتين شديدتى الأهمية تساعدان على رسم ملامح حالة السلطة وآفاق تطورها وملامح الدولة الفلسطينية العتيدة، فى ظل الخصوصية الفلسطينية المعروفة.

يتناول الباب الأول "قانون الانتخابات" الذى صدر عن السلطة الفلسطينية فى عام ١٩٩٥، وبموجبه انتخب رئيس السلطة ومجلسها التشريعى فى ١٩٩٦/١/٢٠ . كما يقدم هذا الباب فى مواده المختلفة طبيعة القانون المذكور فى السياق السياسى الذى ولد فيه آنذاك، ربطا باتفاق أوسلو وقيوده، وكيف انعكس ذلك انقلابا سياسيا، إذ استبدل النظام البرلمانى الذى أقره المجلس الوطنى الفلسطينى فى إعلان الاستقلال فى ١٩٨٨/١١/١٥ بنظام رئاسى ذى وظيفة محددة تخدم المنحى السياسى للتسوية مع الجانب الإسرائيلى آنذاك، وكيف أنتج هذا القانون نظاما اختلت فيه العلاقة لصالح السلطة التنفيذية، وعانت فيه السلطة التشريعية حالة من الشلل والعجز عن أداء دورها.

كما يتوقف هذا الباب أمام ضرورات تطوير القانون الانتخابى كشرط لازم لتطوير نظام السلطة الفلسطينية، آخذا فى الاعتبار ما استجد على الحالة السياسية الفلسطينية من تطورات استوجبت انخراط القوى الفلسطينية كافة فى الانتخابات التشريعية القادمة، مع التأكيد على أن تطوير القانون الانتخابى، لصالح قانون جديد، يقوم على التمثيل المختلط (النسبى والدائرة المغلقة) يشكل مدخلا من مداخل الإصلاح السياسى الذى تحتاج إليه السلطة الفلسطينية لتستجيب للواجبات الوطنية الملقاة على عاتقها وللاستحقاقات السياسية القادمة.

وثمة ما يشبه الإجماع الوطنى بين القوى والفصائل، وداخل المجلس التشريعى نفسه، على أن قانون ١٩٩٥ لم يعد يلبى حاجة المجتمع الفلسطينى وطموحه لبناء نظام سياسى ديمقراطى، تعددى، مفتوح الآفاق أمام فرص تداول السلطة عبر صندوق الاقتراع والاختيار الشعبى الحر.

ويتناول الباب الثانى "تجربة الضفة والقطاع فى الانتخابات المحلية (البلديات والمخاتير)"، منذ آخر انتخابات جرت فى ظل الاحتلال عام ١٩٧٦، وسجلت فيها القوى الفلسطينية الوطنية نجاحا باهرا، وصولا إلى اللحظة الراهنة، حيث مازالت السلطة تميل إلى سياسة التعيينات والمماطلة فى تنظيم انتخابات محلية، هى حاجة ماسة لعموم فئات الشعب الفلسطينى، ومدخل من مداخل الإصلاح، وتعزيز الصمود فى مواجهة الاحتلال والاستيطان.

وتعود الانتخابات الأخيرة التى شهدتها بعض هيئات المجالس المحلية الفلسطينية لنحو ثلاثين عاما مضت. وبالتالى، فإن عدد الفلسطينيين

الذين أتيحت لهم المشاركة في هذه الانتخابات فيما مضى بشكل نسبة متواضعة من الجمهور الانتخابي الحالي. فعلى امتداد ما يزيد على نصف قرن، لم تحظ المجالس المحلية الفلسطينية بالحد الأدنى من الممارسات الديمقراطية، وهي لم تشهد خلال سنوات الاحتلال وما قبل ذلك إلا انتخابات جزئية ومنقوصة لثلاث مرات فقط، وذلك في ظل أجواء وممارسات تتنافى مع شروط ومتطلبات النزاهة والديمقراطية. وبعد نشوء السلطة الفلسطينية، اتخذت العديد من القرارات والتوجهات التي تستهدف الإعداد أو الإيحاء بالاستجابة لمطلب إجراء الانتخابات المحلية، ولكن وقائع ومجريات الأمور الفعلية كانت تسير في منحى معاكس. فقد تواصلت سياسة وإجراءات التعيين كصيغة وحيدة معتمدة على امتداد السنوات العشر الماضية، رغم القرارات التي كانت تتحدث عن انتخابات من حين لآخر، بل والتي تمضي في أحيان أخرى بإعداد المشاريع والموازنات الخاصة بها، مع استمرار ربط ذلك بتجاوز بعض العقبات أو المعيقات، سواء الفعلية أو المفتعلة كمبررات وذرائع لمواصلة تجاهل هذا الاستحقاق الديمقراطي والمطلب المجمع عليه من قبل أوسع صف وطني ومجتمعي.

وبعد قيام السلطة الفلسطينية، عملت وزارة الحكم المحلي على إعادة تنظيم وهيكلة الهيئات المحلية، وجرى اعتماد القرى والبلدات التي يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف نسمة كبلديات، الأمر الذي رفع عددها من ٢٩ إلى ١١٨ بلدية. كما تضاعف عدد المجالس القروية من حوالي ١٠٠ إلى ٢٤١، إضافة لتكريس ١٢٧ من القرى والتجمعات السكانية الصغرى كلجان مشاريع بعد أن كانت هي وما يزيد على عددها من المجالس القروية تدار أو يقتصر تمثيلها من خلال "المخاتير" كأشخاص. وهكذا فقد بات هناك ما مجموعه ٤٩٧ مجلسا محليا ما بين بلديات ومجالس قروية أو محلية أو لجان مشاريع.

وفي هذه الأيام، هناك بعض التعديلات المطروحة على جدول أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني بصفة الاستعجال، وذلك للبت بها قبل الشروع بالخطوات العملية والإجرائية للانتخابات الجزئية، والمفترض إنجاز مرحلتها الأولى قبل نهاية عام ٢٠٠٤، كما أعلن وتقرر مؤخرا. فالتعديلات التي يتركز عليها النقاش والمداولات الجارية في المجلس التشريعي وفي الدوائر الرسمية لوزارة الحكم المحلي تتمحور حول ثلاثة عناوين رئيسية وبعض الخطوات الإجرائية المرتبطة بها :

١- انتخاب الرئيس من قبل هيئة المجلس بديلا عن الصيغة المعتمدة والقاضية بانتخابه من قبل الهيئة العامة للمقترعين.

٢- اعتماد كوتا نسائية بنسبة ٢٠٪ من قوام هيئات المجالس المحلية.

٣- تدقيقات إجرائية، بما فيها ترسيم إمكانات إجراء الانتخابات على مراحل مختلفة ومتتالية.

ويتناول الباب الثالث والأخير من الكتاب "مسودة دستور الدولة الفلسطينية" في ثلاث قراءات رئيسية:

الأولى : قراءة في الإطار العام للدستور، وهي محاولة لرسم ملامح الدستور المفترض عبر تحديد الثوابت التي يجب ألا يتم تجاوزها، بما فيها من نقاط توافق على الصعيد الوطني الفلسطيني (حدود الدولة، عاصمتها، طبيعة نظامها، العلاقة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية .. الخ).

الثانية : وتتناول جانبا بالغ الأهمية يحتل حيزا رئيسيا في اهتمامات الحالة السياسية الفلسطينية والعربية وعنوانه : علاقة الدين بالدولة، وما هو مصدر التشريع في مرحلة الاستقلال.

وفي محاولة من الباحث لتأكيد وجهة النظر الداعية إلى فصل الدين عن الدولة (وليس فصل الدين عن المجتمع)، يجري جولة واسعة يقرأ فيها دساتير الدول العربية، مقدما نماذج يمكن أن يحتذى بها لصالح تعديل ما نص عليه مشروع الدستور الفلسطيني من اعتماد مبادىء الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع في الدولة المستقلة، دون أن يمس ذلك حرية المعتقدات لدى أفراد الشعب.

الثالثة : وتتناول عددا من القضايا رغم أنها ذات طابع افتراضي، إلا أنه لا يمكن تجاهلها، وهي :

– مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية بعد قيام الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الدستور يفترض أن قيام الدولة يشكل إلغاء لمنظمة التحرير، فيستبدلها بمجلس استشاري يرسم له آليات تشكيله وعمله. وتخلص في اتجاه معاكس إلى أن الدولة لا تشكل نهاية مرحلة التحرر الوطني، مادامت قضية اللاجئين لم تجد طريقها إلى الحل، الأمر الذي يفترض الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل لجميع الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم.

– جنسية الدول الفلسطينية، وتميز الدراسة بين هوية الشعب الفلسطيني المتواجد في أكثر من إقليم (بما فيها دولة إسرائيل نفسها) وبين جنسية الدولة الفلسطينية، وتدعو إلى مراعاة خصوصية التجمعات الفلسطينية المختلفة، عبر اعتماد مبدأ الاختيار، بحيث يقتصر منح الجنسية على طالبها.

– وأخيرا، قضية اللاجئين، حيث تلاحظ القراءة أن الدستور، عبر إلغائه لمنظمة التحرير الفلسطينية، ربط قضية اللاجئين بالدولة الفلسطينية بعبارات لا توفر الوضوح الكافي لرسم مستقبل هذه القضية بما ينسجم مع القرار ١٩٤ .

وربطا بما سبق، تدعو القراءة إلى شطب كل ما لا علاقة له بقضية اللاجئين من الدستور، انطلاقا من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المعنية بهذه القضية ومتابعة النضال لأجل حلها على قاعدة التمسك بحق العودة إلى الديار والممتلكات تطبيقا للقرار ١٩٤ .

سمير محمد شحاتة

نظرة من الداخل "ALMUN ٢٠٠٥"

إن تطور الشعوب يأتي مصاحباً لتطور عقول أبنائها نحو عمل خلاق يُنمي من قدراتهم و مداركهم ليكونوا قادرين على حمل لواء نهضة و رفعة مستقبل وطنهم ... و على الرغم من أن التعليم هو عماد تلك النهضة و أساس ذلك التطور ، إلا أن التعليم لم يعد الوسيلة الوحيدة للتعلم في إطار ذلك التطور الذي يشهده عالمنا في القرن الحادي و العشرين و إنما يوجد بجانب التعليم التقليدي أنشطة و مجالات أخرى تعمل على تنمية الطاقات البشرية و زيادة القدرة على التكيف مع متطلبات هذا العصر.

إنطلاقاً من تلك الرؤية فإن كلية الإقتصاد و العلوم السياسية تقوم بتنظيم أكبر نشاط طلابي على مستوى جامعة القاهرة ، ألا و هو "نموذج جامعة الدول العربية و الأمم المتحدة" ، و بصفة عامة فإن هذا النشاط هو نموذج محاكاة تمثيلي لمنظمتين أحدهما إقليمية وهي جامعة الدول العربية و الأخرى دولية و هي الأمم المتحدة ، حيث يقوم نموذج جامعة الدول العربية بتناول القضايا المطروحة على الساحة العربية و الإقليمية من خلال مجالسه و التي يناقش كل منها موضوعات محددة كل في مجال تخصصه ، و بنفس طريقة العمل يسير نموذج الأمم المتحدة لكن على مستوى الموضوعات و القضايا الدولية من خلال مجالسه الدولية المتخصصة .

و لقد انعقد أول مؤتمر للنموذج عام ١٩٩٩ في كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وعلى مدار السنوات الماضية عمل القائمون على النموذج جاهدين لتطويره "شكلاً ومضموناً" وتوسيع قاعدة المشاركة فيه ، ليصل النموذج في هذا العام إلى عامه التاسع و يصل من خلال القائمين به إلى درجة تنظيمية و أكاديمية رفيعة.

و من الناحية العلمية فإن النماذج التمثيلية تستخدمها معظم دول العالم وكذلك المراكز البحثية الدولية في إطار الدراسة التجريبية للعديد من المواقف السياسية الدولية و لإثراء البحث العلمي بنتائج تنبوية أكاديمية سليمة في مجال العلاقات الدولية .

و لعل الجانب الأهم في هذا النشاط كونه نشاط طلابي بداية و إنتهاء فهيكل هذا النموذج ينقسم إلى : "اللجنة التنظيمية" المعنية بالإطار التنظيمي الناجح و المميز و المُشرف للنموذج في إطار العمل الجماعي الخلاق ، و كذلك "اللجنة الأكاديمية" المعنية بالإشراف الأكاديمي على جلسات تحضيرية حيث تعد المشاركين و تمدهم بالمهارات الدبلوماسية و المتطلبات المعرفية المطلوبة لإنجاح المؤتمر الرسمي لكل من النموذجين.

و بالتالي فإن هذا النشاط الطلابي ليس فقط أحد وسائل إكتساب المعرفة و لكنه يُعد نافذة للرأي و الخطاب و التحاور و كذلك مجال لتفجير القدرات و المواهب البشرية في ريعان شبابها و إكسابها مهارات عملية مختلفة لتكون أمل و مستقبل أوطانها .

وبناء على ذلك فإن هذا النوع من الأنشطة يتميز بتعدد فوائده و جوانبه .. فهناك الجانب العلمي الأكاديمي لأن النموذج يتناول القضايا و الموضوعات التي تشغل الساحة العربية و الدولية في إطار نقدي و تحليلي، حيث يكون النموذج منبر لتبادل الآراء الحرة و كذلك الجانب العملي حيث إكساب المهارات العملية المختلفة التي قد لا تستطيع أن توفرها المؤسسات التعليمية التقليدية ، أي أن هذا النموذج هو نشاط متكامل نحو بناء شخصية متميزة .

إن هذا العمل بالنسبة للقائمين به ليس مجرد نموذج للمحاكاة ، و لكنه عمل يؤمنون به ، و رسالة يؤدونها

الشرعية الدولية وإدارة بوش الجديدة

إعداد: د. هدى راغب عوض

Foreign Affairs, Vol. 83, Nov/Dec. 2004

The Sources of Americen Legitimacy

Robert Tucker and David Hendrickson

مصادر الشرعية الأمريكية

روبرت تكر وديفيد هندركسون

تواجه الإدارة الأمريكية منذ ثمانية عشر شهرا أزمة شرعية على المستوى الدولى بعد شنها حربا على العراق، وقد تزايدت الشكوك حول قدرة الولايات المتحدة على تهدئة الفوضى التى حدثت بعد الحرب، وإعادة الاستقرار إلى البلاد بعد إسقاط نظام صدام حسين. لذلك، يتعين على الولايات المتحدة بقيادة بوش الابن فى هذه الفترة أن تعيد النظر فى علاقتها مع أطراف عديدة، منها الدول الأوروبية والدول الإسلامية التى تحتاج الإدارة الأمريكية إلى تعاونها. ويجب على الإدارة الأمريكية أن تبذل جهدا مضاعفا لاستعادة مصداقيتها بصفتها الدولة العظمى، فهى إلى الآن لم تبذل إلا جهدا يسيرا لم يحقق الهدف بعد.

إن الشرعية تأتى من الاقتناع بأن الدولة تتصرف فى حدود القوانين الدولية، أى أن تصدر هذه التصرفات عن كيان يتمتع بسلطة معترف بها وألا يخرق القوانين والأعراف الدولية. ويبقى فى النهاية أن الشرعية تنبع من الرأى العام، فإن موافقة الرأى العام تعطى الشرعية لأى نظام سياسى، والسؤال هو كيف يمكن استرجاع الشرعية للسياسة الخارجية الأمريكية؟ إن استرجاع ثقة المجتمع الدولى للولايات سوف يستغرق بعض الوقت خاصة أن الإدارة الأمريكية لن تنجح فى استرجاع شرعيتها الدولية من خلال تحسين علاقاتها الدبلوماسية أو الدبلوماسية الشعبية، ذلك لأن الرأى العام العالمى يرفض ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق وهى دولة ذات سيادة، وإذا ما أرادت الولايات المتحدة أن تنجح فى استعادة شرعيتها فعليها أن تتخلى عن ممارستها التعسفية ومبدأ الهيمنة على المجتمع الدولى.

اربعة اركان للشرعية الدولية :

لقد زعم جميع الزعماء الأمريكيين الذين تولوا الرئاسة فى الإدارة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية أن استخدام القوة العسكرية للولايات المتحدة مخصص لحفظ السلام الدولى والقانون الدولى، وأصروا على سيادة مبدأ عدم استخدام القوة العسكرية فى حل المشاكل الدولية. ومن خلال هذا المبدأ، استطاعت الولايات المتحدة أن تأخذ الريادة فى النظام الدولى الجديد فى هذه الفترة، بعد أن خرقت الدول الأوروبية المعاهدات الدولية، وعلى رأسها ألمانيا التى تسببت فى نشوب الحرب العالمية الثانية. وبعد عام ١٩٤٥، أصبح العالم متعطشا إلى الأساليب السلمية والدبلوماسية بدلا من الحروب واستخدام الأسلحة. وطبقا لدستور الأمم المتحدة، فإن السلام هو الهدف الحقيقى ولابد أن يسود، وطبقا لدستور الأمم المتحدة، فإن استخدام القوة العسكرية يكون استثناء، فى حالة واحدة هى حالة الدفاع عن الجماعة ضد أية اعتداءات مسلحة.

وبالرغم من التأكيد المستمد من القادة الأمريكيين على التزامهم بنصوص القانون الدولى ودستور الأمم المتحدة، إلا أن بعض المحللين السياسيين يطرحون الآن فكرة أن الشرعية التى تمتعت بها الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ لم تكن نابعة من الالتزام بالقانون الدولى ولكنها ارتبطت بالظروف التى أحاطت بالحرب الباردة والدور المميز الذى لعبته الولايات المتحدة لحماية الغرب.

وهذا ما كتبه أحد المعلقين السياسيين، روبرت كاجان، الذى أكد على أن شرعية الولايات المتحدة لم تأت من كونها الدولية الحامية للقانون الدولى، بل من الدور الذى لعبته واشنطن أثناء الحرب الباردة فى احتواء موسكو، ولكن ينبغى أن نشير إلى أنه رغم أن الدور الأمريكى فى الحرب الباردة كان مهما وقد أنقذ الدول الغربية من براثن الشيوعية، إلا أن هذا الدور كان متفقا مع القانون الدولى ودستور الأمم المتحدة الذى يمنع التعدى العسكرى على الدول ذات السيادة. وهذا التزاوج بين الاستراتيجية والقيم ينطبق على سياسة المحافظين الجدد، فالقضية هنا هى الدفاع عن الديمقراطية وتوسيع نطاقها وقد يكون استخدام القوة العسكرية إحدى السبل للوصول إلى هذا الهدف.

ومن المعروف أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لم تكن دائما ملتزمة بنص ميثاق الأمم المتحدة، فهى لم تستخدم الدبلوماسية فى التعامل مع كوبا، حيث لجأت إلى التدخل العسكرى لمنعها من التسلح بالأسلحة النووية السوفيتية عام ١٩٦٢. لكن الساسة الأمريكيين دائما يؤكدون على أنه بالرغم من بعض التجاوزات، فإن الولايات المتحدة تلتزم بالأعراف والقوانين الدولية. وعليه، فإن الاتهامات الموجهة من الرأى العام العالمى إلى الولايات المتحدة الآن باستخدامها للقوة العسكرية ولخرقها للقانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة تعتبر اتهامات باطلة.

إن طريقة أخذ القرارات فى الإدارة الأمريكية تتم بصورة توفيقية، أى من خلال توفيق الآراء المختلفة، وقد أسهمت أيضا فى إضفاء صفة الشرعية على القوة الأمريكية. وهذا الالتزام هو من صميم دستور الولايات المتحدة التى تتبع النظام الديمقراطى. وبحسب التقاليد السياسية للولايات المتحدة، فإن شرعية الحكم أو القيادة تأتى من إجماع المواطنين الأمريكيين على

[illegible]

الركن الرابع الذي تستند عليه شرعية الولايات المتحدة هو دورها في حفظ السلام والرخاء في الدول الصناعية المتقدمة، فرغم أن هذه الدول كانت تختلف في كثير من الأحيان مع سياسة [illegible] والخطر العدائي للاتحاد السوفيتي وبالتالي كانت تحتمي من التورط في الحروب في ظل مظلة الولايات المتحدة، أي أن واشنطن استطاعت أن تحفظ السلام والاستقرار من خلال إظهار قوتها العسكرية والتهديد باستخدامها في حالة أي تهديدات لمصالح دول الغرب المتقدمة فالولايات المتحدة بصفتها الدولة الحامية لهم ولمصالحهم وهذا باختصار يعطي الشرعية اللازمة لها.

الخسائر:

بالرغم من الأركان الأربعة التي سبق ذكرها، والتي تعطي شرعية للولايات المتحدة بوصفها الدولة العظمى، لكن هذه الشرعية أصبحت محل مساءلة نتيجة قرارات وممارسات الإدارة الأمريكية برئاسة جورج دبليو بوش. لكن هذا الأمر لم يكن مستغربا بل كان متوقعا، فقد أعربت إدارة جورج بوش عن شكوكها في مصداقية القانون الدولي وفاعليته في حفظ السلام والاستقرار العالمي.

وقد سجل جون بولتون وزير الدولة للأمن الدولي والحد من انتشار الأسلحة، في أواخر التسعينيات عدم مصداقية القانون الدولي وقال إنه منتهى الخطأ أن تخضع الولايات المتحدة لنصوص هذا القانون وأحكامه. وقد يكون من الصواب على المدى القصير اللجوء إلى هذا القانون، لكن على المدى البعيد يعتبر قيدا لما يمكن أن تقوم به الإدارة الأمريكية في حفظ السلام والاستقرار العالمي. إن ضربة ١١ سبتمبر كانت بمثابة الإعصار المدمر، الذي جعل الرئيس الأمريكي يتحدى العالم ويعلن على الملأ أنه يقسم العالم إلى معسكرين، الذين معه والذين ضده. والمعسكر الأخير هو معسكر الإرهاب الذي يجب أن يواجه بكل حسم. ونتيجة لهذا التحدي، بدأ جورج بوش استراتيجية الحرب الدفاعية التي حلت محل استراتيجية الاحتواء، التي كانت مستخدمة خلال الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي

وكذلك عندما ذهبت الإدارة الأمريكية إلى منظمة الأمم المتحدة [illegible]

لاشك أن السياسة الأمريكية عقب هجمات سبتمبر [illegible] المجتمع الدولي بما في ذلك دول أوروبا الغربية، فقد أظهرت الولايات المتحدة بصورة مضادة لجميع المبادئ التي كانت تنادي وتبشر بها، وهي الأركان الأربعة التي صاغت شرعية الولايات المتحدة: الالتزام بالقانون الدولي - اتخاذ القرارات من خلال توافق الأطراف الدولية - صنعها وإدارة المؤسسات الدولية وتهدئة الأجواء - إصرارها على حفظ السلام والاستقرار العالمي.

إن مخاطر الصدد هو المسئول عن ضياع شرعية الولايات المتحدة بسبب ممارساتهم التي تنم عن الانفراد باتخاذ القرار وعدم مشاركة الأطراف الدولية. وبالرغم من أن الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة جورج بوش الابن ميراث الإدارات السابقة، إلا أنها انفردت بتنفيذ استراتيجيات جريئة لم يجرؤ عليها الرؤساء السابقون، على سبيل المثال إدارة رونالد ريجان اعترفت من الناحية النظرية بضرورة الإطاحة بالنظم غير الديمقراطية إلا أنها لم تتخذ خطوات فعلية لتطبيق هذه النظرية، ويرجع ذلك لرفض الكونجرس توريط الجيش الأمريكي في هذه المهام. وبالنسبة للرئيس السابق بل كلينتون فقد تبنى مبدأ تغيير نظام صدام حسين لكنه لم يجرؤ على خوض حرب ضده واتخذ إجراءات متواضعة مثل مساندة انقلاب عسكري ضده. إن انهيار شرعية الولايات المتحدة بسبب قرارات جورج بوش الابن أثبت أن المجتمع الدولي -بما فيه حلفاء الولايات المتحدة- يعتقدون أن الإدارة الأمريكية حدث بها تغيير إلى الأسوأ بعد صدمة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

لاشك إذن أن شرعية الولايات المتحدة تمر بأزمة حقيقية بعد انتهاء الحرب الباردة. إلا أنها لم تنهر كلية مثلما انهار سور برلين وتمثال الزعيم لينين. لقد أصبحت الولايات المتحدة القوة العسكرية العظمى -لا ينافسها أحد من الدول المتقدمة- وهو وضع غير مسبوق ومختلف، مقارنة بوضعها بعد الحرب العالمية الثانية. إن النظام العالمي بعد الحرب الباردة يحتاج إلى قائد أو قادة، لكنهم يحتاجون إلى تحجيم قوتهم وإلا أصبحوا خطرا يهدد الأمن العالمي. وعلى حد تعبير الكاتب الأمريكي جيمس ماديسون "إن الصعوبة الحقيقية هي أن تتمكن أية حكومة من السيطرة على المحكومين، ثم تلتزم هذه الحكومة بعد ذلك بالسيطرة على نفسها".

الطريق المنحدر:

إن الولايات المتحدة تقف على حافة الطريق المنحدر بعد أن أصبحت القوة العظمى في الفترة ما بعد الحرب الباردة. إن تفهم الوضع الذي أصبحت عليه الولايات المتحدة ليس معناه أن تغفره. إن الرأي العام العالمي ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها تبرر الأفعال غير الشرعية، بينما تواصل الادعاء بالتزامها بالقوانين والشرعية.

استرجاع مصداقية الولايات المتحدة ليس بالأمر السهل. فمن المستحيل أن تُمحى أفعال كثيرة أدت إلى انهيار شرعيتها كدولة عظمى. لا بد من الرجوع إلى القانون والممارسات القانونية أو التي لها سند قانوني، لكن اللجوء إلى القانون له محاذيره أيضا وهناك أمران يعتبران من ضمن هذه المحاذير، أولهما: أخذ الحذر والعمل على تفادي الهجوم قبل وقوعه، وليس فقط الاكتفاء برد الفعل. إن مبادئ الأمم المتحدة تمنع استخدام القوة العسكرية إلا في حالة واحدة هي الدفاع الشرعي عن الوطن إذا ما حدث اعتداء على دولة من دولة أخرى، هذا الشرط له محاذيره حيث توجد أسلحة دمار شامل وإرهاب في دول كثيرة تعرف بالدول الضعيفة اقتصاديا وسياسيا، لذلك لا يمكن الانتظار على هذه الدول حتى تقوم بضربتها، ثم يحدث لها الردع بعد ذلك طبقا للقانون الدولي. في هذا الأمر لا بد من مواجهة الإرهاب وضربه قبل أن يبدأ بتوجيه هجمته. الأمر الثاني، يتعلق بالتعامل الأخلاقي أو الإنساني، طبقا لمبادئ الأمم المتحدة، فليس من أخلاقيات المجتمع الدولي أن تتدخل دولة في الشئون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة على أراضيها، لكن ما الذي يمكن عمله إذا ما كانت هذه الدولة لديها أقليات عرقية تتعرض لعمليات وحشية لتصفيتها. هل يقف المجتمع الدولي موقف المتفرج ولا يتخذ موقفا حاسما وفعالا حيال هذه الدولة لأنها ذات سيادة على أراضيها ولا يجوز لدولة أخرى الاعتراض؟ إن الولايات المتحدة بصفتها دولة عظمى لا يمكن أن تقف موقف المتفرج ولا تبادر بالتدخل الحاسم حتى ولو كان عسكريا.

والحقيقة أن دستور الأمم المتحدة يعطي الدول الحق في اتخاذ مبادرات عسكرية للدفاع عن سلامتها دون موافقة مجلس الأمن فالفقرة الـ ٥١ من قانون دستور الأمم المتحدة تنص على أنه "لا شيء يجب أن يمنع الحق المشروع لشخص أو لدولة أن تدافع عن نفسها بكل الطرق والأساليب إذا ما تم تهديدها من قبل دولة أخرى، إلى أن يتخذ مجلس الأمن كل الإجراءات اللازمة لحماية الأمن والسلام الدولي" وقد حدث أن الولايات المتحدة تعرضت إلى هجوم إرهابي، وكان عليها أن تقدم تقريرا إلى مجلس الأمن، لكنها في الوقت نفسه لديها

الحق فى أن تدافع عن نفسها من خلال سلطان الفيتو الذى لديها دون مساءلة المجتمع الدولى. إذن الولايات المتحدة لم تتصرف بطريقة غير قانونية عندما قررت شن حرب على دولة مثل العراق تمثل تهديدا لأمنها القومى. إلى الآن لم يحسم الأمر، فما زال الجدل قائما حول الهجوم العسكرى الذى شنته الولايات المتحدة على العراق. هل هو قانونى أم غير قانونى؟ والحقيقة أن الأمر يحتمل الاثنين معا، فهو قانونى من ناحية، كما أشرنا سابقا من أجل سلامة الأمن القومى للولايات المتحدة، وغير قانونى لأنه تعد على أراضى دولة لها سيادة وليس من حق دولة التدخل فى الشئون الخارجية لدولة أخرى حتى ولو كان لأسباب إنسانية. فهو أمر غير أخلاقى طبقا للقانون الدولى. والذى زاد من تعقيد الأمور احتلال الولايات المتحدة للعراق بعد الإطاحة بنظام صدام، والصدام المستمر بين القوات الأمريكية والمقاومة العراقية. هذا إلى جانب شيوع فكرة أن العالم الإسلامى يشجع منظمة القاعدة على الاستمرار فى الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة.

والسؤال الذى يطرح نفسه بعد ما حدث فى العراق هو: هل الولايات المتحدة عازمة على شن حرب ضد كوريا الشمالية وضد إيران باعتبارهما دولتين تمتلكان الأسلحة النووية والتى يمكن بدورهما أن تهددا أمن وسلامة الكيان الأمريكى؟ لكن مبدأ الحرب الاستباقية قد يكون علاجا أو وقاية أسوأ من المرض نفسه لأن الحرب تجلب الدمار على المعتدى والمعتدى عليه. إن تهديد الولايات بتغيير النظم غير الديمقراطية يمكن يؤثر سلبيا على سياسات أكثر حكمة ودبلوماسية، وقد تكون أكثر فاعلية من استخدام القوة العسكرية. يمكن بالفعل لواشنطن أن تستعيض عن سياستها العدائية والعدوانية بسياسة التفاوض مع كل من بيونج يانج وطهران، هذا إلا إذا كانت واشنطن متمسكة ولأسباب غير معروفة بالإطاحة بهذين النظامين.

ختاما، ليست هناك وصفة سحرية لكى تستعيد الولايات المتحدة شرعيتها، فقد مضت السنوات التى كانت فيها الولايات المتحدة رمزا للأمل والحرية لجميع دول العالم. فالرأى العام العالمى ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها دولة تستغل القوانين الدولية والدول الحلفاء لأغراضها الشخصية وتحتقر كل من يعارضها. ولقد انزلقت الإدارة الأمريكية إلى منعطف استخدام القوة العسكرية فى سياستها الخارجية، والنتيجة أن الولايات المتحدة فى حالة استنفار دائما وعدم الإحساس بالأمان على عكس ما كانت ترغب. بعد الحرب العالمية الثانية، نجح الزعماء الأمريكيون فى إعطاء صبغة الشرعية للولايات المتحدة التى تحافظ على السلام والأمن فى العالم، وعلى القادة الحاليين أن يجدوا طريقا لاستعادة هذه الشرعية.

Foreign Policy
November 2004

Four More Years

James Mann

أربع سنوات أخرى فى البيت الأبيض

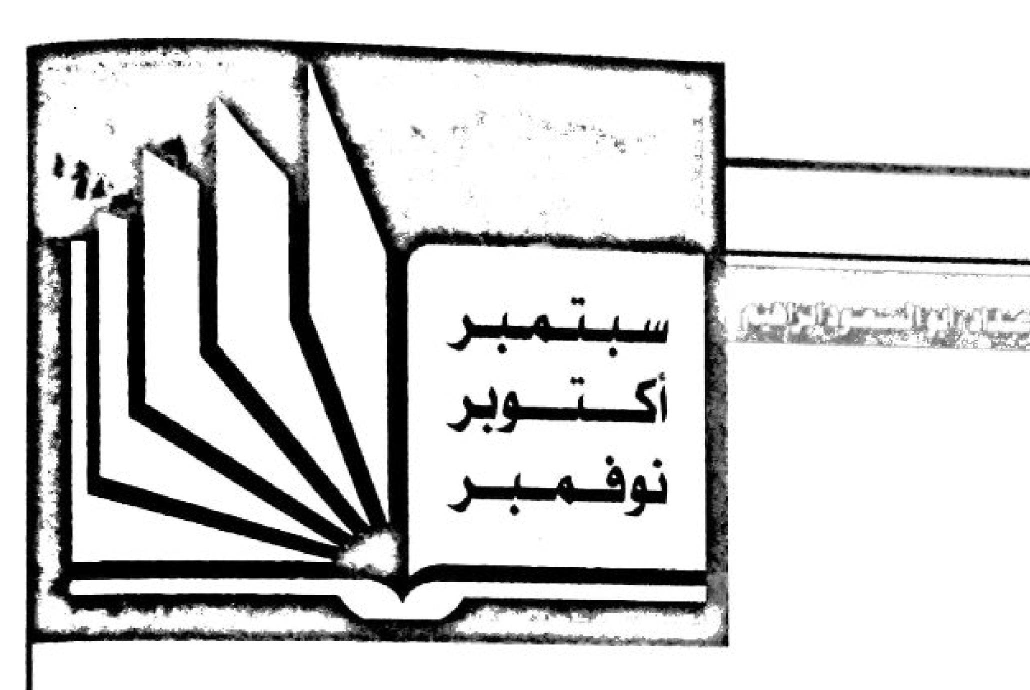
ينتظر العالم كله أن يعرف الاتجاه الجديد الذى سوف ينتهجه الرئيس بوش فى السياسة الخارجية فى فترة الولاية الجديدة، أربع سنوات قادمة، خاصة أن الفريق الذى كان يعمل مع الرئيس بوش والذى يعرف بالمحافظين الجدد هو نفس الفريق الذى سيستمر معه هذه المرة، وقد ظهرت رؤيتان مختلفتان حول المنتظر من الإدارة الجديدة: رؤية ما يمكن أن نطلق عليهم المتشائمين، ورؤية المتشككين. يتوقع المتشائمون أن يستمر الرئيس بوش فى سياسة الحروب الاستباقية والتدخل العسكرى، وربما تكون سوريا هى الهدف التالى، أو إيران، لأن فريق المحافظين الجدد، الذى كان القوة الدافعة وراء شن الحرب فى العراق، قد اكتسب قوة ونفوذا أكبر فى الإدارة الجديدة.

أما مدرسة المتشككين، فلديهم قناعة بأن السياسة الخارجية فى فترة الولاية الجديدة سوف تكون أكثر حذراً وأقل مواجهة وتحديا مما كانت عليه، لأن السياسة السابقة استفزت كثيرا من الدول والحكومات، وقوبلت بمعارضة شديدة، أفقدت الولايات المتحدة الكثير من مصداقيتها. ومن المؤكد أن الرئيس سوف يواجه ضغوطا كثيرة من الداخل والخارج، عسكريا ودبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا، مما سوف يحد من قدرته على طموحاته العسكرية فى شن حروب استباقية ضد الدول التى يتصور أنها تشكل تهديدا للأمن القومى الأمريكى.

إن أى تحليل للاتجاه الجديد الذى يمكن أن يسلكه الرئيس بوش فى فترة ولايته الجديدة، لابد أن يبدأ عند نقطة موقف الولايات المتحدة من العراق، حيث إنه ليس من الواضح إلى الآن ما إذا كانت الإدارة الأمريكية سوف تنجح فى إعادة الاستقرار إلى العراق حتى تستطيع سحب قوتها من أراضيها أم لا.

لا شك أن أحداث العراق ما زالت تؤثر سلبيا على السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن ما زال الغموض يخيم على اتجاه الإدارة الجديدة، هل تخضع لمعسكر الصقور والمحافظين الجدد وتستكمل مشوار الحرب الاستباقية ضد سوريا وإيران أم تتراجع وتتعلم الدرس مما حدث فى العراق؟ يبدو فى الأفق بعض الأمل، حيث بدأت الإدارة الأمريكية ترحب بالمباحثات الثنائية الدبلوماسية، بخصوص الشرق الأوسط. ويرجع ذلك إلى أن الرئيس بوش لا يريد أن يستكمل مشوار استعراض القوة العسكرية إلى النهاية. ففى الفترة الأولى، كانت الإدارة الأمريكية تعتمد بشكل أساسى على الحليف الإنجليزى ممثلا فى رئيس الوزراء تونى بلير. بالنسبة لفترة الولاية الجديدة إذا ما قرر الرئيس بوش وفريقه خوض حرب استباقية مع إيران، فإن هذا يعنى سقوط تونى بلير، لأنه حتما سوف يتورط فى هذه الحرب أو ينسحب من مساندة الولايات المتحدة. وإذا ما أقدم بوش على شن حرب ضد إيران فهذا معناه أن تخسر الولايات المتحدة مساندة الدول الإسلامية المعتدلة فى الشرق الأوسط، وهذا يعتبر تحديا أمام الرئيس بوش وعليه أن يختار.

وهناك اعتقاد بأن سياسة بوش الخارجية لن تتغير تغييرا جذريا، مادام فريق الصقور مهيمنا على الإدارة الأمريكية، إلا أن تجربة العراق، بالتأكيد ليست تجربة سهلة وما زالت هناك صعوبات كثيرة لن تستطيع الإدارة الأمريكية تحملها بمفردها، منها إعادة الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار. وبالفعل أعلنت الولايات ضرورة اشتراك المجتمع الدولى فى إعادة الاستقرار إلى العراق. كيف إذن يمكن لفريق الصقور أن يعد لحرب استباقية لشنها على إيران بسبب حيازتها الأسلحة النووية؟ على الرئيس بوش وفريق المحافظين الجدد أن يعيدوا النظر فى سياسة الحرب الاستباقية وفرض الهيمنة العسكرية.



شهريات

■ سبتمبر ٢٠٠٤

إسرائيل :

٩- بريطانيا تهاجم خطة إسرائيل لبناء ألف وحدة سكنية بالضفة.

١٤- معدل الهجرة وصل إلى ٦,٨مليون نسمة بزيادة ١١٠الاف نسمة.

٢٤- إسرائيل توافق على اخضاع بعض منشآتها النووية للتفتيش.

أفغانستان :

١١- وثيقة سرية تكشف عن اتصالات بين الملا عمر والخارجية الأمريكية عام ١٩٩٨.

٢٩- أمريكا تكشف عن صفقة بمليار دولار لاعمار أفغانستان.

إندونيسيا :

٢٦- فوز كاسح ليودويونو فى انتخابات الرئاسة.

إيران :

١٥- أمريكا تدرج إيران ضمن قائمة الدول المنتهكة للحريات الدينية.

١٨- طهران تعلن تمديد حظر تخصيب اليورانيوم والوكالة الدولية توافق على قرار بوقف كل انشطة تخصيب اليورانيوم فى إيران.

٢٩- واشنطن تفرض عقوبات على ١٤شركة لبيعها معدات عسكرية لإيران.

باكستان :

٧- المحكمة العليا تعلن عدم دستورية احتفاظ مشرف بمنصب الجيش بجانب رئاسة الجمهورية.

البحرين :

٢٩- قرار ملكى بحل مركز حقوق الانسان لعدم الالتزام بالقانون.

بريطانيا :

٢٦- تراجع التأييد الشعبى لحزب العمال الحاكم لدور بلير فى غزو العراق.

- بلير يعترف بأن معلومات المخابرات عن أسلحة العراق كانت خطأ.

تركيا :

٢٦- البرلمان يقر إصلاحات قانون العقوبات الجديد.

الجزائر :

١٢- الجزائر ترفض فتح حدودها مع المغرب قبل التسوية الأمنية.

٢٦- المغرب تتهم الجزائر بتورط عسكرى فى نزاع الصحراء الغربية.

روسيا الاتحادية :

١- بوتين يعترف بوقوع اخطاء فى الشيشان.

- احتجاز ٢٤٠ طالبا روسيا فى إحدى مدارس اوسيتيا الشمالية.

- كتائب الاسلامبولى تعلن مسئوليتها عن تفجيرات محطة مترو موسكو.

١٧- شامل باساييف يعلن مسئوليته عن احتجاز رهائن بيسلان.

٢٤- روسيا تطرح مشروعا فى مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب.

السودان :

١- كوفى انان يؤكد أن السودان حقق بعض التقدم لكبح ميليشيا الجنجويد.

١٠- بوش يجدد اتهاماته للخرطوم بارتكاب إبادة جماعية فى دارفور.

١٢- البشير يتهم اريتريا بزعزعة الأمن فى السودان

١٨- مجلس الأمن يوافق على قرار أمريكى بفرض عقوبات على السودان.

٢٤- احباط محاولة انقلابية دبرها أتباع الترابى.

٢٧- السودان يوافق على نشر المزيد من قوات الحماية الإفريقية فى دارفور

سوريا :

١١- تحذير أمريكى لسوريا من التدخل فى شئون لبنان.

٢٦- القوات السورية انجزت أكثر من ٨٠٪ من إعادة انتشارها فى لبنان.

٢٧- الشرع يتهم إسرائيل بتحريض واشنطن والغرب على شن حروب بالشرق الأوسط.

٢٩-سوريا سحبت ٣آلاف جندى من لبنان.

الصين :

١٨- استقالة جيانج تسه مين من رئاسة اللجنة العسكرية للحزب الشيوعى.

العراق :

١- انتخاب فؤاد معصوم رئيسا للبرلمان.

٥- بوش يرفع اسم العراق من قائمة الدول الداعمة للإرهاب.

٨- واشنطن تمنح العراق وضع الأفضلية التجارية.

٢٥- العراق ينضم لمشروع خط الغاز العربى.

٢٧- الصدر يعلن عدم المشاركة فى الانتخابات.

فرنسا :

٢٠- ٧٦٪ من الشعب يؤيد منع ارتداء

الرموز الدينية بالمدارس

٢٩- اليهود المتطرفون يدمرون مكتبة فى باريس

فلسطين :

٤- بدء التسجيل للانتخابات فى ١٦ دائرة و١٠٠٧ مراكز فى الضفة والقدس وغزة

٧- إسرائيل ترتكب مجزرة فى غزة

٣٠- ٣١٧١ شهيدا ومصابا فلسطينيا فى رفح منذ بدء الانتفاضة

٢٧- ٢٠ مليار دولار خسائر الاقتصاد الفلسطينى بسبب الحصار

لبنان :

٣- مجلس الأمن يطالب بسحب القوات الأجنبية من لبنان

- البرلمان يمدد رئاسة اميل لحود ٣ سنوات وأمريكا وفرنسا ترفضان التمديد

ليبيا :

٣- بعد ١٨ عاما مؤسسة القذافى تقرر دفع ٣٥مليون دولار لضحايا ملهى لابيل الألمانى

٢٠- بوش يلغى العقوبات التجارية المفروضة على ليبيا

مصر :

٤- التوقيع على مذكرة تفاهم للحوار الاستراتيجى المصرى - الروسى

٥- الرئيس مبارك يوافق على الغاء جميع الرسوم والخدمات الجمركية

٧- مصر توقع على الميثاق العربى لحقوق الانسان

٢٧- مصر مقرا للمكتب الاقليمى لمنظومة جاليليو الأوروبية

موريتانيا :

٢٩- الإعلان عن احباط محاولة انقلاب عسكرى

الولايات المتحدة الأمريكية :

١- الحزب الجمهورى يرشح بوش لفترة رئاسية ثانية

٨- البنتاجون يعلن مصرع ١٠٠٢جندى واصابة ٦٩١٦ منذ بدء الحرب فى العراق

٢٢- مجلس الشيوخ يوافق على تعيين جوسى مديرا لوكالة المخابرات

اليمن

١- واشنطن ترفع حظر توريد المعدات العسكرية لليمن

■ أكتوبر ٢٠٠٤

الأردن :

٢٦- دول خليجية ترفض ضم الاردن لمجلس التعاون الخليجى

استراليا :

١٠- الائتلاف الحاكم يفوز بـ ٥٢٪ من الاصوات مقابل ٤٧٪ للمعارضة

إسرائيل :

٨- شارون يوافق على تعديل مسار الجدار العازل

٢٦- الكنيست يوافق على خطة الانسحاب من غزة وشارون يرفض الاستفتاء على خطة الفصل

أفغانستان :

٩- بدء أول انتخابات رئاسية

١٦- واشنطن تستبعد نجاح افغانستان فى الدفاع عن نفسها

١٨- قرضاى يحصل على ٦٢٪ من الأصوات فى الانتخابات الرئاسية

إيران :

٤- نائب الرئيس خاتمى يقدم استقالته لخلافه مع المحافظين

٥- إيران تعلن امتلاكها صواريخ مداها الف كم

٣١- البرلمان يقر مشروعا يؤيد استئناف تخصيب اليورانيوم

بريطانيا :

٢- بلير أول رئيس وزراء بريطانى يزور السودان من ربع قرن

٧- حركة المهاجرين فى لندن تحل نفسها

٢٣- كلير شورت تتهم بلير بتعمد تضليل الشعب

تركيا :

١- نجدت سيزار رئيس تركيا يرفض تصنيف بلاده كدولة إسلامية

١٤- حكومة اردوجان تسند لإسرائيل مشروعات رى بمليار دولار

١٨- حزب جديد لاكراد تركيا

تونس :

٢٢- انسحاب المعارضة من الانتخابات التشريعية

٢٥- الرئيس زين العابدين بن على يفوز بولاية رابعة

روسيا الاتحادية :

٨- مجلس الأمن يتبنى مشروع روسيا لمكافحة الإرهاب

١٨- روسيا تنضم لمنظمة تعاون أسيا الوسطى

السعودية :

٥- حل مؤسسة الحرمين الخيرية

١٩- الانتهاء من ٩٠٪من أعمال الحدود السعودية - اليمنية

السودان :

١- الأمم المتحدة تزعم وقوع جرائم حرب فى دارفور

٨- انان يشكل لجنة تحقيق دولية لتقصى الحقائق فى دارفور

١٦- ليبيا تستضيف القمة الخماسية الإفريقية لبحث مشكلة دارفور

١٧- تقرير للأمم المتحدة يؤكد مصرع ٧٠ الف شخص فى دارفور

سوريا :

١- حزب البعث يحل قيادته القومية

١٩- سوريا ولبنان ترفضان البيان الجديد لمجلس الأمن عن القرار ١٥٥٩

■ نوفمبر ٢٠٠٤

الصومال :

١٠- انتخاب عبدالله يوسف رئيسا للصومال.

العراق :

١- العراق ينفى إقامة علاقات مع إسرائيل.

٤- رامسفيلد ينفى علاقة صدام بالقاعدة.

٦- تشارلز دويلفر كبير مفتشى الأسلحة الأمريكية يؤكد عدم وجود برنامج لصنع أسلحة الدمار الشامل.

١٣- المخابرات البريطانية تسحب تقريرها حول أسلحة العراق.

٢١- بريطانيا توافق على نشر قواتها فى مناطق قرب بغداد.

٢٥- اختفاء ٣٨٠ طنا من المتفجرات فى العراق.

فلسطين :

٣- قوات الاحتلال تقسم غزة إلى ٣مناطق معزولة.

٢٧- الفصائل الفلسطينية أوقفت أنشطتها السياسية فى سوريا.

- تدهور صحة عرفات ونقله لفرنسا.

٢٨- رفض دعوة حماس لتشكيل قيادة موحدة.

مصر :

٤- اختيار مصر ضمن ٧٠دولة لتلقى مساعدات من أمريكا.

٧- عملية إرهابية فى شرم الشيخ وطابا ضد السياح الإسرائيليين.

٢٧- الموافقة على تأسيس حزب الغد.

الولايات المتحدة الأمريكية :

١٦- بوش يوقع قانونا لمراقبة أنشطة معاداة السامية.

اليمن :

٢٠- تأسيس إدارة جديدة لمكافحة الأرهاب.

إثيوبيا :

٢٩- خطة إثيوبيا من خمس نقاط لحل النزاع الحدودى مع إريتريا.

الأردن :

٢٨- الملك عبدالله يعفى الأمير حمزة من ولاية العهد.

إسرائيل :

٣- الكنيست يوافق على قانون تعويضات المستعمرين فى غزة.

٨- حزب دينى ينسحب من الحكومة لرفضه خطة الانسحاب من غزة.

١٦- شارون اقترح شن حرب ١٩٦٧وحبس اعضاء الحكومة.

- بوادر أزمة دبلوماسية بين إسرائيل واسبانيا بسبب حملة ضد شارون.

الإمارات العربية المتحدة :

٢- رحيل الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات وتعيين خليفة بن زايد حاكما لابو ظبى ومحمد بن زايد وليا للعهد.

ألمانيا :

٢٢- جيرهارد شرودر المستشار الالمانى يطالب مسلمى المانيا باثبات قدرتهم على التعايش مع مجتمع ديمقراطى.

أوكرانيا :

٢٧- برلمان أوكرانيا يبطل الانتخابات.

إيران :

٦- الصين ترفض إحالة الملف النووى لإيران لمجلس الأمن.

١٤ -إيران وافقت على تعليق شبه كلى لعمليات تخصيب اليورانيوم.

١٦- النواب المحافظون يندون بوقف تخصيب اليورانيوم.

١٨- واشنطن تتهم إيران بتطوير تكنولوجيا لتزويد صواريخها برؤوس نووية.

بريطانيا :

١٥- الكشف عن علاقات بين جامعة هارفارد والنازية.

٢٤- ٢٣ نائبا بريطانيا يتقدمون بمذكرة لمجلس العموم لعزل بلير.

رومانيا :

٢٩- فوز الشيوعيين القدامى فى الانتخابات.

السودان :

١- بوش يمدد العقوبات لمدة عام أخر.

الصين :

٢٩- الصين ودول الاسيان توقعان اتفاقا لاقامة منطقة حرة .

العراق :

٨- بدء هجوم امريكى على الفلوجة.

١٣- الحكومة تعلن انتهاء العمليات العسكرية فى الفلوجة.

فلسطين :

١١- وفاة ياسر عرفات وتعيين "أبو مازن" رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٢٢- حركة فتح ترشح "أبو مازن" لانتخابات الرئاسة.

٢٦- مروان البرغوثى يتخلى عن خوض الانتخابات.

كوت ديفوار :

١٦- مجلس الأمن يقرر فرض عقوبات على كوت ديفوار.

لبنان :

٩- أمريكا تجمد مساعدات عسكرية للبنان.

مصر :

١٨- شارون يعتذر لمبارك عن مقتل ٣ من أفراد الشرطة المصرية برفح.

الولايات المتحدة الأمريكية :

٣- فوز جورج بوش برئاسة أمريكا.

١٠- بوش يعين جونزاليس وزيرا للعدل.

١٣- البنتاجون يوقف أولى محاكمات جوانتانامو.

نموذج جامعة الدول العربية الدولى

[الجامعة الأمريكية - القاهرة]

بدأ نموذج جامعة الدول العربية بالقاهرة (بالجامعة الأمريكية) فعليا فى عام ١٩٩١ إبان حرب الخليج الثانية بعد الاحتلال العراقى لدولة الكويت عام ١٩٩٠، وذلك بعدما تمزق الفكر والإحساس بالقومية العربية عند بعض الشباب من طلبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة. لقد كان أول مؤتمر للنموذج ما هو إلا محاولة بحث وإبداء اعتراض. أولا، كان المؤتمر محاولة بحث فى جذور المشكلة العربية المزمنة التى انتهت إلى تصدع للبيت العربى من الداخل فى ظل تطورات متلاحقة طرأت على المسرح الدولى من انهيار للاتحاد السوفيتى وانتهاء للحرب الباردة إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمقاليد الأمور فى إدارة شئون العالم أجمع. وثانيا، كان النموذج الأول أداة لإبداء الاعتراض غير الرسمى والسخط الشعبى على الأوضاع المتردية التى آلت إليها الأمة العربية جمعاء. ثم توالت النماذج والمؤتمرات للجامعة العربية سنة تلو الأخرى حتى يومنا هذا. ولكن بقيت محاولة البحث وأداة الاعتراض.

على أية حال، فكرة محاكاة المنظمات الدولية والإقليمية بشتى أشكالها ولغاتها هى فى الأصل شىء معروف ومعهود من قبل العديد من المؤسسات التعليمية والجامعات فى جميع أنحاء العالم. فالحق يقال إنه توجد الآن العشرات بل المئات من نوعية هذه النماذج التى تحاكى الكثير من المنظمات الدولية والهيئات الوطنية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى والكونجرس الأمريكى ... إلخ. ولكن ينفرد نموذج جامعة الدول العربية الدولى بالقاهرة -الذى يعقد سنويا داخل الحرم الجامعى للجامعة الأمريكية بالقاهرة- بكونه أكبر وأضخم نموذج لجامعة الدول العربية وأشهرها على الإطلاق. ضف إلى ذلك موقعه الفريد الواقع على بعد أمتار قليلة من مقر جامعة الدول العربية الحقيقى فى ميدان التحرير، والذى يهيئ للنموذج فرصة عظيمة بإنهاء فعاليات آخر يوم فى المؤتمر داخل أروقة الجامعة العربية كل عام.

تتكاتف الإيجابيات كل عام من أجل إنجاح هذا النموذج العربى الخالص، بحيث يمكن تقسيم هذه الايجابيات إلى ثلاث مجالات، بدونها لا يكون فى مقدور النموذج أن يكمل مسيرته السنوية. أما بالنسبة للمجالات الثلاثة فهى كالآتى:

١- تتكون دائما اللجنة الاكاديمية لنموذج جامعة الدول العربية أو أعضاء الأمانة العامة -وهم المختصون بالناحية الأكاديمية والسياسية للنموذج فى الأساس- من شباب مصرى واعد وطلابٍ منٓ مختلف جامعات القطر المصرى، نذكر منها على سبيل المثال -وليس الحصر بالطبع- الجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة القاهرة وجامعة عين شمس. لذا تكون اللجنة الأكاديمية هى المتنفس الحقيقى لنخبة رائعة من شباب مصر الجامعى المهتم بمختلف الموضوعات الحيوية من سياسة دولية، مرورا بالشئون الاقتصادية وحتى المشاكل الاجتماعية فى وطننا العربى. ويكون الأمين العام والمشرف الخريج للنموذج مع أعضاء الأمانة العامة فى كل مجلس العمود الفقرى للجنة الأكاديمية ككل.

٢- الشق التنظيمى للنموذج يكون مسئولا عنه نخبة من أنبغ طلاب الجامعة الأمريكية فى مجالات التنظيم والإدارة والأعمال والمحاسبة والماليات والتكنولوجيا والاستقبال والعلاقات العامة والكتابة والطبع ... إلخ. ونظرا للإمكانات العظيمة للجامعة الأمريكية وشهرة النموذج على المستوى الخارجى، تتهيأ للجنة التنظيمية كل عام فرصة سانحة لإنجاح هذا المؤتمر الطلابى حتى تتسع رقعة النموذج وتزداد أهميته وجودته من عام إلى عام.

٣- على مدى آخر ثلاث سنوات تقريبا وحتى هذه اللحظة، يقارب عدد المتقدمين كمندوبين فى نموذج جامعة الدول العربية الدولى بالقاهرة الألف وأحيانا يتعداه مثلما حدث خلال الدورتين السابقتين. يتم قبول حوالى نصف هذا العدد كمشاركين فى مجالس النموذج المختلفة، والتى تناقش العديد والعديد من مشاكل وهموم وأزمات الوطن العربى فى شتى المجالات، فبالنسبة للشئون السياسية تجد مجلس جامعة الدول العربية الطارئ، وبالنسبة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية تجد المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى، وبالنسبة لمجال الأزمات الانسانية تجد مجلس حقوق الإنسان العربى، وبالنسبة للمسائل القانونية تجد محكمة العدل العربية، وبالنسبة للشأن الداخلى تجد الحوار العربى -العربى. لذا ببساطة شديدة، يوفر النموذج لكل شباب مصر سنويا الفرص الجمة لمناقشة أى موضوع يحظى باهتمام الشارع السياسى وإيجاد حلول عملية بطرق علمية ومنطقية ومبنية على أسس واقعية.

إذن، فقد تعدى نموذج جامعة الدول العربية الدولى بالقاهرة السنوى مرحلة المراهقة السياسية منذ زمن، وأصبح بحق مؤسسة تعليمية وتثقيفية كاملة النمو والفكر بعد أن أنهى دورته الخامسة عشرة منذ أسابيع قليلة. لقد تمت مناقشة معظم القضايا الساخنة فى الوطن العربى من خلال خمسة عشر عاما من النجاح المتوالى فى نموذج جامعة الدول العربية الدولى بالقاهرة، ونذكر من هذه القضايا المحورية مثلا: الأمن القومى العربى - السوق العربية المشتركة - العولمة - الحروب الأهلية فى السودان والصومال - رأب الصدع العربى - المجاعات فى القرن الإفريقى - تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وإصلاح مؤسساتها - العلاقات العربية-الأمريكية - مفاوضات الوضع النهائى للأزمتين الفلسطينية والعراقية - الشراكة الأورو-متوسطية - الإصلاح السياسى الداخلى فى الدول العربية.

لهذا، فنموذج جامعة الدول العربية بالقاهرة يعتبر خير مثال للعمل الجماعى الهادف والعمل الطلابى الخلاق الذى يبغى بالأساس التوعية السياسية والتثقيفية لأهم وأخطر مرحلة عمرية فى وطننا العربى، ألا وهى فترة الشباب فى المرحلة الجامعية. ولكن لم يتوقف هذا النموذج العظيم عند هذا الحد -فحدود هذا النموذج لا يمكن ادراكها- حيث بدأ فى تدشين نموذج جامعة الدول العربية المصغر المعنى بطلبة المدارس المصرية، وبالأخص المرحلة الثانوية منها، حتى تكتمل الدائرة ويبدأ النموذج حلقة جديدة من التوعية والثقافة فى مصر.

وفى النهاية، نحن وإن كنا طلابا ودارسين، ولسنا صانعى قرار، نأمل بالطبع فى غد مشرق لبلدنا وأمتنا العريقة، وندعو الله أن يوفق أسرة نموذج جامعة الدول العربية بالقاهرة السنوى فى إكمال خطواته الواثقة تجاه مرحلة فى غاية الأهمية، وهى مرحلة أكبر مؤتمر وتجمع طلابى على مستوى العالم أجمع. ولم لا والطموح والخبرات والامكانات كلها فى أيدينا؟ بل دعونى أقل إننا لا نملك شيئا من حطام الدنيا سواها.

THE FIRST STEP TO A UNIFIED ASIAN MARKET

Saniya Mahmoud Al-Feqqi

On 29 November 2004, at an Asian summit in Laos, China signed a historic agreement with the member-states of the Association of Southeast Asian Nations (Asean) – Brunei, Cambodia, Indonesia, Laos, Malaysia, Myanmar, the Philippines, Singapore, Thailand and Vietnam – to establish the largest free trade zone in the world. This market will encompass 30.6% of the world's population (some 534.9 million people in the Asean zone and 1.29 billion in China according to 2002 figures).

Also in attendance at the summit were representatives from India, Japan, South Korea, Australia and New Zealand – which also seek to consolidate their relations with the Asian economic aggregation. Asean will enter negotiations over similar agreements with Japan, South Korea and India in 2005. If successful, Asean will have laid the foundations for the establishment of the united Asian market, similar to that of the EU, that it aims to have operational by 2020.

The Asean bloc is China's fifth most important commercial partner – after Japan, the US, the EU and Hong Kong – with trade between the two valuing $78.25bn in 2003.

The agreement will remove customs duties between China and Asean members to increase trade, which is already expected to pass the $100bn mark in 2005. Duties will be phased out by 2007 for the most developed in the zone, and by 2020 by the least developed. Parallel action also aims to boost ties on the political level and to increase cooperation in the areas of technology, medicine, military and security training, information technology and tourism, as well as through the establishment of an early warning system for epidemic diseases such as Sars and avian flu and through improvement of regional transport networks. The agreement will also secure China access to necessary maritime transport, oil and raw material supplies from its southeast Asian partners.

Efforts to bring about this deal began to take shape on 4 November 2002, when China signed a framework agreement for economic cooperation with Asean. It also established a fund for Chinese-Asian cooperation, with capital of $15m, to help Chinese companies find Asian partners and thus boost cooperation in the South China Sea area.

China has also expressed its desire to start negotiations over trade in services and investment, which is not covered by the agreement signed in Laos, as well as customs examination procedures and greater energy cooperation with a view to increasing supplies.

Yet despite the enthusiasm of all concerned, implementation of the agreement will have a number of negative repercussions. Asean member-states, for example, are conceding their right to stop the dumping of Chinese products in their markets. China, meanwhile, often held responsible for increasing unemployment elsewhere as a result of its low-cost production, might find itself in difficulty as a result of its new partners' competitive advantage in certain areas. Asean's rubber and palm oil producers, for example, pose a potential threat to the lives of millions of farmers in the poor regions of southern China. Discrepancies between Asean member-states are another complicating factor for China, which will have 10 new partners to deal with at different stages of economic development.

of authority in the new government.

A number of reports have emerged that Salva Kiir, deputy chairman of the SPLM, seeks to remove Garang from authority as he opposes his monopoly over authority, though this has been denied by the movement's press office. Members of the movement hailing from the tribes of the southern equatorial territories, too, have expressed dissatisfaction with the leadership's management of the regions under their authority, and they are ready to use violence, particularly against SPLM leaders and officers from the Dinka tribe.

Another major issue in the south is that of the future of those armed militias and groups not aligned to either the SPLM or government forces. These groups seek to avoid being excluded from the political and negotiation process between the government and the SPLM, particularly in light of security arrangements between the two parties that stipulate the dismantling of armed militias not affiliated to the SPLM. Many of the tribal militias and groups opposing the Dinka's political and military hegemony have refused to turn in their weapons, and they have declared that they are not willing to accept jobs in the government of southern Sudan as this would represent their submission to the SPLM.

The opposition of many southern political powers, tribes and groups to SPLM policy is sure to cause political tension in the south, which will in turn impede the peace process. The distribution of wealth agreement between the government and the SPLM, for example, is strongly opposed by various southern tribes, including the Nuer, who live in an oil-producing region. The Nuer, who consider themselves the rightful owners of their land - according to southern norms a tribe owns the land on which it lives - reject their allotted 2% of oil revenues.

The political environment in the south is thus in need of preparation for the start of the application of the peace process and the comprehensive peace agreement.

In conclusion, while the comprehensive peace agreement between the governmental and the SPLM might be on the verge of completion, regional and international support will play no small role in providing the necessary motivation for compromise. And while the prevailing political will to negotiate is an essential factor in the success of the peace process, the achievement of an agreement must be followed by its genuine application.

CHALLENGES TO THE NORTH-SOUTH PEACE AGREEMENT

Karim Al-Qadi

Following a special session of the Security Council in Nairobi and the adoption of Resolution 1547 in June 2004, the peace negotiations between the government in Khartoum and the Sudan People's Liberation Movement/Army (SPLM/A) have entered a new stage.

The ceasefire agreement between the two parties now being discussed in Kenya is crucial to the success or failure of the peace process. It involves a number of complex issues, including ceasefire zones, matters relating to validation, supervision and implementation, the formation of a common defence council and the role of joint units. While a joint committee has agreed that the SPLM will deploy units in the east of Sudan and that it can establish air units in the south, what remains to be settled is the issue of funding for the movement's army. SPLM leaders are calling for treasury funds for this purpose on the grounds that their army is equal to that of the state in the transitional era according to agreed upon security arrangements. The government, however, considers that given the arrangements concerning the division of wealth of southern Sudan, according to which the southern government receives 50% of oil and other revenues, the movement should finance its army independently.

While the Sudanese government and the SPLM have made considerable efforts to overcome stumbling blocks in their negotiations, there remain a number of difficulties ahead on the road to peace.

Problems in the north

The Darfur crisis is a big obstacle hindering the application of the comprehensive peace agreement, particularly since it has become an issue of international concern. The pressure on the Sudanese government, keen to avoid the imposition of international sanctions, has led it to devote considerable political and military efforts, not to mention financial resources, to try to solve this problem. It is currently holding negotiations in Abuja, Nigeria under international supervision.

The political leadership has also had to contend with a series of coup attempts in the north, which it suspects to be the work of members of the Popular Congress Party, led by Hassan Al-Turabi. This has had the effect of weakening the government's negotiating stance with the SPLM.

Tension between Sudan and Eritrea and the latter's support for rebel movements in eastern Sudan has put yet more pressure on the Sudanese government, which has responded by mobilising forces.

Negotiations with the opposition National Democratic Alliance, which comprises most of the country's political movements, represent another political burden for the government. Various northern political movements oppose the government's policies and monopoly over authority, and call for political concessions.

The prevailing distrust between Khartoum and the SPLM will also be hard to overcome. The SPLM, in an attempt to position itself as leader of the country's numerous marginalised groups, has encouraged rebel movements in the east and west of the country to fight against the government. Khartoum, meanwhile, has supported armed groups and militias in the south with the aim of destabilising the SPLM and weakening its position on the ground.

Problems in the south

The perceived stranglehold over power in the SPLM by leader John Garang and members of his tribe, the Dinka, who hold most of the important positions and the greatest influence over negotiations and the political process, has led to friction within the movement's ranks. Many in the SPLM fear that this marginalisation will continue after the completion of the peace process to the distribution

now set to work to address the challenges ahead of it. While the capital, Mogadishu, is now calm following the peace agreement, it is expected that the interim period will be characterised by careful, gradual progress.

One of the first challenges for the new president will be to achieve security and stability across the country, in particular in Mogadishu, which will require the disarming of militias either by agreement or through force. Yusuf will also seek to integrate members of militias into the army and security forces, a matter that will require the assistance of Arab and African peacekeeping forces. Yusuf has made various statements, including to the Security Council on 18 November 2004 in Nairobi, that the establishment and funding of these forces is a matter of urgency.

While maintaining peace and stability in the capital will be no easy task, there are a number of factors that should serve to help the new government in this regard. First, all factions, including the armed militias, signed a non-violence and anti-terrorism agreement from the first stage of the peace conference. Second, a supervisory committee established under the auspices of the African Union will work to ensure that this agreement is respected. Third, a UN committee established three years ago continues to supervise the embargo on arms sales to Somalia in line with a Security Council resolution issued in 1992. Fourth, the leaders of all the country's factions were given membership of the interim parliament and thus integrated into the political process.

Another priority for Yusuf is the fight against terrorism. He has promised to work to put an end to the chaos that has reigned in the country for 13 years, creating an ideal environment for various terrorist elements to set up base. It is worth noting that while Somalia is a Muslim state its people are not generally extremist and it has no real history of fundamentalist Islamic movements. The only exception was at the beginning of the 1990s with the appearance of the Islamic Union (Al-Itihad Al-Islami). In 1992 and 1993, the Islamic Union militantly challenged Yusuf in the northeast of the country, at a time when he was leading the Democratic Front for the Liberation of Somalia (DFLS). The union also engaged in militant activities against Ethiopia in 1996 from the central western area of Somalia, which lies close to the border between the two countries. In both cases the organisation was overpowered and eventually dismantled.

Somalia's history of foreign intervention suggests that the achievement of national security and stability will not depend on internal factors alone. Efforts must thus be made for the establishment of a regional conference to examine ways of achieving these aims in Somalia and to reach an agreement on cooperation to fight terrorism. Such a conference should aim to put in place foundations for relations between member states based on cooperation rather than competition and conflict, focusing on the principles of mutual interests and security as well as respect for others' sovereignty.

The second major challenge for Yusuf will be to achieve the unity of Somalia. It is expected, in this regard, that the president will take the initiative to encourage the leaders of the autonomous region of Somaliland to enter negotiations, which will be supported both regionally and internationally.

Some believe that the issue of Somaliland is likely to become more complicated with Yusuf as president, for two main reasons. First, the president is a strong supporter of national unity, which might push him to re-integrate Somaliland by force. Second, the current conflict between Somaliland and Puntland, another breakaway region, over the Sool and Sanaag areas, could also lead him to use force. Should he do so, however, Somaliland would almost certainly insist on separation, and some thus seek to encourage this.

Nevertheless, it is unlikely that Yusuf will be drawn to use violence here. The prevailing domestic, regional and international environment favours peace and the integration of Somaliland into Somalia, while the president will be keen not to ignite a conflict that would effectively rule out the unity he desires to achieve. In addition, certain other factors favour national unity: it would put an end to the border disagreements between breakaway regions; it would better serve the national and economic interests of Somaliland to be part of Somalia; and the federal system referred to in the interim document and most probably in the permanent constitution will make unity a more attractive solution as Somaliland would enjoy self-rule.

Yusuf's third major challenge will be the reconstruction of Somalia. It is expected though that he will be helped in this regard by regional and international organisations, as well as some states – primarily Arab and European countries, the EU and the UN.

to its rejection of WMDs, related to democracy and human rights. During a visit to Libya in early October 2004, the French foreign minister expressed the concern of France and Europe as a whole over the fate of a Palestinian doctor and five Bulgarian nurses sentenced to death for charges of infecting hundreds of Libyan children with the HIV virus and reminded his hosts that Bulgaria was a European country set to join the EU in 2007.

Membership of the Barcelona process would also require Libya to implement sweeping political, economic and social reforms. While Tripoli has taken serious steps on the economic level, which will support its request to start negotiations with the WTO, political reform could prove more difficult. The Libyan political system relies on institutions that Qaddafi has maintained since his early days in office. Confining the role of these, and in particular the revolutionary committees, could have unexpected, even negative, repercussions for the country's stability.

Though there may remain certain problems to be resolved between Libya and the countries of Europe, Tripoli's recent efforts to enhance its relations with its northern neighbours have put an end to its international isolation and rule out any pretext for aggression against it. What lies behind the country's change of policy was both fear and desire: fear that it could have suffered a fate similar to that of Iraq, and a desire to revitalise an economy devastated by years of isolation and take a place on the world stage.

A NEW ERA IN SOMALIA

Dr Salah Halima

The success of the Somali peace conference held in Kenya during 2004 in establishing the political institutions that will administer Somalia for an interim period of five years has led to considerable optimism over the beginning of a new era in the country. Somalia now has a new, elected president – Colonel Abdullahi Yusuf Ahmed – who, since taking office on 10 October 2004, has appointed a new prime minister, Ali Muhammad Ghedi.

Yusuf, the first elected president in Somalia since the collapse of Siad Barre's regime in 1990, was chosen by a parliament that represented all political powers in the country, with the exception of Somaliland which did not participate in the conference. This is considered a major achievement, as could be seen by the turnout at a special celebration held on 14 November 2004 by the Inter-Governmental Authority on Development (Igad), which brokered the conference. In attendance were a number of presidents, prime ministers, other high-ranking officials, and representatives of international and regional organisations, signalling their recognition of the new government.

The election process itself consisted of three rounds, with Yusuf winning the third by 189 votes. While Yusuf is affiliated to the Darod clan, one of the four main clans in Somalia – along with the Hawiye, Rahanweyn (also known as Digil) and Dir – his prime minister is from the Hawiye, which, it is hoped, will enable the government to maintain balance between different factions. The parliamentary speaker, Sherif Hassan Sheikh Aden, is from the Rahanweyn clan and it is assumed that the minister of foreign affairs will hail from the Dir clan.

Yusuf, now 70, studied military science before joining the army and rising to the rank of colonel. He was leader of a Somali military unit in the Ogaden War in 1977 and when he returned participated in a failed coup against Barre in 1978. He played a role in the establishment of the Democratic Front for the Liberation of Somalia (DFLS), engaged in civil war against Barre, and was one of those responsible for the establishment of the state of Puntland in 1998, of which he remains leader. Yusuf is a strong unionist and favours finding balance in Somalia's African and Arab relations, which explains his keenness since becoming president to visit Cairo, home to the headquarters of the Arab League, and Addis Ababa, home to the headquarters of the African Union.

With the establishment of Somalia's main political institutions complete, the government should

British business. British companies were soon competing to invest in the country, primarily in the oil and tourism sectors. Libyan-British relations were in fact resumed in 1999, after Tripoli acknowledged responsibility for the killing of British policewoman Yvonne Fletcher and pledged to give her family £250,000 in compensation.

The progress continued when, in April 2004, Libyan leader Muammar Al-Qaddafi visited Belgium, after which the European commissioner for transport and energy visited Libya and approval was attained for the establishment of a Euro-Mediterranean transport and energy network in which Libya would cooperate.

On 1 October 2004, Italian prime minister Silvio Berlusconi visited Libya for the third time in a year. Italy is Libya's primary trade partner, acquiring from it 25% of its oil requirements. The high point of the visit was the inauguration of a 540-kilometre-long gas pipeline, with investment of $5.6bn, between the Libyan town of Mellita and Gela in Sicily, which now supplies Italy with 10% of its oil requirements.

Schroeder's mid-October visit to Libya, the first by a German chancellor, saw him praise Tripoli's stance and the reforms carried out by the Libyan leader. Germany is Libya's second most important trade partner, after Italy, while Libya is the fourth largest exporter of oil to Germany. Schroeder affirmed during the trip that Germany would back Libya's attempt to join the WTO, as well as support its membership as an observer of the Barcelona process, which aims to link the EU and 10 southern and eastern Mediterranean states in a free trade zone. The chancellor expressed that it was important for Libya to enhance its relations with the EU and that it could play an important role linking Africa, the Arab world and Europe.

Chirac's trip in late November, the first official French visit to Libya since the North African state attained independence in 1951, came within the framework of the normalisation of the two countries' economic relations following Libya's decision to compensate the victims of the UTA plane bombing. Accompanying Chirac was a 23-strong delegation of leading French trade representatives, and agreements were signed covering transport, industry, education and tourism. The volume of trade between the two countries, however, is notably small. Libya's annual exports to France account for around $1bn while its imports from France are approximately $0.5bn.

Before Chirac's visit, Libya's finance minister had gone to settle a number of bilateral financial issues in Paris, where he signed agreements with French officials on double taxation and his country's payment of some $44m owed to France as well as other outstanding interest payments.

One remaining issue though is that of Libya's unpaid contributions to the budget of the Institut du Monde Arabe, located in the French capital, which now stand at 14m euros. Tripoli refuses to pay the full amount on the grounds that the institute has not held events related to Libya for many years. France's military presence in Africa – and its recent intervention in Côte d'Ivoire – also remains an issue of contention between the two sides.

Libya, however, does not seem to have benefited from its reconciliatory efforts as much as it had expected. During talks with Chirac in Libya, Qaddafi expressed disappointment at the lack of reward and the inadequate security guarantees offered by the US, Europe and Japan in return for his country's surrender of nuclear, chemical and biological weapons. He noted that if the issue were not addressed, others – presumably referring to North Korea and Iran – would be unlikely to follow his example.

What Qaddafi had in mind in terms of rewards and guarantees was, as he explained, support to turn his military capabilities into civilian ones and the technology needed to do so. Europe, however, responded coldly to what it considered early demands. Chirac declared that Libya's aspirations concerning a civil nuclear programme were not up for consideration and that France and its fellow nuclear states were bound by the rules of the International Atomic energy Agency (IAEA), which sets the conditions for the transfer of

technology for the development of civil nuclear activities.

The Libyan-European rapprochement does not mean full normalisation of relations. One of the main impediments is Libya's status in the Barcelona process, in which it is the only Mediterranean Arab country without full membership, although it has joined as an observer. In this regard, Libya has to meet certain requirements, in addition

LIBYA AND EUROPE: A NEW BEGINNING

Ahmed Taher

The recent visits of two European leaders to Libya signify a remarkable improvement in Europe's relations with a state that not long ago was considered an international pariah. German chancellor Gerhard Schroeder visited the country in mid-October 2004, followed by French president Jacques Chirac in late November.

These moves towards rapprochement follow Tripoli's approval on 3 September 2004 to pay $35m in compensation to the families of the 1986 explosion at the La Belle nightclub in Berlin. In previous agreements, Libya had agreed to pay compensation for the bombing of a Pan Am aircraft over Lockerbie, Scotland in 1988 and the bombing of a UTA plane over Niger in 1989.

While Libya's agreement to pay compensation for various terrorist activities with which it was linked saw its icy relations with Europe begin to thaw, the real kick-start came in December 2003, with the announcement that Libya was to terminate its programme to produce weapons of mass destruction and dismantle its nuclear programme – the result of secret negotiations between Libya, Britain and the US. Libya destroyed all its chemical weapons and, in early 2004, ratified a treaty banning nuclear weapons.

The crippling economic effects for Libya of more than two decades of international sanctions, including the freezing of its assets in US banking institutions, clearly played a part in Tripoli's reconsideration of its policies. Tripoli has come to understand too that its relations with Europe are not governed by the state of its bilateral relations with each European country in isolation, but rather that each European country is influenced by Libya's relations with its counterparts. This can be seen, for example, in Chirac's postponement of his trip to Libya, originally scheduled for 29-30 June 2004, until after Tripoli announced its compensation agreement over the Berlin nightclub bombing. The Libyan leadership has thus sought to solve its problems with all the countries of Europe in order to normalise its relations with the continent as a whole.

The western motive for rapprochement with Libya is not that dissimilar to that of Tripoli – primarily economic. Libya is keen to attract foreign investment to invigorate its long isolated economy. Western companies, meanwhile, had been applying pressure on their governments to end the ban on trade with Libya that was depriving them of considerable business, especially oil companies. Libya is estimated to have oil reserves of 30bn barrels and gas reserves of 1,500bn cubic metres, though potential reserves could be three times greater.

While European governments have asserted that the removal of sanctions against Libya was the result of a change in Libyan policy, pressure from the oil lobby certainly played no small part. No sooner was the ban on trade lifted than European companies were vying for investment agreements with Libya. One of the largest was between Shell and the Libyan national oil company for a long-term deal to modernise the country's gas export capabilities, including excavations in untapped regions.

The prevention of illegal immigration provided another motive for European cooperation with Libya. This phenomenon has led to economic, social and cultural problems for European countries, to the extent that Italy, one of the worst affected, pushed the EU to lift the weapons ban on Libya with the aim of supplying the country with the necessary military equipment to monitor its coasts and thus stem the flow of emigrants. Italy's interior minister also noted that illegal immigrants could include terrorists smuggled into Europe by organised criminal gangs.

Libya's benefits from its radical shift in policy towards the international community mainly stem from its new status as a country others can visit and with which they can interact and deal. In March 2003, for example, British prime minister Tony Blair visited Libya, paving the way for the return of

explained by examining the US, French and Israeli stances.

The aims of the US and French pressure extend beyond the withdrawal of Syria from its neighbour, which could be achieved without an international resolution. It is notable that legal and diplomatic preparations have been made, accompanied by a media campaign, to impose sanctions on Syria in the near future. A number of Syria-related issues have been gaining in importance on the regional scene, such as the presence of Hizbullah in Lebanon, the Syrian stance towards Palestinian organisations and the future of the Golan Heights.

While Russia and China are not willing to stand against the US to help Damascus preserve its influence in Lebanon, another traditional friend, France, is as keen as Washington to change the situation in Lebanon in order to protect its own interests there, particularly with Damascus playing a more prominent role in the country than France finds acceptable.

US pressure on Syria and Lebanon is aimed at bringing about the restructuring of Syrian-Lebanese relations as well as forcing political and economic reform in the two countries – as part of a larger US plan to restructure the whole Middle East.

Washington also aims to weaken Syria's relations with Iran as part of a US-Israeli strategy to reduce Tehran's influence in the region, bearing in mind the importance of Hizbullah in Lebanon and Iranian relations with the Iraqi Shia.

Syria must tread carefully in the current world climate as its targeting by Washington is not part of a traditional framework of diplomatic harassment. The no-war, no-peace situation between Damascus and Tel Aviv is no longer acceptable to the US or Israel, and the two now seek to disrupt this situation, to transform it into either an armed conflict in which the Syrian will is broken or to a clear peace agreement. In order to pursue these aims, they need to deal with Syria and Lebanon separately.

Damascus has softened its approach towards the international community since Bashar Al-Assad became president in June 2000. More pragmatic and flexible than his father, Hafez Al-Assad, he has responded calmly to Israeli intimidation in southern Lebanon and shown restraint regarding the situation in Iraq. Yet while Damascus may have anticipated that its flexibility with Israel would lessen the pressure from Washington, repeated US demands on Syria to cooperate to ensure security on its borders with US-occupied Iraq have served as a warning that it will not be let off the hook so easily. Yet again, Syria had to compromise.

Damascus believed that by complying with US demands over Iraq and announcing its willingness to negotiate with Israel, Washington and France would drop the matter of Lebanon. This, however, was a big miscalculation on the part of both Damascus and Beirut. The Syria Accountability Act is well armed with general justifications – such as the harbouring of terrorists – even if the real reasons, clear and well known, are not included. The targets are Hizbullah and its support for Palestinian factions, and putting an official end to Syria's animosity towards Israel via a peace agreement.

With Washington and Paris showing no sign of letting up on Lebanon and Syria, the last weeks of 2004 saw Damascus and Beirut take note of the seriousness of the situation, with both working to calm relations with the US and France.

Syria has announced its intention to begin a new redeployment of its forces in Lebanon, in direct compliance with the demands of resolution 1559. It has also taken the unprecedented step of declaring its willingness to negotiate with Israel without preset conditions. Damascus had previously insisted that negotiations start from the agreed return of the Golan Heights in return for comprehensive peace, a condition rejected by Israel since the assassination of Yitzhak Rabin in 1995.

Syria is clearly adopting a political stance aimed at deflecting US pressure and can be expected to continue to comply with US demands.

- The necessity of a leading role for the UN in terms of supporting political reconstruction, preparing and supervising elections, developing national dialogue and achieving consensus between Iraq's various groups on the formulation of a permanent national constitution by 2005.
- The importance of good relations between countries in the region, based on policies of non-intervention in others' internal affairs in line with the UN charter. The Arab League was applauded for its efforts in this regard.
- The need to support the reconstruction process by encouraging donors to fulfil their commitments as per the Madrid donors' meeting of October 2003 and reducing the country's debts.
- The necessity of ensuring fair trials for members of the former regime.

There was also much criticism of the violations of international humanitarian law by US forces in their operations in Falluja and other Iraqi cities. The conference communiqué, to which the US was obliged to agree, criticised the extensive use of force in Iraq and called on the concerned parties to not harm civilians.

SYRIA AND LEBANON: NEW CHALLENGES

Sameh Rashed

Syria and Lebanon have recently been the target of foreign pressure aimed at changing the nature of their bilateral relations, and in particular the Syrian military presence in Lebanon. Various Arab countries sent peace-keeping forces to Lebanon following the breakout of civil war in 1975, but Syria has continued to maintain a significant military presence as well as political influence until the present. While this is not the first time that this has been the subject of international concern, there have recently been firm international stances on the issue.

Pressure against Syria

The last couple of years have been difficult for Syria. The US is harbouring, and supports, Syrian opposition groups, which it hopes to exploit at will.

In November 2003, the US Congress issued the Syria Accountability Act, a sanctions package to isolate Syria with the aim of changing its behaviour. The act was signed into law by the president the following month and adopted in May 2004.

In September 2004, the Security Council issued Resolution 1559, which calls for the withdrawal of all foreign forces from Lebanon, clearly referring to Syria, and for Lebanon to take charge of its own sovereignty and spread its forces throughout its territory.

Also that month, the US House of Representatives accused Syria of violating human rights in Lebanon. Assistant secretary of state William Burns paid a visit to Damascus coinciding with the House of Representatives' ruling and the Security Council resolution with a message for Damascus that it would have to deal with a new reality and would face multiple challenges should it not accept specific demands.

French-Syrian relations also entered a critical stage in 2004. France played an active role in drafting Resolution 1559 and also pushed for the EU to apply pressure to force Damascus to comply. The day that the Security Council announced its decision, Syria and the EU signed a partnership agreement that France had specifically sought to block.

Factors behind the pressure

Syria's presence in Lebanon has not previously been an issue of prime international concern. On the contrary, Damascus' influence over Beirut has served the interests of many international parties in maintaining a stable Lebanon. Furthermore, three decades have passed since the October 1973 war without Syria and Israel entering into conflict, and Syria's military presence in Lebanon has not posed a serious threat to Israel's security.

The pressure against Syria and Lebanon can be

THE SHARM AL-SHEIKH CONFERENCE ON IRAQ

Abou Bakr Al-Dessouki

A conference held in Sharm Al-Sheikh on 22-23 November 2004 provided participants with a forum to discuss the future of Iraq, the reconstruction process and support for the country during the current transitional era. In attendance were: the foreign ministers of Egypt, Iraq and the US; representatives from Iraq's neighbours (Iran, Jordan, Kuwait, Saudi Arabia, Syria and Turkey); the foreign ministers of the G8 (Britain, Canada, France, Germany, Italy, Japan and Russia); China as a permanent member of the Security Council; Malaysia as current president of the Organisation of the Islamic Conference (OIC); the Netherlands as current president of the EU; the presidents of Tunisia, Bahrain and Algeria as current, former and coming hosts of the Arab summit; and a senior foreign policy representative from the EU.

Mazhar Al-Delimi, representing the Iraqi opposition, submitted a document to the conference including the demands of the Iraqi opposition, which was not allowed to participate in the conference. These demands mainly related to the violation of the rights of Iraqis. He called for an immediate and unconditional end to the genocide in Falluja, the scheduling of the withdrawal of US forces under UN supervision, acknowledgement of the right of the Iraqi resistance to active participation as a representative of the Iraqi people and the postponement of elections until conditions were suitable.

Issues that raised controversy at the conference included:

- France, Syria and Iran called for the setting of a firm deadline for the withdrawal of foreign forces from Iraq. As a result of international pressure, the US agreed that the term of the multinational forces in Iraq was not open-ended and that it would end in accordance with Security Council Resolution 1546 by 31 December 2005, when a constitutional government is formed that has the right to call for the withdrawal of foreign forces.
- France, supported by some others, asserted the right of the Iraqi opposition to participate in the conference in the face of strong opposition from the US, the interim Iraqi government and Turkey. Iraqi representation, however, was limited to the interim government.
- Determination of a date for elections, supervision details and the scope of participation also drew a mixed response. Syria called for UN supervision of the elections, while Saudi Arabia warned that the process could cause division if Iraq's Sunni community were marginalised. Saudi Arabia, Jordan and France expressed support for legislative public elections though dismissed the necessity of fixing a date. Others, too, opined that various factors should be considered before the setting of a fixed date for elections, primarily that security conditions are suitable for the holding of fair elections in all regions and for all groups of the population. Many also asserted the importance of involving all political powers in the process, in order to avoid subsequent risk to the unity and stability of the country.

The foreign minister of the interim Iraqi government said that elections would be held as scheduled regardless of the security situation.

- The interim Iraqi government claimed that resistance fighters were entering the country via its borders with Iran and Syria, though Tehran and Damascus asserted they were doing all they could to secure their borders.

Both Syria and Iran agreed, however, to step up their efforts in this regard. Syria pledged to build a 135-kilometre sand bank and to sign a security protocol with Iraq, while Iran held a meeting for the three countries' interior ministers on 30 November 2004 during which it expressed its willingness to establish a mechanism for security cooperation with Iraq.

The Sharm Al-Sheikh conference also revealed that there are many issues over which there is general agreement:

they generated lots of headlines. Frankly, the establishment of the WTO's dispute settlement mechanism has actually lessened trade tensions. In the past, governments threatened each other with unilateral trade sanctions. Today, they bring their dispute here and, generally speaking, accept the rulings that are issued by panels and the Appellate Body.

How is the WTO working to combat the global economic recession and the slowdown in development?

The biggest contribution we can make in this regard is to conclude the Doha Development Agenda. A successful and ambitious result would sharply reduce the trade distortions that have held countries back by reducing their opportunities in the global marketplace. A successful outcome would also send a strong message of confidence to the business community around the world.

How would you explain the failure of the September 2003 Cancun ministerial conference to agree on the Ministerial Text, and what part, if any, did events in Iraq play in this?

The second part of your question is easy: The events in Iraq played no part whatsoever in the disappointing outcome. With respect to why that meeting did not result in a better outcome, I would say it was because governments waited too long to move off long-established positions. The tactic of waiting until the other blinks is no longer valid. We have 147 countries that are members of the WTO. For many developing countries, shifting positions at the last minute is extremely difficult. They lack the capacity to analyse the consequences of a different approach and react quickly. They formulate positions well in advance and movement becomes difficult after that. This is why negotiators need to signal their intentions in advance. I think this lesson has been learnt well and we are seeing much better engagement, much earlier than we did ahead of Cancun.

What has been the biggest challenge for you since becoming the director-general of the WTO?

This is a difficult question because there are so many challenges that confront a director-general. Perhaps the biggest challenge has been in keeping the Doha Development Agenda on track after the Cancun setback. This meant keeping everyone focused and convincing all members to try a different approach as a means of narrowing their differences.

What do you hope to accomplish in the future?

First, I'd certainly like to advance the Doha round as far as I possibly can. I haven't given much thought to what I'd like to do after leaving the WTO, but perhaps writing a book on the organisation and the trading system would be one possibility. Teaching economics may be another. But honestly, at the moment my attention is fully concentrated on the Doha Development Agenda and the WTO.

for intensive negotiations on the elimination of trade-distorting subsidies for cotton producers. This issue has become a central one in our agenda and it seems clear that these countries have the chance to obtain an agreement in this area that would be of substantial benefit to them. The notion of four poor countries bringing their case to the WTO membership in this way would have been extremely unlikely even five years ago.

Does the WTO give preferential treatment of any kind to developing countries?

Certainly. Every country has its own tariff schedule. Every country makes the decision on the level of tariffs it should apply. Generally speaking, those tariffs are significantly higher in developing countries. Moreover, developing countries are granted longer time periods to implement certain agreements. There are different thresholds that apply to developing and developed countries in a range of areas. Many developing country delegations believe we can do more in this regard, however, and they are negotiating to see that such an outcome prevails in these Doha negotiations. Of course, it is also vital that we enhance the capacity of developing countries to negotiate effectively in these negotiations. We have significantly increased the funds available for trade-related technical assistance and I will continue to seek ways of making our programmes more effective in enhancing the negotiating capacity of developing countries.

What progress has the WTO made in its efforts to open the markets of the developed countries to goods and services from the developing world?

Well, as I said earlier, this round of negotiations is a development round and that means addressing areas of specific concern to developing countries. Perhaps the area where market opening can most benefit developing countries is in the area of agriculture. But it's also true that while the developed world applies relatively high tariffs on some manufactured products from developing countries, more than 60% of tariffs paid by developing countries on their manufactured exports are paid to other developing countries. A reduction by developing countries in their tariffs on imports of manufactured goods would have a powerful impact on increasing South-South trade. This is one of the fastest growing segments in global trade and now constitutes about 30%, and growing, of overall trade. Increasing South-South trade can contribute significantly to economic growth and development in the developing world.

Has the WTO been able to convince the advanced world to assist developing nations in their economic reform programmes in order that they can join the international trade system?

Yes, we've had some success in this area. Not just on agriculture as I outlined above, but also when WTO members reached agreement last August on improving access to essential medicines for people living in countries that lack the capacity to make drugs generically. Advanced countries have also addressed developing country concerns by substantially increasing the funding for trade-related technical assistance. Can more be done? Certainly. There are many other issues of importance to developing countries where agreement has proven illusive. But I remind you that our negotiations are not yet finished.

Do you think that development should be considered before trade liberation?

Your question presumes that development and trade liberalisation are mutually exclusive. It's a fact that no poor country has ever experienced strong and sustainable economic growth without trade. It's true that each country needs to assess its trade policy in light of its level of development, its macroeconomic policies and its political situation, but the discussions concerning trade liberalisation in the WTO focus on the timing and scope of such market opening, not on whether or not it should be done.

What do you consider the best way to lessen the trade-related tension between the developed countries?

There will always be tensions between trading partners. But consider the fact that of the $270bn in two-way merchandise trade between the US and EU, less than 5% was the subject of dispute. It's just that while those disputes were small in number

regularly. The negotiations on which we have embarked are called the Doha Development Agenda negotiations and the focus is on development. If developing countries don't like the way the negotiations are progressing, they not only say so, they actively campaign to change the course of the negotiations. We saw that happen quite vividly in Cancun last September.

Why did the US reject the WTO initiative to provide low-priced pharmaceutical products to the developing world?

Actually, what happened was that we reached two agreements on access to affordable medicines, one in Doha in 2001, which dealt with most issues, and one here in Geneva last August, which dealt specifically with the question of providing such medicines to those countries that lack the capacity to produce pharmaceuticals generically. The US signed off on both agreements. It's true that they initially had some concerns during the negotiations that led up to the August agreement. Essentially, they worried that without effective patent protection, research and development into the development of new drugs would stall. In the course of the negotiations, those worries were addressed in a way that all governments could accept.

Why are there frequent differences of opinion between the US and the WTO, and what steps has the WTO taken in this regard?

It is not a question of differences of opinion between the US and the WTO. The WTO as an institution does not have an opinion, rather opinions are held by our 147 member governments. There are often differences of opinion between members, whether it concerns negotiations, trade policy discussions or dispute settlement. Perhaps what you are referring to is the number of disputes involving the US. Again, when there is a dispute settlement case, it is not brought by the WTO, but by one member, or group of members, against another. And in fact, there have been a large number of disputes involving the US. The US has brought the most cases and has been taken to dispute settlement the most times of any member. This is no doubt partly a function of trade volume. The more trade you have, the more sectors in which you trade, the greater the likelihood of a dispute arising. This is why the US, the EU, Japan, Canada, Korea and India have been involved in more cases than smaller trading nations.

What progress has the WTO made in its efforts to free the world trade system, particularly in the agricultural sector?

We have made substantial progress in this regard. We are now poised (as of the end of July 2004) to reach an interim agreement that would pave the way for the elimination of agricultural export subsidies, the most trade-distorting form of support. Members have accepted the need to sharply reduce trade-distorting domestic support as well as substantially opening markets to imports. Much needs to be done to secure a deal in these important areas. For one thing, progress needs to be made in other areas of our negotiating agenda, including trade in services and trade in manufactured goods. It goes without saying too, that special consideration will have to be given for developing countries, net food-importing countries and least-developed countries. All of this will require great effort, but trade ministers have given their clearest indications since these negotiations were launched that they are prepared to do what is necessary to obtain an agreement and keep the Doha Development Agenda on track.

Has the participation of developing countries in international trade increased since you took your current position?

Without question. The strong and determined performance in Cancun by the Group of 20 developing countries, to which Egypt belongs, was a clear indication of this. The developing countries have skilfully staked out strong positions on agriculture, cotton, services, non-agricultural market access and development issues such as special and differential treatment for developing countries and addressing the concerns of these countries in implementing existing agreements. More developing countries are participating, across a wider spectrum of issues, than ever before. Let me give you one example: Last year, four West African states – Chad, Mali, Benin and Burkina Faso – brought to the WTO's Trade Negotiations Committee the specific request

forum in which WTO member governments hold their negotiations, resolve their disputes and discuss each other's trade policies. Perhaps, when we are characterised as being so powerful it is because our dispute settlement mechanism is somewhat unique. When governments are deemed by a dispute settlement panel not to be in compliance with their WTO obligations, those governments are required to make the necessary adjustments. Should they not implement the panel decisions, the country which has brought the dispute to the WTO has the right to retaliate. This doesn't happen very often though. We've had more than 300 cases and only a handful have resulted in sanctions. But when it happens it seems to create big headlines.

Does the WTO cooperate with Unctad?

Of course. We are the joint parents of the International Trade Centre, a very important organisation that advises private sector enterprises in developing countries on how to participate more fully in the global trading system. We work with Unctad on the Integrated Framework of Trade Related Technical Assistance for Developing Countries. Together with the ITC we also cooperate closely with Unctad on the Joint Integrated Technical Assistance Programme. They have come to all our ministerial conferences and are observers in our major Geneva meetings. We attend all their major meetings; in fact I led a WTO delegation to Sao Paulo for Unctad XI earlier this month. And before that I was the chairman of Unctad X in 2000, which was instrumental in restoring and confirming faith in the multilateral trading system after the setback in Seattle.

What progress has been made in bringing Saudi Arabia and other Arab countries into the WTO fold?

We have 11 Arab members of the WTO and five Arab countries are currently engaged in accession negotiations. Some of these negotiations are more advanced than others. The Lebanese negotiations are going quite well in fact. The Saudi negotiations have really picked up as well. There are some issues that remain to be resolved, but considerable progress has been made in the last year and my expectation is that we will enter the final phase of the talks in the relatively near future.

How was the WTO affected by the events of 11 September 2001?

Well, I had not taken office as yet, but I have been told that the impact was significant. Of course, it was a great shock to everyone and there was a great deal of sadness. With respect to our work, I think in the immediate aftermath of the events of 11 September there was a strong inclination for everyone to work together to find solutions to common problems. In our case, there were two examples of this. The week of 11 September was the last week of the Chinese accession negotiations. These were difficult negotiations, but following the attacks there seemed a real sense of solidarity among the negotiators and a renewed sense that bringing China into the WTO was the right thing to do for a large number of reasons. Secondly, our fourth ministerial conference, in Doha, was held in November, just two months after the attacks. Here, too, one could not help but have the feeling that nations were committed to working together. I wouldn't say that the successful outcomes to those two negotiations were entirely attributable to a collective response to the attacks, but the genuine sense of solidarity that was engendered did contribute.

Since then, it's difficult to say that the organisation has changed as a result of the attacks. Unlike some other organisations, this is not an ideologically driven place. This is a pragmatic place where governments come to negotiate trade agreements. There are politics here, to be sure, but the tone is based more on finding practical solutions to commercial problems.

How do you respond to the accusations that the WTO functions as a club for the rich nations, serving the needs of multinationals at the expense of democracy and the environment?

No one who understands the WTO would make this charge. You have to understand that this is an organisation in which all decisions of the 147 governments are taken on the basis of consensus. Some would say that it's not the most efficient way to make decisions, but you can't call it undemocratic. The smallest members can bring disputes against the biggest here and emerge victorious. It happens

commerce. In his capacity as minister of commerce, he relaxed Thailand's restrictions on foreign participation and ownership, and brought the country's accounting standards into line with international practices to enhance and ensure transparency in the economic system.

Dr Supachai was born in 1946 in Bangkok, Thailand. He has a Master's degree in econometrics, development planning, and a PhD in economic planning and development from the Netherlands School of Economics (now known as Erasmus University) in Rotterdam. He has published a number of books, including Globalisation and Trade in the New Millennium *(2001) and* China and the WTO: Changing China Changing WTO *(2002, co-authored with Mark Clifford).*

You played a crucial role in bringing Thailand out of an economic crisis that had lasted almost 50 years. Can you tell us about this experience?

Well, in fact the crisis didn't last nearly as long as that, but certainly it was a very difficult time. We had embarked on a long period of reform that had been quite successful, but we were vulnerable to external shocks because of rigidities in our macroeconomic policies. Some of those external shocks were market-generated and some were brought about by policy decisions in other countries. Some of our problems could also be attributed to the fact that we didn't have a sufficient regulatory infrastructure at that time to deal with the rapid shifts in market sentiment.

How can other developing countries learn from Thailand's economic recovery?

The first point to be made is that reforms are essential, particularly in strengthening the market mechanism and the financial system. Absent the economic reforms we undertook, Thailand would not be posting the strong growth that she is today. But reform must be a smooth and staged process. If a country is to liberalise its economy it needs to have the necessary institutional infrastructure in place.

As the first WTO director-general from the developing world, many in the Third World expect you to be a champion of their causes. Do you feel you have succeeded in satisfying these expectations?

It's true that I am the first director-general of the WTO coming from a developing country, but I am not the developing countries' DG. I am the director-general for all 147 members of the WTO. As the leader of a neutral secretariat I do not take sides and I do not champion causes. It's true that I have wide experience in issues of importance to developing countries, but that doesn't make me unique. In fact, all of our member governments showed an inclination in favour of development issues in November 2001 by agreeing to launch the Doha Development Agenda global trade negotiations. These negotiations have a major development component and have been strongly supported by developing country governments. Of course, there is some frustration because we haven't been able to advance these negotiations as far as we would have liked. But in recent months, there have been very positive indications that we can achieve something of real benefit to developing countries.

What was the reaction of the developed world, and specifically the US, to your election as director-general?

It was wrong to characterise the DG selection campaign as a developing country vs. developed country process, although it's true that many journalists did exactly that. In fact, I had quite a number of developed countries supporting my candidacy, including Japan, Britain, Australia and the Netherlands. My predecessor, Mike Moore, had support from many developing countries, as well. The compromise that was struck allowed for Mike and I each to serve a three-year term. The US and all other members of the WTO were in strong support of this approach and I have continued to enjoy support from the US since I assumed office.

Can you explain why the WTO is considered the world's most powerful organisation, despite being one of the youngest?

This is something of a mystery to me, I must confess. We are an organisation with only 600 staff and a budget of about $120 million – a very small organisation. We have no military power, we cannot offer loans or grants and we as a secretariat do not make any major decisions. Rather we provide a

DEVELOPMENT AND TRADE LIBERALISATION ARE NOT MUTUALLY EXCLUSIVE

An Interview with Dr Supachai Panitchpakdi Director-General of the World Trade Organisation

by Sawsan Hussein

Dr Supachai Panitchpakdi is director-general of the World Trade Organisation, a position he took up on 1 September 2002 for three years.

Dr Supachai began his professional career in 1947 at the Bank of Thailand, where he stayed until 1986 when he decided to run for parliament. With his notable track record, he was appointed deputy minister of finance. Following the dissolution of parliament in 1988, he was appointed director and adviser, and subsequently president, of the Thai Military Bank.

Returning to politics in 1992, Dr Supachai became deputy prime minister, entrusted with the country's economic and trade policymaking. In this position, which he held until 1995, he was actively involved in international trade policy. A staunch supporter of free and fair trade, Dr Supachai played a pivotal role in the international arena, principally in the Asia Pacific Economic Cooperation (Apec) and the Association of Southeast Asian Nations (Asean). He also promoted efforts to liberalise trade in the region through what has become the Asean Free Trade Area (Afta).

As chairman of Thailand's International Economic Policy Committee, Dr Supachai was highly influential in charting the country's international trade and economic policies. On the wider regional and international stage, he has played instrumental roles as initiator and active supporter of numerous trade and investment facilitating forums, groupings and development projects. He was the first to push for the formation of the Asia-Europe Meeting (Asem), which draws together heads of government from Asia and Europe to foster closer ties between the nations of the two continents.



Following the change in government in November 1997 in the wake of Thailand's financial crisis, Dr Supachai was appointed deputy prime minister in charge of economic policies, and minister of

tention of implementing the Map. Israel is likely to manufacture a series of "crises" with the Palestinians in order to postpone any discussion of the implementation of the plan. It is likely to use any internal Palestinian discord to argue that there has not yet appeared a Palestinian leadership capable of controlling the "terrorist" organisations, and therefore qualified to act as peace partner. Israel is likely to actively encourage internal Palestinian division, hoping it will escalate into internal armed conflict, thereby reliving it from having to discuss the Road Map. If the Israeli government fails to manufacture an excuse on the Palestinian side, it is likely to engineer a need for early elections, which would consume around six months, allowing ample time to find new problems with their Palestinian "partners."

Therefore, it is of utmost importance that all Palestinian factions get together and develop a clear and comprehensive national vision that would allow them to deal successfully with both the challenges and opportunities of the post-Arafat era.

PROSPECTS FOR SETTLEMENT IN THE POST-ARAFAT ERA

Dr Emad Gad

Since the failure of the Camp David Israeli-Palestinian talks in July 2000, successive Israeli governments and US administrations have propagated the idea that Yasser Arafat was responsible for losing this "historic" opportunity for peace, that he was "part of the problem" rather than a party to a solution, and that, in short, any plans to resume negotiations would have to be put on hold until he was somehow out of the picture. Does this mean that now we will see the revitalisation of negotiations?

In the context of various domestic, regional and international developments, the death of Arafat has presented the Israeli government, and the Israeli right as a whole, with a problem; it no longer has an excuse for its military incursions and its refusal to negotiate. Moreover, while the Israeli government completely rejects the Road Map, and continues to build the West Bank barrier in an attempt to impose it as the de facto border line between the Israeli and Palestinian states, the international community is unwilling to accept this Israeli position, and the US is expected to take a more active role in the whole issue.

Within this context, Ariel Sharon is continuing with his plan for the unilateral disengagement from Gaza, and the dismantling of four settlements in the West Bank. The negotiations to bring the Labour Party into his coalition government are aimed at gaining their support to carry out this plan. On the Palestinian side, there appears to be, so far, a smooth transition of power: elections are to be held, and an effort is being made to create a consensus among various Palestinian factions. But will Sharon's disengagement plan be an end in itself, or will it be linked to the implementation of the Road Map, as other regional and international parties are pressing for?

On the regional level, Egypt has become more actively engaged with both the Palestinians and Israelis since the death of Arafat. Egypt historically has had close relations with Arafat. The funeral arranged for him in Cairo reflected Egyptian insistence that he be accorded the respect and international recognition of a head of state, albeit under occupation. It also signalled that signing a peace treaty with Israel in no way diminishes Egyptian involvement in the Palestinian issue. Egypt is fully aware that while there is now a historic opportunity to reach a comprehensive political settlement, this is also a period fraught with great dangers.

The decisive factor that will determine the path of the peace process will be the situation within the Palestinian community. Egypt has been active, even before Arafat's death, in the effort to help Palestinian factions agree on a joint national agenda, including a clear stance towards the process of negotiations, their national objectives and the means to be used to achieve them. Egypt has also engaged with the various factions to overcome their apprehensions regarding the security role it is to take on in Gaza after the Israeli disengagement. It invited them to express their own requirements in this respect, and has assured them that Egypt is primarily interested in supporting the Palestinian people and helping them regain their rights.

In order to play an active role in this process, Egypt has moved towards "warming" the so-called "cold peace" with Israel. It has taken several steps in that direction, releasing the convicted Israeli spy Azzam Azzam, signing a QIZ agreement and agreeing with Israel that Egyptian security forces will patrol part of the joint borders.

The prospects for the implementation of the Road Map are not, however, promising. Israel will most probably carry out the planned disengagement from Gaza and the dismantling of the four settlements on the West Bank, but it has no in-

number of factors in order to end the internal political crisis and to build a system based on political pluralism:

- The Palestine Liberation Organisation and the Palestinian Authority should be committed to:

a- abiding by the Basic Law by implementing presidential election procedures and arranging for legislative and local elections

b- adopting an electoral law based on representation to encourage political pluralism and participation

c- correcting the centralisation of power developed under Arafat (the president of Palestine was the head of the executive commission of the PLO, the head of the Palestinian Authority and the head of the Fatah movement)

d- setting a date for local and legislative elections – which should not be later than three months after the presidential elections. Elections should also be held in all civil society institutions

e- embodying the principle of the separation of the three powers as stated in the Basic Law and the Palestinian Declaration of Independence

- The PLO should fulfil its political role representing the Palestinians both domestically and internationally. This is distinct from the role of the Palestinian Authority, which should focus on domestic affairs. The PLO should also strengthen its role in the negotiations with Israel. In addition, it should supervise the Palestinian Authority but within the limits set by the Basic Law

- The prime minister and president should perform their constitutional functions as stated in the Basic Law

In addition, they should undertake to meet the following needs:

- The restructuring of ministries and governmental institutions

- Improvement of the economic situation for the unemployed and other groups facing difficult conditions

- Adoption of procedures that ensure security and the rule of law

- Activation and development of internal supervisory mechanisms by appointing financial auditors within institutions as well as external supervision by an independent auditing authority that presents reports on a regular basis

Reform of the Palestinian legislature is a necessity directly related to the effectiveness of political participation. It will also increase movement towards political reform in order to fulfil national Palestinian demands, ie the establishment of an independent state and self-determination. Polls conducted in the West Bank, Gaza and East Jerusalem regularly show that Palestinians are dissatisfied with the performance of the system and that they believe there is corruption within public institutions.

Strengthening and reforming the legislature will require strong political will and skill on the part of those involved in order that they can reach a comprehensive peace settlement and achieve self-determination. This can only be achieved by a strong Palestinian leadership that is capable of facing the challenges of implementing the law through an independent judiciary system, backed up by independent institutions.

of the greater political reform in Palestine.

The effective role of the legislature can be measured by examining the extent to which it performs its function in passing legislation and supervising the executive authority. The Palestinian Assembly has been over-involved in the passing of legislation, to the point of deciding on such administrative details as delegating doctors and re-employing officials. Article 6 of Assembly decision 1/37/149, for example, includes the suspension of a general manager pending investigations.

As for its supervisory function over the performance of the Palestinian Executive Authority, we find that it has not played an effective role. A report issued by the Independent Palestinian Commission for Citizens' Rights in 2001 showed that there had been a noticeable regression in the supervisory role of the Palestinian Assembly in the late 1990s and that it had not performed any supervisory role in 2001.

The Palestinians, however, are calling for greater supervision of the executive authority, which will be realised through opening the floor for question and answer sessions and the conducting of parliamentary investigations. A comprehensive constitutional system and a new electoral law will allow the emergence of political transparency.

The important supervisory function of the legislature was highlighted by former prime minister Mahmoud Abbas when he told parliament on 1 July 2003 that the Palestinian legislative institution should adopt a supervisory role by taking the initiative to question the government. This, he said, is the cornerstone of real democratic practice and the guarantee for correct institutional performance. He also said that there were many actions that should be clarified through clear questioning and a demand for explanations.

In this context, the Palestinian Declaration of Independence, passed in Algeria in 1988, divided the Palestinian political system into three powers: legislative, executive and judiciary. The declaration also stated that none of these authorities has the right to compromise the jurisdiction of the others.

The real challenges now to the development of the legislature are not only technical, organisational and financial, but also political, in order for each branch to fulfil its role according to the Basic Law. To achieve this, members of the legislature should devote themselves to the legislative institution. Code 41 of the Basic Law states in its first clause: "The member of the Legislative Council shall not exploit his membership on council in any other type of private business, or in any manner whatsoever."

The legislature's development, meanwhile, will not take place without new free and honest elections that are regularly implemented, every four years, as stated in the Basic Law. Since the Palestinian Assembly was formed through free elections in 1996, no other elections have taken place. Instead, the term has been extended by an order from the executive authority. This means that the legislative institution is in need of political, administrative and legal reforms to enable it to achieve political participation.

Political parties must be represented in parliament as this will contribute to the democratisation of the legislative institution and will influence public policies. Even though the Palestinian leadership is popularly supported, the political system needs to be rebuilt on clear foundations based on a democratic model, with elections that allow the rotation of power, as well as decentralisation. This is especially important as the death of Arafat has created an urgent need for new mechanisms to activate the political system in order to face changes and achieve a true popular base for elections.

Following the death of Arafat, arrangements for a smooth transference of power are being made. This has included the provision of full authority to the prime minister and arrangements for the election of a new president through Law 37/2 of the Basic Law to appoint a new parliament speaker for an interim period of 60 days, during which a president will be elected. Presidential elections have been set for 9 January 2005, confirming that Palestine is on the right track towards building a true democracy based on the implementation of the Basic Law.

Palestine is thus only mid-way to building a correct system. What remains is the practical aspect. which is related to a clear political programme and the holding of local and legislative elections to rebuild the basic institutions, including the parliament whose term ended in 1999.

However, the Palestinians need to consider a

for presidential elections to be held without accompanying parliamentary elections. They believe that for elections to reflect the will of the people they must be held on all levels, ie presidential, parliamentary and local.

The Palestinian political arena comprises a number of different trends. The opposition can be divided into Islamic groups (such as Hamas and Islamic Jihad), a secular leftist movement and the Palestinian Democratic Force. The last of these is made up of a group of independent politicians, including eight members of parliament, seeking to organise a coalition.

It remains to be seen is whether these various groups, along with the forces of civil society, will succeed in ending the patriarchal system in place. The one-person leadership of the Arafat period, while it was opposed by various Palestinian factions, was untouchable as a result of the president's historical status. Now, however, popular feelings should be given greater consideration.

Citizens must find ways to influence political activities as without a civil culture democracy cannot exist. The responsibility then lies with the people, who must push for a change in the dominant political culture. The departure of Arafat should open the Palestinian political system to wide participation and should mark the end of a period characterised by patriarchal authoritarianism. This, it is hoped, is what the coming elections will succeed in doing.

There are ample opportunities for Palestinian society to form coalitions in order to push for amendments to legislation and popular participation in decision-making processes. Palestinian society has previously been able to form local committees and social movements, both during the first intifada and before the establishment of the Palestinian Authority. Time will tell if they are able to repeat these successes.

REFORMING THE PALESTINIAN JUDICIARY

Dr Riyad Ali El-Aila

Since the Palestinian legislature was elected in 1996, it has failed to fulfil the promise of creating a democratic society. During the last 10 years, the Palestinian Authority has become a showcase for the many negative characteristics of the Palestinian legislative system. It failed to take advantage of the international environment of support for its development and administrative reform, as well as to respond to former president Yasser Arafat's speech to the Palestinian Assembly on 15 May 2002 in which he said: "We need to make a comprehensive review of all aspects of our national life... As a result of our experience in building the administration and the authority I call for the revision of all of our administrative, ministerial and security apparatus formations, as some shortcomings have appeared that cannot be kept concealed from the public."

Following this speech, internal discussion ensued on all levels concerning various reforms. These dealt with, among other matters, the adverse effect the low level in performance of most ministries and authorities affiliated to the Palestinian Authority has on the lives of all Palestinians; foreign intervention in Palestinian internal affairs; the constant pressure exerted by occupying forces; and poverty, given that severe malnutrition and food deprivation have become a problem in some areas.

The Palestinian legislature remains in urgent need of reform. This is the goal of every free Palestinian, and should be brought about through presidential and legislative general elections in order to establish a democratic system based on political pluralism. Any discussion of reform should concentrate on the development of the political function of the legislature as it should be allowed to play a bigger role in foreign affairs and decision-making. In addition, citizens should have greater influence over the legislative procedure. The activation of the legislature's role is an important part

was an absence of strong organisations such as political parties and syndicates that could create a balance with the state. When this system was implemented its totalitarianism appeared.

The development of Palestinian society prior to the establishment of the Palestinian Authority, during the Israeli occupation, provides evidence of the depth of the Palestinian experience in pluralism. The first intifada, in 1987, is the best example. The uprising came about through cooperation and collaboration between local committees, syndicates and civil associations. The presence of the occupation did not prevent the creation of political plurality in Palestinian society, represented through a group of social organisations and associations. All of these civil organisations have an interest in the democratic transformation of society.

Elections would contribute significantly to the development of the principle of accountability in Palestinian political life, hence Palestinian society must itself push for this democratic transformation in order to ensure the inclusion of all social groups.

Palestinians are aware that the system created by the Oslo agreement did not ensure their minimal aspirations, a matter that in 1994 spurred a group of researchers, academics, lawyers and members of the national council to propose an electoral system tailored to Palestinian needs.

The Palestinian Independent Group for Elections, which emerged from the Palestinian Centre for Research, issued a report that expressed its belief that it is possible to abide by the Oslo agreements, even those aspects relating to elections, while at the same time devising a system that would ensure the integration of all Palestinians, wherever they are. One of the group's major challenges was its inability to hold elections except in the first district (the West Bank and Gaza). The holding of elections elsewhere required coordination and mechanisms that would not infringe on state sovereignty and which would not compromise Palestinians' rights and duties in their countries of residence.

We can say that Palestine's first legislative elections, in 1996, which led to a representative body enjoying legislative jurisdiction, created opportunities for real participation. Civil society organisations participated in negotiations and advocacy campaigns during the discussion of legislation concerning local council elections [illegible].

Researchers and representatives of civil society concluded at a conference in [illegible] that the coming elections should take place within the context of a serious political agreement with Israel and the international community. It was proposed that the electoral law be amended to benefit from previous experience in order to ensure the greatest possible participation and the holding of both legislative and presidential elections simultaneously.

Strong debate ensued between researchers, academics, members of civil society and the legislature over the possibility of changing or amending the law for a presidential parliamentary system based on the separation of power. In this regard, there arose six important factors for consideration.

1- An agreement should be reached on whether to hold legislative elections or legislative and presidential elections.

2- Elections results should be decided using a system of proportional representation as this creates the balance required for a pure parliamentary system – unlike a system of simple majority.

3- The electoral law should be amended to create an independent election committee.

4- Electoral districts should be revised to ensure that all votes in all districts would have equal weight.

5- Election campaigns should be organised honestly and without the misuse of funds.

6- The Palestinian legislature has lost its legitimacy because it has exceeded its mandate, as well as losing its efficiency. Thus it has lost the trust of the people. The aim of elections should be to install a legitimate system that allows Palestinians to have a say in their government.

Following the death of Arafat, Palestinian society is entering a transitional period that could bring into being a political system based on democracy. All Palestinian political movements have signalled their desire for democracy and the use of elections to build a political system that allows for real public participation. All have agreed to the holding of presidential elections on 9 January 2005.

Many, however, consider that it is not sufficient

PALESTINIAN IDENTITY AND CIVIC PARTICIPATION

Lubna Abdel-Hadi

To discuss opportunities for democracy in Palestinian political life, we need to look first into the political and cultural heritage that the Palestine Liberation Organisation has created. The structure of the PLO has over-expanded over the years to the point of becoming a bureaucratic and inefficient structure plagued by defects such as corruption and lack of transparency. Accompanying this was the growing monopolisation of power in the hands of a few, and eventually only one person, the late president Yasser Arafat.

The PLO viewed any independent political activity as a challenge to its political power and public influence. Politics became personalised to the extent that blind loyalty to the leader was demanded. This reduced the possibilities for pluralism in a political arena dominated by a single leader and his faction.

There are two views concerning the Palestinian Authority's experience with democracy. Those who consider that democracy has in fact been practised since 1994 in Palestine cite the representation of various factions, through a quota system, the regular meetings of the Palestinian National Council, and the legislative and executive elections that took place in 1996. They assert that the Palestinian Authority has the only democratic system in the Arab world as there is clear opposition and freedom of expression.

Others maintain that the Palestinian political experience, regardless of its external appearance, is non-democratic at its core. They believe that there is a monopoly over power and decision-making and that the system lacks mechanisms for accountability and transparency.

The 1996 elections served to legitimise the Palestinian leadership and confirm its single authority, although they were merely part of an interim stage required for reaching a political settlement with Israel.

The elections were limited to the West Bank and Gaza Strip while those in Jerusalem were given a special voting system. Still, these elections were not the result of dialogue between the different Palestinian political factions; they fell under the same limitations and conditions that characterise the process of negotiating a peaceful settlement as a whole. The elections were held according to Electoral Law No 13 issued by the president of the Palestinian Authority on 7 December 1995. The law was not characterised by a sufficient degree of precision so as to ensure free and transparent elections. More importantly, the election did not result in the creation of a democratic system based on political pluralism.

Research issued by Muwatin (the Palestinian Institute for the Study of Democracy) in Ramallah stressed the need for the Palestinian electoral system to be based on the concept of popular participation to choose representatives and leaders, who should then be held accountable to the public. The research confirmed the importance of the division of power, the legislative and supervisory role of parliament, and the independence of the judiciary.

Civil society aims to widen the space for political participation and push larger numbers of citizens to participate in public affairs. What is important is the variety within civil society, which creates a larger base for democratic competition.

The Palestinian Authority was established along the same structural pattern of the PLO. This threatened to overwhelm civil society, especially as there

sassinated its founder and leader, Sheikh Ahmed Yassin, in March 2004, followed by his successor, Abdel-Aziz Al-Rantissi, on 17 April 2004.

The movement has refused to participate in the coming presidential elections as it considers that they will merely serve the interests of Fatah and are, as such, undemocratic. Hamas instead called for the holding of comprehensive elections, on the presidential, parliamentary and local levels, to be held simultaneously, in order for Palestinians to have a real say in their leadership.

- Islamic Jihad

Islamic Jihad was originally formed by three Palestinian students studying in Egypt in the late 1970s – Fathi Shikaki, Abdel-Aziz Odeh and Bashir Moussa. After the movement's leader, Shikaki, returned to Palestine in the early 1980s, it undertook a programme of popular and political mobilisation.

The movement, which considers armed jihad the only way to achieve the liberation of Palestine "from the river to the sea," considers the state of Israel an illegal Zionist entity with which negotiation is forbidden by Islamic law.

Islamic Jihad will not be participating in January's presidential elections as it considers them invalid. The movement issued a statement in which it expressed its desire for the holding of real elections, on liberated lands, under national sovereignty, with the participation of all Palestinians and whose reference would be the will of the people rather than agreements signed with the enemy. The January elections, it asserts, are to be held under occupation supervision, in the absence of national sovereignty, without the participation of more than 6 million Palestinians excluded from the process, and under the umbrella of the Oslo accords, which they are designed to apply and maintain.

- The Islamic Liberation Party

Founded in 1953, the Islamic Liberation Party is the second oldest Palestinian Islamic party, though it is perhaps the weakest. This weakness can be attributed to the party's extensive reliance on doctrine rather than practice, which has left it without the infrastructure necessary to boost its position, as well as its take on the liberation of Palestine. The party believes that the solution to the Palestinian crisis lies in the creation of an Islamic caliphate and that it is therefore in the hands of all Muslims. It has thus taken no part in the intifada nor in resistance to the occupation.

Conclusion

Despite the variety of ideologies and methodologies of the Palestinian powers, they all agree on the need for the establishment of an independent Palestinian state within the pre-1967 borders. Other features that these groups have in common include:

- All were spurred on by or created following the Arabs' defeat in the 1967 war, and all are now having to adapt to an environment changed by the collapse of the bipolar world system, US hegemony in the world order, the Gulf War, the Oslo accords and the establishment of the Palestinian Authority
- All were active in Palestinian society before the establishment of the autonomous authority and all began in secret to protect themselves from the occupation authorities, which banned Palestinian political activity
- Traditional tribal relations play a significant role in Palestinian politics as was reflected in the formation of the autonomous authority in Gaza and Jericho, where tribal considerations appeared prominent.

chances of success. The Al-Aqsa Martyrs' Brigades, Fatah's military wing, also declared its objection to the nomination of Barghouti.

- The Popular Front for the Liberation of Palestine (PFLP)

Founded by George Habash after the occupation of the West Bank by Israel in 1967, the PFLP was formed as part of the Arab Nationalists' Movement as a resistance movement combining Arab nationalism with Marxist-Leninist ideology.

The PFLP is the second largest faction in the PLO and, though it is far from able to compete with Fatah, Israel's assassination in 2001 of Habash's successor, Abu Ali Mustafa, was seen by many as a sign of the front's power.

Although the PFLP boycotted the first Palestinian general elections, in 1996, it has declared that it will participate in January's presidential elections.

- The Palestinian People's Party (PPP)

The Palestinian People's Party (formerly the Palestinian Communist Party) is a leftist party whose members include workers, farmers and intellectuals in Palestine and the Palestinian diaspora with no distinctions in terms of race, gender, social affiliation or religion.

The party's influence in the Palestinian arena has decreased relatively, however, as a result of: leaving the umbrella of the PLO, where its opposition status gave it legitimacy and brought it public support; succumbing to the pressure, or perhaps temptation, to participate in peace negotiations; and as a natural consequence of the collapse of the socialist bloc.

The PPP's secretary-general, Bassam Al-Salahi, is standing in the presidential elections, though the party believes they should be accompanied by elections on the local and legislative levels for all Palestinian institutions.

- The Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP)

The DFLP was formed on 22 February 1969 following the Arab defeat in the 1967 war as a leftist faction independent from the Palestinian resistance movement.

The DFLP, similar to other Palestinian leftist organisations, faced problems adapting after the collapse of the eastern bloc and was unable to object effectively to the Palestinian-Israeli agreement.

The DFLP has nominated Taysir Khaled, a member of its political bureau and of the executive committee of the PLO, to stand in the presidential elections. His campaign focuses on Palestinian unity with regard to the intifada, resistance and the struggle for national rights, primarily the establishment of an independent state with Jerusalem as its capital and the right of refugees to return. He seeks to end the link established between Israeli prime minister Ariel Sharon's Gaza pullout plan and the Road Map, and has also pledged social and economic programmes to fight corruption and address poverty, unemployment, the deterioration in living standards and recession by means of redistribution of resources.

2- The main groups of the Islamist trend:

- The Islamic Resistance Movement (Hamas)

Hamas, the largest Islamic movement in the occupied territories, is a popular movement aiming for national liberation with Islam as its guiding reference. The movement was established on 15 December 1987 though its origins date back to the 1940s as an extension of the Muslim Brotherhood movement.

In its first statement, Hamas promised to take revenge on Israeli occupation authorities for an attack by a Jewish truck driver that resulted in the death of four Palestinians on 6 December 1987. The eruption of the 1987 intifada saw the group expand its activities as its popularity among Palestinians and Arabs grew.

The movement considers its conflict with Israel one over existence rather than borders and views Israel as part of a Zionist western colonial project that seeks to remove the Palestinians from their lands and destroy Arab unity. The movement advocates jihad as the only means for the liberation of Palestine. It considers that all agreements convened up till now have failed to meet even the minimum level of Palestinians' aspirations and considers further negotiations a ploy to waste time and effort.

Hamas was dealt a severe blow when Israel as-

state Colin Powell urged Palestinian officials to seize the opportunity to hold fair elections and select a new leadership. The EU has pledged $19m to support the process and offered to send a delegation of 260 persons to supervise the elections. Donor parties held a conference in Oslo on 29 November 2004 to present financial and technical aid to the Palestinian Authority.

STANCES TOWARDS THE ELECTIONS

Hisham Al-Sadeq

Palestinian groups and factions, though many, can be divided into two main trends: the nationalist and the Islamic. While both seek to establish an independent Palestinian state, their visions differ over whether it should be secular or Islamic in nature.

1- The main groups of the nationalist trend:

- Fatah

Fatah is the largest faction within the Palestine Liberation Organisation (PLO) and the most authoritative. Despite a number of serious internal problems related to conflict over authority and power, the movement remains the most influential organisational and political power in the occupied territories and controls most of the national institutions in the West Bank and Gaza Strip.

The symbol of the Palestinian liberation movement, Fatah was formed in the late 1950s following the tripartite aggression on Egypt in 1956 and the Israeli occupation of the Gaza Strip. The Palestinians, aware that they would have to depend on themselves in resisting Israel, secretly formed the cells of this movement in Syria, Lebanon, Jordan and the Arab Gulf countries where they worked.

Fatah enjoys extensive authority as a result of its history, organisational structure, military capabilities, financial resources, widespread popularity and network of contacts. This allowed it to engage in negotiations with Israel, to reach an agreement on the declaration of principles and to gain the largest share of the Palestinian Authority, formed in accordance with the Oslo accords despite the opposition of most secular and Islamic Palestinian political forces.

Internal conflicts that existed prior to the death of Yasser Arafat have since worsened, particularly in the Palestinian Authority's security bodies. There is now tension in the movement between the old guard, mainly from the central committee, and its younger members. The younger generation accuse their elders of monopolising power and of corruption while they, in turn, believe the new blood seek only to attain power. The assassination attempts on Mahmoud Abbas (Abu Mazen) and Mohammed Dahlan in a condolence tent just days after Arafat's death have given rise to fears that these tensions could escalate to a dangerous level and Fatah leaders have quickly moved to contain the problem.

Fatah chose to put forward a single candidate, Abu Mazen, for the presidential elections. Though Abu Mazen, aged 69, does not enjoy much popularity among Palestinians he became president of the PLO following Arafat's death on 11 November 2004 and is the primary candidate to succeed him. Abu Mazen enjoys the support of the US and Israel as a result of his call for ending armed conflict.

Fatah secretary-general for the West Bank Marwan Barghouti, currently in Israeli detention, also entered the presidential race, though he has since withdrawn. Barghouti's nomination caused shockwaves inside Fatah as members formed two camps. Fatah condemned Barghouti's decision to stand and threatened to dismiss him if he did not withdraw, mainly as he was reducing Abu Mazen's

only one candidate, Abu Mazen, in order to protect the unity of the movement. Had Barghouti continued his campaign, intra-Fatah divisions would have escalated as many of its younger members as well as those in its military wing, the Al-Aqsa Martyrs' Brigades, back him while the old guard support Abu Mazen.

The election boycott of Hamas and Islamic Jihad

Both Hamas and Islamic Jihad have announced that they will not participate in the coming presidential elections as a result of the following factors:

- The presidential elections are being held within the framework of the Oslo accords, which neither movement acknowledges and which are in any case invalid since Israeli prime minister Ariel Sharon rejected them in 2002.
- Hamas and Islamic Jihad perceive armed resistance as the only way for the Palestinian people to liberate their land. They believe that any political steps should be a prelude for liberation and note that all previous agreements have failed to achieve the establishment of a Palestinian state.
- The two movements consider the elections to be undemocratic as the majority of the members of the legislative council are also Fatah members. It would be difficult therefore for candidates from outside Fatah to gain enough support from the legislative council to form a government. The movements are thus calling for the holding of municipal and legislative elections prior to the presidential elections or at the same time. The holding of presidential elections first, they assert, will guarantee the next president is a member of Fatah, who will be responsive to US and Israeli demands.

As a result, both movements have announced that they will not halt suicide operations inside Israel and that they do not acknowledge any peace agreements. This approach is likely to add to the difficulties stemming from the absence of a unified Palestinian stance over means of resistance or even means of negotiation, a matter that has caused considerable damage to the Palestinian cause in the past.

Restrictions on Palestinians' movement

The difficulties faced by Palestinians in the West Bank and Gaza as a result of the more than 400 Israeli barriers that restrict their movement are expected to complicate the election process. Despite Israeli promises to improve this situation and facilitate the holding of elections, the Israeli government instead suggested the establishment of a road network linking settlements to be paid for by the donor countries (which have rejected the idea).

Financial difficulties

The Palestinian Authority lacks the considerable financial resources needed for an effective process of registering voters, made more difficult by the fact that there has not been a recent population census. The PA is also currently unable to pay the salaries of its employees, including policemen. Prime Minister Ahmed Qurei recently declared that the authority is in urgent need of $1.5bn to meet its commitments.

Ten candidates registered to run for the position of president, a number of whom later withdrew their candidacy. The most significant figures running for election include:

- Abu Mazen: Fatah's sole nominee, with a campaign focus on ending the militarisation of the intifada and the proliferation of weapons among Palestinian factions, and returning to the negotiating table
- Mostafa Barghouti: Palestinian National Initiative candidate
- Bassam Al-Salahi: Palestinian People's Party candidate
- Taysir Khaled: Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP) candidate
- Talal Sedr: former minister of youth and sports and independent Islamic candidate, with a campaign focus on the importance of increasing citizens' trust in the leadership and the issues of prisoners of war and other detainees
- Majda Al-Batash: journalist, with a campaign focus on the status of Jerusalem

The Palestinian elections have been the focus of considerable international attention, particularly in the US and Europe. Washington has declared it will provide $20m to the Palestinian Authority to support the elections. During a visit to Palestinian territories on 23 November 2004, US secretary of

presidential candidate from the Israeli prison where he is being detained, only to withdraw from the competition later as his wide popular support came to represent a considerable threat to rival Abu Mazen and thus to the unity of Fatah.

Growing up in Ramallah, he took an active role in Palestinian affairs from an early age, participating in the 1980s in the establishment of the student movement in Birzeit University. Since then, his strong speeches, revolutionary attitude and criticism of centralised authority and corruption have led many to refer to him as the "Palestinian Mandela."

The period from the Madrid conference of 1991 to the signing of the Oslo accords in 1993 can be seen as a turning point in Barghouti's views. After he returned to the West Bank in 1994, he became one of the most outspoken defenders of Oslo. Though he had not ruled out the option of armed struggle, he had begun to believe in the possibility of finding solutions through dialogue and political negotiations. He is viewed as the primary leader and instigator of the 2000 intifada.

Mohammed Dahlan

Dahlan (aged 43) is yet another young face in Fatah. A fluent speaker of Hebrew, he is a permanent member of the Palestinian negotiating delegations for security, refugees and prisoners. Born in Gaza, he spent five years in Israeli prisons before being deported to Jordan.

Although differences between Dahlan and Arafat were frequent, many viewed him as a "protégé" of the former president. Though Arafat refused his resignation in November 2001, he stepped down from his position as national security adviser the following year. He strongly defended Arafat, however, after US president George W Bush called for his removal.

While Dahlan was in charge of the security authority in Gaza, Israel accused him of aiding resistance operations, which led to Israeli prime minister Ariel Sharon threatening to kill him and launching an attempt to do so. This Israeli position later changed, and Palestinian accusations of his cooperation with Israel arose, especially after he purchased an expensive house in Gaza; accusations he vehemently denies.

PRESIDENTIAL ELECTIONS AND THE FUTURE OF THE STATE

Ahmed Sayed Ahmed

The coming Palestinian presidential elections, scheduled for 9 January 2005, are expected to face difficulties as a result of a number of factors:

Absence of stability and security

The assassination attempt on PLO chairman Mahmoud Abbas, also known as Abu Mazen, while he was attending a condolence ceremony just days after the death of Yasser Arafat, highlights the lack of security on Palestinian streets. This can be seen as the result of the collapse of the Palestinian security bodies, destroyed by Israel, and the presence of various armed Palestinian groups operating outside of Palestinian Authority control. The current security status presents a challenge to the organisers of the elections, especially as political differences between rival factions are often resolved through armed conflict. There is thus a need to control the use of weapons and to collect those owned illegally.

Division within Fatah ranks

The nomination of imprisoned Fatah member Marwan Barghouti as a presidential candidate revealed clear divisions within the Fatah movement. Barghouti, however, withdrew his nomination on 12 December, respecting Fatah's decision to present

PROMINENT FIGURES ON THE PALESTINIAN SCENE

Amira Abdel-Rahman

The Palestinian political scene is expected to witness the increased importance of several figures who will replace Yasser Arafat in the various positions he had held onto himself. With much depending on the formation of a united and organised leadership, ordinary Palestinians are pinning hopes on the Palestinian Authority's ability to deal with the political and security challenges that lie ahead.

The new figures include:

Mahmoud Abbas (Abu Mazen)

Abbas (aged 69), usually known as Abu Mazen, is the sole presidential nominee of the Fatah movement, in whose establishment he played a part in 1964.

Abu Mazen's political programme centres on his objection to the "militarisation" of the intifada or the use of violence in general against Israeli occupation forces. He has sought to convince the various factions to halt their military operations so that Israel can no longer use them as justification for destroying the peace efforts.

One of the engineers of the Oslo accords of 1993, Abu Mazen has contributed to the series of transitional agreements concluded since. Described by many as a moderate, he launched dialogue with leftist groups in Israel in the 1970s and 80s. His call to "make use of the enemy's internal contradictions" during the 1970s was revolutionary as he highlighted the importance of building bridges with leftists and pro-peace groups in Israel, as well as marginalised sectors within Israeli society.

It was this moderate approach that made Abu Mazen, who in 2003 became the first Palestinian prime minister, an ideal peace partner from the point of view of Israel and the US. He resigned his post after four months, however, as his unique vision was causing divisions within Fatah. For many he remains an ideal statesman, well qualified to represent the Palestinian people in the international community.

Though the elections have yet to be held, Abu Mazen outlined some goals for the coming period during a recent Arab tour that took in, among other countries, Egypt, Jordan, Syria, Lebanon, Kuwait and Saudi Arabia. The importance of this tour lies in Abu Mazen's attempt to improve relations with the majority of these countries after years of tension over Oslo and the Iraqi invasion of Kuwait in 1991. Abu Mazen offered a clear apology for the Palestine Liberation Organisation's stance on this invasion.

Ahmed Qurei (Abu Alaa)

Qurei (aged 66), also known as Abu Alaa, was one of Arafat's closest allies in Fatah. He has been prime minister since September 2003 during which time he has threatened to resign a number of times – protesting his limited authority and out of a desire to initiate political and security reforms.

Qurei was also a prominent figure in the Oslo negotiations, but his restrained approach has enabled him to maintain his popularity on the Palestinian street.

When, in May 2000, news surfaced of Qurei's secret negotiations with Israel, alongside formal talks led by Yasser Abed Rabbu who resigned in protest, Qurei stalled the process, keen not to be seen by the Palestinian public as making excessive concessions. He is a skilled negotiator who has been able to maintain popular support.

Should Abu Mazen win the presidential elections, Qurei is highly likely to remain prime minister. Their recent Arab tour showed that the two are well able to work in harmony.

Marwan Barghouti

Barghouti (aged 45) is the secretary-general of Fatah in the West Bank and the most prominent figure of the new guard. He nominated himself as a

strong public support.

Clearly, traditional conservative thought had a limited influence on the administration during Bush's first term, and this will be further diminished with the resignation of Powell.

2- The religious conservatives

Religious conservatives have played an influential role in the Bush administration. The backbone of this movement is made up of followers of the Anglican Church, who account for around half of the country's population. Though they have traditionally focused on domestic issues, such as fighting abortion, they have recently expressed increasing interest in foreign policy, especially concerning religious oppression and the Arab-Israeli conflict.

Religious conservatives succeeded in putting the war in Sudan on Bush's agenda during his first term even though he had promised to concentrate in his foreign policy on areas of strategic US interest. With regard to the Arab-Israeli conflict, they perceive the establishment of Israel as God's will, as stated in the Bible, and a precursor to the return of Christ. They therefore support the concept of a greater Israel that includes Palestinian territories, and oppose any peace agreement that would force Israel to relinquish them to a Palestinian state.

The impact of the movement on Bush's policies has steadily increased, and is likely to affect his Middle East policies during his second term.

3- The neo-conservatives

The neo-conservatives represent the newest trend within this movement. Started by liberal intellectuals – mostly Jews from New York – it gradually separated from the Democratic Party. They oppose any US withdrawal from international politics as they fear it would have a negative effect on US support to Israel.

The neo-cons were the most influential group during Bush's first administration, which included a number of neo-conservatives. Their rising influence was linked to the environment created by 9/11, as they were able to present a coherent intellectual framework for US policy in this era, while other conservative trends failed to do so. This view is based on the replacement of the extinct threat of communism with that of international terrorism. They reject the view that 9/11 was a response to US foreign policy and maintain that it was the result of the US not doing enough to organise the world system. They believe, for example, that the US pullout from Afghanistan after the Soviets withdrew led to the rise of the Taleban's power and thus the formation of Al-Qaeda.

Neo-conservatives maintain that there is a link between the internal situations in Arab and Islamic countries and the rise of religious fundamentalism related to terrorism. By extension, Arab domestic issues are no longer just domestic concerns, and the US has the right to intervene in order to prevent terrorism, and its impact on US domestic conditions.

This group believes that Israel should adopt a new strategy for negotiation based on peace in exchange for peace rather than land for peace. They called on Israel to sideline the last Palestinian president, Yasser Arafat, with the aim of bringing about a change in Palestinian leadership. They were also behind the decision to remove Saddam Hussein from power in Iraq, a move that they had advocated since the late 1990s, and played a major role in convincing the administration to change the country's political system by force.

The neo-conservatives are now calling for a strict policy towards Syria and Iran.

This group was able to translate its ideas into policies adopted by the first Bush administration. Its members were also able to oversee the implementation of these policies through their positions within the administration. Bush has not replaced any of the neo-con figures in his new administration, and they are therefore likely to continue formulating and implementing US policies throughout his second term.

CONSERVATISM AND THE FOREIGN POLICY OF GEORGE W BUSH

Dr Mohammed Kamal

The 2004 US elections, in which the Republican Party not only secured a presidential victory but maintained its majority in Congress, highlight the growing strength of the conservative trend. While some attribute this to the Republicans' skilful manipulation of the war on terror, others see it as the result of the Democratic Party's inability to reach the hearts and minds of average Americans.

It is clear that US politics has been gradually shifting towards the right since the early 1980s. Conservative thought has come to dominate to the extent that even Democrats had to embrace conservative agendas in order to win. Bill Clinton's victories in the 1992 and 1996 elections can be seen as a result of his conservative approach to both domestic and foreign policy, while one of the reasons for the defeat of George Bush senior was his relative shift away from the conservative positions of the party base.

In the realm of foreign policy, conservatives waged a long war against communism, which they considered to stand in opposition to all that they held dear. In order to counter this threat they called for development of the US army and a larger defence budget. After the fall of the Soviet Union, the conservatives continued to believe in the necessity of strengthening the army, to protect the US from new dangers in an unstable world.

During President George W Bush's first term, foreign policy decisions were greatly influenced by conservative thought and this is expected to continue. We can identify three major trends of conservative thought:

1- The traditional conservatives

Traditional conservatives are the most influential of the conservative trend as a whole as well as within the Republican Party. They believe in the importance of a strong US role internationally motivated primarily by national interests, which are distinct from humanitarian interests as a whole, and that national policy need not necessarily be compatible with international public opinion. Traditional conservatives tend to see the international environment as a dangerous and unstable one, which has not been much improved by the end of the Cold War.

Traditional conservatives believe in two main principles with regard to US foreign policy in the post-Cold War era. First, that the US, as the only superpower, has certain responsibilities to the international community that it cannot shirk and which therefore require it to maintain a strong military power and increase defence expenditure. Second, that the US should avoid the excessive taking on of international commitment, standing somewhere between isolationism and indiscriminate interventionalism. At the same time, they are sceptical regarding the ability of the UN and other multi-party organisations to maintain international peace and stability and effectively deal with US security. They are also sceptical regarding the possibility of the rapid spread of democracy throughout the world, and do not support US involvement in nation building.

Under Bush senior, Colin Powell, now outgoing secretary of state, represented some of this trend's ideas. In 1991, as chairman of the joint chiefs of staff, Powell asserted that military force was only to be used as a last resort and only in response to clear threats to US security. Force, when used, should be greater than that of the enemy, yet there should be a clear strategy to exit any conflict and

gional agreements that address the issue of children in armed conflict, there is still a need to create new mechanisms and strategies to deal with the phenomenon in today's world, in which many parties to conflict continue to violate international rules without fear of punishment. To conclude, the conscription of children into armed conflict should be denounced without reserve. It is the responsibility of all nations to end this practice, while adults have a moral obligation to protect children from harm and loss of innocence.

Endnotes

1- UN Doc. S/2001/331, pp1-2

2- UN Doc. A/S-27/3, p120, A/55/467, S/2000/973, p1, A/55/442, 2000, p5

3- "Human Rights Today, A United Nations Priority", Department of Public Information, United Nations, December 1998, p43

4- Francois Bugnion: "Les Enfants Soldats et le Droit International Humanitaire et la Charte Africaine des Droits et du Bien-Etre de l'Enfant", RADIC, No 2, Vol 12, June 2000, p266

rights as other civilians and thus are guaranteed the right to life and physical safety, in addition to other rights granted by these conventions.

- Special protection under international humanitarian law:

The four Geneva conventions include several regulations on the protection of children. While these regulations are vague, the first and second additional protocols rectified this.

- Protection of child fighters under international humanitarian law:

While the four Geneva conventions did not cover the issue of child fighters, the two additional protocols of 1977 served to address this matter(4). The protocols banned the conscription of those below the age of 15, as well as their direct or indirect involvement in conflict, such as their use to transport weapons or information. Nevertheless, the conventions and additional protocols consider children playing a part in armed conflict as fighters rather than civilians, even if in some clauses they are seen as a distinct group due to their age.

2- Protection under international human rights law

Between the Geneva Declaration of 1924 and the adoption of the Convention on the Rights of the Child in 1989, the international community forged a number of binding rules to protect the rights of children. In addition to various international agreements to protect children's rights, including the optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child, two regional agreements were formed for Africa and the Arab world:

- The African Charter on the Rights and Welfare of the Child of 1990:

This charter was the first regional agreement to stipulate the age of 18 as the minimum age for conscription and participation in any form of violence. According to Article 2 of the agreement, "a child means every human being below the age of 18." In addition, Article 22 calls for the legal protection of children in areas of armed conflict. According to Clause 2 of the article: "State parties to this charter shall take all necessary measures to ensure that no child shall take a direct part in hostilities and refrain, in particular, from recruiting any child."

- The Charter on the Rights of the Arab Child of 1983:

This charter ignored the rights of the child in armed conflict even though conflict is increasing in the region. However, the Arab Framework for Children's Rights, published in 2001, noted the suffering of Palestinian children as a result of aggressive Israeli practices directed against them and with no mechanisms in place to protect them.

3- Protection under international labour law

Convention No 182 of 1999, on the elimination of the worst forms of child labour, is considered the most important part of international labour law when it comes to the protection of children in armed conflict. The convention defines the conscription of children for armed conflict as one of the worst forms of child labour and stipulates that the minimum age for conscription be 18.

The rules of international humanitarian law and international human rights law aim at protecting children during armed conflict in an indirect form, as their implementation depends on the agreement and ratification of countries to the relevant conventions. Accordingly, the international community must direct its energy to preventing the conscription of children in armed conflicts. For this to be effective, action must be taken on three levels: 1) by exerting political pressure on all parties; 2) by fighting political, social and economic factors that contribute to the use of children as soldiers; and 3) by creating more resources to rehabilitate child soldiers and reintegrate them into society.

4- Protection under international criminal law

The International Criminal Court exists to look at the worst international crimes, which include genocide, crimes against humanity and war crimes. However, with the aim of protecting children, the court's jurisdiction is limited to trying individuals who were no less than 18 years of age at the time of the crime. The theory is that children do not commit such crimes of their own volition and that those involved are rather victims of the abuse of adults. The court is an important punitive tool against those who commit crimes against children and is a possible deterrent to such crimes.

Despite the multitude of international and re-

PROTECTING CHILDREN IN ARMED CONFLICT

Dr Fatma Shehata Zeidan

Children account for a high percentage of the victims of armed conflict, a matter made worse by the current nature of warfare, in which civilians, in blatant violation of international humanitarian law, are considered a prime target for military activities. In a number of recent wars, 75% or more of casualties have been civilians, such as in Kosovo and other parts of the former Yugoslavia, as well as in the genocide perpetrated in Rwanda in 1994(1). Indeed, since 1945, the ratio of civilian to military deaths resulting from armed conflict has been 10 to 1, and this can be expected to increase to 200 to 1 in the case of nuclear, chemical or biological warfare.

Children in many areas are also perpetrators of violence. It is estimated that there are some 300,000 children, taken to mean those below the age of 18, conscripted in armed conflicts around the world, 120,000 of whom are in Africa. UN reports say that some of these children have not reached the age of eight(2).

Each month, some 800 children die or are disfigured as a result of landmines, while about 22 million children have been made homeless because of international or civil wars. The consequences of this are drastic: when children are uprooted from their homes and/or societies, they are often left with insufficient food, shelter, education and health care. Children subjected to the brutalities of war are also likely to suffer from anxiety and other psychological conditions that affect their natural development. For children below the age of three, the shock of war not only affects them emotionally but may also create chronic chemical imbalances in their brains(3).

The blatant violation of children's rights in the occupied territories, for example, has created a clear social crisis. Generations of Palestinian children have been denied their basic human rights, creating fighters out of those who should have been enjoying a childhood of fun and learning. Since the beginning of the second intifada in September 2000, more than 200 children have been killed and more than 7,000 injured, 500 of whom have permanent disabilities.

An increase in concern

The protection of children became an issue of international concern after the first world war and this interest increased after World War II. This was evident in 1949 when the four Geneva conventions were drafted to include clauses stipulating the legal protection of children during international and internal armed conflict, and again in 1979, the UN-designated International Year of the Child.

In 1993, the UN Committee on the Rights of the Child added an optional protocol to the Convention on the Rights of the Child in order to raise the minimum legal age for conscription to armed conflict to 18. Two years later, the UN Commission on Human Rights formed a working group to integrate the protection of children during armed conflict into the realm of human rights, and thus into its field of work.

The protection of children in armed conflict is now covered by international humanitarian law, international human rights law and international labour law:

1- Protection under international humanitarian law

International humanitarian law provides general protection for children in armed conflict by describing them as non-party to military activities. In addition, the law considers children a special group, in need of protection and special care.

- General protection under international humanitarian law:

According to the four Geneva conventions and the first additional protocol, children not participating in military activities in international armed conflict enjoy protection. Children are granted the same

Once again, a faint glimmer of hope appears that real progress will be made in advancing the Arab-Israeli peace process, especially on the Palestinian-Israeli track. While we cannot yet foresee the direction the peace process may take, it is impossible to miss the signs of renewed activity.

In terms of Palestinian-Israeli relations, the death of Yasser Arafat has created a situation more conducive to the pursuit of negotiations. The irony of the matter is that it was Arafat himself who steered the Palestinians towards the course of peaceful settlement with the Israelis through the 1993 Oslo accords.

Dr Osama Al-Ghazali Harb

estinian political factions in March 2005, to discuss Palestinian policy in this new era.

There have also been significant efforts on the international level. There has been a flurry of diplomatic activity, and three European foreign ministers have visited the area. The most significant contribution remains that of British prime minister Tony Blair, who is determined to set forward the peace process. It appears that plans to convene a conference on the issue in London are well advanced, and there is talk of possible upcoming visits by Blair to some Arab countries as well as Israel. This increased activity is obviously related to the support pledged by US president George W Bush upon winning his second term in office. One might also argue that it is based on a sense of moral obligation on Britain's part to help establish the Palestinian state, having played in the early 20th century the most significant part in establishing a Jewish state in Palestine.

Finally, it is no exaggeration to argue that the most important factor in rekindling hopes for peace is the new US stance. There have been repeated references by various US officials, including Bush, to the advancement of the peace process and the establishment of an independent Palestinian state as priorities of the new administration. Faith in this new stance relies on more than wishful thinking. The US relationship to the Middle East region and its problems have been fundamentally altered in the last three years. By virtue of its military presence and its vital interests in the area, the US has become a resident regional power. One need only cast a casual look over the 2004 presidential campaign to see this fundamental change. US foreign policy and the US presence in Iraq were major campaign issues. The public was caught up in discussions about Falluja, the peace process and reform in the Middle East in a virtually unprecedented way. The US no longer seeks to implement its policies and defend its interests in the area by proxy through Israel. It is directly involved, and its involvement has tangible costs in terms of US military and civilian casualties that cause grief and concern in the US.

As the US has become immersed in the area, it has arrived, slowly and unwillingly, at a more mature and sensitive understanding of the perils of this conflict, especially of its Palestinian-Israeli core. This understanding need not embrace the Arab contention that the Palestinian issue is the central or primary Arab cause. This is over-simplistic, and overlooks real political, cultural and social problems in modern Arab life. The US, however, must understand that the continuation of this conflict has a direct adverse impact on all US interests in the area. The forces actively resisting the US presence in Iraq justify their position by arguing not only that this is illegitimate occupation, but also that it extends, and allies itself with, Israeli domination in the area. US justifications of the war on terrorism are not persuasive in the Arab world because Washington often equates the legitimate Palestinian resistance of occupation with terrorism. However important and justified US calls for reform in the area are, they remain suspect to large segments of Arab society who interpret them as a means to move the conflict off centre-stage, and to belittle the abuses to human rights and non-democratic aspects it involves.

In short, there are a number of "objective" reasons, inside and outside the US, that allow us to hope there will be, this time, serious progress towards peace. It has long been overdue!

NEW HOPE FOR PEACE

Throughout four decades, Arafat was the historical leader who succeeded in changing the world's perception of the Palestinian cause from simply a refugee issue, to one of national struggle for liberation and the foundation of an independent Palestinian state.

Confrontation with Israel, both political and militant, was the dominating theme of Palestinian discourse from the 1960s to the mid-1990s, and it was Arafat, as we mentioned earlier, who introduced the concept of peaceful settlement. The process of Palestinian-Israeli negotiations soon floundered, however, meeting with forces of opposition in both Israeli and Palestinian societies. It finally collapsed with the failure of the Camp David 2000 round sponsored by former US president Bill Clinton. The US and Israel spared no effort in heaping blame for this failure on Arafat. He was also criticised for his lack of control over Palestinian radical groups that brought into effect the "militarisation" of the intifada. In the post-9/11 world, Arafat was portrayed as a supporter of terrorism. He spent the last three years of his life a prisoner in his residence at Ramallah, and all hope of reviving the peace process remained captive with him.

Arafat is now gone. The world paid tribute to him and his historical role in the service of his people through official ceremonies held in Paris and Cairo. Overwhelming Palestinian emotion poured out during the funeral held in Ramallah. The respect and emotion expressed at all three events did not mask the understanding that one era had ended, and another was about to begin. The Palestinian struggle would no longer be dominated by a charismatic and exceptional historic figure, but rather steered by a seasoned leadership, able to deal flexibly and decisively with a radically different international, Arab and Palestinian environment. In this respect, the holding of democratic, internationally recognised Palestinian elections this month is a significant step towards political reform and the establishment of an independent Palestinian state.

On the Israeli side, Ariel Sharon's plan of unilateral disengagement from Gaza and some parts of the West Bank, approved by the Israeli government in June 2004, survived despite the hostility it was met with from some Israeli as well as Palestinian groups. It was given momentum by Egyptian support. Egypt announced its approval of the Israeli withdrawal, but stipulated that it must be considered a step towards the implementation of the Road Map, and not an alternative to it. The prospect of including the Labour Party in the Israeli ruling coalition also supports the hope that this disengagement could be the prelude to a real, comprehensive Israeli-Palestinian settlement.

Egypt has also given clear signals of re-engaging with new energy in the peace process. It has released Azzam Azzam, convicted for spying for Israel, after he served half of his sentence. While at first glance this appeared linked to the release of six Egyptian students arrested on Israeli territory, it has in fact a deeper significance when linked to other developments, such as President Hosni Mubarak's statement to the effect that Palestinians should be able to make progress with Sharon, who has the capability of advancing the peace process, if he so desires. Egypt also signed a QIZ agreement, involving industrial cooperation with Israel, and concluded an agreement by which 750 of the Egyptian military will take over securing part of the Egyptian-Israeli border. Moreover, Egypt will host a meeting of Pal-

Sudan

International Economy and Environment

Military Affairs

Books and Conferences

Periodical Reviews

Chronology

Documents

* Abstracts included in the journal. Others available at *www.siyassa.org.eg*

Contents

Printed in Egypt by
Al-Ahram Commercial Press
Kalioub

Chairman of the Board of Directors



Ibrahim Nafie



Founder and Editor-in-Chief (1965-1991)

Boutros Boutros-Ghali

Academic periodical published every January, April, July and October since July 1965

Submission of Articles

The Journal accepts research and studies in the fields of international relations, political systems and thought, internati law, diplomacy and issues of strategic and economic international importance where appropriate journalistic and acad requirements are fulfilled.
The articles and research reports are approved for publication after careful examination.

Correspondence

Articles to be addressed to the editor-in-chief, Al-Siyassa Al-Dawliya, Al-Ahram Foundation, Galaa St., Cairo, Egypt. Fax: (20-2) 579-2899, 578-6833
E-mail: siyassa@ahram.org.eg

Price Per Copy

Egypt LE 10, Syria SYP 175, Lebanon LBP 5,000, Jordan JD 2.5, Kuwait KD 2, Saudi Arabia SAR 20, Tunisia TND Algeria DZD 400, Morocco MAD 50, Bahrain BHD 2, Qatar QAR 20, United Arab Emirates AED 20, Oman OMR 2 Gaza Strip, Jerusalem and the West Bank US$ 4, Yemen YAR 500, United Kingdom £4, United States US$ 5.

Yearly Subscriptions

Egypt LE 40, Arab countries US$30, Europe and Africa US$40, and US$50 for other countries. Bank cheques for sub scriptions to be directed to the Subscription Department at Al-Ahram Foundation, Galaa St., Cairo, Egypt.

Advertisements

Advertising Department, Al-Ahram Foundation, Galaa St., Cairo, Egypt.

For Previous Issues and Published Material:

Journal

Past issues in yearly sets are available from the Al-Ahram Centre for Information & Microfilm priced according to or

Microfilm

Al-Siyassa Al-Dawliya past issues are available on microfilm. Yearly sets of the journal on microfilm are available, priced according to order, at the Al-Ahram Centre for Information & Microfilm.

Selective Compilations

It is possible to retrieve selected compilations of past issues of the journal, extracted on topics of choice, for a fee to be specified according to individual requirements.

Internet

Al-Siyassa Al-Dawliya is available on the world wide web at www.siyassa.org.eg.